

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفلكحاني

الحاضر نائباً لمحكمات النقض

الدكتور نجيب عليمية

نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث والعشرون



إصدار: التدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٩٠ شارع محمد - ص.ب. ٥٤٢ - ت. ٧٥٦٦٣٠٠

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ | ومضى على عام ١٩٨٨

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحاضر أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث والعشرين

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع صدي - ص.ب. ٥٤٢ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهير
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

عبد الفکر هاشم

مفتويات

(الجزء الثالث والعشرين)

- مسئولية مدنية
- ملهى
- مستخدم خارج الهيئة
- منجم ومحجر
- مستشفى
- منحة الوفاة
- مشروع استثمارى
- منسيون وقدامى موظفين
- ورسوب وظيفى
- مصارفة
- ميزانية
- مصروفات ادارية
- مهنة
- مصلحة حكومية
- ملكية
- مصنف ادبى او فنى
- ملاحصة
- مصنع حبرى
- مكانة
- مقابل التحسين بسبب الخفصة
- مطار
- العالة
- معونة فنية خارجية
- مهود
- معاش
- معايرة
- مملو التربية البدنية

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ •

وقد رتبت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي أرستها ترتيبيا أبجديا طبقا للموضوعات • وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمة وامكانات هذه المادة للتبويب •

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات • كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى • وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الامام بما أدلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء • وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى •

ولما كننت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تنذر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانيين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٢)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ •

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم
٧٧٦/٤/٨٦ •

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ في ١٩٧٨/٧/١٩)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من
يولية ١٩٧٨ •

كما سيجد القارئ تعليقات تريده الماما بالموضوع الذي يبحثه •
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم • وعندئذ سيجد التعليق
عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو
بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق في
نهاية الموضوع • وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو
متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة •

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر ان

يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملاءمة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الفكاهي — نعيم عطية

مسئولية مدنية

الفصل الأول : اركان المسؤولية .

الفرع الأول : مناط المسؤولية قرار ادارى غير مشروع وليس
حكما قضائيا او قانون .

الفرع الثانى : لاتسأل جهة الادارة عن قراراتها المشروعة .

الفرع الثالث : تبعة المخاطر كأساس لمسئولية جهة الادارة .

الفرع الرابع : مدى جواز جبر الاضرار الناجمة عن الحرب .

الفرع الخامس : مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة
مصدرها القانون .

الفرع السادس : اركان مسئولية جهة الادارة الخطأ والضرر
وعلاقة السببية .

الفرع السابع : يتوافر الخطأ اذا كان القرار الادارى مشوب
بعيب او اكثر من عيوب عدم المشروعية .

الفرع الثامن : انتفاء الخطأ عند وجود سبب اجنبى .

الفرع التاسع : لا اعتداد بالبإثبات على الخطأ فى انعقاد المسؤولية .

الفرع العاشر : الخطأ فى تفسير القانون ، متى يرتب مسؤولية
الادارة .

الفرع الحادى عشر : مسئولية الادارة عن قراراتها فى الظروف
الاستثنائية .

الفرع الثانى عشر : تعدد الاسباب الداخلة فى احداث الضرر .

الفرع الثالث عشر : انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

الفرع الرابع عشر : انتفاء المسؤولية الجنائية لايعنى انتفاء
المسئولية التقصيرية لزاما .

الفرع الخامس عشر : وجوب ارتباط الخطأ بالضرر ارتباطاً مباشراً .

الفرع السادس عشر : انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية .

الفرع السابع عشر : خطأ الضرر ، والخطأ المشترك .

الفرع الثامن عشر : أنواع الضرر .

الفصل الثاني : الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى أو المصلح .

الفرع الأول : التمييز بين الخطأ المصلح أو المرفقى وبين الخطأ الشخصي .

الفرع الثاني : مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي .

الفرع الثالث : الخطأ الشخصي الذي يبال عنه الموظف .

الفرع الرابع : رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ شخصياً .

الفصل الثالث : صور من الاخطاء التي يجوز التعويض عنها .

الفرع الأول : أحكام عامة .

أولاً : عيب الاختصاص أو الشكل لا يرتب الحق في التعويض لازماً .

ثانياً : التعويض ليس من مستلزمات الالغاء .

الفرع الثاني : الامتناع عن تنفيذ حكم بالالغاء .

الفرع الثالث : التجنيد الخاطيء .

الفرع الرابع : العنول من منح الترخيص .

الفرع الخامس : التراخي في تسليم الموظف عمله .

الفرع السادس : الحرمان من الراتب .

• الفرع السابع : التسوية

• الفرع الثامن : الترقية

• أولا – التخطى فى الترقية

• ثانيا – تفويت فرصة الترشيح للترقية بالاختيار

• الفرع التاسع : الفصل

• الفرع العاشر : الاحالة الى المعاش قبل السن القانونية

• الفرع الحادى عشر : الاعادة الى الخدمة كتعويض

• الفصل الرابع : مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه

• الفرع الاول : علاقة التبعية

• الفرع الثانى : ليس بلازم أن يكون التابع محمدا اشخصية

• أو معروفا بذاته

• الفرع الثالث : الشروط التى يجب توافرها فى خطأ التابع

• الفرع الرابع : الضرر الذى يسأل المتبوع عن تعويضه

• الفرع الخامس : رجوع الادارة على تابعها

• الفصل الخامس : المسئولية عن حوادث الاشياء

• الفرع الاول : تحديد مفهوم حارس الشئ

• الفرع الثانى : ما يعد من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة

• الفرع الثالث : المسئولية عن حوادث الاشياء مسئولة مفترضة ،

لاتدرا الا باثبات القوة القاهرة أو السبب

• الأجنبى

• الفصل السادس : المسئولية عن حوادث البناء

الفصل السابع : مسئولية ائناء المخازن واريلب العهد •

الفرع الأول : مسئولية صاحب العهدة مسئولية مفترضة •

الفرع الثانى : دفع مسئولية أمين المخزن أو صاحب العهدة من
الفقد أو التلف بالقوة القاهرة •

الفرع الثالث : يجب أن تكون لأمين العهدة السيطرة الكاملة
على عهده •

الفرع الرابع : الصندوق كفيل متضامن مع الموظف المضمون •

الفرع الخامس : العبرة فى الخصم من العهدة بالقيء فى الدفتر
المعد لذلك •

الفرع السادس : مايجب على أمين العهدة اتباعه عند تسليم
العهدة الى شخص آخر •

الفرع السابع : جواز الخصم من رتب الموظف بقيمة العجز
عن عهده •

الفصل الثامن : دعوى التعويض •

الفرع الأول : مدى اختصاص كل من القضاة العادى والادارى
بنظر دعوى التعويض •

الفرع الثانى : دعوى الالغاء ودعوى التعويض •

الفرع الثالث : ستوط دعوى التعويض بالتقادم •

الفرع الرابع : تضامن المسئولين المحكوم عليهم •

الفصل التاسع : مسائل متنوعة •

الفرع الأول : اءاء التعويض والرجوع على الماظم بها أصلا •

الفرع الثانى : الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ
المباشر فى مواجهمهم •

الفرع الثالث : تحمل المسئول التعويضات والمصاريف •

- الفرع الرابع : اثبات الخطا ليس بلازم احيانا .
- الفرع الخامس : انتفاء الغطا من جانب الادارة .
- الفرع السادس : حالات يكون فيها التعويض جـوازيا ومن ملاعمت الادارة .
- الفرع السابع : حفظ التحقيق لايحوز حجية في المسؤولية المدنية او المسؤولية الجنائية .
- الفرع الثامن : التأمين ضد المسؤولية .
- الفرع التاسع : تحمل الموظف الذى يقوم بالعمل مقام زميله بمسئوليته .
- الفرع العاشر : مسؤولية الطبيب .
- الفرع الحادى عشر : مسؤولية المستعير .
- الفرع الثانى عشر : مسؤولية المستاجر عن رد العين المؤجرة في حالة حسنة .
- الفرع الثالث عشر : تعويضات الحرب .
- الفرع الرابع عشر : الاعفاء من المسؤولية .

الفصل الأول

أركان المسؤولية

الفرع الأول

مناط المسؤولية قرار إداري غير مشروع وليس

حكما قضائيا أو قانون

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

موظف — وقفه نتيجة الحكم بعزله ، لا يرتب حقا له في التعويض
— مناط التعويض أن يكون عن قرار إداري غير مشروع وليس عن قانون
أو حكم •

ملخص الفتوى :

إن الوقف الذي جرى في حق الموظف المعروضة حالته ، إنما
هو وقف بقوة القانون نتيجة صدور الحكم بالعزل ، ولا يرتب هذا الوقف
حقا للموظف الموقوف في مرتبه خلال فترة وقفه الحتمية ، كما أن فصله
الصادر به حكم مجلس التأديب ، لا يمكن أن يرتب له حقا في التعويض ،
إذ المنطوق في التعويض أن يكون عن قرار إداري غير مشروع وليس عن
قانون أو حكم صادر من محكمة أو من مجلس تأديب •

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الموظف المعروضة حالته
لا يستحق مرتبه عن مدة وقفه ما دام هذا مترتبا بصفة حتمية — وبقوة
القانون — على صدور حكم المجلس التأديبي بعزله من وظيفته •

الفرع الثاني

لاتصال جهة الادارة عن قراراتها المشروعة

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

مسئولية الحكومة عن قراراتها الادارية — أركانها — الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

ملخص الحكم :

ان أساس مسؤولية الحكومة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الادارى غير مشروع ، أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وفى المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وأن يترتب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . فاذا كان القرار مشروعاً ، بأن كان سليماً مطبقاً للقانون ، فلا تسأل الادارة عنه مهما بلغ الضرر الذى يترتب عليه ، لانتفاء ركن الخطأ ، فلا مندوحة — والحالة هذه — من أن يتحمل الناس نشاط الادارة المشروع ، أى المطابق للقانون .

(طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

وجوب توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية — اذا صدر القرار الادارى مطبقاً للقانون فلا تسأل الادارة عن نتائجها مهما كانت جسامه الضرر .

ملخص الحكم :

ان مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون القرار معيبا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار — أى بين خطأ الادارة — وبين الضرر الذى أصاب الفرد . فاذا كان القرار الادارى سليما مطبقا للقانون فلا تسأل الادارة عن نتائجه مهما بلغت جسامة الضرر الذى يلحق الفرد من تنفيذه ، فقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى فقرتها التاسعة على أنه : « يشترط فى الطلبات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) و (سادسا) أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة » . وقد تناول البند (خامسا) من هذه البنود « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبى » . كما نصت المادة التاسعة من القانون المذكور على أن : « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليها بصفة أصلية أو تبعية » . كان هذا هو الحكم الذى تضمنته المادتان الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وكذلك المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى نصت فى البند (٢) منها على اختصاص المحاكم العادية بالفصل « فى دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح » . وواضح من هذه النصوص أن المشرع قد جعل مناط مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية التى تسبب أضرارا للغير هو وقوع عيب فى هذه القرارات من العيوب المنصوص عليها قانونا ، فاذا انتفى هذا العيب فلا مسؤولية على الادارة مهما ترتب على القرار من أثر أضر بالأفراد .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

وجوب توافر الخطأ حتى تسأل الإدارة عن القرارات التي تصدر
فنها — يتوافر الخطأ حين يصدر القرار مشوباً بعيب أو أكثر من
المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — إذا برأ
القرار من هذه العيوب انتفتت المسؤولية مهما بلغت جسامة الضرر ،
اذ يتحمل الأفراد في سبيل المصلحة العامة نتائج نشاط الإدارة المطابق
للقانون .

ملخص الحكم :

ان الإدارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر منها الا في حالة
وقوع خطأ من جانبها ، بأن تكون هذه القرارات غير مشروعة ، أى
مشوبة بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة
من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهذه
العيوب هي عدم الاختصاص ووجود عيب في الشكل أو مخالفة
القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال
السلطة . بشرط أن يتحقق الضرر الناجم عنها . وأن تقوم رابطة
السببية بين الخطأ والضرر ، فاذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة
مشروعة مطابقة للقانون ، فلا تسأل الإدارة عن نتائجها مهما بلغت
جسامة الضرر المترتب عليها لانتفاء ركن الخطأ ، اذ لا مندوحة من أن
يتحمل الأفراد في سبيل المصلحة العامة نتائج نشاط الإدارة المشروع
أى المطابق للقانون .

الفرع الثالث تبعة المخاطر كأساس لمسئولية جهة الادارة

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

ان مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية رهين بأن يكون القرار معيبا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذى أصاب الفرد — لا تقوم المسؤولية الحكومية كأصل علم على أساس تبعة المخاطر التى بمقتضاها تقوم المسؤولية على ركنين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر .

ملخص الحكم :

ان مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية رهينة بأن يكون القرار معيبا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذى أصاب الفرد فاذا كان القرار الادارى سليما مطابقا للقانون فلا تسأل الادارة عن نتيجته مهما بلغت جسامة الضرر الذى يلحق الفرد من تنفيذه ، اذ لا تقوم مسؤولية الحكومة كأصل عام على أساس تبعة المخاطر التى بمقتضاها تقوم المسؤولية على ركنين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر ذلك أن نصوص قانون مجلس الدولة قاطعة فى الدلالة على أنها عالجت المسؤولية على أساس قيام الخطأ فحددت أوجه الخطأ فى القرار الادارى بأن يكون معيبا بعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الاصل ان تقوم مسئولية الحكومة على اساس الخطا — عدم قيامها على اساس تبعة المخاطر الا بنص استثنائي .

ملخص الحكم :

ان القول باقامة مسئولية الحكومة على اساس تبعة المخاطر ، لايمكن الاخذ به كأصل عام ، اذ مقتضاه ان تقوم المسئولية على ركنين فقط ، هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة في ذاته وبين الضرر حتى ولو كان هذا النشاط غير منطو على خطأ . ولكن نصوص القانون المدني ونصوص قانون مجلس الدولة المصرى قاطعة في الدلالة على انها عالجت المسئولية على اساس قيام الخطا ، بل حددت نصوص القانون الاخير أوجه الخطا في القرار الادارى ، بان يكون معيبا بمعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتاويلها أو اساءة استعمال السلطة ، فلا يمكن — والحالة هذه — ترتيب المسئولية على اساس تبعة المخاطر كأصل عام ، بل يلزم لذلك نص تشريعى خاص . وقد قالت المذكرة الايضاحية للقانون المدني في هذا الخصوص « أما المسئولية على اساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » .

(ملن رقم ١٥١٩ لسنة ٢ ق — جلسته ١٥/١٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

سرد لبعض النصوص التشريعية التي اخلت باستثناء بفكرة المخاطر وتحمل التبعة .

ملخص الحكم :

أخذ التشريع المصرى — على سبيل الاستثناء وبقوانين خاصة — ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة كالقانون الخاص باصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ — الذى حل محله — الذى يقضى بأن لكل عامل يصاب اثناء العمل وفى أثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض مقدر فى القانون بحسب جسامه الاصابة ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة على أساس قدره القانون ، والقانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والعمال والآلات الثابتة بسبب الحرب . وفى مجال القانون العام أخذ المشرع بهذه الفكرة على سبيل الاستثناء بنصوص خاصة فى بعض القوانين ، كما فعل فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى ، وهو قانون مؤقت ، اذ قرر تعويضا على أساس قدره هو « أن تضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية » وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « ونظرا الى أن هذا الفصل لا يعتبر فى ذاته عقوبة تأديبية وانما قصد به تطهير الاداة الحكومية ، فقد رأى الا يحرم الموظف المفصول من حقه فى المعاش أو المكافأة ، وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه ، وأن يعطى — كتعويض جزائى عن فصله — بعض المزايا المالية ، كأن تضم الى مدة خدمته المدة الباقية له لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين كما يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضا له عن هذا الفصل المفاجئ وروعى فى تحديد المدة منحه الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر » وغنى عن البيان أن تلك للنصوص التشريعية الخاصة قد وردت على سبيل الاستثناء فلا يجوز التوسع فى تطبيقها ، كما لا يجوز — من باب أولى — اعتبار فكرة المخاطر التى أخذت بها تلك النصوص ، على سبيل الاستثناء ، بمثابة أصل عام مقرر .

الفرع الرابع

مدى جواز جبر الاضرار الناجمة عن الحرب

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

الاضرار المادية الناتجة عن الحرب — لاتتسال عنها الدولة — تدخل المشرع بالنص على مسئوليتها أو تقدير تعويض عنها في حالات معينة على سبيل الاستثناء — سرد لبعض حالات هذا التدخل في فرنسا ومصر — التعويض في هذه الحالة في حقيقته ضرب من التامين ، ولا يلزم أن يكون جابرا مقدار الضرر الفعلى — مثال بالنسبة لعدم مساطة الدولة عن الحرمان من الانتفاع من التعاقد معها بسبب الحرب .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٦٥ من القانون المدنى على أنه « اذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه ، كحادث مفاجى أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا المضرر ، مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » . واذا كان الحادث المفاجىء فى الفقه الادارى فى مجال المسئولية على أساس المخاطر هو الحادث الداخلى المجهول السبب غير المتوقع الذى لايمكن دفعه والذى يرجع مصدره الى نشاط الادارة فى ذاته أو الى شىء تملكه أو تستعمله ، وكانت القوة القاهرة ، وأن اتحدت مع الحادث المفاجىء فى طبيعتها الذاتية ، انما ترجع الى أمر خارج عن نشاط الادارة أو عن الاشياء التى تملكها أو تستعملها ، فان الاجماع على أن هذه الاخيرة من تطبيقاتها العملية الحرب بما ينجم عنها من أحداث مادية ، حتى فى مذهب القائلين بمسئولية الدولة على أساس المخاطر ، أو التضامن الاجتماعى ، يترتب عليها انعدام علاقة السببية التى هى أحد ركئى هذه المسئولية التى ركئها الثانى هو الضرر مجردا عن الخطأ ، وبالتالي عدم تحقق المسئولية وقد يتدخل المشرع فى حالات معينة من هذا القبيل فينص على مسئولية الدولة ويبين كيفية التعويض كما فعل المشرع الفرنسى فى قانون ١٦ من ابريل

سنة ١٩١٤ الخاص بمسئولية البلديات والدولة عن الاضرار الناجمة عن الثورات والهياج الشعبى ، وفى قانون ١٧ من ابريل سنة ١٩١٩ ، و ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الخاصين بتعويض الاضرار التى خلفتها الحربان العالميتان الاولى والثانية . وعليه فلا تتقرر المسئولية الا بالنص الصريح الذى ينشئها ويفرضها فرضاً على سبيل الاستثناء وتكون معدومة بغيره . والواقع انها فى هذا المقام ليست فى حقيقتها مسئولية بل هى ضرب من التأمين ، ومثل هذا التأمين يجب أن يكون مرجعه الى القانون ، ومن ثم لزم تدخل الشارع للنص على التعويض فى هذه الحالة وبيان حدوده وقواعد تقديره الامر الذى لا يمكن أن يكون مرده الى نظرية قضائية غامضة المعالم تأسيساً على قواعد العدالة المجردة ، لما فى ذلك من خطورة تبهظ كاهل الخزانة العامة وقد تؤدى بميزانية الدولة الى البوار . وقد أخذ الشارع المصرى فى التقنين المدنى الجديد بما جرى عليه القضاء فى ظل التقنين المدنى السابق من أن ترتيب مسئولية الحكومة على هذه النظرية ينطوى على انشاء لنوع من المسئولية لم يقره الشارع ولم يرده ، فنص صراحة فى المذكرة الايضاحية على أن « المسئولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة لا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » ، وفى مجال القانون الادارى لا يمكن ترتيب المسئولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام مقرر ، بل يلزم لذلك نص تشريعى خاص . وقد أخذ التشريع المصرى فى حالات معينة على سبيل الاستثناء ويقوانين خاصة ببعض التطبيقات لهذه الفكرة ، كالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والالات الثابتة بسبب الحرب ، وهو قانون مؤقت يخصم للتعويض رأس مال يتكون من موارد متعددة أهمها ضريبة تجبى من المنتفعين بهذا القانون ، فهو بمثابة تأمين اجبارى ، ومبلغ من الميزانية العامة معادل لما يجبى من هذه الضريبة ، وكالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن تعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب ، والامر العسكري رقم ١٠ الصادر فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإعانة المصابين بأضرار الحرب بمناسبة الاعتداء الثلاثى على مصر ، كالقرارين الصادرين من وزير الشؤون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بالاسس والقواعد

الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التى وقعت على النفس والمال بمدينة بورسعيد وبالمحافظات والمديريات ، وكالقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التى تصرف لاسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير مستوحى من المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الدستور اللتين تنص أولاهما على أن « تكفل الدولة وفقا للقانون تعويض المصابين باضرار الحرب » وتنص الثانية على أن « تكفل الدولة وفقا للقانون تعويض المصابين بسبب تأديتهم واجباتهم العسكرية » . وأنه بهذا القانون يكون الشارع قد كفل تعويض المصابين بأضرار الحرب هم وضيهم سواء فى ذلك من توفوا أو فقدوا أو أصيبوا باصابات تجعلهم عاجزين عن الكسب بسبب الاعمال الحربية . وظاهر من نص المادتين ٢٤ ، ٢٥ من دستور ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ أنفى الذكر انهما تشترطان لكفالة تعويض المصابين باضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية صدور قانون بذلك . وقد جرى الشارع المصرى على أن يعالج كلحالة من هذا القبيل بقانون يصدره بمناسبة خاصة بها يحدد فيه مدى التعويض بما تحتمله ميزانية الدولة وأسس تقديره . وقد حرص الشارع على أن يبين فى الامر العسكرى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، وفى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن عدم جواز الطعن فى القرارات الصادرة من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣ من الامر العسكرى المشار اليه أن المبالغ التى تصرف لضحايا الاعتداء الثلاثى بناء على القانون الذى قررها هي : (١) من قبيل المنحة ، وانها (٢) اذ تعطى للمصابين بأضرار الحرب على سبيل الاعانة ، وانها (٣) تقدير بحسب قدرة الدولة المالية ، اذ جاء فيها « فى حدود القواعد التى وردت بالقرارين المشار اليهما تألفت لجان للنظر فى منح اعانات مستهدية فى ذلك بقواعد تقرير التعويض واضعة نصب اعينها قدرة الدولة المالية لمواجهة هذه التكاليف التى جاءت عبئا لم يكن فى الحسابان » . وما دام قد أحيط بمنح هذه الاعانات بتلك الضمانات ، وما دام قد روعي فى منحها قدرة الخزانة على مواجهة تكاليفها فقد رعى للصالح العام أن ينأى بقرارات الاعانات عن مجال الطعن أمام أية جهة قضائية » . وما دام مناط الاعانة التى تمنح فى هذه الحالة هو امكانيات الخزانة العامة وقدرة الدولة المالية على مواجهة تكاليفها وليس مقدار الضرر الفعلى

الذى أصاب صاحب الشأن في نفسه أو ماله ، فانها لايلزم أن تكون جابرة لهذا الضرر كله .

ومتي انتفتت مسؤولية الدولة على الوجه المتقدم عما يصيب الافراد من اضرار الحرب ، فانها لا تسأل عما يتحملة المتعاقد معها من الحرمان من الانتفاع بسبب الحرب بوصفه من قبيل هذه الاضرار ، مادامت العلاقة العقدية ماتزال قائمة لم تنفصم .

(طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

الفرع الخامس

مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القانون

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مسئولية الحكومة عن القرارات الادارية — نسبتها الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون لا المصدر الثالث وهو العمل غير المشروع — أساس ذلك أن القرارات الادارية تصرفات قانونية وليست أفعالا مادية .

ملخص الحكم :

لئن كانت مسؤولية الحكومة عن الاعمال المادية قد ينسب في مفهومات القانون المدني الى المصدر الثالث من مصادر الالتزام وهو العمل غير المشروع فليس من شك في أن مسئوليتها عن القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين انما ينسب الى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار أن هذه القرارات هي تصرفات قانونية وليست أفعالا مادية طالما أن علاقة الحكومة بموظفيها هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح .

(طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

ملحوظة في نفس المعنى طعن رقم ٩٨ لسنة ٢ ق — جلسة

١٩٥٦/١٢/٨

الفرع السادس
اركن مسئولية جهة الادارة الخطأ والضرر
وعلاقة السببية

قاعد رقم (١٠)

المبدأ :

ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها
في تسيرها للمرافق العامة — قيام خطأ من جانبها وان يحق بصاحب
الشأن ضرر وان تقوم السببية بين الخطأ والضرر .

ملخص الحكم :

ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها
في تسيرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار
الاداري غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون تنظيم
مجلس الدولة ، وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية
بين الخطأ الاداري والضرر .

(طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٤)

الفرع السابع
يتوافر الخطأ اذا كان القرار الاداري مشوب بعيب
او أكثر من عيوب عدم المشروعية

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية توافر الخطأ والضرر
وعلاقة السببية — يتوافر الخطأ اذا كان القرار الاداري غير مشروع
لاصابته بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من قانون
مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان منط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها في تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الاداري غير مشروع لعب أو أكثر شأبه من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيمه ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر على القرار غير المشروع .

(طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

محور قرار ادارى بالمخالفة لاحكام القانون يكون ركن الخطأ في مسئولية الادارة .

ملخص الحكم :

ان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون قد شأبها أحد عيوب المشروعية المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وأن يترتب عليها ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وهذا الضرر .

ولما كان القرار الذي يطالب المدعى بالتعويض عنه قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون ويتوافر بذلك ركن الخطأ فإنه يحق للمدعى أن يطالب بالتعويض عن الاضرار التي حاقت به بسبب هذا القرار .

(طعن رقم ٢٦٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

انعقاد مسئولية الادارة عن القرار الادارى الصادر منها ان يكون غير مشروع .

ملخص الحكم :

أن مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الادارى غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضرراً وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . ولما كان القرار المطعون فيه قد شابته عيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة فإنه يحق للمدعية أن تطالب برفع الضرر المترتب على هذا القرار ، هذا الضرر الذى يتمثل فى التزام المدعية سنوياً والى نهاية مدة الربط ، بأداء ضرائب غير مقررة قانوناً نشأت عن تلك الزيادة الخاطئة فى وعاء الضريبة .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

الفرع الثامن

انتفاء الخطأ عند وجود سبب أجنبى

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

أركان المسئولية هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما — الخطأ — تعريفه اخلال بواجب قانونى مع ادراك المخل اياه — انتفاء الخطأ عند وجود سبب أجنبى — أثر ذلك — عدم الالتزام بتعويض الأضرار .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٦٣) من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن حيث أنه يبين من — النص أنه يشترط لقيام المسؤولية توافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الركن الأول من أركان المسؤولية وهو الخطأ فإنه اخلال بواجب قانوني مع ادراك المخل اياه .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن انحراف سائق الوئش جهة اليسار كان بسبب خارج عن ارادته هو وجود سيارة تابعة للجيش على يمينه ، ولم يكن بوسعه تفادى وقوع الحادث . ومن ثم فإنه لا يكون قد انحرف عن السلوك الواجب ، ولا يكون قد اقترف ثمة خطأ . وآية ذلك أن أمر الحفظ الصادر من وكيل نيابة الحرب الأحمر الذي قرر حفظ الأوراق لعدم الجناية لان انحراف الوئش جهة اليسار « كان لسبب خارج عن ارادته هو وجود عربة جيش على يمينه . وترتيباً على ذلك فإن هيئة المساحة الجيولوجية لا تلتزم بتعويض وزارة الداخلية عن الأضرار التي لحقت بالسيارة رقم ٢٨١٢ شرطة التابعة لها » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية بتعويض وزارة الداخلية عن الأضرار التي لحقت السيارة رقم ٢٨١٢ شرطة التابعة لها .

الفرع التاسع

لا اعتداد بالبإث على الخطأ في انمقاد المسئولية

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها هو أن تكون القرارات معيبة وأن يترتب عليها ضرر وأن تقوم علاقة مسببية بين عدم مشروعية تلك القرارات وبين خطأ الادارة والضرر المترتب عليها — تطبيق : سحب الجهة الادارية قرار تعيين العامل لعدم اجتيازه الامتحان المقرر لشغل الوظيفة الذي عين بها — صدور حكم نهائي بالغائه لخالفته القانون لورود السحب على قرار التعيين بعد تحصينه بمضى الميعاد المقرر قاتونا لسحبه — ثبوت ركن الخطأ في جانب الادارة باصدارها ذلك القرار المخالف للقانون — مسئولية الادارة عن تعويض الضرر النائي عنها بقطع النظر عن البإث على الوقوع في هذا الخطأ — لا ينال من ذلك أن القرار قد صدر في موضوع تباينت فيه الآراء واختلفت — الخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا ملثما للمسئولية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار الجهة الادارية الصادر في ٢٩ من يولية سنة ١٩٦١ بسحب قرار تعيين المدعية لعدم اجتيازها الامتحان المقرر بشغل الوظيفة التي عينت بها قد حكم نهائيا بالغائه لخالفته للقانون لورود السحب على قرار التعيين بعد أن كان هذا الأخير قد تحصن لمضى الميعاد المقرر قاتونا لسحبه ، ومن ثم يثبت ركن الخطأ في جانب الادارة باصدارها ذلك القرار المخالف للقانون ، ولا ينال من ذلك أن القرار المشار اليه قد صدر في موضوع تباينت فيه الآراء واختلفت، ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجب

مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشئ عنها ، بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، اذ لا يتبدل تكيف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه فحواها ، فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا مانعا للمسئولية . ولا حجة كذلك فيما ذهبت اليه جهة الادارة من أنها أصدرت قرارها بعد أن استطلعت رأى الجهات القانونية المختصة ، اذ أن ذلك كان ينفي عن الجهة الادارية شبهة اساءة استعمال السلطة ، الا أنه لا ينفي عنها الخطأ في اصدار قرارها ، ذلك أن الرأى الذى تبنته كان قد تفرقت فيه وجوه الرأى واختلفت فيه وجهات النظر على نحو لا يمكن معه القول بأن الرأى الذى اعتنقته جهة الادارة عند اصدارها قرارها هو ما استقر بين رجال المهنة ولم يعد محلا لمناقشتهم وأصبحت جمهرتهم تسلم به ، وليس أدل على ذلك من أن المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٩ القضائية سالف الذكر قد أهدرت هذا الرأى ولم تأخذ به بما مفاده أن الجهة الادارية قد أخطأت فيما ذهبت اليه ، ولا مناص والأمر كذلك من التسليم بهذا النظر والالتزام به احتراماً لحجية الأحكام .

ومن حيث أنه وقد ثبت خطأ الادارة في اصدار قرارها بسحب قرار تعيين المدعية وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمدعية يتمثل في اقصائها عن وظيفتها وحرمانها من مرتبتها ، وتأثر مركزها القانونى بانفصام رابطتها الوظيفية لمدة زادت على أربع سنوات ، ومتى كان هذا الضرر نتيجة مباشرة لخطأ الادارة ، فمن ثم تكون شروط مسئولية الادارة قد توفرت ، وبالتالي يكون طلب التعويض قائماً على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن المدعية طلبت الحكم بتعويض قدره ٨٨١٧٣٦ جنيه . متمثلاً في جملة ما كانت تستحقه من مرتب واعانة غلاء المعيشة وأقساط المعاش خلال المدة التى أبعدت فيها عن العمل بصدر القرار الساحب لقرار تعيينها . ولما كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية مثار هذا الطعن قد قدر التعويض الذى يستحق للمدعية بمبلغ خمسمائة جنيه فإن المحكمة تأخذ بهذا التقدير بمراعاة أن

المدعية لم تقم خلال مدة ابعادها عن العمل بأى عمل لدى جهة الادارة تستحق عنه مرتبها ، وبمراعاة ظروف وملايسات اصدار القرار الصادر بابعاد المدعية عن وظيفتها وما حاق بها من أضرار نتيجة صدور هذا القرار ، وعدم التحاقها بأى عمل آخر تتقاضى عنه أجرا خلال مدة أقصاها عن وظيفتها . ومن ثم يكون الحكم الصادر من المحكمة الادارية بتعويض المدعية بمبلغ خمسمائة جنيه قد صادف الصواب فيما انتهى اليه ، ويتمين لذلك القضاء بتأييده .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتمين لذلك الحكم بالغائه وبقبول الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢ القضائية الذى أقامته الحكومة أمام المحكمة الاستئنافية فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم شكلا وبرفضه موضوعا وألزمت الحكومة مصروفات هذا الطعن .

(طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

الفرع العاشر الخطأ فى تفسير القانون متى يرتب مسئولية الادارة

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الخطأ الموجب للمسئولية — واقعة مجردة لا يعتمد فيها بالباعث — وقوع الادارة فى خطأ فنى أو قانونى فى تفسير القاعدة القانونية — غير مجد فى اغنائها من المسئولية — الخطأ فى فهم الواقع أو القانون ايسر عنرا دافعا للمسئولية .

ملخص الحكم :

لا يشفع فى اغفاء الادارة من المسئولية وقوعها فى خطأ فنى

أو قانوني في تفسير مدلول المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت (وجببت مسؤولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشئ عنها ، بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، إذ لا يتبدل تكييف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وإدراكه فحواها ، فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية .

(طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

قيام مسؤولية الإدارة على خطأ ثابت محقق — الخطأ في تفسير القوانين وتطبيقها — لا يرتب مسؤولية الإدارة : إذا كان الأمر مما تتفرق فيه وجوه الرأي وتختلف فيه وجهات النظر — ويرتب مسئوليتها إذا خالفت رأيا مستقرا بين رجال المهنة أو الفن — يستوى في ذلك الخطأ الجسيم أو اليسير .

ملخص الحكم :

ان مسؤولية الإدارة لا تترتب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، إذ الأحكام لا تبني الا على اليقين لا على الظن أو التأويل أو الاحتمال ، فاذا كان الأمر في التأويل القانوني مما تتفرق فيه وجوه الرأي وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل رأى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء أصح أو على الأقل الأرجح قبولاً عند جمهرة رجال المهنة أو الفن ، وكان عمل الحكومة عند إصدار قرارها كعمل الفتيين من المحامين وأمثالهم باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها ، فانها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ الا اذا خالفت ما استقر عليه الرأي ، ولم يعد محلاً للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن ، وأصبحت جمهرتهم تسلم به ، فعندئذ يبدو الخروج على هذا الرأي المستقر يرتب المسؤولية ، جسيما كان هذا الخروج أو يسيرا .

(طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

الفرع الحادى عشر
مسئولية الادارة عن قراراتها
في الظروف الاستثنائية
قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

مسئولية الادارة عن قراراتها — شروطها بالنسبة للقرارات التي
نصدر في ظروف عادية — شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في
ظروف استثنائية .

ملخص الحكم :

يتعين التفرقة في مسؤولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامة
من تدابير وتصرفات وهي تعمل في ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة
الكافية للفحص والتبصر والروية ، وبين ما تضطر الى اتخاذه من
قرارات واجراءات عاجلة تملئها عليها ظروف طارئة ملحة غير عادية
لا تمهل للتدبير ولا تحتل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث،
ففي الحالة الأولى تقوم مسؤوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب
عليه ضرر للغير وقامت بين الخطأ والضرر رابطة السببية ، وتتراوح
هذه المسؤولية تبعا لجسامة الخطأ والضرر . أما في الحالة الثانية
فالأمر جد مختلف ، اذ يوزن الخطأ بميزان مغاير ، وتقدر المسؤولية
على هذا الأساس ، فما يعد خطأ في الأوقات العادية قد يكون اجراء
مباحا في أحوال الضرورة الاستثنائية ، وتندرج المسؤولية على هذا
الأساس ، فلا تقوم كاملة الا اذا ارتكبت الادارة خطأ استثنائيا
جسيما يرقى الى مرتبة العسف المتعمد المصطب بسوء القصد ،
وتتخفف هذه المسؤولية في حالة الخطأ غير المألوف الذي يجاوز الخطأ
ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتتعدم كلية في حالة الخطأ العادى
المتجرد عن التعسف في استعمال السلطة الذي تحصل الادارة على

الوقوع فيه ظروف غير عادية تبتغى به مصلحة عامة تملو على المصالح الفردية ، ذلك أن المصالح الفردية لا تتوازى مع المصلحة العامة توازى مصلحة الفرد مع الفرد ، وليس يسوغ أن تقوم الخشية من المسؤولية عائقا للسلطة العامة عن القيام بواجبها الأسمى في اقرار الأمن والمحافظة على كيان المجتمع وسلامة البلاد .

(طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

الفرع الثانى عشر

تعدد الأسباب الداخلة في احداث الضرر

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

في حالة تعدد الأسباب التى تتدخل في احداث الضرر بين السبب المنتج التميز والسبب العارض غير المألوف — وجوب الاعتماد بالأول وحده .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة المستقرة ، حين تتعدد الأسباب التى تتدخل في احداث الضرر ، هى التمييز بين السبب المنتج المألوف الذى يحدث عادة هذا الضرر ، والسبب العارض غير المألوف الذى لا يحدث عادة مثل هذا الضرر ، والوقوف عند السبب المنتج باعتباره وحده السبب في احداث الضرر دون السبب العارض غير المنتج ، واعتبار صاحب السبب المنتج هو وحده المسئول عن الضرر دون السبب العارض ، وذلك لقيام علاقة سببية بين الخطأ والضرر في حالة السبب المنتج . وانعدامها في حالة السبب العارض .

ومن حيث أن اهمال الخفيين المذكورين في حراسة الجرن لا يحدث عادة مثل ما أصاب الدولة من ضرر من جراء نشوب الحريق،

اذ ليس من المألوف أن يؤدي الإهمال في الحراسة الى احتراق الشيء محل الحراسة ، ومن ثم فان الإهمال يعتبر سببا عارضا في هذه الحالة . أما القاء عقب السيجارة أو عود الكبريت المشتعل قريبا من جرن محصول الفول الجلف ، فانه لا شك يحدث عادة الضرر المشار اليه ، اذ أن المألوف أن يؤدي ذلك الى احتراق الجرن ، وبالتالي فان القاء عقب السيجارة أو عود الكبريت المشتعل في هذمه الحالة يعتبر السبب المنتج لما أصاب الدولة من ضرر . وعلى ذلك فان علاقة السببية انما تقوم بين ما ارتكبه الشخص المجهول من خطأ بالقائه عقب السيجارة أو عود كبريت مشتعل قريبا من جرن الفول ، وبين ما أصاب الدولة من ضرر وتتعدم هذه العلاقة بين ما وقع من الخفيين المذكورين من خطأ لاهمالهما في حراسة الجرن ، وبين الضرر الذي أصاب الدولة .

ومن ثم فانه يكون قد انعدم أحد أركان المسؤولية التجميعية وأهمها ، وبالتالي فان المسؤولية لا تتحقق في هذه الحالة ، وعلى ذلك فان الخفيين المذكورين لا يكونان مسئولين عن الخسائر التي أصابت الدولة من جراء الحريق المشار اليه ، ولا يجوز الزامهما بتعويض الحكومة عن الخسائر سالفة الذكر ولا يجوز من ثم الرجوع عليهما بقيمة هذه الخسائر .

وبما أن صاحب السبب المنتج في هذه الحالة — والمسئول عن الخسائر المشار اليها — هو الشخص المجهول ، ومن ثم فانه يكون من المتعذر الرجوع عليه بقيمة هذه الخسائر ، ولذلك فانه يتعين حساب هذه القيمة على جانب الحكومة ، وذلك باتباع الاجراءات وفي الحدود المقررة قانونا في هذا الشأن .

الفرع الثالث عشر

انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

لا وجه للنعي على الحكم المطعون فيه أن فصل في عدم وجود رابطة سببية بين الخطأ المنسوب للشركة والضرر الذي أصاب الطاعن بمقولة أن ذلك يتعلق بمسألة فنية .

ملخص الحكم :

لا وجه للنعي على الحكم المطعون فيه أن فصل في عدم وجود رابطة سببية بين الخطأ المنسوب للشركة والضرر الذي أصاب الطاعن بمقولة أن ذلك يتعلق بمسألة فنية كان يتعين على المحكمة أن تتخذ مآثراً من وسائل لتحقيقها ذلك لأنه من المستقر أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق الأصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وهي التي تقدر بمطلق احساسها وكامل تقديرها مدى حاجتها الى الركون الى أهل الخبرة من عدمه . وفي ذلك الوقت فإن رأى أهل الخبرة لا يقيد المحكمة ولها أن تتبذه ان رأت مسوغاً لديها في ذلك وتقضى بما تستظهره هي من عناصر الدعوى وأوراقها .

(طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

الفرع الرابع عشر

انتفاء المسؤولية الجنائية

لا يعنى انتفاء المسؤولية التقصيرية لازما

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

تقوم المسؤولية التقصيرية على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما — التزام المتبوع بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه متى وقع منه أثناء قيامه بعمله — ولئن كان للحكم الجنائى حجية فى المسائل المدنية فيما قضى به الا أن هذه الحجية تتعقد وفقا لحكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى — اثر ذلك — ان انتفاء المسؤولية الجنائية لا يعنى نفي المسؤولية التقصيرية •

ملخص الفتوى :

ان المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بخطئه متى وقع منه أثناء قيامه بأعمال وظيفته •

ولما كان خطأ تابعى المجلس القروى ثابتا من محضر الشرطة المحرر عن الحادث ومن دفاع العامل الذى قدم للمحاكمة والمتضمن اعترافه باتلاف عمال المجلس لمنشآت الهيئة فان المجلس القروى يلتزم بجبر الضرر وذلك بأن يؤدى قيمة التكاليف الفعلية التى تكبدتها الهيئة وقدرها ٥٨٢٤٧ جنيها دون المصاريف الادارية التى ينعدم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية •

ولا يغير مما تقدم صدور حكم جنائى ببراءة أحد عمال المجلس

من تهمة اتلاف منشآت الغير ذلك لأنه ولئن كان للحكم الجنائي حجيته في المسائل المدنية فيما قضى به الا أن هذه الحجية تقتصر وفقاً لحكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يتعلق بوهوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها وثبتت تلك الحجية للحكم الصادر بالبراءة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . واذ — أقام حكم البراءة في الحالة الماثلة — قضاءً على أساس أن المتهم لم يكن يعلم بوجود الكابل ولم ينف الواقعة ونسبتها الى العاملين بمجلس المدينة فان انتفاء المسؤولية الجنائية في هذه الحالة لا يعنى نفى المسؤولية المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مجلس قروى طوخ بأن يؤدى الى هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٥٨٢٤٧ جنيهاً .

(ملف ١٧٣/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

الفرع الخامس عشر

وجوب ارتباط الخطأ بالضرر ارتباطاً مباشراً

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

ارتباط الخطأ بالضرر ارتباطاً مباشراً بحيث يكون بذاته ومجرداً عن أية ملاحظات أخرى السبب المنتج في احداث الضرر — اثر ذلك اهمال الخفير المخصص للحراسة لا يصلح أساساً للمسؤولية التقصيرية لأن الاهمال ليس من شأنه أن يحدث بذاته الضرر الناجم عن السرقة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومفاد ذلك النص أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، والعبرة في ذلك بارتباط الخطأ بالضرر ارتباطاً مباشراً بحيث يكون بذاته ومجرداً من أية ملازمات أخرى السبب المنتج في أحداث الضرر .

وبناء على ذلك ، فإنه لما كانت الخطوط التليفونية في الحالة الماثلة قد أُلغيت بسبب سرقة مجهولين لها ، فإن السرقة تكون السبب المباشر الذي ألحق الضرر بهيئة المواصلات وبالتالي لا يكون ثمة أساس لمطالبتها وزارة الداخلية بالتعويض .

وإذا كان الخبير المخصص للحراسة التابع لوزارة الداخلية قد عوقب انضباطياً بالحبس ١٦٨ ساعة لاهماله فإن ذلك لا يصلح أساساً للمسؤولية التقصيرية ، لأن هذا الاهمال — بفرض وقوعه — ليس من شأنه أن يحدث بذاته الضرر الذي لحق بهيئة المواصلات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(ملف ٩١٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٦)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

عدم رفع دعوى الالغاء في الميعاد ليس الا سبباً غير مباشر لا تنقطع به علاقة السببية بين الخطأ الذي وقع من جهة الادارة وبين الأضرار التي لحقت المطعون ضده من جراء تراخيها في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحساب مدة خدمته .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على أوراق الطعن أن المطعون ضدها تقدمت بطلب لحساب مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر مدعماً بالمستندات

السكافية بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ولما لم تجبها جهة الادارة الى طلبها ، تظلمت من التأخير في اجراء التسوية بتظلم بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم توالى تظلماتها الى جهة الادارة ، وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ أرسلت ادارة المستخدمين الأوراق الى مراقب عام منطقة القاهرة الشمالية للتحرى عن مدة الخدمة السابقة واعتمادها ، وقد تأثر من تلك الجهة على الأوراق بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ بأن المدة صحيحة وتعتمد ، ومن هذا يتضح أنه لو بادرت جهة الادارة الى التحرى عن مدة خدمة المطعون ضدها السابقة منذ تقديم طلبها الأول ، لاستوفيت الأوراق والاجراءات قبل اصدار حركة الترقيات التى تمت في أول فبراير سنة ١٩٥١ بوقت كاف ، ولرقيت المطعون ضدها بالأقدمية بموجب ذلك القرار وعلى ذلك فان تراخى جهة الادارة ، في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحساب تلك المدة كان هو السبب المباشر والمنتج فيما أصاب المطعون ضدها من عدم ترقيتها ، وأما عدم قيامها برفع دعوى الالغاء في الميعاد ، فليس الا سببا غير مباشر لا تنقطع به علاقة السببية بين الخط الذى وقع من جهة الادارة وبين الأضرار التى لحقت بالمطعون ضدها من جراء ذلك .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٢)

الفرع السادس عشر

انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للشركة
وعدم لياقة الطاعن طبيا للطيران .

ملخص الحكم :

ان حالة ارتفاع ضغط الدم عند الطاعن صاحبه منذ أمد بعيد
وانه عولج منها مرارا دون جدوى مما يفيد أن تصلب الشرايين لدى
الطاعن وما صاحبه من ارتفاع في ضغط الدم عن المعدل الطبيعي
والتغيرات في رسم القلب مردها الى حالة مرضية سابقة على تشغيل
الطاعن ساعات طيران اضافية زائدة عن الحد الأقصى المقرر للطيران
الأمر الذي يقطع بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للشركة
والمائل في تشغيل الطاعن هذه الساعات الزائدة وبين ماتكشف عن عدم
لياقته الطبية بصفة مستديمة للطيران .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الضرر الناشئ من اختيار الجهة الادارية لرمز الأرنب المرشح
في الانتخابات المحلية — وجوب وجود رابطة السببية بين الضرر وخطأ
جهة الادارة — متى ثبت أن الضرر لم ينشأ نتيجة اختيار جهة الادارة
لرمز الأرنب ولكنه نشأ نتيجة فعل الغير لظروف المأرك الانتخابية

واستقلال المناهضون والمعارضون صفات المرشح أو الرمز المخصص له في الانتخابات للنيل منه — متى ثبت انتفاء علاقة السببية بين خطأ الجهة الادارية في اختيار رمز الأرنب والضرر الذي أصاب المرشح فان المسؤولية الادارية تنتفى — لا محل للحكم بالتعويض — انتخابات عضوية مجالس الوحدات المحلية — القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية — ابداء الرأي على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك — المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس الشعب المعدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ حددت الرموز التي تقترب ببطاقة الانتخابات على سبيل الحصر على أن يراعى تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد المرشحين في كل دائرة انتخابية على أن يبدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين — الجهة الادارية مقيدة في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر في قرار وزير الداخلية — اختيار جهة الادارة رمز « الأرنب » لأحد المرشحين وهو من غير الرموز التي حددها قرار وزير الداخلية يتوافر معه ركن الخطأ في المسؤولية الادارية .

ملخص الحكم :

من حيث أن عناصر المنازعة حسبما تبين من الأوراق تخلص في أن السيد / أقام الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى بالقاهرة في ١٩/١١/١٩٧٦ ضد لجنة اختيار رموز المرشحين لانتخابات اللجان المحلية ومدير أمن الغربية المشرف على هذه اللجنة ووزير الداخلية الرئيس الأعلى لهم ، وطلب فيها الحكم بتعويضه عن الضرر الأدبي الذي لحق به وبأولاده بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات ، وقال شرحا لدعواه انه من بين المرشحين بالمجلس المحلي بقرية دفره مركز طنطا عام ١٩٧٥ وان لجنة اختيار رموز المرشحين في الانتخابات اختارت له رمز الأرنب الذي أساء اليه-والحق به- ضررا أدبيا جسيما. يتمثل في التسميات التي

تحيط به وبأبنائه فالمدعى يقيم في قرية يرتبط فيها الأهالي بعضهم بعضا والشائع في القرى المصرية أن الأرنب يضرب به المثل في التحقير والخوف والجبن الذي يجب أن يعتمد عنه المرشح وما كان يغيب عن ادراك اللجنة المذكورة ما ينطوى عليه الرمز من معانى الذلة والمهانة حتى لا تكون هناك فرصة للتهمك والسخرية سواء من جانب الناخبين أو المرشحين ، وقد امتد الضرر الى أبنائه واعتاد أحدهم الهروب من مدرسته من جراء ذلك . وردت وزارة الداخلية على الدعوى بأن اختيار الرمز الانتخابي لا يتم بقرار اداري وانما هو عمل مادي يخرج عن اختصاص المحكمة طلب الغائه والتعويض عنه ودفعت بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى كما دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة للتعويض الذى طلبه المدعى لأولاده وطلبت الوزارة الحكم برفض الدعوى لأنها لم ترتكب خطأ فاختيار الرمز يقصد به اعانة من لايعرف القراءة والكتابة ، ورمز الأرنب يؤخذ بالجدية التى تتناسب مع المواقف الجدية التى يستخدم فيها، ولو كان الأمر كما يصوره المدعى لما نجح في الانتخابات فعلا وفيها يمثل المواطنين الذين يختارونه ولا يقبل مخلوق أن يختار نائبا عنه تتقصه الصفات الحميدة وفي العصر الجاهلى شبه الشعراء بعض كبارهم في مجال المدح ببعض الحيوانات وفي الولايات المتحدة الأمريكية اختار أكبر أحزابهم الحيوان رمزا له وفي مصر اختارت بعض المحافظات الحيوان رمزا لها ثم ان الضرر غير ثابت في هذه الدعوى حيث تم انتخاب المدعى عضوا بالمجلس المحلى عن قريته وهو مايقطع بأنه لم يلحقه ضرر من اختيار رمز الأرنب . وبجلسة ٢٢/٣/١٩٨١ أصدرت المحكمة حكما المطعون فيه وأسنته على أن الجهة الادارية اذ اختارت للمدعى رمز الأرنب فان ذلك يكون تجاوزا منها للحدود التى يجب أن تقف عندها من ناحية الابتعاد عن كل ما يمس كرامة المواطن لأن المعروف أن هذا الحيوان وان كان من الحيوانات الداجنة المفيدة الا أنه يتصف بالجبن ، ولا يغير من ذلك أن يكون واردا ضمن الرموز الانتخابية المحددة في قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧٠ لأن الخطأ سواء استند الى هذا القرار أو الى اللجنة التى اختارت الرمز لا تتغير طبيعته ولا معنى لاستشهاد

الجهة الادارية بما كان يحدث في العصر الجاهلي لأن العبرة بما هو سائد في الزمان الحاضر ، وأضافت المحكمة أن الضرر الأدبي ثابت بمجرد اسناد الرمز للمدعى بما يفيد في نظر القرويين من معاني ، ولا ينفي هذا الضرر أن نجاح المدعى في الانتخابات . لأن هذا النجاح يقوم على عناصر أخرى قوامها قوة شخصية المرشح وصلاته العائلية وانتماؤه الحزبي ولا ينفي أن رذاذا قد أصابه من اختيار الرمز ، وقد تكون المعركة الانتخابية أكثر يسرا لو اختير له رمزا آخر مناسب ، الأمر الذي ترى معه المحكمة تعويض المدعى عن هذا الضرر بمبلغ ثلاثمائة جنيه مراعية في ذلك فوز المدعى في الانتخابات وأن حكم التعويض في ذاته فيه جبر للضرر الى حد كبير .

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن رمز الأرنب من الرموز المنصوص عليها في لائحة الانتخابات وقد سبق أن أختير لمرشحين آخرين ولم يستاءوا منه كما أن المطعون ضده نجح في الانتخابات ، وبفرض خطأ اللجنة في اختيار الرمز الانتخابي للمدعى فإنه لم يعترض عليه مما يعمد قبولاً منه للرمز ، من جهة أخرى فإن المدعى لم يصبه ضرر مادي أو أدبي حتى يحكم له بالتعويض .

ومن حيث أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي تنص على أنه مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تجرى وزارة الداخلية عملية الانتخاب لعضوية المجالس للوحدات المحلية طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن (يكون ابداء الرأي على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في خاتمة الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك وضمائنا لسرية الانتخابات أو الاستفتاء تعدد البطاقات

بحيث يقترن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية (.....) وتنص المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، المعدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ على أن (تعد بطاقة انتخاب بيضاء وتشمل البطاقة على رمز خاص يسهل تمييزه قرين اسم كل مرشح وتتحدد الرموز الواردة بالبطاقة على الوجه الآتى : هلال — نخلة — جمل — مفتاح — كف — ساعة — سيارة — قارب شرعى — مظلة — فانوس — سلم نقبالي — سدس — سمكة — نجمة — ميزان — زهرة — دراجة — سيف — قلة — تليفون — قطار سكة حديد — طيارة — طبق فنجان — كرسى — كتاب مفتوح — وابور جاز — ككة — مئذنة — نظارة — معلقة — لبنة — ورقة شجرة — حمامة — أبو قردان — عين — مضرب — مكتب — عنقود عنب — زجاجة — براد شاي — حنفية — دبابنة — زهر طاولة — ترابيزة — مهدد — بطة — شوكة — تليفزيون — فيل — سبحة — عنكبوت — ذيل — مدفع — مشط — برج حمام — شادوف — موسى — فرشاة — كأس — كوز ذرة — الشمس — غزالة — بكرة خيط — هرم — شمعة — جمجمة — فأس — سهموقوس — الهلب — الحدودة • ويراعى تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد المرشحين فى كل دائرة انتخابية على أن يبدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين) •

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة أن الجهة الادارية مقيدة فى اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر فى قرار وزير الداخلية المشار اليه ، فلذا كانت قد اختارت للمطعون ضده رمز الأرنب وهو من غير الرموز التى حددها وزير الداخلية فى قراره ، فانها تكون قد خالفت القانون ، الأمر الذى يتوافر به ركن الخطأ فى المسؤولية الادارية •

ومن حيث أنه عن الضرر الذى لحق المطعون ضده من اختيار الجهة الادارية لرمز الأرنب له فى الانتخابات المحلية ، فان هذا الضرر

بفرض حدوثه كما أوضحه المطعون ضده ، لم ينشأ عن خطأ الجهة الادارية في اختيار رمز الأرنب له في الانتخابات ، فالأرنب شأن الرموز الأخرى المنصوص عليها في قرار وزير الداخلية المشار اليه ، قصد به إعانة الناخبين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة على اختيار المرشح الذى يريدون انتخابه من خلال التعرف على الرمز المخصص له وهو فى العادة يكون حيوانا أو طيرا أو شيئا من البيئة المحلية يكون معلوما لجمهور الناخبين ولكنه ضرر نشأ عن فعل الغير وهو ظروف المراكز الانتخابية وما تقتضيه من وجود مؤيدين ومنافسين أو معارضين لكل مرشح ، فمن الطبيعى أن يستغل المنافسون والمعارضون صفات المرشح الطبيعية أو عمله أو اسمه الحقيقى أو اسمه المشهور به أو الرمز المخصص له فى الانتخابات عادة للنيل منه عن طريق التهمك عليه أو السخرية منه ، وعادة ما يتحملها المرشح لأنها قد تفيد فى تعرف كثير من الناخبين عليه ولأن فوزه فى الانتخابات أو فشله فيها يرتبط برصيد المرشح أو الحزب الذى ينتمى اليه من الحب والثقة والتقدير وفقا لنظام الانتخابات المعمول به ، وهذا ما يفسر فوز المطعون ضده فى الانتخابات رغم الضرر الذى قد يكون لحق به .

ومن حيث أنه وقد انتفت علاقة السببية المباشرة بين خطأ الجهة الادارية فى اختيار رمز الأرنب للمطعون ضده فى الانتخابات وبين الضرر الذى أصابه من اختيار هذا الرمز بان المسؤولية الادارية تنتفى تبعاً لذلك لتخلف أحد عناصرها القانونية ، ولا يكون ثمة محل للحكم المطعون ضده بأى تعويض .

ومن حيث أنه وقد أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك وقضى للمطعون ضده بتعويض عن خطأ الجهة الادارية فى اختيار رمز له فى الانتخابات دون استظهار علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق بالمطعون ضده ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه وبقبول دعوى التعويض شكلا ورفضها موضوعا مع الزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتى التقاضى طبقا للمادة ٩٨٤ مرافعات .

الفرع السابع عشر

خطا الضرر والخطا المشترك

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

أساس مسئولية الحكومة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود الخطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بمصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر — قرار مجلس الكلية الحربية بقبول طالب بالكلية باعتباره مستوفيا شروط اللياقة الطبية مع أنه فاقدها — مرده مسعى الطالب نفسه واخفاؤه حالته المرضية رغم علمه بأن أصابته تعتبر سببا من أسباب عدم لياقته الطبية — خطأ الادارة في هذا الشأن جاء نتيجة خطأ الطالب المذكور ولا يتحقق في جانب الجهة الادارية الخطأ الموجب للمسئولية — القرار الصادر بشطب اسم الطالب المذكور من عداد طلبة الكلية بعد أن ظهرت أصابته متفق والقانون — عدم الاحقية في التعويض •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن أساس مسئولية الحكومة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحقق بمصاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر •

ومن حيث أن اللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٦٣ حددت في المادة الأولى شروط

القبول بالكلية ومنها أن يجتاز الطالب بنجاح امتحان اللياقة البدنية حسب القواعد الواردة في الجدول رقم (١) الملحق باللائحة ، وأن يكون مستوفيا شروط اللياقة الطبية الواردة في الجدول رقم (٢) ويتولى المجلس الطبى العسكرى المختص التحقق من توافر هذه الشروط ، كذلك تضمنت المادة (١) المشار اليها النص على أنه يجب أن يظل الطالب مستوفيا الشروط طوال مدة التحاقه بالكلية ، وقد بين الجدول (٢) المشار اليه أسباب عدم اللياقة الطبية ونص البند (ب) من الفقرة (٣) على أن من بين أسباب عدم اللياقة الطبية « ضمور العضلات أو العظام أو سوء التغذية .. » .

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعيان من أن الطالب المذكور لم يكن يعلم باصابته بضمور بعضلات الفخذ ، بل الصحيح أنه كان يعلم بها بدليل أنه قرر أمام مجلس تحقيق الاصابة أن اصابته المذكورة كانت موجودة قبل التحاقه بالكلية وأنه يجهل سببها ، كما أن صحيفة الدعوى تضمنت أن هذه الاصابة قديمة وكانت موجودة قبل التحاقه بالكلية وأنها كانت ظاهرة ليس من المستطاع اخفاؤها ، ومن ثم فان علم الطالب المذكور باصابته بضمور في العضلات هو أمر ثابت فعلا وليس مفترضا .

ومن حيث أن طلب الالتحاق الذى قدمه الطالب المذكور تضمن النص على أن مقدمه مقر بأنه اطلع على دليل القبول بالكلية العسكرية وقوانين وشروط الالتحاق الواردة بقوانين ولوائح كل كلية عسكرية ويقبل معاملته وفقا لأحكامها ويلتزم بها ، كذلك فان الطالب المذكور لم يثبت في استمارة الكشف الطبى التاريخ المرضى الشخصى له والاصابات التى أصيب بها في الجزء المخصص لذلك من الاستمارة المشار اليها .

ومن حيث أن القومسيون الطبى وان كان قد انتهى الى لياقة الطالب المذكور طبييا للالتحاق بالكلية بما يفيد أنه لا يوجد فيه سبب من أسباب عدم اللياقة المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق باللائحة ، مع أنه كان فاقدها ، لأن كتمان الطالب اصابته بضمور في

العضلات - وهو أمر جوهري يتوقف عليه عدم استيفائه لشرط اللياقة الطبية مع أنه كان يعلم باصابتة وأنه يفترض علمه بأن هذه الاصابة تمنع التحاقه بالكلية الحربية من واقع اقراره في طلب الالتحاق بأنه اطلع على قوانين ولوائح الكلية وشروط الالتحاق بها يعد غشا منه أثر على اصدار القرار ، ولا شك أن هذه الاصابة لم تكن ظاهرة والا لحسم القومسيون الطبي العسكري منذ البداية الأمر وقرر عدم لياقة الطالب طبيا ، ولا ينال مما تقدم ما ذهب اليه المدعى من أن هذه الاصابة كانت ظاهرة عند التحاقه بالكلية ذلك لأنه لم يقدم ثمة دليل على ما تقدم ، علاوة على أنه لا يتصور ظهور هذه الاصابة ويحجم القومسيون الطبي عن اثباتها ، يضاف الى ذلك أن الطالب المذكور أبلغ بمرضه عقب التحاقه بالكلية بثلاثة أسابيع تقريبا ، وقد تم الكشف عليه ولم يتبين الطبيب هذه الاصابة ثم كشف عليه ثلاث مرات ولم تظهر هذه الاصابة الا في المرة الأخيرة عندما قرر القومسيون في سبتمبر سنة ١٩٧٢ اصابته بضمور في العضلات ، ولا وجه بعد ذلك للحجاج بما قرره الخبير الذي نوبته محكمة القضاء الاداري من أنه تبين له من الكشف على الطالب المذكور أن اصابته واضحة من الكشف الظاهري ، ذلك أن الخبير انما قرر ما تقدم بعد أن كشف على الطالب في ١٠ أبريل سنة ١٩٧٧ ولم يذكر الخبير أن هذه الاصابة كانت كذلك واضحة عند توقيع الكشف على الطالب وقت التحاقه بالكلية لأنه ليس في ظهور الاصابة ووضوحها في عام ١٩٧٧ ما يؤدي الى الجزم بأنها كانت واضحة منذ خمس سنوات سابقة وقت التحاقه بالكلية .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ، فإن ماشاب قرار قبول الطالب المذكور بالكلية الحربية من أخطاء تتمثل في اعتباره مستوفيا شروط اللياقة الطبية مع أنه فاقددها ، انما مردده مسعى الطالب نفسه واخفاؤه حالته المرضية رغم علمه بأن اصابته تعتبر سببا من أسباب عدم لياقته الطبية ، ومن ثم فإن خطأ الادارة جاء نتيجة لخطأ الطالب المذكور ، وبذلك لا يتحقق في جانب الجهة الادارية الخطأ الموجب للمسئولية ، كما يكون القرار الصادر بشطب اسم الطالب

المذكور من عداد طلبة الكلية بعد أن ظهرت أصابته متفق والقانون ، ومن ثم لا يستحق المدعيان ثمة تعويضا عن هذين القرارين أو أيهما ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه والحكم برفض الدعوى والزام المدعين المصروفات •

(طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الاهمال الجسيم والتلاعب يشكل خطأ شخصيا — الخطأ المشترك — متى يتوافر وحتى لا يتوافر •

ملخص الحكم :

ان الضرر الذي لحق بالجهة الادارية كان نتيجة الأخطاء التي ارتكبها المدعى وما انطوت عليه من اهمال جسيم يتمثل في اثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الصرف واحتفاظه بأوراق الحاجزين وتلاعبه في سجلات المحجوز ولا شك أن هذه الأخطاء التي تتابعت وبلغت حدا من الجساماة انما تشكل خطأ شخصيا يسأل عنه وحده في ماله الخاص ومن ثم يكون للجهة الادارية أن ترجع عليه بقيمة الضرر الذي لحقها كاملا وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن جهة الادارة قد شاركت في هذا الخطأ بعدم اقامتها دعوى ضد المحجوز عليه لاسترداد ما دفع له دون وجه حق ومن ثم تشترك مع المدعى في المسؤولية عن الضرر — الذي ترتب نتيجة خطئها — وذلك لأن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى قد وقع في خطأ عدم التنبيه الى وجود المحجوز مما نجم عنه كنتيجة مباشرة اضطراب الجهة الادارية الى أن تصرف مبلغ ٦٢٥٤٣٨ جنيها مرتين الأولى للحاجز والثانية للمحجوز عليه وهو الضرر المطالب بالتعويض عنه ولئن جاز القول بأن الادارة كان في وسعها أن تتدارك نتيجة خطأ المدعى لو أنها

رجعت على المحجوز عليه بدعوى استرداد ما دفع بدون وجه حق خلال مدة معينة وأنها وقد قعدت عن هذا التدارك نتيجة الخطأ الذى هو خطأ المدعى وليس خطأها — فأنها تكون قد أخطأت بدورها — فأنه مع التسليم فرضاً بوقوع هذا الخطأ من جانب الإدارة فلا ينطوى ذلك على صورة من صور الخطأ المشترك المطلب فى هذه الدعوى بالتعويض عنه ، لأن لكل من الخطأين — خطأ المدعى الذى نتج عنه الدفع مرتين ، وخطأ الحكومة بتقويت ميعاد الرجوع على المحجوز عليه لتدارك خطأ المدعى — لكل من هذين الخطأين موضوعه ونطاقه ألزمنى المستقل عن الآخر ، ومن المسلم أن الخطأ المشترك ينتفى إذا كان ثمة خطأان متميزان كل منهما أحدث أثراً مستقلاً عن الآخر كما هو الحال فى هذه الدعوى .. فضلاً عن ذلك فإن جهة الإدارة فيما تعتمد إليه من وسيلة للحصول على التعويض عن الضرر الذى لحق بها نتيجة لخطأ الموظف الشخصى قد تكفى بالرجوع على هذا الموظف من مستحقاته لديها عن طريق التنفيذ المباشر مؤثرة ذلك على سلوك سبيل المطالبة القضائية للمحجوز عليه لاسترداد ما دفع إليه بدون وجه حق وهى لا شك تترخص فى اختيار الطريق الذى تحصل به على دينها الذى ثبت لها بيقين فى ذمة المدعى .

(ظعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

إذا كان الضرر الذى لحق بالمتعاقد مع الإدارة أساسه خطأ مشترك وقع من الإدارة والمتعاقد — فللقاضى أن يقدر نصيب كل من المسئولين عن الخطأ فى التعويض .

ملخص الحكم :

انه متى تقرر بطلان العقد بطلاناً مطلقاً على الوجه المتقدم فإن المؤسسة يصيبها كأثر حتمى لتقرير البطلان ضرر يتمثل فى قيمة

الأدوات التي قامت بتصنيعها والتي تبين أنها غير قابلة للتعامل وليس من سبيل الى استردادها لمخالفتها لأحكام مرسوم الأوعية .

ومتى كان الضرر الذي أصاب المؤسسة جاء نتيجة خطأ كل من الإدارة والمؤسسة معا فالفرض أن المؤسسة عليمـة بأحكام مرسوم الأوعية علمها بالقانون الذي لا يعذر أحد بالجهل به ، وكان من المتعين عليها والحالة هذه أن تثبت من مطابقة ما تصنعه لأحكامه ، ويتمثل خطأ الإدارة في كونها طرحت المناقصة على أساس عينة نموذجية لأحكام مرسوم الأوعية مع ما يتوافر لديها من الامكانيات الفنية التي تكفل لها الوقوف على حقيقة المواد الداخلة في تركيبها . واذ كان الخطأ خطأ مشتركاً وكان للقاضي أن يقدر نصيب كل من المسؤولين عن الخطأ في التعويض وفقا لأحكام المادتين ١٦٩ ، ٢١٦ من القانون المدني فان المحكمة تقدر التعويض المستحق للمؤسسة في ذمة الإدارة — بمراعاة مدى جسامـة الخطأ الذي ارتكبه كل منهما .

(طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١)

الفرع الثامن عشر

الضرر المالى

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

قد يكون الضرر الموجب للتعويض اخلاقيا بحق مالى أو شخصى
— قد يكون اخلاقيا بمصلحة مالية للمضرور — قيام المتبوع بإداء
مرتب لتابعه أثناء فترة علاجه التى لم يكن يمارس فيها عملا
ضرر حاق بمصلحة مالية للمتبوع يوجب التعويض •

ملخص الفتوى :

ان المسؤولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانونى هو
عدم الاضرار بالغير وان أركان المسؤولية التقصيرية ثلاثة هى الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعيه
غير المشروعة تقوم متى صدرت هذه الأفعال عن التابع أثناء قيامه
بأعمال وظيفته أو بسببها •

ولما كان خطأ سائق سيارة الأتوبيس ثابت فى حقه بالحكم
الجنائى بحبسه شهر مع الشغل ، وقررت على هذا الخطأ ضرر لحق
حى شمال القاهرة يتمثل فيما أداه للعامل المصاب من مرتب أثناء
فترة علاجه وقدره ٦٨٦ مليم و٢٩ جنيه ، وقامت علاقة سببية مباشرة
بين هذا الخطأ والضرر الذى نتج عنه ، فان المسؤولية التقصيرية
تكون قد تحققت وبالتالي نسال هيئة النقل العام عن خطأ سائق
الأتوبيس التابع لها ، وتلتزم بتعويض حى شمال القاهرة عن الضرر
الذى لحقه والتمثل فيما أداه الحى للمصاب من راتب أثناء فترة
علاجه من آثار الحادث وقدره ٦٨٦ مليم و٢٩ جنيه •

ولا يغير من ذلك أن الضرر الذي حاق بالحي قد لحق بمصلحة مالية له ، اذ كما يكون الضرر الموجب للتعويض اخلافا لحق مالى أو شخصى ، قد يكون اخلافا بمصلحة مالية للمضروب وذلك يتمثل فيما يعكسه الفعل الضار على المصالح المالية المشروعة من آثار ، ولقد حرك الفعل الضار فى الحالة الماثلة التزام حي شمال القاهرة بأداء المرتب للعامل التابع له أثناء فترة علاجه التى لم يمارس فيها عملا، وعليه يكون هذا الفعل الضار هو السبب المباشر فيما تحمله حي شمال القاهرة من غرم مالى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام بالقاهرة بأن تؤدى الى حي شمال القاهرة مبلغ ٦٨٦ مليم و٢٩ جنيه كتعويض .

(ملف ٨٣٦/٢/٣٢ — جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

الفصل الثاني

الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى أو المصلحى

الفرع الاول

التمييز بين الخطأ المصلحى أو المرفقى وبين الخطأ الشخصى

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

التمييز بين الخطأ المصلحى والخطأ الشخصى — فيصل التفرقة بين النوعين — مسئولية الادارة عن اخطاء الموظف المصلحية دون أخطائه الشخصية .

ملخص الحكم :

ان القاعدة التقليدية فى مجال قيام مسئولية الادارة على أساس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أو التقصير على المرفق العام ذاته ، وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف ، ففى الحالة الاولى تقع المسئولية على عاتق الادارة وحدها ، ولا يسأل الموظف عن أخطائه المصلحية والادارة هى التى تدفع التعويض ، ويكون الاختصاص بالفصل فى المنازعة قاصرا على القضاء الادارى وفى الحالة الثانية تقع المسئولية على عاتق الموظف شخصا ، فيسأل عن خطئه الشخصى ، وينفذ الحكم فى أمواله الخاصة . ويعتبر الخطأ شخصا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه وفزواته وعدم تبصره . أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى ويتم عن موظف معرض للخطأ وللصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مصلحيا . فالعبرة بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ،

فكلما قصد النكاية أو الاضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصياً يتحمل هو نتائجها ، وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى يكون بالبحث وراء نية الموظف ، فإذا كان يهدف من القرار الإدارى الذى أصدره تحقيق الصالح العام ، أو كان قد تصرف ليحقق أحد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل فى وظيفتها الادارية فان خطأه يندمج فى أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، ويكون خطأ الموظف هنا مصلحياً . أما اذا تبين ان الموظف لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعاً بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيماً بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، كالموظف الذى يستعمل سبطوة وظيفته فى وقف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة (المادة ١٢٣ من قانون العقوبات) ، فان الخطأ فى هذه الحالة يعتبر خطئاً شخصياً ويسأل عنه الموظف الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

مسئولية - الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى - فيصل التفرقة بينهما يكون بالبحث وراء نية العامل واستهدافه الصالح العام - ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنياً عن هذا الخطأ الشخصى له - المساءلة الجنائية لا تتوقف على جسامه الخطأ أو يسره - بيان جسامه الخطأ فى الحكم الجنائى لا يقيد القاضى المدنى ما لم تكن هذه الجسامه ضرورية لقيام الحكم الجنائى - الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتماً الخطأ الجسيم من الناحية المدنية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعوى

التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » ، وتتنص المادة (١٠٣) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية على أن « لايرتبط القاضى المدنى بالمحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » — ويبين من هذه النصوص ان القاعدة أن الحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها ، على أن هذه الحجة مقصورة على ما فصل فيه الحكم وكان فصله فيه ضروريا .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، واذ تقوم المسؤولية المدنية للعاملين بالدولة على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى، ومقتصر مسؤولية العامل مدنيا — فى العلاقة بينه وبين الجهة التى يعمل بها — على الخطأ الشخصى دون الخطأ المرفقى ، وهذا ما أخذ به المشرع فى قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ نص فى المادة (٥٧) على أنه « لا يسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصى ونصت المادة (١١٢) على سريان هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن ثم فان ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساعلته مدنيا عن هذا الخطأ أمام الجهة التى يعمل بها ، وانما يتعين النظر فى طبيعة هذا الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصى له ، ولا يخل ذلك بحجية الحكم الجنائى ما دام الامر لا يتعلق بقيام الخطأ الذى فصل فيه الحكم بالضرورة ، وانما يتعلق بوصفه الذى لا تتوقف عليه المساعدة الجنائية .

ومن حيث انه من المسلم أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى ويتم عن عامل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مرفقيا ، وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى يكون بالبحث وراء نية العامل ، فاذا كان يستهدف المصلحة العامة ، أو كان قد تصرف ليحقق أحد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتى تدخل

في وظيفته الادارية ، فان خطأ يندمج في أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، أما اذا تبين ان العامل لم يعمل للصالح العام ، أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكالية أو الاضرار أو لتحقيق منفعة ذاتية ، أو كان خطؤه جسيما فانه يعتبر خطأ شخصيا ، يسأل عنه في ماله الخاص .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم ، واذ يبين من وقائع الحالة المعروضة ان الحكم الجنائي الصادر من محكمة عابدين قد أدان العريف سائق واقامت المحكمة قضاءها على أن « التهمة ثابتة قبل المتهم وثابت ذلك مما جاء بالمعينة ومن شهادة الذي شهد بأن المتهم كان مسرعا وصعد أفريز الطريق وصدم المجنى عليها وما ظهر من المعينة من ان المتهم صعد افريز الطريق وصدم المجنى عليها التي كانت واقفة على الافريز والتي شهدت ان المتهم كان مسرعا كما يؤكد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف أن فرامله كانت تالفة فأولا : فرملة اليد تالفة ، كما أن فرملة القدم كذلك، ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ، ومن ثم يتوافر ركن الخطأ » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور لا يتوافر له وصف الخطأ الشخصي بالمفهوم الذي تقدم بيانه ، (أولا) لانه لم يرتكب هذا الخطأ مدفوعا بدافع شخصي أو بقصد الاضرار بالمجنى عليها والا ثبت ذلك في الحكم الجنائي لان وصف الخطأ الجنائي بأنه عمد أو غير عمد يؤثر في وصف الجريمة (ثانيا) لانه ليس خطأ جسيما فالثابت من الحكم أن الخطأ المنسوب للسائق هو انه قاد السيارة مسرعا والقيادة المسرعة لاتعتبر خطأ جسيما الا اذا كانت مجاوزة السرعة تفوق الحدود المألوفة بما يكشف عن طيش السائق ونزقه وعدم تبصره، وهذا مالايتوافر في الحالة المعروضة ذلك انه ولئن كان الحكم لم يبين مقدار تجاوز السرعة، الا أن ظروف الحادث وآثاره تكشف عن انه لم يجاوز الحدود المألوفة ، فالتلفيات المحدودة بالسيارة ، وعدم اصابة سائقها أو مستقليها ، وعدم احداثها تلفيات بالعمود الذي اصطدمت به ، كل ذلك يكشف عن انها لم تكن تسير بسرعة غير مألوفة والا لحدثت صدمة عنيفة ولكانت أضرار الحادث أكثر شدة ، هذا فضلا عن

أن القيادة المسرعة في حد ذاتها لم تكن منتجة في احداث الاضرار التي وقعت ، لانه أيا كانت السرعة التي تسير بها السيارة فانه كان يتعذر إيقافها بغير استعمال الاداة المعدة لذلك ، وهي الفرامل .

أما فيما يتعلق بما ورد في الحكم من ان السائق كان يعلم أن فرامله تالفة فالواضح ان الحكم قد اشار اليه على سبيل الاستطراد تأكيدا لثبوت الخطأ قبل السائق الذي يتمثل في قيادته المسرعة ، فبعد ان بين ان خطأ السائق انه قاد السيارة مسرعا أضاف انه « كما يؤيد ثبوت خطأ المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف ان فرامله تالفة فأولا : فرملة اليد تالفة ، كما ان فرملة القدم كذلك » . ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها « . ومن ثم فان المحكمة لم تقطع بثبوت علم السائق بتلف فرامل القدم وتعرضها له من قبيل التريد الذي لا يحوز حجية أمام القضاء المدني ، هذا فضلا عن أن القول يعلم السائق بتلف فرامل القدم يتنافى مع ما جاء في التقرير الفني من أن « فرملة القدم تالفة بسبب قطع خرطوم الباكلم للعجلة اليمنى الامامية فجأة ، أما فرملة اليد فتالفة من الاصل « . وهو ما يتفق مع تصوير الحادث ، لانه ليس متصورا أن تقطع السيارة المسافة من كلية الشرطة حتى شارع الساحة بفرامل تالفة دون أن تقع حادثة ، وانما المتصور ان الفرامل تلتفت فجأة قرب مكان الحادث .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور ليس خطأ جسيما ، ولا يغير من ذلك انه أدين عنه جنائيا ، ذلك ان المسألة الجنائية لا تتوقف على جسامه الخطأ أو يسره ، بل أن المستقر فقها وقضاء أن بيان جسامه الخطأ في الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدني ما لم تكن هذه الجسامه ضرورية لقيام الحكم الجنائي فاذا وصف الحكم الجنائي الخطأ بأنه جسيم أو يسير ، فان هذا ليس من شأنه أن يؤثر في الحكم الجنائي وان أثر في تقدير العقوبة ، فلا يتقيد به القاضي المدني ، لان الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطأ الجسيم من الناحية المدنية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق / لا يتحمل بالتعويض المحكوم به للسيدة /

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مسئولية الموظفين عن أعمالوظائفهم — هي مسئولية ادارية يختلف نطاقها عن نطاق المسئولية المدنية — أركان المسئولية الادارية ، هي الخطأ ، والضرر ، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر — استقرار القضاء الادارى لركن الخطأ ، على التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، ومساءلة الموظف عن النوع الاول دون الاخير — بيان المقصود من هذين النوعين من الخطأ — تطبيق ذلك على ما ارتكبه بعض موظفى وزارة العدل من اخطاء ترتب عليها لوزارة الخزانة ضرر .

ملخص الفتوى :

إذا ثبت أن ثمة ضرر لحق بوزارة الخزانة هو تحملها الفرق بين سعر الاسهم وقت الاكتتاب وسعرها وقت البيع وهو مبلغ ٣٠ جنيها و٣٠ مليما ورأت وزارة الخزانة تحصيل هذا المبلغ من الموظفين المسئولين من وزارة العدل ، ولما كان تحميل هؤلاء الموظفين بهذا المبلغ هو فى الواقع تعويض لوزارة الخزانة عن الضرر الذى لحقها — فانه ينبغى ان تتوافر عناصر المسئولية (وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر) وذلك اعمالا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى التى تقضى بأن — كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

وفى خصوص الركن الاول من أركان المسئولية — الخطأ — فقد استقر القضاء الادارى فى صدد مسئولية الموظفين عن اعمالهم ، على التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى وسائل الموظف عن النوع الاول دون الاخير — والعمل الضار الصادر من الموظف يعد خطأ شخصيا قد يستتبع مساءلته مدنيا اذا كان مشوبا بسوء النية أو كان بالغا حد الجسامه ومثل الاولى أن يصدر خطأ الموظف عن عوامل شخصية ، أو أن يقصد النكاية والاضرار أو أن يستهدف منفعة الذاتية ومثل الثانية أن يبلغ حد ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون ، وفى غير هاتين الحالتين يكون عمل الموظف الضار خطأ مصلحيا يسأل عنه ذات المرفق العام .

وبتطبيق هذه القواعد على الحالة المعروضة يبين أن الخطأ الذي صدر من الموظف الاول لا يشوبه سوء النية ولا يمكن أن يرقى الى مرتبة الجسامه .

وبالنسبة الى الموظف الثانى فقد وجه اليه الانذار لانه لم ينبه الى وجود طلب باسم ٠٠٠ ٠٠٠ دون وروده بالكشف ، وورد اسم ٠٠٠ ٠٠٠ بالكشف دون أن يكون له طلب . وهو خطأ يسير لا يرقى الى مستوى الخطأ الشخصى .

أما بالنسبة الى الموظف الاخير فان ما صدر منه لا يشوبه سوء النية ، بل أن حسن النية والحرص على مصلحة وكيل النيابة الذى اعتقد أنه مكتب حسب ما ورد اليه في الكشف هما اللذان دفعا الى تحرير النموذج حتى لا تضيق على وكيل النيابة فرصة الاكتتاب — والخطأ الذى وقع فيه لا يبلغ حد الجسامه ويخفف منه كثيرا شرف القصد ونبل الباعث .

وفي ضوء ما تقدم يبين أن عنصر الخطأ الشخصى منتف في حق هؤلاء الموظفين ، وليس ذلك بمعارض مع ما انتهت اليه النيابة الادارية من توافر الخطأ في جانبهم . ذلك أن الخطأ الذى نعنيه هو الخطأ المدنى ونطاق المسؤولية المدنية يتميز عن نطاق المسؤولية الادارية من حيث الطبيعة والاحكام ، وحيث لاخطأ فلا مسؤولية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز تحمل موظفى وزارة العدل المذكورين بالفرق بين سعر الاسهم وقت الاكتتاب وسعرها عند البيع ، وذلك لعدم ارتكابهم خطأ شخصى مما يمكن أن يكون محل مساعلة مدنيا .

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بإنهاء خدمة أحد العاملين — الخطأ في إصدار القرار لقيامه على اسباب غير صحيحة تبرره — طلب المدعى مساعلة رئيس الجمهورية شخصيا في ماله الخاص عما اصابه من ضرر من جراء انهاء خدمته — الخطأ المنسوب لرئيس الجمهورية في اصداره لقرار انهاء خدمة المدعى لا يرقى الى مرتبة الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه في ماله الخاص — رئيس الجمهورية لم يصدر هذا القرار بصفته فردا حتى يسأل عنه مدنيا باعتباره كذلك وانما اصدره بصفته رئيسا للجمهورية وحال استعماله الواجبات والسلطات التى خوله القانون اياها بصفته هذه وبناء على طلب الجهات الادارية المختصة لتحقيق مصلحة عامة ولم يقيم دليل في الاوراق ان رئيس الجمهورية قد استهدف غير هذه المصلحة أو أنه كان مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكالية أو الانتقام .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الزام ورثة رئيس الجمهورية السابق في ماله الخاص عن الاضرار التى اصابته المدعى من القرار الصادر بحالته الى المعاش بمقولة ان هذا القرار — مع مخالفته للقانون — اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره فانه واجب الرفض ذلك ان مساعلة العاملين المدنيين بالدولة في أموالهم الخاصة عن الاخطاء التى يرتكبونها في دائرة اعمالهم الرسمية مناطها على ما استقر عليه الفقه والقضاء الادارى وما اخذت به قوانين العاملين بالدولة فيما بعد مقصورة على مساعلة العاملين عن اخطائهم الشخصية دون الاخطاء المرفقية وذلك ابتغاء خلق جو من الطمأنينة والاستقرار يتاح للعامل في ظله أن ينشط دون خوف أو وجل من المسؤولية الى اتخاذ افضل الحلول التى يري سلطته التقديرية انها تحقق المصلحة العامة وعليه فان القاعدة المذكورة لذات الحكمة التى قامت عليها تكون هي الواجبة الاتباع في المنازعة الماثلة دون قواعد المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في القانون المدنى .

ومن حيث ان خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن عامل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى يكون بالبحث وراء نية العامل فاذا كان يستهدف المصلحة العامة أو كان تصرف ليحقق أحد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفته الادارية كان خطأه يندمج في اعمال الوظيفة بحيث لايمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، اما اذا تبين ان العامل لم يعمل للمصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكاية أو الاضرار أو لتحقيق منفعة ذاتية أو كان خطؤه جسيما أو يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات فان الخطأ في هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه العامل الذى وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص .

ومن حيث انه وان كانت هذه المحكمة قدخلت الى خطأ جهة الادارة في اصدار قرار انهاء خدمة المدعى لقيامه على اسباب غير صحيحة تبرره الا ان هذا الخطأ لايعتبر بحال خطأ شخصيا بأية صورة من الصور السالف الاشارة اليها ذلك أن رئيس الجمهورية لم يصدر هذا القرار بصفته فردا حتى يسأل عنه مدنيا باعتباره كذلك وانما اصدره بصفته رئيس الجمهورية وحال استعماله الواجبات والسلطات التى خوله القانون اياها بصفته هذه — في شأن فصل العاملين واحالتهم الى المعاش وقد اصدر القرار بناء على طلب الجهات الادارية المختصة لتحقيق المصلحة العامة التى استهدف القانون تحقيقها ولم يرقم في الاورق انه قد استهدف رئيس الجمهورية غير هذه المصلحة أو انه كان مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكاية أو الانتقام على حسب قول الطاعن في تقرير طعنه ومذكرات دفاعه أمام محكمة القضاء الادارى وهو قول مرسل لم يؤيده بديل يستقى منه قصد الاضرار والنكاية ومن ثم فان الخطأ المنسوب لرئيس الجمهورية في اصداره لقرار انهاء خدمة المدعى لايرقى الى مرتبة الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه في ماله الخاص

وبالتالى يكون طلب المدعى مساعلة رئيس الجمهورية السابق شخصيا
فى ماله الخاص عما اصابه من ضرر من جراء انتهاء خدمته « غير قائم
على سند صحيح من الواقع أو القانون حقيقا بالرفض •

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

البضائع المحملة بقطار لا تعد عهدة بالنسبة لحارس القطار ،
الذى تقتصر مسؤوليته على الحراسة الخارجية للقطار — لا يجوز
افتراض مسؤوليته فى حالة الفقد — الاهمال فى الحراسة على هذا
النحو لا يعتبر خطأ شخصيا مادام لم يثبت فى حقه التواطؤ أو
'لاشتراك فى السرقة •

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أنه بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧ اكتشف عجز فى شحنة
دخان مصدرة الى نجع حمادى وأدفو ، وأجرى تحقيق عن الواقعة
مع كمسارى القطار والحارسين التابعين لوزارة الداخلية بواسطة لجنة
مشكلة من مندوبى الوزارة والهيئة وأسفر هذا التحقيق عن صدور
قرار من الهيئة بمعاقبة الكمسارى وعن صدور قرار وزير الداخلية
بمعاقبة الحارسين واذا اتجه رأى الى اعتبار خطأ الحارسين من قبيل
الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه الموظف فى ماله الخاص فقد طالبت
وزارة الداخلية الهيئة القومية لسكك حديد مصر بأداء مبلغ ٥٤٠٠٠ ج
قيمة حصتها من العجز فى الشحنة المقدّر بمبلغ ٨٣٢٥٠ ج والتي تحصل
الكمسارى ثلثها وذلك باعتبارها متبوعة لهما ولكونهما قد ارتكبا
هذا الخطأ الشخصى أثناء ممارستهما لأعمال وظيفتهما ، إلا أن
وزارة الداخلية رفضت الوفاء بهذا المبلغ على أساس أنها عاقبت
الحارسين اداريا عما نسب اليهما من اهمال ولأن هذا الاهمال ليس
إلا خطأ مرفقيا ولأنهما لا يسألان عما بداخل العربات باعتبار أن
مهمتهما تنصب على الحراسة الخارجية للقطار •

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن المادة (١٦٣) من القانون المدني تنص على أنه « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وأن المادة (١٧٤) من ذات القانون تنص على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية » .

ومفاد ذلك أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذي يترتب على خطأ تابعه أن وقع منه هذا الخطأ أثناء ممارسته لأعمال وظيفته . إذ يكفي مجرد وقوع خطأ من التابع بل يتعين أن يكون هذا ، الخطأ هو السبب المنتج في أحداث الضرر فان تعددت الأسباب التي أدت الى الضرر وجب طرح خطأ التابع (٥٥) جانبا ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير ، ولما كان اهمال الحارسين الذي ثبت في الحالة الماثلة من التحقيق الادارى الذي أجرى معهما ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وفي ما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر ومن ثم فانه يعد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لايجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعانها بالتعويض ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية إنما هو فعل السارق أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالعربات أو من تولى اغلاقها .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فان البضائع المحملة به لاتعد عمدة بالنسبة لهما وبالتالي لا يجوز افتراض مسئوليتهما في حالة الفقد كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منهما والمتمثل في الاهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي الا اذا ثبت تواطؤهما أو اشتراكهما في سرقة الشحنة أو الافادة من فقدها على أى وجه من الوجوه وهو مالم يثبت التحقيق الذي أجرى معهما .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية إلزام وزارة الداخلية
بأن تؤدي مبلغ ٥٤٠٠٠ ج .

(ملف ١٨٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

في التعويض عن خطأ الموظف يتعين التفرقة بين الخطأ المرفقى
والخطأ الشخصى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على التمييز بين الخطأ المصلحى
أو المرفقى الذى ينسب فيه الإهمال أو التقصير الى المرفق العام
ذاته وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى العامل ، ففي الحالة
الأولى لا يلزم العامل بتعويض الأضرار الناجمة عن أخطائه المصلحية
بينما يسأل فى ماله الخاص عن تعويض الضرر المترتب على خطئه
الشخصى . ويعتبر الخطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبعا
بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره .

أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن
موظف معرض للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مصلحيا
فالعبارة بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ،
فكلما قصد النكالية أو الأضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه
شخصيا يتحمل هو نتائجه . وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى
والخطأ المصلحى يكون بالبحث وراء نية الموظف . فاذا كان قد
تصرف ليحقق أحد الأهداف المنوط بالادارة تحقيقها ، والتي تدخل فى
وظيفتها الادارية فان خطؤه يندمج فى أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن
فصله عنها ويعتبر من الأخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، ويكون
خطأ الموظف هنا مصلحيا أما اذا تبين أن الموظف لم يعمل للصالح

العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما فإن الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه الموظف الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

القرارات الادارية التى تصدرها الادارة فى تسيرها للمرافق العامة — قيامها على خطأ من جانبها سبب ضررا لصاحب الشأن يرتب مسئوليتها عن تعويضه — مثال — خطأ مسجل كلية الطب بالاسكندرية بتدوينه ، بالخالفه للحقيقة تقديرات المرشحين للتعيين فى وظيفة معيد بقسم الهستولوجيا وصدر قرار بتعيين احدهم بالخالفه للقانون لهذا السبب — سحب هذا القرار صحيح ، غير انه لا ينفى قيام خطأ مرفقى من جانب الكلية لما اتبنى عليه من انتهاء خدمة الموظف بالصحة المدرسية ليعين بها تعيينا خاطئا — امتناع الصحة المدرسية من اعادته الى خدمتها ليس هو القرار محل التعويض ، اذ لا 'لزام عليها فى اعادة تعيينه بها — خطأ الجامعة هو الذى تسبب عنه فقد الموظف لوظيفته دون ثنب من جانبها فوجب عليها تعويضه بمراعاة ظروف التحاقه بعمل آخر فى دولة اخرى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت جامعة الاسكندرية ، قد أصابت وجه الحق فيما بادرت الى اتخاذه من سحب قرار تعيين الطاعن بوظيفة معيد بقسم الهستولوجيا بكلية الطب ، بعد اذ ثبت لها من التحقيقات أنه قرار خاطئ قائم على غير سببه ، هذا الاجراء الادارى اللاحق من جانب الجامعة صحيح قانونا . الا أن هذا لا ينفى أن خطأ مرفقيا قد وقع من جانبها فى سبب قرار التعيين على يد موظف التسجيل بكلية الطب

فيما قام بتدوينه بكشف الترشيع من بيانات خاطئة تخالف الحقيقة عن التقديرات التي حصل عليها ثلاثة عشر مرشحا في مادة الهستولوجيا التي هي مادة التخصص محل المفاضلة بين المتقدمين ، ولا خلاف في أن الخطأ الذي وقع من موظف التسجيل يعتبر من قبيل الأخطاء المصلحية المنسوبة الى المرفق العام ذاته . خاصة وقد تبين صدق ما أبداه ذلك الموظف من أن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٤ نص في الجدول رقم ٢ منه على أن امتحان المرحلة المتوسطة يشمل مادة التشريح وعلم الأنسجة والخلايا (الهستولوجيا) كما أوضح الدكتور حسن الكاشف في التحقيق الإداري الذي أجرته الجامعة في شأن هذا الخطأ الذي وقع من موظفها في أثناء تأدية عمله الرسمي أن مادة الهستولوجيا تم الامتحان فيها في عام ١٩٥٦ وفي يناير سنة ١٩٥٧ ضمن مادة التشريح في ورقة امتحان واحدة وأصبح تقديرها ودرجاتها ضمن مادة التشريح في نهاية السنة الثانية طب بشرى . الأمر الذي من شأنه أن يجعل تصرف المسجل المذكور غير مصطبغ بطابع شخصي أو نفق ذاتي ، وانما هو على كل حال خطأ مصلحي من جانب الإدارة ، يكون الركن الأول من أركان المسؤولية التضمينية لجهة الإدارة . ومن المسلمات قضاء وفقها أن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها في تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار المعيب .

وإذا كان ذلك كذلك ، وكان خطأ الجامعة على يد موظفها المسجل المذكور . في سبب قرار تعيين الطاعن قد انبنى عليه انتهاء خدمة هذا الأخير بالصحة المدرسية ليعين تعيينا جديدا خاطئا وعلى غير سند سليم ، بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ، فانه لا محل والحالة هذه للقول بأن امتناع الصحة المدرسية من إعادة الطاعن اليها هو القرار محل التعويض . اذ لا الزام على الصحة المدرسية في أن تعينه من جديد في خدمتها بعد أن انقطعت صلته الوظيفية بها نهائيا لتعيينه بالجامعة وهي ذات استقلال عن وزارة الصحة . وبهذه المثابة يكون خطأ الجامعة المشار اليه هو الذي تسبب عنه في الواقع من الأمر

تخلّى الطاعن عن وظيفته وفقدانه لها دون ذنب من جانبه وبذلك يتعين أن تسأل جامعة الاسكندرية عن خطأ موظفيها ويترتب على ذلك تعويض الطاعن عما أصابه من ضرر يدخل في تقديره ما أحاط الطاعن من ظروف التحاقه بعمل آخر في دولة أخرى كما هو ثابت من أصول الأوراق ، على اثر سحب قرار تعيينه الخاطئ بالجامعة .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الخطأ المرفقى — تعريفه — الأخطاء المرفقية والشخصية التي ساهمت في احداث الضرر ، وتفاوتت درجاتها — اثره : تقسيم الضرر (المسؤولية) بين 'لرفق' العام لتأديته الخدمة على وجه تسمي ، والموظف الذي ثبت تقصيره ، وقامت علاقة السببية بين هذا التقصير والضرر ، ولم تنتف بسبب اجنبى أو بفعل الغير .

ملخص الحكم :

يبين من مساق الوقائع ومن تقرير اللجنة الفنية أن هناك أخطاء عديدة في ادارة هذا المرفق وأنه ينسب اليها بالضرر الذي وقع ولم يوجد من بينها الخطأ الذى يجب الآخر بل كلها ساهمت في انتاج الضرر وان تفاوتت درجاتها وهذه الأخطاء بعضها مرفقى وبعضها شخصى ومنها ما عرف الشخص الذى اقترف الخطأ ومنها من لم يعرف مقترفه .

ومن حيث أنه لا يمكن نسبة الخطأ الذى ولد الضرر الى المرفق وحده واعتباره خطأ مرفقيا ، اذ الخطأ المرفقى هو ما لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا ومن ثم تسأل عنه ادارة المرفق وحدها .

ومن حيث أنه من جهة أخرى قام الدليل على أن الطاعن لم يؤد واجبه دون تقصير ومظهر تقصيره أنه وقع على استلام العلبة الفاقدة

دون أن يتأكد من محتوياتها ولم يكن دقيقا في استلامه وتسلمه لها وفي التوقيع على الأوراق الخاصة بها وتم ما فيها من عديد الأخطاء ولم يجر عليه مطابقة رقم الايصال الذي استلم به المصوغات الفاقدة المدون بالاستمارة ، واجراؤها أمر لازم وجوهري ، ولا يقبل منه القول ان كانت الأخطاء الواردة بهذه الأرقام تمنع من اجراء المطابقة اذ أن كثرتها لا تحول دون اجراء عملية المضاهاة ، وكان عليه أن يصوب هذه الأرقام أو يطلب تصويبها أو يمتنع عن التوقيع ، كما لا يقدح في دفع المسؤولية عنه الظروف التي ذكرها وهي ضغط العمل وتراحم أصحاب الشأن اذ لو قيل بأن هذه الظروف من شأنها أن تعدم المسؤولية لأضحى الأمر فوضى ولا ضابط له ولضاعت ثقة الناس في أمانة هذا المرفق بحجة هذه التعللات التي يلجأ اليها كل من يياثر عملا في مثل هذه الظروف .

ومن حيث أن المحكمة تستنتج من مساق هذه الوقائع أن الطاعن لم يكن حريصا كل الحرص على أداء واجبه بل وقع منه تقصير ساهم في انتاج الضرر ، كما يوجد تقصير آخر بعضه مرفقى والآخر شخصي ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه على صواب في تقسيمه الضرر وتحمله المرفق العبء الكبير من الضرر لتأديته هذه الخدمة على وجه سيء ، بعضه مرفقى والبعض الآخر شخصي ، لما كشف عنه التحقيق وتقرير اللجنة الفنية كما كان هذا الحكم موفقا في القاء جانب يسير من المسؤولية على عاتق الطاعن وقد ثبت تقصيره وقامت علاقة السببية بين هذا التقصير والضرر الذي حدث ولم تنتف هذه العلاقة بسبب أجنبي أو بفعل الغير ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين القضاء برفضه .

الفرع الثانى

مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصى

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عدم قيام مسؤولية الموظف عما لحق الخزانة من ضرر الا اذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصيا لا مرقيا .

ملخص الفتوى :

اذا كان المستفاد من الوقائع أن الموظفين المتهمين لم يرتكبوا الخطأ المنسوب اليهم بسوء نية بل أن وقوعه كان نتيجة كثرة الأعمال التى كانوا مكلفين بها (بالنسبة الى الأول والثانى) وعدم الدقة فى أداء هذه الأعمال (بالنسبة الى الثالث والرابع) ومن ثم فان ما وقع منهم يعتبر خطأ مصلحيا ولا يرقى الى مرتبة الخطأ الشخصى الذى يستوجب مسئوليتهم المدنية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مسؤولية الموظفين سالفى الذكر عما لحق الخزانة من ضرر .

(انتهى ٢٩٦ فى ٢٦/٤/١٩٦٢)

الفرع الثالث

الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — نصها على عدم مسؤولية العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي — ادلاء المهندس المختص ببيان غير صحيح عن منطقة معينة بأن أقر كتيبة بخلوها من التراخيص للغير مما أدى الى اشهار مزايدة عنها ألغيت بعد ذلك عندما تبين عدم خلوها — كون هذا البيان مما يدخل في حدود الواجبات الوظيفية الاولى للعامل المذكور وكون الخطأ فيه ينطوى على اخلال جسيم بهذه الواجبات بوصفه خطأ في تحرى الواقع لا عنراه فيه وليس خطأ في التقدير — مسؤولية العامل المذكور مدنيا عن فعله هذا باعتباره خطأ شخصيا — لاتملك الادارة بتخفيف الجزاء الادارى أو بسحب اعضاء المخالف من المسؤولية المدنية — اساس ذلك ان فيه نزولا عن مال من اموال الدولة في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي » ومؤدى ذلك ان المسؤولية المدنية لا تقع على عاتق العامل عن الإخطاء التي يرتكبها اثناء قيامه بتأدية أعماله الوظيفية الا عندما يكون الفعل أو الإهمال الواقع منه ايجابيا أو سلبيا مما يصدق عليه وصف الخطأ الشخصي ، الذى تقع تبعاته على عاتقه .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع المعروضة في ضوء التحقيق الذى أجرته المراقبة العامة للشئون القانونية بالوزارة يبين أن السيد بوصفه المهندس المختص بأعمال الرسم وتوقيع المناطق

على الخرائط بمراقبة المناجم قد ثبت اهماله وعدم دقته في عمله حيث أدلى في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ببيان غير صحيح عن منطقة الطينة الدياتومية بالكيلو ٦٦ بطريق مصر — الفيوم ، اذ أقر كتابة بخلو هذه المنطقة من التراخيص للغير مما أدى الى اشهار مزايده عنها الغيت بعد ذلك عندما تبين عدم خلوها وانها مشغولة بالعقد رقم ١٣١ المصرح به لشركة الطوب الرملى ، حالة كون مثل هذا البيان مما يدخل في حدود الواجبات الوظيفية الاولى للعامل المذكور ويعتبر من صميم اختصاصه ، وكون الخطأ فيه ينطوى على اخلال جسيم بهذه الواجبات بوصفه خطأ في تحرى الواقع وفي تقريره لا عذر له فيه وليس خطأ في التقدير مما يمكن اغتفاره بسبب احتمال اختلاف وجه الرأى في شأنه وغنى عن البيان أن تقرير الواقع أمر يمكن أن يناط به أى عامل متوسط الكفاءة وعندئذ تلزمه الدقة فيه وتوخى الصحة في ايراده والا كان مسئولاً عن أى تقريط في ذلك طالما أن هذا التقرير يدخل في حدود اختصاصه هذا الى أن الخطأ الذى من هذا القبيل أن هو في صحيح تكييفه الا صورة من صور عدم تقدير المسئولية في دراسة المشروعات الجديدة تنطوى على انحرافه في أداء الواجب ضار بالمصلحة العامة — وهو في الخصوصية المعروضة واقع من موظف لم يقدر المسئولية في دراسة موضوع أحيل عليه مع انه هو المستحوز على عناصره المطلع عليها الذى كان يجب بحكم اختصاصه أن يكون ملماً بكل وقائعه وتفاصيله والذى يترتب على ما يبيده فيه من بيان ابرام عقد مع احدى الشركات لاستغلال منطقة وفقاً لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ، وهو عقد لو أبرم لجاوزت الاضرار التى كانت لتصيب المصلحة منه بتديد الوقت والجهد الذى بذلته اللجان التى انعقدت للاشهار عن هذه المنطقة والبت في مزايده استغلالها والنشر عنها في الصحف اليومية الى مطالبة مصلحة المناجم والوقود بالتعويض سواء من الشركة التى سبق أن تعاقدت على المنطقة المذكورة أو من تلك التى كان سيرسو عليها مزاد استغلالها مرة أخرى بسبب الخطأ في البيان الذى أدلى به الموظف المسئول عن ذلك .

هذا ولا تملك الادارة بتخفيف الجزاء الادارى أو بسحبه اعفاء مرتكب المخالفة من المسئولية المدنية عن فعله الخاطئ لانها بذلك انما

تنزل عن مال من أموال الدولة ومثل هذا النزول لا يجوز الا بالشروط التي نص عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف بالمجان في أموال الدولة وهو الذي يتطلب في التنازل عن هذه الاموال أن يكون بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، ولا يتحقق وجه النفع العام في إعفاء الموظف من المسؤولية المدنية الناجمة عن تقصيره في اداء واجبات وظيفته .

وتأسيسا على ما تقدم فان الخطأ الذي وقع من المهندس المذكور هو خطأ شخصي بحسب ما يؤخذ من الظروف التي ارتكبت فيها وما هو ثابت من التحقيق الذي أجرته المراقبة العامة للشئون القانونية بوزارة الصناعة ، ومن ثم فان تبعته المدنية تقع على عاتق العامل المذكور شخصيا ويسأل عنه في ماله الخاص .

لذلك انتهى الرأي الى أن خطأ السيد المذكور على ما سلف بيانه هو خطأ شخصي يسأل عنه في ماله الخاص بقيمة الضرر الذي نتج عنه .

(ملف ١١٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

تقيد المسؤولية المدنية للعاملين في الدولة بنوع الخطأ الصادر من العامل — عدم مسؤولية العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي — اعتبار الخطأ شخصا متى قصد العامل النكايه أو الاضرار أو منفعة الذاتية أو متى كان الخطأ جسيما .

ملخص الفتوى :

لئن كانت القاعدة الاساسية في المسؤولية المدنية ماتمتم عليه المادة ١٦٣ من القانون المدني من أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض الا ان هذه القاعدة ليست على اطلاقها في فقه القانون الاداري بالنسبة لمسؤولية العاملين في الدولة مدنيا عن الاضرار التي قد تلحق بالجهات التي يعملون فيها نتيجة لخطأ وقع منهم اثناء

تأدية وظائفهم فهم لا يسألون عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن خطئهم الا اذا كان هذا الخطأ شخصيا كما اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصى ، أو كان الخطأ جسيما اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب ، كذلك ان كان الخطأ يسيرا فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مصلحيا فانه وان جاز مؤاخذته عنه اداريا بتوقيع جزاء عليه الا انه لا يستتبع المسؤولية المدنية فالعبرة بجسامة الخطأ أو بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكالية أو الاضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائجه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الاخطاء المنسوبة الى كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ لا ترقى الى مرتبة الخطأ الشخصى ولا يسألون عنها مدنيا وعلى ذلك فلا يمكن الزام أى منهم بقيمة الآلة الحاسبة التى سرقت من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يوم ١٦/٢/١٩٦٣ .

(نتوى ٨٩٥ فى ١٨/٧/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الخطأ الشخصى الذى يسال عنه الموظف — مخالفة لوائح المرور
وادانة الموظف جنائيا — خطأ جسيم يسال عن نتائجه مدنيا .

ملخص الحكم :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على نفى وقوع خطأ من جانب المدعى يعد خطأ جسيما ، واسناد هذا الخطأ الى المرفق ذاته، مع أن المدعى قد قدم للمحاكمة الجنائية عن الخطأ الذى نسب اليه والذى وقع منه بالمخالفة لأوامر قيادة البحرية ولوائح المرور ، وقضى بادانته من أجله جنائيا باعتباره خطأ شخصيا جسيما بلغ حد الجريمة التى تقع تحت طائلة قانون العقوبات — فانه يكون قد جانب الصواب .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

إذا كان الإهمال والغفلة هما السبب المباشر فيما هو منسوب الى الموظف — فإنه يكون قد أخطأ خطأ شخصيا يسأل عن نتائجه مدنيا .

ملخص الحكم :

ولئن كانت هذه التحقيقات جميعا ، قد قصرت عن تجميع الأدلة الكافية التي تدين المتهم بتهمة الاختلاس ، الا أنها قد اجمعت على أن إهماله وغفلته كلنا السبب المباشر في فقد المؤمن ، ذلك أن الثابت من التحقيقات أنه وقع الاستمارة رقم ٣٥ ح بما يدل على تسلمه خطابين مؤمن عليهما من مساعده السيد ، دون أن يطابق بين ما تسلمه فعلا وبين ما وقع بتسلمه ، وعندما تكشف له فقد المؤمن الذي وقع بتسلمه أمعن في الخطأ بأن مزق الاستمارة ١٥ ح الثابت بها وصول المؤمن المفقود وتسلمه له واستبدل بها استمارة أخرى غير ثابتة بها هذه البيانات ، كما غير في البيانات المحونة في الدفتر رقم ٣٨ ح بأن عدلها على النحو الذي لا يبين منه وصول هذا المؤمن أو تسلمه اياه ، وهو بهذه الأخطاء المتلاحقة انما يخل بكيان العمل ذاته . ويزعزع الثقة في مرفق البريد الذي يعمل به ، ذلك أن عملية تسليم وتسلم الطرود والخطابات المؤمن عليها قوامها مطابقة الطرود والخطابات المسلمة على تلك التي يوقع الموظف المسئول بتسلمها ، وبدون انتظام هذه المطابقة تفقد العملية كيانها ، وتصبح مائعة لاضابط لها ، وتضيع في غمار ذلك مصالح الجمهور ، كما تتهارسمة المرفق وتختل الثقة فيه ، ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يشكل بذاته خطأ شخصيا جسيما ، طالما كان تحقيق هذا الاجراء أمرا في مقدور أى موظف متوسط الكفاية يوجد في الظروف ذاتها التي وجد فيها المدعى ، وطالما لم يثبت أن ثمة اعدار أو ظروفا تبرر الاخلال بالاجراء المشار اليه .

ومن حيث أن المدعى ساق اعدارا واهية ، لتبرير اخلاله بهذا الاجراء الجوهري ، منها عدم أمانة مساعده السيد ومنها تلاحق

وصول القطارات في وقت الظهيرة ، وهذه الاعذار التي ساقها لتبرير اهماله هي في حقيقتها ظروف تشدد مسؤوليته ، وتجسم خطاه ، ذلك ان علمه بأن مساعده السيد تحوطه الريب ، وتلاحقه الشكوك والتهم ، كان يقتضى منه مزيدا من الحرص في التعامل معه ، ومن اليقظة في تسليمه الطرود والخطابات المؤمنة وفي تسلمها منه ، ولا سيما في فترة الظهيرة التي يتلاحق فيها وصول القطارات والتي قد تسنح فيها الفرصة للعبث بمثل هذه الخطابات ، فاذا كان الامر كذلك ، وكانت الخطابات التي سلمها السيد المذكور للمدعى في هذه الفترة لم يجاوز عددها خطابين ، لا يحتاج تسلمهما منه الى جهد يجاوز الطاقة العادية ، التي يتعين توفرها في أى موظف متوسط الكفاية منوط به مثل هذا العمل ، وانه اذا ما أهمل في ذلك ، وأدى اهماله الى فقد أحد هذين الخطابين يكون قد أخطأ — بغير عذر أو مبرر مقبول — خطأ شخصيا جسيما في حق المرفق الذي يعمل به بحيث لا يسوغ بعد ذلك ، أن يتحمل عنه المرفق ، مسئولية هذا الخطأ لخروجه عن نطاق الاخطاء المرفقية ، وانحصاره في دائرة الاخطاء الشخصية التي تقع مسئوليتها على عاتق مرتكبها وحده ذلك انه لا توجد ثمة قاعدة عامة مجردة تضع ضوابط محددة ، تفصل بوجه قاطع بين الاخطاء المرفقية وبين الاخطاء الشخصية وانما يتحدد كل نوع من هذه الاخطاء في كل حالة على حده تبعا لما يستخلصه القاضي من ظروفها وملابساتها مستهديا في ذلك بكثير من المعايير منها نية الموظف ومبلغ الخطأ من الجسامة والدافع الى ارتكابه فاذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي بل ينم عن موظف معرض للخطأ والصواب ، كأن يهدف من التصرف الذي صدر منه الى تحقيق أحد الاغراض المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل وظيفتها الادارية فان خطاه يعتبر في هذه الحالة مرفقيا ، أما اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه وشبهواته ونزواته وعدم تبصره ويقصد من ورائه النكالية أو الاضرار أو ابتغاء منفعة ذاتية فان الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا ، وهو يعتبر كذلك أيضا — ولو لم تتوفر في مرتكبه هذه النية — اذا كان الخطأ جسيما وتحديد درجة جسامة الخطأ مسألة نسبية تتفاوت تبعا للظروف المختلفة ويستهدى فيها بقدرة الموظف المتوسط الكفاية الذي يوجد في ظروف مماثلة لتلك التي كان فيها الموظف المخطيء ، ويدخل في نطاق

الخطأ الجسيم الاخلال بأى اجراء جوهرى يؤثر فى كيان العمل المنوط بالموظف أداءه .

(طعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

الخطأ الذى يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات — يعتبر خطأ شخسيا — صدور حكم جنائى بادانة العامل فى جريمة قيادة السيارة بسرعة — يعتبر حجة فيما فصل فيه بحيث لايجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة — تقيد القضاء المدنى بمضاء الواسع بالحكم الجنائى — مقتضى ذلك الرجوع على السائق بقيمة التعويض الذى تدفق جهة الادارة الى المضرور .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدمت السيارة رقم ١١٢٥ شرطة التابعة لوزارة الداخلية السيده / ٠٠٠٠٠٠٠ فاحدثت بها بعض الاصابات، فقدمت النيابة العامة سائق السيارة العريف ٠٠٠٠ للمحاكمة الجنائية ، كما ادعت المجنى عليها مدنيا قبل السائق ووزارة الداخلية بالتعويض عما اصابها من اضرار .

وبجلستها المنعقدة فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ حكمت محكمة عابدين بتغريم المتهم عشرين جنيتها مع الزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد وزير الداخلية بصفته) بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ثلاثة آلاف جنيهه والمصروفات المدنية المناسبة وجنيهين اتعاب محاماه . وايدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم .

وقد رأت اللجنة الاولى لقسم الفتوى ان تتحمل جهة الادارة — دون السائق المذكور — بقيمة التعويض المحكوم به ، ومن ثم طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخزانة حساب مبلغ ٣٠٣١ جنيتها (قيمة التعويض والمصروفات) على جانب الحكومة ، فطلب السيد سكرتير عام اللجنة المالية ابداء رأى فى هذا الموضوع .

ومن حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة ينص في المادة ٥٧ منه على أنه « لايسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصي » كما ينص في المادة ١١٢ على أن يسرى هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن بينهم العريف المذكور . ومن ثم فان تحديد من يتحمل نهائيا بقيمة التعويض المحكوم به للسيدة يرتبط بتحديد وصف الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث ، وما اذا كان خطأ شخصيا ينسب الى السائق المذكور ، ام انه خطأ مرفقى يسند الى وزارة الداخلية في مجموعها .

ومن حيث أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا بصفة عامة اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن عامل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا ، فاذا تبين ان العامل لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان الخطأ في هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه العامل الذي وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص .

ومن حيث ان حكم محكمة عابدين سالف الذكر — والمؤيد استئنافا لاسبابه — أقام قضاءه بادانة السائق المذكور وبالتعويض ، بناء على ما اثبتته المحكمة من انه كان مسرعا وصعد الى افريز الطريق وصدم المجنى عليها ، وان فرامل السيارة كانت تالفة ، وانه لولم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة واوقفها .. ولما كان قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص في المادة ١٠٢ منه على انه « لايرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » . وكان حكم محكمة عابدين المشار اليها قد حسم في الوقائع التي تشكل خطأ السائق المتهم وكان فصله في ذلك ضروريا ، اذ هو أساس الحكم بالادانة والتعويض بمن ثم يكون هذا الحكم النهائي الحائز قبوة الامر المقضى حجة بما فصل فيه بحيث لايجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، وبالتالي فانه يقيد القضاء المدني بمعناه الواسع الذي يشمل القضاء المدني والقضاء التجاري والقضاء الاداري .

ومن حيث انه وقد ثبت أن السائق المذكور ارتكب اخطاء جسيمة بلغت حد الجريمة التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات وادين عن هذه الاخطاء جنائيا ، فانه يتعين القول بأن ما وقع منه يعتبر خطأ شخصيا يتحمل هو وحده نتائجه ، ويسأل مدنيا عن تعويض الاضرار التي نشأت عنه ، مما يثبت الحق لوزارة الداخلية في ان ترجع عليه بما دفعته لتنفيذا للحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق هو الذى يتحمل مبلغ التعويض المحكوم به للسيدة ٠٠٠ ولوزارة الداخلية ان ترجع عليه بما دفعته الى السيدة المذكورة .

(ملف ٣٠٩/٢/٣٢ — جلسة ١٣/١٠/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

قيادة السائق لسيارة حكومية برعونة واهمال نجم عنه مقتل احد المارة لايعتبر خطأ مرفقا بل خطأ شخصيا .

ملخص الفتوى :

وتتحصل وقائع الموضوع في ان السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ السائق بمنطقة كهرباء الوجه القبلى اثناء قيادته سيارة رقم ٣٠٣١١ نقل القاهرة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ بحالة ينجم عنها الخطر اذ كان يقودها بسرعة كبيرة دون أن يتتبع لخلو الطريق من المارة فصطدم المواطنة ٠٠٠٠٠٠٠ وتسبب خطأ في موتها وكان ذلك ناشئا عن رعونته واهماله وقد حكم عليه في الجنحة رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٢ قسم الفيوم بالحبس شهرا وكفالة ٥ جنيه ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وفي الاستئناف ٩٥ لسنة ١٩٧٤ حكم بجلسة ١٩٧٤/١١/٣٠ بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الحبس والاكتفاء بتعزيمه خمسين جنيا ويتأيد الحكم فيما عدا ذلك ثم استصدر السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ والد المجنى عليها حكما في الدعوى رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الفيوم بجلسة ١٩٧٥/١١/١٥ بالزام السائق المذكور

والهيئة متضامنين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وتأيد الحكم في الاستئناف رقم ٢٨٢ لسنة ١٥ ق بجلاسة ١٩٨٠/٦/٤ ، وقد قامت الهيئة بتنفيذه . وقد انتهت الادارة العامة للشئون القانونية بمنطقة كهرباء وجه قبلى الى تحميل السائق بقيمة التعويض المحكوم به باعتباره خطأ شخصيا يسأل من مرتبه ولهذا طلبتم الرأى فيمن يتحمل قيمة التعويض .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فانتهت الى أن حكم التعويض قد استند في ثبوت خطأ المذكور للحكم الجنائي الذي قرر أنه كان يقود السيارة برعونة واهمال بحالة ينجم عنها الخطر بسرعة كبيرة دون أن يتنبه لخلو الطريق من المارة فمحم المجنى عليها وقتلتها خطأ ولهذا انتهى الى الزامة والهيئة التي يتبعها وتسأل عن افعاله مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة بالتعويض المحكوم به طبقا لاحكام المواد ١٦٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ من القانون المدني واذ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم ودفع قيمة التعويض الى المحكوم له فيكون لها أن ترجع على تابعها بقيمة التعويض الذي دفعته والناشئ عن خطئه .

ولا يجدى في هذا الشأن الادعاء بأن الخطأ الذي وقع فيه المذكور خطأ مرفقيا لان الخطأ المرفقى على ما استقر عليه الفقه والقضاء هو الخطأ الذي يثبت في حق المرافق نفسه بسبب سوء تنظيمه أو ادارته ويا كان المعيار الذي يؤخذ به في تحديد ذلك ، فالثابت أن الخطأ في الحالة المعروضة يتمثل فيما اتسم به سلوك السائق من رعونة واهمال في قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر . ولا تثبت الرعونة والاهمال في قيادة السيارة الا في حق قائدها نفسه وهى التي ادت الى الحادث . وانتهى الى الحكم الجنائي والحكم المدني بالتعويض ولم يثبت أن للمرفق دخلا في حدوث الاهمال والرعونة في القيادة وبذلك يكون الخطأ المنسوب الى المذكور خطأ شخصيا بحثا يؤكد حق الهيئة في الرجوع عليه بالتعويض على السائق نزولا على الحكم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار خطأ العامل المذكور شخصيا يتحمل التعويض عنه .

الفرع الرابع

رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ شخصيا

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

تعريف الخطأ الشخصى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لايجوز للادارة ان ترجع على أى من تابعيها فى ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من اضرار عن أخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى وان الخطأ يعتبر شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتنبيه منفعة الشخصية أو قصد النكاية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما .

ومن ثم لما كان ما نسب الى المدعى ينحصر فى أنه أهمل الكتابة الى مستشفى الامراض العقلية بالخانكة لموافاة لجنة العقود بوزارة الصحة بسعر الشراء المحلى واكتفاؤه بالرجوع فى هذا الشأن الى السعر المقدم من المتعهد وفى أنه أغفل ابلاغ المتعهد بالتوريد بالنسبة لوحدات مستشفيات الامراض الصدرية بالعباسية والمنيرة والمبتديان وحميات العباسية ومستشفى الكلب ومستوصفات المبتديان والخليفة وباب الشعرية مما أدى الى تمسك المتعهد بانتهاء المدة .

ولما كان يبين من الاوراق أنه ليس ثمة اهمال ينسب الى المدعى فى صدد عدم قيامه بتبليغ المتعهد فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أو بالنسبة الى سقوط العطاء المقدم منه اعتبارا من ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ كما أن ما نسب الى المدعى من أنه أهمل الكتابة الى مستشفى الامراض العقلية بالخانكة لموافاة لجنة العقود بوزارة الصحة بسعر

الشراء المحلى — على فرض صحته لايمثل بالنسبة اليه خطأ شخصيا يجعله مسئولا عما ترتب من اضرار بسبب سقوط العطاء المقدم من المتعهد المذكور ، ومن ثم يكون الثابت أن المدعى لم يقع منه خطأ شخصي يوجب مسئولية المدنية قبل وزارة الصحة عن الاضرار التي لحقتها بسبب سقوط العطاء •

(طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

لايجوز لجهة العمل ان ترجع على أى من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحمّلته من اضرار على اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى — يعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغيبه منفعة الشخصية او قصد النكايه او الاضرار بالغير او كان الخطأ جسيما •

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه لايجوز لجهة العمل ان ترجع على أى من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحمّلته من اضرار عن اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى وأن الخطأ يعتبر شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغيبه منفعة الشخصية او قصد النكايه او الاضرار بالغير او كان الخطأ جسيما •

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فان الطاعن ولئن كان قد ارتكب تقصيره ثمة خطأ نجم عنه الحاق ضرر مالى للشركة المطعون ضدها على النحو السالف بيانه الا ان ما أتاه لا يصل الى حد ارتكابه نزوه أو استهدافه منفعه شخصية كما انه لم يتبين ان قصده كان منصرفا للنكايه أو الاضرار بالشركة كما أن هذا الخطأ الذى يتمثل في مخالفته للتعليمات السارية لا يتسم بالجسامة التى من شأنها اعتبار مخطأ شخصيا يسأل عنه في ماله

الخاص • وترتبط على ذلك فان النتيجة التي انتهى اليها قرار الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٦/٨/٧ فيما تضمنه من تحميل الطاعن بجزء من قيمة العجز البالغ ١٢٦٤ جنيها و ٣٦٤ مليما تكون غير مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تتبجها ماديا أو قانونيا ومن ثم يكون هذا القرار قد وقع مخالفا للقانون متمين الالغاء •

ومن حيث أنه على اساس ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ومن ثم يتمين الحكم بالغائه •

(ملعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

الفصل الثالث

صور من الاخطاء التي يجوز التعويض عنها

الفرع الاول

احكام عامة

اولا : عيب الاختصاص او الشكل لايرتب الحق في التعويض لازما :

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

عيب عدم الاختصاص او الشكل الذي يشوب القرار الادارى لا يصلح حتما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار .

ملخص الحكم :

ان الثابت من استقراء الاوراق ان المدعى كان يعمل أمينا لشونة المناشى وقد تكشف عند نقله من هذه الشونة وجود عجز كبير في عهده قدر ابتداء بمبلغ ٥٨٥ مليون و ١٦٩٩ جنيه وشمل هذا العجز قدرا ليس باليسير من الكسب والقمح والسماد والمبيدات والاذرة . وقد أقر المدعى في محاضر التسليم بهذا العجز ، وأقام دفاعه في التحقيقات التي أجريت على أن هذا العجز كان نتيجة للعوامل الطبيعية وحقت النيابة العامة هذا الدفاع وخلصت الى مسؤوليته عن العجز في كميات القمح والسماد والمبيدات البالغ قيمتها ٩٥٢ مليون ٤٦١ جنيه ورأت الاكتفاء بمحاكمته تأديبيا تجنباً لمحاكمته جنائيا نظرا لتجاوزه سن الخمسين وقضى مدة طويلة في خدمة البنك وقد تكشف للبنك من المواجهة النهائية أن حقيقة العجز في عهدة المدعى بلغ ٠٨٥ مليون و ٣٣٢٨ جنيه قيمة ٩٤٧٤١ طنا من الكسب و ٣٣٩ جوال سماد و ٣١١ أردب

قمح و ٣٧٨ و ٢٣ كيلو جرام مبيدات حشرية و ١٠٠ كيلو جرام ذرة وذلك فضلا عن مبلغ ٦٥٥ جنيها قيمة ٢٣٧ عرق خشب . وازاء جسامه هذه المخالفات قرر البنك فصله من الخدمة اعتبارا من ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ بدون مكافأة أو تعويض . وفي ٣ من يولية سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة التأديبية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٤ القضائية بالغاء قرار فصل المدعى لصدوره من غير السلطة المختصة قانونا ، وهى المحكمة التأديبية ، بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة . واستند الحكم المطعون فيه للقضاء بالتعويض ، على أن قرار الفصل صدر من غير السلطة المختصة قانونا وان القضاء بالغائه لهذا السبب يشكل ركن الخطأ الموجب للمسئولية .

ومن حيث ان الاسباب التى قام عليها قرار فصل المدعى لها أصل ثابت فى الاوراق على ما سلف بيانه فقد أقر المدعى بالعجز الذى تكشف فى عهده وقد تجاوز هذا العجز الحد المسموح به عرفا بعد استبعاد ما يمكن أن يكون نتيجة لعوامل طبيعية كالجفاف وما اليه الامر الذى يثير الشك فى أمانته ويزعزع الثقة فيه وبناء عليه يكون القرار المطعون فيه قائما على سببه المبرر له قانونا .

ومن حيث ان عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذى قد يشوب القرار فيؤدى الى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض مالم يكن العيب مؤثرا فى م. نوع القرار ، فاذا كان القرار سليما فى مضمونه محمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة محل لمساعدة الجهة التى أصدرت هذا القرار عنه والقضاء عليها بالتعويض ، لان القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت . ولما كان القرار الصادر بفصل المدعى صحيحا فى مضمونه لقيامه على السبب المبرر له ، فانه لا يستحق تعويضا عنه لمجرد كونه مشوبا بعيب عدم الاختصاص واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف حكم القانون .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عيب عدم الاختصاص ان الشكل الذى قد يشوب القرار فيؤدى الى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار — فاذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على اسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض نظرا لان القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو ان تلك القاعدة قد روعيت .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء وأن لكل من القضايا أساسه الخاص الذى يقوم عليه ، وأن عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذى قد يشوب القرار فيؤدى الى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة اساسا لتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض لأن القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت .

ومن حيث ان قرار وقف العامل احتياطيا لمصلحة التحقيق وان اتسم بطابع التأقيت الا أن ذلك لا ينفي عنه وصف القرار الإداري النهائي، ومن ثم يسرى في شأنه ما يسرى على القرارات الإدارية بالنسبة لاختصاصها بدعوى الالغاء والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى تلحق صاحب الشأن بسببها وبالتالى فانه يتعين بحث مدى أحقية المطعون ضده للتعويض عن القرار الصادر بوقفه عن العمل في ضوء ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على النحو السالف بيانه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده نسب اليه عدة مخالفات تتصل بأدائه لأعمال وظيفته تتطوى على اخلال خطير بواجبات

تلك الوظيفة وما ينبغي أن يتحلى به من أمانة وسلوك قويم ، تتحمل في اعتياده التلاعب في بعض عقود الزواج التي كان يبرمها والتزوير في بياناتها مع علمه بذلك والتراخي في تسجيل وتسليم بعض اشهادات الطلاق دون مبرر معقول واثبات بعض البيانات الخاصة بالبرائيات ، وقد ثبت من التحقيق الذي أجرى في شأن هذه المخالفات صحة اسنادها للمطعون ضده ومن ثم أصدرت دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالزقازيق المختصة قانونا بالتطبيق لحكم المادة الثانية من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل المنشور في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ والمعدلة بقراره الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرارها بعزل المطعون ضده من وظيفته بسبب ارتكابه هذه المخالفات ، وصدق عليه الوزير اعمالا لحكم المادة ٤٦ من لائحة المأذونين المشار اليها ، وانتهى الحكم المطعون فيه بحق — للاسباب التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة الى سلامة قرار العزل لقيامه على أسباب تبرره في الواقع والقانون بما لا محل معه للقضاء للمطعون ضده بتعويض عن هذا القرار المشروع ، وارتضى المطعون ضده هذا القضاء ولم يطعن فيه .

ومن حيث ان مخالفات على هذا الجانب من الخطورة والاهمية يقتضى تحقيقها ولا ريب ابعاد المطعون ضده عن عمله ، وغل يده عن اعمال وظيفته لحين الانتهاء من هذا التحقيق ، وأن الدائرة سالفة الذكر والتي تختص وفقا لحكم المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها بوقف المأذونين وتأديبهم ، والتي انتهت قرارها الى ادانة سلوك المطعون ضده وعزله من وظيفته بسبب المخالفات التي كشف التحقيق عن صحة نسبتها اليه كانت ستوافق حتما على وقفه عن العمل ضمانا لحسن سير هذا التحقيق اذا ما عرض عليها الامر في حينه .

ومن حيث انه متى كان ذلك يكون قرار وقف المطعون ضده رعم صدوره من رئيس المحكمة الابتدائية وليس من دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية التي ناطت بها لائحة المأذونين اصدار مثل هذا القرار بما يجعله مشوبا بعيب عدم الاختصاص الا أن هذا القرار وقد صدر صحيحا في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له على النحو السالف بيانه لا يسوغ القضاء بالزام الجهة الادارية بتعويض المطعون ضده عن

الاضرار التي اصابته نتيجة صدوره ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله متعين الالغاء .

(طعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

ثانيا : التعويض ليس من مستلزمات الالغاء :

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء — لكل من التقضتين اساسه الذي يقوم عليه — عيب عدم الاختصاص او عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الاداري ليؤدي الى الغائه لا يصلح حكما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار .

ملخص الحكم :

ان القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء بل لكل من القضائين اساسه الخاص الذي يقوم عليه ، كما أن عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الاداري فيؤدي الى الغائه لا يصلح حكما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار فاذا كان القرار سليما في مضمونه مصحولا على اسبابه المبررة رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة محل لمساغة الجهة الادارية عنه والقضاء عليها بالتعويض لان القرار كان سيصدر على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت — ولما كان القرار الصادر بفصل المدعى صحيحا في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له قانونا — فانه لا يستحق تعويضا عنه لمجرد كونه مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

(طعن رقم ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

الفرع الثاني

الامتناع عن تنفيذ حكم بالالغاء

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

حكم بالالغاء — امتناع الجهة الادارية عن تنفيذه — تمسكها بالقرار المقضى بالغائه الفاء مجردا بما يخالف ضراحة قضاء حكم الالغاء — قيام عنصر الخطا الموجب لمساقطتها من تعويض ما نجم عنه من اضرار مادية وادبية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن السبب الاول للطعن فانه مردود بما ثبت بالاوراق من ان وزارة الحربية تلقت كتاب الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ بالرد على استفسارها عن كيفية تنفيذ حكم الالغاء الصادر في ١٩٦٩/٣/٦ ، وقد تضمنت الفتوى شرحا مفصلا للمفهوم القانوني لاحكام الالغاء وحجبتها على الكافة ، وبيان الاثار المترتبة على الحكم بالالغاء المجرد من اعدام القرار المقضى بالغائه ومن التزام الجهة الادارية بالامتناع مستقبلا عن أعمال أى أثر له ، كما اوضحت الفتوى الاجراءات والقرارات التي يتعين اتخاذها في صدد تنفيذ الحكم ، الا ان الجهة الادارية قد تراخت رغم ذلك في تنفيذ الحكم مدة جاوزت الاربع سنوات دون مبرر من الواقع أو القانون حيث لم تصدر قرار التنفيذ وما صاحبه من تعديل الاوضاع والموالاة القانونية الا في ١٩٧٣/٨/٧ ، بل ان البادى من الاطلاع على أوراق الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ١٨ ق٠ ع سالف الذكر ان الجهة الادارية جاوزت مجرد التراخي في التنفيذ الى حد الاستمساك المقصود بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ المقضى بالغائه الفاء مجردا ، بأن اصدرت

القرارين رقمي ٥٤ و ١٣٠ لسنة ١٩٧٠ بترقية بعض العاملين مستندة الى الاقدميات الواردة بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ المذكور ، بما يخالف صراحة قضاء حكم الالغاء سالف الاشارة — وعلى ذلك تكون الجهة الادارية قد تملت في الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي الامر الذي يقع بقيام عنصر الخطأ الموجب لمساعتها عن تعويض ما نجم عنه من اضرار .

ومن حيث انه عن السبب الثاني فانه مردود كذلك بما ثبت من فحوى القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ البادى ذكره ، من أن تنفيذ حكم الالغاء قد اسفر عن تقرير مركز قانوني ذاتي للمدعى في الترقية وفي تصحيح الاقدمية في الدرجتين الرابعة والثالثة على التفصيل السابق ايراده ، وان امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم في الوقت المناسب كان السبب في حرمان المدعى من الحصول على المركز القانوني المذكور وما ترتب عليه من اثار مالية ووظيفية طوال مدة امتناع الادارة عن التنفيذ .

ومن حيث انه عن السبب الثالث والاخير فانه مردود بدوره لمخالفته لواقع ما قضى به الحكم المطعون فيه ذلك أن الحكم لم يقض للمدعى بتعويض يعادل الفروق المالية التي كانت ستترتب على تنفيذ حكم الالغاء على ما ذهب اليه تقرير الطعن ، وانما قضى بأن من بين عناصر التعويض عن الاضرار المادية حرمان المدعى من الانتفاع في الوقت المناسب بالمزايا والاثار المالية التي كان سيحصل عليها لو أن الادارة بادرت الى تنفيذ حكم الالغاء ، واثار الحكم الى ان هذه الاثار لو تحققت لبلغت ما يقرب من خمسمائة جنيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون في قضائه بتحديد عناصر الضرر المادي والادبي الذي اصاب المدعى ، وذلك للأسباب سالفة البيان التي استند اليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة ومضيف اليها ان ما ثبت عند نظر الطعن من ان الجهة الادارية جاوزت مجرد التراخي في تنفيذ حكم الالغاء المجرد الى حد التمسك المقصود بالقرار الملغى ، كان من شأنه ان يضاعف شعور المدعى بالحزن والاسى على حرمانه من حق ثابت مشروع . بل وأن يزعزع عقيدته في جدوى

الانتصاف الى القضاء ، بحسبان ان الجهات الادارية يجب أن تكون سباقة الى الالتزام باحكامه قوامة على تنفيذها .

ومن حيث انه لا تقدم يكون الحكم المطعون قد اصاب صحيح القانون في قضائه ، ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية الطاعنة بالمصروفات .

(طعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

الفرع الثالث

التجنيد الخاطئ

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

قرار التجنيد الخاطئ يرتب حقا في التعويض اذا كان قد اصاب المجند ضرر — التجنيد في ذاته شرف لا يسوغ المطالبة بالتعويض عنه — التعويض لا يستحق الا اذا ترتب على تجنيد غير اللائق طبيا اضرار صحية — لا يكفي القول بان التجنيد قوت عليه فرص الكسب .

ملخص الحكم :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تقضى بأن يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية من لا تتوافر فيه شروط اللياقة التي تعين بقرار من وزير الحربية وقد أصدر وزير الحربية تنفيذا لحكم هذه المادة القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٠ في شأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية وحدد في المادة الثانية منه الامراض والعيوب التي يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ونص على أن يعفى منها من يتضح للهيئة الطبية المختصة عند الكشف عليه أن به مرضا أو عيبا منها . وتضمنت الفقرة أ من البند ثالثا من هذه المادة أن تسطح احدى القدمين أو كليهما بدرجة

شديدة مشوهة أو المصحوب بتييس كلى أو جزئى بمفاصل القدم من العيوب الخلقية التى يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ويعفى منها ولما كان الامر كذلك وكان مفاد الوقائع أن المدعى كان مصابا قبل تجنيده فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ بتسطح شديد مشوه بالقدمين وضهور غصروفي بمفاصل القدمين غير قابل للشفاء فانه كان يتعين اعتباره غير لائق طبيا للخدمة واعفاؤه منها وهو ما دعا جهة الادارة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٨ الى اصدار قرارها بانهاء خدمة المدعى لعدم اللياقة الطبية اعتبارا من الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٨ بعد أن تكتشف لها أنه كان من المتعين اعفاء المدعى من الخدمة العسكرية والوطنية لعدم توافر شروط اللياقة الطبية فيه عند تجنيده . وبهذه المثابة يكون قرار تجنيد المدعى فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ — بالرغم من اصابته التى كان من شأنها أن تعفيه قانونا من الخدمة العسكرية — منطويا على مخالفة قانونية تصمه بعدم المشروعية .

ومن حيث ان مثار المنازعة الماثلة تتحدد فى طلب التعويض عن قرار تجنيد المدعى المشوب بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها فى تسيرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وأنه يلحق صاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث ان الخدمة العسكرية والوطنية وفقا لحكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر فرض على كل مصرى متى بلغ السن المقررة قانونا التزاما بما للوطن من حقوق فى عنق كل مواطن تقتضى منه بذل الروح والمال فى سبيل وطنه وذلك بالانخراط فى سلك الخدمة العسكرية والوطنية لاداء ضريبة الدم وتقديم ضريبة من وقته وكده تتعامل مع ما يقدمه الوطن له من أمن وخدمات ولما كانت الخدمة العسكرية والوطنية شرفا لا يدانيه شرف وضريبة على المجند نحو وطنه وكان القانون يرتب للمجند بالاضافة الى المزايا العينية التى يتمتع بها خلال مدة خدمته مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافآت

نهاية خدمة فانه يتأبى مع نصوص القانون وروحه القول بأن التجنيد في ذاته يفوت على المجند كسبا يبرر طلب التعويض عنه . ويستوى في ذلك أن يكون من جند لائقاً للخدمة طبياً أو غير لائق وذلك لاتحاد العلة في الحالتين وهى أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية أو الوطنية وأدى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجند من مزايا عينية ونقدية خلال مدة الخدمة وبعد انتهائها وبهذه المثانة ينتفى ركن الضرر في دعوى المسؤولية طالما كان طلب التعويض قائماً على مجرد المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده رغماً عن عدم لياقته طبياً للخدمة شأنه في ذلك شأن من جند وكان لائقاً طبياً أما اذا لحق بالمجند ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق طبياً بأن ترتب على تجنيده أن اشتدت علته أو تضاعفت عاقبته فانه يكون على حق في المطالبة بما حاق به من الاضرار الناجمة عن تدهور حالته الصحية وازديادها سواء بسبب تجنيده وهو غير لائق طبياً بالمخالفة للقانون وذلك لتوافر اركان المسؤولية وهى الخطأ والضرر وقيام علاقة السببية بينهما .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان المدعى يؤسس دعواه على أن تجنيده فوت عليه ما كان يكسبه من تجارة الطيور ولم يدع أن حالته الصحية التى كانت توجب اعفاء قانوناً من الخدمة العسكرية أو الوطنية قد ساءت بسبب تجنيده وكان قد أكد في التحقيق الذى أجرى معه في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٨ قبل انتهاء خدمته ان اصابته كانت سابقة على تجنيده وأنها ظلت بنفس الدرجة بالرغم من التدريبات العسكرية ولم تزد سوءاً هو ما خلص اليه الفحص الطبى فان دعوى المدعى تكون على غير أساس من القانون متعينة الرفض ذلك أن تجنيده بالرغم من عدم لياقته طبياً لا يبرر قانوناً — للاسباب المتقدمة — تعويضه لما يكون قد فاتته من كسب بسبب تجنيده ، شأنه في ذلك شأن اللائق طبياً كما أنه لم يقيم من الاوراق أن ثمة ضرراً قد أصابه من تجنيده وهو غير لائق طبياً .

الفرع الرابع

الحدول عن منح الترخيص

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

مسئولية جهة الادارة تتقرر اذا ما عدلت عن السير في اجراءات الترخيص دون وجود اسباب جديدة تبرر ذلك .

ملفص الحكم :

متى اصدرت الجهة الادارية قرارا بالموافقة على موقع المحل وتنفيذ الاشتراطات المطلوبة فانها اذا عدلت عن السير في اجراءات الترخيص رغم عدم وجود اسباب جديدة تبرر ذلك ، وبعد ان استقر أمرها بسلطتها التقديرية على أنه ليس ثمة ما يمنع من الموافقة على موقع المحل تكون قد سلكت مسلكا انطوى على مخالفة للقانون ومن ثم تحقق الخطأ الذي تتوافر به مسؤولية هذه الجهة عن تعويض الاضرار المترتبة على ذلك .

(طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣)

الفرع الخامس

التراخي في تسليم الموظف عمله

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

إذا تراخت الإدارة في تسليم الموظف عمله من التاريخ الذي وضع نفسه فيه تحت تصرفها ، دون أن يقوم به سبب من الأسباب الموجبة قانونا للحيلولة بينه وبين أداء عمله فاتها تكون قد تسببت في حرمان الموظف من راتبه عن هذه المدة دون سند من القانون — حق الموظف في اقتضاء التعويض عما أصابه من اضرار نتيجة خطأ الإدارة •

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الاوراق انه لم يقم بالمدعية سبب من الاسباب الموجبة قانونا للحيلولة بينها وبين أداء عملها ، ومن ثمة فان الإدارة اذ تراخت في تسليمها عملها طوال هذه الفترة من التاريخ الذي وضعت فيه نفسها تحت تصرف الجهة التي تعمل بها مع انه ليس في الامر اية مسألة قانونية يمكن أن يدور أو يختلف وجه الرأي فيها تكون بذلك قد تسببت بتراخيها هذا في حرمان المدعية من راتبها عن هذه المدة دون سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى للمدعية بما يقابل هذا الراتب كتعويض لها عما أصابها من اضرار نتيجة خطأ الإدارة قد أصاب الحق في قضائه •

(طعن رقم ٥١٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

الفرع السادس

الحرمان من الراتب

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

ان حرمان الموظف من راتبه وهو مورد رزقه الوحيد بغير مقتضى
وأثر رفعه لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة يصيبه حتما
بضرر مادي محقق بالاضافة الى الاضرار النفسية .

ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه — ولم يثبت أن له مورد رزق آخر —
يترتب عليه ضرر مادي محقق اذ أن الراتب هو مورد رزقه الذي يقيم
أوده فكان حرمان الجهة الادارية من راتبه يصيبه حتما بضرر مادي
محقق هذا بالاضافة الى الاضرار الادبية التي تتمثل في الآلام النفسية
التي اصابته بسبب توقيع مثل هذا الجزاء عليه بغير مقتضى وأثر رفعه
لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

قيام وزير التربية والتعليم بوعده حكومة المغرب بلبقاء بعض
المدرسين منتدبين بمدارس المغرب سنة أخرى بصفة استثنائية — عدم
اصدار القرار الاداري النهائي بلبقاتهم هذه السنة يشكل عنصر الخطأ
في جانب الحكومة — التزامها بجبر الضرر المترتب على حرمان المدعى
من مرتباته في الفترة التي استغرقتها محاولات الحكومة المغربية لتنفيذ
الوعد المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان بقاء المدعى في المغرب بعد انتهاء نذبه للعمل بحكومتها وتمسك هذه الحكومة به كان يستند في الواقع من الامر الى الوعد الذي اعطاه لها وزير التربية والتعليم الاسبق بابقاء بعض المدرسين منتدبين بمدارس المغرب سنة أخرى ، ولئن كان هذا الوعد لا يعتبر قرارا اداريا بلتا من السلطة الادارية المختصة بمد نذب المدعى سنة أخرى حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه بحق ، الا أنه يشكل خطأ اداريا في حق هذه السلطة التي ما كان لها ان تصدر مثل هذا الوعد لحكومة اجنبية دون ان تعمل على تنفيذه باصدار القرار الاداري النهائي به ، وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمدعى يتمثل في حرمانه من راتبة المستحق له بجمهورية مصر عن المدة من ١٩٦١/٩/١ حتى ١٩٦٢/٦/٩ وهي الفترة التي استغرقتها محاولات الحكومة المغربية حمل الحكومة المصرية على تنفيذ الوعد الذي اصدره وزير التربية والتعليم بها ، مما بخول للمدعى حقا في التعويض عن الضرر الذي اصابه من جراء هذا الخطأ ، وبما لا وجه معه للتحدى بالقاعدة الاصولية التي تقضى بأن الاجر مقابل العمل ما دام أن ما يستحقه المدعى ليس أجرا بل تعويضا حسبما سبق بيانه ، وترى المحكمة ان أنسب تعويض للمدعى في هذا الشأن هو ما يعادل مرتبه بجمهورية مصر في الفترة المذكورة ، ومتى كان التعويض يقدر بمقدار الضرر فقد وجب ان يخصم من هذا المبلغ ما يكون المدعى قد تقاضاه من راتب مؤقت من حكومة المغرب عن شهور ابريل ومايو ويونية ويوليه من عام ١٩٦٢ حسبما هو ثابت في التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية .

الفرع السابع

التسوية

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

ان التعويض لا يكون عن مجرد التأخير في التسوية •

ملخص الحكم :

ان التعويض لا يكون عن مجرد التأخير في التسوية ، اذ ان التأخير أو الإهمال في اجرائها لا يعتبر قرارا اداريا ، ومادام القانون لم يحدد وقتا لاجرائها ، فان واجب الموظف أن يسعى في تقديم المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته ، وعندئذ يستطيع محاسبة جهة الادارة على تراخيها وتقصيرها في ضم مدة خدمته تقصيرا أدى مباشرة الى تقويت حقه في الترقية عند اجرائها •

(طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٤)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

التعويض عن القرارات الادارية — التأخير في حساب مدة سابقة للموظف أو الإهمال فيه — لا يعتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه •

ملخص الحكم :

ان مجرد التأخير أو الإهمال في حساب ضم مدة خدمة سابقة لا يعتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه •

(طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

عدم جواز المطالبة بالتعويض متى ثبت أن العامل هو الذي فوت على نفسه الترقية لانه لم يطلب تسوية حالته الا بعد تمام الترقية — كما أنه لم يطعن في الترقية بعد انفساح مجال الطعن أمامه للطعن فيها — كما أن مجرد التراخي في اجراء التسوية لايرتب حقاً في التعويض .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى لم يتقدم بطلب تعديل أقدميته في ادرجة السادسة (قديم) الى تاريخ تعيين زملائه في التخرج من الناجحين في مسابقة ديوان الموظفين رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ استنادا الى حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ اذ في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى في تاريخ لاحق على صدور القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٦٣ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦١ بترقية السيد / الى الدرجة الخامسة قديم وهو القرار المطعون فيه ، وان أقدمية المدعى في هذا التاريخ لم تكن تسمح بأن تشمل الترقية الى هذه الدرجة ، اذ الثابت أن الترقية شملت من ترجع أقدميته في الدرجة السادسة الى ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ في حين أن أقدمية المدعى في هذه الدرجة كانت ترجع في ذلك الوقت الى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ ، واذا كان المدعى لم يتقدم بطلب تسوية حالته الا بعد صدور قرار الترقية المطعون فيه ، فانه ينتفى القول بأن تراخي جهة الادارة في تسوية حالته هو الذي أدى الى تفويت حقه في الترقية ، اذ ان استجابه جهة الادارة لطلبه لم تكن حتى لو أجريت في ذات اليوم الذي تقدم فيه بهذا الطلب، لتغير من الامر شيئاً ، بعد أن كانت الترقية المطعون فيها قد تمت ، وبالتالي لا يكون هناك ثمة خطأ يمكن نسبته الى جهة الادارة ، واذا كان

هناك ضرر قد أصاب المدعى بعدم ترقيته الى الدرجة الخامسة قديم مع زملائه ممن يتساوون معه أو يلاونه في الاقدمية فان مرده الى خطأ المدعى نفسه الذى لم يتقدم بطلب تسوية حالته الا بعد اجراء الترقية المطمون فيها ثم ترديه في الخطأ مرة ثانية بعدم تقدمه بطلب الغاء القرار المطمون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية — بعد أن تحدد مركزه بتسوية حالته وانفتح أمامه ميعاد جديد للطن في هذا القرار — في المواعيد القانونية المقررة وبذلك فوت على نفسه فرصة الطعن فيه ، هذا فضلا عما يبين من الاطلاع على الاوراق من أن الجهة الادارية لم تتوان في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من صحة البيانات التي أوردها المدعى في طلب تسوية حالته ، وبعد أن ثبتت صحتها أصدرت قرارها رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٤ في ٩ من يونيه سنة ١٩٦٤ بتسوية حالته وارجاع أقدميته في الدرجة السادسة (قديم) الى التاريخ الذى يستحقه وأخطرت به في ذات اليوم ، الامر الذى ينتقى معه القول بأن الادارة تراخت في تسوية حالته ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن التعويض لا يكون عن مجرد التأخير في التسوية اذ أن التأخير أو التقصير في اجرائها لا يعتبر قرارا اداريا ما دام أن القانون لم يحدد وقتا لاجرائها ، وانه لايسوغ محاسبة الادارة عن تراخيها أو تقصيرها الا اذا كان هذا التراخي أو التقصير هو الذى أدى مباشرة الى تقويت الحق في الترقية عند اجرائها ، وهو أمر منتف في خصوصية هذه المنازعة .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

طلب التعويض عن عدم اجراء الادارة تسوية حالة الموظف — غير جائز — أساس ذلك : عدم اجراء التسويات لاعتبار قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه — دعاوى التسوية من دعاوى الاستحقاق التي يستمد المدعى حقه من القانون مباشرة دون تدخل من جهة الادارة لاعمال سلطتها التقديرية .

ملخص الحكم :

لاوجه لما يطلبه المدعى من تعويض قدره جنيه واحد لعدم اجراء الادارة التسوية موضوع الدعوى في حقه ذلك ان عدم اجراء التسوية — حسبما جرى قضاء هذه المحكمة — لايعتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه . وانما تكون الدعوى من دعاوى الاستحقاق التي يستمد المدعى حقه من القانون مباشرة دون ان تتدخل جهة الادارة في ذلك بسلطتها التقديرية .

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

الفرع الثامن

الترقية

أولا — التخطي في الترقية :

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تخطي العامل في حركة الترفيات بدون وجه حق يوجب التعويض حتى ولو كانت دعوى الالغاء قد رفعت بعد فوات المواعيد القانونية — أساس ذلك — تواغر اركان المسؤولية التقصيرية في جانب جهة الادارة .

ملخص الحكم :

من حيث ان الهيئة الطاعنة تنمى على الحكم الطعين مخالفته للقانون اذ أخطأ في تطبيقه وتأويله حينما قضى بالزامها بالتعويض مقيما قضاءه على أن جهة الادارة تخطت المدعى في الترقية في وظيفة وكيل قسم مع أنه أقدم من المرقين وغاب على المحكمة ان الترقية بالهيئة لم تكن تتم الا بالاقدمية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ اذ كان للهيئة قبل نفاذ احكام هذا القرار لائحة خاصة صادرة في سنة ١٩٥٤ متميزة عن قانون التوظيف وكانت الترقية تتم وفقا لاحكامها على أساس الجدارة والاختيار ولوظائف ذات مرتبات شاملة وان اساس الجدارة والاختيار وفقا لهذه اللائحة متروك تقديره لجهة الادارة تستقل به ولا يستخلص من التقارير السرية وحدها بل يتم تقدير جداره الموظف المطلوب ترقيته لما تراه جهة الادارة فيه من كفاءة بمراعاة شتى الاعتبارات وما يتجمع لديها من نشاط في الماضي والحاضر وأمر تقدير الموظف هو من الملاحظات التي تترخص فيها جهة الادارة طالما لم يقسم تصرفها بضرب من ضروب الانحراف وقد ظل الامر على ذلك الحال الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي

واذ كانت القرارات المطلوب التعويض عنها قد صدرت في سنة ١٩٥٧، سنة ١٩٥٨ أى في ظل اللائحة الصادرة في سنة ١٩٥٤ فلا يجوز للمدعى أن يؤسس دعواه على أنه أقدم من المرقين الى درجة مدير قسم واذا اجابه الحكم المطعون فيه الى طلب التعويض فانه بذلك يكون قد جانب صحيح حكم القانون .

وانتهت جهة الادارة في تقرير الطعن الى طلب الغاء الحكم والزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض للمدعى عن خطأ جهة الادارة حينما تخطته في الترقية في القرارين الصادرين في ١٩٥٧/٦/١ ، ١٩٥٨/٥/٩ لانه يسبق المرقين بالقرارين المذكورين في ترتيب الاقدمية هذا ولم تقدم جهة الادارة أى رد على الدعوى .

ومن حيث ان العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي كان يطبق في شأنهم لائحة خاصة صادرة في سنة ١٩٥٤ وهى اللائحة التى صدر في ظلها القرارين المطلوب التعويض عنهما — وكانت تنص في المادة ١٢ منها على انه « يجوز ترقية الموظف الممتاز في عمله الى درجة أعلى مع استمراره في اداء عمله بنفس الوظيفة التى يشغلها وامتاز فيها على أن يتقاضى في هذه الحالة المرتب الاعلى أو مرتبه الاصلى طالما أن ذلك المرتب كان يزيد عن أول الربط المالى لوظيفته الجديدة » ويستفاد من هذا النص انه يجيز لجهة الادارة أن ترقى الموظف الممتاز بالاختيار وتستند جهة الادارة في طعنها الى أن ترقية المطعون فيهم قد تمت لامتيازهم وفقا لاحكام هذا النص .

ومن حيث ان جهة الادارة لم تقدم أى دليل على صحة ما ذهبت اليه من دفاع سواء أمام محكمة القضاء الادارى أو أمام هذه المحكمة رغم ان المحكمة قد أفسحت صدرها بتأجيل الدعوى العديد من المرات لتقدم ملفات خدمة المطعون في ترقيتهم أو تقديم ما يدل على امتيازهم عن المدعى بل اجذبت الاوراق من أى دليل يساندها في هذا الادعاء . واذا كان الحكم الطعن قد أصاب الحق وصحيح حكم القانون حينما قضى بتوافر المسؤولية التقصيرية في جانب جهة الادارة فانه سيكون

بمعنى عن الالغاء ويكون الطعن غير مستند الى أساس صحيح من القانون أو الواقع خليفا بالرغض .

(طعن رقم ٢٣٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

تخطى في الترقية — خطأ يرتب ضررا يستوجب التعويض —
عناصر التعويض — لا محل في الحق في التعويض على أساس تفويت
مبدأ الالغاء .

ملخص الحكم :

إذا كانت الدعوى ذات شقين أحدهما بالالغاء والآخر بالتعويض
فإن الطعن في شق منهما يؤثر المنازعة برمتها مادام الطالبان مرتبطين
أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا باعتبارهما يقومان على أساس قانوني
واحد وهو عدم مشروعية القرار الإداري وأن الطعن بالالغاء هو طعن
فيه بالبطالان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطالان
بالطريق غير المباشر .

ومن حيث أن مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية منوطة بأن
يكون القرار معيبا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم
مشروعية القرار — أي بين خطأ الإدارة — وبين الضرر الذي أصاب
العامل . ولا كان الثابت من الأوراق أن الوزارة المدعى عليها استمرت
تتازع المدعى فيما يطالب به من أحقيته في التعيين في الدرجة الثامنة
اعتبارا من ١٨/١/١٩٥٢ رغم أنه تظلم في ١٦/٩/١٩٥٢ من قرار تعيينه
في الدرجة التاسعة ورفضت الوزارة طلبه فرغم دعواه رقم ٢٤٢ لسنة
٣ القضائية المشار إليها في ١١/٣/١٩٥٦ وقضى لصالحه فطعنتم الوزارة
في هذا الحكم ولكن المحكمة الإدارية العليا رفضت هذا الطعن . ولما
كانت وزارة التربية والتعليم قد أصدرت في ٢٠/١/١٩٥٩ القرار رقم
٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالترقية الى الدرجة السابعة متخطية المدعى رغم حسم

النزاع في شأن أقدميته في الدرجة الثامنة بحكم المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم في الدعوى المذكورة والذي تأيد بحكم المحكمة الادارية العليا في ٢٩/١٠/١٩٦١ مما كشف عن خطأ الوزارة في منازعة المدعى في أقدميته على الوجه المتقدم ومن ثم يكون قرار تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة السابعة المشار اليه قد صدر مخالفا للقانون فيما تضمنه من تخطيه الى هذه الدرجة وقد ترتب على هذا القرار الخاطيء ضررا اصابه يتمثل في حرمانه من علاوة الترقية والزيادة في المرتب حتى تاريخ ترقيته الى هذه الدرجة في ١٠/٥/١٩٦٢ وكذلك تخلفه عن زملائه في الترقية الى الدرجة السادسة القديمة من ٣٠/١١/١٩٦٤ بموجب القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بما يستتبع ذلك — حرمانه من المرتبات المتعلقة بالترقية والتخلف عن زملائه وتأسيسا على ما تقدم فقد توافرت أركان مسؤولية الادارة عن هذا القرار الخاطيء مما يرتب أحقية المدعى في المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي حاقت به من جراء هذا التخطي مما تقدره المحكمة بتعويض جزافي قدره أربعمئة جنيه يجبر ما أصابه من اضرار مادية وأدبية على السواء نتيجة تخطيه في الترقية الى الدرجتين السابعة والسادسة بالقرارين المشار اليهما ولاوجه لما جاء بتقرير الطعن من أنه وان كان من حق المدعى الطعن بالغاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لكنه فوت على نفسه ميعاد هذا الطعن مما يسقط حقه في التعويض ذلك لان انقضاء ميعاد الطعن حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يحول دون مطالبة المدعى بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب تخطيه في الترقية بمقتضى قرار خاطيء صدر مخالفا للقانون .

ثانيا - تفويت فرصة الترشيح للترقية بالاختيار :

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

أن تفويت فرصة ترشيح الموظف للترقية بالاختيار حسب نص القانون ووفقا للمعايير التي وضعتها لجنة شئون الموظفين فيما لو رأت ترقيته يلحق به الضرر في هذه الحدود - استحقاقه التعويض من هذا الضرر .

ملخص الحكم :

ان كانت المادة ٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، التي كانت سارية وقت صدور قرار الترقية المطعون فيه لم تلزم لجنة شئون الموظفين عند اجراء الترقية في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار ، بمراعاة الاقدمية بين المرشحين الحاصلين على ذات مرتبة الكفاية المؤهلة للترقية بالاختيار ، الامر الذي كان يجعل ترقية المطعون ضده فيما لو لم يرق الموظفون الاربعة المطعون في ترقيةهم أمرا احتماليا ، اذا ما دخل في المفاضلة مع باقي شاغلي الدرجة الخامسة الادارية الذين كانوا سيرشحون للترقية الى الاربعة درجات ، غير انه لا يوجد أيضا ثمة دليل على أن لجنة شئون الموظفين لم تكن ستترقى المطعون ضده الى الدرجة الخامسة ، اذا ما أجرت الترقية على الوجه المطابق للقانون ، أى باستبعاد الاربعة المطعون في ترقيةاتهم من كشف المرشحين ، خاصة وقد كان المطعون ضده حاصلا على ٩٥ درجة في كل من تقريرى الكفاية عن سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، أى على درجة الامتياز وهى الدرجة التى تؤهله للترقية بالاختيار حسب نص القانون ، ووفقا للمعايير التى وضعتها لجنة شئون الموظفين في صدر محضرها ، ويقترب على ذلك أن القرار المطعون فيه اذ تضمن ترقية الموظفين الاربعة المطعون في ترقيةاتهم يكون قد فوت على المطعون ضده فرصة الترشيح للترقية الى الدرجة الاعلى وفرصة الترقية الى هذه الدرجة فيما لو رأت لجنة

سُئِلَ الموظفون ترقية ، فيكون قد لحق به الضرر في هذه الحدود ،
ويستحق التعويض عن هذا الضرر .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٠)

الفرع التاسع

الفصل

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

موظف — فصل من عمله ، أثر سحب قرار الفصل أو الغاء عودة
الرابعة الوظيفية واعتبار مدة الخدمة متصلة — استحقاق المرتب منوط
بالقيام بالعمل لا بمجرد قيام الرابطة الوظيفية — استحقاق التعويض
عن القرار الإداري الباطل الصادر بالفصل لا يتم الا اذا انعقدت
شروط قيام المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

ملخص الفتوى :

ان القرار الصادر بفصل الموظف انما ينهي خدمته وتتفصم تبعاً
لذلك الرابطة الوظيفية القائمة بينه وبين الدولة ، فاذا ما صدر
بعد ذلك قرار بالغاء قرار الفصل أو سحبه ، فان الرابطة الوظيفية
تعود من جديد ، فيعود الموظف الى عمله وتعتبر مدة خدمته متصلة ،
وتعود اليه جميع حقوقه الوظيفية . أما حقه في المرتب فهو حق يقابله
واجب هو أدائه العمل .

فالمرتب أو الأجر انما يكون لقاء العمل ، فاذا كان الموظف
— خلال فترة إبقائه أو فصله — لم يؤد للجهة الادارية عملاً ، فلا
يتأتى القول باستحقاقه لمرتبه لمجرد الغاء قرار الفصل ، لان هذا
الاستحقاق ليس أثراً من آثار الغاء قرار الفصل ، وانما هو مقابل

انقيام بالعمل وأدائه ، فحين يقوم الموظف بأداء العمل يستحق عنه الأجر ولو كان موظفا فعليا ، وحين لا يقوم به لا يستحقه ، حتى لو كان موظفا قانونيا اللهم الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك ، كالأجازات ، أى أن حق الموظف في اقتضاء المرتب لا يعود تلقائيا بعودة الرابطة الوظيفية بعد انفصالها ، بل المرتب لا يعود تلقائيا أهمها أن هذا الحق يقابله واجب هو أداء العمل . وقد يقوم للموظف الذى يحال بينه وبين أداء العمل ، حق آخر هو حقه في أن يמוש عن الأضرار التى تلحقه من جراء ذلك ، اذا كان القرار الإدارى الصادر بفصله ، قرارا باطلا ومخالفا للقانون ، ومتى توافرت الشروط اللازمة لقيام المسئولية ، أى يجب أن يكون ثمت خطأ وضرر وعلاقة سببية ما بين الخطأ والضرر ، ويكون التعويض بقدر الضرر .

(فتوى ٦٢١ في ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الحق في تناقص المرتب عن مدة فصل الموظف في حالة الحكم بالفاتها — لا يترتب تلقائيا كآثر من آثار القرار الفصل — لصاحب الشأن اذا ما حيل بينه وبين أداء العمل أن يرجع بدعوى تعويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها .

ملخص الحكم :

ان الحق في المرتب لا يعود تلقائيا كآثر من آثار القرار الفصل بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها ان هذا الحق يقابله واجب هو أداء العمل ونظرا لأن الطاعن قد حيل بينه وبين أداء عمله وحرمت الجهة الادارية من خدمته طيلة مدة فصله فانه لا يكون من

حقه المطالبة بصرف مرتبه عن هذه المدة كأثر من آثار الالغاء وله اذا شاء أن يرجع على الوزارة بدعوى تعويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومعوماتها .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

فصل الموظف لعدم اللياقة الطبية قبل استنفاده عدد مرات الكشف الطبى — لا تتحقق معه مسئولية الادارة الا حيث يتأكد للقاضي أن احتمال النجاح كان كبيرا — يقدر القاضي الى أى مدى كان الأمل قويا في ذلك النجاح .

ملخص الحكم :

ان كل ما يمكن نسبته الى الوزارة من تقصير هي أنها فوتت على المدعى فرصة اعادة الكشف الطبى عليه مرتين أخريين كان يحتمل فيهما نجاحه أو رسوبه وغنى عن البيان أنه لا تتحقق المسئولية في هذه الحالة الا حيث يتأكد للقاضي أن احتمال النجاح كان كبيرا فهو يقدر الى أى مدى كان الأمل قويا في ذلك النجاح المزعوم أما اذا اتضح على العكس أن المرض الذى كان سببا في رسوب المدعى في الكشف الأول هو من الأمراض التى لا شفاء منها فان الوزارة لا تكون قد أضاعت عليه عندئذ فرصة في النجاح في الكشف الطبى وتتفق بذلك مسئوليتها .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الغاء قرار الفصل المطلوب التعويض عن الأضرار التي نتجت عن صدوره ، ونفاد الحكم بالغائه والعودة الى العمل وضم مدد الخدمة والترقى — في هذا خير تعويض من 'لأضرار المادية والأدبية' .

ملخص الحكم :

إذا ما روعي أن القرار الذي يطالب المدعى بالتعويض عن الأضرار التي لحقته نتيجة صدوره قد ألغى ونفذ الحكم الصادر بالغائه ، وعاد المدعى الى عمله فعلا ، وضمت الى مدة خدمته بالوزارة مدد عمله وهو خارجها في حدود ما يقضى به القانون ، وسويت حالته بعد هذا الضم ومنح عدة ترقيات كان في هذا خير تعويض له عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته نتيجة صدور هذا القرار .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

الاقرار بالتعهد بعدم المطالبة بحقوق سابقة على توقيعه لا يجعل ثمة سند في المطالبة بالتعويض عن قرار الفصل الصادر قبل الاقرار .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى طلب التعويض عن قرار فصل المدعى الأول ، فالثابت أنه وقع في ١٧ من يونية ١٩٥٠ اقرارا تعهد فيه بعدم المطالبة بحقوق سابقة على توقيع هذا الاقرار ، ولما كان حق المدعى في

التعويض عن قرار فصله الصادر في ١٩٤٦ — ان كان له وجه حق فيه — هو من الحقوق السابقة التي يشملها هذا الاقرار ، بل ان هذا الحق هو الذي استهدفه الاقرارا أساسا ، فانه تأسيسا على ذلك لا يكون للمدعى ثمت سند في المطالبة بالتعويض عن هذا القرار بعد أن تنازل عن حقه في هذا التعويض ، ولا محل بعد ذلك للبحث عما اذا كان قرار فصل المدعى في ١٩٤٦ قد قام على أسباب تبرره أم لا .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

قرار فصل — محجه مع حرمان العامل من مرتبه خلال مدة الفصل صحيح ما دام سحب قرار الفصل لا يستند الى تبرئة ساحة العامل مما نسب اليه — عدم استحقاق تعويض عن الفصل اذا كان العامل قد دفع الادارة الى اصدار قرار الفصل كما تراخى في تنفيذ قرار اعادته للخدمة بحجة واهية .

ملخص الحكم :

ان قرار فصل المدعية قد صدر لما نسب اليها من عدم انتظامها في العمل ويقائها بالهيئة مددا طويلة بدون اذن ، وارتكابها عملا غير لائق بعودتها الى مقر مبيتها بوحدة بسنديل مساء يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بصحبة ثلاثة أشخاص ، وقد صدر قرار الفصل بعد اجراء تحقيقين : أولهما خاص بعدم انتظامها في العمل سمعت فيه أقوالها وحقق دفاعها ، أما التحقيق الثاني وهو الخاص بالواقعة الأخيرة فقد امتنعت فيه المدعية عن الاجابة على ما وجه اليها من أسئلة وأصرت على موقفها رغم أنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد تعنت جهة الادارة معها في التحقيق أو خروج ما وجه اليها من أسئلة عن حد اللياقة أو المالكوف ، وقد اتخذت المدعية مسلكا آخر في

التحقيق الأخير الذى أجرته الادارة بناء على النظم المقدم منها بالطن فى قرار فصلها فبررت تصرفها يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وأوضحت علاقتها بمرافقها والظروف والملابسات التى دفعتها الى هذا التصرف على نحو رأت معه الادارة أن الاتهام الموجه اليها عن هذه الواقعة يفتقر الى اليقين وان سوء الظن فيه أغلب الأمر الذى لا يستأهل توقيع عقوبة الفصل ومن ثم انتقلت الى سحب قرار فصل المدعية من الخدمة مكفية بحرمانها من مرتبها خلال مدة الفصل .

(طعن رقم ١٥٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

التعويض عن الفصل لا يلزم أن يكون فى جميع الأحوال مساويا للمرتب الذى لم يحصل عليه مدة ابعاده عن الوظيفة — تقديره تبعا لظروف كل حالة على حدة — انقاص التعويض فى حالة الخطأ المشترك — المادة ٢١٦ من القانون المدنى — ارتكاب العامل نيبا اداريا أدى الى محاكمته ومشاركته فى تهيئة الفرصة لصدور القرار المصيب — انقاص التعويض لهذا السبب .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة الأوراق وأخصها الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٣ فى الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٧ القضائية أن الواقعة التى أدت الى تقديم المدعى للمحاكمة التأديبية تحصل فى أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه (١) فى ١١ من فبراير وه من أبريل سنة ١٩٥٣ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا ، اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ (المدعى) المحضر بمحكمة دشنا فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر تسليم أرض زراعية حرر بتنفيذ الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٨٠ لسنة ٥٠ مدنى دشنا ، بأن جعل واقعة

مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، فاتفق مع امرأة مجهولة تقدمت الى المحضر منتحلة شخصية السيدة / ٠٠٠٠٠٠٠٠ المطلوب مباشرة اجراءات التنفيذ في مواجهتها ، وبصمت على المحضر المشار اليه بصمة مزورة نسبتها اليها ، فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة (٢) استعمل محضر التسليم سالف الذكر بأن قدمه في القضية رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٥٣ مدنى دشنا مع علمه بتزويره ، وقد تمت احالة المتهم المذكور الى محكمة جنبايات قنا التى قضت بمعاقبته بالحبس ستة شهور ، ونصت المحكمة فى أمباب حكمها على حسن نية المحضر (المدعى) اذ جاء بالأسباب « ٠٠٠ ومتى ثبت ذلك فقد توافر اشتراك المتهم فى مقارفة هذه الجريمة التى ارتكبها المحضر بحسن نية » كما جاء بمذكرة نيابة استئناف أسبوط المحررة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ والمرسلة الى السيد رئيس محكمة قنا للنظر اداريا فى أمر المدعى أنه « أخل بواجبات وظيفته اذ أنه وقد رفض شيخ البلد ٠٠٠٠٠ التوقيع على المحضر لشكه فى شخصية السيدة التى وقعت على المحضر كان يتعين عليه الامتناع عن تنفيذ التسليم والتحقق من شخصية السيدة التى وقعت على المحضر أو على الأقل أن يثبت ذلك فى محضره » وقد نص القرار الصادر من السيد رئيس محكمة قنا فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٨ باحالة المدعى الى المحاكمة التأديبية على وصف المخالفة بما وصفتها به مذكرة النيابة العامة سالفه الذكر مع التتويه بأن ما أثاره يعتبر اخلاا شديدا بواجبات وظيفته ويجلسه ١١ من مارس سنة ١٩٥٩ قرر مجلس التأديب الابتدائى معاقبته المدعى عن هذه المخالفة بخضم شهر من مرتبه ، الا أن وزارة العدل استأنفت القرار ففضى مجلس التأديب الاستئنافى فى ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ بتشديد الجزاء الى العزل من الوظيفة فأقيم قراره على أنه قد ثبت فى حق المدعى ثبوتا قاطعا مشاركته فى التزوير فى أوراق رسمية وقد جاء بأسباب حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر أنه « يبين من الأوراق والتحقيقات المختلفة التى أجريت عند ضبط واقعة التزوير وما أجرته النيابة العامة ومحكمة الجنبايات أن ما انتهى اليه القرار المطعون فيه ، من أنه قد ثبت فى حق المدعى ثبوتا قاطعا مشاركته فى

التزوير في أوراق رسمية هذه النتيجة ليست مستقاة من أصول تنتجها
مديا وقانونا وأنه ولئن كان ثلثنا من عيون الأوراق سالفه الذكر
أن المدعى قد أدخل بواجبات وظيفته عند التنفيذ بالتسليم بالمحضر
المحرر في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٣ إذ أنه وقد رفض شيخ البلد
المرافق له في التنفيذ التوقيع على المحضر لشكه في السيدة التي وقعت
بصمتها وثبت تزويرها كان يتعين عليه الامتناع عن التنفيذ بالتسليم
والتحقق من شخصية السيدة التي وقعت بصمتها أو على الأقل إثبات
ذلك بمحضره الا أنه من الواضح بمكان أن درجة خطورة هذا الذنب
الاداري لا تتناسب البتة مع الجزاء الذي قدره القرار المطعون
فيه وهو العزل من الوظيفة - فالجزاء على هذا الوضع يعتبر
مشويا بالغلو الذي يخرج به عن نطاق المشروعية مما يتعين معه الغاؤه
وتوقيع الجزاء المناسب وانتهى الحكم الى الغاء القرار المطعون فيه
وتوقيع جزاء على المدعى بالخضم شهرا من مرتبه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن قرار عزل المدعى قد شابه
عيب مخالفة القانون بأن قام على سبب غير مستمد من الأوراق هو
اتهام المدعى بالمشاركة في تزوير محضر التسليم ثم قرر الجزاء على
أساس ثبوت هذه التهمة كما يبين في الوقت عينه أن المدعى ارتكب
ذنبا اداريا جسيما بأن أهمل التحقق من شخص من اتخذ في
مواجهته اجراءات محضر التسليم على الرغم من أن شيخ البلد
المرافق له أفصح عن شكه في أن الشخص المذكور هو المقصود بالاجراء
وبلغ تشككه حد الامتناع عن التوقيع على المحضر ومع ذلك استمر
المدعى في الاجراءات وأتم المحضر في مواجهة هذا الشخص المجهول
ولا شبهة في أن مسلك المدعى على هذا النحو انما ينطوي على
اهمال جسيم وتهاون بالغ في أداء واجبات وظيفته بل لقد أدى بالفعل
الى تمكين الجاني من الحصول على محضر تسليم مزور ثم استعماله
بعد ذلك

ومن حيث أنه وان كانت شروط المسؤولية الموجبة للتعويض قد
تهافت بالنسبة الى قرار عزل المدعى وذلك لا شبهة من عيب موضوعي
في سببه أدى الى الحكم بالغائه ولما ترتب عليه مباشرة من ضرر

مادى بالمدعى بحرمانه من وظيفته مدة تقارب أربع سنوات وهو الضرر الذى يطلب فى دعواه التعويض عنه بما يعادل المرتب الذى كان يستحقه لو أنه لم يبعد من وظيفته — ان كان ذلك الا أنه لما كان الأصل ان الأجر مقابل العمل وان الموظف البعد لم يؤد عملا يستحق عنه أجرا لذلك فانه لا يلزم أن يكون التعويض فى جميع الأحوال مساويا للمرتب الذى لم يحصل عليه مدة ابعاده عن وظيفته بل يتم تقديره تبعا لظروف كل حالة على حدة وبمراعاة سن الموظف وتأهيله ونشاطه وما اذا كان قد زاول عملا أثناء مدة فصله أو كان فى استطاعته مزاولته الى غير ذلك من الاعتبارات .

ومن حيث أنه يتعين كذلك عند تقدير التعويض تقصى وجود الخطأ المشترك وأثره وذلك عملا بالقاعدة الواردة فى المادة ٢١٦ من القانون المدنى والتى تأخذ بها هذه المحكمة فى مجال التعويض عن القرارات الادارية المعيبة وهى تنص على أنه « يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه » . ولما كان مؤدى هذه القاعدة أن الضرر لا يتقاضى تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسؤولية ، فانه يلزم أن تأخذ المحكمة فى الاعتبار درجة الخطأ الذى شاب القرار المعيب وما اذا كان هذا الخطأ قد وقع من جهة الادارة وحدها أم أن الضرر شارك فى وقوعه بخطأ من جانبه بحيث هيا للادارة فرصة اصدار ذلك القرار وذلك لما لهذه الأمور من أثر قانونى فى تقدير التعويض على أساس سليم يطابق حكم القانون .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قدر تعويض الضرر المادى عن ابعاد المدعى عن وظيفته بكامل مجموع المرتبات التى حرم منها طوال فترة ابعاده بينما الثابت — على ماسلف الايضاح أن المدعى ارتكب ذنبا اداريا جسيما أدى الى إحالته الى المحاكمة التأديبية فشارك بخطئه فى تهية الفرصة لصعود القرار المعيب الذى يطلب التعويض عنه ، فانه يخلص من ذلك أن الحكم المذكور قد خالف القانون بأن أغفل تطبيق قاعدة الخطأ المشترك وذهب على خلاف الواقع الى أن الخطأ جميعه قائم فى جانب جهة الادارة وحدها

ومن ثم الزمها بالتعويض كاملا عن الضرر المشار اليه بينما أنه كان يتمين طبقا للقاعدة القانونية سألقة البيان أن ينزل بمقدار التعويض بما يقابل خطأ المدعى . هذا بالاضافة الى أن الحكم انطوى على مخالفة أخرى للقانون وهي أنه قضى للمدعى عن هذا العنصر من الضرر بمبلغ خمسمائة جنيه أى بأكثر مما طلبه اذ حدد المدعى طلباته في هذه الخصوصية بمبلغ ٤٧٣ جنيهها فقط .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض المتعلق بالمصروفات القضائية وأتعاب المحاماة وبذلك انحصر النزاع في تقدير التعويض المادى عن حرمان المدعى من عمله خلال فترة عزله من وظيفته ولما كانت هذه المحكمة تقدر هذا التعويض على أساس اشتراك المدعى في الخطأ بمبلغ ١٠٠ (مائة جنيه) فقط لذلك يتمين تعديل الحكم المطعون فيه بالزام وزارة العدل بأن تؤدى المبلغ المذكور الى المدعى على سبيل التعويض ورفض ما عدا ذلك من طلباته مع الزامه ثلثي المصروفات .

(طعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

تقدير التعويض في ضوء ظروف العامل ونوع عمله — الأخذ في الحسبان امكانه مزاولة العمل خلال مدة الفصل .

ملخص الحكم :

انه عن طلب الحكم بالزام الجمعية المدعى عليها بأن تؤدى للمدعى أجره من تاريخ الفصل من الخدمة ، فانه ولئن كان من مقتضى إلغاء قرار الفصل أن تصبح الرابطة الوظيفية وكأنها لا تزال قائمة ، بكافة آثارها ، الا أن ذلك ليس من شأنه أن يعود للعامل حقه في المرتب طوال مدة الفصل تلقائيا ، ذلك أن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل . ولما كان قد حيل بين العامل وبين أدائه العمل

المنوط به بالفصل غير المشروع ، فإن العامل يفشأ له مجرد الحق في التعويض عن فصله غير المشروع اذا ما توافرت عناصره ومقوماته .

ومن حيث أن الجمعية المدعى عليها قد أخطأت بإصدار قرار فصل المدعى دون مسوغ من القانون على ما سلف بيانه ، وقد ترتب على ذلك ولا ريب الاضرار بالمدعى المتمثل في حرمانه من مرتبه ، فمن ثم تتوافر أركان المسؤولية الموجبة للتعويض . وتقدر المحكمة التعويض المستحق للمدعى عن فصله غير المشروع بمبلغ مائتي جنيه بمزاغة أن حرفته كبيراً كانت تتيج له فرصة العيش الشريف المجزى خلال فترة فصله وان الجمعية المدعى عليها لم تقد من خدماته طوال مدة الفصل .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المحكمة التأديبية تختص بالتعويض عن قرارات الفصل التأديبي من الخدمة .

ملخص الحكم :

اقامة المدعى دعوى مطالبة بالتعويض عن قرار فصله تأديبياً من الخدمة ، وتسلب كل من المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الاداري من الاختصاص بنظر الدعوى ، تنازع سلبي للاختصاص لا تختص المحكمة الدستورية العليا بغضه لأنه متنازع بين محاكم تابعة لجهة قضائية واحدة . وتختص بغضه المحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم . وأدلت المحكمة الادارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن بعدم اختصاصها على طلب الغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه ، اذ يستند كل من الطرفين الى أساس قانوني واحد هو

عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، يكون حكم المحكمة الادارية العليا
المشار اليه قو طبق مقتضى القانون .

(طعن ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

القرار المشوب بعيب عدم الاختصاص لا يرتب الحق في
التعويض لزما .

ملخص الحكم :

في ظل البند ثالثا من المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع
العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تكون سلطة توقيع جزاء الفصل من
الخدمة للمحكمة التأديبية المختصة على العاملين شاغلي الوظائف من
المستوى الثاني وما يعلوه . ومن ثم فان صدور قرار الفصل من
نائب رئيس مجلس ادارة الشركة يجعله مشوبا بعيب عدم الاختصاص .
فاذا صدر حكم القرار المذكور لما شابه من عيب عدم الاختصاص
لا يترتب على ذلك استحقاق العامل المفضول للتعويض . بل له المطالبة
بذلك على ضوء ما يتم عليه التصرف في امره من جديد .

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

الحق في التعويض عن كامل الضرر يكفله القانون . ولا يجوز
الانتقام منه بأداة تشريعية انى .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن نصاب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العقو عنهم لم يتضمن في أحكامه ما يشير الى أنه قصد به أن يكون تعويضاً نهائياً عن خطأ الادارة بالنسبة لمن يعاد الى الخدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي . وأساس ذلك أن الحق في التعويض عن كامل الضرر يكفله القانون ولا يصح الانتقاص منه بأداة تشريعية أدنى مرتبة . وقد قصرت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ عن جبر كافة الأضرار التي أصابت العامل نتيجة فصله بغير الطريق التأديبي .

(طعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لم يقرر التعويض للمعادين الى الخدمة .

ملخص الحكم :

ان اعادة العامل الى الخدمة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لايرتب للعامل حقا في التعويض عن مدة فصله ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور قضت بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به . وقد قضت المحكمة العليا في الدعاوى أرقام ١٤ و ١٥ لسنة ٥ ق و ٣ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٧٦/١٢/١١ بدستورية نص الفقرة الثانية المشار اليها .

(طعن رقم ٩٣٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)

قاعدة رقم (٧٥)

المبسطة :

عدم تطبيق الأحكام العامة في المسؤولية الواردة بالقانون المدني في حالة وجود أحكام خاصة بالمسؤولية في قانون من القوانين .

ملخص الحكم :

القواعد العامة في المسؤولية تجبها النصوص الواردة في القوانين الخاصة مثل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الذي تضمن أحكاماً خاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي . وقد قصرت هذه الأحكام التعويض على العودة إلى العمل مع تسوية أوضاع العامل من تاريخ العودة .

ومن ثم يحظر أي تعويض عن المدة السابقة على العودة . وتعتبر الأحكام الخاصة الواردة بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بشأن تعويض هؤلاء المصولين المعادين إلى الخدمة هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة في المسؤولية المخصوص عليها في القانون المدني .

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٦)

المبسطة :

القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم أتى بما يعتبر تعويضاً عينياً يفي عن التعويض النقدي .

ملخص الحكم :

لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن

إعادة العاملين المسدنين المفصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم — لا يترتب على ذلك صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي •
وتعتبر عودة المفصول إلى عمله من قبيل التنفيذ العيني ، والتعويض نوع من التنفيذ بمقابل • والتنفيذ العيني حسب الأصول القانونية العامة أولى من التنفيذ بمقابل • وقدم المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ما هو أولى ، واستعاض به كطريق لجبر الضرر عن أسلوب التنفيذ بمقابل الذي يتمثل في التعويض •

(طعن رقم ١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

إحالة العامل المصاب بإحدى الأمراض المزمنة إلى الاستيداع أمر مخالف ويستوجب التعويض •

ملخص الحكم :

إحالة جهة الإدارة للعامل المصاب بإحدى الأمراض المزمنة المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ إلى الاستيداع يشكل مسلكاً خاطئاً حتى لو كانت تلك الإحالة بناء على طلب العامل • ويستوجب الحكم بالتعويض للعامل لقاء حرمانه من مزايا ذلك القانون •

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الحق في تقاضي المرتب عن مدة الفصل في حالة الحكم بإلغاء القرار الخاطيء بالفصل من الخدمة لا يترتب تلقائياً كآثر من آثار الحكم — أساس ذلك: الأجر مقابل العامل — حق الموظف في تعويض الضرر لا يستلزم أن يكون مساوياً للمرتب — وجوب بحث كل حالة على حده وفقاً لظروفها

وملابساتها بمراعاة من الموظف وتأهيلة ونشاطه ومزاولة العمل اثناء
مدة الفصل وغيرها من الاعتبارات — تطبيق •

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد اثبت في قضائه ان القرار الجمهوري
رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ الصادر بفصل الطاعنه بغير الطريق التأديبي
اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٩ قد جاء مشوبا بعيب مخالفة القانون
يؤكد ذلك أنه لم يثبت من الاوراق ارتكاب المدعيه الطاعنه أيا من
المحظورات التي نصت عليها المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام الدولة وكل مانسب اليها هو اعتناقها لفكر سياسي
أدى الى اعتقالها وقد اعادتها وزارة التربية والتعليم الى عملها بمجرد
الافراج عنها ولم يقم دليل على أن هذا الفكر قد اثر على عملها والا لما
اعادتها الوزارة الى عملها ، واذا كان اساس مسئولية الادارة عن
القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن
يكون القرار غير مشروع مشوب بعيب من العيوب المنصوص
عليها في قانون مجلس الدولة وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر وتقوم
علاقه السببيه بين الخطأ والضرر ، أما وقد ثبت عدم مشروعية القرار
الجمهوري رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ بفصل المدعيه من وظيفتها فان ركن
الخطأ اللازم لقيام مسئولية الجهة الادارية يكون قد توافر ولما كان من
شأن فصل المدعيه في الاول من ابريل سنة ١٩٥٩ واعادة تعيينها في ٧
من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بذات مرتبتها ودرجتها قبل الفصل أن يلحق بها
اضرارا مادية تتمثل في حرمانها من راتبها طوال مدة فصلها من الخدمة
وعدم منحها العلاوات الدورية المستحقة لها خلال هذه الفترة وتأخير
اقداميتها وما ينجم عن ذلك من آثار على ترقياتها في الدرجات الاعلى
الامر الذي تستوجب معه الحكم بتعويض عن هذا الضرر ، ولايجبر به
هذا الضرر مجرد اعادتها الى الخدمة على الوجه الذي تمت به هذه
الاعاده ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من
أن المدعيه والطاعنه ، يكون بعودتها على هذا الوجه قد نالت من الادارة
التعويض الذي تستحقه عن فصلها من الخدمة بغير الطريق التأديبي
على الوجه السالف • قول لايتفق وصحيح حكم القانون ويتعين تعديل
الحكم في هذا الشق •

ومن حيث انه لما كان الاصل أن الاجر مقابل العمل وان الموظف المبعّد لم يؤد عملاً يستحق عنه اجراً ومن ثم فلا يلزم أن يكون التعويض في جميع الحالات مساوياً للمرتب الذي لم يحصل عليه مدة انبساطه عن وظيفته ويتم التقدير حسب ظروف كل حالة على حدة بمراعاة سن الموظف وتأهيله ونشاطه ومزاوَلته العمل اثناء فصله الى غير ذلك من الاعتبارات وترى المحكمة بمراعاة الظروف والملابسات التي احاطت بالموضوع أن التعويض المناسب الذي يجبر كافة الاضرار التي أصابت المدعية نتيجة لعدم مشروعية قرار فصلها من الخدمة هو مبلغ خمسمائة جنيه .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين الفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم بنص على انه يشترط للاعادة الى الخدمة مايتى : ١ — عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته الى الخدمة ٢٠ — ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب صحيح «٠٠٠» وتنص المادة السادسة على أن تحسب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد الاقدمية او مدة الخبرة واستحقاق الصلاوات والترقيات بالاقدمية التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة «٠٠٠» وتنص المادة العاشرة منه على انه «٠٠٠ ولا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف أى فروق مالية او تعويضاً عن الماضى «٠٠» كما تنص المادة الثالثة عشر على انه تطبيق احكام المواد ٢، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون امام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه — من هذه النصوص يبين أن المشرع هدف الى جبر بعض الاضرار التي حاقت بالعاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي بتصحيح أوضاعهم طبقاً لقواعد موضوعية محددة ولم يترتب لهم الحق في اقتضاء اية فروق مالية أو أية تعويضات عن الماضى وفقاً لصريح نص المادة العاشرة — عبارة الماضى

تتصرف الى الفروق المالية أو التعويضات عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ العودة اليها وهي المدة التي تناولها التنظيم نتيجة ذلك — تكون الدعوى بالمطالبة بالتعويض غير قائمة على أساس •

ملخص الحكم :

ان المشرع هدف الى جبر بعض الاضرار التي حاقت بالعاملين الذين انهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبي وذلك بتصحيح أوضاعهم طبقا لقواعد موضوعية موحدة واختص العاملين الذين لجأوا الى القضاء طالبين إلغاء قرارات انتهاء خدمتهم بقواعد معينة ولم يطبق كل احكام ذلك القانون في شأنهم بل اقتصر الامر على مواد معينة من بينها المادتين السادسة والعاشرة • وقد تناولت المادة السادسة وضع هؤلاء العاملين واثت بنظام متكامل سويت بمقضاة حالاتهم خلال المدة من تاريخ انتهاء خدمتهم حتى تاريخ عودتهم الى العمل فقصت بحساب هذه المدة في تحديد الاقدمية أو مدة الخبرة على حسب الاحوال كما قضت باستحقاقهم العلاوات والترقيات التي تتم بالاقدمية واعتبرت تلك المدة كأنها مدة خدمة بافتراض عدم تركهم أياها وكذلك فقد حسبت هذه المدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش دون ان يدفع أى مقابل من جانب هؤلاء العاملين ، وبذلك يكون المشرع بهذه المثابة قد عوضهم عن انتهاء خدمتهم الذي تم بغير الطريق التأديبي واعادتهم حقوقهم الوظيفية وكانهم لم يفصلوا غير انه في ذات الوقت لم يرقب لهم الحق في اقتضاء اية فروق مالية أو أية تعويضات عن الماضي وذلك وفقا لصريح نص المادة العاشرة سالفه الذكر • وغنى عن البيان ان عبارة الماضي تتصرف بطبيعة الحال الى الفروق المالية أو التعويضات عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ العودة اليها وهي المدة التي تناولها التنظيم ، اذ مادام المشرع قد تناول هذه المدة باكملها بهذا التنظيم المتكامل بقواعد موحدة وباقتراض عدم ترك الخدمة خلالها فانه يغدو من الطبيعي وانساقا لاحكام النصوص ان تتصرف عبارة الماضي الى تلك المدة ذاتها أى من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ العودة اليها •

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك واذ كان الثابت من الاوراق ان الدعوى قد انهيت خدمته بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٦٩

ثم صدر قرار جمهورى باعادة تعيينه وبالتالى فانه لا يستحق اية فروق مالية أو أية تعويضات ايا كان نوعها حيث وردت عبارة الماضى فى صورة مطلقة عامة وذلك عن المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى تاريخ اعادته اليها ومن ثم تكون الدعوى بالمطالبة بالتعويض غير قائمة على سند صحيح من القانون واجبة الرقض .

(طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢)

الفرع العاشر

الاحالة الى المعاش قبل السن القانونية

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش قبل بلوغ سن الاحالة المقرر قانونا —
أحقته فى التعويض عن الاضرار التى حاقت به نتيجة هذه الاحالة
المبكرة .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن السبب فى اصدار القرار الذى يطلب المدعى بالتعويض عنه هو بلوغه سن الستين حال أن السن التى يحال فيها الى المعاش هى الخامسة والستين فان قرار احالته الى المعاش يكون قد صدر والحالة هذه مخالفة للقانون ويحق للمدعى من ثم ان يطلب بالتعويض عن الاضرار التى حاقت به من جراء هذه الاحالة المبكرة الى المعاش .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

علماء مراقبة الشئون الدينية بالاقواق — احالة المدعى الى المعاش
عند بلوغه سن الستين خلافا لحكم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ —
حقه في التعويض عن الاضرار التي حاقت به .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لطلب التعويض فانه طبقا للتفسير السليم لحكم القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر الذي انتهت اليه المحكمة ، يكون
المدعى محقا في تعويضه عن الاضرار التي حاقت به نتيجة لاحالته الى
المعاش في سن الستين بالمخالفة لاحكام القانون ويتعين لذلك اجابته الى
طلب الحكم له على الوزارة بأن تدفع له قرش صاغ على سبيل التعويض
المؤقت مع الزامها بمصروفات هذا الطلب .

(طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٦)

الفرع الحادى عشر

الاعادة الى الخدمة كتعويض

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

اعادة تعيين بعض رجال الهيئات القضائية مع النص على عدم
صرف فروق لهم عن الماضى — عدم جواز تعويضهم في هذه الحالة —
عودتهم الى الخدمة خير تعويض ادى لهم .

ملخص الحكم :

أن الثابت من مطالعة الاوراق انه تنفيذًا لاحكام القرار بقانون

رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية ، صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٩ القرار الجمهوري رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين أعضاء مجلس الدولة دون أن يشمل الطاعن الذي كان يشغل وظيفة مستشار ، وبذلك اعتبر محالا الى المعاش بحكم القانون ، وسوى معاشه على هذا الاساس وفقا لحكم المادة الثالثة من القرار بقانون المتقدم ذكره . وتطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، اصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بإعادته الى الخدمة .

ومن حيث ان الطاعن قد قصر طلباته على طلب التعويض عن الاضرار الادبية والمادية التي لحقت به نتيجة صدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر فيما تضمنه من اعتباره محالا الى المعاش .

ومن حيث أن طلب التعويض استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه باستقراء أحكام القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية ، والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، والاطلاع على الاعمال التحضيرية لها ، يبين أن المشرع قد أفصح عن انه تأكد له مما أسفر عنه البحث أن بعض المعلومات والبيانات التي أدت الى اغفال إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية مثعوك في مصدرها وغير جادة وغير صحيحة في مضمونها مما الحق ظلما بينا وحيفا أكيد ببعض أعضاء الهيئات القضائية لا سبيل الى رفعه الا برد اعتبارهم اليهم ومن أجل ذلك صدر القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية . ثم رؤى تحقيقا لاعتبارات العدالة والمساواة والحرص على أن يكون الانصاف شاملا للجميع ، صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ، بإعادة باقى أعضاء الهيئات القضائية الذين عزلوا أو نقلوا الى وظائف أخرى تنفيذا للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الى وظائفهم الاصلية اذا أبدوا رغبتهم في ذلك خلال الاجل المحدد قانونا ، وحساب المدة السابقة عند تحديد المرتب والاعدمية واستحقاق

العلاوة والمعاش ، وترقية العضو الى درجة أعلا اذا كان زملاؤه التالون له في الاقدمية قد رقوا اليها ، متى كان العضو مستوفيا لدرجة الاهلية اللازمة للترقية ، وعلى ذات الاسس تحسب هذه المدة في تقدير معاشات من بلغ منهم سن التقاعد أو معاشات المستحقين عنهم في حالة الوفاة قبل العمل بالقانون ، وذلك مع الاعفاء من رد ما قد يكون العضو قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التأمين والمعاش عن المدة من تاريخ احالته الى المعاش . ونص المشرع في القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما على الا يترتب على تطبيق أحكامهما صرف أية فروق عن الماضي مراعاة لتوزيع اعباء التسوية بين أصحاب الشأن وبين الدولة . وجاء في تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون الاخير « ان اللجنة رأت بعد أن درست أحكامه انه قد قام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه » وقد ردد وزير العدل في مناقشاته أمام مجلس الشعب هذا المعنى في قوله ، وبهذا فنحن نعطي لرجل القضاء الذي فصل كافة حقوقه ، ردا لهذه الحقوق النى حرم منها فيما سبق . وكان أحد اعضاء المجلس قد اقترح حذف عبارة « ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق عن الماضي » . وازضافة عبارة جديدة الى المادة تقضى بصرف الفروق المالية للمعاشين من القضاة حيث أنهم استبعدوا ظلما ومن العدل أن ينالوا حقهم ، ولكن المجلس لم يوافق على هذا الاقتراح .

ومن حيث ان دلالة ماتقدم ان المشرع حدد الحقوق والتعويضات التي رآها مناسبة لاعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ تحديدا جامعا ومانعا معا ، طبقا لقواعد خاصة دون ثمة التزام بالقواعد العامة في المسؤولية لدى توافر اركانها في كل حالة على حدة . ويتجلى ذلك فيما قضى به المشرع من اعادة اعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية وتسوية معاشات من كان قد بلغ منهم سن التقاعد أو توفاه الله قبل اعادته الى وظيفته الاصلية ، وعدم صرف أية فروق عن الماضي ، والاعفاء من رد ما قد يكون العضو قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة،

والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التأمين والمعاش عن المدة من تاريخ احواله الى المعاش واذ حدد المشرع على هذا النحو ما يحق للاعضاء وما لا يحق لهم ، فانه يكون بذلك قد قدر ما لهؤلاء الاعضاء من حقوق وتعويضات يتمتع معها المطالبة أو الحكم بما سواها ، بمراعاة انه وقد امتنع صرف أية فروق عن الماضي بوصفها كذلك فانه يتمتع بالضرورة الحكم بها في صورة تعويض ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين . واذ كان الامر كذلك وكان المشرع قد أقر بأن احواله هؤلاء الاعضاء الى المعاش كانت ظلما وحيفا وانه تدخل لرد اعتبارهم اليهم على النحو السالف البيان فان في هذا ما ينطوي في ذاته على خير تعويض أدبي يرد اليهم اعتبارهم بين الناس ويمسح عنهم ما أصاب نفوسهم من الآم ، نتيجة احوالهم الى المعاش . وليس أدل على أن المشرع قد استهدف من القواعد التي قننها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ أن تجبر كل الاضرار المادية والادبية وتستوجب كل التعويضات التي قد تستحق للاعضاء المذكورين ، ما تضمنه تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وما قرره وزير العدل أمام هذا المجلس من أن مشروع هذا القانون قد قام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المذكور ، وما انتهى اليه المجلس من رفض الاقتراح الذي كان قد أبداه أحد أعضائه بأن تصرف للمعادين الفروق المالية عن الماضي .

ومن حيث ان الاصل أن القواعد العامة في المسؤولية — ادارية كانت أو مدنية — تجبها النصوص الواردة في القواعد الخاصة ، وهو الامر الذي رده القانون المدني في المادة ٢٢١ منه بالنص على أن يقدر القاضي التعويض اذا لم يكن مقدرا في العقد أو بنص في القانون . ومن ثم فان المشرع اذا ما تدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر — أيا كان هذا التعويض عينا أو نقدا فانه يتعين على القاضي أن يقيده به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التي لحقت بالمضور . واذ تدخل المشرع بمقتضى القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ على ما سلف بيانه ووضع القواعد التي ارتأت أن من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي ترتبت على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وحظر صرف أية فروق عن الماضي ، أيا

كان نوعها أو أساسها ، على ما يستفاد من اطلاق هذه العبارة دون ثمة تخصيص ، وكان هذا الحظر لاعتبارات تتصل بالصالح العام متمثلا في توزيع اعباء التسوية بين أصحاب الشأن وبين الدولة ، فان المشرع يكون بذلك قد قدر التعويضات الناجمة عن الاضرار التي تترتب على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ السالف الذكر . ومن ثم فلا محيص عن التقيد بها وعدم الخروج عليها . وبالبناء على ذلك فانه لا يحق المطالبة بأية تعويضات أخرى أدبية كانت أو مادية .

ومن حيث ان الحكومة قد اعادت الطاعن الى الخدمة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ الامر الذى طلب معه الطاعن اعتبار الخصومة منتهية بالنسبة لطلب الالغاء ، بما مفاده أن هذا القانون قد طبق في شأنه تطبيقا سليما لا مطعن له عليه ، فان الطاعن يكون بذلك قد حصل على التعويض الذى قدره القانون ، بما لا يحق له المطالبة بما يجاوزه ، ويكون طلب التعويض والامر كذلك حريا بالرفض .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

اعادة العامل الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يرتب له حقا في التعويض عن مدة فصله — أساس ذلك الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التى تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به وحكم المحكمة العليا في الدعوى أرقام ١٤، ١٥ لسنة ٥ ق ، ٣ لسنة ٧ ق الصادر بجلسته ١١/١٢/١٩٧٦ والذى قضى بدمستورية نص الفقرة الثانية المشار اليها .

ملخص الحكم :

من حيث انه بالنسبة لطلب المدعى القضاء له بتعويض مؤقت عن

الاضرار الادبية التي لحقت من القرار المطعون فيه ، فقد سبق البيان بأن احكام الاسس والقواعد الموضوعية التي أوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به حيث تنص المادة العاشرة منه في فقرتها الثانية على أنه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل باحكامه » وقد قضت المحكمة العليا بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الدعاوى ارقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ القضائية ورقم ٣ لسنة ٧ القضائية « دستورية » برفض الدفع بعدم دستورية الفقرة المذكورة وجاء بأسباب حكمها « ان تقدير التعويض على النحو الذي أورده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أمر تملكه السلطة التشريعية بما لها من سلطة في تقدير ما تراه مجزيا في تعويض العاملين المصنولين بغير أسباب تبرر فصلهم عما أصابهم من اضرار بسبب هذا الفصل » ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى القضاء له بالتعويض على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون اذ قضى برفض هذا الطلب استنادا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث انه بالنسبة لما دفع به المدعى من عدم دستورية القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بدعوى مصادرته حقه في التعويض فان المحكمة ترى الالتفات عنه لعدم جديته ازاء ما قضت به المحكمة العليا من رفض الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور على النحو السالف بيانه .

(طعن رقم ٩٣٤ لسنة ٢٠٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)

الفصل الرابع

مسئولية المتبوع عن اعمال تلعبه

الفرع الاول

علاقة التبعية

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

مناطق مسؤولية المتبوع عن اعمال تلعبه الرقابة والاشراف -
مساعدة وزارة الداخلية دون السكك الحديدية عما يرتكبه عساكر الحراسة
من اخطاء .

ملخص الفتوى :

طبقا للمادة ٨٨ من كتاب نظام البوليس يكون تعيين قوة عساكر
الحراسة بمصلحة السكك الحديدية بمعرفة واختيار الحكمدارية ، كما
تتولى الحكمدارية - بالنسبة لهم - سائر مايتعلق بالجزاءات والقرقيات ،
ويشرف عليهم ضابط الحكمدارية من الوجهة النظامية ، ومقتصر علاقتهم
بمصلحة السكك الحديدية على صرف المرتبات والمكافآت ، وكل مايتعلق
بالوجهة المالية .

ومفاد ذلك ان مصلحة السكك الحديدية ليس لها حق الرقابة
والاشراف على افراد القوة ، وانما يكون ذلك من اختصاص ضباط
الحكمدارية التابعين لوزارة الداخلية . ومن ثم فان هذه الاخيرة هي
المسئولة عن الاخطاء التي يرتكبها هؤلاء العساكر ، وذلك بالتطبيق لنص
المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تقضى بأن تقوم رابطة التبعية -
ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه - متى كان له عليه سلطة فعلية

في رقابته وفي توجيهه • ويكفي لترتيب مسؤولية المتبوع أن يثبت حصول الفعل الضار من التابع دون استلزام صدور حكم بها في المتبوع •

(فتوى ٢٥٧ في ١٩٥٤/٧/١)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مسئولية المتبوع الحنية عن افعال تابعه الضارة منوط بقيام السلطة القطعية للاول على الثاني •

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون ألغى اقامت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، وأوضحت أن قيام علاقة التبعية مناطه أن يكون للمتبوع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه التابع ، وأنه يلزم لقيام مسؤولية المتبوع عن الضرر للذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يقع خطأ التابع اثناء وبسبب تادية أعماله وأنه يلزم أن يقيم الضرر الدليل على خطأ التابع فيما عدا الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية التابع تأسيساً على الخطأ المفترض • ومن بين هذه الحالات حالة مسؤولية حارس الاشياء التي تتطلب عناية خاصة ففي هذه الحالة تتحقق مسؤولية التابع عن أساس الخطأ المفترض بحيث لا ينقضي مسؤوليته إلا بإثبات السبب الاجتنبى أو القوة القاهرة •

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان الثابت من الاوراق أن قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالآثر الجنائي الصادر ضده في وقوع الحادث باهماله وعدم اتباعه تعليمات المرور الذي تنج عنه أحداث التلغيات بسيارة الشرطة ، وكان هذا الخطأ هو السبب المباشر في أحداث هذا الضرر.وبذلك تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة •

ولما كان الجندى قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا

الخطأ اثناء وبسبب تأدية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسئولة مسئولية المتبوع عن أفعال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التلغيات التي اصابته سيارة الشرطة ٥٠٠٠ . في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم (٥٠٠٠٠٠ الاسكندرية) .

(ملف ٦٣٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

نص المادتين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدني مفادهما أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه اثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها — رابطة التبعية لا تتحقق الا اذا وجد شخص في حالة خضوع لشخص آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد — هذه السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه — اعتصام سائقى احدى الهيئات العامة — انفصام التبعية بينهم وبين الهيئة أبان الاعتصام — عدم مسئولية الهيئة عن الأفعال التي اقترفوها خلاله — أساس ذلك زوال سلطتها في الرقابة والتوجيه التي هي أساس المسئولية عن فعل التابع — تطبيق — عدم احقية وزارة الداخلية في الرجوع على هيئة النقل العام بقيمة القاذف الرباعي الذي تلف نتيجة تصدى قواتها للعمال المعتصمين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وتنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن :

١ — يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها •

٢ — وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه •

ويستفاد من هذين النصين أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه اثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها ، وان رابطة التبعية لا تتحقق الا اذا وجد شخص فى حالة خضوع لسلطة شخص آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هى التى تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه وهى حجر الزاوية فى الرجوع على المتبوع •

ولما كان اعتصام السائقين هو عصيان موجه ضد نظام الهيئة ينبىء على خروجهم على مقتضى العلاقة القانونية التى تربطهم بها وعدم خضوعهم لرقابتها ويكشف عن انهم يعملون لحسابهم الخاص عملا منبت الصلة بالوظيفة ، فمن ثم تنفصم رابطة التبعية بينهم وبين الهيئة ابان الاعتصام فلا تسأل عن افعالهم التى اقترفوها خلاله لزوال سلطتها فى الرقابة والتوجيه التى هى أساس المسئولية عن فعل التابع •

وفضلا عن ذلك فانه لما كانت مسئولية المتبوع لا تقوم متى كان المضرور يعلم أو وكان فى امكانه ان يعلم بمجاوزة التابع لحدود وظيفته ، وكانت قوات الامن تترك ان العمال باعتصامهم قد تجاوزوا حدود وظائفهم ، فانه لايجوز لوزارة الداخلية الرجوع على هيئة النقل العام بقيمة القاذف الرباعى الذى تلف نتيجة تصدى قواتها للعمال المعتصمين •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية وزارة الداخلية فى اقتضاء تعويض عن تلف القاذف الرباعى رقم ١١٠ الخاص بقوات الاحتياطى المركزى •

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

التزام المتبوع بتعويض الضرر الذي يقع بخطأ من تابعه — شرط
ذلك أن يقع الخطأ أثناء تأدية التابع للأعمال المسندة اليه من المتبوع —
يكفى لقيام علاقة التبعية أن يكون للمتبوع سلطة فعلية في توجيه التابع
ورقابته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على انه (كل خطأ سبب
ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) وان المادة (١٧٤) من ذات القانون
تنص على أنه (يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله
غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها وتقوم
رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه
سلطة فعلية في رقيبته وتوجيهه) .

ومفاد ذلك ، أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي
الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان المتبوع يلتزم بتعويض الضرر
الذي يقع بخطأ من تابعه متى وقع منه أثناء تأديته للأعمال المسندة اليه
من المتبوع وانه يكفي لقيام علاقة التبعية أن يكون للمتبوع السلطة
الفعلية في توجيه التابع ورقابته .

ولما كان الثابت من محضر الشرطة المحرر عن الواقعة أن تلف
الكابل وقع بسبب أعمال مشروع كوبري السكك الحديدية بامبابية الذي
تتولى هيئة السكك الحديدية انشاؤه بواسطة عمال خاضعين لأشرافها
فانها تلتزم باداء التكاليف الفعلية التي تكبدتها هيئة الاتصالات وهي
بسبيل جبر الضرر ومن ثم يتعين على هيئة السكك الحديدية أن تؤدي
الى هيئة المواصلات مبلغ ١٠١ جنيه و ٧٠٦ مليما كتعويض عن المصاريف
الادارية التي ينعدم ميرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية .

ولا يغير مما تقدم أن أعمال الحفر كانت تتم داخل أملاك هيئة

السكك الحديدية وأن هيئة المواصلات لم تضع علامات تدل على وجود كابل بمنطقة الحفر أو أن العمال القائمين بالحفر جلبوا بواسطة أحد مقاولي الانفار ذلك لأن أملاك هيئة السكك الحديدية تعد من الاملاك العامة التي يحق لهيئة المواصلات اجراء انشاءات بها ولانه كان يتعين على هيئة السكك الحديدية أن تتخذ الحيطة عند اجراء أعمال الحفر حتى لا تؤدي تلك الاعمال الى اتلاف المنشآت الاخرى الموجودة بالمنطقة وكذلك فانه لما كانت مهمة مقاول الانفار تقتصر على تقديم العمال ولا تمتد الى الاشراف على الاعمال التي تسند اليهم فان هيئة السكك الحديدية تعتبر متبوعة بالنسبة لهم وبالتالي عن الاعمال غير المشروعة التي يرتكبونها أثناء أدائهم للمهام التي تسندها اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بأن تؤدي الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٠١ جنيه ٧٠٦ مليماً كتعويض .

(ملف ١١٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

المسئولية التقصيرية قوامها الخطأ والضرر وعلاقة السببية .
مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة مسئولية مفترضة .

ملخص الفتوى :

في ظل المواد ١٦٣ و ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني ، فان المسئولية التقصيرية قوامها الخطأ والضرر وعلاقة السببية . وهذه المقومات يجب أن يقوم مدعى التعويض باثبات توافرها على ان مسئولية المتبوع عن فعل تابعه مسئولية مفترضة . ويمكن ان يثبت ان الفعل الضار قد وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له سلطة قطعية في رقابته وتوجيهه .

(ملف ١٠٩٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

الفرع الثاني

ليس بلامزم أن يكون التابع معروفاً محدد

الشخصية أو معروفاً بذاته

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة — لا يحول دون قيامها كون التابع غير معروف بذاته أو محدد بشخصه ما دام هو أياً كان شخصه لم ينتف عنه صفته كتابع للمتبوع — لا يحول كذلك دون قيامها حفظ الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة — أساس ذلك — مثال : بالنسبة لتصادم سيارة الجيش يقام تراس بوابة القناة الخاص بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الضرر الذي أصاب قائم تراس بوابة القناة قد وقع بسبب تصادم سيارة الجيش به ومن ثم تلحق وزريرة الخريبة أداء التعويض عن هذا الضرر ويقوم التزامها على أساس المسئولية بصفتها متبوعة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع حال تأدية وظيفته (مادة ١٧٤ مدنى) .

ولا يحول دون قيام هذه المسئولية كون هذا التابع غير معروف بذاته أو محدد بشخصه ما دام أياً كان شخصه لم ينتف عنه صفته كتابع لإدارة الجيش المسئولة عن التعويض على هذا الأساس ، كما لا يحول دون ذلك أيضاً أن سلطة التحقيق رأت حفظ الدعوى الجنائية ضد السائق لعدم كفاية الأدلة لأن حفظ الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة لا ينفي المسئولية المدنية ما دام الفعل الضار الذي اقترفته التابع وأن كان لا يصل الى حد اعتباره جريمة في نظر القانون

الجنائي الا أنه سبب ضررا للغير وهو يكفى فى نطاق المسئولية المدنية لاستيفاء ركن الخطأ المسبب للضرر والموجب للتعويض .

(فتوى ١٣٦ فى ١٨/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى لعدم معرفة الفاعل لا يحول دون مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه — اختلاف مجال المسئولية المدنية عن المسئولية الجنائية عدم معرفة الفاعل على وجه التحديد لا يمنع من قيام المسئولية المدنية بالنسبة للعمال الذين تسببوا فى الضرر بخطئهم
كلهم أو بعضهم .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الثابت من الوقائع انه بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ تسبب عمال مجلس مدينة رأس البر فى تعطيل كوابل البحر برأس البر وذلك نتيجة قيامهم بدق شنابر حديدية فى ألماء لاقامة كازينو عليها .

ومن حيث أنه لما كان هؤلاء العمال تابعين لمجلس المدينة وكانوا قد كلفوا بالقيام بهذا العمل من قبله فانه يكون مسئولا عما أحدثه فعلهم من ضرر للغير حتى ولو لم يعلم على وجه التحديد من منهم الذى وقع منه الفعل الضار .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الدعوى لعدم معرفة الفاعل لان مجال المسئولية المدنية يختلف عن مجال المسئولية الجنائية فقد لا تتوافر أركان الجريمة الجنائية بينما تقوم أركان المسئولية المدنية كما فى الحالة المعروضة ومن ثم فانه على

الرغم من أن النيابة العامة لم تطفر بمعرفة الفاعل على وجه التحديد إلا أن عمال المجلس جميعهم أو بعضهم قد تسببوا في الضرر بخطئهم وهو ما يكفي لقيام مسئولية مجلس المدينة قبل الهيئة .

ومن حيث أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تكبدت في سبيل اصلاح الاضرار التي أصابت منشأتها مبلغ ٢٠٥٣ جنيه فان مجلس مدينة رأس البر يكون ملزما بأداء هذا المبلغ كتعويض للهيئة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام مجلس مدينة رأس البر بأداء مبلغ ٢٠٥٣ ل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية كتعويض .

(ملف ٦٦٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الفرع الثالث

الشروط الواجب توافرها في خطأ التابع

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

المتبع يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذي أصاب المضرور نتيجة خطأ تابعه — يشترط في خطأ التابع أن يكون أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ولو لم يكون هذا التابع محمدا بشخصه — انتفاء المسئولية اذا ثبت انقطاع رابطة السببية بين الخطأ الواقع من التابع والضرر الذي لحق بالمضرور — عند ثبوت المسئولية يلتزم الادارة بالتعويض والمصاريف الادارية — أساس ذلك نص المادة ٣٦٤ من لائحة المخازن المشتريات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » — كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها » .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذى أصاب المضرور نتيجة خطأ تابعه الواقع حال تأدية الوظيفة أو بسببها ولو لم يكن هذا التابع مجددا شخصه ، وتكون المسئولية في هذا الشأن بالتضامن بين المتبوع والتابع المخطئ ، ويجوز للمضرور الرجوع على المتبوع لتعويض ما أصابه من ضرر نتيجة خطأ التابع ، ويكون هذا التعويض شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب طالما كان ذلك نتيجة طبيعية لخطأ التابع (م ٢٢١ مدنى) ولا يعفى المتبوع من هذه المسئولية الا اذا أثبت انقطاع علاقة السببية بين الخطأ الواقع من التابع والضرر الذى لحق بالمضرور ، كما أنه ليس للمتبوع المطالبة بتحمل المضرور جزءا من التعويض اذا أثبت وقوع خطأ من هذا المضرور ساهم في احدث الضرر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن تلف الكابل المشار اليه نجم عن عدم احتراز أحد عمال هيئة السكك الحديدية أثناء قيامه بالحفر ، وقد أقر بذلك صراحة رئيس العمال والمشرف عليهم أثناء الحفر ، كما أكدت معاينة الشرطة لمكان الحادث ذلك ، الأمر الذى يتعين معه إلزام هيئة السكك الحديدية بتكاليف اصلاح الكابل .

ومن حيث أنه لا يغير هذا النظر عدم قيام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع لافتات تشير الى وجود ممتلكات لها بباطن الأرض في مكان الحفر ، اذ أن اعتبارات الأمن تحول دون ذلك ، فضلا

عن أنه كان يتعين على هيئة السكك الحديدية اخطار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بعزمها على القيام بأعمال الحفر .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالتزام هيئة السكك الحديدية بالمصاريف الادارية المضافة الى تكاليف الاصلاح فان المادة ٣٦٤ من لائحة المخازن والمشتريات تنص على أنه « يجب أن يراعى في عمل المقايضة، أن تضم على التكاليف الحقيقية نسبة مئوية (للمصاريف العمومية) نظير الوقود واستهلاك العدد والآلات والملاحظة والمياه والنور ويدخل في ذلك أجور العمال التي لا يمكن احتسابها على عمل معين » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام هيئة السكك الحديدية بقيمة تكاليف اصلاح كابل مصر — اسكندرية البالغ قدرها ٦٤ جنيها و٢٧٥ مليما شاملة المصاريف الادارية .

(ملف ٥٥٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٧/٦/١)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

صدور قرار حفظ من النيابة العامة لعدم الجناية لا يمنع من تحقق المسؤولية المدنية — عدم وجود حجية لقرار الحفظ بالنسبة للدعوى المدنية .

ملخص الفتوى :

متى كان سائق سيارة القوات الجوية قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته خطأ ترتب عليه الاضرار بسيارة المخابرات العامة ، فان مسؤوليته التقصيرية تكون قد تحققت ، ولما كان المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه —

وهذا ما تنقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدنى ٠٠٠ ومن ذلك يبين أن القوات الجوية مسئولة باعتبارها متبوعة عن خطأ السائق التابع لها وعن تعويض الضرر الناجم عن خطئه .

ومن حيث أنه (ولا يقدح في هذا النظر ولا يغير منه صدور قرار حفظ من النيابة العامة لعدم الجنائية ، ذلك أن حفظ النيابة لعدم الجنائية يقيد النيابة العامة فلا تستطيع رفع الدعوى من جديد الا لأسباب معينة ، ولكن لا يترتب على حفظ الدعوى العمومية جنائيا منع حق المدعى المدنى في الادعاء مدنيا ، اذ لكل من المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية مجالها ، هذا ولا تسرى حجة الحكم الجنائي الا بالنسبة الى الأحكام الجنائية وحدها اذا توافرت شروط هذه الحجة وهى لا تسرى في حالة قرارات سلطات التحقيق ، فهذه القرارات أيا كانت صورتها لا تؤثر على الدعوى المدنية ، ومرد ذلك أنها لاتعتبر أحكاما جنائية وبالتالي لا يسوغ أن تلحقها حجة الأحكام الجنائية بالنسبة الى الدعاوى المدنية ، وحاصل ذلك أن قرار النيابة بحفظ الدعوى الجنائية لا يمنع من مسؤولية السائق مدنيا اذا ثبت من الوقائع ذلك ، خلافا لما ارتأته ادارة القضاء العسكرى من عدم مسؤوليته مدنيا تأسيسا على الحفظ جنائيا لعدم الجنائية .

وفي ضوء ما تقدم وترتيباً عليه ، تكون القوات الجوية مسئولة عن خطأ سائق السيارة التابعة لها وعليها دفع قيمة ماتكبدته المخبرات العامة في اصلاح سيارتها باعتبارها مسئولة عن خطأ تابعيها ، وللقوات الجوية الرجوع على هذا التابع بما تدفعه خصما من راتبه في الحدود المقررة) .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

لا يكفى وقوع خطأ من التابع حتى يلتزم المتبوع بتعويض الضرر بل يتعين أن يكون الخطأ هو السبب المنتج في أحداث الضرر — اهمال الحارس ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وهو ما أصاب السكة الحديد بأضرار — أثره — لا تلزم وزارة الداخلية التى يتبعها بالتعويض .

ملخص الفتوى :

ان المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذى يترتب مباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ أثناء ممارسته لأعمال وظيفته . اذ لا يكفى مجرد وقوع خطأ من التابع بل يتعين أن يكون هذا الخطأ هو السبب المنتج في أحداث الضرر فان تعددت الأسباب التى أدت الى الضرر وجب طرح خطأ التابع جانب ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذى لحق بالغير ، ولما كان اهمال الحارسين الذى ثبت في الحالة الماثلة من التحقيق الادارى الذى أجرى معهما ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وفيما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر ، ومن ثم فانه يعد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التى يتبعها بالتعويض ذلك لأن السبب المباشر والذى يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية انما هو فعل السارق أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالعربات أو من تولى اغلاقها .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تحددت عند الحراسة الخارجية للقطار فان البضائع المحملة به لاتعد عهدة بالنسبة لهما وبالتالي لايجوز

افتراض مسئوليتها في حالة الفقد كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذى وقع منها والمتمثل في الإهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي الا اذا ثبت تواطؤها أو اشتراكها في سرقة الشحنة أو الافادة من فقدانها على أى وجه من الوجوه وهو ما لم يثبتته التحقيق الذى أجرى معها •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدى مبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه •

(ملف ٩٨٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

الفرع الرابع

الضرر الذى يسال المتبوع من تعويضه

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

نص المادتين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى يستفاد منهما أن المسئولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانونى هو الالتزام بعدم الاضرار بالغير وأركانها ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الافعال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها — الضرر الموجب للتعويض يشمل الاخلال بالحقوق المالى أو الشخصى للضرور كما يشمل الاخلال بالمصالح المالية له حتى ولو كان مصدرها القانون ولم تنشأ مباشرة عن 'لعمل الضرر — تطبيق — تسبب احدى سيارات وزارة الدفاع في اصابة أحد العاملين بالدولة يترتب عليه التزامها بأداء جميع الحقوق المقررة للمصاب التى أتتها له الجهة التابع لها وذلك دون اخلال بما يكون للمصاب من حق قبل الوزارة المذكورة •

ملخص الفتوى :

المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وتنص المادة ١٧٤ على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

وبين من هذين النصين أن المسئولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانونى هو الالتزام بعدم الاضرار بالغير ، وان أركان المسئولية التقصيرية ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأعمال من التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان سائق سيارة الجيش التابع لوزارة الدفاع قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته وثبت هذا الخطأ فى حقه من محضر ضبط الواقعة والأمر الجنائى الصادر ضده وترتب عليه ضرر لحق بحى شمال القاهرة يتمثل فيما أنفقه فى سبيل علاج المصابة ولما أداه لها من مرتب وتعويض وقامت علاقة سببية مباشرة بين هذا الخطأ والضرر الذى نتج عنه فان المسئولية التقصيرية تكون قد تحققت وبالتالي تسأل وزارة الدفاع عن خطأ سائق السيارة التابع لها وتلزم بتعويض حى شمال القاهرة عن الضرر الذى لحقه والذى يقدر بمجموع مآداه للمصابة أى بمبلغ ١٨٩٤ جنيها ، ١٠٥ مليما .

ولا يغير من ذلك أن الضرر الذى حاق بحى شمال القاهرة قد لحق بمصلحة مالية له اذ كما يكون الضرر الموجب للتعويض اخلالا بحق مالى أو شخصى قد يكون اخلالا بمصلحة مالية للمضرور وذلك يتمثل فيما يعكسه الفعل الضار على المصالح المالية المشروعة من آثار ، ولقد حرك بالفعل الضار فى الحالة الماثلة التزام حى شمال القاهرة بأداء المرتب للعائلة أثناء فترة علاجها التى لم تمارس فيها عملا والزمه بأداء تعويض الاصابة لها وعليه يكون هذا الفعل الضار هو السبب المباشر فيما تحمله حى شمال القاهرة من غرم مالى .

ولا وجه للقول بأن هذه الالتزامات مصدرها القانون ولم تنشأ مباشرة عن الفعل الضار لأن تقرير المشرع لنوع من الضمان للموظف من مقتضاه استحقاقه راتبه خلال فترة العلاج واستحقاقه تعويضاً عما لحقه من اصابة والزام الجهة التي يعمل بها بأداء نفقات علاجه انما يؤدي الى الحاق غرم بالجهة التي يعمل بها العامل المصاب ، ومن ثم يتعين تحديد دائرة ذلك الغرم ليفطى الغاية الأساسية منه وهي تأمين الموظف ضد ما يلحق به من اصابات ولا ينبغي أن يمتد ذلك الضمان ليحقق تأميناً للغير الذي يتسبب بخطئه في تحريك التزام الادارة بأداء مرتب وتعويض ونفقات علاج للمصاب .

ولما كانت المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية الملغى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي أدت مستحقات المصابة في ظله ومن بعدهما المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعمول به حالياً يقضيان بوجوب أداء جميع الحقوق المقررة للمصاب ولو كانت الاصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ودون اخلال بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول ، فان اقامة المصابة في الحالة الماثلة دعوى بمطالبة وزارة الدفاع بتعويض قدره ٥٠٠٠ جنيه ليس من شأنه الانقاص من حقوقها التي تقاضتها من حي شمال القاهرة وبالتالي فانه لا يؤثر على التزام وزارة الدفاع بتعويض حي شمال القاهرة عن الغرم الذي لحقه بسبب خطأ تابع الوزارة والمقدر بمبلغ ١٨٩٤ جنيه و١٠٥ مليم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع بأن تؤدي لحي شمال القاهرة مبلغ ١٨٩٤ جنيه و١٠٥ مليم كتعويض .

(ملف ٥٩٣/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

ثبوت خطأ سائق تابع لاحدى الوزارات أثناء قيامه بأعمال وظيفته ترتب عليه الضرر بسيارة لاحدى الهيئات — مسئولية الوزارة التابع لها عن تعويض هذا الضرر — التعويض لا يستحق الا عن ضرر فعلى — استخدام سيارة أخرى أثناء فترة تعطل السيارة المصابة لا يخل في تقدير التعويض ولا يعد عنصرا من عناصره .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٦٣) من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وتنص المادة (١٧٤) من ذات القانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها ، ولما كان سائق سيارة وزارة الرى قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته ، وثبت هذا الخطأ فى حقه بالأمر الجنائى القاضى بتغريمه خمسون قرشا ، وترتب عليه الاضرار بسيارة رئاسة الجمهورية وقامت علاقة سببية بين هذا الخطأ والضرر الذى نتج عنه فان المسئولية التقصيرية تكون قد تحققت وبالتالي تسأل وزارة الرى باعتبارها متبوعة عن خطأ السائق التابع لها ومن ثم تلتزم بتعويض رئاسة الجمهورية عن الضرر الذى لحق بسيارتها نتيجة لخطئه والذى قدر بمبلغ ٦٣ جنيه و٧٣٣ مليم .

وفيما يتعلق بطلب رئاسة الجمهورية بمبلغ ٤٠ جنيه كتعويض عن استخدامها سيارة أخرى من الاحتياطى المتوفر لديها أثناء فترة تعطل السيارة المصابة فانه لما كان استخدام هذه السيارة البديلة لم ينتج

عنه سوى استهلاك لها كان سيلحق حتما السيارة المصابة ، ولما كان التعويض لا يستحق الا عن ضرر فطى فان استخدام السيارة البديلة هنا لا يدخل فى تقدير التعويض ولا يعد عنصرا من عناصره لتخلف ركن الضرر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الرى بأن تدفع لرئاسة الجمهورية مبلغ ٦٣ جنيه و٧٣٣ ملجم كتعويض .

(ملف ٦٤٩/٢/٣٢ — جلسة ١٤/١١/١٩٧٩)

الفرع الخامس

رجوع الادارة على تابعيها

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الحكم النهائى الصادر باثبات مسئولية الوزارة عن التقصير المنسوب الى تابعيها بصفة عامة — لا يحول دون مسئولية الوزارة وتعين المقصر من تابعيها وتحمله نصيبا عادلا من التعويض المقضى به .

ملخص الحكم :

ان ججية حكم محكمة الاستئناف النهائى عند حد تحقيق مدى الضرر واثبات مسئولية الوزارة المتبوعة عن التقصير المنسوب الى تابعيها بصفة عامة وهو الأمر الذى كان وحده موضع الجدل والتدافع بين طرفى الخصومة والاحترام الواجب لهذا الحكم فى حدود هذه الحجية ليس من شأنه أن يمنع الوزارة من تعيين المقصر من تابعيها تعيينا تتحسم على موجهه علاقة الرجوع القانونى فيما بين المتبوع والتابعين لأن هذه العلاقة لم تكن موضع تنازع بين وزارة الداخلية

وموظفيها المقصرين بل ان مسؤولية المدعى عن خطئه الذي أثبتته التحقيق الادارى لم يكن محل بحث الحكم النهائى المذكور لأنه كان خارجا عن الخصومة التى فصل فيها هذا الحكم • واذن فلا تناقض البتة بين مقتضى حكم محكمة الاستئناف وبين التصرف الادارى بتحميل المدعى نصيبا عادلا من التعويض المقضى به ، وبهذه المثابة فان الدعوى الحاضرة التى يثار فيها الضمان الفرعى الموجه الى التابع المخطئ من جراء التنفيذ الادارى المباشر تختلف عن الدعوى المدنية السابقة موضوعا وخصوما وسببا •

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

استناد الوزارة الى التحقيق الادارى الذى أجرته وثبت منه اسهام المدعى بخطئه الواضح فى الضرر الذى ترتب عليه مسئوليتها بالتعويض كمبتوعة واعتبارها المدعى مدينا بحصة من هذا التعويض — سليم لا تثريب عليه •

ملخص الحكم :

لا تثريب على وزارة الداخلية لو اعتبرت المدعى مدينا بحصة من التعويض المحكوم به استنادا الى التحقيق الادارى الذى أجرته وثبت منه أنه أسهم بخطئه الواضح فى الضرر الذى قامت عليه المسؤولية الادارية التى أثبتتها الحكم النهائى سالف الذكر الأمر الذى اتجه معه مجلس التحقيق الى خصم قيمة التعويض المقضى به من مرتبى المدعى ومأمور المركز مناصفة والى الاستثناء بذلك عن مجازاتهما عما فرط منهما وخاصة وقد مضى على الحادث زمن ينبغى معه اسدال الستار عليه •

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

تصرف الوزارة باستقطاع ربع راتب المدعى استيفاء لنصف مبلغ التعويض المقضى به عليها باعتبارها متبوعة — استناد الوزارة في ذلك الى مقدار الخطأ الذى أسهم به التابع فيما أصاب الضرر — لا تثريب عليه .

ملخص الحكم :

إذا كان التصرف الإدارى باستقطاع ربع راتب المدعى استيفاء لنصف مبلغ التعويض المقضى به على وزارة الداخلية ومأمور المركز هو نتيجة متفرعة عما استظهره الحكم النهائى الصادر من محكمة الاستئناف من أن الوزارة المذكورة والمأمور مسئولان عن تعويض الضرر ، الأولى باعتبارها متبوعة والثانى بوصفه رئيسا مباشرا مفرطا في واجب الاشراف على مرعوسيه ، وكان الحكم المشار اليه الحائز لقوة الأمر المقضى قد فصل في مسألة أساسية استقرت حقيقتها بين الضرر وبين المتبوع وهى وقوع ضرر بالأول من جراء الخطأ المنسوب الى تابعى الوزارة عامة ، وكان مؤدى ذلك كله أن هذا الحكم النهائى لم يفصل في تحديد العلاقة فيما بين وزارة الداخلية والمأمور من جانب وبين التابعين من جانب آخر ولم يحدد أى التابعين الذى يتعين مساعلته عن الفعل التصيرى الذى قارفه وأفضى الى حصول التلف بالسيارة وأنه ينبغى أن يتحمل حصة عادلة من هذا التعويض كما تحمله مأمور المركز ، فان التصرف الإدارى الذى تكفل بتحديد هذا الضمان فيما بين وزارة الداخلية وأحد التابعين جاعلا المناط فيه مقدار الخطأ الذى أسهم به فيما أصاب الضرر يكون تصرفا سليما لأنه لم يخالف ما قضى به الحكم النهائى بل جاء متققا مع مقتضاه متسقا مع مؤداه .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تحقق المحضر من حصول النشر في الجريدة عن الأشياء المحجوز عليها قبل تنفيذ اجراءات بيعها وفقا لحكم المادة ٥٢٢ مرافعات يعتبر من اوليات المسائل التي يجب مراعاتها عند قبول اوراق تنفيذ الأحكام — قيام محضر أول المحكمة — رغم خبرته ودرايته — بقبول اوراق التنفيذ دون ان يكون مرفقا بها الجريدة الدالة على النشر وترك الامر لمحضر حديث العهد بالوظيفة ليتصرف في الامر دون أن يؤشر له على الأوراق بعدم اجراء البيع الا بعد حصول النشر يعتبر خطأ جسيماً في حق محضر اول المحكمة ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصي فيسأل عن التعويض عنه في ماله الخاص — صدور حكم بالتعويض عن هذا الخطأ لصالح من أضاع من تنفيذ الحكم المشار اليه ضد المواطنين الثلاثة الذين اقلعوا باتخاذ اجراءات البيع ، وكذا وزارة العدل ، وقلم محضري المحكمة — قيام وزارة العدل بسداد قيمة التعويض مع رجوعها على المحكوم ضدهم وفقا لحكم المادة ٢٩٧ منى — عدم جواز رجوعها على محضر أول المحكمة بأكثر من ربع قيمة التعويض المحكوم به والذي قامت بسداده وعلى أن تقوم بمطالبة المواطنين الثلاثة كل بحسب حصته في مقدار التعويض باعتبار أن عدد المحكوم عليهم بالتعويض أربعة فقط بعد استبعاد قلم محضري المحكمة لعدم تمتعه بشخصية اعتبارية مستقلة اذ لا يعدو أن يكون احدى ادارات وزارة العدل التي ينوب وزيرها عن الدولة في هذه الخصومة وبالتالي فان حكم التعويض ينصرف الى الدولة التي يتبعها قلم المحضرين وباقي المصالح دون أن يكون هذا القلم مدينا أو ملزما بالتعويض .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التحقق من حصول النشر عن الأشياء المحجوزة الذي توجبه المادة ٥٢٢ مرافعات هو من اوليات المسائل التي يجب مراعاتها عند قبول أوراق تنفيذ الأحكام ، ومن ثم فان قبول المدعى لأوراق التنفيذ يوجب محضراً أول للمحكمة له من الدراية والخبرة في

تلك المسائل دون أن يكون مرفقا بها الجريدة الدالة على النشر ، وترك الأمر لمحض حديث العهد بالوظيفة ليتصرف في الأمر دون أن يؤثر له على الأوراق بعدم اجراء البيع الا بعد حصول النشر ، يعتبر خطأ جسيما ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصى فيسأل عن تعويض جهة الادارة عنه من ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم الصادر بالتعويض قد قضى بالزام المدعي عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقد صدر هذا الحكم ضد ٥٥٥٠ و ٥٥٥٠ و ٥٥٥٥٠ وقلم محضرى محكمة الزيتون الجزئية ووزارة العدل ، وقد وفّت وزارة العدل بالمبلغ المحكوم به ، ولما كان مقتضى حكم المادة ٢٩٧ من القانون المدنى أنه اذا وفى أحد المدينين المتضامين كل الدين فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقيين الا بقدر حصته فى الدين وينقسم الدين اذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية من الجميع ، ومن ثم كان لوزارة العدل أن ترجع على باقى المحكوم عليهم بحصة كل منهم فى المبلغ الذى وفّته ، الا أنه لم تثبت أنها قد اتخذت أى اجراء فى هذا الشأن حتى الآن ، ومن ثم تتخذ مسئولية المدعى من تعويض وزارة العدل عن الضرر الذى لحقها نتيجة خطئه الشخصى فى حدود ربع المبلغ الذى وفّته وذلك باعتبار أن المحكوم عليهم متضامين بالتعويض أربعة بعد استبعاد قلم محضرى محكمة الزيتون الجزئية حيث أنه لا يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولا يعدو أن يكون إحدى ادارات وزارة العدل التى ينوب وزيرها عن الدولة فى هذه الخصومة وبالتالي فان حكم التعويض ينصرف الى الدّولة التى يتبّعها قلم المحضرين وباقى المصالح دون أن يكون هذا القلم مدينا أو ملزما بالتعويض .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

حق المتبوع الذى أدى التعويض فى الرجوع على التابع فى حدود مسؤولية الآخر عن تعويض الضرر — نص المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بمنع مسؤولية العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى — مثال للخطأ الشخصى الذى يؤدى الى مسؤولية مرتكبه عنه فى ماله ويجوز الرجوع عليه بما يكون المتبوع قد أداه من تعويض .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن «يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها» وأن المادة ١٧٥ من القانون ذاته تقضى بأن « للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر » .

كما ان المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى » .

ومؤدى ما تقدم أنه اذا قام المتبوع بأداء التعويض ، كان له أن يقتضيه ممن تسبب بخطئه فى احداث الضرر ، لكونه ملزما بهذا الدين الزاما مبتدئا على أن حق الرجوع على من وقع منه الفعل الضار لا يتقرر الا حيث يكون من وقع منه ذلك الخطأ مسئولا عن تعويض الضرر ، ولا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى .

ويؤخذ من وقائع الخصوصية المعروضة أن محكمة قصر النيل الجزئية أصدرت بجلسته ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمها فى القضية رقم ٦٠٩٥ لسنة ١٩٧٥ جنح قصر النيل قاضيا بحبس المتهم ٥٠٠٠٠ ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيها مع الزامه والمسئول بالحق.

المدنى السيد وزير الشؤون البلدية والقروية بأن يدفعما على وجه التضامن فيما بينهما للمدعين بالحق المدنى مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا لهما .

وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الجنح الستائفة فى قضية النيابة العامة رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦١ مع تعديل حبس المتهم الى شهر واحد مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك والزام والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستئنافية .

وقد بنت المحكمة حكمها فى ذلك على ما استخلصته من أقوال الشهود ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية من خطأ المتهم لاعتدائه بالضرب على الجنى عليه ومطاردته اياه محاولا اللحاق به فى غير حيطة حتى سقط فى الطريق العلم المعرض لمرور السيارات والمركبات فصدمة سيارة صدمة نجمت عنها وفاته .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع ومن اسباب الحكم الجنائى الذى قضى بالادانة وبالمسئولية المدنية والذى أصبح نهائيا حائزا قوة الامر المقضى أن الخطأ المتقدم الذكر وقع من العامل المذكور اثناء تأدية عمله ويمناسبته وأنه ثابت فى حقه وقد بلغ حدا من الجسامة لا يمكن معه الا نسبته الى مرتكبه واعتباره خطأ شخصيا تقع مسئوليته على عاتق هذا العامل شخصيا فيسأل عنه فى ماله الخاص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن خطأ السيد / هو خطأ شخصى يسأل عنه فى ماله الخاص ومن ثم يرجع عليه بقيمة التعويض المحكوم به .

الفصل الخامس

المسئولية عن حوادث الاشياء

الفرع الأول

تحديد مفهوم حارس الشيء

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً — العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشيء ميطرة فعلية لحساب نفسه — عدم انتقال المسئولية من الحارس المتبوع الى تابعة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لايد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما ورد فى ذلك من أحكام خاصة » .

ومن حيث أن حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى هذا النص ، هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ، ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ يعمل لحساب متبوعة

ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته ، فانه يكون خاضعا للمتنوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتنوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسؤولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشئخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

ومن حيث أن الجرار المتسبب في الحادث تابع لمجلس مدينة دمنهور وعهد الى السائق بمهمة قيادته وجمع الاتربة لردم ترعة الخندق ، وأنه بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦١ قطع سلاح الجرار الكابل فاحدث به التلفيات السالف بيانها فان الحراسة على الجرار وقت حدوث العطل تكون معقودة للمجلس باعتباره صاحب السيطرة الفعلية على الجرار ، وبالتالي يكون مسؤولا عن الضرر الذي لحق بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ، ولا تتنفي عنه هذه المسئولية الا اذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه .

ومن ليث أذ لا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بعدم قيام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع لافتات تشير الى وجود كابلات لها يباطن الارض في مكان العمل ، اذ أن اعتبارات الامن تحول دون ذلك ، فضلا عن أن المجلس لم يقدم ما يثبت اخطار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بعزمه على تشغيل الجرار في نقل الاتربة لردم ترعة الخندق .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى الزام مجلس مدينة دمنهور بقيمة تكاليف اصلاح كبل التليفونات الممتد بشارع قراقص بدمنهور ومقدارها تسعة وستون جنيها وخمسون مليما .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادة ١٧٨ من القانون المدني — حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً — الحراسة لا تنتقل منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يذله فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » .

ومن حيث أن حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ، ولا تنتقل الحراسة الفعلية الى تابعه المنوط به استعمال الشيء . لأنه وأن كان للتابع السيطرة الفعلية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

ومن حيث أن الثابت من أقوال الشهود بمحضر الشرطة رقم ١٠ ادارى عسكري قسم الاحرام وما اثبتته المعاينة التى قام بها محقق المحضر أن تلفيات قد أصابت كابل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وأن سبب هذا التلف يرجع لقيام الوحدة بحفر فى المنطقة

لد كابل بين الكيلو ٦٩ والكيلو ٧٠ في اتجاه مصر — اسكندرية .

ومن حيث أنه حسبما ورد بأقوال الشهود فإن تلك الوحدة كانت تستخدم في عملها جرارا ، والجرار من الآلات الميكانيكية التي ينطبق عليها حكم المادة ١٧٨ مدنى المصار إليها .

ومن حيث أن تلك الوحدة بما فيها من أفراد من الجهات التابعة لوزارة الحربية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الترام وزارة الحربية بالتعويض .

(ملف ٥٢٤/٢/٣٢ — جلسة ١٠/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

مسئولية حارس الاشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدنى — حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستغلالا — الحراسة لا تنتقل منه الى تابعه المتوط به استعمال الشيء .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ حدث اثناء مرور الجرار رقم ٧ التابع للجيش برصيف ٤٦ الجمارك عند مزلقان الفحم التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية قاطرا خلفه عربتين أن اصطدمت العربتين بشادوف المزلقان من الجهة الغربية وأحدثت به تلفيات بلغت تكاليف اصلاحها ١٨٨٥٠ جنيه ، وقد تم تحقيق الواقعة بمعرفة شرطة ميناء الاسكندرية وقيدت برقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٥ ادارى الميناء وصدر قرار النيابة العامة بحفظها اداريا في ١٨/١٢/١٩٦٥ وتبين من أقوال السائق

مجند ٠٠٠ باللوحة رقم ٤٣٢٠ ج ٧ والعريف مقطوع ٠٠٠ انهما اعترفا بأنه أثناء مرورهما بالجرار المذكور والعريتين المقطورتين به على مزلقان الفحم احتكت العربى الاخيرة التى يقطرها الجرار بشادوف المزلقان فنجم عن ذلك شرخه ٠ كما ثبت من معاينة الشرطة ان شادوف مزلقان الفحم من الجهة الغربية عبارة عن « عرق خشب » طوله حوالى خمسة امتار ومثبت من أحد الاطراف فى « بكرة » وله قاعدة فى نهاية الطرف الثانى ووجد به شرخ دائرى عمقه حوالى ١١ سم تقريبا ، وقد طلبت هيئة السكة الحديد القوات المسلحة وديا بسداد قيمة اصلاح هذا التلف فلم تستجب لها ، ولما طلبت الهيئة المذكورة من ادارة الفتوى لوزارة النقل عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية أعدت الادارة المشار اليها فتوى فى الموضوع انتهت فيها الى مسئولية القوات المسلحة عن تعويض الهيئة عن الاضرار التى أصابتها ، وبإبلاغ هذا الرأى الى القوات المسلحة رفضت اداء التعويض وأفادت بأنها عرضت الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة الحربية والقوات المسلحة التى انتهت الى عدم مسئولية القوات المسلحة عن تعويض هذه الاضرار ٠

ومن حيث أن الثابت من محضر الشرطة ومعاينتها ومن أقوال سائقى الجرار عسكرى مجند ٠٠٠ بالوحدة رقم ٤٣٢٠ ج ٣٧ وزميله العريف سائق مقطوع ٠٠٠ انهما اعترفا فى هذا المحضر أنه أثناء مرور الجرار رقم ٧ على مزلقان الفحم قاطرا عربتين حدث أن اصطدمت عربة منهما بشادوف المزلقان مما أدى الى شرخه ٠

ومن حيث أن الجرار والعريتين الملحقين من الآلات الميكانيكية وتتص المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » ٠

ومن حيث أن حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصدا واستغلالا

ولا تتنقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متبوعه وباصلاحته ويأتمر بأوامره فينتقل تعليماته منه فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فان القوات المسلحة باعتبارها حراسة على الجرار والعربتين المقطورتين فيه التي احتكت احدهما بشاحوف البوابة وحدثت به التلفيات المشار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذى أصاب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، ولا يغير من ذلك أن القوات المسلحة لا تقر بمسئوليتها عن هذا الحادث لان ثبوت المسؤولية أو نفيها لا يتوقف على اقرارها أو عدم اقرارها طالما أن الثابت من الاوراق أن سبب الضرر الذى أصاب الهيئة هو الجرار التابع للقوات المسلحة والعربتين الملحقين به وهى جميعا من الآلات الميكانيكية التى يكون الحارس عليهم مسئولا مسئولية شخصية مفترضة عما تحدثه للغير من ضرر ، كما لا يرفع هذه المسؤولية أن تكون النيابة العامة قد حفظت التحقيق اداريا ذلك أن قرار الحفظ لا يحول دون المسؤولية المدنية المترتبة على الحادث .

هذا مع ملاحظة أن التقدم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى لا يسرى في هذه الحالة حيث استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم سريان التقدم بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لا تكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى أمام الجهات القضائية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام القوات المسلحة بتعويض الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن الاضرار التى اصابتها نتيجة تصادم الجرار رقم ٧ جيش بشاحوف بوابة مزلقان الفحم في ١٧/٤/١٩٦٥ .

الفرع الثاني

مليعد من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادة ١٧٨ من القانون المدنى - مسئولية حارس الاشياء
التي تتطلب حراستها عناية خاصة عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر
ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه - الكبلات
الكهربائية هى من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة - سقوط
الامطار من الامور المتوقعة لاسيما في زمن الشتاء وبالتالي لايعتبر من
قبيل القوة القاهرة أو السبب الاجنبى الذى تدفع به المسؤولية - التقادم
لا يصرى بين اشخاص القانون الصلح .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من
تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات
ميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن
وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما
يرد في ذلك من أحكام خاصة » .

ومن حيث أن الحادث بحسب ظروف وقوعه على النحو المشار
اليه في معرض تحصيل الوقائع وما نتج عنه من اضرار بالكابل التليفونى
يرتب مسئولية هيئة الكهرباء عنه على أساس الخطأ المفترض في جانبها
طبقا لنص المادة ١٧٨ المشار اليها ، وذلك بحسبانها الحارسة على
الكبلات الكهربائية وهى من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة،
وانها كذلك صاحبة السلطة الفعلية على المنشآت الكهربائية الموجودة
بمنطقة الحادث ، ولا يعفى هيئة الكهرباء من هذه المسؤولية ما ساقته من
دفاع بشأن اعتبار سقوط الامطار من قبيل القوة القاهرة أو السبب

الاجنبى الذى تدفع به المسئولية ذلك أن سقوط الامطار من الامور المتوقعة لا سيما فى زمن وقوع الحادث وبالتالي كان يمكن تفادى الآثار الضارة التى تحدث بفعلها اذا ما راعت هيئة الكهرباء ما تقتضيه الاصول الفنية فى وضع الكوابل الكهربائية فى ارض رملية وصيانتها من أمطار الشتاء على الوجه الذى يحول دون حدوث الضرر المتوقع بفعل تلك الامطار ومن ثم ينتفى وصف القوة القاهرة أو السبب الاجنبى عن تلك الواقعة كذلك فانه لا وجه للدفع بالتقادم فى هذا الصدد اذ التقادم لا يسرى بين الهيئات العامة أو اشخاص القانون العام عموما لاستتاع وسيلة الدعوى كأداة للمطالبة بالحق بين هذه الهيئات •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مسئولية هيئة كهرباء مصر عن الحادث المشار اليه •

(ملف ٥٣٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

مسئولية حارس الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة —
المادة ١٧٨ من القانون المدنى — مواسىر الغاز تعد من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن مواسىر الغاز هى من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة فان الخطأ هنا مقترض ، ولا يجوز لهيئة كهرباء مصر ان

تتفى عن نفسها الخطأ استنادا الى القول بأنها أصدرت تعليمات الى هيئة المواصلات تقضى بعدم اشعال أى نار داخل حجرة التفتيش الا بعد التأكد من عدم تسرب الغاز تقاديا لحدوث أية أخطار مثل الحريق أو الاختناق . ذلك أن مسؤولية حارس الشيء تقوم على أساس الخطأ المفترض ولا يكفى للتخلص منها أن يثبت المسئول أنه قام بما ينبغى من العناية حتى لا يفلت زمام الشيء من يده ، ومن ثم فلا يجدى هيئة كهرباء مصر التمسك بالتعليمات السالفة فهذه المسؤولية لا يجوز دفعها الا بنفى علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر .

(ملف ٢٠٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٦/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المستفاد من المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن مسؤولية حارس الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر تقوم على أساس الخطأ المفترض — عدم جواز اعفائه من المسؤولية الا اذا اثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى — المصارف والترع العامة من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة — مسؤولية وزارة الري عن حراستها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » .

ويستفاد من نص المادة ١٧٨ مدنى المشار اليها أن حارس الاشياء التى تتطلب فى حراستها عناية خاصة يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر وأن مسؤولية حارس تلك الاشياء تقوم على الخطأ

المفترض في جانب الحارس ولا يعفى من المسؤولية الا اذا اثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ...

ومن حيث ان المصارف والقرع العامة من الاشياء التي تتطلب في حراستها عناية خاصة والثابت من الوقائع ان خطأ وزارة الري في تصميم مشروع توسيع وتعميق مصرف الشيخ زياد بدائرة مركز مغاغة هو السبب الرئيسي والمباشر في سقوط القطار وما نتج عن ذلك من تلفيات بالقطار ومنشآت السكة الحديد و وفاة ثمانية ركاب واصابة أربعة آخرين وهذا ثابت من تقرير اللجنة الفنية المنتدبة بمعرفة النيابة العامة والمشكلة من أساتذة كلية الهندسة بجامعة القاهرة .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع أن مصلحة السكة الحديد قد ارسلت الكتاب رقم (١٥٣/١٠٠١) المؤرخ ١٩٥٦/١/٣٠ — الى مفتش مشروعات رى أسيوط تطلب منه وقف حفر المصرف لما ينضمه من تعدي على ممتلكات المصلحة وتهديد سلامة السكة الحديد مع موافاتها برسم تفصيلي عن هذا المشروع لعرض الامر على الجهات المختصة لبدء الرأي ولم يرد بالوقائع أو ملف الموضوع ما يفيد أن مصلحة الري قد ردت على هذه المكاتبه أو اتخذت بشأنها أى اجراء ، ومن ثم فان عدم الرد أو اتخاذ أى اجراء ، بشأن تلك المكاتبه يمثل خطأ واهمالاً من جانب وزارة الري كما أن هذه المكاتبه فيها الدليل على معارضة السكة الحديد لتنفيذ المشروع والتنبيه من جانبها الى خطورته فليس من المتصور بين المصالح الحكومية أن تستخدم القوة المادية لمنع التعدي على الممتلكات أو وقف بعض الاعمال لما سوف ينتج عنها من ضرر ويعتبر التخاطب الرسمي السابق كافيا في هذا المجال ولا سيما اذا لاحظنا ان هذا التنبيه قد تم في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ أى قبل وقوع الحادث بنحو خمسين يوماً كما انه قد وصل لمصلحة الري بعد البدء في التنفيذ بفترة وجيزة حيث أن الثابت من الوقائع أن بداية العمل في المشروع كانت في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ولم تكن مصلحة السكة الحديد لديها أى علم عن المشروع أو النية في القيام به قبل ظهور الاعمال المادية في موقع العمل .

ومن حيث أن ما نسبته اللجنة الفنية من مسلك سلمى للسكة الحديد يتمثل في عدم اتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة لوقف المشروع

الذى قامت به وزارة الري ، فان هذا المسلك قد استغرقه خطأ وزارة الري ، ومن ثم فانه وفقا لاحكام القواعد العامة فى القانون المدنى لا يسأل صاحب الخطأ المستغرق عن خطئه .

ومن حيث ان ما اشارت اليه وزارة المالية من قيد المبلغ فى حساب المهد تحت التحصيل ليس دليلا ولا سنداً فى مجال تحديد المسئولية كما أن تلك الوزارة ليست جهة تحقيق أو قضاء وانما يقتصر دورها على اعداد الموازنة المالية للدولة من حيث ايراداتها ومصروفاتها مع القيام بدور الرقابة السابقة على الصرف ومن ثم فلا يمتد اختصاصها الى تحديد المسئولية عن الحادث المعروض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم الترام الهيئة العامة لسكك حديد جمهورية مصر بـرد المبالغ السابق لها خصمها بحوافظ خصم ملحق ٣ مايو سنة ١٩٥٨ من حساب وزارة الري مقابل التعويض عن حادث القطار رقم ٨٨ مساء يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ .

(ملف ٥٧٥/٢/٣٢ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

مسئولية حارس الاشياء طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى — ظهور نحر فى جسر السكة الحديد المجاورة لترعة الابراهيمية — المياه الجارية فى هذه الترعة تعد شيئا تتولى وزارة الري حراسته كما أن الخط الحديدى يعد بدوره شيئا تتولى حراسته الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — المياه أحدثت بفعل نحرها ضررا فى الجسر ، والخط الحديدى نتيجة مرور القطارات فوقه ساهم فى احداث الضرر وفى تحديد نسبته — مؤدى تطبيق المادة ١٧٨ المشار اليها على هذه الحالة انما يعنى مسئولية كل من الوزارة والهيئة عن الضرر الذى حاق بالجسر — تحمل كل منهما بنصف تكاليف اصلاح الجسر .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢ قامت هيئة السكة الحديد باخطار مفتش عام رى الوجه القبلى بوجود نحر فى جسر السكة الحديد المجاور لقرعة الابراهيمية فى المسافة من كيلو متر ٢٩٤,٣٥٠ الى كيلو متر ٢٩٤,٤٥٠ (بطول مائة متر) ومن كيلو متر ٣٠١,٨٧٠ الى كيلو متر ٣٠٢,٠٠٠ (بطول ١٣٠ مترا) وطلبت الهيئة لمنع انزلاق الجسر ان يملا النحر الموجود بكسارة الاحجار الى حين حلول السدة الشتوية فتقوم وزارة الرى بعمل تكسيه بالمونة لهاتين المنطقتين على ان يتم ذلك فى اقرب وقت ، غير ان الوزارة المذكورة رفضت طلب الهيئة ودارت عدة مكاتبات بين الجهتين بصدد المسؤولية عن الموضوع الا انه نظرا لظروف الاستعجال فقد قامت هيئة السكة الحديد بعمل التكسيات المطلوبة حيث تكلفت مبلغ ١٨٦٠٠ جنيه وعادت الهيئة الى مطالبة تفتيش رى الوجه القبلى بالمبلغ المذكور لكن دون جدوى كما ان اللجنة المشتركة التى شكلت لهذا الغرض لم تنته الى نتيجة محددة . وقامت هيئة السك الحديدية بعرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة النقل فانتهت بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٨ الى احقية الهيئة فى استرداد قيمة المصروفات التى تكبدتها فى سبيل القيام بالاعمال المشار اليها ، ولا عرض هذا الرأى على وزارة الرى لم توافق على ما انتهى اليه وكتبت الى الهيئة فى ١٩٧٠/٥/٥ تخطرها بتمسكها بموقفها وبعدم تحملها بالتكاليف سالفة البيان .

ومن حيث ان وجهة النظر التى ذهبت اليها ادارة الفتوى لوزارة النقل تقوم على أساس ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف يعطى وزارة الرى الهيمنة التامة والاشراف المطلق على الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف ومن بينها جميع الترع والمصارف العامة وجسورها وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين الجسور ويجوز لوزارة الرى أن تعهد بأى جزء من هذه الاملاك العامة الى اية جهة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى بناء على طلبها . والثابت ان جسر قرعة الابراهيمية يستخدم فى ذات الوقت كجسر للسكة الحديد ، ولا يوجد ثمة اتفاق بين وزارة الرى والسكة الحديد فى شأن صيانة هذا الجسر ، لكن الاسس الهندسية والفنية تمنع هيئة السكة الحديد من القيام بأية اعمال فى المجرى المائى للترعة وذلك حفاظا على التصميم الهندسى المقرر

له والمعمول بمعرفة وزارة الري، كما ان هذه الوزارة لا تستطيع القيام بأى نوع من الاعمال فى جسر السكة الحديد وذلك محافظة على التصميم الهندسى المقرر لهذا الجسر والمعمول بمعرفة الهيئة ، وقد ترددت هذه المعانى فى منشور الوزارة الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٦ فى شأن تصميم أو تعديل أو تطهير مجارى المياه المحاذية لخطوط السكك الحديدية ويخلص هذا الرأى الى انه مراعاة للاسس الهندسة والفنية المشار اليها فانه يكون من الاوفق والاصح ان تلتزم وزارة الري بجميع الاعمال اللازمة لصيانة ووقاية المجرى المائى للترعة تحت منسوب المياه ، فى حين تلتزم هيئة السكك الحديدية بكافة الاعمال اللازمة لصيانة ووقاية الجسر فوق منسوب المياه ونظرا لان الهيئة قد قامت فعلا بالاعمال سالفة الذكر من باب الفضالة ومحافظة على الارواح والاموال ، فان وزارة الري تلتزم بدفع المبالغ التى تكبدتها الهيئة فى سبيل القيام بتلك الاعمال .

ومن حيث ان وجهة نظر وزارة الري تخلص فى ان هيئة السكك الحديدية قامت فى حالات مماثلة وخاصة بترعة الابراهيمية ذاتها باجراء الاصلاحات اللازمة على نفقة الهيئة وان موقف الوزارة من هذا الامر قد أوضحته الوزارة للهيئة فى ١٩٧٢/٢/٥ حين قررت ان مصلحة السكك الحديدية قامت بوضع خط سكة حديد وجه قبلى على جسر ترعة الابراهيمية ، ومنذ ذلك الحين اصبحت اهميته كجسر من جسور السكك الحديدية تفوق كثيرا اهميته كجسر للترعة ولذلك أخذت مصلحة السكك الحديدية على عاتقها مهمة صيانتة شأنه فى ذلك شأن جميع الخطوط الاخرى ، ولما كانت مصلحة السكك الحديدية قد درجت على صيانة خطوطها بمعرفة دون أن تسمح لاية مصلحة أخرى أن تمس هذه الخطوط أو تقوم بأى عمل بالقرب منها . حتى أن مصلحة الري ما كانت تستطيع أن تقوم بأى عمل أو صيانة داخل أى مجرى تابع لها يكون مجاورا لخط حديدى ما لم تحصل على موافقة مصلحة السكك الحديدية حتى ولو كان هذا العمل خارج أورنيك جسر السكة الحديد لذلك فان مصلحة الري كانت تقوم باطلاع السكك الحديدية على تخطيط مشروعات الري التى تنشأ مجاورة لخطوط السكك الحديدية .. وخلصت الوزارة من ذلك الى تحمل السكك الحديدية تكاليف التكسيات اللازمة فى الاجزاء التى يظهر فيها الرشح .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان اللجنة المشتركة التى تم تشكيلها من الجهتين المتنازعتين لم تصل الى نتيجة محددة بخصوصه ، كما ان الصواب الذى تسوقها وزارة الري فى معرض التدليل على عدم تحملها بالتكاليف المشار اليها : هى أمر غير مسلم به من هيئة السكك الحديدية التى تقرر أن تلك السوابق مازالت موضع مطالبة حتى الان .

ومن حيث ان النزاع المعروض يدور حول ضرر اصاب الجسر المشار اليه بفعل المياه الجارية فى التربة ، وقد ساعدت طبيعة استعمال الجسر — كشريط للسكك الحديدية — فى تحديد نسبة الضرر . بمعنى أن اضرار الجسر نتيجة مرور القطارات فوقه كان لها هى الاخرى اثرها فى زيادة مفعول نحر المياه من جانب هذا الجسر ، ومن ثم يثور التساؤل عن الجهة المسئولة عن تحمل التكاليف الخاصة باصلاح هذا الضرر .

ومن حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على ان « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه . هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من احكام خاصة » .

ومن حيث ان المياه الجارية فى التربة المشار اليها شئ تتولى حراسته وزارة الري كما أن الخط الحديدى شئ تتولى حراسته الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، وقد أحدثت المياه — بفعل نحرها — ضررا فى الجسر ، كما ان الخط الحديدى — نتيجة مرور القطارات فوقه — قد ساهم فى احداث الضرر وفى تحديد نسبته لانه من الواضح ان اهتزازات الجسر اثناء مرور القطارات فوقه ، من شأنها ان تخلخل الى حد ما من تماسك تربته ، وتزيد بالتالى من مفعول نحر النهر فى جزئه الملاصق للمياه . وفى ضوء ذلك فان تطبيق المادة ١٧٨ من القانون المدنى على هذا النزاع انما يعنى مسئولية كل من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ووزارة الري عن الضرر الذى حاق بالجسر المذكور .

ومن حيث ان المادة ١٦٩ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا تعدد

المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوى الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم في التعويض » •

ومن حيث انه ازاء اخفاق اللجنة الفنية المشتركة من كلتا الجهتين المتنازعين في الوصول الى نتيجة محددة أو وضع معايير واضحة بخصوص الموضوع المعروض • فانه لامناص من تحمل كل جهة منهما بنصف التكاليف التى يدور النزاع المائل حولها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام كل من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ووزارة الرى بقيمة اصلاح نحر البر الايمن لقرعة الابراهيمية المجاور لجسر السكة الحديد في المسافة بين ديروط وملوى وذلك مناصفة بينهما •

(ملف ٢٦٥/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الفرع الثالث

المسؤولية عن حوادث الاشياء مسئولية مفترضة لاتدرا
الا بلاثبات القوة القاهرة أو السبب الاجنبى

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

مسئولية هيئة مديرية التحرير باعتبارها حارسة على سيارة
صدمت بوابة مزلقان تابع للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن
تعويض الضرر الذى اصاب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية —
لايعفيها من هذه المسؤولية ان يكون الضرر ناشئا عن خطأ سائق السيارة
— أساس ذلك ان هذا السائق كان تابعا لها وقت وقوع الحادث وانه
مسئول عن تعويضه — كما لا يعفيها من هذه المسؤولية ان لهذا السائق
ان يدفع بمسقوط الحق في مطالبته بالتعويض بالتقادم استنادا الى
المادة ١٧٢ من القانون الحنى — أساس ذلك أن التقادم لا يسرى بين
الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لا تكون المطالبات بينها عن
طريق الدعاوى امام جهات القضاء •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

ومن حيث انه طبقا لما قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية فان حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه وقد رتبته محكمة النقض على هذا المبدأ أنه « اذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وانه في يوم الحادث خلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره فسقطت بهما ولقيا مصرعهما فان الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعن (الوزارة) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المطعون ضدها وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولة مبنية على خطأ مفترض وطبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ٠٠٠ » .

ومن حيث انه على هدى هذه المبادئ التي قضت بها محكمة النقض واستقرت عليها فتاوى الجمعية العمومية فان هيئة مديرية التحرير باعتبارها حارسة على السيارة رقم ١٤٣٥٧ ملاكى اسكندرية التي

صدمت بوابة مزلقان الهرم وأحدثت به الأضرار المشار إليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذى أصاب الهيئة العامة للسكك الحديدية مسئولة أصيلة استنادا الى المادة ١٧٨ من القانون المدنى ولا يعفيها من هذه المسئولية أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ سائق السيارة الملاكى الذى ثبت بالحكم الجنائى الصادر بآدانتة فى هذا الحادث وتغريمه مائة قرش ، ذلك أن هذا السائق كان تابعا لها حين وقوع الحادث وانه مسئول عن تعويضه وقد يدفع ضدها بالتقادم أن أرادت الرجوع عليه ذلك انه ولئن كانت المادة ١٧٢ من القانون المدنى تنص على أن « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بمضى خمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » .

ولئن كان لسائق السيارة ١٤٣٥٧ ملاكى استكدرية التابع لمديرية التحرير أن يتمسك بهذا التقادم ، الا أن هذا التقادم لايسرى بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لاتكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى أمام جهات القضاء وفقا لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ وفضلا عن ذلك فان الثابت من الاوراق أن الهيئة العامة للسكك الحديدية قد طالبت مديرية التحرير بكتبتها المؤرخة ٢٥/١٠/١٩٦٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ ، ١٢/٩/١٩٦٨ مما لواجه معه لان تتمسك مديرية التحرير بالتقادم الثلاثى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن مديرية التحرير مسئولة عن الضرر الذى لحق الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية نتيجة لكسر بوابة مزلقان الهرم بالعامرية بسبب تصادم سيارة المديرية بالبوابة المذكورة ولا يغير من ذلك جواز الدفع قبلها بالتقادم عند الرجوع على قائد السيارة .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

مسئولية الشخص الطبيعي أو المعنوي عن الشيء الذي يلتزم بحراسته وله مكتة السيطرة عليه — أثر ذلك — الالتزام بتعويض الغير عن الضرر الناتج من الشيء الخاضع لحراسته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أنه « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيها ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » .

ومفاد هذا النص أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكتة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والترم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت ان الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما يبذله من عناية في الحراسة .

ولما كانت مواسير الصرف من الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة فان مرفق الصرف الذي تخضع تلك المواسير لحراسته يلتزم بصيانتها حتى لا تحدث للغير ضررا ، وإذا أخل المرفق بالترامه في الحراسة مما أدى الى تسرب مياه الصرف الى غرف التفتيش التابعة لهيئة المواصلات الامر الذي ترتب عليه تلف الكابلات في الحالة الماثلة فان المرفق يلتزم بأداء تكاليف اصلاح تلك الكابلات للهيئة كتعويض .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام

مرفق الصرف الصحى بالاسكندرية بأن يدفع للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٢٧ مليون و ٢١٠ جنيه كتعويض .

(ملف ٨٥٣/٢/٢٢ — جلسة ١٦/١٧/١٩٨١)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن المشرع ألزم من كانت له السيطرة على الأشياء بحراستها حتى لا تحدث أضرارا بالغير اذا كانت حراسة تلك الأشياء تتطلب عناية خاصة — افترض الخطأ متى أحدثت تلك الأشياء ضررا بالغير ما لم يكن وقوع الضرر بسبب أجنبي — سقوط الامطار لا يعد من قبيل القوة القاهرة أو السبب الاجنبى — أساس ذلك — أثره — مسئولية مرفق الصرف الصحى عن الأضرار التى أصابت هيئة الاتصالات اللاسلكية نتيجة لتسرب مياه الصرف الى منشأتها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على انه (كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ...) .

ومفاد ذلك أن المشرع ألزم من كانت له السيطرة على الأشياء بحراستها حتى لا يحدث أضرارا بالغير اذا كانت حراسة تلك الأشياء تتطلب عناية خاصة وافترض الخطأ فى جانبه متى أحدثت تلك الأشياء ضررا بالغير .

ولما كانت موااسير الصرف الصحى تعد من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة فان مرفق الصرف الصحى يلتزم بتعويض هيئة الاتصالات عما أصابها من ضرر نتيجة تسرب مياه الصرف الى منشأتها على أساس خطأ المرفق المفترض ولا يعفى المرفق من تلك المسئولية

ما ساقه من دفاع يتمثل في اعتبار هطول الامطار من قبيل القوة القاهرة أو السبب الاجنبى ، ذلك أن سقوط الامطار من الامور المتوقعة لاسيما في زمن وقوع الحادث ، وبالتالي كان يمكن تفادى الآثار الضارة التى تحدث نتيجة لها اذا ما تابع المرفق صيانة مواسير الصرف على الوجه الذى يحول دون تسرب المياه منها ، ومن ثم ينتفى وصف القوة القاهرة أو السبب الاجنبى عن تلك الواقعة ، كما وأنه لا يعفى المرفق من المسئولية ادعاءه بأن هيئة المواصلات لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لتفادى تسرب مياه الصرف الى منشأتها ذلك لان المرفق هو الذى يلتزم بصيانة مواسير الصرف حتى لا يتسرب المياه منها فتتلف منشآت الغير ، وبالتالي فليس له أن يقتصل من هذا الالتزام بحجة أن الغير ملزم بحماية منشأته من المياه التى تسرب من المواسير نتيجة لتقصير المرفق في صيانتها ، ومن ثم يلتزم المرفق بأن يؤدي الى هيئة الاتصالات مبلغ ٩٦٠ جنيه و ٧٠ ملجم قيمة التكاليف الفعلية التى تكبدتها في سبيل اصلاح منشأتها دون المصاريف الادارية التى ينعلم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مياه الصرف الصحى بالاسكندرية بأن يؤدي الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٩٦٠ جنيه و ٧٠ مليما كتعويض .

(ملف ٩١٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

ان من له السيطرة الفعلية على شئ يتطلب بحسب طبيعته أو وضعه عناية خاصة ملزم بحراسته ويتعويض ما ينتج عنه من ضرر للغير — الاعفاء من ذلك منوط باثبات أن الضرر وقع بسبب اجنبى لا يد له فيه وليس باثبات أنه لم يرتكب خطأ .

ملخص الفتوى :

ن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أنه (كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ٠٠٠٠) •

ومفاد ذلك أن من له السيطرة الفعلية على شىء مما يتطلب بحسب طبيعته أو وضعه عناية خاصة حتى لا يحدث بالغير ضرراً ملزم بحراسته والالتزام بتعويض ما ينتج عنه من ضرر للغير ولا يعفيه من ذلك أن يثبت أنه لم يرتكب خطأ وانما يتعين عليه أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبى لا يد له فيه •

ولما كانت مواسير المياه من الأشياء التى تتطلب بحسب طبيعتها عناية خاصة فان مرفق المياه الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية يلتزم بحراستها وبالتالي بتعويض الأضرار التى تحدثها للغير عند انفجارها واذ نتج عن انفجار ماسورة المياه فى الحالة الماثلة أضرار بمنشآت هيئة الاتصالات بلغت تكاليف اصلاحها الفعلية ٢٣٢٢ جنيهاً و٣٨٩ مليماً فان المرفق يلتزم بأن يؤدى اليها هذا المبلغ كتعويض دون المصاريف الادارية التى ينعدم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مياه القاهرة بأن يؤدى الى هيئة الاتصالات ٢٣٢٢ جنيهاً و٣٨٩ مليماً كتعويض •

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

مسئولية المتبوع عن أعمال التابع — مسؤولية بلدية القاهرة باعتبارها حارسة على سيارة أوتوبيس صدمت سيارة تابعة لوزارة الري عن تعويض الضرر الذي أصاب وزارة الري — لا يعفيها من هذه المسؤولية أن الضرر الذي أصاب وزارة الري نشأ عن خطأ سائق سيارة الأوتوبيس — أساس ذلك أن هذا السائق كان تابعا للبلدية وقت وقوع الحادث وكذلك السيارة الأوتوبيس التي وقع منها الحادث — كما لا يعفيها من هذه المسؤولية أن لهذا السائق أن يدفع بسقوط الحق في مطالبته بالتعويض بالتقادم استنادا الى المادة ١٧٢ من القانون المدني — أساس ذلك أن مسؤولية بلدية القاهرة قبل وزارة الري عن تعويض الضرر مسؤولية أصلية مصدرها خطأ مفترض نص عليه القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٤ من القانون المدني تنص على أن :

- ١ — يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .
- ٢ — ومقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

ومن حيث أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

ومن حيث أنه طبقا لما قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٠ قضائية فإن حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ في جانبته على مقتضى نص المادة ١٨٧ من القانون المدني هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ، ولا تتنقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، إلا أنه أذ يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه وقد رتب محكمة النقض على هذا المبدأ أنه « إذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وأنه في يوم الحادث خلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره ، فسقطت به ولقى مصرعه فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة (الوزارة) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ولا تنتفي عنها هذه المسئولية إلا اذا ثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه » . وأنه يشترط أن يكون السبب الذي تسوقه لدفع مسئوليتها محددا لاتجهل فيه ولا ابهام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير » .

ومن حيث أنه على هدى هذه المبادئ التي قضت بها محكمة النقض فإن بلدية القاهرة باعتبارها حارسة على سيارة الأوتوبيس التي صدمت سيارة وزارة الري وأحدثت بها الأضرار المشار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصاب وزارة الري ولا يعفيها من

هذه المسئولية أن يكون الضرر الذي أصاب وزارة الري ناشئاً عن خطأ سائق سيارة الأوتوبيس ذلك أن هذا السائق كان تابعاً لبلدية القاهرة حين وقوع الحادث وكذلك السيارة الأوتوبيس التي وقع منها الحادث فهي مسئولة عنه بصفة أصلية طبقاً لما تقتضيه المادة ١٧٤ من القانون المدني سالفة الذكر .

ومن حيث وأنه وإن كان من الممكن أن يدفع سائق الأوتوبيس التابع لها بسقوط الحق في مطالبته بالتعويض بانقضاء أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وبالفصل نهائياً في قضية المخالفة التي أدين فيها عن هذا الحادث وذلك استناداً إلى المادة ١٧٢ من القانون المدني فلا تستطيع البلدية في هذه الحالة أن ترجع عليه بما تدفعه لوزارة الري تعويضاً عن الضرر فإن هذا لا يعفى البلدية من المسئولية عن الحادث ولا يغير من الأمر شيئاً ما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٤ يناير سنة ١٩٦١ من عدم سريان التقادم بين الجهات الحكومية والأشخاص المعنوية العامة التي لا تكون المطالبات بينها عن طريق الدعاوى أمام جهات القضاء فإن مسئولية البلدية قبل وزارة الري عن تعويض الضرر تبقى قائمة لا تنفك عنها إذ هي مسئولية أصلية مصدرها خطأ مفترض نص عليه القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن بلدية القاهرة ملزمة قبل وزارة الري بقيمة إصلاح السيارة التابعة للوزارة من الأضرار التي حدثت لها نتيجة لمصادمة السيارة الأوتوبيس التابعة للبلدية .

(ملف ٢١٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

مسئولية المتبوع عن اعمال التابع — مسؤولية الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارسة على « سيارة أوتوبيس » عن تعويض الضرر الذى أصاب الهيئة العامة للبريد نتيجة اصطدام سيارة الاتوبيس بموتوسيكل تابع للهيئة العامة للبريد — لا يعفيها من هذه المسؤولية ان يكون الضرر ناشئا عن خطأ سائق السيارة — أساس ذلك ان هذا السائق كان تابعا لها وقت وقوع الحادث وكذلك السيارة التى وقع منها الحادث .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٣ صدمت سيارة الاتوبيس رقم ٣٣٢ خط ٣٣ قيادة السائق ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ موتوسيكل رقم ٣٦١ بريد قيادة ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ مما أدى الى اصابة الاخير واحداث تلفيات بموتوسيكل هيئة البريد بلغت تكاليف اصلاحها ٧٣ مليم و ٧٥ جنيه ، وقد قدم سائق الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية للمحاكمة الجنائية فى الجنحة رقم ٦٢٠٣ لسنة ١٩٦٣ جنح باب شرقى حيث قضت المحكمة بتغريم السائق المذكور خمسة جنيهات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ قرش صاغ تعويضا مؤقتا وتأييد الحكم استئنافيا بجلسة ١٠ يناير ١٩٦٥ فى الاستئناف رقم ٤٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ .

وبمطالبة هيئة النقل العام لمدينة الاسكندرية بقيمة اصلاح التلفيات التى لحقت بموتوسيكل هيئة البريد أحالت الموضوع الى شركة الشرق للتأمين التى دفعت بأن حق الهيئة فى المطالبة بقيمة التعويض قد سقط بمضى ثلاث سنوات اعمالا لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

ومن حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن :

١ — يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها .

٢ — وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

كما أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن كل من تولى حراسة أشياء يتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

ومن حيث أنه طبقاً لما قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية فإن حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ في جانبهِ على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تتنقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولصالحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه وقد رتبت محكمة النقض على هذا المبدأ أنه « إذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المَطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وأنه في يوم الحادث خلق بها مصطحباً أحد الطلبة لاختباره فسقطت بهما ولقيا مصرعهما فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعن (الوزارة) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المَطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض وطبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه على هدى هذه الجباية التي قضت بها محكمة النقض ، فإن الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارس

على سيارة الاوتوبيس التي صدمت موتوسيكل هيئة البريد وأحدثت به الأضرار المشار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصاب الهيئة العامة للبريد ولا يعفيها من هذه المسئولية أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ سيارة الاوتوبيس ذلك أن هذا السائق كان تابعا لها حين وقوع الحادث وكذلك السيارة الاوتوبيس التي وقع منها الحادث فهي مسئولة عنه بصفة أصلية طبقا لما قضت به المادة ١٧٨ من القانون المدني وذلك فضلا عن مسئوليتها عن خطأ تابعها طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني .

(فتوى ٨٥ في ١/٢٥ / ١٩٦٩)

الفصل السادس

المسئولية عن حوادث البناء

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

مسئولية — تعويض — المادتان ١٦٢ و ١٧٧ من القانون المدني
— مسئولية حارس البناء — التزام وزارة الري بأن تؤدي الى الهيئة
العامة للسكك الحديدية قيمة تكاليف اصلاح جسر سكة حديد تهدم نتيجة
انهيار أحد الجسور التابعة للوزارة المذكورة — أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن كل خطأ سبب ضررا
للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض — وأن المادة ١٧٧ من هذا القانون
تنص على أن حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئول عما يحدث
انهدام البناء من ضرر ولو كان انهداما جزئيا ما لم يثبت أن الحادث
لا يرجع سببه الى أهمل في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه •

ومن حيث أن مسئولية حارس البناء تتحقق في حالة تهدم البناء
تهدما كليا أو جزئيا متى الحق تهدمه ضررا بالغير — وحارس البناء هو
من له السيطرة الفعلية على البناء •

والبناء هو مجموعة من المواد مهما كان نوعها شيدتها يد انسان
لتتصل بارض اتصال قرار •

ويستوى أن يكون البناء معدا لسكنى انسان أو لايواء حيوان
أو لايدياع أشياء ، بل لا يكون البناء معدا لشيء من ذلك • فالصاائط
المقام بين حدين بناء والقناطر والخزانات والسدود والجسور تعد كذلك
بناء •

ومن حيث أن الثابت من معاينة الشرطة للحادث ومن التقرير المقدم من اللجنة التي شكلت بهيئة السكة الحديد ، ومن تقرير مهندس السكة الحديد بمنطقة قنا أن انهيار جسر السكة الحديد يرجع الى أن أحد الجسور العادية من الجهة الشرقية انهار لضعفه نتيجة لنفاذ المياه فيه وقد أدى ذلك الى ازدياد منسوب المياه بالجهة الشرقية عنه بالجهة الغربية .

ومن حيث أن الجسر المنهار من الاموال العامة التى تشرف عليها وزارة الري .

ومن حيث أن انهيار هذا الجسر أدى الى قطع جسر السكة الحديد ولم تقم هذه الوزارة بإثبات أن انهيار الجسر لا يرجع سببه الى اهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه . فمن ثم فإن مسئولية وزاره الري باعتبارها حارسة للجسر المذكور تقوم على خطأ مفترض من جانبها هو الاهمال فى صيانة الجسر أو تجديده أو اصلاحه حتى تداعى وتهدم فأصاب الهيئة بضرر مادى فى أموالها .

ولما كان الخطأ سالف الذكر هو السبب المباشر فيما لحق الهيئة من ضرر فمن ثم تكون علاقة السببية قائمة بين الخطأ والضرر المشار اليهما — ويترتب على ذلك مسئولية وزارة الري عن تعويض الهيئة عن المصاريف الفعلية التى تكبدتها فى سبيل اعادة بناء جسر السكة الحديد .

ولا يدفع هذه المسئولية ما ذكره السيد مفتش عام رى وجه قبلى من أن قطع جسر الحواشة وقع بفعل فاعل وذلك لعدم قيام هذا القول على سند يؤيده قانونا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الري مسئولة عن تعويض الهيئة العامة للسكك الحديدية عما أصابها من ضرر فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ نتيجة لقطع جسر الحواشة التابع للوزارة المذكورة ومن ثم تلتزم بأن تدفع للهيئة قيمة تكاليف اصلاح جسر السكة الحديد الذى تهدم عند الكيلو ٥٩٧ خط القاهرة انشلال بين الجزيرة وأولاد عمر .

الفصل السابع

مسئولية امناء المخازن وارياب العهد

الفرع الاول

مسئولية صاحب العهد مسئولية مفترضة

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

يلتزم صندوق التأمين الحكومى لارياب العهد بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية ، لان مسئولية صاحب العهد مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفى هذه المسئولية .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادتين السابعة والثامنة من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق تأمين حكومى لضمانات ارباب العهد والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ ان مناط تحقق مسئولية الصندوق ان يلحق بعهد الموظف خسارة أو عجز وان يكون ذلك ناشئاً عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمداً أو كان راجعاً الى مجرد اهماله ويلتزم الصندوق بإداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية وهو ما مؤداه ان صاحب العهد مسئول مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفى هذه المسئولية .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

ان مناط تحقق مسئولية صندوق التأمين الحكومى لارباب العهد ان يلحق بعهدة الموظف المضمون خسارة أو عجز • وان يكون ذلك ناشئا عن فعل الموظف ، سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجعا الى مجرد اهماله ، ويلتزم الصندوق باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية •

ملخص الفتوى :

ان مناط تحقق مسئولية الصندوق — وفقا لحكم المادتين السابقتين والثامنة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب العهد (معدلا بالقرار الصادر من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣) ان يلحق بعهدة الموظف المضمون خسارة أو عجز وان يكون ذلك ناشئا عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجعا الى مجرد اهماله ، وان الصندوق يلتزم باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية •

وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ، ماذهب اليه الصندوق من أنه لم يثبت بالدليل القاطع مسئولية صاحب العهدة عن العجز ، ذلك أن مقتضى حكم المادة الثامنة من قرار انشاء الصندوق سالفه الذكر ، انه يلتزم بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية، لان مسئولية صاحب العهدة مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب أجنبى ينفى هذه المسئولية •

وقد استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان أمين المخزن — فى الحالة الماثلة — قد ارتكب اهمالا بمخالفة حكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات التى تنص على أنه « عند تعيين أو نقل أمناء المخازن ، أو قيامهم بالاجازات السنوية يندب مدير المخازن أحد الموظفين لمراقبة عملية التسليم والتسلم والتوقيع على الحاضر ولايجوز

التصريح باجازة لاحد الامناء الا اذا ندب مكانه موظف مستوف لشروط الضمان . واذا كان لامين المخزن مساعد مضمون فعند قيام احدهما بالاجازة ، يجوز الاستغناء عن عملية التسليم والتسلم ، بشرط أن يوقع المتسلم اقرارا معتمدا من مديري المخازن بان المخزن بعهدته » ويتمثل هذا الاهمال في حصول أمين المخزن على اجازته السنوية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ والتي قام بعمله خلالها زميله أمين المخازن دون تحرير محاضر تسليم وتسلم بينهما ، ودون أن يطلب من المتسلم توقيع اقرار يفيد ان المخزن بعهدته ومن ثم يكون قد اخل بواجبات وظيفته بتقاعسه في تنفيذ التعليمات الخاصة بعمله كأمين مخزن وقصر في الحفاظ على ما بعهدته ، الامر الذي ترتب عليه ضياع المهمات مع عدم امكان تحديد وقت فقدها .

أما القول بأن حكم المادة ٣٧ سالفه الذكر انما يخاطب فقط مديري المخازن فردت عليه الجمعية العمومية بأن حكم المادة المذكورة انما يوضح فقط اختصاصهم بتنفيذ حكم هذه المادة ، أما أمناء المخازن فهم المخاطبون بحكمها في المقام الاول ، ومن المسلم به أن المسؤولية المدنية في حالة الخطأ تتسع لمخالفة القوانين واللوائح ، ومن ثم تكون مخالفة أمين المخزن المذكور لحكم المادة ٣٧ المنوة عنها ، خطأ أو اهمالا نتج عنه عجز في العهدة على النحو السالف بيانه ، مما يلتزم معه صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد بقيمة هذا العجز وهو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/١/٢٣ ، والزام صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد باداء مبلغ ١٧٥ر٥٨٢ ج الى تفتيش الرى المصرى باسوان كتعويض .

الفرع الثانى

دفع مسئولية أمين المخزن أو صاحب العهدة عن الفقد

أو التلف بالقوة القاهرة

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

مسئولية أمناء المخازن وأرباب العهد عن فقد الاشياء المعهود بها اليهم أو تلفها — بيان احكام لائحة المخازن والمشتريات فى هذا الشأن — دفع هذه المسئولية برد السبب فى الفقد أو التلف الى قوة القاهرة .

ملخص الحكم :

ان لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ قد نظمت الاجراءات التى تتبع فى حالة فقد أو تلف أو اختلاس الاصناف فى المواد ٣٣٩ وما بعدها ، ومن ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٤٢ ، ٣٤٣ — من أن الاصناف التى تفقد أو تتلف بسبب الاهمال أو سوء الاستعمال يحصل ثمنها الاصلى أو سعرها فى السوق وقت الفقد أو التلف أيهما أكثر مضافا اليه ١٠٪ مصاريف ادارية — والمادة ٣٤٦ — من أن رئيس المصلحة هو المختص بتحصيل الثمن من المسئول — وأن المادة ٣٤٩ قد رسمت حدود المسئولية الادارية فى هذا المجال اذ نصت على أن الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدتها أو تلفها نشأ عن سرقة باكره أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة . أما الاصناف التى تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان فى الامكان منعه فيسأل عنها من كانت فى عهده تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف ، وأن الاستفادة من هذا النص الاخير أن المسئولية فى هذا المجال لا تخضع خضوعا مطلقا لقواعد المسئولية كما رسمها القانون المدنى . . ذلك أن صاحب العهدة

لا يمكنه دفع مسؤوليته عن الفقد أو التلف الا باثبات القوة القاهرة كأن تقع سرقة باكره أو سطو أو حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادته ومراقبته .. أما اذا كان سبب الفقد أو التلف حريقا أو حادثا آخر كان في الامكان منعه فان ذلك لا يعفيه من المسؤولية كصاحب عهدة .

(طعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

مسئولية أمين المخزن — سندها الاقرار الصادر منه بالتسليم على الوجه المبين بنصوص اللائحة — لا يكفي توفر السبب الاجنبى بصفة عامة لاعفاء الامين من المسؤولية بل يتعين أن يكون السبب الاجنبى ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التحوط لها — الفرق بينها وبين مسؤولية المودع ليه في عقد الوديعة .

ملخص الحكم :

ان المواد ٤٥ و ٤٩ و ٥٣ من لائحة المخازن والمشتريات اذ توجب على أمين المخزن تسلم الاصناف تسليما دقيقا مفرزا يتحقق فيه من مواصفات كل صنف كما ونوعا ومقاسا ووزنا وترسم له السبيل الذى يسلكه في حالة الخلاف عند عملية التسليم والتسليم ، تحمله بعد ذلك المسؤولية الكاملة عما أقر بتسلمه ولا تدفع هذه المسؤولية عن كاهله الا اذا أثبت أن التلف أو الفقد قد نشأ عن ظروف قاهرة خارجة عن ارادته لم يكن في مقدوره الاحتراز منها أو توقيها .

ولما كانت مسؤولية أمين المخزن — والحالة هذه يكون سندها الاقرار الصادر منه بالتسليم الذى يفترض فيه مطابقته لحقيقة الواقع من حيث تحديده للاصناف المسلمة كما ونوعا ومقاسا ووزنا واذ تترتب على اقرار التسلم براءة من قام بالتسليم ومسؤولية من قام بالتسلم فان المشرع،

رغبة منه في اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال التى يؤتمن عليها
أمناء المخازن ، خرج في نطاق الاعفاء من المسئولية فى هذا الخصوص —
على القواعد العامة التى تحكم مسئولية المودع لديه فلم يكف بتوافر
السبب الاجنبى لاعفاء الامين من المسئولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية
بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة الى المودع لديه فى عقد الوديعة
— بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الاجنبى ناشئاً عن ظروف قاهرة
ولم يكن فى وسع الامين الاحتراز منها أو التحوط لها .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٨)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

التمييز بين الخطأ المصلحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال
أو التقصير الى المرفق العام والخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف
— لا مجال لاعمال هذه القاعدة فى حالة وجود نصوص خاصة تحكم
مسئولية الموظف — مثال ذلك : ما جاء باحكام لائحة المخازن والمشتريات
المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ عن مسئولية
امين المخزن — لا تخضع هذه المسئولية خضوعاً مطلقاً لقواعد المسئولية
كما رسمها القانون المدنى — الاصل فيها هو قيام مسئولية أمين المخزن
عن الاصناف التى فى عهته — لا يمكنه دفع مسئوليته الا اذا اثبت أن
تلف هذه الاصناف أو فقدها كان لاسباب قهرية أو لظروف خارجة عن
ارادته ولم يكن فى مقدوره الاحتراز منها أو توقيها .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القاعدة التقليدية
فى مجال مسئولية الادارة على أساس ركن الخطأ تقوم على التمييز بين
الخطأ المصلحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أو التقصير الى المرفق
العام وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف فى الحالة الاولى
التى تقع المسئولية على عاتق الادارة وحدها ولا يسأل الموظف عن
أخطائه المصلحية وفى الحالة الثانية تقع المسئولية على عاتق الموظف

شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصي في ماله الخاص الا انه يحد من تطبيق هذه النظرية أن توجد نصوص خاصة تحكم مسئولية الموظف ففي هذه الحالة يكون من المتعين تطبيق هذه النصوص .

ومن حيث أن لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ هي التي تحكم واجبات أمناء المخازن وارباب العهد وتبين مسئوليتهم وقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة المذكورة على أن «أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصا عن الاصناف التي في عهدهم ، وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة ان ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها» والمستفاد من هذا النص ان مسئولية أمين المخزن لا تخضع خضوعا مطلقا لقواعد المسئولية كما رسمها القانون المدني ، لان الاصل هو قيام مسئولية أمين المخزن عن الاصناف التي في عهده ولا يمكنه دفع مسئوليته الا اذا ثبت أن تلف هذه الاصناف أو فقدها كان لأسباب قهرية أو لظروف خارجة عن ارادته لم يكن في مقدوره الاحتراز منها أو توقيها والتحوط لها .

ومن حيث أنه متى كان الواضح من تقرير اللجنة المشكلة بمنطقة الزراعة بالبحيرة لفحص أسباب الزيادة والعجز بمخزن المنطقة بالقرار الوزاري رقم ٣٤٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١ أن مخزن المنطقة الزراعية العام الذي كان المدعى يعمل أمينا له لم يكن يصلح من الوجهة المخزنية للتخزين لوجود مناور وفتحات به وله ١١ بابا وللأسباب الأخرى التي فصلها تقرير اللجنة على الوجه السابق بيانه ، فان ذلك من شأنه أن يخلى مسئولية المدعى عن العجز في ماله الخاص لان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لكي يصدق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أصلا يتعين أن تكون له السيطرة الكاملة على العهدة أثناء ممارسته العمل ، وأن تكفل النظم السائدة المحافظة على هذه العهدة وعدم الأساس بها في أوقات العمل فاذا كانت الحالة التي عليها المخزن تحول بين صاحب العهدة وبين السيطرة على عهده أو لا تتوافر معها وسائل المحافظة على العهدة كما هو واضح في المنازعة الماثلة ، فانه لا يمكن بعد ذلك مسائلة المدعى عن

قيمة العجز في ماله الخاص بعد أن تبين أن هذا العجز — بفرض صحة قيامه — ليس فقط عجز نشأ عن ظروف خارجة عن ارادته لم يكن في وسعه الاحتراز منها أو التحوط لها ، بل أكثر من ذلك فهو عجز يخرج عن وصف المهددة والمستول عنها المدعى .

ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم فإن الثابت من الاوراق أنه طوال موسم دودة القطن في عام ٦٠/٦١ اضطر المسئولون الى ارسال المبيدات وتوزيعها بكميات كبيرة وفي صورة عاجلة دون انتظار لاستيفاء اجراءات التسليم والتسلم ، وهى الاجراءات التى لا تقوم مسئولية أمين المخزن الا باكتمالها ، وقد اقترن ذلك بتقصير الكاتب الاول السيد المسئول عن الاشراف على أعمال المدعى في تنفيذ أحكام المادة ٤١٨ من لائحة المخازن والمشتريات في شأنه اجراء عمليات الجرد في أوقاتها ، وأن المدعى تقدم بشكاوى عديدة عن حالة العمل بالمخزن أثناء موسم مقاومة دودة القطن ونبه أكثر من مرة الى هذه الحالة دون أن يستجيب اليه أحد ، وقد أثبتت اللجنة المشكلة لفحص أسباب الزيادة والعجز السابق الاشارة اليها أن المنطقة الزراعية بدمنهو تعتبر مسئولة عن عدم تنفيذ أحكام لائحة المخازن والمشتريات في هذا الشأن الامر الذى يشكل في ذاته خطأ مرفقيا لا يسأل عنه المدعى في ماله الخاص .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فإن ما ثبت من المسئولية الادارية للمدعى ، لاهماله في قيد مستندات الصرف أولا بأول وتسديد دفاتر المخازن الامر الذى ساهم في ارتباك المهددة لا يؤدى بذاته الى مسئولية المدعى مدنيا عن العجز في ماله الخاص ، بعد أن تبين انتفاء علاقة السببية بين الاهمال والا جز لى الوجه السالف بيانه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى بطلان الخصم الجارى من راتب المدعى استيفاء لقيمة العجز ورد ما سبق خصمه منه اليه وما يترتب على ذلك من آثار يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون متعين الرفض مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

قاعدة رقم (١٢٠)

البدا :

لائحة المخازن والمشتريات نظمت مسؤولية أمناء المخازن وأرباب العهد تنظيميا خاصا — لا يجوز الرجوع في شأن هذه المسؤولية بصفة عامة ومطلقة الى القواعد التي تقوم على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — أساس هذه المسؤولية من نص المادتين ٤٥ و ٢٤٩ من اللائحة — قيامها على خطأ مفترض من جانبهم وعدم جواز الاعفاء منها للسبب الأجنبي ما لم يكن ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها .

ملخص الحكم :

ان مسؤولية أمناء المخزن وأرباب العهد انما تتنظمها لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يولية سنة ١٩٤٨ التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن ، فمن ثم لايجوز الرجوع بصفة عامة ومطلقة الى القواعد التي تقوم على أساس التفرقة في مسؤولية الموظف المدنية بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى . وبالرجوع الى أحكام اللائحة المذكورة يبين أن المادة (٤٥) منها تنص على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم ، وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسؤوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها . كما تنص المادة (٣٤٩) من هذه اللائحة على أن « الأصناف المفقودة أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادته أو مراقبة صاحب العهدة . أما الأصناف التي تفقد أو ت تلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في

الامكان منعه : فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة أو التلف » . ويستفاد من النصين السابقين أن المشرع رسم حدود المسؤولية الادارية لأمناء المخازن وأرباب العهد فأقام مسؤوليتهم عن كل ما يؤدي الى فقد أو تلف الأصناف التي في عهدهم بحيث يتحمل من كانت في عهده تلك الأصناف من أمناء المخازن وأرباب العهد قيمة هذه الأشياء المفقودة أو التالفة ، وتقوم مسؤوليتهم على أساس خطأ مفترض في جانبهم افترضه المشرع رغبة منه في اسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التي يؤمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ، ولذلك خرج المشرع في نطاق الاعفاء من المسؤولية في هذا الخصوص على القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المودع لديه فلم يكتف بتوافر السبب الأجنبي لاعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر — كما هو الشأن بالنسبة الى المودع لديه في عقد الوديعة — بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئاً عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها . على أن هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات العكس ، انما هو كما يبين من النصين المشار اليهما قرينة يجوز نفيها باقامة الدليل على أن تلف الأصناف أو فقدها كان نتيجة ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها .

الفرع الثالث

يجب أن تكون لأمين المهددة

السيطرة الكاملة على عهده

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

يتعين لكي يصدق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن تكون له السيطرة الكاملة على عهده أثناء ممارسة العمل وأن تكفل له النظم السائدة المحافظة على هذه المهددة وعدم المساس بها في غير أوقات العمل .

ملخص الحكم :

يتعين لكي يصدق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن يكون له السيطرة الكاملة على عهده وأن تكفل النظم السائدة المحافظة على هذه المهددة وعدم المساس بها في غير أوقات العمل ، فإذا كانت النظم المعمول بها تحول بين صاحب المهددة وبين السيطرة على عهده أو لا تتوفر معها وسائل المحافظة على هذه المهددة ، وتتيح أن تتداول المهددة أيد كثيرة لا تكون مسئولة عنها فإن الأمر لا يعدو أن يكون نوعاً من المسئولية الشائعة يصعب معها تحديد من هو صاحب المهددة ومن هو المسئول عنها .

(طعن رقم ٧١٣ ، ٧٦٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٣)

الفرع الرابع

الصندوق كفيل متضامن مع الموظف المضمون

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اعتبار الصندوق كفيلا متضامنا مع الموظف المضمون — اثر ذلك بالنسبة الى النفع بالتجريد وحق الرجوع على الموظف بما يوفيه عنه الصندوق •

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني لصندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد هو مركز كفيل متضامن يلتزم الموظفون من أرباب العهد بتقديمه طبقا لمقتضيات علاقتهم اللائحية بالحكومة • وهذا التضامن يسلبه من التجريد: ويرتب له في حالة وفائه بالدين حق الرجوع على الموظف المدين والحلول محل الحكومة الدائنة في جميع مالها من حقوق قبله بقوة القانون •

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١١)

الفرع الخامس

العبرة في الخصم من العهدة بالقيد في الدفتر المعد لذلك

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

العبرة في الخصم من العهدة هو بالقيد بالدفتر الذي أعد لهذا الغرض (١٨ ع ٥٠ ح) شهريا — عدم جواز الاعتداد بغيره من الدفاتر التي تعد بالمخالفة للتعليمات — لا يجدى القول بأن الجرد قد تم مفاجأة مما لم يتسنى معه القيد في الدفتر الرسمي نظرا لطول المدة التي لم يتم فيها القيد والتي بلغت حوالى سنتين — نتيجة ذلك مسئولية العامل عن العجز في العهدة وسلامة اتخاذ إجراء الخصم بقيمة العجز من مرتبه متى كان العجز ثابتا ولا يرجع الى اسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادته بالتطبيق لاحكام المادة ٥٠ من لائحة المخازن والمشتريات .

ملخص الحكم :

ان المبلغ الذي حمل به المدعى يشمل قيمة العجز في عهده من أدوية بما فيها دواء الطرطير وقد ثبت من التحقيق عدم صحة ما ذكره المدعى من أنه قد سلم زميله بعض الادوية كما أنه بالنسبة لدواء الطرطير فان العبرة في الخصم من العهدة هو بالقيد بالدفتر الذي أعده لهذا الغرض رقم ١١٨ ع ٥٠ ح شهريا وذلك بقصد أحكام الرقابة على الصرف وضبطه ومن ثم فلا يعتد بالدفتر الذي أعده المدعى بنفسه لذلك بالمخالفة للتعليمات ولا يجدى المدعى نفعا في هذا الشأن أنه قد فوجيء بالجرد فلم يتسنى له القيد في الدفتر الرسمي نظرا لطول المدة التي لم يتم فيها القيد والتي بلغت حوالى سنتين كان لديه خلالها الفسحة لاجراء قيد المنصرف من هذا الدواء اذا كان الصرف قد تم فعلا كما أنه ليس صحيحا ما ذكره المدعى في عريضة دعواه من أن الدواء المذكور قد استعمل فعلا في علاج المرضى لان الثابت من التحقيق أن لجنة الجرد قد قامت بمراجعة كافة التذاكر الخاصة بالمرضى وخصمت ما ورد بها

من أدوية من عهدة المدعى ومتى كان ذلك وكانت لائحة المخازن والمشتريات تنص في المادة ٤٥ على أن (أمناء المخازن وجميع ارباب العهد مسؤولون شخصيا عن الاصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاساتها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ولا تخلى مسؤوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها فان المدعى وقد ثبت العجز في عهده دون أن يكون راجعا الى أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادته فانه يكون مسئول عنه ويكون خصم قيمة هذا العجز من مرتب المدعى سليما وبالتالي تكون الدعوى بطلب الحكم ببطلان هذا الخصم على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد جانب الصواب ويتعين من ثم الحكم بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢)

الفرع السادس

ما يجب على أمين العهد اتباعه عند تسليم العهد

الى شخص آخر

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

لائحة المخازن والمشتريات وضعت بغض الضوابط والاجراءات التي يجب على أمين العهد اتباعها عند تسليم العهد الى شخص آخر حتى لا تصعب المسؤولية من كثرة الايدي التي تمتد اليها وهي اجراءات جوهرية قصد منها اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال العامة اغفال هذه الاجراءات أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة من شأنه اهدار الضمان المقرر للصالح العام واتحديد المسئول عن هذه العهد بجميع أنواعها — هذا الاهمال يعتبر اهمالا جسيما ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصي الذي يسأل العامل عن نتائجه مدنيا في ماله الخاص — تسلم

ناظرة مدرسة عهدة المدرسة من ناظرتها السابقة دون ان تقوم باسناد هذه العهدة الى اربابها ليتولوا المحافظة عليها مما أدى الى وجود عجز بها يعتبر بمثابة الخطأ الشخصى الذى تسأل عنه فى مالها الخاص ومن ثم يتعين خصم قيمة العجز من راتبها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق وخاصة التحقيقات التى اجريت فى شأن العجز فى الاصناف الذى قامت الادارة بخصم قيمته من مرتب المدعية ، أن المدعية قد تسلمت عهدة المدرسة من ناظرتها السابقة الا انها لم تسند هذه العهدة الى اربابها ليتولوا المحافظة عليها ويكونوا مسئولين عنها وذلك بالمخالفة لاحكام لائحة المخازن والمشتريات مما أدى الى وجود عجز فى عهدة المدرسة بلغت قيمته ١٣٦ر٣٠٣ جنيها ولما كانت لائحة المخازن والمشتريات قد وضعت ضوابط واجراءات يجب اتباعها فى هذا الشأن حتى لا تضع المسئولية من كثرة الايدى التى تمتد الى هذه العهد وهى اجراءات جوهرية قصد منها اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال العامة ، واغفال هذه الاجراءات أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة من شأنه اهدار الضمان المقرر للصالح العام ولتحديد المسئول عن هذه العهدة بجميع أنواعها ومن ثم فان اهمال المدعية فى عدم اتباع هذه الاجراءات بعدم اسناد عهدة المدرسة الى أصحابها يعد اهمالا جسيما ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصى تسأل عن التعويض عنه والمتمثل فى قيمة أصناف العجز فى العهدة والبالغ قيمتها ١٣٦ر٣٠٣ من مالها الخاص ، وليس صحيحا ما ساقته المدعية فى طعنها من أن العجز فى تلك الاصناف عجز وهمى ونشأ نتيجة اثبات عجز فى أصناف رغم وجود زيادة فى ذات الاصناف ولكن بمسميات أخرى ، وذلك لان الثابت من الاوراق أن قيمة الاصناف المتماثلة قد خصمت فعلا من قيمة العجز الذى تقرر الزامها به ومتى كان ذلك يكون الزام المدعية بقيمة العجز قد قام على سببه المبرر له وبما لا وجه للنعى عليه ومن ثم تكون دعواها واجبة الرفض ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فيكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض .

الفرع السابع

جواز الخصم من مرتب الموظف بقيمة العجز في عهده

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

مسئولية الموظف عن العجز في عهده — عدم التزام الادارة
بالرجوع بقيمة العجز على صندوق التأمين الحكومى ابتداء — جواز
الخصم من مرتب الموظف بهذه القيمة .

ملخص الحكم :

لا تثريب على الجهة الادارية متى ثبت لها مسئولية الموظف عن
العجز في عهده أن تقتضى حقها منه بالتنفيذ الادارى المباشر الذى تملك
الحق فيه بمقتضى القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٦ فى صورة الخصم
بجزء من راتب مدينها الاصلى دون الرجوع على كفيله لعدم التزامها
بهذا الرجوع أو هى استعملت حقها قبل هذا الكفيل بداءة لتساوى
الوسيلتين فى خيار الرجوع وفى النتيجة .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٧)

الفصل الثامن

دعوى التعويض

الفرع الأول

مدى اختصاص كل من القضاة العادى والادارى

بنظر دعاوى التعويض

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

مدى اختصاص كل من القضاة العادى والادارى بنظر قضايا التعويض — القواعد التى تطبقها المحاكم العادية فى هذا الشأن — للادارة الرجوع على الموظف التابع بما تؤديه من تعويض للغير نظير ما يحدثه من ضرر له •

ملخص الفتوى :

يستفاد من نص المادتين ١٣ و ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٨ و ٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان القضاء العادى يختص أصلا بنظر قضايا التعويض التى ترفع ضد الحكومة عن أعمال مادية ويدخل فى ضمن هذه الاعمال حوادث السيارات التى يرتكبها سائقو الحكومة ويترتب عليها اضرار بالغير أو بالحكومة •

أما القضاء الادارى فانه يختص بنظر دعاوى التعويض التى يقيمها الافراد ضد الحكومة عما يصيبهم من اضرار بسبب قرارات ادارية خاطئة •

ولما كانت المحاكم العادية تطبق القانون المدنى على هذا النوع من الدعاوى عند نظره والفصل فيه فانه بتعين الترام احكام هذا القانون عند ابداء الرأى فى هذه المسائل •

ولما كان القانون المدنى ينص فى المادة ١٦٣ على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » • وينص فى المادة ١٧٥ على أن « للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر » •

وتطبيقا لهذه النصوص يكون للإدارة ان تلزم الموظف تعويض ما يلحقه بها من ضرر بخطئه واهماله ، كما يكون لها أن ترجع على الموظف الذى يتبعها مما تؤديه للغير من تعويض نظير الضرر الذى يحدثه ذلك الموظف وفى الحدود التى يكون فيها مسئولا عن تعويض هذا الضرر •

(فتوى ٧٢٦ فى ١٦٠/٩/٤)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر كل ما يدخل فى عداد المنازعة الادارية — ومن هذه دعوى التعويض عن اهمال جهة ادارية فى تسيير المرفق العام الذى تقوم عليه •

ملخص الحكم :

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر كل ما يدخل فى عداد المنازعات الادارية • ومن هذه المنازعات الدعاوى التى تقام بطلب التعويض عن اهمال جهة من جهات الادارة فى تسيير المرفق العام الذى تقوم عليه •

ولئن كان القضاء الادارى لا يختص أصلا بدعاوى المسئولية عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها

الا أنه اذا تم هذا العمل المادى عن افعال الجهة الادارية فى ادارة
تسيير المرافق العامة ، فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص
بنظر دعوى التعويض باعتبارها منازعة ادارية •

(طعن ٦٤٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩ وطعن رقم ١١٤
لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

مدى اختصاص المحكمة التأديبية بتحميل الموظف الذى يتقرر
مجازاته تأديبياً بجزء من قيمة العجز الذى اسفر عنه افعاله فى عهده •

ملخص الحكم :

تمتد ولاية المحكمة التأديبية الى طلب التعويض عن الضرر الناتج
عن المخالفات التأديبية التى تختص بتوقيع الجزاء عنها أو بالطعن فى
الجزاءات الموقفة عنها ، وذلك باعتبار أن نظر طلب التعويض فى هذا
الخصوص يعتبر فرعاً من اختصاص المحكمة التأديبية الاصلية •

فاذا كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة قد برأ العامل من
تهمة الاختلاس عن عجز العهدة لعدم نبوت الجنائية ، فان هذا الحكم
لاينفى عن المطعون ضده مخالفة الاهمال الذى ادى الى عجز العهدة •
ومن ثم فان الجزاء وتحميله نصف قيمة العجز يعتبر صحيحاً من جانب
المحكمة التأديبية المختصة ، وذلك باعتبار قرار تحميل المذكور نصف
قيمة العجز تعويضاً مدنياً عن المخالفة ، وقد تحققت عناصر المسؤولية
من خطأ وضرر وعلاقة سببية •

(طعن ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

الفرع الثاني

دعوى الالغاء ودعوى التعويض

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

دعوى التعويض — عدم سريان ميعاد الستين يوما في شأنها —
جواز رفعها طالما لم يسقط الحق في اقامتها •

ملخص الحكم :

ان ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والذي رددته المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، أن هذا الميعاد خاص بطلبات الغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في اقامتها طبقا للاصول العامة وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا : لان عبارة المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) تقطع في تخصيص حكمها بطلانات الغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات اذ هي قد جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به • كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، وبأنه يعتبر في حكم قرار بالرفض قوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة • ومفاد ذلك أن المادة المذكورة اذ تحدد ميعاد الستين يوما لا تتحدث الا عن الدعوى الخاصة بالغاء قرار اداري ، ومن هنا جعلت اعلانه أو نشره مبدأ لسريان الميعاد والتظلم موقفا لهذا السريان •

ثانيا : لان الميعاد السابق ذكره مأخوذ عن القانون الفرنسى وترديد لاحكامه وهذا القانون يقصر هذا الميعاد على طلبات الالغاء دون طلبات التعويض .

ثالثا : لان طلب التعويض منوط بحلول الضرر وهذا لا يترتب حتما على اعلان القرار الادارى أو نشره بل يترتب فى الغالب على تنفيذ القرار فلو أن ميعاد السنتين يوما يسرى على طلب التعويض لكان مقتضى هذا أنه يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر بصاحب الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية .

رابعا : لان الحكمة التشريعية لقصر رفع الدعوى على ستين يوما هى استقرار القرارات الادارية حتى لا تكون مستهدفة لخطر الالغاء وقتا طويلا . وهذه الحكمة أن كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات الغاء القرارات فانها منعقدة بالنسبة الى دعاوى التعويض اذ هذه لا تخرج عن كونها دعاوى عادية .

خامسا : أن المشرع عندما تكلم على طلبات الالغاء فى المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (وفى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) بأن نص على أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما بينما اطلق المشرع فى المادة ٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (المادة ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) لم يحدد ميعادا لدعوى التعويض تاركا ذلك للقواعد العامة — بأن قال : « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعية » .

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

صدور حكم نهائى برفض طلب الغاء قرار • يوجب رفض طلب التعويض عن ذات القرار استنادا الى ثبوت مشروعية القرار وبالتالي فلا وجه لمساءلة الادارة •

ملخص الحكم :

متى كان طلب المدعى فى الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق أحقيته فى الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ اسوة بزملائه الذين رقوا به هو طلب لالغاء ذلك القرار وقد صدر حكم نهائى برفض هذا الطلب فان طلب التعويض عن هذا القرار وان اختلف موضوعا عن الطلب الاول ولكنه بعثته على القول بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون ما يقتضى مساءلة الادارة عنه بالتعويض عما أصاب المدعى بسبب ذلك من ضرر وهو على ذلك الرفض لان الحكم فى الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ وهو حائز لقوة الشئ المقضى به قد قطع بالاسباب التى بنى عليها والمرتبطة بمنطوقه بأن هذا القرار صحيح ولا اعتمد عليه من الاسباب وهى كافية لحمله باعتبار أن المدعى غير حاصل على مايعادل الشهادة الابتدائية — ولا محل والامر كذلك لبحث مشروعيته اذ هو قاطع فى تقريرها وعلى ذلك فلا محل لمساءلة الادارة عنه ولاوجه لطلب المدعى التعويض تبعا لعدم قيام خطأ من جانبها فى اصداره وهو مناط المسئولية اساسا ومن ثم يتعين القضاء برفض هذا الطلب •

الفرع الثالث

سقوط دعوى التعويض بالتقادم

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

مسئولية تقصيرية — دعوى التعويض عنها — سقوطها بالتقادم — نص المادة ١٧٢ من القانون المدني على سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه — الاقرار الصريح أو الضمني الصادر من المسئول عن الضرر في التعويض — أثره — انقطاع التقادم وسريان تقادم جديد مساو في المدة للتقادم الاول ، أى ثلاث سنوات •

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة ١٧٢ من القانون المدني تنص على أن «تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ٠٠٠ » الا أنه يبين من الاطلاع على أوراق هذا الموضوع أن وزارة الحربية لم تنكر حق شركة أراضى الدلتا المصرية في قيمة التعويض الذى قدرته هذه الشركة — وهو عبارة عن قيمة تكاليف اصلاح عامود النور — بل أن الادارة المالية بوزارة الحربية وافقت صراحة على صرف قيمة التكاليف المشار اليها وذلك بموجب كتابها المؤرخ في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، والمرسل صورة منه الى الشركة المذكورة للعلم والاتصال بادارة التعيينات بالوزارة في كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، وهذه الموافقة على الصرف تعتبر اقرارا صريحا من جانب وزارة الحربية (أو حتى اقرارا ضمنيا) بحق الشركة المذكورة في التعويض يترتب عليه انقطاع التقادم وذلك طبقا لحكم المادة ٣٨٤ من القانون المدني ، ويبدأ سريان تقادم جديد ، مدته هى مدة التقادم الاول ، ثلاث سنوات ، وذلك وفقا لنص المادة ٣٨٥ من القانون المدني ومن ثم يستمر سريان

مدة التقادم الى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٣ الا أنه خلال هذه المدة قامت الشركة المذكورة بالتبني على وزارة الحربية (انذارها) بأداء قيمة التعويض المشار اليه وذلك بالطريق الرسمي على يد محضر ، بتاريخ ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦١ ، وبالتالي يكون التقادم قد انقطع بهذا التبني ، طبقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني ، وتسرى مدة تقادم جديد لمدة ثلاث سنوات أيضا ، تنتهي في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٥٩٧ في ١/٧/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول — الدفع بهذا التقادم ليس من النظام العام — تطبيق ذلك على مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة — اذا دفع التابع بالتقادم — يجوز للمضرور ، اذا كان الضرر ناجما عن شيء أو آلة ميكانيكية ، الرجوع على أساس مسئولية حارس الاشياء — تحقق هذه المسئولية في جانب المتبوع دون التابع — التابع ، وان كانت له السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب المتبوع ولصالحته ويأتمر بأوامره — المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله — العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه — لا وجه للتمسك بالتقادم فيما بين الجهات الحكومية .

ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية للقسم الاستشاري من الاطلاع على ملف الموضوع انه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ حرر محضر المخالفة رقم ٣٦ طرق بسبب حصول كسر بمباني كتف كوبري العباسية نتيجة لاصطدام السيارة جرار رقم ١٠/١٠٥٦ قوات جوية وقيد هذا المحضر برقم ٤٤٢٤ مرور الجيش سنة ١٩٥٩ ضد ٠٠٠ قائد هذه السيارة لانه

في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٩ بمركز أبو حماد قادم السيارة بحالة خطر حتى اصطدم بالكوبرى وحكم عليه غيابيا بجلاسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بغرامة قدرها خمسون قرشا ولم ينفذ هذا الحكم حتى سقط بالتقادم .

ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون المدنى تقضى بمسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ومن ثم فان القوات الجوية تكون مسئولة عن تعويض الاضرار التى احدثها تابعها السائق ٥٥٥٥ اثناء قيامه بتأدية وظيفته .

ولما كانت المادة ١٧٢ منه تقضى بأن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه الا ان الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ويجب ان يتمسك به صاحب الشأن .

ومن حيث انه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى قبل السائق المذكور قد يدفع بسقوطه بالتقادم استنادا الى المادة سالفه الذكر الا ان حقها في الرجوع بالتعويض عن هذه الاضرار على القوات الجوية له سند آخر غير مسئوليتها عن اعمال تابعها وهو مسئوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى بوصفها مالكة للسيارة وباعتبارها حارسة عليه استنادا الى المادة ١٧٨ من القانون المدنى التى تقضى بمسئولية حارس الاشياء والآلات الميكانيكية عن الاضرار التى تحدثها هذه الاشياء وذلك لان حارس الشئ حسبما عرفته محكمة النقض في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصدا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشئ ، لانه وان كان للمتابع السيطرة المادية على الشئ وقت استعماله ، الا انه اذ يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك ان العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض

هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه • ولا محل فى هذه الحالة — مادامت مسئولية القوات الجوية عن التعويض باعتبارها حارسه على السيارة التى تسببت فى الضرر — للتمسك بالتقادم اذ ان التقادم لا يتمسك به جهة حكومية فى مواجهة جهة حكومية أخرى وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بفتاواها الصادرة بجلسة أول يوليو سنة ١٩٦٤ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى فى الرجوع بالتعويض المدنى على ... سائق السيارة رقم ١٠/١٠٥٦ التابعة للقوات الجوية عن الاضرار التى احدثها بهذه السيارة بسبب اصطدامه بكوبرى العباسية قد يدفع لسقوطه بالتقادم ، الا ان حق هذه المؤسسة فى الرجوع على القوات الجوية بتعويض عن هذه الاضرار يقوم لا باعتبار ان هذا السائق تابع لها وانما باعتبارها حارسه على هذه السيارة بوصفها مالكة لها وكان يقوده تابعها وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٧٨ من القانون المدنى •

ولا محل فى هذه الحالة للدفع بالتقادم اذ ان التقادم لا يتمسك به جهة حكومية فى مواجهة جهة حكومية أخرى وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بفتاواها الصادرة بجلسة أول يوليو سنة ١٩٦٤ •

(غنوى ٧ فى ١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

التعويض عن الاضرار المترتبة على قرار فصل الموظف بدون وجه حق هو مقابل حرمان الموظف من مرتبه — هذا الحق فى التعويض يسقط بمضى مدة التقادم المسقط للمرتب ذاته •

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التعويض المترتب على

الاخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لانه المقابل له فيسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الاصلى . وترتبط على ذلك فان التعويض عن الاضرار المترتبة على قرار فصل الموظف دون وجه حق ، وهو مقابل حرمان الموظف من مرتبه يسقط الحق فيه بمضى مدة التقادم المسقط للمرتب ذاته . وقد نصت المادة ٥٥ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن (الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة) وهذه المادة ، بما قررتها من حق الحكومة فى المرتبات التى لم يطالب بها اصحابها خلال المدة المذكورة ، وقد تضمنت قاعدة قانونية واجبه التطبيق فى علاقة الحكومة بموظفيها تقوم على اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع الادارية ، وهو ما يقتضى الحكم بسقوط حق الموظف فى المرتب أو التعويض بمضى المدة ما لم يكن ثمة اجراء قاطع أو سبب موقف لسريان هذه المدة فى حقه طبقا للقواعد العامة .

(الطعن رقم ١٨٨ ، ٢٣٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية لا يستتبع سقوط دعوى المسؤولية المدنية
لزاما .

ملخص الفتوى :

تضمن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى الفقرة الاخيرة من المادة ٧٨ منه حكما مفاده ان العامل يسأل مدنيا عن خطئه الشخصى . ومؤدى ذلك ان سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفة المنسوبة الى العامل بالتقادم لا يستتبع لزاما سقوط دعوى المسؤولية المدنية لاستقلال كل منهما عن الاخرى .

(ملف ١٠٥٠/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

رفع دعوى الالغاء يقطع سريان ميعاد دعوى التعويض عن ذات القرار الذى وصفه عيب عدم المشروعية .

ملخص الحكم :

ان كلا من طلب الغاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنه يقوم على اساس قانونى واحد ، هو عدم مشروعية القرار الادارى . وعلى ذلك ، فان القرار غير المشروع يعطى لذى المصلحة الحق فى رفع أحد دعويين ، دعوى الالغاء أو دعوى التعويض . ومن ثم فان رفع دعوى الالغاء يقطع سريان المواعيد بالنسبة لدعوى التعويض . اذ انه مما يتنافى مع طبائع الاشياء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما أمام المحكمة بينما يكون طلب التعويض ، وهو الالغاء غير المباشر قد سقط بالتقادم .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

مصدور حكم محكمة القضاء الادارى بالغاء قرار فصل مدرسة رفضت المحكمة الادارية العليا الطعن فى الحكم وصيرورته نهائيا — مسئولية الجهة الادارية مدنيا عن تعويض الاضرار التى ترتبت على القرار — هذه المسئولية لا تنسب الى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام وانما تنسب الى القانون مباشرة — اساس ذلك : القرارات الادارية تصرفات قانونية وليست أعمالا مادية — لاتسقط مسئولية جهة الادارة الا بمدة التقادم الطويل أى بمدة خمسة عشر سنة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في اندعوى رقم ١٣٧٨ لسنة ٢١ قضائية بجلسة ١٩٦٨/٣/٥ بإلغاء قرار الفصل من المدرسة ، قد حاز حجية الأمر المقضى بعد رفض المحكمة الإدارية العليا للطعن الذي أقيم في هذا الحكم ، سواء في كون القرار المطعون فيه قرارا إداريا أو في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر دعوى إلغاء هذا القرار وما يتفرع عنها من دعوى التعويض عن هذا القرار ومن ثم تكون الجهة الإدارية مسئولة مدنيا عن تعويض الأضرار التي ترتبت على القرار دون مساس بحقها في الرجوع به على المدرسة التي أصدرت قرار الفصل، وهذه المسؤولية حسبما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة ، لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام ، وإنما تنسب إلى القانون مباشرة باعتبار أن القرارات الإدارية تصرفات قانونية وليست أعمالا مادية ، فلا تسقط مسالة الإدارة عنها بثلاث سنوات مثل التقادم المقرر في دعوى التعويض عن العمل غير المشروع ، وإنما تسقط كأصل عام بالتقادم الطويل أي بمدة خمسة عشر سنة ، ولا يغير من ذلك القول بأن المسؤولية الإدارية أساسها المسؤولية التقصيرية لأن المقصود بذلك أنها تقوم على أساس الخطأ وليس على أساس تحمل تبعه المخاطر والخطأ في القرار الإداري لا يتحقق إلا إذا كان القرار مشوبا بعيب من العيوب التي تبرر طلب الغائه طبقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا وقد ألغت الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري دائرة التعويضات بجلسة ١٩٧٦/٣/١٤ في الدعوى رقم ٦٤٩ لسنة ٢٨ قضائية وأمرت بإعادة الدعوى إلى المحكمة المذكورة للفصل فيها من جديد ، وذلك بحكمها الصادر في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٢ قضائية ورقم ٨١٤ لسنة ٢٤ قضائية ، فإن الحكم الملغى يزول من الوجود وتبقى الدعوى قائمة بما تضمنته

من طلبات أصلية ، ويحق للمدعية أن تعدل طلباتها في أى وقت قبل إعادة الفصل فيها من جديد طالما لم يسقط الحق فيها بالتقادم .

ومن حيث أنه عن عناصر المسؤولية الادارية ، فان خطأ الجهة الادارية ثابت من حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٣٧٨ لسنة ٢١ قضائية بإلغاء القرار المطعون فيه ، ذلك الحكم الذى أصبح نهائيا برفض الطعن المقام عنه ، وحاز قوة الشئ المقضى به ، ومن ثم فلا تجوز المجادلة فى ثبوت هذا الخطأ ، أما الضرر فقد لحق الطالبة بمجرد صدور قرار فصلها من المدرسة بغض النظر عن عودتها الى المدرسة من عدمه أو رغبتها فى مواصلة الدراسة من عدمه ورغم ما يكون لهذه العناصر من تأثير فى تقدير التعويض المستحق ، وقد توافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وتحققت بذلك عناصر المسؤولية الادارية ، واذ قدرت المحكمة التعويض المنسب للضرر الذى لحق بالطالبة بمبلغ ثلاث آلاف جنيه ، وهو تقدير مقبول ، فلا ينال منه القول بأنه قد غالى فى التقدير بما يفوق الطاقة المادية للمدرسة ويخل بميزانيتها وبرسالتها فى التعليم ، لأن تقدير التعويض لا يتأثر بالحالة المادية للمحكوم عليه أو مدى يسره أو عسره .

ومن حيث أنه عن مسؤولية الجهة الادارية عن التعويض ، فقد شاركت الجهة الادارية فى الخطأ باعتمادها قرار الفصل رغم مخالفته القانون ، ولذا فانها تكون مسئولة عن التعويض بالتضامن مع المدرسة دون اخلال بحقها فى الرجوع على المدرسة بعد ذلك بالتعويض كليا أو جزئيا .

(طعن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦)

تعليق :

سبق أن أوضحنا تحت موضوع تقادم أن المحكمة الادارية العليا بالدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ حكمت فى الطلب رقم ٦ لسنة ١ ق بشأن الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ بأنه « اذا كانت المنازعة المطروحة تتمثل

في تعويض عن قرار ادارى مخالف للقانون فان مسئولية الجهة الادارية عن مثل هذا القرار انما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدنى وهو القانون وذلك بحسب ان تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تتكلم عن التقادم الثلاثى بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسئولية في المنازعة المطروحة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدنى .

ومن حيث أنه ليس صحيحا في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى التى تتناول حالات التقادم الخمسى كالمهايا والأجور لأن حكمها بصريح النص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم . كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة لأن مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون ماتوسع أو قياس . وغنى عن البيان أن التعويض عن القرار الادارى المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام بمبلغ تصدره المحكمة جزافا ليس له بأية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية . كما أنه أى التعويض ليس في حكم المرتب اذ أنه فضلا عن التباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصودة المحلول . أما التعويض المنوه عنه فيرجع في شأنه لتقادم الحق في المطالبة به الى الأصل العام في التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بسقوط دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون بمضى خمس عشر سنة .

الفرع الرابع

تضامن المسئولين المحكوم عليهم

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

الحكم الصادر بالزام هيئة النقل العام والمحافظة بأداء التعويض متضامنين بالتساوى بينهما — المحكوم له بالتعويض بالخيار أن يطلب أيا منهما بأداء المبلغ المحكوم به جميعه — لا يجوز لطرف أن يدفع في مواجهة المحكوم له بالرجوع على الطرف الآخر — لمن يقوم بالوفاء الرجوع على المتضامن معه بقيمة نصيبه في التعويض .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدنى ينص فى المادة ١٦٩ على أنه « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى ، الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض ، وينص فى المادة ٢٨٥ على أنه « يجوز للدائن مطالبة المدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين » وينص فى المادة ٢٩٧ على أنه « اذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين، فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقين الا بقدر حصته فى الدين » .

واذ قرر الحكم فى الحالة الماثلة الزام كل من الهيئة والمحافظة بأداء التعويض متضامنين بالتسوية بينهما ، فان المحكوم له بالتعويض له الخيار فى أن يطلب أيا منهما بأداء المبلغ المحكوم به جميعه دون أن يكون له أن يدفع فى مواجهته بالرجوع على الآخر ، ولن يقوم بالوفاء أن يرجع على المتضامن معه بقيمة نصيبه فى التعويض .

ولما كانت الهيئة قد أدت التعويض والمصاريف والأمتساب

المحكوم بها جميعا ، غانه يحق لها أن ترجع على المحافظة بنصف قيمتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة القاهرة بأن تؤدى لهيئة النقل العام مبلغ ١٠٠٣٢ جنيها .

(ملف ٨٨٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المستفاد من المادتين ١٦٩ ، ٢٩٧ من القانون المدنى انه اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار ولم يعين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض كانوا متضامنين فى تعويض الضرر بقوة القانون — يحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع على المدينين المتضامنين مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين — للمدين الذى أدى التعويض كاملا حق الرجوع على كل من الباقين بقدر حصته فى التعويض — التضامن كما يكون فى تقسيم التعويض يكون فى مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة .

ملخص الفتوى :

المادة ١٦٩ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوى ، الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض . وتنص المادة ٢٩٧ من القانون المدنى على أنه اذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقين الا بقدر حصته فى الدين .

وينقسم الدين اذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية بين الجميع مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

وتنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة » .

وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى ولا يلزمون بالتضامن إلا إذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المقضى فيه » .

وحيث أن مفاد هذه النصوص أنه إذا تعدد المسؤولون عن عمل صار ولم يعين القاضى نصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون وأنه يحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع على المدين المتضامنين مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين فإذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقيين بقدر حصته في التعويض ، كما أن هذا الحكم يسرى أيضا على مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة طالما أنهم متضامنين في أصل التعويض .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / قد حصل على حكم في الدعوى رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٣ ق من محكمة القضاء الإدارى بالزام المدعى عليهم (وزارة الصحة — وزارة الداخلية — وزارة العدل) بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض والزامهم بكامل مصروفات الدعوى بغير أن تحدد نصيب كل منهم في التعويض وقد طعن كل من المدعى والمدعى عليهم في الحكم فقضت المحكمة العليا في الطعنين بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وألزمت كل من الطاعنين بمصروفات طعنه وأمرت بمصادرة الكفالة .

ولما كان السيد المذكور قد تقدم الى وزارة الصحة بالصورة التنفيذية للحكم للقيام بالتنفيذ — فانها تكون ملزمة بأداء التعويض المحكوم به كاملا بما في ذلك المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ويكون لها أن ترجع على كل من وزارتي الداخلية والعدل بقدر نصيب كل منهما بما أدته من المبالغ المحكوم بها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه يتعين على وزارة الصحة أن تؤدي التعويض المحكوم به والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة للمحكوم له ولها أن ترجع على كل من وزارتي العدل والداخلية بثلاثي المبالغ المحكوم بها •

(ملف ٦٢١/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٤/١٨)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

الفرع الأول

اداء التعويض والرجوع على المزم به اصلا

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

صدور الحكم بالتعويض في مواجهة المحافظة — يمكنها الرجوع الى هيئة الجارى بصفتها المتبوعة الحقيقية لمرتكب الحادث — أسس ذلك — أن الهيئة أثرت بمقدار قيمة التعويض وملحقاته •

ملخص الفتوى :

واذ تنص المادة ١٧٩ من القانون المدنى على أنه « كل شخص ولو غير مميز يثرى بدون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما أثرى به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة ويبقى هذا الالتزام قائما ولو زال الاثراء فيما بعد » • ولما كانت الهيئة المذكورة قد أثرت بمقدار قيمة التعويض وملحقاته التى أدتها المحافظة للمحكوم له في حين اقتضت المحافظة بذات القيمة فان الهيئة تلتزم بان تدفع للمحافظة قيمة ما أدته للمحكوم نه تنفيذا للحكم سالف الذكر •

ولا يغبر مما تقدم أن الحكم بنى في مجمله على أن السيارة وسائقها وهيئة الجارى تابعين جميعا لمحافظة القاهرة لان الحجية انما تثبت للمنطوق والاسباب المرتبطة به ، ولما كان السبب المرتبط بالمنطوق في حكم التعويض في الحالة الماثلة يقتصر على الضرر الذى حاص بالمحكوم له والذى استظهره الحكم في اسبابه وكان الحكم بالتعويض.

على تحقق هذا الضرر وحده بغير أن يتأثر بتبعية السيارة وسائقها •
ومن ثم فإن صدور الحكم القاضي بالتعويض في مواجهة المحافظة لا يمنعها
من الرجوع على أساس الاثراء بلا سبب على الهيئة بصفتها المتبوعة
الحقيقية لمرتكب الحادث المسئولة بالتالى عن تعويض الأضرار
الناجمة عنه •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام
الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بأن تؤدى لمحافظة القاهرة
قيمة المبالغ التى ادتها تنفيذاً للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٣٤١
لسنة ٩٤ ق لصالح السيد /

(ملف ٨٢٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/٥/٢٧)

الفرع الثانى

الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ

المباشر فى مواجعتهم

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

قيام جهة الادارة بازالة منشآت مدينة الملاهى اعمالاً لشروط
الترخيص الصادر منها فى هذا الشأن واستيلائها على ما بها من منقولات
— صيرورة هذه المنقولات فى حوزتها وبالتالي مسئوليتها عما يصيبها
من تلف أو فقد — أساس ذلك — أن مقتضيات النظام العام التى تبرر
سلطة الادارة فى التنفيذ المباشر هى بذاتها التى توجب على الادارة
الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر فى مواجعتهم

ملخص الحكم :

إذا كان التنفيذ المباشر بواسطة الادارة يستمد شرعيته من
اعتبارين أساسيين هما ضرورة سير المرافق العامة بانتظام ، ووجوب

رقابة النظام العام ورعاية مقتضياته العاجلة الا أن ذلك لا يتعارض مع واجب الادارة في الحفاظ على ممتلكات الافراد وصونها وهو واجد، لا يعوزه السند العقلي أو القانوني اذ أن سلطة جهة الادارة في التنفيذ المباشر — أيا كان الرأي في مداها — تركز أساسا على مقتضيات النظام العام ، وهذه المقتضيات ذاتها توجب على الادارة الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر وسيلة لقسرهم على تنفيذ أوامر الجهة الادارية في الحالات التي تبرر ذلك . فاذا كان الثابت من الاوراق أن جهة الادارة لجأت الى التنفيذ المباشر وقامت بإزالة منشآت مدينة الملاهي واستولت على ما بها من منقولات وقامت بجردها ثم أجرت تشوينها وتحريزها حسبما هو ثابت بالمحضر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ فان ذلك يعنى أن هذه المنقولات أصبحت في حوزة جهة الادارة ، وبالتالي مسئولة عنها وعما يلحقها من تلف أو فقد ولا حجة في القول بأن المدعى كان عليه المبادرة باستلام تلك المنقولات اذ فضلا عن أنه لم يوجه اليه ثمة اخطار بذلك تنفيذا لما ورد بمحضر ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ فان جهة الادارة تركت تلك المنقولات في العراء وبدون حراسة الامر الذي نتج عنه ضياعها فقد بلغ عدد هذه المنقولات ٤٣٤ قطعة في جرد ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ ثم تناقص هذا العدد الى ٤٩ قطعة في جرد ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٢ ثم الى ١٠ قطع فقط في جرد ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

(طعن رقم ٣٥٠١ ، لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢١)

الفرع الثالث

تحمل المسئول التعويضات والمصاريف

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

انفجار ماسورة مياه تابعة لمصلحة الري مما أدى الى غمر شريط السكة الحديد بالمياه — تكاليف الحراسة التي فرضتها هيئة السكة الحديد لضمان سلامة القطارات — تتحمل بها مصلحة الري حتى تاريخ اصلاح الماسورة دون الفترة التالية .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض — وعلى ذلك فإن المسئولية التقصيرية تتحقق اذا كان هناك خطأ وضرر تقوم بينهما علاقة سببية أى أن الضرر يكون قد لحق الدائن نتيجة الخطأ الواقع من المسئول .

ولما كان الثابت من وقائع الموضوع المعروض انه ترتب على انفجار ماسورة المياه المذكورة أن غمرت المياه شريط السكك الحديد القريب منها مما ترتب عليه أن فرضت هيئة السكة الحديد حراسة — من جانبها — على مكان الحادث لاتخاذ الاجراءات الفنية العاجلة التى تلزم لتحقيق سلامة القطارات فى حالة حدوث خطر وذلك ضمناً لارواح المسافرين .

ولما كانت حراسة السكة الحديد لازمة حتى تمام اصلاح الماسورة فإن مصلحة الري هى التى تتحمل بتكاليف هذه الحراسة حتى ذلك التاريخ دون الفترة التالية لتمام اصلاحها وزوال الخطر الناشئ منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام مصلحة الري بأجرة الحراسة التى تطالب بها هيئة السكة الحديد عن الفترة التالية لتمام اصلاح الماسورة .

(غنوى ١٦٥ فى ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

خطأ الإدارة يتمثل في القرار الإداري غير المشروع الذي أصدرته
— التزام الإدارة بتعويض الأضرار المادية الناشئة عنه وكذلك الأضرار
الأدبية .

ملخص الحكم :

ان أساس مسؤولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود
خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص
عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وتقوم
علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن خطأ الجهة الإدارية ثابت قبلها على ما سلف الايضاح
باصدارها القرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٦ بالمخالفة للقانون ، وقد لحق
بالمدعى اضرارا مادية وأدبية ، وقامت علاقة السببية بين الخطأ الإداري
المشار اليه والضرر الذي لحق بالمدعى ، فمن ثم يكون المدعى محقا في
المطالبة بالتعويض الذي يجبر تلك الأضرار المادية والأدبية .

واذ كان المدعى قد اصابه علاوة على الأضرار المادية المشار اليها،
اضرار أدبية تتمثل في العدوان على أمواله دون مسوغ من القانون ومالحته
من تشهير وزرارية بين ذويه والمتصلين به فانه يستحق تعويضا عن تلك
الأضرار ، وترى المحكمة تقدير التعويض بمبلغ قدره ٥٠٠٠٠ جنيها شاملا
ما أصاب المدعى من الأضرار المادية السالف بيانها ، والأضرار الأدبية
التي لحقتها .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات — الالتزام باداء المصاريف لا يثور فيما بين الجهات الا بمناسبة تبادل الخدمات بينها .

ملخص الفتوى :

ان المسؤولية تتحقق بتوافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يسأل عن تعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان خطأ سائق سيارة وزارة الدفاع ثابت بالامر الجنائي الصادر ضده وترتب على خطئه ضرر لحق بسيارة رئاسة الجمهورية فان وزارة الدفاع تلتزم بصفتها متبوعة لهذا السائق باداء تكاليف اصلاح سيارة الرئاسة وقدرها ٩٠ ج ولا وجه لما تطالب به الرئاسة من الزام وزارة الدفاع باداء مبلغ ١٥٣٠٠ جم كمصاريف ادارية ذلك لان الالتزام باداء تلك المصاريف لا يثور فيما بين الجهات الادارية الا بمناسبة تبادل الخدمات بينها وفقا لحكم المادة (٥١٧) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(ملف ٧٩٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

التعويض العادل للمرخص له في حالة سحب رخصة البناء أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد — تقرير القانون هذا المبدأ دون قيد أو شرط — أثر ذلك — مخالفة المرخص له بعض احكام القانون ليس من شأنه أن يهدر حقه في التعويض .

ملخص الحكم :

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد أُرست مبدأ منح التعويض العادل لمرخص له في حالة سحب رخصة البناء أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد دون قيد أو شرط وسواء شرع المرخص له في القيام بالاعمال المرخص بها أو لم يشرع ، ومن ثم فانه لايسوغ القول بأن مخالفة المرخص له بعض احكام قانون تنظيم المباني وقيامه بالبناء ليلا ، من شأنه أن يهدر حقه في التعويض اذ أن أثر ذلك مقصور على مجرد وقوع المخالف تحت طائلة العقاب الجنائي .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

الفرع الرابع

اثبات الخطأ ليس بلازم أحيانا

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

نفقات اصلاح كابل تليفونى ألتفتته كراكة كانت تملكها شركة قناة السويس — مسئولية هيئة قناة السويس عن أدائها الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — دفع الهيئة مسئوليتها بعدم مسئولية الشركة عن الاضرار التي تصيب الكابلات البحرية متى كان ذلك راجعا الى تنفيذ أعمال منطقة بالملاحه في القناة على نحو ما تقضى به كتب متبادلة بين مصلحة التليفونات والشركة ، ودفع الهيئة هذه المسئولية بوجوب اقامة الدليل على أن ثمت خطأ وقع من تابعى الشركة الذين يقولون ادارة الكراكة تسبب عنه وقوع الضرر المطالب بالتعويض عنه — في غير محلها .

ملخص الفتوى :

تسببت احدى كراكات شركة قناة السويس في اتلاف كابل

وضعت مصلحة التلفزيونات والتليفونات في قاع قناة السويس في المنطقة الواقعة بين حوض شريف والجزيرة رقم ٢ ببورسعيد ، وبلغت تكاليف اصلاح هذا الكابل ١٩٩٤ جنيتها ، وبمطالبة شركة قناة السويس بأداء المبلغ المذكور ، رفضت ذلك ، واحتجت بأنها لا تسأل عما يحدث للكابلات البحرية من أضرار ، وبخاصة متى كان ذلك يرجع الى تنفيذ أعمال متعلقة بالملاحة في قناة السويس ، ولما عرض الموضوع على ادارة الرأي لمصلحة التلفزيونات والتليفونات لابداء الرأي فيه ، أحالته الى قسم الرأي مجتمعا ، فبحثه بجلسته المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ، وانتهى رأيه الى أن شركة قناة السويس مسئولة عما يصيب كابلات التلفزيونات الموضوع في قاع القناة من أضرار اذا كان ذلك راجعا الى خطأ من جانب الشركة المذكورة أو أحد تابعيها ، وتنفيذا لهذه الفتوى عادت مصلحة التلفزيونات الى مطالبة الشركة بأداء المبلغ المشار اليه ، ثم اضطرت آخر الأمر الى مقاضاتها، فرفعت ضدها الدعوى رقم ٣٦٩٠ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ، ونظرت القضية في عدة جلسات ، دون أن يفصل فيها ، الى أن صدر القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة وترتب على صدوره تمثيل ادارة القضايا لطرفي الخصومة . ولذلك انسحب ممثلها من الجلسة تاركا الدعوى للشطب ، وصدر بذلك حكم من المحكمة في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ — وقد عادت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى مطالبة هيئة قناة السويس وديا بأداء المبلغ المشار اليه ، فامتعت عن أدائه ، وبعثت الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بكتب عديدة ، ذهبت فيها الى أنها لا تسلم بأحقية الهيئة فيما تطالب به ، وأنها ترى أن يعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة لابداء الرأي فيه، والى أن يتم ذلك ، فانه لا محل لاجابة الهيئة الى ما تطالب به ، اذ أن هيئة قناة السويس تتمسك بكل ماسبق أن أوردته الشركة السابقة أمام القضاء من أوجه دفاع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن هيئة قناة السويس تستند في دفع مسئوليتها عن

الحادث موضوع النزاع الى سببين ، يتحصل أولهما في أن شركة قناة السويس التي حلت الهيئة محلها كانت لا تسأل عن الأضرار التي تصيب الكابلات البحرية وبخاصة متى كان ذلك يرجع الى تنفيذ أعمال متعلقة بالملاحة في قناة السويس ، على نحو ما تقضى بذلك الكتب المتبادلة بين الشركة المذكورة وبين مصلحة التليفونات في ١٦ من أغسطس و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، وفي ١٢ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٨ — وانه اعمالا لما جاء في هذه الكتب لاتكون الشركة مسئولة عن الحادث الذي أسفر عن ائتلاف الكابل المشار اليه ، حتى ولو كان ناشئا عن غش أو خطأ جسيم من أحد تابعيها ، ويتحصل السبب الثاني منهما ، في أن مجرد وقوع الضرر الذي تطلب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بالتعويض عنه ، لا يكفي لاجلقتها الى طلب التعويض عنه ، ذلك أن قيام الكراكة بالعمل في الميناء لايعتبر خطأ في حد ذاته ، ومن ثم يتعين على الهيئة أن تقيم الدليل على أن ثمت خطأ قد وقع من تابعي الشركة الذين كانوا يقولون ادارة الكراكة المشار اليها ، تسبب عنه وقوع الضرر المطالب بالتعويض عنه ، واذا عجزت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن تأييد دعواها في هذا الصدد فان طلبها يكون على غير أساس .

أما عن السبب الأول فان الكتب المتبادلة بين شركة قناة السويس وبين مصلحة التليفونات في هذا الصدد وان كانت تفيد المعنى الذي انتهت اليه شركة قناة السويس الا أنها تتضمن قواعد تخالف الاتفاقيات المبرمة بين الشركة وبين الحكومة ، ولما كانت هذه الكتب صادرة ممن لا يملك قانونا تمثيل الحكومة في ابرام اتفاقيات مع الشركة المذكورة ، فانها تكون غير ذات أثر ، ومن ثم لايصح الاستناد اليها لتقرير أحكام تخالف الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وبين الشركة أو تخالف القواعد العامة في القانون ، وقد سبق لقسم الرأي مجتمعا أن عرض لبحث هذه المسألة بالذات في جلسته المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ، وانتهى رأيه الى أن « الاتفاقيات التي كانت مبرمة بين الحكومة وبين شركة قناة السويس ، ومنها اتفاقية ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ ، لا تتضمن من الأحكام ماينتقص من حق الحكومة

في وضع كابلات التليفون والتلغرافات في قاع قناة السويس وأن المسؤولية عن تلف هذه الكابلات يرجع فيها الى القواعد القانونية العامة المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية ، ومن ثم تعتبر الشركة مسئولة عن هذا التلف اذا ما ثبت أنه نتج عن خطأ وقع منها أو من تابعيها « ، وهذا الذي قرره قسم الرأي مجتمعاً صحيح لأسبابه التي بنى عليها، والتي تأخذ بها الجمعية .

وأما عن السبب الثاني فقد نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه — وهذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » ، ومفهوم هذا النص أن المشرع في تنظيم المسؤولية عن الأضرار المترتبة على الآلات الميكانيكية والأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة قد خرج على الأصل العام في ترتيب المسؤولية فافترض الخطأ في جانب من يقوم على حراسة هذه الآلات والأشياء دون حاجة الى اثبات هذا الركن بمعرفة الضرر على نحو ما يقضى به الأصل العام المشار اليه . وقرينة الخطأ المفترض في الحالة المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ من القانون المشار اليه هي من القرائن التي لا تقبل اثبات عكسها فلا يستطيع حارس الآلة الميكانيكية أو غيرها من الأشياء الواردة بهذا النص وهو في الغالب مالكها أن يدفع عن نفسه مسؤولية ما يحدثه من أضرار ينفي وقوع خطأ من جانبه وسبيله الوحيد لدرء هذه المسؤولية هو نفي علاقة السببية بين فعل الآلة الميكانيكية أو الشيء وبين الضرر الذي وقع وهو لا يستطيع ذلك الا اذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا دخل له فيه مثل قوة قاهرة أو حادث مفاجيء .

وبتطبيق هذه القاعدة على الواقعة مثار الخلاف بين هيئة قناة السويس وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يبين أن الكراكة وهي دون شك آلة ميكانيكية مملوكة لشركة القناة وفي حراستها لأن حراسة عمالها وموظفيها حراسة عارضة لا ينفى عنها هذه الصفة كما أن

ظروف الحادث وملابساته لا تدل على أن الضرر الذي أصاب الكابل التليفوني بفعل الكراكة يرجع الى سبب أجنبي عنها ، ومن ثم تكون شركة قناة السويس مسئولة عن تعويض هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية عما أصابها من ضرر بفعل الكراكة .

ولما كانت كافة حقوق شركة قناة السويس وأموالها وكذلك ماكان عليها من التزامات قد انتقل ، طبقا للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم هذه الشركة الى الدولة ممثلة في هيئة قناة السويس ، وبهذه المثابة فان الهيئة تلتزم قانونا أداء التعويض عن الحادث المشار اليه، الى الهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية باعتباره التزاما من التزاماتها التي انتقلت اليها بموجب هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة قناة السويس مسئولة عن أداء نفقات اصلاح الكابل المشار اليه الى هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية .

(فتوى ٥٧٤ في ١٩٦٠/٧/٩)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

مسئولية المقاتول وفقا للمادة ٦٥١ من القانون المدني — لا يلزم لقيامها اثبات وقوع خطأ من جانبه — خطأ رب العمل يرفع المسؤولية المذكورة بشرط أن ينتفى وقوع الخطأ من جانب المقاتول .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان لا يلزم لقيام مسؤولية المقاتول وفقا للمادة ٦٥١ من القانون المدني (والتي تحيل اليها المادتان ٤٥ ، ٤٧ من العقد) انه ولئن كان لا يلزم لقيام هذه المسؤولية اثبات وقوع خطأ من جانب المقاتول ، الا أنه من المسلم أن خطأ رب العمل يرفع المسؤولية المذكورة عن المقاتول بشرط أن ينتفى وقوع الخطأ من جانب المقاتول .

ومن أمثلة ذلك أن يكون لرب العمل من الخبرة في فن البناء ما يفوق خبرة المقاول الذي تعاقد معه ويتدخل رب العمل بفرض تصميم معيب على المقاول فينبهه المقاول الى ما في التصميم من عيوب • فيصر رب العمل على المضي في العمل وفقا لهذا التصميم المعيب ، فيذعن المقاول لمشيئة رب العمل — ففي هذه الصورة ترفع المسؤولية عن المقاول ، لأن اذعانه لتعليمات رب العمل الذي له تلك الخبرة لايعتبر خطأ منه •

(طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

الفرع الخامس

انتفاء الخطأ من جانب الادارة

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

السير في اجراءات معاينة المحل المراد نقل الصيغية اليه وما اقتضاه ذلك من طلب اخلائه عن شاغليه وما جره هذا الاخلاء على الطالب من نفقات تحملها — حصول ذلك نتيجة لطلبه الذي أصر عليه في الانذار الموجه منه للوزارة بعد أن أوضح في طلب الترخيص أنه يطلب المعاينة تحت مسؤوليته — قيامه بالاخلاء والنقل في هذه الظروف مع علمه بأنه لم يكن قد صدر قرار بالترخيص له في هذا النقل — انتفاء الخطأ من جانب جهة الادارة •

ملخص الحكم :

ان السير في اجراءات معاينة المحل رقم ١٧ بميدان السيدة زينب للتحقق من استيفائه للشروط وما اقتضاه ذلك من طلب اخلائه عن شاغليه وما جره هذا الاخلاء على المدعى من نفقات تحملها ، كل ذلك كان نتيجة لطلب المدعى الذي أصر عليه في الانذار الذي وجهه

الى الوزارة في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بعد أن كان قد بين في الطلب المقدم منه للترخيص بنقل صيدليته انه انما طلب اجراء المعاينة تحت مسؤوليته واذ قام المدعى بعد ذلك وفي الظروف السابق بيانها والتي كان على علم تام بها باخلاء المحل المذكور وينقل صيدليته اليه رغم انه لم يكن قد صدر قرار بالترخيص له في هذا النقل — فانه لا يكون هناك خطأ من جانب الوزارة فيما اتخذته من اجراءات تمهيدية للبت في طلب الترخيص المقدم منه والتي انتهت بعدم حصوله على هذا الترخيص ولا يكون هنا محل لالزامها بأن تؤدي له تعويضاً بسبب ما حاق به نتيجة خطئه وتعجله بنقل صيدليته دون أن يحصل على ترخيص مسبق بهذا النقل واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب فيما قضى به من الزام الوزارة بالتعويض .

(طعن رقم ٥٢٥ ، ١١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مدى مسؤولية لجنة الاستلام عن ثقب في خزانات الوقود —
مضي مدة طويلة بين استلام الخزانات واكتشاف الثقب — انتفاء
المسؤولية .

ملخص الحكم :

ان لجنة الاستلام النهائي للمرحلة الأولى قد أجرت الاختبار على الخزانات وذلك بملئها بالوقود وأثبتت سلامتها ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الخزانات قد استلمت ابتداءً في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٩ وانتهائها في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٠ ، وقد تركت طوال هذه المدة بدون استعمال حتى بدء في تنظيفها في مارس ١٩٦١ ثم ملئها في أبريل سنة ١٩٦١ ، مما يعرضها للصدأ في تلك المنطقة القريبة من البحر الأحمر المشبعة بالرطوبة وقد يؤدي الى حدوث ثقب بها

حسبما قرره أعضاء اللجنة ومن ثم فان مما نسب الى أعضاء اللجنة من اعمال بعدم اجراء التجارب على الخزانات بملئها بالوقود أو بالماء أو بطريق الضغط بالهواء لا يستند الى أى أساس من الواقع ما دامت التجربة قد تمت بملئها بالوقود حسبما قرر أعضاء اللجنة وخلت الأوراق من الدليل الذى يحض أقوالهم وبالتالى فلا محل لتقرير مسئوليتهم عن الوقود الفاقد بسبب وجود ثقوب بالخزان رقم ٢ ما دام لم يوجد الدليل على أن هذه الثقوب كانت قائمة عند الاستلام .

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)

الفرع السادس

حالات يكون فيها التعويض جوازيا

ومن ملاحظات الادارة

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

التعويض المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أمر جوازى للوزير المختص — ثبوت حسن نية المستورد ليس العنصر الوحيد الذى بتحقيقه يستمد المستورد حقا في التعويض — هذا التعويض يدخل في نطاق الملازمة التقديرية التى تملكها الادارة بغير معقب عليها من القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان نص الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة قد جعل الأمر بالتعويض جوازيا للوزير المختص واعتبر أن ثبوت حسن نية المستورد هو مجرد عنصر يتعين توفره قبل استخدام الرخصة في التعويض وليس العنصر الوحيد الذى بتحقيقه يستمد المستورد حقا في التعويض

مباشرة من القانون ، ومتى كان الوضع كذلك فإن الأمر بالتعويض المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة سالفة الذكر انما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الادارة بغير معقب عليها فيها من القضاء الادارى الذى ليس له الحلول محلها فيما هو داخل في صميم اختصاصها وتقديرها ، ولا يحق له بالتبعية مراجعتها في وزنها لمناسبات قرارها وملاءمة اصداره .

(طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢)

الفرع السابع

حفظ التحقيق لا يحوز حجية في المسؤولية المدنية أو

المسؤولية الجنائية

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

حفظ اوراق التحقيق اداريا لا يؤثر على المسؤولية المدنية — قرار النيابة بحفظ الاوراق — ليس قرارا قضائيا — لا يحوز حجية سواء في المسؤولية المدنية أو المسؤولية الجنائية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الخامسة من البند ٢٩ من تعريفية نقل البضائع والحيوانات بغير المستعجل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ تنص على أن « يكون الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل اليهم وعلى نفقتهم وتحت مسؤوليتهم » .

ومن حيث أنه يخلص من محضرى المعاينة الخاصين بالعربة المشار اليها في ١١ و ١٣/٨/١٩٦٢ أن سبب سقوط العربة يرجع الى سوء توزيع الشحنة بها فقد وجدت الشحنة في مؤخرة العربة وفي جانب واحد منها

الامر الذي يدل على أنها كانت مركزة في هذا الجانب عند الشحن مما افقد العربية توازنها وترتب عليه خروجها عن القضبان ثم ميلها على جانبها، خاصة وان الشحنة عبارة عن ٥٠ جوالا من الدقيق زنتها ٥ طن وهي بطبيعتها مما لا يسهل زحزحته نتيجة الحادث في الظروف التي حصل فيها وهي المفابرة بسرعة بطيئة .

ولما كانت القوات المسلحة هي التي قامت بشحن العربية المشار اليها على الوجه السابق بيانه والذي ينطوى على خطأ من جانبها تسأل عما ترتب عليه من ضرر ومن ثم تكون مسئولة عن تكاليف اصلاح العربية .

ولا يؤثر في مسئولية القوات المسلحة عدم حضور مندوب الوحدة الشاحنة عند المعاينة الاولى مادام الثابت من المحضر المحرر في ٨/١١ سنة ١٩٦٢ أن مندوب الوحدة كان موجودا وقت المعاينة ولكنه رفض التوقيع على المحضر ، كما أن مندوب التسهيلات أشر على هذا المحضر بما يفيد أن العربية فتحت أهامه وأقفلت وختمت بمعرفة مندوب المخازن الرئيسية للتعيينات ، والثابت من المحضر المحرر في ١٣/٧/١٩٦٨ حضور مندوب تسهيلات العباسية ومندوب المخازن الرئيسية للتعيينات ولم يكن هناك خلاف بين المعائنتين الاولى والثانية ، كما لا يؤثر في مسئولية القوات المسلحة حفظ أوراق التحقيق اداريا لان من المسلم أن قرار النيابة بحفظ الاوراق ليس قرارا قضائيا ولا يحوز أى حجية سواء في المسئولية المدنية أو المسئولية الجنائية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القوات المسلحة مسئولة من تعويض الهيئة العامة للسكك الحديدية عن الضرر الذي اصابها نتيجة سقوط العربية رقم ٢٥٨٢٣ على سكة الترموين بحوش محطة العباسية .

(ملف ٢٧٧/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

(وبذات المعنى ملف ١٠٩٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٩)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

مسئولية مدنية — لا يدروها حفظ التحقيق ، الذى أجرته النيابة العامة ، اداريا — قرار الحفظ هذا لا يحوز قوة الامر المقضى قبل الضرور .

ملخص الفتوى :

وليس يدرا عنه هذه المسؤولية حفظ التحقيق الذى أجرته النيابة العامة فى هذا الخصوص اداريا لان ذلك ، على ما يبين من محضر هذا التحقيق انما تم على أساس أن الخطأ الذى وقع منه ، لا يكون جريمة جنائية . ومن ثم فهو لا يتضمن التقرير بعدم وقوع خطأ منه ، تقترب عليه مسؤوليته ، بما ثبت من أنه كان سببا فى وقوع الضرر المشار اليه . هذا الى أن قرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أيا كان سببه لا يحوز قوة الامر المقضى قبل الضرور من الحادث ، فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه .

(نتوى ٢٦٠ فى ١٩٦٤/٤/٢٦)

الفرع الثامن

التأمين ضد المسئولية

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مسئولية الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية عن تعويض
الاضرار التي أحدثتها السيارات المملوكة لها ببعض الاموال المملوكة
لمحافظة الاسكندرية نتيجة لفعل تابعيها سائقى هذه السيارات — عدم
سريان احكام عقد التأمين المبرم بين الهيئة وشركة الشرق للتأمين في
مواجهة المحافظة — لا يجوز للهيئة أن تدفع مسئوليتها عن تعويض
الاضرار استنادا الى التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون
المدنى لعدم سريانه في مواجهة المحافظة .

ملخص الفتوى :

احدثت بعض سيارات الاتوبيس المملوكة للهيئة العامة لنقل الركاب
بالاسكندرية اضرارا ببعض الاموال العامة المملوكة لمحافظة الاسكندرية
نتيجة لفعل تابعيها سائقى هذه السيارات . وقد قدم بعض مرتكبي هذه
الحوادث الى المحاكمة الجنائية حيث قضى بادانتهم في بعضها وذلك على
النحو التالى ... (الحوادث من ١ — ١١) .

وكانت محافظة الاسكندرية تقوم باخطار الهيئة العامة لنقل الركاب
بوقوع الحادث وتطالبها بموجب خطابات عادية باداء قيمة الاضرار التي
احدثتها سيارات النقل العام التابعة لها وذلك خلال المواعيد القانونية ،
الا ان الهيئة كانت تحيل هذه الطلبات الى شركة الشرق للتأمين التي كانت
تنتهى دائما الى عدم سداد قيمة الاضرار وذلك عن طريق منازعتها في
قيمة التعويضات المطلوبة ثم تتعمد عدم الرد على مطالبات المحافظة
المكررة في هذا الشأن الى أن تمضى ثلاث سنوات أو تتقاعس عن الرد
على مكاتبات المحافظة ثم تدفع بالتقادم وكانت توهم المحافظة بأنها

(أى الشركة) بصدد بحث المطالبة وذلك بطلب موافاتها بالمستندات الخاصة بهذه الحوادث ثم تخطر المحافظة بانها ستحفظ المطالبة لحين الفصل فى الدعوى الجنائية وغير ذلك من الوسائل التى تقيد فى مجموعها ان الشركة المذكورة لم يكن لديها نية الوفاء بالتزاماتها على الرغم من مطالبة المحافظة لها فى المواعيد المقررة ، وعندما كانت المحافظة ترجع على الهيئة العامة لنقل الركاب بصفتها المسؤولة أمامها كانت الهيئة تتبنى وجهة نظر شركة التأمين وتريد عليها بانها لاتستطيع الصلح مع المضرور طبقا لشروط عقد التأمين •

ومن حيث ان الهيئة العامة لنقل الركاب ترفض اداء التعويض المستحق عن الاضرار التى أصابت بعض ممتلكات المحافظة بفعل سائقى سياراتها وذلك على أساس أن عقد التأمين المبرم بين الهيئة وشركة الشرق للتأمين لا يجيز لها أن تتصلح مع الغير المضرور من جزاء الحوادث الناجمة عن مصادمات سيارات الاوتوبيس الملوكه للهيئة •

ومن حيث أن المحافظة كانت تكفى بمطالبة شركة التأمين المشار اليها وديا بقيمة الاضرار التى احدثتها السيارات التابعة للهيئة ، وهو أمر طبيعى لانه لم يكن لها أن تقيم دعوى مباشرة على هذه الشركة ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو اصابة مدنيه تلحق أى شخص من حوادث السيارات اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . والملاحظ هنا ان مسؤولية المؤمن لديه قاصرة على تعويض الاضرار التى تنتج عن الوفاة أو اية اصابة بدنية تلحق المضرور ، فلا تتعداها الى الاضرار التى تصيب الممتلكات •

ومن ثم فان المحافظة لم يكن لها أن تقيم دعوى التعويض على هذه الشركة وانما يقتصر حقها فى مطالبة هيئة النقل العام •

ومن حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الآت

ميكانيكية يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يخله فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » . وتنص المادة ١٦٥ على أنه « إذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان ملزم بتعويض هذا الضرر ، مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » . والمستفاد من هذين النصين أن مسؤولية حارس الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة أو حارس الأشياء الميكانيكية — ومنها سيارات الاتوبيس — تقوم على أساس الخطأ المفترض والضرر وأنه إذا لم يكن بمكنه الحارس أن ينفي ركن الخطأ باعتباره مفترضاً لدفع مسؤوليته عن الضرر الواقع إلا أنه يستطيع أن ينفي رابطة السببية إذا ما أسعفه وجود السبب الأجنبي كالحادث المفاجيء أو القوة القاهرة أو خطأ المضرور ، أو خطأ الغير .

ومن حيث انه بانزال الاحكام المتقدمة على الحوادث المشار اليها ، يبين انه بالنسبة الى الحوادث من رقم ١ الى رقم ١١ لا يمكن نفى رابطة السببية بين خطأ السائقين المفترض والضرر الناتج عن مصادماتهم بممتلكات محافظة الاسكندرية ، ذلك ان المحاكمة الجنائية في هذه الحوادث قد انتهت الى ادانتهم سواء بالحكم بالغرامة أو بالحبس أو بهما معا ، ومن ثم يتعين الالتزام بهذه الاحكام وتقرير مسؤولية هؤلاء السائقين تأسيساً على ما تقتضيه القاعدة الاصولية من انه اذا أصدر حكم نهائي في الجريمة من محكمة جنائية فان هذا الحكم يقيد القاضي المدني بالنسبة الى الدعوى المدنية ومن ثم تقوم مسؤولية سائقي الهيئة عن تعويض التلفيات التي اصابها المحافظة بمقتضى هذه الاحكام .

أما بالنسبة الى الحوادث من رقم ١٢ الى رقم ١٤ فلانه وان كان لم يتم التحقيق في هذه الحوادث الثلاث سواء بمعرفة الشرطة أو النيابة العامة الا انه يبين من مذكرات الاحوال المحررة في شأنها ان الذين ابلغوا بوقوع هذه الحوادث من الموظفين العموميين الذين يعتبر من صميم عملهم التبليغ والارشاد عن مرتكبي الحوادث التي من شأنها الاضرار باموال الدولة ، والذين يتعين اعتبار شهادتهم صحيحة الى ان

يثبت عكسها ، الامر الذى لم يتحقق من واقع أوراق النزاع ، ويبين من شهادة هؤلاء الموظفين ان مرتكبى هذه الحوادث الثلاث هم سائقى الهيئة وذلك كما يبين مما يلى :

الحادث رقم ١٢ : ورد بالمذكرة ٥٦ أحوال المنشية المؤرخة ١٩٦١/٩/١٠ ان الخفير المنوط به حراسة ميدان التحرير ابلغ شرطة المنشية انه شاهد سيارة الاتوبيس رقم ٢٩١ عند قدومها من شارع النصر متجهة الى محطة الاتوبيس بالمنشية تصعد فوق احد الارصفة وكسرت اربع قطع حديد من الحاجز الحديدى الموجود على الرصيف .

الحادث رقم ١٣ : يبين من الاطلاع على مذكرة الاحوال رقم ٨١ أحوال شرطة المرافق المؤرخة ١٩٦٢/٧/٧ ان الخفير المنوط به حراسة حديقتي سعد زغول والخالدين ، ابلغ الشرطة بانه اثناء مروره شاهد سيارة الاتوبيس رقم ٦٢ خط ٢ تصدم سور الحديقة الكائنة أمام القنصلية مما ادى الى كسر السور ، وانه حرر ايضا المذكرة رقم ١٢٩ أحوال شرطة المسلة في ذات اليوم .

الحادث رقم ١٤ : الثابت من الاطلاع على المذكرة رقم ٣٦ أحوال شرطة المنشية المؤرخة في ١٩٦٤/٩/٢٧ بان الشرطى المعين بقطاع شركة البلاستيك وميدان التحرير ابلغ بأنه شاهد سيارة الاتوبيس رقم ٢٥٣ تصدم سياج الحديقة الكائنة بدائرة عمله وتكسر منه حوالى ٥٠ سم اثناء قدومها من المحطة .

أما الحادثتين رقم ١٥ ، ١٦ فالمستفاد من التحقيقات التى اجريت فى شأنها ان اقوال الشهود تنحصر فى ان السبب فى وقوع الحادث رقم ١٥ هو انفجار العجلة الخلفية اليسرى للسيارة ، وان السبب فى وقوع الحادث رقم ١٦ هو (تفويت) عجلة القيادة فجأة ، والواقع ان هذه الاقوال لاتكفى لدفع مسئولية سائقى هاتين السيارتين لقيام الخطأ المفترض فى حقهما لعدم وجود السبب الاجنبى الذى ينفيه كالحادث المفاجئ أو القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور . اذ يشترط فى الحادث المفاجئ وهو العنصر الذى قد يثار بسبب هاتين الحادثتين ان يكون غير منتظر الحدوث ومستحيل مفاداته ، فانفجار احدى عجلات

السيارة أو حدوث عطل بعجلة القيادة يعتبر من الامور اللصيقة باستعمال السيارات والتي يتعين على سائقها حساب حدوثها اثناء قيادتهم ، خاصة في المدن ، اذ يتعين ان يضعوا سياراتهم في مركز من السرعة والمكان يؤدي الى تلاقي الحوادث التي قد تقترب على حدوث مثل هذه الامور كأنفجار احد الاطارات أو تقويت عجلة القيادة اثناء السير .

أما بالنسبة الى الحوادث الاخيرة الواردة انفا تحت أرقام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، فالثابت من التحقيقات التي اجريت في شأنها ان مرجعها الى عنصرين من عناصر السبب الاجنبى وهما خطأ الغير بالنسبة الى الحالتين رقمى ١٧ ، ١٩ وخطأ المضرور بالنسبة الى الحادث رقم ١٨ .

خلاصة ما تقدم اذن ان سائقى الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية يعتبرون مسئولين عن الاضرار التي لحقت بأموال محافظة الاسكندرية نتيجة الحوادث الواردة تحت أرقام من ١ الى ١٦ المشار اليها انفا وغير مسئولين عن الاضرار الناجمة عن الحوادث ارقام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

ومن حيث انه عن مسئولية هيئة النقل عن الاضرار التي ثبتت مسئولية سائقها عنها فان المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن :

١ — يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها .

٢ — وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان رأت انه اذا ماثبتت مسئولية التابع عن الحوادث التي تقع منه وتؤدي الى اضرار بالغير فيكون المتبوع مسئولاً أيضاً عن اعمال تابعه تأسيساً على ان حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تتقلل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لانه وان

كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا انه يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله . وذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ومن ثم فقد انتهت الجمعية العمومية الى ان المتبوع يكون مسئولا عن الاضرار التى يحدثها تابعة بصفة أصلية طبقا لما نصت عليه المادة ١٧٨ من القانون المدنى فضلا عن مسئوليته عن خطأ تابعة طبقا لنص المادة ١٧٤ من هذا القانون .

ومن حيث انه — تأسيسا على ما تقدم — فان الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارسة على سيارات الاوتوبيس التى احدثت اضرارا بممتلكات المحافظة فى الحوادث المشار اليها (من رقم ١ الى رقم ٢٦) تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار بصفتها مسئولة عنها بصفة أصلية وبصفتها مسئولة عن خطأ تابعيها .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١٧٢ من القانون المدنى تنص على ان « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » ، الا ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان انتهت الى ان هذا التقادم لايسرى بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لا تكون المطالبات بينها عن طريق الدعاوى أمام جهات القضاء . ومن ثم فانه لايجوز لهيئة النقل العام ان تدفع مسئوليتها عن تعويض الاضرار التى لحقت بممتلكات المحافظة على النحو سالف الذكر استنادا الى التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، لعدم سريانه فى مواجهة المحافظة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : عدم سريان احكام عقد التأمين المبرم بين الهيئة العامة لنقل

الركاب بالاسكندرية وشركة الشرق للتأمين في مواجهة محافظة الاسكندرية .

ثانيا : التزام الهيئة المذكورة بتعويض المحافظة عن الاضرار التي اصابته ممتلكاتها بفعل سائقى سيارات الهيئة في الحوادث المشار اليها آنفا والواردة تحت ارقام من ١ الى ١٦ وعدم التزامها بتعويض الاضرار الناجمة عن الحوادث ارقام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

ثالثا : عدم سريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى في مواجهة المحافظة .

(ملف ٢٨٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٢/١/١٢)

الفرع التاسع

تحمل الموظف الذى يقوم بالعمل مقام زميله بمسئوليته

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

قيام الموظف بالعمل طواعية واختيارا مجاملة لزميله اثناء غيابه — يلقى تبعات هذا العمل ومسئوليته كاملة .

ملخص الحكم :

ان المدعى وان لم يكلف بصفة رسمية الحلول محل زميله بالاشراف على المنحل مدة غيابه الا أنه قد قام بهذا العمل فعلا باختياره مجاملة منه لهذا الزميل ، ولم تعترض ادارة المدرسة على ذلك لان وجود المدعى أو زميله يحقق الغرض الذى من أجله وزع العمل عليهما خلال العطلة باعتبارهما مختصين بتدريس فلاحه البساتين وبالتالي بالاشراف على المنحل وقيام المدعى بالاشراف على المنحل محل زميله المذكور في العطلة الصيفية طواعية واختيار يلقى على المدعى تبعات هذا العمل ومسئوليته

كاملة ولا يحله من التزامه بالعناية به ، كما لا يعفيه من وجوب قيامه بالاشراف الفعلى المنتج دون تراخ أو اهمال ، ذلك ان المسئولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب وتتولد عنه فتتحقق بوقوع الاهمال ، بوصفه السبب المنشئ لها ولا يتوقف كيانها وجودا أو عدما — متى توفرت أركانها المادية والقانونية على أن الموظف الذى وقع منه الاخلال بالواجب يقوم بالعمل طواعية واختيارا بدلا من زميل له اذ يجب على الموظف ان يولى العمل الذى يقوم به ، العناية الكافية لتحقيق الغرض منه بصرف النظر عن ظروف اسناده اليه .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٧)

الفرع العاشر

مسئولية الطبيب

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية — مسؤليته عن كل خطأ يقع منه جسيما كان أو يسيرا .

ملخص الحكم :

ان التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية ، فيسأل عن كل خطأ يقع منه جسيما كان أو يسيرا ، طبقا للاصل العام الذى رددته المادة ١٦٣ من القانون المدنى . وهو أن يسأل الشخص عن خطئه ايا كانت درجته دون تفرقة بين درجة هذا الخطأ ، وانما المعيار فى تقدير خطأ الطبيب وتعيين مدى واجبلته يكون اما بمقارنة منك طبيب عادى اذا وجد فى مثل ظروفه الظاهرة ، أو بمقارنة منك طبيب اخصائى مثله اذا وجد فى مثل هذه الظروف ، لان الاخصائى محل ثقة خاصة لها وزنها عند تقدير معيار الخطأ نظرا لتخصصه ، كما أنه اذا كانت الحكمة تتطلب من القاضى الا يوغل بنفسه فى فحص النظريات العلمية المختلف عليها

ومناقشتها ، وأن يوازن هو بينها ويرجع احداها على الاخرى ترجيحاً
ينبنى عليه حكمه في خطأ الطبيب ومساءلته عن هذا الخطأ ، الا انه ليس
معنى هذا ان القاضي ممنوع عن تقدير الخطأ بمعياره القانوني الواجب ،
أو أن الطبيب لا يسأل عن خطئه الثابت ولو كان يسيراً ، بل المقصود
من ذلك ان القاضي يجب أن يستخلص الخطأ بمعياره المحدد آنفاً من
وقائع واضحة ثبت منها أن مسلك الطبيب — عادياً كان أو اخصائياً
بحسب الاحوال — كان مسلكاً يتنافى مع الاصول الثابتة المقررة في المهنة ،
والتي لا يحتاج القاضي في التثبت منها الى الخوض في مناقشة نظريات
علمية أو أساليب مختلف عليها . فاذا ما ثبت خطأ الطبيب على هذا
النحو ، وجبت مساءلته عنه ، أيا كانت درجته جسيماً كان أو يسيراً .

(طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

الفرع الحادي عشر

مسئولية المستعمر

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

المستفاد من المادة ٦٤١ من القانون المدني وجود التزام على
المستعمر بأن يبذل في المحافظة على الشيء المأجر العناية التي يبذلها في
المحافظة على ماله بشرط الا يقل عن عناية الرجل المعتاد — الاخلال
بهذا الالتزام يرتب مسؤولية المستعمر عن تعويض أي هلاك أو تلف
يحدث للشيء المأجر — الاهمال في القيادة وعدم الاكتراث بقواعد المرور
يمثل اخلالاً بواجب العناية اللازمة للمحافظة على السيارة المأجرة —
اثر ذلك — مسؤولية الجهة المستعرة عن قيمة التلفيات التي لحقت
السيارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٣٥) من القانون المدني تنص على أن « العارية عقد

يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة ، أو في غرض معين على أن يردّه بعد الاستعمال » .

وتنص المادة ٦٤١ (أ) من هذا القانون على أنه « على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ما له دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد » .

كما تنص المادة ٦٤٢ (أ) من القانون المذكور على أنه « متى انتهت العارية وجب على المستعير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها وذلك دون اخلال بمسئوليته عن الهلاك أو التلف » .

ومفاد هذه النصوص وجود التزام على المستعير بأن يبذل في المحافظة على الشيء المعار العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله بحيث لا تقل هذه العناية عن العناية التي يبذلها الشخص العادي ، فإن قصر في المحافظة على هذا الشيء عما يبذله من عناية للمحافظة على ماله الخاص أو كانت عانيته به أدنى من تلك التي يبذلها الشخص العادي ، قامت مسئوليته عن تعويض أي هلاك أو تلف يحدث للشيء المعار .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان سيارة رئاسة الجمهورية رقم ٦٠٢ رئاسة معارة للحرس الجمهوري التابع لوزارة الدفاع . لذلك كان يتعين على الحرس الجمهوري ان يبذل بواسطة العاملين فيه العناية الواجبة للمحافظة على السيارة التي يستعيرها ، وهي على ما سبق القول العناية التي يبذلها كل منهم في المحافظة على ماله الخاص دون أن تقل عن العناية التي يبذلها الشخص العادي في المحافظة على ماله .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ومن اقوال كل من سائق السيارة رقم ١٣٨٥٧ ملاكي القاهرة الجندي / ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، وسائق السيارة رقم ٢٩١ رمسيس القاهرة ومن معاينة الشرطة ، خطأ وأعمال الجندي المذكور أثناء قيادته للسيارة المذكورة بانحرافه المفاجيء الى يسار الطريق مما تسبب في وقوع التصادم بين السيارتين المشار اليهما ، وتأييد هذا

الخطأ بالامر الجنائى رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ الصادر من نيابة غرب القاهرة العسكرية ضد الجندى المذكور بتغريمه خمسون قرشا .

ومن حيث انه قد ترتب على هذا الاهمال حدوث تلفيات بالسيارة المعارة للحرس الجمهورى الذى يتبعه السائق المذكور بلغت تكاليف اصلاحها ٢٦٩٨٤٤ جنيه ، وكان هذا الاهمال من جانب السائق يمثل اخلالا بواجب العناية اللازمة للمحافظة على السيارة المعارة اذ أن عناية الشخص العادى بماله الخاص لا تنزل الى درجة الاهمال فى القيادة ، وعدم الاكتراث بقواعد المرور . وبالتالى فان مسئولية المستعير عن اصلاح التلفيات التى لحقت بالسيارة المستعارة تقوم فى جانب الحرس الجمهورى .

ولما كان الحرس الجمهورى تابعا لوزارة الدفاع باعتباره فرعا من فروعها فانه يتعين الزام وزارة الدفاع بقيمة التلفيات المشار اليها وقدرها ٢٦٩٨٤٤ جنيها طبقا للكشف التفصيلى المقدم من رئاسة الجمهورية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى الزام وزارة الدفاع بدفع مبلغ ٢٦٩٨٤٤ جنيها لرئاسة الجمهورية .

الفرع الثاني عشر

مسئولية المستأجر عن رد العين المؤجرة في حالة حسنة

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المادة ٥٩١ من القانون المدني — الزامها المستأجر برد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها الا ما يكون قد اصاب العين من هلاك او تلف لسبب لا يد له فيه ، فاذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر او دون بيان بأوصاف هذه العين افترض ، حتى يقوم الدليل على العكس ، ان المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة — مسئولية جامعة الاسكندرية قبل وزارة الاسكان عن قيمة التلفيات الحادثة بالشقق التي كانت الوزارة تؤجرها للجامعة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٩١ من القانون المدني تنص على انه « على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها الا ما يكون قد اصاب العين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

فاذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر ، أو دون بيان بأوصاف هذه العين افترض ، حتى يقوم الدليل على العكس ، أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة » .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن المشرع ألزم المستأجر برد العين بالحالة التي تسلمها بها ، وأنه اذا لم يكن هناك ما يثبت حالة العين وقت تسلمها ، افترض ان المستأجر قد تسلمها في حالة حسنة فاذا كان بالعين تلف يسأل عنه المستأجر ، ما لم يثبت أن هذا التلف لم يكن بخطأ منه .

ومن حيث ان الثابت من البند السابع من عقدي الايجار المحررين عن الشقتين رقم ١٥ ، ١١ أنه جاء به « أقر المستأجر بمعاينة المحل

المؤجر له وصلاحيته وأنه كامل من أبواب وشبابيك ومفاتيح وكوالين وترابيس وكل ذلك صالح للاستعمال .

كما أضاف العقد الخاص بالشقة رقم ١١ بيانا تفصيليا للشقة المؤجرة ومحتوياتها تضمن أنها « تحتوى على تسعة حجرات وحمامين ومطبخ وأربعة طرقات والحجرات أرضيتها بالخشب واحداها مبطنة بالخشب الأبلكاش المدهون جوزى على شكل مربعات والاكر الموجودة بالأبواب من النحاس وأحد الحمامين أرضيته رخام وبه حوض صينى وصباقتين صينى والحوائط بالبلاط الزلازى الى نصف الحوائط وبه حولابين صغيرين من الخشب العادة داخل الحائط كل منهما . . الخ » . ومن حيث ان هذا البيان على الرغم من كثرة التفاصيل التى وردت به لم يتضمن الإشارة الى أى نقص أو تلف فى الشقة .

ومن ثم يكون ما ورد فى البند السابع من عقدي ايجار الشقتين ١٠ و ١١ وما أضافه البيان الخاص بالشقة ١١ من تفاصيل محتويات الشقة مساندا للقرينة القانونية التى وضعتها المادة ٥٩١ من القانون المدنى والتى تقتضى متى تم تسليم العين للمستأجر دون كتابة محضر تسليم ، أن المستأجر قد تسلمها فى حالة حسنة حتى يقوم الدليل على العكس ، وتكون الجامعة مسئولة عما لحق بالشقتين آنفتى الذكر من تلفيات بينها المحضر المؤرخ فى ١ من أغسطس ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه ثبت من محضر استلام الشقة رقم ٤ جميع التلفيات التى كانت بالشقة عند استلام الجامعة لها فما زاد فى هذه الشقة من تلفيات عما ثبت فى محضر الاستلام المذكور فان الجامعة تكون مسئولة عن قيمة اصلاحه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن جامعة الاسكندرية مسئولة قبل وزارة الاسكان عن قيمة التلفيات الحادثة بالشقتين رقم ١٠ ، ١١ من العمارة رقم ٢٤ شارع محطة مصر والتى كانت الجامعة قد استأجرتها من دائرة طوسون باشا ومن إدارة تصفية الاموال المصارعة وكذلك عن التلفيات الحادثة بالشقة رقم ٤ بالعمارة المذكورة والتى لم ترد فى محضر استلام الجامعة لهذه الشقة .

الفرع الثالث عشر

تعويضات الحرب

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

التزام الجهة الادارية بدفع التعويض مقابل اتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربى .

ملخص الفتوى :

بمقتضى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ وضع المشرع ضوابط تحديد صدور قرارات لاتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربى ومن بينها الاستيلاء على العقارات أو شغلها وذلك مقابل تعويض عادل ، وأناط بلجان يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقدير هذه التعويضات والاثمان على أن تعقد هذه اللجان بناء على طلب الجهة الادارية التى صدر أمر الاستيلاء لصالحها .

وبناء على ذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٧١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقضى فى المادة الثالثة منه بأن انعقاد تلك اللجان رهين بطلب الجهة التى صدر أمر الاستيلاء لصالحها .

ولما كانت الجهة الادارية تتنازع فى التعويض وعلى ذلك لم تقم بدعوة اللجنة الى الاجتماع طبقا للنص المذكور ، وهو بفعلها ذلك تمنع اللجنة من ممارسة اختصاصها فى بحث طلب التعويض مما يعطله وهو فى موقف مخالف للقانون ، فمن ثم يتعين التزام الجهة الادارية بدفع التعويض وذلك باتخاذ الاجراءات المقررة فى القانون والقرار الجمهورى المشار اليهما .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

جواز الجمع بين أكثر من نوع من التعويضات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ١٩٦٧/٤٤ ، ١٩٧٤/٩٧ ، ١٩٧٦/٢٩ ، متى توافرت شروط استحقاقها .

ملخص الفتوى :

سن المشروع ثلاثة أنواع من التعويضات لمواطني القناة وسيناء بمقتضى القوانين أرقام ٤٤ لسنة ١٩٦٧ ، ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ، ١١٤ لسنة ١٩٧٤ الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ أولها التعويض عن الخسارة فى المال الذى وضع له حدا أقصى قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وثانيهما التعويض عن فقد الأجر أو الدخل الذى كان يحصل عليه المواطن مقابل عمل كان يؤديه وحالت الأعمال الحربية بينه وبين أدائه والحصول على ما كان يدره عليه من أجر أو دخل ، وثالثهما التعويض عن القيمة الايجارية التى يتقاضاها مالك العقار الواقع فى احدى هذه المحافظات من مستأجره حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

ولما كان المشرع قد خص كل من هذه التعويضات باحكام وقواعد فانه لا يجوز حرمان المواطن من احداها مع توافر شروط الاستحقاق بحجة حصوله على تعويض من نوع آخر اذ لو قصد المشرع ذلك لجمع تلك التعويضات الثلاثة فى نوع واحد ، ولوضع له شروطا واحدة لا تختلف بسبب تغيير مناط الاستحقاق ، أما وقد حدد المشرع لكل نوع من هذه التعويضات مناطه الخاص فانه لا وجه للقول باستقرار احداها للآخر ، ومن ثم يحق لمن يتوافر فيه سبب استحقاق أى منها ، أن يجمع بينه وبين غيره ان توافرت شروط استحقاقه هو الآخر .

الفرع الرابع عشر

الاعفاء من المسؤولية

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

مسئولية — مسؤولية تعاقدية — جواز الاعفاء منها •

الزام الناقل بالتعويض رغم اشتراطه عدم مسؤوليته في حالة
الغش والخطأ الجسيم من جانبه — اساس ذلك — تطبيق •

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١٥) من القانون المدني تنص على أنه « اذا استحال
على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء
بالتزامه » •

وتنص الفقرة الثانية من المادة (٢١٧) من ذات القانون على أنه
« يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على
عدم تنفيذ التزامه التعاقدى الا ما ينشأ عن غشه أو خطئه
الجسيم » •

ومفاد ذلك أن المسؤولية التعاقدية تقوم بمجرد الاخلال بتنفيذ
الالتزام فيفترض الخطأ في جانب المدين ويلتزم بأداء التعويض بغير
أن يلزم الدائن باقامة الدليل على هذا الخطأ ، بيد أنه يجوز للمدين
أن يشترط اعفائه من المسؤولية وفي تلك الحالة لا يسأل عن
اخلاله بتنفيذ التزامه الا اذا كان هذا الاخلال راجع الى غشه أو
خطئه الجسيم — فمعتدّ يلزم بالتعويض رغم اشتراطه الاعفاء من
المسؤولية •

لما كانت مسؤولية الناقل في حالة تلف البضاعة هي مسؤولية تماقديه تنشأ عن عقد النقل فإن القواعد العامة في المسؤولية التعاقدية تطبق في شأنه فيفترض خطئه في حالات التلف ولا يلزم المرسل باقامة الدليل على هذا الخطأ ولكن يكون للناقل أن يشترط ابتداء عدم مسؤوليته الا أن هذا الشرط لا يسرى في حالات الغش والخطأ الجسيم من جانبه .

وتطبيقا لما تقدم على الحالة الماثلة فانه ولئن كانت هيئة السكك الحديدية قد اشترطت عدم مسؤوليتها عما يلحق الرافعة الملوكة للقوات البحرية أثناء نقلها حسبما هو ثابت بوثيقة الشحن الا أن ما لحق بالرافعة من تلف انما نتج عن خطأ الهيئة الجسيم في تقدير ارتفاع الرافعة الأمر الذي أدى الى اصطدامها بأحد الكبارى العلوية في كفر الدوار ومن ثم فانها تلتزم بجبر الضرر الذي لحق بالقوات البحرية المتمثل فيما تكبدته من نفقات فعلية لاصلاح الرافعة على الرغم من اشتراطها الاعفاء من المسؤولية .

واذ بلغت نفقات اصلاح الرافعة ٣٧٥ جنيها فان الهيئة تلتزم بأداء هذا المبلغ كتعويض وليس للقوات البحرية أصل حق في المطالبة باضافة ٥٠٠ مليم و ٣٧ جنية كمصاريف ادارية الى مقدار التعويض لانعدام الأساس في المطالبة بتلك المصاريف فيما بين فروع الدولة وهيئاتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة السكك الحديدية بأن تدفع للقوات البحرية مبلغ ٣٧٥ جنيها كتعويض .

مستخدم خارج الهيئة

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

المستخدمون الظهورات هم المعينون على وفورات الميزانية بصفة مؤقتة غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة فلا يندرج في هذه الفئة الموظفون المعينون في وظائف دائمة ولو كانوا غير مثبتين . ان الاحكام الخاصة بتأديب الموظفين تسرى على جميع الموظفين والمستخدمين المثبتين وغير المثبتين المعينين على درجات دائمة فلا يجوز بالنسبة اليهم جميعا توقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

ملخص الفتوى :

طلب الرأي في هل يتساوى الموظفون غير الدائمين مع الموظفين الدائمين في ضرورة صدور قرار من مجلس التأديب عند توقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما فان كانوا لا يتساوون معهم في ذلك فهل يملك الرئيس الاعلى للمصلحة توقيع تلك العقوبات عليهم .

بحث قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٢٦ من يونية ١٩٤٩ وقد فهم من المذكرة المقدمة مع طلب الرأي أن المقصود بالسؤال هم الموظفون غير المثبتين المعينون على درجات دائمة كما لاحظ أن العمل جرى على عدم تقديم هؤلاء الموظفين الى مجالس التأديب استنادا الى المادة ١١٤ من « قانون المصلحة المالية » التي تنص على أن « التلاميذ والمستخدمين الظهورات والمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال لا يحالون على مجالس التأديب » وعلى اعتبار أن الموظفين غير المثبتين وان كانوا معينين في وظائف دائمة داخل الهيئة فانهم يعدون من المستخدمين الظهورات .

ولما كان « قانون المصلحة المالية » ليس الا كتابا جمعت فيه أحكام مستخلصة من القوانين والاورام العامة وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية وأطلق عليه تجاوزا اسم القانون كان متينا لمعرفة من هم الموظفين الظهورات الرجوع الى مصدر الحكم الوارد في المادة ١١٤ •

وهذا المصدر لا يعدو أن يكون نص المادة ٣٦ من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ على أن احكام هذا الامر لا تسرى على « من تعينهم الحكومة بوجه استثنائي في وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة » مفهوما في ضوء المادة ٢٦ من الامر العالي الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ التي تنص على أنه يسوغ لرؤساء المصالح الحكومية تعيين مستخدمين ظهورات اذا وجد لديها بمتوسط عموم الترتيب من بعد تنزيل أدنى فئة في الوظائف الخالية وفركاف تصرف ماهية هؤلاء المستخدمين » •

وواضح من هذين النصين أن المستخدمين الظهورات في معنى المادة ١١٤ انما هم أولئك المعينون على وفورات الميزانية بصفة مؤقتة غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة ولا يندرج في هذه الفئة الموظفون المعينون في وظائف دائمة ولو كانوا غير مثبتين لانهم معينون على درجات مقررة في الميزانية في وظائف داخلية في جدول وظائف المصلحة •

وهؤلاء الموظفون شأنهم في التأديب شأن زملائهم المثبتين لان احكام الاوامر العامة الصادرة في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ لم تفرق في خصوص التأديب بين الموظفين المثبتين وغير المثبتين متى كانوا معينين على درجات دائمة بل ان المادة ٢٥ من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ استثنت الموظفين المعينين يعقود من حكم المادة ١٣ الخاصة بالمكافآت التي تعطى عن الفصل لالغاء الوظيفة أو لاسباب غير سوء السلوك أو التقصير دون غيره من احكام هذا الامر العالي فحلت أبلغ الدلالة على أن هؤلاء الموظفين غير المثبتين يتساوون مع الموظفين المثبتين في سائر أحكامه بما فيها الاحكام الخاصة بالتأديب •

فلهذه الاسباب انتهى رأى القسم الى أن أحكام الاوامر العالية الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٢ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ الخاصة بتأديب الموظفين تسرى على جميع الموظفين والمستخدمين المثبتين وغير المثبتين المعينين على درجات دائمة وعلى ذلك فانه لايجوز — بالنسبة اليهم جميعا — توقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع الرقب عن مدة تريد على خمسة عشر يوما الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

(فتوى ١٩٠٦/٤/٢/٨٦ في ٢٣/٧/١٩٢٦)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

ادماج قانون نظام موظفي الدولة لدرجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة وقصرها على درجتين بدلا من أربع — جعله الترقية من الدرجة الثانية الى الاولى بالاقدمية واشترطه مضي عشر سنوات في الدرجة الثانية (١٢٣) — هذه المدة تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة في الدرجات المدمجة (الثانية والثالثة والرابعة) لا وجه للقول بقصرها على المدة التي تقضى في الدرجة الثانية القديمة والحديثة .

ملخص الفتوى :

ان درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة كانت مقسمة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى أربع درجات ، وقد أدمج هذا القانون الدرجات الرابعة والثالثة والثانية معا بوجعلها درجة واحدة، هي الدرجة الثانية بربط قدره من ٣٦ — ٧٢ جنيتها ، وبذلك أصبحت درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة المقسمة الى درجتين هي الدرجة الاولى والدرجة الثانية، واشترط القانون أن تكون الترقية الى الدرجة الاولى بالاقدمية المطلقة (م ١٢٣) وبمضي عشر سنوات في الدرجة الثانية .

وقد انقسم الرأي بشأن بدء ميعاد العشر السنوات « فثمة رأى يقول ، ان العشر السنوات المشار اليها هي مدة صلاحية لجواز الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى ، ولذلك تحسب من تاريخ شغل

الدرجة الثانية القديمة أو من تاريخ النقل الى الدرجة الثانية الجديدة غير أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة العدل ترى ان هذه المدة يتوفر شرطها اذا امضاها المستخدم في الدرجات المدمجة بالكادر القديم ، استنادا الى أن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أدمج الدرجات الرابعة والثالثة والثانية القديمة في الدرجة الثانية الجديدة ، وقضى بنقل المستخدمين الى الدرجة الجديدة كل بمرتبته ، على أن يوضعوا في كشف الاقدمية في الدرجة الثانية الجديدة حسب الترتيب المبين بالمادة ١٠٥ — ويتوفر كذلك شرط هذه المدة اذا امضاها المستخدم في الدرجة الثانية الجديدة .

وازاء هذا التعارض في الرأي ، عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع ، فاستبان لها أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يتضمن حكما مماثلا للمادة ١٣٥ منه بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة ليكون لمن يقل مرتبه عن بداية ربط الدرجة الجديد ، الخيار بين النقل بمرتبته مع الاحتفاظ بميعاد العلاوة الاعتيادية المقبلة ، وبين النقل مع منح ربط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها . وعلى هذا الاساس لم يترتب على نقل المستخدمين الخارجين عن الهيئة تحسين في مرتباتهم . وقد احتفظ لهم بالمرتبات التي كانوا يتقاضونها قبل العمل بقانون التوظيف .

وقد جاء هذا القانون خلوا من النص على تحديد الاقدمية في الدرجات الجديدة ولم يترتب على النقل أى أثر من حيث الاقدمية في الدرجات السابقة أو الدرجات الجديدة بالنسبة للموظفين أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة واقتصرت أحكامه في هذا الخصوص على الاحتفاظ للمستخدمين الخارجين عن الهيئة بترتيب أقدميتهم فيما بينهم ، على أن نكون الاولوية لمن نقل الى الدرجة الثانية الجديدة للمستخدمين الذين كانوا بالدرجة الثانية القديمة ، يليهم مستخدمون الدرجة الثالثة ثم الدرجة الرابعة ، ولم يتضمن أحكام القانون تاريخا معينا خاصا بتحديد الاقدمية في الدرجة الثانية الجديدة .

وقد تبين من الاطلاع على الربط المالى للدرجة الثانية الجديدة بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أنها تجمع بين ربط الدرجات القديمة

الثانية والثالثة والرابعة مع رفع بداية ونهاية ربط هذه الدرجات ، بحيث أصبح ربط الدرجة الجديدة يعلو ربط الدرجات المندمجة .

ولما كانت الدرجة الرابعة والثالثة والثانية بـكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، جعلها درجة واحدة هي الدرجة الثانية بالكادر القلائم ، يعتبر قرينة قانونية على تكافؤ الاعباء بالدرجة الجديدة والدرجات القديمة . مما دعا المشرع الى ازالة التفرقة بين الدرجات القديمة وجعلها جميعا درجة واحدة . هذا الى جانب أنه لو كانت أعباء الدرجة الجديدة تزيد عن أعباء الدرجة القديمة لوجب زيادة المرتبات عند النقل من هذه الدرجات الى تلك الدرجة تمشيا مع سياسته ، وكان من واجب المشرع أن يجعل شغل الدرجة الجديدة بطريق التعمين أو الترقية . لا أن يطبق عليها المبدأ الذي اتخذه في شغل درجات الكادر الجديد بطريق النقل . ولما كان المتفق عليه وفقا لاحكام قانون التوظيف والقواعد المعمول بها قبل هذا القانون ، أنه لا يترتب على النقل تعديل في أقدمية الموظف أو المستخدم ، ولو كان النقل الى وظيفة تختلف في طبيعة عملها عن عمل الوظيفة السابقة مما يبنى عليه وجود سند قانوني لتجديد الاقدمية في الدرجة الثانية بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة من تاريخ النقل الى هذه الدرجة .

ومن جهة أخرى فان تسمية الدرجات المندمجة بالدرجة الثانية . أمر تقتضيه القواعد العادية . اذ تميزت الدرجات بالارقام الحسابية ، ومادام المشرع قد أطلق على أعلى الدرجات بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة الدرجة الاولى ، فيجب أن تسمى الدرجة التي تليها للدرجة الثانية ويلاحظ أن الاعمال التي يقوم بها المستخدمون في الدرجة الثانية الجديدة ، هي بذاتها الاعمال التي كانوا يقومون بها في الدرجات الثانية والثالثة والرابعة قبل توحيدها في درجة واحدة ، فاذا ما أريد ان تتخذ الخبرة أساسا للترقية ، فان هذا الشرط يتحقق بأداء العمل دون التفات الى مسميات الوظائف . أما ما نص عليه القانون لجواز الترقية الى الدرجة الاولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة بمضى عشر سنوات في الدرجة الثانية ، فان هذا الاجل يتحقق بتمضية هذه المدة في الدرجة الجديدة وفي الدرجات المدمجة على حد سواء . وعلى هذا الاساس ، فان القول بأنه يجب عند الترقية الى الدرجة الاولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أن يمضى المستخدم بالدرجة الثانية

الجديدة أو الثانية القديمة عشر سنوات استنادا الى أنها مدة صلاحية — هذا القول مردود عليه أن طبيعة العمل واحدة في الدرجات القديمة المندمجة والدرجات الجديدة .

ولا يجوز الاستناد الى زيادة الربط المقدر للدرجة الثانية الجديدة، في بدايته ونهايته عما كان عليه ربط الدرجات الثلاث المندمجة ، للقول باختلاف طبيعة العمل بهذه الدرجات عن العمل بتلك الدرجة ، اذ ان الزيادة في المرتبات ، من المبادئ الاساسية التي اتخذها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لمواجهة حالة الغلاء ، وارتفاع مستوى المعيشة بين طبقات الموظفين والمستخدمين بالمراقبة العامة ، أسوة بالاجور والمرتبات التي تمنح للقائمين بالخدمات في الهيئات الاخرى .

لذلك فان مدة العشر السنوات الواجب تمضيها لجواز الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة، تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة في الدرجات المندمجة .

(فتوى ٧٢٢ في ١٩/١١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

وظيفة شيخ مسجد ذات الربط الثابت — عدم اندراجها ضمن الوظائف الخارجة عن هيئة العمال .

ملخص الحكم :

ان وظائف خارجي الهيئة — وهي تتنظم صناعا وغير صناع — وهي ادنى الدرجات في السلم الوظيفي ويعين فيها عادة من غير ذوى المؤهلات ولها درجات معينة تتناسب وحالة هذه الطائفة تبدأ من الدرجة الثانية وراتبها من ٣٦ — ٧٢ جنيها سنويا وتنتهي بالدرجة العالية ومرتبها من ٨٤ — ١٠٨ جنيها سنويا وليس هذا شأن المدعى الحاصل على شهادة العالمية والذي كان يشغل الدرجة السادسة بمرتب ٢١ جنيها شهريا

ثم نقل الى وظيفة شيخ مسجد السلطان الحنفى بمرتب ٢٥ جنيها شهريا
وهى وظيفة لها من الاهمية والمكانة ما استلزم صدور أمر ملكى بالتعيين
فيها ومثل هذه الوظيفة لا يستطيع العقل نعمتها بأنها من وظائف خارج
الهيئة وأغلب الظن أن مرد هذا الاستناد الى فهم خاطيء سقيم لما
ورد بميزانية وزارة الاوقاف قسم ٢ فرع ١ مصروفات المساجد ومكافحة
الامية (انظر على سبيل المثال ص ٢٢٥ من ميزانية الوزارة عن السنة
المالية ١٩٥٥/١٩٥٦) فقد ورد فى تفصيل بند ١ — ماهيات واجور
ومرتبات ما يأتى : (ب) الوظائف المؤقتة — وهى تنتظم وظائف ائمة
وخطباء ومدرسى المساجد وخصصت لهم الدرجات من السادسة الى
الرابعة ثم (ج) الوظائف الخارجة عن هيئة العمال وتنتظم وظائف ملاحظي
المساجد وغيرهم وخصص لهم الدرجة الثانية سايرة . ثم (ج) وظائف
ومكافآت ذات ربط ثابت وهى تنتظم مشايخ المساجد وعددها سبع
وشيخ المقارئ ثم بعض الوظائف الاخرى . وواضح من هذا البيان
أن الوظائف ذات الربط الثابت لا تتدرج فى ضمن الوظائف الخارجة عن
هيئة العمال وانما فى صنف اخر ونوع مختلف عن وظائف خارج الهيئة
وان كانت قد وردت تحت (ج) أسوة بالوظائف الخارجة عن هيئة العمال
وهى ليست منها .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

موظفو هيئة السكك الحديدية ومستخدموها — شغل أحدهم
الدرجة الخصوصية (١٠٨/٧٢ جنيه) واقتران التسمية بوصف انها
خارج الهيئة — اعتباره من طائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة —
أساس ذلك هو دخول هذه الدرجة فى نصاب مرتب الدرجة العمالية
المنصوص عليها فى البند (ثالثا) المستخدمون الخارجون عن الهيئة
(الصناع) الواردة فى الجدول الملحق بقانون موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كانت الدرجة التى يشغلها المطعون عليه بالهيئة العامة

للسكك الحديدية قد أطلق عليها في قرار التعيين رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٣١ اسم الدرجة الخصوصية (١٠٨/٧٢) جنيتها في السنة الا أن هذه التسمية قد جاء قرينها في جميع المكاتبات الرسمية وصف (انها خارج الهيئة) وهي فئة تدخل في نصاب مرتب الدرجة (عالية) في البند (ثالثا) المستخدمون الخارجون عن الهيئة (الصناع) الواردة في جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — مستخدموها المعينين بالدرجات الخصوصية خارج الهيئة — اعتبارهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة في حكم تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت بعد انشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أن المدعى عين بوظيفة معاون تليفون ومراجعة بالدرجة الخصوصية (٦٠-٩٦ جنيتها) خارج الهيئة الخالية بالميزانية بماهية قدرها ستون جنيتها في السنة ، ومن ثم فلا شبهة في أنه يعتبر من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وذلك أنه ولئن كانت الدرجة التي يشغلها قد سميت في قرار التعيين بالدرجة الخصوصية الا أن هذه التسمية قد قرنت بوصف أنها خارج الهيئة وانها من الفئة (٦٠ — ٩٦ جنيتها) وهي فئة تتفق مع الدرجة الاولى من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة الواردة في جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

ان مساعدات المرضى ومساعدات المولدات اللاتي كن يشغلن في الميزانية درجات غير صناع بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة يوضعن في الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ مليما مستخدمين المنشأة في كادر العمال بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ - حسب اقدمياتهن في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ فليم اللاتي عين عليها في ١٠/٣١/١٩٦٢ من تاريخ صدور قرار تعيينهن لا قبل ذلك .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بمرين أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم نص في مادته الاولى على أن « ينشأ في كادر العمال درجة جديدة تحت اسم « مستخدمون » بالفئة من ٢٠٠ - ٣٢٠ مليما يوميا بعلاوة قدرها ٢٠ مليما عن كل سنتين » .

ونصت المادة الثانية على أن « ينقل الى كادر العمال المستخدمون والمستخدمات غير الصناع المعينون على درجات بالميزانية ، ويمنحون بداية مربوط الدرجة المنشأة طبقا للمادة الاولى أو مرتباتهم الحالية مقسومة على ٢٥ أى القيمتين أكبر . ويحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم السابقة ومدة خدمتهم وأقدميتهم في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وترتب أقدميتهم في الدرجة الجديدة على أساس أن من يشغلون الدرجة الاولى يسبقون من يشغلون الدرجة الثانية ، وترتب الاقدمية بين كل فئة على أساس أقدمية المستخدم في درجته التي كان يشغلها قبل النقل » .

ونصت المادة الثالثة على أن « ينقل الى كادر العمال المستخدمون الصناع المعينون على درجات بالميزانية ويوضعون على الدرجات المقررة لحرفهم في كادر العمال بصفة شخصية ويمنحون فيها مرتباتهم مقسومة

على ٢٥ أو بداية الدرجات المنقولين إليها بكادر العمال أيهما أكبر ويحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم وأقدمياتهم في كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ويمنحون العلاوات التي تستحق لهم بعد النقل بفئة العلاوة المقررة للدرجات المنقولين إليها •

أما المستخدمون للصناع الذين لا توجد حرف مماثلة لحرفهم في الكشوف الملحقه بكادر العمال فتحدد درجاتهم وحرفهم في كادر العمال بقرار من ديوان الموظفين ويمنحون بداية الدرجة إذا كانت مرتباتهم مقسومة على ٢٥ تقل عن هذه البداية ويحتفظون بميعاد علاواتهم وأقدمياتهم في كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة » •

ونصت المادة الرابعة على أن « تسرى القواعد المقدمة على جميع المستخدمين والمستخدمات الخارجين عن الهيئة في الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقه ... » •

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع فرق بين ثلاث طوائف من المستخدمين الخارجين عن الهيئة (الأولى) فئة المستخدمين غير الصناع فأنشأ لهم درجة بكادر العمال هي الدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليما مستخدمين بنقلهم إلى هذه الدرجة واحتفظ لهم فيها بأقدمياتهم (الثانية) فئة المستخدمين الصناع ولحرفهم درجات في كادر العمال فنص على نقلهم إلى هذه الدرجات واحتفظ لهم فيها بأقدمياتهم (الثالثة) فئة المستخدمين الصناع الذين لا توجد لحرفهم درجات في كادر العمال فأنشأ تحديد درجاتهم في كادر العمال بقرار من ديوان الموظفين مع احتفاظهم بأقدمياتهم التي كانت لهم في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة •

ومن حيث أنه لكل من الفئات الثلاث السابقة وضعها القانوني المتميز ومركزها القانوني الذي حدده القانون سالف الذكر بما يتمتع معه الخلط بين هذه الفئات أو تطبيق الأحكام التي نص عليها القانون بالنسبة لبعضها على البعض الآخر •

ومن حيث أن تحديد ديوان الموظفين لدرجات المستخدمين الصناع الذين لا توجد لحرفهم درجات لا يكون إلا بالنسبة لمن كانوا معينين صنعا في كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة دون غيرهم فلا يجوز

أن يمتد هذا الحكم إلى فئة المستخدمين غير الصناع الذين انشأ لهم
المشرع درجة في كادر "عمال هي درجة مستخدمين .

ومن حيث أن مساعدات الممرضات لم يشتغلن في كادر المستخدمين
الخارجين عن الهيئة تدرجات صناع فإنه ينطبق عليهن حكم المادة الثانية
من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ وينقل إلى درجة مستخدم ٣٢٠/٢٠٠
مليما المنشأة بكادر العمال يحتفظ في هذه الدرجة بالأقدميات التي كانت
لهن في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك صدور قرار ديوان الموظفين رقم ١٨٥
لسنة ١٩٦٢ بإضافة مهنة مساعدة مولدة ومساعدة ممرضة إلى وظائف
الكشف رقم ٥ من الكشوف ، بلحقه بكادر العمال في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠
مليم ببداية ٢٤٠ مليما حيث أن هذا القرار يعتبر تقويما جديدا لهذه
المهنة لا يسرى إلا اعتبارا من هذا التقييم ولا ينشأ لصاحب هذه المهنة
الحق في شغل الدرجة الجديدة إلا بالقرار الإداري الصادر بالتعيين فيها .

ومن حيث أن الهيئة العامة لشبكة الحديد قد أصدرت في
١٠/٢١/١٩٦٣ قرارا بتعيين مساعدات الممرضات والمولدرات بها في الدرجة
٥٠٠/٣٠٠ مليم فيكون تحديد أقدميتهن في هذه الدرجة من تاريخ التعيين
دون الارتداد إلى تاريخ شغلن حرفهن لأن شغلن هذه الدرجة لم يتم
استقدا إلى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٦٠ حيث استنفذ هذا القانون أثره بالنسبة لهن بوضعهن على
الدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليما وإنما كن شغلن هذه الدرجة بموجب قرارات
تعيين ومن المقرر أن الأقدمية تحسب من تاريخ صدور قرار التعيين .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
إلى أن مساعدات الممرضات ومساعدات المولدرات اللاتي كن يشغلن في
الميزانية درجات غير صناع بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة
يوضعن في الدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليما مستخدمين المنشأة في كادر العمال
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

على أن تحسب لهن أقدمياتهن في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم اللاتي
عين عليهن في ٣١/١٠/١٩٦٣ من تاريخ صدور القرار بتعيينهن
لا قبل ذلك .



قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

الوزير المختص بتحديد الجهات الادارية التى تتولى المشاركة فى تقدير الاجور التى تتقاضاها المستشفيات والمستوصفات والملاجىء والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية توصلا لاستيفاء شروط التمتع بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وذلك وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ٢١ من ذلك القانون — هو وزير الشؤون الاجتماعية وليس وزير الصحة لان اساس التقدير ليس قياس الاجر بنفقة الخدمة ، بل هو قياس عيب الاجر على المستفيد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أن : تعفى من اداء الضريبة :

أ — ... ب — ... ج — ... د — المستشفيات والمستوصفات والملاجىء والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المعدة لقبول جميع المرضى والملاجىء بصرف النظر عن الدين والجنس ، ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار ، ويشترط بالاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقا للقانون ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية اجور الا اذ وافقت على ذلك وشاركت فى تحديد تلك الاجور الجهات الادارية التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ولما كانت الشؤون الاجتماعية هى الجهة الادارية القوامة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة وما تمتلكه من أوجه النشاط الخيري والاجتماعي وذلك عملا بأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذى ناط بتلك الوزارة ولاية

الاشراف العامة على تلك الهيئات وما تمتلكه من أوجه النشاط الخيري والاجتماعي مما يتمثل في اقامة مستشفيات ومستوصفات وملاجئ ومبرات .

وتبعا لذلك تكون وزارة الشؤون الاجتماعية أصلا هي صاحبة الاختصاص بالاشراف على جميع تلك الهيئات واليها وجدها بوجه الخطاب في أمورها ومنها وحدها يصدر التوجيه والتنظيم في تلك الامور .

واذا كان القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم ادارة المؤسسات العلاجية قد ناط بوزارة الصحة اختصاصا بالاشراف على المستشفيات والمستوصفات والمبرات حتى لو كانت مملوكة لجمعيات أو مؤسسات خدمة ، فانه يبين من الاطلاع على احكام القانون المذكور وخاصة المواد ٢ ، ١٣ ، ١٧ منه ان اختصاص وزارة الصحة بالنسبة الى المؤسسات العلاجية هو اختصاص محدد بالاشراف على توافر الاشتراطات الطبية المبينة بهذا القانون والجدول الملحق به .

ويترتب على تحديد ذلك الاختصاص انه في خارج نطاقه تتخلف ولاية وزارة الصحة على المؤسسات المذكورة وينعقد الاشراف لجهة الامل وهي وزارة الشؤون الاجتماعية اذا كانت هذه المؤسسات مملوكة لجمعيات خيرية .

ولايتعلق الاختصاص المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الآنف ذكرها بالاشتراطات الصحية بالمؤسسة العلاجية ومن ثم لا يكون لوزارة الصحة شأن به وانما يندرج في اختصاصات جهة الولاية العامة على الجمعيات الخيرية وأوجه نشاطها وهي وزارة الشؤون الاجتماعية ، وعلى ذلك يكون الوزير المختص في تطبيق الفقرة (د) المشار اليها هو وزير الشؤون الاجتماعية — لا وزير الصحة .

ومما يؤكد ذلك ان المقصود بتدخل الجهة الادارية في تحديد الاجور للتمتع بالاعفاء الضريبي المنصوص عليه بالمادة ٢١ المذكورة ليس قياسا مناسبة الاجور للخدمة الصحية حتى يبرر تدخل وزارة الصحة في هذا

الخصوص ، وانما المقصود — تبعا لحكمة نص تلك المادة وغايته — وهو استظهار مدى مناسبة عبء الاجر على المستفيد بالخدمة للتوصل الى ماذا كانت الجمعية رغم تقاضيا اجرا عن الخدمة التي تبذلها المبرة أو المستشفى أو الخلق أو المستوصف الذى تملكه تعتبر ما زالت قائمة بنشاط اجتماعى أم انها قد تخطت ذلك وبالتالي تستحق اعفاء ضريبيا بمناسبة نشاطها الاجتماعى أو لا تستحقه لتمدى هذا النشاط الوجهة الاجتماعية ، ولا شك فى أنه ليس أقدر على ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية القائمة بحكم مسؤولياتها على النشاط الاجتماعى فى البلاد، فهى وحدها التى تملك اجراء القياس المقصود من تحديد الاجور لان الامر فى هذا التحديد ليس قياس الاجر بنفقة الخدمة وانما قياس عبء الاجر على المستفيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود بعبارة « الوزير المختص » فى تطبيق الفقرة « د » من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ هو وزير الشؤون الاجتماعية .

(نوى ١٧٧ فى ١٣/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مستشفى المواصلات بالاسكندرية — تكييفها القانونى — هى مؤسسة خاصة ذات نفع عام لها شخصية معنوية مستقلة — خضوعها بهذه المسألة لاحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الفتوى :

فى أواخر عام ١٩٣٥ افتتحت جمعية المواصلات الاسلامية مستشفى المواصلات بالاسكندرية من حصيلة أموال خاصة جمعت من التبرعات الخيرية ، وفى ٥ من مايو سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء أن

يسجل مجلس إدارة المستشفى تكون لخدمته أغلبية فيسه لشرط إنجحه
عنه سنوية مقدارها ٢٠ ألف جنيه . وتنفيذا لذلك أصدر وزير الصحة
قرارا في ١٦ من يونيه سنة ١٩٣٧ بتشكيل مجلس إدارة المستشفى
مكونا من ١٧ عضوا منهم عشرة عينتهم الحكومة من بينهم الرئيس
وسبعة أعضاء عينتهم الجمعية من بينهم الوكيل ثم قررت وزارة
الصحة بعد ذلك تعديل تشكيل مجلس الإدارة بما يكفل حسن سير
العمل بالمستشفى وضمن صرف الاعانة التي تصرفها الحكومة في
وجوهها للصحية . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٣٩
بالموافقة على نظام معهد مستشفى فواد الأول بالاسكندرية المرفق
به . وأذنت المادة الثانية من المرسوم لوزير الصحة في منح اعانة
سنوية الى هذا المعهد مقدارها ٢٠ ألف جنيه ، وتضمن نظام المعهد
أن خفصة الموظفين الخيرية الإسلامية بالاسكندرية ووزارة الصحة
وبدئة الاسكندرية اتفقت على جعل مستشفى فواد الأول معهدا خيريا
قائما بذاته خاضعا لأحكام ذلك النظام وأنه تحقيقا لهذا الغرض تقدم
الجمعية للمعهد المذكور مبنى المستشفى بآثاته وأجهزته مع توكيد أنه
مملوك للجمعية انشأته بأموالها الخاصة على أرض منحتها الحكومة
والبلدية وتقدم وزارة الصحة اعانة سنوية مقدارها ٢٠ ألف جنيه
كما تقدم البلدية مبلغا لا يقل عن خمسة آلاف جنيه اعانة سنوية وعدل
في تشكيل مجلس الإدارة ونص على أن تعرض قراراته على وزير
الصحة فاذا عارض قرارا امتنع عن تنفيذه الا اذا أقره المجلس مرة
أخرى بأغلبية ثلثي الأعضاء . وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ صدر
مرسوم بتعديل النظام الأساسي للمستشفى ، وبتاريخ ٣١ من أغسطس
سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء
المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها ،
وفي ذات التاريخ عدل النظام الأساسي للمستشفى بمرسوم جعل
مجلس الإدارة مشكلا من عشرة أعضاء يعين وزير الصحة أربعة منهم
وتعين الجمعية أربعة آخرين وتعين بلدية الاسكندرية اثنين ، وجاء
في المادة ١٥ الا يتحمل أى من جمعية المواساة ووزارة الصحة وبلدية
الاسكندرية أى التزام أو مسئولية تنتج عن عمل أو ترك من جانب
المستشفى أو الناقلين عنه أو الموظفين التابعين له .

ويخلص من العرض السابق أن المستشفى أنشأتها جمعية المواساة الخيرية من أموال خاصة على أرض منحتها الدولة وكانت تقوم باعانتها ماليا وحرصت لذلك على التدخل في تشكيل مجلس ادارة المستشفى لضمان صرف الاعانة في وجوها الصحيحة ، وأبقت الحكومة اشرافها على المستشفى بعد جعله معهدا خيريا قائما بذاته ، وذلك كله دون أن تتضمن التنظيمات المتعاقبة للمستشفى ما يفيد أنه مؤسسة عامة ، بكل ما أسفرت عنه هذه التنظيمات أن المستشفى أضحي ذو شخصية اعتبارية مستقلة عن الجمعية التي أنشأتها من بادئ الأمر واذ كانت هذه الجمعية مؤسسة خاصة فان ما يتولد عنها يكون مؤسسة خاصة أيضا •

والأصل في أى جهة تنشأ بأموال خاصة أن تعتبر جهة خاصة ما لم يصف المشرع عليها صفة عامة ، ومثال ذلك الغرفة التجارية المنشأة بأموال خاصة التي اعتبرها القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ مؤسسة عامة ، في حين لم ينص قانون تنظيمها السابق رقم ٣٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبارها كذلك •

ومما يؤكد اعتبار المستشفى مؤسسة خاصة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسة العامة لم يدرج المستشفى أو المعهد ضمن المؤسسة العامة التابعة لوزارة الصحة ، وإذا كان النظام الأساسي لمعهد مستشفى الملك فؤاد الأول بالاسكندرية وقوامه المستشفى — قد نص على اعتباره ، « معهدا قائما بذاته » فان ذلك لا يعنى أكثر من تمتعه بالشخصية الاعتبارية المستقلة وانما لمؤسسة خاصة ذات نفع عام رؤى لاعتبارات عامة تنظيمها بقانون واعانتها في مقابل الاشراف عليها ، دون أن يصل الأمر الى حد اسباغ صفة المؤسسة العامة على هذا المعهد أو خلق مصلحة عامة منه بإضفاء الشخصية الاعتبارية عليه •

واذ كانت طريقة تشكيل مجلس ادارة المستشفى لا يكفى بذاته لاسباغ صفة المؤسسة العامة عليها ، بل لابد من مراعاة جميع الظروف والملايسات التي تصاحب نشأة ووجود المستشفى وكيفية سيرها

وتنظيمها وكلها واضحة في اعتبار المستشفى مؤسسة خاصة ذات نفع عام لها شخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى الرأى الى أن مستشفى المواساة تعتبر مؤسسة خاصة ذات نفع عام .

(فتوى ٧٥٠ في ١٨/٧/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

مستشفى المواساة — تكييفها القانونى — هى مؤسسة خاصة ذات نفع عام — خضوعها للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة دون أحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم ادارة المؤسسة العلاجية ، والقوانين المعدلة — اثر ذلك — وجوب شهرها وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر — لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم ادارة المؤسسات العلاجية ، المعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر مؤسسة علاجية كل مكان أعد للعلاج أو التمريض أو الكشف على المرضى أو إقامة الناقهين منهم أو ايوائهم أيا كان الاسم الذى يطلق عليه سواء كان بالأجر أو بالمجان ، ويستثنى من حكم هذا القانون العيادات الخاصة بالأطباء التى ليس فيها أكثر من سرير واحد » . وتنص المادة (١) مكررا من هذا القانون على أنه « يشترط فيمن يرخص له فى انشاء أو ادارة مؤسسة علاجية أن يكون طبيبا مرخصا

له في مزاولة المهنة • ويجوز الترخيص في انشاء أو ادارة المؤسسة لمجلس بلدى أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية أو لهيئة معترف بها يكون من بين أغراضها انشاء وادارة هذه المؤسسة أو الشركة لعلاج عمالها ومستخدميها ويجب أن يكون ادارة المؤسسة في جميع الأحوال لطبيب مرخص له في مزاولة المهنة • واذ توفى صاحب المؤسسة اذا كان فردا جاز ابقاء الرخصة لصالح الورثة مدة اقصاها عشر سنوات بشرط ان يتقدم الورثة بطلب ذلك في خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة وأن يعينوا وكيلًا عنهم • وتعلق المؤسسة اداريا بعد انتهاء هذه المدة ما لم تنتقل ملكيتها الى طبيب مرخص له في مزاولة المهنة أو الى أية هيئة من المشار اليها في الفقرة الثانية » •

ويبين من ذلك أن قانون المؤسسات العلاجية المشار اليه ، يتناول كل ما يصدق عليه وصف المؤسسة العلاجية ، حسبما أوردته المادة (١) منه ، وهو كل مكان أعد للعلاج أو التمريض أو الكشف على المرضى أو اقامة الناقهين منهم ، على أن يستثنى من ذلك العيادات الخاصة بالأطباء ، المشار اليها في هذه المادة • وطبقا للمادة (١) مكررا المكمل لتعريف المؤسسات العلاجية المنصوص عليها في المادة (١) فان المؤسسة ، في نطاق تطبيق هذا القانون ، تكون كل مكان أنشئ لأحد الأغراض المشار اليها في المادة (١) ولا يكون له بذاته شخصية مستقلة متميزة عن شخص من أنشأه ، سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا ممن يجوز له الترخيص بانشاء مؤسسة علاجية • ويستفاد ذلك ، مما ورد في المادة (١) مكررا من أن المؤسسة العلاجية، تكون مملوكة لشخص من أنشأها ، ويصدر باسمه الترخيص بها • وبهذا يخرج من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، المؤسسات العلاجية التي تعتبر بذاتها شخصا من أشخاص القانون ، مستقلا عن شخص من أنشأها ، كالمؤسسات العلاجية ، التي تعتبر من المؤسسات الخاصة، بالمعنى المقرر لذلك في القانون الخاص والمؤسسات العلاجية ، التي تعتبر من الهيئات العامة ، فهذه المؤسسات العلاجية التي يكون لها الشخصية الاعتبارية والتي تنشأ مباشرة أعمال العلاج والتمريض وما

الى ذلك تبين ان هذه الأعمال دون حاجة الى ترخيص بذلك لأن ادارة انشائها قانونا هي بذاتها ترخيص بمباشرة ما أنشئت من أجله من أغراض .

وعلى مقتضى ذلك — فان مستشفى المواساة وهي على ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ، مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، تخرج من نطاق تطبيق أحكام قانون المؤسسات العلاجية المشار اليه .

ومع ذلك فان القول بخضوع مستشفى المواساة لأحكام قانون المؤسسات العلاجية المشار اليه آنفا — لا يؤدي الى القول بعدم سريان أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة في شأنها ، اذ ليس ثبت في القانون الأول ما يقتضى ذلك أو يدل عليه ، فليس ثبت في أحكامه ما يستبعد تطبيق القوانين الأخرى التي تسرى في شأن أية مؤسسة علاجية تتوافر فيها مناط تطبيق هذه القوانين . وقانون المؤسسات العلاجية لا يتضمن الا أحكاما خاصة بتنظيم الرقابة على المؤسسات الخاضعة لحكمه ، فيما يتعلق بأداء رسالتها العلاجية ولا شأن له بما عدا ذلك من أحكام تتطلبها القوانين الأخرى ، كقانون المؤسسات الخاصة .

وغنى عن البيان أن مقتضى اعتبار مستشفى المواساة مؤسسة خاصة هو ألا تعتبر مملوكة لجمعية المواساة الاسلامية ، ولا غيرها من الجهات التي أسستها ابتداء ، اذ هي منذ أنشئت قد اعتبرت قائمة بذاتها ، وما خصص للغرض الذي أنشئت من أجله من أموال ، لا يعتبر بعد ذلك ملكا لمن أسهموا به في انشائها . واذا كان لها الشخصية الاعتبارية منذ انشائها ، فان ذمتها المالية الخاصة بها هي التي تتلقى بعد ذلك ما يرد لها من حقوق ، وتحمل بما يقع عليها من التزامات .

ومتى تقرر لما تقدم من أسباب — خضوع مستشفى المواساة لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فانه من ثم اذا ما تطلب

هذا القانون. أن تعيد كل مؤسسة قائمة وقت العمل به تنظيم أوضاعها وفقا لأحكامه ، وأن تطلب بعدئذ شهرها طبقا لهذه الأحكام فان ذلك ما يجب على « المستشفى » اتباعه — ولهذا كان يتعين على هذه المستشفى أن تعدل نظامها وتطلب شهرها ، طبقا لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، التي كانت تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ويجب عليها تعديل نظامها وتطلب شهرها بالتطبيق لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به والا جاز حلها بقرار من الوزير المختص » . وذلك لأن هذا النص يتناول كل مؤسسة خاصة قائمة وقت هذا القانون ، دون نظر الى ما اذا كانت قد نظمت وفقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة السابق عليه ، أو نظمت وفقا لأحكام خاصة بها ، اذ متى ورد حكم النص ، عاما ، على النحو الذى جاء عليه نص المادة (٢) سالفه الذكر ، فانه يتناول كل ما يصدق عليه تعريف المؤسسة الخاصة . الا ما استثنى بنص مقارن : أو لاحق . ولهذا أيضا يتعين على المستشفى أن تجرى تعديل نظامها ، وتطلب شهرها ، وفقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى صدر فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، اذ أن المادة ٢ منه نصت على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام القوانين رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ (بنظام جمعية المرشحات المصرية) ورقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ (بنظام جمعية الكشافة المصرية والمجالس الأعلى للكشافة) ورقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ (بنظام اللجنة الأولمبية واتحادات اللعاب الرياضية) المشار اليها، تسرى أحكام القانون المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون . ويجب عليها تعديل نظمها وتطلب شهرها بالتطبيق لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .. وبذلك يخضع لقاعدة وجوب تعديل النظام والشهر طبقا لأحكام هذا القانون كل الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون فيما عدا الجمعيات التي تنظمها القوانين المشار اليها فى هذه المادة .

ومما تجدر الاشارة اليه بعد ذلك ، انه قد صدر أخيرا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية ، المعمول به من تاريخ نشره فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ وقضى هذا القانون بأيلولة ملكية المستشفيات المبنية بالجدول المرفق به ، ومنها مستشفى المواساة ، الى الدولة ، ونظم كيفية الاستيلاء عليها ، والتعويض عنها ، وغير ذلك من مسائل . وليس ثمت فى أحكام هذا القانون أيضا ، ما يعنى ما يكون من هذه المستشفيات مؤسسة خاصة من الخضوع لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

لهذا انتهى رأى الى خضوع مستشفى المواساة لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ووجوب شهرها وفقا لهذه الأحكام .

(غنوى ٤٤١ فى ٢٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

تسوية حالات العاملين بمستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام — أيلولة مستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام الى المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة ، الأولى بطريق التأميم ، والثانية بطريق الهبة من إحدى الشركات البريطانية — قيام المؤسسة المذكورة بتأجير هاتين المستشفيات الى وزارة الصحة مع اعتبار العاملين بها منتدبين للوزارة حتى يتم نقلهم اليها — اصدار مجلس ادارة المؤسسة القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ بلائحة تسويات حالات العاملين بالمستشفيات والوحدات التابعة للمؤسسة — تسوية حالات العاملين بمستشفى شبرا العام وبمستشفى دار السلام ومنحهم علاوة دورية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٩ ، طبقا لللائحة التسويات المشار اليها — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٦٩ ناصا فى مادته الأولى على أن تلحق بوزارة الصحة مستشفى شبرا العام اعتبارا من ١٧/٢/١٩٦٨ ، ومستشفى دار السلام اعتبارا من ١/٧/١٩٦٨ تاريخ

استلام وزارة الصحة لكل منهما — نقل هؤلاء العاملين الى وزارة الصحة اعتبارا من ١١/٢/١٩٧٠ طبقا للقرار الوزارى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٠ — احقية العاملين بهاتين المستشفيات فى تسوية حالاتهم طبقا لللائحة التسويات الصادرة عن المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة واحقيتهم فى العلاوة الدورية التى منحها لهم مجلس ادارة المؤسسة المذكورة اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٩ اثناء انتدابهم لوزارة الصحة — استصحاب هؤلاء العاملين مراكزهم القانونية التى تحدثت طبقا لللائحة التسويات المشار اليها (الدرجة والاقدمية فيها) وكذلك مرتباتهم وموعد علاواتهم الدورية عند نقلهم الى الوزارة بالقرار الوزارى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٠ — تحمل الوزارة مرتبات هؤلاء العاملين بما فيها العلاوة الدورية المذكورة تنفيذا لاتفاق تأجير المستشفيات للوزارة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مؤسسة علاجية لمحافظة القاهرة ، ينص فى مادته الأولى على أن « تنشأ بمحافظة القاهرة مؤسسة علاجية تطبق عليها أحكام القرار الجمهورى رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » وتتضمن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء مؤسسات علاجية بالمحافظات ، على أن « تنشأ بالمحافظات التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى مؤسسات علاجية تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مركزها عاصمة المحافظة » ويستفاد من هذين النصين أن المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة تعتبر من الهيئات العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، والذى تتضمن المادة ١٣ منه على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » .

ومن حيث أن مجلس ادارة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة

أصدر القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣ بلائحة تسويات العاملين بالمستشفيات والوحدات التابعة للمؤسسة وقد عمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٢/٩ طبقا لحكم المادة ١٨ منها ، وقد نصت المادة الأولى منها على أن « تسوى حالات جميع العاملين بالمستشفيات والوحدات الأخرى التابعة للمؤسسة العلاجية والوجوديين بالخدمة عند العمل بهذه اللائحة طبقا للأحكام التالية » ونصت المادة ١٢ منها على أن « يتقاضى العاملون مرتباتهم الحالية أو أول مربوط اندرجة التي ينقلون إليها بالتسوية طبقا للقواعد المتقدمة أيهما أكبر ولا تصرف فروق عن الماضي ، ويعتبرون شاغلين للدرجات المشار إليها من التاريخ الفرضي لترقية كل منهم مع عدم تدرج المرتبات بالعلوات ٠٠ » وبناء على ذلك أصدر مجلس الإدارة القرارين رقمي ١٠٤ و ١٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٤ بتسوية حالات العاملين بمستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام ، كما أصدر القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٩ بمنح هؤلاء العاملين علاوة دورية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن العاملين بكل من مستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام ، قبل نقلهم الى وزارة الصحة اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١١ بموجب القرار الوزاري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٠ ، كانوا منتدبين للوزارة بموجب المادة الثالثة من قرارى المؤسسة بتأجير هاتين المستشفيات والتي نصت على أن توالى وزارة الصحة دفع مرتبات العاملين بالمستشفى خصما على ميزانيتها مع اعتبارهم منتدبين للوزارة حتى يتم نقلهم . ومن المسلم أن النذب اجراء موقوت بطبيعته ولا يترتب عليه أن ينظم العامل المنتدب في سلك وظائف الجهة المنتدب إليها ولا يكتسب مركزا في احدى وظائفها المخصصة لها ما دامت مستقلة عن ميزانية الجهة التي تتبعها وظيفته الأصلية والتي لا تنفصم علاقته بها لجرد النذب بل تبقى علاقته بوظيفته الأصلية قائمة ويعتبر من عداد العاملين بالجهة التي يتبعها ، ومن ثم تسرى على العاملين بالمستشفيات المذكورين لائحة التسويات الخاصة بالمؤسسة العلاجية لحافظة القاهرة والتي عمل بها من ١٩٦٩/٢/٩ وكذلك

مقررات مجلس إدارة المؤسسة المدخورة بتسوية حالات العاملين بهذين المستشفيات ومنحهم علاوة دورية من أول مايو سنة ١٩٦٩ ، ويكون نقلهم الى الوزارة بحالتهم بعد هذه التسوية وهذه العلاوة تطبيقاً للمادة الثالثة من عقد تاجير المستشفيات والتي تنص على نقل العاملين بالمستشفى الى وزارة الصحة بعد تسوية حالاتهم على اساس القواعد التي سبق أن وافق عليها مجلس إدارة المؤسسة بعد اعتمادها من الجهات المختصة ، وتطبيقاً لما استقر عليه الرأي من استصحاب العامل المنقول مركزه الوظيفي في الجهة المنقول اليها .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم تحمل وزارة الصحة مرتبات هؤلاء العاملين مدة النذب أو صرف هذه المرتبات من اعتماد المكافآت الشاملة المدرج لهم بميزانية الوزارة أو عدم تقسيم هذا الاعتماد الى درجات أو عدم كفايته لهذا الغرض أو خروج أحكام لائحة التسويات أو قرار مجلس الإدارة بمنح علاوة ١٩٦٩ على أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام للعاملين المدنيين بالدولة وخاصة المادة ٣٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ ، ذلك أن تحمل وزارة الصحة بمرتبات العاملين بالمستشفيات مدة نذبهم للوزارة ليس غيه مخالفة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اذ لم يرد به تحديد لن يتحمل مرتب العامل المنتذب كما فعل بالنسبة لمرتب العامل المعار ، كما أن تأخر تقسيم الاعتماد المخصص لمرتبات هؤلاء العاملين الى درجات أو عدم كفايته لذلك يعتبر عقبة مادية لا يضر هؤلاء العاملين منها ولا يترتب عليها تعطيل أحكام لائحة التسويات وقرار مجلس الإدارة بمنح العلاوة المشار اليها خاصة وانها تحجب عن التطبيق ما يخالفها من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عملاً بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة السالف ذكرها .

ومن حيث أنه لا يحول دون تسوية حالة العاملين بمستشفى شبرا ومستشفى دار السلام على الوجه السابق بيانه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢ بالحاق كل من المستشفيات المذكورين بوزارة الصحة بكافة ما تضمناه من

مبان وآثاث وآلات ، ذلك أن القصد من هذا القرار اخراج المستشفيات المذكورين من الذمة المالية للمؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة واضافتها الى الذمة المالية للحكومة ، وهو أمر يدخل في اختصاص رئيس الجمهورية طبقا لمفهوم المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة. والتي تنص على أن « يتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية : — بيان بالأموال التي تدخل في الذمة المالية للهيئة » . ذلك أن من يملك ادخال بعض الأموال الى الذمة المالية للهيئة يملك من باب أولى اخراج بعض الأموال من ذمة الهيئة ، وليس من مقتضى القرار المشار اليه نقل العاملين بالمستشفيات الى وزارة الصحة كأثر مترتب على إلحاق المستشفيات بالوزارة إذ لو كان ذلك مقصودا لنص عليه صراحة قرار الإلحاق كما فعل بالنسبة للمباني والآثاث والآلات ، وعلى ذلك فإن قرار الإلحاق المشار اليه لا يؤثر في أوضاع العاملين بالمستشفيات المذكورين من حيث تبعيتهم للمؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة واعتبارهم منقدين للوزارة الى أن يتم نقلهم اليها بعد تسوية حالاتهم تنفيذًا لاتفاق التأجير وهو ما تم فعلا بقرار وزير الصحة رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه وقد سويت حالات العاملين بالمستشفيات المنار اليهما طبقا لأحكام التسويات التي أصدرتها المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة ومنحوا علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٦٩ أثناء انتدابهم لوزارة الصحة فإن هذه العلاوة تعتبر جزءا من مرتباتهم وتتحمل بها الوزارة تبعا لتحميلها بمرتباتهم مدة النذب طبقا لاتفاق التأجير ، ويستصبحون عند نقلهم الى الوزارة بعد ذلك مراكزهم التي تحدث بموجب لائحة التسويات المشار اليها كما يستصبحون مرتباتهم وموعد علاواتهم الدورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية العاملين بمستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام في تسوية حالاتهم طبقا للائحة التسويات الصادرة عن المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة وأحقيتهم في العلاوة الدورية التي منحها لهم مجلس ادارة المؤسسة المذكورة

إعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٩ أثناء انتدابهم لوزارة الصحة على أن يستصحب العاملون المذكورون مراكزهم القانونية التي تحدت طبقاً للائحة التسويات المشار إليها (الدرجة والأقدمية فيها) وكذلك مرتباتهم وموعد علاواتهم الدورية عند نقلهم الى الوزارة بالقرار الوزاري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٠ وتحمل الوزارة مرتبات هؤلاء العاملين بما فيها العلاوة الدورية المذكورة تنفيذا لاتفاق تأجير المستشفيات للوزارة .

(تلف ٢٥٨/١/٨٦ - جلسة ١٨/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

مستشفى الهلال الأحمر بالسويس - ورد ضمن المستشفيات المستولى عليها المدرجة بالكشف المرفق للقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات العلاجية - الأرض والمباني الخاصة بهذا المستشفى مملوكة للدولة الفرنسية - ومن ثم يضحى المستشفى مستأجراً من الحراسة . ولا يمتد الاستيلاء أو التأميم الى الأرض والمباني لكيها للغير وفقاً للقواعد العامة .

ملخص الفتوى :

تشول ملكية المستشفيات الميينة بالكشف المرفق للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات العلاجية الى الدولة . ويشمل الاستيلاء المسندات والمباني والأراضي الفضاء الموقوفة على المستشفى وينتقل كل ذلك الى الهيئة العامة للتأمين الصحي ، بما لها أو عليها ، وفقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ ، على أنه بالنسبة لمستشفى الهلال الأحمر بالسويس فإنه ولئن وردت هذه المستشفى ضمن الكشف المرفق بقرار وزير الصحة الا أنه وقد ثبتت ملكية الدولة الفرنسية للأرض والمباني الخاصة بالمستشفى فان ذلك يجعل المستشفى مستأجراً بموجب عقد مبرم بين ادارة الحراسة وجمعية

الهلل . ولا يتغير الوضع القانونى للكية المستشفى بصحور
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ .

ان المستشفيات المعنية بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ هى
المستشفيات التابعة لجمعيات مصرية ، أما المستشفيات التابعة
لجمعيات الجاليات الأجنبية ، ومنها مستشفى الهلال الأحمر بالسويس
فهى مستثناة من أحكام القانون المذكور . ومن ثم ، فان القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٦٤ وان كان يمس مستشفى الهلال الأحمر بالسويس
ويعقوماته كمستشفى الا أنه لا يمس ملكية أرض ومباني المستشفى
المذكور ، ذلك أن الأموال المملوكة للغير تخرج عن نطاق التأمين حتى
ولو كانت تلك الأموال تستخدم فى تسيير المنشأة .

(ملف ٣٥/٢/٣٠ — جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

مشروع استتماری

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ — المقصود بالمشروع الاستثمارى — يتعين لاعتبار المشروع من مشروعات الاستثمار الخاصة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أن يوافق عليه ابتداء مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — تنفيذ المشروع يتم على أساس ما تتضمنه هذه الموافقة من شروط — البدء فى تنفيذ المشروع يكون تأليا لصور الموافقة وطبقا لشروطها — مخالفة ذلك — أثرها — سقوط الموافقة — أساس ذلك : المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (١) من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ — تنص على أنه « يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ووافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » . وتنص المادة (٣) على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية فى المجالات الآتية : —

١ - مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الاراضى وتشيد مبان جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ، ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم أحكام هذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو اعادة البناء ٠٠٠ » . وتنص المادة (٢٧) على أن « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح فى الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التى من شأنها ايضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ، وللمجلس ادارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات

الاستثمار التي تقدم اليه ، وتسقط هذه الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها مالم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص سالفه الذكر أنه يتعين لاعتبار المشروع من مشروعات الاستثمار الخاضعة لأحكام قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أن يوافق عليه — ابتداء — مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بحيث يجرى تنفيذ المشروع على أساس ما تتضمنه هذه الموافقة من شروط ، ويقضى ذلك — بالضرورة — أن يكون البدء في تنفيذ المشروع تاليا لصدور الموافقة وطبقا لشروطها . ويبدوا ذلك واضحا من قرار الهيئة الصادر في ١٩٧٧/٣/٢٧ بالموافقة على الطلب المقدم لها من الطاعن بشأن مشروع انشاء العمارتين المشار اليهما ، فقد قضى بالتزام المستثمر (الطاعن) باتخاذ خطوات تنفيذية جديدة خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره ، يكون من بينها تقديم الرسومات النهائية للعمارتين للحصول على ترخيص البناء ، وتقديم الفواتير المبدئية الخاصة بمستلزمات البناء اللازمة للعمارتين من الخارج لاعتمادها ، اذ أن لازم مفهوم ذلك هو أن اتخاذ الخطوات التنفيذية الجدية المنوه عنها يتم بعد الموافقة على المشروع تنفيذا لهذه الموافقة .

ومن حيث أنه بحسب الظاهر من الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فان الطاعن كان قد حصل على تراخيص بناء العمارتين وتعليتهما في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، واستورد بعض مستلزمات البناء بموجب موافقات استيرادية من لجنة التيسيرات الاستيرادية بوزارة التجارة خلال عام ١٩٧٦ ، وتسلم ٣٦٠ طنا من الأسمنت المدعم من مكتب الأسمنت منها ١٧٠ طنا في عام ١٩٧٥ ، وقام بتأجير بعض شقق العمارتين خلال عام ١٩٧٦ بموجب عقود ايجار مبرمة وفقا لأحكام قانون ايجار الأماكن ، والبادي كذلك من الوقائع أنه كان قد شرع فعلا في اقامة مباني العمارتين وأنجز جزءا منها قبل بداية عام ١٩٧٧ ، ثم تقدم — بعد ذلك كله — في ١٩٧٧/١/٢٣ بطلب الى هيئة الاستثمار للموافقة على مشروع

انشاء العمارتين المذكورتين ، وفقا لبيانات يفهم منها أن هذا المشروع جديد لم يخرج الى حيز التنفيذ الفعلي ، وصدر قرار الهيئة بالموافقة على المشروع في ١٩٧٧/٣/٢٧ وذلك استنادا الى تلك البيانات التي دونها الطاعن والتي لم يكن من شأنها الايضاح والتبصير بكيان المشروع المقدم عنه الطلب ، بابرار كل مايتعلق به من ظروف وملابسات أهمها سبق الحصول على تراخيص البناء من مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية ، واستيراد مستلزمات البناء بالموافقات السابق صدورها من لجنة التقييمات الاستيرادية بوزارة التجارة ، وتسلم كميات الاسمنت المدعم ، والبدء في اقامة المبلى ، وابرار عقود الايجار الخاصة ببعض الشقق . ولذلك فلن قرار الهيئة الصادر في ١٩٧٧/٣/٢٧ بالموافقة على المشروع يكون قد بنى على بيانات ومعلومات غير صحيحة ولا تعبر عن حقيقة الأمر الواقع . هذا فضلا عن أن الطاعن لم يقدم بتنفيذ الشروط التي تضمنتها موافقة الهيئة ، ومنها تقديم الرسومات النهائية للعمارتين للحصول على ترخيص البناء والفواتير المبدئية الخاصة بمستلزمات البناء من الخارج لاعتمادها ، وما كان ليتسنى له أن يقوم بذلك لسبق حصوله على تراخيص البناء واستيراد مستلزمات البناء قبل تقديمه بطلب الموافقة على المشروع وصدر قرار الهيئة بالموافقة عليه ، ولم تكن الاجراءات التي اتخذها الطاعن في هذا الخصوص تنفيذا لقرار الموافقة ، الأمر الذي كان من شأنه سقوط هذه الموافقة طبقا لنص المادة (٢٧) من قانون نظام الاستثمار المشار اليه ، وبالتالي فان القرار الصادر في ١٩٧٨/٤/٢٧ بسحب موافقة الهيئة على المشروع - أو بتكثير سقوط هذه الموافقة - هو قرار سليم يتفق وأحكام القانون ، ويكون القرار الصادر في ١٩٧٨/١١/١٤ بالغاء قرار سحب الموافقة وهو القرار المطعون فيه - قد جاء مخالفا للقانون ، الأمر الذي يرجح معه الحكم بالغاء عند الفصل في موضوع الدعوى ، ومن ثم فان ركن الجدية قد توافر في طلب وقف تنفيذ هذا القرار .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فان البادى من الأوراق أنه متوافر أيضا ، ذلك أن الاستمرار في تنفيذ القرار المطعون فيه يترتب عليه نتائج

يتعذر تداركها فيما لو قضى في موضوع الدعوى بإلغاء هذا القرار ،
اذ أنه طبقا لنص المادة (٢٩) من قانون نظام استثمار المال العربى
والأجنبى والمناطق الحرة المشار اليه ، لاتخضع مبانى الاسكان فوق
المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة
الايجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن ،
ومقتضى ذلك أنه يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه اخراج العمارتين
المذكورتين — بوصفهما عمارتين استثماريتين — من نطاق قوانين
إيجارات الأماكن ، وانفراد الملك (الطاعن) بإرادته الحرة الطليقة
من كل قيد في تقدير القيمة الإيجارية التى يراها محقة لمصلحته
الشخصية ، دون نظر الى وضع وظروف المستأجرين ، (المطعون
ضدهم) الذين تعلقوا معه على أساس قيمة إيجارية محددة سلفا
وقابلة للتخفيض وفقا لقرارات لجنة تقدير الإيجار ، الأمر الذى قد
يحملهم بما ينوء عنه كاملهم ، فضلا عما قد يطالبهم به الطاعن من
مبالغ اضافية زيادة على القيمة الإيجارية ودون سند من قوانين
إيجارات الأماكن ، وغير ذلك مما يترتب عليه الاخلال بجوهر العلاقة
الإيجارية التى تربط المؤجر بالمستأجر .

ومن حيث أنه لذلك يكون قد توافر في طلب وقف تنفيذ القرار
المطعون فيه ركنا الجدية والاستعجال ، الأمر الذى يتعين معه الحكم
بوقف تنفيذ هذا القرار ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه استنادا الى الأسباب سالفه الذكر
فانه يكون قد جاء متفقا مع أحكام القانون .

(طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

صدور أحكام جنائية أو مدنية استندت أسبابها الى وجود
قران صيادر من هيئة الاستثمار بالموافقة على المشروع باعتباره
مشروعا استثماريا دون أن تتعرض تلك الأحكام لمدى مشروعية القرار
— خروج بحث مشروعية القرار عن نطاق الاختصاص الولائى للمحاكم

الجنائية أو المدنية — حجية تلك الأحكام فيما فصلت فيه من مسائل تدخل في نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم العادية ولا تحوز قوة الأمر المقضى فيما يتعلق بمشروعية قرار الهيئة والتي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان الأحكام التي أشار إليها الطاعن — وهي اما جنائية أو مدنية — استندت في أسبابها الى وجود قرار صادر من هيئة الاستثمار بالموافقة على مشروع انشاء العمارتين المذكورتين باعتباره مشروعا استثماريا يخضع لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي ، دون أن تتعرض تلك الأحكام لمدى مشروعية هذا القرار ، وما كان ينبغي لها أن تتعرض لذلك ، لخروجه عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم الجنائية والمدنية ، ومن ثم فان حجية تلك الأحكام فيما فصلت فيه من مسائل تدخل في نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم العادية ، ولا تحوز قوة الأمر المقضى فيما يتعلق بمشروعية قرار الهيئة المشار اليه، والتي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل فيها ، وعلى ذلك فانه لم يكن من المتعين على الحكم المطعون فيه أن يتقيد بما فصلت فيه الأحكام المذكورة على نحو ماورد بتقرير الطعن .

(طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

الاعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يمرى منذ أول سنة مالية تالية للانتاج أو مزاولة النشاط ولادة خمس سنوات . وقبل أول تلك السنة المالية لا تمتحق الضريبة أيضا .

ملخص الفتوى :

ان مفاد المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن

استعمار المال للعربي والأجنبي والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن الاعفاء الضريبي يبدأ من أول سنة مالية تالية للإنتاج أو مزاولة النشاط وأداة خصص سنوات . ولا تستحق ضرائب قبل بداية هذه السنة المالية ، ويظل الاعفاء قائما لمدة خمس سنوات متصلة وتحسب السنة المالية على أساس اثني عشر شهرا باعتبار أن تلك المدة هي مدة السنة الضريبية ، فلا تتمداها التي أكثر من ذلك ولم تمن نظام الشركة الأساسي على خلاف ذلك .

(ملف ٢٥٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)

مادة رقم (١٧٤)

المبدأ :

الاعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يصرى في شأن حالات التوسع في المشروعات القائمة ، اذ قرن المشرع بين تنفيذ المشروع والتوسع فيه .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد واجه في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استعمار المال للعربي والأجنبي والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ — حالة التوسع في المشروعات القائمة . اذ اعتبر حالا مستثمرا النقد الأجنبي الحر المستخدم سواء في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها . وقد قرن المشرع تنفيذ المشروع بالتوسع فيه . واذا كان كل ما يصدق عليه وصف المشروع يتمتع بالاعفاء الضريبي ، فلا يجوز قصر هذا الوصف على حالة المشروع الجديد وحده ، وانما يصرى هذا الوصف على نشاط يمثل اضافة جديدة تعتبر في حكم المشروع سواء كان نشاطا جديدا أو توسعا في نشاط قائم بالفعل عن طريق زيادة رأس المال الأصلي .

(ملف ٢٦٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)

مسطرة

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

عقوبة المصادرة — اعتبارها منفذة بصور الحكم النهائي —
صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل العمل الذي حكم على المجرم من
أجله غير معاقب عليه — وقف تنفيذ الحكم وانتهاء آثاره الجنائية —
لا محل لرد ما حكم بمصادرته .

ملخص الفتوى :

المصادرة هي نزع الملكية المال جبرا عن مالكه وإضافته الى ملك
الدولة بغير مقابل . وهي عقوبة مالية كالغرامة ، ولكنها تختلف عنها
في كونها تتمثل في نقل ملكية شيء من المحكوم عليه الى الدولة ، أما
الغرامة فتتمثل في تحميل ذمة المحكوم عليه بدين لها . ويترتب على
المصادرة نقل ملكية الأشياء المحكوم بمصادرتها للدولة بمجرد أن
يصبح الحكم نهائيا بغير حاجة الى اجراءات خاصة ، فهي لا تحتاج
الى اجراءات لتنفيذها ، ومن أجل ذلك لا تسقط هذه العقوبة بمضي
المدة لأنها تعد منفذة بصور الحكم بها ، أما التصرف في الأشياء
المصادرة فقدر زائد على تنفيذ العقوبة .

ومدار البحث هو الوقوف على مدى تأثير عقوبة المصادرة بصور
قانون جديد يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله نهائيا غير
معاقب عليه .

تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على
أنه اذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على
المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره
الجنائية ، وهذا النص استثناء لمبدأ من المبادئ الأساسية في
القانون الجنائي وهو المعروف بعدم رجعية القوانين الجنائية ، ومن

مقتضى هذا النص أن يستلبد المحكوم عليه نهائياً بالادانة تحت سلطان القانون القديم من الغاء عقوبة ترى الهيئة الاجتماعية ألا فائدة من توقيعها . ويترتب على صدور القانون الجديد بمعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه النتائج الآتية : ١- أن الحكم الجنائى لا ينفذ إذا لم يكن قد بدىء فى تنفيذه ، ويوقف تنفيذه إذا كان قد بدىء فيه فإذا كان المحكوم عليه فى السجن مثلاً أخلى سبيله ، وإن كان قد دفع قسماً من الغرامة سقط عنه الباقي . ٢- أن الآثار الجنائية التى تترتب على الحكم تنتهى ويزول مفعولها فلا يعتبر سابقة فى العود ولا يتخذ مبيهاً لالتواء الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة أخرى . ويخلص من ذلك أن مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة الخامسة هو عدم تنفيذ الحكم الجنائى إذا لم يكن قد بدىء فيه ، أما إذا كان الحكم قد تم تنفيذه قبل صدور القانون الجديد فلا محل لأعمال أحكام الفقرة المذكورة .

لما كان ذلك وكانت عقوبة المصادرة كما قدمنا تعتبر قد تم تنفيذها بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء لاحق، فإنه لا محل لرد ما حكم بمصادرته الى المحكوم عليهم ، وإذا كانت الجهة الحكومية قد ردت بعض الأشياء المصادرة الى المحكوم عليهم فإن لها الحق فى استردادها منهم .

(فتوى ٥١٧ فى ١٩٥٦/٨/٧)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب الختلة — القانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٢ المتضمن النص على سريان أحكام القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد على ، على هذه الأموال — اللجنة المتصوص عليها فى المادة ٩ من القانون الأخير — اختصاصها ابتداء بالنظر فى أى نزاع يتعلق بهذه الأموال — عرض أى نزاع ما ذكر على اللجنة العليا المتصوص عليها فى المادة

(١١) ، دون متبق مرسومه على اللجنة الاولى وصدر قرارها فيه
— اثره — انعدام القرار الصادر من اللجنة العليا المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن
الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ، تنص
على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تشرى أحكام
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة
المشار اليه على الأموال المصادرة بموجب الأحكام المصادرة من
محكمة الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة وذلك عدا أحكام المواد ٤
و ٦ وعلى أن يتمثل في تطبيق أحكام هذا القانون بعبارة (٨
نوفمبر سنة ١٩٥٣) في المواد ٧ و ٨ فقرة ثانية و ٩ فقرة ثالثة و ١٤
فقرة ثانية عبارة (تاريخ نشر الاعلان الصادر بمصادرة أموال
الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب
الأحوال) « - وكانت المادة ١/٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣
بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة (بمراجعة التحديث المشار اليه
في النص المتقدم) تنص على أنه : « اذا كان أحد الأشخاص الذين
يملكون الأموال المصادرة شريكا متضامنا أو موصيا في شركة أشخاص
اعتبرت الدولة منذ تاريخ نشر الاعلان الصادر بمصادرة أموال
الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الأحوال
دائنة لبقاي الشركاء بقيمة حصته في الشركة .

« وعلى هؤلاء أن يقدموا لإدارة التصفية بياناً عن قيمة
الحصة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة
الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يملكون الأموال المصادرة ، فإذا
لم يقدم هذا البيان أو لم تقره إدارة التصفية تولت هذه الإدارة
تقدير قيمة الحصة المتقدمة الذكر متبعة في ذلك أحكام عقد الشركة
فان خلا منها جرى التقدير وفقا لحكم القانون والعرف التجاري المتبع
وتبلغ الإدارة المذكورة قرارها في هذا الشأن للشركاء بكتاب موثق
عليه مصحوب بعلم وصوله ول هؤلاء رفع الأمر الى اللجنة الميينة في

المادة ٩ خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بالتقدير بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك للفصل فيه والا كان تقدير ادارة التصفية نهائيا » .

وتتنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ على أن : « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة أو أكثر برياسة أحد رجال القضاء الوطني بدرجة مستشار وعضوية اثنين أحدهما يكون نائبا بمجلس الدولة وثانيهما أحد رجال القضاء الوطني بدرجة وكيل محكمة .. وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق شخص ممن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأى تصرف من التصرفات التى يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيه ... كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم نهائى صدر ضد أحد من هؤلاء الأشخاص ... وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر فى كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة » .

وتتنص المادة العاشرة على أنه « تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها فى المادة السابعة خلال ٦٠ يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة ... » — وتنص المادة ١١ على أنه : « يحال قرار هذه اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره الى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة . ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قرارا بتأمين قرار اللجنة الابتدائية أو بتعديله أو بإلغائه ويكون قرارها غير قابل لأى طعن ... » .

وبين من مجموع أحكام النصوص المتقدمة أن اللجنة الابتدائية هى لجنة ذات اختصاص قضائى ، بل انها أقرب الى المحكمة الخاصة منها الى اللجنة باعتبار أن تشكيلها كله من عناصر قضائية . ولا تعتبر اللجنة العليا — المنصوص عليها فى المادة ١١ — جهة استئناف أو درجة ثانية من درجات التقاضى بالنسبة الى اللجنة الابتدائية ، ذلك أن الاستئناف لا يتربط بحسب أصله وبحكم طبيعته تلقائيا ، انما يتناط أمره برغبات الخصوم ، والحال ليس كذلك بالنسبة الى اللجنة

العليا حيث يوجب القانون — بغير توقف على طلب — إحالة قرارات اللجنة الابتدائية إليها خلال سبعة أيام من تاريخ صندوقها لتأييد القرارات أو تعديلها أو إلغاؤها ، الأمر الذي يجعل من اللجنة العليا بالنسبة الى اللجنة القانونية الابتدائية جهة رئيسية ناطق بها القانون اختصاصا بالتصديق والمراجعة .

وهذه المراجعة وان كانت تعتبر احدى مراحل قضاء على درجة واحدة ، الا أن هذه المراجعة يجب أن تلتحق قرارا صدر من المحكمة أو اللجنة المختصة بعد استنفاد مرحلة طرح النزاع عليها وهي مرحلة أساسية وضرورية تلزم لممارسة سلطة التصديق والمراجعة ، بحيث اذا اتصل النزاع باللجنة العليا صاحبة تلك السلطة دون استنفاد مرحلة العرض على اللجنة الابتدائية ، كان قرار اللجنة العليا في النزاع معينا الى درجة الانعدام لاتسامه عندئذ بعيب عدم الاختصاص الجسيم ، وكان في ذلك — في نفس الوقت — تفويت لسلوك طريق التنازع السليم كما رسمه القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار ادارة التصفية بأن حصة السيدة في الشركة المشار اليها خاضعة للمصادرة على أساس أن قيمتها ١٦٦٩٩٧٦٣ ر ١٦٦٩٩ ج ، يعتبر قرارا نهائيا وواجب التنفيذ .

(ملف ٢/١/٩٥ — جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ — المصادرة التي يصدر بها قرار من الوزير المختص أو مندوبه طبقا لاحكامه — تعد جزاء اداريا له طبيعة عقابية اذ هو بديل عن اقامة الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم :

لئن كانت المصادرة التي يصدر بها قرار من الوزير المختص أو

منعويه وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ جزاءا اداريا الا أن لهذا الجزاء طبيعة عقابية اذ هو بديل عن اقامة الدعوى الجنائية تلجأ اليه الجهة الادارية اذا صدرت أن الظروف المخففة والملازمات التي أحاطت بالحادث تقتضي الاكتفاء به. كما أن المصادرة بطبيعتها عقوبة ولو صدر بها قرار من الجهة الادارية متى انصبت على أشياء مما يساح حيازته وتداوله فلا يجوز توقيفها اذا لم يكن الفعلي مكونا لجريمة مما نصت عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ كما لا يجوز توقيفها اذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم اذ يترتب على التقادم محو كل صبة جنائية للفعل وأن يغدو كأنه لم يكن معاقبا عليه وتتقضى سلطة الدولة في العقاب فتصبح المصادرة الادارية بها لها من طبيعة عقابية غير جائزة .

(لطنن رقم ١١٢٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبسطة :

الاتفاق على المصادرة الادارية ليس فيه مخالفة للدستور .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ٢٨٦ سنة ١٩٧٤ قد نص فيما يختص بالشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل على أن يصرح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الآتية : (أ) (ب) (هـ) أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل عن خمسمائة جنيه مصرى . وقد أوجب القرار الوزاري المشار اليه في حالة استيراد السيارة دون استيراد الموتور المذكور أو قطع الغيار المنصوص عليها تقديم خطاب فني من مصنع

الفين من الجنهات يلتزم المستورد بمقتضاه استيراد المواد الناقصة
خلال ثلاثة شهور للافراخ عن السياره .

ولا يتضمن هذا الاجراء مخالفة للقانون . كما أن مصادر قيمة
خطاب الضمان لعدم الاستيراد ليس فيه مخالفة للدستور . فقد
استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصادرة التي تتم
بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابلتها عن اتخاذ الاجراءات
القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور .

(طعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

حظرت الدساتير المصرية المتعاقبة نزع الملكية الخاصة جبرا عن
صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض — نص دستور سنة
١٩٧١ على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل
تعويض — حظر المصادرة العامة حظرا مطلقا — لا تجوز المصادرة
الخاصة الا بحكم قضائي .

ملخص الحكم :

ان الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرمت جميعها منذ دستور
١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها
الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، ومن
أجل ذلك حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا
للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون « المادة ٩ من كل من
دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من دستور سنة
١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور
سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما نص الدستور
القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون

ومقابل تعويض وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أنه كان يتعين على جهة الادارة بعد أن قامت تنفيذا لحكم محكمة الثورة الصادر في ١٩٥٤/٥/٤ ولأحكام القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية — بالتحفظ على كافة أموال وممتلكات المرحوم والتصرف في جزء منها ، واستيفاء المبلغ المحكوم بمصادرته فضلا عن كافة الالتزامات والديون العارضة المستحقة عليه للغير — كان يتعين عليها أن ترد بعد ذلك — مابقى من هذه الأموال والممتلكات الى أصحاب الحق فيها ، لينتفعوا بها ويمارسوا عليها حقوق الملكية الخاصة التي كفلتها وصانتها المبادئ الدستورية العامة ونصوص الدساتير المتعاقبة وكافة شرائع العدل ومن بينها دستور سنة ١٩٥٦ ودستور سنة ١٩٥٨ والدساتير اللاحقة .

ومن حيث أن حبس جهة الادارة للأموال والممتلكات المتبقية واستمرار التحفظ عليها وحرمان أصحاب الحق فيها من الانتفاع بها أو التصرف فيها دون سبب مشروع أو مبرر سائق لا يخرج في الحالة المعروضة عن فرضين : —

١ — أن تكون جهة الادارة قد أضمرت مصادرة هذه الأموال مصادرة عامة وفي هذه الحالة تكون قد خالفت أحكام الدساتير المتعاقبة والمبادئ الدستورية العامة التي حظرت المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم تجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي . وتكون في ذات الوقت قد خالفت صريح حكم محكمة الثورة الصادر في ١٩٥٤/٥/٤ الذي لم يقض الا بمصادرة مبلغ ٣٥٨٤٣٨١٨٤ ج٠م من أموال المرحوم

٢ — أو أن تكون جهة الادارة قد اتجهت ارادتها — دون قصد المصادرة — الى مجرد حبس هذه الأموال تحت يدها وحرمان أصحاب الحق فيها من الانتفاع بها ، وفي هذه الحالة فانه مع

غياب صدور حكم قضائي أو قرار من سلطة مختصة بفرض الحراسة على تلك الأموال ، يبيت ذلك التصرف من جهة الادارة فاقدا لأي مبرر أو سبب قانوني مشروع .

وعلى أي من هذين الفرضين ، فان امتناع جهة الادارة عن رد تلك الأموال والممتلكات الى أصحاب الحق فيها ، واستمرار حبسها عنهم منذ ذلك الحين ، يشكل — ولا ريب — قرارا اداريا سلبيا بالامتناع ، يدخل في عداد القرارات الادارية التي أشسارت اليها الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بنصها « ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » ، وهذا القرار — لكل ما اعتوره من عيوب سبق ذكرها — معيب بعيب عدم المشروعية الجسيم الذي ينحدر به الى درجة الانعدام .

هذا واذا كان هذا القرار قد تحققت أركانه وتبلور قوامه منذ نهاية عام ١٩٥٦ — كما سلف القول — واستمر قائما منذ ذلك الحين — الا أنه قد تأكد وجوده واشتد عيبه بعد أن أقام المدعون دعواهم الماثلة بتاريخ ١/٢٢/ ١٩٣٢ ، مطالبين بأموالهم وممتلكاتهم التي آلت اليهم عن مورثهم ، سيما وأن جهات الادارة المدعى عليها لم تقدم في الدعوى دفاعا موضوعيا تبرر به حبس تلك الأموال عن أصحاب الحق فيها ، وانما كل ما فعلته هو أن دفعت بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى حكم المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والتزمت هذا المنهج أيضا في الطعن أمام هذه المحكمة ، ثم لاذت بالصمت عن التعقيب على تقدير لجنة الخبراء المشكلة بقرار المدعى العام الاشتراكي المشار اليه والذي أعقته نخبة من كبار موظفي الدولة المتخصصين ببناء على ترشيح من وزير المالية .

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الحكومة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى حكم المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ — وهو الدفع الذي قام عليه طعن الحكومة الماثل رقم ٩١٥ لسنة ٢٥ ق عليا .

فمحمود عليه بأن هذه المادة وإن كانت قد أضفت حصانة دستورية نهائية على جميع قرارات مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها وجميع الاجراءات والأحكام والتصرفات التي صدرت من الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها أو الهيئات التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم إلا أن القرار السلبى محل هذه المنازعة وهو قرار تحقق بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ واستمر قائما الى الآن ينأى عن مجال حكم المادة ١٩١ من هذا الدستور لأنه لم يدع أحد أن ثمة قرارا أو حكما صدر عن مجلس قيادة الثورة أو محكمة الثورة أو احدى الهيئات المشار اليها في هذه المادة قبل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ — يقضى بحبس جميع أموال وممتلكات المرحوم

المبلغ الذى حكمت محكمة الثورة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ بمصادرته من هذه الأموال . ولقد سبق القول بأن هذا الحكم وهذه هو الذى ينطوى تحت الحصانة المقررة في حكم المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ المشار اليها وبناء عليه يكون هذا الدفع غير قائم على أساس سليم من القانون حقيقيا بالرفض ، ويندرج تحت المادة ١٩١ لسنة ٢٥ ق عليا المقام من المحكمة برئاسة السيد ..

ومن حيث أنه متى كان ملتقدا فان القرار السلبى بالامتناع عن رد باقى الأموال والممتلكات المستحقة للطاعن عن مورثهم ، باعتباره من القرارات المستمرة لا يتكيد في الطعن عليه بمواعيد دعوى الالغاء، وإنما يجوز الطعن فيه مازال الاستمرار قائما . ومن ثم تكون الدعوى المقامة من الورثة بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ مقبولة شكلا .

(الطعن رقم ٩٠٥ و ٩١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

مفروضات ادارية

(م ٢٠ - ج ١٢)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات بشأن استحقاق مصروفات ادارية على التكاليف الاصلية للاصناف التي تشتريها مصلحة لاخرى — مفهوم ذلك وجوب تحصيل هذه المصروفات اذا كانت كل من الجهتين تتمتع بشخصية مستقلة عن الاخرى — عدم تحصيلها اذا كانت الجهتان تكونان شخصا اعتباريا واحدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تقضى بعدم اضافة مصروفات ادارية على التكاليف الاصلية للاصناف التي تشتريها مصلحة لمصلحة اخرى ما لم تكن احدى المصلحتين خارج الميزانية العامة فتضاف هذه المصروفات ، ويؤخذ من هذا النص ان المصروفات الادارية لا تستحق لفروع السلطة المركزية قبل بعضها البعض باعتبار انها جميعا تكون شخصا اعتباريا واحدا يتمتع بذمة مالية واحدة ، وتجب هذه المصروفات اذا كانت كل من الجهتين تتمتع بشخصية مستقلة عن الاخرى مما يقتضى انفصال ذمتهما الماليتين تطبيقا للقواعد العامة في فقه القانون الادارى .

وبناء على ما تقدم فانه اذا قامت وزارة الاشغال بتنفيذ مشروع مد الكهرباء من خطوطها لحساب وزارة الشؤون البلدية والقروية التي عهدت اليها بذلك في حدود اختصاصاتها وخصما على ميزانيتها التي تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة ، فلا محل لالزامها اداء مصروفات ادارية عن الاعمال التي يقتضيها تنفيذ هذا المشروع .

قاصدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

استحقاق مصلحة الميكانيكا والكهرباء ١٠٪ من ثمن التيار الكهربى
كهـ عاريف ادارية — جواز مطالبة مجلس بلدى مدينة المنصورة بهذه
المصاريف نظراً لتمتعه بشخصية معنوية مستقلة وميزانية مستقلة عن
ميزانية الدولة .

ملخص الفتوى :

اتفق مجلس بلدى المنصورة مع وزارة الاشغال (مصلحة الميكانيكا
والكهرباء) فى سنة ١٩٣٦ . على مد مدينة المنصورة بما تحتاجه من التيار
الكهربائى من المحطات التابعة للوزارة المذكورة ، بسعر ٢٧ ملهما
للكيلوات الواحد . ونظرا لارتفاع سعر الوقود بعد توقيع الاتفاق —
وتعشياً مع قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول يناير سنة ١٩٣٦ والذي
أجاز توريد التيار الكهربائى للهيئات البلدية والخصوصية من شبكات
وزارة الاشغال ، وحدد شروط هذا التوريد ، وقضى برفع السعر كما
ارتفع سعر الوقود — فقد تقدمت وزارة الاشغال بمذكرة الى مجلس
الوزراء تطلب فيها اقرار زيادة سعر انقيار الكهربائى المغذى لمدينة
المنصورة من شبكة شمال الدلتا وذلك بالموافقة على رفع سعره من ٢٧
ملهما الى السعر الذى يتفق مع زيادة سعر الوقود وهو ٣٥ ملهما ،
وعلى أن تسرى هذه الزيادة من وقت مطالبة الوزارة بها فى أول يناير
سنة ١٩٤٧ . وقد وافق مجلس الوزراء على ما تضمنته المذكرة المشار
اليها فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ .

وفى سنة ١٩٥٩ طلبت مصلحة الميكانيكا والكهرباء اضافة ١٠٪ على
ثمن بيع التيار الكهربائى المورد لمجلس بلدى مدينة المنصورة ، بصفة
مصاريف ادارية ، الا أن المجلس المذكور رفض ذلك ، استنادا الى
ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١ من مارس سنة
١٩٥٩ — من عدم استحقاق مصاريف ادارية عن مشروعات توصيل
التيار الكهربائى من خطوط وزارة الاشغال الى المدن التى بها مجالس

بلدية ، وكذلك استنادا الى أن سعر التيار الكهربائي محدد بعقد وقرار من مجلس الوزراء .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢ — فاستبان لها ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تسرى القواعد المتقدمة (وهي القواعد التي تضمنتها المواد ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ في شأن تأدية الخدمة بين المصالح) على ثمن التوريدات التي تصرفها أو توردها مصلحة الى مصلحة أخرى ، اذا كانت المصلحة الواردة ليس من اختصاصها تموين مصالح الحكومة بمثل هذه الاصناف، وفي هذه الحالة تحسب الاصناف بتكاليفها الاصلية دون اضافة مصروفات ادارية ، الا اذا كانت احدى المصلحتين خارج الميزانية العامة فتضاف هذه المصروفات » .

ومن حيث ان مقتضى هذا النص ان الخياط في تحمل المصاريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المصالح العامة ، هو مبدأ وحدة الميزانية أو تعددها . فاذا كانت المصلحة التي تؤدي الخدمة تجمعها بالمصلحة التي تؤدي لها هذه الخدمة ميزانية واحدة ، فانه لا محل لتحميل المصلحة الاخيرة بمصاريف ادارية ، أما اذا كانت المصلحة التي تؤدي لها الخدمة من المصالح التي تتمتع بشخصية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فان هذه المصلحة تتحمل بالمصاريف الادارية المشار اليها . ومن ثم فان المصاريف الادارية لا تستحق لفروع السلطة المركزية قبل بعضها البعض باعتبارها جميعا مكونة لشخص اعتباري واحد يتمتع بخدمة مالية واحدة ، وانما تستحق هذه المصاريف اذا كانت كل من الجهتين (التي تؤدي الخدمة والتي تؤدي لها هذه الخدمة) تتمتع بشخصية مستقلة عن الاخرى ، مما يقتضي انفصال ذمتهما الماليتين — تطبيقا للقواعد العامة في فقه القانون الاداري .

ولما كانت شخصية مجلس بلدي مدينة المنصورة مستقلة عن شخصية الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية لفروع السلطة المركزية — ومنها وزارة الاشغال ومن ثم فانه يجوز لهذه الوزارة الاخيرة (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) ان تضيف مصاريف ادارية الى قيمة

تكاليف الخدمة التي تؤديها للمجلس المذكور ، وهي امداد مدينة المنصورة بالتيار الكهربائي اللازم من المحطات التابعة لها ، وذلك طبقاً لحكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر .

ولا يسوغ الاحتجاج بما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١ من مارس سنة ١٩٥٩ — من عدم استحقاق مصاريف ادارية عن مشروعات توصيل التيار الكهربائي من خطوط وزارة الاشغال الى المدن التي بها مجالس بلدية — ذلك أن الجمعية العمومية كانت قد استتعدت — فيما انتهت اليه — الى ان وزارة الاشغال قد قامت بتنفيذ مشروع الكهرباء من خطوطها لحساب وزارة الشؤون البلدية والقروية التي عهبت اليها بذلك في حدود اختصاصاتها ، وخصما على ميزانيتها التي تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة ، ولذلك فانه لم يكن ثمة محل لالزامها بأداء مصاريف ادارية عن الاعمال التي يقتضيها تنفيذ هذا المشروع .

كما أنه لايسوغ الاحتجاج بأن سعر التيار الكهربائي محدد بعقد ويقرر من مجلس الوزراء ، ذلك أنه من الاطلاع على نصوص الاتفاق الموقود في سنة ١٩٣٦ بين وزارة الاشغال ومجلس بلدى مدينة المنصورة ، انه لم يرد فيه ذكر للمصاريف الادارية المشار اليها . وبالرجوع الى المقاييس التي كانت قد أجرتها وزارة الاشغال — قبل ابرام هذا الاتفاق — لتحديد سعر التيار الكهربائي الذي مقوم بتوريده الى المجلس البلدى المذكور يتضح أن التكاليف الحقيقية لتوريد التيار الكهربائي تزيد على السعر الذي حدد في الاتفاق سالف الذكر ، وهو ما يكشف عن ان السعر المشار اليه انما يمثل الخدمة التي تؤديها وزارة الاشغال ، بما يوازئ — على وجه التقريب — تكاليف ادائها مما دعا الى رفع هذا السعر بقدر ارتفاع تلك التكاليف نظرا لارتفاع سعر الوقود بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ ، وفي هذا مايدل دلالة واضحة على ان المصاريف الادارية المشار اليها لم تحسب عند تقدير سعر التيار الكهربائي المتفق عليه . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان اضافة المصاريف الادارية المذكورة لا يعتبر رفعا لسعر التيار الكهربائي المحدد بالاتفاق ويقرر من مجلس الوزراء . ومن ثم

فلا يعتبر تعديلا لهذا المرسوم من جانب وزارة الاشغال ، وانما تضاهي تلك المصاريف بصفتها هذه . وطبقا لحكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الاشغال في مطالبة مجلس بلدى مدينة المنصورة بمصاريف ادارية عن التيار الكهربائى الذى تقوم بتوريده لهذا المجلس من محطات للتوليد التابعة لها .

(نوى ٤٢٢ فى ١٩٦٢/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

مصرفات حفظ الخمول — مرتبة امتياز هذه المصروفات تاتى بعد امتياز المصروفات القضائية وامتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى — أساس ذلك — نص الملتين ١١٢٩ و ١١٤٠ من التقنين المدنى — مثال — لا حق لهيئة قناة السويس فى استيفاء نفقات انتشال سيارة من القنال من ثمنها الا بعد أن تستوفى محافظة بور سعيد من هذا الثمن الرسوم المستحقة على السيارة .

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والوامر الصادرة فى هذا الشأن وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا ومضمونا برهن رسمى ، عدا المصروفات القضائية .

وتتضمن المادة ١١٤٠ على أن المبالغ التى صرفت فى حفظ الخمول ، وفيما يلزم له من ترميم يكون لها امتياز عليه كلية . وتستوفى هذه المبالغ من ثمن هذا الخمول المثقل بحق الامتياز بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة . أما فيما بينها فيقدم بعضها

على بعض بحسب الترتيب الممكن للتاريخ صرفها .

ومفاد هذين النسخ أن امتياز المبالغ المستحقة للخزانة بما لها من الولاية العامة مقدم على امتياز مصروفات حفظ النقود ، من ثم فإنه يتعين أن يستوفى من ثمن الشيء الضرائب والرسوم المستحقة عليه ثم يستوفى مما يتبقى نفقات حفظه وترميمه . ولا بد وفقا لنص المادة ١١٣٩ مدنى (سالف الفكر) لحفظ حقوق الخزانة العامة التى ثبت لها هذا الامتياز من الرجوع الى القوانين الخاصة التى تفرض هذه الحقوق على الممولين غير أنه يجب ملاحظة أن الامتياز الذى يقرره القوانين مبنى على اعتبار أن المصلحة العامة تقتضى ضمان تحصيل مطلوبات الحكومة التى تكون مستحقة لها باعتبارها صاحبة الولاية العامة فلا يدخل فى ذلك ما تستحقه الحكومة قبل أحد الأفراد إذا ما كانت المبالغ ليست مستحقة لها بهذه الصفة السابق الإشارة إليها كما إذا كانت تلك المستحقات بموجب عقد بينها وبين أحد الأفراد .

ولما كانت النفقات التى تحملتها هيئة قناة السويس فى سبيل انتشال السيارة من المصروفات الضرورية للمحافظة على تلك السيارة ولولاها لتلفتت تكلفتها تماما من مياه القناة الملحة فإنه وفقا لما تضمن عليه المادة ١١٤٠ مدنى سالب الذكر يثبت لهذه النفقات المشار إليها الامتياز على غيرها من الديون وفقا للترتبة التى يقررها لها القانون ولما كان القانون قد حدد لامتياز مصروفات الحفظ والترميم المرتبة الثالثة أى بمسبب امتياز المصروفات القضائية وامتياز الخزانة العامة فإن المبالغ التى تطالب بها محافظة بورسعيد باعتبارها رسوما يكون لها الاولوية على النفقات التى تحملتها الهيئة .

لذلك يعق لهيئة قناة السويس الاتفاق مع محافظة بورسعيد على بيع السيارة ونداد الرسوم المستحقة على السيارة للمحافظة ثم تحسب من مطلوبها مما يتبقى من الثمن .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن هيئة قناة السويس لا تستوفى نفقات انتشال السيارة رقم ٢٦١٣١ ملاكى القاهرة من ثمن هذه السيارة الا بعد أن تستوفى محافظة بورسعيد من هذا الثمن الرسوم المستحقة على السيارة .

الجمعية رقم (٩٤٢)

المجسدا :

أن الملاحظ في تعديل المصاريف الإدارية من تأدية الخدمات بين المصالح العامة موقعا وحدة الميزانية أو تصديها :

ملخص الفتوى :

إن الجمعية للتصوية للقسم الاستشاري بمجلس القنولة سبق أن نظرت الخلاف بين وزارة الأشغال وبين مجلس مدينة المنصورة حول استحقاق مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ على قيمة المصارف الكهربائية الموردة ، وانتهت في جلستها المنعقدة في ٢٠/٥/١٩٦٢ التي أحيتة الوزارة في تخصيص هذه المصاريف الإدارية طبقا لنص المادة ١٧ من اللائحة المالية للميزانية والمسابات وذلك على أساس أن الملاحظ في تعديل المصاريف الإدارية عن تأدية الخدمات بين المصالح العامة موقعا وحدة الميزانية أو تصديها ، فإذا كانت المصلحة التي تؤدي الخدمة تصممها بالمصلحة التي تؤدي لها هذه الخدمة ميزانية واحدة فإنه لا محل لتحقيق المصلحة الأخيرة بمصاريف إدارية أما إذا كانت المصلحة التي تؤدي لها الخدمة من المصالح التي تتفهم بشخصية مستقلة فإن هذه المصلحة تتحمل بالمصاريف الإدارية المشار إليها غير أنه نظرا لأنه اللائحة المالية للميزانية والمسابات كانت تطبق في المؤسسة المصرية العامة للكهرباء إلى أن صدرت اللائحة المالية الخاصة بالمؤسسة ظلوا من النص على تخصيص مصاريف إدارية ، ومن ثم فإن المصاريف المذكورة لا تستحق إلا من الفترة السابقة على العمل باللائحة المالية الخاصة بالمؤسسة .

ومن حيث إن البند الثاني من عقد التوريد المبرم سنة ١٩٦٢ يتضمن على أن « يحصل التوريد عند المقتنح ذات الضغط الواسي (٣٠٠٠ فولت متردد) مباشرة حيث توضع العدادات » ، كما يتضمن البند ثانيا من قواعد نظام توريد التيار الكهربائي للهيئات الإقليمية والبلدية التي أعدها مجلس الوزراء في أول يناير سنة ١٩٦٣ على أن

« تكون المحاسبة بالجملة عند العدادات الموضوعة في محطة المحولات » وقد أوضحت المؤسسة أن لكل محطة ضغطان - ضغط الدخول وهو عال وضغط الخروج وهو واطئ وأنه في الحالة المعروضة فإن الضغط العالي هو ضغط التيار الداخل لمحطة محولات المنصورة التابعة للمؤسسة وهو ٣٣ ألف فولت والضغط الواطئ هو ضغط التيار الخارج من المحطة المذكورة وهو ٣ آلاف فولت ، وأنه بالنسبة لمحطة التوزيع التابعة لمجلس مدينة المنصورة فإن الضغط العالي الداخل لها أقل من ٣ آلاف فولت بنسبة الفائد وتقديره ٥/٥٪ والضغط الواطئ الخارج منها ٢٢٠ فولت - ويستفاد من كل ذلك أن المحاسبة تكون على الكميات التي تسجلها العدادات الموضوعة بمصطة المحولات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه البند التاسع من العقد المبرم سنة ١٩٣٢ من أنه (ليس للحكومة أن تورد التيار الكهربائي إلى مدينة طلخا من الوصلة بين الشبكة الكهربائية ومدينة المنصورة إلا بعد الاتفاق على ذلك مع المجلس) فلو كان التيار بين الشبكة الكهربائية والمدينة لا يخص المجلس لما كانت هناك حاجة إلى اشتراط موافقته المخصوص عليها في البند التاسع من عقد التوريد .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

فيما يتعلق بالخلاف حول المصاريف الادارية :

تأييد رأى الجمعية العمومية السابق بجلسه ١٩٦٢/٥/٣٠ وبالتالي التزام مجلس مدينة المنصورة بأداء المصاريف الادارية للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً لاحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات وذلك حتى تاريخ العمل باللائحة المالية الخاصة بالمؤسسة والصادرة سنة ١٩٦٧ .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات انه في حالة تأدية الخدمات بين المصالح العامة المختلفة تضاعف نسبة ١٠٪ الى تكاليف الخدمة كمصاريف ادارية — نص هذه المادة يتحدد بإمكان تطبيقه بالخدمات التي تتم بين المصالح العامة ولا محل لاعماله اذا كانت الخدمة تؤدي الى احد اشخاص القانون الخاص حيث يقتضى الوضع عندئذ الرجوع الى الاتفاق المبرم بين الطرفين الذي يؤدي الخدمة والطرف الآخر الذي تؤدي الخدمة لصالحه — مثال .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تقتضى بـ « تضاعف مصاريف ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات التي كانت تؤديها الجهات المتعاملين خارجيه من موازنة الخدمات » ومفاد ما تقدم انه في حالة تأدية الخدمات بين المصالح العامة المختلفة تضاعف نسبة ١٠٪ الى تكاليف الخدمة كمصاريف ادارية ، غير أن نص المادة ٥١٧ المشار اليه يتحدد بإمكان تطبيقه بالخدمات التي تتم بين المصالح العامة ، ولا محل لاعماله اذا كانت الخدمة تؤدي الى احد اشخاص القانون الخاص حيث يقتضى الوضع عندئذ الرجوع الى الاتفاق المبرم بين الطرفين الذي يؤدي الخدمة والطرف الآخر الذي تؤدي الخدمة لصالحه .

وحيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد أبرمت العقد ثمانية عن الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي وهو أحد أشخاص القانون الخاص وأموالها أموال خاصة ، فمن ثم لا محل للاحتجاج على الجمعية بنص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات لمطالبتها بسداد ١٠٪ من قيمة تكاليف إنشاء مبنى مجمع الإصلاح الزراعي بسوهاج وذلك كمصاريف ادارية مقابل اشراف مديرية الإسكان على إقامة هذا المبنى ، وإنما الذي يعتد به هو الاتفاق المبرم في هذا الشأن .

ومن حيث ان الاتفاق المنوء عنه يقضى بأن تستحق مديرية الاسكان نسبة ١٪ من قيمة تكاليف المجمع مقابل اشرافها على اقامته ، ولقد قامت هيئة الاصلاح الزراعى بصرف النسبة المتفق عليها الى مديرية الاسكان .
من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية مديرية الاسكان والتعمير بسوهاج فى المطالبة بسداد ١٠٪ من قيمة تكاليف مبنى مجمع الاصلاح الزراعى بسوهاج كمصاريف ادارية نظير اشرافها على اقامة المجمع .

(ملف ١٩٧٥/٢/٧ — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

الاصل فى تحمل المصاريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المصالح العامة انه منوط بوحدة الميزانية او تعددها — المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات — اذا كانت الجهة التى تؤدى لها الخدمة من المصالح التى تتمتع بشخصية معنوية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فانها تتحمل المصاريف الادارية — يستثنى من هذا الاصل حالة اداء الخدمة بمقتضى الزام تشريعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلح التموينية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة الداخلية تدعى الهيئة العامة للسلح التموينية ويكون مركزها مدينة القاهرة » وأن المادة السابعة منه تنص على أن « تتبع الهيئة فى أنظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسب لرفق التموين وفقا لللائحة التى يضعها مجلس الادارة ويكون للهيئة ميزانية خاصة يتم وضعها دون التقييد بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ وكل ذلك مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالهيئة » .
ومؤدى ذلك أن ميزانية الهيئة مستقلة عن ميزانية الدولة .

ومن حيث ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تضاف مصاريف ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن ميزانية الخدمات ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدي خدمات عامة عن طريق الالتزام التشريعي اذا كانت تلك الخدمات مدرجا بها اعتمادات في ميزانية الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » ، ومقتضى ذلك كأصل عام هو أن المفاط في تحمل المصاريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المصالح العامة هو وحدة الميزانية أو تعددها ، فإذا كانت الجهة التي تؤدي لها الخدمة من المصالح التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فان هذه المصلحة تتحمل المصاريف الادارية المشار اليها .

ومن حيث ان الهيئة العامة للسلع التموينية لها ميزانية خاصة أى مستقلة عن الذمة المالية لفروع السلطة المركزية ومنها مصلحة الرقابة الصناعية ، ولم يصدر الزام تشريعي لمصلحة الرقابة الصناعية بتحصيل اتاوة الاستبارين فضلا عن أنه مدرج بميزانية الهيئة في جانب الاستخدامات ما يلزمها لمباشرة مهامها ، ومن ثم فانه يجوز لمصلحة الرقابة الصناعية أن تحصل على قيمة المصاريف الادارية مقابل الخدمة التي تؤديها للهيئة المذكورة وهى اصدار اذون توزيع الاستبارين لمصانع الصابون وتحصيلها اتاوة الاستبارين وتوريدها للمبالغ المحصلة في نهاية كل شهر الى الهيئة العامة للسلع التموينية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية مصلحة الرقابة الصناعية في اقتضاء ١٠٪ من الاتاوة التي تحصلها لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

**المناط في استحقاق المصروفات الادارية اداء خدمة تستأهل
المطالبة بها .**

ملخص الفتوى :

ان المطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية لا يثور
الا بمناسبة تأدية الخدمات فيما بينها . ومن ثم فان المناط الاول في
استحقاق تلك المصروفات على جهة ادارة لصالح جهة ادارية أخرى ،
أن تكون الجهة الادارية المطالبة بقيمة المصروفات الادارية قد أدت
للجهة الادارية المطالبة خدمة تستأهل مصروفا اداريا .

(ملف ١٠٩٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٩)

مصلحة حكومية

- **الفرع الأول : مامية المصلحة الحكومية**
- **الفرع الثاني : مصلحة خفر السواحل**
- **الفرع الثالث : مصلحة الطيران المدني**
- **الفرع الرابع : مصلحة الاملاك الامرية**
- **الفرع الخامس : مصلحة الموانئ والمختر**

الفرع الأول

ماهية المصلحة الحكومية

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

المصالح العامة أو الحكومية وحدات ادارية تتكون منها الدولة —
استقلال كل منها بمجموعتها الوظيفية وميزانيتها •

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع في قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية قد الحق ميزانيات الوحدات المحلية بموازنة المحافظة ولم يخص كل منها بمجموعة وظيفية مستقلة ، وانما ادمج وظائف الدواوين العامة بهذه الوحدات في مجموعة واحدة في نطاق المحافظة ، كما ادمج وظائف العاملين بكل مديرية من المديريات العامة في وحدة واحدة وادرج موازنة المحافظة شاملة لموازنات الوحدات المحلية بالموازنة العامة للدولة •

ولما كانت المصلحة العامة هي احدى الوحدات الادارية التى تتكون منها الدولة ، وكان من اهم ما يميز المصلحة العامة هو استقلالها بمجموعتها الوظيفية وميزانيتها ، ومن ثم فان الوحدات المحلية سواء كانت مراكز أو مدن أو قرى لا تعتبر مصالح عامة لتخلف عنصري المجموعة الوظيفية المستقلة والميزانية المستقلة اللذان يميزان المصلحة العامة وعليه فان رؤساء تلك الوحدات لا يستحقون بدل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح الحكومية بمقتضى قرار رئيس الوزراء المشار اليه •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق رؤساء المراكز والمدن من شاغلى الوظائف العليا لبدل التمثيل طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ •

(ملف ٨٦/٤/٨٧١ — جلسة ١٩٨١/٤/٨)

الفرع الثاني

مصلحة خفر السواحل

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

مصلحة خفر السواحل — المراحل التي مرت بها منذ نشأتها — اضافة
الصفة العسكرية عليها — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يونية
سنة ١٩٤٠ بمعاملة ضباط هذه المصلحة بقانون المعاشات العسكرية وكادر
ضباط الجيش وسريان القوانين والقواعد والنظم الخاصة بضباط
الجيش عليهم — تأييده فيما يتعلق بسريان قانون المعاشات العسكرية
عليهم بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ — القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٥
في شأن اعتبار ضباط مصلحة خفر السواحل والمسايلد وحرس الجمارك
من ضباط القوات المسلحة — لم ينشئ وضعا قانونيا جديدا فيما يتعلق
باعتبار هذه المصلحة من المصالح العسكرية — قصد به المساواة بين
ضباط هذه المصلحة وزملائهم من ضباط القوات المسلحة في الامهيات
والمرتبات وقواعد الاقدمية .

ملخص الحكم :

أنه بتقضى المراحل التي مرت بها مصلحة خفر السواحل منذ
انشائها في اطار التنظيم الادارى للدولة يبين انها كانت من المصالح
التابعة لوزارة المالية ثم صدر مرسوم في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٨
بسلخها من الوزارة المذكورة والحاقها بوزارة الحربية وفي ١٦ من يونيه
سنة ١٩٤٠ وافق مجلس الوزراء على معاملة ضباط خفر السواحل بقانون
المعاشات العسكرية وكادر ضباط الجيش وأن تسرى عليهم القوانين
والقواعد والنظم المعمول بها بالنسبة لضباط الجيش . ومفاد النصوص
المتقدمة أن فصل مصلحة خفر السواحل من وزارة المالية والحاقها بوزارة
الحربية لم يكن مقصودا لذاته وانما استهدف به اضافة الصفة العسكرية
على المصلحة المذكورة لما تتميز به اختصاصاتها من طبيعة خاصة تغاير

المصالح المدنية العادية وآية ذلك أنه عندما اعترض على مدى دستورية قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٠ سالف الذكر لمخالفته لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية الذى اعتبر مصلحة خفر السواحل من بين المصالح المدنية استصدرت الحكومة القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ بمعاملة ضباط مصلحة خفر السواحل بأحكام المرسوم رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه اقرارا وتأكيدا للصفة العسكرية لهذه المصلحة وهى التى سبق أن اسبغها عليها مجلس الوزراء حسبما سلف البيان . وعلى هذا فلا حاجة للمدعى فيما ذهب اليه مؤيدا بالحكم المطعون فيه من ان القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن اعتبار ضباط مصلحة خفر السواحل بالمصايد وحرس الجمارك من ضباط القوات المسلحة هو الذى أنشأ بأثره المباشر وضعا قانونيا جديدا للمصلحة المذكورة لم يكن له وجود من قبل انخرطت بمقتضاه فى القوات المسلحة وانما يكون الفهم الصحيح للغاية التى استهدفها استصدار القانون المذكور حسبما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية أن هذا القانون انما قصد به اخضاع الضباط بهذه المصلحة للقواعد التى يعامل بها زملاؤهم من ضباط القوات المسلحة الاخرى من حيث الماهيات والمرتبات وقواعد الاقدمية تحقيقا للمساواة بينهم من جميع الوجوه .

الفرع الثالث

مصلحة الطيران المدني

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

مصلحة الطيران المدني — القرار الوزاري رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر باعادة تنظيمها — لا يخل يد الرئيس الاداري بمقتضى السلطات المخولة له في أن يصدر أوامر داخلية بنظام سير العمل في مختلف فروع المصلحة التي يقوم على رئاستها — لا وجه للاعتراض على مشروعية قراره الصادر بتحويل مدير المطار سلطات المدير المحلي بالنسبة الى جميع موظفي المطار .

ملخص الحكم :

ان القرار الوزاري رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر ليعيد تنظيم مصلحة الطيران المدني بالجمهورية العربية المتحدة يعد ادماج مصلحة الطيران في الاقليمين الجنوبي والشمالي دون أن يعالج الاوضاع الداخلية المتعلقة بسير العمل في كل من الاقليمين فان مثل هذا التنظيم لا يخل يد الرئيس الاداري بمقتضى السلطات المخولة له في أن يصدر أوامر داخلية بنظام سير العمل في مختلف فروع المصلحة التي يقوم على رئاستها على الوجه الذي يفرضه نوع وطبيعة العمل المتوط بها بما يكفل حسن سير العمل وانتظامه وذلك كله ما دام ليس في هذه الاوامر ما يتعارض مع اللوائح الصادرة في شأن تنظيم وترتيب المصلحة ، ومن ثم لا وجه للاعتراض على مشروعية الامر رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد مدير المصلحة بتحويل السيد مدير المطار سلطات المدير المحلي بالنسبة لجميع موظفي المطار على اعتبار أنه بحكم اتصاله المباشر بموظفيه وقربه منهم أقدر من يستطيع الاشراف عليهم وتقدير مبلغ كفاياتهم وتحري سلوكهم .

الفرع الرابع

مصلحة الاملاك الاميرية

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

مصلحة الاملاك الحكومية — شخصية معنوية — صفة — مصلحة
الاملاك الحكومية ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة وليس
لها استقلال ذاتي وانما هي فرع من وزارة الاصلاح الزراعي تتبع لها
— ليس لمدير الاملاك الحكومية النيابة عنها قانونا وتمثيلها في التقاضي
وانما يمثلها في ذلك وزير الاصلاح الزراعي .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الاملاك الاميرية ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية
العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة الحق بالقرار الجمهوري
رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بمكتب وزير الاصلاح الزراعي ، أي انها فرع
من وزارة الاصلاح الزراعي تابع لهذه الوزارة ، ليس لها استقلال
ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة
عنها قانونا وتمثيلها في التقاضي وانما يمثلها في ذلك وزير الاصلاح
الزراعي باعتباره المتولي الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات
التابعة لها ومن بينها هذه المصلحة .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

مصلحة الاملاك الحكومية — الحاقها بوزارة الزراعة بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ثم بوزارة الاصلاح
الزراعي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل
للقرار الاول .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الاملاك الاميرية كانت ملحقه بوزارة الزراعة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى . ثم صدر فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهورى آنف الذكر وقضى بأن تلحق مصلحة الاملاك الاميرية بمعكب وزير الاصلاح الزراعى على أن يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية الحاصل فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

الفرع الخامس

مصلحة الموائى والمنائر

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

مصلحة الموائى والمنائر لا تعتبر شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة — هى من تقسيمات الدولة الادارية التابعة لوزارة الحربية ومركزها الرئيسى مدينة الاسكندرية — القوانين التى ناطت بالحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة ذات المراكز الرئيسية فى مدينة الاسكندرية قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح باهلية التقاضى .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الموائى والمنائر ولئن كانت لا تعتبر شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة بل هى من تقسيمات الدولة الادارية التابعة لوزارة الحربية ، والمجردة من الشخصية المعنوية التى تسمح باختصاصها

أمام القضاء ، الا أنه لما كان المركز الرئيسى للمصلحة المذكورة موجودا بمدينة الاسكندرية طبقا للمادة الثانية من قرار وزير الحربية رقم ٣٢٨٥ مكررا لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم مصلحة الموانئ ، والمناظر للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وكانت للقوانين التى ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية ، اختصاص الفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة ذات المراكز الرئيسية فى مدينة الاسكندرية فانها تكون قد انطوت على معنى الأقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى شأن ما يشجر بينها وبين أولى الشأن من منازعات .

(طعن رقم ٧٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

القواعد التى كانت سارية على ملاحظى المناظر قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة — اشتمالها على بعض الزايات المادية والعينية ، وبخاصة فيما يتعلق بالدرجة وبالمرتب اللذين يعينون به ابتداء — طة تقرير هذه الزايات حسبما بينها قرار مجلس الوزراء الصادر فى شأنها فى ٢٣/٨/١٩٣٨ — تقضى اسقاط هذه الزايات متى نقل الملاحظ الى وظيفة أخرى — تقنين المبادئ المتقدمة بالقانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ — القانون المذكور ليس له أثر رجعى .

ملخص الحكم :

أن اللجنة المالية رفعت الى مجلس الوزراء فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٢٨ مذكرة جاء فيها « اقترحت وزارة المواصلات بكتاب تاريخه ٨ من أبريل سنة ١٩٢٨ رفع الماهية الاولى لحراس المناظر المصريين عند تعيينهم فى الدرجة السابعة الفنية من ٩٦ ج الى ١٢٠ ج سنويا ، مع منح الموجودين منهم فى الخدمة زيادة قدرها ٢٤ ج وحفظ حقهم فى علاواتهم القادمة فى تواريخها ، وتقول الوزارة المذكورة تبريرا لاقتراحها هذا أن حراس المناظر المصريين يعانون صعوبات جمة فى سبيل

القيام بأعمالهم ، اذ أنهم بحكم وظائفهم مضطرون لان يعيشوا عيشة منعزلة بعيدة عن مناطق العمران والاقامة مدة طويلة في البحار على انفراد محرومين من التمتع بالمناخ المعتدل ومعرضين دائما للجو الرطب وملزمين بتناول المأكولات المخدرة التي تؤثر كثيرا في صحتهم ، كل ذلك مضاف الى ما يترتب على انفصالهم عن عائلاتهم من الزيادة في المصاريف المنزلية ، لذلك فهي ترى أن هذه الطائفة جديرة بكل تضديد لا سيما اذا قارنت بين ماهياتهم البدئية والماهية البدئية التي يتمتع بها زملاؤهم الاجانب وقدرها ٢٤٠ ج سنويا . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، على أن تسرى الماهيات الجديدة من أول أبريل سنة ١٩٢٨ ٤٠٠٠ . وبجلسة ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة . وقد جرى العمل على معاملة ملاحظى المناثر طبقا لنظام خاص يختلف عن الكادر العام وعن النظم المتبعة في شأن سائر موظفى الدولة ، وهذا النظام يقوم على عدم التقيد بالشروط والاوزاع المطلوبة في تعيين غيرهم من الموظفين بوزارات الحكومة ومصلحتها وعلى منحهم مزايا لا تتحقق لسواهم من الموظفين ، وذلك تعويضا لهم عن المصاعب والمشقات التي يلاقونها ومن هذه المزايا تعيينهم ابتداء في الدرجة السابعة الفنية بأول مربوطها وقدره عشرة جنيهات شهريا . مع التجاوز عن شروط حصولهم على مؤهلات دراسية ، فضلا عن المزايا المادية والعينية الاخرى التي انفردوا بها ، كمرتب الاقامة وبذل الغذاء والعلاج المجانى في المستشفيات الحكومية أو المستشفيات الخاصة أو لدى الاطباء الخصوصيين . وعلّة منحهم هذه المزايا استثناء من أحكام الكادر العام هي ماكتشفت عنه اللجنة المالية في مذكراتها التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المتقدم ذكره وهي علة مستمدة من طبيعة عملهم في المناثر ومرتبطة به ، مردّها الى ما يتكبّدونه من مشاق في سبيل تأدية واجبات وظيفتهم ، ومن أجل هذا جرت مصلحة الموائى والمناثر على قاعدة مقتضاها اسقاط هذه المزايا الاستثنائية ، ومن بينها الدرجة والمرتب ، عن ملاحظ المناثر ، متى زالت علة منحه اياها ، بأن ترك وظيفته ونقل منها الى وظيفة أخرى لا تتحقق فيها هذه العلة ، وذلك باعتباره معينا في الدرجة وبالمرتب المقررين للمؤهل الدراسى الذى كان يحمله عند تعيينه في وظيفة ملاحظ مناثر ، واعتبار أقدميته فيها من تاريخ تعيينه بهذه الوظيفة مع منحه

المرتب الذى كان يصل اليه فى تاريخ تعيينه لو أنه عين ابتداء فى الدرجة وبالمرتب المقررين لمؤهله الدراسى ، وهذا كله ابتغاء تحقيق العدالة والمساواة بين من عين ابتداء فى وظيفة ملاحظ منائر ثم تركها الى وظيفة أخرى ، وبين زميله الحاصل على مثل مؤهله وعين ابتداء فى غير وظيفة ملاحظ منائر ، لكن لا يتخذ التعيين فى وظائف ملاحظ المنائر وسيلة لتعيين الموظف بعد ذلك فى وظيفة أخرى فى درجة وبمرتب أعلى من الدرجة والمرتب المحددين للمؤهل الدراسى . إذن يحمله ، ولا يكون سببا لايجاد تفاوت لا مسوغ له بين موظفين تماثلت مراكزهم القانونية . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملاحظى المنائر مرجعا لهذا المعنى فى نصوصه وفى مذكرته الايضاحية ومقتنا لما درجت عليه مصلحة الموانى والمنائر وان كان هذا القانون غير ذى أثر رجعى .

(طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

استثناء ملاحظ المنائر من الخضوع للقواعد الصلرية فى شأن موظفى الدولة فيما يتعلق بشروط التعيين أو الدرجة أو المرتب وما الى ذلك — نقلهم بحالاتهم فى المصلحة من حيث الدرجة أو المرتب الى منائر مصالح الحكومة واداراتها — يعتبر بمثابة استثناء يجب لاقراءه صدور قرار خاص بذلك من مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المالية — لا محل لاستصدار مثل هذا القرار حتى كانت حالة الموظف المنقول لا تتضمن أى استثناء من القواعد العامة — تمام النقل فى حالة عدم صدور قرار مجلس الوزراء المذكور على أساس اعتبار الموظف المنقول معينا فى الدرجة والمرتب اللذين تقرهما القواعد العامة عند تعيينه فى وظيفة ملاحظ منائر .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص الفصل الثانى الخاص بالمستخدمين من قانون المصلحة المالية انها — بعد أن تحدثت عن ترتيب درجات

المستخدمين والطوائف التي يجوز الاختيار منها وشروط التعيين في الوظائف والترقية اليها وغير ذلك من الشروط العامة — نصت في المادة ٥١ منها على أنه « لا تسرى هذه اللائحة على الموظفين المعيّنين بأمر عال كذلك لا تسرى احكامها على خفراء فنارات البحر المتوسط والبحر الاحمر، فهؤلاء يعينهم ناظر المالية بناء على طلب مدير عموم المنارات والفنارات » ، كما نصت في المادة ٥٣ على ما يأتي « ممنون وكشافون ومخزنجية الجمارك المصريون وخفراء الفنارات وكتاب المحاكم الشرعية الذين دخلوا في الخدمة بعد ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ ، لا يجوز نقلهم الى مصالح وادارات الحكومة السارية عليها هذه اللائحة الا اذا كان ذلك بقرار خصوصى من مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية ما لم تكن متوفرة فيهم جميع الشروط المقررة في اللائحة » ، كذلك نصت في المادة ٥٥ على أن « أى تعيين مخالف للاحكام المدونة بهذه اللائحة يجب أخذ رأى اللجنة المالية عنه أولا والتصديق عليه من مجلس النظار » . ومفاد هذه النصوص هو أن خفراء الفنارات في كل من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر لا تسرى في حقهم أحكام اللائحة العامة المطبقة في شأن موظفى الحكومة الآخرين من حيث شروط التعيين أو الدرجة أو المرتب أو الترقية أو ما الى ذلك ، وانه يجب — عند نقلهم الى مصالح الحكومة واداراتها التى تسرى على موظفيها أحكام اللائحة المشار اليها — أن تتوافر فيهم جميع الشروط المقررة في هذه اللائحة ، فان تخلفت فيهم هذه الشروط كان نقلهم بحالتهم منطويا على استثناء يقوم على مخالفة أحكام اللائحة المذكورة ، ولزم لأقرار هذا الاستثناء ان يصدر بالموافقة عليه قرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية . أما أن كان تعيينهم بجهة حكومية أخرى لاينطوى على أى استثناء من الاحكام العامة ، سواء من حيث شروط التعيين أو الدرجة والمرتب المقررين للمؤهل الدراسى الذى يحملونه ، فلا يكون ثمت محل لاختلاف رأى اللجنة المالية واستصدار قرار من مجلس الوزراء . وعليه فما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بأقرار حالة ملاحظ المناثر استثناء عند نقله الى وظيفة أخرى تزيد في درجتها ومرتبها على ما هو مقرر لمؤهل الدراسى بحسب أحكام اللائحة العامة ، وأن كانت مماثلة لوظيفته كملاحظ مناثر — ما لم يصدر هذا القرار ، فانه يلزم أن يكون تعيينه في الدرجة وبالمرتب المتفقين مع احكام هذه اللائحة بقطع النظر عن درجته الاعلى ومرتبها في وظيفة

ملاحظ منائر ، وهما اللذان كان حصوله عليهما رهينا بوجود هذه الوظيفة بسبب ما يعانیه فيها من صعوبات وعزلة وحرمان ، التي ترايله بانقطاع صلته بهذا العمل ، ما لم تتوافر له شروط الابقاء عليهما في وظيفته الجديدة ، أى أن نقله ينبنى عليه أن يرتد الامر في شأنه الى القواعد العامة . ولا توجد ثمت قاعدة نفرض على الادارة تعيينه في هذه الحالة في درجة معينة خلاف تلك التي تتفق ومؤله ، أو تلزمها باستصدار قرار من مجلس الوزراء بالاحتفاظ له بدرجة ومرتبه اللذين كانا مزية استثنائية لصيقة بوظيفته كملاحظ منائر لا حقا أصيلا لشخصه .

١ طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢١)

مصنف ادبی او فنی

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

الأعمال الفنية والأدبية والعلمية التي يقوم بها الموظف وتعتبر مصنفات في مفهوم الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف - اعتبار العمل مصنفًا جديرًا بحماية هذا القانون إذا توافرت فيه الشروط المقررة - الأجر الذي يستأديه الموظف في مقابل الحق في استغلال هذا المصنف - عدم خضوعه لحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ملخص الفتوى :

انه باستقراء أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أنه « يتمتع بحماية هذا القانون مؤلف المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها ، ويعتبر مؤلفا الشخص الذي نشر المصنف منسوبا اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأية طريقة أخرى الا اذا قام دليل على عكس ذلك » .

والمصنف سواء كان أدبيا أو علميا أو فنيا هو كله انتاج ذهني جديد أيًا كان مصدر التعبير عنه (الكتاب أو الصوت أو التصوير أو الحركة) . وكما وصفته المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو ثمار تفكير الانسان ومهبط سره ومראה شخصيته بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويفصح عن كرامتها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها . فحق المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل أشد الاتصال بشخصيته وللمؤلف على مصنفه حقوق معنوية أو أدبية وحقوق مادية . واذا توافر في

العمل الفنى أو الأدبى أو العلمى الذى يقوم به الموظف الشروط السالف ذكرها اعتبر مصنفًا وكان جديرا بحماية القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . كما أن الأجر الذى يستأديه من أية جهة نظير الحق فى استغلال هذا المصنف لا يخضع لحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ من حيث الحد الأقصى وهذا مقتضى صريح نص المادة الأولى من هذا القانون .

(نحوه ١٠٠ فى ٢٧/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المصنف الجماعى — المقصود به — اعتبار المؤلف فى هذه الحالة هو للشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكاره ، وله الحق فى مباشرة حقوق المؤلف — أسلم ذلك : المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ — مثال بالنسبة للأبحاث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بشركة السكر تحسينا لانتاجها وزيادته أثناء مدة نديهم بها — خضوع الأجور التى تمنح لهم لقاء هذا العمل لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقمى ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

إذا كان هذا هو الحكم بالنسبة الى المصنف ، الا أن هذا الحكم لا يصدق على المصنف الجماعى . وهو المصنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد اليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة . وفى هذه الحالة يعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه

مؤلفا ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف ، وهذا ما تنص عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

فإذا كان الثابت أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦١ وزقم ٣٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ بنسب بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط للعمل في شركة السكر والتقطير المصرية في غير أوقات العمل الرسمية ، وبتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ تقدم هؤلاء الأعضاء طالبين استثناءهم من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على أساس أن ما يقومون به من أعمال في شركة السكر والتقطير المصرية يعتبر من قبيل المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف .

وقد أفادت شركة السكر أن طبيعة عمل الأساتذة المذكورين هي التعاون مع الشركة في القيام ببحوث علمية تهدف الى التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض زراعة القصب « زراعيًا وصناعيًا » ، والعمل على تربية جيل من مهندسي الشركة الزراعيين للمعاونة في أبحاث القصب والمعاونة في إقامة محطات البحوث التي ترمع الشركة إقامتها بمصانعها ، وذكرت الشركة الأبحاث التي قام بها كل عضو في هيئة التدريس ، وكذا الأبحاث التي تولاهم مهندسو الشركة وأشرف عليها هؤلاء الأعضاء . كما أفادت الشركة أن هذه الأبحاث مازالت في دور البداية وأن نتائجها لم تنشر بعد ، ومن ثم لا يمكن تحديد أثرها على تحسين الانتاج أو زيادته الا بعد تطبيقها عمليا ، وأن هذه الأبحاث مشتركة بين الشركة والجامعة وسوف تنشر باسم مهندس الشركة القائم والأستاذ المشرف عليه .

من حيث أنه في خصوصية الحالة المروضة فإنه يبين من الأوراق أن العلاقة القائمة بين الشركة وبين أولئك الأساتذة هي علاقة عمل مصدرها القراران الجمهوريان رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٢٠٧

لسنة ١٩٩٢ سالفا الذكر . وتوجد علاقة تبعية بين الشركة وبين الأساتذة المذكورين فالشركة هي التي تحدد لهم ساعات العمل التي يعملونها . كما تحدد لهم موضوع أبحاثهم ودراساتهم ، وتشارك معهم فيها . وبطبيعة الحال لها أن توجههم أثناء عملهم ، بل ان لها أن تمنعهم من استكمال هذه الأبحاث وتكليفهم بغيرها . هذا فضلا عن أن هذه الأبحاث لم تستكمل بعد ، ومن ثم فلا يمكن القول بأنها مصنفات ، لأن شرط الابتكار وهو المميز لكل مصنف لم يتحقق بعد . وهي لا تعدو بعد تمامها أن تكون مصنفات جماعية ينطبق عليها الباب الثامن من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وعلى هذا فان الأجور التي تمنح لهم لقاء هذه الأعمال تخضع لحكم الفقرة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقمي ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

(ملف ٣٠٨/٤/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

أحقية كل من جمعية مؤلفي السيناريو وجمعية مؤلفي الموسيقى في تحصيل نسبة من الأداء العلني التي تستحق لأعضاء كل منهما .

ملخص الفتوى :

وحاصل الوقائع في أن وزارة الثقافة سبق أن استطلعت بكتاب وتكيل أول الوزارة رقم ١٥ المؤرخ ١٩/٩/١٩٨٢ الرأي في شأن تحديد من له الحق في الحصول على نسبة من الايراد الصافي كحق أداء علني عن عرض الأفلام السينمائية فتم عرض الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة التي ارتأت بجلسة ١٩٨٣/٢/٩

أن صاحب الحق في تحصيل حق الأداء العلنى عن عرض المصنف السينمائى هو مؤلف السيناريو ذاته وعن المصنفات الموسيقية هو مؤلف اللحن ذاته طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف ، وان نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية من بين أهدافها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة فى الأداء العلنى وضمان حصولهم على هذه الحقوق ، وقد قرر اتحاد النقابات الثلاث بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٢ انشاء جهاز تحت اشرافه يتكون من عضوين من كل النقابات الثلاث ويتولى تحصيل حقوق الأعضاء نيابة عنهم بما فى ذلك حق الأداء العلنى وقد اعتمد وزير الثقافة هذا القرار بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٢ كما انتهت اللجنة الى أن مؤلفى السيناريو ومؤلفى الموسيقى وقد كونوا جمعيتين من بين أغراضها تحصيل مقابل الأداء العلنى عن المصنفات التى يؤلفها أعضاءها فان هاتين الجمعيتين يكون من حقهما تحصيل مقابل الأداء العلنى بالنسبة لأعضائهما فقط وبتاريخ ١٤/٣/١٩٨٣ ورد لإدارة الفتوى لوزارة الثقافة كتاب المجلس الأعلى للثقافة رقم ٦٥ المؤرخ ١٣/٣/١٩٨٣ والذى تضمن أن ثمة صعوبات عملية تعترض شركة مصر للتوزيع ودور العرض وهى بصدد تنفيذ ما انتهى اليه رأى اللجنة الثانية فأعيد عرض الموضوع على اللجنة الثانية فانتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٣ الى أن الجهاز المنبثق عن الاتحاد العام للنقابات الفنية هو الجهة التى يحق لها تحصيل نسبة حق الأداء العلنى ليوزعه الجهاز المذكور على أعضائه الذين لم ينضموا الى كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقى ، على أن يؤدى الجهاز الى هاتين الجمعيتين الباقي مما حصله من نسبة حق الأداء العلنى .

الا أن جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين نعت على هذه الفتوى مخالفتها لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية الذى لم يتضمن نما صريحا يخول

النقابات الفنية الحق في القيام بعملية تحصيل مقابل حق الأداء العلنى
نيابة عن أعضاء النقابات لذلك تطلبون الرأى .

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/٣١/١٩٨٤ فاستعرضت فتوى
اللجنة الثانية بقسم الفتوى الصادرة بجلسة ٩/٢/١٩٨٣ المؤيدة
بفتواها الصادرة بجلسة ٢٧/٤/١٩٨٣ .

كما استعرضت نصوص القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
حماية حق المؤلف ونصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن
نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وتبين لها أن المادة (١)
من هذا القانون تنص على أن « تضم نقابة المهن التمثيلية جميع
المشتغلين بفنون التمثيل للسينما والمسرح والتلفزيون والاذاعة
والاخراج المسرحى وادارة المسرح ... وتضم نقابة المهن السينمائية
جميع المشتغلين بفنون الاخراج والسيناريو والتصوير وادارة
الانتاج وتضم نقابة المهن الموسيقية جميع المشتغلين بفنون
الفناء بأنواعه المختلفة والعزف بأنواعه المختلفة والتأليف الموسيقى
والطاجين والتوزيع الموسيقى » .

ونصت المادة ٩ من ذات القانون على أن « تهدف كل نقابة
من النقابات سالفه الذكر تحقيق ما يخصها فيما يأتى :

العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة فى الأداء العلنى وضمان
حصولهم على هذه الحقوق فى الداخلى والخارج والسعى لدى الجهات
المختصة لاستصدار التشريعات اللازمة لذلك ، كما نصت المادة ٥ من
القانون المذكور على أنه ... ولا يجوز لأحد أن يشتغل بفنون المسرح
أو السينما أو الموسيقى على النحو المنصوص عليه فى المادة ٢ من هذا
القانون ما لم يكن عضوا عاملا بالنقابة .. » .

ومفاد ماتقدم أن المشرع أضفى حمايته على صاحب الحق الأدبى
باعتباره ثمار تفكير صاحبه فأعطى المؤلف فضلا عن حق نشره
ونسبته اليه ، حق استغلاله ماليا وتحصيل مقابل هذا الاستغلال

وذلك على النحو المفصل في القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، بيد أنه سكت عن تنظيم أسلوب تحصيل مقابل هذا الاستغلال المسمى بحق الأداء العلني تاركا ذلك للقاعدة العامة التي تحكم اقتضاء الحقوق وإذا كان المشرع قد كفل حق انشاء النقابات — لحماية حقوق بعض الفئات وجعل عضوية بعض النقابات شرطا لازما لممارسة بعض المهن كما هو الحال في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، الا أن ذلك لا يخل بحق الأصيل عضو النقابة في حماية حقه واقتضائه بنفسه أو بمن يفوضه في ذلك ولما كان من المسلم به في خصوصية الحالة المعروضة أحقية صاحب حق الأداء العلني في الحصول على نسبة من ايراد استغلال مصنفه الفني أو الأدبي بيد أن الخلاف ينحصر في تحديد من له الصفة في تحصيل هذا الايراد نيابة عن صاحب الحق ، لما كان الثابت من الأوراق أن الاتحاد العام للنقابات الفنية والمشار إليها في المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ قد وافق بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٢ على انشاء جهاز تحت اشرافه يتكون من ممثلي النقابات الثلاث تكون مهمته اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق أعضاء هذه النقابات في الملكية الأدبية لانتاجهم والمطالبة بهذه الحقوق وتحصيلها نيابة عنهم بما في ذلك حق الأداء العلني الا أن هذا الأسلوب الذي استنته الاتحاد المذكور للمحافظة على حقوق أعضاء النقابات المذكورة وتحصيل مقابلها نيابة عنهم يجب للقول بمشروعيته ومن ثم إلزامه أن يلقي قبولا من جميع أعضاء النقابات المذكورة طالما أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ لم يعهد الى النقابات الفنية القيام بعملية تحصيل الحقوق المالية لأعضائها ولم يفرض على أعضائها ذلك ولا تقوم مثل هذه النيابة في الحالة المعروضة الا بنص في القانون أو برضاء صريح من صاحب الحق نفسه أي من كل واحد من أصحاب الحقوق .

ولما كان مؤلفو السيناريو والموسيقى قد كونوا جمعيتين من بين أغراضهما تحصيل مقابل حق الأداء العلني عن المصنفات الفنية التي يؤلفها أعضاء كل منهما ، فإن هاتين الجمعيتين — وقد رفضتا نيابة النقابات المشار إليها عن أعضاء كل منهما في تحصيل مقابل الأداء العلني — فيكون من حقهما تحصيل مقابل الأداء العلني المستحق

لأعضائهما إذ أن هؤلاء الأعضاء بانضمامهم لاحدى هاتين الجمعيتين قد قبلوا باختيارهم ائابة الجمعية التى تنظمهم فى ممارسة حقهم الأصل فى تحصيل مقابل الأداء العلنى بطريق مباشر ومن ثم يتعين احترام هذه الانابة لقيامها على أساس قانونى سليم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقى فى تحصيل نسبة حق الأداء العلنى التى تستحق لأعضاء كل منهما .

(ملف ٢٠/١/٨٨ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الموسيقى التصويرية التى تتوافر فيها شروط الملكية الأدبية والفنية المقررة فى القانون تتمتع بالحماية المقررة ولؤلفها حق الأداء العلنى — اذا قامت الموسيقى التصويرية على الاقتباس أو الانتخاب والتنسيق بين عناصر اخذت من مؤلفات مؤلفين آخرين ، كان على مؤلف العمل الاقتبس مع ثبوت حقه عليه فى الملكية أن يحصل على موافقة المؤلف الاصلى بكل من عناصر الاقتباس ، على اختياره أو اقتباسه جزأ من عمل المؤلف الاصلى — والا كان لهذا الأخير أن يستعمل ازاءه حقوقه المقررة قانونا فى ملكية مصنعه — اذا كان المؤلف الاصلى قد تنازل عن حقه فى استغلال عمله الاصلى المقتبس منه الى الغير ، فليس لهذا الغير علاقة مباشرة بالمقتبس أو المنتخب ، انما تنحصر علاقته على المؤلف الاصلى وحده ، اذا كان يهكوته من حماية حقه المختارل عنه ازاء المقتبس قد ألحق ضررا بالمختارل اليه .

ملخص الفتوى :

طلب رئيس تليفزيون جمهورية مصر العربية من مجلس الدولة
الاعادة بالرأى عن :

أولا : الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة أو مقابل حق الأداء العلني فيما لو ثبت قانونا هذا الحق .

ثانيا : مدى خضوع الموسيقى المكونة لجزء من الأفلام الأجنبية والعربية أو البرامج أو المسلسلات العربية المتعاقد عليها طبقا لمعقود التليفزيون لحق الاداء العلني .

وتتلخص وقائع الموضوع في أن وزارة الثقافة سبق أن استطلعت بكتاب وكيل أول الوزارة رقم ١٥ المؤرخ في ١٩/٩/١٩٨٢ رأى إدارة الفتوى لوزارة الثقافة بشأن تحديد من له الحق في الحصول على نسبة من الايراد الصافي كحق أداء علني عن عرض الأفلام السينمائية، فتم عرض الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى التي أرتأت بجلسة ١٩٨٣/٢/٩ أن صاحب الحق في تحصيل حق الأداء العلني عن عرض المصنف السينمائي هو مؤلف السيناريو ذاته ، وعن المصنفات الموسيقية هو مؤلف اللحن ذاته طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن حماية حق المؤلف ، وأن نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية من بين أهدافها العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة في الأداء العلني ، وقد قرر اتحاد النقابات الثلاث بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٢ انشاء جهاز تحت إشرافه ، يتكون من عضوين من كل من النقابات الثلاث يتولى تحصيل حقوق الأعضاء نيابة عنهم بما في ذلك حق الأداء العلني . كما انتهت اللجنة الى أن مؤلفي السيناريو ومؤلفي الموسيقى وقد كونوا جمعيتين من بين أغراضهما تحصيل مقابل الأداء العلني عن المصنفات التي يؤلفها الأعضاء فان هاتين الجمعيتين يكون من حقهما تحصيل مقابل الأداء العلني بالنسبة لأعضائهما فقط وفي تاريخ ١٤/٣/١٩٨٣ ورد لإدارة الفتوى لوزارة الثقافة كتاب المجلس الأعلى للثقافة رقم ٦٥ المؤرخ في ١٣/٣/١٩٨٣ والذي تضمن أن ثمة صعوبات عملية تعترض شركة مصر للتوزيع ودور العرض وهي بصدد تنفيذ ما انتهى اليه هذا الرأي ، فأعيد عرض الموضوع على اللجنة الثانية فانتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٣ الى أن الجهاز المنبثق عن الاتحاد العام للنقابات الفنية هو الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة حق الأداء العلني لموزعه الجهاز على أعضائه الذين لم ينضموا

لى كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقى، على أن يؤدى الجهاز الى هاتين الجمعيتين الباقي مما حصله من نسبة حق الأداء ليلغى. • وقد رأى رئيس التلفزيون أن هذه الفتوى تتعارض وأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ والنظام الأساسى لجمعية المؤلفين والملحنين والناشرين فضلا عن أنها ألقت على التلفزيون عبئا جديدا يتمثل فى الزامه بسداد المقابل لحق الأداء العلنى للجهاز المنبثق عن الاتحاد العام للنقابات الفنية دونما مسوغ قانونى وبالمخالفة للعقد المبرم مع جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين فى هذا الشأن •

كما أن العقود التى يبرمها التلفزيون والخاصة بالأفلام الأجنبية والعربية وتاليف الموسيقى تتضمن تنازل المتعاقدين صراحة عن حق الاستغلال وفقا لنص المادة ٣٧ فقرة ٢ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فقد تنازلوا عن حقوقهم المتعلقة بالأداء العلنى ، الا أن هذا الأمر يثير التساؤل عما اذا كانت الموسيقى المكونة لجزء من الأفلام الأجنبية والعربية أو البرامج أو المسلسلات العربية والمتعاقد عليها طبقا لعقود التلفزيون تخضع لحق الأداء العلنى •

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتاواها الصادرة بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١ والتى انتهت الى أحقية كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقى فى تحصيل نسبة حق الأداء العلنى التى تستحق لأعضاء كل منهما تأسيسا على أن هؤلاء الأعضاء بانضمامهم لاحدى هاتين الجمعيتين قد قبلوا باختيارهم انابة الجمعية التى تنظمهم فى ممارسة حقهم الأصيل فى تحصيل مقابل الأداء العلنى بطريق مباشر ، ومن ثم يتعين احترام هذه الانابة لقيامها على أساس قانونى سليم •

كما استعرضت نصوص القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف وتنص المادة ١ منه على أن « يتمتع بحماية هذا القانون مؤلف المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض

من تصنيفها ... » وتنص المادة ٢ على أن « تشمل هذه الحماية بصقة خاصة مؤلفي المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها ... » كما تنص المادة ٥ من ذات القانون على أنه « المؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنّفه وفي تعيين طريقة هذا النشر ، وله وحده الحق في استغلال مصنّفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلّفه » .

وتنص المادة ٢٩ بأنه « في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون مؤلف النظر الموسيقي وحده الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف كله » وتنص المادة ٣٥ على أنه « في المصنفات التي تتخذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفي الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفي جميع المصنفات المشابهة يكون مؤلف الشطر غير الموسيقي الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف ... ويكون مؤلف الشطر الموسيقي حق التصرف في الموسيقي وحدها » .

كما تنص المادة ٣١ من القانون المذكور على أن « يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة أو التليفزيون (رابعا) واسع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصا للمصنف السينمائي ... » وتنص المادة ٣٧ بأنه « للمؤلف أن ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها ... ويشترط لقيام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حده . يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق التصرف فيه » . وتنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أن « تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف سواء كان كاملا أو جزئيا يجوز أن يكون على أساس مشلوكه نسبية في الإيراد الناتج من الاستغلال أو بطريقة جزافية » .

ومفاد ذلك أن الحماية المقررة لحق المؤلف في القانون المشار اليه

تقتصر على المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيما كان نوعها أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها ، ويندرج في ذلك المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقتزن ، وفي حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقي وحده الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف كله ، وبالنسبة للاستعراضات المصحوبة بموسيقى والمصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بها يكون لمؤلف الشطر الموسيقي حق التصرف في الموسيقى وحددها ، كما يعتبر واضح الموسيقى شريكا في المصنف السينمائي أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون وللمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأي طريقة من طرق الاستغلال وله أن ينقل إلى الغير هذا الحق على أن يكون ذلك بتصرف مكتوب يحدد الحق محل التصرف مع بيان عناصر الغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه ويجوز أن يكون تصرف المؤلف في حقه على المصنف على أساس مشاركة نسبية في الإيراد الناتج من الاستغلال أو بطريقة جزئية ، فإذا ما تصرف المؤلف في حقه على النحو السابق امتنع عليه اتیان أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه أو المطالبة بحقه في الأداء العلني بعد أن يكون قد تنازل عنه بمقتضى هذا التصرف .

وحيث أن المستقر فيها وقضاء أن المصنف الذي يتمتع مؤلفه بالجمالية القانونية المقررة للملكية الأدبية والفنية يجب أن يستوفى ركنا شكليا بمعنى أن يكون قد أفرغ في صورة مادية يبرز بها إلى الوجود وركنا موضوعيا يتمثل في كون المصنف قد انطوى على شيء من الابتكار مهما تكن قيمته . وليس من الضروري أن يستحدث الابتكار جديدا ، فيكفى أن ينفى المؤلف على فكرة ولو كانت قديمة شخصيته ، وأن تتميز بطابعه حتى يكون هناك ابتكار يحميه القانون ، وسواء أكان العمل كله من مبتكرات المؤلف أم منتخبا من عناصر مختلفة جمعها ورتبها بشكل خاص ، إذ التأليف لا يعنى خلقا من عدم . والفصل في تحقق ذلك في مصنف يعد مسألة واقع ينفرده بتقديرها قاضي الموضوع ، فإذا ما اشتمل مؤلف مصنفها موسيقيا من مصنف أو

مصنفات موسيقية سابقة بطريق التحويل أو التوزيع فإن له حق المؤلف على المصنف القائم على الانتخاب والاختيار والتسويق ويتمتع بالنسبة له بالحماية المقررة للملكية الأدبية والفنية ولا شك أن عليه أن يستأذن كلا من مؤلفي المصنفات الأصلية التي استعان بها واختار منها في تأليف عمله أو خلفاء أيهم متى كان المؤلف الأصلي لازال متمتعاً بالحماية القانونية ولم يؤول الى الملك العام . الا أن هذه العلاقة بينه وبين كل من هؤلاء هي علاقة خاصة بينهما لا تمتس حقه الخاص في الملكية الأدبية والفنية على عمله المشتق ولا تؤثر على الحماية المقررة لهذا العمل . فإذا كان أى من المؤلفين الأصليين تنازل عن حقه المالى الى الغير ككاشر أو سواء فليس لهذا التنازل اليه صلة بمؤلف المنتخب . وانما صلته بالتنازل وحده . فله أن يبين للمتنازل أن التصنيف والانتخاب قد أثر على استعماله للحق الذى تنازل عنه بما يضره ويطلب منه المصنف من استعمال الحق المتنازل عنه في عمله التصنيفى وأما أن نشر العمل التصنيفى أثر على استعماله للصق المتنازل عنه والحق به ضرراً فيطلب منه تعويضه . ولكن لا تعامل مباشرة بين المتنازل اليه وبين مؤلف المصنف ، بل كل ماله أن يعود على المؤلف الأصلي المتنازل . فإذا ما توافرت للموسيقى المكونة لجزء من الأفلام الأجنبية والعربية أو البرامج أو المسلسلات العربية المعروفة بالموسيقى التصويرية على ما ورد بكتابكم الشروط السابق بيانها فإنها تعد من قبيل المصنفات الفنية التي يتمتع مؤلفها بالحماية المقررة لحق الملكية الفنية والتي تبرز في حماية حقه في الأداء العلنى كما تبرز في حقه المالى المتمثل في امكانه استغلال ملكيته ، فإذا كان من بين العناصر الداخلة في هذا المصنف الذى يتمتع بالحماية عناصر من مؤلفات أخرى وكان مؤلف هذه الأخيرة قد تنازل عن حقه في الأداء العلنى عنها ، فإن حقه الاصلى في الملكية الأدبية والفنية يظل قائماً ، والذى انتقل اليه هو حق التصرف المالى فيها . وبذلك فإن ادخال المؤلف المقتبس أو المنتخب مثل هذه العناصر في عمله اذا ما مثل اعتداء أى ما يكون ذلك بحق المؤلف الأصلي في الملكية الأدبية والذى لا يخضع للتنازل ، ولكن اذا ما مثل سكوت المتنازل على الاعتداء الذى وقع على حقه الأدبى مباساً بالحق المالى الذى تنازل عنه بما

يؤثر عليه كان للمتنازل اليه أن يرجع على المتنازل بحقه الناشئ في وقف هذا الاعتداء أو التعويض عنه ، وتظل العلاقة قائمة بين المؤلف الأصلي وبين المؤلف المقتبس دون تدخل المتنازل اليه عن العمل الأصلي أو ناشره في حقوق الملكية الأدبية والفنية ، ولا صلة مباشرة بين الناشر أو المتنازل اليه وبين المؤلف المقتبس .

والواقع أن عقود التليفزيون قاطعة في هذه الدلالة ، فمقد شراء حق استغلال أفلام ٣٥ مللى لعرضها للتليفزيون محله الفيلم وأغانيه (بند ثانيا وثالثا) فحق استغلالها هو محل التنازل ، الأول لمدة خمس سنوات من تاريخ أول عرض بالتليفزيون والثانية بصفة مستمرة من بدء هذا العقد . ولكن هذا التنازل مقصور على العرض والاستغلال في النطاق التليفزيوني في مصر بأية صورة من الصور فلا يشمل غير ذلك من صور العرض ، كما أنه مقصور على الفيلم بأكمله ثم على أغانيه ، فلا يشمل العناصر المختلفة المكونة للفيلم إذا ما نظر إلى كل منها استقلال على حدة . ويقر المتنازل (في البند العاشر) بضمانه ومسئوليته وحده عن أي ادعاء أو مطالبة توجه إلى الطرف الأول نتيجة استغلال المواد موضوع العقد (وهذه المواد كما تضمنها البنودان ٢ و ٣ هي الفيلم ذاته ثم أغانيه) ، ويرجع الطرف الأول عليه بكافة التعويضات والمبالغ الناتجة عن هذه الادعاءات أو المطالبات . كما ينص عقد الأفلام الأجنبية على توريد أفلام أو مسلسلات أو برامج ويقر الطرف الثاني بأنه يملك حق استغلالها وأنه يتنازل للطرف الأول عن حق استغلالها في النطاق التليفزيوني أي عرضها واستغلالها في تليفزيون جمهورية مصر العربية على ألا تزيد مرات العرض على مرتين خلال ١٢ شهرا تبدأ بعد مضي ٣ أشهر من تاريخ التوريد والطرف الثاني ضامن ومسئول وحده عن أي ادعاء أو مطالبة توجه للطرف الأول عن عرض المواد التي تم توريدها ويلزم بجميع التعويضات والمبالغ التي تنتج عن هذه الادعاءات أو المطالبات . وكذلك عقد التأليف الموسيقي يشمل التنازل إلى التليفزيون عن الحق بجميع صوره بما في ذلك إذاعة واستغلال الموسيقى في أي غرض وعلى أي صورة من الصور وأنه صاحب الحق في نشر واستغلال الموسيقى في مطبوعاته ومجلاته ومجموعاته وفي التصريح للمغير بما في ذلك الطرف

الثانى مباشرة هذا النشر فى أى وقت يشاء ، والحق هنا محله العمل الموسيقى الكامل ويكون الطرف الثانى مسئولا وحده عن أى ادعاء أو مطالبة توجه الى الطرف الأول اذا كانت ناتجة عن تأليف أو اذاعة أو نشر هذه الموسيقى والطرف الأول أن يخصم من أى مبلغ يكون مستحقا للطرف الثانى المبلغ الذى يراه كافيا لمواجهة الادعاءات أو المطالبات الموجهة اليه ، فالتليفزيون يقوم هنا بجور الناشر المتنازل اليه فى النطاق محل التنازل بالنسبة للعقدين الأولين ، وكافة وسائل النشر بالنسبة للعقد الثانى ويقر بأن علاقة المؤلف بالغير تخصه وحده ، ولا شأن للمتنازل اليه بها اذا لحق الأخير ضررا كان له أو يعود به على المتنازل .

ومن ناحية أخرى فإن محل التنازل هو الفيلم الكامل أو أغانيه أو القطعة الموسيقية ، وادخال عناصر من هذه المؤلفات فى عمل موسيقى مستقل لا يمس بحق الناشر المتنازل اليه مباشرة لأن حقه هو فى استغلال العمل الفنى الكامل المتنازل عنه برمته ، أما استعمال عناصر منها فى تصنيف يقوم على الاختيار والانتخاب والاقتراس ، فقد يكون مساسا مباشرا بحق الملكية الأدبية والفنية لمؤلف الأصل ، ولا يمس حق الناشر أو المتنازل اليه مباشرة ، وتكون العلاقة بين المصنف وبين المؤلف الأصلي ، ولا صلة للناشر المتنازل اليه بالمستقبل ويعود المتنازل اليه على المؤلف الأصلي المتنازل اذا كان لذلك وجه ما .

ومن حيث أنه بالنسبة لتحديد الجهة التى يحق لها تحصيل نسبة أو مقابل حق الأداء العلنى فيما لو ثبت قانونا هذا الحق ، فقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن قطعت برأى فى هذا الشأن بفتاواها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٤ والسالف الاشارة اليها ، ولم يجد مايرر اعادة النظر فى ذلك .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

(١) تأييد فتوى الجمعية العمومية السابقة بجلسة ١٠/٣/١٩٨٤ فيما يتعلق بالجهة المختصة بتحصيل مقابل حق الأداء العلنى .

(٢) الموسيقى التصويرية التي تتوافر فيها شروط الملكية الأدبية والفنية المقررة في القانون تتمتع بالحماية المقررة ، ولؤلفها حق الأداء العلني وإذا قامت الموسيقى التصويرية على الاقتباس أو الانتخاب والتنسيق بين عناصر أخذت من مؤلفات مؤلفين آخرين كان على مؤلف العمل المقتبس مع ثبوت حقه عليه في الملكية أن يحصل على موافقة المؤلف الأصلي لكل من عناصر الاقتباس ، على اختياره أو اقتباسه جزءاً من عمل المؤلف الأصلي والا كان لهذا الأخير أن يستعمل أزاءه حقوقه المقررة قانوناً في حماية عمله . وإذا كان المؤلف الأصلي تنازل عن حقه في استغلال عمله الأصلي المقتبس منه الى الغير ، فليس لهذا الغير علاقة مباشرة بالمقتبس أو المنتخب ، وإنما تقتصر علاقته على المؤلف الأصلي وحده اذا كان في سكوته عن حماية حقه المتنازل عنه أو المقتبس منه قد ألحق ضرراً بالمتنازل اليه .

(ملف ٢١/١/٨٨ = جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

مصنع حریری

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي المصانع الحربية — مناطه ألا يكون تمت حكم مخالف في القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس إدارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفي تلك المصانع .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات نص في مادته الثالثة على أن « مجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على المصانع التابعة لوزارة الحربية وهو المشرف على تصريف الأمور طبقا لهذا القانون دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في مصالح الحكومة » ، وبينت المادة الرابعة منه اختصاصات مجلس الإدارة ، ومن بينها ما نص عليه في الفقرة ١٥ منه ، وهي اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ، دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفي الحكومة ، وكذا اصدار اللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المخازن والمشتريات واللوائح المالية » . واستنادا الى الفقرة ١٥ من المادة الرابعة من القانون المشار اليه أصدر مجلس إدارة المصانع الحربية القرار رقم ١٥٩ م لسنة ١٩٥٣ بنظام موظفي تلك المصانع وقد نص في المادة الأولى منه على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على موظفي المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفي الدولة » . ومفاد هذه المادة أن الأصل أن تسرى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصفة عامة على جميع موظفي المصانع الحربية أسوة بباقي موظفي الدولة ، باعتبار أن القانون العام النظم لعلاقة الحكومة بموظفيها ، كل ذلك ما لم يتضمن القرار المذكور تنظيما خاصا ، ففي

هذه الحالة يطبق الحكم الخاص الوارد بالقزار ، وأن تعارض مع ما ورد بهذا القانون ، وذلك للظروف الخاصة بالعمل في المصانع الحربية التي تختلف تماما عن ظروف العمل بالوزارات والمصالح من حيث ضرورة احاطتها بكثير من السرية التي تقضى بسط يد ادارة المصانع في شئون موظفيها وعدم تقييدها بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعارض مع ظروف العمل بالمصانع .

(طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥١/٦/٦)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

موظفو المصانع الحربية — سلطة التعقيب على تقديرات الرؤساء — هي للشخص الذى له صفة المدير بالنسبة للوحدة التى يعمل بها الموظف — أساس ذلك مستمد من المادة ١٠ من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ التى نصت على عرض تقدير الرئيس عن الموظف على « مديره المختص » لابداء ملاحظاته .

ملخص الحكم :

ان موظفى المصانع الحربية لهم وضع خاص بحسب طبيعة العمل الذى يمارسونه وتعدد الشعب في المصنع الواحد وما يتطلبه العمل في المصانع من قدرات قد تختلف عن القدرات اللازمة للوظائف الأخرى وهذا يستلزم رقابة فعلية ونواحى متعددة من الكفاءة ولا يمكن الحكم على كفاءة الموظفين حكما صحيحا الا من الرؤساء الذين لهم بحكم عملهم اتصال وثيق بهؤلاء الموظفين — وبالرجوع الى النموذج الذى على أساسه توضع تقديرات الكفاءة المختلفة يبين أنه يختلف اختلافا كبيرا عن النموذج الخاص بالموظفين الذين يخضعون للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن القصد من تعقيب المدير على الرئيس المباشر هو مراقبة الشطط سواء كان لصالح الموظف أو ضده ، وعلى ضوء الوضع الخاص بالموظفين الذين يعملون في المصانع

الحربية فان تعقيب نائب المدير — السلطة الأعلى من الرئيس المباشر في التدرج الادارى والمشرع على الادارة التى يعمل بها المدعى — يكون قد تحقق به الهدف من التعقيب ، ونائب المدير يعتبر في هذه الحالة « مديره » وهى العبارة التى وردت في المادة (١٠) من القرار سالف الذكر ونصها « تقديم التقارير خلال شهر يناير من كل عام عن الموظف من رئيسه ثم تعرض على مديره المختص .. » وليست العبرة بالألفاظ وانما العبرة بالمقاصد والمعانى — وما دام القصد هو أن يكون التعقيب للشخص الذى له صفة المدير بالنسبة للوحدة التى يعمل بها الموظف فان توقيع نائب المدير على التقرير وتعقيسه على تقديرات الرئيس المباشر انما هو اجراء صحيح ينطوى على قصد الشارح من التعقيب ، هذا الى أنه لم يذكر سواء في القرار أو في النموذج أن يكون التعقيب لمدير عام المصنع فاذا ما اقتضى نظام العمل والاشراف عليه بالدقة اللازمة توزيع العمل بين المدير ونائب المدير وكان من اختصاص الأخير الاشراف على ادارة العقود التى يعمل فيها المدعى فانه يكون من سلطة هذا الأخير التعقيب على التقدير وليس في ذلك أى خروج على القانون نصا وروحا ومن ثم فان النعى بالبطلان على التقرير السرى بمقولة أن الذى عقب على تقديرات الرئيس المباشر هو نائب المدير لا المدير ، هذا الوجه غير قائم على سند صحيح .

(طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٧)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

لائحة عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات الصادرة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات — وضع بعض العمال المؤقتين بمصانع الطائرات في مجموعات عمالية مختلفة طبقا لأحكام اللائحة المشار اليها — قرار وضعهم في هذه المجموعات هو قرار ادارى بالتعيين اكتسب حصانة تحول دون سحبه أو إلغاءه — عدم احقية

هؤلاء العمال في المطالبة بتعديل قرارات تعيينهم على أساس اعتبار
الأجر الشامل الذى حدد لهم عند التعيين المؤقت مرتبا أصليا يعتد به
في تحديد المجموعات التى عينوا عليها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع
الحربية ومصانع الطائرات نص في مادته الأولى على أن « ينشأ
لمصانع وزارة الحربية مجلس ادارة مكون من ٥٠٠ » كما نص في مادته
الثانية على أن « يختص مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع
الطائرات بما يأتى : ٥٠٠٠٠٠٠ (١٥) اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين
موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعمالها
وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم
ومكافآتهم دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى
الحكومة » .

وتطبيقا لهذا النص أصدر مجلس الادارة القرار رقم ٣٩ ط لسنة
١٩٥٤ بلائحة عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات ، وهى اللائحة
التي صدر قرار تعيين العمال المعروضة حالتهم أثناء نفاذها .

وقد نصت المادة الأولى من تلك اللائحة على أن تسرى أحكام
هذا القرار على العمال الدائمين . وقضت المادة الثانية بأنه فيما
عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على عمال المصانع
الحربية ومصانع الطائرات القوانين والتعليمات المالية المتبعة في
المصالح الحكومية .

ونصت المادة ٨ على أن « يعقد امتحان لشغل الوظائف الخالية
بالمصنع ٥٠ » .

وقضت المادة ١٢ بأن « تنقسم طوائف العمال الى قسمين :
(أ) عمال الانتاج والصيانة وهم الذين يقومون بالعمل في الورش

وأقسام الانتاج (ب) عمال الخدمة العامة وهم الذين يقومون بأعمال ذات صفة عامة ويحددون بقرار من مدير المصنع » .

ونصت المادة ١٣ على أن « تدرج جميع مهن عمال الانتاج والصيانة في اثنتي عشرة مجموعة بحسب طبيعة العمل المميزة لكل مهنة وعلى أساس مجموع النقاط التي تحصل عليها المهنة في كل عنصر من عناصرها طبقا لخطة تقدير قيم المهن . ويبين الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار حدود وفئات هذه المجموعات » .

وقضت المادة ١٤ بأن « يمنح العامل عند تعيينه الحد الأدنى لأجر المجموعة التي تضم المهنة التي سيشغلها ويجوز منحه أجرا يتراوح بين الحد الأدنى والحد الأوسط للمجموعة تبعا لدرجة استعداده للقيام بأعمال المهنة من واقع نتيجة امتحانه » .

ونصت المادة ١٨ على أن « تدرج مهن عمال الخدمة العامة في ثلاث مجموعات بحسب طبيعة العمل المميزة لكل مهنة وعلى أساس مجموع النقاط التي تحصل عليها المهنة في كل عنصر من عناصرها طبقا لخطة تقدير قيم المهن . ويبين الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار حدود وفئات هذه المجموعات » .

ومن حيث أن الواضح من نصوص اللائحة ، وعلى الأخص نص المادتين ١٣ ، ١٨ أن مجموعات الانتاج والصيانة ومجموعات الخدمة العامة هي في الواقع من الأمر درجات مالية ، ومن ثم فإن وضع أحد الأشخاص في مجموعة ما هو الا تعيين له في هذه المجموعة سواء عين فيها مباشرة من الخارج أو كان عاملا مؤقتا في ذات الجهة .

وبناء على ذلك ، فالقرار الصادر عام ١٩٦٢ ليس الا تعيينا لعمال مؤقتين في مجموعات عمالية مختلفة ، أي أن جهة الادارة أصدرت قرارات ادارية بالتعيين ولم تقم بإجراء تسويات . فليس كل إجراء يتخذ في شأن الحالة الوظيفية يعتبر من قبيل تسوية الحالة — اذ للتسوية مفهوم معين لا يسوغ أن تطلق على سواء ، فهي لا تكون الا اذا كانت ثمة قاعدة تنظيمية عامة تفرض على جهة الادارة اتخاذ

أجراء معين ، فالمهم فيها هو أن صاحب الشأن يستمد حقه من تلك القاعدة التنظيمية وليس من قرار ادارى يترخص الجهة الادارية ازاءه بسلطة تقديرية .

وليس من شك فى أن القرار الصادر بالتعيين لا يعد من قبيل تسوية الحالة اذ ليس ثمة قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الادارة بتعيين شخص معين فى وظيفة معينة ، وانما تجرى ذلك حسبما تراه محققا للصالح العام وفى الوقت الذى تراه مناسبا .

ولا محل للاحتجاج فى هذا الصدد بعبارة « تسوية الحالة » الواردة بمحضر لجنة شئون العاملين حيث يتعين عدم الوقوف عند المعنى الحرفى للألفاظ واعطاء القرار تكييفه الصحيح ووصفه القانونى الحق . ولقد جاء قرار التعيين ، وهو ما يجب الاعتداد به صريحا وقاطعا فى هذا الشأن فنص على أنه « اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ يعين العمال المذكورون فيما بعد بالمهن والأجور والمجموعات الموضحة قرين أسمائهم وذلك لمدة سنة تحت الاختبار » .

ولا يغير من اعتبار القرار محل البحث قرارا بالتعيين على مجموعات أن يكون العمال الذين شملهم القرار قائمين بالعمل فى المصانع بصفة أخرى . فليس ثمة ما يمنع من تعيين العامل فى وظيفة أخرى فى ذات الجهة . وقد تصورت اللائحة المشار اليها هذا الوضع فنصت فى المادة ٨ على أن « يعقد امتحان لشغل الوظائف الخالية بالمصنع ويسمح بالتقدم اليه للعمال الموجودين بالمصنع أو من خارجه ... وتشغل الوظائف الخالية بأكثر العمال تفوقا من بين الناجحين فاذا تساوت الكفايات يفضل منهم عمال المصنع ... » كما نصت فى المادة ٩ على أن « يكون التعيين تحت الاختبار لمدة سنة فاذا لم تثبت صلاحية العامل لعمله خلال مدة الاختبار فصل من وظيفته اذا كان من المعينين من الخارج فاذا كان من العمال الموجودين أصلا بالمصنع أعيد الى عمله السابق » .

ومن حيث أنه متى كان القرار المشار اليه هو قرارا اداريا بالتعيين فى المجموعات فمن ثم يكون قد اكتسب حصانة تحول دون سحبه أو الغائه .

ولا حاجة في القول بأن هذا التعيين تم بالمخالفة لأحكام اللائحة لأن قاعدة تحصن القرارات الادارية تقوم اساسا على افتراض أن القرار صادر مشوبا بعيب من العيوب التي تصمه بالبطلان . ومن المسلم أن عدم أداء الامتحان ليس من شأنه اعتبار القرار معدوما وانما باطلا فحسب وبالتالي خضوعه لقاعدة تحصن القرارات الادارية وامتناع سحبه بعد مضي ستين يوما على صدوره .

وترتبيا على ذلك فلا يجوز لجهة الادارة أن تمس قرار التعيين الصادر عام ١٩٦٢ بمقولة عدم اجراء الامتحان قبل التعيين ، كما لا يقبل من العمال الطعن عليه بدعوى أنه حدد لهم مجموعات أقل مما يستحقونه ، إذ أن هذا القرار بجميع عناصره أصبح غير قابل للسحب أو الالغاء .

وفضلا عما تقدم ، فإن ما يطالب به العمال في الحالة المعروضة لا يقوم على سند يبرره ، فليس ثمة قاعدة تنظيمية تفرض على الادارة اتخاذ الإجر الشامل أساسا لتحديد الدرجة أو المجموعة التي يوضع عليها العامل المؤقت . بل ان الغالب الأعم أن يجاوز ما يتقاضاه صاحب الأجر الشامل ، أو المكافأة الشاملة ، ما يتقاضاه نظيره المعين على احدى الدرجات .

وقد راعى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة راعى هذه الحقيقة ف قضى « بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ما هيأتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم في الخدمة ... بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين » .

ومن هنا فلا تثريب على المسلك الذي اتخذهت ادارة المصانع عندما اعتدت بالأجر الذي يتقاضاه العامل مجردا عن القدر الذي يمثل اعانة الغلاء وهي بصدد تعيينه تعيينا جديدا منبت الصلة بوضعه

السابق كعامل مؤقت طالما انه لم تكن ثمة قاعدة قانونية تلزمها
بالاعتداد بهذا الأجر الشامل .

وبعبارة أخرى ، لا جناح على جهة الادارة ان استرشدت في
تحديد المجموعة التي يتم التعيين عليها بأجر العامل مجردا عن اعانة
الفلاء حيث لم يكن له أصل حق في التعيين على مجموعة معينة اذ
الأمر متروك لجهة الادارة في اجراء التعيين بمقتضى سلطتها التقديرية
سواء من ناحية مبدأ التعيين أو من ناحية تحديد المجموعة . وبالتالي
فلا تشريب عليها ان حددت المجموعة بمراعاة تجريد الأجر من اعانة
الفلاء حيث لا توجد قاعدة توجب عليها — اذا لم تجر امتحانا — أن
تراجع الأجر شاملا عند تحديد المجموعة التي يتم التعيين عليها .

بل انه لا أحقية للعامل في التمسك بالأجر الذي كان يتقاضاه
بوصفه عاملا مؤقتا سواء قبل تجريد هذا الأجر من اعانة الفلاء أو
بعد تجريده من هذه الاعانة وانما يقتصر حقه على الأجر المقرر
للمجموعة التي عين عليها والمحددة بقرار التعيين — فالذي يحدد مركز
العامل بالنسبة للمجموعة التي يشغلها هو القرار الصادر بتعيينه فيها،
فبهذا القرار وحده لا غيره يكون انزال حكم القانون عليه .

ومن حيث أنه لا محل للاحتجاج بفتوى الجمعية العمومية بجلسة
١٩٦٦/١١/١٦ أو حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات
والهيئات العامة في القضية رقم ٣٢٥ لسنة ١١ قضائية ، أو كتاب
ديوان الموظفين الدوري رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ فكلها خاصة بمجالات
أخرى ولا تتصل بالموضوع المعروض للأسباب السابق ايرادها والتي
مجهلها أننا بصدد قرار بالتعيين وأنه لا الزام على جهة الادارة
بالاعتداد بالأجر الشامل عند تحديد المجموعة التي يتم تعيين العامل
المؤقت عليها .

واذا كانت الجمعية العمومية قد انتهت في فتواها آنفه الذكر
الى وجوب الاعتداد بالمكافأة الشاملة بأكملها عند حساب أقساط
العاش والأجور الإضافية بالنسبة للمعينين بمكافآت شاملة بالهيئة
المعانة للطيران — فان هذه الفتوى ، وحسبما يبين من استقراءاتها ،

خاصة بالوضع بعد ١٩٦٤/٧/١ ، تاريخ الغاء اعانة غلاء المعيشة
وضمها الى المرتب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون
مساس بما كان عليه الوضع قبل هذا التاريخ .

والاستناد الى الحكم الصادر من المحكمة الادارية في القضية
المشار اليها هو استناد في غير موضعه ، اذ كان الحكم خاصا بضم مدة
خدمة سابقة ، وهو مجال مختلف عن المجال محل البحث سيما وأن ضم
مدة الخدمة السابقة يتعلق بقاعدة من قواعد التسويات التي لا تخضع
ليعاد ما . وهذا الحكم على أية حال ليست له سوى حجية نسبية
لا يتعدى أثرها طرفي الدعوى .

وأخيرا فان كتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ٥١ لسنة ١٩٦١
سالف الذكر جاء خاصا بكيفية حساب الاجر الاضافي لاصحاب المكافآت
الشاملة ، ولم يتضمن أية أحكام تنظم كيفية تعيين صاحب المكافاة
الشاملة على احدى الدرجات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العمال
المعرضة حالتهم في المطالبة بتعديل قرارات تعيينهم على أساس اعتبار
الأجر الشامل الذي حدد لهم عند التعيين المؤقت مرتبا أصليا يعتد به
في تحديد المجموعات التي عينوا عليها .

(ملف ٢٦٥/١/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/١)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

التكليف القانوني لعلاوة المصانع العاملين بمصانع الانتاج الحربي .

ملخص الفتوى :

يتبين من ظروف منح علاوة المصانع وأسباب منحها أنها تقطع
بكونها بدل طبيعة عمل تقرر لمواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها
ويتعرض لها عمال المصانع بسبب طبيعة الأعمال الموكولة اليهم .

واذ كانت حقيقة علاوة المصانع انها بدل طبيعة عمل فانه يكون من الجائز ضمها لمرتب التسوية في ١/٧/١٩٦٤ لانه كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قضى بسريان اجكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الغاء القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ فان القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم يضم في مادتيه ٦٣ ، ٦٤ الى المرتب سوى اعانة غلاء المعيشة فقضى باستمرار صرفها كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يصف الى مرتب التسوية المشار اليها بموجب المادة ٩٠ منه الا المتوسط الشهري للمنع التي صرفت في الثلاثة سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وبناء على ذلك فان علاوة المصانع التي تقرر للعاملين بالمصانع الحربية اعتبارا من ١/١/١٩٥٤ والتي تعد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به كما انها تخضع لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة بمراعاة القواعد التي يضعها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة أن يصدر قرارا بالغائها . وتبعاً لذلك يتعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ بعد تجنب تلك العلاوة منها وكذلك يتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والأرباح وحوافز الانتاج وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الأساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن

علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلغسه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لخروجه عن نطاق تطبيقه وانه لا يدخل ضمن

مرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ ويتمين لذلك اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحقاتهم ٥٥٥٥ واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الأساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ، كما أنه يخضع لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ ولأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيكون لمجلس الادارة المختص حق الغائه .

(ملف ٨٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

علاوة المصانع في حقيقتها بدل طبيعة عمل وبالتالي لا تدخل ضمن المرتب المستحق للعاملين بالشركة — التسوية التي تقوم بها الشركة باضافة علاوة المصانع للمرتب هي تسوية باطلّة — نص المادة ١٤١ من القانون المدني على سقوط دعوى البطلان بمضى ١٥ سنة من وقت العقد — عدم حصانة التسويات الخاطئة التي تمت بشأن المرتبات المستحقة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية والذين مازالوا في الخدمة وانه لا سبيل الى علاج الفروق التي نتجت عن خفض مرتبات هؤلاء العاملين من جراء تصويب تسويات باطلّة الا باستصدار قانون يعتد بما تم من تسويات خاطئة — على أنه لا يجوز تخفيض معاشات العاملين بالشركة والذين أحيلوا الى المعاش .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع في أنه بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦ وافق مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات على منح علاوة مصانع للعاملين بشركات الانتاج الحربي ومنها الشركة سالفة الذكر ، وذلك

اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٤ وظلت هذه العلاوة تصرف لمستحقيها كمكافأة تشجيعية الى أن قامت المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ومصانع الطائرات بوضع قواعد تسوية مرتبات العاملين بها وبالشركات التابعة لها حددت بمقتضاها مرتب التسوية في ١٩٦٤/٦/٣٠ بالمرتب الأعلى مضافا اليه علاوة المصانع ، وتبعاً لذلك أصبحت تلك العلاوة جزء من المرتب اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ .

وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٧ تقدمت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المشار اليها لهيئات التحكيم المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بطلب تضمن عدم ضم علاوة المصانع لمرتب التسوية التي تمت في ١٩٦٤/٦/٣٠ واستمرار صرفها بالفئات المنصوص عليها بقرار مجلس الادارة الصادر في ١٩٥٤/٥/٦ ، فقضت هيئة التحكيم في الطلب ٧٩/٧٩٠ بأحقية العاملين بالشركة المذكورة في تجنيب بدل المصانع عند حساب تسوية مرتباتهم في ١٩٦٤/٦/٣٠ مع استمرار صرفه لهم والتدرج المنصوص عليه بقرار مجلس الادارة الصادر في ١٩٥٤/٢/٦ والمشار اليه فيما عدا المبالغ التي تقادمت بعضى خمس سنوات كاملة من تاريخ استحقاقها الى تاريخ تقديم طلب التحكيم .

وقد أيدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٠/٧/٣٠ عندما طلب منها ابداء الرأى في هذا الموضوع ما قضى به حكم هيئة التحكيم ، حيث ذهبت الى أن علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل ، ومن ثم فانه لا يدخل في مرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ ، ويتعين لذلك إعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحقاتهم واشتركااتهم في التأمين الاجتماعى على هذا الأساس ، مع مراعاة مدة التقادم المقررة .

وعند قيام الشركة بتطبيق ما انتهت اليه هيئة التحكيم وفتوى الجمعية العمومية ظهرت بعض المفارقات والمتمثلة في أن بعض العاملين تأثرت مرتباتهم بالخفض عما كانت عليه قبل إعادة التسوية ومن هؤلاء من هو بالخدمة حتى الآن ومنهم من انتهت خدمته بسبب (الاستقالة ، الوفاة ، الغياب بدون اذن ، النقل داخل نطاق

شركات الانتاج الحربى أو خارجه ، بلوغ السن القانونية) وقد تم ربط معاشاتهم على المرتب قبل اعادة التسوية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت المادة (١٤) من القانون المدنى التى تنص على « سقوط دعوى البطلان بمضى خمسة عشر سنة من وقت العقد والمادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، ١٣ لسنة ١٩٨٠ وهى تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية ، كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة فى قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة فى حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين المشار اليهم بالبند «أ» من المادة ٢/ يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التى اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق كما استعرضت الجمعية العمومية التشريعات الصادرة بتنظيم شئون العاملين بالقطاع العام وآخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حيث تنص المادة الأولى منه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بشركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون » .

ومن حيث أن علاوة المصانع طبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٠/٧/٣٠ - تعد فى حقيقتها بدل طبيعة عمل وبالتالي لا تدخل ضمن مرتب التسوية المستحق للعاملين بالشركة فى ١/٧/١٩٦٤ وبناء عليه فإن ما قامت به هذه الشركة من تحديد مرتب التسوية فى التاريخ المشار اليه على خلاف ذلك بإضافة علاوة المصانع الى المرتب الأسمى يعد تسوية باطلة .

ومن حيث أن التشريعات المنظمة لشئون العاملين بشركات القطاع

العام قد خلت من أى نص يعالج التسويات التى تتم بها مخالفة لأحكامها ، ومن ثم يتعين — فى هذا الصدد — الرجوع الى قانون العمل وشريعته العامة التى احتواها القانون المدنى وذلك اعمالا لحكم الاحالة الواردة بترك التشريعات وعلى ذلك فان القاعدة الواجبة التطبيق فى شأن حصانة التسويات التى تتم بالمخالفة لنظام العاملين بشركات القطاع العام هى تلك التى تضمنتها المادة (١٤١) من القانون المدنى سالفة الذكر بحيث لاكتسب القرارات الصادرة بهذه التسويات أية حصانة تحميها من الالغاء ويتعين لذلك عدم الاعتداد بها والغائها ، وحق الشركة فى ازالة ماثبات هذه التسويات من بطلان لا ينقضى الا بمضى المدة الطويلة (خمسة عشر عاما) .

ومن حيث أنه بالبناء على ماتقدم يتعين سحب التسويات الباطلة التى تمت بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ فى شأن مرتبات العاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية والذين مازالوا بالخدمة واعادة تسوية حالاتهم بتجنيب علاوة المصانع عند حساب المرتب المستحق لهم فى التاريخ المذكور ، حيث أنه لم ينشأ لهم أصل حق فيما وصلوا اليه من مرتبات بموجب هذه التسويات الخاطئة كما لم تتحصن بمضى المدة الطويلة لما صادفها من زعزعة بموجب طلب التحكيم المقدم فى ١٩٧٩/٤/١٧ الأمر الذى يجعلها بمنأى عن الاستقرار الذى يستوجب التحصن اذا ما استكملت فى شأنه مدة التقادم . وليس هناك من سبيل لعلاج الفروق التى نتجت عن خفض مرتبات العاملين بالشركة المذكورة والذين مازالوا بالخدمة نتيجة لتجنيبها علاوة المصانع الا باستصدار تشريع يقر التسويات التى أجريت فى شأن هؤلاء العاملين ويضفى الحصانة على ماثباتها من بطلان .

ومن حيث أنه وان كانت القاعدة سابقة الذكر تنطبق فى شأن العاملين الذين مازالوا فى الخدمة ، الا أنه بالنسبة للعاملين السابقين بالشركة الذين أحيوا الى المعاش ، فانه ينطبق فى شأنهم القاعدة الواردة بالمادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالفة الذكر والتى يبين منها أن المشرع — ضمنا لاستقرار الأوضاع وحماية لحقوق أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم — حظر

على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنازعة في قيمة الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك في حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ تركهم الخدمة ويكون من شأنها تخفيض الأجور أو المدة التي اتخذت لتقدير قيمة تلك الحقوق ، وبعبارة أخرى فإن المشرع قد أورد بحكم تلك المادة حصانة من شأنها اقرار ماتم من تسويات باطلة في شأن العاملين السابقين بشركات القطاع العام ، وذلك اعتبارا من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات ، بحيث لا يجوز القول بإعادة تسوية حالاتهم — بعد تركهم الخدمة — وتخفيض مرتباتهم التي اتخذت أساسا لتقدير الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مايلي : —

أولا : عدم حصانة التسويات الخاطئة التي تمت بشأن المرتبات المستحقة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية والذين مازالوا في الخدمة وأنه لا سبيل الى علاج الفروق التي نتجت عن خفض مرتبات هؤلاء العاملين من جراء تصويب التسويات الباطلة الا باستصدار قانون يقر ماتم من تسويات خاطئة .

ثانيا : عدم جواز تخفيض معاشات العاملين السابقين بالشركة المذكورة والذين أحيلوا الى المعاش .

مطار

(٢٤ م - ٢٢ ج)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

ليس للسلطات البريطانية أن تستعمل المطارات الموجودة بمنطقة قناة السويس كمنافذ دخول أو خروج وأن استعمال هذه المطارات مقصور على التدريب فحسب .

أن دخول هذه القوات وخروجها من الارض المصرية انما يكون عن طريق المداخل العادية لمصر وحينئذ تخضع للضبط البوليسى والجمركى والصحى من جانب السلطات المصرية .

إذا اتنت الحكومة المصرية — استثناء وعلى خلاف الاصل المقرر بالمعاهدة — للسلطات البريطانية فى استعمال المطارات الكائنة بمنطقة قناتل السويس كمنافذ دخول وخروج لقواتها فانها تكون حتما خاضعة لاجراءات الضبط البوليسى والجمركى والصحى من جانب السلطات المصرية .

ملخص الفتوى :

أن مصر كانت تابعة للدولة العثمانية وكانت متمتعة باستقلال داخلى تام ضمنته الدول ومنها انجلترا بمقتضى معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ وقد استمرت مصر متمتعة باستقلال فعلى تام لانتشوبه سوى سيادة اسمية للدولة العثمانية حتى دخلت القوات البريطانية الاراضى المصرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ رغم تعهد بريطانيا فى مؤتمر ترابيا قبل ذلك بأيام (٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢) بعدم القيام بعمله منفرد فى مصر وبعدم السعى للحصول على أى امتياز أو مركز خاص فيها .

وقد أكدت انجلترا مرارا أن هذا الاحتلال ما هو الا اجراء مؤقت الغرض منه حماية الخديو من الثوار وأعلنت أنها ستعادر مصر بمجرد

أن يستتب فيها الأمن والنظام على أن هذا الاحتلال غير المشروع لم يغير المركز الدولي لمصر من الوجهة القانونية . ولما قامت الحرب العالمية الأولى ودخلتها الدولة العثمانية الى جانب المانيا أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه بالنظر الى حالة الحرب التي سببها عمل الدولة العثمانية قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية .

على أن مصر لم تقبل قط هذه الحماية التي فرضت عليها كضرورة حربية مؤقتة بزوالها وقد أكدت ذلك الرسالة التي وجهها جلالة ملك انجلترا الى عظمة السلطان حسين وقت اعلان الحماية اذ جاء فيها أن جلالتة مقتنع أن عظمة السلطان قادر بمعونة وزرائه وحماية بريطانيا العظمى على النجاح في القضاء على العوامل التي تسعى لهدم استقلال مصر وثروة أهلها وحریتهم وسعادتهم .

فالحماية البريطانية — كما وصفتها بريطانيا ذاتها — كانت وسيلة الى حفظ استقلال مصر وحریتها . فلا يمكن اذن أن تمس هذا الاستقلال .

وعلى ذلك فان مصر بعد زوال السيادة الاسمية التي كانت لتركيا واعتراف تركيا بذلك في معاهدة لوزان — قد أصبحت مستقلة استقلالاً تاماً وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية في تصريح أعلنته من جانبها وحدها للدول في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ اذ جاء في البند الأول منه قولها .

« انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة » .

ثم احتفظت في هذا التصريح — الى مفاوضات مقبلة — بأربعة أمور وصفتها بأنها وثيقة الصلة بما للامبراطورية البريطانية من مصالح وما عليها من التزامات وهذه الأمور هي المعروفة بالتحفظات الاربعة هي:

١ — تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر .

٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

٣ — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات .

٤ — السودان .

لكن مصر لم تعترف بهذه التحفظات واستمرت في الاعتراض عليها وعلى الاحتلال غير المشروع .

ثم صدر الدستور المصري في سنة ١٩٢٣ ونص في المادة الاولى منه على أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وهو نص لم يستحدث جديدا بل قرر وضعا كان من قبل قائما ومن المسلم أن سيادة الدولة تشمل الفضاء الذي يعلو اقليمها ويترتب على ذلك أنه لايجوز للطائرات التابعة لدولة ما أن تطير فوق اقليم دولة أخرى الا بترخيص منها وأن للدولة أن تضع من قواعد الضبط الجوي ما تراه لازما لوقاية مصالحها المدنية والامن العام والصحة فيها .

ومن فروع الضبط البوليسى الذى للدولة بمقتضى سيادتها على جوها الضبط الجمركى وقد أقرت ذلك معاهدة باريس في سنة ١٩١٩ اذ نصت على أنه يجب على الطائرات أن تخضع للقواعد الجمركية التى تضمها الدول . وقد بين الملحق ج من هذه المعاهدة بعض قواعد الضبط الجمركى ومنها أن كل طائرة تقصد الى خارج الدولة أو تأتى من خارجها يجب أن تبدأ طيرانها أو تهبط في مطار جمركى وهو مكان معد للطيران تعده الدولة لذلك وأنه يجب على الطائرات أن تنفذ اشارات رجال الضبط الجمركى وغيرهم من رجال الضبط عموما الذين لهم في كل مكان زيارة الطائرات للتحقق من تنفيذ القوانين واللوائح .

وفي ضوء هذه المبادئ صدر المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ في شأن الملاحة الجوية مقررًا في المادة الاولى أن للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوى الذى يعلو أراضيها وأن كلمة أراضى تشمل المياه الإقليمية المجاورة .

وبناء على التفويض المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون صدر في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ مرسوم بتنظيم الملاحة الجوية ونص في المادة الحادية عشرة منه على سريان القوانين واللوائح المعمول بها بشأن دخول الاشخاص في القطر المصرى أو خروجهم منه واستيراد البضائع أو تصديرها بطريق البحر أو البر .

فالاصل أن المملكة المصرية تتمتع بسيادتها الكاملة على إقليمها الجوي ومن عناصر هذه السيادة الضبط البوليسى والضبط الجمركى والضبط الصحى ولا يبقى الا البحث فيما اذا كانت نصوص المعاهدة التى أبرمت بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بغض النظر عن الخلاف بين الحكومتين في قيام هذه المعاهدة أو عدم قيامها — قد أوردت قيذا على هذا الاصل .

وقد نصت المادة الاولى من هذه المعاهدة على انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية .

ونصت المادة الثالثة على اعتراف الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ثم نصت المادة الثامنة على ما يأتى :

« بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها » .

« ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال » .

« كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد حددت المادة الثانية فقرة ب من ملحق هذه المادة الاماكن المخصصة للقوات الجوية فنصت على أنها تقع على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث تشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الاراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الامر انشاؤها شرقى القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

ونصت المادة الرابعة عشرة من هذا الملحق على أنه نظرا لان سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستنشئ وتمد على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الاراضى والمياه المصرية وستسحق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسى الاضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفتين .

كما نصت المادة الخامسة عشرة على أن الحكومة المصرية ستأذن للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفى ارسال مقادير الوقود والمهمات الى البعض منها لخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى احوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

ثم نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أن يحدد باتفاق خاص ما تتمتع به من اعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية القوات البريطانية التى تكون موجودة فى مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة .

وينص اتفاق الاعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية

الموجودة في مصر على أن عبارة القوات البريطانية تشمل كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة ويكون مقيما مع القوات البريطانية الموجودة في مصر وكل موظف مدنى بريطانى الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها ... الخ .

وبين البند الرابع ما تتمتع به هذه القوات من اعفاءات قضائية .

ثم نص في البند الخامس من هذا الاتفاق على أنه .

« في غير اخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هي ارض مصرية لاينبغى انتهاك حرمة هذه المعسكرات ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية وحدها » .

وبين البند السادس الميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية ومن هذه الميزات الميزتان المتصلتان بالموضوع المعروض وهما المنصوص عليها في (أ) و (ز) :

(أ) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية الى الاراضى المصرية من طريق البر والبحر والهواء . وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية في شأن تحركات الاقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو العجلات بالسكك الحديدية أو في الطرق المستخدمة للمرور العام .

(ز) دخول أفراد قوات صاحب الجلالة الى القطر المصرى وخروجهم منه في أى وقت بلا تأخير ولاعائق . بشرط واحد وهو ابراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الافراد للقوات البريطانية في الحالات التى لا ينزلون فيها البلاد أو يبرحونها على سفينة حربية بريطانية أو نقالة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش أو في الاحوال التى لاياتون فيها الى القطر أو يغادرونه بصفة قسم مشكل تحت أمره ضابط أو صول أو صف ضابط برى أو صف ضابط بحرى » .

وبين البند السابع من الاتفاق الاعفاءات المالية التي تتمتع بها القوات البريطانية ونص في الفقرة ٥ منه على أن الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية بشأن الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية وكذا الواردات الخاصة بالأفراد التابعين لهذه القوات وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢١ يبقى بائناً نافذ المفعول .

ونصت المادة السابعة من المعاهدة على أن يعين صاحب الجلالة ملك مصر لبريطانيا في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها معونة تتحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

ومؤدى هذه النصوص مايتى :

أولا : أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة (المادة الثالثة من المعاهدة) .

ثانيا : أن القوات البريطانية التي رخصت مصر بوجودها في المنطقة المحددة لها بجوار القنال الغرض منها معونة القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال وليس لها صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال (المادة الثامنة) .

ثالثا : أن وجود هذه القوات لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ومن هذه الحقوق حقها في الضبط الجوي بعناصره الثلاثة الامن العام والصحة العامة . والجمارك (المادة الثامنة) .

رابعا : أن الاعفاءات والميزات الممنوحة للقوات البريطانية مقصورة على القوات الموجودة في مصر والمقيمة فيها وهي منحصرة في مسائل قضائية ومالية مذكورة على سبيل الحصر تخرج منها المسائل الادارية وخاصة ما يتعلق منها بالسيادة كالضبط الجوي (المادة التاسعة) .

خامسا : أن التزام الحكومة المصرية بتقديم المساعدة لبريطانيا

حتى في حالة الحرب وما يماثلها مشروط بمراعاة النظام المصرى للإدارة
والتشريع (المادة السابعة) •

سادسا : أن المطارات البريطانية الموجودة في منطقة القتال هي
مطارات معدة للتدريب على إطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات
فقط وفيما عدا هذه الاغراض يجب الحصول على اذن للقوات الجوية
باستعمال المطارات البرية ومراسى الطائرات البحرية المملوكة للدولة
المصرية والخاضعة بسلطتها الضابطة (المادتان الرابعة عشر والخامسة
عشر من ملحق المادة التاسعة من المعاهدة) •

سابعا : ان حرية الدخول الى الاراضى المصرية والخروج منها
التي وافقت الحكومة المصرية على تمتع القوات البريطانية بها مشروطة
بأن يكون ذلك عن طريق المداخل العادية للاراضى المصرية •

وقد ذكر ذلك بصريح النص في البند السادس من اتفاق الاعفاء
والميزات • ولا شك أن الحكمة في وضع هذا الشرط هي أن يخضع أفراد
القوات البريطانية للإجراءات الجمركية والصحية والبوليسية التي
تقتضيها سلامة الدولة المصرية ويؤكد ذلك ما نص عليه في الفقرة (ز) من
البند ذاته من اشتراط ابراز شهادة تدل على عضوية الشخص الراغب
في الدخول أو الخروج للقوات البريطانية ما لم يكن ضمن تشكيلات عسكرية
(اذ في هذه الحالة يكون من الواضح أنه عضو فيها) وطبيعى أن هذه
الشهادة انما تقدم لرجال الضبط المصرى :

ثامنا : أنه ليس في المعاهدة أو ملحقها أو الاتفاق الخاص بالاعفاء
والميزات أى نص يعفى القوات البريطانية من الإجراءات البوليسية
أو الصحية أو الجمركية وعبرة دخول أفراد القوات البريطانية وخروجهم
بلا تأخير أو عائق الواردة في الفقرة ز من البند السادس من اتفاق
الاعفاء والميزات لا تشمل الاعفاء من هذه الإجراءات لانها لا تعتبر
عائقا للدخول أو الخروج •

ثاسما : انه اذا أذنت الحكومة المصرية للقوات البريطانية في استخدام
مطاراتها المخصصة للتدريب منافذ دخول وخروج للقوات البريطانية

فليس يحول دون استعمال الحكومة المصرية لحقوقها في الضبط الجوى بكافة أنواعه مانص عليه في البند الخاص من اتفاق الاعفاء والميزات من أن المعسكرات البريطانية وأن كانت أرض مصرية فإنه لا ينبغي انتهاك حرمتها بل يجب أن تكون خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية وحدها — لان ممارسة هذه السلطات لرقابتها ونفوذها هذين ، ومداهما في قصد الطرفين المتعاهدين منوطة باستخدام هذه المعسكرات فيما أعدت له ، لا يتعارض مع ممارسة الدولة المصرية لحقوق السيادة التي تقتضيها استخدام المعسكرات المذكورة في غير ما أعدت له :

(نوى ١٦٤ في ١٨/٥/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٠٥)

الجند :

اشغال الهيئة المصرية للطيران المدني لبعض الادوار بمبنى هيئة ميناء القاهرة الجوى أمر يستلزمه ضرورة قيامها على حسن أداء المهام الموكولة اليها وهى بصدد قيامها على شئون مرفق الطيران المدني — عدم التزام الهيئة المصرية العامة للطيران المدني في هذه الحالة بنفع مقابل شغل العاملين بها بعض ادوار المبنى المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٠ بشأن احتكار الحكومة للمطارات كانت تنص على أن « يكون انشاء المطارات في القطر المصرى احتكارا للدولة .. ويانشاء مصلحة الطيران المدني بالرسوم الصادر في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٤٥ أصبحت هي المختصة بجميع الشئون المتعلقة بالطيران المدني ومن بينها انشاء واعداد المطارات المدنية وتحصيل كافة رسوم الطيران المدني نظير استعمال المطارات وخدمات الطيران المدني المختلفة ومنها مقابل اشغال الاماكن بالمطارات طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ وقد آل اختصاص هذه المصلحة الى الهيئة العامة للطيران المدني المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للطيران المدني والغاء الهيئة العامة للطيران المدني المنشأة بالقرار رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٨ ونصت المادة ٢ من قرار انشاء الهيئة الجديدة على أن تهدف الهيئة المصرية العامة للطيران المدني عن طريق اجهزتها وقطاعاتها الى تحقيق الاغراض الآتية :

١ - ادارة مرفق الطيران المدني بجمهورية مصر العربية بقصد تأمين سلامة الطيران وتنظيم حركة الملاحة الجوية في المجال الذي تحدده الاتفاقيات الدولية ... كما نصت المادة ٣ على أن « للهيئة أن تجرى جميع التصرفات والاعمال في سبيل تحقيق أهدافها ولها على الاخص « انشاء واعداد وتشغيل وصيانة المطارات ... »

اجراء التعاقدات الخاصة بشغل الاماكن المختلفة بالموانئ والمطارات التابعة للهيئة واللازمة لادارة نشاط الشركات والهيئات العاملة بها مع مراقبة تنفيذ هذه التعاقدات بما يحقق الصالح العام » .

ونصت المادة ٩ كذلك على أن تتكون موارد الهيئة من العناصر التالية : الايرادات الناتجة من مباشرة نشاطها في حدود الاختصاصات المنوطة بها

ونصت المادة ١١ منه ايضا على ان يحدد وزير الدولة لشئون الطيران المدني الرسوم التي يجوز للهيئة تحصيلها طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث انه وفي ذات التاريخ المتقدم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٣ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة ميناء القاهرة الجوية ونصت المادة ٣ منه على أن تختص الهيئة العامة المشار اليها بادارة ميناء القاهرة الجوية والتنسيق بين أنشطة الاجهزة التي تباشر الخدمات والاجراءات فيه ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات وعلى الاخص ما يأتي :

١ — تنظيم وتأمين الحركة في منطقة شسحن وتفرغ وتموين ومبيت الطائرات •

٢ — القيام باعمال الصيانة اللازمة للمنشآت والمعدات والطرق داخل الميناء •

٣ — مباشرة عمليات الانشاءات والتعديلات الخاصة بمباني وطرق الميناء ومرافقة وملحقته •

٤ — توفير الاجهزة والمعدات اللازمة لعملية وسلامة المنشآت ولواجهة حوادث الطيران •

٥ — تنسيق العمل بين كافة الاجهزة التابعة للجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة التى تعمل داخل الميناء بما يحقق تبسيط الاجراءات وحسن اداء الخدمات كما نصت المادة ٤ منه على أن يكون مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المختصة برسم السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة واقرار الخطط التى تحكم سير العمل واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافها والتنسيق بين انشطة القطاعات المختلفة وله فى سبيل ذلك اتخاذ ما يلى :

١ — ٥٠٠٠ — تنظيم تحصيل جميع الفرائض ومقابل الايجارات التى تستأديها الهيئة نظير استعمال ميناء القاهرة الجوى ومنشآته وجميع معداته وذلك وفقا للسياسة العامة التى يضعها المجلس الاعلى للطيران وبالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •
كما نصت المادة ٨ منه على أن تتكون موارد الهيئة من :

١ — ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٢ — الايرادات التى تحصل عليها الهيئة من مباشرة نشاطها فى حدود الاختصاصات المنوطة بها ••• وازافت المادة ١٠ بأن (يحدد وزير الدولة لشئون الطيران المدنى الرسوم التى يجوز للهيئة تحصيلها وفقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه) •

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص المقدمة أنه ولئن ناط

المشروع بكلتا الهيئتين تحصيل الرسوم المشار إليها الا أنه يتعين التفريق بين الاختصاص بتحصيل الرسوم والاختصاص باستئداء مقابل اشغال الاماكن المختلفة بالموانئ والمطارات اذ أن الثابت من نص المادة الثالثة من قرار انشاء الهيئة المصرية العامة للطيران المدني والمادة الرابعة من قرار انشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى المشار اليهما أن لكلتا الهيئتين تحصيل مقابل اشغال الاماكن التابعة لها بالتسسيق بينهما وذلك استئداء من الشركات والهيئات العامة المختلفة بالميناء أو بالمطار .

ومن حيث انه بالنسبة لعلاقة كل من هاتين الهيئتين بالآخرى فان انشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى وتخصيص مبنى لها بالميناء لا ينفي أن الميناء يرمته مال عام مخصص لخدمة عامة تتسع لشمول كافة الاختصاصات اللازمة لإدارة وتسيير مرفق الطيران المدني وفي حدود هذا الغرض المخصص من أجله يتقرر حق الدولة بمصالحها وهيئاتها المختلفة في استعمال هذا الميناء بلا مقابل ، ولما كان اشغال الهيئة المصرية العامة للطيران المدني لبعض الادوار بمبنى هيئة الميناء أمرا تستلزمه ضرورة قيامها على حسن اداء المهام الموكولة اليها وهى بصدد قيامها على شئون مرفق الطيران المدني تلك الشئون التى ترتبط أوثق ارتباط بما نيظ بهيئة ميناء القاهرة الجوى القيام به من اختصاصات فى صدد ادارة الميناء ، ومن ثم لا تلتزم الهيئة المصرية العامة للطيران المدني فى هذه الحالة بدفع مقابل شغل العاملين بها بعض أدوار المبنى المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الهيئة العامة لميناء القاهرة الجوى أى مقابل عن الاماكن التى تشغلها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني .

مماثل

الفصل الأول : التثبيت .

الفصل الثاني : حساب المدد السابقة في المعاش .

الفرع الأول : مدد الخدمة المؤقتة .

الفرع الثاني : مدد الخدمة باليومية .

الفرع الثالث : مدد الخدمة بالكادر المتوسط ثم الكادر العالي دون وجود فاصل زمني .

الفرع الرابع : المدد التي قضيت على الوظائف المتصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

الفرع الخامس : مدد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ .

الفرع السادس : مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء في ٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦ .

الفرع السابع : مدة خدمة رخص فيها الجمع بين المعاش والمكافأة .

الفرع الثامن : مدد الخدمة السابقة السابق حسابها في المعاش .

الفرع التاسع : مدد افتراضية .

الفرع العاشر : مدد الاختبار والبعثات .

الفرع الحادي عشر : مدد التكليف .

الفرع الثاني عشر : مدد الغياب بدون مرتب .

الفرع الثالث عشر : مدد الفصل من الخدمة .

الفرع الرابع عشر : مدد خدمة عضو هيئة التدريس .

الفرع الخامس عشر : مدد الاستقال بالمحاماة .

الفرع السادس عشر : مدد عمل سابقة قضيت بالصحافة .
الفرع السابع عشر : مدد خدمة سابقة بالهيئة المصرية الامريكية
لاصلاح الريف .

الفرع الثامن عشر : مدد خدمة سابقة بديوان الاوقاف الخصوصية
الفرع التاسع عشر : مدد خدمة سابقة في بعض المناطق تحسب
مضاعفة .

الفرع العشرون : مدد خدمة سابقة مقضاة بالسودان .
الفرع الحادى والعشرون : حساب مدد الخدمة السابقة منوط بأن
تؤدى عنها اشتراكات .

الفرع الثانى والعشرون : طلب خصم مدد الخدمة السابقة في المعاش
الفصل الثالث : كيفية حساب المعاش .

الفرع الاول : يسوى المعاش على اساس القانون السارى وقت
الاحالة الى المعاش .

الفرع الثانى : حساب المعاش على اساس متوسط المرتبات خلال
السنتين الاخيرتين .

الفرع الثالث : الاجر الذى يحسب عليه المعاش .

الفرع الرابع : تحديد مستحقى المعاشات ونسب استحقاقهم على
نحو يغير احكام الوارث في الشريعة الاسلامية .

الفرع الخامس : استحقاق المعاش او المكافاة ان يرفت بسبب
الغاء الوظيفة او الوفور او بامر ملكى او بقرار من
مجلس الوزراء .

الفرع السادس : تسوية معاش من تضم اليه سنوات استثنائية .
الفرع السابع : تسوية معاش من سبق تسوية معاشه باحكام
المعاشات العسكرية .

الفرع الثامن : تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش .

الفرع التاسع : اعادة تصوية المعاش على اساس المركز العائلي
المسلم للموظف .

الفصل الرابع : المستحقون في المعاش .

الفرع الأول : معاش الارملة .

الفرع الثاني : معاش البنت أو الاخت .

الفرع الثالث : معاش الابن أو الاخ .

الفرع الرابع : معاش الوالدين .

الفصل الخامس : معاش أسر المفقودين والشهداء .

الفصل السادس : الاحالة الى المعاش والاعادة الى الخدمة ومدها بعد

السن القانونية للتقاعد .

الفرع الاول : من الاحالة الى المعاش .

الفرع الثاني : الاحالة الى المعاش المبكر .

الفرع الثالث : مد الخدمة بعد سن التقاعد .

الفرع الرابع : الاعادة الى الخدمة .

الفصل السابع : مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب أو بين أكثر من

معاش .

الفرع الاول : الجمع بين المعاش والمرتب .

اولا : القاعدة الاصلية عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق

للموظف وبين المرتب الذي يتقاضاه اذا عاد للعمل بالحكومة

أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

ثانيا : علة عدم جواز الجمع .

ثالثا : وقف المعاش بالنسبة لمن اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير

التجارية المنظمة بالقوانين واللوائح مدة خمس سنوات .

رابعاً : عدم سريلان قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش على صاحب المعاش الذى يعين فى الغرفة التجارية .

خامساً : منوط حظر الجمع بين المعاش والمرتب وجود علاقة عقد عمل مع الجهة التى عاد صاحب المعاش يعمل فيها .

سادساً : جواز الجمع بين المرتب والمعاش استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

سابعاً : مدى الخطر الوارد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .

ثامناً : الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش أو المكافأة .

(أ) صدور الترخيص للموظف فى الجمع بين المعاش والاجر .

(ب) المرخص له فى الجمع بين المرتب والمكافأة أو المعاش يعطى البدلات والاجور الإضافية وفقاً لشروط استحقاقها .

(ج) اختصاص مصدر القرار بالترخيص فى الجمع بين المرتب فى المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه فى الجمع بين المرتب فى الشركات التى تساهم فيها الدولة والمعاش .

الفرع الثانى : الجمع بين أكثر من معاش .

أولاً : حظر الجمع بين أكثر من معاش من صندوق التأمين والمعاشات واستحقاق المعاش الأكثر فائدة فى هذه الحالة .

ثانياً : عدم سريلان حظر الجمع بين معاشين أو أكثر على من يستحق معاشاً بالتطبيق لاحكام قوانين المعاشات الحكومية وآخر من صندوق المعاشات للمحامية المختلة .

ثالثا : معاش العجز الجزئي المستقيم لا يخضع لقاعدة
خطر الجمع بين أكثر من معاشين .

رابعا : في ظل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ حظر الجمع
بين أكثر من معاش قاصر على المعاشات المستحقة
من خزانة الدولة .

خامسا : عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق من خزانة
الدولة والمعاش المستحق من هيئة قنات السويس .

سادسا : في ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٢
لسنة ١٩٦٤ حظر الجمع بين أكثر من معاش
مقصود به أكثر من معاش يستحق وفقا لقانون
التأمينات الاجتماعية .

سابعا : للموظف المجند الذي يصاب اثناء الخدمة وبسببها
أو بسبب العمليات الحربية الجمع بين المعاش
المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش
المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

الفصل الثامن : تسوية المعاش نتيجة لاصابة عمل .

الفصل التاسع : الحد الأقصى للمعاش .

الفصل العاشر : مكافأة نهاية الخدمة .

الفصل الحادي عشر : التأمين المستحق عند الوفاة .

الفصل الثاني عشر : استبدال المعاش .

الفصل الثالث عشر : معاشات ومكافآت استثنائية .

الفرع الاول : مناط اعتبار المعاش استثنائيا .

الفرع الثاني : المعاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ ليس معاشا استثنائيا .

الفرع الثالث : الفرق بين المعاش القانونى والمعاش الاستثنائى .

الفرع الرابع : من يجوز منحهم معاشات استثنائية .

الفرع الخامس : سلطة مجلس الوزراء فى منح معاشات ومكافآت استثنائية .

الفرع السادس : لجنة النظر فى المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

الفرع السابع : آثار تترتب على منح المعاش الاستثنائى .

الفرع الثامن : عدم جواز الجمع بين المعاش الاستثنائى والمكافأة .

الفرع التاسع : عدم استحقاق اعانة غلاء معيشة على المعاش الاستثنائى .

الفصل الرابع عشر : طوائف خاصة .

الفرع الاول : القضاة .

الفرع الثانى : مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة .

الفرع الثالث : هيئة الشرطة .

الفرع الرابع : افراد قوات السواحل .

الفرع الخامس : الموظفون ذوو الاصل السودانى .

الفرع السادس : امراء دارفور واقاربهم واتباعهم .

الفرع السابع : اعضاء المجمع اللغوى .

الفرع الثامن : رجال التطعيم الاولى .

الفرع التاسع : العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون فى الازهر .

الفرع العاشر : العلماء والموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف .

الفرع الحادى عشر : ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسوها .

الفرع الثاني عشر : مرشدو هيئة قناة السويس .

الفرع الثالث عشر : هيئة السكك الحديدية ، وهيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية .

الفرع الرابع عشر : مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، والهيئة
العامة لإبرنامج السنوات الخمس للصناعة .

الفرع الخامس عشر : اتحاد مصدرى الاقطان .

الفرع السادس عشر : موظف كل الوقت وموظف نصف الوقت .

الفرع السابع عشر : الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم
قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على
معاشي .

الفرع الثامن عشر : من انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل
١٩٦٣/٣/١١ .

الفصل الخامس عشر : الحجز والخصم من المعاش أو المكافأة .

الفصل السادس عشر : المنازعة في المعاش .

الفرع الاول : تقيد المنازعة في المعاش بالميعاد الذي حدده القانون
لذلك .

الفرع الثاني : امتناع قبول دعوى المنازعة في المعاش بعد مضي
الميعاد الذي حدده القانون لهذه المنازعة .

الفرع الثالث : عدم المنازعة في المعاش في المدة المقررة لذلك يقيم
قرينة قاتونية قاطعة على صحة ربط المعاش .

الفرع الرابع : تحديد ميعاد لقبول دعوى المنازعة في المعاش يشمل
طلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

الفرع الخامس : طلب التعويض عن ربط المعاش بالخطأ بعد مرور
المدة المقررة للمنازعة فيه غير مقبول .

الفرع السادس : تاريخ بدء المدة المقررة للمنازعة في المعاش أو
المكافأة .

الفرع السابع : منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
يجب ان يبدأ بعرضها على لجان فحص هذه
المنازعات .

الفرع الثامن : ظهور أخطاء مادية في المعاش يجيز إعادة ربط
المعاش .

الفرع التاسع : إعادة ربط المعاش حتى بعد فوات ميعاد المنازعة
فيه اذا ظهر مستحقون جدو .

الفرع العاشر : للحكومة أن تزيد المعاش بعد المدة المقررة
للمنازعة فيه .

الفرع الحادي عشر : امكان المنازعة بعد فوات الميعاد المقرر
للمنازعة في الزيادة التي طرأت على المعاش .

الفرع الثاني عشر : استرداد ما صرف بصفة معاش بغير حق
لايتقيد بميعاد سقوط دعوى المنازعة في المعاش .

الفرع الثالث عشر : لايجوز المطالبة باسترداد مبالغ معاشين صرفت
دون وجه حق بعد ان لحقها التقادم .

الفرع الرابع عشر : المنازعة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة عز
معاش مربوط لايتقيد بميعاد المنازعة في
ذلك المعاش .

الفصل السابع عشر : مسائل متنوعة .

الفرع الاول : الالتزام باداء المعاشات والمكافآت .

الفرع الثاني : معاش الشهر الذي وقعت فيه الوفاة .

الفرع الثالث : معاش الوزير ، كيفية حسابه .

الفرع الرابع : المجند .

- الفرع الخامس : العاملون بصندوق التأمين والمعاشات
- الفرع السادس : رفع المعاشات
- الفرع السابع : جواز الجمع بين العلاوة الاجتماعية والزيادة في المعاش
- الفرع الثامن : اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات
- الفرع التاسع : موافقة وزارة المالية على التصرف في منازعات المعاش
- الفرع العاشر : بعض القوانين والقرارات المتعلقة بالمعاشات
- أولا : المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
- ثانيا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣
- ثالثا : قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١١/١٩٥٢
- رابعا : القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبار بعض دعاوى المعاش منتهية
- الفصل الثامن عشر : معاشات سورية

للتصل الاول

التشبيت

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الموظف الدائم والموظف المؤقت — مناط التفرقة بينهما في قوانين المعاشات هو التشبيت — المنط في قانون نظام موظفي الدولة هو دائمية الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها بصرف النظر عن التشبيت وعدمه .

ملخص الحكم :

انه وان كانت قوانين المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٢٢ لسنة ١٩٢٢ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالمعاشات الملكية تقيم التفرقة — بحسب مصطلحاتها ومفهوماتها — بين الموظف أو المستخدم الدائم أو المقيد بصفة دائمة ، بين الموظف أو المستخدم غير الدائم أو المؤقت ، على أساس جريان حكم استقطاع احتياطي المعاش على رواتبهم أو عدم جريانه ، فالموظف أو المستخدم الدائم — بحسب تلك القوانين — هو المقيد على وظيفة مدرجة في سلك الوظائف الدائمة ، اذا جرى على راتبه حكم الاستقطاع ، أى كان الموظف الدائم في مفهوم من كان مثبتا ، والموظف غير الدائم من كان غير مثبت ، (الذى لا يستقطع منه للمعاش) ، ولكن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نذ هذا المنط في التفرقة بين الموظف الدائم (أى المعين بصفة دائمة) وبين الموظف المؤقت ، (أى المعين بصفة مؤقتة) ، فلم يعد يلزم — لكى يعتبر الموظف دائما — أن يكون مثبتا ، وآية ذلك انه نص في مادته الاولى على سريان أحكام الباب الاول منه على الموظفين الداخلين في الهيئة سواء اكلنوا مثبتين أو غير مثبتين ، ونص في مادته الرابعة على أن الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية،

وبهذه المثابة جعل مناهج الترقية هو الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها ، لا تثبيت الموظف أو عدم تثبيته ، وأكد ذلك في المادة ١٦ منه ، اذ جعل الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة خاضعين في توظيفهم وتأييدهم وفصلهم للاحكام التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعه من يعين من هؤلاء في ظل القانون المشار اليه ، والعلاقة — على مقتضاه وبحسب صيغة العقد — هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة . وبهذا ويجب التمييز الى نوع الموظفين الذين كانوا قد عينوا في وظائف دائمة قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ . كانت تفرق بينهم وقتذاك عقود استخدام لمدة محدودة اذا كانوا غير متبنيين ، ولكنهم لما كانوا قد انخرطوا في طيات القانون المذكور — في عداد الموظفين الدائمين بحكم دائمية وظائفهم حسب وصفها في الميزانية ، فقد غنى الشارع — ازالة لاي لبس في هذا الشأن — بالنص في صدر المادة ٢٦ من القانون المذكور على أنه تسرى عليهم جميع الاحكام الواردة فيه متى اكد اعتبارهم من الموظفين الدائمين .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

سنة الترخيص الاداري في تغيير ملائمة التثبيت بلا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من اخطاء المصلحة — القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ — الفصل فيه على التجهيزات التثبيت .

رئيس (قدس)
ملخص الحكم :

من استقرأ نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازا للادارة ، لا حقا للموظف المؤقت ، وعلى ذلك ترخص الادارة في تقدير ملائمة التثبيت بحسب امكانيات الميزانية وصالح العمل على مدى المصلحة العامة في هذا الشأن

بلامعقب عليها ، مادام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ،
وفوق ذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت
على أنه « لا تسرى الاحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط المعاشات
ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٠
لسنة ١٩٤٨ و ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١١٤ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٥١
والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين
المدنيين ، والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ،
وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين
الذين لم تشملهم احكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين
المعدلة له »

ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المثبتين ولو
كانوا من الطوائف المشار اليها في الفقرة السابقة » • وغنى عن البيان
أن دعوى المطعون عليه قد أصبحت — والحالة هذه — غير ذات موضوع
بعد صدور هذا القانون •

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

موظف — نقله من وظيفته في الكادر المتوسط الى وظيفة أخرى بالكادر
للعالي — يعد في مجال تطبيق قواعد ضم مدة الخدمة السابقة وتحديد
المرتب أو العلاوة تعييناً مبتدأً — وفي مجال تطبيق قانون المعاشات يعد
نقلاً — لا اثر له في استمرار افادة الموظف من صفة التثبيت •

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص
بأن الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين ينقلون من وظائف
للعالي الى وظائف للعالي يعدون في مجال تطبيق قانون المعاشات
نقلاً ، وتحسب لهم في تسوية المعاش مدة الخدمة التي

يقضونها بهذه الصفة على أساس الماهية التي كانت تعطى لهم في وظائفهم الدائمة مع ادخال العلاوات والترقيات التي قد تمنح لهم في تلك الوظائف لو أنهم بقوا فيها طبقا للقواعد المعمول بها . كما أن المادة الخامسة من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أنه « اذا انتقل الموظف المثبت من وظيفته الى وظيفة مؤقتة يظل تثبيته منتجا لآثاره مالم يختر الموظف انهاء خدمته في الوظيفة الدائمة والخضوع لاحكام الوظيفة المؤقتة » . ويخلص من ذلك أن الموظف الذي ينقل من وظيفة دائمة الى وظيفة مؤقتة يستمر متمتعا بصفة التثبيت .

ولما كان تعيين موظف كان مقيدا على الدرجة السادسة بالسكران المتوسط في وظيفة من الدرجة السادسة بالكاذر العالي بعد اجتيازه لامتحان مسابقة واستيفائه شروط وأوضاع التعيين ومسوغاته الأخرى يعتبر تعيينا جديدا يطبق عليه مايطبق على التعيين الجديد من أحكام بيد ان هذا التعيين ، وان لم يعتبر بمثابة نقل من الكادر الآخر — في مجال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة أو تحديد المرتب والعلاوة — الا أنه يمكن اعتباره بمثابة نقل في مجال تطبيق قانون المعاشات الذي اعتبر ترك الوظيفة الدائمة والتعيين على وظيفة مؤقتة بمثابة نقل من وظيفة الى أخرى ، وهو نقل محظور أصلا . ولذلك يمكن اعتبار تعيين الموظف على وظيفة جديدة في الكادر العالي بمثابة نقل في مجال تطبيق قانون المعاشات ، وذلك عن طريق القياس من باب أولى على النقل بين الوظائف المؤقتة والاتحاد العلة في كل من الحالتين وهي عدم الاضرار بالموظف المثبت . ولما كانت السياسة التشريعية فيما يتعلق بالمعاشات ، قد درجت وبصفة منتظمة على تمييز الموظفين المعاملين بقانون سابق للمعاشات أن يخجلوا البقاء على وضعهم الاول ، أو المعاملة بأحكام القانون الجديد كلما صدر قانون جديد في هذا الشأن ، لذلك فإن مركز الموظف القانوني فيما يتعلق بتطبيق نظم المعاشات هو مركز من نوع خاص ، له صفة الثبات نسجيا في حدود جواز تعديله لمصلحة الموظف ، وبشرط موافقته على الانضمام لاحكام المركز المعدل ، مما يدل على مراعاة ثبات مركز الموظف المستجد من نظم المعاشات التي يعامل على أساسها ، ومن ثم فإن نقل الموظف المثبت من وظيفته في الكادر المتوسط الى وظيفة أخرى في الكادر العالي لا يؤثر في استمرار افادته من صفة التثبيت .

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٠/١٩٤٦ — وضعه قاعدة تنظيمية في شأن موظفي المجالس البلدية المنقول لادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعين قبل ١٦/١/١٩٣٥ — اعتبره مثبتا اذا كان قد ثبت في المجالس البلدية حتى تاريخ نقله ، او كان مشتركا في صندوق الادخار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة فما فوقها — كيفية حساب المعاش بالنسبة لدة الخدمة السابقة على انشاء صندوق الادخار .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن موظفي المجالس البلدية المنقولين الى ادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعينين قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، من مقتضاها انه يعتبر مثبتا منهم — دون كشف طبي — من كان مثبتا في المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركا في صندوق الادخار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ويطلب بدفع فرق الاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجلس والاحتياطي عن مدة الخدمة بالحكومة . أما عن مدة خدمتهم بالمجالس السابقة على انشاء صندوق الادخار فتحسب لهم في المعاش على أساس تطبيق القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ، ويدفعون الاحتياطي عنها طبقا للقواعد المقررة في القانون المذكور .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

قائمة رقم (٢١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين المنقولين من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس — استمرار تثبيت الموظف المنقول أيا كانت الوظيفة التى نقل اليها
ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس ، وفتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ١٩٥٦/٨/٧ باستمرار تثبيت موظف نقل من وظيفته فى الكادر المتوسط الى وظيفة أخرى بالكادر العالى ، أن نصوص القانون المشار اليه لم تفرق بين التعيين والنقل ، فحكمهما واحد مادام يستتبع ذلك التعيين نقل الموظف ، ولا يهم بعد ذلك اذا كان التعيين فى وظيفة تغاير أو تتفق فى طبيعتها والوظيفة المنقول منها ، وكل ما يشترط فى هذا الصدد هو أن يصحب التعيين نقل الموظف ، أى أن يكون النقل نوعيا وليس تعيينا جديدا مبتدأ لأول مرة أو بعد انقطاع الرابطة الوظيفية بسبب من أسباب ترك الخدمة ، يدل على ذلك عنوان القانون ذاته فهو لم يذكر سوى النقل ، ثم نص المادة الاولى التى فرقت بين التعيين والنقل فقالت « موظفو الحكومة ومستخدموها وعمالها الذين يعينون فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ينقلون اليه . . » فيكون مفهوم ذلك سريان الحكم على النقل العادى البحث والنقل النوعى ، أى الذى يتم نتيجة تعيين فى وظيفة جديدة بالجهة التى نقل اليها . وفى ضوء هذا التفسير للمادة الاولى يجب أن تفسر المادة الثالثة من القانون التى تقضى بأن « تسرى أحكام المادتين السابقتين على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلوا من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله من موظفى ومستخدمى وعمال هذا المجلس الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون » وذلك بحيث

يشمل حكم هذه المادة النقل بنوعية العادى والنوعى على غرار المادة الاولى . وقد جاءت المذكرة الايضاحية مؤيدة لهذا النظر بقولها : «...» ورغبة فى تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق ، ترى وزارة الشؤون البلدية والقروية تفسير نقل موظفى ومستقدمى وعمال الحكومة الى المجلس البلدى المذكور على أن تؤمن قواعد خاصة بنقلهم وتسوية مكافآتهم .

وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة أنه روعى فى تحديد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخدمىها وعمالها الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التى يكون عليها كل منهم، ونص على أن تسرى هذه القواعد أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة وكذا على من سبق نقله .

ولعل فيما ذكرته الجمعية العمومية فى فتواها المشار اليها من أن «...» السياسة التشريعية فيما يتعلق بالمعاشات قد درجت وبصفة منتظمة على تخير الموظفين العاملين بقانون سابق للمعاشات أن يختاروا البقاء على وضعهم الاول أو المعاملة بأحكام القانون الجديد كلها صدر قانون جديد فى هذا الشأن ، وأن مركز الموظف القانونى — فيما يتعلق بتطبيق نظام المعاشات — هو مركز من نوع خاص له صفة الثبات نسبيا فى حدود جواز تعديله لمصلحة الموظف ، وبشرط موافقته على الانضمام لاحكام المركز المعدل ، مما يدل على مراعاة ثبات مركز الموظف المستجد من نظم المعاشات التى يعامل على أساسها — لعل هذا يجعل معنى عدم الاضرار بالموظف فيما يتعلق بنظام معاشه مادام أن النصوص لا تقطع بذلك .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات — عدم ترتيبه للموظف مركزاً ذاتياً في التثبيت يستمد منه مباشرة — وجوب صدور قرار فردي بالتثبيت — ترخص الإدارة في تقدير ملامحه بمسئلة تقديرية .

ملخص الفتوى :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات قد اقتصر على تحديد القواعد الخاصة بالمعاشات التي تمنح للموظفين ، وكل ما أورده في هذا الخصوص هو بيان الشروط الواجب توافرها لامكان استحقاق الموظف المعاش أو المكافأة ، وأهم هذه الشروط ما نصت عليه المادتان ٢ و ٩ من أن الموظفين الذين يفيدون من أحكامه هم الموظفون المقيدون بصفة دائمة ، دون الموظفين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة ، وقد خلا هذا القانون مما يفيد صراحة أو ضمناً أن من توافرت فيه الشروط ينشأ له مركز ذاتي في التثبيت يستمد من القانون مباشرة .

ويبين من استقراء نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازياً للإدارة لاحقاً للموظف المؤقت ، بحيث لا ينشأ للموظف حق في اعتباره موظفاً مثبتاً إلا اذا صدر القرار الفردي بتثبيته ، دون إلزام على الجهة الإدارية . وعلى هدى ما تقدم تترخص هذه الجهة في تقدير ملائمة التثبيت بحسب امكانيات الميزانية وصالح العمل ، ولا معقب عليها ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة ، وهذا النظر يتفق مع حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٢ لسنة ٢ ق .

(فتوى ٢١٢ في ١٩٥٧/٤/٢٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٣٥ - قضاؤه بأن يكون التعيين في الوظائف الخالية بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد - قرار مشروع .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء باعتباره السلطة المهيمنة على شؤون الوظائف ، اذ قرر بجلسته المنعقدة في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ أن الوظائف الخالية التي يرخص في شغلها لا يكون التعيين فيها الا بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد وبحسب الشروط التي تضعها وزارة المالية لهذا الغرض ، لا يكون مجاوزا سلطته ، اذ أنه يملك بما له من الهيمنة على شؤون الموظفين تحديد كيفية شغل الوظائف العامة ، وهل يكون شغل هذه الوظائف بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة ، دون النعي عليه بالبطالان بمقولة أنه منع المركز القانوني للموظف في التثبيت المستمد من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك لسببين :

الاول - ان التثبيت ليس حقا للموظف ، بل أنه أمر جوازي تترخص الإدارة في تقدير ملاعته بلا معقب عليها في ذلك ، مادام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

الثاني - أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ لم يمنع التثبيت ، وانما قضى بأن يكون التعيين في الوظائف الخالية بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة لتجديد ، وبذلك لم يعد للموظفين الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا لأن قرار ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ قد قضى بمنع التثبيت ، بل لان الموظفين معينون بعقود أو بصفة مؤقتة ، وهؤلاء الموظفون لا يفيدون

من أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر الذي يقتصر نطاق سريانه على الموظفين المعيّنين بصفة دائمة .

(فتوى ٢١٢ في ١٩٥٧/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/١ — لا يكسب الموظفين الذين يفيدون منه حقا في التثبيت — نشوء هذا الحق بقرار من الجهة الادارية بسلطة تقديرية .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما تضمنه من بقاء الحق في التثبيت لكل موظف غير مثبت بالوزارات والمصالح يكون قد استوفى جميع شروط التثبيت حتى ١٥ من يناير سنة ١٩٣٥ — هذا القرار لم ينشئ للموظفين الذين يفيدون من أحكامه مركزا ذاتيا في التثبيت مستمدا من نصوصه مباشرة ، بل كل مارتبه لهم من حق انما هو اجازة تثبيت هذه الطائفة من الموظفين ، أما تثبيتهم بالفعل فانه مايزال، بعد صدور هذا القرار كما كان قبله ، أمرا جوازيا تجريه جهة الادارة بما لها من سلطة تقدير ملائمة لقراراتها بلا معقب عليها في ذلك ، ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(فتوى ٢١٢ في ١٩٥٧/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ — نصه على عدم جواز التثبيت للموظفين الذين يعينون بعد ١٩٥٣/٧/١ والمعينين منهم قبل ذلك اذا لم يكونوا قد ثبتوا قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤ من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت على أن «لا تسرى الاحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير ربط المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٠ لسنة ١٩٤٨ و ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١١٤ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنيين والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له . ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها في الفقرة السابقة » .

وبين من هذا النص أنه قد حُظر تثبيت طائفتين من الموظفين وهم الذين يعينون ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ العمل بهذا القانون ، ولو كانوا معاملين قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى تشريعات أخرى تجيز تثبيتهم .

(فتوى ٢١٢ في ١٩٥٧/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٤٤ - شروط تثبيت المولدات
أعمالا لهذا القرار منشورا المالية رقما ٢ و ٢٩ لسنة ١٩٣٩ .

ملخص الحكم :

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٤٤ أنه وافق على اعتبار وظائف المولدات ووظائف دائمة لتطبيق قواعد التثبيت التي نص عليها منشورا المالية رقما ٢ و ٢٩ لسنة ١٩٣٩ ، بمعنى

ان تثبت منهن من تستوفي شروط التثبيت من حيث قضاء مدد معينة على هذه الوظائف باعتبارها وظائف دائمة . وقد نص هذان المنشوران على وجوب قضاء الموظف ست سنوات في الخدمة في وظيفة دائمة قبل ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٥ .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ — من مقتضاها نهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل باحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ — سريان هذا الحظر على جميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بهذا القانون ولو كانوا معاملين بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة تجيز تثبيتهم مادام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بالقانون — مثال بالنسبة لطائفة سائقي القطارات .

ملخص الحكم :

لا شبهة في ان القاعدة الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ تنهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل باحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ ، وهذا النهى بما فيه من العموم والاطلاق يتناول حكمة كافة الموظفين غير المثبتين عند العمل بالقانون المشار اليه ، ولو كانوا معاملين بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة كانت تجيز تثبيتهم أو مستثنين من احكام وقف التثبيت ومن الخضوع لنظام الادخار ما دام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بهذا القانون، كطائفة سائقي القطارات التى ينتمى اليها المطعون لصالحه . فهى قاعدة مطلقة ناهية ، أملاها حرص الشارع على اصابة اهداف مالية رعى اليها آنذاك من وراء سياسة منع التثبيت والاعتياض عنه بنظام الادخار بالنسبة الى كافة الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لم يدرهم التثبيت

فعلا عند العمل بأحكام القانون المشار اليه ، ويؤكد هذا المعنى ما ورد في المادة الاولى من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ جرى نصها بما يأتي : « يستبدل بالمواد ١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ (فقرة أولى) من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النصوص الآتية : « مادة ١ — ينشأ في وزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول في الميزانية العامة للدولة .. أو غيرها في الميزانيات التي تعين بقرار من مجلس الوزراء ، ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون . كما ينشأ صندوق آخر للاخيار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الموظفين » .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بإضافة طائفة سائقى القطارات بمصلحة السكك الحديدية الى الطوائف المستثناة من وقف التثبيت — صدور القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ بحظر التثبيت — سريانه على أفراد تلك الطائفة ما دام لم يصدر في شأنهم قرارات بالتثبيت — صدور قرار بتثبيت أحدهم بعد العمل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ — قيام الادارة بسحب هذا القرار بعد مضي ستين يوما على صدوره — جائز باعتباره هذا القرار مجرد تسوية .

ملخص الحكم :

لا جدوى من التحدى بفوات ميعاد الستين يوما على التسوية التي اجرتها الادارة في حق المدعى بالتطبيق للقرار الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، مادامت هذه التسوية قد تمت بعد العمل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ الذي حظر التثبيت حتى بالنسبة الى من كان يجوز تثبيتهم استثناء قبل نفاذه ، ذلك أنه ولئن كان جواز أو عدم جواز تثبيت من كان من فئة سائقى القطارات متروكا زمامه لتقدير الادارة طبقا

لقرار مجلس الوزراء المشار اليه المجيز لهذا التثبيت أو عدمه مما كان يضمن بالتالى على تصرف الادارة — أن قدرت التثبيت في حق موظف من هذه الفئة — صفة القرار الادارى في هذا الخصوص فيسحب على مثل هذا الموظف المركز الذاتى الخاص بالافادة من أحكام التثبيت ومما كان يستتبع حصانة القرار من فوات ميعاد الستين يوما ، الا أنه بعد أن صدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ حازرا التثبيت بصفة أمرة ناهية ، أصبح مثل هذا التثبيت في ظل القانون الاخير لا يعدو أن يكون مجرد تسوية عادية لمعاش لا ينشأ ولا يكتسب المركز القانونى فيه بالاجراء الادارى الخاص بالتسوية وانما المرد في الحق أو عدمه الى القانون ، وتكون المنازعة والحالة هذه من المنازعات التى يستمد اصل الحق فيها من القوانين واللوائح دون أن يلزم لنشوء هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك ، وبهذه المثابة ينظرها القضاء الادارى دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لطلب الالغاء ، ولا تثريب على الادارة أن رجعت في التسوية اذا تبين لها أنها محظورة على مقتضى حكم القانون الاخير دون أن تلتزم في ذلك ميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرار الادارى .

(طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تثبيت الموظفين المعينين على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمين وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٦ — اعتبارهم في حكم الموظفين السابقين الذين يعاونون الى الخدمة في تطبيق حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — أساس ذلك وأثره — وجوب مراعاة المواعيد الواردة فيها لرد المكافاة التى قبضوها عن مدة خدمتهم السابقة أو طلب تقسيطها .

ملخص الحكم :

لا حجة في القول بأن مدد السقوط الواردة في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد

وردت في معرض لا ينطبق على واقعة الدعوى بذريعة انها تحدثنا عن الموظفين والمستخدمين السابقين الذين يعادون الى الخدمة الحكومية والدعى بحكم خدمته المتصلة لا يعد معادا الى خدمة الحكومة ، اذ لم يكن كذلك لم يصح أن تجرى عليه مواعيد السقوط الواردة في المادة ٥١ المشار اليها لا حجة في كل ما تقدم اذ يكفي لتنفيذه أن يلاحظ أن رد المكافأة لا يقتصور الا بالنسبة الى الموظفين الذين كانت لهم خدمة سابقة في الحكومة استولوا على مكافأتها ثم رغبوا عند اعادتهم الى خدمتها في حساب هذه المدة السابقة في المعاش ، ومن عجب ان يسلم المطعون عليه بمبدأ رد المكافأة — وهو ليس الا نتيجة محتمة لاعتباره معاد الى خدمة الحكومة — ولا يسلم بميعاد ردها المبين في المادة ٥١ ائنة الذكر : نكأنه يقر بصفته كموظف معاد في رد المكافأة ، ولا يسلم بها في ميعاد هذا الرد وهذا منطوق غير مستقيم ، على أن الموظف الذي تتقن وظيفته الى الباب الاول بميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ويصنفى حقوقه في الصندوق عند النقل ثم يخول المطالبة بحساب تلك المدة التي اشترك خلالها في صندوق الادخار هو أشبه ما يكون بالموظف المعاد الى خدمة الحكومة لانه فارق وضعا طويت صفحته بتصفية حقوقه في صندوق الادخار وانخرط في مركز قانوني جديد يخضع لنظام التثبيت مع حسابان المدة السابقة في المعاش ، فهو يعتبر في حكم الموظف المعاد الى الخدمة ، والذي انشأ له هذا الحق واشترط لتولده أن يقوم بأداء فروق الاحتياطي عن الخدمة السابقة وبرد المكافأة التي استولى عليها هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بل لقد سارت مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء لاستصدار قراره المذكور الى أن « هؤلاء الموظفين — ومنهم المدعى يلتصون أن يكون نقلهم الى الباب الاول بالحالة التي كانوا عليها قبل النقل من حيث الدرجة والمهية والاقدمية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يولية سنة ١٩٣٩ واسوة بزملائهم الذين صدر بشأنهم قرارا مجلس الوزراء المؤرخان ٨ يولية سنة ١٩٣٩ و ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، واعتبار من كان مشتركا في صندوق الادخار مثبتا (داخلا هيئة العمال) عند نقله الى خدمة الحكومة » . كما اشارت هذه المذكرة الى ما طلبه نظراء المدعى من نقلهم الى الباب الاول بالميزانية ومساواتهم بموظفى الصحة القروية المنقولين من مجلس المديریات الى الحكومة وطبقا لقرار مجلس

الوزراء في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ فقالت « ونتيجة هذا القرار يعتبر مثبتاً دون كشف طبي من كان مثبتاً بمجالس المديرية حتى نقله ومن كان مشتركاً في صندوق الادخار من الموظفين الذين تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ٠ ٠ ٠ »

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

الهيئة العامة للسكك الحديدية — مدة الخدمة السابقة على تثبيت الموظف بهذه الهيئة — سقوط حقه في المكافأة المستحقة له عنها طبقاً لللائحة مكافآت السكك الحديدية — يستوى في ذلك أن يكون الموظف قد أدى اشتراكات عن هذه المدة أو اختار عدم الاشتراك عنها .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى سقوط حق الموظف في مكافأة مدة خدمته السابقة طبقاً لللائحة مكافآت السكك الحديدية بعد تثبيته وعند عدم اختياره حساب هذه المدة في المعاش بأن من لم يؤد اشتراكه من موظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية عن مدة خدمته السابقة كمن أدى هذا الاشتراك اذ أن كليهما قد فقد الحق في المزايا المقررة لللائحة مكافآت السكك الحديدية وقد ثبت طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ لان الاصل المقرر هو عدم جواز الجمع بين المعاش ومكافأة نهاية مدة الخدمة وذلك عن المدة المحسوبة في المعاش وقد رددت هذا الاصل قوانين المعاشات المتعاقبة ومن ذلك المادة ٥٤ من قانون المعاشات المدنية رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ كما نصت عليه المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ اذ قضت بأنه اذا كان الموظف قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحسابه من الاموال المخدرة وفوائدها عن مدد الخدمة

التي يجوز حسابها في المعاش طبقا لهذا القانون ، تمين لحساب هذه المدد في المعاش أن يطلب الموظف ذلك في موعد غايته ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٨ ويتمين عليه في هذه الحالة رد ما تقاضاه من تلك المبالغ محسوبة عليها فائدة بواقع ٢٪ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء . كما قضت المادة ٤٣ من هذا القانون على انه اذا أعيد الموظف الى وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في هذا القانون وكان قد حصل على مكافأة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة جاز له الانتفاع بحكم المادة السابقة من حكم القانون بالنسبة الى هذه المدة بشرط أن يؤدي المكافأة أو الاموال المدخرة التي حصل عليها عن مدة خدمته السابقة محسوب عليها فوائد بمعدل ٤ر٪ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء .

ولما كانت مدة الخدمة السابقة على التثبيت طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - ستدخل حتما في حساب المدة المحسوبة في المعاش سواء أدى الموظف اشتراكات عن هذه المدة أو اختار عدم الاشتراك عنها وذلك لان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن انشاء صندوق للتأمين والمعاشات قد أقام نظامه على أسس فنية جديدة وقواعد قانونية تختلف عما صارت عليه أنظمة المعاشات السابقة ووزع الاعباء المالية والتكاليف اللازمة بمواجهة التأمينات والمعاشات التي قررها بين الموظفين والهيئات العامة وحدد في نصوصه القانونية نصيب كل منهم في هذه الاعباء والتكاليف العامة على نحو مغاير لما صارت عليه أنظمة المعاشات السابقة والتي كانت تقضى بعدم حساب أى مدة في المعاش الا اذا دفع الموظف عنها احتياطي .

وقد قضت المادة ١١ من القانون المذكور على أن تتكون أموال صندوق المعاشات من اشتراكات تقطع شهريا بواقع ١٠ ٪ من مرتبه ومبالغ تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بحيث لا تقل عن جملة الاشتراكات المحصلة لحساب كل صندوق . كما نصت المادة ٢٢ من القانون المذكور على تسوية معاش الموظف باعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش .

هذا عن مدة خدمة الموظف من تاريخ تثبيته طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أما عن مدة خدمته السابقة على تاريخ تثبيته طبقا لاحكام القانون المذكور فقد أوجبت المادة ٥٠ من القانون على الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداء مبالغ عنها من تاريخ دخول الموظف الخدمة مع استئزال المبالغ التي ادتها من تاريخ انتقاعهم لصناديق الادخار من المبالغ المستحقة عن هذه المدد طبقا للمادة ٥٣ ، كما جازت المادة ٥١ للموظف أداء اشتراكات عن مدة خدمته السابقة تعادل ما أدته الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة عنها .

وبذلك تكون مدة الخدمة السابقة قد حسبت في المعاش لن أدى اشتراكه عنها ولم ينخر الاشتراك عن هذه المدد بحسبان أن الخزانة العامة تؤدي نصيبها عنها في جميع الاحوال وكل ما في الامر أن المشرع فرق بين أن يؤدي الموظف اشتراكه عن مدة الخدمة السابقة فيسوى معاشه عن هذه المدة على أساس جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات . أما الموظف الذي لا يشترك عن مدة خدمته السابقة فيسوى معاشه عن هذه المدة باعتبار جزء واحد من مائة جزء من متوسط المرتبات طبقا للمادة ٩٢ وطبقا لقاعدة عدم جواز الجمع بين المكافآت والمعاش عن ذات المدة المحسوبة في المعاش . فقد سقط حق هؤلاء الموظفين المنتفعين باحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في المكافأة المقررة طبقا للائحة مكافآت السكك الحديدية سواء من كان منهم قد اشترك عن مدة الخدمة السابقة أو من لم يشترك عن هذه المدة .

(فتوى ٥٥٦ في ١٩٦٣/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة — نصه على عدم سريان قواعد التثبيت وتقرير المعاشات ومكافآت ترك الخدمة على كل من يعين ابتداء من تاريخ العمل به من الفئات التي

استثنت من قاعدة وقف التثبيت الواردة بقرار مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٣٥ — نصه كذلك على عدم جواز تثبيت أى موظف غير مثبت وقت العمل بهذا القانون ولو كان من الطوائف التى استثنت من قاعدة وقف التثبيت — عموم هذا الحكم يشمل من يقوم به هذا الوصف من رجال الازهر علماء وغير علماء — قرار المجلس الاعلى للازهر في ٢٩/٩/١٩٥٤ بتثبيت بعض العلماء غير المثبتين هو قرار مخالف للقانون — عدم تحصن هذا القرار بمضى مواعيد سحب أو الغاء القرارات الادارية — اساس ذلك أنه في حقيقته تسوية — صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل لائحة قواعد الطماء الصادرة بالارادة السنية رقم ٢١ لسنة ١٩٢١ — انطواء احكامه على تصحيح تشريعى للتثبيت الذى تم بقرار المجلس الاعلى للازهر أو قرارات شيخ الازهر المنفذة لهذا القرار .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى الحكومة تنص على أن « لا تسرى الاحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنيين والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم أحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له .

ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها فى الفقرة السابقة .

ويؤخذ من هذا النص حكمان ، أولهما عدم سريان القواعد الخاصة

بالتثبيت وتقرير المعاشات ومكافآت ترك الخدمة على كل من يعين ابتداءً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ من الفئات التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت التي قررها مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، وثانيهما عدم جواز تثبيت أى موظف من الموظفين غير المثبتين وقت العمل بهذا القانون ولو كان من الطوائف التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت وهذا الحكم الأخير لما أنطوى عليه من عموم وإطلاق يتناول جميع الموظفين غير المثبتين ومن ثم يشمل من يقوم به هذا الوصف من رجال الأزهر علماء وغير علماء • وترتبط على ذلك فإن القرار الصادر من المجلس الأعلى للأزهر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتثبيت بعض العلماء غير المثبتين يكون غير صحيح لوقوعه على خلاف أحكام القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه بحسبان أنه صدر بعد نفاذ هذا القانون الذي عمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ • ولا تلحق مثل هذا القرار أية حصانة بمعنى المواعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية أو إلغائها إذ أنه في تكييفه الصحيح تسوية عادية لمعاشات لا ينشأ المركز القانوني فيها ولا يكتسب بالقرار ذاته بل المرد في الحق وعدمه الى القانون ، ومن ثم لا ينطبق الرجوع في هذه التسوية بمواعيد السحب أو الإلغاء متى تبين أنها محظورة على مقتضى حكم القانون •

ومن حيث انه في الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل لائحة تقاعد العلماء الصادرة بالارادة السنية رقم ٢١ لسنة ١٩٢١ ناصا في المادة الاولى منه على أن « يسرى حكم هذا القانون على العلماء المحرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية الذين فاتهم الانتفاع بحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ سواء من صدرت في شأنهم قرارات بالتثبيت من المجلس الاعلى للأزهر أو شيخ الأزهر بعد صدور القانون المذكور أو غيرهم من المعاملين بلائحة التقاعد ولو كانوا قد اختاروا المعاملة بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه » وقد نصت المادة الثانية من القانون ذاته على أن « يعامل العلماء المذكورون بالمادة السابقة بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ اذا قدموا طلباً بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بدء العمل بهذا القانون على أن يقوموا بأداء

فرق الاحتياطي بين ٥٪ و ٧٪ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ أو من تاريخ قرار التثبيت أيهما أقرب حتى أول يونيه سنة ١٩٦٣ ٠٠٠ « وقد ورد في المذكرة الايضاحية الخاصة بهذا القانون » أن سياسة الدولة في شؤون المعاشات تتجه حالياً الى تصحيح أوضاع الماضي ومعالجة القصور والنقص في النظم التي كانت قائمة وما يترتب على التدابير السابقة وأهمها قرارات وقف التثبيت من اضرار بمصالح الموظفين • وتمشيا مع هذا الاتجاه وحماية لاستقرار الاوضاع وتحقيقا للمساواة وللاعتبارات التي أملت على الازهر اصدار القرارين المشار اليهما رؤى تقنين هذه القرارات واجازة معاملة من ثبتوا بموجبها بأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ •

ويؤخذ من استظهار احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر في ضوء مذكرته الايضاحية ان المادة الاولى منه قد تناولت تحديد نطاق المستفيدين من احكامه بأنهم هم الذين فاتهم الانتفاع بحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ واعتبرت ممن يلحقهم هذا الوصف من صدرت في شأنهم قرارات بالتثبيت من المجلس الاعلى للزهر أو من شيخ الازهر في تاريخ لاحق لصدور القانون المشار اليه وكذلك العلماء المعاملون بلائحة تقاعد العلماء ولو كان هؤلاء قد اختاروا المعاملة بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة • ولما كانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ لا يصدق حكمها الا في حق المثبتين من العلماء ، فان اطلاق وصف من فاتهم الانتفاع بحكم هذه المادة على من صدرت في شأنهم قرارات التثبيت المخالفة لاحكام القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ ينطوي في قرارة مفهومه على تصحيح تشريعي لهذا التثبيت يضاف عليه صفة المشروعية •

هذا على أن المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ قررت للمستفيدين من أحكامه المبينة أوضاعهم فيما تقدم حق طلب المعاملة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية خلال الميعاد الذي حددته ، وقد كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ تعطى هذا الحق للمثبتين من العلماء وفقا للائحة التقاعد الامر الذي يستخلص منه أن المعاملة بأحكام المرسوم بقانون سالف

الذكر قد تتطوى على مزية لصاحب الشأن أفضل من المعاملة بلائحة تقاعد العلماء يستقيم معها حق الاختيار ومتى كان الامر كذلك فان عدم تقديم طلب للافادة من هذه المزية لا يخلع عن العالم مركزه القانونى بوصفه مثبتا وفقا لللائحة التقاعد ، اذ أن تقديم هذا الطلب ليس هو شرط التثبيت بحسب هذه اللائحة ، فالتثبيت واقعة يلزم بالضرورة أن تسبق تقديم الطلب وآية ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ حين قدرت الاحتياطى عن المدة السابقة لمن يطلب الانتفاع باحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد افترضت قيام هذا التثبيت بالفعل فى تاريخ سابق اذا اعتدت بأمرين : (أولهما) اداء الاحتياطى وفقا لاحكام لائحة التقاعد وقدره ٥/٠ وهى النسبة التى قررتها هذه اللائحة فالأمرت طالب الانتفاع بأداء الفرق بين هذه النسبة وبين نسبة الاحتياطى المقررة وفقا لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر و (ثانيهما) انها اعتدت فى الالتزام بأداء هذا الفرق بتاريخ قرار التثبيت اللاحق للعمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ .

وهذا التفسير هو الذى يتفق مع المراحل التحضيرية التى مر بها القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ حتى اصداره اذ اعترض ديوان المحاسبات على قرار المجلس الاعلى للآزهر وقرارات فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر الصادرة بتنفيذا له لمخالفتها لاحكام القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ مبدىا أن السبيل الوحيد لتصحيحها هو استصدار تشريع بذلك وعلى هذا أعد مشروع القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ الذى صدر لتحقيق هذا الغرض .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار المجلس الاعلى للآزهر الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتثبيت العلماء الذين التحقوا بالخدمة قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ والقرارات الصادرة من فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر بتنفيذا له هى قرارات غير صحيحة لصحورها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ولا تتحصن بفوات المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية أو الغائها ، الا أنه بصدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٣ تكون هذه القرارات قد لحقها التصحيح بهذا القانون ويتعين أعمال أثرها .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

الفوائد المقررة على المتجمد بالمادة ٥١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه — التزام الموظف بهذه الفوائد محسوبة على متجمد احتياطي المعاش كله حتى تاريخ نفاذ اشتراكه في صندوق التأمين والمعاشات ولو كان صاحب حق في الارادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان .

ملخص الحكم :

الموظف المثبت بالمعاش بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعين آنفا حتى لو كان لصاحبه حق في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان ، يكون ملزما بالفوائد المقررة بالمادة ٥١ المشار اليها محسوبة على متجمد احتياطي المعاش كله حتى تاريخ نفاذ اشتراكه في صندوق التأمين والمعاشات لانه فضلا عن أن هذه الفوائد تعتبر جزءا لا يتجزأ من متجمد احتياطي المعاش، فان استبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المذكور . لايجد مجالا لاعماله قبل ذلك التاريخ . اذ أن متجمد احتياطي المعاش لا يستحق الا في التاريخ المذكور كما سلف البيان . وانما لايلزم صاحب الحق في الافادة من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر بأية فوائد عما يعادل نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

متجمد احتياطي المعاش المقرر عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت طبقا للقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه — لا يستحق على الموظف الا حين يعتبر اشتراكه عن هذا نافذا منتجا لاثره .

ملخص الحكم :

انه يخلص من حكم المادة ٥١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بادي الذكر معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ ، أن متجمد احتياطي المعاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت لا يستحق على الموظف ، الا حين يعتبر اشتراكه عن هذه المدة في صندوق التأمين والمعاشات نافذا منتجا لاثره ، وأن الاشتراك عن المدة المذكورة في هذا الصندوق، جوازي للموظف ، ولا بد لتحقيقه من أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في ميعاد نهايته ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٨ ، ولا يعتبر اشتراكه نافذا منتجا لاثره ، الا في التاريخ الذي يؤدي فيه كل أو بعض الاشتراكات ، اذا اختار أداءها كلها أو بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختبار ، أو عند البدء في تحصيل الاشتراكات المقسطة في أول أغسطس سنة ١٩٥٨ . اذا اختار أداءها على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

استبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لا يجد مجالا لاعماله في تاريخ التثبيت طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — فكرة الفوائد منتفية في تحويل قيمة هذا المتجمد الى اقساط دورية تدفع مدى الحياة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن أعمال قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ باستبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش انما يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق في الاستفادة من هذا القرار متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش .

ومن حيث انه يخلص من احكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص تثبيته في المعاش أن هذا التثبيت لا ينشأ عنه في ذاته استحقاق متجمد احتياطي معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ومن ثم فلا مجال لاعمال قرار مجلس الوزراء المشار اليه في تاريخ التثبيت الذي يتم طبقا لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر .

ومن حيث انه يخلص من احكامه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص حساب مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش — ان ادخال مدة الخدمة السابقة في حساب المعاش كامله جوازي للموظف ولا بد لتحقيقه أن يقدم طلبا بذلك كتابة في الموعد المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون المذكور بعد أن يتعهد بأن يدفع للخزانة طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه متأخر احتياطي المعاش عنها على اساس الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة مضاف اليها فائدة مركبة عن متأخرات الاحتياطي المستحقة عن كل سنة حتى تاريخ انقضاء الموعد المحدد لابداء الرغبة وأن تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة أى يوقف دفعها عند وفاة الموظف انما مؤداه اقتضاء الخزانة في هذا التحويل مقابل الخطر الذي تتعرض له عند وفاة الموظف قبل اقتضاء كامل المتجمد عنه فهو ليس اقتضاء لفائدة تقسيط كما هو الحال في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وانه عند سداد بعض الاقساط يخفض مقدار القسط الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع وفقا للجدول المرفق بالقانون .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الموظف المثبت بالمعاش طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والذي حسبته له مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش كاملة طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ المبين آنفاً يكون ملزماً بالفوائد المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ سالف الذكر ، حتى ولو كان صاحب حق في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان لانه فضلاً عن أن هذه الفوائد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من متجمد احتياطي المعاش فان استبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش طبقاً لقرار مجلس الوزراء المذكور لايجد مجالاً لاعماله في تاريخ التثبيت كما سلف البيان ، ولما كانت فكرة الفوائد منتفية في تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة على النحو الذي سبق ايضاحه فان الدعوى — وهي مقصورة على طلب استرداد ما حصلته الهيئة المدعى عليها من المدعى من الفوائد على جزء من متجمد احتياطي المعاش يعادل الفرق بين المكافأتين — تكون غير قائمة على اساس سليم من القانون .

(طعن رقم ٩٢٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الموظف المثبت بالمعاش والذي حسبته له مدة خدمة سابقة على تثبيته ملزم بالفوائد المقررة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ — عدم جواز المقاصة بين هذه الفوائد وبين نصف الفرق بين المكافأة المستحقة طبقاً للاتحة السكك الحديدية وبين المكافأة بحسب قانون المعاشات .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق أن المدعى ثبت في المعاش طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وليس طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — كما ذكر المدعى في عريضة دعواه وسائره في ذلك

الحكم المطعون عليه — والثابت أيضا أن مدة خدمة المدعى السابقة على تثبيته حسبت في المعاش وفقا لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ واستحق عليه عنها متجمد احتياطي معاش حولت قيمته الى أقساط شهرية لمدى الحياة ، وعندما صدر للمدعى حكم بأحقته في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة المستحقة له طبقا للائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن اعمال قرار مجلس الوزراء في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ باستبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش إنما يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق في الافادة من هذا القرار متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش .

ومن حيث انه يخلص من أحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص تثبيته في المعاش أن هذا التثبيت لا ينشأ عنه في ذاته استحقاق متجمد احتياطي معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ومن ثم فلا مجال لاعمال قرار مجلس الوزراء المشار اليه في تاريخ التثبيت الذي يتم طبقا لاحكام الرسوم بقانون سالف الذكر .

ومن حيث أنه يخلص من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص حساب مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش — أن ادخال مدة الخدمة السابقة في حساب المعاش كاملة جوازي للموظف ولا بد لتحقيقه أن يقدم طالبا بذلك كتابة في الموعد المنصوص في المادة الرابعة من القانون المذكور بعد أن يتعهد بأن يدفع للخزانة طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه متأخر احتياطي المعاش عنها على أساس الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة مضاف اليها فائدة مركبة عن متأخرات الاحتياطي المستحقة عن كل سنة حتى تاريخ انقضاء الموعد المحدد لابداء الرغبة وأن تحويل قيمة

هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة أى يوقف دفعها عند وفاة الموظف انما مؤداه اقتضاء الخزانه فى هذا التحويل مقابل الخطر الذى تتعرض له عند وفاة الموظف قبل اقتضاء كامل المتجمد منه • فهو ليس اقتضاء لفائدة تقسيط كما هو الحال فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وأنه عند سداد بعض الاقساط يخفض مقدار القسط الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع وفقا للجدول المرافق بالقانون •

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الموظف المثلث بالمعاش طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والذى حسبت له مدة خدمته السابقة على تثبيته فى المعاش كاملة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ المبين أنفا يكون ملزما بالفوائد المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ سالف الذكر ، حتى ولو كان صاحب حق فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان لانه فضلا عن أن هذه الفوائد تعتبر جزاء لايتجزأ من متجمد احتياطى المعاش فان استبعاد نصف الفرق بين المكافئتين من متجمد احتياطى المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور لا يجد مجالا لاعماله فى تاريخ التثبيت كما سلف البيان ولما كانت فكرة الفوائد منتفية فى تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة على النعم الذى سبق ايضاحه فان الدعوى — وهى مقصورة على طلب استرداد ما حصلته الهيئة المدعى عليها من المدعى من فوائد على جزء من متجمد احتياطى المعاش يعادل الفرق بين المكافئتين — تكون غير قائمة على أساس سليم من القانون ، ويتعين — والحالة هذه — القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى مع الزام ورثة المدعى بالمصروفات فى حدود ما آك اليها من تركة مورثها •

الفصل الثاني

حسب الحد السابقة في المعاش

الفرع الأول

مدد الخدمة المؤقتة

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ — اشتراطه لحسب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش أن تكون قد دفعت ماهيتها مشاهرة — المقصود بالمشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيده الدورية دون انتقاص أيام منه بسبب غياب أو عطل أو عيد ودون اخلال بالدورية .

ملخص الحكم :

نص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ في الفقرة الاولى من مادته الاولى على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدميها يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجري عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقا لاحكام المواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة ، وأن يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشترطة في المادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ . واستلزام الماهية الشهرية معناه تطلب وجود درجة محدد لها في الميزانية مرتب شهري ، فانه يخرج من نطاق تطبيق هذا الحكم من كان يتقاضى أجره باليومية وتقوم علاقته بالحكومة على أساس أجر محدد عن كل يوم بذاته يؤدي فيه عملا اسند اليه باعتبار اليوم هو الوحدة الزمنية

لاستحقاقه هذا الاجر ، والمناط في تحديد مدى العلاقة التي تربطه بالحكومة وهي العلاقة التي قد تتجدد بعد ذلك بالمثل يوما بيوم الامر الذي يتنافر مع طبيعة المشاهرة ويسم هذا الوضع بطابع التوقيت المغاير لما انصرف اليه قصد الشارع في حساب مدد الخدمة السابقة . ومقتضى المشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيده بصفة دورية دون انتقاص أيام منه بسبب غياب أو عطة أو عيد ودون اخلال بهذه الدورية . كما أن الراتب الشهري يختلف في طبيعته عن الاجر اليومي . وحكمة اشتراط الماهية الشهرية هي الاستيثاق من أن المدة التي ستحسب في المعاش هي مدة خدمة حقيقية مستمرة لها صفة الثبات والاستقرار ومن أن عمل الوظيفة الذي أدى خلالها هو بطبيعته عمل دائم لا طارئ ولا منقطع . أما دفع مقابل الخدمة على غير هذا النحو فيفقده الخصائص المتطلبة لضم مدة هذه الخدمة ، ويخرجه من عداد المرتب الشهري الى صفة المكافأة أو الاجر عن الخدمة المؤداة بوجه عارض أو لاجل مسمى أو على اعتماد غير دائم ، ومن ثم يتخلف فيه الشرط المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر . اذ هذا الشرط يستلزم أمرين : (أولهما) أن تكون هناك ماهية دفعت ، بتسفيصها القانوني الصحيح ، فيخرج بذلك الاجر والمكافأة وكل ما لا يتوافر فيه صفات الماهية ومقوماتها . (والثاني) أن يكون الدفع قد تم مشاهرة ، وهذا تأكيد للمعنى الاول من وجوب أن يتعلق الدفع بماهية لا بأجر ولا بمكافأة أو ما أشبهه . ومدلول هذا وذاك أن تكون هناك درجة محدد لها في الميزانية مرتب شهري ثابت باستبعاد العلاقة القائمة على أجر يومي وان تجدد .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

الشروط اللازم توافرها لاحتساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ — وجوب أن يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ القانون ، ومثبتا قبل الغاء احكامه ، وأن تتوافر في مدة خدمته الشروط الموضحة به ، وأن تستوفي الاوضاع الشكلية الخاصة بميعاد الطلب المقدم في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

في ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ونص في الفقرات الاولى من مادته التاسعة على أن الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في أى حال من الاحوال . ويكون الاستقطاع للمعاش شهريا . ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حسابان هذه المدد في تسوية المعاش أو المكافأة . وفي ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن معاشات الموظفين الذين يجوز أن تحسب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش ، اذ نص في مادته الاولى على ان كل موظف أو مستخدم من موظفى الحكومة ومستخدميهما يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقا لاحكام المواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شئ مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة وأن يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشتركة في المادة (٨) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٠٩ . ونص في مادته الرابعة على أنه يجب لكى ينتفع الموظف من هذه الاحكام أن يقدم طلبا كتابيا بذلك الى رئيس المصلحة أو القسم التابع له فيميعاد لا يزيد على ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور ، هذا اذا كان

مقيدا في سلك المستخدمين الدائمين ، وفي ميعاد لا يزيد على ٢٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغه تعيينهم ، وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ، واصبح لا يجوز بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ حساب مدة خدمة في المعاش ويجرى على الماهية فيها حكم الاستقطاع الا في الحدود وبالشروط المبينة فيهما . ومن هذا يبين ان الافادة من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ منوطة بأن يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ هذا القانون ، وأن يكون مثبتا قبل الغاء احكام القانون المذكور ، وان تتوافر في مدة خدمته الشروط المبينة به ، وأن تكون الاوضاع السكنية من حيث تقديم طلب الانتفاع به في الميعاد المحدد قد استوفيت .

(طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

توافر شروط ضم مدة الخدمة المؤقتة للمدعى في المعاش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ لسبق حالته الى المعاش قبل صدوره — قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ — خطأ .

ملخص الحكم :

إذا توافرت في حق المدعى شروط انطباق احكام منشور المالية رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ فانه يحق له بناء على ذلك طلب ضم مدة خدمته المؤقتة من ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ لغاية ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، وذلك اعمالا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ، دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، الذي لا ينطبق في حقه لسبق حالته الى المعاش قبل صدوره حسبما يتضح من الاوراق . وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه — اذ

قضى باستحقاق الدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وبعد جواز حساب هذه المدة طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ للاسباب التى استند اليها ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين من ثم القضاء بالعائنه ، وبحساب هذه المدة المؤقتة ضمن خدمته المحسوبة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها طبقا للقانون .

(طعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

وقف دفع اقساط احتياطي المعاش بالنسبة للموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدد خدمتهم المؤقتة بالمعاش طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وذلك عند الوفاة — سريان هذا الوقف حتى على ما يستحق من هذه الاقساط حال حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر من معاشات الموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش على أن « يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم المدين ولا يستقطع أى مبلغ عن معاش ارامله أو اولاده » وتنص الفقرة الاخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش الذى حل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه على أن « يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » .

ويبين من استقراء القانـون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه ان الموظف يلتزم بسداد اقساط احتياطي المعاش عن الماهيات الفعلية

التي استولى عليها اثناء مدد الخدمة السابقة التي يطلب حسابها في معاشه ويؤدي هذا الاحتياطي المتأخر على أقساط سنوية تدفع مدى الحياة بمقتضى استقطاعات شهرية من ماهية أو معاش الموظف أو المستخدم المدين مساوية لجزء من اثني عشر جزءا من كل قسط وذلك ابتداء من تاريخ دخوله سلك الموظفين الدائمين .

وبين من ذلك أن المشرع قد وضع استثناء على القواعد العامة التي تقتضى بأن ينتقل الالتزام بسداد أقساط احتياطي المعاش الى المستحقين بعد وفاة الموظف فقرر أن يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه . والحكمة من ذلك كما هو واضح من سياق النص هي التخفيف عن كاهل المستحقين الذين نكبوا ولا شك بفقد عائلهم فلا أقل من أن يعفيهم المشرع من هذا الالتزام .

ومقتضى اعمال هذا الاستثناء أن يعفى الورثة من دفع الاقساط المشار اليها بغض النظر عما اذا كانت هذه الاقساط مستحقة على مورثهم قبل وفاته أو استحققت عليهم بعد الوفاة .

ويؤيد ذلك ان المشرع استعمل عبارة (يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف . . الخ) ولم يستعمل عبارة . (لا تستحق اقساط بعد وفاة الموظف . . . الخ) مما يكشف عن قصده من جعل مناط تطبيق هذا الحكم هو دفع الاقساط لا استحقاقها فينصب الايقاف على مالم يدفع من الاقساط ولو كان مستحقا ويؤكد ذلك انه أردف هذه العبارة بعبارة اخرى قاطعة الدلالة هي عبارة (ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه) وهذه العبارة من العمومية والاطلاق بحيث لا تحتمل التفرقة بين الاقساط التي استحققت على الموظف قبل وفاته وتلك التي استحققت على ورثته بعد وفاته .

هذا الى ان القول بغير ذلك من شأنه ان يجعل نص الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة سواء من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ المشار اليهما لغوا فقد نصت الفقرة الاولى من كل من هاتين المادتين على أن هذه الاقساط سنوية تدفع مدى الحياة والمقصود

ولا شك هو مدى حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ، فإذا توفي الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش فإن هذه الأقساط لا تستحق أصلاً ، ومن ثم لم يكن المشرع في حاجة الى ايراد نص الفقرة الأخيرة التي تقضى بأن « يوقف دفع الأقساط عند وفاة الموظف .. الخ » فيما لو قصد اعفاء المستحقين من الأقساط المستحقة بعد الوفاة دون المستحقة قبل الوفاة لان الأقساط التي تحل بعد الوفاة لا تستحق أصلاً .

ومما يؤيد هذا النظر ان المشرع مراعاة لظروف المستحقين من الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش قد اعفاهم من التزام آخر رغم استحقاقه حال حياة المورث . فقد نصت المادة ٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص باستبدال المعاشات على أنه « لا يكون الاستبدال اجباريا بالنسبة للحكومة ولا بالنسبة لاصحاب المعاش ولا يؤثر الا على حقوقهم الشخصية وعلى ذلك فالمستحقون من صاحب المعاش الذي استبدل معاشه طبقا لاحكام هذا القانون يبقى لهم هذا الحق في المعاش الذي كان يترتب لهم لو انه ثم يسترد شيئاً . ويبين من ذلك ان المشرع قد اعفى المستحقين من سداد دين مستحق فعلا على مورثهم نتيجة استبدال جزء من معاشه وهو مايكتشف عن انه قد سار في نفس الاتجاه بالنسبة الى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه فاعفى المستحقين ايضا من دين كان مستحقا على مورثهم .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن وقف دفع الأقساط الخاصة باحتياطي المعاش وفقا لحكم المادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه يسرى على ما يستحق من هذه الأقساط حال حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .

(فتوى ٦٢٤ في ١٩٦١/٩/١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ — مدد الخدمة المؤقتة التي يجوز حسابها في المعاش على موجبها — ليس بشرط فيها أن تكون ماهية الاستفادة من المعاش قد دفعت مباشرة .

ملخص الحكم :

انه في تطبيق أحكام المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ لا يشترط لحساب مدد الخدمة المؤقتة في المعاش أن تكون ماهية الاستفادة من المعاش قد دفعت مشاهرة وانما يكفي أن يحصل الموظف خلالها على أجر مقابل عمله على اعتمادات مدرجة بالميزانية أيا كانت طبيعة هذا العمل أو الاجر أو الاسم الذي يطلق عليه مادام أن العمل ذاته تغلب عليه صفة الدوام والاستمرار .

(طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٦٦)

الفرع الثاني

مدد الخدمة باليومية

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

حساب مدة خدمة باليومية في المعاش — قوانين المعاشات ملاكأت تجيز ذلك الا في الحدود التي رسمتها — صدور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالمخالفة لهذه القوانين — تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ — عدم امتداد التصحيح الى ما يصدر من قرارات بعد العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القوانين المتعاقبة الخاصة بالمعاشات الملكية انها ما كانت تجيز حساب مدد خدمة باليومية في المعاش الا في الحدود التي رسمتها ، ومع ذلك درج مجلس الوزراء على اصدار قرارات مختلفة — عامة أو فردية — تقضي بحساب مدد الخدمة في المعاش ما كانت تجيزها تلك القوانين ، فلم يكن محيص من العمل على تصحيحها ، ولذلك صدر القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٥١ ونص في المادة الاولى منه على أن « تعتبر

في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها . وقد ورد بالاعمال التحضيرية لهذا القانون أنه مما يهدف اليه وقف مجلس الوزراء في المستقبل عن اصدار مثل هذه القرارات والا تصبح باطلة ولا يترتب عليها أى أثر في التنفيذ . ومن هدى هذه الاعمال التحضيرية يبين أن الحكم المطعون فيه — اذ ذهب الى ان المادة الاولى سالفة الذكر قد تضمنت اقرار حالتين : أولاها خاصة بما صدر من مجلس الوزراء من قرارات في المدة من ٤ من يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بذلك القانون أى في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها ، والثانية خاصة بالقرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش ، وهذه تظل نافذة وصحيحة وتمتد الى كل ما يصدر عن قرارات مماثلة ما دام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما — أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى ذلك يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة خدمة باليومية في المعاش لثلاثين موظفا بوزارة العدل — لا يقرر قاعدة تنظيمية بل صدر لحالات فردية .

ملخص الحكم :

في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب المدد التي قضيت في وظيفة مندوب محضر في المعاش لعدد من موظفي وزارة

العدل بلغ ١١٢ • وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل الى وزارة المالية بطلب الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على طائفة من موظفي وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سابقة باليومية وتمائل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ • فعرض الامر على اللجنة المالية فوافقت عليه ثم تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على رأى اللجنة المالية فوافق عليه بجلسته المنعقدة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وهذا القرار الاخير قد صدر في حالات فردية لموظفين أو مستخدمين بذواتهم ، فلا يجوز التحدى بإفادة غيرهم منه ، كما لا يجوز التحدى كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تطبق في الحالات المماثلة ، اذ فضلا عن أنه لم يصدر على هذا النحو فانه لا يملك تقرير مثل هذه القاعدة العامة المجردة •

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

الفرع الثالث

مدد الخدمة بالكادر المتوسط ثم الكادر العالي دون وجود

فاصل زمني

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

الموظفون النين كانوا في الكادر المتوسط وحصلوا على مؤهلات عالية وتم تعيينهم بالكادر العالي دون وجود فاصل زمني بين مدتي خدمتهم في كل من الكادرين المذكورين — اعتبار الخدمة متصلة في خصوص تسوية معاشاتهم وتسوى هذه المعاشات عند انتهاء خدمتهم على اساس اعتبار مدتي الخدمة في الكادر المتوسط والكادر العالي مدة خدمة واحدة دون تجزئة ، ودون اعتداد بصور قرار يفصل الموظف من وظيفته بالكادر الاننى لانقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما متتالية دون اذن ، وذلك متى الحق بالعمل في الكادر الاعلى في اليوم التالى لانقطاعه عن العمل في الكادر الاننى ، أى دون فاصل زمني بين مدتي الخدمة •

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء القواعد المنظمة لموضوع تسوية معاشات الموظفين السابقين الذين يعودون الى الخدمة أن المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن : « أرباب المعاشات والتقدماء من الموظفين والمستخدمين الذين يعودون الى الخدمة يسرى عليهم هذا القانون دون سواء فيما يختص بتسوية معاشهم أو مكافأتهم تسوية نهائية مهما كان قانون المعاشات الذي كان جاريا العمل به وقت دخولهم في الخدمة لأول مرة ، وتكون هذه التسوية النهائية عن مجموع مدد خدمتهم السابقة لعودتهم الى الخدمة واللاحقة لها » ومع ذلك فأرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة لهم الحق في أن يطلبوا بعد انفصالهم منها إعادة ترتيب معاشهم السابق مجردا كما كان ، وأن المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أن « أصحاب المعاشات ٠٠٠ الذي سوى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من الخدمة ، وفي حالة شهر من عودتهم بين قبول هذا القانون وبين المعاملة طبقا لقانون المعاشات الذي سوى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من الخدمة ، وفي حالة عدم الاختيار في الميعاد المذكور يعتبرون أنهم قبلوا المعاملة بهذا القانون » وأن المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن التأمين والمعاشات تنص على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى قوانين معاشات أخرى عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على اساسه وتعتبر كل فترة من فترتي الخدمة قائمة بذاتها — ويحسب المعاش المستحق عنها دون تقييد بالحد الأدنى المشار اليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ — ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب المعاش معاش يبلغ مجموعهما ، وذلك دون مجاوزة الحدود القصوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ فاذا كانت الوظيفة الجديدة ليست من الوظائف التي تسرى عليها أحكام قوانين المعاشات المعمول بها عند صدور هذا القانون وكانت من الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى اعتبرت المدة الجديدة فترة ضمن المدد التي تحسب في المعاش ، وربط معاشه عن كل فترة على أساس القانون الذي كان يعامل بمقتضاه قبل عودته الى الخدمة » .

ويستفاد من ذلك ان التشريعات الاولى المنظمة لموضوع المعاشات

كانت تجرى على قاعدة تسوية المعاش على أساس اعتبار مدتي الخدمة السابقة واللاحقة مدة واحدة الا اذا رغب صاحب المعاش في اعتبار كل مدة منهما مدة مستقلة قائمة بذاتها ، وقد خرج المشرع على هذه القاعدة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن التأمين والمعاشات حيث نص في المادة ٤٢ منه « على اعتبار كل فترة من فترتي الخدمة السابقة واللاحقة قائمة بذاتها ويحسب المعاش المستحق عن كل فترة دون تقيد بالحد الأدنى المقرر في المادة ٢٤ من القانون ذاته ، ثم يضم كلا المعاشين بعضهما الى بعض ويربط المعاش على أساس مجموعهما دون مجاوزة الحد القصوى للمعاش » .

ويسرى هذا الحكم الجديد الذي استحدثه المشرع في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على الموظفين الذين كانوا في الخدمة ثم انقطعت صلتهم بالحكومة نهائيا ، بسبب من اسباب انتهاء الخدمة وزالت عنهم بذلك صفة الموظف العمومي وقطعت مرتباتهم ورتبت لهم معاشات ، ولا ينصرف هذا الحكم الى الموظف الذي لم تنقطع علاقته بالحكومة لان خدمته تعتبر متصلة ، بل يسوى معاشه في نهاية خدمته على أساس اعتبار مدة خدمته فترة واحدة وذلك بغض النظر عما اذا كان قد امضى بعض مدة خدمته في كادر متوسط والبعض الآخر في كادر عال ، ويؤيد هذا النظر نص المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا القانون الذي ربط المعاش أو بمقتضى قوانين معاشات اخرى ، عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على أساسه » ، اذ يستفاد من هذا النص انه يسرى على من ترك الخدمة فعلا ، وسوى معاشه عن مدة خدمته ، فأصبح صاحب معاش ثم عاد الى الخدمة بعد فترة طالت أو قصرت منذ تركه اياها ، أي أنه يتعين ان تكون ثمت فترة فاصلة بين مدة الخدمة السابقة والتي سوى معاشه عنها وبين المدة اللاحقة التي تبدأ بعودته الى الخدمة وقد اعتبر الشارع كل فترة قائمة بذاتها مستقلة عن الاخرى في حساب المعاش عند نهاية الخدمة .

ومن حيث انه وان كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي أو من الكادر العام الى الكادر الخاص ، يعتبر فصلا من الخدمة بالكادر

الاول ، وتعيينا جديدا بالكادر الثانى ، الا ان المشرع فى مجال تنظيم المعاشات لا يعتد بمثل هذا التغيير الذى يطرأ على الحالة القانونية للموظف ، عند تسوية معاشه ، مادامت خدمة الموظف بالحكومة بصفة عامة ظلت مستمرة دون انقطاع ، ومن ثم فان الموظف يعامل فى تسوية معاشه على اساس مدة خدمة واحدة هى مجموع مدد خدمته بالكادرات المختلفة التى تتخلل بينها اثناء خدمته دون فاصل زمنى يفصل بينها .

ولكن الحكم يختلف اذا لم يقف الامر عند حد تغيير الوضع أو للحالة القانونية للموظف على النحو المتقدم ، بل انتهت خدمته بالحكومة لسبب من اسباب انتهاء الخدمة واستحق معاشا عن مدة خدمته ذلك انه يعتبر عندئذ صاحب معاش فى مفهوم الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المتقدم ذكره فاذا عاد بعد ذلك الى خدمة الحكومة فان الفترة السابقة التى استحق عنها معاشا تعتبر مستقلة عن الفترة الثانية ويسرى فى شأنه حكم النص سالف الذكر .

وعلى هدى ماتقدم تكون علاقة الموظف الذى يترك الخدمة فى احدى جهات الحكومة ليلتحق بالعمل فى جهة أخرى من جهاتها فى اليوم التالى مباشرة تكون علاقة هذا الموظف بالحكومة متصلة غير منقطعة وخدمته بها مستمرة ولا يؤثر فى هذا النظر صدور قرار من الجهة الاولى بفصله من الخدمة باعتباره مستقila حكما تطبيقا للمادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ذلك أن هذا القرار شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب صحيح يبرره ، فى الواقع وفى القانون فاذا انتفى هذا الركن كان القرار معدوما غير ذى أثر . ولما كان السبب الذى يقوم عليه قرار الفصل من الخدمة فى هذه الحالة هو انقطاع الموظف عن عمله خمسة عشر يوما متتالية دون اذن وقد تبين أنه غير صحيح لانه لم ينقطع عن عمله بل استأنفه فى خدمة الحكومة فى جهة أخرى غير التى كان يعمل بها ، فان القرار الصادر بفصله يعوزه ركن السبب الصحيح ، ومن ثم يكون قرارا معدوما غير ذى أثر قانونى .

لهذا انتهى الرأى الى ان مدة خدمة الموظفين الذين عينوا فى الكادر المتوسط ثم حصلوا على مؤهلات عالية وعينوا فى الكادر الفنى العالى

دون فاصل زمنى بين مدتى الخدمة فى كل من الكادرين ، هذه الخدمة تعتبر متصلة فى خصوص تسوية معاشاتهم ، وتسوى هذه المعاشات عند انتهاء خدمتهم على أساس اعتبار المدين مدة خدمة واحدة دون تجزئة ودون اعتداد بصدور قرار بفصل الموظف من وظيفته بالكادر الأدنى لانقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما متتالية دون اذن متى تعين انه الحق بالعمل فى الكادر الأعلى فى اليوم التالى لانقطاعه عن العمل فى الكادر الأدنى أى دون فاصل زمنى بين مدتى الخدمة .

(فتوى ١٨٢ فى ١٧/١١/١٩٦٠)

الفرع الرابع

المدد التى قضيت على الوظائف المنصوص عليها

فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

حساب مدة خدمة سابقة فى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — تثبيت جميع الموظفين غير المتبتين عند العمل بذلك القانون بمقتضى نص المادة الاولى منه متى كان هؤلاء الموظفون يشغلون وظيفة من الوظائف المنصوص عليها فى هذه المادة — حساب جميع المدد التى قضيت على تلك الوظائف قبل العمل بذلك القانون بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا فى الخدمة عند العمل به بالذات .

ملخص الحكم :

أصدر المشرع القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الذى بدأ العمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ثم عدل هذا القانون أولا بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٨ لسنة ١٩٥٨ ، وقضى الاخير بتعديل المواد ١٩ ، ٢/٤٠ ، ٢/٥٠ ، ١/٥١ ، ٢ ، وجعل تاريخ العمل باحكامها هو تاريخ العمل بالقانون

الاصلى ، وقد أورد نصا فى المادة الاولى يقضى بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفى الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة ، أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات فى الميزانية العامة للدولة ، أو فى الميزانيات الملحقه بها كما يقضى بإنشاء صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة ٥٥ كما نصت المادة ١٩ المعدلة أخيرا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أن تحسب فى المعاش بالنسبة للمتقاعين بإحكام هذا القانون وقت العمل به ، وكذلك بالنسبة للفئات التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أى من صندوقى التأمين والمعاشات طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من هذا القانون ، ومدد الخدمة السابقة التى قضيت فى وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأة فى الحكومة أو فى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو فى الخاصة الملكية السابقة ، أو فى الاوقاف الخصوصية الملكية السابقة ، بشرط أن تكون مدد فعلية لم يتقاضى عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الفصل السياسى التى قرر حسابها فى المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء وتؤدى عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة فى المادتين ٥٥ ، ٥١ .

وبين من نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، أن المشرع قصد الى اخضاع موظفى الدولة غير المثبتين عند العمل به ، الى نظام المعاشات ليؤمن الجميع بهذا النظام بدلا من قصر التأمين على طوائف من الموظفين دون غيرها ، فقضت المادة الاولى من ذلك القانون بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات أولهما لجميع موظفى الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ٥٥ الخ والثانى يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ، يخصم بها على وظائف خارج الهيئة ٥٥٠ الخ . فكان هذا النص هو بمثابة تثبيت لجميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بذلك القانون متى كانوا يشغلون وظيفة من الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى منه وذلك يقتضى بطبيعته الحال حسابان جميع المدد التى

قضوها على تلك الوظائف والدرجات قبل سريان أحكام ذلك القانون وقد راعى القانون حق كل من الصندوقين اللذين انشأهما بالمادة الاولى منه فنص في المادة ٤٩ منه على أن تنتقل اليهما حقوق والتزامات صناديق التأمين والادخار المنشأة بمقتضى احكام الرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ وذلك على الوجه المبين في تلك المادة بل أكثر من ذلك فان المشرع أوجب في المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على الخزنة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن تؤدي الى صندوقى التأمين والمعاشات مبالغ عن مدة الخدمة السابقة للموظفين غير المثبتين المشتركين فى الصندوقين ، وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة فى احدى الوظائف المذكورة بالمادة الاولى وكذلك عن مدة خدمتهم بالخاصة الملكية السابقة حتى تاريخ انتفاعهم بأحكام صناديق الادخار المشار اليها فى المادة ٥٤٩ .

(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاشى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — لا تفرقة فى هذا بين ما اذا كانت المدة السابقة على العمل بهذا القانون منفصلة أو متصلة ما دام نص المادة ١٨ منه قد ورد خاليا من اشتراط اتصالها .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد قرر فى المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ حتم استحقاق المعاش من حيث مدة الخدمة فجعلها عشرين سنة على الاقل ، ومن حيث الاساس الذى يقوم عليه حساب المعاش فجعله متوسط المرتبات الاصلية التى حصل عليها الموظف خلال السنتين الاخيرتين ... الخ ، وهنا تجب المبادرة الى القول بأن هذه المادة لم تشتمل على أية اشارة فيما اذا كان يتعين أن تكون مدة الخدمة متصلة بل جرى النص مطلقا مما يستلزم القول بأنه يستوى بالنسبة للموظفين

الذين تم تثبيتهم بمقتضى أحكام ذلك القانون أن تكون مدة خدمتهم السابقة على العمل بتلك الأحكام متصلة أو غير متصلة ، وهذا أمر طبيعي ومنطقي في هذه الحالة لان صندوقى التأمين والمعاشات المشار اليهما في المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قد استوفيا حقوقهما عن تلك المدد على الوجه المبين في المادتين ٤٩ ، ٥٠ منه فلا محل والحالة هذه للخوض فيما اذا كانت المدة متصلة أو منفصلة وانما يثور ذلك اذا أعيد الى الخدمة موظف من اصحاب المعاشات أو موظف كانت له خدمة سابقة كان قد حصل منها على مكافأة أو أموال مدخرة وهذا ما نظمته المادتان ٤٢ و ٤٣ من القانون المذكور فشرط اعمالهما هو اعادة هذا الموظف في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

فاذا كانت المدة التى قطعت فيها خدمة الموظف سابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، فلا محل لمعاملته عند ربط معاشه بأحكام المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون المذكور ، ويتعين حساب معاش المطعون ضده على أساس أن مدة خدمته متصلة .
(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

٢٢٧

الفرع الخامس

مدد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ — شروط حساب مدد الخدمة التى قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات دائمة أو شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث اقسمة الى درجات فى المعاش بالتطبيق لاحكامه .

ملخص الحكم :

ان القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن حساب مدد الخدمة

التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش قد نص في المادة الاولى منه على أنه «يجوز للموظفين الموجودين في خدمة الحكومة وقت العمل بهذا القانون والمثبتين طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش اذا قدموا طلبا بذلك كتابة الى الجهة التابع لها الموظف خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وقاموا بأداء احتياطي المعاش دفعة واحدة أو على أقساط شهرية بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ « . ومفاد هذا النص أنه يتعين للإفادة من حكمة توافر شروط عدة هي أن تكون المدد التي يجوز حسابها في المعاش قد قضيت في خدمة الحكومة على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات ، مما لا وجود له الا في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحقه بها أو في الميزانيات المستقلة كميزانية الجامعات ، وأن يكون الموظف موجودا في خدمة الحكومة وقت العمل بهذا القانون ، وأن يكون مثبتا طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ، وأن يقدم طلبا بذلك كتابة الى الجهة التابع لها ، وأن يتم تقديم هذا الطلب خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وأن يقوم بأداء احتياطي المعاش بالكيفية التي نص عليها هذا القانون .

الفرع السادس

مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء

في ٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦ — نصها على حساب مدد خدمة في المعاش بالمخالفة للقانون — تصحيح هذا الخطأ بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

انه ولان كانت قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من يونية و٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ قد تضمنت احكاما تقضى بحساب مدد الخدمة في المعاش ما كان يجيزها قانونا المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، الا انه في مايو سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ، ونص في المادة الاولى منه على انه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من فبراير سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء اكان ذلك بالاستثناء من احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها » ، وقد تضمنت الكشف المرافق للقانون المشار اليه قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وبذلك اصبحت تلك القرارات صحيحة منتجة لآثارها .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

خلو قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/٧/٨ و ١٩٤٥/٢/٥ و ١٩٤٦/١٠/١٦ بقواعد ضم مدة الخدمة والتثبيت لموظفي التعليم الحر من الاجراءات والاحكام الاخرى الخاصة بهذا التثبيت — وجوب تطبيق الاحكام الواردة في قوانين المعاشات باعتبارها القاعدة التنظيمية العليا التي يتعين الرجوع اليها لاستكمال كل نقص في قاعدة أو تشريع يتصل بالمعاشات — مثال بالنسبة لوجوب مراعاة الميعاد المقرر في المادة ٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ لرد المكافأة عن مدة الخدمة السابقة لموظفي التعليم الحر .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ مذيونة سنة ١٩٤٣ و ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ بقواعد ضم المدة والتثبيت لموظفي التعليم الحر سالف الذكر يبين انها جاءت بقواعد جديدة لضم مدد الخدمة السابقة لبعض موظفي المدارس عند تعيينهم في الحكومة مع تثبيت طوائف منهم دون حاجة الى كشف طبي وحساب المدة المضمومة في المعاش بشرط رد المكافأة المصروفة الى الموظف عن مدة خدمته السابقة دون ذكر أية اجراءات أو احكام أخرى خاصة بهذا التثبيت .

ومن مقتضى التثبيت أن تطبق على الموظف اجراءات واحكام لبيان المبلغ الواجب استقطاعه منه والمدة التي يسوى المعاش على أساسها وطريقة هذه التسوية ومن المستحق لهذا المعاش وبيان نصيب المستحقين عن الموظف في حالة وفاته وكيفية الحصول عليه وغير ذلك من الاحكام التي لم تتعرض لها قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر . فمثلهذه الاحكام والاجراءات لابد لها من قواعد وضوابط تحددها وتحكمها . ولا يمكن أن تكون هذه الاحكام والضوابط الا الاحكام التي تسرى على كافة موظفي الدولة وهي الاحكام الواردة فيقوانين المعاش . بل أن مورث

المدعين عندما كان يطالب بحساب المدد السابقة على تثبيته في أول يناير سنة ١٩٤٦ في المعاش انما كان يطالب بها للحصول على معاش مقرر بموجب القانون الخاص بذلك وهو قانون المعاشات لا بموجب قرارات مجلس الوزراء سالف الاشارة اليها ، واذن فقانون المعاشات هو القاعدة التنظيمية العليا التي يتعين الرجوع اليها لاستكمال كل نقص في قاعدة أو تشريع يتصل بالمعاشات .

وتأسيسا على ذلك فانه يتعين الرجوع الى احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في كل ما سكنت عنه قرارات مجلس الوزراء سالف الاشارة اليها ، ومن بينها حكم المادة ٥١ من هذا القانون .

(طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٠)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

الموظفون المعينون على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمون المنقولة وظائفهم الى الباب الاول بالميزانية ، والمثبتون وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٦ — شروط حساب مدة خدمتهم السابقة ، التي قضوها مشتركين في صندوق الانقار ، في المعاش — وجوب مراعاة الميعاد المتصوص عليه في الفقرتين ٥٠٤ من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في رد المكافأة المقبوضة عن هذه المدد أو طلب تقسيطها — اعتبار هذا الميعاد ميعاد سقوط يجرى من تاريخ ابلاغ الموظف بقرار التثبيت — تأخر ادارة المعاشات في البت في استمارة حساب فرق الاحتياطي ومقدار الاحتياطي عن هذه المدة لايعفى من الالتزام بالرد أو طلب التقسيط في هذا الميعاد — أساس ذلك وأثر عدم مراعاة هذا الميعاد — سقوط مدة الخدمة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص

بالمعاشات الملكية قد نصت في فقرتها الرابعة والخامسة على أنه « إذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة ، فيكون مخيرا عند عودته إليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه الحالة لا تحتسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين المكافأة بأكملها في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية بشرط أن لا يقل كل قسط في هذه الحالة عن ربع ماهيته وعندئذ تحسب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة في المائة سنويا . فاذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا للقانون الذي اختار المعاملة بمقتضاه » . ثم جرت الفقرة الأخيرة من المادة آنفة الذكر بما يأتي « أما إذا توفى الموظف أو المستخدم أو فصل من الخدمة قبل رد المبلغ المطلوب بتمامه فعند تسوية المعاش أو المكافأة المستحقة له أو للمستحقين عنه لا تحسب له مدة الخدمة التي لم يرد المكافأة المطلوبة عنها ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته » .

ونص هذه المادة محكم لا يحتمل التأويل وحكمه عام لا يقبل أى تخصيص فالمدعى — وهو خاضع للمرسوم بقانون المتقدم الذكر — كان عليه ، إذا طلب ان تحسب له في المعاش مدة خدمته التي قضاه في مصلحة البلديات مشتركا في صندوق الادخار قبل نقل وظيفته الى الباب الاول من الميزانية وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أن يراعى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١ المشار اليها لرد المكافأة أو تقسيطها وهو ميعاد سقوط يجرى من تاريخ ابلاغه بقرار التثبيت في ٩ من يونية سنة ١٩٤٩ ، وهذا الميعاد هو ثلاثة اشهر بالنسبة لرد المكافأة التي قبضها وشهر واحد اذا اختار تقسيطها بشرط أن يطلب ذلك كتابة في الميعاد المذكور ، وكلا الميعادين اذا لم يراعه المدعى حق عليه تحمل مغبة تقصيره ونتيجة تفريطه وهي اسقاط مدة اشتراكه في صندوق الادخار من المدة المحسوبة له في المعاش .

وتأخير البت من جانب ادارة المعاشات في الاستمارتين اللتين أعدتهما ادارة البلديات بمقدار فرق الاحتياطي وبمقدار الاحتياطي على المسدة السابقة مباشرة على التثبيت ، ليس من شأنه أن يعفى المدعى من التزام

رد المكافأة التي قبضها المدعى من حسابه في صندوق التوفير في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٦ بمناسبة نقل وظيفته الى الباب الاول من الميزانية أو طلب تقسيط سدادها في ميعادها اذا اراد حقا حساب تلك المدة التي قبض عنها تلك المكافأة ، ذلك أن وزارة المالية لا تملك المجادلة في حسابان تلك المدة بعد أن أجاز حسابها قرار مجلس الوزراء ، كما أن رد المكافأة لم يكن في ذاته مثار منازعة بعد أن أوجبه كل من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ولا غناء في القول بأن الادارة لم تحدد للمدعى المبالغ التي يلتزم بردها لان هذه المكافأة لم يكن مختلفا على قدرها ، كما لم يكن متصورا أن يجهل مقدارها بعد اذ قبضها ، وسقوط حق المدعى في حساب المدة المشار اليها انما بنى وفقا لنص الحكم الذي أورده المادة ٥١ على عدم رد المكافأة في ميعاد السقوط المنصوص عليه فيها لا على عدم رد فروق الاحتياطي أو مقدار الاحتياطي بفرض التسليم جدلا بقيام منازعة حول هذه الفروق .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١/٦ / ١٩٦٣)

الفرع السابع

مدة خدمة رخص فيها بالجمع بين المعاش والمكافأة

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

جواز ضم مدة خدمة الموظف التي رخص له فيها بالجمع بين المعاش والمكافأة الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

كان السيد / ... ناظرا لمدرسة الزراعة الثانوية بجرجا حيث أحيل الى المعاش من أول يناير سنة ١٩٥٤ ، واستحق معاشا قدره ٢١٨٤١ جنيها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ التحق بخدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمكافأة سنوية قدرها ٤٠ جنيها ، وصرحت له وزارة الخزانة بالجمع بين المعاش والمكافأة الى ان بلغ سن الثانية والستين في ٥ من يناير سنة ١٩٦٣ فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بالتصريح له بالجمع بين المعاش والمكافأة ، وانتهت خدمته بالهيئة في ١٥ يناير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

١ — موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك فيما عدا المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما كما تنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات على أنه « في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يعتبر منتفعا بأحكامه الموظفون المعينون بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة في الميزانيات المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مدة خدمة السيد بمكافأة شاملة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي يجوز ضمها للمدة المحسوبة في المعاش بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى ١١٤٤ في ٣١/١٠/١٩٦٦)

الفرع الثالث

مدد الخدمة السابقة السابق حسابها في المعاش

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية — نصه على ضم مدة خدمة الموظف السابقة المحسوبة في المعاش عند اعادته الى الخدمة وذلك الى مدة خدمته الجديدة متى كانت من المدد التي تحسب في المعاش — تسوية المعاش عند تركه الخدمة ثانية على اساس مجموع المدتين معا — ليس في نصوص المرسوم بقانون المشار اليه ما يفيد ربط معاش عن كل مدة على استقلال ومنح الموظف مجموع المعاشين — الاستناد في ذلك الى احكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ لا محل له بالنسبة الى الموظف المثبت الذي عومل بالمرسوم بقانون المشار اليه — الاستناد الى احكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يكون الا بالنسبة الى من أعيد الى الخدمة في ظل العمل به .

ملخص الفتوى :

ان الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تقتضيان على أنه « اذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مخيرا عند عودته اليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة ، في هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها في ميعاد فاذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا للقانون الذي اختار المعاملة بمقتضاه » وأن المادة ٥٣ من هذا المرسوم بقانون تنص على أن « صاحب المعاش الذي يعود الى خدمة الحكومة بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال بعد أن يكون قد استبدل

معاشه كله أو بعضه له أن يختار في مدة شهر من تاريخ اعادته الى
الخدمة المعاملة بأحد الوجهين الآتين :

(١) أن يستقطع من ماهيته مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل ...

(٢) أن يرد رأس مال المعاش المستبدل ..

نفى الحالة الاولى :

١ — اذا كانت مدة خدمته الجديدة بصفة دائمة فيسوى معاشه
عند رفته طبقا لاحكام القانون الذي اختار المعاملة به عند عودته الى
الخدمة على أساس مجموع مدة خدمته كأنه لم يستبدل معاشه » .

ويؤخذ من مطالعة هاتين المادتين أن القاعدة في الرسوم بقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه هي ضم مدة خدمة الموظف السابقة
المحسوبة في المعاش عند اعادته الى الخدمة من جديد ، الى مدة خدمته
الجديدة متى كانت من المدد التي تحسب في المعاش ، ومن ثم يسوى
معاشه عند تركه الخدمة ثانية على أساس ربط معاش واحد له عن
مجموع المديتين معا ذلك ان المادة ٤٤ من هذا الرسوم بقانون اذ قضت
بأن تسوية المعاشات أو المكافآت تكون على حسب مدة خدمة الموظف
أو المستخدم انما تكون قد غنيت بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش،
فالوظف صاحب المعاش الذي يعود الى الخدمة ثانية ، وتنتهي خدمته
الثانية هذه ، يسوى معاشه على أساس مجموع مدد خدمته كلها ، بحيث
تخصب له في تسوية المعاش مدة خدمته السابقة مضافة الى مدة خدمته
الجديدة ، ويقدر معاشه على هذا الاساس ، اذ ليس في نصوص الرسوم
بقانون آنف الذكر ما يؤخذ منه ان الموظف صاحب المعاش الذي يعود
الى الخدمة يسوى معاشه عند تركه الخدمة من جديد على أساس اعتبار
مدة خدمته الجديدة قائمة بذاتها ومستقلة عن مدة خدمته السابقة بما
ينبنى عليه ربط معاش له عن كل مدة على استقلال ومنحه مجموع
المعاشين على نحو ما فعلت بعض القوانين التالية كالقانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وهذا هو ما سبق أن انتهى
اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في أول
بنابر سنة ١٩٦٤ .

ولا يقدح في هذا النظر كون السيدة المعروضة حالتها قد أعيدت الى الخدمة في سنة ١٩٤٥ أى بعد العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ بوقف التثبيت بمقولة انها قد خضعت لتطبيق القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الذي تنص المادة ٤٢ منه على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقته معاملته بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى قوانين معاشات أخرى ، عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على أساسه » .

وتعتبر كل فترة من فترتي الخدمة قائمة بذاتها ويحسب المعاش المستحق عنها ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب الشأن معاش يبلغ مجموعهما « » وأنها تسرى في حقها أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الذي تنص المادة ٤٣ منه على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ويعامل وفقا لأحكام القوانين الآتية :

.
وفي تسوية معاش كل هؤلاء تعتبر كل فترة من فترتي الخدمة قائمة بذاتها ويحسب المعاش عنها . . ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب الشأن معاش يبلغ مجموعهما « . . . » . اذ أن نطاق تطبيق القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ مقصور على من وقف تثبيتهم منذ سنة ١٩٣٥ فيخرج منه الموظفون المثبتون الذين عوملوا بقانون من قوانين المعاشات ومنها الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي عوملت به السيدة المذكورة ، كما أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ انما يتناول حالة إعادة صاحب المعاش الى الخدمة التي تتم بعد العمل به وذلك بمقتضى الاثر المباشر له لعدم رجعية احكامه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة أول يناير سنة ١٩٦٤ ، والى تسوية معاش السيدة المذكورة على الاساس المين فيما تقدم .

الفرع التاسع

مدد افتراضية

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

كيفية حساب المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بالنسبة لموظف ترك الخدمة ، ثم أعيد اليها وربط له معاش في المرة الاولى على أساس ضم سنتين فرضيتين بمقتضى قرار من مجلس الوزراء ، ثم ضمت له سنتان فرضيتان أخريان على المدة الثانية بمقتضى قرار جمهورى صدر في هذا الخصوص — حساب المعاش عن المدينتين الاثنتين معا وليس على أساس كل مدة وحدها مع ضم المدينتين الافتراضيتين لكل مدة من مدتي الخدمة — عدم اعتبار المدة الافتراضية المضمومة من قبل مدد الخلو التي لا تحسب في المعاش .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت انه ضم الى مدة خدمة الموظف الاول مدة سنتين زمنيتين ، بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ فان هذه المدة تعتبر جزءا من المدة المحسوبة في معاشه بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات ، تأخذ حكمها اعتبارا ، ويجرى في شأنها قاعدة الاستقطاع من المعاش ، اعمالا لمقتضى القرار المشار اليه — ومن ثم تحسب هذه المدة ضمن المدة المحسوبة في المعاش شأنها شأن أية مدة خدمة محسوبة للموظف فيه . ولذلك ندخل هذه المدة في مجموع المدة الاولى التي سبق حسابها في المعاش ، وتضم الى المدة الجديدة التي قضاهها السيد المذكور في الحكومة مضافا اليها أيضا مدة السنتين اللتين ضمتا الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٨ ويجرى حساب المعاش على أساس مجموع كل ذلك . وغنى عن البيان أن المدد المضمومة المشار اليها ، لا تعتبر من قبيل مدد الخلو التي لا تحسب

ضمن المدة المحسوبة في المعاش ، اذ أن المقصود بهذه المدد ، هو تلك المدد التي لا تعتبر قانونا مدة خدمة في الحكومة . أما المدد التي تعتبر كذلك بنص القانون ، أو بقرار من مجلس الوزراء ، بمقتضى نص في القانون يخوله ذلك ، فلا تعتبر هذه مدد خلو . ومن ثم لا تعتبر مدد خلو المدد التي تضم الى مدة خدمة الموظف بمقتضى قرارات صادرة من مجلس الوزراء ، بما له من سلطة في ذلك طبقا للمادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

(فتوى ٦٣ في ١٩٦٤/١/٢٨)

الفرع العاشر

مدد الاختبار والبعثات

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لا يجوز — طبقا لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وللقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — احتساب مدد الخدمة التي لم يجر على ماهياتها حكم الاستقطاع في المعاش أو المكافأة فيما عدا مدد الاختبار ومدد البعثات التي ترسلها الحكومة الى الخارج — سلطة مجلس الوزراء المقررة بالمادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في تقرير معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة المعاشات والمكافآت لا تخوله حساب مدد الخدمة التي لم يجر عليها حكم الاستقطاع — استعمال هذه السلطة لا يكون الا في الحالات الفردية ومن ثم لا يجوز لمجلس الوزراء اصدار قرارات عامة بتقرير معاشات أو مكافآت استثنائية لموظفين غير معينين توافرت فيهم شروط معينة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا موضوع تفسير المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المكية بجلسته المنعقدة في ٢٥ من

يونية سنة ١٩٥٠ وتبين أن مجلس الوزراء قد أصدر قرارات كثيرة في سنين مختلفة بالموافقة على حساب مدد خدمة في المعاش سواء كانت هذه المدد قد قضاها الموظف باليومية أم كانت مدد خدمة مؤقتة أو دائمة لم تقدم طلبات بحسابها في الموعد القانوني كما وافق المجلس في حالات كثيرة على حساب مدد خدمة قضيت في مجالس المديرية والمجالس البلدية أو في جهات غير حكومية كالجمعية الزراعية الملكية وبنك مصر أو قضيت في خدمة حكومة السودان وقد وافق المجلس أيضا على حساب مدد الفصل في المعاش بالنسبة الى المفصولين لاسباب سياسية مع اغنائهم من دفع الاحتياطي عن هذه المدد وعلى اعتبار مدد الدراسة خارج البلاد من المدد التي تحسب في المعاش كل هذا استنادا الى المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ومايقابلها في قوانين المعاشات الاخرى من نصوص خولت مجلس الوزراء أن يرتب معاشات استثنائية أو يزيد معاشات بصفة استثنائية وذلك على اعتبار أن المقصود من ضم مدد الخدمة المتقدم ذكرها زيادة المعاش عند الخروج من الخدمة .

وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه :

(١) أن حساب مدد الخدمة المؤقتة في المعاش أمر لاتجزئه قوانين المعاشات المعمول بها الآن وبناء على ذلك قرر المجلس ألا تقدم اليه طلبات من هذا القبيل .

(٢) أن التجاوز عن التأخير في تقديم الطلبات للانتفاع بأحكام قانون المعاشات لسنة ١٩٢٩ أمر لا يملكه المجلس اذ ليس في هذا القانون ما يخوله هذه السلطة وقرر المجلس ألا تقدم اليه طلبات من هذا القبيل .

(٣) أن حساب مدد الانفصال لبعض الموظفين في المعاش ليس في قوانين المعاشات المعمول بها مايجزئه وقرر المجلس ألا تعرض عليه مسائل من هذا النوع .

غير أنه حدث بعد ذلك أن أصدر مجلس الوزراء في أول فبراير سنة ١٩٥٠ قرارا في شأن المفصولين لاسباب سياسية قضى بإعادتهم الى الخدمة وحساب مدد فصلهم في المعاش كما أصدر قرارا في ٨ من

مارس سنة ١٩٥٠ بالموافقة على ضم مدد خدمة في مجلس بلدى في
المعاش .

وقد طلبت وزارة المالية الرأى القانونى في مدى سلطة مجلس
الوزراء في هذا الشأن .

ويتبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بالمعاشات الملكية أن الفقرة الثانية من المادة الثانية منه تقول :

الموظفون والمستخدمون الذى يجرى على ما هيأتهم حكم هذا
الاستقطاع لهم دون سواهم . الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام
هذا القانون .

وتتمس المادة التاسعة منه على أن :

« الخدمات التى لا يجرى على ما هيأتها حكم الاستقطاع لاتعصب
في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الاحوال .

ويكون الاستقطاع شهريا ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن
مدد خدمة سابقة لم يجز عليها حكم الاستقطاع بقصد حساباتها في تسوية
المعاش أو المكافأة » .

وقد ورد في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية
نصان مماثلان لم يستثن عن حكمهما سوى حساب مدد الاختبار وأضاف
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ استثناء آخر هو حساب مدد البعثات التى
ترسلها الحكومة الى الخارج .

وواضح من هذه النصوص أن مدد الخدمة المؤقتة التى لا يجرى
على مرتباتها حكم الاستقطاع لايجوز حسابها في المعاش كما لا يجوز
دفع أى مبلغ عنها بقصد حسابها فيه الا أن تكون مدد اختبار أو مدد
بعثات ترسلها الحكومة الى الخارج .

وبما يؤكد ذلك أن الحكومة عند ما أرادت الخروج على هذه

الاحكام لم تجد سبيلا سوى استصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢
بإجازة حساب المدد المؤقتة في المعاش بشرط أن يكون الموظف قد تقاضى
مرتبه عنها مشاهرة . ثم استبدلت بهذا القانون القانون رقم ٣٩ لسنة
١٩٢٩ الذى ضيق من نطاق القانون السابق باشتراط أن يكون الموظف
قد شغل وظيفة دائمة مدرجة بهذه الصفة في الميزانية فأخرج بذلك مدد
الخدمة على اعتمادات مؤقتة أو على أعمال جديدة أو على الوفورات .

وأخيرا صدر المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ مبطلا العمل
بالمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وبذلك لم يبق سوى العمل بأحكام
قانونى المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على ما سبق
البيان .

أما سلطة مجلس الوزراء في تقرير معاشات استثنائية فقد وردت
في المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أنه :

يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولاسباب
يكون تقديرها موكولا الى المجلس .

منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت
استثنائية للموظفين والمستخدمين الحاليين الى المعاش أو الذين يفصلون
من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم
في الخدمة أو بعد إحالتهم الى المعاش .

وتجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية
المنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الاخلال بما يقرره مجلس الوزراء
من الاحكام الخاصة .

ويبدو واضحا أن هذا النص ينطوى على استثناء من الاصول
المقرررة بأحكام قانون المعاشات وهو عن أجل هذا يجب أن يفسر بدقة
ودون توسع .

ومقتضى هذا النص أن سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات أو
مكافآت استثنائية أو زياداتها لايمكن أعمالها الا بالنسبة الى :

- (١) الموظفين المحالين الى المعاش .
- (٢) الموظفين الذين يفصلون من الخدمة .
- (٣) عائلات الموظفين الذين يتوفون وهم في الخدمة .
- (٤) عائلات الموظفين الذين يتوفون وهم في المعاش .

يخرج بذلك الموظفون الذين لا زالوا في الخدمة هؤلاء لا يجوز أن يقرر لهم مقدما معاش استثنائي أو يزداد معاشهم استثنائيا وحكمة ذلك أن تقرير المعاش الاستثنائي أو زيادته انما تكون بعد بحث حالة الموظف عند خروجه من الخدمة ويبحث حالة عائلته عند وفاته لتقدير ما اذا كانت حالتهم تقتضى منحهم معاشا استثنائيا أو زيادة معاشهم أم لا .

كما أن هذه السلطة المخولة لمجلس الوزراء لا يمكن استعمالها إلا بالنسبة الى حالات فردية اذ تبحث وزارة المالية حالة الموظف المحال الى المعاش أو المفصول من الخدمة أو عائلة الموظف المتوفى في الخدمة أو في المعاش ثم تعرض الامر على مجلس الوزراء ليقرر ما اذا كانت الاسباب التي تستند اليها وزارة المالية تبرر منح المعاش الاستثنائي أو زيادته أم لا . وبذلك لايجوز لمجلس الوزراء أن يصدر قرارا عاما بمنح معاشات استثنائية لموظفين غير معينين — لم تعرض حالاتهم عليه عرفنا فرديا — اذا توافرت فيهم شروط معينة .

(فتوى ٢٣٠ في ١٠/٧/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

حساب مدة الاختبار في المعاش بشروط معينة استثناء من حكم المادة الرابعة من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — سريلا هذا الاستثناء متى قلم موجب حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ .

ملخص الحكم :

ان مدة الاختبار ، سواء قضاها الموظف بمقد أو بصفة مؤقتة ، تحسب في المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها ، متى قضاها الموظف بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة وثبت في وظيفته ، وهذا استثناء بالنص الصريح من حظر الاستقطاع من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بمقود أو بصفة مؤقتة . وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء يجري حكمه متى قام موجبه وبالنسبة لفترة الاختبار ، حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ الذي لا يجري اعماله الا في المجال المعنى بتطبيقه .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

الفرع الحادى عشر

معد التكليف

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

حسب مدة خدمة سابقة في المعاش — القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢
باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — مدة الخدمة التى تحسب في المعاش هى تلك التى تحسب في اقدمية الدرجة بصرف النظر عن تاريخ تسلم العمل — تكليف أحد خريجي الجامعة بالعمل في وظيفة معيد بها ثم صدور قرار بتعيينه في هذه الوظيفة وانتهاء خدمته بالاستقالة — حسب المكافأة المستحقة له على أساس مدة خدمته ابتداء من تاريخ صدور الامر بتكليفه معيدا .

ملخص الفتوى :

انه في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار الوزاري رقم ١٠٤

بتكليف السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ بالعمل في وظيفة معيد بكلية علوم اسكندرية وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار الوزاري رقم ٨٦٣ بنقله الى كلية علوم القاهرة وقد صدر قرار بتعيينه معيدا بالكلية اعتبارا من ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ وتسلم العمل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ انتهت خدمته بالاستقالة .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قضت بحكمها الصادر بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق بأن التكليف أداة استثنائية خاصة للتعين في الوظائف العامة وفقا لأحكام القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن فلذا تم شغل الوظيفة العامة بهذه الأداة انسحب المركز الشرطي الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها في الحدود التي نصت عليها القوانين المشار اليها وأصبح بهذه المثابة وفي هذا الخصوص شأنه شأن غيره من الموظفين .

ومن حيث أن المادة ١٦ من نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص في الفقرة الثانية منها على أن تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها وتنص المادة ١٧ منه على أن يمنح العاملون عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون . وتنص في الفقرة الثانية مها على أن العامل يستحق مرتبه من تاريخ تسلمه العمل .

وينبنى على ذلك أن الرابطة الوظيفية تبدأ من تاريخ التعيين في الوظيفة سواء كان ذلك بقرار تعيين أو بقرار تكليف ومن تاريخ هذا القرار ينشأ المركز القانوني للموظف ويترتب عليه الآثار الوظيفية كافة فيما عدا استحقاق المرتب فإنه لا يستحق الا من تاريخ تسلمه العمل .

ومن حيث أن المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « مدة خدمة المنتقم الحسوبة في المعاش هي التي قضيت في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة (١) بعد

استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها .

وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المصوبة في المعاش المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

ومن حيث أنه وان كان الأصل في المدة التي تحسب في المعاش هي تلك التي يدفع عنها اشتراك ، ويصدق ذلك حتى على مدد الخدمة الاعتبارية التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ اذ تنص المادة الثالثة من هذا القانون معجلة بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٢ على كيفية أداء المنتفع لتجمد اشتراكه عن مدد الخدمة الاعتبارية التي يتقرر ضمها طبقا لهذا القانون الا أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نص في المادة العاشرة منه على أنه اذا خفض المرتب أو الأجر لأي سبب كان فيكون الاقتطاع على أساس المرتب أو الأجر المخفض ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق فيها مرتب أو أجر .

ومفاد ذلك أن استحقاق المرتب أو الأجر ليس شرطا لازما لاحتساب مدة ما في المعاش ولا أدل على ذلك من اعفاء المدد التي لا يستحق عنها مرتب أو أجر من أداء الاشتراكات .

وعلى ذلك ولما كانت مدة الخدمة السابقة على تسلم العمل هي مدة خدمة تحسب في أقدمية درجة العامل وأن عدم استحقاق مرتب أو أجر عنها وان كان ينهض سببا لعدم أداء اشتراكات عنها الا أنه ليس سببا لعدم احتسابها في المعاش كلية ولا يصح قياسها على جالة الوقف عن العمل التي تقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها المنصوص على استبعادها في المادة ١٧ من هذا القانون وشأن المدة السابقة على تسلم العمل شأن الاجازات بدون مرتب التي تحسب في المعاش دون دفع اشتراكات عنها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مدة الخدمة التي

تخصب في المعاش هي تلك التي تخصب في أقدمية الدرجة بصرف النظر عن تاريخ تسلم العمل .

وعلى ذلك فإن المكافأة المستحقة للسيد وتخصب على أساس مدة خدمته ابتداء من تاريخ صدور الأمر بتكليفه مميذا .

(فتوى ٤٢٦ في ١٩٦٩/٤/٢٢)

الفرع الثاني عشر

مدد الغياب بدون مرتب

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التسامين والمعاشات لوظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين — لا تلازم طبقا لاحكام هذا القانون بين أداء الاشتراكات وبين حساب مدد الخدمة في المعاش — تحديد المدد التي تخصب في المعاش وأداء أو عدم أداء الاشتراكات عنها مرجعه الى النصوص الخاصة بذلك — القاعدة طبقا لهذه النصوص ان كل مدة محسوبة في المعاش ولم يتقاضى المتفجع عنها مرتبا ، لا تؤدي عنها اشتراكات سواء من المتفجع أو من الخزائنعدا المدد التي استثنيت من هذه القاعدة — مدد الغياب بدون مرتب — عدم استبعادها من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش — اثر ذلك — حسابها في المعاش دون أداء اشتراكات عنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التسامين والمعاشات لوظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين تنص على أنه (اذا خفض المرتب أو الأجر لأي سبب فيكون الاقتطاع على أساس

المرتّب أو الأجر المخفض ولا تؤدى أية اشتراكات عن المدة التى لا يستحق فيها مرتّب أو أجر) •

وتتضمن المادة ١٧ من القانون المذكور على أن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش هى المدة التى قضيت فى إحدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة (١) بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التى يقرر الحرمان من المرتّب أو الأجر المستحق عنها وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة فى المعاش المدد التى يتقرر ضمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩) •

وتتضمن المادة ١٨ من القانون المذكور على أنه (استثناء من أحكام المادتين ١٠ و ١٧ تدخل مدة الاعارة والأجازات الدراسية بغير مرتّب أو أجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والأجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتّب التى تلى تاريخ التعيين فى المدد المحسوبة فى المعاش ، وتؤدى عن هذه المدد فيما عدا التجنيد الاشتراكات المحسوبة فى المادة ٨ •

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على مدة البعثة التى تلى التعليم الجامعى أو العالى والجائز حسابها ضمن مدة الخدمة) •

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المقدمة مايلى :

١ — أنه لا تلازم بين أداء الاشتراكات وبين حساب مدة الخدمة فى المعاش ولكل منهما أحكامه الخاصة •

٢ — أنه بالنسبة الى المدد التى تحسب فى المعاش فالمرجع الى النص الذى يحدد مدة خدمة المنتفع المحسوبة فى المعاش •

٣ — أنه بالنسبة الى أداء الاشتراكات أو عدم أدائها عن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش فالمرجع الى النصوص الخاصة بذلك ، والقاعدة طبقاً لهذه النصوص أن كل مدة محسوبة فى المعاش ولم يتقاضى المنتفع عنها مرتّباً فلا تؤدى عنها اشتراكات سواء من المنتفع أو من الخزنة العامة ، واستثناء من هذه القاعدة تؤدى عن مدد

الإعارة والأجزاء الدراسية والتكليف والأجزاء الاختصاصية الاستثنائية والبعثة الاشتراكات المقررة لامكان حسابها في المعاش فيما عدا مدة التجنيد فقد طبق فيها المشرع القاعدة المناهضة وهي عدم أداء اشتراكات .

ومن حيث أن مدد الغياب بدون مرتب لم يقرر المشرع استبعادها من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ومن ثم فإنها تحسب في المعاش ويطبق في شأنها القاعدة العامة الواردة في المادة ١٥ سالف الذكر فلا تؤدي عنها اشتراكات إذ لم يوردها المشرع فيما استثناه من حكم المادة المذكورة. وقرر أداء اشتراكات عنه .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مدد الغياب التي لا يستحق عنها مرتب أو أجر تحسب في المعاش ولا تؤدي عنها اشتراكات التأمين والمعاشات طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٤٦٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

انقطاع العامل دون أنن لفترة قصيرة قد تكون يوماً أو بضعة أيام دون أن يستوجب ذلك انتهاء خدمته قانوناً — حساب المدد المشار إليها في المعاش رغم عدم تقاضيه أجراً عن أيام الغياب تلك .

ملخص الفتوى :

عند انقطاع العامل عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول مدة قصيرة لا توجب إنهاء خدمته بالتطبيق للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تظل علاقة العامل الوظيفية بجهة الإدارة — خلالها — قائمة لم تنقسم ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثناء هذه المدة ، إذ أن القانون لم ينص على ذلك وكل مانعت عليه المادة ٧٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو حرمان العامل من أجره عن هذه المدة — وطالما أن

علاقة العامل قائمة على هذا النحو . فان مدة خدمته تعتبر متصلة ، ومن ثم لايجوز اسقاط مدة الانقطاع الخوه عنها منها ، ولا يسوغ أن تتعدى غير ذلك من حجب الترقية عنه أو منع العلاوة الدورية منه أو غير ذلك من الآثار القانونية أو المالية التي تنتقص من مدة خدمته دون نص صريح في القانون وفي غير الأحوال المحددة الواردة به .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن القانون الملغى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد استبعد فقط مدد الوقف عن العمل من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بينما جاء المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولم ينص على استبعاد أية مدة من حساب المعاش ، وقرر دخول المدد التي لم يحصل فيها المؤمن على أجر في حساب المتوسط الشهري للأجر طبقا للمادة ١٩ منه . بل لقد قضت المادة ١٢٥ من هذا القانون بعدم أداء أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجر أو تعويض ومن ثم يبين القول بأن المشرع استهدف رعاية أكبر للمستفيدين من أحكام هذا القانون حين قرر عدم تحصيل أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق المؤمن عليه عنها أجر أو تعويضا ، ومع ذلك فانه في مجال تحديد المعاش قرر حساب المتوسط على أساس كامل الأجر وان تخللت فترة المتوسط مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه أجره كله أو بعضه وعلى هذا فان مدة الانقطاع التي لا يستحق العامل عنها أجرا وان لم يحصل عنها اشتراكات تدخل في حساب المعاش .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب المدد المشار اليها ضمن خدمة العامل بما يترتب على ذلك من آثار .

الفرع الثالث عشر

مدد الفصل من الخدمة

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

اعادة أحد الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة طبقا للقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ — وضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي أقدميته فيها — طلبه حساب مدة الفصل في المعاش — أمر غير جائز لتخلف الشروط التي يستلزمها القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ ومنها أن تكون المدة المطلوب حسابها مدة خدمة فعلية أو فرضية ، وأن يتقرر ضمها في تقدير الدرجة ومدة الفصل ليست كذلك .

ملخص الفتوى :

من الشروط الجوهرية التي نص عليها القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب مدد العمل السابقة في المعاش المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ أن تكون المدة المراد ضمها في المعاش مدة خدمة فعلية أو مدة خدمة فرضية وأن يتقرر ضم المدة في تقدير الدرجة والمرتب طبقا لقرار رئيس الجمهورية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقا لأي قوانين أو قرارات أخرى .

ومن حيث أن مدة فصل السيد / التي يطلب حسابها في المعاش يتعين استقاطها وعدم حسابها في أقدمية الدرجة والمرتب ومن ثم فهي لا تدخل ضمن مدة الخدمة الفعلية أو الفرضية للسيد المذكور، وبالتالي لا يتوافر بشأنها أحد الشروط الجوهرية اللازمة لضمها في المعاش ، ولذلك يمتنع حساب هذه المدة في معاشه .

(فتوى ٨٧١ في ١٠/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

وجوب التقدم بطلب الى الوزير المختص لحساب مدة الفصل
في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اشترط في المادة ٧ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم لحساب المدة المتبقية لبلوغ العامل سن الستين ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أن يتقدم صاحب الشأن أو المستحقين عنه بطلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون ، كما اشترط المشرع في المادة ٧ من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ لضم مدة الخدمة من تاريخ الفصل بغير الطريق التأديبي حتى بلوغ سن المعاش أن يكون الفصل قد تم قبل تاريخ معين .

(ملف ٦٢٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

الفرع الرابع عشر

مدد خدمة عضو هيئة التدريس

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة بالمعاش استنادا للرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات — القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باصدار قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة — عدم اتباعه بقانون ينظم حساب مدد المعاش لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذين ينقلون من جامعة الى أخرى في الاقليم الآخر

— ليس من شأن ذلك أن تنقطع المدة التي تحسب في معاش عصفو التدريس المنقول رغم أداته احتياطي المعاش في الاقليم الذي نقل اليه — نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ تسمح بحساب عدد خدمة عضو هيئة التدريس المنقول الى جامعة دمشق كخدمته جامعات الجمهورية العربية في معاشه .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باصدار قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ، وهو ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وتنص المادة ٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه على أن الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة هي جامعة القاهرة ومقرها القاهرة وجامعة دمشق ومقرها دمشق وجامعة الاسكندرية ومقرها الاسكندرية وجامعة عين شمس ومقرها القاهرة وجامعة أسيوط ومقرها أسيوط وجامعة حلب ومقرها حلب . وتنص المادة ١٤ من هذا القانون على أن « وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات بحكم منصبه ... » كما تنص المادة ٦٠ من القانون المذكور على أنه « يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة الى أخرى بقرار من وزير التربية والتعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المنقول اليها والمنقول منها » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باصدار قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ، تنطبق على الجامعات الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة باقليمها، وفقا للتحديد الوارد بالمادة الثانية منه وأن وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات ، وأن من بين الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذا القانون التعيين في وظائف هيئة التدريس ونقل أعضائها من جامعة الى أخرى وفقا للأوضاع المقررة في هذا الشأن . ومن حيث أنه ولئن كتبت الأوراق تشير الى أن القرار الصادر من

وزير التربية والتعليم في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بنقل الدكتور /
 المدرس بجامعة القاهرة الى وظيفة مدرس في كلية العلوم
 بجامعة دمشق براتب شهري مقطوع قدره ٦٢٠ ليرة سورية. مع اعتبار
 تاريخ أول يونية سنة ١٩٥٩ مبدأ لملاواته المقبلة ، هو بمثابة
 تعيين جديد للسيد المذكور ، بما قد يستتبع القول بنشوء رابطة
 جديدة بينه وبين جامعة دمشق تختلف عن تلك التي كان معاملا بها
 بجامعة القاهرة وما يترتب على ذلك من عدم اعتبار مدة خدمته متصلة
 وبالتالي عدم احتسابها في المعاش وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧
 لسنة ١٩٢٩ الذي كان معاملا به أثناء عمله بجامعة القاهرة الا أن
 المادة ٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « الى أن
 يتم توحيد المرتبات بين اقليمى الجمهورية تحدد مرتبات أعضاء
 هيئة التدريس في كل اقليم بالجدول الملحق بالقانون . . . وتحدد
 بقرار من رئيس الجمهورية العلاوة الاضافية التي يتقاضاها من يقيم
 من الأعضاء المعينين في أى من الاقليمين بالعمل في الاقليم الآخر
 كما تسرى عليهم القواعد الخاصة ببديل السفر » . وينص البند ٣
 من قواعد تطبيق جدول المرتبات على أعضاء هيئة التدريس بجامعة
 الاقليم الشمالي ، على أن تسوى حالة الأستاذ المساعد بمنحه مرتبا
 قدره ستمائة ليرة من تاريخ تعيينه في وظيفة أستاذ مساعد ويسلسل
 المرتب على حسب الجدول الملحق بهذا القانون .

وإذا كان قرار تعيين السيد المذكور بجامعة دمشق قد حدد
 له مرتبا يتفق وما قبله هذه التسوية المالية ، وقد جاء هذا التعيين
 عقب اعارته لتلك الجامعة من جامعة القاهرة ، وبعد أن أصبحت
 الجامعات في الاقليمين المصرى والسورى ، وحدة واحدة بالنسبة الى
 سلطة وزير التربية والتعليم في النقل من احداها الى الأخرى ، ولم
 يثبت أن السيد المذكور قد استقال من خدمة جامعة القاهرة أو
 انقطعت مدة خدمته لسبب آخر قبل الحاقه بجامعة دمشق ، كما
 لم يشر قرار الحاقه الى اعتباره معينا مبتدأ حسب مدة خدمته
 السابقة ، ومن ثم فان هذا القرار يكون في حقيقته قد نقل السيد
 المذكور من جامعة القاهرة الى جامعة دمشق ، وسوى مرتبه على

أساس القواعد السارية في تلك الجامعة بمقتضى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

ولما كانت المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات تنص على أن الموظفين الدائمين ، أى الذين يفيدون من هذا القانون ، الذين ينقلون من وظائفهم لتأدية أعمال وظائف مؤقتة والذين ينقلون لوظائف مديري التعليم بمجالس المديرية أو لوظائف نظار للمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش ومراقبة وزارة المعارف وكذلك من تعينه الحكومة للخدمة في إحدى المصالح غير الحكومية أو في إحدى الحكومات الأجنبية لمدة معينة تصيب لهم في تسوية المعاش مدد الخدمة التي يقضونها بهذه الصفة على أساس الماهية التي كانت تعطى لهم في وظائفهم الدائمة . كما نصت المادة ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أيضا على حسب مدة الاعارة في المعاش بشرط أن يؤدي عضو هيئة التدريس احتياطي المعاش عنها ، ويعامل فيما يتعلق بأقدميته ومرتبته كما لو كان في الجامعة . ومفاد هذه النصوص أن مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش لا تنقطع إذا ترك وظيفته الدائمة الى وظيفة مؤقتة أو أعير الى حكومة أجنبية ، لأن هذا الترك موقوت بطبيعة الوظيفة المؤقتة أو الاعارة التي لا تكون الا لمدة معينة ، كما لا تنقطع مدة المعاش اذا كان ترك الوظيفة الدائمة الى وظائف معينة تقوم على التعليم في مجالس المديرية أو المدارس الحرة مما لا يفيد شغلها أصلا من المعاش .

وإذا كان توحيد الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لم يتبعه قانون ينظم حساب مدد المعاش لأعضاء هيئة التدريس الذين ينقلون من جامعة الى أخرى في الاقليم الآخر ، فانه ليس من شأن عدم صدور مثل هذا القانون أن يضار العضو من نقل قد يتم بغير موافقته ، فتتقطع المدة التي تحسب له في معاشه ، رغم أدائه هذا المعاش في الاقليم الذي نقل اليه ، خاصة وأن دور مثل هذا القانون لا يعمد تسوية مما تتحمله خزانة كل من اقليمي الجمهورية من معاش العضو الذي ينقل بينهما ، مجمعه ، مما يفسر الحكومة المركزية ، ولا بد لصاحب المعاش

فيه ، ولا يجوز أن يؤثر أرجاء صدوره في استمرار مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، بعدما ثبت أن مدة الخدمة متصلة فعلا في جامعتين تتبعان الجمهورية ، وأن السيد المذكور ظل جائزا نقله الى إحدى جامعات الاقليم المصرى بقرار من وزير التربية والتعليم وقد نقل فعلا الى جامعة أسيوط ، مما ينهى أى انقطاع في مدة الخدمة ، بما يتبعها من نقل متكرر بين جامعات تجمعها وحدة مركزية واحدة .

وعلى ذلك فإن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — الذى يعامل به السيد المذكور — وإن لم تعرض نصوصه لحكم حالته ، التى لم يكن مقتضاها قائما وقت اصدار هذا القانون قبل الوحدة ، الا أن هذه النصوص لا تقطع باستبعاد مدة خدمة السيد المذكور بجامعة دمشق ، كإحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة في معاشه ، بل في دلالتها ما يبيح حساب هذه المدة في المعاش اذا ما فسرت في ضوء القانون الذى وحد تلك الجامعات .
(فتوى ١٨٩ في ١٩٦٤/٣/٥)

الفرع الخامس عشر

مدد الاشتغال بالمحاماة في المعاش

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

حساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش — مشروط بأن تكون هذه المدة مساوية لمدة خدمة الموظف القطية — مدة الخدمة التى تضم في حساب معاش الموظف الفصول من الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ — مدة افتراضية لا يجوز ضم مثلها من مدة الاشتغال بالمحاماة الى المعاش .

ملخص الحكم :

ان فؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن وجوب احتساب مدة الاستغلال بالمحاماة في معاش الموظف الفني ، ألا تحسب للموظف في المعاش من مدة الاستغلال بالمحاماة الا مدة مساوية لمدة خدمته في الوظيفة . والمقصود من ذلك هو مدة الخدمة الفعلية التي قضاها في احدى الوظائف المشار اليها في هذه المادة ، ذلك لأن شرط ضم المدة في نطاق تطبيق هذا القانون هو الخدمة في الوظيفة ، أى يجب أن تكون هذه المدة مدة خدمة فعلية ، أما مدة الخدمة التي لا تجاوز السنة والتي تضم في حساب معاش الموظف المفصول من الخدمة على مقتضى القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ فهي ليست مدة خدمة فعلية في الوظيفة ، وانما هي مدة خدمة اعتبارية تضم فرضا في حساب المعاش ، على أن يؤدي خلالها — مشاهرة — الفرق بين المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء ، والمعاش مضافا اليه اعانة الغلاء مع عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش ، وعلى ألا يقل مجموع ما يصرف للموظف عما كان يصرف له قبل احواله الى المعاش ، فهي بمثابة تعويض عن الفصل لعدم الصلاحية قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، ومن ثم فانها تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ السالف الذكر ، والقول بغير ذلك يخالف صريح النص عن قصد الشارع ويؤدي الى ازدواج حساب مدة السنة المضمومة فرضا بموجب القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ عن طريق حساب ما يقابلها من مدة الاستغلال بالمحاماة استنادا الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، بينما القانون الأخير لا يتخذ أساسا لضم المدة المقابلة الا اذا قضيت في الخدمة في الوظيفة .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

مدة الاستغلال بالمحاماة — حسابها في ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش في الحدود وبالقيود الواردة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ — حساب مدة الاستغلال بالمحاماة لن يعين في وظيفة محام بقسم قضائيا

البنك العقاري الزراعى — لا يغير من هذا الحكم عدم سريان قانون المعاشات على شاغل هذه الوظيفة — الاكتفاء بتوافر هذا الشرط بعد التعيين — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى أن المادة الأولى تنص على أنه « استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تصيب فى المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى إحدى الوظائف الآتية : أ . . . ب . . . ج . . . د وظيفة يعتبر عملها بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيرا لعمل ادارة قضايا الحكومة وذلك على أن تكون المدة المخصصة فى المعاش مساوية لمدة خدمته الفعلية فى الوظيفة بشرط ألا تتجاوز عشر سنوات » . وان المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعيين مايعتبر نظيرا لعمل ادارة قضايا الحكومة تنص على أن يعتبر عمل الموظفين المبينين فيما يلى نظيرا لعمل ادارة قضايا الحكومة ١ — ٢٠٠ — . المحامون بأقسام قضايا مجلس بلدى الاسكندرية والبنك العقاري الزراعى المصرى وبنك التسليف الزراعى التعاونى المصرى والبنك الصناعى وبنك مصر .

وبين من هذين النصين أن عمل المحامى بقسم قضايا البنك العقاري الزراعى المصرى يعتبر نظيرا للعمل فى ادارة قضايا الحكومة ، ومن ثم تحسب مدة الاشتغال بالمحاماة لمن يعين فى هذه الوظيفة (وظيفة محام بقسم قضايا البنك المذكور) فى الحدود وبالقيود المبينة فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب حساب مدة الاشتغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى . ولا يغير من هذا النظر أن تلك الوظيفة لم يكن يسرى على شاغلها قانون المعاشات ذلك لأن نص المادة الأولى المشار اليها لم تشترط فى شاغل هذه الوظيفة أن يكون خاضعا لأحكام هذا القانون ابتداء

عند تعيينه ، ومن ثم فليس ثمت ما يمنع من الاكتفاء بتوافر هذا الشرط بعد التعيين ، ولما كانت مدة خدمة السيد في البنك العقاري الزراعى المصرى قد حسبت في معاشه بالقرار الصادر من مجلس الأوقاف الأعلى سنة ١٩٤٥ فان مقتضى ذلك اعتبار هذا الشرط متوافرا في شأنه .

(فتوى ١٦٦ فى ٢٠/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ — جواز حساب جزء من مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش رجال القضاء والنيابة العامة دون حسابها كاملة أو عدم حسابها اذا ما رغب في ذلك القاضى أو عضو النيابة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش ومذكرته الايضاحية أن المشرع يستهدف بهذا القانون تقرير مزايا جديدة لبعض فئات موظفى الدولة ممن لهم مدد خدمة سابقة في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة فأجاز حساب مدد العمل السابقة التى قضيت في غير الحكومة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أخرى — فى المعاش بالنسبة للموظفين الذين تسرى عليهم أحكام قوانين المعاشات أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ سنة ١٩٥٦ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك استثناء من الاصل العام الذى استقرت عليه قوانين المعاشات المشار اليها ، والذي يقضى بأن تحسب فى المعاش سوى مدد الخدمة التى تقضى فى الحكومة أو الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة ، ذلك لأن استبعاد المدد التى قضيت فى غير الحكومة أو الاشخاص

الادارية المشار اليها من حساب المعاش يلحق أكبر ضرر بتلك الفئات من الموظفين ، وقد لا يكفل للكثيرين منهم أى حق فى المعاش .

وعلى مقتضى ماتقدم من اجازة حساب مدد العمل السابقة فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — فى المعاش — على الوجه السابق — طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ، فإنه يكون لأى موظف من المشار اليهم حق الافادة من هذه الميزة بأن يطلب من الجهة التى يتبعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر أو من تاريخ الالتحاق بالخدمة حساب مدد العمل سالفة الذكر فى معاشه ، كما يكون له أن يقفل الافادة من هذه الميزة بعدم تقديم طلبه المشار اليه فى مياعده المقرر قانونا .

ومتى كان للموظف حق الافادة من تلك المزية لضم مدة العمل السابقة كاملة أو عدم الافادة منها حسبما يتفق ومصلحته فإنه يجوز له الاكتفاء بطلب حساب جزء من هذه المدة فى المعاش دون حسابها كاملة ، وذلك حسبما يستعين له وجه مصلحته فى حساب تلك المدة فى معاشه ، لأن من يملك الكل يملك الجزء .

وانه وان خلت نصوص القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ ونصوص قوانين المعاشات المتقدم ذكرها من نص صريح يجيز حساب جزء من هذه المدد دون حسابها كاملة فإنها خلت كذلك من نص صريح يوجب حساب المدة كاملة غير منقوصة ومن ثم فليس ثمت مانع قانونى يحول دون حساب جزء فقط من مدة الخدمة السابقة فى المعاش . واذا كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن (تحسب فى المعاش ٠٠ مدد العمل السابقة ٠٠) فإن ذلك لا يحمل معنى الالتزام بحساب كامل هذه المدة فى المعاش بالنسبة للموظف ، وانما يحمل هذا النص على أنه الزام للجهة الادارية التابع لها الموظف بحساب مدة عمله السابقة فى معاشه ، اذا ما توافرت فى شأنه الشروط التى نصت عليها هذه المادة وطلب ذلك خلال الميعاد المقرر .

لهذا انتهى الرأى الى جواز حساب جزء من مدة الاشتغال بالمحاماة فى معاش رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة — دون حسابها كاملة — اذا مارغب فى ذلك القاضى أو عضو النيابة .
(فتوى ٥٢٣ فى ١٩٦٠/٦/٣٠)

الفرع السادس عشر

مدد عمل سابقة قضيت بالصحافة

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش — تحديد المرتب الذى يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات المستحقة عن مدد عمل سابقة قضيت بالصحافة محسوبة فى المعاش طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — عبارة « المرتب الشهرى عند الالتحاق بالخدمة » التى وردت بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ تنصرف الى المرتب الأساسى الذى حدده القانون للوظيفة التى عين فيها العامل والذى يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمة — لا يغير من هذا الرأى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ — القول بحساب الاشتراكات المستحقة عن مدة العمل السابقة التى تحسب فى المعاش على أساس المرتب الفرضى .

ملخص الفتوى :

ارتأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ أن الاشتراكات المستحقة على السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة فى المعاش تحسب على أساس المرتب الذى عين به فى وظيفة وكيل وزارة مساعد قدره ١٦٦ ج و ١٦٦ م وذلك تأسيسا على أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم

٥١ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن « تحسب في المعاشن بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و٣٧ لسنة ١٩٢٩ و٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها مدد العمل السابقة التي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أخرى ولا تحسب مدة العمل السابقة قبل سن الثامنة عشرة ٠٠٠٠ » .

وان المادة الثالثة من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن « يؤدي الموظف عن مدة العمل السابقة التي تحسب في المعاشن مبالغ تحدد باحدى الطريقتين الآتيتين:

(أولا) اما دفعة واحدة تؤدي في موعد لا يجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة وتشمل المبلغ الذي يحدد وفقا للقسم (أ) من الجدول المرافق ٠٠٠ » .

(ثانيا) على أقساط شهرية تحدد وفقا للقسم (ب) من الجدول المرافق » .

وقد جاء في صدر الجدول المشار اليه تحت القسم (أ) العبارة التالية « لحساب الدفعة الواحدة المشار اليها في المادة ٣ (أولا) من القانون وذلك عن كل جنينه من المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة لكل سنة عن المدة المراد حسابها كما جاءت تحت القسم (ب) العبارة التالية « لحساب الاقساط الشهرية المشار اليها في المادة ٣ (ثانيا) من القانون وذلك عن كل جنينه من الدفعة الواحدة المحسوبة وفقا للقسم (أ) » .

وان المسألة في من قرار رئيس الجمهورية في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ تنص على أن يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة

الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي .

وان عبارة المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار اليه انما تنصرف الى المرتب الاساسي الذي حدده القانون للوظيفة التي عين فيها العامل والذي يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمة .

أما المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فان حكمها لا يطبق الا عند تعيين العامل اذ أجازت للجهة الادارية عند تعيينه افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين وتدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس وبذلك يصبح هذا المرتب هو المرتب الذي يحق له أن يتقاضاه وهذا جوازي لجهة الادارة فاذا رأت تعيين العامل في فئة أو بمرتب أدنى أو أعلى من الفئة أو المرتب المقرر وفقا للمادة الرابعة من القرار الجمهوري سالف الذكر فان المرتب الذي يعين به يكون هو المرتب الشهري عند التحاقه بالخدمة الذي يسرى عليه أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

وان الثابت من الأوراق أن السيد / عين وكيلا مساعدا لوزارة الثقافة والارشاد القومي في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٩ بمرتب مقداره ١٦٦ ج و ١٦٦ م شهريا فان هذا المرتب هو مرتبه الشهري عند الالتحاق بالخدمة الذي يتعين الاعتداد به في حساب الاشتراكات المستحقة عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة في المعاش .

وليس من شأن التعديل الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ لبعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة أن يغير من هذا الرأي .

وقد ناقشت الجمعية العمومية عند اعادة عرض الموضوع عليها

وجهة نظر الوزارة التي أبدأها مندوبها والتي تخلص في أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ جاء بها « نظرا الى أن مدة خدمة هؤلاء الموظفين في غير الوظائف الحكومية قد قضيت في خدمة الاقتصاد القومي أو في أداء خدمات عامة للبلاد لا تقل أهمية عن الخدمة في وظائف الحكومة » .

رأت وزارة الخزانة حرصا على مصالح هؤلاء الموظفين ورغبة في التسوية بينهم وبين نظرائهم ممن قضوا مدة خدمتهم جميعا في الوظائف الحكومية اعداد مشروع القانون المرافق بحساب مدد العمل السابقة ضمن مدد الخدمة المحسوبة في المعاش » .

واستخلص مندوبوا الوزارة من هذا النص الوارد في المذكرة الإيضاحية أن الهدف الذي تغياه المشرع وهو التسوية بين مختلف فئات العاملين لا يمكن تحقيقه الا اذا حسبت اشتراكات المعاش المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف لو فرض أنه عين بالحكومة منذ بداية المدة المراد ضمها .

وأضاف المندوبان المذكوران أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نصت على عدم حساب مدد الخدمة السابقة على سن الثامنة عشرة على حين حدد القسم أ من الجدول المرافق للقانون المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على أساس فئات تتغير بحسب السن عند الالتحاق بالخدمة وتبدأ من سن الثامنة عشرة وتنتهي بسن الستين ، ومعنى ذلك أن المقصود بالالتحاق بالخدمة هو الالتحاق الفرضي لا الالتحاق الفعلي ، وانتهاء من ذلك الى القول بأن هذا التفسير هو وحده الذي يستقيم مع تحديد فئة المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة على أساس سن الثامنة عشرة ، لأنه قبل هذا السن ليست هناك مدة محسوبة في المعاش وانه في حساب السن في هذا الجدول تعتبر كسور السنة سنة كاملة ، وانه لو قيل بغير هذا لكان تحديد فئة المبالغ المستحقة لمن كان سنه عند الالتحاق بالخدمة ١٨ سنة هو حكم مستحيل التطبيق .

وأضافا أنه لا يعقل أن يكيل المشرع بكيلين في موضوع واحد .
فيكيل بكيل عند حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتب
واقدمية الدرجة ثم يكيل بكيل آخر عند حساب هذه المدة ذاتها في
المعاش ، وأن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات تجري على حساب
الاشتراكات عن المدد المحسوبة في المعاش على أساس المرتب الفرضي
لو كان أكثر من المرتب الفعلي الذي حصل عليه العامل .

وانه سبق أن عرض على اللجنة الأولى للقسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠
موضوع يخص السيد / وكيل وزارة العدل المساعد لشئون مصلحة
الشهر العقاري وقد كانت له مدة خدمة سابقة بالمحاماة بالبنك الزراعي
العقاري ، وانتهت اللجنة الى أن تكون العبرة بحقيقة المرتب الذي
تقاضاه فعلا اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة مدير عام بمصلحة
الشهر العقاري .

ومن حيث أن ما ارتآه منسوبا لوزارة مرهود بأنه وان كان
القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قد أحال في شأن المدد الاعتبارية التي
تحسب في المعاش الى تلك المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل
السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة الا أنه باستعراض
نصوص القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٢٥٠
لسنة ١٩٥٩ يبين أن لكل منهما مجاله فالقرار الجمهوري رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ خاص بكيفية حساب مدد العمل السابقة في الدرجة
والمرتب وأقدمية الدرجة فنص في المادة الأولى منه على أنه « في
تطبيق أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة
والمرتب وأقدمية الدرجة مقصورا على المدد التي تقضى في الجهات
الآتية : ثم بين بعد ذلك الجهات التي تحسب مدة العمل فيها .

وبين في المادة الثانية منه الشروط والاضاع التي تراعى في
حساب مدد العمل السابقة .

ونص بعد ذلك في المادة الرابعة على أن « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعمين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعمين ويدرج مرتبه بالمعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي » واشترط في المادة الخامسة منه ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاء ممن يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها « في حين أن القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ خاص بحساب مدد الخدمة التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القرار الجمهوري سالف الذكر في المعاش » .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قد أحال في تحديد المدد الاعتبارية التي يجوز حسابها في المعاش المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ إلا أن هذه الاحالة إنما هي خاصة بتحديد المدة ولا شأن لها بطريقة حساب الاشتراكات التي تؤدي عنها ذلك لأن العبارة في حساب الاشتراكات عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش بالمرتب الذي يتقاضاه العامل فعلا عند تعيينه ، سواء كان هذا المرتب هو أول مربوط الدرجة المقررة لمؤله أو كان المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل عند الالتحاق بالخدمة إذا كان زائدا على أول مربوط الدرجة أو كان العامل قد عين فعلا لا فرضا في درجة أعلى من الدرجة المقررة لمؤله بالتطبيق لأحكام القرار السابق وهذا هو الحكم أيضا بالنسبة لمن يعين بقرار من رئيس الجمهورية في درجة تعلو تلك التي كان يجوز تعيينه فيها طبقا لقواعد مدد العمل السابقة المبينة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . فان المرتب الذي يتقاضاه فعلا بعد التعمين هو المرتب الذي منح له فعلا إذ ليس في القانون مرتب فرضي وآخر فعلي فإذا منح الموظف المرتب الذي تؤله له مدة عمله السابقة طبقا لأحكام القرار الجمهوري سالف الذكر أصبح هو مرتبه الفعلي وهو الذي تحصل على أساسه اشتراكات المعاش وكذلك إذا منح راتبا يزيد أو يقل عما تجيزه تلك القواعد فإن المرتب الذي

يمنح له فعلا هو الراتب الذى يحسب على أساسه اشتراكات المعاش والقول بغير ذلك يؤدى الى أن يكون هناك أساسان لحساب مرتب العامل أحدهما فعلى يتقاضاه من خزانة الدولة والآخر فرضى تؤدى عنه اشتراكات المعاش وعند حساب المعاش يتقاضاه على أساس المرتب الفعلى وهذا ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه .

ولا حاجة فيما ذهب اليه منادى الوزارة من أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ أشارت الى أنه قصد باصداره التسوية بين الموظفين الذين لهم مدة عمل سابقة وبين نظرائهم ممن قضوا خدمتهم فى الحكومة فان ذلك مردود بأن ذلك منوط بأن يكون قد روعيت فى قرار التعيين أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع المبينة فيه فاذا عين عامل فى درجة تعلق تلك التى تؤهلها لها مدة عمله السابقة ومنح راتبا يزيد عن المستحق له وفقا لتلك القواعد أو عين فى درجة تقل عن تلك التى كان يمكن تعيينه فيها لو طبقت عليه أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى هذا الشأن فانه لا يكون ثمة وجه للتحدى بما أوردته المذكرة الايضاحية من التسوية بين من لهم مدة عمل سابقة وبين من كانوا يعملون فعلا فى خدمة الحكومة لأن التسوية انما تكون فى المراكز المتساوية .

أما ما جاء فى الجدول المرافق لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ من تحديد سن الالتحاق بالخدمة ابتداء من الثامنة عشر ، فانه يبدو أن هذا الجدول قد جرى وضعه على نسق الجداول المرافقة لقوانين حساب مدد العمل المؤقتة بالحكومة فى المعاش كالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ والتى كانت تجيز حساب المدة المؤقتة التى قضيت خلال السنة الثامنة عشرة من سن الموظف ومعاملته فى الجدول على أساس تلك السن مادام لم يبلغ التاسعة عشر ، ولئن كانت كسور السنة تجبر الى سنة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الأمر الذى كان لا محل معه لايراد سن الثامنة عشرة الا أن ما فات المشرع فى هذا الشأن

لا يصلح جمل مقتضاه دليلا يعدل به عن صريح ما نص عليه في القانون من الاعتداد بسن الموظف يوم يلتحق بخدمة الحكومة وبمرتبته الذي يحدد له فعلا في حساب ما يؤديه لقاء ضم مدة عمله في غير الحكومة الى مدة المعاش لأن القاعدة الأصولية هي تقديم دلالة العبارة على دلالة الاقتضاء .

ومن حيث أن ما ذهب اليه مندوبا الوزارة من أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات تعتمد بالمرتب الفرضي اذا كان يقل عن المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل فانه ان صح يكون مخالفا لأحكام القانون لأن العبرة هي بالمرتب الفعلي زاد أو قل عن المرتب الذي يمكن أن يحصل عليه لو طبقت عليه أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مادام أن تعيين العامل في درجة تعلو الدرجة المقررة للمؤهل بافتراض ترقيته كل خمس سنوات درجة هو رخصة للإدارة .

أما بالنسبة للفتوى الصادرة من اللجنة الأولى للقسم الاستشاري في حالة الاستاذ وكيل وزارة العدل السابق فان الاستناد الى هذه الفتوى في غير محله إذ ورد فيها عدم الاخلال بحقيقة المرتب الذي تقاضاه السيد وكيل وزارة العدل فعلا اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة مدير عام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

(فتوى ٥٤٣ في ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش المعدل بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٢ — تحديد المرتب الذي يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات المستحقة عن مدة عمل سابقة قضيت بالصحافة محسوبة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — عبارة « المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة » التي وردت بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ تنصرف الى المرتب الاساسي الذي حدده القانون للوظيفة التي عين فيها العامل والذي يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش تنص على أن « تحسب في المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها مدد العمل السابقة التي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه أو طبقا لاية قوانين أو قرارات أخرى ولا تحسب مدة العمل السابقة قبل سن الثامنة عشرة ٠٠ » .

ومن حيث ان المادة (٣) من هذا القانون تنص على أن « يؤدي الموظف عن مدة العمل السابقة التي تحسب في المعاش مبالغ تصدد باحدى الطريقتين الآتيتين :

(أولا) أما دفعة واحدة تؤدي في موعد لا يجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة وتشمل المبلغ الذي يحدد وفقا للقسم (أ) من الجدول المرافق « ٠٠

(ثانيا) على أقساط شهرية تحدد وفقا للقسم (ب) من الجدول المرافق » .

وقد جاء في صدر الجدول المشار اليه تحت القسم (أ) العبارة التالية « لحساب الدفعة الواحدة المشار اليها في المادة ٣ « أولا » من القانون وذلك عن كل جنيه من المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة لكل سنة عن المدة المراد حسابها » كما جاء تحت القسم (ب) العبارة التالية « لحساب الاقساط الشهرية المشار اليها في المادة ٣ « ثانيا » من القانون وذلك عن كل جنيه من الدفعة الواحدة المحسوبة وفقا للقسم (أ) » .

ومن حيث ان المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ تنص على ان يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين ويُدْرَج مرتبه بالمعلاوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضي .

ومن حيث أن عبارة « المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة » الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار اليه انما تنصرف الى المرتب الاساسي الذي حدده القانون للوظيفة التي عين فيها العامل والذي يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمة . أما المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فان حكمها لا يطبق الا عند تعيين العامل اذ اجازت للجهة الادارية - عند تعيينه - افتراض ترقيته كل خمس سنوات عنى الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين وتدرج مرتبه بالمعلاوات على هذا الاساس وبذلك يصبح هذا المرتب هو المرتب الذي يحق له أن يتقاضاه وهذا جوازي لجهة الادارة فاذا رأت تعيين العامل في فئة أو بمرتب أدنى أو أعلى من الفئة أو المرتب المقرر وفقا للمادة الرابعة من القرار الجمهوري سالف الذكر فان المرتب الذي يعين به يكون هو المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة الذي يسرى عليه أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من المذكرة المرافقة لكتاب الوزارة أن السيد...
عين وكيلًا مساعدًا لوزارة الثقافة والارشاد القومي في ٢٠ من يونية
سنة ١٩٥٩ بعرتب مقداره ١١٦ر١٦٦ جنيه شهريًا فلن هذا المرتب هو
مرتبه الشهري عند الالتحاق بالخدمة الذي يتعين الاعتداد به في حساب
الاشتراكات المستحقة عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة في المعاش.

وليس من شأن التعديل الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية
العربية المتحدة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ لبعض احكام القانون
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش أن يعبر
من هذا الرأي .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن الاشتراكات المستحقة
على السيد... عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة في المعاش تحسب
على أساس المرتب الذي عين به في وظيفة وكيل وزارة مساعد وقدره
١١٦ر١٦٦ جنيه .

(فتوى ٨٠٩ في ١٦/١/١٩٦٨)

الفرع السابع عشر مدة خدمة سابقة بالهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

احقية العاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحرة والفيوم في حساب
مدد خدمتهم السابقة التي قضوها بالهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح
الريف ضمن مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش دون التزامهم بإداء أية
اشتراكات عنها للهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بالاستفسار الثانى الخاص بأحقية هؤلاء العاملين

في ضم مدة خدمتهم السابقة بالهيئة الى مدة خدمتهم الحالية المحسوبة في المعاش ومدى التزامهم بسداد اشتراكات نظير ذلك ، فإن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — الذي طبق على العاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ بعد تسوية حالاتهم على درجات بالميزانية — يقضى في المادة ٧ من مواد اصداره بأنه « في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يعتبر منتقما بأحكامه الموظفون المعينون بمرحوظ ثابت أو بمكافأة شاملة في الميزانيات المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه » ومقتضى ذلك انطباق القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١/٥/١٩٦٠ على الموظفين المعينين بمكافآت شاملة على احدى الميزانيات المنصوص عليها فيه ، وهي تشمل حسبما يبين من المادة (١) منه — الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقه بها والميزانيات المستقلة المبينة في المادة (٣) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تضم ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المديريات وإدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية .

وحيث أنه ولئن كان لهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم ميزانية مستقلة باعتبارها مؤسسة عامة ، إلا أن ميزانية هذه الهيئة لم ترد ضمن الميزانيات المستقلة المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فقد كان مقتضى ذلك عدم سريان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على العاملين بالهيئة ، الا أنه لما كانت المادة ٣٤ من دستور عام ١٩٦٨ الذي صدر في ظله القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تقضى بأن « الميزانيات المستقلة والملحقه تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة » ولقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت وهي في صدد تفسير هذه المادة الى أن عبارة الميزانيات المستقلة والملحقه الواردة بها قاطعة الدلالة على أن الميزانيات التي تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامي هي الميزانيات المستقلة والملحقه بميزانية الدولة أو بميزانية الوحدات الادارية ، ويقصد بها ميزانيات المؤسسات

العامة وهي مرافق عامة قومية تعهد الدولة بإدارتها الى هيئات مستقلة تتمتع بشخصية معنوية ويقدر من الاستقلال في شئونها الادارية والمالية كى تتحلل من قيود النظام الحكومى ، وأن التشريعات المنظمة للمؤسسات العامة لم تجر على نسق موحد في وصف ميزانياتها فتارة تصفها بأنها مستقلة وأخرى تصفها بأنها ملحقة بميزانية الدولة أو بميزانية احدى الوحدات الادارية مما حمل واضح الدستور دفعا للبس والغموض في هذا الصدد على أن يجمع بينهما في نص واحد ويجرى عليهما حكما واحدا هو اخضاعها لذات القواعد التى تخضع لها الميزانية العامة للدولة لأن مناط هذا الحكم يتحقق في كليهما . ويستفاد مما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذا الخصوص أن الميزانية المستقلة تجرى عليها ذات الأحكام التى تجرى على الميزانية الملحقه ، وأن ميزانية المؤسسة العامة قد توصف في قرار انشائها بأنها مستقلة أو ملحقة دون أن يكون القصد من ذلك المغايرة في الأحكام المطبقة عليها .

وأخذا بهذا النظر فإن العاملين بهيئة التنمية والتموير للبحيرة يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ صدوره

وحيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ يبين أنه ينص في المادة (٢) من مواد اصداره على أنه « استثناء من أحكام المادة ٧ من القانون المرافق تدخل مدة الخدمة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون في وظيفة مستخدم أو عامل ضمن المدة المحسوبة في المعاش بالنسبة الى المستخدمين والمعمال الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور » . كما تنص المادة (٣) على أن « تلتزم الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بأن تسدد الى أى من الصندوقين المنصوص عليهما في القانون المرافق مرة كل ثلاثة أشهر قيمة ما يؤديه الى المستخدمين والمعمال الذين يتרכون الخدمة من معاشات أو مكافآت وفقا لأحكام المادة السابقة ... » وبيّن من هذين النصين أنه يحق للمستخدم أو العامل الذى كان موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وطبقت عليه أحكامه ، أن يطلب بحساب مدة خدمته

السابقة على انتفاعه بهذا القانون دون أن يؤدي عنها أى اشتراكات
منها من ارهاقه بأعباء مالية ضخمة ، وتتحمل الخزانة العامة والهيئات
ذات الميزانيات المستقلة بأقساط مدة الخدمة السابقة التى تحسب
للعامل فى المعاش .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم فى خصوص العاملين بهيئة التنمية
والتعمير للبحيرة والفيوم فإنه يحق لهم حساب مدد خدمتهم السابقة
التي قضوها بالهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف ضمن مدة
خدمتهم المحسوبة فى المعاش دون أن يلزموا بسداد أية مبالغ عنها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايلى :

أولا : انه لا يحق للعاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم
التي أدمجت فى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى أن
يطلبوا بمكافأة ترك الخدمة عن مدة عملهم بالهيئة المذكورة .

ثانيا : أنه يتعين حساب مدة الخدمة السابقة التى قضاهها هؤلاء
العاملون بالهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف كاملة ضمن مدة
خدمتهم المحسوبة فى المعاش وذلك دون التزامهم بأداء أية اشتراكات
عنها للهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(ملف ٥٨٩/٤/٨٦ — جلسة ١٣/٣/١٩٧٤)

الفرع الثامن عشر

مدة خدمة سابقة بديوان الأوقاف الخصوصية

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

مدة الخدمة السابقة بديوان الأوقاف الخصوصية — عدم جواز حسابها في المعاش — لا محل للقياس في هذا الخصوص على الأحكام الواردة في القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ — حساب مدة الخدمة في ديوان الأوقاف الخصوصية طبقاً لأحكام القانون الأخير مستحدث بالتعديل الذي أدخل عليه بالقرار بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه في تولى إدارة الأوقاف الخيرية المختلفة المصادر الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وكان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العامة ، وبميزانية المثابة كان يرعى مصالح خاصة معينة ، ولم يتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة . ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة في شأن موظفى الدولة ومستخدميه ، ولا يجوز مجاوزة القصد منها بالخروج من مجالها المحدد نطاقه الى اعتبار الديوان هيئة حكومية ، ومن ثم فان الشرط الأول لجواز الامتداد من أحكام القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ — وهو أن تكون المسد الجائز ضمها في حساب المعاش — قد قضيت في خدمة الحكومة — يكون غير متحقق في حالة المدعى

بالنسبة الى مدة خدمته التي قضها بالديوان المذكور ، واذا كان القرار بقانون المشار اليه قد نوه في مذكرته الايضاحية بأن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المحدثين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد أجاز للموظف حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش ، وانه رؤى « تحقيقا لما تستهدفه الحكومة من اصلاح شئون الموظفين وتعميما لبدأ المساواة اصدار القرار بقانون الجديد لفئة الموظفين الثابتين طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ » ، فان هذا لا يبرر أعمال القياس بين القانونين ، لعدم اتحاد وجه هذا القياس ، ولاختلاف الوضع والاعباء والمزايا والموازنات المالية في كل منهما . وعلى أن القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ لم يكن يتضمن وقتذاك نصا على ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الأوقاف الخصوصية الملكية السابقة ، وانها استحدث هذا النص في التعديل اللاحق الذي أدخل على هذا القانون بكل من القرار بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ اللذين أنشأ للمعاملين بأحكامهما حقا في حساب المدد المذكورة في المعاش لم يكن قائما ولا مقررا لهم من قبل والمدعى ليس منهم ، وآية ذلك أن الامر اقتضى اصدار تشريع لامكان حساب هذه المدد ، ومعنى هذا التشريع أنها لم تكن لتحسب لولا صدوره ، وان الحق المستحدث في حسابها انما هو مستمد منه ، ولم يورد المشرع مثل لهذا النص في القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ أو يدخله عليه .

الفرع التاسع عشر

مدد خدمة سابقة في بعض المناطق تحسب مضاعفة

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية - نصها على حساب مدد الخدمة في بعض المناطق مضاعفة في المعاش - شروط انطباق هذه المادة - سريان أحكامها على حالة الإدارة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ بإعارة الاستاذ المستشار ٠٠٠٠٠ للعمل بحكومة الكونغو بوظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف لمدة سنتين . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بتجديد الاعارة لمدة سنة أخرى . وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ تقدم السيد المستشار بطلب لحساب مدة الاعارة مضاعفة في المعاش موضحاً أن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تحدد بعض الأماكن التي تحسب فيها مدة الخدمة في المعاش بضعف مدتها الحقيقية اذا توافرت شروط معينة وتجهيز لمجلس الوزراء اصدار قرارات باضافة مناطق أخرى الى هذه الأماكن . وقد أصدر مجلس الوزراء في ١٠/٦/١٩٥١ قراراً بسريان أحكام تلك المادة بالنسبة الى مدد الخدمة التي تقضى في الأماكن الواقعة بين خط الاستواء وخط العرض ٩٢ جنوباً . وأضاف سيادته في طلبه أن الجهة التي أمضى بها مدة الاعارة تقع في المنطقة التي حددها قرار مجلس الوزراء آنف الذكر ومن ثم فانها تخضع لحكم المادة ٤٥ سالفة البيان . ولما استطلعت الأمانة العامة لمجلس الدولة رأى

ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية في هذا الطلب أفادت بأن اللجنة الاولى انتهت بجلستها المعقودة في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٨ الى عدم انطباق حكم المادة ٤٥ المشار اليها على حالة الاعارة . غير أن السيد المستشار ٠٠٠٠ تقدم مرة أخرى في ١٢/٥/١٩٧١ بطلب الى السيد المستشار رئيس المجلس لعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية وأرفق به مذكرة عقب فيها . على الرأي الذي ذهبت اليه اللجنة في هذا الخصوص وفندت الاسباب التي يقوم عليها .

ومن حيث أن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن « مدد الخدمة في السودان يضاف اليها نصف مقدارها » ويضاف مقدار النصف أيضا الى مدد الخدمة في فنار أبي الكيزان وفنار الآخرين وفنار الأشراف وفنار سنجانيب . وتحسب مدد الخدمة التي تؤدي جنوبى الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى ومركز الدالج وبجتهى الاجنية وأبى زيد باعتبار ضعف مدتها الحقيقية بشرط أن يكون النقل أو الذهاب بمأهورية الى جنوبى هذا العرض أو تلك الجهات فسد حصل بمقتضى أمر مكتوب من رئيس المصلحة وبشرط أن كل مدة خدمة فيها لا تقل عن ثلاثة أشهر بلا انقطاع . . يجوز لمجلس الوزراء أن يعين عدا الجهات السالف ذكرها الجهات النائية الاخرى التي تعتبر اقامة الموظف أو المستخدم فيها موجبة لتقرير مدة اضافية وأن يحدد كذلك مقدار هذه المدد الاضافية .

وبجلسة ١٠/٦/١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية جاء بها « نظرا لأن الجهات التي تقع شمال خط الدرجة الثانية عشر من العرض الجنوبي تماثل تماما المنطقة التي تقع جنوب خط الدرجة الثانية عشر من العرض الشمالى لتساوى بعدهما عن خط الاستواء . تقترح وزارة المالية استصدار قرار من مجلس الوزراء طبقا للسلطة المخولة بمقتضى المادة ٤٥ سالفة الذكر بالموافقة على حساب مدة الخدمة التي تؤدي شمال الدرجة الثانية عشرة من العرض الجنوبي باعتبار ضعف مدتها مع مراعاة الشروط الواردة في قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء نص المادة ٥٥ المشار إليها أن الافادة من حكمها منوط بتوافر شروط ثلاثة : (أ) أن يكون الموظف من العاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ (ب) أن يكون قد أمضى مدة خدمة في إحدى الجهات التي حددها النص أو صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء ولا تقل هذه المدة عن ثلاثة أشهر (ج) أن يكون النقل أو التذب التي تلك الجهات قد تم بناء على أمر مكتوب من رئيس المصلحة ، أى أن يكون وجود الموظف فيها بناء على إرادة جهة الإدارة .

وليس من شك في توافر هذه الشروط في الإغارة طالما كانت لإحدى الجهات المشار إليها ولادة لا تقل عن ثلاثة أشهر . فذهب الموظف المعار إلى جهة منها إنما يتم بمقتضى القرار الصادر بالإغارة وهو بمثابة الأمر المكتوب وعبرة « الذهاب » الواردة في النص المذكور من العموم بحيث يتسع إن يذهب عن طريق التذنب أو طريق الإغارة فكلاهما يكون بأمر مكتوب . والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بلا مخصص ، وبغضلا عن ذلك فإن نظام الإغارة لم يكن شائعا في الحكومة وقت صدور المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولذلك عبر المشرع عن كله ما يخرج عن عبارة « النقل » باصطلاح « الذهاب » .

ولا يغير من ذلك كون الإغارة لا تتم إلا بموافقة الموظف ذلك أن الموظف المنقول إلى إحدى هذه الجهات يفيد من حكم المادة ٥٥ المشار إليها أن كان النقل بناء على طلبه . كما لا يغير من ذلك أيضا القول بأنه يشترط للافادة من الحكم المشار إليه أن يكون الموظف قد أدى العمل لحساب الحكومة ، لأن هذا القول لا يسنده نص ، بل إن قرار الإغارة شأنه شأن قرار النقل وغيره من القرارات الإدارية إنما يستهدف الصالح العام ، وهو كما يتحقق في حالة العمل لحساب الحكومة يتحقق أيضا — وبصورة أجدى في بعض الحالات — في الموافقة على إغارة الموظف لحكومة أجنبية ومن ثم يتساوى الموظف المعار مع الموظف المنقول أو المنتدب إلى الجهات الفائية آنفة الذكر عند تطبيق حكم المادة ٥٥ المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب مدة الاعازة الى
حكومة الكونغو مضاعفة في معاش السيد المستشار

(ملت ١٩٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

نص المادة ١١ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ على
حساب مدة الخدمة التي يقضيها الموظفون المليون في المناطق الحربية
أثناء الحرب مضاعفة في المعاش أو المكافأة - يكفي لافادة العامل
من هذا الحكم أن يكون قد ألحق بالعمل في منطقة حربية أثناء
الحرب - مناط الافادة هو قضاء المدة في منطقة حربية -
الاختصاص لوزير الحربية بتعيين استثناء الموظفين المدنيين الذين
ينتفعون بهذا الحكم شأن ما هو متبع بالنسبة للعسكريين وفقا لحكم
المادة ٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به
المدعى نص في المادة ١١ منه على أن المدة التي تقضى في الحرب
سواء كانت في العسكرية البرية أو البحرية أو قوة طيران الحربى
تحتسب في تسوية المعاشات أو المكافآت بالكيفية المقررة في قانون
المعاشات العسكرية ويعطى حكم المدة التي تقضى في الحرب كل
مدة يقضيها الموظفون المليون الذين يلحقون بالعمل في منطقة حربية
أثناء الحرب ونص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات
العسكرية في المادة ٩ فقرة أولى على أن « تحتسب مدة الخدمة في
زمن الحرب باعتبارها ضمت مقدارها الحقيقى في تسوية المعاش أو
المكافأة ويكون اثبات وجود زمن الحرب في تطبيق هذه المادة
بمقتضى أمر ملكى ، ومن اختصاص وزير الحربية تعيين رجال

العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الأعمال الحربية بحيث ينتفعون بأحكام هذه المادة » .

ومن حيث أن الواضح من هذين النصين أن مدة الخدمة في زمن الحرب تحسب طبقا للقانونين سالفى الذكر — في تسوية المطالبات أو المكافأة باعتبار ضعف مقدارها الحقيقي. ويثبت زمن الحرب بأمر ملكي أو بقرار من رئيس الجمهورية الا أن المشرع غاير في تحديد المنتفعين بهذا الحكم بين أفراد القوات المسلحة وبين العاملين المدنيين فبالنسبة للفئة الأولى ، استلزم لافادتهم أن يصدر قرار من وزير الحربية بتعيين الأشخاص الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية. أما بالنسبة للفئة الثانية فإنه اكتفى بالنسبة لهم بأن يكونوا قد ألحقوا بالعمل في منطقة حربية أثناء الحرب ولا اختصاص لوزير الحربية في تعيين أسماء الموظفين المدنيين الذين ينتفعون بهذا الحكم لأن المناط تطبيقه عليهم أن يتحقق في شأنهم قضاء المدة في منطقة حربية أثناء الحرب .

ومن حيث أن الثابت أنه صدر عن الحرب العالمية الثانية في الفترة من ١٩٣٩/٩/٣ حتى ١٩٤٥/٨/١٥ الأمر الملكي رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٥/٦ باثباتها ، كما صدر عن حرب فلسطين الواقعة في الفترة من ١٩٤٨/٥/١٥ حتى ١٩٤٩/٢/٢٤ الأمر الملكي رقم ٥٠ لسنة ٥١ بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٥ وصدر عن العدوان الثلاثي في الفترة من ١٩٥٦/١٠/٢٨ حتى ١٩٥٧/٣/١ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٧ وأنه ولئن لم يصدر قرار من وزير الحربية بتعيين أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية الا أنه صدر قرار وزير الحربية برقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٢ بانتفاع جميع الضباط المعاملين بقانون المعاشات العسكرية الذين كانوا في خدمة القوات المسلحة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، وتقرر الادارة أن ذلك أغنى عن قرار بتعيين أسماء الأفراد الذين اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية كما أغنى عن اصدار قرار بتحديد مناطق معينة باعتبارها مناطق حربية .

ومن حيث أن الهيئة العامة للسكك الحديدية تذكر بالنسبة

للمدعى أنه عن المدة من ١٩٣٩/٩/٣ الى ١٩٤٥/٨/١٥ مدة الحرب العالمية الثانية) فقد وافق رئيس مجلس ادارة الهيئة على حسابها مضاعفة في المعاش لأن أعمال المدعى كانت خلالها متصلة اتصالا مباشرا بالأعمال الحربية ، وعن المدة من ١٩٤٨/٥/١٥ حتى ١٩٤٩/٢/٢٤ (مدة حرب فلسطين) فلم يتقدم المدعى بطلب لحسابها وعن المدة من ١٩٥٦/١٠/٢٨ الى ١٩٥٧/٣/١ (الاعتداء الثلاثى) فلم يوافق على حسابها رئيس مجلس ادارة الهيئة لانه رأى أن أعمال المدعى غير متصلة اتصالا مباشرا بأعمال الحربية — ومتى كان النشاط في حساب مدد الحرب مضاعفة في المعاش بالنسبة للعاملين المدنيين هو قضاء هذه المدد في منطقة حربية أثناء الحرب كما سبق البيان . هو وانه ولئن كان لم يصدر قرار بتحديد هذه المناطق في خلال المدد المطلوب حسابها مضاعفة في المعاش الا أن ذلك ليس من شأنه أن يضع حق المدعى في الانتفاع بهذا الحكم اذا كانت الادارة لا تنكر عليه أنه ألحق بالعمل في مناطق حربية أثناء هذه المدد ، أو في بعضها ومتى كانت الادارة قد سلمت بأن أعمال المدعى في فترة الحرب العالمية قد قضت في منطقة حربية أثناء الحرب بل أنها متصلة اتصالا مباشرا بالأعمال الحربية ، وانه بالنسبة لمدة حملة فلسطين لم يتقدم المدعى بطلب لضمها مما يفيد أنها لا تتنازع في قضاء المدعى هذه المدة في منطقة حربية وقد قررت وزارة الحربية أنه لم يصدر قرار من قيادتها بتعيين رجال القوات المسلحة الذين يكونوا قد اشتركوا مباشرة في الأعمال الحربية اكتفاء بتقرير قادة جميع الضباط الذين كانوا في خدمة القوات المسلحة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وأن ذلك أغنى عن اصدار قرار بتحديد مناطق معينة باعتبارها مناطق حربية فانه يكون من حق المدعى أن تحسب مدة خدمته في هاتين الفترتين مضاعفة في المعاش ، أما بالنسبة لمدة العدوان الثلاثى فانه مادام أن جهة الادارة قد قررت صراحة أن أعمال المدعى خلالها غير متصلة اتصالا مباشرا بالأعمال الحربية ولم يقدم المدعى دليل ينفعه ذكرته الادارة أو يثبت قيامه بالعمل في منطقة حربية فانه لا صحة لحسابها مضاعفة في المعاش .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يكون على مقتضى ماتقدم قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من حساب مدتى الحرب العالمية الثانية وحملة فلسطين مضاعفة في المعاش بالنسبة للمدعى بينما أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من حساب مدة العدوان الثلاثى مضاعفة في المعاش مما يتعين معه الحكم بالغائه في هذا الخصوص وتأييده فيما عدا ذلك مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٣٠٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدة الخدمة التى يقضيها العامل المنتخب كل الوقت أو المعار للعمل بـجهاز المخابرات العامة مضاعفة في المعاش — أساس ذلك : ان المشرع حدد في المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ النين ينطبق عليهم قوانين المعاشات العسكرية في خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش — خروج المنتخب كل الوقت أو المعار للمخابرات العامة من نطاق تطبيق هذا الحكم — المقصود بالزاياء التى تمنح للمعارين والمتسدين والمقررة لأفراد المخابرات العامة الزاياء المادية الملموسة التى يتمتع بها نظرائهم من أفراد المخابرات العامة طول مدة اعارتهم أو نديهم كل الوقت للمخابرات العامة — يخرج من عداد تلك الزاياء حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش لأنها ميزة استثنائية لأفراد المخابرات العامة لا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قانون المخابرات العامة — الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ — تبين أنه ينص في المادة ٣٥ منه على أنه « يجوز اعاره أو نذب العاملين بالجهاز

الادارى للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للعمل في المخابرات العامة ولا يكون للجهات المعارين أو المنتدبين منها عسكرية أو مدنية أى اشراف أو سيطرة عليهم خلال فترة انتدابهم أو اعارتهم ويكون للمعارين أو المنتدبين كل الوقت جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لأفراد المخابرات العامة وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الفرد المعار أو المنتدب من وظيفته الأصلية ومن وظيفته المعار أو المنتدب اليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى ها القانون » وتنص المادة ٦٨ من القانون المذكور — معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٦ — على أن « تطبق قوانين المعاشات العسكرية على رئيس المخابرات العامة ونائبه وسائر أفراد المخابرات العامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في المسائل الآتية : (أ) حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش وينتفع بحكم هذا البند أفراد المخابرات العامة ممن خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ وذلك وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٦٥ وممن خدموا بالمخابرات العامة أثناء الاعتداء الثلاثى أو منذ عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ » ويتضح من المادة ٦٨ المذكورة أنها حددت على سبيل الحصر الذين تطبق عليهم قوانين المعاشات العسكرية في خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش وهم رئيس المخابرات العامة ونائبه وأفراد المخابرات العامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٦ وأفراد المخابرات العامة الذين خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ أو بالمخابرات العامة أثناء الاعتداء الثلاثى أو منذ عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ومن ثم يفرج عن نطاق هذا الحصر المعارون والمنتدبون كل الوقت للمخابرات العامة باعتبارهم ليسوا أفرادا بالمخابرات العامة في مفهوم النص المذكور .

ومن حيث أنه — من ناحية أخرى — فان هؤلاء المعارين والمنتدبين كل الوقت لا تطبق عليهم المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة إستنادا الى ما ورد في المادة ٣٥ من القانون المذكور من

أن تكون لهم « جميع الملاحظات والبديلات والمزايا المقررة لأفراد المخابرات العامة » لأن المشرع أردف قوله « وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه المعار أو المنتخب من وظيفته المعار أو المنتخب إليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هذا القانون » عدل المشرع بذلك على أن المقصود بالمزايا التي تمنح للمعياريين والمنتخبين المذكورين ، هو المزايا المادية الملموسة التي يتمتع بها نظراؤهم من أفراد المخابرات العامة طوال مدة اعارتهم أو ندبهم كل الوقت للمخابرات العامة ومن ثم يخرج من عدد تلك المزايا حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة ، مضاعفة في المعاش لأنها ميزة لفرد المخابرات العامة مضافة الى ما بعد انتهاء الخدمة هذا فضلا عن كونها ميزة استثنائية قد جاءت على خلاف الأصل العام للذي يقضى بأن مدد الخدمة الفعلية هي التي تصيب في المعاش ومن المقرر أن القواعد الاستثنائية لا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الطعن المائل يكون قائما على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .

(طعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٤)

الفرع العشرون

مدد خدمة سابقة مقضاة بالسودان

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

يبين من استعراض أحكام قوانين المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٥ لسنة ١٩٦٣ أن هذه القوانين قد خلت من أى نص يتعلق بمدد الخدمة التى تقضى بالسودان سواء من حيث الاشتراكات التى تؤدى عنها أو من حيث اضافة مدد اليها عند حسابها فى المعاش — مقتضى ذلك أنه اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) فإن مدد الخدمة التى تقضى بالسودان تحسب فى المعاش على أساس المدد التى تقضى فعلا دون زيادة المبالغ التى تؤدبها الخزانة العامة بمقدار النصف يكون فقط بالنسبة لمدد الخدمة التى يقضها الموظفون بالسودان فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآجر للإدخار وفقا لأحكام المادة ١٥ منه .

خاص الحكم :

أن القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآجر للإدخار والمعاشات لموظفى الحكومة المعدل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ قد نص فى المادة ١٣ على أن الاشتراكات التى تقتطع من مرتبات الموظفين تكون بنسبة ٧,٥٪ شهريا ونص فى المادة ١٤ على أن تكون المبالغ التى تؤدبها الخزانة العامة لحساب الصندوق معادلة للمبالغ المقتطعة من مرتبات ٥٠٠٠ » ونص فى المادة ١٥ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٤ يكون المبلغ الذى تؤديه الخزانة العامة الى الصندوق زائدا بمقدار النصف عن الاشتراكات التى يؤدبها الموظفون وذلك بالنسبة الى مدد الخدمة التى يقضونها فى السودان ٠٠ ونص فى المادة ١٦ على أن يكون المال المحضر الذى

يؤديه الصندوق للموظف معادلا لجملة الاشتراكات التي اقتطعت من مرتبه والمبالغ التي أدتها الخزنة العامة لحسابه وفقا للمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، مع فائدة مركبة سعرها ٣٪ سنويا الى حين الوفاء ونص في المادة ٢٥ على أن تؤدي الخزنة العامة الى صندوق الادخار مبالغ تعادل ٧٪ من مرتبات الموظفين الحاليين غير المبنيين المنصوص عليهم في المادة الأولى وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة في الوظيفة المدنية ٥٠٠٠. وتتراد المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة بمقدار النصف بالنسبة الى مدة الخدمة السابقة في السودان .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الأصل وفقا لأحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أن تكون المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة الى صندوق التأمين والادخار معادلة للمبالغ التي تقتطع من مرتبات الموظفين واستثناء من هذا الأصل نص القانون على أن تتراد المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة بمقدار النصف بالنسبة الى مدد الخدمة التي يقضيها الموظفون بالسودان ومن ثم فإن المبالغ المدخرة التي يؤديها الصندوق للموظف ولورثته عند انتهاء خدمته تكون زائدة بمقدار النصف بالنسبة الى المدد التي تقضى بالسودان .

ومن حيث أنه في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ عمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة وتناول في الباب السادس الخاص بالأحكام الانتقالية الأحكام الخاصة بمدد الخدمة السابقة على تاريخ العمل به فنص في المادة ٤٩ على أن تتنقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه الى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفي الحكومة والمنشأ بهذا القانون ٥٠٠٠ » ونص في المادة ٦٥ على أن تلغى أحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالنسبة الى الموظفين غير العسكريين ٥٠٠ وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ما يأتي ٥٠٠٠ وتناول المشرع في الأحكام الانتقالية

الاجراءات الخاصة بالاموال المستحقة عن مدد الخدمة السابقة للعمل به ففضى بانتقال حقوق كل من صناديق التأمين والادخار والتزاماتها لحساب الموظفين الحاليين المنتفعين بأحكامه الى صندوق التأمين والمعاشات على أن تعتبر الاشتراكات التي أدت الى الصناديق الأولى كأنها أدت الى الصناديق الثانية (م ٤٩) أما مدد الخدمة السابقة على انشاء صناديق التأمين والادخار فقد عالجها المشرع في المواد من الخمسين الى الثانية والخمسين ٥٠٠ « وقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ونص فى المادة ٢ على أن تنتقل حقوق والتزامات صندوق التأمين والمعاشات المنشأين بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الاقليم المصرى ٥٠٠ ثم صدر قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة وخدمتها وعمالها المدنيين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ونص فى المادة ٧٧ على أن تنتقل حقوق والتزامات صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قوانين المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تبين أنها أخضعت الموظفين المنتفعين بأحكامها لنظام المعاشات وحددت مدد الخدمة التى تحسب فى المعاش والاشتراكات التى يؤديها الموظفون للخزانة العامة وكيفية حساب المعاش وخلت هذه القوانين من أى نص يتعلق بمدد الخدمة التى تقضى بالسودان سواء من حيث الاشتراكات التى تؤدى عنها أو من حيث اضافة مدد اليها عند حسابها فى المعاش وبناء على ذلك فانه اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ فان مدد الخدمة التى تقضى بالسودان تحسب فى المعاش على أساس المدد التى تقضى فعلا دون أية زيادة ومن ثم فان مدة خدمة المدعى التى قضاها بالسودان من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ تحسب فى معاشه دون أية زيادة أما مدة

خدمته التي قضاها بالسودان من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ فان المدعى قد اكتسب حقا في أن تتراد المبالغ المدخرة التي يؤديها اليه صندوق التأمين والادخار المنشأ بالقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ عن هذه المدة بواقع النصف وقد آلت التزامات الصندوق المذكور الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فحسب هذه المدة في المعاش واعتبرت الاشتراكات التي أدت الى الصندوق الأول كأنها أدت الى الصندوق الثاني ومن ثم فان حق المدعى قبل الصندوق الأول يكون قد انتقل الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ويترتب على ذلك زيادة مدة خدمة المدعى التي قضيت بالسودان في ظل العمل بالقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بواقع النصف عند حسابها في المعاش واذ كانت حقوق والتزامات الصندوق المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قد آلت الى الصندوق المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ثم قد آلت حقوق والتزامات هذا الصندوق الى الصندوق المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي انتهت خدمة المدعى في ظل العمل به فانه يحق له تسوية معاشه على أساس زيادة مدة خدمته التي قضاها بالسودان من ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بواقع النصف واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد أصاب وجه الحق ويتعين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

الفرع الحادى والعشرون
حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاش منوط بأن تؤدى
عنها اشتراكات

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاش طبقا له منوط بأن يؤدى عنها الاشتراكات الموضحة فى المادتين ٥٠ و ٥١ — وجوب رد الموظف ما تقاضاه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة ذات الميزانية المستقلة بصفة مكافأة أو ما أئته لحسابه فى الاموال المدخرة وفوائدها — التزام الخزانة العامة أو الهيئة العامة بأداء مبالغ تكمل الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ٥٠ إذا كان ما يرده الموظف أقل من تلك الاشتراكات — التزام الموظف برد ما تقاضاه مقصود به مواجهة التزام الخزانة العامة أو الهيئة العامة الواقع على عاتقها طبقا للمادة ٥٠ — التزام الموظف بالرد فى حالة زيادة ما تقاضاه مع الفائدة على حصة الخزانة العامة أو الهيئة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ مضافا اليها الفائدة — يكون مقصورا فى هذه الحالة على رد هذه المبالغ الاخيرة فحسب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانية المستقلة — تنص على أنه « يقصد بمدد خدمة الموظف المحسوبة فى المعاش المدد التى قضاه فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى بعد استبعاد المدد الاتية : ٠٠٠٠٠٠ وتحسب فى المعاش بالنسبة للمتقاعين بأحكام هذا القانون وقت العمل به وكذلك بالنسبة للمنشآت التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أى من صندوقى التأمين

والمعاشات مدد الخدمة السابقة بشرط أن تكون مدد خدمة فعلية لم يتقاضى عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة ، وتؤدي عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ ، ٥١ على انه اذا كان الموظف قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الاموال المدخرة وفوائدها عن مدد الخدمة التي يجوز حسابها في المعاش طبقا لهذا القانون ، تعين لحساب هذه المدد في المعاش أن يطلب الموظف ذلك في موعد نهايته ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٨ ، أو خلال ستة أشهر من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون ايها أطول ، ويتعين عليه في هذه الحالة رد ما تقاضاه من تلك المبالغ محسوبة عليها فوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء وتؤدي الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة بمبالغ تكمل حصتها المنصوص عليها في المادة ٥٠ وبالكيفية المبينة بها ، فاذا كان الموظف قد ترك الخدمة أو توفي قبل انتهاء الميعاد وقبل الرد ، جاز له أو للمستحقين عنه اداء تلك المبالغ دفعه واحدة خلال الميعاد المتقدم » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع شرط لحساب مدد الخدمة السابقة في المعاش ، أن تؤدي عن تلك المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ ، ٥١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وأن يرد الموظف ما تقاضاه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة ذات الميزانية المستقلة بصفة مكافأة أو ما أدته لحسابه في الاموال المدخرة وفوائدها ، وأن تؤدي الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة بمبالغ تكمل الاشتراكات المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون المذكور ، اذا كانت المكافأة أو ما أدته لحساب الموظف في الاموال المدخرة وفوائدها تقل عن تلك الاشتراكات .

ومن حيث ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المنسار اليه ، تنص على أن « تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الى كل من صندوقى التأمين والمعاشات بمبالغ عن مدد الخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعاش للموظفين غير المئتين المشتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة حتى تاريخ انتفاعهم بأحكام صناديق الادخار المشار اليها في المادة السابقة ، أو بأحكام هذا

القانون حسب الحال . وتقدر هذه المبالغ بالنسبة الى كل موظف بواقع ٩٪ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية ، من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار أو بأحكام هذا القانون حسب الحال ، مضروباً في مدة الخدمة المذكورة ، وتحسب عليها فائدة بواقع ٦٪ سنوياً ٠٠٠ » وتنص المادة ٥١ من هذا القانون على أنه « يجوز للموظفين غير المثبتين المنتفعين بأحكام هذا القانون اداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدد خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش وذلك وفقاً لأحكام الفقرة اثنائية من المادة السابقة ما عدا سعر الفائدة فيحسب بواقع ٢٪ سنوياً ٠٠٠ » وتنص المادة ٥٢ من القانون المذكور على أنه « استثناء من أحكام المادة ٢٢ تدخل مدد الخدمة السابقة في احدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرات الثلاث الاولى في تسوية معاش الموظف باعتبار جزء واحد من مائة جزء من متوسط المرتبات المشار اليها في المادة ١٨ عن كل سنة من سنوات هذه المادة ، وذلك اذا لم يؤد الموظف اشتراكاً عنها طبقاً للمادة السابقة ٠٠ ».

ومفاد هذه النصوص أن الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة تلتزم بأداء اشتراكات عن مدة الخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعاش للموظفين غير المثبتين المشتركين في الصندوقين ، ويدخض في حساب تلك المبالغ ما يردده الموظف من المبالغ التي تقاضاها عن مدة خدمته السابقة بصفة مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الاموال المدخرة وفوائده . ويجوز لأولئك الموظفين اداء اشتراكات عن مدة خدمتهم السابقة المحسوبة في المعاش ، وهي ما يعبر عنه باحتياطي المعاش عن المدة السابقة ، ويستحق الموظف معاشاً عن مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش ، والتي لم يؤد اشتراكاً عنها — طبقاً للمادة ٥١ — على أساس جزء من مائة جزء ، لأعلى أساس جزء من خمسين جزءاً ٠

وتفريماً على ذلك فإن مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . تدخل في المعاش على أساس جزء من مائة جزء ، متى روعيت الشروط والاولضاع المبينة في تلك المادة ، ومن ضمنها رد ما تقاضاه الموظف من مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الاموال

المدخرة وفوائدها عن تلك المدد بالطريقة الموضحة في المادة المذكورة ،
وتدخل في المعاش على أساس جزء من خمسين جزءا متى أدى الموظف
اشتراكا عنها طبقا للمادة ٥١ سلفة الذكر .

ومن حيث انه لما كان القصد من رد ماتقاضاه الموظف من مكافأة
أو ما أدته الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في
الاموال المدخرة وفوائدها ، هو مواجهة الالتزام الواقع على عاتقها ذقنا
للمادة ٥٥ ، فانه لايجوز مطالبة الموظف بالرد الا بمقدار الاشتراكات
التي تلترم الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة بأدائها ،
مضافا اليها فائدة تحسب بواقع ٦ر٪ سنويا — وفقا لنص المادة ٥٠
— أو ماتقاضاه من المبالغ المذكورة مضافا اليها فائدة تحسب بواقع
٢ر٪ سنويا — وفقا للمادة ١٩ — أيهما أقل . ذلك ان الغرض الذي
عالجته المادة ١٩ المذكورة ، في خصوص رد المكافأة أو المبالغ المدخرة ،
هو فرض يقوم على تصور مؤداه أن المكافأة أو المبالغ المدخرة مضافا
اليها فائدة محسوبة بواقع ٢ر٪ سنويا ، تقل عن قيمة الاشتراكات التي
تلترم الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة بأدائها طبقا للمادة
٥٠ ، مضافا اليها محسوبة بواقع ٦ر٪ سنويا ، ومن ثم فقد استلزمت
المادة ١٩ تبعا لذلك أن تكمل الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية
المستقلة حصتها المذكورة ، غير أن هذا التصور الذي افترضه نص المادة
١٩ تصور غير لازم ، اذ قد يحدث أن تريد المكافأة أو الاموال المدخرة
التي تقاضاها الموظف مع الفائدة المستحقة عليها ، بواقع ٢ر٪ سنويا ،
على حصة الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة المنصوص
عليها في المادة ٥٠ مضافا اليها الفائدة المستحقة عليها بواقع ٦ر٪
سنويا ، وفي هذه الحالة ، فان التزام الموظف بالرد انما يقتصر على هذه
المبالغ الاخيرة فحسب ، فيلترم برد قيمه الاشتراكات التي كانت تلترم
بأدائها الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة مضافا اليها فائدة
تحسب بواقع ٦ر٪ سنويا — طبقا للمادة ٥٠ .

ومن حيث أنه في الحالة المعروضة بلغت حصة البنك العقاري
الزراعي المصري (الهيئة ذات الميزانية المستقلة) — من المبالغ التي
يلترم بأدائها عن مدة الخدمة السابقة التي تدخل في حساب معاش
السيد طبقا للمادة ٥٠ — ، متضمنة فائدة محسوبة بواقع ٦ر٪

سنويا — مبلغ ٢٧٣٢ جنيها و ٧٥٩ مليما وهو مبلغ يقل عما تقاضاه السيد المذكور من البنك سالف الذكر كمكافأة وفائدتها بواقع ٢٠ ٪ سنويا ، ومن ثم فانه يلتزم بأن يرد من هذه المكافأة — طبقا للمادة ١٩ — المبلغ المشار اليه ، بمعنى أنه يلتزم بأن يرد قيمة الاشتراكات التي كان يلتزم البنك بأدائها — طبقا للمادة ٥٠ — مضافا اليها فائدة تحسب بواقع ٦٠ ٪ سنويا ، وليس له — في هذه الحالة — أن يلقي على عاتق البنك أية أعباء مالية ، مما يتعين عليه هو أن يؤديه اذ سبق للبنك أن أوفى — ضمن ما اداه له • كامل التزاماته التي تحددها المادة ٥٠ •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد يلتزم بأن يرد من المكافأة التي تقاضاها من البنك العقاري الزراعى المصرى ، المبلغ الذى كان يجب على البنك أن يؤديه طبقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، متضمنا فائدة محسوبة بواقع ٦٠ ٪ سنويا ، طالما أن هذا المبلغ — بما فيه الفائدة المذكورة — يقل عما سبق أن تقاضاه من البنك مضافا اليه الفائدة بواقع ٢٠ ٪ سنويا طبقا للمادة ١٩ من القانون سالف الذكر ، ولا يتحمل البنك في هذه الحالة بأية أعباء مالية •

(ملف ٢١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)

الفرع الثانى والعشرون

طلب ضم مدد الخدمة السابقة فى المعاش

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

طلب الموظف حساب مدة خدمته التى قضاه فى مصلحة الاملاك الاميرية ووزارة الزراعة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ — شرطه — أن يقوم برد المكافأة التى استولى عليها عن مدة خدمته السابقة طبقا للائحة تفتايش مصلحة الاملاك الاميرية الصابر بها قرار مجلس الوزراء فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩١٧ كاملة دون تبويض

— لا يحق له الاحتفاظ بالفرق ما بين ما تقدره هذه اللائحة من مكافأة وبين مثلتها المقررة للمستخدمين عموماً بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ أن الالتزام برد المبالغ السابق تقاضيها بصفة مكافأة أو أموال مدخرة هو في ذاته عنصر جوهري لنشوء الحق في المعاش عن مدة الخدمة السابقة من المدة بما لا مندوحة معه في حالة تخلف هذا العنصر من اسقاط مدة الخدمة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش . وينبنى على ذلك أن المدعى خاضع لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر حتما عليه وقد طلب أن تحسب له مدة خدمته التي قضاها في مصلحة الاملاك الاميرية ووزارة الزراعة قبل نقله الى درجة دائمة في الميزانية اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٨ أن يقوم برد المكافأة التي استولى عليها كاملة بدون تبويض ، ذلك أن نص المادة ١٩ المتقدم ذكره الذي أنشأ للمدعى الحق في حساب مدة خدمته السابقة في المعاش واشترط لتولد الحق أن يقوم برد المكافأة التي استولى عليها نص قاطع لا يحتمل التأويل وحكمه عام لا يقبل أى تخصيص لقيام هذا النص على أصل طبيعى رددته قوانين المعاشات المختلفة مبناه عدم جواز الجمع بين المكافأة والمعاش للموظف عن مدة الخدمة الواحدة ولا صحة في القول بأن المدعى بوصفه من المستخدمين الخاضعين لاحكام لائحة مستخدمى تفتيش مصلحة الاملاك الاميرية سألقة الذكر التي اختصت هؤلاء المستخدمين بمكافأة عند نهاية الخدمة أسخى من مثلتها المقررة للمستخدمين عموماً بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية اكتسب حقا في الفرق بين هاتين المكافأتين يكون له الاحتفاظ بهذا الفرق بحيث يقتصر التزامه بالرد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر على قدر من المكافأة مساو للقدر الذى يلتزم برده سائر المستخدمين .

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

طلب ضم مدة الخدمة السابقة في المعاش وجوب تقديمه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ — عدم سريان هذا الميعاد في حالة القوة القاهرة — اعتبار الاعارة للعمل خارج الوطن في حكمها — سريان الميعاد في هذه الحالة بعد العودة الى الاقليم المصرى — أساس ذلك — مثال •

ملخص الفتوى :

انه وان كان الغياب عن الوطن لا يسوغ فى الاصل ان يكون عذرا للجهل بالقانون ذلك انه لا يدخل فى عداد الاحوال التى اصطلح على اعتبارها قوة قاهرة ، الا أنه فى خصوص الحالة موضع النظر حيث استحال على الطالبين العلم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧ الذى يفيدان من احكامه والذى حدد ميعادا موقوتا مداه ستة أشهر من تاريخ نفاذه لاتخاذ اجراء معين وهو تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة — استحال عليهما العلم به لانهما كانا معارين للعمل بالملكة الليبية المتحدة حيث لاتصل الجريمة الرسمية وهى الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون — فى هذه الحالة — ليس ثمت مايحول قانونا دون قياسها على حالة القوة القاهرة لاتحاد العلة فى كليهما وهى استحالة وصول الجريمة الرسمية التى تعتبر الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون • يؤيد هذا النظر أن نطلق تطبيق قاعدة افتراض عدم الجهل بالقانون، لايتناول الا القوانين المتعلقة بالنظام العام وعلى وجه الخصوص ماتعلق منها بالمسائل الجنائية أما اذا جاوز الامر هذا النطاق جاز الاعتذار بالجهل بالقانون متى توافرت اسبابه ، ولما كانت مخالفة القانون فى الحالة المشار اليها لاتتعلق بحكم من أحكام القانون الموضوعية وانما تتناول ناحية شكلية تنظيمية وهى تقديم طلب ضم مدة الخدمة خلال ميعاد محدد فانها لا تدخل فى النطاق المشار اليه ، وعلى مقتضى ماتقدم ينهض عذر الطالبين فى عدم العلم بالقانون فى هذا الصدد ويتعين قبول طلبيهما متى كان تقديمهما

خلال الميعاد المحدد بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وهو ستة أشهر محسوبا من تاريخ عودتهما الى الاقليم المصرى .

(فتوى ٧٨٨ فى ١٧/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

طلب الموظف تقسيط المكافأة التى قبضها عن مدة خدمته السابقة وفقا لنص المادة ٥١ من المرسوم رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — ورود الخصم الناشئ عن التقسيط على الراتب وحده وفى حدود الربع — عدم وروده على معاش التقاعد .

ملخص الحكم :

ان الروح المستفادة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قاطعة فى ان معاش التقاعد لا يصح أن يرد عليه الخصم الناشئ عن تقسيط المكافأة ، بل لقد تشدد هذا المرسوم بقانون فى هذا المعنى الى حد اشتراطه الايفاء ببقية المكافأة غير المدفوعة برمتها ، خلال ستة أشهر من تاريخ تقاعد الموظف الذى منح التقسيط أو وفاته والاسقط حقه فى حساب المدة السابقة فى المعاش وذلك كله على الرغم من سبق حصوله على قرار بتقسيط المكافأة فى حدود ربع راتبه بعد طلبه ذلك فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة البابعة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون المشار اليه ، وليس أدل على ذلك من أن المشرع لم يرد أن يجعل معاش الموظف ضامنا لسداد المكافأة المستحقة عليه بسبب ضعف ضمان الحكومة بالنسبة الى المعاش ورجحان احتمال عدم استحصالها على أن استحقاق المعاش فى ذاته متوقف على رد المكافأة برمتها واذا امتنع على الموظف المحال الى المعاش طلب استمرار سريان التقسيط فى معاشه رغم وروده من قبل على راتبه ، فان وضع المدعى يكون بالاولى أشد تأبيا لهذا التقسيط المطلوب أجراؤه ابتداء على المعاش وخاصة وأن هذا المعاش لا يمكن تقريره بغير حساب المدد التى قبض عنها مكافآته ، ولايصح حساب هذه المدد بغير رد هذه المكافأة برمتها فالمعاش لايتولد

للمدعى حق في تقريره الا بعد رد المكافأة بتعامها طبقا لروح المرسوم بقانون المشار اليه ودلالة الحال فيه ، ومن ثم يمتنع منطقيا نشوء حقه في المعاش ثم الترخيص في جعل هذا المعاش روعاء لتقسيط المكافأة المستحقة عليه اذ لا تصح النتيجة قبل أن تتحقق المقدمة وهي الرد الكامل للمكافأة الذي يتوقف عليه حساب المدة في المعاش وفي القول بغير ذلك ترتيب لحكم قانوني قبل تحقق عناصره واستيفاء أوضاعه وهو ماتأباه الاصول المنطقية الصحيحة .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

خلو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٦ بتثبيت الموظفين المعينين على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمين من نص على ميعاد رد المكافأة التى قبضت عن هذه المدة — وجوب مراعاة الميعاد المقرر فى المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الحكم :

لا مقنع فى القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ باجازة تثبيت الموظفين المنقولين الى الباب الاول بميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية وحساب مدد خدمتهم السابقة اذا كانوا مشتركين فى صندوق الادخار قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ لم ينص على ميعاد رد المكافآت التى قبضوها ، لان هذا القرار التنظيمى العام لم يقصد لبيان هذا الميعاد ولا حاجة به الى ذلك بعد أن نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، وهو القانون الذى يحكم حالة المدعى ، وليس ثمة شك فى أن هذا التنظيم اللائحى الحاصل فى ظل قانون المعاشات المشار اليه ، لا بد أن يراعى قواعد المشروعية التى ارساها هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بشروط الانتفاع بحساب المدد السابقة فى المعاش واوضاعه اذا طلب الموظف عند تثبيته

حساب تلك المدد بعد أن قبض مكافأته عنها بمناسبة انسلاخه من خدمة مصلحة البلديات وانتهاء اشتراكه في صندوق الادخار ، اذ لابد ان يرجع في ذلك للقواعد العليا التي نظمت أوضاع هذا الانتفاع وشروطه ، ومواعيده وهي لا تتلمس في غير صلب الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

ميعاد رد المكافأة المنصوص عليه في المادة ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — سريانه على الموظفين الحكوميين السابقين الذي عادوا الى الخدمة ، وكذلك على الموظفين الذي كانوا يعملون خارج الحكومة ثم عينوا بها بعد ذلك — مثال بالنسبة لموظفي التعليم الحر الذين ثبتوا وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٢/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ و ١٩٤٦/١٠/١٦ — وجوب مراعاتهم المواعيد الواردة في المادة سالفة الذكر — القرار رقم ٢ لسنة ١٩٤٩ الذي حدد مواعيد جديدة لطلب ضم مدة الخدمة السابقة ورد المكافأة — لا يغير من وجوب اتباع الحكم المتقدم .

ملخص الحكم :

يثور التساؤل فيما اذا كانت احكام المادة ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنطبق على الموظف الذي كان يعمل خارج الحكومة ثم التحق بخدمتها بعد ذلك أم انها لا تطبق الا على الموظف الحكومي الذي ترك العمل بها ثم عاد اليه مرة أخرى وليس من شك في ان المدد التي تحسب في المعاش هي المدة التي يقضيها الموظف في الحكومة وانها لا يمكن أن تحسب عن مدة عمل خارج الحكومة الا اذا اعتبرت هذه المدة في حكم المدة التي يقضيها الموظف في الحكومة بضمها الى مدة خدمته في الحكومة وانه متى تقرر ضم مدة عمل الموظف خارج الحكومة الى مدة عمله في الحكومة فانها تأخذ حكمها في حساب المعاش فلا تفريق بينهما

في هذا المجال ، وعلى هذا فان نص المادة ٥١ سالفه الذكر والتي جاء فيها ، اذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مخيرا عند عودته اليها ، هذا النص ينصرف الى الموظفين الذين خرجوا من خدمة الحكومة ثم عادوا اليها والى الموظفين خارج الحكومة الذين يعينون فيها وتضم لهم مدة خدمتهم السابقة لان هذه المدة تعتبر في حكم العمل الحكومي في خصوصية هذا النص لا يخرج الامر في هذه الحالة على أن موظفا في حكم الموظف الحكومي قد ترك هذا العمل وعاد الى عمل فعلى في الحكومة ، ويؤكد هذا النظر قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ و ١٩٥٦/١٠/٦ بقواعد ضم المدة والتثبيت لموظفى التعليم الحر قد ألزمت الموظف الذى يريد ضم مدة خدمته السابقة الى مدة عمله الحكومي بأن يرد المكافأة التى حصل عليها فكان ضم هذه المدة وحسابها في المعاش ولم تترك الا تحديد المدة التى يتعين فيها على الموظف رد هذه المكافأة وهذه المدة يتمين الرجوع فيها الى القواعد الاساسية في قانون المعاشات . ولا يقدح في ذلك أن القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤٩ قد حدد مددا جديدة لطلب الضم ورد المبالغ اذ ان هذا القرار جاء لتغطية خطأ سارت عليه وزارة المعارف مدة من الزمان وهو استمرارها في ضم المدد رغم فوات مواعيد رد المكافأة على خلاف القانون — الامر الذى اعترض عليه ديوان المحاسبة والذي أبدى فيه قسم الرأى مجتمعا فيما بعد رأيه بخطأ وزارة المعارف فيما سارت فيه .

(طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٠)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — الميعاد الذى حدده في المادة ٥١ منه ليبدى الموظف المتنتفع بأحكامه رغبته في ضم مدة خدمته السابقة وطريقة أدائه للاشتراكات المستحقة عنها — هو ميعاد سقوط لا يقبل الانقطاع أو الوقوف — ابداء الرغبة في ضم المدة يجب أن يكون صريحا غير مطلق على شرط .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أنه يجوز للموظفين غير المثبتين المنقعهين بأحكامه أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في موعد نهايته ٣٠ يونية سنة ١٩٥٨ .

وأنه يبين مما تقدم أن الميعاد الذي حددته هذه المادة لابداء الرغبة في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة هو ميعاد سقوط لانه يقوم على أجل قانوني يتناول الحق في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة ولا يعتبر الموظف مشتركا عن مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام هذا القانون الا بابداء هذه الرغبة في ذلك الميعاد أي أن الحق في ضم مدة الخدمة السابقة لا يتم وجوده وتكوينه الا بابداء الرغبة في الميعاد المنصوص عليه في حكم المادة المذكورة . ومن ثم لا يجوز القول بأن هذا الميعاد قد انقطع أو أوقف بسبب منازعة الحكومة لهؤلاء الموظفين في افادتهم من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ واستحقاقهم لنصف الفرق المنسار اليه وعدم قبولها خصمه من منجمد الاحتياطي كما لا يسوغ الاستناد الى أن بعض هؤلاء الموظفين قد علقوا ابداء الرغبة في الميعاد المحدد على افادتهم من قرار مجلس الوزراء المذكور لان اجراء ابداء الرغبة في الاشتراك عن مدة الخدمة السابقة يجب أن يتم صريحا ودون تعليق في الميعاد المذكور .

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بالنسبة الى المستخدمين والعمال الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور — عدم تناول القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ببيان الاوضاع أو تحديد المواقيت التي يجب اتباعها لطلب ضم مدد الخدمة السابقة — يتعين أعمال الاحالة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون — أثر ذلك — وجوب الاعتراف بما نصت عليه المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ خلاصا ببيان كيفية تقديم طلب الضم وميعاد تقديمه .

ملخص الحكم :

يتبين من مطالعة نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات وعلى وجه الخصوص المادة الثانية من قانون الاصدار — التي يجرى نصها كما يلي :

« استثناء ، من أحكام المادة ٧ من القانون المرافق تدخل مدة الخدمة السابقة على تاريخ العمل بأحكام هذا القانون في وظيفة مستخدم أو عامل دائم ضمن المدة المحسوبة في المعاش بالنسبة الى المستخدمين والعمال الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور — يحسب معاشهم على أساس جزء واحد من مائة جزء من متوسط الاجور المشار اليه في المادة ٦ من القانون المرافق وذلك عن كل سنة من سنوات مدة الخدمة السابقة . فاذا استحق المستخدم أو العامل مكافأة حسبت مكافأته عن مدة خدمته السابقة بواقع نصف النسب الموضحة في المادة ٩ من القانون المرافق » ان الاصل أن تسرى احكامه على مدد الخدمة التي يقضيها مستخدموا الدولة ، وعمالها الدائمين في الخدمة ابتداء من تاريخ العمل بهذه الاحكام أول مايو سنة ١٩٦٠ وذلك بشرط أن يكون هؤلاء العمال أو المستخدمين موجودين في الخدمة في هذا التاريخ غير أن المشرع واجه بعض حالات تخرج عن هذا الاصل وقرر لكل منها حكما خاصا

ومن بين هذه الحالات ما نصت عليه المادة الثانية سالفة الذكر من قانون الإصدار والتي أوجبت حساب مدد الخدمة السابقة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وبالنسبة للمستخدمين أو العمال الذين كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون أى في ١/٥/١٩٦٠ وتضمنت المادة الثانية كيفية حساب المدة في المعاش على أساس جزء من مائة من الأجر عن كل سنة من هذه السنوات السابقة فإذا استحق المستخدم أو العامل مكافأة حسبت مكافأته عن هذه المدة السابقة أيضا بواقع نصف النسب الموضحة في المادة ٩ من القانون . ولم يفرق حكم المادة الثانية من مدد الخدمة السابقة المتصلة ومدد الخدمة السابقة المنفصلة إذ ورد النص مطلقا بدون تقييد أو تخصيص . ولما كانت هذه المادة أو غيرها من مواد القانون لم تتناول بيان الأوضاع أو تحديد المواقف التي يجب اتباعها لطلب ضم مثل هذه المدد فيستدعى الأمر أعمال الاحالة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون والتي تنص على أن تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة الحنين فيما لم يرد من نص خاص في هذا القانون . وعلى ذلك فيطبق المادة ٤٦ من هذا القانون الأخير لأنها هي التي تكفلت ببيان كيفية تقديم الطلب وحددت لذلك موعدا غايته ستة أشهر من تاريخ الانتفاع بأحكام القانون مع وجوب رد ما تقاضاه العامل أو المستخدم من مكافأة عن هذه المدة محسوبا عليها فائدة بمعدل ٤٪ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء ويؤدى هذه المبالغ أما دفعة واحدة خلال الموعد المتقدم أو على أقساط شهرية متساوية تخصم من مرتبه خلال المدة الباقية لبلوغه سن الستين ويستحق على المبالغ المقسطة فائدة بنفس المعدل السابق عن مدة التقسيط ويبدأ في اقتطاع الاقساط اعتبارا من مرتب الشهر التالي لانتهاء فترة الاختبار كما تكفلت المادة ببيان ما يتبع في حساب المبالغ المستحقة وطريقة ادائها الى الصندوق وفي كيفية تسوية المعاش أو المكافأة .

(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

الموظف الذى اختار سداد متأخر احتياطى المعاش بطريق التقسيط لا يجوز له ان يعدل عنه الى طريق الدفعة الواحدة — تعجيل سداد بعض الاقساط ولو جاوزت متأخر الاحتياطى كله لا يترتب عليه انقضاء الدين .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة جدول دفع متأخر الاحتياطى على أقساط شهرية لدى الحياة المرفق بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه أن المشرع قد راعى عند وضع هذا الجدول حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة سلفة الذكر والتي تنص على أن « يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش الدين ولايستقطع أى مبلغ من معاش ومكافأة المستحقين عنه » ولذلك فانه لم ينب عن ذهن المشرع عند وضع هذا الجدول أن الموظف الذى يختار الدفع على أقساط مدى الحياة قد يدفع أكثر مما يختار دفع متأخر الاحتياطى دفعة واحدة فوراً كما أنه قد يدفع أقل بل ربما أقل بكثير اذا عاجله الموت وتوقف تبعاً لذلك دفع الاقساط اعمالا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة سلفة الذكر ومن ثم فان مقدار المبلغ الذى تكون الخزانة قد حصلتته من الموظف الذى اختار الدفع على أقساط مدى الحياة ليس بدى أثر فى وقف الدفع ولو جاوز هذا المبلغ مقدار متأخر الاحتياطى بأكمله بل يظل خصم هذه الاقساط مستمرا حتى يقف بوفاء الموظف المدين ذلك انه فى حالة الدفع على أقساط مدى الحياة يكون هناك قدر من المخاطرة من جانب كل من الطرفين على السواء الحكومة فى حالة وفاة الموظف مبكرا عند بداية خصم الاقساط وكذلك الموظف اذا ما استطال أمد الخصم طالما لايزال على قيد الحياة . ذلك معناه انه يجمع الموظف الذى يختار الدفع على أقساط مدى الحياة بين مزايا الدفع دفعة واحدة فوراً ومزايا الدفع على أقساط معا أو بمعنى آخر أن يفيد من وقف دفع الاقساط وعدم الاستقطاع من معاش المستحقين عنه فى حالة وفاته حتى ولو لم يكن قد دفع شيئاً يذكر من الاقساط المطلوبة منه وفى نفس الوقت يستفيد من

وقف دفع الاقساط اذا بلغت الاقساط المدفوعة ما يعادل المبلغ الذى يكون مستحقا عليه لو أنه اختار الدفع دفعة واحدة فورا وعندئذ تتحمل الخزانة العامة وحدها المخاطر فى جميع الاحوال وهذا قول لايجد له سندا من النصوص ولا من احكام الجداول ذاته الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فضلا عن انه يقتضى مع قواعد العدالة التى تقضى بأن الغرم بالغنم ومن ثم فان المفهوم السليم لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التى أجازت للموظف فى أى وقت كان أن يسدد الاقساط المستحقة عليه للخزانة من متأخر الاجتياطى أو بعضها منه ، هو ان الرخصة المخونة بمقتضى هذا النص لاتعنى أن يكون دفع الاقساط المستحقة كلها أو بعضها على أساس أصل المبلغ الذى كان مستحقا فى حالة الدفع دفعة واحدة فورا — كما يذهب المدعى — وانما يكون الدفع طبقا للقاعدة والاسس التى ينشأ عليها الجدول الملحق بذلك المرسوم بقانون والذى يحدد قيمة أقساط متأخر الاجتياطى الواجب سدادها عند ابداء الرغبة فى تعجيل سدادها كلها أو بعضها على أسس روى فيها سن صاحب الشأن وقت تعجيل السداد وتناقص القيمة المفردة لكل جنيه من القسط السنوى المستحق عليه بما يقتاسب مع الزيادة فى عمره ويؤكد هذا المفهوم النص الفرنسى للمادة المذكورة والذى عبر عنه تعجيل السداد باللفظ الذى يفيد شراء الدين ثانيا أو استبداله بمبلغ يدفع دفعة واحدة • وبذلك يبين أن طلب المدعى تسوية متأخر اجتياطى معاشه تطبيقا لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بناء على طلبه المقدم فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ لايعنى انتقضاء دينه قبل الحكومة فى هذا التاريخ على أساس أنه سدد ما يجاوز أصل الدين الذى كان مستحقا فى حالة اختياره من مبدأ الامر دفع هذا الدين دفعة واحدة فورا •

قاعدة رقم (٢٧٠)

البدا :

عدم جواز الحصول عن طلب حساب مدد الخدمة السابقة في المعاش بعد أن تقرر ضمها وبدا استقطاع احتياطي المعاش عنها فعلا — شروط
الأكراه المفسد للرضا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

يبين من الاوراق أن المدعى قد التحق بخدمة الحكومة في عام ١٩٢١ ثم فصل من الخدمة في عام ١٩٤٤ وتقرر له معاش شهري قدره ٩٠٥٠٠ جنيها ثم أعيد الى الخدمة في عام ١٩٥٣ بالحالة التي كان عليها ، وطلب ضم مدة خدمته السابقة في المعاش باعتبار أن خدمته متصلة مع اسقاط مدة الفصل ، كما طلب في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٣ حساب مدة خدمته أثناء الحرب العالمية الثانية مضاعفة في المعاش وقدرها ٦ يوم و ٧ شهور و ٢ سنة ، ولقد ثار الجدل ، أثناء وجوده بالخدمة ، حول مدى أحقيته في تسوية معاشه على أساس مجموع مدتي خدمته الفعلية ، وكذلك حول مدى أحقيته في حساب مدة خدمته في الحرب مضاعفة في المعاش ، وقد كان الرأي في بادئ الامر هو حساب كل من مدتي الخدمة على حده ، ولم يبت في طلبه الخاص بمدة الحرب ، فتقدم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بطلب حساب ثلاثة أرباع مدة خدمته الاعتبارية بشركة الاوبرج المساهمة في المعاش وهي ٣ يوم و ١٠ شهور و ٢ سنة ، وتقرر ضمها بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وقدر عنها احتياطي معاش ١٥٨٩٥٠ جنيها وبدئ في استقطاعه من مرتبه على أقساط شهرية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ ثم من معاشه بعد خروجه من الخدمة ، وفي ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ وافقت ادارة المعاشات بوزارة الخزانة على اعتبار مدتي خدمته متصلتين مع حساب معاشه على هذا الاساس ثم تقدم بعد ذلك لوزارة الحربية بطلب وقف استقطاع أقساط المعاش المستحقة عن مدة العمل السابقة بشركة الاوبرج المساهمة ورد المبالغ السابق استقطاعها من مرتبه ، مستندا في ذلك الى احتمال حساب مدة خدمته العسكرية أثناء الحرب العالمية مضاعفة ، وأنه بحسابها

سيزيد مجموع مدد خدمته المحسوبة في المعاش ثلاث سنوات ، ومن ثم فهو راغب عن حساب مدة خدمته الاعتبارية في المعاش ، لان حساب مدة خدمة الحرب مضاعفة فيه الغناء ، فضلا عن أن القسط المستحق عليه عن المدة الاعتبارية كبير لا يحمّله ، وباستطلاع رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة رأّت رفض هذا الطلب في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ورغم ذلك استمر المدعى يوالى استعجال حساب مدة الحرب مضاعفة في المعاش حتى أجيب الى طلبه في ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وهذه المدة لا يسدد عنها احتياطي معاش ، وقد ترتب على ذلك أن أصبح مجموع مدد خدمته المحسوبة في المعاش ٢ يوم و ٤ شهور و ٤٠ سنة وهي تزيد على أقصى مدة تحسب في المعاش وقدرها ٣٧ر٥ سنة .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدة العمل السابقة في المعاش تنص على أنه « لا يجوز لمن اشترك عن مدة عمله السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن يغدل عن هذا الاشتراك وانما يجوز له تعديل رغبته في طريقة الاداء من التقسيط حتى من السنتين الى الاداء بطريق الاستبدال أو دفعة واحدة نقدا » . ولما كان طلب المدعى عدم الاعتماد بحساب مدة خدمته السابقة بشركة الاوبرج ورد الاحتياطي الذي استقطع من مرتبه عنها لا يعمدو أن يكون عدولا عن اشتراكه في هذه المدة ، وهو ما لا يجوز لصريح نص المادة المذكورة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى عند تقديمه لطلب ضم مدة خدمته الاعتبارية بشركة الاوبرج كان مكرها وذلك اذ فضلا عن أن القانون كفل للمدعى الوسائل بما فيها الالتجاء الى القضاء — للحصول على حقه في المدد التي كانت مثارا للنزاع فان الاكراه الذي يفسد الرضا — كما سبق أن قضت هذه المحكمة — يجب أن تتوفر عناصره ، بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بعثتها الادارة في نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس ، بأن كانت ظروف الحال تصور له أن خطرا جسيما محدقا يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن

يؤثر في جسامته — والثابت أنه لم يصدر من جهة الإدارة أى تهديد وقع على المدعى ، كما لم تبث في نفسه رهبة تضغط بها على إرادته فتفسدها بحيث تجعله مسلوب الحرية لا اختيار له فيما أراد ، بل ان المدعى قد قدم طلبه بضم المدة المذكورة عن إرادة حرة سليمة ورضا صحيح بقصد تحسين معاشه ، وبمجرد أن قدم طلبه هذا لم تمنع جهة الإدارة في تلميظه واجابته اليه هو وغيره من الزملاء الذين تقدموا بطلبات ضم مدد الخدمة السابقة في المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ، وصدر للجميع القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ — وقد اعترف المدعى في مذكرته الاخيرة أن هدفه الحقيقي من العدول عن الاشتراك عن مدة خدمته الاعتبارية التي قضاها بشركة الاوبرج المساهمة — التي يستقطع عنها احتياطي معاش — هو أن تحل محلها مدة الحرب التي تحسب في المعاش مضاعفة والتي لا يستحق عنها احتياطي معاش ، وتصادف أن كانت المدتان متساويتين تقريبا ، اذ بحساب مدة الحرب مضاعفة لم تعد له مصلحة في الابقاء على المدة الاعتبارية ، لان استبعادها لن يؤثر على بلوغ مجموع مدده الاخرى أقصى مدة تحسب في المعاش ، ولذلك لم يجد جدوى منها ، طالما أنه لا يستفيد منها شيئا ولن يترتب عليها أية زيادة في المعاش اللهم تحمله عبء الاحتياطي المستحق عنها .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان المدعى وقد تقدم بطلب ضم مدة خدمته بشركة الاوبرج في المعاش ، وقررت الإدارة ضمها وفقا لقاعدة قانونية معينة ، وبدأت فعلا في استقطاع احتياطي المعاش ، فانه لا يجوز للمدعى بعد ذلك العدول عن الاشتراك عن هذه المدة بناء على مشيئته حتى ولو لم تكن له مصنحة في ضمها وأيا كانت الاسباب والدواعي الى هذا العدول ، وذلك تطبيقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة (٤) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومادام أن طلبه ضم هذه المدة قد تم بإرادة حرة ورضا صحيح حسبما ملف البيان .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

نفع احتياطي المعاش المستحق عن حساب مدد الخدمة السابقة
في المعاش — المبلغ الذي يستحق على الموظف طبقا لأحكام القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ يختلف باختلاف طريقة الدفع التي يختارها .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الجداول الملحقه بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١
المذكور أن المبلغ الذي يستحق على الموظف ، في حالة اختياره
الدفع بطريقة ما من الطرق المشار اليها في المادة الثالثة من القانون
سالف الذكر يختلف عن المبلغ الذي يستحق عليه في حالة اختيار
الدفع بطريقة أخرى من تلك الطرق وأن الاختلاف ليس مقصورا
على قيمة القسط بمراعاة مدة التقسيط وانما تختلف المبالغ المستحقة
في كل حالة عن الأخرى وبديهي أن يقترن هذا الاختلاف باختلاف
المبلغ الذي يدفع دفعة واحدة فورا عن المبالغ التي تدفع مقسطة
في مدة معينة أو لمدى الحياة والحكمة التشريعية من هذا
الاختلاف واضحة فقد راعى المشرع عند وضعه الجداول الملحقه
بالقانون حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه التي تقضى بأن
« يوقف دفع الأقساط عند وفاة المستخدم أو الموظف أو صاحب
المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين
عنه » ولم ينب عن ذهن المشرع أن الموظف الذي يختار الدفع على
أقساط شهرية قد يدفع مبالغ أكثر من الموظف الذي يدفع دفعة
واحدة فورا ، وان الذي يختار الدفع على أقساط شهرية لمدى
الحياة قد يدفع أكثر ممن يختار الدفع على أقساط شهرية في
مدة معينة اذا مد الله عمره ، كما أنه قد يدفع أقل ، وربما أقل
بكثير اذا اعجله الموت ، وتوقف تبعا لذلك دفع الأقساط ، مقدار
المبلغ المتحصل في أحوال الدفع على أقساط ليس بذى أثر في وقف
الدفع أو الاستمرار فيه لأن دفع أكثر من المستحق بالقياس على

حالة الدفع دفعة واحدة فورا ، كذلك دفع أقل من هذا المستحق هما أمران متوقعان ويتفقان مع طبيعة الدفع على أقساط طالما أن حصيلته هذا الدفع تتوقف على أمر ليس في الامكان تحديده وقت اختيار احدى طرق الدفع على أقساط وهو عمر الموظف ، ففي أحوال الدفع على أقساط يكون هناك قدر من المخاطرة في جانب كل من الطرفين الحكومة والموظف على السواء كما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف في الشهر التالي لبدء الدفع ومن ثم لتوقف هذا الدفع ، فان الموظف يكون عرضة كذلك لتحمل مخاطرة مماثلة، اذا أطال الله في عمره فيدفع كل الأقساط المطلوبة منه في حالة الدفع على أقساط في مدة معينة ، أو أن يظل يدفع القسط المطلوب منه مدى حياته في حالة الدفع على أقساط لدى الحياة ما لم يضع الشارع حدودا قصوى للوفاء في حالة الدفع على أقساط لدى الحياة كما فعل في الجدول حرف (هـ) الملحق بالقانون والقول بغير ذلك معناه أن يجمع الموظف الذي يختار الدفع على أقساط بين مزايا الدفع دفعة واحدة فورا ومزايا الدفع على أقساط معا أو بمعنى آخر أن يكون له وقف دفع الأقساط ومنع الاستقطاع من معاش المستحقين عنه في حالة وفاته حتى ولو لم يكن قد دفع شيئا يذكر من الأقساط المطلوبة منه ، وفي نفس الوقت يكون له وقف دفع أقساط اذا بلغت الأقساط المدفوعة المبلغ الذي يكون مستحقا عليه لو أنه اختار الدفع دفعة واحدة فورا ، وأن تتحمل الخزنة العامة المخاطر في جميع الأحوال وهذا قول لا يجد له سنداً من النصوص ولا تقره قواعد العدالة التي تقضى بأن الغرم بالغنم .

الفصل الثالث

كيفية حساب المعاش

الفرع الأول

يسوى المعاش على أساس القانون السارى

وقت الاحالة الى المعاش

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

تتقطع بقرار الاحالة على المعاش ، علاقة الموظف بالوظيفة ،
اما ما قد يتضمنه من دفع الفرق وحساب المدة فانما يقصد به رفع
معاش الموظف على أساس ما لمجلس الوزراء من سلطة منح معاشات
استثنائية طبقا للمادة ٢٨ من قانون المعاشات ، وما دام الامر
كذلك ، فان المعاش يسوى على أساس القانون السارى وقت
الاحالة ولا يؤثر فيه ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين ولو قبل
التسوية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم رأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٦ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ طلب أحد مديري العموم السابقين بوزارة الداخلية
حساب مدة اشتغاله بالمحاماة في المعاش وتبين أن حضرته أحيل
الى المعاش بقرار صادر من مجلس الوزراء في ٩ من يوليو سنة
١٩٥٠ مع تسوية معاشه على أساس ماهية قدرها ١٥٠٠ جنيها
سنويا. وصرف الفرق بين الماهية والمعاش اليه لفاية تاريخ بلوغه
السن القانونية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ مع ضم المدة الباقية

على بلوغه هذه السن الى مدة خدمته ، وقد قامت وزارة المالية بتسوية معاشه على هذا الأسس .

وفي يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ نشر في الجريدة الرسمية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ في شأن وجوب حساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني .

فتقدم حضرته بطلب حساب المدة التي قضاها في المحاماة طبقاً لأحكام هذا القانون واستناداً الى أن مقتضى قرار مجلس الوزراء أنه يعتبر باقياً في الخدمة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية ومن ثم ينطبق عليه القانون سالف الذكر .

وبالاطلاع على أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ يتبين أنه نص في المادة الأولى منه على أن تحسب في المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين في إحدى الوظائف المذكورة في هذه المادة ومنها وظائف القضاء من وظيفة وكيل نيابة درجة سادسة فما فوق .

ثم نصت المادة الثانية على سريان حكم المادة الأولى على كل من يشغل الآن (أى في تاريخ العمل بالقانون) وظيفة من الوظائف سالفة الذكر أو كان شاغلاً لها من الموظفين الحاليين .

ونظراً الى أن حضرة الطالب كان يشغل وظيفة قاضى وهى من الوظائف المذكورة في المادة الأولى فان مناط البحث في هذا الموضوع ينحصر فيما اذا كان حضرته يعتبر من الموظفين الحاليين عند صدور القانون سالف الذكر أم لا ؟

وبالرجوع الى أحكام قانون المعاشات والأحكام العسامة في شؤون التوظيف يتضح أن علاقة التوظيف تنتهى بقرار الاحالة الى المعاش ، وبهذا القرار ينقطع استحقاق الموظف لمرتبه ويترتب له حق المعاش ، ولا يكون له أن يباشر أى عمل من أعمال الوظيفة من هذا التاريخ حتى في مدة التمهيد الذى يعطى له لتسليم مابعدته

(المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية) .

ولا عبرة في هذا الشأن باتعام تسوية المعاش ، لأن المعاش يستحق من تاريخ قطع الماهية من تاريخ الاحالة الى المعاش ، أما التسوية فاجراء تنفيذي للوفاء بحق الموظف في المعاش .

وما دام الأمر كذلك فإن المعاش يسوى على أساس القانون السارى وقت الاحالة الى المعاش ولا يؤثر فيه ماقد يصدر بعد ذلك من قوانين ولو قبل اتعام التسوية .

ولا وجه لما يستند اليه حضرته من أن المدة المضافة الى مدة خدمته هي مدة خدمة حقيقة يترتب عليها اعتباره من الموظفين العاملين حين انتهائها ، ذلك لأن قرار الاحالة الى المعاش يقطع علاقة التوظيف أما دفع الفرق وحساب المدة فانما يقصد به رفع معاشه على أساس ما لمجلس الوزراء من سلطة منح معاشات استثنائية طبقا للمادة ٣٨ من قانون المعاشات الملكية .

على أن القسم يلاحظ أن حضرة الطالب قد أحيل الى المعاش في وقت كان فيه مشروع القانون الخاص بحساب مدة الاشتغال بالمحاماه في المعاش معروضا على البرلمان وأنه لم يعمل به الا بعد فترة وجيزة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بالاحالة الى المعاش وقد يكون في هذه الظروف مايدعو مجلس الوزراء الى النظر بعين العطف الى طلب حساب المدة المشار اليها في معاش حضرته اذا ما عرض الأمر عليه بما له من سلطة في تقرير معاشات استثنائية .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن حضرة الطالب لا يستحق قانونا حساب مدة اشتغاله بالمحاماه في المدة المحسوبة في المعاش لانتفاء علاقة التوظيف بالنسبة اليه قبل العمل بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٥٠ .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

لا يجوز لمجلس الوزراء عند تسوية معاشات أو مكافآت موظفين فصلوا بغير الطريق التأديبي أن يقرر منحهم علاوات يحل موعدها في تاريخ لاحق على خروجهم من الخدمة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المرسوم رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي يتبين أنه نص في مادته الثالثة على أنه لا يترتب على فصل الموظف طبقاً لأحكام هذا القانون حرمانه من المعاش أو المكافأة وتسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه .

وتضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تجاوز سنتين ويصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية . فان لم يكن مستحقاً لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية .

ومن حيث أنه يبدو مما تقدم أن مجلس الوزراء رأى وهو في صدد تسوية حالات موظفين فصلوا من الخدمة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أن يستعمل سلطاته الاستثنائية المرسومة حدودها في المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية التي تنص على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأستبواب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المصالحين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد احالتهم الى المعاش .

ومن حيث أنه لابداء الرأى فى مدى جواز استعمال هذه الرخصة يتعين ألبت فيما اذا كان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ اذ نص فى المادة الثالثة على أن تسوى حالة الموظف المفصول على أساس آخر مرتب حصل عليه قبد قصد الى أن يكون هذا حدا أقصى للتعويض الذى يمنح للموظف المفصول لا يملك مجلس الوزراء أن يجاوزه أم أن التسوية المقررة بموجب تلك المادة لا تعطل الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة ٣٨ من قانون المعاشات اذا رأى أن ظروف الفصل فى بعض الأحوال تقتضى استعمال هذه الرخصة .

ومن حيث أن النص على تسوية معاش الموظف المفصول بسبب من الأسباب المعينة فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ على أساس آخر مرتب حصل عليه مع ضم المدة الباقية بحيث لاتجاوز السنتين انما جاء على خلاف الأصول المقررة فى تسوية المعاشات وفقا للقواعد العادية وذلك تعويضا لهؤلاء الموظفين عن فصلهم بغير الطريق التأديبى .

وإذا كانت تسوية المعاش أو المكافأة على النحو المبين فى المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨١ تعتبر فى ذاتها استثناء من القواعد العامة روعيت فيه طبيعة هذا القانون الاستثنائية فانه لايسوغ لمجلس الوزراء وهو بصدد تطبيق هذه الأحكام أن يجمع بينها وبين السلطة الاستثنائية الأخرى المقررة له بموجب المادة ٣٨ معاشات سالفه الذكر . فانه فضلا عن أن الاستثناء لايجوز التوسع فى تطبيقه بل يتعين التزام حدوده ، فلن المفروض أن السلطة المخولة لمجلس الوزراء فى تسوية المعاشات والمكافآت الاستثنائية انما أعطيت له لتمكينه من مكافآت الموظف الصالح الذى تكون الدولة أفادت من جهوده وتقتصر القواعد العادية عن تمكينها بمناسبة تركه الخدمة من تقدير ختماته بما يجمل استعمال مجلس الوزراء هذه الرخصة فى خصوص تسوية معاشات موظفين غير صالحين رؤى التخلص منهم بمنحهم علاوات لم يحل موعدها أمرا مخالفا للقانون لخروجه على الأهداف التى قصد به الى تحقيقها .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أنه لايجوز لمجلس الوزراء عند تسوية معاشات أو مكافآت موظفين فصلوا بغير الطريق التأديبى وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أن يقرر منحهم علاوات يحل موعدها فى تاريخ لاحق على خروجهم من الخدمة .

(فتوى ١٧٩ فى ١٩٥٢/٤/٨)

الفرع الثانى

حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات

خلال السنتين الأخيرتين

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

تسوية معاش الموظف أو المستخدم الحال الى المعاش خلال السنتين المائيتين ١٩٥٢/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ — تكون على أساس المرتب المخفض تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخفيض العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية بنسب معينة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن « تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى يستولى عليها الموظف أو المستخدم فى السنتين الأخيرتين ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية فى السنة الأخيرة ... » ، ويتبنى على ذلك أن الموظف أو المستخدم الذى يحال الى المعاش خلال السنتين المائيتين ١٩٥٢/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ سواء فى ظل القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٢٥٣

لسنة ١٩٥٤ الذين نصا على تخفيض العلاوات الاعتيادية بمعدلات الترقية بنسب معينة خلال هاتين السنتين ، يسوى معاشه على أساس المرتب المخفض طبقا لأحكام القانونين سالفى الذكر ، وذلك تطبيقا للمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ سالفه الذكر .

(نئوى ٢٨٩ فى ١٩٥٥/٨/٤)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن معاشات موظفى الدولة المدنيين - نصها على حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات الأصلية خلال السنتين الأخيرتين دون تفرقة بين انفصال مدة الخدمة أو اتصالها - تطبيق هذا الأصل على الموظف الذى يحال الى المعاش ولم يسبق معاملته بأحد قوانين المعاشات السابقة ولم يحصل على مكافأة أو أموال مدخرة - عدم انطباق ما نصت عليه المادتان ٤٢ ، ٤٣ من هذا القانون على مثل هذا الموظف .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن معاشات موظفى الدولة المدنيين جعلت مدة الخدمة التى يستحق بها المعاش عشرين سنة على الأقل كما جعلت الأساس الذى يقوم عليه حساب المعاش هو متوسط المرتبات الأصلية التى حصل عليها الموظف خلال السنتين الأخيرتين ولم تأت بأى ذكر عن انفصال الخدمة أو اتصالها وإذا كان المطلق يجرى على إطلاقه فلا محل لعمل هذه التفرقة ، واذ كفلت المادة ٤٩ و٥٠ لصندوق التأمين والمعاشات حقه فى المدد المحسوبة على التفصيل الوارد بهما فلا محل لعمل تفرقة بين فترة الحكومة المتصلة أو المنفصلة فى حساب المعاش .

فاذا كان فصل المطعون ضده من الحكومة سابقا على العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يخضع لأى قانون من قوانين المعاشات ، ومن ثم فلا يمكن تطبيق حكم المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون آنف الذكر على حساب معاشه اذ تنص أولاهما على الحالة التى يعود فيها الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا القانون أو قانون آخر من قوانين المعاشات وتنص ثانيتهما على الحالة التى يعود فيها الى الحكومة موظف كان فى الخدمة وحصل على مكافأة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة طالبا أن المطعون ضده لم يكن من أصحاب المعاشات كما لم يحصل على مكافأة عن مدة خدمته السابقة فلا يمكن اعمال حكم المادتين السابقتين على حالته ، ومن ثم يتمين حساب معاشه على أساس مدة خدمته كلها دون تفرقة .

(طعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٦)

البدا :

الموظفون المعاملون بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — تسوية معاش الموظف الذى ينتهى خدمته بقرار من رئيس الجمهورية على أساس متوسط الماهية فى السنتين الأخيرتين من الخدمة — أساس ذلك — القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ نص فى مادته الأولى على انتهاء خدمة بعض العاملين بوزارة التربية والتعليم ونصت المادة الثانية منه على أن « تحسب المدة الباقية على انتهائ مدة الخدمة الأصلية للسادة المذكورين فى المعاش المستحق لهم » وقد قامت الوزارة بتسوية معاش المذكورين معاملون بقانون

المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ وطبقا لأحكامه يسوى معاشهم على أساس متوسط المرتب في السنتين الاخيرتين ، واستتدت الوزارة في ذلك الى رأى ادارة الفتوى لوزارة الخزانة رقم ١٨٦/١١/١٤٢ بتاريخ يونية ١٩٦٣ بأن من تمت احالته الى التقاعد بموجب قرار جمهورى ينسدرج تحت حكم الرفت بسبب صدور أمر ملكى أو قرار مجلس الوزراء ويسوى معاشه طبقا للقاعدة العامة الواردة في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على أساس متوسط ماهيته في السنتين الاخيرتين من خدمته .

وتبدى وزارة التربية والتعليم أنه بالرجوع الى المادة ١٥ سائلة الذكر يبين أنها تنص على أن (تكون تسوية المعاش بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الاخيرة ، أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الرفت فتكون تسويتها على أساس الماهية الاخيرة وكذلك الحال في المعاشات التى تمنح لمائلات من يتوفى من الموظفين والمستخدمين تكون تسويتها على أساس الماهية الاخيرة التى كان يستولى عليها الموظف أو المستخدم يوم وفاته) وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون ما يلى : يسوى المعاش طبقا للقانون الحالى على أساس متوسط الماهية التى كان يستولى عليها الموظف أثناء السنتين الاخيرتين من سنى خدمته في جميع الاحوال الا في حالة الوفاة أو عدم اللياقة للخدمة طبييا بسبب حادث وقع له أثناء تأدية وظيفته وبسببها فان المعاش يسوى فيها على أساس آخر ماهية للموظف وقد رؤى من العدل أن يضاف الى العاملين السابقين حالة الخروج من الخدمة بسبب المرض أو العاهة وحالة الغاء الوظيفة والوفر لأن ترك الخدمة في هذه الأحوال يكون لاسباب خارجة عن ارادة الموظف ، ويخلص من نص القانون ومذكرته الايضاحية أنه يفرق بين انتهاء الخدمة بسبب مرده للموظف كاستقالة فيسوى معاشه على أساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين من خدمته وبين انتهاء الخدمة بسبب خارج عن ارادة الموظف فاذا كان لبلوغ

السن فيسوى المعاش على أساس متوسط الماهية في السنة الأخيرة وإذا كان للوفاة أو المرض أو الوفرة أو الغاء الوظيفة فيسوى المعاش على أساس الماهية الأخيرة ، ونظرا لأن انتهاء خدمة المذكورين كان بسبب خارج عن إرادتهم ، فإن معاشهم يسوى على أساس الماهية الأخيرة .

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات تنص على أن « تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة .. أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة فيكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة وكذلك الحال في المعاشات التي تمنح بسبب العاهة أو المرض والمعاشات الخاصة أيضا » وتنص المادة ٢٠ من القانون المذكور على أن « من تمت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء يكون له الحق في المعاش أو المكافأة ، ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية : ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ إذا كانت مدة خدمته خمس عشر سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة يعطى معاشا يعادل جزءا من خمسين جزءا من ماهيته الأخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سني خدمته مع عدم تجاوز النهايات العظمى المقررة في المادة ١٧ » .

ومن حيث أنه يخلص من النصين المذكورين أن القاعدة العامة في تسوية معاشات التقاعد هي حسابها على أساس متوسط الماهيات في السنتين الأخيرتين من الخدمة ويستثنى من هذه القاعدة العامة مايلي :

١ - معاشات المرفوتين بسبب بلوغ سن الستين ، وتسوى على

أساس متوسط الماهيات في السنة الأخيرة من الخدمة .

٢ — معاشات المرفوتين بسبب الغناء الوظيفة أو الوفر والمعاشات التي تمنح بسبب العاعة أو المرض والمعاشات الخاصة ، وتسوى على أساس الماهيات الأخيرة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ بإنهاء خدمة بعض العاملين بوزارة التربية والتعليم صدر استنادا الى المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أن (تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

٢ — الفصل بقرار من رئيس الجمهورية ٥٥) وهذه المادة تقابل المادة ١٠٧ بند ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن من أسباب انتهاء الخدمة (الفصل بهرسوم أو أمر جمهورى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء) ولذلك فانه في تطبيق أحكام قانون المعاشات العاملين به وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يعتبر هؤلاء العاملين مرفوتين من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية وهو الأداة القانونية التي حلت محل الأمر الملكى أو قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن وتسوى معاشاتهم تبعا لذلك على أساس القاعدة العامة سالفة الذكر أى على أساس متوسط الماهيات في السنتين الأخيرتين من الخدمة .

ومن حيث أنه لا يجوز قياس حكم الرفت بقرار جمهورى على حكم الرفت بسبب الغناء الوظيفة أو الوفر ، بدعوى أن الجامع بينهما هو الرفت بسبب خارج عن ارادة العامل وذلك لأن حكم الرفت بسبب الغناء الوظيفة أو الوفر يعتبر استثناء من القاعدة العامة في تسوية المعاشات كما سبق بيانه والمسلم أن الاستثناء لا يتوسم في تفسيره ولا يقاس عليه ، كما أن المسلم في فقه وقضاء القانون الادارى أن القياس غير جائز في المسائل المالية .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم مانصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه من أنه (تحتسب المدة الباقية على انتهاء مدة الخدمة الاصلية للسادة المذكورين في المعاش المستحق لهم) وذلك لأن حكم هذه المادة جاء تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، باعتباره ميزة اضافية لهؤلاء العاملين قصد بها زيادة معاشاتهم دون أن تؤثر في التكيف القانوني الصحيح لسبب انتهاء الخدمة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المعاش المستحق للعاملين بوزارة التربية والتعليم الذين انهيت خدمتهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ يسوى على أساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين من الخدمة طبقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات .

(ملك ٤٦٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٧)

البدأ :

احالة المدعى الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية — تسوية معاشه على أساس متوسط الماهيات في السنتين الاخيرتين من الخدمة — صدور قرار لاحق من رئيس الجمهورية بضم سنة الى خدمة المدعى المحسوبة في المعاش — عدم جواز اعتبار هذه السنة احدى السنتين الاخيرتين من الخدمة — اقتصار اثر قرار رئيس الجمهورية على زيادة عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بمقدار سنة واحدة دون مراعاة مرتب المدعى خلال السنة المضمومة .

ملخص الحكم :

ان مناط الفصل في المنازعة الراهنة هو تبين الاثر القانوني المترتب على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٨ بضم سنة الى مدة

خدمة المطعون ضده المحسوبة في المعاش ، وما اذا كان من مقتضى الضم ان يؤخذ في الاعتبار عند تسوية معاش المدعى على اساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين ان تكون السنة المضمومة هي احدى هاتين السنتين غير اعى مرتبه خلالها والذي كان سيصن اليه بالعلوات وما يترتب عني ذلك من اعادة تسوية معاشه على هذا الوضع ، ومن ثم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك في الفترة التالية لتاريخ احالة المدعى الى المعاش في ١٥/٦/١٩٦٨ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وفي هذه الحالة يقضى برفض الطعن مع الزام الجهة الادارية المصروفات ، أم أن أثر الضم مقصور على مجرد زيادة عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش وتسوية معاش المدعى تبعاً لذلك على أساس متوسط السنتين الاخيرتين دون النظر الى المدة المضمومة وبغير اخلال بالحقية المدعى في تسوية معاشه طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الذي ادركه بعد رفع الدعوى ، وفيما نص عليه في المادة ٧ من اعادة تسوية المعاش لمن بلغ سن التقاعد قبل العمل به على أساس مرتب الدرجة أو الفئة التي يتقرر أحقيته في العودة اليها لولا بلوغ سن التقاعد ، وفي هذه الحالة يقضى بالغاء الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى بدون رسوم طبقاً لهذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المدعى بعد حصوله على بكالوريوس كلية الهندسة بجامعة القاهرة عام ١٩٣٠ تدرج في سلك الوظائف الهندسية بالهيئة العامة للسكك الحديدية حتى وصل الى الدرجة الثانية (كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) بمرتب مقداره ١١١٦٨٧ ج في ١/٥/١٩٦٨ وكان يبلغ السن القانونية للاحالة الى المعاش في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، الا أنه صدر في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٨ قرار من رئيس الجمهورية رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ بإحالتها الى المعاش مع ستة من زملائه من العاملين بهيئة السكك الحديدية ، وفي ٢٥ من يولية سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٨ — استناداً للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ناصاً على « ضم سنه الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة لكل من السادة الموضحة أسمائهم في القرار » ومن بينهم المدعى .

ومن حيث ان قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به المدعى نص في المادة ١٥ على أن « تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف في السنتين الاخيرتين من خدمته ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن السنتين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الاخيرة — ويجب ان تكون مدة السنة أو السنتين مدة خدمة حقيقية ٠٠٠ أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر فتكون تسويتها على أساس الماهية الاخيرة وكذلك الحال في المعاشات التي تمنح بسبب العاهة أو المرض والمعاشات الخاصة أيضا . كما نص القانون السالف الذكر في المادة ٢٠ على أن « من يرفت من خدمة الحكومة من الموظفين الدائمين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء (يقابله قرار من رئيس الجمهورية) يكون له حق في المعاش أو المكافأة . ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية :

١ — ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ — ٠٠٠

٤ — اذا كانت مدة خدمة الموظف خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة يعطى معاشا يعادل جزءا من خمسين جزءا من ماهيته الاخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سني خدمته مع عدم تجاوز النهايات العظمى المقررة في المادة ١٧ » .

ومن حيث انه يخلص من النصوص المتقدمة ان القاعدة العامة في تسوية معاشات التقاعد هي حسابها على أساس متوسط الماهيات في السنتين الاخيرتين من الخدمة ويستثنى من هذه القاعدة : ١ — معاشات المرفوتين بسبب بلوغ سن السنتين فتسوى على أساس متوسط الماهيات في السنة الاخيرة من الخدمة ٢ — معاشات المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر والمعاشات التي تمنح بسبب العاهة أو المرض والمعاشات الخاصة وتسوى على أساس الماهيات الاخيرة .

ومن حيث أنه متى كان المدعى قد أحيل الى المعاش بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ — قبل بلوغه السن القانونية — استنادا الى المادة (٧٧) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام

العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية :

١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ٢ — الفصل بقرار من رئيس الجمهورية » فان معاشه يسوى على أساس القاعدة العامة سالفه الذكر، أى على أساس متوسط الماهيات في السنتين الاخيرتين من الخدمة — ولاينير مما تقدم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٨ بضم سنة الى مدة خدمة المدعى المحسوبة في المعاش ، فلا تعتبر هذه السنة احدى السنتين الاخيرتين من الخدمة اذ يقتصر أثر القرار الجمهورى السالف الذكر على زيادة عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بمقدار سنة واحدة دون مراعاة مرتب المدعى خلال السنة المضمومة وآية ذلك أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ جعل من بين مقومات القاعدة العامة المشار اليها أن تكون مدة السنة أو السنتين مدة خدمة حقيقية أى مدة خدمة فعلية تقاضى عنها المدعى مرتباً جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش الامر غير المتوافر في حالة المدعى ، فضلاً عن أن نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٨ ، قد اقتصر على ضم سنة الى مدة خدمة المدعى المحسوبة في المعاش ولم ينص على حساب مدة الخدمة الباقية على انتهاء مدة الخدمة الاصلية للمدعى أو على مدة سنة منها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى في أن يسوى معاشه على أساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين مع اعتبار مدة السنة المضمومة احدى هاتين السنتين ومراعاة مرتبه خلال هذه السنة قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الغاؤه .

(طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)

الفرع الثالث

الاجر الذى يحسب عليه المعاش

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

الاجر الذى كان يتقاضاه المطعون ضده عن عمله — يدخل تحت مدلول لفظ المكافأة الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ — لا يغير من ذلك أن يكون قد أطلق عليه مكافأة عن القطعة .

ملخص الحكم :

ان الاجر الذى كان يتقاضاه المطعون ضده عن عمله وقد أطلق عليه اسم مكافأة عن القطعة يدخل تحت مدلول لفظ « المكافأة » الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ والذى ورد على وجه من العموم والاطلاق بحيث ينصرف أثره الى كل أجر يتقاضاه الموظف نظير عمله سواء أكان هذا الاجر يصرف عن الشهر أو اليوم أو القطعة طالما أن العمل المنوط به له صفة الدائمة على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٣)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

العبرة فى تسوية الحقوق المعاشية بالمرتب المستحق قانونا للعامل — منح العامل مبالغ تجاوز ما هو مستحق له قانونا — لا أثر لها فى تسوية حقوقه المعاشية أو حقوق المستحقين عنه — القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ — مقتضاه عدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من

رئيس الجمهورية — صرف مبلغ الى العامل يبلغ هذا الحد رغم صدور قرار من رئيس الجمهورية — لا اعتداد بذلك في تسوية الحقوق المعاشية — وجوب اجراء التسوية على اساس المرتب القانونى وحده .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ عين المرحوم ٠٠٠ عضوا بمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسينما بمكافأة مقدارها مائة جنيه شهريا ، وبتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ طلبت المؤسسة من السيد وزير الثقافة والارشاد القومى منحه سلفة مقدارها مائة وخمسون جنيها شهريا لحين تحديد مرتبه ووافق سيادته على ذلك ، وعلى أساس هذا المبلغ الاخير كانت تؤدي الاشتراكات المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات وافادت المؤسسة المصرية العامة للسينما انها كانت تعتبر ان المبلغ المذكور هو من قبيل المرتب وانها اعدت عدة مشروعات لقرارات جمهورية بتحديد مرتبه بهذا المبلغ ، ولكن وفاته حالت دون ذلك .

ومن حيث ان قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الحننيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ينص فى المادة ١٥ منه على أن « يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهرى للمرتبات أو الاجور المستحقة للمنفع خلال السنتين الاخيرتين من مدة خدمته المحسوبة فى المعاش وفقا لاحكام هذا القانون ٠٠٠ » ، كما انه طبقا لنص المادة ١٢ من القانون ذاته يكون مبلغ التأمين الذى يؤديه الصندوق معادلا لنسبة من المرتب أو الاجر السنوى .

ومفاد ذلك ان العبرة فى تسوية المعاش والتأمين طبقا لهذا القانون هى بالمرتب المستحق للعامل ، وبديهي ان المرتب انما يقصد به المبلغ المستحق قانونا للعامل طبقا لقرار تعيينه أو طبقا للنظام القانونى الذى ينظم وظيفته ويحدد المزايا المقررة لشاغلها ، فاذا منح العامل مبالغ تجاوز هذا المستحق له قانونا ، لم يكن لذلك أثر فى تسوية الحقوق المعاشية المقررة له أو للمستحقين عنه .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى

شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية معدلا بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ ينص في مادته الاولى على أنه « لايجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية » .

ويقتع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزانة الدولة .. » .

وتتص المادة الثانية من هذا القانون على أن « على الجهات المشار اليها في المادة الاولى ان تطلب اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق احكام المادة للسابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الاولى » .

وطبقا لهذا القانون فانه لايجوز تعيين أى شخص بعد تاريخ العمل به في الهيئات والمؤسسات العامة وما اليها بمرتب سنوى أو بمكافأة سنوية مقدارها ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، كما انه بالنسبة الى المعينين وقت العمل به فان من يبلغ مرتبه هذا القدر يتعين استصدار قرار جمهورى بمنحه هذا المرتب ، فالقرار الجمهورى هو الادارة المقررة واللازمة قانونا لمنح مرتب يبلغ أو يجاوز ١٥٠٠ جنيه في السنة ، فاذا انتقلت هذه الاداة امتنع استحقاق هذا المرتب اصلا ، ولا يغير من ذلك ان يصرف الى العامل مبلغ يزيد على الحد المذكور ، فذلك لايعدو أن يكون أما اجراء مؤقتا ريثما يصدر القرار الجمهورى اللازم ، واما اجراء مخالفا للقانون ، وكلاهما لايرتب حقا في المبلغ الذى يتم صرفه بالفعل ولا يحوله الى مرتب مستحق قانونا .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فان مرتب المرحوم
كان مائة جنيه فقط ، ولا يمكن اعتباره مائة وخمسين جنيها على اساس ما كان يصرف له باعتباره سلفة لحين تحديد مرتبه ، طالما انه لم يصدر قرار جمهورى بذلك ، وبالتالي لم يثبت له أصل حق في مرتب بهذا القدر الاخير ، ومن ثم يتعين تسوية الحقوق المعاشية المستحقة عنه على اساس

مرتبه القانونى وهو مائة جنيه ، ولا يغير من هذا النظر ان الاشتراكات المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات كانت تؤدى على اساس السلفة التى كانت تصرف الى السيد المذكور ، وذلك لان المسألة تتعلق بتسوية الحقوق المعاشية ، وقد حددها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر على اساس نسب معينه من المرتب ، ومن ثم يجب ان يلتزم هذا الحد وهو المرتب المستحق قانونا دون نظر الى ما تقاضاه الصندوق من مبالغ قد تزيد وقد تنقص عما هو مفروض بحكم القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تسوية الحقوق المعاشية المستحقة عن المرحوم ٥٠٠ على أساس مرتب شهرى مقداره مائة جنيه .

(ملف ٥٢٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

الاجر فى مفهوم قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله الاصلى — ضم اجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا من المرتب طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم اجور أيام الجمع الى المرتب — فقد هذه الاجور لطبيعتها كاجر اضافى بانماجها فى المرتب — أثر ذلك — خضوعها لما يخضع له المرتب من استقطاع اشتراك التأمين والمعاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه (فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ٥٠٠٠ ط — بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء أكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، ويدخل فى حساب الاجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات وكذلك

البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ولا تدخل في حساب الاجر الاجور الاضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح ، وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم أجور أيام الجمع الى المرتب على أنه « مع عدم الاخلال بقواعد صرف الاجور الاضافية تضم اجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضون عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يزالون يتقاضونها حتى الآن ، مع منحهم راحة أسبوعية خلال الاسبوع ، وتحسب هذه الاجور على أساس مرتبات شهر يونيو سنة ١٩٦٧ . كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تستهلك هذه الاجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠٪ من قيمة هذه العلاوات اعتبارا من الترقيات التي تتم ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الاجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله الاصلى ، وان المشرع ضم أجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا لا يتجزأ من المرتب ، وبذلك فانها تفقد طبيعتها كاجر اضافي وتندمج في المرتب . وهو ما أكدته المشرع عندما نص على أن الضم لا يخل بأحكام الاجور الاضافية التي تمنح للعاملين مقابل ما يؤدونه من أعمال اضافية ومن ثم فان تلك الاجور تخضع لما يخضع له المرتب من استقطاع اشتراك التأمين والمعاش ولا يغير من ذلك خضوع هذه الاجور للاستهلاك مستقبلا وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ لان الاستهلاك لا يغير من الطبيعة التي اكتسبتها تلك الاجور بضمها الى المرتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أجور أيام الجمع التي ضمت الى مرتبات العاملين بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ تدخل في مدلول اجر الاشتراك .

الفرع الرابع

تحديد مستحقى المعاشات ونسب استحقاقهم على نحو

يغايير أحكام المواريث في الشريعة الاسلامية

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية — تحديده
لمستحقى المعاشات ونسب استحقاقهم على نحو يغايير أحكام المواريث
في التشريعة الاسلامية — ذلك لايعنى اطراح المفاهيم الشرعية للزواج
والطلاق — وجوب تطبيق أحكام هذا القانون في هدى هذه المفاهيم .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد أورد —
وهو بصدد بيان المستحقين للمعاشات التي تمنح الى عائلات الموظفين
والمستخدمين وأرباب المعاشات وتحديد نسب استحقاقهم — أحكاما
مغايرة لتلك الخاصة بالارث في الشريعة الا أن ذلك لايعنى أن هذا
القانون قد استهدف اطراح المفاهيم الشرعية للزواج والطلاق والتي
يتعين الرجوع في شأنها الى أحكام الشريعة الغراء باعتبارها القانون
العام في كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية ومنها الزواج والطلاق ، ومن
ثم فان تطبيق أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في هدى
المفهوم الشرعى للزواج والطلاق — دون ما اخلال بما عينه من مستحقين
أو حدده من أنصبة لهم — لايعد بحال خلطا بين القانون والشريعة —
كما تذهب الطاعنة — وانما هو اعمال سليم لكل منهما في مجاله .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)

الفرع الخامس

استحقاق المعاش أو المكافأة لمن يرفت بسبب الغاء الوظيفة

أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

معاملة أحد الموظفين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ عند تمييزهم الانتفاع بأحكام الرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ — عدم افعال نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — تطبيق مواده التي وريت أرقامها في المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ — نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على استحقاق من يرفت بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء ، للمعاش أو المكافأة — اعتبار هذا النص قائما بالنسبة لمن قبل المعاملة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمعاشات المدنية تنص على أن تسرى احكام المواد التالية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون على من يقبل المعاملة بأحكامه من الموظفين المنتفعين بأحكام الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه وذلك بدلا من أحكام المواد ١٣ و ١٧ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٧ و ٥٨ من القانون المذكور وذلك بشرط أن يقدموا طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وعلى أن يستقطع من مرتباتهم ١٠٪ مقابل احتياطي المعاش اعتبار من هذا القانون بدلا من ٨٪ .

ويبين من هذا النص ، ومن استثناء سائر احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع لم يقصد استبعاد احكام القانون رقم ٢٧ لسنة

١٩٢٩ برمته واستبدال أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ بها وذلك بالنسبة الى من يقبل المعاملة بهذا القانون وانما قصد استبدال بعض مواده فحسب وهى المواد التى وردت أرقامها بنص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه دون سائر احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فتبقى هذه الاحكام قائمة ومعمولا بها بالنسبة الى من قبل المعاملة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ الى جانب احكام ذلك القانون .

كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وهى ليست من المواد الواردة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ على أن « من يرفت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء يكون له الحق فى المعاش أو المكافأة ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية : (١) اذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المرفوت لا تزيد عن خمس سنوات يعطى مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن كل سنة من سنى الخدمة ٢ — اذا كانت مدة خدمته أكثر من خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات تحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن سنة من السنوات الخمس الاولى وباعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين التالية » .

(٢) اذا كانت مدة خدمته أكثر من عشر سنوات وأقل من خمس عشرة سنة تحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة العاشرة .

(٣) اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة يعطى معاشا يعادل جزء من خمسين جزء من ماهيته الاخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سنى خدمته مع عدم تجاوز النهايات العظمى المقررة فى المادة ١٧ .

ولما كان نص هذه المادة قائماً ومعمولاً به بالنسبة الى من قبل المعاملة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ اذ لم ترد هذه المادة ضمن المواد الواردة في المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ كما لم تشمل أحكام هذا القانون على تعديل لتسوية المعاش في حالة الفصل بقرار جمهوري ومن ثم يكون هذا النص واجب التطبيق في حالة من تنتهي خدمته لتعيينه بقرار جمهوري •

(فتوى ٥٤١ في ١٨/٥/١٩٦٣)

الفرع السادس

تسوية معاش من تضم اليه سنوات استثنائية

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

تسوية معاش الموظف مع اضافة سنتين استثنائيتين الى مدة خدمته بقرار من مجلس الوزراء سنة ١٩٤٤ — عودته الى الخدمة ثم فروجه منها سنة ١٩٥٨ مع ضم سنتين جديبتين الى خدمته بقرار من رئيس الجمهورية — معاملته بالنسبة للفترتين بقانون المعاشات الذي عومل به بعد انتهاء خدمته لأول مرة — تسوية معاشه عن كل فترة على حدها وربط معاشه الجديد بما يعادل مجموعها — عدم جواز المنازعة في مدد المعاش الاستثنائية وما ربط على أساسها من معاش — خطأ اعتبارها مدد خلو من الخدمة •

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أنه :

« لايجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن » •

وتتضمن المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على أنه : —

« اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقته معاملته بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى قوانين معاشات أخرى ، عومل بموجب القانون الذى ربط المعاش على أساسه .

وتعتبر كل فترة من فترتي الخدمة قائمة بذاتها وبحسب المعاش المستحق عنها دون تقييد بالحد الأدنى المشار اليه فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب الشأن معاش يبلغ مجموعها . كما تنص المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه « يجوز لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات ولا لصاحب الشأن المنازعة فى قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ تسليم بطاقة المعاش أو صرف المكافأة . » .

ولما كان الموظف قد منح عن مدة خدمته الاولى بالحكومة التى بدأت فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٢٧ معاشا استثنائيا مع ضم سنتين لخدمته وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ عملا بالسلطة المخولة له بالمادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولم تتنازع فيه الحكومة أو صاحب الشأن خلال الميعاد الذى عينته المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ومن ثم يصبح ربط المعاش عن هذه الفترة ربطا نهائيا لاتجوز المنازعة فيه بعد ذلك بمناسبة ربط المعاش عن فترة خدمته الثانية بالحكومة التى بدأت فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٨ .

ومناقضة ديوان المحاسبات فى ربط المعاش عن فترتي خدمته بالحكومة تقوم على اعتبار مدة السنتين المضمومتين بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ الى فترة خدمته الاولى من مدد الخلو التى لايحوز حسابها فى المعاش ، وبهذه المثابة تعتبر مناقضة الديوان منازعة فى ربط المعاش الاستثنائى الذى منح للسيد المذكور عن فترة خدمته الاولى بينما هذا الربط أصبح نهائيا لاتجوز المنازعة فيه طبقا لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على

ماسلف بيانه — ومن ثم ينبغي الالتفات عن مناقضة ديوان المحاسبات في هذا الصدد .

وترتبيا على ذلك يتعين في حساب المعاش المستحق للسيد المذكور أن يضم المعاش الاستثنائي السابق ربطه عن فترة خدمته الاولى الى المعاش المستحق له عن فترة خدمته انثائية ويربط للمذكور معاش يبلغ مجموعها .

(فتوى ٥٨٦ في ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات — سريان احكامه على من انتفعوا بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وذلك فيمن عدا العاملين قبله بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — استفادة هؤلاء المستثنين (مثل العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩) بأحكام المادتين ١٤ و ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — شرط ذلك أن يكونوا موجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونية سنة ١٩٦٣ — عدم انطباق هاتين المادتين على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الذي قرر معاشات لمن انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يستحق المنتفع معاشا عند انتهاء خدمته متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة على الاقل ومع ذلك فاذا كان انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بلوغ سن التقاعد ، فيستحق المنتفع معاشا متى بلغت مدة خدمته

المحسوبة في المعاش خمس عشر سنة على الأقل » ، وأن المادة ٢٠ من القانون ذاته تنص على أن « يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهري الاخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل في ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمتقاع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها ٠٠٠ » .

والاصل في الاحكام التي تضمنتها هاتان المادتان أنها تسرى على العاملين المنصوص عليهم في المادة الاولى من هذا القانون ، وهم من عندهم هذه المادة بقولها « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية:

(أ) موظفي ومستخدمى وعمل الدولة المدنيين المرتبطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافأتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيمن عدا العاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما .

(ب) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(ج) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

ويؤخذ من هذا النص أن العاملين قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمينات والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمينات والمعاشات لمستخدمى الدولة وعملها المدنيين ، كالعاملين باحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، لاتسرى عليهم في الاصل احكام التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها الا أنه استثناء من ذلك نصت المدة الثالثة من قانون اصدار هذا القانون الاخير على أن « تسرى احكام المواد ٠٠ و ١٤ و ٠٠ من القانون المرافق على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون العاملين بأحكام

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ٥٤

ومفاد هذا الاستثناء سريان بعض مواد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آتف الذكر ومن بينها المادتان ١٤ و ٢٠ سالفتا الذكر على المعاملات بلحاكم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في أول يونيه سنة ١٩٦٣ ، ولما كان الاستثناء لايجوز التوسيع في تفسيره أو القياس عليه ، فانه لايسوغ اجراء حكمه على فئات أخرى من المعاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ممن انتهت خدمتهم قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولاسيما أن تطبيق احكام المواد المشار اليها في المادة الثالثة من قانون اصداره على المعاملين باحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عنوط بتفويض ما تنص عليه الفقرة الثانية من هذه المادة من أن « يقتطع من المرتبات الاصلية لاولئك الموظفين لحساب الجهات المترمة بمعاشاتهم ومكافأاتهم طبقا للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠٪ بدلا من الاشتراكات المقررة قبل العمل بهذا القانون » ، وغنى عن البيان أن أعمال حكم هذه الفقرة بالنسبة الى من انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون المذكور غير مقصور بتحقيقه ، مما يخرج هؤلاء من مجال تطبيقه وليس بسائغ تحميل الميزانية اعباء مالية جديدة حيال موظفين انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سواء سويت معاشاتهم وربطت قبل هذا التاريخ أو بعده ، وحسب الميزانية ما ستتضمنه من اعباء التسوية بالنسبة الى الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون المذكور وأن كان تحملها اياها مقابل التزامهم بأداء اشتراكات جديدة غير تلك التي كانت تقتطع من مرتباتهم من قبل ، وهو ما لا يمكن أن يلزم به من انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون المشار اليه ومما يفرز هذا النظر أن المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد عدت المواد التي تطبق في حق اصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وتلك التي تسرى على المستحقين من المعاملين باحكام هذا القانون ولم تورد من بينها المادتين ١٤ و ٢٠ المشار اليهما ، الامر الذي يستبعد تطبيقهما على غير الموجودين في الخدمة في أول يونيه سنة ١٩٦٣ .

ولما كان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع معاشات للموظفين

والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش نتيجة وقف التثبيت وقتذاك كما هو واضح من تسميته ومما نصت عليه مادته الأولى من أن «يمنح الموظفون والمستخدمون غير المثبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية العامة للدولة أو في ميزانية ٠٠٠ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ المعاشات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون » ، انما تنصرف أحكامه الى من انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فان المنتفعين به لا يفيدون بداهة من أحكام المادتين ١٤ و ٢٠ أنفتى الذكر اللتين يرتبط تطبيقهما بعامل زمني غير متحقق في المذكورين هو الوجود في الخدمة في أول يونيه سنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان •

لذلك انتهى الرأي الى أن المادتين ١٤ و ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ انما تسريان في حق الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونيه سنة ١٩٦٣ ، من العاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ومن ثم لا تنطبقان على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش •

الفرع السابع

تسوية معاش من سبق تسوية معاشه بأحكام المعاشات

العسكرية

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين على أنه : (اذا كان صاحب المعاش قد سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية عومل فيما يختص بمدة خدمته المدنية الجديدة بموجب الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — اعتبار مدة خدمة الموظف في القوات المسلحة بعد تعيينه في الهيئة العامة للبترول متصلة في خصوص تسوية المعاش تطبيقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بطلب المعاملة بقانون المعاشات واستقطاع احتياطي المعاش عن مدة الخدمة بالهيئة العامة للبترول ، فإن المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين تنص على أنه « اذا كان صاحب المعاش قد سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية عومل فيما يختص بمدة خدمته المدنية الجديدة بموجب الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ » ، واذا كانت هذه الجمعية قد استقر رأيها على أن موظفي الحكومة الذين ينقلون الى إحدى الهيئات العامة تعتبر مدة خدمتهم في الحكومة وفي هذه الهيئات العامة متصلة وذلك في خصوص تسوية معاشاتهم فإن مدة الخدمة في القوات المسلحة وفي الهيئة العامة للبترول تعتبر متصلة فيما يختص بتسوية المعاش ولذلك يتعين استقطاع احتياطي المعاش من المرتب عن مدة الخدمة بالهيئة من تاريخ التعيين فيها ، وتكون المعاملة عن هذه المدة الأخيرة بموجب أحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ نظراً

لسبق معاملة هذا الموظف بأحكام قوانين المعاشات العسكرية باعتبار أنه كان ضابطاً بالجيش قبل تعيينه بالهيئة — وذلك تطبيقاً لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

(فتوى ٦٩١ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

الفرع الثامن

تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتبر بلوغ سن التقاعد وغير ذلك من أسباب انتهاء الخدمة أسباباً لاستحقاق المعاش من أول الشهر الذي تتحقق فيه أي من تلك الوقائع القانونية — قرار إنهاء الخدمة له طبيعة كاشفة ولا يغير تاريخ صدوره من بدء استحقاق المعاش .

ملخص الفتوى :

ان ائادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قررت استحقاق المعاش في حالات انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الفصل بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم أو انتهاء الخدمة لغير تلك الأسباب متى كانت مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ونصت المادة (٢٥) على أن « يستحق المعاش من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق فيما عدا المعاش المخفض فيستحق في أول الشهر الذي انتهت فيه خدمة المؤمن عليه ما لم يكن قد طلب الصرف على أساس نسبة تخفيض أقل فيستحق من أول الشهر الذي ستحدد على أساسه نسبة التخفيض » .

كما نص في المادة ١٠٤ على أنه « إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاش وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع اعتبر بلوغ سن التقاعد والفصل بقرار من رئيس الجمهورية والفصل بسبب الغاء الوظيفة والوفاة والعجز الكامل والعجز الجزئي المستديم وغير ذلك من أسباب انتهاء الخدمة اسبابا لاستحقاق المعاش وقرر استحقاق المعاش من أول الشهر الذي يتحقق فيه أى من تلك الوقائع القانونية بالنسبة للمؤمن عليه كما قرر استحقاق المعاش من أول الشهر الذي يتوفى فيه المؤمن عليه بالنسبة للمستحقين من بعده ومن ثم فإن استحقاق المعاش يرتبط بتلك الاسباب وحدها فيتحقق مناطه بمجرد وقوعها دون أن يلزم لذلك أى اجراء آخر وبالتالي يستحق المعاش في أول الشهر الذي يتحقق فيه السبب ولو كان ذلك قد تم في آخر يوم من أيامه .

ولايجوز الربط في هذا المجال بين استحقاق و صدور قرار بانتهاء الخدمة لأن المشرع لم يجعل لصدور مثل هذا القرار من أثر في بدء استحقاق المعاش وإنما جعل من جميع اسباب انتهاء الخدمة اسبابا في ذات الوقت لاستحقاق المعاش ، فضلا عن ذلك فإن الطبيعة الكاشفة لقرار انتهاء الخدمة تمنع بذاتها من التمويل عليه في تحديد تاريخ هذا الاستحقاق الذي حدد المشرع اسبابه صراحة بغير أن يربط بينها وبين صدور مثل هذا القرار وبناء على ذلك فإن من يتوافر لديه سبب من اسباب الاستحقاق في آخر يوم من أيام الشهر يستحق المعاش في أوله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المعاش في أول الشهر الذي يقع بسبب الاستحقاق في آخر يوم من أيامه .

الفروع التاسع

اعادة تسوية المعاش على أساس

المركز القانوني السليم للموظف

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

معاش — تسويته على أساس الترقية الملقاة — اعادة النظر فيها على أساس مكان يستحقه الموظف من مركز قانوني عند إحالته الى المعاش — عدم الاعتداد في هذا الشأن بنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات على عدم جواز المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربطه .

ملخص الفتوى :

ان إلغاء قرار الترقية الى الدرجة المرفى اليها يستتبع الغاء كل ما ترتب على هذا القرار من آثار ومنها القرارات التي صدرت مستتدة اليه .

ولما كانت تسوية معاش الموظف على أساس الدرجة المرفى اليها ، قد تمت مستتدة الى قرار الترقية في هذه الدرجة الذي قضى بإلغائه بعد ذلك ، ومن ثم تكون هذه التسوية أثرا من آثار القرار الملغى وعلى مقتضى ماتقدم يتعين إلغاء هذه التسوية واعادة النظر فيها من جديد في ضوء المركز القانوني الذي كان يفترض وجود الموظف المعال الى المعاش فيه لو لم يصدر قرار الترقية الملغى ، وذلك بتسوية المعاش وفقا لهذا المركز واستنادا اليه فاذا كان يستحق الترقية الى الدرجة المرفى اليها في تاريخ معين اعتبر مرفى اليها في هذا التاريخ وسوى معاشه على هذا الأساس ،

وان لم يكن يستحق الترقية الى هذه الدرجة قبل تاريخ احواله الى المعاش سوى معاشه على أساس الدرجة المرقى اليها .

ولا يعتد في هذا الصدد بما نصت عليه المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والمعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ من عدم جواز المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة — مع استثناء الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ذلك لأن هذا النص انما يعنى الحالات التي تخطئ الادارة فيها في تسوية المعاش سواء بالزيادة أو النقص بسبب الخطأ في تطبيق قواعد قانون المعاشات ، وغنى عن البيان أن إعادة تسوية معاشات الموظفين المشار اليهم انما تتم تنفيذاً لحكم قضائي نهائي جاز قوة الشيء المحكوم فيه فهي حالة تخرج عن نطاق تطبيق هذا النص .

(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/ ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

علاوة دورية — تأجيلها طبقاً للمادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — وروود هذا التأجيل على أساس استحقاق العلاوة لا على صرفها — اثر ذلك — انتهاء خدمة الموظف في فترة التأجيل يمنع من حساب هذه العلاوة في متوسط الماهيات في السنة الأخيرة عند تسوية معاشه — إعادة تسوية المعاش اذا تم على خلاف ذلك — شرطها أن تكون المنازعة في ربطه قد تمت في اليعاد المنصوص عليه في المادة ٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ معدلاً بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على أنه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شؤون الموظفين وتأجيل هذه العلاوة يمنع من استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية » .

أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها .

ويؤخذ من هذا النص أن العلاوة المؤجلة لا تدخل في المرتب الذي يستحقه الموظف طيلة فترة التأجيل إذ أن التأجيل لا يرد على صرف العلاوة وإنما على أساس استحقاقها ومن ثم لا يجوز حساب المؤجلة على هذا النحو الى ما بعد انتهاء خدمة الموظف في متوسط الماهيات التي حصل عليها في السنتين الأخيرتين من مدة خدمته أو في السنة الأخيرة عند تسوية معاشه وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن « تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف في السنتين الأخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة » .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن العلاوة الدورية التي كانت للموظف المعروضة حالته قد صدر قرار من لجنة شؤون الموظفين بتأجيل استحقاقها من أول مايو سنة ١٩٦١ الى أول نوفمبر سنة ١٩٦١ غير أن المذكور انتهت خدمته لبلوغه السن القانونية اعتبارا من ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ فلم يستحق هذه العلاوة ولم يستول عليها ضمن ماهيته ومن ثم ما كان يجوز حسابها ضمن متوسط الماهية التي استولى عليها في السنة الأخيرة عند تسوية معاشه ، واذ تمت تسوية المعاش على خلاف ذلك فإنه يتعين إعادة تسوية هذا المعاش على الأساس الصحيح اذا كانت المنازعة في

ربطه قد تمت في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية معدلاً بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ .

لذلك انتهى للرأى الى أن العالوة الدورية المؤجلة للموظف المذكور من أول مايو سنة ١٩٦١ الى أول نوفمبر سنة ١٩٦١ لا تدخل في متوسط ماهيته في السنة الأخيرة من مدة خدمته التي انتهت في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عند تسوية معاشه ، ويتعين إعادة تسوية هذا المعاش على الأساس الصحيح اذا كانت المنازعة في ربطه قد تمت في الميعاد المنصوص عليه في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ معدلاً بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ .

(ماف ٥٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣)

الفصل الرابع

المستحقون في المعاش

الفرع الأول

معاش الأرملة

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

معاش الأرملة — الأمل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى عنها زوجها وهي في عصمته في معاشه هي وأولادها المرزوقين منه — خروج المترع على هذا الأمل بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات على حرمان الأرملة من المعاش حال تمام الزواج بعد بلوغ صاحب المعاش الخامسة والخمسين وكذا أولادها المرزوقين منه — حكمه هذا الاستثناء — عدم انطباق هذا الحكم إذا ما أعاد الزوج إلى عصمته بعد الخامسة والخمسين زوجته السابقة ولو تمت العودة بعقد ومهر جديدين من طلاق بائن — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات على أنه « لا حق للأشخاص الآتى بيانهم في المعاش أو المكافأة :

١ — أراكل أصحاب المعاشات إذا كان الزواج عقد بعد الإحالة إلى المعاش وبعد أن يكون قد بلغ صاحب الشأن خمسا وخمسين

سنة وكذلك الأولاد المرزوقون من هذا الزواج ٥٠٠٠ » وجاء في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء بخصوص هذا النص أن « التعديلات التي أدخلت في هذه المادة تنحصر فيما يأتي : أولا - تقرير حق أرملة وأولاد صاحب المعاش المرزوقون له منها عن زواج تم وهو في المعاش قبل أن يبلغ الخامسة والخمسين من عمره ، وهذا الحق لم يكن مقررا في القانون الحالي والحكمة في النص الجديد راجعة الى مراعاة حالات بعض الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة قبل سن الخامسة والخمسين ، على أن هذا التعديل لن يكون له أثر في زيادة النفقات - وليس هذا بجديد في قوانين المعاشات المصرية فقد نص قانون سعيد باشا لسنة ١٨٥٤ وقانون اسماعيل باشا لسنة ١٨٧٦ على حق الأرمال والأولاد في المعاش عن مورثهم سواء أتم الزواج في الخدمة أم بعد الاحالة على المعاش ومهما كانت سن المورث .

والأصل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى زوجها وهي في عصمته في معاشه ، هي وأولادها المرزوقين منه . وقد خرج المشرع على هذا الأصل بنص المادة ٢٨ المشار اليها بتقريره حرمان الأرملة من المعاش اذا تم الزواج بعد بلوغ صاحب المعاش الخامسة والخمسين وكذلك أولادها المرزوقين منه . وهذا الاستثناء يجب أن يفسر في أضيق الحدود وفي ضوء الحكمة التي تغياها الشارع منه وهو التلاعب في المعاشات بزواج متأخر ، وحدا للنفقات التي تتحملها الدولة في هذا المجال ، وهي حكمة لا تتحقق اذا أعاد الزوج الى عصمته - بعد الخامسة والخمسين - زوجته السابقة سواء أعادها الى عصمته برجعة بعد طلاق رجعى ، أم بعقد ومهر جديدين بعد طلاق بائن . والقول بغير ذلك قد يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي التفارقة في المعاملة بين أولاد الزوجة الواحدة ، اذ يستحق أولادها الأول نصيبا في المعاش ، بينما يحرم أولادها المرزوقون من الأب ذاته بعد عودة والدتهم الى أبيهم بعد سن الخامسة والخمسين ، وهو مالا يعقل أن يكون الشارع قد قصد اليه .

وينطبق هذا التفسير على خصوصية الحالة المعروضة ، يتعين القول بأن كون السيدة صاحبة الشأن قد عادت الى زوجها بعقد ومهر جديدين بعد بلوغه الخامسة والخمسين ، لا يحرمها من حقها في معاشه بعد وفاته طالما أنها كانت زوجة له قبل بلوغه هذا السن لئلا تعتبر عودتها اليه ، بمثابة استمرار لزواجها السابق منه ، كما لا يحرم من حقه في المعاش ابنها حسن الذي رزقت به بعد عودتها الى زوجها .

(فتوى ١٩٦ في ١٢/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات — نص المادة ٢٨ منه على حرمان الأرملة من المعاش اذا كان الزواج قد تم بعد الإحالة على المعاش وبعد بلوغ صاحب المعاش الخامسة والخمسين وحرمان أولادها من هذا الزواج من المعاش — وجوب تفسير هذا الاستثناء في أضيق الحدود — عدم شمول الحرمان حالة من عادت الى زوجها بعقد ومهر جديدين بعد بلوغه الخامسة والخمسين أو أولادها — القول بالحرمان في هذه الحالة يترتب عليه التفرقة بين أولاد الزوجة الواحدة — تأكيد هذا الاتجاه بالنص عليه صراحة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ مع تعديل السن الى ستين سنة ، والنص على سريان هذا الحكم على المعاشين بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات تنص على أنه ، لا حق للأشخاص الآتى ببيانهم في المعاش أو المكافأة :

١ — أرمال أصحاب المعاشات اذا كان الزواج عقد بعد الإحالة

الى المعاش وبعد ان يكون قد بلغ صاحب الشأن خمسا وخمسين سنة وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزواج ٥٥٥ » • وجاء في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء بخصوص هذا النص « التعديلات التي أدخلت في هذه المادة تنحصر فيما يأتي : أولاً - تقرير حق أرملة وأولاد صاحب المعاش المرزوقين له منها عن زواج تم وهو في المعاش قبل أن يبلغ الخامسة والخمسين من عمره ، وهذا الحق لم يكن مقررا في القانون الحالي والحكمة في النص الجديد راجعة الى مراعاة حالات بعض الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة قبل سن الخامسة والخمسين ، على أن هذا التعديل لن يكرن له أثر يذكر في زيادة النفقات ، وليس هذا بجديد في قوانين المعاشات المصرية فقد نص قانون سعيد باشا لسنة ١٨٥٤ وقانون اسماعيل باشا لسنة ١٨٧٦ على حق الآرامل والأولاد في المعاش عن مورثهم سواء أتم الزواج في الخدمة أم بعد الاحالة على المعاش ومهما كانت سن المورث » •

ومن حيث أن الأصل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى زوجها في عصمته في معاشه ، هي وأولادها المرزوقين منه • وقد خرج المشرع على هذا الأصل بنص المادة ٢٨ المشار اليها بتقريره حرمان الأرملة من المعاش اذا تم الزواج بعد بلوغ صاحب المعاش الخامسة والخمسين ، وكذلك أولادها المرزوقين منه • وهذا الاستثناء يجب أن يفسر في أضيق الحدود ، وفي ضوء الحكمة التي تغياها الشارع منه وهي منع التلاعب في المعاشات بزواج متأخر ، حدا للنفقات التي تتحملها الدولة في هذا المجال وهي حكمة لا تتحقق اذا أعاد الزوج الى عصمته - بعد الخامسة والخمسين - زوجته السابقة ، سواء أعادها الى عصمته برجعة بعد طلاق رجعى ، أم بعقد ومهر جديدين بعد طلاق بائن • والقول بغير ذلك قد يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي التفريق في المعاملة بين أولاد الزوجة الواحدة ، اذ يستحق أولادها الأول نصيبا في المعاش ، بينما يهرم أولادها المرزوقين من الأب ذاته بعد عودة والدتهم الى أبيهم بعد سن الخامسة والخمسين ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه •

ويتطبيق هذا التفسير على خصوصية الحالة المعروضة ،
يتمين القول بأن كون السيدة قد عادت الى زوجها بعقد ومهر جديدين
بعد بلوغه الخامسة والخمسين ، لا يجرمها من حقها في معاشه بعد
وفاته ، طالما أنها كانت زوجة له قبل بلوغه هذا السن ، اذ تعتبر
عودتها اليه ، بمثابة استمرار لزواجها السابق منه ، كما لا يجرم
من حقه في المعاش ابنها الذي رزقت به بعد عودتها الى زوجها .

ولا وجه للاستناد الى ما سبق أن قررته الجمعية العمومية من
أن القاعدة هي استحقاق الأرملة في معاش زوجها مهما كانت سنه
وقت الزواج . وان المشرع خرج على هذه القاعدة في المادة ٢٨
من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فوضع استثناء من شأنه
حرمان الأرملة التي يتم زواجها بعد الاحالة الى المعاش وبعد بلوغ
سن الخامسة والخمسين من المعاش ، وان هذا الاستثناء يجب أن
يفسر في أضيق الحدود — لا وجه للاستناد الى ذلك للقول بأن القاعدة
العامة هي أن الاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره ، بل يحتمل على
ما يشير به ظاهر النص ، وان ظاهر نص المادة ٢٨ المذكورة لم
يفرق بين زواج جديد واعادة زوجة سابقة ، ذلك أن مقتضى قاعدة
أن الاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره ، أنه اذا ثار شك حول
خضوع احدى الحالات للاستثناء أو للقاعدة العامة ، فانه يتمين
استبعادها من نطاق الاستثناء واخضاعها للقاعدة العامة .
والتفسير الذي سبق أن أخذت به الجمعية العمومية لنص المادة ٢٨
سالف الذكر ، لا يترتب عليه استبعاد حالة من نطاق القاعدة العامة
واخضاعها للاستثناء ، حتى يقال بأنها قد توسعت في تفسير
الاستثناء ، وانما على العكس من ذلك ، فقد ترتب عليه استبعاد
حالة اعادة الزوجة السابقة الى عصمة صاحب المعاش من نطاق
الاستثناء — وهو الحرمان من المعاش ، والعودة بها الى نطاق
القاعدة العامة — وهي استحقاق المعاش . واذا كان ظاهر نص
المادة ٢٨ لم يفرق بين زواج جديد واعادة زوجة سابقة . فانه
كذلك لم يمنع هذه التفرقة ، التي تؤيدها الحكمة التي تغياها المشرع

من هذا النص ، وهي منح المعاشات بزواج متأخر
للحد من النفقات التي تتحملها الدولة في هذا المجال .

ولا يسوغ الاستناد الى المادة ٣٠ من قانون التأمين والمعاشات
الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، التي تنص على أنه
« لا تستحق أرطلة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد
الاحالة الى المعاش وبعد بلوغه سن الستين ، وكذلك الأولاد
المرزوقين من هذا الزواج أى معاش ، ولا يسرى الحكم المتقدم
على مطلقة صاحب المعاش التي عقد عليها بعد سن الستين
وكانت في عصمته قبل بلوغ هذه السن ، وكذلك أولاده المرزوقين
من هذا الزواج » ، للقول بأن هذا النص قد أورد حكما جديدا
فيما يتعلق بالمطالبة التي تعود الى عصمة مطلقها ، وسحبه على
المعاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، والقول بأنه لو
أن هذا الحكم كان قائما أصلا لما كانت هناك حاجة للنص عليه
— ذلك أن هذا القول غير صحيح في القانون ، لأن المشرع في القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، قد اتجه الى حسم أغلب المسائل
التي أثير حولها الخلاف ، وقنن كثيرا من الآراء التي استقرت في
هذا المجال ، وعلى الأخص الآراء التي أبدتها الجمعية العمومية
للقسم الاستشاري ، بل وتصدى كذلك لكثير من المسائل التي
كانت لاتزال معروضة على القسم الاستشاري ، فوضع لها حلولا
تتمشى مع الاتجاه الذي التزمه ، وهو التوسع في منح المعاشات ،
ومن ثم خليق أن يحمل الحكم الذي تضمنته هذه المادة على أنه تفسير
وتأكيد للمعنى الذي كان يقصده المشرع والذي سبق أن اتجهت اليه
الجمعية العمومية .

واذا كانت هذه المادة من المواد التي نص على سريانها على
المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فإن ذلك ليس معناه أنه
قصد أن يسرى هذا الحكم بالذات بأثر مباشر عليهم ، مما يقطع
بأن هذا الحكم لم يكون له وجود قبل ذلك ، إذ أنه فضلا عما تقدم،
فإن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لم تقتصر على
إضافة هذا الحكم ، بل عدلت كذلك الحكم الأصلي الذي تضمنته

المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ • بأن رفعت السن التي لا يعترف بعدها بزواج صاحب المعاش الى سن الستين ، بعد أن كان الخامسة والخمسين ، وهذا ما يقتضى حتما النص على سريانه على المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تحقيقا للمساواة بينهم وبين المعاملين بقوانين المعاشات اللاحقة •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابداءه بجلستها المعقودة في ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ في خصوص هذا الموضوع •

(ملف ٢٩٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات — تحديده في الجدول رقم ٢ المرافق أنصبة المستحقين — تحديد نصيب الأرملة بنصف المعاش دائما الا اذا وجد معها أكثر من ولد وولدان مستحقان — استحقاقها الثالث في هذه الحالة واعطاء الوالدين السدس — النص على رد الفرق الى الأرملة في حالة حصول الوالدين على أقل من السدس نتيجة وجود دخل — تطبيق ذات الحكم قياسا في حالة حصول الوالدين على معاش •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدينين المصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نصت في صدرها على أنه « اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة » • وبعد

أن بينت المقصود بالمستحقين في المعاش نصت في نهايتها على أنه « يشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى كما يجب ألا يكون للاخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحقونه أدى اليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته إن وجد باقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد اقراره » .

وبين من الجدول رقم ٣ المشار إليه أن نصيب الأرملة نصف المعاش دائماً فيما عدا حالة واحدة تلك هي المنصوص عليها تحت رقم ٤ من هذا الجدول وهي حالة وجود أرملة أو أرملة أو زوج مستحق وأكثر من ولد والوالدين مستحقين وفي هذه الحالة وحدها ينقص نصيبها إلى الثلث — وأنه إذا قل ما يمنح للوالدين في هذه الحالة عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .

والعلة التي من أجلها رد المشرع الباقي من نصيب الوالدين : مستحقين إذا قل عن السدس إلى الأرملة هي أن هذا السدس انتقص فعلاً من نصيب الأرملة نتيجة لوجود الوالدين المستحقين فإذا قل ما يستحقه الوالدان عن السدس فإنه يعود إلى الأرملة التي انتقص من نصيبها وإذا كان المشرع قد نص صراحة على الدخل كسبب لانقاص نصيب الوالدين ورد الباقي المنقوص إلى الأرملة فإن المعاش يأخذ ذات الحكم لاتحاد العلة التي شرع من أجلها الرد .

وبناء على ما تقدم فإنه ولئن كان قانون المعاشات قد فرق بين الدخل والمعاش إلا أنه في صدد تطبيق البند ٢ من الملاحظات الواردة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون فإن هذه التفرقة تتجاف مع الحكمة التي قام عليها انتقاص حق الأرملة في المعاش إلى الثلث بدلاً من النصف في حالة وجود والدين مستحقين (أي ليس لهما دخل يعادل قيمة المعاش) وأكثر من ولد ومنع ما انتقص إلى الأرملة إلى الوالدين ورده إليهما كاملاً في حالة وفاتهما ورد ما يتبقى منة إذا قل نصيبهما عن السدس نتيجة لوجود دخل لهما .

وليس من المقبول ولا من المعقول أنه في حالة ما إذا أصبح الوالدان غير مستحقين لما انتقص من نصيب الأرملة بسبب وجود معاش لهما أن لا يرد إليها ما انتقص منها الا في حالة وفاتها •

لذلك انتهى رأى الجمعية الي أنه اذا قل نصيب الوالدين في المعاش عن السدس بسبب وجود معاش لهما في الحالة الواردة في البند (٢) من الملاحظات الواردة في الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فان الباقي يرد الى الأرملة •

(فتوى ١٩٣ في ١٩٦٨/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

نصيب الأولاد في المعاش في حالة زواج الأرملة أو وفاتها — المقصود بالمعاش في تطبيق البند رقم (١) من الملاحظات الواردة في الجدول رقم (٣) الملحق بقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المعاش المستحق للمورث بعد رفعه الى الحد الأدنى — وليبان مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة المنصوص عليها في هذا البند ينظر الى نصيب كل منهم والى نصيب الأرملة مجردا عن الزيادة بمقدار الثلث المقرر بالمادة ٨ من هذا القانون •

ملخص الفتوى :

ان المرحوم ٠٠٠٠٠ توفي في ١٥/١١/١٩٥٩ فاستحق ورثته معاشا مقداره ٤٧٧٢ جنيه رفع الى الحد الأدنى وهو خمسة جنيهات خص منه الأرملة ١٨٧٥ ج ٠م وخص كل ولد من أولاده الثلاثة مبلغ ٦٣٥ مليما أصبح بعد رفعه الى الحد الأدنى جنيها واحدا • ثم زيد معاش الورثة بمقدار الثلث وفقا لحكم المادة ٨ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ •

وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٤ تزوجت الأرملة فثار البحث حول إعادة توزيع معاشها على الأولاد ومدى تأثير ذلك على الزيادة التي تقررت في معاشاتهم بمقدار الثلث .

ومن حيث أن المادة ٨ المشار إليها تنص على أنه « .. واستثناء من أحكام المادة ٤ تتراد اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون أنصبة المستحقين عن المعاملين بقوانين للمعاشات المشار إليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم .. » .

كما ينص البند رقم (١) من الملاحظات الواردة في الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون على أنه « في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ، ويوزع بينهم بالتساوى وبشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم ٦ .. » .

والحالة رقم ٦ آئفة الذكر تجدد نصيب الأولاد بثلاثة أرباع المعاش .

ومفاد هذا النص أن نصيب الأرملة في حالة زواجها أو وفاتها يؤول الى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت الزواج أو الوفاة بشرط ألا يجاوز مجموع المستحق $\frac{3}{4}$ المعاش .

ومن حيث أن المشرع حرص دائما على أن يضع حدا أدنى لمقدار المعاش ضمانا لجديته ولكفالة قدر معين من مستوى المعيشة فمن ثم فإن المقصود بالمعاش في مفهوم البند رقم (١) من الملاحظات المشار إليها هو معاش المورث بعد رفعه الى الحد الأدنى .

ولما كانت قوانين المعاشات السابقة على القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٣ تقضى بتوزيع ثلاثة أرباع المعاش لا كله على المستحقين بينما يوزع المعاش بالكامل طبقا للقانون المذكور ولذلك قضى المشرع ، رغبة منه في تحقيق المساواة بين المستحقين عن أصحاب المعاشات ، زيادة أنصبة المستحقين عن المعاملين بتلك القوانين السابقة بمقدار الثلث •

وتأسيسا على ذلك فإنه عند حساب مدى مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة الواردة في البند المشار اليه يتعين النظر الى نصيب كل منهم مجردا عن الزيادة بمقدار الثلث باعتبار أن هذه الزيادة هي ميزة قررها المشرع للورثة بقصد تحسين مراكزهم المالية • كما يتعين أيضا النظر الى نصيب الأرملة الذى يوزع على الأولاد مجردا عن تلك الزيادة حتى يكون القياس قائما على أساس واحد •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود بالمعاش في تطبيق البند رقم (١) من الملاحظات الواردة في الجدول رقم ٣ الملحق بقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المعاش المورث بعد رفعه الى الحد الأدنى • وينظر عند بيان مدى مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة المنصوص عليها في هذا البند الى نصيب كل منهم وكذلك نصيب الأرملة مجردا عن الزيادة بمقدار الثلث •

(ملف ٤٧٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية — نسه على أنه لا حق لزوجة الموظف أو صاحب المعاش التى تكون مطلقة عند وفاة زوجها فى المعاش — يقصد بالطلاق فى هذا المجال الطلاق البائن لا الرجمى •

ملخص الحكم :

من المقرر شرعا أن الطلاق الرجعى لا يرفع قيد الزوجية ولا يزيل ملحا ولا حلا مدامت العدة قائمه فلا يجعل المطلقة محرمة على مصنفها ، فيحل له الاستمتاع بها طالما هي في العدة ويصير بذلك مراجعا لها ، وإذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر ونفقتة واجبة عليه ، ولذلك فإن الزوجية بعد الطلاق الرجعى تظل قائمه حكما حتى تاريخ انقضاء العدة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن لفظ « المطلقة » الوارد في الفقرة الخامسة من المادة ٢٨ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ينصرف الى المطلقة طلاقا يقطع قيود الزوجية ويرفع أحكامها وهو يتحقق في الطلاق البائن لا الرجعى .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٢ قى — جلسة ١٢/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

نص المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على حساب حصة في المعاش لزوجـة صاحب المعاش التي طلقت أو توفيت أثناء حياته وإضافة هذه الحصة الى نصيب أولادها — هذا الحكم عدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يحسب للزوجة المذكورة نصيب في المعاش — عند وفاة أرملة صاحب المعاش يوزع نصيبها على جميع أولاده سواء كانوا من أولادها أو من أولاد زوجة غيرها .

ملخص الحكم :

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قضت بأن تسرى بعض أحكامه ومنها المادة ٢٩ والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بهذا

القانون على المستحقين من المعاملين ببعض قوانين المعاشات السابقة ومنها المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فان أحكامها هي التي تحكم المنازعة الراحنة المتعلقة بحصتي زوجته التي توفيت حال حياته وأرملته التي توفيت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ •

ومن حيث أن المادة ٢٩ المشار إليها تنص على أنه « اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة •

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرملة المنتفع أو صاحب المعاش •

(٢) أولاده •

كما تنص أول الملاحظات المذيل بها الجدول رقم ٣ المشار إليه على أنه « في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوى ، وبشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) ٠٠ » ولم يتضمن هذا القانون نصا مماثلا لنص البند الثالث من المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن حصة من تتوفى من زوجات الموظف قبل وفاته •

ومن حيث أنه يبين من الأحكام المتقدمة - المعمول بها بأثر مباشر من أول يونية سنة ١٩٦٣ - أنها تعابير الأحكام التي وردت بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن زوجة صاحب المعاش التي تتوفى في حياته ، وفي شأن توزيع حصة أرملة صاحب المعاش ، فالزوجة المذكورة لا يستحق أولادها منه معاشا في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، كما توزع حصة أرملة صاحب المعاش في ظل هذا القانون على جميع أولاده المستحقين معاشا سواء كانوا من أولادها أو من أولاد زوجة أخرى ، ومقتضى العمل بهذه الأحكام في المنازعة الراحنة ،

ألا تستحق المرحومة التي توفيت حال حياة صاحب المعاش نصيبا في المعاش وأن يكون نصيبها اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٣ من حق السيدة حتى إذا ما توفيت وزع كل نصيبها في المعاش على جميع أولاد صاحب المعاش .

ومن حيث أن صاحب المعاش ، توفي في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وربط المعاش ، وتم تسليم السركى في ١٥ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فقد كان يتعين على الطاعنة اعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ السالف ذكرها أو المنازعة في هذا الربط ، أما وقد انقضى ميعادها دون أية منازعة من الطاعنة أو أصحاب المصلحة في المنازعة فان هذا الربط قد أصبح غير قابل لأية منازعة طالما بقيت السيدة على قيد الحياة .

ومن حيث أن السيدة / المذكورة ، قد توفيت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ ، وأقيمت الدعوى الراحنة منازعة في توزيع حصتها في المعاش على كل أولاد صاحب المعاش — في الميعاد المقرر للمنازعة — تأسيسا على أن هذا التوزيع يخل بالمساواة في الأنصبة بين أبناء صاحب المعاش .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد حدد نصيب الأرملة الذي يجري توزيعه عند وفاتها بين جميع أبناء صاحب المعاش ، سواء كانوا من أولادها ، أو من أولاد غيرها بأنه كامل نصيب الأرملة التي كانت على قيد الحياة وقت وفاة صاحب المعاش والذي لا تشاركها فيه الزوجة التي توفيت قبل وفاته ، ولا يؤول شيء منها الى أولادها وحقق بذلك المساواة بين جميع أبناء صاحب المعاش ، وتبعاً لذلك فان النصيب السالف الذكر هو الذي يجري توزيعه بين أولاد المرحوم / عند وفاة أرملة /

ومن حيث أن أبناء المرحومة قد حصلوا من قبل على حصة والدتهم في المعاش ، التي أصبحت اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من حق أرملة صاحب المعاش ،

وحال دون حصولها عليها في ذلك التاريخ ، انقضاء ميعاد المنازعة فيها حسبما سلف بيانه ومن ثم فانهم بذلك يكونون قد حصلوا على نصيبهم في معاش أرملة والدهم ويكون الباقي لاختوتهم وأولاد المرحومة / ٥٥٥٥٥٠ وحدهم من تاريخ وفاتها .

(طعن رقم ١٨١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الفرع الثاني

معاش البنت أو الأخت

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

معاش — انقطاعه بزواج البنت أو الأخت وزوال هذا الانقطاع بالطلاق أو الترمل وفقا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — مقتضاه هو عدم سقوط حقها في المعاش بالزواج ثم نشوء حق جديد لها ، وانما يظل الحق قائما وثابتا لها طيلة الزواج ولكنه ينقطع — مقدار المعاش الذي يعود الحق فيه في هذه الحالة — هو المعاش الذي كان يستحق لها فيما لو لم تتزوج — خضوع هذا المعاش للظروف التي وقعت خلال انقطاعه كافة ، فيعود بالقدر الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه كما لو كان لم ينقطع أصلا — المجال الزمني لسريان حكم نص المادة سالفة الذكر — مثال بالنسبة لايولة حق الأرملة الى أولادها من صاحب المعاش ، ومن بينهم البنت المطلقة ، تطبيقا للمادتين ٢١ ، ٣٦ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٣٢ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٣ من قانون التأمين والمعاشات الصادر

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « يقطع معاش الأرمال والبنات والأخوات عند زواجهن والامهات اذا تزوجن من غير والد المتوفى ، وتمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو ترملت خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق ، ذلك دون اخلاص بحقوق باقى المستحقين عن صاحب المعاش ، فاذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل . ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترمول أو الطلاق التى وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القانون ، على أن يقدم طلب بذلك فى خلال سنة ، ويربط المعاش فى هذه الحالة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون » .

ومقتضى هذا النص أن الحق فى المعاش لا يسقط بزواج البنت أو الأخت ، ينشأ لها حق جديد فى المعاش اذا طلقت أو ترملت ، وانما يظل الحق قائما وثابتا لها طيلة الزواج ، غاية الأمر أنه ينقطع فاذا انتهى الزواج زال الانقطاع عن الحق فى المعاش ، ويكون المعاش الذى يعود الحق فيه للبنت أو الأخت المطلقة أو الأرملة هو المعاش الذى كان يستحق لها فيما لو لم تتزوج . يؤكد ذلك صريح ما قضى به النص المشار اليه ، من منح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو ترملت . ويستتبع ذلك أن يخضع هذا المعاش لكافة الظروف التى وقعت خلال انقطاعه ويعود بالمقدار الذى تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، كما لو كان لم يقطع أصلا .

وكما تسرى أحكام المادة ٣٢ سالفة الذكر على حالات الطلاق أو الترمول التى تتم فى ظل العمل بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فانها تسرى كذلك على حالات الطلاق أو الترمول التى وقعت خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، بشرط أو يقدم طلب بذلك خلال سنة من هذا التاريخ الأخير ويربط المعاش اعتبارا من هذا التاريخ أيضا .

ومن حيث أن السيدة ابنة صاحب المعاش المرحوم
طلقت في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، أى خلال العشر سنوات السابقة
على تاريخ العمل بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وتقدمت بطلب لتقرير معاش لها عن والدها طبقا
لأحكام القانون المشار اليه ، بتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٣ أى
خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . ومن ثم فإنه طبقا لنص
المادة ٣٢ من القانون سالف الذكر ، تمنح السيدة المذكورة ما كان
يستحق لها من معاش عن والدها فيما لو لم تتزوج ويخضع هذا
المعاش لكافة الظروف التي وقعت خلال انقطاعه ، ويعود الى
السيدة المذكورة بالمقدار الذى تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، كما
لو كان لم يقطع أصلا هذا مع مراعاة أنه اذا كان للسيدة المذكورة
دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل ، كما يراعى أن
المعاش يصرف لهذه السيدة اعتبارا من تاريخ العمل بقانون
التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
فحسب ، دون صرف أية مبالغ عن المدة السابقة على هذا
التاريخ الأخير .

ومن حيث أن المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة
١٩٢٩ — الذى كان صاحب المعاش المذكور معاملا به — تنص
على أن « حصص المستحقين للمعاش التي تقطع لأى سبب من
الأسباب لا تؤول الى باقى المستحقين ، الا حصة الأرملة ، فانها تؤول
الى أولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المرزوقين له
منها ، بشرط أن هذه الاضافة لا تجعل حصة الولد أو الأولاد
تزيد على الحصة المنصوص عليها في المادة ٢٦ » ومفاد هذا
النص أنه اذا قطع المعاش عن الأرملة بسبب زواجها أو وفاتها ،
فان حصتها في هذا المعاش تؤول الى أولادها من صاحب المعاش ،
بشرط ألا يؤدي ذلك الى زيادة حصة الولد أو الأولاد على الحصة
المنصوص عليها في المادة ٢٦ من المرسوم بقانون المشار اليه . ولما
كان المعاش المستحق للسيدة عن والدها المذكور ، يعود لها
بالمقدار الذى تطور اليه خلال فترة انقطاعه عنها . كما لو كان لم
يقطع أصلا . ويخضع لسكافة الظروف التي وقعت خلال فترة

انقطاعه . وكانت والددة السيدة المذكورة (أرملة صاحب المعاش) قد توفيت بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فإن هذه السيدة تفيد من حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بأيلولة حصة الأرملة في المعاش الى أولادها من صاحب المعاش ، وبالتالي فإن المعاش الذي يعود للسيدة ٥٠٠٠ يشمل كذلك ما آل اليها من حصة والدتها المتوفاة في المعاش المستحق لها عن والدها ، كما لو كانت غير متزوجة وقت وفاة والدتها، مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه ، ودون أن يترتب على ذلك الاخلال بحقوق باقى الأولاد المستحقين عن صاحب المعاش ، في حصة والدتهم المتوفاة من المعاش — وذلك طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ١٨٠ في ١٠/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

الحق في زيادة المعاش بمقدار الثلث طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات — سريان هذا الحكم بالنسبة للمستحقين عن المماتلين بقوانين المعاشات السابقة على هذا القانون بشرط أن يكون استحقاقهم قد نشأ قبل العمل بهذا القانون — وفاة صاحب المعاش تنشئ الحق فيه للمستحقين عنه بما فيهم ابنته المتزوجة انما ينقطع صرفه لها بسبب الزواج ويحول المانع بالطلاق والترمل فيعود اليها الحق فيه — استفادتها من الزيادة في المعاش اعمالا لنص المادتين ٨ و ٢٢ من القانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون

التأمين والمعاشات ، على أن « ٥٥٥ تراد اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، أنصبة المستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في المادة ٤ بمقدار الثلث ، دون أن يقرتب على هذه الزيادة أى تغيير فى قيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم ، كما يخصم من الزيادة مايكون قد منح لهم من معاشات استثنائية ، ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للمستحقين بقوانين المعاشات المشار إليها ، الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون » • ومقتضى هذا النص أن أنصبة المستحقين من العاملين بقوانين المعاشات السابقة على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — ومنها المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — تراد بمقدار الثلث ، وذلك بشرط أن يكون استحقاقهم قد نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

ومن حيث أن الحق فى المعاش انما ينشأ للمستحقين عن صاحب المعاش بوفاته بمعنى أن وفاة صاحب المعاش هى الواقعة المنشئة لحق المستحقين عنه فى المعاش ، فاعتبارا من تاريخ وفاة صاحب المعاش ينشأ الحق للمستحقين عنه فى المعاش ، بما فيهم ابنته المتروجة ، غاية الامر أن معاشها ينقطع صرفه لها بسبب زواجها ، فاذا ما انتهى هذا المانع — بأن طلقت أو تزلت — عاد اليها الحق فى المعاش • وعلى ذلك فانه اذا كانت المادة ٣٢ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قضت بأن تمنح البنت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو تزلت ، نصت على سريان هذا الحكم على حالات الطلاق أو التزل التى وقعت خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، فان حكم المادة ٣٢ المشار اليه قد اعاد للبنت التى كانت متروجة وقت وفاة والدها صاحب المعاش، ثم طلقت أو تزلت بعد ذلك — وفى خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور — استحقاقها فى معاش والدها ، بمعنى أن هذا الحكم لم ينشأ حقا جديدا للبنت المطلقة أو الارملة فى هذه الحالة • ومن ثم يكون استحقاقها فى معاش والدها قد نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر • وبالتالى يزداد نصيبها الذى كانت

تستحقه في معاش والدها قبل العمل بهذا القانون بمقدار الثلث — تطبيقاً
لنص المادة ٨ من هذا القانون •

ومن حيث انه لذلك فان السيدة ٥٠٠٠ — وقد عاد اليها استحقاقها
في معاش والدها الذي كان معاملها بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
طبقاً لنص المادة ٣٢ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ — يكون استحقاقها في معاش والدها قد نشأ قبل العمل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، وبالتالي يزداد نصيبها الذي
كانت تستحقه في معاش والدها قبل العمل بهذا القانون بمقدار الثلث.

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه طبقاً لنص المادة ٣٦
من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يعود
الى السيدة ٥٠٠٠٠ ما كان يستحق لها من معاش والدها فيما لو لم
تتزوج ، وذلك بالمقدار الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، فيشمل
ما آل اليها من حصة والدتها المتوفاة في المعاش المستحق لها عن والدها —
كما لو كانت غير متروجة وقت وفاة والدتها — كما يزداد بمقدار الثلث
طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

(ملف ٣١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/٧/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة المدنيين — بنات وأخوات المتقاع المستحقات في معاشه
واللاتي تقطع عنهن المعاش بسبب زواجهن وانقضى عشر سنوات على
هذا الزواج أو الوفاة أيهما الحق — عودة الحق في المعاش اليهن عند
طلاق أو ترمل لم تنقضى به عشر سنوات على زواج جديد •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين

المصدر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « إذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش فإن للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقاً للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة » .

ومن بين المستحقين الذين حددتهم هذه المادة الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخواته .

وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أن « يقطع معاش الارامل والبنات والأخوات عند زواجهن ... وتمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طلقت أو ترمت خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الاصل هو استحقاق بنات وأخوات المنتفع الارامل والمطلقات وغير المتزوجات عند وفاته معاشاً وفقاً للانصبة المقررة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأن هذا الاصل هو الذي يتفق مع طبيعة المعاشات وانها مموله من اشتراكات يؤديها المنتفع طوال حياته من مرتبه وتؤدي الحكومة جزءاً منها يدخل في مرتبه بالمعنى الواسع أي مرتبه هو الذي يتحمل بأعباء المعاشات والمزايا التي تصرف للمستحقين عنه في حالة وفاته .

وأن ما تنص عليه احكام القانون من قطع معاش الارامل والبنات والأخوات عند زواجهن هو استثناء من الاصل السابق وهو عارض لا يؤدي الى سقوط الحق في المعاش اذ الحق قائم وثابت طيلة الزواج فيعود اذا زال العارض بطلاق أو ترمل البنت أو الأخت خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق ، ولا يسوغ أن يؤدي عارض الزواج الى سقوط الحق في المعاش حتى ولو انقضت عشر سنوات على هذا الزواج لم يقع خلالها طلاق .

ومن حيث أن كل واقعة زواج مستقلة بنفسها عن وقائع الزواج

الآخري بمعنى ان كل منهما يترتب اثره فاذا زال العارض منحه المستحق ما كان يستحقه من معاش لولا هذا العارض .

وترتبيا على ذلك فان زواج البنت أو الاخت المطلقة أو الارملة الثانى اذا تم بعد مضي عشر سنوات على الزواج الاول أو على الوفاة أيهما الحق انما يكون (والحق في المعاش قائم لم يسقط) فاذا وقع دُئق أو ترملت البنت أو الاخت خلال أقل من عشر سنوات على الزواج الجديد منحت البنت أو الاخت ما كان يستحق لها من معاش .

ويتفق هذا مع ما استهدفه المشرع من توسع في هذا الخصوص بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ اذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين تنص على أنه « وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش اذا طلقن أو ترملن لأول مرة بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج سواء كان هذا الزواج قبل وفاة المورث أو بعدها ٥٠٠ » فجاءت أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ متحررة من قيدين ورد بهما القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أولهما أن يكون الطلاق أو الترمل لأول مرة فأعتمد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأي طلاق أو ترمل يقطع طالما كان خلال المدة التي حددها من تاريخ الزواج أو الوفاة أيهما الحق ثانيهما أن يقع الطلاق أو الترمل خلال خمس سنوات من تاريخ الزواج أو الوفاة فأطال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من هذه المدة بأن جعلها عشر سنوات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أن بنات وأخوات المنتفع المستحقات في معاشه اذا قطع عنهن المعاش بسبب زواجهن وانقضت عشر سنوات على هذا الزواج أو الوفاة أيهما الحق ، يعود اليهن الحق في المعاش عند طلاق أو ترمل لم تنقض به عشر سنوات على زواج جديد .

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

استحقاق ابنة أحد العاملين معاشا شهريا عن والدها المعامل
بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمعاشات العسكرية — قطع هذا
المعاش في ١٩٥١/٥/٢ للعقد عليها للزواج — اعادة هذا المعاش اليها
بعد طلاقها بصفة استثنائية ويقرر خاص من مجلس الوزراء في
١٩٥١/١١/٨ — عدم جواز زيادة المعاش المستحق لها بمقدار الثلث
بالتطبيق لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار
قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين —
عدم افادتها كذلك من حكم المادة ٣٢ من قانون التأمين والمعاشات
المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أن
« تسرى احكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين باحكام
القوانين رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠
المشار اليها . وتسرى احكام المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ من
القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون
المذكور على المستحقين عن العاملين باحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩
ورقم ٣٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠
ولا تحة التقاعد للعلماء المحرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليها» .

وتنص المادة ٢/٨ من هذا القانون على أنه « واستثناء من احكام
المادة ٤ تتراد اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ
العمل بهذا القانون انصبة المستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات
المشار اليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أى
تغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم ، كما يخصم من
الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية ٠٠ » .

وتقضى المادة ٣٢ بأن « يقطع معاش الارامل والبنات والاخوات عند زواجهن والامهات اذا تزوجن من غير والد المتوفى. وتمنح البنت أو الاخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو تزلت خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ايها الحق ... ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات التزل أو الطلاق التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القانون » .

وواضح من نص المادة ٤ المشار اليها أن حكمها انما يسرى على المستحقين عن المعاملين بالقوانين الواردة فيها ، ومنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ، بمعنى أنه يتعين أن يكون سند الاستحقاق هو أحد هذه القوانين بما تضمنته من أحكام عامة ومجردة من وقائع كل حالة على حده بحيث تشمل كل من كان في مركز قانوني معين يتيح له الافادة من تلك الاحكام العامة — أما من كان في مركز لا يتيح له تطبيق أحد هذه القوانين عليه وانما نشأ حقه بمقتضى قرار خاص من الجهات المختصة وبالنظر الى مركزه الخاص وظروفه واحواله فان استحقاقه للمعاش عندئذ لا يكون طبقاً لأحد القوانين المشار اليها في المادة آنفة الذكر ، وبالتالي لا ينطبق عليه الحكم المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ولا يزداد معاشه بمقدار الثلث .

وبعبارة أخرى ، فان المعاشات العادية وحدها هي التي تخضع لحكم الزيادة دون المعاشات الاستثنائية ، ويقصد بهذه الاخيرة المعاشات التي لا ينشأ الحق فيها بقوة القانون وبمجرد تكامل المركز القانوني للمنتفع ، كما هو الحال في المعاش العادي ، وانما يحتاج نشوء الحق الى قرار فردى خاص يصدر من الجهة المختصة بمنح المعاش الاستثنائي أو الزيادة الاستثنائية في المعاش الى شخص لم يكن له أصل حق في ذلك المعاش أو في تلك الزيادة .

ومن حيث ان الثابت أن السيدة المعروضة حالتها كانت تستحق معاشاً عن والدها المعامل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية .

من حيث أن المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر تنص على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتى بيانهم وهم : ٥٠٠ ثالثا — البنات متى عقد عليهن للزواج » كما تنص المادة ٣٧ على أن « لا يعاد المعاش الى الارامل اللواتى يطلقن بعد الزواج أو يتزلجن مرة ثانية . وهذا الحكم يسرى أيضا على البنات اللواتى يتزوجن ثم يطلقن أو يتزلجن » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من هذا القانون المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٢ بأنه « وفيما عدا ذلك وعدا الاحوال التى قررتها المادة الخامسة والعشرون وما يلحقها الى المادة الثلاثين من هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء دوما أن يقرر ، بناء على اقتراح وزيرى المالية والحربية ولاسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس ، منح معاشات خاصة أو زيادات معاشات أو مكافآت خاصة الى ضباط الجيش المحالين على المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من أولئك الضباط قبل فصلهم من الخدمة أو احوالهم على المعاش أو بعد ذلك » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن معاش البنت يقطع فى حالة العقد عليها للزواج ، ولا يعود اليها هذا المعاش مرة ثانية عند طلاقها أو تزلجها ، وأنه يجوز لمجلس الوزراء لاسباب يقدرها منح معاشا خاصة أو زيادة فى المعاشات المستحقة » .

ومن حيث انه بتطبيق هذه الاحكام على حالة السيدة المذكورة يبين ان حقها فى المعاش قد سقط بالعقد عليها فى ٣/٥/١٩٥١ ، ثم أعيد اليها هذا المعاش بعد طلاقها بصفة استثنائية وبقرار خاص من مجلس الوزراء .

ومن حيث انه متى كان ذلك فانها لا تكون من بين المستحقين المشار اليهم فى المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالتالي لايزاد معاشها بمقدار الثلث بالتطبيق لاحكام المادة ٨ من هذا القانون .

ومن حيث ان واقعة الطلاق قد تمت بتاريخ ١٠/٩/١٩٥١ ، أى

قبل عشر سنوات سابقة على العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فمن
ثم لا تنطبق أحكام المادة ٣٢ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم زيادة المعاش المستحق
للسيدة بمقدار الثلث .

(ملف ٥٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

منحة الزواج المقررة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، تستحق عند
قطع المعاش عن البنت بسبب زواجها دون أى سبب آخر — قطع المعاش
بسبب التحاق البنت بخدمة الحكومة لا يستوجب تقرير هذه المنحة لها
— لا وجه للترقية في هذا المجال بين قطع المعاش ووقفه — هذه التفرقة
لم يكن لها صدق في التشريع المقرر لمنحه الزواج .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٩) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات
وهو القانون الذى كان صاحب المعاش فى الحالة المعروضة معاملا به —
تنص على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتى بيانهم وهم : (٣)
البنات والاحوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى
المعاش المقرر لهن فى مدة سنة ومع ذلك فحق البنات فى المعاش يعود
اليهن الى سن ٢١ سنة اذا انتهت هذه الزوجية قبل بلوغهن هذا السن،
(٤) الابناء والبنات المستخدمون بماهية فى مصالح الحكومة على أنه اذا
رفتوا من خدمة الحكومة يعود حقهم فى المعاش وذلك فى الحدود وطبقا
للشروط المنصوص عليها فى الفقرتين (١ و ٣) من هذه المسادة » وتنص
الفقرة الثالثة من المادة (٦٠) من ذلك القانون على أن « مستحقو المعاش
عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون فى احدى وظائف
الحكومة يكون لهم الخيار فى الاستيلاء على ماهية وظائفهم أو الاستمرار
على أخذ المعاش الذى آل اليهم وفى حالة رغبتهم يكون لهم الخيار فى طلب

ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة على حسب مدة خدمتهم أو المعاش الآيل لهم » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حين نظم أحوال قطع المعاش في المادة (٢٩) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه فرق بين قطع المعاش عن البنت عند زواجها ، وبين قطعه عنها عند التحاقها بخدمة الحكومة فنص على استحقاقها لمبلغ يساوي معاش سنة في الحالة الاولى دون الحالة الثانية والحكمة من ذلك واضحة وهي أن قطع المعاش عن البنت في حالة زواجها يؤدي الى انقطاع مورد رزقها فجأة رغم حاجتها اليه لمواجهة نفقات الزواج وهو ما استوجب تقرير هذا المبلغ لها لمواجهة هذه النفقات ، أما في حالة قطع المعاش عند التحاقها بخدمة الحكومة فان مرتب الوظيفة يعتبر بديلا عن المعاش المستحق لها عن ايها فلا يستوجب تقرير هذه المنحة لها ، ومن ثم فان مناط استحقاق هذه المنحة هو قطع المعاش عن البنت بسبب زواجها دون أى سبب آخر .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، يبين انه وان كانت السيدة قد تزوجت في ١٢ من مارس سنة ١٩٧١ إلا أن هذا الزواج لم يكن سببا في قطع المعاش عنها لانه كان مقطوعا من يوم تقريره لسبب آخر هو الالتحاق بخدمة الحكومة ، ولذلك لا يتحقق في شأنها السبب الموجب لاستحقاقها منحة الزواج ، ولا وجه للتفرقة في هذا المجال بين قطع المعاش ووقفه والقول بأن معاش السيدة المذكورة كان موقوفا بسبب التحاقها بخدمة الحكومة وأنه لم يقطع عنها الا عند زواجها فيكون قد تحقق في شأنها شرط استحقاق المنحة ، لا وجه للقول بذلك لانه فضلا عن أن التفرقة بين وقف المعاش وقطعه لم يكن له صدق في التشريع المقرر لمنحه الزواج وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، اذ عبر هذا القانون عن انقطاع المعاش عن البنت في حالتى زواجها أو التحاقها بخدمة الحكومة بالقطع دون الوقف ، فان كلا السببين يستويان في أثرهما على الحق في المعاش ، فكل منهما لا يسقط الحق في المعاش بصفة نهائية وانما يعتبر مانعا عارضا يحول دون صرفه ويزول هذا المانع بزوال سببه فيمكن أن يعود للبنت معاشها المقطوع بسبب الزواج عند انتهاء زوجيتها ، كما يمكن أن يعود المعاش المقطوع بسبب الخدمة في الحكومة عند انتهاء هذه الخدمة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لاحق
للسيدة / في منحة الزواج المقررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة
١٩٢٩ المشار اليه .

(ملف ١١/١/٧٦ — جلسة ١٩٧٣/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية — نص
المادة ٦٠ منه في فقرتها الثالثة على أن مستحق المعاش عن صاحب
المعاش أو المستخدم الذين يعينون في إحدى وظائف الحكومة لهم الخيار
في الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو الاستمرار في أخذ المعاش الذي آل
اليهم — تحديد المقصود بعبارة ماهية الوظيفة — عدم شمولها ما يكون
مقررا من بدل انتقال ثلثت أو بدل طبيعة عمل أو أجر اضافي — حق
المستفيد من المعاش الذي اختار الاستمرار في أخذ المعاش في الحصول
على البديل أو الاجر الاضافي الى جانب المعاش .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة رقم ٦٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
الخاص بالمعاشات المدنية والذي كان والد الآنسة المذكورة معاملا به
والذي تستحق المعاش طبقا لاحكامه تنص على أنه « ومع ذلك فمستحقوا
المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في إحدى
وظائف الحكومة يكون لهم الخيار في الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو
الاستمرار على أخذ المعاش الذي آل اليهم ... » .

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع رخص لمن يعين من مستحقى
المعاشات من أصحاب المعاشات المعاملين بهذا القانون في إحدى وظائف
الحكومة في تقاضى « ماهية الوظيفة » أو في استمرار الحصول على المعاش
الذي آل اليه . والمقصود بماهية الوظيفة الوارد ذكرها في النص
القانونى سالف الذكر هو المبلغ المحدد أساسا وبصفة أصلية للدرجة

التي يشغلها العامل متدرجا بالعلاوات الدورية التي يحصل عليها فيها فلا يتناول ما تقرر لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين والمفتشين الإداريين ومندوبي الحجز والمحصلين بها من مرتب انتقال ثابت بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والذي عدلت تسميته بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ بما يجعله بدل طبيعة عمل يعمم صرفه لهذه الفئات وبالنسبة للفنيين لغاية درجة مدير عام سواء من يعمل بالأموريات أو بالإدارات والمراقبات العامة .

وظاهر أن تقرير هذا البديل تم أصلا مقابل ماينفقه العاملون بهذه المصلحة والمشار إليهم من نفقات انتقال قطليه ، فحرمان المستحق عن صاحب المعاش منه يجافي الحكمة من تقريره وتحمله نفقات انتقال الامر الذي لايسوغ تبريره باستحقاقه لمعاش ، ولعل الحكمة من تقرير مرتب الانتقال الثابت هي التي حدث بالمرشح الى النص على عدم جواز الحجز عليه لاي دين ولو كان لوفاء نفقة محكوم بها أو لاداء مايكون مطلوبا للحكومة من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته وهذا مانصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ التي قضت بأنه « لايجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة (وهي الحكومة والمصالح العامة ومجالس المدن والمجالس الفرعية والمؤسسات العامة) أ وأى رصيد من هذه المبالغ » .

وقد أخذ المشرع بالمدلول السابق للماهية الاصلية عند حساب الاجور الاضافية من أنه « لاتحسب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية » .

وكذلك لايدخل الاجر الاضافي في مفهوم ماهية الوظيفة بالمعنى الذي عناه الشارع منها في المادة ٦٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليها ، ذلك أن هذا الاجر ليس ثابتا ودائما بل يتقرر لقاء تكليف جهة الادارة للعامل باعمال اضافية في غير اوقات العمل الرسمية وتقرره الادارة للعامل بموجب سلطتها التقديرية . ومقيدة بالاعتمادات المالية المقررة وبحدود قصوى لا تتعداها سرياء فيما تقرره لكل عامل شهريا

أو بالنسبة لمجموع العاملين الذين يستحقون هذا الاجر في الوزارة أو المصلحة أو بالنسبة للدرجات التي يشغلها هؤلاء العاملون فضلا عن أنه مقرر لوظائف بعض المصالح دون المصالح الأخرى وذلك لدواعي العمل وهي خصائص تختلف عن خصائص المرتب المقرر أساسا للوظيفة ومن ثم فانه لا يدخل في مفهوم ماهية الوظيفة .

وفضلا عن ذلك فان بدل طبيعة العمل والاجر الإضافي لا يدخلان في المرتب الذي يجرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش الجبر للحرمان منها اذا عين المستحق عن صاحب المعاش في احدى وظائف الحكومة .

ومن ثم تستحق الانسة المذكورة بدل طبيعة العمل وكذا الاجر الإضافي علاوة على المعاش المستحق لها .

لذلك انتهى الرأي الى أحقية الأنسة المذكورة في تقاضى بدل طبيعة العمل المقررة لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين وغيرهم بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ وكذا ما تقرره جهة الادارة لها من أجر اضافي عما تكلف به من أعمال اضافية في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على المعاش المستحق لها عن والدها .

(ملف ٣٥٩/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)

الفرع الثالث

معاش الابن أو الاخ

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — سريته على المستحقين عن العاملين بالقوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — نص المادة ٢٩ منه على كيفية توزيع المعاش عند وفاة المتنفع أو صاحب المعاش — ارتباط هذا التوزيع بواقعة الوفاة ووقت وقوعها — عدم جواز اعادة تسوية معاش تمت وفقا لتنظيم سابق كان موجودا وقت الوفاة — تضمن المادة ٢٩ حكما آخر خاصا باعادة تسوية المعاش وتوزيعه على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة وذلك عند قطع استحقاق الطالب الذى يبلغ سنا معينة أو تنتهى دراسته — مناط تطبيق هذا الحكم هو تحقق واقعة قطع المعاش فى ظل العمل به بغض النظر عن تاريخ الوفاة ولو كان سابقا على العمل بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أن « تسرى احكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين باحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها » .

وتسرى احكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٧٩ و ٨٤ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين « .

ومفاد هذا ان أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد أصبحت هي الواجبة التطبيق على المستحقين عن المعاملين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وأن المواد التي عددها المشرع في المادة الرابعة آنفة الذكر ومن بينها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تسرى على أصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٢ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة » .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرلة المنتفع أو صاحب المعاش .

(٢) أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين قبل وفاته .

فاذا كانوا قد جاوزوها وكانوا في احدى مراحل التعليم التي لاتجاوز التعليم الجامعي أو العالي اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش — بصفة مؤقتة — وذلك الى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهي دراستهم أي التاريخين أقرب وفي الحالة الاخيرة يستمر الصرف حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التي انتهت فيها الدراسة .

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة .

وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالات المتقدمة يعاد تسوية المعاش على باقي المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة » .

ومن حيث أنه يؤخذ من استقراء هذه المادة أنها تضمنت حكمن منفصلين ، أولهما خاص بكيفية توزيع المعاش عند وفاة المنتفع أو صاحب المعاش وهذا الحكم يتناول واقعة وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ويرتبط

تطبيقه بوقت وقوع الوفاة ، ومن ثم قلناه يسرى بأثر حال مباشر على حالات الوفاة التي تتم بعد العمل به دون ما وقع منها قبل ذلك لعدم رجعية أثره ، فلا تجوز بناء عليه إعادة تسوية معاش تمت وفقا لاحكام تنظيم سابق كان معمولاً به وقت الوفاة . أما الحكم الثانى وهو خاص بإعادة تسوية المعاش وتوزيعه على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة عند قطع استحقاق الطالب الذى يبلغ سنا معينة أو تنتهى دراسته ، فان مناط تطبيقه هو تحقق واقعة قطع المعاش فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بغض النظر عن تاريخ وفاة المنتفع لانه لا يرد على توزيع المعاش عن وفاة المنتفع وانما يتناول إعادة توزيعه عند قطعه عن الطالب وذلك بأثر حال مباشر ما دامت واقعة بلوغ السن أو انتهاء الدراسة قد تمت فى ظله .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم لما كان قطع معاش أحد أولاد المرحوم الذى توفى فى ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ قد تم بانتهاء دراسته فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فانه يتعين إعادة تسوية المعاش على المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة على مقتضى احكام هذا القانون الاخير .

لذلك انتهى الرأى الى ان مقتضى اعمال احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر هو إعادة تسوية معاش المرحوم على المستحقين عنه الذين كانوا موجودين وقت وفاته ، وذلك بعد قطع معاش احدهم وهو ابنه الذى كان طالبا وانتهت دراسته فى ظل العمل بهذا القانون .

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

المادتان ٢٩ و ٣١ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — الاصل استحقاق الاولاد والاخوة الذكور معاشا الى أن يبلغوا سن الحادية والعشرين فيقطع المعاش — استثناء الطلبة واستمرارهم بصفة مؤقتة في صرف المعاش الى أن تنتهي دراستهم أو يبلغوا سن السادسة والعشرين أى الاجلين اقرب — ترديد ذات الحكم في القرار الجمهورى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الاستثنائية للطلبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا توفي المتقاعد أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للانصبه والاحكام المقررة ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) ...

(٢) أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته .

فاذا كانوا جاوزوها وكانوا في احدى مراحل التعليم التى لاتجاوز التعليم الجامعى أو العالى اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش — بصفة مؤقتة — وذلك الى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهى دراستهم أى التاريخين اقرب وفي الحالة الاخيرة يستمر الصرف حتى نهاية شهر اكتوبر من السنة التى انتهت فيها الدراسة .

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة ..» .

وان المادة ٣١ من القانون المذكور تنص على ان « يقطع المعاش المستحق للذكور من الاولاد والاخوة اذا جاوزوا الحادية والعشرين واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة الى هؤلاء المستحقين في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان مستحق المعاش طالبا في احدى مراحل التعليم التي لاتجاوز التعليم الجامعى أو العالى ، أدى اليه المعاش وذلك الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب ويسرى هذا الحكم على من قطع معاشه من الاولاد والاخوة الذكور قبل العمل بهذا القانون بسبب بلوغ السن المقررة لقطع المعاش اذا كان طالبا في احدى مراحل التعليم المذكور وقدم طالبا بذلك ، وفى هذه الحالة يعود اليه حقه فى المعاش اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب •

وكل ذلك مع مراعاة الاحكام الخاصة باستمرار صرف معاشات الطلبة المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة ٢٩ ٠٠٠ » •

وان المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الاستثنائية للطلبة تنص على أن « يعتمد قرار لجنة المعاشات الاستثنائية الخاص باستمرار صرف معاش الطلبة الذى قطع أو يقطع لبلوغهم السن المنصوص عليه فى قانون المعاشات المعامل به مورثهم والذين يتلقون العلم بأحد المعاهد الدراسية التى لاتجاوز التعليم الجامعى أو العالى لحين تخرج كل منهم أو بلوغه سن ٢٦ عاما أيهما أقرب ، وذلك بالشروط الموضحة بالملذكرة المرافقة لهذا القرار » •

وقد جاء فى الملذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى آنف الذكر أنه « رغبة فى مساعدة هؤلاء الطلبة حتى يتفرغوا لتحصيل العلم ، لذلك فاننى اتشرف برفع الامر لسيادتكم للتفضل بالموافقة على استصدار قرار يجيز استمرار صرف معاش الطالبن بشرط :

(١) أن يقدم الطالب طلبه بذلك خلال سنة من تاريخ معاشه أو

سريان هذا القرار أيهما أبعد تاريخاً • (٢) يرفق بطلبه شهادة من المهد الذي يتلقى العلم به تفيد التحاقه به •

ومقتضى هذه النصوص أن الأصل هو أن الأولاد والاخوة الذكور يستحقون في المعاش الى يبلغوا سن الحادية والعشرين فإذا جاوزوا هذه السن قطع عنهم المعاش المستحق لهم وقد استثنى المشرع من هذا الأصل الطلبة الذين لا يزالون في مراحل التعليم التي لاتجاوز التعليم الجامعي أو العالي ، إذ قرر أنهم يستمرون في صرف المعاش المستحق لهم بصفة مؤقتة — الى أن تنتهي دراستهم أو يبلغوا سن السادسة والعشرين أى الاجلين أقرب • وفي الحالة الاولى يستمر صرف المعاش حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التي انتهت فيها الدراسة أما في الحالة الثانية فيستمر الصرف حتى نهاية شهر يونيه من السنة الدراسية التي يبلغون خلالها سن السادسة والعشرين •

(فتوى ٧٣٠ في ١٣/٧/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

خريجو كلية الطب — تكيف وضعهم أثناء السنة التدريبية ومدى اعتبارهم طلاباً في حكم قوانين المعاشات — اعتبارهم في الفترة السابقة على القرار الجمهوري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ طلاباً بوصف أن السنة التدريبية هي امتداد لدراستهم اللازمة لنيل درجة البكالوريوس — تفرغ وضعهم ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المذكور واعتبارهم خلال السنة التدريبية من الحاصلين على درجة بكالوريوس لا من الطلاب — أثر ذلك أنه لا تسرى من هذا التاريخ في شأنهم الاحكام الخاصة بطلاب الجامعات ومن يقطع المعاش المستحق لهم — تاکد هذا الوضع من تاريخ العمل بالقانونين ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ لاعتبارهم من هذا التاريخ عاملين بالدولة •

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية في خصوص تحديد المركز القانوني لخريجي

كليات الطب في اثناء السنة التدريسية أن انتهت بجلستها المنعقدة في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ الى أنه في ظل العمل باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ ، وبأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن الترخيص لطلاب السنة التدريسية بكليات الطب في مزاوله المهنة بصفة مؤقتة في المستشفيات الجامعية ومستشفيات وزارة الصحة ، كان طلاب السنة التدريسية بكليات الطب لا يخرجون عن كونهم من طلاب الجامعات وأن كان المشرع قد خصهم بمعاملة خاصة من الناحية المالية والعينية ، وأنه ليس من شأن هذه المعاملة أن تضى عليهم صفة الموظف العام ، وأنه يترتب على تحديد المركز القانوني لهؤلاء الطلاب قاعدتان رئيسيتان : (الاولى) أن تنطبق على الطلاب المذكورين جميع الاحكام العامة التي تسرى في شأن طلاب الجامعات الا ما يستثنون منها بنص صريح (الثانية) أن لا تسرى في حقهم الاحكام التي تسرى في شأن الموظفين الا في حدود المعاملة المالية والعينية لاطباء الامتياز فقط .

كما سبق للجمعية العمومية أيضا أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب في جامعة أسبوط الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ قد ألغى السنة التدريسية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة ، وذلك باسقاط النص على هذه السنة التي كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة، بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس في الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة ، كما قضى بالغاء كل نص يخالف احكامه اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ ، وإذا كان هذا القرار قد نص على أنه لا يجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجباري الذي يتطلبه القانون لمزاولة المهنة ، عبرانه لم يكن ثمة — فتاريخ العمل به — نص يوجب التدريب الاجباري المشار اليه الى ان صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاوله مهنة الطب ، المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٥ من يولية

سنة ١٩٦٥ ، وهو القانون الذى أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية فى التدريب الإجبارى قبل القيد بسجل وزارة الصحة — ومن ثم فإنه لا يتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ من يولية سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة العاملين بالكادر العام أو بالكادرات الخاصة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتعيين فى الوظائف العامة بالدولة أو بأحد اشخاص القانون العام الاخرى ، وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسبغ عليهم صفة العاملين العموميين ، أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخرجهم فلا يعدو أن يكون حالة واقعه لا تصلح لانشاء مركز وظيفى لهم .

ويخلص مما تقدم أنه فى خلال المدة السابقة على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ حيث كان خريجو كليات الطب يعتبرون فى أثناء السنة التدريبية طلابا لم ترايلهم هذه الصفة شأنهم فى ذلك شأن سائر طلاب الجامعات الدين لا يزالون فى مراحل التعليم الجامعى بوصف هذه السنة امتدادا لدراستهم اللازمة لنيل درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة فإنه طبقا لاحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الاستثنائية للطلبة — يستمر المذكورون فى صرف المعاش المستحق لهم عن مورثهم — وذلك بصفة مؤقتة — حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التى انتهت فيها السنة التدريبية ، أو حتى نهاية شهر يونيه من تلك السنة بالنسبة الى من بلغ منهم خلالها سن السادسة والعشرين .

كل أولئك مع مراعاة ما قضت به المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من أحكام خاصة بوقف صرف المعاش الى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش فى الحالات وبالشروط والاوزاع المنصوص عليها فيها .

أما فى خلال المدة التى تبدأ من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ وتنتهى فى ٢٥ من يولية

سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانونين رقمي ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ — حيث يعتبر طلبة السنة التدريبية من الخريجين الحاصلين على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة لا من الطلاب ، فان المذكورين يعتبرون بهذا الوصف أنهم قد اتموا مراحل دراستهم الجامعية — وبهذه المثابة لا تسرى في حقهم الاحكام التي تسرى بالنسبة الى طلاب الجامعات ، ويترتب على ذلك قطع المعاش المستحق لهم اذا كانوا قد جاوزوا سن الحادية والعشرين، وذلك اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، وهو أول الشهر التالي للتاريخ الذي وقع فيه سبب القطع — وهو تغير وضعهم القانوني من طلبة الى خريجين في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ — وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، لخروجهم من مجال الاستثناء الخاص بالطلبة بزوال صفتهم هذه .

وأما اعتبارا من ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانونين رقمي ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فان المركز القانوني لخريجي كليات الطب خلال السنة التدريبية قد تحدد بكونهم أصبحوا عاملين بالدولة وليسوا طلابا ، ومن ثم فلا تسرى في شأنهم الاحكام التي تسرى في حق طلاب الجامعات . ويترتب على ذلك انقطاع المعاش المستحق لهم اذ يقوم في خصوصهم المانع من صرفه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الوضع القانوني لطلاب الطب خلال السنة التدريبية من حيث احقية أو عدم احقية في صرف المعاش المستحق له عن مورثه يتحدد في كل من المراحل الزمنية المتقدم ذكرها على مقتضى التفصيل السالف بيانه .

الفرع الرابع

معاش الوالدين

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

شرط استحقاق الوالدين في المعاش — وفاة أحد الوالدين قبل وفاة المنتفع — أثره استقلال الوالد الموجود على قيد الحياة بالنصيب المقرر للوالدين — وفاة أحد الوالدين بعد وفاة المنتفع أو قيام مانع يحول دون صرف نصيبه في المعاش إليه لا يمنع من اعتباره مستحقاً ابتداءً — أثر ذلك — أولوية نصيب هذا الوالد إلى الأرملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ آنف الذكر تنص على أنه « اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين الحق في تقاضي معاشات وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتباراً من الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويتحدد بالمستحقين في المعاش (١) أرملة المنتفع أو صاحب المعاش (٢) أولاده ومن يعولهم من اخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين ٠٠٠ (٣) أولاده ومن يعولهم من اخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا وقت الوفاة مصابين بعجز صحي يمنعهم عن الكسب ٠٠٠ (٤) الأرمال والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخواته (٥) الوالدان . ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متروجة من غير والد المتوفى . كما يجب ألا يكون للاخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص عما يستحقونه أدى إليهم الفرق ٠٠٠ » .

وتنص المادة ٣٤ من هذا القانون بأن يقف صرف المعاش

الى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش اذا استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه ، فاذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق ، ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزء منه اذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه . ويقف صرف المعاش بالنسبة الى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ويعود حقهم في صرف المعاش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة . ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة فاذا استحق شخص واحد أكثر من معاش من هاتين الجهتين أو احدهما أدى اليه المعاش الأكثر .

وتنص المادة ٢٥ على أنه « استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في المواد ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ يجوز الجمع في الحالتين الآتيتين » .

وجاء بالجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات . تحت رقم ٤ مائلي :

المستحقون : أرملة أو أرمال أو زوج مستحق أو أكثر من ولد ووالدين مستحقين .

الأنصبة المستحقة في المعاش :

الأرمال $\frac{1}{2}$ (ثلث) الأولاد $\frac{1}{2}$ (نصف) الوالدين $\frac{1}{6}$ (سدس) للواحد أو الاثنين .

كما جاء في الملاحظات المنصوص عليها في هذا الجدول تحت رقم (٢) أنه اذا قل ما يمنح للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي الى الأرملة . وتحت رقم (٣) أنه عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه الى الأرملة . فاذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب الى الأولاد على

الا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) •

ان شرط استحقاق الوالدين في المعاش طبقا للمادة ٢٩ من القانون هو ألا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى ، وألا يكون للوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه • وعلى ذلك يتحدد هنا لكل من الأب والأم نصف السدس •

غير أن نصيب أحد الوالدين قد لا يصرف اليه تطبيقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ الخاصة بحظر الجمع بين معاشين أو أكثر • وعدم صرف هذا النصيب لا يحول دون اعتبار صاحبه مستحقا ابتداء • ومن ثم لا يجوز أن ينفرد الشريك الآخر بالسدس كاملا والا كان من مقتضى ذلك مخالفة ما جاء بالملاحظة رقم ٢ الواردة بالجدول آنف الذكر والتي تقضى بأنه اذا قل ما يمنح للوالدين في الحالة رقم ٤ عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي الى الأرملة • واذا كان الجدول قد تضمن النص على تحديد نصيب الوالدين بالسدس « للواحد أو الاثنين » فليس مؤدى ذلك أنه في حالة وجود الوالدين معا وقيام مانع من صرف المعاش بالنسبة لأحدهما يستقل الشريك الآخر بنصيب السدس، وإنما المقصود بعبارة « الواحد أو الاثنين » انه في حالة عدم وجود أحد الوالدين على قيد الحياة وقت وفاة المنتفع يستقل الآخر بالنصيب المقرر للوالدين ، أى ينفرد بالسدس كاملا •

وبعبارة أخرى فان القول بأن المقصود بعبارة « الواحد أو الاثنين » الواردة في الجدول أن يكون السدس مخصصا في كل الأحوال للوالدين كليهما أو أحدهما مؤداء قيام تعارض بين نص الجدول وبين ما تقتضى به الملاحظة رقم ٢ ، ٣ من أولية نصيب الوالدين أو أحدهما الى الأرملة في حالة وفاتها أو وفاة أحدهما أو في حالة عدم استحقاقهما أو عدم استحقاق أحدهما للمعاش كله أو بعضه بسبب وجود دخل • ورفع هذا التعارض لا يكون الا بالقول بأن المقصود بعبارة « الواحد أو الاثنين » هو الوضع عند وفاة

المنتفع من حيث وجود الوالدين على قيد الحياة كليهما أو أحدهما .
أما حالة وفاة أحد الوالدين بعد ربط المعاش ، أو قيام مانع به يحول
دون استحقاقه للمعاش كوجود الدخل فيطبق في شأنها أحكام
المحظتين ٢ ، ٣ المشار إليهما .

وعلى ذلك فإن أعمال ارادة المشرع كاملة لا يتأتى الا بالتفرقة
بين حالتين : الأولى : حالة وفاة أحد الوالدين قبل وفاة المنتفع وهنا
يستقل الموجود منهما على قيد الحياة بنصيب السدس كاملا .
والثانية — حالة وفاة أحد الوالدين بعد وفاة المنتفع أو قيام مانع ،
كالدخل ، يحول دون صرف المعاش اليه ، وعندئذ يؤول النصيب الى
الأرملة وليس الى الوالد الآخر .

انه ولئن كان المشرع قد نص على الحذف كسبب لانقاص
نصيب الوالدين ورد الباقي الى الأرملة — الا أن المعاش يأخذ
ذات الحكم لاتحاد العلة التي شرع من أجلها الرد .

ومن ثم فانه وان كان الأب في الحالة المعروضة موجودا على
قيد الحياة ، الا أنه قام به سبب يحول دون صرف نصيبه في
المعاش اليه . وهو استحقاقه لمعاش باعتباره منتقما يزيد على
هذا النصيب ، فمن ثم لا تستحق الوالدة سوى نصف السدس ،
على أن يؤول النصف الآخر الى الأرملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى استحقاق السيدة والددة المرحوم
المستشار ٥٥٥٥ لنصف سدس المعاش فقط ، وأيلولة النصف الآخر
الى السيدة أرملة .

الفصل الخامس

معاش أسر المفقودين والشهداء

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

معاش المفقود الذى حكم بموته • وضحه القانونى : يعتبر المفقود حيا باستصحاب الحال التى كان عليها قبل فقده • تترتب آثار الوفاة من تاريخ صدوره • استحقاق المفقود للمعاش مدة الغيبة باعتباره حيا • استحقاق ورثته يتجمد المعاش مدة الغيبة • اعتبار الغيبة حادثا قهريا يمنع سقوط الحق فى المعاش • ربط المعاش على الزوجة والاولاد من تاريخ الحكم بالموت •

ملخص الفتوى :

ان المفقود هو الغائب الذى انقطعت أخباره ، ولا يعرف مكانه ولا يدري أهو حى أم ميت • ويعتبر المفقود حيا ، باستصحاب الحال الذى كان عليها قبل فقده ، وان كانت حياته حينئذ غير مؤكدة ، وهذه الحال مؤقتة بطبيعتها ، فأما أن يظهر المفقود حيا ، واما أن تستمر غيبته حتى يحكم باعتباره ميتا ، بعد مضي المدة اللازمة قانونا — وفقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ • ويعتبر الحكم بموت المفقود حكما منشئا لحالة قانونية جديدة هى حالة الوفاة ، ولا تترتب آثاره الا من تاريخ صدوره • ويترتب على ذلك ، وعلى اعتبار المفقود حيا حال فقده ان أمواله وكل مستحقاته تبقى على ذمته ، فلا تورث الا بعد الحكم بموته ، ولا يرثه الا الموجودون وقت الحكم ، كما تبقى زوجته على عصمتها ما لم يحكم القاضى بتطليقها منه ، ان طلبت الطلاق وتوافرت الشروط القانونية • كذلك فانه تجب عليه فى ماله نفقة زوجته وأقاربه مدة الغيبة •

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، يعتبر المفقود ٠٠٠٠
حيا مدة ففده (غيبته) ولا يعتبر ميتا الا اعتبارا من صدور الحكم
بموته في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ ، باعتباره الحكم المنشئ لحاله
الوفاة . ومن ثم غانه يتعين ربط المعاش المقرر قانونا لزوجته
وابنته ، اعتبارا من تاريخ صدور الحكم المشار اليه ، ما دام
أنهما قد تقدمتا بطلبه في المواعيد التي نص عليها المرسوم بقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات . كما يكون من حقهما أيضا
صرف متجمد المعاش المستحق لمورثهما عن مدة غيبته اعتبارا من
شهر يناير سنة ١٩٥٦ الى تاريخ الحكم باعتباره ميتا في ٢٧ من
أبريل سنة ١٩٦١ ، وذلك باعتبار أن هذا المتجمد من أموال
مورثهما التي تؤول الى ورثته بموته ، بشرط أن يتقدما باعلام
شرعى يفيد انحصار ارث المذكور فيهما . هذا بصرف النظر
عما تقضى به أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار
اليه ، من سقوط الحق في المعاش اذا استمرت عدم المطالبة به ثلاث
سنوات من تاريخ آخر صرف ذلك أنه اذا ثبت أن عدم المطالبة كان
ناشئا عن حادث قهرى ، فان الحق في المعاش لا يسقط ، ولما كان
المذكور قد تغيب اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٦ غيبة يطلب عليه
فيها الهلاك ، استطلت حتى حكم بموته في ٢٧ من أبريل سنة
١٩٦١ ، ومن ثم فان هذه الغيبة تعتبر حادثا قهريا مانعا من
المطالبة بمستحققاته في المعاش ، وبالتالي فانه لا محل للقول
بسقوط هذه المستحققات .

(فتوى ٦٧٥ في ١٢/٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لاسر
الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية قد خول أحد الوالدين
اذا لم يترك الشهيد ارملة أو اولادا الاستئثار بالنسبة المقررة
لكليهما معا في حالة عدم وجود احدهما أو قيام مانع دون صرف

المعاش اليه في حالة وجوده — مناط استحقاق المكافاة المنصوص عليها في المادة ٥ مكررا من القانون سالف الذكر أن يكون أحد الأفراد الذين ورد ذكرهم في المادة ٥ من هذا القانون لم يستحق عن الشهيد معاشا أو استحق عنه معاشا وأوقف صرفه .

ملخص الحكم :

يبين من نص البند (٧) من المادة ٥ من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ أن هذا البند قد حدد نسبة المعاش المستحق لوالد الشهيد أو لوالدته ، أو لهما معا — في حالة عدم ترك الشهيد أرملة أو أولادا ، بثلاثة أسداس المعاش بالتساوي بينهما ، وإذا كان هذا النص قد خول أحد الوالدين الاستئثار بالنسبة المقررة لكليهما معا ، في حالة عدم وجود أحدهما أو قيام مانع يحول دون صرف المعاش اليه في حالة وجوده فإنه يكون قد اعتبرهما في خصوص الاستحقاق في هذه الحالة وكأنهما مستحق واحد . ولما كان مناط استحقاق المكافاة المنصوص عليها في المادة ٥ مكررا من القانون السالف الذكر أن يكون أحد الأفراد الذين ورد ذكرهم في المادة ٥ من هذا القانون لم يستحق عن الشهيد معاشا أو استحق عنه معاشا وأوقف صرفه ، وكان الثابت من الأوراق أن الشهيد ابن المدعى ترك أيضا والدته ولم يترك أرملة أو أولادا ، فاستأثرت الوالدة بكامل نسبة المعاش المقرر بالبند ٧ من المادة ٥ من القانون ، لكون المدعى موظفا بهيئة البريد فإن المدعى لا يكون قد توفرت فيه شروط استحقاق المكافاة التي يطالب بها ، ذلك أن المعاش المقرر للوالدين قد صرف كاملا لأحدهما طبقا لأحكام القانون ، وبذلك لا يدخل المدعى — بعد صرف المعاش على هذا النحو — في عداد غير المستحقين للمعاش الذين عنتهم المادة ٥ مكررا السالفة الذكر . كما لم يبق بعد صرف

المعاش المستحق كاملا لوالدة الشهيد ثمة معاش آخر مستحق للمدعى ، يرد عليه وقف الصرف والقول بغير ذلك يؤدي الى أن تكون أسرة الشهيد التي يكون الوالد فيها موظفا من ذوى الكسب ، أحسن حالا من الأسرة التي يكون فيها الأب عاطلا ، اذ يتقاضى الوالدة المعاش كاملا في الحالة الأولى ثم يتقاضى الأب — القادر على الكسب — مكافأة في حين أن المعاش — في الحالة الثانية — يقسم مناصفة بين الوالدين ولا يستحق أيهما مكافأة وهو قول يجافى قصد المشرع .

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الفصل السادس

الاحالة الى المعاش والاعادة الى الخدمة

ومدها بعد السن القانونية للتقاعد

الفرع الأول

من الاحالة الى المعاش

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

لا يجوز الطعن في تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي بحال من الأحوال على أن يكون هذا التقدير مقصودا بالذات .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تقدير سن
بجلسته المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وانتهى رأيه الى أنه
يؤخذ من نص المادة الثامنة من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ والمادة ٤٢ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩
لسنة ١٩٣٠ ، والظروف التي أدت الى اضافة فقرة جديدة — الى
النص الذى كان موجودا في القانونين السابقين عليهما رقم ٥ لسنة
١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ — تقضى بعدم جواز الطعن في تقدير
السن بمعرفة القومسيون الطبي بحال من الأحوال أن المشرع تعمد
أن يجعل تقدير السن قائما على أساس ثابت يجعل العلاقة بين
الحكومة وعمالها مستقرة منذ بدئها بحيث اذا قدرت السن مرة
بالطريقة المنصوص عليها في القانون كان هذا التقدير في خصوص
الاستخدام نهائيا غير قابل لاعادة النظر فيه ولا يجوز العدول عنه

الى غيره حتى اذا ثبت خطؤه بيقين كما لو قدمت شهادة ميلاد تخالفه .

هذا ما أخذت به محكمة النقض والابرار في حكمها الصادر بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ في الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٦ القضائية، بعد أن ترددت المحاكم في الأخذ به طويلا .

هذا فيما يتعلق بالمبدأ العام .

أما في خصوص حالة حضرة فان الثابت أن الحكومة بالاتفاق مع ادارة الرأي لوزارة المالية سبق أن استبعدت تقدير القومسيون الطبي لسنة عند دخول الخدمة باعتبار أن هذا التقدير كان خارجا على ما طلب من القومسيون الطبي بحثه غير مقصود لذاته ورأت أنه ليس هناك تقدير للسنة في هذه الحالة سوى التقدير المستند الى شهادة الميلاد الثابت فيها أن حضرته مولود في ٣ من يناير سنة ١٨٩٠ فلا مانع اذا من بقاءه في الخدمة الى بلوغه السن القانونية للاحالة الى المعاش طبقا لما هو ثابت بشهادة الميلاد .

(فتوى ٢٣٨/٢/٥/٨٦ في ١٠/١١/١٩٤٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الرجع في تقدير سن الموظف هو شهادة ميلاده أو المستخرج الرسمي منها — المراد بالمستخرج الرسمي في هذا الشأن — المستخرج المستقى من البيانات المدونة في دفتر المواليد بناء على حكم جناتى أو امر حفظ عن تهمة الابهال في التبليغ عن الميلاد — لا يقوم مقام شهادة الميلاد .

ملخص الفتوى :

ان تعيين سن الموظف في مسائل التوظيف والمعاشات يتعلق

بالنظام العام نظرا للصلة الوثيقة بينه وبين حقوق الموظف وواجباته ، فتمتى تم تجديد هذا السن بالطريق الذى رسمه القانون استقرت الأوضاع القانونية على مقتضاه ، وأن المول عليه قانونا فى هذا الصدد هو شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمى لها من دفتر المواليد ، فالمادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « تثبت سن الموظف عند التعيين بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد والا حددت السن بقرار القومسيون الطبى العام ، ويكون هذا القرار غير قابل للطعن حتى ولو قدمت بعد ذلك شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية » .

كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية على أنه « يعتمد فى تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد ، وفى حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبى بالقاهرة أو بالاسكندرية أو على تقدير طبيين مستخدمين فى الحكومة منتدبين لهذا الغرض فى المديرية وفى المحافظات » .

كما تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أنه « يعتمد فى تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمى من دفتر قيد المواليد ، وفى حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبى بالقاهرة أو بالاسكندرية أو بمعرفة طبيين مستخدمين فى الحكومة مندوبين لهذا الغرض فى المديرية وفى المحافظات ، ولا يجوز الطعن فى التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال » .

كما ينص قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٢٧/١/٢٠ على أنه « عند تقدير السن بواسطة القومسيون الطبى العام لعدم تقديم شهادة الميلاد يكون التقدير المذكور نهائيا ولا يمكن الرجوع فيه

بأية حال . أما فيما يتعلق بالموظفين الموجودين الآن بالخدمة والذين لم يقدموا شهادة الميلاد — وكان تقدير سنهم بواسطة القومسيون الطبي — فيعطون مهلة ستة أشهر لتقديمها اذا تيسر لهم ، وبعد هذا الميعاد يعتبر تقدير القومسيون الطبي نهائيا » .

وطبقا لهذه النصوص فان المرجع في تعيين سن الموظف هو ماثبت بطريقة القيد في دفتر المواليد حين الولادة بواسطة الموظف المختص بناء على تبليغ من الاشخاص الذين اوجب عليهم القانون ذلك .

ولاثبات هذا القيد تحرر الوثيقة الدالة على اجرائه وهي ماتعرف بشهادة الميلاد ويقوم مقامها في هذا الصدد المستخرج الرسمي من دفتر المواليد .

والمقصود بالمستخرج الرسمي في هذه الحالة هو الوثيقة التي تقوم مقام شهادة الميلاد ، وهذا يقتضى أن يكون المستخرج الرسمي وشهادة الميلاد مستقاة من أصل واحد وهي البيانات المقيدة في دفتر المواليد حين الولادة بواسطة الموظف المختص بتلقى هذه البيانات .

أما اذا كان المستخرج الرسمي مستقى من البيانات المحونة في دفتر المواليد بناء على حكم جنائى بادانة من أهمل التبليغ عن الولادة في حينها أو بناء على أمر من النيابة العامة اذا قررت حفظ التحقيق مع الشخص المكلف بالتبليغ عن الولادة ، فانه لايقوم مقام شهادة الميلاد ، لأن تعيين السن في هذه الحالات يتم عن طريق التحريات ولذلك يجىء تقريرا وليس حقيقيا — الأمر الذى يجعل حجية هذا المستخرج الرسمي قاصرة لا ترقى الى حجية شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي من دفتر المواليد من واقع البيانات المقيدة حين الولادة بمعرفة الموظف المختص بناء على تبليغ أحد الاشخاص المكلفين بذلك .

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

لا يعتبر الموظفون غير المثبتين المعنويون بعقود على ربط وظائف دائمة في الميزانية من الموظفين المؤقتين ومن ثم يتقاعدون في سن الستين .

ملخص الفتوى :

يتبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصين بالمعاشات الملكية أن قانون سنة ١٩٠٩ يتضمن أحكاما خاصة بفريقين من الموظفين والمستخدمين وهم الموظفون الدائمون والمؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال ، وذلك من حيث اثبات سن الموظف وتحديد سن تقاعده واستحقاقه للمعاشات أو المكافآت بأنواعها المختلفة وغير ذلك .

فبالنسبة الى سن التقاعد نصت المادة الرابعة عشرة على أنه «متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجب إحالتهم على المعاش حتما ما لم يصدر قرار خاص من مجلس النظار بإبقائهم في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ولا يجوز مطلقا بقاء أى موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين » .

« لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على نظار النظارات » .

يرفت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم ناظر المالية في البقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم . ومع ذلك فلا يجوز في أى حال إبقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين سنة » .

وفيما يتعلق بالمعاشات والمكافآت التي تستحق عند انتهاء الخدمة يميز أحكام هذا القانون بين معاشات التقاعد التي تستحق لمن يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع وبين المكافآت التي تمنح الى الموظفين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال .

أما المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فلم ينظم سوى معاشات ومكافآت التقاعد المستحقة للموظفين الدائمين دون المكافآت المستحقة للموظفين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة — وبالنسبة الى سن التقاعد نصت المادة الرابعة عشرة على أنه « متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته الى المعاش حقما مالم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه في الخدمة لمدة معينة ولايجوز مطلقا ابقاء أى موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين » • واذ لم يتناول هذا القانون شئون الموظفين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال فقد بقيت الاحكام الخاصة بهم الواردة في قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ قائمة لم تنسخ بصدور قانون سنة ١٩٢٩ ومن ثم تكون سن تقاعدهم هي الخامسة والستين •

ومدار البحث هو تحديد المراد بالموظف المؤقت والموظف الدائم وتطبيق ذلك على الموظفين غير المثبتين الشاغلين لوظائف دائمة للبت فيما اذا كانوا يحالون الى المعاش عند بلوغهم سن الستين أو سن الخامسة والستين تبعا لاعتبارهم موظفين دائمين أو مؤقتين •

والذى يبين من مجموع الاحكام التى اشتمل عليها القانونان المشار اليهما أن الموظف الدائم هو المعين على وظيفة مدرجة في الميزانية بصفة دائمة سواء كان مثبتا أم غير مثبت •

وأن الموظف الذى يشغل وظيفة دائمة بما يضطلع به من مسئوليات جسام يجب أن يكون له مركز خاص متميز بالنسبة لتعيينه في خدمة الحكومة ثم في نشاطه في وظيفته من حيث مدة أجازته السنوية وتأديبه ثم في انتهاء خدمته • وقد كان هذا الاصل في بعض تطبيقاته غائبا عن أصحاب الرأي العكسى منذ صدور الامر العالى في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٤٩ ذلك أن العمل كان جاريا باضطراد منذ صدر ذلك الامر العالى على أن الموظفين غير مثبتين المعينين على درجات دائمة لايقدمون الى مجالس التأديب استنادا الى المادة ١١٤ من قانون المصلحة المالية الذى تنص على أن :

« التلاميذ والمستخدمون الظهورات والمستخدمون الخارجون عن

هيئة العمال لابلالون على مجالس التأديب « . وذلك على أساس أن الموظفين غير المثبتين وان كانوا معينين في وظائف دائمة فانهم يعدون من المستخدمين الظهورات فلما عرض الامر على قسم الرأى مجتمعاً أفتى في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٩ بأنه يجب الرجوع في تفهم كلمة الظهورات للامر العالى سالف الذكر وللامر العالى الصادر في سنة ١٩٠١ وأن قانون المصلحة المالية ليس الا مجموعة قواعد وقرارات تستند الى تلك الاوامر العالية والمادة ٢٦ من الامر الاول تنص على أن أحكامه تسرى على من تعينهم الحكومة بوجه استثنائى في وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة والمادة ١٦ من الامر العالى الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٠ تنص على أنه « يسوغ لرؤساء المصالح تعيين مستخدمين ظهورات اذا وجد لديها بمتوسط عموم الترتيب من بعد تنزيل أدنى فئة في الوظائف الخالية وفر كاف لصرف ماهية هؤلاء المستخدمين » وانه واضح من هذين النصين أن المستخدمين الظهورات في معنى المادة ١١٤ انما هم أولئك المعينين على وفورات الميزانية بصفة مؤقتة في وظائف غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة ولا يدرج في هذه الفئة الموظفون المعينون في وظائف دائمة ولو كانوا غير مثبتين لانهم معينون على درجات مقررة في الميزانية وفي وظائف داخلية في جدول وظائف المصلحة . وهؤلاء الموظفين شأنهم في التأديب شأن زملائهم المثبتين لان أحكام الاوامر العالية الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٣ مايو سنة ١٩٠١ لم تفرق في خصوص التأديب بين الموظفين المثبتين وغير المثبتين متى كانوا معينين على درجات دائمة بل أن المادة ٢٥ من الامر العالى الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ اذ استتفت الموظفين المعينين بعقود من حكم المادة ١٢ الخاص بالمكافآت التى تعطى عن الفصل لالغاء الوظيفة أو لأسباب غير سوء السلوك أو التقصير دون غيره من أحكام هذا الامر العالى — ذات أبلغ الدلالة على أن هؤلاء الموظفين غير المثبتين يتساون مع الموظفين المثبتين في سائر أحكامه بما فيها الاحكام الخاصة بالتأديب .

هذا ما انتهى اليه قسم الرأى مجتمعاً في بيان المقصود بالموظفين الدائمين والمؤقتين وهو تطبيق للاصل المتقدم بالنسبة الى تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة مثبتين كانوا أو غير مثبتين فاذا واجهنا تطبيق

هذا الاصل بالنسبة الى سن تقاعد الموظف المعين على وظيفة دائمة أو كما سبق أن عبرت الاوامر العالية الموظف المعين على وظيفة داخلية في جدول وظائف المصلحة نجد أن مقابلة المادة ٢٤ من قانوني معاشات سنة ١٩٢٩ والمادتين الثانية والرابعة من هذا القانون ومن قانون سنة ١٩٢٩ لايمكن الا أن تؤيد هذا الاصل .

فالمادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٩ يجرى نص الفقرة الثالثة منها كالآتي :

« يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم مالم يرخص لهم ناظر المالية في البقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك فلايجوز في أي حال ابقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين » .

والمادة الثانية من كلا القانونين تقضى بأن يستقطع احتياطي المعاش من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المالكين المقدين بصفة دائمة ولايجوز رد هذا الاستقطاع في أية حال من الاحوال .

كما تقضى المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٠٩ بأن لايستقطع احتياطي المعاش من :

١ — ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بموجب عقود تخولهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة .

٢ — ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة وقتية أو الى أجل مسمى .

أما المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٢٩ فيقضى بعدم استقطاع هذا الاحتياطي من الموظفين والمستخدمين المعينين بعقود أو بصفة مؤقتة .

ويستخلص من هذه النصوص مايتأتى :

١ — ان عبارة الموظف المؤقت التي وردت بالفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٩ يجب لتحديد مدلولها ودائرة تطبيقها الرجوع

الى المادة الرابعة من قانونى سنة ١٩٠٩ و ١٩٢٩ لان أحكام هذه المؤاد متصلة اتصالا لا يقبل التجزئة بالنسبة لمفهوم العبارات المشتركة الواردة فيها من حيث من هو على وجه التحديد الموظف الذى يتقاعد عند بلوغه الخامسة والستين فالمادة ١٤ فى فقرتها الثالثة تنص على أن الذى يتقاعد فى هذه السن هم الموظفون المؤقتون والخدمة الخارجون عن الهيئة والمادة الرابعة تقضى بعدم الاستقطاع من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بموجب عقود تخولهم مزايا خصوصية فى صورة مكافأة والموظفين والمستخدمين المعينين بصفة وقتية أو الى أجل مسمى وبمقابلة هذين النصين يستخلص منها :

(أ) أن الموظفين بعقود الذين لايجرى عليهم حكم الاستقطاع فى تطبيق حكم المادة الرابعة من قانون المعاشات هم الموظفون بعقود على وظائف دائمة لا على وظائف مؤقتة لانه لا شبهة فى أن الموظفين بصفة وقتية أو لاجل مسمى المستثنين أيضا من حكم الاستقطاع منهم من يعينون بعقود وقد قصد المشرع الى استثناء هؤلاء من الاستقطاع سواء كانوا معينين بعقود أم بغير عقود واعتبرهم دون غيرهم موظفين مؤقتين وبذلك لم يدخل فى عداد الموظفين المؤقتين فى هذا الصدد كل الموظفين المعينين بعقود سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أم على وظائف غير دائمة لانه لو كان قد اتجه الى ذلك لنص بعد ذكر الموظفين بعقود بعبارة « وغيرهم من الموظفين المؤقتين » وعلى مقتضى ماتقدم لايدخل الموظفون المعينون بعقود على وظائف دائمة ضمن الموظفين المؤقتين الذين نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون معاشات ١٩٠٩ على أنهم يتقاعدون فى سن الخامسة والستين لانه مادام قانون واحد قد افصح نص من النصوص على أنه لايعتبر الموظف بعقد (وهو الموظف بعقد على وظيفة دائمة) فى عداد الموظفين المؤقتين فانه يجب التزام هذا المعنى فى باقى النصوص والتسليم بأن هذا الموظف المعين بعقد على وظيفة دائمة لايدخل فى عداد الموظفين المؤقتين الذين يتقاعدون فى سن الخامسة والستين وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ سالفة الذكر .

(ب) يؤكد النظر المتقدم أن قانون المعاشات وهو يعدد الموظفين الذين لايجرى عليهم حكم الاستقطاع قد راعى فى هذا التعداد أن كل

حالة من الحالات التي استثنائها من ذلك الحكم ترتد الى علة منطقية —
فبالنسبة الى الموظف بعقد (وهو كما قلنا الموظف بعقد على وظيفة
دائمة) ذكرت العلة بصراحة في قانون سنة ١٩٠٩ وهي اشتراط الموظف
للالتحاق بالوظيفة أن يعامل معاملة خاصة قد تكون ارحب من المعاملة المترتبة
على الاستقطاع فليست العلة في هذه الحالة هي أن الموظف لا يبقى في
الخدمة للسنة التي يتقاعد فيها ويستحق عند بلوغها للمكافأة أو المعاش لو خضع
لنظام الاستقطاع وليست العلة هي عدم اخضاعه لنظام التأمين بل على
العكس قصد من الاستثناء تحقيق العلة من الاستقطاع ولكن على صورة
أخرى . أما بالنسبة الى الموظف المعين بصفة وقتية كالمعين على اعتماد
أو لاجل مسمى فان علة عدم الاستقطاع هنا هي أن الموظف يعين بصفة
وقتية على اعتماد أو لاجل مسمى وفي الحالتين فانه لا يبقى في الخدمة
لسنة التقاعد بما تنتفى معه علة من غلل اخضاعه لنظام التأمين الذي
يقتضى الاستقطاع من المرتب وهي التأمين على حياة وظيفة
يضطلع فيها صاحبها بمهام جسام مدة طويلة يستهلك معها في
سن أقل من السن التي يستهلك فيها من يضطلعون بأعباء وظائف أقل
مسئولية بطبيعتها كالموظفين الخارجين عن الهيئة أو بأعباء جسيمة ولكن
بصفة وقتية لا تبرر اخضاعه لنظام التأمين سالف الذكر .

(ج) أنه لا يجوز عند تحديد معنى عبارة الموظفين المؤقتين عند تطبيق
أحكام التشريعات القديمة وهي الواجب التطبيق ، لا يجوز الرجوع في
هذا التحديد الى أحكام قانون نظام الموظفين الصادر سنة ١٩٥١
ولا للمشروعات التي وضعت تمهيدا له اذ يبين من تتبع أحكامها أن
واضعها قد لازمهم الحيرة عند تحديد من اعتبر موظفا مؤقتا ومن
لا يعتبر والسلامة في تجنب هذا التمييز .

(د) التمييز بين السن المقررة لنقاعد فريق من الموظفين وبين
السن المقررة لنقاعد فريق آخر منهم يرند الى أمر متعلق بالوظيفة ذاتها
وطبيعتها وأعبائها لا بصفة لصيقة بالموظف ذاته كالثبوت أو عدمه .
فانه لا كان شاغلوا الوظائف الدائمة هم القائمون بأكبر وأهم قسط
في العمل مما يتطلب منهم بذل جهود عقلية وذهنية ترهقهم وتستهلك
قواهم على مر السنين فقد قدر المشرع أن تضعف قدرتهم على الانتاج

في سن أدنى من غيرهم الموظفين الشاغلين لوظائف غير دائمة اذ لا يقتضى منهم القيام بأعباء وظائفهم الا جهدا يسيرا بالقياس الى من يشغلون وظائف دائمة . ولذلك ميز المشرع بين هؤلاء وأولئك من حيث السن التي يتقاعدون فيها . كما أنه أوجب الاستقطاع من ماهيات الموظفين الدائمين حماية لهم فأنشأ نظاما للتأمين على حياتهم مراعى في ذلك أنهم يستهلكون في سن أدنى من السن من التي يستهلك فيها غيرهم . ولا يمكن أن يفهم التمييز بين هؤلاء الموظفين وغيرهم الا مرتبطا بهذه العلة وقائما عليها لانه لو قيل بأن العبرة في تحديد سن التقاعد هي بكون الموظف مثبتا أو غير مثبت لانتفت الحكمة من هذا التمييز وانعدمت مبرراته اذ لا يختلف معيار القدرة على الاستمرار في العمل بعد سن معينة بحسب كون الموظف مثبتا أو غير مثبت ولا ارتباط بين الاستقطاع من المرتب وبين الانتاج في الوظيفة حتى يقال بأن الموظف الذي يتحمل هذا الاستقطاع هو الذي يتقاعد في سن الستين دون غيره . والواقع أن القائلين بهذا الرأي الاخير انما يعتمدون في تأييد رأيهم على اعتبارات واقعية تجافى الاوضاع القانونية السليمة ، اذ يفترضون أن القانون يرتب للموظف المثلث مركزا قانونيا مغايرا لمركز الموظف غير المثلث ولو كان شاغلا لوظيفة دائمة . ولا شك أن أصحاب هذا الرأي قد جانبوا الصواب في تفهم أحكام قانون المعاشات واحكام الاوامر المالية الخاصة بنظام التوظيف فيما جاء منها معالجا للمركز القانوني للموظف المعين على وظيفة دائمة اذ فاتهم أن يستخلصوا من تلك الاحكام الاصل القانوني الذي بنيت عليه حتى يرتد اليه الامر فيما يعترضهم بعد ذلك من تطبيقات تفصيلية لم ترد بشأنها نصوص خاصة .

٢ — ان التثبيت هو اثر من آثار دائمية هذه الوظيفة وليس ركنا من أركان هذه الدائمية لان القانون يستوجب الاستقطاع من مرتب الموظف الدائم لينشأ له نظاما للتأمين حماية له فاذا لم يصبح هذا الاستقطاع من الموظف الدائم واجبا زال التثبيت وبقيت الدائمية التي هي وصف للوظيفة لاوصف للموظف الذي يشغل هذه الوظيفة — واذا كان التثبيت واجبا بحكم المادة الثانية من قانون المعاشات سلف الذكر لكل موظف دائم فانه مما لا شك فيه أن هذا التلازم بين الامرين كان قائما في ذهن الشارع وهو يضع أحكام هذين القانونين مما جعله يعبر

أحيانا عن هذا الموظف بالموظف الدائم وأحيانا أخرى بالموظف المثبت .
فاذا حصل بعد ذلك أن انقطع هذا التلازم فإن الموظف يبقى مع ذلك
دائما .

فاذا كان مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ قد أوقف
تثبيت الموظفين الشاغلين لوظائف دائمة تخفيفا عن أعباء الميزانية على
أن يكون التعمين في الوظائف الخالية بصفة مؤقتة وبموجب عقود قابلة
للتجديد وفقا للشروط التي تضعها وزارة المالية فإن كل ما تترتب على هذا
القرار وهو انقطاع التلازم بين الدائمة والتثبيت فبقيت الدائمة منتجة
لكل آثارها التي رتبها عليها القانون والتي لا يجوز تعديلها بقرار من
مجلس الوزراء ومنها التأديب والتقاعد فلا يجوز الا بقانون تعديل تلك
الآثار بحيث يكون حرقا ميثا كل ما يرد بالمعقود المبرمة مع هذه الطائفة
من الموظفين مخالفنا للأحكام المتقدمة ولاشك في أن مجلس الوزراء لم
يقصد الا الى ذلك فانه بعد أن تضخمت المعاشات نتيجة لتطبيق قانون
سنة ١٩٢٩ ووجد أن استمرار هذا التضخم من شأنه اختلال ميزانية
الدولة لم يفكر مجلس الوزراء أن يفعل شيئا الا أن يجنب الدولة هذا
الخطر الداهم دون أن يفكر اطلاقا في تعديل مراكز الموظفين الدائمين
بالنسبة لتأديبهم وتقاعدهم وغير ذلك مما هو ملازم لتلك المراكز من
أحكام . والمذكورة التي تضمن القرار الموافقة على ماجاء فيها صريحة
في هذا المعنى فهي تقول :

أنه كان من بين الاسباب التي رأت وزارة المالية أنها تؤدي الى
تضخم المعاشات ازدياد عدد الوظائف الدائمة التي تخول شاغلها حقا
في المعاش — ولما كن الحق في المعاش لا يترتب لشاغلي هذه الوظائف
الا اذا عينوا تحت الاختبار أو بصفة مؤقتة ثم ثبتوا بعد ذلك في وظائفهم
فقد بحثت اللجنة التي صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٤
بتأليفها لبحث أسباب تضخم المعاشات وايجاد وسائل للتخفيف منها
هذا الموضوع واقترح على الوزارة التدابير الآتية :

١ — ان الوظائف الخالية التي يرخص في شغلها لا يكون التعمين
فيها الا بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد وبحسب الشروط التي
تضعها وزارة المالية لهذا الغرض .

٢ — ان الموظفين المعيّنين الآن تحت الاختبار طبقا لاحكام المادة ١٣ من الذكريتو الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ لا يثبتون الا بعد قضائهم سنتى التجربة المنصوص عليها فى تلك المادة .

٣ — ان الموظفين المؤقتين فى الوقت الحاضر لا يثبتون كائنا ماكانت صفتهم .

وترى وزارة المالية الموافقة على الاقتراحات المتقدمة كتدبير عاجل مؤقت الى أن توضع أحكام ثابتة تعالج هذه الحالة وتكفل للموظفين وعائلاتهم ما يحل محل المكافأة أو المعاش المستحق لهم عن مدة خدمتهم المؤقتة .

أما ما ورد بالذاكرة بالبند الأول من أن التعيين يكون بصفة مؤقتة فان المقصود به أن يكون بلا تثبيت وهذا مايفهم من سياق العبارات الواردة بالبندين الثانى والثالث من تلك المذكرة بوضوح . وأيا كان المعنى الذى يمكن أن تؤديه هذه العبارة فان مجلس الوزراء لا يستطيع بقرار منه أن يحول الموظفين الدائمين الى موظفين مؤقتين تسرى عليهم أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ لأن هؤلاء الموظفين أصبحوا بعد صدور قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت شأنهم شأن الموظفين المعيّنين على عقود المستثنين من حكم المادة الرابعة ولا يدخلون فى الموظفين والمستخدمين المعيّنين بصفة مؤقتة أى على أجل مسمى لأن هؤلاء دون غيرهم هم الذين يسرى عليهم حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ لما تقدم من أسباب .

ومن هذا يتضح أن الفكرة التى تغلظت فى المحيط الادارى وقتا ما والذى مؤداها أن الموظف الدائم هو المثبت انما تأثرت بالأوضاع الفعلية التى نشأت عن قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت والتى ترتب عليها انقسام الموظفين المقيدين بصفة دائمة الى فريقين أحدهما له حق فى معاش تقاعد والآخر ليس له حق فيه ومن هنا استقر

في الأذهان خطأ أن القواعد الواردة في قانون معاشات سنة ١٩٢٩ إنما قصد بها إلى تنظيم الأوضاع القانونية للموظفين المثبتين فعلا دون غيرهم . وغاب من أصحاب هذا الرأي أن حرمان بعض الموظفين الشاغلين لوظائف دائمة من التثبيت كان نتيجة لقرار تحكيمي من مجلس الوزراء نزولا على ظروف خاصة بحالة الخزانة العامة ، ومثل هذا القرار لا يصح أن تكون له نتائج أبعد مما قصدت إليه الجهة التي أصدرته بل أبعد مما تملكه . لأنه إذا كان القانون قد رتب للموظفين الشاغلين لوظائف دائمة والذين افترض أنهم سيثبتون حتما — مراكز قانونية معينة منها أن يتقاعدوا عند بلوغهم سن الستين — فلا يمكن أن يترتب على حرمان فسريق منهم من مزايا التثبيت أن يصبحوا في مراكز قانونية مغايرة لزملائهم عن الفريق الآخر إلا من حيث عدم استحقاقهم معاشات التقاعد وما يترتب على ذلك من حقوق . أما فيما عدا ذلك فيظل هؤلاء وأولئك خاضعون لأحكام موحدة منها التقاعد في سن الستين .

فإذا كان الأمر قد اختلط على الباحثين في أول الأمر فجری الاصطلاح على تعريف الموظف الدائم بأنه هو الذي يجري على راتبه حكم الاستقطاع وإذا كانت محكمتنا الإدارية العليا قد سايرت هذا الاتجاه في مبدأ الأمر فإنها قد عدلت عنه فيما قضت به بعض دوائرها بأن الموظف الدائم هو المعين على وظيفة ذات مرتب مقرر في الميزانية العامة للدولة وأنه لا ينفي عن الموظف صفة الموظف الدائم دخوله في خدمة الحكومة بعقد مادام يتقاضى راتب وظيفته دائمة (٢٤ يونية سنة ١٩٤٢ المجموعة الثالثة ص ١١١٦) .

٣ — وأنه ليؤكد النظر المتقدم ما يأتي :

(أ) ان المشرع عند وضع المرسوم بقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفي الحكومة قد ساير هذا الفهم فافترض هذا السن المقررة أصلا لتقاعد الموظف غير المثبت هي ستون سنة اذ نص في المادة الأولى على أن ينشأ في وزارة المالية والاقتصاد صندوق اذخار لغير المثبتين

من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة . ثم نص فى المادة الرابعة عشرة على ألا تؤدى الخزانة العامة اشتراكا لصندوق الادخار الخاص بغير المثبتين عن المدد التى يبقى فيها الموظف بالخدمة بعد سن الستين . فكان المشرع افترض أن سن التقاعد بالنسبة الى الموظفين غير المثبتين هى ستون سنة فإذا بقى فى الخدمة بعدها فلا تؤدى الدولة نصيبها فى اشتراك الصندوق عما جاوز هذه السن .

(ب) ان السلطة المختصة بمد مدة الخدمة استثناء بعد بلوغ السن المقررة بالنسبة الى الموظفين الذين يتقاعدون فى سن الستين هى مجلس الوزراء بينما يختص وزير المالية ببقاء المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال فى الخدمة استثناء بعد بلوغهم سن الخامسة والستين . فلو أن الأمر فى تحديد سن التقاعد وهل هى ستون سنة أو خمسة وستون مرهونا بكون الموظف مثبتا أو غير مثبت لما كان مفهوما أن تكون السلطة المختصة بالمدة هى مجلس الوزراء للمثبتين ووزير المالية لغير المثبتين لأن كلا الفريقين معين على وظائف دائمة ولا اختلاف بينهما فى الشروط والضمانات المقررة من حيث التعيين والتأديب والعزل . والمعقول أن يكون لوزير المالية سلطة استثنائية بالنسبة الى المعينين على وظائف مؤقتة فهم يكونون الفئة الخاضعة لرؤساء المصالح فيما يتعلق بالتعيين والعزل وأن يكون مجلس الوزراء هو المختص فى مد خدمة الموظفين على وظائف دائمة لأن هؤلاء يقوم بلوغهم سن الستين قرينة على استهلاكهم للأسباب المتقدمة فوجب لنفى هذه القرينة لمصلحة الدولة أن يتولى بحث الأمر مجلس الوزراء بصفته المهيمن على شئونها .

لكل ما تقدم انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن الموظفين غير المثبتين يعقود على ربط وظائف دائمة فى الميزانية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٣٥ بوقف التثبيت لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين فى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون

معاشات سنة ١٩٠٩ ومن ثم يتقاعدون في سن الستين وفقا لحكم
المادة الرابعة عشرة من قانون معاشات سنة ١٩٤٩ .

(فتوى ١٧٧ في ١٥/٣/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

وظائف الخبراء المحلفين هي بحسب وصفها الوارد في الميزانية
وظائف مؤقتة — تقاعدهم في سن الخامسة والستين طبقا لاحكام
قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ — عدم خضوعهم لاحكام
المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتأمين والادخل
او قانون المعاشات الجديد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن
« الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة واما مؤقتة بحسب وصفها
في الميزانية » ومؤدى ذلك أن العبرة في تحديد نوع الوظيفة هي
بوصفها الوارد في الميزانية دون نظر الى طبيعة الوظيفة ذاتها ،
وما اذا كانت تؤدي بصفة دائمة أو مؤقتة .

وهذا المعيار هو الذى أطرده عليه قضاء المحكمة الادارية
العليا وعبرت عنه في حكمها في القضية رقم ٢٥٠ لسنة ٢ قضائية
بقولها ان « المناط في دائمية الوظيفة — التى تضى بدورها صفة
الدائمة على الموظف — هو بحسب وصفها الوارد في الميزانية في
سلك الدرجات الداخلة في الهيئة من الاولى الى التاسعة ، لا أن
يكون مثبتا أو غير مثبت » .

وظائف الخبراء المحلفين ومساعدتهم هي وظائف مؤقتة بحسب
وصفها الوارد في الميزانية ، ولا يغير من ذلك استمرار ادراجها في
الميزانية ، اذ أن تكييف دائمية الوظيفة انما يكون بحسب وصفها

الوارد في الميزانية • ويؤيد هذا النظر ماجرى عليه العمل في وزارة التجارة منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، من استقالة الموظفين الذين يعينون في وظائف الخبراء المحلفين ومساعدتهم من وظائفهم الأصلية ، ثم إبرام عقود استخدام مؤقتة معهم طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ استنادا الى المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاصة بالموظفين المؤقتين •

ولما كانت المادة ٣/١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن « يرغت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة • كما تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على أن « ينشأ في وزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين لجميع موظفي الدولة المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الأول في الميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الجامعات والمعاهد الدينية أو غيرها من الميزانيات التي تعين بقرار من مجلس الوزراء ، ولو كنوا معينين قبل العمل بهذا القانون ، وصندوق آخر للاذخار يخصص لغير المثبت من هؤلاء الموظفين • ومؤدى ذلك أن الموظفين المعينين بمكافأة لا تسرى في شأنهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ سنة ١٩٥٢ ، ولم يخرج قانون المعاشات الجديد عن هذه القاعدة ، ومن ثم فإن الخبراء المحلفين ومساعدتهم يعتبرون من الموظفين المؤقتين وتطبق في شأنهم أحكام العقود الخاصة بهم ، ويتقاعدون عند بلوغ سن الخامسة والستين ، ولا يسرى عليهم قانون التأمين والادخار ولا قانون المعاشات الجديد •

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — تضمنت أصلا عاما يسرى على المتفعين بأحكام هذا القانون مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين — تقريرها استثناء على هذا الاصل بالنسبة العاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بالقانون المذكور في أول يونية سنة ١٩٦٣ — هذا الاستثناء أنشأ للعاملين المذكورين مركزا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالخدمة حتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظيفهم — احتفاظ عمال اليومية الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين بالميزة التى كانت تقررها لهم هذه اللوائح عند نقلهم الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ — مناط الاحتفاظ بتلك الميزة هو بقاؤهم في وظائفهم العمالية — النقل الى وظائف أخرى ما كان شاغلوها يفيدون من هذه الميزة من شأنه خضوعهم للاصل العام بانتهاء الخدمة عند بلوغ سن الستين .

ملخص الفتوى :

أصدرت الادارة المركزية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة الكتاب رقم ٣٦٠٢ المؤرخ في ١٩٦٩/٦/٤ — ملف رقم ٣١—١٤/١/١ قررت فيه انه يمكن ارجاع العاملين الذين نقلوا الى وظائف فنية أو مكتبية الى مجموعة الوظائف العمالية التى كانوا يشغلونها قبل نقلهم متى رغبت الوزارة فى ذلك . وبناء على هذا الكتاب تقدم السيد / ٠٠٠٠ الذى كان يشغل وظيفة مساعد معمل من الدرجة السادسة الفنية — بطلب بلمتس فيه اعادته الى مجموعة الوظائف المهنية التى كان يشغلها قبل نقله الى الوظائف الفنية . وقد استطلعت الوزارة رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى جواز نقل العامل المذكور الى مجموعة الوظائف المهنية موضحا انه عين باليومية بتاريخ ١٩٤٠/٨/١٥ بوظيفة مساعد معمل ثم بالدرجة الاولى خارج الهيئة من ١٩٤١/٩/٢٨ ومنح الدرجة الثامنة الفنية بالخبره اعتبارا من ١٩٤٣/١٠/١ وتدرج فى الترقيات حتى

الدرجة السادسة الفنية • ورأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة — رداً على ذلك — أن إعادة السيد المذكور للمجموعة المهنية في حالة وجود درجة خالية من صميم اختصاص الجهة الإدارية التابع لها وهي سلطة تقديرية لها ، ولما كانت توجد درجة سادسة خالية بالمجموعة المهنية عرض أمر العامل المذكور على لجنة شئون العاملين ووافقت بمحضرها المعتمد من السيد الوزير في ١٥/٩/١٩٦٩ على نقله لتلك الوظيفة ، ثم استطلعت الوزارة رأي إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات فيما إذا كانت حالة العامل المذكور إلى المعاش تكون في سن الخامسة والستين تأسيساً على أنه كان بكادر العمال أصلاً ثم أعيد إليه وجاء رأي إدارة الفتوى المذكورة بفقواها رقم ٣٤٥ في ١٩/١٢/١٩٧٠ متضمناً ما يفيد انتهاء خدمته في سن الستين على أساس أن شغله لوظيفة مهنية من الدرجة السادسة هو بمثابة تعيين في هذه الدرجة وليس نقلاً علاوة على أنه لم يكن من عداد العمال وقت نفاذ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ طبقاً للمادة (١٣) منه •

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ينص في المادة (١٣) على أن « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ — المسخدمون والعمال الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين •

٢ — الموظفون الموجودين وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم بعد السن المذكورة ••

ومفاد هذا النص أن المشرع قرر أصلاً عاماً يسرى على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه مؤداه إنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين إلا أنه خرجاً على هذا الأصل واستثناءً منه أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزاً ذاتياً يخولهم الحق في البقاء بالخدمة حتى يبلغوا السن

المقررة في لوائح توظيفهم ويفيد من هذا الاستثناء عمال اليومية الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين . كذلك فانه طبقا لاحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر فان المستخدمين والعمال المعيّنين قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ الذين تقضى لوائح توظيفهم بانها خدمتهم بعد بلوغ سن الستين يحتفظون بالميزة التي كانت تقررها لهم لوائح توظيفهم عند نقلهم الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الا ان مناط احتفاظهم بهذه الميزة هو بقاءهم في وظائفهم العمالية بحيث اذا نقلوا منها الى وظائف أخرى ما كان شاغلها يفيدون من هذه الميزة فانهم يخضعون للاصل العام لانتهاء الخدمة عند بلوغ سن الستين وسواء كان النقل بناء على طلبهم أو اقتضته أوضاع الميزانية .

ومن حيث ان الثابت في حالة السيد/..... انه عين اعتبارا من ١٩٤٠/٨/١٥ في وظيفة مساعد معمل بكادر العمال وفي ١٩٤١/٩/٢٨ عين بالدرجة الاولى خارج الهيئة ثم حصل على الدرجة الثامنة الفنية في ١٩٤٣/١٠/١ بذات الوظيفة وظل على هذا الوضع الى أن منح الدرجة السادسة الفنية ثم تقرر وضعه على الدرجة السادسة بمجموعة الوظائف المهنية بناء على طلبه وموافقة لجنة شئون العاملين المعتمدة من السيد الوزير في ١٩٦٩/٩/١٥ ومؤدى ذلك ان هذا العامل خرج عن نطاق تطبيق كادر العمال منذ تعيينه في وظيفة خارج الهيئة اعتبارا من ١٩٤١/٩/٢٨ وخضع من هذا التاريخ لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ ثم احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ولم يكن من عداد العمال المعاملين بكادر العمال في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فلم يتقرر وضعه في وظيفة مهنية الا اعتبارا من ١٩٦٩/٩/١٥ وبهذه المثابة فقد تخلف في حالته مناط تطبيق الاستثناء من قاعدة انتهاء الخدمة في سن الستين ففتنه خدمته في سن الستين طبقا للاصل العام المنصوص في المادة (١٣) من القانون سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان خدمة السيد/..... تنتهى

في سن الستين طبقا للمادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(ملف ٢٦٨/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

سن الاحالة الى معاش بالنسبة لعمال اليومية الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو خمسة وستين سنة ولو لم يستمروا في درجاتهم العمالية ونقلوا منها الى وظيفة فنية أو مكتبية — أساس ذلك — مثال — العامل الموسمي الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذي سويت حالته على درجة مهنية في تاريخ لاحق لهذا القانون مع رد أقدميته فيها الى تاريخ التحاقه بالخدمة يحال الى المعاش عند بلوغه سن الخامسة والستين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من مواد اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعمول به اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٣ تنص على أن « يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين بأحكام القانون المرافق » كما تنص المادة (١٣) من هذا القانون على أن تنتهي خدمة المتقاعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك (أ) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ٠٠٠ وتنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهي خدمة العاملين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ٠٠ وأخيرا فان المادة ٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن

الستين دون اخلاق بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ٥٠ والمستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع قرر أصلا عاما يسرى على المتفعين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين ، الا انه خرجوا على هذا الاصل واستثناء منه أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالخدمة حتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظيفهم ويفيد من هذا الاستثناء عمال اليومية الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، كذلك فانه طبقا لاحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر فان المستخدمين والعمال المعينين قبل أول يونية سنة ١٩٦٣ الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد بلوغ سن الستين يحتفظون بالميزة التي كانت تقررها لهم لوائح توظيفهم عند نقلهم الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولم يجعل المشرع انتفاع هؤلاء العمال بالميزة المتقدمة منوطا ببقائهم شاغلين وظائفهم العمالية بحيث اذا نقلوا منها الى وظائف أخرى ماكان شاغلوا يفيدون من هذه الميزة فانهم يخضعون للاصل العام وتنتهي خدمتهم عند بلوغ سن الستين ، يؤكد ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٩ في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتنظيم قواعد مدة خدمة بعض طوائف العاملين بالدولة حيث نصت المادة (١) منه على أن « تمتد حتى ١٩٧٠/٧/١ أو بلوغ سن الخامسة والستين أيهما أقرب مدة خدمة العاملين الذين بلغوا سن الستين وقت العمل بهذا القرار أو يبلغونها قبل ١٩٧٠/٧/١ من الفئتين الآتيتين:

(١) العاملين المعينين بمكافأة أو أجر شامل ثم وضعوا على درجات وفقا للتأشيرات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما . (ب) العاملين الذين كانوا يشغلون وظائف عمالية ونقلوا الى مجموعتي الوظائف الفنية أو المكتبية» .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٣ لسنة ١٩٧١ وقضى في

المادة (١) منه بأن « تمت خدمة العاملين العاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذين استمروا بالخدمة بعد سن الستين وانتهت خدمتهم قبل ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ » .

١ — العاملون بمكافأة أو أجر شامل .

٢ — العاملون على درجات نقلا من نظام المكافأة أو الاجر الشامل .

٣ — العاملون على درجات فنية أو مكتبية نقلا من وظائف عمالية .

وكل ذلك مما يفيد ان سن الاحالة الى المعاش بالنسبة لعمال اليومية الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو خمسة وستون سنة ولو لم يستمروا في درجاتهم العمالية ونقلوا منها الى وظائف فنية أو مكتبية .

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد /... .. كلن عاملا موسميا واذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر فصل هؤلاء العمال سويت حالته على درجة مدنية اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة في ١٧/١/١٩٦٠ ، وبهذه المثابة فان سن احالته الى المعاش يتحدد ببلوغة الخامسة والستين أسوة بزملائه من عمال اليومية الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان السيد /... .. الموجود بالخدمة كعامل موسمي في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — المعين على درجة في تاريخ لاحق لهذا القانون مع رد أقدميته فيها الى تاريخ التحاقه بالخدمة — يحال الى المعاش عند بلوغة سن الخامسة والستين .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

• جواز استصحاب ميزة البقاء في الخدمة بعد سن الستين .

ملخص الفتوى :

ان العاملين الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ثم نقلوا الى شركات القطاع العام واستمرت خدمتهم حتى سريان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يحق لهم استصحاب ميزة البقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين .

(ملف ٥٩٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٥)

الفرع الثاني

الاحالة الى المعاش المبكر

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

الاحالة على المعاش التي تتم بناء على الاقرار الكتابي ، الذي درجت وزارة الحربية والبحرية على اخذه من بعض الضباط على اساس الترقية والاحالة على المعاش لعدم امكان ابقائه في الدرجة المرقى اليها لا تعدو ان تكون احالة الى المعاش بناء على طلبه او استقائه عن الخدمة وفي هذه الحالة يعتبر تسوية معاشه على اساس الدرجة المرقى اليها استثناء اذا لم يمض فيها مدة سنة — وهذا الاستثناء لا يملكه الا مجلس الوزراء .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع معاشات الضباط الذين يرقون الى رتب أعلى من رتبهم ثم يحالون الى المعاش في اليوم التالي وتبين أنه بمقتضى المادة الثانية من الامر العسكري الخاص رقم ١٩٤ الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تراعى في ترقية الضباط من رتبة صاغ فما فوق الاقدمية العامة والكفاءة والمقدرة والمعارف وحسن القيادة في الميدان عمليا والترقى الممتاز ويبقى الصفات الحميدة المدونة بالتقارير السنوية مع ملاحظة تاريخ أول عريضة عند التكافؤ في جميع ماذكر .

وتتص الفقرة (هـ) من المادة المذكورة على أنه « منعا لايكاف حركة الترقى في الجيش يجوز للجنة ترقى الضباط عند الضرورة القصوى أن تسمح بترقى زمنى لدرء ماعساه أن يحصل من هذا القليل فاذا قضى القائم مقام أربع سنوات وكل من الاميرالاي واللواء ثلاث سنوات في الرتبة من تاريخ الترقى ولم يبلغ أحدهم خلال مدة الاحالة الى المعاش ولم يرق في نهايتها الى رتبة أعلى جازت احالته الى الاستيداع لاخلاء محله لمن يستحق الترقى بعده فان خلا محل بالجيش لرتبة أعلى من رتبته وكان مستحقا للترقى فيها يجوز اعادته الى الخدمة وترقيته فيها والا بقى في الاستيداع الى أن يحال الى المعاش بمقتضى السن مالم يرغب هو في الاحالة الى المعاش قبل ذلك وعندما يوضع ضابط من هؤلاء في الاستيداع بعد اتمام السنين المبينة بهذه الفقرة فللجنة الضباط أن تخبره بما ينتظر أن يكون له في المستقبل .

ويحدث أن تتوافر في الضابط الاقدمية في الرتبة ولكن وزارة الحربية والبحرية لا تأنس فيه الكفاية للترقية الى الرتبة الاعلى ويترتب على عدم ترقيته احالته الى الاستيداع لاستيفائه المدد المنصوص عليها في الفقرة (هـ) ، ولكن قد يكون من مصلحته الاحالة الى المعاش لا الى الاستيداع خصوصا اذا قررت لجنة الضباط الا أمل في الترقى مستقبلا لذلك جرت الوزارة على أن تتفق مع الضابط على أن ترقيه الى الرتبة الاعلى من رتبته ثم تحيله الى المعاش في أى وقت تراه بنطق ملكي على أن يسوى معاشه على أساس مرتب الرتبة المرقى اليها ولو لم يقض

بها سوى يوم واحد ، وتأخذ منه اقرارا كتابيا بذلك ينص فيه على أنه في حالة ترقيته الى الرتبة الاعلى من رتبته وتسوية معاشه على أساسها فإنه لا يطالب بالبقاء في الخدمة لحين بلوغه سن التقاعد وللوزارة الحق المطلق في أن تحيله الى المعاش بعد ترقيته في أى وقت تشاء مادام معاشه سيسوى على ماهية الرتبة الاعلى وذلك دون أن يكون له أى حق في مطالبة الحكومة بأى تعويض كان ولاى سبب كان عن احالته الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد على الاساس المتقدم .

وبناء على ذلك تقوم الوزارة بترقية الضابط ثم تحيله الى المعاش في اليوم التالي بنمط ملكى ويسوى معاشه على ماهية الرتبة المرقى اليها .

وقد اعترض ديوان المحاسبة على تسوية حالة ثلاثة من الضباط على أساس أن احالة كل منهم الى المعاش كانت بناء على طلبه وعلى ذلك تطبق المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ومن ثم كان يجب تسوية معاش كل منهم على أساس ماهية الرتبة التى تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائز لها لانه لم يمض سنة في الرتبة الاخيرة ، وأضاف الديوان أن تسوية المعاش على الصورة التى تمت بها تعتبر استثناء لا تملكه وزارة الحربية والبحرية وانما يختص به مجلس الوزراء طبقا للمادة ٣٧ من القانون المذكور .

وبالرجوع الى احكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية يتبين أنه طبقا للفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة تكون تسوية المعاشات بصفة عامة على أساس الماهية المقررة للرتبة التى يكون الضابط حائزا لها عند رفته .

على أن هذه القاعدة العامة لا تنطبق في حالة ما اذا تمت احالة الضابط الى المعاش بناء على طلبه قبل أن تمضى عليه في الرتبة الجديدة سنة على الاقل فان معاشه يسرى عندئذ على أساس ماهية الرتبة التى تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائز عليها وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ذاتها .

كما لا تنطبق هذه القاعدة أيضا على الضباط الذين يفصلون من

خدمة الجيش قبل بلوغهم السن المحددة للترقية للاستغناء عن خدماتهم أو يعزلون دون سقوط حقوقهم في المعاش أو المكافأة ، وفي هذه الحالة يسوى المعاش على أساس القواعد المقررة في الفقرة الثانية من المادة ١٤ السابق الاشارة اليها .

والواضح من القواعد المعروضة أن الاحالة الى المعاش لايعتبر أنها قد تمت بناء على طلب الضابط ، لان الضابط لم يكن يقصد أن يحال الى المعاش وانما كان يهدف الى الحصول على الترقية ، وحسما للنزاع وإفق على أن تحيله الوزارة الى المعاش في أى وقت تراه دون أن يكون له حق المعارضة في ذلك فاذا استعملت الوزارة بعد ذلك خيارها فلايمكن أن يكون ذلك بناء على طلب الضابط ومن ثم لا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٤ .

على أن الوزارة اذا ما أحالت الضابط الى المعاش بعد ترقيته انما تكون قد استغنت عن خدماته ، فيكون الضابط محالا الى المعاش للاستغناء فتطبق المادة ٢٨ من القانون وتجب تسوية معاشه على أساس ماهية الرتبة السابقة لرتبته الاخيرة مادام لم يمض فيها سنة على الاقل .

والواقع أن احالة الضابط الى المعاش في الحالات المعروضة لاتعدو أحد هذين الفرعين الاحالة الى المعاش بناء على طلب الضابط والاحالة الى المعاش للاستغناء عن خدماته ، والنتيجة واحدة في الحالتين .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن تسوية معاشات الضباط الذين يحالون الى المعاش على الوجه السابق بيانه تكون على أساس ماهية الرتبة التى تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائزين عليها وقت الاحالة الى المعاش ماداموا لم يمضوا سنة على الاقل في الرتبة الاخيرة فاذا مارأت الوزارة تسوية معاشهم على أساس ماهية الرتبة الاخيرة كان ذلك استثناء يقتض به مجلس الوزراء طبقا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ .

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

العودة الى العمل باحكام الاحالة الى المعاش المبكر ان بلغ سن العاملين المدنيين من الخامسة والخمسين بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اعاد في المادة (٩٥) منه الاحالة الى المعاش بالنسبة للعاملين الذين بلغوا سن الخامسة والخمسين ويرغبون في الاحالة الى المعاش بناء على طلبهم ، وبذلك تكون قد نسخت ضمنيا احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ معدلا بالقرار رقم ٨٤٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن تفويض الوزراء ومن في حكمهم في قبول طلبات الاحالة للمعاش . ومن ثم لا محل لاستمرار العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ في ظل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وعدم استفادة العاملين بالقطاع العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ .

(ملف ٦٤٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

جواز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر التقدم من عامل محال الى المحاكمة التأنيبية .

ملخص الفتوى :

ان قوانين العاملين السابقة على القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لم تعتبر الاحالة الى المعاش سببا

لانتهاء الخدمة الا اذا كانت صادرة كقرار تأديبي . وقد كيفت المحكمة الادارية العليا طلب الاحالة الى المعاش بأنه طلب استقالة .

أما القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فقد خرج على هذا النظر فاعتبر الاحالة الى المعاش ولو لم تكن قرارا تأديبيا سببا لانتهاء الخدمة . ومؤدى ذلك ان طلب الاحالة الى المعاش الذى يقدم فى ظل هذا القانون طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ لايعتبر طلبا بالاستقالة ، ولا تسرى عليه احكامها ومايقرب على ذلك من عدم جواز قبول استقالة انعام المحال الى المحاكمة التأديبية . ومن ثم يجوز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر المقدم من عامل محال الى المحاكمة التأديبية .

(ملف ٩٢٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

الفرع الثالث

مد الخدمة بعد سن التقاعد

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

موظف — مد مدة خدمته بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وفقا للمادة ١٠٨ من قانون نظام موظفى الدولة — التكيف القانونى لوضعه فى فترة الامتداد — اعتباره موظفا تسرى عليه احكام القوانين واللوائح التى كتبت تنظم مركزه القانونى قبل انتهاء الخدمة — التزامه بما تفرضه عليه من واجبات وافادته مما تخوله من مزايا عدا ما استثنى منها بنص خاص — لاعبرة بتاريخ صدور قرار الخدمة — مثال بالنسبة لاستحقاقه الترقية والملاوة خلال فترة المد متى توافرت فيه شروط استحقاقها .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن

نظام موظفي الدولة ان المشرع لم يحدد السن التي تنتهي عند بلوغها خدمة الموظف ، بل ترك ذلك للقوانين التي تنظم مركز الموظف من الناحية المالية وتحدد حقه في المعاش أو المكافأة بعد ترك الخدمة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ (المادتان ١٤ ، ٣٣) والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية (م ١٤) والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق الميزانيات المستقلة (م ١٧) .

ويستفاد من ذلك أن المشرع قد حدد سنا معينة يعتزل الموظف الوظيفة متى بلغها ، وهذه السن تختلف باختلاف نوعا وطبيعة وعملا ، ولكن الاصل المقرر في هذا الصدد أن خدمة الموظف أو المستخدم تنتهي بقوة القانون متى بلغ هذه السن ويرد على هذا الاصل استثناء يجيز مد هذه الخدمة بعد بلوغ السن المقررة وذلك في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية (المادة ١٥٨ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١) ومقتضى ذلك أن يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة في ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون تغيير في هذا المركز من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعا لذلك للقوانين واللوائح التي تحكم وضعه بهذه الصفة ، واذ كانت هذه القوانين واللوائح لا تتضمن احكاما خاصة تنظم وضعه خلال فترة مد خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد العامة ، فان مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوائح القائمة سواء فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو بما تقرره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ، ومن ثم فانه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات والعلاوات والاجازات الا ما استثنى بنصوص خاصة صريحة كما هو الحال بالنسبة الى حساب هذه المدة في المعاش اذ تقضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات بعدم حساب مدد الخدمة بعد سن الستين في المعاش ، وهذا الاستثناء يؤكد القاعدة العامة وهي افادة الموظف خلال فترة مد خدمته من باقى المزايا التي تقررها القوانين واللوائح هذا ما يستثنى منها بنص خاص .

ولا تجوز التفرقة في هذا الشأن بين من تتم اجراءات مد مدة خدمته قبل بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وبين من تتم اجراءات مد خدمته بعد هذه السن بحيث يعتبر في الحالة الاولى موظفا ، وفي الحالة

الثانية معينة بمكافأة لان هذه التفرقة لاتقوم على أساس من القانون ، فضلا عن أن قرار مد الخدمة الذي يصدر بعد بلوغ سن التقاعد يكون ذا أثر رجعي ، ومن المسلم فقها وقضاء سريان القرارات الادارية بأثر رجعي كلما اقتضى ذلك سير المرافق العامة ومن هذا القبيل رجعية قرارات تعيين بعض الموظفين اذا ماتأخر صدورها عن يوم تسلم العمل فاذا ما اقتضى سير المرفق العام ابقاء الموظف في وظيفته بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة واستمر قائما بعمله دون انقطاع وتراخت الادارة بعض الوقت في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمد مدة خدمته فانه لايجوز أن يضار من هذا الوضع بل يجب عندئذ تطبيق قاعدة الرجعية واعتبار ان مثل هذا الموظف لم تنته خدمته بعد ، شأنه في ذلك شأن من تمت خدمته قبل بلوغه هذه السن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف الذي تمت خدمته بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة بالتطبيق للمادة ١٠٨ من قانون نظام موظفي الدولة يعتبر خاضعا لاحكام القوانين واللوائح التي كانت تنظم مركزه قبل انتهاء خدمته ، فيلتزم بما تفرضه عليه من واجبات ويفيد مما تخوله من مزايا عدا ما استثنى منها بنص خاص وبغض النظر عن تاريخ صدور قرار مد الخدمة ويقترب على ذلك أنه يستحق الترقية والعلاوة خلال فترة المد متى توافرت فيه شروط استحقاقها .

(فتوى ٥٠٣ في ١٢/٦/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية — خلوه من النص على حساب مد الخدمة بعد سن الستين في الحالات التي يجوز لها مد الخدمة بعد هذا السن — مد الخدمة وفقا لنص المادة ١٠٨ من قانون التوظيف — لايمنع من تسوية معاش الموظف على أساس متوسط المهام التي كان يتقاضاها في السنة الاخيرة عن مدة خدمته كلها بما فيها المدة المحددة بقرار مد الخدمة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة أن المشرع لم يحدد السن التي تنتهي عند بلوغها خدمة الموظف بل ترك ذلك للقوانين التي تنظم معاشن الموظف أو مكافأته بعد ترك الخدمة ، وقد حددت هذه القوانين سنا معينة يعتزل فيها الموظف الوظيفة متى بلغها تختلف باختلاف الوظائف نوعا وطبيعة وعملا ولكن الاصل المقرر في هذا الصدد أن خدمة الموظف أو المستخدم تنتهي بقوة القانون متى بلغ هذه السن ويرد على هذا الاصل استثناء يجيز مد هذه الخدمة بعد بلوغ السن المقررة وذلك في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية (المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ٠٠ ومقتضى ذلك يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة في ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون تغييره في هذا المركز من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعا لذلك للقوانين واللوائح التي تحكم وضعه بهذه الصفة ، واذا كانت هذه القوانين واللوائح لا تتضمن احكاما خاصة تنظم وضعه خلال مدة خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد العامة ، فان مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوائح القائمة سواء فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو بما تقره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ، ومن ثم فانه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات والملاوات الا ما استثنى منها بنصوص خاصة صريحة .

ولما كان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد خلا من النص على حساب مدد الخدمة بعد سن الستين في المعاش ومن ثم فانه اذا مدت خدمة الموظف المعامل باحكامه الى ما بعد هذه السن وجب تسوية معاشه على أساس متوسط الماهية التي كان يتقاضاها في السنة الاخيرة من مدة خدمته كلها بما فيها المدة المحددة بقرار مد الخدمة .

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — من مقتضاه عدم ابقاء أى موظف بعد بلوغ سن التقاعد ، كامل عام ، بغير قرار جمهورى — سريان هذا الحكم سواء اتخذ هذا الابقاء طريق مد مدة الخدمة أو اتخذ شكل تعيين بمكافأة شاملة — أساس ذلك — أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ لا تغير من هذا النظر لأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لاحق عليه — لا يغير من هذا النظر أيضا ما قضى به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من وقف معاش من يعود الى الخدمة لأن هذا الحكم يواجه من يعود الى الخدمة قبل بلوغه هذه السن .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك :

(١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

(٢) الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

(٣) المنتفعون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

(٤) العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الأوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ووعاظ مصلحة السجون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فتنتهى خدمتهم عند بلوغ سن الخامسة والستين .

ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء
أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على نواب رئيس الجمهورية
وأعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونواب الوزراء .

ويؤخذ من هذا النص أن الأصل العام أن كل منتفع بأحكام
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ
سن التقاعد بغير قرار يصدر من رئيس الجمهورية وقد جاءت عبارة
النص فيما قضت به من عدم جواز « ابقاء » أى منتفع في الخدمة
بعد بلوغ سن التقاعد مؤكدة شمول حكمه لجميع الحالات التى تم
فيها اسناد مركز قانونى الى الموظف في الوظيفة العامة بعد بلوغه
سن الستين ، سواء تم ذلك بطريق مد مدة خدمته أو اتخذ شكل
تعيين بمكافأة شاملة ، لكون الميعنون بمكافآت شاملة يدخلون في
عداد المنتفعين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا للمادة
الأولى التى تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات
للفئات الآتية :

(١) موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوط
مرتباتهم أو أجورهم أو مكافأتهم في الميزانية العامة للدولة أو
الميزانيات » .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧
بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق
قبل التعيين فيها من تنظيم لأحكام الجمع بين المرتب والمعاش
وحالاته وشروطه يستثف منه جواز هذا الجمع وبالتالي جواز
التعيين بعد سن الستين ، ذلك أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
وهو قانون لاحق يعتبر مقيدا للحكم الوارد في القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في هذا الخصوص باشتراط صدور
قرار من رئيس الجمهورية لابقاء المنتفع في الخدمة بعد بلوغه سن
التقاعد كما لا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من حكم خاص بحالة ما « إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة ... » ، وذلك أن هذا النص انما يواجه الحالة التي تنتهي فيها خدمة الموظف قبل سن الستين ثم يعاد الى الخدمة قبل بلوغه هذه السن ، أما من بلغ سن الستين فلا يجوز طبقا للمادة ١٣ آتية الذكر ابقاؤه في الخدمة أو اعادته اليها ولو بصفة مؤقتة أو بمكافأة الا بقرار رئيس الجمهورية وقرتسيا على ما تقدم فان القرار الصادر بغير الأداة القانونية الصحيحة باعادة تعيين السيد الدكتور بعد بلوغه السن القانونية للاحالة الى المعاش يكون قد وقع مخالفا لأحكام القانون ، وبهذه المثابة لا تقترب عليه أية آثار من حيث المزايا الوظيفية ، بما لا محل معه لبحث مدى استحقاقه للاجازات المقررة للموظفين بأنواعها .

لذلك انتهى الرأي الى أن اعادة تعيين العامل بعد بلوغه السن القانونية للاحالة الى المعاش لا تكون الا بقرار من رئيس الجمهورية في ظل أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فان تعيين السيد المعروضة حالته بمكافأة بعد بلوغه سن التقاعد بغير قرار من رئيس الجمهورية يكون قد جانب صحيح حكم القانون ولا يقترب عليه تبعا لذلك أية آثار قانونية من حيث المزايا الوظيفية موضوع الاستفسار .

(ملف ٢٣٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

صدور قرار من السلطة المختصة بمد خدمة المنتفع بعد بلوغه سن التقاعد — حسب المدة التالية لبلوغه هذه السن ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسة المذكورة سبق لهم الانتفاع بقوانين المعاشات السابقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون بالتطبيق لنص المادة الأولى منه التي قضت بأن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية (أ) موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقه بها أو في ميزانيات الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ » .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون المشار اليه تنص على أن « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد » .

ومفاد ذلك أن قانون التأمين والمعاشات لا يسرى على المنتفعين بأحكامه متى بلغ المنتفع سن الستين وذلك باستثناء الفئات المشار إليها في المادة ١٣ منه والمنتفعين الذين يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالابقاء عليهم في الخدمة بعد تلك السن اذ تعتبر هذه الحالات بمثابة استثناءات فردية بجانب الاستثناءات التنظيمية العامة التى عدتها المادة المذكورة .

ولئن كان ما تقدم — الا أنه اذا قضت القواعد المنظمة لشئون طائفة من العاملين بجواز مد خدمتهم بعد بلوغ سن الستين بقرار من سلطة معينة بخلاف رئيس الجمهورية كالوزير المختص أو مجلس ادارة المؤسسة فان هذه القواعد تكون واجبة الاتباع بحيث اذا ما صدر قرار من هذه السلطة بالابقاء على المنتفع بعد بلوغ سن التقاعد فان مدة خدمته خلال فترة الابقاء تحسب في المعاش

شأنها في ذلك شأن مدة الإبقاء التي تتم بقرار من رئيس الجمهورية
وفقا لحكم المادة ١٣ آئنة الذكر .

ومن حيث أن المادة ٧٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على
أن « تنتهي خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية (١) بلوغ الستين » .
كما تنص المادة ٧٦ على أنه لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه
السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من
الوزير المختص لمدة أقصاها سنتان ويقرر من رئيس الوزراء فيما
يجاوز هذه المدة .

واستنادا الى هذا النص أصدر السيد وزير الصحة قرارا
بمد خدمة الطبيب ٥٥٥٥٥ لمدة سنتين اعتبارا من تاريخ بلوغها
سن الستين .

وبالتطبيق للقواعد السابق ايضاحها فان صدور القرار الوزاري
بالإبقاء على الطبيب المذكورة بعد بلوغ سن الستين من شأنه
حساب المدة التالية لبلوغ تلك السن ضمن مدة الخدمة المحسوبة
في المعاش .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انتفاع الطبيب
٥٥٥٥٥٥ بقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ خلال فترة
مد خدمتها بعد سن الستين بالتطبيق للمادة ٧٦ من لائحة نظام
العاملين بالقطاع العام .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

الأداة اللازمة لابقاء المنتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد هي قرار من رئيس الوزراء ، سواء أخذ الإبقاء صورة مد مدة الخدمة أم إعادة التعيين بعد بلوغ هذه السن — الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يعتبر ناسخا للحكم الوارد في المادة ١٢ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بالأداة اللازمة بقاء المنتفع في الخدمة سواء عن طريق مد الخدمة أو إعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية سبق أن قررت في جلستها المنعقدة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ أن الأصل العام ان كل منتفع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد بغير قرار يصدر من رئيس الجمهورية وقد جاءت عبارة نص المادة (١٣) من هذا القانون فيما قضت به من أنه « لا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد » مؤكدة شمول حكمه لجميع الحالات التي يتم فيها اسناد مركز قانونى الى الموظف في الوظيفة العامة بعد بلوغه سن التقاعد ، سواء كان هذا الإبقاء بطريق مد مدة الخدمة أو إعادة التعيين في الوظيفة العامة . وكان هذا الأصل قد تأكد بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حيث نص في المادة ٧٨ منه مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهى خدمة العاملين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عند بلوغهم سن الستين . ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن العاملين المدنيين بالدولة ، ونص في المادة ٧١ منه على أنه « ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الوزراء » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص الغناء شرط استصدار قرار من رئيس الجمهورية في حالة ابقاء المنتفع في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد والاكتفاء من هذا الصدد بقرار من رئيس الوزراء ، أى أنه ألغى الحكم الوارد في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الغناء جزئيا بالنسبة الى الأداة اللازمة للابقاء في الخدمة ، سواء أخذ هذا الأبقاء صورة مد مدة الخدمة أى استمرارها بعد سن الستين ، أو أخذ صورة اعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا حاجة للقول الذى يذهب الى التفرقة بين مد مدة الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد ، وهذه يكفى لها قرار من رئيس الوزراء ، واعادة التعيين بعد هذه السن ، وهذه يلزم لها قرار من رئيس الجمهورية، ذلك أن الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يعتبر ناسخا للحكم الوارد في المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات فيما يتعلق بالأداة اللازمة لابقاء المنتفع في الخدمة في كلا المعنيين الذين استقرت عليهما الجمعية العمومية ، وهما مد الخدمة واعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد وليس ثمة ما يبرر أن تكون الأداة اللازمة لمد الخدمة هي قرار من رئيس الوزراء ، وتكون الأداة اللازمة لاعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد من رئيس الجمهورية لأن كلا الحالتين يحملا معنى الأبقاء في الخدمة ، فلا يخل أن يكون المشرع قد قصد التفرقة بينهما دون حاجة فاسدة اليهما لتفصح من أهمية خاصة لأى منهما كما أن المشرع وهو بصحيلة تعديل الأداة اللازمة لاستمرار خدمة العامل بعد بلوغ سن التقاعد جعلها بقرار من رئيس الوزراء بدلا من قرار من رئيس الجمهورية — لم يكن في ذهنه التعبيرات المختلفة التى استعملها

في القوانين المتعددة للكفاية عن استمرار الخدمة بعد سن الستين ، فاستعمل أكثرها شيوعاً وهي عبارة « مد الخدمة » للدلالة على المعنى الذي يقصده ، وهو استمرار الخدمة الى ما بعد سن التقاعد ، بحيث تشمل إعادة التعيين بعد بلوغ هذه السن ، كما تشمل مد مدة الخدمة الى ما بعد هذه السن .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأداة اللازمة لابقاء المفتوح في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد هي قرار من رئيس الوزراء ، سواء أخذ هذا الإبقاء صورة مد مدة الخدمة ، أم إعادة التعيين بعد بلوغ هذه السن .

(ملف ٢٣٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

جواز مد خدمة العامل المعامل بقوانين أو قرارات خاصة بعد بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، وذلك في ظل أحكام القانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

وضع المشرع قاعدة جديدة واجبة السريان اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ (تاريخ العمل بأحكام القانونين ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨) ، هذه القاعدة مقتضاها عدم جواز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة للتقاعد ، وقد استثنى المشرع في المادة ٢/١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات من الخضوع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وقيد عدم الخضوع لهذه الأحكام بعبارة « فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » . ومن ثم فإنه يتعين لعدم خضوع العاملين بقوانين أو قرارات خاصة لهذا الحكم — وبالتالي استمرار القرارات الصادرة

يُمدّ خدمتهم بعد بلوغهم سن الإحالة إلى المعاش. سارية المفعول بعد ١٩٧٨/٧/١٠ ألا تكون تلك القوانين والقرارات الخاصة قد نصت صراحة على عدم جواز مد الخدمة أو البقاء في الخدمة بعد السن المقررة للتقاعد أو الإحالة إلى المعاش .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن قاعدة عدم جواز مد الخدمة تنطبق على العاملين الخاضعين لقوانين خاصة إذا كانت لا تتضمن نصا خاصا يجيز مد الخدمة بعد هذا السن .

(ملف ٨١٢/١٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الفرع الرابع

الاعادة الى الخدمة

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

المادة ٥١ من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ - تقاضى الموظف مكافأة عند تركه الخدمة - اعلنته - شرط حساب مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة - أن يرد المكافأة في موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية وأن يقدم طلبا كتابيا بذلك في مدى شهر من تاريخ عودته - عدم صرف الموظف مكافأته وتقييمه طلبه في البعاد - مؤداه أنه ترك للوزارة أن تستعمل حقه في الخيار بين عدم صرف المكافأة أو صرفها وتقسيتها عليه - اتخاذ الوزارة موقفا سلبيا لايسوغ سقوط حقه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات

الملكية تنص على أنه « إذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمل يوقف صرف معاشه ٠٠٠ اذا كلن أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مضرا عند عودته اليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة ، وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة ، وبين رد المكافأة بأكملها في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية ، بشرط أن يقدم طلبا كتابيا بذلك في خلال شهر من تاريخ عودته ، وبشرط ألا يقل كل قسط في هذه الحالة عن ربع ماهيته وعندئذ تحسب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة في المائة سنويا . فإذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا للقانون الذي اختار المعاملة بمقتضاه .

أما اذا توفي الموظف أو المستخدم أو فصل من الخدمة قبل رد المبلغ المطلوب بتمامه . فعند تسوية المعاش أو المكافأة المستحقة له أو للمستحقين عنه لا تحسب له مدة الخدمة التي لم يرد المكافأة المطلوبة عنها ، ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته .

وبين من هذا النص أنه يخول الموظف حق ضم مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، بشرط أن يقدم طلبا بذلك خلال شهر من تاريخ عودته الى الخدمة وأن يرد المكافأة بأكملها في موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية لا يقل كل منها عن ربع راتبه .

فإذا كان الثابت أن الموظف لم يكن عند اعادته الى الخدمة في ١١ من مارس سنة ١٩٤٣ قد صرف مكافأة عن مدة خدمته السابقة ، ولكنه استعمل حقه المخول له قانونا وطلب احتساب مدة خدمته السابقة خلال الميعاد القانوني ، إذ طلب في ١٩٤٣/٤/٢ احتساب

هذه المدة مع رد ما يصرف اليه من مكافأة عنها بالطريقة التي تراها الوزارة ، لأن المكافأة لم تكن وقتئذ قد صرفت اليه ، فما كان يستطيع أن يردّها أو تقسيطها وهي لم تصرف اليه ، ومن ثم فقد ترك للوزارة أن تستعمل حقه في الخيار بين عدم صرف المكافأة اليه وبين صرفها وتقسيطها عليه ، وقد كان يتعين على الوزارة ابتداءً ألا تصرف المكافأة اليه ، أو أن تخصم منه ريع المرتب شهرياً مادامت قد صرفتها ولم تحبسها لديها ، وذلك بعد أن تبين له المبلغ الواجب خصمه شهرياً ، إلا أن الوزارة اتخذت موقفاً سلبياً حيال الطلب الذي تقدم به وأفصح فيه عن إرادته ، ولا يسوغ أن يترتب على هذا الموقف السلبي الذي لا دخل له فيه سقوط حقه في احتساب مدة خدمته السابقة .

(فتوى ٧٥١ في ١٢/١٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة في حساب المعاش - اعتبار المدة السابقة والمدة اللاحقة فترة واحدة إذا لم يوجد فاصل زمني بين هاتين المدة - معيار الانفصال والاتصال بين المدة - تكفي فيه أية مدة دون اشتراط مقدار مخصوص من الأيام .

ملخص الفتوى :

أن الحكم الذي استحدثه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وهو اعتبار كل من مدة الخدمة السابقة والمدة اللاحقة مستقلة عن الأخرى في خصوص تسوية المعاش ، هذا الحكم يسرى على الموظفين الذين كانوا في الخدمة ثم انقطعت صلتهم بالحكومة نهائياً وزالت عنهم بذلك صفة الموظف العمومي وقطعت مرتباتهم واستحقاقوا معاشات ثم عادوا بعد ذلك إلى الخدمة وخلصت الجمعية إلى سريان المادّة ٤٢ من القانون المشار اليه في هذه الحالة .

ومن حيث أن القانون قد خلا من أى نص يحدد الفترة التى تنقضى بين مدتى الخدمة السابقة واللاحقة لاعتبار كل منهما مستقلة عن الأخرى فى خصوص تسوية المعاش وقياس هذه الصالة على حالة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بحيث تحدد تلك الفترة بخمسة عشر يوما ، لا يقوم على أساس من القانون ولتحديد مثل هذه الفترة بفترة معينة يتمين تعديل التشريع على هذا النحو .

لهذا ، انتهى رأى الجمعية الى أن مدة الخدمة السابقة تعتبر منفصلة ومستقلة عن مدة الخدمة اللاحقة فى خصوص تسوية المعاش متى فصلت بينهما أية مدة طالت أو قصرت على الوجه المبين بفتوى الجمعية السابقة فى ذات الموضوع .

(فتوى ٨٥١ فى ١٩/١١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

معاش — كيفية حسابه وفقا للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات — ضم مدة خدمة الموظف السابقة المحسوبة فى المعاش عند اعادته للخدمة من جديد الى مدة خدمته الجديدة متى كانت ضمن المدد التى تحسب فى المعاش ويسوى معاشه عند ترك الخدمة ثانية على أساس مجموع المدتين معا .

ملخص الفتوى :

يبين من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمعاشات ، أنه اذ قضى فى المادة ٤٤ منه بأن تسوية المعاشات أو المكافآت تكون على حسب مدة خدمة الموظف أو المستخدم فانه بذلك يكون قد غنى بمدة خدمة الموظف ، تلك المدة المحسوبة فى المعاش ، ومن ثم فانه بالنسبة الى الموظف صاحب المعاش يعود

ثانية الى الخدمة ، وتنتهى خدمته هذه الثانية ، يسوى معاشه على أساس مجموع خدمته. كلها ، فتتسبب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش وذلك بإضافتها الى مدة خدمته الجديدة ، ويقدر المعاش على أساس ذلك . وليس ثبت في نصوص المرسوم بقانون سالف الذكر ، ما يستفاد منه أن الموظف صاحب المعاش الذى يعود الى الخدمة يسوى معاشه عند تركه الخدمة من جديد ، على أساس اعتبار مدة خدمته الجديدة قائمة بذاتها مستقلة عن مدة خدمته السابقة ، فيحسب المعاش الذى يستحق له عن المدة الجديدة على استقلال ثم يضاف الى المعاش السابق حسابه عن المدة السابقة ، ويأخذ الموظف مجموع المعاشين ، على نحو ما فعلت بعض القوانين التالية ، كالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

ويؤخذ مما سلف أن القاعدة فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، هى ضم مدة الموظف السابق المحسوبة فى المعاش عند اعادته الى الخدمة من جديد ، الى مدة خدمته الجديدة التى كانت ضمن الحد التى تتسبب فى المعاش ، وبذلك يسوى معاشه عند تركه الخدمة ثانية على أساس مجموع المدةين مما .

(انتهى ٦٢ فى ١/٢٨ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين - المادة ٤٠ من هذا القانون - نصها على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة فى إحدى الوظائف التى ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مدة خدمته الجديدة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أو أحد قوانين المعاشات العسكرية - أثر ذلك -

استقطاع النسبة المنصوص عليها في المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ من مرتبات أصحاب المعاشات العسكرية عند اعادتهم الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلوها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مد خدمته الجديدة وفقا لأحكام القوانين الآتية :

١ — الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار اليه أو أحد قوانين المعاشات العسكرية أو لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليه .

٢ — أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

وفي تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدة خدمتهم متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن أصحاب المعاشات من العسكريين المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية اذا أعيدوا الى الخدمة في احدى الوظائف المدنية التي ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فانهم يعاملون بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية عن مدة خدمتهم الجديدة .

ومن حيث أن المادة الثانية من الرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩

المشار إليه تنص على أن « يستقطع سبعة ونص في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المكيين المقيدین بصفة دائمة » .

فان مؤدى هذا أن يستقطع من مرتبات أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية عند اعادتهم الى الخدمة فى احدى الوظائف التى ينتفع شاعلا بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ النسبة المنصوص عليها فى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

(فتوى ٦ فى ١٢/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صاحب المعاش الذى انتهت خدمته ببلوغه من التقاعد واستحق معاشا ثم أعيد الى الخدمة — عدم حساب مدة خدمته اللاحقة ببلوغ من التقاعد فى المعاش — حسب هذه المدة بالنسبة للعامل الذى منتهى خدمته بعد بلوغه من التقاعد بأداة قانونية سليمة .

ملخص الفتوى :

أصدرت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ — بناء على فتوتين صادرتين من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ و ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ — ومؤداه أن المعاملين بقوانين المعاشات السابقة على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذين أعيد تعيينهم بمكافآت شاملة تحسب لهم مدد خدمتهم الجديدة فى المعاش ويلتزمون بأداء احتياطي المعاش عنها ، على أنه اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٣ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — لا تحسب مدة الخدمة التى تقضى بعد سن الستين الا اذا كان الابقاء فى الخدمة أو إعادة التعيين قد تم بقرار من رئيس الجمهورية .

ولدى تطبيق هذا المنشور ، أثارت وزارة الري أن حالات أرباب المعاشات الذين استعانت بهم بعد بلوغهم سن الستين تنحصر في أربع فئات : (فئة عينت بمكافأة تعادل الفرق بين المعاش والمرتب أو ما يزيد على ذلك وصدرت بتعيينهم قرارات من رئيس الجمهورية وفئة عينت بمكافأة شاملة مع وقف صرف معاشاتهم وصدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتعيينهم وأخيرا فئة عينت بمكافأة شاملة مع وقف صرف معاشاتهم ولم تصدر بتعيينهم قرارات من رئيس الجمهورية . وأفادت وزارة الري أنه عند تنفيذ خصم احتياطي المعاش من المكافآت المقررة لن أعيد تعيينهم بقرارات من رئيس الجمهورية — وجميعهم معاملون بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — أبدوا أنهم لا يرغبون في حساب مدد خدمتهم بعد بلوغهم سن الستين في المعاش .

ومن ثم طلبت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الرأي فيما اذا كان يتعين استقطاع احتياطي المعاش من أرباب المعاشات المشار اليهم سواء رغبوا في حساب المدة اللاحقة لبلوغهم سن الستين أو لم يرغبوا ، وما اذا كان يتم الاستقطاع من جميع الفئات المشار اليها أو أنه يقتصر على من عينوا بمكافآت شاملة مع وقف صرف معاشاتهم سواء أعيد تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية أو بأداة أخرى . وما هو تاريخ هذا الاستقطاع .

ومن حيث أنه يبين من تقصى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة للمعاشات المدنية أن المشرع حرص في جميع قوانين المعاشات المتعاقبة على تحديد سن للتقاعد ، فقد نصت المادة (١٣) من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على أنه « متى بلغ سن الموظفين والمستخدمين المكيين ستين سنة وجب إحالتهم على المعاش حتما ما لم يصدر قرار من مجلس النظار بابقائهم في الخدمة لمدة معينة » .

كما نصت المادة (١٤) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أنه « متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته الى المعاش حتما ما لم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بابقائه

في الخدمة لمدة معينة ولا يجوز مطلقا ابقاء أى موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين » ثم اشتمل كل من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ (المادة ١٧) والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (المادة ١٩) على مثل هذا الحكم ، الى أن نص أخيرا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في المادة (١٣) على أن : « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ٠٠ ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد » .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن المشرع يرمى من وراء تصديق سن للتقاعد لا يجوز تجاوزه الا بأداة خاصة وبضوابط محددة — أن يضع حدا للانتفاع بقوانين المعاشات ، ذلك أن نظام المعاشات ، وهو يقوم على أسس اكتوارية — يقتضى تحديد السن التى ينتهى عندها الانتفاع بهذا النظام حتى يمكن تقدير موارده وتكاليفه ، ومن ثم فإن المنتفع الذى انتهت خدمته ببلوغه سن التقاعد التى حددها نظام المعاشات واستحق معاشا وفقا لأحكامه متى توافرت فيه شروط هذا الاستحقاق ، يصبح في مركز قانونى جديد يختلف عن مركزه القانونى أثناء الخدمة ، فلا يظل منتفعا بنظام المعاشات وانما يصبح صاحب معاش ، فاذا ما أعيد تعيينه بعد ذلك بصفة مؤقتة في أى ظرف من الظروف سواء بمكافآت شاملة مع وقف معاشه ، أو بترخيص في الجمع بين المعاش والمرتب ، فإنه لا يعود منتفعا بنظام المعاشات بحيث يلتزم بأداء الاشتراكات ويفيد من حساب مدة خدمته الجديدة في المعاش ، وانما يظل محتفظا بمركزه القانونى كصاحب معاش . ولا يعدو عمله الجديد أن يكون عارضا يقف به صرف المعاش ، أو يرخس له في الجمع بينه وبين المرتب ، وهذا يختلف ولا شك عن الحالة التى تمد فيها خدمة العامل بعد بلوغه السن في الحالات الاستثنائية التى حددها القانون وبالأداة التى عينها ، ففي هذه الحالة الأخيرة لا ينتهى انتفاع العامل بنظام المعاشات ببلوغه السن فيصبح صاحب معاش ، وانما يظل منتفعا بهذا النظام حتى التاريخ الذى مدت اليه خدمته كاستمرار

لمركزه القانوني السابق ، وتعتبر مدة خدمته السابقة لبلوغه سن التقاعد واللاحقة لها وحدة واحدة تدخل جميعها في حساب المعاش .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان يبين من الوقائع التي عرضتها وزارة الري أن جميع أرباب المعاشات في الحالة موضع النظر سبق أن أحيلوا الى المعاش عند بلوغهم سن الستين ، وربطت لهم معاشات وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ثم رؤى اعادة تعيينهم بمكافآت للاستفادة بخبراتهم ، ومن ثم فانهم لا يفيدون من قوانين المعاشات بعد عودتهم الى الخدمة على هذا النحو ولا يلتزمون بأداء احتياطي معاش عن المكافأة المقررة لهم سواء كان معاشهم موقوفا أو كان مرخصا لهم في الجمع بينه وبين المكافأة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صاحب المعاش الذي انتهت خدمته ببلوغه سن التقاعد واستحق معاشا ، ثم أعيد الى الخدمة . لا تحسب مدة خدمته اللاحقة لبلوغ سن التقاعد في المعاش ، أما العامل الذي مدت خدمته بعد بلوغه سن التقاعد بأداة قانونية سليمة تحسب له المدة اللاحقة لهذه السن في المعاش .

(ملك ٢٢/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

المادة ٢٩ من قانون التامين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — نصها على قاعدة وقف صرف المعاش في حالة اعادة صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في الشركات التي تساهم فيها الدولة — مناط انطباق هذه القاعدة أن يكون المعاش الى الخدمة مرتبطا بالجهة التي عاد الى العمل بها بعلاقة عمل — معيار التمييز بين عقد العمل وغيره من العقود كمقد المقالة .

ملخص الفتوى :

ان السيد المهندس ٠٠٠٠٠٠ وهو من أصحاب المعاشات المعاملين بقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تعاقد مع الشركة العامة للمشروعات الكهربائية وهي إحدى شركات القطاع العام على أن يقوم بالإشراف على تنفيذ المشروعات الخاصة بالشركة وتقديم الخبرة الفنية لها وذلك لمدة سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٧٠ قابلة للتجديد في مقابل مبلغ اجمالي مقداره ١٠٠٠ جنيه تدفع على أقساط شهرية .

وقد استطلعت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات رأى إدارة الفتوى لوزارة الخزانة في مدى أحقية السيد المذكور في الجمع بين معاشه وبين المكافأة التي تصرف له من الشركة فرأت الإدارة أنه لايجوز له الجمع بينهما الا بترخيص يصدر له من الجهة المختصة .

وتبدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن السيد المذكور لايتقاضى راتباً شهرياً ، وانما يتقاضى أتعاباً سنوية ، كما لايفضخ لأى إشراف من الشركة وانما يقدم لها الخبرة الفنية من خلال مكتبه الهندسى الخاص الذى يمارس فيه مهنة حرة ، ومن ثم لايعتبر من العاملين بالشركة ولا يفرض لقاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب .

ومن حيث أن المادة (٣٩) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه : « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقاً للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن مناط انطباق قاعدة

حظر الجمع بين المعاش والمرتب أن يكون العائد الى الخدمة مرتبطا بالجهة التي عاد الى العمل بها بعلاقة عمل ، وقد سبق لهذه الجمعية العمومية أن بينت بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٨ المعيار الذي يميز عقد العمل عن غيره من العقود كعقد المقاوله وهو معيار التبعية القانونية التي تتمثل في قيام رب العمل بتأدية عمله لحساب رب العمل وتحت اشرافه .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، يبين أنه ولئن كان العقد المبرم بين السيد المهندس والشركة العامة للمشروعات الكهربائية قد أطلق عليه « عقد تقديم خبرة فنية » الا أنه في واقع الأمر لا يعدو أن يكون عقد عمل فقد تضمن هذا العقد حق الشركة في تكليف المهندس المذكور بتقديم الخبرة في أية مشروعات مسندة أو تسند اليه خلال مدة سريان العقد دون أن يكون له حق الاعتراض على ذلك (البند ١) ، وأن يؤدي ما يعهد اليه من أعمال وفقا للنظام والبرامج التي يحددها رئيس مجلس الادارة أو من ينوبه (البند ٤) ، ويتقاضى في نظير ذلك مبلغ اجمالي مقداره ١٠٠٠ جنيه تدفع على أقساط شهرية بواقع القسط ٨٣ جنيه و ٣٣٣ مليم ويجوز للشركة تأجيل صرف أى قسط متى تبين لها أن سير العمل لا يتم بنجاح (البند ٥) : - فكل ذلك يكشف عن أن هذا العقد لا يعدو أن يكون عقد عمل ، : لأن المتعاقد يضم نفسه تحت تصرف رب العمل خلال مدة معينة يلتزم فيها بالقيام بأى عمل يسند اليه وفقا للبرامج والنظم التي يضعها رب العمل ، وهي خصائص عقد العمل التي تختلف عن خصائص عقد المقاوله حيث تحدد الاعمال التي تسند الى المقاول سلفا ويصبح حرا في تنفيذها خلال مدة يحدد العقد حدها الأقصى ولا يلتزم الا بنتيجة عمله ، هذا فضلا عن أن طبيعة العمل المسند الى المهندس المذكور في الحالة المعروضة وهو الاشراف الفنى الدقيق على المشروعات الكهربائية - على ما جاء بمقدمة العقد - تكشف عن أنه عقد عمل وليست عقد خبرة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، يعتبر المهندس المذكور عائدا

للخدمة بالشركة المشار إليها ، ومن ثم يخضع لقاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب فلا يجوز له الجمع بين المعاش المستحق له والمكافأة التي يتقاضاها من الشركة الا بترخيص من الجهة المختصة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز للسيد المهندس / ٥٥٥٥٥٥٥٥ الجمع بين معاشه وبين المكافأة التي يتقاضاها من الشركة العامة للمشروعات الكهربائية الا بترخيص من الجهة المختصة .

(ملف ٥٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

ان حكم المادة ٥١ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مؤداه انه اذا عاد صاحب المعاش الى خدمة الحكومة وقف صرف معاشه — هذا الحكم يسرى في جميع الاحوال — سريانه على حالة المحكوم عليه في جريمة من الجرائم التي تقرر للمستحقين عنه معاشا بافتراض وفاته وذلك طبقا لحكم المادة ٥٦ من قانون المعاشات المشار اليه . عدم جواز الاستمرار في صرف المعاش الى المستحقين عنه بعد عودته الى الخدمة — المعامل بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عند عودته الى الخدمة يعامل بالقانون ذاته على ان تسرى في شأنه بعض احكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المتصوص عليها في المادة ٢ من قانون الاصدار .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٦) من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند

وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم • وتنص المادة (٥١) من ذلك القانون على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه •

ومن حيث أنه ولئن كان يبين من نص المادة (٥٦) المشار اليها أن المشرع وضع قاعدة خاصة للمحكوم عليهم في جرائم الغدر والاختلاس والرشوة والتزوير مؤداها حرمانهم من المعاش أو المكافأة ، على أن يربط للمستحقين عنهم نصف جزء المعاش أو المكافأة الذى كانوا يتقاضونه فيما لو توفى عائلهم ، الا أن هذه القاعدة الخاصة ليس من شأنها تعطيل الحكم العام الذى أورحته المادة (٥١) ومؤداه أنه اذا عاد صاحب المعاش الى خدمة الحكومة وقف صرف معاشه فهذا الحكم يسرى في جميع الاحوال التى يعود فيها صاحب المعاش الى الخدمة ، ومنها حالة المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المشار اليها الذى تقرر للمستحقين عنه معاشا بافتراض وفاته ، لانه هو صاحب المعاش الاصلى ، واذا كان المشرع قد حرمه من المعاش وقرر جزءا منه للمستحقين عنه مراعى أن صاحب المعاش في الاغلب الاعم مسجون تنفيذيا للحكم ، وان المستحقين عنه في حاجة الى المصدر للدخل يتعيشون منه بعد أن انقطع عائلهم عن الكسب ، فان ذلك ليس معناه أنهم أصبحوا أصحاب المعاش بدونه بحيث اذا عاد الى الخدمة لا يؤثر ذلك في المعاش المقرر لهم ، وانما يظل هو صاحب المعاش الذى تقرر لهم المعاش على أساس مدة خدمته بالحكومة ، فاذا عاد الى الخدمة انقضت حاجتهم الى المعاش فيوقف صرفه ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يتعين صاحب المعاش المحكوم عليه في جريمة من جرائم الغدر أو الاختلاس في مزيد المعاش من صاحب المعاش غير المحكوم عليه ، لان الاول لا يوقف صرف معاشه بعودته الى الخدمة انما الثانى فيوقف صرف معاشه بعودته الى الخدمة •

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، فانه ما كان يجوز الاستمرار في صرف المعاش الى المستحقين عن السيد / ٥٠٠٠ بعد عودته الى خدمة الحكومة بضم العاملين بالتعليم الحر الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من أول

ديسمبر سنة ١٩٥٠ وانما كان يتعين في هذا التاريخ وقف صرف المعاش الى المستحقين ، واذ تم هذا الصرف خلافا لحكم القانون فانه يتعين استرداد ما تم صرفه ما لم يكن قد سقط بالتقادم .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز معاملة السيد المذكور بقانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان المادة (٤٠) من هذا القانون تنص على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون تسوى عن مدة خدمته الجديدة وفقا لأحكام القوانين الآتية : (١) المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه بالنسبة الى من سبقت معاملته وبأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار اليها وأحد قوانين المعاشات العسكرية أو لأحكام التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليها . (٢) أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه وبأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها . وفي تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدة خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصلح ، ومن ثم واذ كان السيد . . . معاملا بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أثناء مدة خدمته بوزارة العدل فانه يعامل بالقانون ذاته أثناء مدة خدمته بوزارة التربية والتعليم ، على أن تسرى في شأنه بعض أحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهي الاحكام التي نصت المادة (٣) من قانون الاصدار على سريانها على الموجودين في الخدمة من العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ومن حيث أنه عن مدى أحقيته في معاش عن مدة خدمته في وزارة العدل ، فان المادة (٣٦) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لايجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع . وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون وتسوى استحقاقاته واستحقاقات المستفيد عنه وفقا للقانون الذي كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن

ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، كان للسيد أن يطلب إعادة تسوية معاشه عن مدة خدمته بوزارة العدل على أساس حكم المادة (٣٦) المشار اليها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فيستحق معاشا يوازي ثلاثة أرباع المعاش المستحق له عن هذه المدة ، على أن يقف صرفه لعودته الى الخدمة ، واذ لم يتقدم بهذا الطلب في الموعد الذي حدده القانون في المادة (٣٧) التي تنص على أنه « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أية مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد اقضاء سنتان من تاريخ صدور قرار انتهاء خدمة المنتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبالغ حسب الحال والا انقضى الحق في المطالبة به » — فان حقه يكون قد انقضى ، الا أنه يجوز لمدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التجاوز عن التأخير في تقديم هذا الطلب وفقا لاحكام المادة (٥٩) من ذلك القانون التي خولته التجاوز عن الاخلال بالمواعيد المنصوص عليها في القانون اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره . وفي هذه الحالة يعاد تسوية معاشه في تاريخ تركه الخدمة بوزارة التربية والتعليم لبلوغ سن التقاعد تطبيقا لحكم المادة (٤٠) من القانون الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ منفصلة أو متصلة أيهما أصلح له ويربط معاشه على هذا الاساس من التاريخ المشار اليه ، فتحسب مدة خدمته بوزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ، ثم يعاد ربطه للمستحقين عنه من تاريخ وفاته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

(١) لا أحقية للمستحقين عن السيد في الاستمرار في صرف المعاش المقرر وفقا لحكم المادة (٥٦) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بعد عودة عائلتهم الى خدمة الحكومة ، فيسترد منهم ما تم صرفه خلافا لحكم القانون ما لم يكن قد سقط بالتقادم .

(٢) ان السيد يعامل بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عن مدة خدمته بوزارة التربية والتعليم .

(٣) أنه يستحق ثلاثة أرباع المعاش المقرر عن مدة خدمته بوزارة العدل إذا ما تم التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب الخاص به على أن يقف صرف هذا المعاش لعودته الى الخدمة .

فاذا ما تم هذا التجاوز يعاد تسوية معاشه على أساس حكم المادة (٤٠) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ويربط له المعاش على هذا الاساس اعتبارا من تاريخ تركه الخدمة بوزارة التربية والتعليم ، ثم يعاد ربطه للمستحقين عنه من تاريخ وفاته ، ويستحق المستفيدون عنه الفروق الناشئة عن هذه التسويات فيما عدا ما سقط منها بالتقادم .

(ملف ٢٨/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

صاحب المعاش الاستثنائي العائد الى الخدمة تطبق عليه ذات الاحكام الخاصة بعودة اصحاب المعاشات العادية الى الخدمة — قانون المعاشات الاستثنائية اشتمل على قاعدة مقتضاها أن تسرى على المعاشات الاستثنائية احكام قوانين المعاشات العادية فيما لم يرد فيه نص خاص في قرار منح المعاش الاستثنائي — المادة ٤٠ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تقضى بمعاملة صاحب المعاش العائد الى الخدمة بالقانون الذي كان معاملا به وتعتبر مدة خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له — هذه القاعدة تسرى على صاحب المعاش العادى وصاحب المعاش الاستثنائي سواء بسواء — المعاش الذي يسوى وفقا للمادة ٤٠ المشار اليها على أساس حساب مدد الخدمة متصلة باعتبارها أصلح للمنتفع يعتبر في هذه الحالة معاشا عاديا لا معاشا استثنائيا — استحقاق صاحب المعاش اعانة غلاء دون تفرقة بين جزء مقابل المعاش الاستثنائي أو جزء مقابل المعاش العادى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٠) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مدة هذه الخدمة وفقا لأحكام القوانين الآتية : » .

(٢) أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

وفي تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدة خدمة متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له .

وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية على أنه « تسرى على المعاشات الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ، وذلك مع عدم الاخلال بما قد تقررره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بحسب الاحوال من أحكام خاصة أما المعاشات التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفااتهم » .

كما تنص المادة (٣) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية على أنه « تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له ولاسرتة هذه المعاشات والمكافآت وكل ذلك مع عدم الاخلال بما يتضمن القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الاحوال من أحكام خاصة » .

ومن حيث أنه سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ أن « المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اذ تناولت تنظيم حالة الموظفين ذوى المعاشات

الذين يعودون الى الخدمة بعد تركها قد جاءت عباراتها مطلقة دون تخصيص أو تفرقة بين طائفة وطائفة ، ومن ثم يتعين أعمال حكمها سواء أكان المعاش الذى حصل عليه من ترك الخدمة ثم عاد اليها معاشا عاديا أم استثنائيا ٠٠٠ « — ومن ثم طبقت الجمعية العمومية على صاحب المعاش الاستثنائى العائد الى الخدمة ذات الاحكام الخاصة بعودة أصحاب المعاش العادية الى الخدمة .

وهذا النظر يتفق والقاعدة التى اشتمل عليها قانون المعاشات الاستثنائية ومقتضاها أن تسرى على المعاشات الاستثنائية أحكام قوانين المعاشات العادية فيما لم يرد فيه نص خاص فى قرار منح المعاش الاستثنائى ، ومن ثم فاذا خلا قرار منح المعاش الاستثنائى من حكم ينظم عودة صاحب المعاش الاستثنائى الى الخدمة ، فانه يتعين الرجوع فى هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بعودة أصحاب المعاشات العادية الى الخدمة ، وهو ما يقتضى أن يعامل صاحب المعاش الاستثنائى العائد الى الخدمة معاملة صاحب المعاش العادى من كل الوجوه ، وهذا معناه أن يفيد من كل ميزة مقررة لصاحب المعاش العائد الى الخدمة ، ومن ثم واذا يقضى حكم المادة (٤٠) من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بأن يعامل صاحب المعاش العائد الى الخدمة بالقانون الذى كان معاملا به « ، وتعتبر مدة خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له ٠٠٠٠٠٠ فان مقتضى ذلك أن تسرى هذه القاعدة على صاحب المعاش العادى وصاحب المعاش الاستثنائى سواء بسواء .

ولا وجه للقول بأن مناط حساب مدد الخدمة متصلة فى المعاش أن تكون المعاشات المستحقة عنها معاشات مدة ، والمعاش الاستثنائى ليس معاش مدة ، أو أن حساب المدة المقرر عنها المعاش الاستثنائى متصلة فى المعاش فيه اهدار للقرار الجمهورى المقرر لهذا المعاش — لا وجه لهذا القول لان مقتضى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، أنه بعودة صاحب المعاش الى الخدمة — سواء كان معاشا عاديا أو استثنائيا — يقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ، ثم عند انتهاء خدمته يعاد النظر من جديد فى تسوية معاشه حسبما يكون محققا لمصلحته ، وعلى هذا الاساس فاذا كان المعاش الاستثنائى معاش مدة — وهو قد يكون كذلك كما هو الشأن فى لحالة المروضة — وكان حساب هذه المدة

في المعاش متصلة يحقق مصلحة لصاحب المعاش ، فانه ليس ثمة ما يمنع من تطبيق حكم القانون وحسابها متصلة في معاشه ، وليس في ذلك اهدار للقرار الجمهوري المانح للمعاش الاستثنائي قد انتج هذا القرار أثره بأن سوى بين صاحب المعاش الاستثنائي وصاحب المعاش العادي ، ولولاه لاعتبر صاحب مكافأة ولما استحق معاشا عن جميع مدد خدمته أما اذا كان المعاش الاستثنائي ليس معاش مدة كما لو كان صاحب المعاش قد منحه لقاء خدمة جليلة قدمها للبلاد ، أو لو كان المعاش يزيد كثيرا عن المعاش المستحق عن مدة الخدمة ، ففي هذه الحالة لا تكون ثمة مصلحة لصاحب المعاش في حساب المدد متصلة ، فيفضل أن يتقاضى المعاش الاستثنائي مستقلا عن المعاش المقرر عن سائر مدد خدمته .

ومن حيث ان المعاش الذي يسوى وفقا لاحكام المادة (٤٠) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، على أساس حساب مدد الخدمة متصلة باعتباره أصلح للمنتفع ، يعتبر في هذه الحالة معاشا عاديا . لا معاشا استثنائيا ، ومن ثم يستحق عنه صاحب المعاش اعانة غلاء دون تفرقة بين جزء مقابل للمعاش الاستثنائي أو جزء مقابل للمعاش العادي ، فبإعادة تسوية المعاش وفقا لهذه المادة تسقط جميع المعاشات المقررة عن المدد المحسوبة وفقا لاحكامها سواء كانت معاشات عادية أو استثنائية ويستحق المنتفع بدلا منها جميعا المعاش المسوى وفقا لهذه المادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه :

يجوز حساب مدد خدمة السيد بالإذاعة المصرية متصلة في معاشه بما فيها المدة التي منح عنها معاشا استثنائيا ، ويسوى عنها جميعا معاش عادي واحد وفقا لاحكام المادة (٤٠) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ، التفرقة بين حالة الموظف الذي يعاد الى الخدمة بعد احالته الى المعاش ببلوغه سن التقاعد والموظف الذي يستبقى في الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد بلوغه سن التقاعد — الموظف الذي يعاد الى الخدمة بعد احالته الى المعاش ببلوغه سن التقاعد لا تدخل مدة خدمته اللاحقة في حساب معاشه — لا يغير من هذا النظر ما ورد من احكام بشأن العودة الى الخدمة في الفصل الخامس من الباب الرابع من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — اساسي ذلك ان الاحكام الواردة في الفصل المذكور انما يعمل بها حيث تتوافر الشروط والاوضاع الخاصة بكل حكم منها دون اساس بالحكم الوارد في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي يقضى بعدم جواز ابقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمعامل به المدعى قد نصت على أن تنتهي خدمة المنتفعين باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ٥٠ ولا يجوز في جميع الاحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد، ومفاد هذا النص أنه مالم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بابقاء الموظف بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد فانه لا ينتفع بأحكام القانون المشار اليه في شأن حساب مدد الخدمة التي تدخل في تقدير المعاش وانما تنتهي مدة خدمته بحكم القانون ببلوغه سن التقاعد ويسوى معاشه على هذا الاساس ، فثمة اختلاف بين حالة الموظف الذي يعاد الى الخدمة بعد احالته الى المعاش ببلوغه سن التقاعد وبين حالة الموظف الذي يستبقى في الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد بلوغه سن التقاعد ، اذ بينما أن الموظف الذي أبقي بالخدمة يستمر في تقاضى مرتبه مخصوصا منه قسط المعاش

وذلك على أساس ان خدمته قد امتدت ولم تنته ببلوغه سن التقاعد ، فان الموظف الذى يعاد تعيينه بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن التقاعد يربط معاشه على أساس المدة التى قضاها بالخدمة قبل بلوغه سن التقاعد ولهذا فانه يتقاضى مقابل عمله فى صورة راتب أو مكافأة شاملة دون أن يستقطع منها قسط المعاش وذلك اعتبارا بأن خدمته قد انتهت بحكم القانون ببلوغه سن التقاعد ولهذا فان مدة خدمته اللاحقة لا تدخل فى حساب معاشه ، أما العودة الى الخدمة الواردة أحكامها فى الفصل الخامس من الباب الرابع من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر فهي العودة الى الخدمة بمعناها العام وبعد انتهاء خدمة الموظف وربط معاشه سواء كانت العودة الى الخدمة قبل بلوغ الموظف المعاد (سن التقاعد) أو بعد بلوغها وقد انتظمت المواد الواردة تحت الفصل المشار اليه الاحكام الخاصة بالجمع بين المعاش وبين الراتب أو المكافأة التى يتقاضاها الموظف المعاد عن عمله الجديد وكذلك الاحكام الخاصة بحساب مدة الخدمة الجديدة فى المعاش ، وليس ثمة شك فى ان الاحكام الواردة فى الفصل المذكور انما يعمل بها حيث تتوافر الشروط والاضاع الخاصة بكل حكم من هذه الاحكام ودون المساس بالحكم الوارد فى المادة ١٣ من القانون الذى يقضى بعدم جواز ابقاء أى منتفع فى الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد الا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك على نحو ما سلف بيانه فى معنى الابقاء فى الخدمة .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢)

الفصل السابع

مدى جواز الجمع بين المعاش والرتب أو بين أكثر من معاش

الفرع الاول

الجمع بين الرتب والمعاش

اولا : القاعدة الاصلية عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين الرتب الذى يتقاضاه اذ عاد للعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة :

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

ان قوانين المعاشات لا تحيز كقاعدة عامة الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين الرتب الذى يستحق له اذا عاد للعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة — لا يخضع لقاعدة حظ الجمع بين الرتب والمعاش الورثة المستحقون معاشا عن مورثهم ، وانما تنظم قوانين المعاشات الخاصين لها احوال قطع معاشاتهم حالة حصولهم على مرتبات نتيجة استخدام فى الحكومة أو فى غيرها — أساس ذلك نص المادة ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ونص المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين .

ملخص الفتوى :

ان قوانين المعاشات لا تحيز كقاعدة عامة الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين الرتب الذى يستحق له اذا عاد للعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة . أما الورثة المستحقون معاشا عن

مورثهم فلا يخضعون لقاعدة حظر الجمع هذه وإنما تنظم قوانين المعاشات الخاضعين لها أحوال قطع معاشاتهم حالة حصولهم على مرتبات نتيجة استخدامهم سواء في الحكومة أو في غيرها .

ومن ذلك أن المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية قد نصت على أنه إذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه ونصت المادة ٢٩ على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتى بيانهم وهم ٠٠ (٤) الابناء والبنات والاخوة والاخوات المستخدمين بماهية في مصالح الحكومة » .

كما نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين على أنه إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في احدى الوظائف التى ينتفع شغلها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه . وقضت المادة ٣٧ بأن يقف صرف المعاش الى المستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب المعاش اذا استخدموا في أى عمل .

ويستفاد من هذه النصوص أن قوانين المعاشات قد ميزت في الحكم بين الموظفين المستحقين لمعاش وبين خلفائهم المستحقين لمعاش عنهم فجعلت الاصل بالنسبة الى الطائفة الاولى عدم جواز الجمع بين المعاش والرتب المستحق من الحكومة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة عند عودتهم للخدمة. أما الطائفة الثانية فقد تكفلت أحكام قطع المعاش الواردة في قوانين المعاشات المعاملين بها ببيان حكم هذه الحالة .

(نوى ٦٦٤ فى ٢٩/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

قاعدة عدم الجمع بين الرتب والمعاش — سريانها على من يعين أو يعاد الى الخدمة بالمؤسسات العامة — تطبيقها على موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العامة طبقا للتكليف القانوني الصحيح هي مصالح عامة خولها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة - ويبين من هذا التعريف أن المؤسسات العامة تقوم على عنصرين : أولهما عنصر المرفق العام أو المصلحة العامة ، والثاني - عنصر الشخصية الاعتبارية المستقلة التي يستهدف المشرع من منحها تمكين المؤسسة من أداء رسالتها على أحسن وجه - فالأصل في المؤسسات العامة أنها مرافق عامة لا تختلف عن غيرها من المرافق التي تقوم عليها الدولة بطريق مباشر ، وموظفوها في الأصل موظفون عموميون يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص في القوانين أو القرارات الصادرة بإنشائها ، وقد أخذ المشرع بنظام المؤسسات العامة على نطاق واسع فاضفى على كثير من المرافق العامة التي كانت للحكومة عند صدور قوانين المعاشات في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٢٩ الشخصية الاعتبارية المستقلة فأصبحت بذلك مؤسسات عامة مستهدفاً لافساح المجال لها لتحقيق أهدافها بأيسر السبل وعلى خير الوجوه .

ويلخص من ذلك أن شأن ذوى المعاشات عندما يعودون الى الخدمة في المؤسسات العامة أو يلتحقون بها كشأنهم عند عودتهم الى الخدمة في احدى مصالح الحكومة ، ومن ثم فلا يجوز لهم الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم التي يتقاضونها من هذه المؤسسات . يؤيد هذا النظر ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها قد أجازت للوزير أو الرئيس المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الترخيص في الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف السابق الذي يعود للعمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة - مما يدل على أن المشرع يسوى في الحكم في هذا الخصوص بين المؤسسات العامة والمصالح العامة ، اذ اجاز الاستثناء من قاعدة عدم الجمع بين المرتب والمعاش بالنسبة الى من يعود الى العمل أو يعين في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، والتسوية في الحكم في صدد الاستثناء يقتضى التسوية في الحكم

في شأن القاعدة الأصلية التي تقضى بعدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش بحيث تسرى هذه القاعدة على من يعود إلى الخدمة من ذوى المعاشات أو يعين في المصالح العامة والمؤسسات العامة على السواء .

ولما كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة الأساسية وهو مرفق الإصلاح الزراعى على النحو المفصل بقانون انشائها ، كما خولها هذا القانون شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فانها تعتبر مؤسسة عامة في هذا الخصوص ويسرى على موظفيها نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية القاضى بعدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب .

(ملف ١٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٢)

ثانيا : علة عدم جواز الجمع :

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

علة عدم جواز الجمع كون المعاش والمرتب مربوطين في ميزانية الحكومة .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم أن نص المادة ٦٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ صريح في أن أحكامه لا تسرى إلا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة العمومية . ويفهم من هذا النص أن حظر الجمع بين مرتب ومعاش أو بين معاش ومعاش آخر — طبقا لحكم المادة ٦٠ من القانون ذاته — لا يتناول إلا الحالات التي تكون فيها الماهية والمعاش مربوطين في ميزانية الحكومة العمومية تؤكد ذلك المادة المذكورة التي تحظر الجمع بين المعاش والمرتب ، والتي لا يدع

نصها مجالا للشك في أن المقصود بالمعاش فيها هو المعاش المرتب على خزانة الدولة وأن المقصود بالماهية فيها هي الماهية التي يتقاضاها المعينون في إحدى وظائف الحكومة فإذا كان أحدهما مربوطا في ميزانية الدولة العمومية والآخر في ميزانية أخرى مستقلة فإن الحظر لا يسرى أولا لانتفاء علته وهي عدم تحميل ميزانية الدولة مرتبين لشخص واحد لأن المعاش لا يخرج عن أن يكون مرتبا مؤجلا وثانيا لأن حظر الجمع من النصوص الضيقة التي لا يصح التوسع فيها أو القياس عليها .

وإذا كانت وزارة الاوقاف قد اتخذت من الرسوم بقانون المشار اليه قانونا لها تطبقه على موظفيها فإن ذلك لا يصح اتخاذه حجة لتأويل مبدأ عدم الجمع المنصوص عليه في ذلك المرسوم بقانون على وجه يجعله ينطبق على الحالات التي يكون فيها أحد المرتبين (وهو المعاش) مربوطا على ميزانيتها والآخر مربوطا على الميزانية العمومية للدولة لأن الاخذ بهذا التأويل هو بمثابة حكم جديد لا يكون الا بقانون .

ذلك أن وزارة المالية في تطبيقها لاحكام ذلك المرسوم بقانون على موظفي الحكومة انما تجيز الجمع بين المعاش المرتب على خزانتها والماهية المستحقة من خزانة وزارة الاوقاف كما تجيز أصلا الجمع بين المعاش المرتب على غير خزانتها والماهية المستحقة من خزانتها . وهي اذ تفعل ذلك انما تلتزم قصد المشرع من نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ المشار اليها . وهي عدم تحميل ميزانية الدولة العمومية مرتبين لشخص واحد . ولاشك في أن قصد المشرع من نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ لا يختلف باختلاف الجهة التي تطبق حكم ذلك النص .

وبالتالي يتعين على وزارة الاوقاف في تطبيقها لاحكام ذلك القانون على موظفيها أن تلتزم ذلك القصد فلا تجيز الجمع بين معاش مرتب على خزانتها وماهية مستحقة من خزانتها أيضا وفيما عدا ذلك يكون الجمع بين معاش مرتب على خزانتها وماهية مستحقة من خزانة الحكومة العمومية أو العكس أمرا جائزا أصلا لا يعدل عنه الا بنص تشريعي صريح .

يؤكد هذا النظر ويدل عليه أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ .

فقد جاء هذا القانون بقواعد خاصة لتسوية معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لهم مدد خدمة دائمة في الحكومة أو في وزارة الاوقاف وتناول في مادته الاولى حالة الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمال الذين ينقلون من وزارة الاوقاف الى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة أخرى من وزارات الحكومة ومصلحتها ونص على أن هؤلاء لا يستولون على ما يستحقون من معاش أو مكافأة عن خدمة في وزارة الاوقاف وانما تحسب تلك الخدمة لتسوية ما قد يستحقونه فيها بعد من معاش أو مكافأة .

كما أن المادة الثانية تناولت حالة الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارة الاوقاف ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة أخرى من وزارات الحكومة أو مصلحتها ونصت على أن هؤلاء حق الخيار في طلب المعاملة بمقتضى ذلك القانون .

والمفهوم من ذلك أنهم اذا لم يختاروا المعاملة بأحكام القانون الجديد فانهم يستمرون في الجمع بين المعاش المرتب لهم من وزارة الاوقاف والمرتب الذي يتقاضونه من الحكومة .

لذلك انتهى رأى القسم الى جواز الجمع بين معاش مقرر من وزارة الاوقاف ومرتب من الحكومة .

(انتهى ٢٣/٤/١٩٥١ في أبريل ١٩٥١)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

المادة ٢٥ من لائحة بلدية الاسكندرية الصادرة في سنة ١٩٢٠ — النص فيها على قطع معاش البنات المستخدمات بعامية في مصالح الحكومة — قصد الشارع من هذه المادة — هو ترديد القاعدة العامة السائدة في قوانين المعاشات المختلفة دون اشتراط وحدة المصرف المالى

لتحريم الجمع بين المعاش والمرتب — أثر ذلك — عدم جواز الجمع بين معاش البنات من البلدية ومرتباتهن من مصالح الحكومة .

ملخص الطعن :

بينت المادة الخامسة والعشرين من لائحة معاشات بلدية الاسكندرية الصادرة في سنة ١٩٣٠ الاسباب التي تقطع المعاش فقالت يقطع معاش الاشخاص الآتى ببيانهم وهم :

١ — الارامل والامهات اذا تزوجن .

٢ — الابناء والاخوة الذين بلغوا احدى وعشرين سنة كاملة الا اذا كانوا مصابين بعاهاات تمنعهم قطعيا من كسب عيشهم ، ففي هذه الحالة يستمر صرف المعاش لهم الى يوم وفاتهم طبقا لاحكام المادة السابقة.

٣ — البنات والاخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن في مدة سنة ، ومع ذلك فحق البنات في المعاش يعود اليهن الى سن الحادية والعشرين اذا انتهت هذه الزوجية قبل بلوغهن هذه السن .

٤ — الابناء والبنات والاخوة والاخوات المستخدمون بمهامية في مصالح الحكومة ، على أنه اذا رفقتوا من خدمة الحكومة يعود حقهم في المعاش ، وذلك في الحدود وطبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرتين ٢ ، ٣ من هذه المادة .

ونص المادة ٢٥ صريح العبارة ، وهو فضلا عن ذلك نص خاص فلا مساغ للانحراف عنها عن طريق تفسيرها بحجة البحث عن ارادة المشرع ومعرفة القصد الحقيقي الذي كان يتغياه من هذه العبارة الصريحة أو احلال عبارة أخرى محلها ، كما ذهب الحكم المطعون فيه — بمقولة ان عبارة « في وظائف البلدية » هي التي كان يتغياها المشرع ولكنه تنكب المصواب في سبيل الوصول اليها وأوردها عبارة « في مصالح الحكومة » سهوا أو عن طريق الخطأ المادى ، اذ هذا القول يتجافى بالقواعد السديدة في التفسير اذ الاصل في النص الصحة لا الخطأ ، والعبرة بعموم النص

لا يخصوص السبب ، كما أن هذا النص أورد العبارة مرتين ليعالج حكيمين مختلفين الحكم الاول في صدر البند الرابع من المادة الخامسة والعشرين والحكم الثانى في عجز هذا البند ومن ثم يكون القول باحتمال الخطأ المادى بعيدا عن صحة الصواب .

ولما كانت الاحكام التى قررتها هذه المادة تعتبر أحكاما خاصة فلا محل اذن لمقارنتها بالاحكام العامة وأعمال الاخيرة وهجر الاولى اذا تعارضت معها ، اذ الخاص يقيد العام ولا عكس ، وبخاصة اذا كان الحكم الخاص يستند في وجوده الى قاعدة عامة هى عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش سواء اتحد المصدر أو اختلف كما هو الشأن في هذه الدعوى . والشارع بآياده حكم المادة ٢٥ على هذا النحو لم يكن تغنيه وحدة المصدر أو اختلافها بقدر ما عناه حكم القاعدة العامة التى كانت سائدة في قوانين المعاشات المختلفة وقد سائر هذا الاتجاه وقرر حكم هذه القاعدة ومن شأن اعماله عدم الجمع بينهما سواء كان المصدر متحدا أم مختلفا اذ رأى في أحدهما الكفاية وبه يضمن صاحبة وسيلة العيش في الحياة . ومن ثم يكون الاعتماد على وحدة المصدر للقول بعدم جواز الجمع وعلى اختلاف المصدر للقول بجواز الجمع بمفهوم المخالفة قولا غير سعيد ، لان مفهوم المخالفة أضعف طرق الدلالة على تعبير الشارع ، ولانه لا يساغ الاجتهاد واعمال قواعد التفسير اذا كان النص صريحا لاختفاء فيه .

ولا يقدح في ذلك الحجة التى أوردتها الحكم المطعون فيه المستمدة من نص المادة ٥٦ من اللائحة الذى يقول « اذا استقر صاحب المعاش بعد عودته الى الخدمة بصفة نهائية أو بصفة وقتية أو بصفة مستخدم خارج من هيئة العمال على الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش نهائيا » .

وكذلك الحكم فيما يختص بمستحقى المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في إحدى وظائف البلدية ويستمترون على الاستيلاء على معاشهم أو ماهية وظيفتهم لا يقدح في ذلك القول بأن المادة ٢٥ يجب ان تقرأ على غرار المادة الاخيرة ، اذ أن المادة ٥٦ من قبيل ذكر الخاص بعد العام وليس في النصين من تعارض ولكل منهما

قواعد التفسير ، ويضاف الى ما تقدم حجة أخرى تتبثق من بيان هذه المادة للوظائف التي تمنع العودة اليها من الجمع بين المعاش والمرتب الذي يقتضاه العائد الى الخدمة اذ أن هذا البيان جاء على سبيل الحصر لا التمثيل — كما قال الحكم المطعون فيه — ولم يرد فيه ذكر لعمال اليومية لانهم يخرجون عن مجال تطبيقه ولا تسرى عليهم أحكامه ، وأنه لو كان في مراد الشارع أن يكون هذا البيان للتمثيل لاورد ما ينم عن ذلك . وبهذه المثابة تكون علة عدم الجمع حسبا يستفاد منه ليس اتحاد أو اختلاف المصدر الذي يأخذ منه العائد راتبه أو معاشه وإنما مباشرته الوظائف التي حددها القانون على سبيل الحصر سواء اتحد المصدر أو اختلف .

وبناء على ماتقدم يكون للمطعون ضده ، وهو صاحب المعاش الاستثنائي، أن يجمع بينه وبين أجره كعامل باليومية وذلك في نطاق أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ولا تعتبر مباشرته هذا العمل سببا من اسباب سقوط حقه في هذا المعاش الاستثنائي .

(طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦١)

ثالثا : وقف المعاش بالنسبة لمن اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بالقوانين أو اللوائح مدة خمس سنوات :

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

وقف صرف المعاش بالنسبة الى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير انتجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفي الدولة ومستفديمها وعمالها المدنيين — المقصود بالمهن غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح — زراعة الارض بواسطة مالكيها أو مستأجر — اعتبارها من الاعمال الحرة وليست من المهن المنظمة بقانون أو لائحة — أثر ذلك أنه لايسرى

عليها حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يقف صرف المعاش بالنسبة الى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ويعود حقهم في صرف المعاش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة .

ولما كان المقصود بالمهن غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح هو أن يكون التنظيم القانوني أو اللائحي يتناول المهنة ذاتها وممارستها والشروط الواجب توافرها فيمن يزاولها ومراقبة أداء ابناء المهنة لواجباتهم المهنية ووضع جزاءات على مخالفة قواعد وآداب المهنة .

ولما كانت القوانين أو اللوائح التي صدرت بشأن الزراعة لم تنظم الزراعة كمهنة وانما نظمت الملكية الزراعية وموقف المزارع في علاقاته مع الجهات المختلفة من حيث نوع زراعته ومساحة ما يزرع من كل محصول وما يجب عليه توريده منه ، كما نظمت العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها على أساس من العدل والنصفة وحماية الطرف الضعيف من استغلال الطرف القوي مستهدفة تحقيق آثار معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن زراعة الارض بواسطة مالكا أو مستأجرها هي من الاعمال الحرة وليست من المهن المنظمة بقانون أو لائحة فلا يسرى عليها حكم المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

رابعاً : عدم سريان قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش على صاحب المعاش الذى يعين فى الغرفة التجارية :

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبسطة :

الاصل وفقاً للاحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المتنية حظر الجمع بين المرتب والمعاش اذا اعيد صاحب المعاش الى الخدمة — يستوى فى ذلك أن يكون المرتب مستحقاً من الحكومة أو من الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة — الغرف التجارية تعتبر مؤسسات عامة — القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قرر احكاماً خاصة بميزانية الغرف التجارية وحسابها الختامى تختلف اختلافاً جوهرياً عن الاحكام المتعلقة بميزانية الدولة — خروج الغرف التجارية من عداد المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة فى خصوص تطبيق قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش — اثر ذلك — عدم سريان قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش على صاحب المعاش الذى يعين فى الغرفة التجارية .

ملخص الفتوى :

ان السيد / كان يعمل بالجهاز ، ثم انتهت خدمته اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٦١ ، واستحق معاشاً طبقاً — للاحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به بلغ ٤٣ر٤٦٦ جنيهاً ، وقد تقدم بالاستمارة رقم ٣ أ مكرر عن سنة ١٩٦٨ موضحاً أنه التحق بالعمل بالغرفة التجارية بالقاهرة منذ سنة ١٩٦٢ بمرتب مقداره ٥٢ جنيهاً شهرياً . ومن ثم استطلع الجهاز رأى وزارة الخزانة فى مدى أحقيته فى الجمع بين هذا المرتب والمعاش سالف الذكر ، فأفادت الوزارة أنه يتعين الرجوع الى الغرفة التجارية لبيان ما اذا كانت من المؤسسات العامة من عدمه ، وردا على استفسار الجهاز فى هذا الشأن أوضحت الغرفة التجارية أنها مؤسسة عامة بحكم قانونها ، وان العاملين فيها يخضعون لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

وبناءً على ذلك قلم الجهاز. يوقف صرف المعاش المقرر للسيد المذكور ،
ثم طلب ابداء الرأي في هذا الموضوع .

ومن حيث ان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية — وهو الذى ينطبق على السيد المذكور — ينص فى المادة ٥١ منه على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية ... يوقف صرف معاشه » . وقد صدر استثناء من حكم هذا النص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتبة الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التسعين فيها ، ونص فى مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ و ٥٠ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ... يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة .

ومفاد ما تقدم أن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يحظر الجمع بين المرتب والمعاش فى حالة ما اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة ، وقد أفصح المشرع باصداره القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ عن مقاصده فى تحديد نطاق هذا الحظر ، فساوى بين المرتبات المستحقة من الحكومة من جهة وتلك المستحقة من الهيئات العامة والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة من جهة أخرى ، وذلك بصحان أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة لاتعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية لتمتع بقدر من الاستقلال فى ممارسة النشاط المرفقى الذى تخصصت للقيام عليه ، فهى من اجهزة الدولة الادارية وموظفوها موظفون عموميون وأموالها مملوكة للدولة ، وعلى ذلك فان المرتبات التى تصرف من خزانتها تعتبر مصروفة من خزانة الدولة .

ومن حيث أنه وقد استبان ان مناط حظر الجمع بين المرتب والمعاش أن يكون المرتب مستحقاً من الحكومة أو من إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، فانه يتعين الوقوف على حقيقة التكليف القانونى لميزانية العرفة التجارية ، وما اذا

كانت تعد من الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، أو أنها ليست كذلك ، في نطاق تطبيق حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر .

ومن حيث أن الدستور ينص في المادة ٨٠ منه على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي » ، كما ينص في المادة ٨١ منه على أن « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وحساباتها الختامية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قرر في المواد ٢٨ — ٣٣ منه أحكاما خاصة بميزانية الغرفة التجارية وحسابها الختامي ، وهي أحكام تختلف اختلافا جوهريا عن الاحكام المتعلقة بميزانية الدولة والتي تسرى على الميزانيات المستقلة والملحقة .

ومن حيث أن الغرف التجارية هي مؤسسات عامة مهنية أو طائفية ، اذ هي الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة » ، وذلك حسبما تنص عليه المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، وقد قرر هذا القانون أحكاما خاصة لميزانية الغرفة التجارية فلا تتبع في تحضيرها أو اعتمادها القواعد والاحكام المتعلقة بالميزانية العامة للدولة ، وليس لها أي ارتباط بها ، ومن ثم تخرج الغرف التجارية من عداد المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة في تطبيق قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش ، وبمساند ذلك أن هذا الحظر انما يقرر — كما سلف البيان — بمراعاة أن الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة تعتبر من أجهزة الدولة الادارية وموظفوها موظفون عموميون وأموالها مملوكة للدولة ، وتتحمل الدولة ما يظهر بميزانيتها من عجز ، كما يؤول اليها فائض تلك الميزانيات ، مما يجعل المبالغ المنصرفة عنها في حكم المبالغ المنصرفة من الحكومة ، وهذه جميعها اعتبارات تنتفي بالنسبة الى الغرف التجارية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن قاعدة حظر الجمع بين المرتب

والمعاش المنصوص عليها في المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا تسرى على صاحب المعاش الذى يعين في الغرفة التجارية ، ومن ثم يحق له الجمع بين المرتب الذى يتقاضاه من الغرفة وبين المعاش المستحق له قبل الالتحاق بالعمل بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / ٠٠٠٠ في الجمع بين المرتب والمعاش .

(ملف ١٠٣/٢/٢١ — جلسة ١٤/٤/١٩٧١)

خامسا : مناط حظر الجمع بين المعاش والمرتب وجود علاقة عقد عمل مع الجهة التى عاد صاحب المعاش يعمل فيها :

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

معاش — المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — نصها على أنه اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون يوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه — تعاقده الهيئة العامة للتأمين الصحى مع الاطباء وفقا لعقود العلاج الطبى آنفة الذكر — عدم اعتبار التعاقد معهم عائنين للخدمة فى حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز وقف صرف معاشاتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو لشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون يوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه .

ومن حيث أنه لكي يعتبر الشخص موظفا عاما يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لآشرافها وليست علاقته عارضة تعتبر في حقيقتها عقد عمل يندرج في مجالات القانون الخاص (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢ ق بجلسة ١١/٩/١٩٥٧ مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا في عشر سنوات صحيفة ١٣٣٢) .

ومن حيث أن تعاقد الهيئة مع الاطباء وفقا لعقود العلاج الطبي آنفة الذكر لا يعتبر اعادة للخدمة في مفهوم قانون التأمين والمعاشات المشار اليه ولا يعتبر الطبيب في هذه الحالة موظفا عاما أو شاغلا لوظيفة عامة في الدولة وعلى ذلك فلا يترتب على ابرام هذه العقود وقف صرف المعاشات المستحقة لهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العقود التي تبرمها الهيئة العامة للتأمين الصحي مع الاطباء الممارسين والاختصاصيين هي من العقود غير المسماة ولا يترتب عليها اعتبار التعاقد معهم عائدتين للخدمة في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ولا يترتب عليها وقف صرف معاشهم .

(فتوى ٦٧٠ في ١٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

المادة ٥١ من قانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٨٦ من قانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش المعدل بالقرارين رقمي ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ ، ١١٥٥ لسنة ١٩٧٤ — مفاد النصوص المتقدمة أن منط انطباق قاعدة

حظر الجمع بين المعاش والمرتب أن يكون المائد الى الخدمة مرتبطا بالجهة التي عاد الى العمل بها بعقد عمل — المعيار الذي يميز عقد العمل عن غيره من العقود الاخرى هو التبعية — تعاقد معهد ناصر للبحوث والعلاج مع اثنين من ارباب المعاشات وجعل المكافاة المقررة لهما مرتبطة بالوقت والمدة دون حجم العمل وخضوع عملهما للاشراف العام لمحير المعهد يؤكد أن العلاقة التي تربطهما بالمعهد هي علاقة عمل ويحظر عليهما بالتالي الجمع بين معاشهما وبين المكافاة المقررة لكل منهما — قرار مجلس ادارة المعهد بتعيينهما بعد اعتماده من رئيس الجمهورية ، بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٧١٨ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء معهد ناصر للبحوث والعلاج ، يعتبر بمثابة الترخيص في الجمع الذي شرط القانون صدوره من الجهة المختصة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من قانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به السيد / ٠٠٠٠٠٠ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان ذلك بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه » كما تنص المادة ٨٦ من قانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المعامل به العميد متقاعد / ٠٠٠٠٠٠ على أنه « اذا عين صاحب معاش في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة ، أوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين الراتب أو المكافاة وبين المعاش بالأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من الجهات المختصة » وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ٠٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي

يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أنه « إذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعتزاله سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق إنجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » ، وأخيرا فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش المعدل بالقرارين رقمي ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ و ١١٥٥ لسنة ١٩٧٤ ينص في المادة (١) منه على أنه « لا يجوز الجمع بين المعاش وبين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة » وتنص المادة (٢) من هذا القرار على أنه « إذا أعيد تعيين صاحب معاش تقل سنه على الستين وينتفع بأحد قوانين المعاشات المدنية أو العسكرية أو بنظام التأمينات الاجتماعية الى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها يمنح المرتب المقرر للوظيفة التي عين فيها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها » وتقضى المادة (٣) منه بأنه « اذا كان المرتب السابق للمعاد الى الخدمة وفقا لحكم المادة السابقة يجاوز المرتب المستحق له في الوظيفة المعاد تعيينه فيها وفقا للقوانين واللوائح ، جاز بقرار من رئيس الوزراء الترخيص له في الجمع بين المرتب المستحق وبين المعاش كله أو بعضه بما لا يجاوز نهاية مربوط درجة أو فئة الوظيفة التي أعيد تعيينه فيها أو مرتبه السابق أيهما أقل - على أن يخفض المعاش المخصص به بمقدار ما يحصل عليه مستقبلا من علاوات الترقية والعلاوات الدهرية » .

وبين من النصوص المقدمة أن مناط انطباق قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب أن يكون العائد الى الخدمة مرتبطا بالجهة التي عاد الى العمل بها بعلاقة عمل ، ولقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت في فتواها رقم ٦٧٠ الصادرة بجلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٨

الى أن المعيار الذى يميز عقد العمل بحسابانه العقد الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر — عن غيره من العقود الأخرى التى تشبه به كمقد المساولة — هو التبعية ، أى التبعية القانونية التى يفرضها القانون والتى تتمثل فى قيام العامل بأداء عمله لحساب رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه ممثلاً لأوامره ونواهيه .

وحيث أن الثابت من الأوراق حسبما سبق تفصيله فى معرض تحصيل الوقائع أن المقابل المادى الذى حدد للسيد / وهو ستمائة جنيه سنوياً يدفع على أقساط شهرية — لم يتحدد استحقاقه بواقع الأعمال التى يتمها كل منهما بحيث تتخذ أساساً للمحاسبة وإنما يستحق هذا المبلغ بصفة دورية ولو لم يتم أيهما بعمل ما ، وهذه سمة من سمات عقود العمل حيث يضع العامل نفسه تحت تصرف رب العمل ويستحق الأجر اعتباراً من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكل اليه عمل يقوم به ، وفضلاً عما تقدم فإن مدة العقدين المبرمين معهما هى سنة تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ، بمعنى أن هذين العقدين محددان بفترة زمنية معينة وهو ما يخالف طبيعة عقد المساولة الذى يرتفع استمراره بحجم العمل دون الوقت ، وأخيراً فإن الثابت أنهما ملزمان بدراسة ما يعهد اليهما مع تقديم توصياتهما بشأن أى عمل آخر يسند اليهما فى المجالين المالى والإدارى ، وهذا من شأنه تأكيد صفة التبعية التى تربطهما بالمعهد حيث يعملان تحت إشراف وأمرة المسؤولين فيه ولا يغير من هذه الصفة ما نص عليه فى العقد من انقضاء صفة التبعية الإدارية لأن العبرة فى العقود بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمباني .

وحيث أنه متى كانت المكافأة المقررة للسيد / من معهد ناصر للبحوث والعلاج ترتبط بعنصر الوقت والمدة دون حجم العمل ، وأن مدة العقدين المبرمين معهما تحددت بسنة تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة وأن عملهما يخضع للإشراف العام لمدير المعهد فمن ثم فإن العلاقة التى تربطهما بالمعهد هى علاقة عمل ويحظر عليهما

بالتالى الجمع بين معاشهما وبين المكافأة المقررة لكل منهما ما لم يكن قد توفر بالنسبة لهما ما تتطلبه قواعد الجمع بين المعاش والمكافأة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أو فى القرار الجمهورى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بحسب قانون المعاشات المعامل به كل منهما .

وحيث أن الثابت فى خصوص الحالة المعروضة بالذات بوضعها السالف ايضا أنه قرار مجلس ادارة معهد ناصر للبحوث والعلاج الصادر بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧١ بتعيين كل منهما وهما من بين أصحاب المعاشات — قد اعتمد من رئيس الجمهورية بالتطبيق لما تقتضى به أحكام القرار الجمهورى رقم ١٧١٨ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء معهد ناصر للبحوث والعلاج ، فمن ثم فإن ذلك مما يعد فى صدد الجمع بين معاشهما والمكافأة المقررة لهما من المعهد — وهى لاتجاوز نصف المعاش المستحق لكل منهما — بمشابهة الترخيص الذى شرط القانون صدوره من الجهة المختصة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السجين / فى الجمع بين معاشهما والمكافأة المقررة لهما من معهد ناصر للبحوث والعلاج .

(ملف ١١٣/٢ — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ — تحظر الجمع بين المعاش والرتب فى الشركات التى تساهم فيها الدولة فى حالة وجود علاقة عمل بين صاحب المعاش واحدى هذه الشركات — يستوى فى ذلك أن يعين صاحب المعاش على وظيفة من وظائف الشركة أو يتماد معها بمكافأة لأداء عمل موقت يستغرق أكثر من ستة أشهر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات .. ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » ويبين من هذا النص أن حظر الجمع بين المعاش والمرتب اللذين يعنيهما ينطأ بوجود علاقة عمل بين صاحب المعاش واحدى تلك الشركات ، ويستوى في ذلك أن يعين صاحب المعاش على وظيفة من وظائف الشركة ذات فئة معينة وأن يتعاقد بمكافأة لأداء عمل موقوت بالشركة يستغرق انجازه أكثر من ستة أشهر ، وانما تستثنى الأعمال العرضية التي لا تستغرق مثل تلك المدة .

ومن حيث أن التكليف الصحيح لتعاقد مورث المطمون ضدهم مع الشركة المشار اليها يجب أن يستمد من حقيقة ما تضمنته نصوص العقد ، ولا يقف الأمر عند ظاهر الألفاظ التي يطلقها طرفاه كما لا يتوقف على ما يسلكه غيرهما في اعتباره للعقد بما لا يتفق وصحيح وصفه — اذ يبين من نصوص ذلك العقد أن المورث قد التزم أن يعمل لدى تلك الشركة المشتغلة بالنشاط الهندسى فيما تقوم عليه من أعمال فنية تتعلق بتخصصه وأن يدرس النواحي الميكانيكية والكهربائية ويشرف على تنفيذها في مشروعات العمليات التي تتولاها الشركة عن طريق المناقصات أو غيرها وقد التزم في سبيل ذلك أن يحضر الى مقر الشركة كلما كلفته هذا وأن يمكث فيه حتى يفرغ من الأعمال التي تعهد اليه ، ويتقاضى عن كل ذلك مئونة قدرت سنويا وأتيح له استيفاؤها منجمة كل شهر ، والعقد من واقع تلك الأحكام يذر مورث المطمون ضدهم في تبعية قانونية للشركة التي ينفذ أعمالها خاضعا لأوامرها في هذا التنفيذ ، ويكون العقد من عقود العمل ، واذا استمر تنفيذه سنين فيخرج من الأعمال العرضية التي أشار اليها نص الحظر المشار اليه ، وينطبق عليه ذلك الحظر من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون مورث المطمون ضدهم قد

قبض المعاش بغير وجه حق منذ تملكت الدولة الشركة التي يعمل لديها بالتأمين ؛

(طعن رقم ٧٦٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

المادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — استهدفت الحيلولة بين أن يجمع العامل المعاد للخدمة بين ما تقرر له من معاش وما قد يصرف اليه من الجهة المعاد للعمل فيها من مرتب أو مكافأة — ما يوقف صرفه من المعاش في هذه الحالة هو القدر الذي يتحقق بوقفه عدم الجمع بين المرتب والمعاش — تعاقد العامل بعد إحالته الى المعاش مع المحافظة للانتفاع بخبرته يدخله في دائرة العائد للخدمة بالتطبيق لنص المادة ٣٩ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المهندس / ٠٠٠٠٠٠٠ كان مديرا عاما للاسكان بمحافظة سوهاج وأحيل للمعاش بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٣ وقد تعاقد معه السيد / محافظ سوهاج للانتفاع بخبرته في المشروعات الاستثمارية التي أقامتها المحافظة وعلى الأخص وحدة الصيانة بأخميم ومركز توزيع السلع مقابل ٤٥ جنيها و ٧٥٠ مليما شهريا منها ٢٢ جنيها و ٥٠٠ مليما بدل اغتراب ، ٨ جنيها و ٢٥٠ مليما بدل تفرغ ، ١٥ جنيها مصاريف ضيافة وعلاقات عامة ونص في البند خامسا من العقد على أن مدته سنة قابلة للتجديد ، قامت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بخضم ما يصرف اليه طبقا لما تقدم من معاشه استنادا الى أنه لا يجوز له الجمع بين هذه المبالغ والمعاش المقرر له، ومن ثم قامت المحافظة بإنهاء العقد ، وقد تقدم المذكور بطلب تضرر فيه من خضم تلك المبالغ .

ومن حيث أن المادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذي يحكم المسألة المطروحة تنص على أنه « إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أن المشرع استهدف أساسا ما تقدم الحيلولة بين أن يجمع العامل المعاد للخدمة بين ما تقرر له من معاش وما قد يصرف اليه من الجهة المعاد للعمل فيها من مرتب أو مكافأة ، ومن ثم فإن ما يوقف صرفه من معاش في هذه الحالة هو المقدار الذي يتحقق بوقفه عدم جمع بين هذا وذاك .

ومن حيث أن تعاقب المذكور مع محافظة سوهاج للانتفاع بخبرته في المشروعات الاستثمارية التي أنشأتها وعلى الأخص مركز الصيانة بأخميم ومركز توزيع السلع بالمقابل السالف بيانه يعتبر عقد عمل مما يدخل التعاقب في دائرة العائد للخدمة بالتطبيق لنص المادة (٣٩) المشار اليه مما يستتبع خصم المبالغ التي صرفت اليه تنفيذًا لذلك العقد من معاشه وبالتالي وقف صرف ما يوازي قيمة هذا المبلغ من المعاش .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع المهندس / بين المعاش والمبالغ التي صرفت اليه على الوجه المتقدم .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ يقضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة بعد موافقة وزير الخزانة أن يرخص في الجمع بينهما بشروط معينة واستثنى القانون من هذا الحظر الأعمال العرضية التي يستغرق إنجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد — مريان هذا الحكم على رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة المديرين وكذلك على أعضاء مجلس الإدارة الآخرين طالما أن قرار تعيينهم قد تضمن منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو تضمن النص على تفرغهم مما يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن النزاع في هذا الطعن ينحصر فيما إذا كان المطعون ضده يستحق أن يجمع بين معاشه ومكافآته طوال مدة عمله بينك القاهرة حتى تاريخ تفرغه للعمل بهذا البنك بموجب القرار الجمهوري رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٦٧ وكذلك ما إذا كان حق الجهة الإدارية في استرداد ما دفع للمطعون ضده من معاش دون وجه حق قد سقط بمضى ثلاث سنوات عملا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني إذا لم يكن للمطعون ضده أصل حق في أن يجمع بين معاشه ومكافآته خلال المدة سالفة الذكر .

ومن حيث أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها قد نص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة

وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة — بعد موافقة وزير الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة . فإذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ملكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبرت عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفته من وظائفها يتقاضى صاحبها أجرا أساسيا وبدل تمثيل وبهذه الثابة يكون قد دخل منذ التاريخ المذكور في زمرة العاملين بالشركة وانه ولئن كانت اللائحة سالف الذكر قد وردت خلوا من أى نص في شأن أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين ، اذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة وموظفيها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة فاذا تبين من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس إدارة الشركة قد تضمن تعيين أحد الاشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبدل تمثيل أو تعيين بعض الاشخاص بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم فإن ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل في بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفه معينة .

ومن حيث أن المطعون ضده قد عين عضوا بمجلس إدارة بنك القاهرة بالقرار الجمهوري ١٣٨٧ لسنة ١٩٦٤ بمرتب سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا وكان مستحقا

لمعاش بعد انتهاء خدمته بوزارة الخارجية ، ومن ثم يعتبر - وفقا لما سبق بيانه - من عداد موظفي بنك القاهرة وبالتالي ينطبق في شأنه حكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر بعدم جواز الجمع بين معاشه وبين مرتب طوال مدة عمله بالبنك حتى تاريخ تفرغه للعمل بالبنك المذكور بموجب القرار الجمهوري رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٦٧ مما يتعين معه استرداد ما صرف اليه من معاش بدون وجه حق ، ولا حجية لما دفع به المطعون ضده من سقوط حق الجهة الادارية في استرداد ما دفع له بغير حق لانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق في الاسترداد الى وقت مطالبتة به عملا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني ، ولا حجية لما آثاره المطعون ضده خاصا بهذا الدفع لأنه لما كان نص المادة المذكورة قد جرى كالآتي « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » وكانت جهة الادارة لم يتأكد علمها بواقعة تعيين المطعون ضده في بنك القاهرة وبالتالي بحقها في استرداد ما دفعته له بغير حق الا عندما تقدم لها في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بطلب ايقاف صرف معاشه وعندئذ قامت الجهة الادارية في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بخصم المبلغ عندما حولت احتياطي معاشه الى هيئة التأمينات الاجتماعية بناء على طلبه وعندما عدل عن تحويل احتياطي المعاش أرسلت اليه الجهة الادارية بتاريخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٨ و ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٩ تطلبه برد ما دفع اليه بغير حق في المعاش . لما كان ذلك فلا يكون قد مضى ثلاث سنوات من اليوم الذي علمت فيه جهة الادارة بحقها في استرداد ما دفعته للمطعون ضده بغير حق وتاريخ مطالبتة برد ما دفع بغير حق وبالتالي يكون الدفع الذي آثاره المطعون ضده غير قائم على أساس قانوني سليم .

سادسا : جواز الجمع بين المرتب والمعاش استثناء بالقانون رقم ٢٥
سنة ١٩٥٧ :

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

قاعدة عدم الجمع بين المرتب والمعاش — هي الأصل العام
في قوانين المعاشات المختلفة — اجازة المشرع الجمع بين المرتب
والمعاش استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التشريعات المتعاقبة المنظمة لموضوع
المعاشات المدنية أن المشرع أقر أصلا عاما في هذا الموضوع
يقضى بعدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش — بدأ بالنص عليه في
المادتين ٥٤ ، ٦٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات
الملكية ، إذ تقضى المادة ٥٤ من هذا القانون بوقف صرف المعاش
عند العودة الى الخدمة كما تنص المادة ٦٤ على أنه « اذا
استمر صاحب المعاش بعد عودته الى الخدمة بصفة نهائية
أو بصفة وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال على
الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط
حقوقه في المعاش سقوطا نهائيا ، وكذلك الحال فيما يختص بأرامل
وأولاد أو أبناء صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين
يقيمون في إحدى وظائف الحكومة ويستمرون على الاستيلاء على
معاشهم مع ماهية وظيفتهم » ولما صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية معدلا لأحكام القانون السابق
ردد هذا الأصل في المادة ٥١ منه كما نقل نص المادة ٦٤ من
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الى المادة ٦٠ منه — وأخيرا صدر
القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات
لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات

المستقلة ، ونصت المادة ٤١ منه على أنه « إذا أعيد موظف نسبتت معاملته بهذا القانون الى الخدمة وكان قد استحق معاشا فيقف صرفه » . وقد ظل هذا الاصل العام نافذا بمقتضى تشريعات المعاشات المتوالية المشار اليها حتى اقتضى نمو المرافق واطراد التقدم في مجالات الخدمة العامة ، الاستفادة من خبرة الموظفين السابقين وتجاربهم فأجاز المشرع الجمع بين المعاش وراتب الوظيفة بقيود خاصة استثناء من الاصل السابق ، وذلك ترغيبا لهؤلاء الموظفين وتشجيعا لهم على المساهمة في الخدمة العامة وصدر بهذا الاستثناء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وتنص المادة الاولى منه على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد الى العمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة » .

وبين من هذه النصوص أن المرتب الذي يقصد المشرع الى حظر الجمع بينه وبين المعاش إنما هو المرتب الذي يتقاضاه الموظف عند عودته الى خدمة الحكومة في احدى وزاراتها أو مصالحها العامة أو المرتب الذي يتقاضاه مستحقو المعاش عنه من زوجات أو أولاد عند تعيينهم في احدى وظائف الحكومة .

(ملف ١٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

جواز جمع الموظف بين المرتب والمعاش استثناء وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ — المقصود بالموظف في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها أن المادة الاولى منه تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » . وتقضى المادة الثانية من هذا القانون بصحور القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف عند اعادته قد جاوز سن الثانية والستين » . وظاهر من هذين النصين أن المشرع قد قصد استثناء الموظف الذي يعود من المعاش الى الخدمة من الاصل العام المقرر بالنصوص المشار اليها في المادة الاولى منه ، ويقضى هذا الاصل بعدم جواز الجمع بين المرتب وبين المعاش .

ورغم سكوت القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ والقوانين التي أشارت اليها المادة الاولى منه عن بيان المقصود بالموظف الذي تسرى عليه احكامها الا أن من المسلم فقها وقضاء أن الموظف العام هو من يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام ويستفاد من هذا التعريف أنه يشترط في الموظف العام ثلاثة شروط : أولها أن يقوم بعمل دائم على وجه مستقر مطرد ، وثانيها أن يؤدي هذا العمل في خدمة مرفق عام تديره أو تشرف عليه الدولة أو أحد اشخاص القانون العام وثالثها ، أن يشغل منصبا يدخل في التنظيم الاداري للمرفق .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الجمع بين المعاش وراتب الوظيفة العامة — إجازته استثناء
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشرط موافقة وزير الخزانة — مدى
سلطة الوزير في هذا الشأن — هو مجرد الموافقة على صرف المعاش أو
رفض ذلك دون تعديل مقدار الراتب أو المكافأة .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في المادة الاولى منه
على أنه « استثناء من احكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩
و ٥٠ من القانون ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤٩
من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص
أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين
الرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى
الهيئات أو المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » ، وينص في
المادة ٦ منه على أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والرتب ماكان يتقاضاه
الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه في
الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين
فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » .

وبين من هذين النصين ان المشرع اجاز الجمع بين المعاش والراتب
استثناء من أصل عام قرره نصوص قوانين المعاشات المشار اليها في
المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وبقيضى هذا الاصل بوقف
صرف المعاش اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة وبذلك يتجه هذا
القانون بحكمه ، الى المعاش الذى صرف للموظف لذى يعاد الى الخدمة
في جهة من الجهات المشار اليها — فيجيز استثناء من أحكام قوانين
المعاشات أن يستمر صرف المعاش الى الموظف بعد اعادته الى الخدمة
بحيث يجمع بينه وبين الرتب الذى يتقاضاه في وظيفته الجديدة على أن

يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية أو من الوزير أو الرئيس المختص حسب الحال بعد موافقة وزير الخزانة ، ومن ثم فإن ما هو مقرر لوزير الخزانة في هذا الخصوص لا يعد مجرد الموافقة على صرف المعاش أو رفض ذلك ، أى إجازة الجمع بين المعاش وبين الراتب أو رفضه دون أن يتناول بالتعديل مقدار الراتب أو المكافأة التى تقرر للموظف ، يؤيد هذا النظر أن المرد في تحديد الراتب أو المكافأة التى تمنح للموظف هو الى الاحكام المتعلقة بالتعيين في وظائف الحكومة أو الهيئة التى يتم التعيين التعيين فيها حيث تجيز هذه الاحكام للجهة المختصة بالتعيين ان تترخص في تحديد مقدار الراتب أو المكافأة فان هذه السلطة تكون لها وحدها فتجربى في هذا الشأن مآثراء متفقا وصالح العمل فيها ، وقد دخلت نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ مما يفيد تخويل وزير الخزانة سلطة مشاركة الجهة المختصة بالتعيين في تحديد مقدار الراتب أو المكافأة وانما تستهدف هذه النصوص هدفا محدودا معلوما وهو تقرير استمرار صرف المعاش أو رفضه ، ومن ثم فلا يجوز تعدية حكم القانون الى غير هذا الهدف .

والقول بأن وزير الخزانة يملك تقرير الجمع بين المعاش وبين المرتب أو المكافأة ، ومن ثم فانه يملك من باب أولى تقرير الجمع مع تخفيض مقدار المرتب أو المكافأة ، هذا القول مردود بأن تقرير الاستمرار في صرف المعاش وتحديد مقدار المرتب كل منهما اختصاص مستقل عن الآخر ويتكفل القانون وحده بتحديد شخص من يمارسه ، وغنى عن البيان أنه في صدد تحديد الاختصاص المقرر بقانون لايجوز الرجوع أو الالتجاء الى القياس .

والاستدلال بما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ تأييدا للرأى المخالف مردود بأن هذه المذكرة لم تتضمن ما يفيد أن لوزير الخزانة وهو يبدى موافقته على الجمع بين المرتب وبين المعاش سلطة تعديل مقدار المرتب وتقرير الجمع بينه وبين المعاش على أساس من خفض المرتب الى قدر معين ، وما ورد في المذكرة الايضاحية من أن المراد من إجازة الجمع بين المعاش وبين المرتب هو التخفيف من الاعباء المالية الملقاة على عاتق الجهة أو المؤسسة التى يعاد تعيين الموظف فيها حتى تستطيع هذه الجهات استخدام موظفين بمرتبات تقل عما يحق لهم اقتضاؤه مراعية في ذلك مجموع المرتب والمعاش معا هذا الذى ورد في

المذكورة الايضاحية لايفيد بحال أن لوزير الخزانة وهو يقرر موافقته على الجمع بين المرتب والمعاش أن يخفض من مقدار الاول لان مرد الامر في ذلك هو الى الجهة التي يتم التعيين فيها ، ولهذه الجهة ، ولوزير الخزانة في هذا اختصاص محدود معلوم لايجوز مخالفته واختصاص الوزير يقف عند حد الموافقة على صرف المعاش مع الراتب أو المكافأة ، فيجمع الموظف بينهما أو رفض ذلك فيقف صرف المعاش للموظف أعمالا للاصل العام المقرر في تشريعات المعاشات .

(فتوى ٧٥٢ في ١٩/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الجمع بين المرتب والمعاش — عدم جوازه الا استثناء طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — انطبق هذا القانون على من يعود الى الخدمة في الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة — انطباقه كذلك على موظفي صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية المنشأ بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع المعاشات المدنية أنها أقرت مبدأ عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب اذ نص عليه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية في المادة ٥٤ منه كما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية في المادة ٥١ منه والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة في المادة ٤١ منه واستمر العمل بهذا المبدأ حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها فأجاز في مادته الاولى استثناء من احكام قوانين المعاشات المشار اليها الجمع بين المعاش وبين

المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وأخيرا صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين فردد فى المادة ٤٣ منه مبدأ عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب كما ردد فى المادة ٤٥ منه الاستثناء الوارد على هذا المبدأ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ إذ اجازت هذه المادة الجمع بين المعاش وبين المرتب عند العودة الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة أو فى المؤسسات العامة فى غير الوظائف الخاضعة لاحكام ذلك القانون .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر قد خرج على مبدأ حظر الجمع بين المعاش وبين المرتب وأجاز استثناء من هذا المبدأ الجمع بين المرتب والمعاش فى الحدود والقيود التى تضمنها هذا التشريع كما سوى فى الحكم فى هذا الصدد بين من يعود من أصحاب المعاشات الى الخدمة فى مصالح الحكومة وبين من يعود منهم الى الخدمة فى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، تؤكد هذا النظر ملجاء فى المذكرة الايضاحية لذلك القانون من أن « بحث قرارات صدرت بتعيين بعض أصحاب المعاشات فى المؤسسات التى انشئت أخيرا ولها ميزانيات مستقلة أو ملحقة ... وأنه يجب تطبيق احكام المواد المبينة فى صدر المذكرة بوقف صرف معاشات من عينوا فى تلك المؤسسات بمرتب علاوة على المعاش غير أنه لما كان القصد من تعيين اصحاب المعاشات فى هذه المؤسسات هو الانتقال بخبرتهم وكان منح المرتب علاوة على المعاش فيه تخفيض من الاعباء المالية الملقاة على الجهات المستقلة حيث أن معظم هذه المرتبات لاتغطى قيمة المعاش بل تقل كثيرا عنه ولكي لاتتواء ميزانيات هذه الجهات ففتنهض برسالتها بالقيود والشروط الواردة بالقانون » .

ويتعين بعد ذلك تحديد التكليف القانونى لمؤسسة صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية لتحديد المركز القانونى لموظفيه ضوء هذا التكليف .

وقد سبق ان انتهت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٦ من

ابريل سنة ١٩٦٠ بعد استعراض نصوص التشريعات المنشئة والمعدلة لنظام هذا الصندوق الى أنه يعتبر مؤسسة عامة وذلك استنادا الى توافر عنصرى المؤسسات العامة فى شأنه وهما قيامه على مرفق عام يتمثل فى دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ثم الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة واستنادا الى ادماجه فى الهيئة العامة لدعم الصناعة المنشأة بقرار جمهورى تنفيذاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى تلك الهيئة التى أضفى عليها المشرع وصف المؤسسة العامة بنص صريح فى المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر .

ويترتب على ذلك واعمالاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فى ضوء مذكرته الايضاحية اخضاع موظفى هذا الصندوق باعتباره مؤسسة عامة لقاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب مع جواز الاستثناء من هذه القاعدة واباحة الجمع بينهما فى الحدود وبالقيد المبينة فى هذا القانون ، ولا يقدح فى هذا النظر ان المشرع أغفل النص فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية على اعتبار ميزانيته ميزانية مستقلة أو ملحقة من نوع الميزانيات المشار اليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر . ذلك أن طبيعة المؤسسات العامة ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة يقتضى استقلالها بذمة مالية وميزانية مستقلة عن ذمة الدولة وميزانيتها دون حاجة الى نص صريح من المشرع ، وقد أشارت الى هذا المعنى المادة ١٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقاً على ذلك النص أن المادة ١٥ نصت على استقلال ميزانية المؤسسة العامة عن ميزانية الدولة وذلك كنتيجة طبيعية لكون المؤسسة ذات نظام لامركزى للإدارة يقتضى استقلالها من الناحية المالية حتى يكفل لها قدراً من المرونة يتيح لها فرصة أداء غرضها على أتم وجه .

ويخلص من كل ما تقدم ان موظفى صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية من ذوى المعاشات يخضعون لقاعدة عدم جواز الجمع بين الراتب الذى يتقاضونه من الصندوق وبين المعاش وذلك منذ

انشاء هذا الصندوق بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ ويظلون خاضعين لهذه القاعدة بعد ادماج الصندوق في الهيئة العامة لدعم الصناعة شأنهم في ذلك شأن من يعود من أصحاب المعاشات الى الخدمة في إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

لهذا انتهى الرأي الى ان موظفى صندوق دعم وصناعة الغزل والمنسوجات القطنية يخضعون منذ تاريخ انشائه بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الى الآن لقاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب الذى يتقاضونه من الصندوق وبين المعاشات مع جواز استثنائهم من هذا المبدأ فى الحدود وبالقيد والشروط المبينة فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه شأنهم فى ذلك شأن من يعود من ذوى المعاشات الى الخدمة فى وزارات الحكومة ومصلحتها .

(فتوى ١٠٢٩ فى ١١/٢٨ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

حظر الجمع بين المعاش والمكافأة باطراد فى التشريع حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فأجاز الاستثناء من هذا الخطر بشروط مخصوصة — شروط هذا الاستثناء وتطبيقها على اصحاب المعاشات الذين يعينون بالحراسة العامة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين — يجوز لهؤلاء الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم أو مكافآتهم التى يتقاضونها من الحراسة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لمعاشات الموظفين أن المشرع قد استقر على مبدأ عدم جواز الجمع بين الراتب والمعاش وذلك متى أعيد صاحب المعاش الى خدمة الحكومة سواء أكانت اعادته بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال ، تضمنت هذا المبدأ المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالمعاشات المدنية والمادة ٥٠

من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ بالمعاشات العسكرية ، والمادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ، والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . وحكمة هذا المبدأ عدم تحميل ميزانية الدولة مرتبتين لشخص واحد لان المعاش لا يخرج عن أن يكون مرتبا مؤجلا .

وقد ظل هذا المبدأ نافذا دون استثناء حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ناصا في المادة الاولى منه على أنه « استثناء من احكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » وناصا في المادة الثانية منه على انه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والسنتين فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » .

وبيين من هذين النصين :

أولا : — ان المشرع أجاز الجمع بين المعاش وبين الراتب استثناء من الاصل العام الذي اقرته قوانين المعاشات المشار اليها . وقيد هذا الاستثناء بقيدتين — أولهما — أن يصدر قرار الجمع من الوزير أو الرئيس المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد — وثانيهما — أن يصدر هذا القرار من رئيس الجمهورية اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه ، أو كان الموظف قد جاوز عند اعادته الى الخدمة سن الثانية والسنتين .

ثانيا : — ان المشرع حسم الخلاف الذى كان قائما حول سريان مبدأ حظر الجمع بين المرتب والمعاش على حالات العودة الى العمل فى المؤسسات أو الهيئات العامة ، وهل يكون حكمه حكم العودة الى العمل فى الحكومة فيمتنع الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه صاحب المعاش من المؤسسة أو الهيئة العامة أم أن مصطلح الحكومة الذى ترد فى نصوص قوانين المعاشات سالف الذكر لايعنى سوى الحكومة بمدلولها الضيق فلا يتناول الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية والذمة المالية المستقلة عن شخصية الدولة وذمتها ، وقد حسم المشرع مبدأ الخلاف فأعمل هذا المبدأ على حالات العودة الى الخدمة فى المؤسسات والهيئات العامة ، وبذلك أصبح حكمها حكم العودة الى الخدمة فى الحكومة ذاتها فيمتنع الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف من هذه المؤسسات والهيئات — على أن المشرع قد شرط لاعمال المبدأ فى هذه الحالة أن تكون المؤسسة أو الهيئة العامة التى يعود صاحب المعاش الى العمل فيها ذات ميزانية مستقلة أو ملحقة .

ولما كانت الميزانية المستقلة هى ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة يختص بها بعض المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، أما الميزانية الملحقة فهى ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة تتضمن ايرادات ونفقات بعض المصالح العامة التى تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة وتسرى على هذا النوع من الميزانيات القواعد والاحكام المقررة فى شأن الميزانية العامة للدولة ويظهر رصيدها دائما أم مدينا فى هذه الميزانية وينشرمعها فى وثيقة واحدة أو فى وثيقة منفصلة وغنى عن البيان ان كلتا الميزانيتين المستقلة والملحقة تتناول أموالا عامة شأنها فى ذلك شأن الميزانية العامة للدولة .

وإذا كانت الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين هيئة عامة على نحو ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الا أنها ليست ذات ميزانية مستقلة أو ملحقة بالمفهوم المتقدم ذكره وانما يعد لها حساب ختامى يتضمن ايراداتها ومصروفاتها، ومصدر هذه الايرادات نسبة معينة مقدارها (عشرة فى المائة من الاموال

الخاصة الموضوعة تحت الحراسة ترصد لتغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة — المادة الثامنة من الامر العسكري رقم ١٩٥٦ لسنة الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧) أى أن أموالها أموال خاصة ولا تعد لها ميزانية تقديرية على غرار الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات المستقلة أو الملحق ، وعلى مقتضى ذلك فإن الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين لاتعتبر من الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحق في مفهوم المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يجوز لأصحاب المعاشات المعيّنين فيها الجمع بين معاشاتهم ومرتباتهم أو مكافآتهم التى يتقاضونها منها ، ذلك لأن الموظف لن يتقاضى في هذه الحالة مرتبتين من الاموال العامة في آن واحد وانما يتقاضى معاشا من خزانة الدولة ومرتباً أو مكافأة من أموال خاصة ، ومن ثم ينتفى حكمه حظر الجمع بين المعاش والمرتب التى تقدم ذكرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لأصحاب المعاشات الذين يعينون في الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم أو مكافآتهم التى يتقاضونها من الحراسة .

(فتوى ٤٩٩ في ١٠/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الجمع بين راتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ — سريان أحكام هذا القانون على موظفى البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى لكون كل منهما مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه

على أنه — « استثناء من احكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها — يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة » ومفاد هذا النص أن الناطق في حظر الجمع بين المعاش والمرتب هو أن يعود صاحب المعاش المعامل بأحد قوانين المعاشات المشار اليها للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة .

ومن حيث أن كلا من البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري يعتبر مؤسسة عامة اذ تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزي المصري . . . » وتنص المادة ١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الاهلي المصري الى الدولة على أن « يعتبر البنك الاهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة . . . » .

والمؤسسات العامة أما أن تكون ذات ميزانية مستقلة وأما أن تكون ذات ميزانية ملحقة ، ولا يحول دون اعتبار ميزانية المؤسسة العامة ميزانية مستقلة أن تعد في شكل ميزانية تجارية لا في شكل ميزانية تقديرية ، اذ أن استقلال الميزانية عن ميزانية الدولة معناه انفصال إيراداتها ومصروفاتها عن الإيرادات والمصروفات العامة للدولة ، أما طريقة تحضير الميزانية واعدادها في شكل ميزانية تقديرية أو في شكل ميزانية تجارية فلا أثر له في هذا الاستقلال ، اذ أجاز المشرع للمؤسسة العامة أن تستقل بتحضير ميزانيتها فنصت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أن « يكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها . ويبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالي وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة . كما وأن اعداد ميزانية تجارية للمؤسسة العامة لا يحول

دون اعداد ميزانية تقديرية لها اذ نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على أن « يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية المؤسسة وحساب الارباح والخسائر عن كل سنة مالية ٥٠٠٠٠٠ » ونصت المادة ١٨ على أن « يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية كل مؤسسة وحساب الارباح والخسائر ويقول ما في الارباح الى الخزنة العامة للدولة ٥٠٠ » .

ويخلص من ذلك أن كلا من البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري يعد مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يخضع موظفوه لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(فتوى ٢٤ في ١٣/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الجمع بين المعاش والمرتب وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ — سريان هذه الاحكام على رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للثروة المالية الذي كان وزيرا للدولة — عدم جواز جمعه بين المعاش والمكافاة — أساس ذلك هو اعتباره موظفا عاما .

ملخص الفتوى :

ان الاصل الذي استقرت عليه قوانين المعاشات المتعاقبة هو حظر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه من يعود الى الخدمة العامة ، الا أن الشارع أجاز استثناء من هذا الاصل الجمع بين المعاش والمرتب بقيود وشروط حددها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ، يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد

الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » كما نص فى المادة الثانية على أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين ، فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية • ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التى لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » ويبين من هذين النصين انها يسريان على كل موظف سابق من ذوى المعاشات متى عاد الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات والمؤسسات العامة المشار اليها فيجوز له استثناء مما قرره قوانين المعاشات سالفه الذكر أن يجمع بين المعاش المستحق له وبين المرتب الذى يتقاضاه عن عمله الجديد • وذلك فى الحدود وبالشروط المشار اليها فيما تقدم •

وحيث أن مثار النزاع فى هذه الخصوصية ينحصر فى مسألتين ، الاولى هى ما اذا كان منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للثروة المائية يعتبر من الوظائف العامة ومن ثم تسرى على شاغلها أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ، والثانية هى ما اذا كانت المكافأة التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة تدخل فى مفهوم النظر المرتب الوارد بالنصين السابقين •

وأنه بالنسبة الى المسألة الاولى فان تعريف الموظف العام على نحو ما استقر عليه الفقه الادارى هو من يقوم بعمل دائم على وجه مستقر مطرد فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ويدخل منصبه فى التنظيم الادارى للمرفق •

هذه العناصر جميعها متوافرة فى رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للثروة المائية ، ذلك أنه يؤدى عملاً دائماً على وجه مستقر ومطرد فى مرفق عام تشرف عليه الدولة وهو مرفق استغلال الثروة المائية كما أن منصبه هذا يدخل فى التنظيم الادارى للمرفق بل هو على قمة هذا التنظيم ولا وجه للقول بأن وظيفة رئيس مجلس ادارة المؤسسة

العامة لم ترد ضمن جدول الوظائف بالمؤسسات الملحق بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يعتبر هذا المنصب داخلا في التنظيم الادارى للمرفق الا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذى أحظ هذه الوظيفة ضمن جدول الوظائف بالمؤسسات العامة — لا وجه لهذا القول اذ ليست العبرة بورود المنصب أو عدم وروده بجدول الوظائف ما دام المنصب يدخل فعلا في التنظيم الادارى للمؤسسة بل هو في قمة هذا التنظيم وليس ايراد هذه الوظيفة بجدول الوظائف بعد ذلك بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الا كشفا عن هذا الامر الواقع وتقريراً له .

وبالنسبة الى المسألة الثانية يبين من نص المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما أن لفظ المرتب الوارد له قد قصد به الاجر الذى يتقاضاه من يعاد الى العمل في الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة المشار اليها فيه ، فهو يشمل كل مايعتبر أجرا أو مقابلا للعمل دون اعتداد بما يطلق عليه من تسمية ، وعلى ذلك فان ما يتقرر لرئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للثروة المائية من مكافأة يعتبر من قبيل المرتب الذى لا يجوز الجمع بينه وبين المعاشن الا بالقيود الواردة بالقانون سالف الذكر .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فان أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ تسرى على حالة السيد ، ومن ثم لا يجوز له الجمع بين المعاشن والمكافأة المقررة عن رئاسة مجلس الادارة الا بالقيود الواردة بهذا القانون . فاذا كان الثابت أن مجموع المعاشن والمكافأة يتجاوز مائة جنيه فان الجمع بينهما يكون مشروطا بصدر قرار جمهورى بذلك وفقا لنص المادة الثانية من القانون المذكور . وما دام لم يصدر هذا القرار الجمهورى فانه يتمتع عليه الجمع بين المعاشن والمكافأة سواء في ذلك عن المادة السابقة على القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ أو المادة اللاحقة عليه .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين — انصراف أحكامه الى أصحاب المعاش لا الى المستحقين عنهم من ورثتهم — القرارات الجمهورية بالتفويض بالجمع بين المعاش والمرتب الصادرة تطبيقاً له — تحديد أحكامها بنطاق هذا القانون — اثر ذلك — وقف المعاش الموروث اذا اشتغل صاحبه بالحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة — مثال بالنسبة لموظفي البنك الاهلى المصرى •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها على أنه ، استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة وأوضحت المادة الثانية من هذا القانون الحالات التى يتعين فيها استصدار قرار من رئيس الجمهورية للتفويض بهذا الجمع •

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة أن حكمها انما ينصرف الى أصحاب المعاش لا الى المستحقين عنهم من ورثتهم • يؤيد ذلك أن الاستثناء المشار اليه ورد طبقاً للمادة الأولى من أحكام مواد قوانين المعاشات التى تقرر وقف معاش الموظف فى حالة عودته الى الخدمة لا المواد التى تقرر ذلك للمستحقين عنه ، كما أن المادة الأولى صريحة فى أن الجمع للموظف الذى يعاد للعمل وليس ذلك فى شأن صاحب المعاش الموروث •

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ بالتفويض لبعض موظفي بنك مصر والبنك الأهلي المصري بالجمع بين المعاش والمرتب أشار في ديباجته الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فان أحكامه يجب أن تتحدد بنطاق هذا القانون وبالتطبيق له ، فلا ينصرف هذا القرار الا الى أصحاب المعاشات دون ورثتهم المستحقين عنهم الذين يظلون معاملة بقانون المعاشات الذي يحكم استحقاقهم وقوانين المعاشات المدنية تجمع على وقف المعاشات الموروثة اذا اشتغل صاحبه بالحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة .

ومما يعزز عدم سريان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه على أصحاب المعاشات الموروثة أن أيا من قوانين المعاشات المدنية حين نص على وقف صرف المعاشات الموروثة لمستحقه اذا اشتغل بالحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة ، لم يرخص لأي سلطة بالاستثناء من ذلك والتفويض في الجمع بين المرتب والمعاش الموروثة ومن ثم لا يجوز تقرير مثل هذا الاستثناء الا بقانون .

لهذا انتهى الرأي الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ لا يسرى على موظفي البنك الأهلي المصري الذين صدرت في شأنهم ، والمستحقين لمعاش موروثة .

(فتوى ١٣١٥ في ٢٦/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الجمع بين المعاش والمرتب — الأصل هو حظر هذا الجمع — جوازه استثناء وبشروط معينة طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة لمن يعاد للعمل في الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة — مثال بالنسبة لتعيين أحد أصحاب المعاشات في الغرفة التجارية المصرية — سريان الحظر عليه باعتباره معينا في مؤسسة عامة ما لم يرخص له بالجمع طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان المادة رقم ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، تنص على أنه : « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه ٠٠٠ »

كما أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، تنص على أنه : « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه : « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أن الظاهر من أحكام النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ يعتبر من القوانين المكملة لقوانين المعاشات المشار إليها في مادته الأولى . ومبنى هذه الأحكام هو جواز الجمع بين المرتب والمعاش في حدود وبشروط معينة ، الأمر الذي يفهم منه أن الأصل هو عدم جواز هذا الجمع ، مع ملاحظة أن القانون المذكور سوى في الحكم في هذا الصدد بين من يعود من أصحاب المعاشات للخدمة في مصالح الحكومة وبين من يعود منهم للخدمة في الهيئات والمؤسسات العامة ، يؤيد هذا النظر ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن « عدة قرارات صدرت بتعيين بعض أصحاب المعاشات في المؤسسات التي أنشئت أخيراً ولها ميزانيات

مستقلة أو ملحقة وأنه يجب تطبيق أحكام المواد الميينة في صدر المذكرة بوقف صرف معاشات من عينوا في تلك المؤسسات بمرتب علاوة على المعاشي ... » .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن الأصل في صاحب المعاش الذي يعين بمرتب في إحدى المؤسسات أو الهيئات ، أن يوقف صرف معاشه ، مع جواز الترخيص له في الجمع بين المعاش والمرتب طبقاً للأحكام الواردة في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ آنف الذكر .

ومن حيث أن الغرف التجارية تعتبر مؤسسات عامة ذات شخصية اعتبارية ، عملاً بأحكام المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية • وهو ما انتهت إليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المعقودة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ •

ومتى كانت الغرف التجارية مؤسسات عامة فإنها تكون ذات
مميزات مستقلة في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ،
بصرف النظر عن الأحكام والإجراءات التي تخضع لها هذه
المؤسسات .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك ، واستناداً الى أن الغرف التجارية المصرية تعتبر مؤسسات عامة ذات ميزانيات مستقلة على النحو المتقدم بيانه ، فان تعيين السيد مديراً عاماً للغرفة التجارية بالاسكندرية يترتب عليه وقف صرف معاشه مع جواز الترخيص له في الجمع بين المرتب والمعاش في حدود أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ على حالة السيد / ٠٠٠٠٠ ، وبالتالي لا يجوز له الجمع بين معاشه والمرتب المقرر له في العرفة التجارية الا وفقا لأحكام هذا القانون .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الاصل هو حظر الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه صاحب المعاش الذى يعاد تعيينه فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة — مريان الحظر على صاحب المعاش الذى يعين فى الغرفة التجارية المصرية باعتبارها مؤسسة عامة وذلك أيا كان قانون المعاشات الذى يسرى عليه — جواز الجمع استثناء وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة لاصحاب المعاشات المعاملين باحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ووفقا لحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للمعاملين باحكام القوانين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ووفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمعاملين باحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال فيوقف صرف معاشه » ، وقد رددت المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية النص السابق ، كما تضمنت المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالمعاشات العسكرية ذات النص .

وقد نصت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — على أنه « اذا أعيد موظف سبقت معاملته بهذا القانون الى الخدمة وكان قد استحق معاشا فيوقف صرفه » .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل

التعيين فيها ، تنص على أنه « استثناء من احكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » . كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة ، وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر ، أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين ، فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » .

يبين من النصوص آتفة الذكر أن الاصل — وفقا لقوانين المعاشات المشار اليها — هو عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب ، وأن صاحب المعاش الذي يعاد تعيينه في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، يوقف صرف معاشه ، مع جواز الترخيص له في الجمع بين المعاش والمرتب ، طبقا للاحكام الواردة في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون صاحب المعاش معاملا بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، أو بأحد قوانين المعاشات المدنية (الملكية) أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سالفه الذكر .

ولما تقدم فان الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ — والتي انتهت فيها الجمعية الى سريان احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ على حالة السيد المقدم التقاعد المعامل بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، وأنه لايجوز له ان يجمع بين معاشه والمرتب المقرر له في الغرفة التجارية الا وفقا لاحكام هذا القانون — هذه الفتوى لا تقتصر فحسب على من يعين في الغرف التجارية من اصحاب المعاشات المعاملين بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، وانما تصدق كذلك على من

يعين من أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات المدنية أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أنف الذكر ، فلا يجوز لهم الجمع بين معاشاتهم وبين المرتبات التي يتقاضونها من الغرف التجارية - باعتبارها مؤسسات عامة - وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

أما بالنسبة الى أصحاب المعاشات العاملين بأحكام القوانين أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فإن المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ٠٠٠ » ، كما تنص المادة ٤٥ من القانون ذاته على أنه « اذا كان صاحب المعاش قد أعيد الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة أو في المؤسسات العامة في غير الوظائف الخاضعة لاحكام هذا القانون ، جاز له الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه ، وذلك بقرار من الوزير التابع له وبعد موافقة وزير الخزانة . فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة أو كان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوزت عند اعدته سن الثانية والستين ، فيصدر القرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » . كذلك تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبق معاملته بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه ٠٠٠ » ، وتنص المادة ٢٠ من القانون ذاته على أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » . كما تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون ، وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » ، وتنص المادة

٨٧ من هذا القانون على أن « يستمر العمل بالقواعد والقرارات واللوائح القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه ، وذلك لحين صدور القواعد والقرارات واللوائح المنصوص عليها فيه » .

ويخلص من هذه النصوص أن الاصل وفقا لاحكام القوانين سالفه الذكر هو عدم جواز الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه صاحب المعاش الذى يعاد تعيينه فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، وانما يجوز طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الجمع بين المعاش والمرتب بالشروط الواردة فى هذه المادة ، وبالنسبة الى العاملين بأحكام هذا القانون — كما يجوز ذلك بالنسبة الى العاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، وفقا لحكم المادة ٢٠ منه التى أحالت الى احكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص اذ خلا القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ من نص يمنع من تطبيق الحكم الوارد فى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى خصوص جواز الجمع بين المعاش والمرتب ، أما بالنسبة الى العاملين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فلما كانت المادة ٣٩ من هذا القانون قد أجازت الجمع بين المعاش والمرتب وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وكان هذا القرار لما يصدر بعد ، فانه طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المذكور ، يرجع فى شأن شروط وأوضاع الجمع بين المعاش والمرتب الى حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك الى حين صدور القرار الجمهورى المشار اليه .

وأما فيما يتعلق بأصحاب المعاشات العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — ومن بينهم العاملون بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فان المادة ١٠٩ من القانون المذكور تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو فى احدى الوظائف الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين الاجر والمعاش وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » . وتنفيذا لهذا النص صدر القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أوضاع وشروط الجمع بين الاجر والمعاش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

ومن ثم فانه ولئن كان الاصل — طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية — هو عدم جواز الجمع بين المعاش والاجر ، الا أنه يجوز هذا الجمع وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها في القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاصل — وفقا لاحكام قوانين المعاشات آنفة الذكر — هو عدم جواز الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه صاحب المعاش الذى يعاد تعيينه فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة — ومن بينها الغرف التجارية ، الا أنه يجوز لاصحاب المعاشات المعاملين باحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الجمع بين المعاش والمرتب ، وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ . كما يجوز هذا الجمع بالنسبة الى المعاملين بأحكام القوانين أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، طبقا لحكم المادة ٤٥ من القانون الاول وذلك الى أن يصدر القرار الجمهورى المنظم لاوزاع الجمع وشروطه . أما بالنسبة الى المعاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — فانه يجوز لهم الجمع وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .
(ملف ٨١/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — ان احكام هذا القانون فيما قضت به من عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش جاءت قاصرة على الموظفين أرباب المعاشات الذين يعودون للعمل بالحكومة أو باحدى الهيئات أو المؤسسات العامة دون المعاش المستحق لخلفائه .

ملخص الفتوى :

أصدر المشرع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز

الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها وقضت المادة الاولى منه بأنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ، ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعدته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية .

ويتضح من ذلك أن أحكام القانون آنف الذكر فيما قضت به من عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش جاءت قاصرة على الموظفين أرباب المعاشات الذين يعودون للعمل بالحكومة أو باحدى الهيئات أو المؤسسات العامة على النحو السابق ايضاحه دون المعاش المستحق لخلفائهم .
(فتوى ١٦٤ فى ١٠/٢٩/ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

قواعد تعيين الموظفين فى المؤسسات العلاجية وتحديد مرتباتهم التى وضعتها اللجنة المشكلة طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية — اذا كانت هذه اللجنة قد قررت تعيين أحد العاملين بالمكافأة التى كان عليها قبل العمل بهذا القانون وأوصت بالترخيص له بالجمع بين هذه المكافأة وبين المعاش الذى كان يتقاضاه فإن حق هذا العامل قبل الجهة الادارية التى يعمل بها يكون مقصوراً على المكافأة التى قررت له — خضوع الترخيص فى الجمع بين المكافأة والمعاش للقواعد والاجراءات المنصوص عليها بالقانون

رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين الرتب أو المكافأة وبين المعاش معلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ — ليس هناك الزام أو مسئولية على الجهة الادارية التى يعمل بها العامل فى اصدار هذا الترخيص من عدمه.

ملخص الحكم :

ان المدعى كان يعمل بالقوات المسلحة واستحق معاشا بعد انتهاء خدمته بها مقداره ٤١ر٥٠٠ وعمل بمستشفى الجمهورية بقرار مجلس ادارتها الصادر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ بمكافأة وصلت الى ٥٠ر٥٠٠ جنيتها ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية ونص فى المادة ١ على أن تؤول المستشفيات المبينة فى الكشف المرافق لهذا القانون الى الدولة .

وقد تضمن الكشف المذكور مستشفى الجمهورية التى يعمل بها المدعى .

ونص القانون فى المادة ٧ على أنه يجب على القائمين بالعمل فى المستشفيات المستولى عليها طبقا لاحكام هذا القانون الاستمرار فى اداء أعمالهم وعدم الاقتناع بأية حجة كانت عن العمل مالم يصدر قرار سابق من وزير الصحة أو من ينييه بالاعفاء من العمل ٠٠ ، ونص فى المادة ١٠ على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعين فى المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل فى النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . وقد وضعت اللجنة المشكلة طبقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قواعد تعيين الموظفين فى المؤسسات العلاجية وتحديد مرتباتهم وتضمنت ما يأتى ورأت اللجنة بالنسبة للموظفين الذين تقل سنهم عن ستين سنة ويتقاضون معاشا تتحمل المستشفيات بمرتباتهم (مكافأتهم) كاملة مع وقف المعاش اذا كانت ميزانية هذه المستشفى فى حالة تسمح بتحمل هذه المرتبات أما اذا لم تكن تسمح بذلك فتوصى اللجنة باستصدار قرار بالجمع بين المعاش والمكافأة الى أن تسمح الميزانية وهذا الحل موقوف الى أن يتم التقييم . وبناء على هذه القواعد قررت اللجنة المذكورة تعيين المدعى

بالمكافأة التي كان يتقاضاها ومقدارها ٥٠.٥٠٠ جنيها شهريا مع التوصية بالجمع بين هذه المكافأة والمعاش وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ بالتريخيص للمدعي بالجمع بين المرتب ومقداره ٥٠.٥٠٠ جنيها والمعاش ومقداره ٤١.٥٠٠ جنيها وفي أول فبراير سنة ١٩٦٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ونص في المادة ١ على أن « يعمل بالقواعد المرافقة في شأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ويلغى كل حكم يخالف هذه القواعد ونص في المادة ٢ على أن « يعاد النظر في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة على خلاف القواعد المرافقة وتعطل بما يتفق مع هذه القواعد في خلال فترة تنتهي في آخر يونيه سنة ١٩٦٨ والا اعتبرت لاية بانقضاء هذه الفترة وقد نصت قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١ على أنه « يجوز الجمع بين المعاش وبين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة » ونصت في المادة ٢ على أنه « اذا أعيد تعيين صاحب معاش يقل سنة عن الستين وينتفع باحد قوانين المعاشات المدنية أو العسكرية أو بنظام التأمينات الاجتماعية الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها يمنح المرتب المقرر للوظيفة التي عين بها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها » ونصت في المادة ٣ على أن « اذا كان المرتب السابق للمعاد الى الخدمة وفقا لاحكام المادة السابقة يجاوز المرتب المقرر للوظيفة جاز بقرار من رئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل بالفرق بصفة شخصية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المعين عليها على أن يستهلك هذا الفرق من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي يحصل عليها » وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش واستبدل بنص المادة ٣ من القواعد المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ النص الآتي « اذا كان المرتب السابق للمعاد الى الخدمة وفقا لحكم المادة السابقة يجاوز المرتب المستحق في الوظيفة المعاد تعيينه فيها وفقا للقوانين واللوائح جاز بقرار من رئيس الوزراء التريخيص له بالجمع بين المرتب المستحق وبين المعاش كله أو بعضه بما لا يجاوز

نهاية مربوط درجة أو فئة الوظيفة التي أعيد تعيينه فيها أو مرتبه السابق أيهما أقل على أن يخصص المعاش المرخص بمقدار ما يحصل عليه مستقبلا من علاوات الترقية والعلاوات الدورية ونص القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ في المادة ٣ على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان اللجنة المشكلة بالتطبيق لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ قد قررت تعيين المدعى بالمكافأة التي كان يحصل عليها قبل العمل بهذا القانون ومقدارها ٥٠٥٠٠ جنيها شهريا وأوصت بالتخصيص له بالجمع بين هذه المكافأة وبين المعاش الذي كان يتقاضاه عن مدة خدمته بالقوات المسلحة ومن ثم فان حقه قبل الجهة الادارية التي يعمل بها يكون مقصورا على المكافأة التي تقررت له أما الترخيص له بالجمع بينهما وبين معاشه فانه يخضع للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومؤداها أن يكون الترخيص خاضعا ، لتقدير السلطة التي ناط بها القانون المذكور هذا الاختصاص وهي رئيس الجمهورية أو وزير الخزانة حسب الاحوال وذلك وفقا للقواعد والضوابط التي يضعها في هذا الشأن ومن ثم فلا يكون هناك ثمة الزام أو مسؤولية على الجهة الادارية التي يعمل بها المدعى في اصدار هذا الترخيص من عدمه ولما كان قد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ بالتخصيص للمدعى بالجمع بين المكافأة أو المعاش واستمر العمل بهذا القرار الى أن صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش واعتبر القرار رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ ملغيا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٨ لمخالفته للقواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ وذلك بالتطبيق لنص المادة الثانية من القرار المذكور فان حق المدعى قبل الجهة الادارية التي يعمل بها يكون مقصورا على المكافأة المقررة لوظيفته ولا يجوز له المطالبة بزيادتها بمقدار المعاش الذي كان يرخص له بالجمع بينه وبين المكافأة المقررة لمخالفة ذلك للقرار الصادر بتعيينه وتحديد مكافأته ولما كان المدعى قد سويت حالته ووضع على الدرجة الثانية اعتبارا من ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ومنح أول مربوط هذه الدرجة ومقداره ٧٣ جنيها شهريا فان هذا القرار يكون قد جاء سليما ومتفقا مع القواعد الوظيفية العامة المقررة

أو مطالبتة بمنحه مرتباً يزيد عن هذا القدر استناداً الى أنه كان يستحق مكافأة تزيد على أول مربوط الدرجة التي عين فيها فأنها لا تستند الى أى أساس من الواقع أو القانون وفضلاً عن ذلك فأنه يفرض ان المدعى كان يتقاضى فعلاً مكافأة تزيد على أول مربوط الدرجة التي وضع عليها فان ذلك لا يخوله الحق في الحصول على مرتب يزيد على أول مربوط هذه الدرجة وانما ينحصر حقه في نطاق ما رسمته المادة ٣ من القواعد الخاصة بالجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ ومؤدى هذه القواعد أن يرخص له بقرار من رئيس الوزراء بالجمع بين مرتبه وبين جزء من معاشه يعادل الفرق بين أول مربوط الدرجة المعين عليها وبين ما قد يكون قد حصل عليه من مكافأة تزيد على ذلك بما لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة ، وهذا الاجراء منوط برئيس الوزراء بمقتضى السلطة المخولة له قانوناً دون مسئولية على الجهة الادارية التي يعمل بها المدعى في هذا الشأن ، وبناء على ذلك ومتى كانت الجهة الادارية قد منحت المدعى المكافأة المقررة لوظيفته اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٨ كما منحته أول مربوط الدرجة الثانية التي عين فيها فتكون قد أعملت في حقه صحيح حكم القانون ويكون طلب المدعى الحصول على مبالغ تزيد على القدر الذي منحت له الجهة الادارية على غير أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٩)

سلباً : مدى الحظر الوارد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التصيين فيها :

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ الذي تضمن تصحيح ما تم من جمع رؤساء مجالس الادارة في المؤسسات والهيئات العامة بين مرتب الوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التصيين فيها - استفادة الجمع بين المرتب والمعاش من تصرف جهة الادارة بتحرير شيك بقيمة المعاش بعد موافقة الجهات المختصة على صرفه - تحرير الشيك المشار

اليه وارسله لصالح الشأن يعتبر صرفا للمعاش — لا يفر من ذلك امتناع صاحب الشأن من قبض قيمة الشيك ثم تعلقته بحساب الامانات على ذمته .

ملخص الفتوى :

ان الدكتور ٠٠٠٠٠ كان استاذ بكلية الهندسة ورفع اسمه من سجلات الخدمة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٤٧ لاستقالته واستحق معاشا شهريا قدره ٣٢٠٦٦٣ جنيها وغلاء معيشة ٢١٢ جنيها ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦١ بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية واستلم العمل بها اعتبارا من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ — وقد أوقف صرف معاشه في الفترة من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حتى ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ نشر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — وبعرض الامر على الادارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة رأيت بكتابها رقم ٥٠٠ — ٢٩/٨ م ١ في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ انه يجوز صرف معاشات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة في الفترة المشار اليها — وقد وافق الاستاذ الدكتور مدير الجامعة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على صرف المستحق للدكتور عن المدة المذكورة وتحرر له شيك رقم ٨٢٦٨٣٦ بمبلغ ٥٥٩١٨٥ جنيها الا انه رفض استلامه واعاده للجامعة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ فقامت ادارة الحسابات بتعليق المبلغ بالامانات واخطرت بالكتاب رقم ٢٧١ المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ بأن هذا المبلغ صرف له بناء على الكتاب الدوري لوزارة الخزانة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ وبعد استطلاع رأى الادارة العامة (للمعاشات) بوزارة الخزانة وموافقة مدير الجامعة .

ولما كان تصرف جهة الادارة على النحو المتقدم يتضمن انها جمعت للدكتور المذكور بين المعاش والمكافأة وأن تعففه عن قبض قيمة الشيك المحور به هذا المعاش قبل أن يستبين أحقيته فيه وتطية قيمته في الامانات على ذمته لا يضيع حقه في هذا المبلغ المودع على ذمته بعد أن استبان حقه فيه — وان تحرير شيك بقيمة المعاش وارسله لصاحب الشأن يعتبر صرفا للمعاش المستحق وتعلق المبلغ بعد ذلك بالامانات على ذمته يجعل حقه متطلقا به ويحق له صرفه .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ قد صحح ماتم في جمع رؤساء مجالس الادارة وأعضائها المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل التعيين بها في الفقرات المبينة به ومنها الفقرة السابقة على ١/١/١٩٦٣ بالنسبة لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة .

ولما كان السيد الدكتور يعتبر جامعا بين معاشه ومكافأته في الفترة من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حتى ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى استحقاق الدكتور ٥٠٠٠ الاستاذ السابق بكلية الهندسة بجامعة القاهرة صرف متجمد معاشه الذى حرر به شيك أرسل له ثم عليت قيمته بالأمانات على ذمته .

(فتوى ١١١٢ فى ٢٦/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الاعضاء المتفرغون لمجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة — مركزهم القانونى — اعتبارهم من العاملين بهذه الشركات — اثر ذلك عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ — صدور القرار الجمهورى رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ باقرار ماتم من جمع بين المعاش والمرتب بالنسبة للرؤساء والاعضاء المتفرغين لمجالس ادارة المؤسسات والهيئات العامة والشركات التى تساهم فيها الدولة — المقصود بهؤلاء هم أولئك الذين لم يكونوا معتبرين من موظفيها والذين لم تكن تنطبق عليهم احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ واعتبروا كذلك بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة فانطبقت عليهم احكام القانون المذكور — اثر ذلك بالنسبة الى تحديد نطاق القرار الجمهورى رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ المذكور — عدم انطباقه على العاملين أصلا فى الشركات المذكورة وجمعوا بين وظائفهم فيها وبين عضوية مجالس ادارتها .

ملخص الفتوى :

في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ونص في المادة الاولى منه على أنه «لايجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة — فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والسنتين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية » .

ونصت المادة الثانية منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على موظفي الشركات الموجودين وقت العمل به على أن يستمر صرف المعاشات المستحقة لهم بصفة شخصية لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وبين من المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه انه كان ثمة خلاف حول تحديد المركز القانوني لاعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة وهل يعتبرون من العاملين بالشركة فتسرى عليهم القواعد الخاصة بالعاملين ومنها قاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب بالقواعد والشروط الواردة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان أم انهم لايعتبرون كذلك فلا تسرى عليهم هذه القواعد وكان العمل قد جرى في غالبية الشركات على اعتبارهم من غير العاملين بالشركة ومن ثم جمعوا بين مرتباتهم ومعاشاتهم دون ترخيص — وقد ظل وضعهم القانوني غير مستقر الى أن صدرت فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بأن التعيين في عضوية مجلس الادارة يقتضى ان يتفرغ المعين تفرغا كاملا لعضوية المجلس بحيث يكون نشاطه خالصا لمجلس الادارة والهيئة التي تقوم عليها المجلس . ويعد هذه الفتوى اوقف صرف معاشاتهم اعتبارا من ١٩٦٤/١١/١ ورغم وزير الخزانة الى السيد رئيس الجمهورية هذه

المذكورة يطلب فيها اقرار ماتم من جمع بين المعاش والمرتب في الفترة السابقة على ايقاف صرف معاش فئة منهم وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ في ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ ونص في المادة الاولى منه على ان يعتبر صحيحا ماتم من جمع رؤساء مجالس الادارة واعضاؤها المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل التعيين بها عن الفترات الآتية :

١ - عن الفترة السابقة على ١/١/١٩٦٣ بالنسبة لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة .

٢ - عن الفترة السابقة على ١/١/١٩٦٣ بالنسبة لرؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة .

٣ - عن الفترة السابقة على ١/١/١٩٦٤ بالنسبة لاعضاء مجالس الادارة المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ قد صدر لكي يسرى على حالة الاعضاء المتفرغين الذين لا يشغلون وظيفة أخرى بالشركة غير عضوية مجلس الادارة اذ ان هذه الطائفة من أعضاء مجلس الادارة هي التي ثار الخلاف حول تحديد مركزها القانوني وترتب على ذلك أن جمع معظمهم بين معاشه ومرتبهم أما غيرهم من موظفي الشركة فان صفتهم كعاملين بالشركة محددة بالوظيفة التي يشغلونها ولم يكن ثمة خلاف على حظر الجمع بين المعاش والمرتب في شأنهم .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشائي للفتوى والتشريع الى ان المقصود برؤساء مجالس الادارة واعضاؤها المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة والمنصوص عليهم في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ هم أولئك الذين لم يكونوا معتبرين من موظفيها والذين لم تكن تنطبق عليهم احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ واعتبروا كذلك بعد صدور

القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة فانطبقت عليهم بذلك احكام القانون المذكور .

وعلى ذلك فلا ينطبق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ على العاملين اصلا في الشركات وجمعوا بين وظائفهم فيها وبين عضوية مجالس ادارتها .

(فتوى ٦٤١ في ١٩٦٧/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين المعاش ومرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة — سريان هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة أيضا واعضاء المجلس المتفرغين اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — تملك احدى المؤسسات العامة لاحدى الشركات المساهمة التابعة للقطاع الخاص أو لجزء منها — سريان الحظر على رئيس واعضاء مجلس الادارة من تاريخ هذه التبعة — تأخر صدور القرار الجمهورى بتشكيل مجلس الادارة لايمنع من اعتبارهم موظفين فطيين بالشركة يسرى عليهم الحظر المتقدم .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة والمؤسسات العامة قبل التمتع في هذه الشركات .

وربما أن رئيس مجلس الادارة وأعضاءه المتفرغين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة يعتبرون من عداد العاملين في الشركات المذكورة اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بلائحة

نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وأنة لئن كان رئيس وأعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة التابعة للقطاع الخاص يعتبرون وكلاء عن حملة الاسهم الا أن هذه الصفة تزول عنهم حتما ويقوة القانون بمجرد أن تصبح هذه الشركات تابعة للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، ويتعين طبقا لما يقضى به القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ أن يكون تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية .

ولئن كانت المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير قد تملكت جزءا من رأس مال شركة الادارة العقارية في أول مارس سنة ١٩٦٤ وبذلك أصبحت هذه الشركة تابعة لها منذ ذلك التاريخ ، لئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٥ لم يصدر الا في ٦ فبراير بتشكيل مجلس ادارة هذه الشركة الا أن الثابت من الاوراق أن السيد استمر يزاول عمله في هذه الشركة بعد أن أصبحت تابعة للمؤسسة وحتى صدر القرار الجمهوري بتشكيل مجلس ادارتها وبهذه الصفة يصبح السيد المذكور موظفا فعليا في الشركة ويكون ما تناوله أثناء عمله راتبا للموظيفة التي باشر بصفة فعلية مهامها مما يتمتع معه أن يجمع بين راتبه من الوظيفة المذكورة وبين معاشه وذلك اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ تملك المؤسسة المصرية للاسكان والتعمير لجزء من رأس مال شركة الادارة العقارية وذلك اعمالا لما يقضى به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة التي تتبع احدى المؤسسات العامة من وظائف الشركة .

وعلى ذلك فان السيد يعتبر شاغلا لوظيفة في شركة من الشركات التابعة لاحدى المؤسسات العامة اعتقارا من تاريخ تملك المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير لجزء من رأس مال شركة الادارة

العقارية في أول مارس سنة ١٩٦٤ ، ولايجوز له اعتبارا من هذا التاريخ الجمع بين معاشه وبين راتب وظيفته في الشركة المذكورة .

(فتوى ٢٥٢ في ١٩٦٨/٣/٦)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — لم يقصد المشرع في هذا القانون مجاوزة النطاق الذي حدده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ من قصر احكامه على المعاش المستحق للموظف فقط دون المعاش المستحق لخلفائه .

ملخص الفتوى :

لما كانت قاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين المرتب الذي يتقاضاه عند التحاقه بعمل لا تنطبق اذا كان هذا الالتحاق بخدمة الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة حسبما سبق البيان .

ونظرا لاختلاف الدولة بالمبدأ الاشتراكي وما يترتب عليه من اتساع نطاق القطاع العام وشموله كثيرا من الشركات التي انتقلت ملكيتها تماما الى الدولة أو ساهمت فيها فقد اتجه المشرع الى التسوية في الحكم بين المرتب المستحق للموظف صاحب المعاش من الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة وبين المرتب الذي يستحق له من إحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة بحيث يحظر الجمع بين أى من المرتبين وبين المعاش .

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها الذي نصت المادة الاولى منه على أنه

« لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات . ومع ذلك يجوز لمجلس اداة الشركة بعد موافقة وزير الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة . فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية . »

ومن حيث أن هدف التشريع وروحه يستوجبان القول بأن المشرع لم يقصد في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ مجاوزة النطاق الذي حدده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ من قصر أحكامه على المعاش المستحق للموظف فقط وإنما قصد اقرار قاعدة حظر الجمع بين المعاش وبين المرتب سواء أكان مستحقا من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أم كان مستحقا من إحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة . وبالتالي يكون المقصود بعبارة « المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة » الواردة في الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ هو المعاش المستحق للموظف فقط دون المعاش المستحق لخلفائه ويعزز الأخذ بهذا النظر ما قصت به الفقرة الثالثة من المادة الاولى ذاتها من جواز الجمع بين المرتب والمعاش المستحق للموظف في حالات معينة استثناء من قاعدة عدم جواز الجمع ، الامر الذي يفهم منه أن الاصل المقرر في الفقرة الاولى إنما يقتصر على المعاش المستحق للموظف وحده .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكم الوارد في الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ والذي يقضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ينطبق على الموظفين أرباب المعاشات وحدهم،

أما المعاشات المستحقة عن هؤلاء من العاملين بالمرسوم بقانون رقم
٣٧ لسنة ١٩٢٩ فلا يسرى عليها هذا الحكم ...
(ملف ٢١-٢٨ - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢
— تضمنت أصلاً عاماً يقضى بحظر الجمع بين المعاش وبين المرتب
إن يعاد تعيينه من أصحاب المعاشات في الشركات التي تساهم فيها
الدولة — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد
الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش — تنظيمه لحالة إعادة
صاحب المعاش الذي يقل سنه عن الستين إلى العمل في وحدة
اقتصادية تابعة لأحدى المؤسسات العامة — ليس كل شركة
تساهم فيها الدولة تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العامة
على حين أن الشركات التابعة للمؤسسات العامة تساهم فيها الدولة
— تعبر الوحدات التابعة للمؤسسات العامة الواردة بالمادة الثانية
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ لا يتضمن تحديداً
لامتلاك الشركات التي تساهم فيها الدولة الواردة بالمادة ٢٩ من
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — الشركات التي تساهم فيها الدولة
لا تعتبر من الوحدات الاقتصادية — العمل فيها يخضع للأصل الذي
أوردته المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاش رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢
ويقضى بعدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ رخص للسيد وزير الصناعة
بالتعاقد مع شركة فيليبس للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول
في البحث عن البترول واستغلاله بالصحراء الغربية ، ونصت المادة
١١ من الاتفاقية المرخص في أبرامها على إنشاء شركة بترول للصحراء

الغربية ويرمز لها بلفظ ويكو تكون مهمتها القيام بالعمليات اللازمة نفاذا للاتفاقية وذلك بالوكالة عن المؤسسة وفيليس ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١١ المشار إليها على استثناء الشركة المذكورة من الخضوع لأحكام كل من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديلاته اللاحقة والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمؤسسات العامة والقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وقد اقتضى انشاء شركة ويكو اعادة تعيين بعض العاملين ذوى الخبرات الفنية والادارية العالية ممن سبق استحقاقهم للمعاش، ونتج عن ذلك وجوب النظر فى تطبيق حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الحكومية والذي ينص على أنه « اذا اعيد صاحب المعاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش اعمالا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

وتظلم موظفو الشركة من تطبيق حظر الجمع بين المرتب والمعاش عليهم تأسيسا على أنه وان كانت المؤسسة تساهم فى رأس مال الشركة الا أنها تعتبر شركة من نوع خاص وليست من الشركات التابعة للمؤسسة وقدمت الشركة مذكرة لتأييد وجهة نظر العاملين بها وكان ضمن ما استندت اليه فتوى من ادارة الفتوى لوزارات النقل والصناعة والكهرباء صادرة فى ١٦/١١/١٩٦٧ انتهت الى أن شركة ويكو لا تعتبر من الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للبحرول وان كانت تساهم فى تأسيسها ويترتب على ذلك أنه لا تثبت لرؤساء مجلس ادارة الشركة المذكورة صفة العضوية فى مجلس ادارة المؤسسة .

ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار التأمين والمعاشات

لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ينص فى المادة ٢٩ منه على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب والمكافأة وبين المعاش وفقاً للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ينص فى المادة الثانية منه على أنه « اذا أعيد تعيين صاحب معاش يقل سنه عن الستين وينتفع بأحد قوانين المعاشات . . الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها يمنح المرتب المقرر للوظيفة التى عين بها طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها » .

ومن حيث أن اصطلاح الشركات التى تساهم فيها الدولة الوارد فى المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه له مدلول يختلف عن مدلول اصطلاح الوحدات التابعة للمؤسسات العامة الوارد فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه . ذلك أنه ليس كل شركة تساهم فيها الدولة تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العامة ، فى حين أن كل الشركات التابعة للمؤسسات العامة تساهم فيها الدولة .

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه واضحة فى حظر الجمع بين المعاش وبين المرتب لمن يعاد تعيينه من أصحاب المعاشات فى الشركات التى تساهم فيها الدولة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه لا يقيد من الأصل العام الذى تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

والذى يقضى بوقف معاش من يعاد استخدامه فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة بأى نصيب طوال مدة استخدامه ، طالما أن هذه الشركة لا تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج فى هذا الشأن بأن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد حددت المقصود باصطلاح الشركات التى تساهم فيها الدولة والذى تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر . بأن الوحدات التابعة للمؤسسات العامة ، ومن ثم فإن الشركات التى تساهم فيها الدولة ولا تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العامة تخرج عن نطاق حظر الجمع بين المعاش والمرتب الذى نصت عليه المادة ٣٩ المشار اليها ، ولا يجوز الاحتجاج بذلك لأن من الأصول العامة فى تفسير القوانين أنه لا يجوز لتشريع فى مرتبة أدنى أن يقيد من تشريع فى مرتبة أعلى ، ولما كان من المسلم أن قرار رئيس الجمهورية فى مرتبة أدنى من القانون فى مراتب التدرج التشريعى ، فإن عبارة الوحدات التابعة للمؤسسات العامة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ لا تقيد من عبارة الشركات التى تساهم فيها الدولة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لايجوز للدكتور رئيس مجلس ادارة شركة وبيكو الجمع بين المعاش والمرتب ، ويتعين وقف صرف معاشه طوال مدة خدمته بالشركة المذكورة .

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

شراء احدى المؤسسات العامة بعض أسهم شركة قطاع خاص وتفويضها أحد المساهمين في ادارة الشركة — المفوض في الادارة لا يعد موظفا بالشركة ولا تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — المفوض يقوم بعمل لحساب المؤسسة وامصلحتها ويعتبر وكيلًا عنها في الادارة — عدم خضوعه لحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — تغيير المؤسسة لاسم الشركة المشترى اسمها وادماجها في غيرها وتشكيل لجنة مؤقتة لادارتها برئاسة السيد المنكور — رئيس هذه اللجنة في حكم رئيس مجلس الادارة ويعتد موظفا بالشركة — خضوعه للحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير اشترت بعض رأس مال شركة أراضي القبارى وذلك بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان السيد الدكتور ٥٠٠٠٠٠ أحد المساهمين في هذه الشركة ورئيس مجلس ادارتها — وقد فوضته المؤسسة في ادارتها ، وبتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ غيرت المؤسسة اسم الشركة وأدمجت فيها عدة شركات أخرى وأصبح اسمها الشركة المتحدة للسكان والتعمير ، وأصدرت قرارها رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجنة مؤقتة لادارة هذه الشركة برئاسة السيد المنكور ، ونص هذا القرار في مادته الثانية على أن تتولى اللجنة المؤقتة ادارة الشركة وتكون لها في مباشرة هذه المهمة سلطات مجلس الادارة كما تخضع قراراتها للتصديق من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة أو من المجلس

نفسه وفقا للقوانين واللوائح السارية ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٥ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجلس ادارة للشركة .

ومن حيث أنه في المدة التي تولى فيها السيد المذكور ادارة الشركة ، يمكن التمييز بين فترتين ، أولاهما كان يتولى الادارة وحده وقبل تشكيل اللجنة المؤقتة ، وثانيهما بعد تشكيل هذه اللجنة ، وفي الفترة الأولى كان السيد المذكور يتولى الادارة بتفويض من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة ، ويقوم بها لحساب المؤسسة ولصلحتها ، ومن ثم فان العلاقة تقوم بينه وبين المؤسسة ، ولا يعد موظفا بالشركة ، وبالتالي لا تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، والذي ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة والمؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات » . كما أنه لا يخضع لحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها والذي ينص في مادته الأولى على أنه « يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » ، وذلك لأن هذا القانون يسرى على الموظف الذي يعاد تعيينه في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، والسيد المذكور وهو مفوض من قبل المؤسسة العامة في ادارة الشركة ، لم يعين بهذه المؤسسة وانما يعتبر وكيلا عنها في ادارة الشركة خلال هذه المدة التي فوض فيها ، ومن ثم فانه يحق له الجمع بين معاشه وبين ما تقاضاه مقابل عمله في ادارة الشركة .

أما بعد تشكيل اللجنة المؤقتة برئاسة السيد المذكور ، فان هذه

اللجنة تأخذ حكم مجلس ادارة الشركة طبقا لما عهد اليها من مهام في قرار انشائها الصادر من المؤسسة برقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والمشار اليه سلفا ، ويكون رئيسها في حكم رئيس مجلس الادارة ، فهو يعد موظفا في الشركة ولذلك يخضع للحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، فلا يجوز له الجمع في هذه الفترة بين مرتبه الذي تقاضاه من الشركة وبين المعاش المستحق له من قبل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المذكور يعتبر مفوضا في ادارة الشركة المذكورة من تاريخ مساهمة المؤسسة في رأسمالها وحتى تاريخ تعيينه رئيسا للجنة المؤقتة لادارة الشركة ، وفي هذه الفترة يحق له الجمع بين معاشه وما تقاضاه لقاء هذه الادارة ، أما بعد تعيينه رئيسا للجنة المؤقتة فانه يعتبر موظفا في الشركة ويخضع للحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يجوز له الجمع بين المعاش والمرتب في هذه الفترة .

(ملف ١٨/٢/٦٢ — جلسة ١٩٧١/١/٦)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق من الحكومة وبين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة — هذا الحظر يسرى على العسكريين والمدنيين — يجوز استثناء من هذا الحظر الجمع بين المرتب والمعاش في الأحوال المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ كما يحق لمن انتهت خدمته العسكرية بسبب عدم اللياقة الطبية الجمع بين المعاش المستحق له وبين ما يتقاضاه من راتب نظير عمله في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص ما لم تصف مدة خدمته العسكرية الى مدة خدمته المدنية فيقطع المعاش العسكري .

ملخص الفتوى :

ان السيد / كان قد أصيب وهو برتبة النقيب بتاكل غصروفي مفصلي ما بين الفقرة الرابعة والخامسة القطنية ولما عرض على لجنة التعويضات في سنة ١٩٥٨ قررت لياقته طبيا للخدمة العسكرية واستمر في خدمة القوات المسلحة الى أن انتهت خدمته وهو برتبة العقيد في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقوة القانون تطبيقا للفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ .

وقد عين سيادته بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ في شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا وظل يصرف معاشه ومرتبته الى أن أوقفت الادارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة معاشه فتقدم بطلب الجمع بين المرتب والمعاش استنادا الى المادة ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بمدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات » .

ومن ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة — بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة .

فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق إنجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » .

وينص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة في المادة ١١٠ على أنه « يحق للمصابين بسبب الخدمة أو في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ الجمع بين معاشاتهم وما يتقاضونه من راتب أو أجر أو مكافأة أو خلافه نظير عملهم في إحدى وظائف الحكومة أو القطاع العام أو الخاص » .

ثم صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وتضمن تعديل الفقرة الثانية من المادة ١١٠ بحيث أصبح نصها يجرى على أنه « كما يحق لمن انتهت خدمته لعدم اللياقة الجمع بين معاشه وما يتقاضاه من راتب أو أجر أو مكافأة أو خلافه نظير عمله في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص وإذا ما أضيفت مدة خدمته العسكرية إلى مدة خدمته المدنية قطع المعاش العسكري » .

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ سالفه الذكر .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن الأصل أنه لا يجوز الجمع بين المعاش المستحق من الحكومة وبين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وأن هذا الحظر يسرى على العسكريين كما يسرى على المدنيين ، إلا أنه استثناء من هذا يجوز الجمع بين المعاش والمرتب في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ كما يحق لمن انتهت خدمته من العسكريين بسبب عدم اللياقة الطبية الجمع بين المعاش المستحق له وبين ما يتقاضاه من راتب نظير عمله في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص ما لم تضاف مدة خدمته العسكرية إلى مدة خدمته المدنية فيقطع المعاش العسكري .

ومن حيث أن السيد / ٥٥٥ قد انتهت خدمته في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقوة القانون طبقاً للفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة التي تنص على أنه « إذا حل دور الترقية على المتقدم تام التأهيل ولم يشمله الاختيار أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك ، يحال الى المعاش برتبة عقيد بقوة القانون » .

ويسرى معاشه على أقصى معاش رتبة العقيد .

ومن ثم لا يفيد من الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ معدلاً بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للسيد / ٥٥٥٥٥٥ الجمع بين المعاش المستحق له وبين الراتب الذي حصل عليه من عمله بشركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا .

(ملك ١٣/٢/٢١ — جلسة ١١/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ — نصه على قاعدة حظر الجمع بين المرتب المقرر للوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التصيين في هذه الشركات — هذا القانون لم يُلغ أو يعدل بصور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ . اختلاف مجال كل من القانونين .

ملخص الفتوى :

نظم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الجمع بين مرتب الموظفين

بالشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، ثم أعاد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين تنظيم هذه المسألة في المادة (٣٩) كما صدر تنقيذا لها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب والمكافأة وبين المعاش . ومن ثم يثور التساؤل حول ما اذا كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد نسخ أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ أم أنه لا يزال معمولاً به .

ومن حيث أنه يبين من تقصى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة للمعاشات ، أن المشرع أقر أصلاً علماً في هذا المجال يقضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، وقد رددت هذا الأصل جميع قوانين المعاشات السابقة على سنة ١٩٥٧ وهى القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و٣٧ لسنة ١٩٢٩ و٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكان الحظر في هذه القوانين مقصورياً على الجمع بين المعاش وبين المرتب المستحق من الحكومة ، أما الجمع بين المعاش وبين المرتب في شركة من الشركات التي تساهم فيها الدولة فلم يكن خاضعاً لهذا الحظر . وحين دعت الحاجة الى الاستعانة بخبرات بعض أصحاب المعاشات نتيجة نمو المرافق العامة واطراد التقدم في مجالات الخدمة العامة ، أجاز المشرع الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الحكومة بقيود خاصة استثناء من الأصل السابق ، وصدر بهذا الاستثناء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها منظملاً أحوال الجمع بين المعاش والمرتب ، وظل الجمع بين المعاش وبين المرتب المستحق من الشركات التي تساهم فيها الدولة بمنأى عن هذا التنظيم لأنه لم يكن خاضعاً أصلاً للقاعدة المقررة للحظر . واستمر الحال كذلك في ظل قانوني المعاشات رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ حيث ردد المشرع قاعدة الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة والاستثناءات التي يمكن أن ترد على هذه القاعدة .

ومن ثم • ازاء اتساع نطاق العمل بالشركات التى تساهم فيها الدولة • وافساح المجال فيها للاستعانة بخبرات أصحاب المعاشات من موظفى الحكومة السابقين • فقد كان من اللازم أن يتدخل المشرع لينظم الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها حتى يقضى على التفرقة بين من يعاد تعيينه • من أصحاب المعاشات — فى الحكومة أو المؤسسات العامة ، وبين من يعاد تعيينه منهم فى الشركات التى تساهم فيها الدولة • ولذلك صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ونص فى مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين فى هذه الشركات • ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة — بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضاه الموظف عند التعيين فى الشركة • فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد عن ١٠٠ ج (مائة جنيه) فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه فى الشركة سن الثانية والعشرين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية • » — ومن ثم شمل المشرع بقاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب ، المرتب المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة • ونظم الاحوال الاستثنائية التى يجوز فيها هذا الجمع •

وحين صدر قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ردد قاعدة عدم الجمع بين المعاش والمرتب فى صورتها الاخيرة بعدما أصابها من تطور فنص فى المادة (٣٩) على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استحقاقه ، ومع ذلك يجوز للجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية • »

وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش . وأشار في ديباجته الى القوانين رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ و٧٧ لسنة ١٩٦٢ و٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها ثم نص في مادته الاولى على أنه يعمل بالقواعد المرافقة في شأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، ويلغى كل حكم يخالف هذه القواعد « ونص في المادة الثانية على أن « يعاد النظر في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة على خلاف القواعد المرافقة وتعديل بما يتفق مع هذه القواعد في خلال فترة تنتهي في آخر يونية سنة ١٩٦٨ والا اعتبرت لاغية بانقضاء هذه المدة » .

وأخيرا ، حين تبين أن قواعد حظر الجمع بين المعاش والمرتب لا تشمل أحوال الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تعتبر من الشركات التي تساهم فيها الدولة . صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ ونص في المادة الأولى على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها على العاملين بالمنشآت والجمعيات التعاونية التي تملكها أو تساهم فيها الدولة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص جميعا أن ثمة قوانين متعددة تنظم حظر الجمع بين المعاش والمرتب والاستثناء من هذا الحظر ، ولكل من هذه القوانين مجاله الخاص من حيث الأشخاص الخاضعين له ، أو من حيث الجهات التي يعملون بها ، فالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ينظم الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة بالنسبة الى أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات السابقة على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، كما ينظم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الشركات التي تساهم فيها الدولة بالنسبة الى ذات أصحاب المعاشات المشار اليهم ، أما القانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٣ فينظم الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بالنسبة إلى أصحاب المعاشات المعاملين بأحكامه ، ولا وجه للقول بأن هذا القانون يعد ناسخا أو معدلا لأحكام أى من القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أو ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما لأن هذين القانونين يحكمان — كما قدمنا — أصحاب المعاشات بقوانين معاشات سابقة على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وهؤلاء لا يضمنون لأحكام هذا القانون الأخير إلا في حدود المواد التي عدتها المادة (٣) من قانون الإصدار وليس من بينها المادة (٣٩) . ومن ثم يكون لكل من هذه القوانين مجاله الخاص . ولا يكون منها ناسخا أو معدلا للآخر ، أما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ فلا يعدو أن يكون قرارا منظما لاستعمال سلطة الترخيص في الجمع بين المعاش والمرتب التي أناطها المشرع في كل من القوانين المشار إليها برئيس الجمهورية أو بالوزير المختص بحسب الأحوال . ولا يمكن القول بأن هذا القرار يعد معدلا أو ناسخا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ لأنه في مرتبة أدنى منه ، وإنما يعد هذا القرار منفذا له كما هو منفذ لأحكام القوانين الأخرى التي حظرت الجمع بين المعاش والمرتب .

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته أن المشرع أصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه في تاريخ لاحق على صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقضى فيه بسريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ على المعاملين بالمنشآت والجمعيات المشار إليها من أصحاب المعاشات المعاملين بكافة قوانين المعاشات سواء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أو القوانين السابقة عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه لم يلغ أو يعدل بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وإنما لكل من القانونين مجاله .

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ — التكيف القانوني لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركة التي تساهم فيها الدولة — اعتبارهم من العاملين بهذه الشركات — خضوعهم لقاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ بتصحيح ما تم صرفه عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ — حكمه يقتصر على التجاوز عن استرداد ما صرف للعامل ولا يمتد الى رد ما سبق تحصيله منه .

ملخص الحكم :

بين من استعاضن الوقائع المتعلقة بالدعوى الماثلة والنصوص التشريعية أنه صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ناصا في مادته الاولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس إدارة الشركة — بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة — فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنييه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية ٠٠ » — ونصت المادة الثانية على أن تسري أحكام هذا القانون على موظفي الشركات الموجودين وقت العمل به .

وقد ثار الخلاف حول تكيف المركز القانوني لرؤساء وأعضاء

مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة وهل يعتبرون من العاملين بالشركة فتسرى عليهم قاعدة عدم الجمع بين المعاش والمرتب الا بموافقة الجهة المختصة أم أنهم ليسوا كذلك فلا تسرى عليهم هذه القاعدة وقد جرى العمل على اعتبارهم من غير العاملين بالشركات ومن ثم جمعوا بين معاشاتهم ومرتباتهم دون حاجة الى ترخيص الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقيم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ورأت أن التعمين فى عضوية مجلس الادارة يقتضى التفرغ الكامل بحيث يكون نشاط العضو خالصا لمجلس الادارة والهيئة التى يقوم عليها المجلس وبهذه المثابة يعتبر أعضاء مجالس الادارة من الموظفين الذين يخضعون لنظلم العاملين بالشركات وبناء على هذه الفتوى أوقف صرف معاشاتهم اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ وقامت الجهات الادارية بمطالبتهم برد ما حصلوا عليه من معاشات دون وجه حق ، ولكن نظرا لأن هذه المعاشات قد صرفت اليهم دون سعى من جانبهم وان المبالغ الواجب استردادها كانت بالضخامة بحيث ينوء بأعبائها كاهلهم وتؤثر تأثيرا بالغا فى أمور معيشتهم لذلك رفعت وزارة الخزانة الى رئيس الجمهورية مذكرة مؤرخة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٥ طلبت فيها للاعتبارات السابقة الموافقة على اقرار ما تم من جمع بين المعاش والمرتب فى الفترة السابقة على تاريخ وقف صرف المعاش وصدر القرار الجمهورى رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ فى ٧ من يونية سنة ١٩٦٥ نص فى المادة الأولى منه على أن « يعتبر صحيحا ما تم من جمع رؤساء مجالس الادارة وأعضائها المتفرغين فى المؤسسات والهيئات والشركات التى تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل التعمين بها عن الفترات الآتية :

١ — ٢ —

٣ — عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة لأعضاء مجالس الادارة المتفرغين فى المؤسسات والهيئات العامة والشركات التى تساهم فيها الحكومة ، ونص فى المادة الثانية منه

على أنه « لا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار »

ومن حيث أن الأصل طبقا لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه هو حظر الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات الا أنه يجوز استثناء من هذا الأصل أن تستصدر الشركة ترخيصا بهذا الجمع من وزير الخزانة اذا كان مجموع المعاش والمرتب لا يزيد على مائه جنيه فاذا زاد على ذلك أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة الثانية والستين فيصدر هذا الترخيص بقرار من رئيس الجمهورية . ولما كان المدعى قد تقاضى معاشا من وزارة الحربية عن مدة خدمته السابقة فيها كضابط بالقوات المسلحة ثم عين بعد ذلك عضوا منتدبا بمجلس ادارة شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح التابعة للمؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال المدنية في أبريل سنة ١٩٦٢ ، ولم يصدر ترخيص له في الجمع بين معاشه والمرتب الذي يتقاضاه من الشركة فان المبالغ التي حصل عليها خلال الفترة من تاريخ تعيينه بالشركة حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ تكون قد صرفت اليه دون وجه حق ويتعين لذلك ردها الى وزارة الحربية ، لأن مقتضى عدم الترخيص له في الجمع بين المرتب والمعاش أن يوقف صرف المعاش اليه فورا وبقوة القانون ، ومن ثم فان ما قامت به الشركة من سداد المبالغ المشار اليها الى ادارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة بالخصم من مستحقات المدعى لدى الشركة يكون تصرفا سليما ومطابقا للقانون .

ومن حيث أنه اذا كان القرار الجمهوري رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ قد نص في مادته الأولى على أن « يعتبر صحيحا ما تم من جمع أعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق لهم قبل التعيين بها عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فان ما أضفاه هذا القرار من مشروعية على الجمع الذي تم خطأ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة

١٩٦٢ ، انما ورد على سبيل الاستثناء وللفترة الواردة به ، ومن ثم يكون ما أورده في المادة الثانية منه من قيد هو عدم التزام الجهة الادارية بصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل به لا يعنى — في التفسير السليم — سوى عدم استرداد ما سبق تحصيله من هؤلاء الاعضاء قبل العمل بهذا القرار ، وذلك اعمالا لمقتضى نص هذه المادة ، فضلا عن أن القرار المذكور انما صدر في الحقيقة ليواجه المبالغ التي كانت لا تزال في ذمتهم نتيجة لهذا الجمع الخاطيء ، وذلك ليرفع عن كاهلهم عبء سدادها مستقبلا كي يتلاقى ما قد يصيبهم من اضطراب في حياتهم المعيشية ، وهي الحكمة التي أفصحت عنها مذكرة وزير الخزانة التي على أساسها صدر هذا القرار ، أما ما تم تحصيله فعلا منهم قبل العمل به فانه لا يجوز رده اليهم لانتفاء هذه الحكمة .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما أثاره المدعى من أن ما استهدفته المادة الثانية هو الصلولة دون أن يطالب من لم يجمع بصرف معاش له بعد تصحيح الجمع الخاطيء بالنسبة لمن جمعوا فعلا — لا وجه لذلك لأن القرار الجمهوري سالف الذكر قد صدر في الحقيقة ليواجه فقط حالة من جمعوا فعلا وتقاضوا المعاش ، وذلك بغية تخفيف العبء عن كاهلهم في حدود ما لم يتم تحصيله منهم ، أما من لم يجمعوا فالقرار لا يضايقهم أو يعينهم ، ومن ثم لا يسرى عليهم ، اذ لم تتحقق في شأنهم الحكمة التي تغياها المشرع من اصدار هذا القرار . كما أنه ليس صحيحا استناد المدعى الى نص المادة ١٨٢ من القانون المدنى بقوله بأن الالتزام بالرد بعد أن تحقق سببه بالجمع الخاطيء قد زال هذا السبب بالقرار هذا الجمع واعتبره صحيحا ، وبالتالي فان ما حصل منه أصبح غير مستحق ويكون له الحق في طلب رده اليه ، اذ أن القرار الجمهوري حينما نص في المادة الثانية على عدم صرف فروق مالية عن الماضي يكون قد أقر ما سبق تحصيله قبل العمل بهذا القرار واعتبره وفاء صحيحا قام سببه تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم لا يجوز استرداده .

ومن حيث أن الثابت أن الشركة التي يعمل بها المدعى قد قامت بسداد ١٤٣٠/٣٤٦ جنيهها إلى وزارة الحربية ، وهو عبارة عن المئائتين الذي سبق أن تقاضاه دون وجه حق ، وقد تم هذا السداد في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ ، أي قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ ، وعلى ذلك فإن طلب المدعى رد هذا المبلغ اليه يكون غير قائم على أساس سليم من القانون ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعواه يكون قد صادف الصواب ، ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

(ملعن رقم ٦٢٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

سلطة وزير الخزنة في الترخيص في الجمع بين المئائتين والمرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة لا تقتصر على مجرد الاذن بالجمع وانما له تحديد مدى هذا الجمع — عدم جواز زيادة المرتب عن المئائتين به من وزير الخزنة .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد جاء على غير أساس صحيح من حكم القانون وذلك لسببين : أولهما أن السلطة المخولة لوزارة الخزنة بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ انما تقتصر على أحد أمرين أن تأذن بالجمع بين المرتب والمئائتين أو لا تأذن به اما أن تحدد مبلغا معيناً لا يجوز أن يتعداه دخل الموظف نتيجة لهذا الجمع فهو أمر خارج عن اختصاصها ولا يجوز في هذه الحالة الاستناد الى قاعدة أن من يملك الكل يملك الجزء لأن اختصاص وزير الخزنة لا شأن له بتحديد المرتب والمئائتين وانما هو يملك أن يأذن بالجمع بين المرتب والمئائتين من ناحية المبدأ فقط

وقوام هذا النظر أن هذا الاذن كما هو مقصود به صالح الموظف فهو مقصود به أيضا صالح الشركة التي يعمل بها لأن فكرة اجازة الجمع بين المعاش والمرتب تقوم على أساس التخفيف من الاعباء المالية الملقاة على عاتق الشركات اذا ما أرادت الاستفادة من ذوى الخبرات الخاصة بأن تسهم الخزانة العامة في أن تتحمل جزء من مرتبات ذوى الخبرة الذين يعادون للخدمة بهذه الشركات عن طريق استمرار صرف معاشهم الذى يعد في هذه الحالة جزء من المرتب الذى يستحقونه لقاء عملهم في الشركة وذلك بدلا من أن تتحمل الشركة مرتباتهم كاملة من ميزانيتها أما تقييد الاذن بالجمع في حدود مبلغ معين فإن أثاره تنصرف الى الموظف الذى تتجمد حالته تجمدا نهائيا بحيث يقضى بقية حياته يحصل على مبلغ معين لا يتغير ولا تلحقه أية زيادة مهما زادت أعباؤه الوظيفية ومهما أصابه من ترقيات في عمله مع أنه لو لم توافق الوزارة على الجمع أصلا لما لحق بالموظف مثل هذا الغبن والسبب الثانى أنه مع التسليم الجدى بأن لوزير الخزانة سلطة تقديرية في شأن تقدير المعاش والمرتب اللذين يرخص في الجمع بينهما فإن هذه السلطة التقديرية لا يجوز أن تمارس الا وفقا لحدود وضوابط معينة تنأى بها عن التحكم أو الاعتساف بحيث يجىء قرار الوزارة في هذا الشأن قائما على سبب صحيح ينتجه ويؤدى اليه وخاليا من اساءة استعمال السلطة فاذا كان الثابت أن ما قرره الوزارة من الانتقاص من معاش الطاعن بقدر ما يطرأ على مرتبه من زيادة مؤداه تجميد وضعه طوال حياته فإن ذلك يبدو آية في التعسف لما فيه مضادة لحق الموظف في الحصول على الملوات والترقيات على نحو يناهض كافة أحكام التوظيف في الدولة ، ولا شك أنه من المعايير التى يلزم الاستعداد بها ألا يكون ما يحصل عليه الموظف من مرتب ومعاش أقل مما يستحقه من أجر لقاء الوظيفة التى يعمل بها في الشركة والا كان هناك غبن واقع عليه فاذا كان الثابت أن وظيفة الطاعن في شركة المقاولين العرب قدر لها أصلا الفئة الثانية التى يبدأ مربوطها بمبلغ ٧٢ جنيها شهريا وضح مدى الغبن الذى أصابه من جراء تحديد الوزارة لمرتبه ومعاشه بمبلغ ٦٤ جنيها شهريا

وعدم تجاوز مجموعهما هذا الرقم ومصادرة أية زيادة لحسابهما مع أنه لو لم توافق على الجمع أصلا لكان قد عين في الوظيفة بمرتب ٧٢ جنيتها الامر الذي يبين منه مدى الخطأ الذي وقعت فيه الوزارة بقرارها المطعون فيه .

وحيث أن الشكايت من الاطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٩٦٦/١/١٥ أرسلت شركة المقاولون العرب الى وزارة الخزانة كتابا طلبت فيه الموافقة على الترخيص للطاعن في الجمع بين المرتب والمعاش وذلك لحاجة الشركة لخدماته علما بأن مجلس ادارة الشركة قد وافق على ذلك وأن الطاعن يتقاضى المرتب والمعاش في حدود مائة جنيهه وأرغقت الشركة بيانا بحالة الطاعن جاء فيه أنه من مواليد ١٩١٣/١٠/٣١ وكان يعمل ضابط شرطة بوزارة الداخلية وكان آخر مرتب يتقاضاه قبل إحالته الى المعاش في ١٩٦٣/٧/٢٠ هو ٦٤٣٩٨ جنيهها من ذلك ٤٥٠٠٠ جنيهها مرتب أساسي والباقي علاوة غلاء معيشة وبدلات مختلفة وان قيمة المعاش ٣٤٢١٠ جنيهها وأن تاريخ تعيينه بالشركة هو ١٩٦٥/١٠/٢٦ وأن مرتبه الحالي بها هو ثلاثون جنيهها شهريا شاملا جميع البدلات وأن مجموع المعاش والمرتب ٦٤٢١٠ جنيهها — وبتاريخ ١٩٦٦/١/١٦ أرسل وكيل وزارة الخزانة الى الشركة كتابا جاء فيه أنه بالاشارة الى طلب الموافقة على أن يجمع الطاعن بين المعاش المستحق له وقدره ٣٤٢١٠ جنيهها ومرتبه من الشركة وقدره ٣٠ جنيهها فان وزارة الخزانة توافق على هذا الطلب لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وبتاريخ ١٩٦٦/٢/١٢ أرسلت الشركة الى وزارة الخزانة كتابا جاء فيه أن مرتب الطاعن أصبح ٣٥ جنيهها شهريا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ مجموع مرتبه ومعاشه ٦٩٢١٠ جنيهها وطلبت الشركة التصريح للطاعن بالجمع بين المعاش والمرتب بعد التعديل وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ أرسل وكيل وزارة الخزانة كتابا الى الشركة جاء فيه : انه لا يجوز تعديل الترخيص السابق صدوره في ١٩٦٦ طوال مدة الترخيص ويعمل به حتى نهاية مدته وأن الوزارة تأسف لعدم الموافقة على هذا الطلب وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢ أرسلت الشركة كتابا الى وزارة الخزانة جاء فيه أن

المرتّب الحالى للطاعن هو ٣٥ جنيها شهريا ومعاشه ٣٤٢١٠ جنيها وأنه سبق أن صدرت له موافقة بالجمع بين المعاش والمرتّب لمدة سنة من تاريخ تسلمه العمل تنتهى فى ٢٥/١٠/١٩٦٦ وأن الشركة لا تمنع فى تجديد الترخيص له وبتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧ أرسل وكيل وزارة الخزانة كتابا الى الشركة جاء فيه أن الوزارة توافق على أن يجمع الطاعن بين مرتبه الحالى فى الشركة وقدره ٣٥ جنيها وجزء من المعاش المستحق له وقدره ٢٩٢١٠ جنيها وذلك اعتبارا من التاريخ التالى لانتهاء الترخيص السابق وحتى بلوغه سن الستين وأنه على الشركة اخطار جهة صرف المعاش بأية زيادة تطرأ على مرتبه نتيجة استحقاقه العلاوات الدورية أو فروق الترقية لاستقلالها من جزء المعاش الجارى صرفه .

وحيث أن المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بمقدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركة التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها قد جرى نصها بأنه لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين فى هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة — بعد موافقة وزير الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتّب الذى يتقاضاه الموظف عند التعيين فى الشركة فإذا جاوز مجموع المعاش والمرتّب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنية فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه فى الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية « » وفى ضوء الغاية التى تغياها القانون — وهى تخفيف الاعباء المالية على الشركات التى تبغى الافادة من ذوى الخبرات الخاصة من أرباب المعاشات فان مفاد هذا النص هو أن الاصل أن التعيين فى احدى الوظائف بالشركات التى تساهم فيها الدولة يترتب عليه بحكم القانون وقف صرف المعاش الذى يتقاضاه الموظف من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل تعيينه فى الشركة فإذا ما ارتأت الشركة أن يجمع الموظف بين معاشه وبين

المرتب الذى تقرره له عند التعيين فيها وجب عليها الحصول على موافقة وزير الخزانة وللوزير سلطة تقديرية فى منح الاذن بذلك طالما كان مجموع المعاش والمرتب لا يزيد على مائة جنيه فى الشهر أو لا يجاوز ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة والسلطة التى ناطها المشرع بالوزير فى هذا الشأن — وهى تشكل استثناء من القاعدة القانونية العامة التى تقضى بعدم الجمع بين المعاش والمرتب الجديد لم يقيدوها المشرع بأى قيد وانما وردت مطلقة على نحو يجيز للوزير أن يمارسها على النحو الذى يراه متفقاً مع صالح الخزانة العامة فكما يترخص الوزير فى الموافقة على الجمع بين المعاش والمرتب الجديد فهو يترخص أيضاً فى تحديد مدى هذا الجمع وذلك بأن يرخص فى الجمع بين المرتب والمعاش كاملاً أو منقوصاً ولا يحد سلطته فى هذا الشأن الا أن يصدر قراره مشوباً بعيب التعسف أو الانحراف فى استعمالها — واذا كان الثابت فى خصوص المنازعة الراهنة أن وزارة الخزانة قد رخصت للمدعى فى الجمع بين معاشه من الحكومة ومرتبه فى الشركة فى حدود مبلغ ٦٤ر٢١٠ جنيهاً منها مبلغ ٣٤ر٢١٠ جنيهاً قيمة معاشه ومبلغ ٣٠ جنيهاً قيمة مرتبه فى الشركة وقد جاء ترخيصها فى بادئ الأمر لمدة سنة انتهت فى ٢٥/١٠/١٩٦٦ ثم لمدة أخرى تنتهى ببلوغه سن الستين وفى حدود مبلغ ٦٤ر٢١٠ جنيهاً السالف الذكر ، هذا وليس ثمة ما يقوم عليه ادعاء الطاعن من أن وزارة الخزانة قد تمسكت فى استعمال سلطتها فى هذا الشأن ، فمن ثم يقتضى الأمر أن تخصم كل زيادة تطرأ على مرتب الطاعن من المعاش المستحق له من الخزانة العامة ليعبقى مجموع المعاش ٦٤ر٢١٠ جنيهاً وذلك ما لم تحصل الشركة على موافقة جديدة من وزارة الخزانة بالجمع بين المعاش كاملاً والمرتب بعد الزيادة .

ثامنا : الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش أو المكافأة :

١ — صدور الترخيص للموظف في الجمع بين المعاش والاجر :

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش — صدور الترخيص طبقا لاحكام هذا القانون للموظف في الجمع بين المعاش والاجر — صرف المعاش بالاضافة الى الاجر دون أن يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن — عدم صدور الترخيص — من مقتضاء وقف صرف المعاش دون المساس بالاجر .

ملخص الحكم :

أنه باستظهار نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التسعين فيها وهو النافذا اعتبارا من ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ ومذكرته الايضاحية يبين أن المشرع ارتأى توخيا للصالح العام عدم حرمان صاحب المعاش من معاشه عند اعادته الى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء بمكافأة أو بمرتب أو بأجر ، فأجاز خروجا على الاصل المقرر بموجب قوانين المعاشات في هذا الشأن ، للوزير أو الرئيس المختص بعد موافقة وزير الخزانة ، أن يرخص للموظف المعاد الى الخدمة في الجمع بين المعاش وبين المكافأة أو الاجر أو المرتب اذا كان مجموعها لا يزيد على مائة جنيه ، أما اذا جاوز المجموع هذا القدر أو جاوزت سن الموظف ٦٢ سنة فان الترخيص في الجمع في هذه الحالة يصدر بقرار من رئيس الجمهورية وترتبيا على هذا فانه اذا ما صدر الترخيص للموظف المعاد الى الخدمة في الجمع بين المعاش والاجر مستكملا شرائطة على النحو المتقدم ، لزم الاستمرار في صرف معاشه الى جانب استحقاقه للاجر الذي قدر مقابل

عمله دون أن تكون لجهة الادارة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ،
أما اذا لم يصدر مثل هذا الترخيص فانه يكون من المحتم وقف صرف
معاش الموظف نزولا على الاصل العام المقرر بقوانين المعاشات وذلك دون
المساس بالاجز الذي يستحقه مقابل العمل .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٨ ق. — جلسة ١٩٦٨/١/٧)

ب — المرخص له في الجمع بين المرتب والمكافأة أو المعاش يعطى البدلات
والاجور الاضافية وفقا لشروط استحقاقها :

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

حظر الجمع بين المرتب والمعاش — المقصود بالمرتب في تطبيق
هذه القاعدة هو المرتب الاصلى ولا ينصرف بأية حال الى البدلات
والرواتب الاضافية — المرخص له في الجمع بين المكافأة والمعاش يتعين
أن تعطى له كافة البدلات أو الاجور الاضافية وفقا للشروط المقررة
لاستحقاقها — في حساب هذه الاجور والبدلات يتعين التحويل على
ما يتقضاء من مرتب مقابل عمله وقيامه باعباء الوظيفة التي اُعير اليها
— تطبيق ذلك بالنسبة لبدل طبيعة العمل والمكافأة عن المجهود غير العادى
المقرر للمعاملين بمصلحة الضرائب .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت القاعدة ان المرخص له في الجمع بين المعاش والمرتب
لايجوز له أن يتقاضى مرتبا يزيد على المرتب المرخص لديه ، الا ان
المقصود بالخطر في هذا الخصوص هو المرتب الاصلى دون البدلات أو
الرواتب الاضافية التي تقرر للموظيفة ، ذلك أنه — على ما سبق أن افقت
به هذه الجمعية العمومية — يتمين التسوية بين صاحب المعاش المعاد
الى الخدمة وبين سائر المعاملين من حيث استحقاقهم للمزايا المقررة
للووظيفة اذ ليس من شأن واقعة استحقاقه للمعاش عن مدة خدمة سابقة
ان تغير من مركزه باعتباره عاملا تسرى عليه كما تسرى على غيره كافة احكام

الوظيفة العامة وما ترتبه هذه الاحكام من مزايا ، وعلى ذلك يتعين ان تعطى له كافة البدلات أو الاجور الاضافية وفقا للشروط المقررة لاستحقاقها ، ولايجوز القول بحرمانه منها اصلا مطلقا ما دام لم يقم بالنصوص دليل على حرمانه منها ، على أنه في حساب هذه الاجور والبدلات يتعين التعويل على ما يتقاضاه من مرتب مقابل عمله وقيامه باعباء الوظيفة التي أعيد اليها ، ولا شك انه لايدخل في هذا المرتب ما يصرف له من معاش ، لان الاخير لا يستحق له بوصفه اجرا من وظيفته التي أعيد اليها ، وإنما عن مدة خدمة سابقة على شغله هذه الوظيفة .

ولا يغير من هذا الفطر الاستناد الى النصوص المقررة لحظر الجمع بين المعاش والمرتب التي تضمنتها قوانين المعاشات لان هذه القوانين في تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب لم تنع به هذه القاعدة المساس بحق صاحب المعاش في تقاضي مرتبه وملحقاته متى أعيد الى الخدمة وإنما قصد بها المساس بحقه في المعاش بتقرير وقفه ، ولا حجة في القول بان منح مثل هذا العامل البدلات والرواتب الاضافية المقررة للوظيفة يترتب عليه مجاوزة حدود الترخيص الصادر له في الجمع بين المعاش والمرتب ذلك ان هذا الاحتجاج مردود بأنه كما لاثور شبهة في أن عبارة المعاش في تطبيق قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب لايقصد بها سوى المعاش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء ، فكذلك الامر بالنسبة الى المرتب ، فانه لايقصد به في تطبيق هذه القاعدة سوى المرتب الاصلى ولا ينصرف بلية حال الى البدلات أو الرواتب الاضافية .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كان العاملون بمصلحة الضرائب يتقاضون بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ ، كما يتقاضون مكافآت عن المجهود غير العادي بواقع ٢٥٪ من المرتب بحد أقصى ثمانية جنيهاً شهريا فانه لايجوز حرمان السيد / من تقاضي هذا البديل أو تلك المكافأة متى توافرت فيه شروط استحقاقها على أن يعول في حسابها على المكافأة التي يتقاضاها دون المعاش .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيد / يستحق

ببدل طبيعة العمل والكفاة عن المجهود غير العادى المقرين للعاملين
بمصلحة الضرائب متى توافرت فيه شروط استحقاقهما •

(ملك ٥٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

جمع بين المعاش والمرتب — عدم جواز منح العامل مبالغ تزيد عن
المرخص فى الجمع بينه وبين المعاش — التزام العامل برد ما زاد على
المبالغ المخصص له بها — شمول المرتب الاساسى لبديل الضيافة — عدم
جواز خصمه •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ قد نص على أنه « لايجوز الجمع
بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش
المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين فى هذه
الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركات — بعد موافقة وزير
الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضاه الموظف عند
التعيين فى الشركة • فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه
عند اعتزال الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه فى الشهر أو
كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه فى الشركة سن الثانية والستين
يصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية • • » ومفاد ذلك
أن لوزير الخزانة سلطة تقديرية فى الترخيص فى الجمع بين المبالغ
التي يتقاضاها الموظف فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين
المعاش المستحق له من الحكومة أو المؤسسات العامة فى حدود مائة جنيه
عن المجموع •

ومن حيث انه يبين من مساق الوقائع السابق عرضها أن وزارة
الخزانة كانت قد وافقت على أن يجمع المدعى بين معاشه المستحق
له عن مدة خدمته السابقة كضابط بالقوات المسلحة وقدره ٣٣٧١٦ ر وما

يتقاضاه من الشركة وقد حددته بمبلغ ٦٣٥٠٠ شهريا وقد تمت هذه الموافقة في حدود الرخصة المخولة لوزير الخزانة في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والمبلغ الشهري الذي رخص له في الجمع بينه وبين معاشه هو عبارة عن ٤٢ ج كمرتب أساسي ، ١٢ ج اعانة غلاء معيشة ، ٥ ج بدل ضيافة ، ٥٠٠ م٤ القسط الشهري للمنحة السنوية وقدرها ٥٤ ج ، ومن ثم فانه ما كان يجوز منحه مبالغ أخرى تريد على تلك المرخص له فيها . ولما كان المدعى قد حصل من الشركة على مبالغ تريد على ما تمت الموافقة عليها من وزارة الخزانة فان الشركة — بناء على ما أشارت به على هذه الوزارة — قد قامت بخصمها من مستحقات المدعى لديها سداد لهذه المبالغ الزائدة .

ومن حيث انه لما كان الثابت أن مرتب الوظيفة الاساسي والمبالغ الاخرى الذي تمت موافقة وزارة الخزانة على الجمع بينهم وبين المعاش كان يشمل بدل الضيافة وقدره خمسة جنيهات ، ومن ثم فانه عند حساب المبالغ الزائدة التي قامت الشركة بخصمها من المدعى لم يدخل هذا البديل ضمن هذه المبالغ ، واذ فأت الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم جواز الخصم نظير بدل الضيافة يكون قد جانب الصواب ، ويتعين والحالة هذه — القضاء بالغاء فيما قضى به في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٩٣٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٢)

ج — اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه في الجمع بين المرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والمعاش :

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

اختلاف احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التصيين فيها عن احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل

المتعين فيها — صدور قرار بالترخيص لرئيس مجلس ادارة شركة في الجمع بين معاشه ومرتبته استنادا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — عدم امتداد اثر هذا القرار عند تعيينه مستشارا لاحدى المؤسسات العامة — اساس ذلك أن اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه بالترخيص في الجمع بين المرتب في الشركات التى تساهم فيها الدولة والمعاش في الاساس القانونى الذى يستند اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » — وتتنص المادة ٢ من هذا القانون على أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثمانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التى لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لاتتجدد » .

وتتنص المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها على أنه « لايجوز الجمع بين مرتب

الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات .

ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة — بعد موافقة وزارة الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة . فإذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد تجاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد .

ومن حيث أن الاصل هو عدم جواز جمع العامل الذي يعاد تعيينه بين مرتبه ومعاشه واستثناء من هذا الاصل العام يجوز هذا الجمع بالشروط والافاض التي يحددها القانون — وهذا الاستثناء يعتمد أساسا — حسبما هو واضح من النصوص القانونية السالفة البيان — على حالة العامل المطلوب الترخيص له بالجمع من حيث سنه ومرتبه ومقدار معاشه وما اذا كانت الاعمال المسندة اليه أعمالا دائمة أو مؤقتة ومدى الحاجة الى خدماته وتقدير ذلك كله للجهة الادارية المختصة باصدار قرار الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش .

ومن حيث أن اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه بالترخيص في الجمع بين المرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والمعاش ، في الاساس القانوني الذي يستند اليه ، ذلك أن كلا من الاختصاصين يستند الى قانون خاص به كما تختلف الجهة التي تعرض هذا الجمع حين يجاوز القدر الذي تختص بالموافقة عليه وهي تستقصى مبررات هذا الجمع لديها مما قد لا يعتد به لدى جهة أخرى تختلف عنها .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ١٢٢٩ لسنة الذي رخص للسيد / في الجمع بين معاشه ومرتبه المحدد له قد أشار في ديباجته

الى القرار الجمهورى رقم ١٢١٩ لسنة ١٩٦٤ وهو الخاص بإحالة الى المعاش مع منحه أقصى معاش رتبته — والى القرار الجمهورى رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٤ وهو الخاص بتميينه رئيسا لمجلس ادارة الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة والعضو المنتدب بها — فان القرار الجمهورى رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٤ يكون قد صدر استنادا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — وعلى ذلك فلا يمتد أثر هذا القرار عند الحاقه كمستشار للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة .

ومن حيث أن اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ الى ذات النتيجة سالفة البيان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٥٧٣ فى ١٩٦٨/٦/٢)

الفرع الثانى

الجمع بين أكثر من معاش

أولا : حظر الجمع بين أكثر من معاش من صندوق التأمين والمعاشات واستحقاق المعاشات الأكثر فائدة فى هذه الحالة :

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

استحقاق معاشين أو أكثر لموظف واحد — حظر الجمع بين أكثر من معاش من صندوق التأمين والمعاشات المنشا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — استحقاق المعاش الأكثر فائدة فى هذه الحالة — سريان ذلك على استحقاق معاشين من الصندوق أو من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على أنه « ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق فإذا استحق للشخص أكثر من معاش أدى إليه المعاش الأكثر فائدة » والمستفاد من هذا النص هو حظر الحصول على أكثر من معاش من الصندوق أخذاً بالقاعدة التي قررتها قوانين المعاشات السابقة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من كل من المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢١ الخاص بالمعاشات الملكية والمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التي تنص على أنه « لا يجوز بحال من الأحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ، فإذا كان لشخص حق في أكثر من معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له » ومقتضى هذه القاعدة أن حظر الجمع بين أكثر من معاش لا يسرى إلا في الحالات التي يستحق فيها لشخص أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ، فإذا كان أحدهما مستحقاً في ميزانية الدولة والآخر في ميزانية أخرى مستقلة فإن الحظر لا يسرى لانتفاء علته وهي عدم تحميل ميزانية الدولة مرتين لشخص واحد لأن المعاش لا يعدو أن يكون مرتباً مؤجلاً - لهذا عمد المشرع إلى تعديل الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها بمقتضى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ فأصبح نصها يجرى على النحو التالي « ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش ، فإذا استحق لشخص أكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى إليه المعاش الأكثر فائدة » . وأشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ تقضى بعدم جواز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق ومؤدى ذلك جواز الجمع بين المعاش الذي يستحق من الصندوق والمعاش الذي يستحق من الخزانة العامة أو الهيئات المستقلة ، وللقضاء على هذه التفرقة طالما أن الحكمة هي عدم جواز الحصول على أكثر من معاش واحد في الحالتين ، فقد عدل نص الفقرة المذكورة بحيث لا يقتصر المنع على المعاشات التي تستحق منه ومن الخزانة العامة أو الهيئات العامة المستقلة ، ومن ثم فقد

أه بح من المحظور الحصول على أكثر من معاش سواء من الصندوق. أ.
من الخزانة العامة أو من إحدى الهيئات المستقلة ، فإذا ما استحق
لشخص واحد معاشان أو أكثر من إحدى هذه الجهات أدى إليه المعاش
الأكثر فائدة .

(فتوى ٨٦٦ في ١٢/٦/١٩٥٩)

ثانيا : عدم سريان حظر الجمع بين معاشين أو أكثر على من يستحق
معاشا بالتطبيق لاحكام قوانين المعاشات الحكومية وآخر من
صندوق المعاشات للمحاماة المختلطة :

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٣٠ بعدم الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة
— لا يقع حكمه الا اذا كانا المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين
المعاشات الحكومية الخاصة بموظفي الحكومة أو المستحقين
عنهم — عدم سريان هذا الحظر على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحد
قوانين المعاشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

لاوجه لتطبيق الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من
قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ في حق المدعى ، مادام
أحد المعاشين مستحقا بالتطبيق لاحد قوانين المعاشات الحكومية والآخر
مستحقا من صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة ، لأن الحظر
لا يقع حكمه الا اذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين
المعاشات الحكومية الخاصة بموظفي الحكومة أو المستحقين عنهم حسبما
سلف ايضاحه ، ومن ثم يتعين استحقاق المدعى للمعاش الثاني بالتطبيق
للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة
المختلطة نزولا على حكم القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ الذي يلزم وزارة

المالية والاقتصاد في مادته الثانية بالقيام مقام الصندوق في الوفاء بالتزاماته .

(طعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/١٥/١٩٥٨)

ثالثا : معاش العجز الجزئي المستديم لا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين أكثر من معاشين :

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

معاش العجز الجزئي المستديم — هذا المعاش في حقيقته لا يدعو أن يكون تعويضا للعامل المصاب عن اصابة العمل التي لحقت به — معاش العجز الجزئي المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية لا يخضع لقواعد حظر الجمع بين أكثر من معاشين — جواز الجمع بينه وبين المعاش المقرر وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٣) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » وتنص المادة (٢٨) على أنه « اذا نشأ عن الاصابة عجز مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا يوازي نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل » وتنص المادة (٢٩) على أنه « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا معادلا لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن أربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة » وتنص المادة (١٠١) على أن « يقف صرف المعاش الى المستحقين عن المؤمن عليه أو المستحقين عن صاحب

المعاش إذا استخدموا في أي عمل ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش وفقاً لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش أدى إليه المعاش الأكبر » — كما تنص المادة (٣٤) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه « لا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش من هاتين الجهتين أو أحدهما أدى إليه المعاش الأكبر ولا يترتب على الجهة التي يستحق منها المعاش الأقل أي التزام قبل الجهة الأخرى ٠٠٠٠٠٠٠٠ » وينص القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ بقواعد جمع المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش بين الدخل والمعاش أو بين معاشين على أنه « لا يجوز للمستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش الجمع بين الدخل والمعاش المستحق من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الخزانة العامة بين معاشين من هذه الجهات إلا في الحالات الآتية : (١) إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيئات شهريا (٢) إذا كان المعاشين مستحقين عن الدين ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع ألزم الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بتعويض العاملين بها عما يلحقهم من إصابات العمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مادام ليس لهم قانون أفضل وقد نظم هذا القانون التعويض الذي يؤدي إلى العامل المصاب بفرق بين الإصابات التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن ٣٥٪ من العجز الكامل فأوجب أن يؤدي عنها التعويض دفعة واحدة ، وبين الإصابات التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم تصل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل أو تزيد عليها ، فأوجب التعويض عنها بمعاش يوازي نسبة ذلك العجز إلى معاش العجز الكامل .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن معاش العجز الجزئي المستديم المنصوص عليه في المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية وأن وصفه المشرع بأنه معاش إلا أنه في حقيقته لا يعدو أن يكون تعويضاً للعامل المصاب عن إصابة العمل التي لحقت به ، يؤدي إليه مقسطاً في صورة معاش ، ذلك أن الأساس في منحه هو الالتزام بتعويض العامل الذي لحقته إصابة العمل عن الضرر الناشئ عن هذه الإصابة وفقاً لنظرية

تحمل المخاطر ، وهو يختلف بذلك عن المعاش العادى الذى يجد أساسه فى مدة الخدمة التى قضاها العامل ، وأقساط احتياطي المعاش التى أداها خلالها ، ومن ثم فإنه ولئن كانت القاعدة هى حظر الجمع بين معاشين أو أكثر ، إلا أن معاش العجز الجزئى المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية لا يدخل فى نطاق هذه القاعدة ، من ثم فإنه يجوز لصاحب المعاش أو المستحقين عنه أن يجمعوا بين المعاش العادى والمعاش المستحق عن إصابة العمل .

يؤيد هذا النظر أن العامل الذى يصاب بعجز تقل نسبته عن ٣٥٪ من العجز الكامل يستحق التعويض عنها دفعة واحدة ، وهذا التعويض لا يخل بطبيعة الحال بحقوقه فى معاش التقاعد فيجمع بين التعويض والمعاش بغير قيود ، ومن ثم فلا يصح أن يكون العامل المصاب بعجز أكثر جسامة فى مركز أدنى منه فينحرم من الجمع بين معاش الإصابات ومعاش التقاعد .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر فإنه يحق للسيد العامل السابق بمحافضة القاهرة أن يجمع بين المعاش المقرر وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ومعاش الإصابات المقرر وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن معاش العجز الجزئى المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية لا يخضع لقواعد حظر الجمع بين أكثر من معاشين ، فيجوز للسيد الجمع بينه وبين المعاش المقرر وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

رابعاً : في ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ حظر الجمع بين أكثر من معاش قاصر على المعاشات المستحقة من خزانة الدولة :

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

حظر الجمع بين أكثر من معاش واحد طبقاً للقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مقصور على المعاشات المستحقة من خزانة الدولة — المعاشات المستحقة طبقاً للقوانين اللاحقة لهذا القانون والتي تؤديها جهة مستقلة عن خزانة الدولة لا تخضع لهذه القاعدة — القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يجيز هذا الجمع في حدود عشرة جنيهاً إذا كان المعاشان يستحقان عن الوالدين .
ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن نصاً يجيز الجمع بين المعاش المقرر طبقاً لأحكامه وأى معاش آخر أو يحرمه ، إلا أنه طبقاً لنص المادة الثانية من هذا القانون يتعين الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي قضى في المادة ٦٠ منه بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش واحد مستحق من خزانة الدولة ، وللشخص أن يختار المعاش الأكثر فائدة له ، على أنه لما كان حظر الجمع بين أكثر من معاش — المقرر بالمادة ٦٠ المذكورة — مقصور — طبقاً لصريح نص هذه المادة — على حالة الجمع بين أكثر من معاش مستحق من خزانة الدولة ومن ثم فإنه لا يسرى على حالات الجمع بين معاش مستحق من خزانة الدولة ، ومعاش مستحق من جهة أخرى ، كالهئية العامة للتأمين والمعاشات التي تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة ، وعلى ذلك فإن المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — أو القوانين السابقة عليه — والتي تلتزم بها الخزانة العامة للدولة ، تخضع لقاعدة حظر الجمع المقررة بالمادة ٦٠ من المرسوم بقانون ، والتي تؤديها جهة أخرى مستقلة عن الخزانة العامة للدولة ،

فلا تخضع لهذه القاعدة ، وإنما تخضع لما تقرره أحكام تلك القوانين من قواعد في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ قضى في المادة ٣٧ منه بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانية المستقلة ، ويؤدي للشخص المستحق المعاش الأكثر فائدة ، ثم أجاز الجمع بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد المجموع على خمسة جنيهاً ، أو إذا كان المعاشان يستحقان عن والدين . وقد تضمن قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك في المادتين ٣٤ ، ٣٥ منه ، فبعد أن قضت المادة ٣٤ بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة ، ويؤدي للشخص المعاش الأكبر ، جاءت المادة ٣٥ وأجازت الجمع بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهاً شهرياً ، أو إذا كان المعاشان يستحقان عن والدين . ولما كانت المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات المشار إليه قضت بـسريان أحكام هذا القانون — ومنها أحكام المادتين ٣٤ ، ٣٥ سالفتي الذكر — على المستحقين عن العاملين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يجوز لهؤلاء المستحقين أن يجمعوا بين معاشين أو أكثر — طبقاً للمادة ٣٥ المذكورة — إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهاً شهرياً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز للسيدة أن تجمع بين المعاش المستحق لها عن ابنها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، والمعاش المستحق لها عن زوجها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، ما دام أن مجموعهما لا يزيد على عشرة جنيهاً شهرياً .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية — انطباق قاعدة عدم جواز الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة على المعاشات المستحقة لدى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية والتي يسرى حكمها على المدعى تنص على أنه « لا يجوز بحال من الاحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ، فاذا كان لشخص حق في أكثر من معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له » . ويبين من هذا النص أن المخاطبين بحكمه هم الموظفون أو المستحقون عنهم الذين يتقاضون معاشات أو مكافآت بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فيمتنع عليهم الجمع بين هذا المعاش أو المكافأة وبين أى معاش أو مكافأة مرتب على خزانة الدولة أيا كانت القاعدة التنظيمية التي تقرره وذلك ما لم ينص قانون لاحق أو خاص على اجازة مثل هذا الجمع . واذا كانت عبارة النص واضحة فانه لا يجوز الانحراف عنها عن طريق تأويل النص بدعوى أنه من القيود التي ترد على أصل الاستحقاق والتي يلزم عدم التوسع في تفسيرها وذلك توطئة للقول بأن المقصود به انما هو تحريم الجمع بين معاشات أو مكافآت مرتبه بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية دون غيرها ، وأنه من ثم يجوز الجمع بين المعاش المستحق من الحكومة بمقتضى أحكام القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وبين المعاش أو المكافأة المستحقة لدى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة — ذلك التأويل هو تخصيص بغير مخصص من النص أو حكمة التشريع ، اذ أن المؤسسات والهيئات العامة لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

إذا اتحدت المدة التي يستحق عنها الموظف أكثر من معاش أو مكافأة — حظر الجمع يكون من المسلمات التي لا تحتاج الى نص بتقريره .

ملخص الحكم :

إذا كان الأصل الوارد بالمادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أنه لا يجوز الجمع بين أكثر من معاش مرتب على خزانة الدولة بصورة مطلقة وبصرف النظر عن اتحاد أو اختلاف المدة التي يستحق عنها كل من المعاشين إلا أن الواقع أنه إذا اتحدت المدة التي يستحق عنها الموظف أكثر من معاش أو مكافأة ، فإن حظر الجمع يكون من المسلمات التي لا تحتاج الى نص بتقريره ، فما دامت الفترة الزمنية التي يستحق عنها كل من المعاشين واحدة لم يعد ثمة موجب للنص على حظر الجمع بينهما لأن هذا الحكم يكون تطبيقاً للقواعد العامة من حيث عدم الإثراء على حساب الغير بدون سبب ولأنه يتنافى مع الأصول المقررة في منح المعاشات .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

خامسا : عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق عن خزانة الدولة
والمعاش المستحق من هيئة قناة السويس :

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

المادة ٦٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن
المعاشات المدنية — نصها على أنه لا يجوز الاستيلاء على أكثر من
معاش واحد من خزانة الدولة — وإذا كان للشخص حق في أكثر من
معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له — أثر ذلك — عدم
جواز الجمع بين المعاش المستحق من خزانة الدولة والمعاش المستحق
من هيئة قناة السويس بالنسبة للموظفين أو المستحقين عنهم الذين
يتقاضون معاشات أو مكافآت بمقتضى أحكام الرسوم بقانون المشار
إليه — أساس ذلك أن الهيئات العامة هي في حقيقتها ليست إلا مصالح
عامة منحت الشخصية المعنوية المستقلة لتتمتع بقدر من الاستقلال
في ممارسة نشاطها إلا أن أموالها مملوكة للدولة — مدة خدمة —
اشتراكات — لا يجوز الاشتراك في مدة خدمة واحدة في نظامين
للمعاشات أحدهما يحكمه الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن
المعاشات المدنية والآخر تحكمه لائحة هيئة قناة السويس .

ملخص الفتوى :

أن السيد / ٠٠٠٠٠ كان يعمل بوزارة التموين خلال المدة من ٢٥
سبتمبر سنة ١٩٣٤ حتى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وفي هذا التاريخ
الأخير عين في هيئة قناة السويس وظل بها الى أن انتهت خدمته
في أول يناير سنة ١٩٦٨ ، وقد استحق معاشا عن مدة خدمته
الحكومية بلغ مقداره ١٣٩٦١ جنيهًا طبقا لأحكام القانون رقم
٣٧ لسنة ١٩٢٩ — المعامل به ٠٠ كما أنه طلب من هيئة قناة
السويس أن تضم الى مدة خدمته بها عشر سنوات عن مدة خدمته

بالحكومة ، وبذلك بلغت مدة خدمته في الهيئة تسع عشر سنة وثلاثة شهور وبضعة أيام ، استحق عنها معاشا بلغ ٣٧٧٠٠ جنيها .

وقد طلبت الهيئة من ادارة الفتوى لوزارة الخزانة الرأى في مدى جواز أن يجمع السيد المذكور بين المعاشين المشار اليهما ، وعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠ حيث رأى أن له أن يختار معاش هيئة قناة السويس باعتباره المعاش الأكثر فائدة له وفقا لحكم المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وترى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن حظر الجمع بين أكثر من معاش طبقا لنص المادة ٦٠ سالفه الذكر مقصور طبقا لصريح نص هذه المادة على حالة الجمع بين أكثر من معاش مستحق من خزانة الدولة ، ومن ثم فانه لا يسرى على حالات استحقاق معاش من خزانة الدولة ، وآخر من خزانة جهة أخرى تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة . ومن ثم طلبت الهيئة اعادة النظر في هذا الموضوع كما طلبت ابداء الرأى في مدى جواز الاشتراك عن مدة خدمة واحدة في نظامين للمعاشات أحدهما يحكمه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والآخر تحكمه لائحة هيئة قناة السويس .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية ينص في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ منه على أنه « لا يجوز بحال من الأحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة . فاذا كان لشخص حق في أكثر من معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له » ويبين من هذا النص أن المخاطبين بحكمه هم الموظفون أو المستحقون عنهم الذين يتقاضون معاشات أو مكافآت بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فيمتنع عليهم الجمع بين هذا المعاش أو المكافأة وبين أى معاش أو مكافأة مرتب على خزانة الدولة أيا كانت القاعدة التنظيمية التي تقرره . وذلك ما لم ينص قانون لاحق أو خاص على اجازة مثل هذا الجمع ، واذا كانت عبارة النص واضحة فانه لا يجوز

الانحراف عنها عن طريق تأويل النص بدعوى أنه من القيود التي ترد على أصل الاستحقاق والتي يلزم عدم التوسع في تفسيرها وذلك توطئة للقول بأن المقصود به انما هو تحريم الجمع بين معاشات أو مكافآت مرتبه بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وبين المعاش المستحق لدى هيئة عامة أو مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة — ذلك التأويل هو تخصيص بغير مخصص من النص أو حكمة التشريع . اذ أن المؤسسات العامة والهيئات العامة لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية لتتمتع بقدر من الاستقلال في ممارسة النشاط المرفقى الذى تخصصت للقيام عليه فهى من أجهزة الدولة الادارية وموظفوها موظفون عموميون وأموالها مملوكة للدولة ، وعلى ذلك فان المعاشات أو المكافآت التى تصرف من خزائنها تعتبر مصروفة من خزانة الدولة فلا يجوز الجمع بينهما وفقا للنص المشار اليه ، يساند ذلك أن المادة ٥١ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة يوقف صرف معاشه . وقد صدر استثناء من حكم هذا النص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الذى نصت المادة الاولى منه على أنه استثناء من أحكام قوانين المعاشات ومنها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — يجوز الترخيص فى الجمع بين المرتب والمعاش الذى يتقاضاه الموظف السابق الذى يعود للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة ، وبهذا التشريع يكون المشرع قد أفصح عن مقاصده فى تحديد نطاق تطبيق حكم حظر الجمع بين المعاشات والمرتبات فساوى بين المرتبات المستحقة عن الحكومة من جهة وتلك المستحقة من الهيئات العامة والمؤسسات العامة من جهة أخرى . وهو ما يتعين الاخذ به فى مجال الحكم الخاص بحظر الجمع بين المعاشات أو المكافآت باعتبار أن المعاشات هى فى الواقع من الامر مرتبات آجلة .

ومن حيث أنه اذا كان الاصل الوارد فى المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أنه لا يجوز الاستيلاء على أكثر من معاش مرتب على خزانة الدولة بصورة مطلقة وبصرف النظر عن اتحاد

أو اختلاف المدة التى يستحق عنها كل من المعاشين الا أن الواقع أنه اذا اتحدت المدة التى يستحق عنها العامل أكثر من معاش فان حظر الجمع يكون من المسلمات التى لا تحتاج الى نص بتقريره ، فما دامت الفترة الزمنية التى يستحق عنها كل من المعاشين واحدة ، لم يعد ثمة موجب للنص على حظر الجمع بينهما لانه يتجافى مع الاصول المقررة فى منح المعاشات •

ومن حيث أنه ترتبياً على ماتقدم فانه يحظر على السيد / الجمع بين المعاش المستحق له من الحكومة والمعاش المستحق له من هيئة تقنائة السويس وانما له أن يختار المعاش الاخير باعتباره أكثر فائدة له .. ولما كانت هذه النتيجة تتفق مع ما انتهت اليه اللجنة الثالثة لقسمى الفتوى ، فمن ثم يتعين تأييد ما رأته اللجنة فى هذا الشأن •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الموافقة على ما انتهت اليه فتوى اللجنة الثالثة •

(ملف ١٠٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٧١/٤/١٤)

سادسا : في ظل القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
حظر الجمع بين أكثر من معاش مقصود به أكثر من معاش
يستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية :

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

نص المادة ٣٧ من قانون التأمينات والمعاشات الصادر به
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على حظر الجمع بين معاش الحكومة
ومعاش الهيئات ذات الميزانيات المستقلة - عدم سريان هذا
الحظر على المعاشات المستحقة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية
فيجوز الجمع بينهما وبين المعاش الحكومي لا يغير من هذا النظر
صهورة الجهة القائمة على تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية
مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

عرض على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات حالتان ، تتحصل
الأولى منهما في أن السيد ، كان يعمل بمعمل تكرير البترول
العمومي الى أن توفي في ١٩٦٢/٦/٥ . وعند تسوية ما يستحق عن
مدة خدمته هذه تبين أنه كان يعمل كذلك بشركة النصر للأسمدة .
وبذلك استحق عنه ، معاش ، تؤديه مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى
أرملته ووالديه . وذلك بالاضافة الى المعاش الذي يستحق عنه .
عن مدة خدمته بمعمل تكرير البترول . وتتحصل الثانية ، في أن
السيد كان موظفا بوزارة الزراعة ، وانتهت خدمته بها
في ١٩٥٧/٩/١٦ فاستحق له من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ،
معاش عن مدة خدمته هذه . وقد عين السيد المذكور ، بعد ذلك في
شركة شل ، وعمل بها الى أن توفي في ١٩٦٢/٧/٢٩ وعند تسوية

معاش المستحقين عنه تبين للهيئة أن أرملته تحصل على معاش من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، عنه .

ولذلك ثار التساؤل . عن جواز الجمع بين معاشين ، في الحاليتين سالفتي الذكر ، في ضوء ما تنص عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات من حظر الجمع بين أكثر من معاش من صندوق المعاشات ، أو منه ومن الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانية المستقلة . واختلف الرأي ، في شمول هذا الحظر ، للمعاش الذي يصرف من مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمة ، قضيت في إحدى الشركات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، بجلستها المنعقدة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها أن المادة ٣٧ من قانون التأمين والمعاشات ، الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كانت تنص في الفقرة الثالثة منها ، على أنه « لا يجوز الحصول على أكثر من معاش ، فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى إليه المعاش الأكثر فائدة ، ولا يترتب على الجهة التي يستحق فيها المعاش الأقل أى التزام قبل الجهة الأخرى ، على أنه يجوز الجمع بين الدخل الناتج عن الاستخدام وبين المعاش وبين معاشين أو أكثر في الحاليتين الآتيتين : (١) إذا لم يزد المجموع على خمسة جنيهاً شهرياً (٢) إذا كان المعاشان يستحقان عن الدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى وكان مجموع استحقاقه في المعاشين لا يجاوز ٢٥ جنيهاً شهرياً . فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البندين السابقين ربط المعاش الأخير بالقدر الذي يكمل المجموع المذكور » .

وبين من هذا النص أن الشارع يحرم أن يحصل الشخص على أكثر من معاش ، ويقرر أنه في حالة استحقاق شخص لأكثر من معاش ، من صندوق المعاشات أو من الصندوق والخزانة العامة ، أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، يمنع هذا الشخص المعاش

الأكثر فائدة وذلك فيما عدا حالتين أجاز الشارع فيهما أن يجمع شخص بين أكثر من معاش هما حالة عدم زيادة مجموع المعاشين على خمسة جنيهاً شهرياً ، وحالة استحقاق المعاش عن الوالدين ، إذا لم يزد مجموع الاستحقاق في المعاش على خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً شهرياً .

ومفهوم هذا النص أن المراد باستحقاق شخص لمعاش من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، هو استحقاق المعاش ، وفقاً للقوانين المنظمة لأحكام المعاشات في هذه الهيئات إذا كانت تخضع في هذا الخصوص ، لقوانين معاشات خاصة . ويقوم الاستحقاق في هذه الحالة بحسب الأصل على أساس أن يكون لمستحقه الأصلي ، مدة عمل بهذه الهيئات ، مما ينتفع من يؤديه من قوانين المعاشات التي تحكم العاملين فيها .

وعلى مقتضى ذلك ، لا يتناول الحظر المنصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر حالة استحقاق معاش من جهة ، لا تدرج ضمن الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة كحالة استحقاق المعاش عن مدة خدمة باحدى الشركات ، مما يحكم العاملين فيها قانون العمل ويفيدون تبعاً لذلك من قانون التأمينات الاجتماعية ، الذي ينظم أحوال استحقاق الخاضعين لقانون العمل لمعاشات عن مدد عملهم في الجهات التي يطبق على العاملين فيها أحكام هذا القانون .

ولا يغير من هذا النظر ، أن تكون الجهة القائمة على تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ ، مؤسسة عامة ، إذ أن ذلك لا يستتبع القول بأن المعاش الذي يستحق طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، يعتبر مستحقاً من هيئة من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة هي هيئة التأمينات الاجتماعية ، إذ المعاش في هذه الحالة ليس مستحقاً لموظف فيها ، أو عن عمل بخدمتها ، وفقاً للقوانين المنظمة لمعاشات موظفيها ، وإنما هو يستحق ، لعامل في جهة غيرها ، ليست هيئة عامة ذات

ميزانية مستقلة ، ولا يعدو دور الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، في هذا الخصوص ، أن يكون مجرد القيام على تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية ، وجمع الاشتراكات التي يؤديها العمال وأرباب الأعمال من يلزمون بالاشتراك في المؤسسة ، اداء المكلفات أو المعاشات ، الى العمال وفقا لأحكام استحقاقها المنصوص عليها في هذا القانون . وشأن الهيئة حين تؤدي هذه المعاشات الى العمال ، شأن أى شركة تأمين ، حين تؤدي الى العمال المشتركين في عقود تأمين جماعية أو في نظم ادخار خاصة ، ما يستحقونه من ذلك .

ولكل ما تقدم ، فانه يجوز الحصول على المعاش المستحق من صندوق المعاشات والمعاش المستحق ، طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، اذ أن المعاش الأخير لا يعتبر مستحقا من الصندوق أو من الخزنة العامة أو من هيئة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يمكن للمستحقين ممن تقرر لهم كل من المعاشين ، الجمع بين المعاشين . لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز الجمع بين المعاش المستحق من صندوق المعاشات وبين المعاش المستحق ، طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

(فتوى ١٢٣٦ في ١٢/١/ ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

المادة ٦ من قانون اصدار قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمعلقة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تقضى بأن يكون المؤمن عليه الحق في الاستمرار بالعمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش — المقصود بمدد الاشتراك في مفهوم هذه المادة هو مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وليس مدة الاشتراك في التأمين والمعاشات — اذا توافرت شروط الافادة من المادة السابقة فلا يجوز الامتناع عن تطبيقها بحجة استحقاق الاستفادة منها معاش حكومي — حظر الجمع بين أكثر من نوع

واحد من المعاشات المنصوص عليه في المادة ٩٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — المقصود به أكثر من معاش يستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة فقرة أولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تقضى بأن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار بالعمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا على الاقل ، ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

والمفهوم من هذه المادة انها أعطت للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل اذا لم يكن قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش والمقصود بمدة الاشتراك في مفهوم هذه المادة هو مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وليس مدة الاشتراك في التأمين والمعاشات فاذا توافرت شروط الافادة من المادة السابقة فلا يجوز الامتناع عن تطبيقها بحجة استحقاق المستفيد منها لمعاش حكومي والاكان في ذلك اضافة لحالته من حالات عدم الافادة من غير نص في هذه المادة والقول بغير ذلك يؤدي الى تقييد مطلق النص وتخصيص لعمومه ، ويؤكد هذا النظر أن المادة ٩٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأنه « لا يجوز لاصحاب المعاشات الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات التي تستحق بالتطبيق لاحكام هذا القانون ويربط للمؤمن عليه المعاش الاكثر فائدة له، ومفهوم ذلك أن المحظور هو الجمع بين أكثر من معاش يستحق وفقا للقانون التأمينات الاجتماعية ومن ثم فلا يحظر الجمع بين معاش حكومي ومعاش من هيئة التأمينات الاجتماعية .

وحيث أن مدة الخدمة السيد / في الغرفة التجارية تبلغ في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ أربعة عشر سنة وتسعة شهور وأربعة

عشر يوما فانها تجبر الى خمس عشرة سنة طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وطالما ان المذكور قادر على الاستمرار في العمل فانه يستفيد من الرخصة التي أوردتها المادة ٦ المشار اليها وهي استمراره في العمل بعد بلوغه سن الستين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ يستفيد من حكم المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ اذا ظل قادرا على العمل واستكمل مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش .

(ملف ٥١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١)

ملابعا : للموظف المجند الذي يصاب اثناء الخدمة وبسببها أو بسبب العمليات الحربية الجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ :

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

جواز الجمع بين المعاش المقرر بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والمعاش المقرر بمقتضى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين على أن « تدخل مدة الاعارة والاجازات الدراسية بغير مرتب وكذا مدة التجنيد والتكليف التي تلى تاريخ التعيين ضمن المدة المحسوبة في لمعاش » . وتنص المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين

والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة على أن « من يصاب من ضباط الصف والعساكر والمجندين ومن في حكمهم أثناء الخدمة وبسببها في غير العمليات الحربية بجروح أو عاهات أو أمراض تكون من شأنها أن تجعله عاجزا عجزا كليا يمنح معاشا شهريا مقداره جنيهاً أما من يصاب منهم بسبب العمليات الحربية إصابة تجعله عاجزا عجزا كليا فيمنح معاشا شهريا مقداره خمسة جنيها ما لم يكن المصاب من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم العامة ففي هذه الحالة يمنح معاشا شهريا يعادل خمسة اسداس راتبه المدنى مضافا اليه جنيه بشرط الا يقل جملة معاشه في هذه الحالة عن خمسة جنيهاً وإذا كانت الإصابة تجعله عاجزا جزئيا يمنح معاشا شهريا مقداره جنيها ونصف» .

وبين بحسب ظاهر النصين سالفى الذكر أن المجند يستحق معاشا وفقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما يستحق معاشا عن نفس الفترة اذا ما كان موظفا طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المذكور .

والمجنّد لا يستحق — في واقع الامر — معاشا وفقا للقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وانما يستحق نوعا من التعويض عن الإصابة التي تلحقه ، ذلك أنه يبين من استقراء نصوص هذا القانون أن المجند لا يلتزم بأداء احتياطي معاش عن مدة تجنيده وانما يؤدى اشتراكات عن نظام التأمين قحسب ، فقد عدت المادة الاولى من ذلك القانون طوائف المنتفعين به ومن بينهم ضباط الصف والعساكر المجندين ومن في حكمهم الذين نصت عليهم الفقرة (ب) من تلك المادة . ثم بينت المادة ٣ طوائف المنتفعين بذلك القانون الذى يجرى الاستقطاع للمعاش شهريا من راتبهم ، ولم تشمل المجندين وانما اقتصرت على الاشخاص المذكورين فى البند « أ » من المادة الاولى ، خلافا للمادة ٦٩ من ذلك القانون التى نصت على أن يجرى الاستقطاع للتأمين شهريا بواقع واحد فى المائة من راتب جميع الافراد المذكورين فى المادة الاولى . وعلى ذلك فان المجند لا يؤدى احتياطي معاش وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فهو فى الاصل لا يستحق معاشا وفقا لاحكام ذلك القانون وانما يستحق مكافأة بواقع ٥٠٠ مليم عن كل شهر من شهور التجنيد طبقا للمادة ٥٠ من القانون المذكور — فاذا كان المشرع قد خرج

على هذا الاصل فقرر للمجند معاشا في أحوال خاصة هي الاحوال التي يصاب فيها على النحو الوارد في المادة ٥٣ فان هذا المعاش يعد من قبيل التعويض عن الاصابة اذ لا يستحق الا بوقوع حادث معين شأنه في ذلك شأن التأمين الذي يؤدي ١٪ من راتبه كمقابل له .

ولهذا فان المعاش الذي يمنح للموظف المجند طبقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ يختلف — في طبيعته وفي أسباب منحه وفي المقابل الذي يؤدي عنه — عن المعاش الذي يستحقه وفقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ اذ أن سبب هذا المعاش الاخير هو الفصل من الخدمة وأساس منحه ليس التعويض عن الاصابة وانما كغالة مورد الرزق له ، كما وأنه قد أدى عن هذا المعاش اقساطا طوال مدة خدمته . ومن ثم فانه ليس ثمت ما يمنع قانون من أن يجمع الموظف المجند بين المعاشين المقررين بمقتضى القانونين المشار اليهما .

ولا يسوغ القول في هذه الحالة بأن ثمت أصلا عاما يقرر عدم جواز الجمع بين معاشين أو أكثر ، ذلك أن مجال هذا الاصل مع التسليم به — هو اتحاد طبيعة المعاشين وتماثلهما أساسا وسببا وهو ما لا يتوافر في خصوص الحالة المعروضة . كما لا يجوز التحدى بنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن كلا النصين قد ورد في خصوص صرف المعاش الى المستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب المعاش ومن ثم فلا انطباق لاي منهما على المعاش المستحق للموظف ذاته ، هذا فضلا عن أن المقصود بحظر الجمع في هذه الحالة هو الجمع بين معاشين تتوافر فيهما صفة المعاش على ما تقدم ، فاذا كان أحد المعاشين يغلب عليه صفة التأمين لانه لا يصرف الا اذا وقع حادث معين ، ولا يؤدي عنه احتياطي معاش وانما يؤدي عنه اشتراكات تأمين فلا مانع من الجمع بينه وبين معاش يختلف عنه في طبيعته وفي أساسه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يجوز للموظف المجند — الذي يصاب أثناء الخدمة وبسببها أو بسبب العمليات الحربية — أن يجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما .

(فتوى ٣٧٦ في ١٩٦٢/٥/٩)

الفصل الثامن

تسوية المعاش نتيجة لاصابه عمل

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

اصابات — التعويض عنها — القواعد التي تطبق في هذا الشأن هي أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية بالنسبة للاصابات التي تقضى الى الوفاة أو العجز عن أداء العمل ، وهي أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل بالنسبة للاصابات التي لا تبلغ ذلك المدى من الجسامة — وجوب تدارك نقص التشريع في هذا الخصوص بالنسبة لعمال الحكومة والمؤسسات الخاصة .

ملخص الفتوى :

أن أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، انما تنظم موضوع تعويض موظفي الحكومة المؤقتين ومستخدميها وعمالها عما يصيبهم من اصابات تقضى الى وفاتهم أو الى عجزهم عن الاستمرار في النهوض بأعباء وظائفهم ، وذلك بتحديد مكافآت تصرف لهم ، أو لن يستحقها عنهم على الوجه المبين بنصوص هذا القانون وذلك على نحو ما انتهت اليه الجمعية في فتواها بجلستها المنعقدة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

أما موضوع تعويض هؤلاء الموظفين والعمال عما يصيبهم من اصابات لا تبلغ ذلك المدى من الجسامة ، أي لا تسفر عن الوفاة ، أو ترك الخدمة بسبب العجز عن القيام بأعمال الوظيفة — فان المشرع لم يعرض له ولم ينظمه ، لا في القانون المشار اليه ، ولا في أي تشريع آخر ، مما حمل وزارة المالية على اذاعة كتاب حورى في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ على وزارات الحكومة ومصالحها ، توجه النظر فيه الى تطبيق أحكام

القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٤٦ بشأن اصابات العمل الذي كان ساريا وقتئذ على حالات تعويض عمال اليومية الذين يصابون أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم باصابات لا تؤدي الى وفاتهم ولا تعجزهم عن النهوض بأعمالهم وقد أصبحت هذه الاحكام بمثابة العرف الادارى الملزم على نحو ما جاء بكتاب الديوان المتقدم ذكره .

أنه ولئن كان الاصل هو تطبيق قواعد القانون العام على روابط هذا القانون ومسائله ، الا أنه متى خلا ذلك القانون من قواعد تحكم روابطه ومسائله ، فليس ثمة ما يحول قانونا دون تطبيق قواعد القانون الخاص وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع سير المرافق العامة ، ولا يحول دون تحقيق الاغراض التي تستهدفها هذه المرافق ولا يعوق نشاطها بأى وجه، وبخاصة فان مسؤولية الادارة عن اصابات العمل قوامها التعويض عن واقعة مادية لا يختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وانما يختص به القضاء العادى الذى يطبق قواعد القانون الخاص المنظمة للمسؤولية عن الاعمال المادية بلا تمييز بين الحكومة والافراد .

ومن حيث أن تطبيق احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل وهو قانون خاص ينظم علاقة مدنية بين العمال وارباب الاعمال ، لا يتعارض مع حسن سير المرافق العامة ولا يعوق نشاطها ولا يحول دون تحقيق أغراضها ، بل أنه يحقق المساواة بين طوائف المستخدمين والعمال المشار اليهم وبين زملائهم من موظفى وعمال المؤسسات الخاصة ، وعلى هدى ماتقدم لا يكون ثمة مانع يحول قانونا دون تطبيق احكام هذا القانون على عمال الحكومة على نحو ما جرى عليه العمل تنفيذا لكتاب وزارة المالية الدورى سالف الذكر الصادر بشأن تطبيق احكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٦ الذى حل محله القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

لذلك انتهى رأى الى أنه ليس ثمة مانع يحول قانونا دون افادة عمال الحكومة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل وتعويضهم وفقا لاحكامه عما أصابهم من اصابات وقعت فى ظله . ولم تقض الى وفاتهم أو تؤد الى تركهم الخدمة لعجزهم عن الاستمرار فى النهوض بأعباء وظيفتهم .

ولما كان التشريع ناقصا في هذا الخصوص ، اذ اغفل المشرع تنظيم موضوع تعويض موظفي الحكومة المؤقتين ومستخدميها وعمالها عما يصيبهم من اصابات اثناء تأدية أعمال وظائفهم ولا تبلغ من الجسامة حدا ينتهى بوفاتهم أو تركهم الخدمة لعجزهم عن الاستمرار في القيام بأعمال وظائفهم ، فان الجمعية توصى بتدارك ذلك النقص بتنظيم هذا الموضوع بنصوص تشريعية صريحة تكفل توحيد الاحكام والنظم في هذا الموضوع وتحقيق المساواة بين جميع العمال ، سواء في ذلك من يعمل منهم في خدمة الحكومة ، ومن يعمل في خدمة المؤسسات والهيئات الخاصة .

(فتوى ٦٣ في ٢٠/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٨١)

المبدأ :

انتحار العامل أثناء أدائه العمل — لا يعد اصابه عمل في مفهوم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التى تنظم تسوية المعاش في حالة الوفاة نتيجة اصابة عمل .

ملخص الفتوى :

ان استحقاق العامل أو المستحقين عنه تسوية معاشهم وفقاً لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أن يكون الفصل أو الوفاة ناشئاً عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت بسبب مرض من الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو ناشئة عن حادث وقع أثناء العمل أو بسببه ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت قد مست جسم العامل أو احدثت به ضرراً بفعل قوة خارجية .

ولما كان الانتحار هو ازهاق انسان لروحه بنفسه وبارادته ولم تتسبب فيه أية قوة خارجية فلا تعتبر الوفاة ناتجة عن اصابة عمل

في حكم المادة ٢٠ سالفه الذكر ، ولا يفيد من ذلك أن يكون الانتحار قد وقع أثناء تأدية العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن انتحار العامل أثناء ادائه العمل لا يرتب للمستحقين عنه حقا في تسوية المعاش المستحق لهم طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
(فتوى ١٢٩١ في ٤/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — تنظيمها تسوية المعاش في حالة الوفاة نتيجة اصابة عمل — تعريف اصابة العمل — الارهاق الشديد في العمل الذى يساهم في حدوث الوفاة لا يعتبر اصابة عمل ولو حدثت الوفاة أثناء تأدية العمل .

ملخص الفتوى :

ان استحقاق العامل أو المستحقين عنه تسوية معاشهم وفقا للمادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أن تكون الوفاة أو الفصل ناشئا عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت بسبب مرض من الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، أو ناشئة عن حادث وقع فجأة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومست جسم العامل واحداثت به ضررا أما الامراض الاخرى غير المبينة في الجدول المذكور فانها لا تعتبر من اصابات العمل ما دام انها ليست ناشئة عن حادث وقع فجأة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه حتى وان كان العمل قد ساهم في هذا المرض الذى أدى الى الوفاة أو عدم اللياقة الصحية .

فاذا كان الثابت من الاوراق بالنسبة للمرحوم . . الطبيب السابق

بوزارة الصحة أن الهيئة قامت بربط المعاش المستحق لورثته بأعتبار أن وفاته عادية ثم صدر قرار من وزارة الصحة بتعديل إنهاء خدمته يجعله بسبب وأثناء العمل كما ورد قرار قومسيون طبي السويس مفيدا أنه من الاطلاع على تقرير الطبيب المعالج وعلى صورة ما جاء بشهادة الوفاة رأت اللجنة أن المسئولية الكبيرة التي حملها والارهاق الذى تعرض له والجهد المضى الذى بذله أثناء تأدية العمل مرتبطة ارتباطا مباشرا باصابته المرضية التى تسببت فى وفاته (!وفاة كانت نتيجة لانسداد الشريان التاجى بالقلب) وكان الثابت من الاوراق بالنسبة للمرحومة .. الموظفة السابقة بمديرية بنها التعليمية أن الهيئة قامت بربط المعاش المستحق لورثتها بأعتبار أن وفاتها عادية ثم ورد للهيئة من منطقة بنها قرار بتعديل إنهاء خدمتها وجعله بسبب الوفاة أثناء العمل وبسببه مرفقا به تقرير من الادارة التعليمية بشبرا الخيمة مبينا به أنها كانت مجهدة جسميا وعقليا قبل وفاتها وكانت تعد سجلاتها للتفتيش الادارى كما كانت تجهز سجلات أربعة فصول زائدة على مدرستها الاصلية وهذا زيادة على عملها الاصلى — كما ورد من قومسيون طبي القليوبية ما يفيد أن وفاتها بسبب انفجار فى شرايين المخ حدثت أثناء تأدية عملها والمعروف فنيا أن انفجار شرايين المخ يحدث أصلا نتيجة لحالة مرضية بجدار الاوعية الدموية وهى حالة ولو أنها مرضية أصلا الا أن هناك تأثيرا للمجهود الجسمانى والعقلى فى أحداثها . وكان الثابت من الاوراق أيضا بالنسبة للمرحوم .. الطبيب السابق بوزارة الزراعة أن الهيئة قامت بتسوية مستحقات ورثته بأعتبار أن وفاته عادية ثم ورد للهيئة مذكرة من مصلحة الطب البيطرى اتضح منها أنه كان يقوم بالكشف على جلود الذبائح بالمجزر يوميا والتى يزيد عددها على الالف وأن هذه العملية تتم وسط المياه الناتجة عن رشح الجلود والمياه التى تمر غاير سلخ الجنود ونظرا لكبر سنه فهذا عمل شاق بالنسبة اليه فقد أرقأ أرهاقا شديدا فى العمل فى المدة الاخيرة حيث كان لا يقوم بأجازاته الاعتيادية كثيرا كما أنه كان يقوم بأعمال رئيس التفتيش أثناء غيابه — كما أضيف الى أعماله فى الفترة الاخيرة اعمال الدكتور ... وقد قرر قومسيون طبي القاهرة بكتابه المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ أن المعروف فنيا أن الالتهاب الكلى المزمن يحصل أصلا نتيجة لحالة مرضية الا أنه لايمكن اخلاء الاجهاد فى العمل وتعرضه

للرطوبة الموجودة بالمجزر أثناء عمله طوال ساعات اليوم من تدخله في تعجيل حصول فشل الكليتين والتي سببت الوفاة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

متى كان الثابت هو ماتقدم فان الوفاة في هذه الحالات جميعا لم تنشأ عن اصابة من اصابات العمل المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ولم تنشأ نتيجة لحادث وقع فجأة وبفعل قوة خارجية ولا يغير من ذلك أن يكون العمل أو الارهاق فيه قد ساهم في الاصابة بهذه الامراض وبذلك فان وفاتهم لا ترتب للمستحقين عنهم معاشا قانونيا وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك ما لم تكن هذه الامراض من الامراض المهنية المبينة في الجدول رقم ١ المشار اليه والرجوع في ذلك الى الجهة الطبية المختصة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن المقصود باصابة العمل الواردة في المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — عدا الامراض المهنية المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية — الاصابة الناشئة عن حادث وقع فجأة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومست جسم العامل وأحدثت به ضررا .

وعلى ذلك فان وفاة المرحومين الدكتور الطبيب بوزارة الصحة والدكتور الطبيب البيطري بوزارة الزراعة والسيدة الموظفة بمديرية التربية والتعليم بينها لا تعتبر ناتجة عن اصابة عمل وان ساهم العمل في احداث المرض الذي أدى الى الوفاة مما يكون محلا للنظر عند تقدير معاش استثنائي للمستحقين عنهم .

(غتوى ١٢٩٣ في ١٢/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — تنظيمها تسوية المعاش فى حالة الوفاة بسبب اصابة عمل وتحديد المقصود باصابة العمل — وفاة العامل بسبب اصابته فى حادث أثناء فترة ذهابه الى القومسيون الطبي لتوقيع الكشف عليه او عودته منه — اعتبار هذه الوفاة نائسة عن اصابة عمل فى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر تنص على أن « يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهري الاخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل فى ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمنتفع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها . كما يمنح المنتفعون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار اليها أو المستفيدون عنهم فى حالة وفاتهم تعويضا اضافيا قدره ٥٠٪ من قيمة التأمين الذى يستحق لهم وفقا لاحكام المادة ١١ . ملائسى الاحكام الخاصة بتأمين اصابة العمل المنصوص عليها فى قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهى خدمتهم للاسباب المتقدمة ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه » .

ومن حيث أن توجه العامل الى القومسيون الطبي لتوقيع الكشف عليه يدخل فى نطاق الواجبات التى يفرضها عليه نظام العمل ، اذ أن توجه العامل الى مقر القومسيون الطبي عند استطاعته الانتقال لتوقيع الكشف عليه والنظر فيما اذا كانت حالته تستدعى منحه أجازة مرضية انما يتم وفقا لنظام العمل فاذا أصيب فى حادثة أثناء ذهابه الى

القومسيون أو عودته منه في هذه الظروف فان هذه الاصابة تكون قد لحقته بسبب العمل وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن مديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ التي يعمل بها المرحوم أفادت بكتابها رقم ١٢٠٩٩ المؤرخ ١٠/٩/١٩٦٦ بأن السيد المذكور كان قد أبلغها بمرضه وطلب تحويله الى القومسيون الطبى العام بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبى عليه فأخطرت القومسيون للانتقال وتوقيع الكشف عليه بالمنزل .

ومن حيث أن منطقة شرق القاهرة الطبية التي تعمل بها أرملة المرحوم قد تلقت اشارة تليفونية من الارملة المذكورة في الساعة الثامنة صباح يوم ١٩ فبراير ١٩٦٦ تعتذر فيها عن الحضور لذهابها مع زوجها الى القومسيون الطبى العام لتوقيع الكشف عليه ، كما أنه ثابت أيضا من الاوراق أن السيد المذكور قد توفى في هذا اليوم نتيجة الاصابة التي لحقته من جراء وقوع مظلة الاوتوبيس التي كان يقف تحتها وهو في طريقه مع زوجته الى القومسيون الطبى العام بسبب اصطدام الاوتوبيس بها .

ومن حيث أن القومسيون الطبى العام بالقاهرة افاد بكتابها رقم ٩٥٥٦ المؤرخ ٢٦/٦/١٩٦٧ بأنه يمكن للمريض أن يتوجه الى مقرر القومسيون الطبى للكشف عليه ولا داعى للانتظار بالمنزل مادام قادرا على الانتقال .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاصابة التي لحقت المرحوم أثناء توجهه الى القومسيون الطبى العام لتوقيع الكشف عليه والتي نتجت عنها وفاته تعد اصابة عمل في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيحق للمستفيدين عنه طلب تسوية المعاش المستحق لهم على هذا الاساس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وفاة المرحوم الموظف السابق بمديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ بسبب اصابته

بحدث سيارة بالقاهرة عند توجهه الى القومسيون الطبي لتوقيع الكشف الطبي عليه لد اجازته المرضية تعتبر ناشئة عن اصابة عمل في تطبيق المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ١٥٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — تنظيمها تسوية المعاش في حالة الوفاة بسبب اصابة عمل وتحديد المقتصد باصابة العمل — وفاة عامل مصابا بابتلاع مادة كاوية في أثناء العمل ودون أن يكون له دخل في ذلك — اعتبار هذه الوفاة ناشئة عن اصابة عمل في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهري الاخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل في ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمنتفع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

كما يمنح المنتفعون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار اليها أو المستفيدين عنهم في حالة وفاتهم تعويضا اضافيا قدره ٥٠٪ من قيمة التأمين الذى يستحق لهم وفقا لاحكام المادة ١١ .

ولا تسرى الاحكام الخاصة بتأمين اصابة العمل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهى خدمتهم للاسباب المتقدمة .

ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه .

ويعين وزير الخزانة بقرار منه الاجراءات الواجب اتباعها لاثبات أن الاصابة اصابة عمل .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع أخذ بمذلول واسع لاصابة العمل فاشتراط في اصابة العمل أن يكون أما اصابة بأحد الامراض المهنية التي حددها أو نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو نتيجة حادث وقع بسبب العمل وان لم يكن أثناء تأدية العمل ، وقد اكتفى المشرع في اصابة العمل أن يكون هناك تلازم زمني بين أداء العمل ووقوع الحادث مفترضاً أنه مادام الحادث قد وقع أثناء العمل فانه لابد أن تكون له صلة بالعمل ولم يشترط المشرع علاقة سببية بين تأدية العمل ووقوع الحادث الذي تنشأ عنه الاصابة .

ومن حيث الثابت من كتاب كبير أطباء المصنع رقم ٣٣٣ الحربى المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٨ المرسل لرئيس الشؤون القانونية أن مستشفى هليوبوليس قد أفادت بأن المرحوم قد حضر مصاباً بابتلاع مادة كاوية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ وقد قبل بالمستشفى للعلاج وتوفي اثر هبوط حاد بالقلب بتاريخ ١/٦/١٩٦٦ .

ومن حيث انه ولئن كان التحقيق الجنائى قد فقدت أوراقه ما بين مستشفى هليوبوليس ومستشفى مصر الجديدة حسبما ورد في كتاب مدير عام مصنع ٣٣٣ الحربى رقم ٢٨٥٠ المؤرخ ١٩٦٨/٩/٢٦ المرسل لمدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الا أن ماورد في التحقيق الادارى يكفى لاعتبار وفاة المذكور نتيجة لاصابة عمل اذ ثبت وقوع الحادث في الساعة العاشرة والنصف صباحاً أى بعد حضوره الى المصنع واستلامه العمل بثلاث ساعات ولم يثبت من هذا التحقيق الادارى أن العامل المذكور قد قصد احداث هذه الاصابة بنفسه أو أن الحادث قد وقع على غير النحو الذى أورده في التحقيق الادارى مما يستفاد منه أن الحادث قد

وقم أثناء العمل ودون أن يكون للمصاب دخل في حدوثه مما يجعله
أصابة عمل طبقا للمادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٣ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وفاة العامل المرحوم...
تعتبر ناشئة عن إصابة عمل في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ٥٦٦ في ٢٧/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

الفجائية هي ما يميز إصابة العمل عن المرض المهني .

ملخص الحكم :

الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل متى كان
ارهاقا فجائيا يعزى الى واقعة محددة أو وقت محدد تعتبر إصابة
عمل — عنصر المفاجأة هو ما يميز إصابة العمل عن المرض المهني
الذي لا ينشأ نتيجة حادث فجائي وانما بسبب طبيعة العمل
وظروفه خلال فترة من الزمن — ومن ثم ففي حالة اجتماع العامل
برئيسه وآخرين لمناقشة العمل واحتياجاته ووقوعه مغشيا عليه
بسبب ارتفاع مفاجيء في ضغط الدم واصابته بشكل بمنصف الجسم
الايسر تعتبر الإصابة في هذه الحالة إصابة عمل ، طالما أن
القومسيون الطبي قد أفاد بأنه من المعروف فنيا أن الشلل النصفي
يحصل أصلا نتيجة تجلط الأوعية الدموية بالمخ وهي حالة ولو أنها
مرضية الا أن هناك تأثيرا للمجهود الجسماني والعقلي في أحداثها .

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٨١)

الفصل التاسع

الحد الأقصى للمعاش

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

تقضى المستحق للمعاش للحد الأقصى المقرر للمعاشات المنصوص عليه في المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعي — عدم أحقيته في تعديل معاشه بما يجاوز الحد الأقصى المقرر للمعاشات •

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص في المادة ١٦٨ منه على أنه « يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع بما يأتي :

أولا — اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضي وذلك بمراعاة الأحكام الآتية :

ان الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) لن انتهت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٢/٣١/١٩٧٤ الى ١/٩/١٩٧٥ •

٢ — الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) •

٣ — •••••

٤ — •••••

ومن حيث أن الاستفادة من حكم هذه المادة أنه أجاز لجميع أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون المذكور ، وكذلك للمستحقين عنهم ، طلب إعادة تسوية المعاش المستحق له أو المستحق لهم ، وذلك بمراعاة بعض الاشتراطات التي نصت عليها الفقرة أولا من المادة ١٦٨ المشار إليها ، وقد نص البند الثاني من تلك الفقرة على مراعاة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي قد نصت على أن « يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الأجر .

وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهري على (١٦٦) جنيها و (٦٧٠) مليما (مائة وستة وستون جنيها وستمائة وسبعون مليما) .

وان كان الثابت أن سيادته يتقاضى معاشا شهريا مقداره ١٦٦ جنيها و ٦٧٠ مليما اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الخاص بزيادة المعاشات بواقع ١٠٪ فإنه يكون قد وصل الى الحد الأقصى المقرر للمعاشات ، وبالتالي لا يجوز زيادة معاش سيادته عن هذا الحد .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد الاستاذ المستشار / رئيس مجلس الدولة السابق في تعديل معاشه .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات والتي تقضى بأنه اذا قل معاش من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاشات المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون سالف الذكر رفع معاشه الى هذا القدر — المستفيد من هذا الحكم هو صاحب المعاش أى من طبق في شأنه حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — لا تنصرف هذه الافادة الى المستحق عنه متى توفى قبل العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك أنهم غير مخاطبين بحكم تلك المادة اذ يربط معاشهم طبقا للمواد ٢٩ وما بعدها من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر ما يلي : الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٢٥ جنيها ٠٠ الخ .

وان المادة ٢٢ منه تنص على أنه « يستحق الوزير عند تركه الخدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين معا أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين ٠٠٠ الخ . والمادة ٢٩ منه تنص على أنه « اذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت

فيه الوفاة ٥٠) وبمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية استبدل بنص المادة ٢١ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ النص الآتى « يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الاضافات مايلي :

أولـ وزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٥٠ جنيها ٥٠ الخ .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون الأخير على أنه « مع مراعاة أحكام الحد الأقصى المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ترفع المعاشات المستحقة لأصحاب المعاشات المعاملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل في اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم ، فإذا قل المعاش بعد هذه الزيادة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ رفع المعاش الى هذا القدر وإذا قل معاش من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاشات المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ هو صاحب المعاش أى من طبق في شأنه حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابعة عن الحد الأقصى للمعاشات المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون سالف الذكر — رفع معاشه الى هذا القدر .

وبهذه المثابة فان المستفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ هو صاحب المعاش أى من طبق في شأنه حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاشات ولا ينصرف الى المستحقين عنه متى توفى قبل العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ لأنهم غير مخاطبين بحكم تلك المادة اذ

يربط معاشهم طبقا للمواد ٢٩ وما بعدها من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية وريثة المرحوم الدكتور / ٠٠٠٠٠٠ في رفع معاشهم الى مائة وخمسين جنيها .

(ملف ٤٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣٨٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ صدر لاقرار الارتبات التي يتقاضاها العاملون في المؤسسات والشركات العامة مجاوزة ١٥٠٠ جنية سنويا — لا سند في القول بأن المرتب السنوى لرئيس مجلس ادارة الشركة لا يجوز أن يتحدد بعد العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما يجاوز ألفى جنية وأن هذه القاعدة تقيد سلطة رئيس الجمهورية المستمدة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها اقر بالحق المكتسب عن سبق تحديد مرتبه وبدل التمثيل المقرر له بما لا يجاوز ثلاثة آلاف جنية وفي مجال تحديد هذا الحد أدمج القرار المرتب وبدل التمثيل معا دون تخصيص أو قيد على المرتب عند النظر اليه على انفراد — رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات ويمك تحديد مرتباتهم استنادا الى احكام القانونين رقمى ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ١٥٢ لسنة ١٩٦١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ حدد مايجوز أن يتقاضاه رئيس مجلس الادارة من مرتب وبدل تمثيل .

ملخص الفتوى :

ان الثابت من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ أنه قضى بتحديد مرتب السيد ٠٠٠٠٠٠ بـ ٤٠٠٠ جنيه سنويا بصفة شخصية ولقد صدر هذا القرار لاقرار المرتبات التى يتقاضاها العاملون فى المؤسسات والشركات العامة مجاوزة ١٥٠٠ جنيه سنويا ، يؤكد ذلك أنه تضمن أسماء عاملين يتقاضون فعلا مرتبات تجاوز ١٥٠٠ جنيه سنويا فى حين أن المرتبات المحددة لوظائفهم تقل عن هذا المبلغ ، ولو كان القرار يقصد منح هؤلاء العاملين المرتبات المقررة لوظائفهم لما تضمن أسماءهم خصوصا وأن قرارات تعيينهم كانت قد صدرت من الجهة المختصة وهى جميعا قرارات جمهورية •

ومن حيث أنه طالما كان ذلك فمن ثم يكون المقصود بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ هو تحديد المرتبات الحالية التى يتقاضاها كل من ورد اسمه بالكشف المرفق بالقرار ، أما ما جاء بهذا الكشف من ذكر المرتبات المقررة للوظائف فقد كان ذلك على سبيل البيان ، ولا سند فى القول بأن المرتب السنوى لرئيس مجلس ادارة الشركة لا يجوز أن يتحدد بعد العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما يجاوز الفى جنيه وأن هذه القاعدة أصبحت تقيد سلطة رئيس الجمهورية المستمدة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ثم بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك أن القانون الذى يحكم الموضوع هو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوى مقداره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، ولقد أوجبت المادة الثانية من هذا القانون على الجهات المشار اليها أن تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون على الموظفين الحاليين ، وتنفيذا لذلك أعدت المؤسسات والشركات القرارات اللازمة وصدر القرار

الجمهوري رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر حيث أشار اليه في ديباجته • الأمر الذي يقطع بعدم جواز الاستناد في هذا الخصوص الى أحكام لائحة الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن هذه اللائحة انما تضع كادرا معيناً لا يمكن أن يمس بحقوق الموظفين القائمين بالعمل وقت صدورها ، يؤكد ذلك ماورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتببات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها حيث نصت المادة الرابعة منه على أنه « بالنسبة لرؤساء مجالس الادارات الذي سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرار من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق ، يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية » ومؤدى هذا القرار أنه أقر بالحق المكتسب لمن سبق تحديد مرتبه وبدل التمثيل المقرر له بما لا يجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، وفي مجال تحديد هذا الحد الاقصى فلتقد أدمج القرار المرتب وبدل التمثيل معا دون تخصيص أو قيد على المرتب عند النظر اليه على انفراد ، وفضلا عن ذلك فقد ربط هذا القرار بين الوظيفة السابقة والعمل الحالي بحيث يكفي أن يكون تحديد المرتب قد تم في ظل الوظيفة السابقة •

وحيث أن مؤدى ما تقدم جميعه أن رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات ويملك تحديد مرتباتهم أو مكافآتهم وان ذلك من مطلق سلطاته استنادا الى أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ كما ذهبت الى ذلك الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٨/١١/١٩٦٤ حيث انتهت الى أن رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تحديد مرتبات رئيس وأعضاء مجلس الادارة كنتيجة مرتبطة باختصاصه في تعيينهم •

وحيث أنه ولما تقدم فانه ينبغي القول بأن المرتب المستحق للأستاذ عند صدور القرار الجمهوري رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤

هو ٤٠٠٠ جنيه بصفة شخصية وهذا المبلغ بأكمله يعتبر مرتبا أساسيا ولقد استمر سيادته يتقاضى هذا الرتب حتى بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨٦٩ لسنة ١٩٦٦ بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالفئة الممتازة بمرتباته الحالية اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٨ ، ذلك أن هذا القرار صدر استنادا الى نص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، ويعتبر رئيس الجمهورية بموجب هذا النص هو جهة الاختصاص فى تعيين رئيس وأعضاء مجالس ادارات المؤسسات العامة وتحديد الأحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافآتهم .

ومن حيث أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ قد قضى فى المادة الخامسة منه بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة من رتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، فمن ثم يتعين القول بأنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار فى أول يناير سنة ١٩٦٨ يتحدد المرتب السنوى للأستاذ ٥٠٠٠٠ بثلاثة آلاف جنيه فقط ويتعين تسوية معاشه على أساس هذا المرتب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المرتب المستحق قانونا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ للأستاذ ٥٠٠٠٠٠ رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية (سابقا) هو ٣٠٠٠ جنيه سنويا وهو الذى يتعين على أساسه تسوية معاشه .

الفصل العاشر

مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال — حصولهم على المكافأة عن مدة الخدمة — اعادتهم الى الخدمة بعد ذلك باليومية المؤقتة بدون كشف طبي — عدم استحقاقهم لاية مكافأة عن المدة الأخيرة — المادة ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية (معدلة بالقانون رقمى ٢٩ لسنة ١٩١٠ و١٤ لسنة ١٩١٣) تنص على مايلي : « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال المدرجون في الجدول حرف «أ» الذين يرفتون بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ أو بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة بموجب شهادة من طبييين تعينهما الحكومة ، تعطى لهم مكافأة معادلة لماهية نصف شهر واحد من ماهيتهم الاخرة عن كل سنة من سنى خدمتهم وبشرط ألا تتجاوز هذه المكافأة سنة واحدة ٠٠٠ » ، كما نصت هذه المادة على أنه « ومع ذلك متى بلغ المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال سن الخامسة والستين سنة وجب اعتبارهم حتما من فئة الخدمة الذين أصبحوا غير لائقين للخدمة لكبر سنهم ويكون لهم الحق في المكافأة بدون لزوم لاجراء الكشف الطبى عليهم » ثم نصت فيما نصت عليه على ما يأتى « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين يعينون فيما بعد بصفة لايجوز

لهم في أى حال من الاحوال أن يطلبوا المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاولى عن مدة خدمتهم السابقة ٠٠٠ » ، ونصت كذلك على ما يلي « ولا تسرى أحكام هذه المادة على العمال باليومية ، ولا تمنح أية مكافأة على مقتضى نص هذه المادة الى الاشخاص الآتى بيانهم وهم : (أولا) ٠٠٠٠ (ثانيا) المستخدمين المؤقتون الخارجون عن هيئة العمال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو مساعدة بمناسبة رفتهم » . ويبين من هذه النصوص بما لا يدع مجالا لأى شك أنه لايجوز منح مكافأة عن مدة خدمة لاحقة لرفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين نالوا مكافأة عن خدمتهم السابقة على رفتهم .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

اعانة قانونية — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ بشأنها — انطباقه على الموظف والمستخدم المعين بعقد على ربط وظيفية دائمة .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ بشأن الاعانة القانونية ، انما صدر مكملا لنظام المكافآت المقرر في قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، وفي لائحة عمال المياومة الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ، نظرا لأن هذا النظام لم يعد يتفق والتطور الاجتماعى ، ولا يتناسب مع ارتفاع تكاليف الحياة . ولأنه كان مثار شكوى مستمرة من ذوى الشأن لما فيه من شدة واجحاف وصرامة . ولا شك أن الحكمة التى توخاها هذا القرار متوافرة بالنسبة الى الموظفين والمستخدمين المعينين بعقد على ربط وظيفية دائمة مادامو يعاملون أيضا بنظم المكافآت المشار اليها .

ولما كان قانونا المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، قد نصا على عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة ، فلا يكون لهم أى حق فى المعاش ، وانما يقتصر حقهم على الحصول على المكافآت المبيّنة فى قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ . واذا كان المشرع قد افترض وقتئذ وجوب تثبيت الموظفين المعيّنين على ربط وظائف دائمة ، فان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ بوقف التثبيت قد عدل هذا الوضع ، وأصبح التعيين على ربط الوظائف الدائمة بعقود ، ولم يعد بذلك لهؤلاء الموظفين المعيّنين بعقود على ربط الوظائف الدائمة أى حق فى المعاش ، وانما تصرف لهم مكافآت طبقا لأحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، شأنهم فى ذلك شأن الموظفين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة على غير وظائف دائمة .

وقد اتجه الرأى — اثر صدور القرار المشار اليه — الى أن الموظف المعين بعقد على وظيفة دائمة يعتبر موظفا مؤقتا ، وظل هذا الرأى سائدا الى ما بعد صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بالاعانة المالية فى ١٧/١٢/١٩٤٤ ، أى أن هذا القرار قد صدر فى ظل ذلك الرأى الذى ظل شائعا سائدا حتى أصدر قسم الرأى مجتمعا فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ فتوى باعتبار هؤلاء الموظفين موظفين دائمين ، ولكن هذه الفتوى لم تغير من نتائج قرار وقف التثبيت على معاشات التقاعد لهؤلاء الموظفين ، وما ترتب على هذا القرار من عدم استحقاقهم لهذه المعاشات واستبدالها بمكافآت طبقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ، أن الرأى السائد عند صدور قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . كان يتجه الى

اعتبار الموظف المعين بمقد على ربط وظيفة دائمة موظفا مؤقتا ، ومن ثم يجب تفسير القرار على ضوء هذا الرأي . وقد نحت مذكرة اللجنة التشريعية التي صدر على أساسها قرار مجلس الوزراء المشار اليه هذا النحو ، يؤيد هذا النظر ويؤكد أن قرار مجلس الوزراء لو أراد غير ذلك المعنى لما كان في حاجة الى أن يستثنى من أحكامه بعض طوائف الموظفين الدائمين ، اذ نص على عدم سريان أحد بنوده على العاملين بلائحة مصلحة الاملاك الدائمين .

(فتوى ٢٤٧ في ١٩٥٦/٥/٢٠)

الفصل الحادى عشر

التأمين المستحق عند الوفاة

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

مبلغ التأمين المستحق عند الوفاة يخص العامل بوجه ما على الرقم من أنه لا يملكه — تفسر عبارات الافراد المنسوب الى العامل بتحديد المستفيدين من هذا المبلغ — وجوب البحث عن النية الحقيقية لمصدر الاقرار — الاقرار المنسوب الى العامل بايلولة كل ما يخصه فى حالة وفاته الى زوجته — مقتضاه صرف مبلغ التأمين الى الزوجة •

ملخص الفتوى :

توفى ... العامل السابق بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى اثر حادث وقع له أثناء الخدمة يوم ١٩٦٧/١/٢٢ وبعد وفاته تقدمت أرملته باقرار منسوب اليه مؤرخ ١٩٦٢/٨/٢٨ يتضمن أنه أوصى لها بكل ما يملك بحيث يؤول اليها كل ما يخصه فى حالة وفاته •

وقد نازعت شقيقة المتوفى صدور هذا الاقرار من شقيقها وفى شمول صيغته لمبلغ التأمين ، وأنذرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بعدم صرف أية مبالغ الى الارملة أعمالا لمقتضاه •

وقامت الهيئة بعرض هذا الاقرار على الطب الشرعى فأفاد بتقريره المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٧ انه صادر حقا عن المتوفى الذى كتب الاقرار صلبا وتوقيعا •

وباستطلاع رأى ادارة الفتوى لوزارة الخزانة فيما اذا كانت صيغة الاقرار المشار اليه تشمل مبلغ التأمين انتهت هذه الادارة بكتابتها المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٢ الى اعتبار الاقرار تحديدا للمستفيدة من مبلغ التأمين •

غير ان شقيقة المتوفى رفعت الامر الى القضاء بالدعويين رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٦٨ أمور مستعجلة ، ورقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٦٨ كلى مدنى ضد الهيئة والمؤسسة والارملة طالبة فيهما الحكم ببطلان الاقرار المشار اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار . وازاء هذا قامت الهيئة بصرف الجزء غير المتنازع عليه من مبلغ التأمين — باقتراض عدم الاخذ بالاقرار — الى الارملة تطبيقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مع ايقاف صرف الباقي لحين الفصل في الدعويين .

وفي ١٩٧١/١/٢٦ تقدمت الارملة بشهادة مؤرخة ١٩٧١/١/٢٢ صادرة من محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة متضمنة أنه حكم بجلسة ١٩٦٨/٢/١٥ بشطب الدعوى الاولى ، وكذا شهادة مؤرخة ١٩٧١/١/٢١ من محكمة القاهرة الابتدائية تفيد أنه حكم بجلسة ١٩٦٩/١٢/١ بشطب الدعوى الثانية ، مع التتويه في الشهادتين الى عدم تجديد أى من الدعويين حتى تاريخ تحريرهما .

وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ ارسلت الهيئة الى الشقيقة الكتاب رقم ٢٣٥٠ تخطرها فيه انها سوف تصرف مبلغ التأمين الى الارملة اذا لم تتقدم خلال خمسة عشر يوما بما يفيد وجود مانع قانونى من الصرف .

وتبدى الهيئة انها لم تتلق ردا على كتابها آنف الذكر . وان المادة ٨٢ من قانون المرافعات تقضى باعتبار الدعوى كان لم تكن اذا بقيت مشطوبة ستين يوما دون أن يطلب أحد الخصوم السير فيها . وتنص المادة ١٣٠ على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة . وتقضى المادة ١٣٢ بان يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية فى حق الخصوم وبتلان جميع الاجراءات التى تصل اثناء الانقطاع . وتنص المادة ١٣٤ على أن كل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى . وتقضى المادة ١٤٠ بلانقضاء الخصومة فى جميع الاحوال بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها .

وترى الهيئة انه في ضوء الاحكام المتقدمة ، وازاء عدم علمها بما اذا كانت المدعية قد اصابتها عارض من عوارض الاهلية خلال الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٨٢ مراقعات ، يمكن اتخاذ احد اجراءات ثلاثة :

الاول — تكليف المدعى عليها ، الارملة ، برفع دعوى بطلب الحكم بسقوط الخصومة حتى تقوم الهيئة بصرف باقى مبلغ التأمين اليها .

الثاني — أن تنتظر الهيئة لحين انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح اتخذ في الدعويين المشار اليهما حتى تنتقضى الخصومة قانونا ، ويمكن بالتالى صرف باقى مبلغ التأمين الى الارملة .

الثالث — أن تقوم الهيئة باعلان الشقيقة اعلانا رسميا على يد محضر بانها ستقوم بصرف باقى مبلغ التأمين الى الارملة . اذا لم يرد منها ما يفيد ان ثمة مانعا قانونيا يحول دون هذا الصرف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

ومن حيث أن المادة ١١ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تستحق مبالغ التأمين الى يؤديها الصندوق الى المنتفعين باحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم في الحالتين الآتيتين : أولا — وفاة المنتفع وهو بالخدمة ، وفي هذه الحالة يؤدى مبلغ التأمين الى الورثة الشرعيين الا اذا كان المنتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين اليهم ٥٠٠٠ » .

ومفاد ذلك أن الاصل هو ان يؤدى مبلغ التأمين المستحق عند وفاة المنتفع الى ورثته الشرعيين مالم يعين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين اليهم .

ومن حيث ان المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، تنص على أنه اذا لم يرغب الموظف في مبلغ التأمين الذى يستحق في حالة وفاته وهو بالخدمة الى ورثته الشرعيين وفقا للانصبه الشرعية فطيه أن يبين المستفيدين من هذا المبلغ وانصبتهم على الاستمارة رقم (٦) تأمين ومعاشات المرفق نمونها . وتقتضى المادة ٥٧ من هذه

اللائحة بأن يحرر الموظف الاستمارة أمام رئيسه المباشر الذى يتعين عليه توقيع الاستمارة كذلك بما يفيد صحة توقيع الموظف وتختتم بخاتم الجمهورية (٢)

ومن حيث أن المقصود من القواعد والاجراءات التى تضمنتها المادتان سالفتا الذكر لتعيين المستفيد من مبلغ التأمين هو ضمان التأكد من قيام الموظف بالتعبير عن ارادته فى تعيين المستفيد بشكل يضمن وصول ارادته الى علم الادارة . ومن ثم فان ا فراغ ارادة الموظف فى هذا الشكل الذى لم يفرضه نص فى القانون ذاته ليس أمرا حتميا . ومما يؤكد هذا النظر أن قرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن الاحكام التى تتبع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف المستحقات المنصوص عليها بقوانين المعاشات نص فى مادته الاولى على أنه « على ادارات شئون العاملين بالوزارات أن تنشئ ملفا خاصا بالمعاش لكل عامل منتفع بالاحكام القوانين سالفه الذكر يحفظ بجهة الادارة التابع لها المنتفع وتوضع به المستندات الآتية : (١) (٢) الاستمارة رقم ٦ تأمين ومعاشات أو مايقوم مقامها ان وجدت التى ابدى بها المنتفع آخر رغبة له فى تحديد مستفيدين بمبلغ التأمين .. وتقتضى عبارة « أو ما يقوم مقامها » أنه ليس بأمر لازم ان يفرغ الموظف ارادته فى تحديد المستفيدين من مبلغ التأمين بالاستمارة رقم (٦) تأمين ومعاشات ، وانما يسوغ أن يبدى رغبته فى أى شكل آخر .

ومن حيث أن الثابت بالنسبة الى الحالة المعروضة أن المرحوم لم يفرغ ارادته فى تحديد المستفيدين فى مبلغ التأمين بالاستمارة رقم (٦) تأمين ومعاشات — الا أن أرملته تقدمت بعد وفاته باقرار منسوب اليه نصه « أقر أنا اننى وأنا فى كامل وعيى وادراكى أوصيت بكل ما أملك لحرمى السيدة بمعنى أن يؤول لها كل ما يخصنى فى حالة وفاتى وهذا اقرار منى بذلك » وقد قامت الهيئة بعرض هذا الاقرار على الطب الشرعى فأفاد بأنه صادر حقا عن المتوفى وأنه هو الكاتب له صلبا وتوقيعا . وعلى ذلك فلا شك فى صدور هذا الاقرار عن الموظف، وانما ثار النزاع حول امكان حمله على أنه تحديد للزوجة كمستفيدة من مبلغ التأمين بحيث تستأثر به دون باقى الورثة الشرعيين .

ومن حيث ان ماثيره الهيئة بمناسبة شطب الدعوى استنادا الى احكام قانون المرافعات لا يؤدى الى القول بأن الحق فى مبلغ التأمين لم يعد متنازعا فى أمره ذلك أنه سواء قبل بسقوط الخصومة أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فان هذا لا يمنع صاحب الحق من الالتجاء الى القضاء مرة أخرى بدعوى جديدة طالما أن الحق ذاته لم يسقط بالتقادم .

ومن حيث أنه متى كان ماتقدم ، فمن ثم فان البت فى هذا الموضوع يدور حول حمل الاقرار الصادر من المتوفى على أنه تحديد للزوجة كمستفيدة من مبلغ التأمين .

ومن حيث ان الاقرار المشار اليه تضمن صيغتين فى التعبير عن الارادة ، أولاهما خاصة وثانيهما عامة تشمل الاولى وتستغرقها . أما الصيغة الاولى فهى « أوصيت بكل ما أملك لحرى » فهذه وصية للزوجة تنصرف الى الاموال التى تدخل فى ذمة المتوفى فعلا ويرجع فى صحتها وحدودها الى قانون الوصية . ولو اقتصر الاقرار على هذه الصيغة وحدها لما دخل فيها مبلغ التأمين موضع البحث ، ولكنه اشتمل بالاضافة اليها صيغة ثانية نصها « بمعنى أن يؤول اليها كل ما يخصنى فى حالة وفاتى » وهذه الصيغة الاخيرة تتسع لتشمل مبلغ التأمين ، اذ ليس من شك فى ان ما يخصه أشمل مما يمتلكه بمبلغ التأمين وان كان لا يدخل فى ذمة الموظف المتوفى أثناء الخدمة بل يستند المستفيدين حقهم فيه من القانون مباشرة — الا أنه يخص الموظف بوجه ما على الرغم من كونه لا يملكه ، ووجه اختصاصه به أنه يصرف بسبب خدمته وان القانون جعله بحسب الاصل لورثته بوصفهم هذا وأجاز له تحديد من يحصل عليه من غيرهم عند وفاته .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم ، فان قواعد التفسير التى تستلزم البحث عن النية الحقيقية لمصدر الاقرار توجب الأخذ بهذا النظر . ذلك أنه اذا كانت عبارة الاقرار واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة مصدر الاقرار أما اذا كان هناك مقتضى لتفسير الاقرار فيجب البحث عن النية الحقيقية للمقر دون الوقوف عند المعنى الحرفى للالفاظ التى وردت فى اقراره مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة الموضوع محل الاقرار . وليس من شك فى أنه يبين

من مجموع عبارات الاقرار في الحالة محل البحث ان المقر قصد ايثار زوجته بكل ما يخصه ، وقد وقر في ذهنه ان مبلغ التأمين هو مما يخصه ويتعلق به ، ومن ثم نيته تكون قد اتجهت الى تحديد زوجته كمستفيدة من مبلغ التأمين . ولا يقدح في ذلك أن يعتبر القانون مبلغ التأمين حقا مباشرا للمستفيد يستمده رأسا ومباشرة من القانون دون أن يمر بذمة المتوفى ، ذلك ان المسألة لا تدور حول بيان التكييف القانوني الصحيح لمبلغ التأمين ومدى اعتباره تركه ، وانما تدور حول التعرف على ارادة المقر الحقيقية واستظهار مضمونها وما اتجهت اليه وذلك عن طريق استخلاص قصد المقر من مجموع عبارات الاقرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاقرار الصادر من المرحوم ينطوى على تحديد لزوجته باعتبارها مستفيدة من مبلغ التأمين .

وبناء على ذلك يتعين على الهيئة صرف باقى مبلغ التأمين الى السيدة المذكورة .

(ملف ١٨٨/٦/٨٦ — جلسة ١٢/١٠/١٩٧١)

الفصل الثاني عشر

استبدال المعاش

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

وقف صرف المعاش في حالة عودة صاحب المعاش للخدمة بالحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ — حق الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في خصم أقساط الاستبدال من المرتب الذي يتقاضاه من الجهة التي أعيد تعيينه فيها من الجهات المذكورة — حكم من يعاد تعيينه من أرباب المعاشات في إحدى الشركات التي تساهم فيها الحكومة — تطبيق قاعدة وقف صرف المعاش في هذه الحالة كذلك بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ يؤدي الى انتقال حق الإدارة في اقتضاء أقساط الاستبدال من المرتب المستحق بالشركة — الأخذ بذات الحكم بالنسبة لاقتضاء أقساط مدد الخدمة المضمومة في المعاش بالنسبة لرد المكافأة — عدم تقيد جهة الإدارة بإجراءات الحجز القضائي أو يكون الاقتطاع في حدود الربع .

ملخص الفتوى :

يبين من نصوص المواد ٥١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية و٥٣ من ذلك القانون و٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و٢٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة استبدال المعاشات — أن القاعدة هي وقف صرف المعاش في حالة عودة صاحب المعاش للخدمة بالحكومة أو بإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة (القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧) فإذا كان صاحب المعاش قد استبدل جزءا من معاشه فان لجهة الإدارة

اقتضاء أقساط الاستبدال المستحقة من المرتب الذى يتقاضاه من الحكومة أو من احدى الهيئات أو المؤسسات العامة .

أما بالنسبة الى من يعاد تعيينه من أرباب المعاشات فى احدى الشركات التى تساهم فيها الحكومة فإن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركة التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين بها — هذا القانون قد سن قاعدة جديدة مؤداها وقف المعاش المستحق طبقا لاحد قوانين المعاشات السارية فى شأن موظفى الدولة ، وذلك فى حالة عودة صاحب المعاش للعمل فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ، مسويا بذلك بين حالة عودة صاحب المعاش للعمل فى الحكومة أو فى المؤسسات أو الهيئات العامة وبين حالة عودة صاحب المعاش للعمل فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ، وما دام المرتب يقوم مقام المعاش فى حالة العودة الى الخدمة ، فانه يكون من حق جهة الادارة أن تقتضى أقساط الاستبدال المستحقة من المرتب الجديد المقرر بالشركة وذلك قياسا على خصم هذه الاقساط من مرتب صاحب المعاش الذى يعاد تعيينه بالحكومة أو باحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، ولأن التحاق صاحب المعاش بالعمل فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة يعتبر عودة الى الخدمة فى مفهوم قوانين المعاشات يترتب عليه وقف صرف المعاشات والزام صاحب المعاش المستبدل أداء أقساط الاستبدال أثناء مدة عمله بالشركة . ومما يعزز ذلك أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد جاء متضمنا نص المادة ٣٩ التى سوت بين التعيين فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين التعيين فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة من حيث وقف صرف المعاش .

وبالنسبة الى مدى جواز تحصيل أقساط مدد الخدمة السابقة من أصحاب المعاشات الذين يعينون فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ، فالقاعدة طبقا لقوانين المعاشات هى أنه لكى تضمم مدة الخدمة السابقة للموظف الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش — يتعين على الموظف سداد اشتراكه عن هذه المدة ورد المكافأة التى

يكون قد حصل عليها عنها ، ويكون ذلك بصفة أصلية أما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية تخضع من مرتبه ، وفي هذه الحالة الأخيرة إذا أحيل الى المعاش يكون للهيئة العامة للتأمين والمعاشات الحق في الحصول على هذه الاقساط خصما من المعاش الذي يربط له أو خصم قيمة هذه الاقساط من المكافأة التي قد تستحق له على حسب الاحوال . وأخذا بما تقرر فيما سبق ، وهو جواز اقتضاء أقساط الاستبدال ممن يعاد تعيينه في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، فكذاك يجوز تحصيل أقساط مدد الخدمة من هؤلاء الذين يعاد تعيينهم من أرباب المعاشات في خدمة الشركات العامة . ويتبع معهم نفس الحكم فيما يتعلق برد المكافأة .

هذا وان هيئة التأمين والمعاشات من حقها أن تحصل على الاقساط المشار اليها من مرتبات أصحاب المعاشات الذين يعاد تعيينهم في الشركات التي تساهم الدولة فيها دون التقيد بحدود معينة ودون حاجة الى اتخاذ اجراءات الحجز القضائي ، وذلك تطبيقا لقوانين المعاشات وأخذا بفتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ اذ قررت جواز خصم قسط مدة الخدمة السابقة من مرتب الموظف ولو جاوز المبلغ المخصوم حدود ربع هذا المرتب .

وفيما يتعلق بأقساط الاستبدال ، فان الاستبدال نظام قانوني نظمته قوانين المعاشات المتعاقبة وبينت أحكامه . وبتمام عملية الاستبدال يكون المستبدل في مركز تنظيمي تحكمه القوانين واللوائح الصادرة في شأن الاستبدال دون غيرها . ولما كانت هذه القوانين تجيز للموظف أن يستبدل أكثر من ربع معاشه ، فالامر العالي الصادر في ٩ من مايو سنة ١٨٨٦ كان يوجب أن يكون الاستبدال بقيمة كامل المعاش ، وكذلك الدكريتو الصادر في أول مايو سنة ١٩٠١ كان ينص على أن المعاشات البالغ قدرها عشرة جنيهات تستبدل بأكملها ، أما المعاشات التي يزيد مقدارها على هذا القدر فيستبدل نصفها فقط ، والامر العالي الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٩ يقضى بأن يكون استبدال المعاشات لغاية ثلاثة أرباعها . والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩

كان يجوز استبدال ثلاثة أرباع المعاش على ألا يقل مع ذلك المقدار الذى يبقى مقيدا باسم صاحب المعاش عن خمسة جنيهاً مصرية فى الشهر • والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قضى بأن لا تستبدل المعاشات الا فى حدود نصفها فقط ، كذلك قضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وواضح أن كل هذه القوانين أجازت استبدال أكثر من ربع المعاش وقضت بخضم قسط الاستبدال من المعاش بالكامل ودون التقيد بحدود الربع ، فكذا الامر فى حالة عودة صاحب المعاش الى الخدمة فى الحكومة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، فقد أوجبت على صاحب المعاش الذى استبدل جزءاً من معاشه أن يقبل اما اقتطاع قسط الاستبدال من ماهيته واما رد رأس مال المعاش المستبدل ، وأوجبت على الجهات التى يعين فيها صاحب المعاش اقتطاع أقساط الاستبدال وتوريدها فى المواعيد المحددة ، ولم تقيد تلك القوانين خضم هذه الاقساط بقيود معينة ، كما لم تتطلب أن يكون اقتضاء هذه المبالغ عن طريق الحجز طبقاً لأحكام قانون المرافعات •

ومن حيث أنه على الوجه المتقدم تكون قوانين العمل أو المرافعات غير واجبة التطبيق فى هذا المجال ، وانما قوانين المعاشات هى التى تحكم اجراءات استيفاء هذه المبالغ ، وهذه القوانين — على ما سبق البيان — لا تشترط اتخاذ اجراءات الحجز القضائى كما أنها توجب خضم قيمة الاقساط بالكامل من مرتب الموظف ولو زاد المبلغ المخصوم على ربع المرتب وذلك بشروط معينة •

ومن حيث أنه يخلص مما سبق أنه يجوز تحصيل أقساط الاستبدال المستحقة بالكامل من مرتب صاحب المعاش الذى يعاد تعيينه فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ولو زاد المبلغ المخصوم على ربع المرتب ، وبالشروط المقررة فى قوانين المعاشات • كما يجوز تحصيل أقساط اشتراك مدة الخدمة السابقة وأقساط المكافأة التى حصل عليها الموظف اذا ما عين فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة دون التقيد بحدود ربع المرتب ، ودون وجه لاعمال أحكام قوانين العمل أو قوانين المرافعات فى هذا الخصوص •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لهذا يجوز
تحصيل أقساط الاستبدال كما يجوز تحصيل أقساط اشتراك مدد
الخدمة السابقة وأقساط المكافأة التي حصل عليها الموظف ، اذا ما عين
في احدى الشركات التي تساهم فيها الدولة ، وذلك دون التقيد بحدود
ربع المرتب ودون وجه لاعمال أحكام قوانين العمل أو المرافعات في
هذا المجال .

(ملف ٢٠٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

استمرار صاحب المعاش في صرف معاشه كاملا لغاية اليوم السابق
لتاريخ تسليمه الاطيان أو الارض التي استبدلها بمعاشه — المقصود
بالتسليم الاستلام الفعلي الذي لا يعكره تعرض قانوني يستند الى حق
سابق ويتمكن المستبدل بمقتضاه من حيازة البيع والانتفاع به دون
عائق .

ملخص الحكم :

تنص المادة التاسعة من لائحة الاستبدال العقاري المعتمدة
بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ على أن تخطر
وزارة المالية مصلحة الاملاك الاميرية بقبول طالب الاستبدال قيمة رأس
مال المعاش عن الجزء المستبدل للسير في اجراءات الاستبدال العقاري
ولا يسلم شيء من رأس مال المعاش لطالب الاستبدال ويستمر صرف
معاشه اليه كاملا لغاية اليوم السابق لتاريخ تسليمه الاطيان أو الارض
وعند التسليم يصرف له الباقي من رأس مال المعاش بعد خصم المجل
من الثمن ويربط له معاش جديد بقيمة الجزء الذي لم يستبدل .
والمقصود بالتسليم كما جاء بهذا النص هو الاستلام الفعلي الذي لا يعكره
أى تعرض قانوني يستند الى حق سابق ويتمكن المستبدل بمقتضاه من
حيازة البيع والانتفاع به دون عائق حتى تتحقق الفائدة المرجوة من
الاستبدال وحتى يسوغ للإدارة صرف الباقي من رأس مال المعاش بعد

خصم المجمال من الثمن مع ربط معاش جديد بقيمة الجزء الباقي
الذي لم يستبدل .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات — حظره
اجراء الاستبدال لاكثر من مرة كل سنتين — اجازته طلب وقف العمل
بالاستبدال في أى وقت — لا يترتب على الوقف الغاء اثر الاستبدال من
تاريخ اجرائه — بقاء الاستبدال الاول رغم وقفه مانعا من اجراء
استبدال آخر قبل مضي سنتين عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٩ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بقرار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن
تستبدل المعاشات في حدود نصف قيمتها ويشترط ألا يقل ما يتبقى
من المعاش بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً .

ولا يجوز اجراء الاستبدال لاكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر
استبدال ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون .

وتحدد لائحة الاستبدال الجزء المستبدل في المرة الواحدة .

كما تقضى المادة ٥٤ من هذا القانون على أنه يجوز للمستبدل في
أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ويصدر بالشروط المتعلقة
بذلك وبالمبلغ التي ترد الى الصندوق في هذه الحالة قرار من وزير
الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع حظر جراء الاستبدال لاكثر

من مرة كل سنتين وفي الوقت ذاته أجاز للمستبدل ان يطلب في أى وقت وقف العمل بالاستبدال — ولا يترتب على هذا الوقف الغاء أثر الاستبدال من تاريخ اجرائه وعلى ذلك فانه يعتبر مانعا من اجراء استبدال آخر قبل مضي سنتين من تاريخ اجراء الاستبدال الاول — وقد أخذت بهذا الرأي اللجنة الثالثة للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ في حالة السيد المذكور .

ومن حيث أن السيد المقدم متقاعد .٠٠ قد أجرى في ١٩ من يولية سنة ١٩٦٧ استبدالاً لمبلغ ثلاثة جنيهاً ونصف من معاشه فانه يتمتع عليه اجراء استبدال آخر قبل مضي سنتين من تاريخ هذا الاستبدال ولا يعتبر من ذلك وقف العمل بهذا الاستبدال .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى تأييد الفتوى الصادرة من اللجنة الثالثة بجلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٣٥٤ في ١١/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين — عدم جواز خصم أقساط الاستبدال بعد وفاة صاحب المعاش من المعاش المقرر للمستحقين عنه حتى ولو كانت الأقساط قد تجمعت حال حياة المورث — تسوية معاشهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه — لا صلة لمعاش الورثة بعملية الاستبدال .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على أن « المستحقين عن الموظف أو عن صاحب المعاش الذي استبدل

جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه ويخضم من معاشهم ما يكون قد استحق على مورثهم من أقساط استبدال قبل وفاته » .

كما أن المادة ٦٧ من هذا القانون كانت تنص على أن « لمصلحة التأمين والمعاشات الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على الموظف مما يستحق له أو لورثته من معاش أو تأمين أو مكافأة تصرف لهم من الصندوق أو الخزانة العامة » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد ميز بين عملية تسوية معاش المستحقين عن صاحب المعاش وبين عملية الخضم من هذا المعاش اذ بينما تتم الأولى على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه تتم الثانية على أساس أن يخضم من معاش الورثة ما يكون قد استحق على مورثهم من أقساط استبدال قبل وفاته ويستوى في ذلك أن تكون الأقساط المستحقة قبل الوفاة موزعة على فقرات دورية أو أن تكون قد تجمعت نتيجة عدم السداد في المواعيد المقررة لأن طبيعة المبالغ في الحالتين واحدة لا تخرج عن كونها أقساط استبدال .

كما يستفاد من النصين السابقين أيضاً أن المشرع وضع حكماً خاصاً بشأن الخضم من المعاش المستحق لورثة المستبدل وفاء لما يكون مستحقاً عليه من أقساط استبدال لم تسدد حال حياته . ولم يكلف المشرع في هذا الصدد بالحكم العام الذي قرره في المادة ٦٧ آتفة الذكر مما يستفاد منه أن هذا التخصيص أمر يعينه المشرع ويحرص على النص عليه .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الذي حل محل القانون السابق ففوض في المادة ٥١ منه بأن « المستحقين عن المنتفع أو عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه » .

ويتضح من هذا النص أن المشرع أغفل إيراد الحكم الخاص بخضم أقساط الاستبدال المستحقة على المورث من معاش ورثته . ولا شك أن هذا الإغفال إنما يعنى العدول عن الحكم السابق الذى كان مقررا فى نهاية المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ويستتبع بالتالى عدم جواز ذلك الخصم قانونا حتى ولو كانت الأقساط قد تجمعت حال حياة المورث ، إذ لا صلة لمعاش الورثة فى نظر هذا القانون بعملية الاستبدال التى أجراها مورثهم .

ويخلص مما تقدم عدم جواز خصم الأقساط التى استحققت قبل وفاة المستبدل من معاش المستحقين عنه .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من أن « للهيئة العامة للتأمين والمعاشات الحق فى اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على المنتفعين أو أصحاب المعاشات أو المستفيدين عنهم نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون مما يستحق لهم من معاش أو مكافأة أو مبلغ تأمين » ذلك أن مناط تطبيق هذا النص أن تكون ثمة مبالغ قد استحققت للهيئة على المستفيدين أنفسهم وأن يكون استحقاق تلك المبالغ نتيجة تطبيق هذا القانون . وليس الأمر على هذا النحو فى الحالة محل البحث لأن المبالغ التى تطالب بها الهيئة لم تستحق على الورثة الذين هم دائما بعيدون عن عملية الاستبدال التى يجريها مورثهم ولا شأن لهم بها ، وبالتالي فلا يرتب الاستبدال فى ذمتهم بصفة مباشرة حقا للهيئة العامة للتأمين والمعاشات . فضلا عن أن متجمد الأقساط سالفة الذكر لم يكن نتيجة تطبيق أحكام القانون المذكور الذى يسرى وحده فى شأن حقوق والتزامات هؤلاء المستحقين .

ولا وجه للاستناد الى مانصت عليه المادة ٨٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من أن « لاتسرى الأحكام الخاصة بالاستبدال المنصوص عليها فى هذا القانون على طلبات الاستبدال التى ووفق عليها قبل نشره وتسرى فى شأنها الأحكام المعمول بها عند تقديمها » للقول بسريان أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على حالة الاستبدال

المعروضة التي تمت وقائهما في ظل العمل به ومن بين هذه الأحكام ما تضمنت به المادة ٥٦ من خصم أقساط الاستبدال التي استحققت على المورث قبل وفاته من معاش الورثة — ذلك لأن نص المادة ٨٢ المذكورة لا ينطبق الا بصيغة مؤقتة على طلبات الاستبدال . أما ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بحقوق والتزامات المستحقين عن صاحب المعاش فإن أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هي التي تسري في شأنها على أساس أن مركزهم في المعاش هو مركز قانوني عام وليست عملية الاستبدال عملية تعاقدية يلتزمون بآثارها خلفا لورثهم وبالتالي فلا محل لتطبيق حكم المادة ٥٦ المشار إليها . ويؤيد ذلك أن المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على سريان أحكامه على المستحقين عن المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم أقساط الاستبدال التي لم تدفع حال حياة المرحوم من المعاش المستحق لورثته .

(ملف ٤/٤٦٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

الفصل الثالث عشر معاشات ومكافآت استثنائية

الفرع الأول مناط اعتبار المعاش استثنائية

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

مناط اعتبار المعاش استثنائية لا يكون بالتحري عن الباعث
على منحه .

ملخص الحكم :

ان المناطق في تعرف ما اذا كان المعاش استثنائية من عدمه ،
لا يكون بتحري الباعث على منحه ، وانما يكون بالبحث فيما اذا كان
ذلك المنح قد روعيت فيه سلامة تطبيق القواعد الخاصة بتقدير
مبلغ المعاش أم أنه وقع استثناء من تلك القواعد والأحكام .

فاذا كان الثابت أن المدعى ما كان يستحق أصالة معاشا قانونيا
يتفق وأحكام قوانين المعاشات ولوائحها ، فلا مشاحة بمعدئذ ، في
أن المعاملة التي قرر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في ٣٠
من سبتمبر سنة ١٩٥٤ تسوية حالته على مقتضاها عند فصله من
الخدمة ، انما هي معاملة استثنائية ترتب عليها انشاء معاش استثنائي
للمدعى ما كان له أصل حق فيه لو أنه فصل من الخدمة دون
اجراء هذه التسوية التي أقرها في شأنه ، لا على أساس أنه صاحب
حق فيها ، بل وفقا بحالته وتخفيفا من وطأة فصله من الخدمة قبل
أن يقضى فيها المدة القانونية التي كانت تسمح له بربط معاش
قانوني .

(ظمن رقم ٢٨٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية في غير حالتى أداء خدمات جليلة للبلاد أو الوفاة نتيجة حادث يعد من قبيل الكوارث العامة — تكون مشوبة بمخالفة قانونية — هذه المخالفة لا تبلغ من الجسامة حدا ينحدر بها الى درجة العدم — تحسن هذه القرارات بعد ستين يوما على تاريخ صدورها •

ملخص الفتوى :

ان القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية في غير حالتى أداء خدمات جليلة للبلاد أو الوفاة نتيجة حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة ، وان كانت مخالفة للقانون ، الا أن هذه المخالفة لا تبلغ حدا من الجسامة ينحدر بهذه القرارات الى درجة العدم ، ومعنى ذلك أن هذه القرارات قابلة للسحب والطعن عليها بالبطلان خلال الستين يوما التالية لصدورها ، وتعتبر بفوات هذه المدة في حكم القرارات الصحيحة قانونا منتجة لكافة آثارها ، ومن ذلك تتحمل وزارة الخزانة والمعاشات التى حددتها القرارات المشار اليها شأنها شأن سائر المعاشات الاستثنائية ، ولا وجه للاحتجاج بأن شركات القطاع العام مستقلة حسابيا عن ميزانية الدولة وان هيئة التأمينات الاجتماعية تتحمل بالمعاش العادى فقط دون المعاش الاستثنائى أو الزيادة الاستثنائية فى المعاش ، لأن هذا هو حال المؤسسات العامة التى لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ويخضع بعضها لقانون التأمينات الاجتماعية ومع ذلك يقيد العاملون بها من قانون المعاشات الاستثنائية وتتحمل وزارة الخزانة معاشاتهم الاستثنائية •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرارات الصادرة بمنح العاملين بشركات القطاع العام أو أسرهم معاشات أو مكافآت استثنائية على خلاف أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ تتحصن

بفوات مدة ستين يوما على صدورها ولا يجوز بعد فوات هذه المدة سحبها أو الغاؤها وتتحمل وزارة الخزانة بالمعاشات المحددة بها مثل سائر المعاشات الاستثنائية .

(ملف ٤/١٩٥ — جلسة ١٠/٧/١٩٧٠)

الفرع الثاني

المعاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

ليس معاشا استثنائيا

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

المعاش المقرر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — ليس معاشا استثنائيا — هو معاش قانوني يستحق المدعي اعانة غلاء معيشة عليه .

ملخص الحكم :

ان المعاش الذي قرر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الذي فصل المدعي من الخدمة بالتطبيق لأحكامه — هو معاش قانوني ، ذلك لأن الموظف المفصول بغير الطريق التأديبي بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تتقطع صلته بالحكومة من يوم صدور القرار القاضي بفصله ولما كان هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاتها فان الموظف المفصول لا يحرم من حقه في المعاش أو المكافأة وانما رأى المشرع أن يمنحه تعويضا جزافيا عن فصله وهذا التعويض ينحصر في بعض المزايا المالية التي تقوم على ضم المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش الى مدة خدمته بشرط ألا تجاوز ستين وعلى صرف الفروق بين مرتبه وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة غير أن هذا الفرق لا يصرف مقدما

دفعه واحده بل مجزءا على أقساط شهرية فان لم يكن الموظف مستحقا لمعاش منح ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية أيضا وذلك على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجيء . ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقا للمعيار الذى قدر الشارع التعويض على أساسه فانها تأخذ حكمه ، وغنى عن البيان أن القواعد التى تضمنها المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ تعتبر تعديلا لأحكام قوانين المعاشات ، فقد نصت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون على انه « استثناء من أحكام المادتين السابقتين تتبع فى شأن الموظفين الآتى ذكرهم الأحكام المبينة فيما يلى :

(أ) يفصل رجال القوات المسلحة بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار القائد العام للقوات المسلحة .

(ب) يفصل رجال قوات البوليس المدنية والنظامية بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية وتكون تسوية حالة هؤلاء جميعا وفقا للقواعد التى يقررها مجلس الوزراء » ومن ثم فان القواعد التى يضعها مجلس الوزراء طبقا لهذه الأحكام فى شأن المعاشات المستحقة لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة تكون قد صدرت طبقا للتفويض المخول له بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ولا يعتبر المعاش المقرر بمقتضاها معاشا استثنائيا ولو تضمنت أحكاما تختلف عن القواعد المستمدة من قوانين المعاشات ذلك لأنها لم تصدر بالاستناد الى قوانين المعاشات بل بناء على التفويض المشار اليه . وبما أنه لا نزاع بين الطرفين فى أن معاش المدعى قد قرر له أثر فصله طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ووفقا للقواعد التى أصدرها مجلس الوزراء استنادا الى هذا المرسوم بقانون وتنفيذا لأحكامه وبذلك لا يكون هذا المعاش حسبما انتهت اليه المحكمة — معاشا استثنائيا وانما هو معاش قانونى وبهذه المثابة يستحق المدعى اعانة غلاء المعيشة عليه طبقا للنسب والفئات المقررة قانونا .

الفرع الثالث

الفرق بين المعاش القانوني والمعاش الاستثنائي

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

المعاش القانوني والمعاش الاستثنائي — المعاش القانوني يتقرر بالتطبيق لقواعد قانونية آمرة ولصاحب الشأن أن يقتضيه قانونا — المعاش الاستثنائي يتقرر استثناء من القواعد العامة للمعاشات ويعتبر منحة .

ملخص الفتوى :

ان المعاش الاستثنائي كما يبين من المواد ٣٨ ، ٣٨ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية و ٣٧ ، ٣٧ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية ، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ ، هو المعاش الذي كان يختص مجلس الوزراء بتقريره استثناء من القواعد العامة للمعاشات ، وقد انتقل هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية ، وهذا المعاش يختلف عن المعاش الذي يخضع في تحديده وتنظيمه سواء من حيث الواقعة المنشئة له ، والمستحقين فيه لقواعد قانونية تضمنها تشريع خاص ، ذلك لأن استحقاق المعاش في هذه الحالة الأخيرة انما يكون بالتطبيق لقواعد قانونية آمرة بحيث اذا لم يقرر المعاش وفقا لها جاز لذوى الشأن أن يقتضيه قانونا ، وذلك على خلاف المعاش الذي يقرر استثناء من رئيس الجمهورية فانه لا يعتبر حقا ، وانما هو منحة يراعى في منحها ظروف خاصة تقتضى تقرير المعاش ، فاذا لم يجب طالب هذا المعاش الى طلبه لم يكن له حق في اقتضائه قانونا .

(فتوى ٢٢٤ في ١٩٥٩/٤/٥)

الفرع الرابع

من يجوز منحهم معاشات استثنائية

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار — الفاؤها أحكام التثبيت وأحكام ربط وتقدير المعاشات والمكافآت المنصوص عليها في قوانين المعاشات — عدم انسحاب هذا الأثر الى المعاشات الاستثنائية — جواز منح معاشات استثنائية للموظفين الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار على أنه « لا تسرى الأحكام الخاصة بالتثبيت وتقدير وربط المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٠ لسنة ١٩٤٨ ، ٩ لسنة ١٩٤٩ ، ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنيين والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له . ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها في الفقرة السابقة » . وهذا النص وإن تضمن إلغاء أحكام التثبيت وأحكام ربط وتقدير المعاشات والمكافآت المنصوص عليها في القوانين

المذكورة ، الا أن أثره لا ينسحب الى المعاشات الاستثنائية التي يجوز لمجلس الوزراء تقريرها استنادا الى المادتين ١٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ذلك أن حق مجلس الوزراء في تقدير هذه المعاشات هو حق أصيل أساسى يقتضيه اشرافه على شئون السلطة التنفيذية وأعضائها من الموظفين ، وهو بهذه المثابة ليس مرتبطا بنظم المعاشات العادية ، لأنه استثناء يرد عليها ، وليس هناك ما يربطه بها الا مجرد وروده معها في قانون واحد ، ومن ثم فإن الغاء هذه النظم بالنسبة الى طوائف معينة من الموظفين لا يستتبع الغاء حق مجلس الوزراء في تقرير معاشات استثنائية لهم ، اذ لا يمكن سلب هذا الحق الاصيل المخول لمجلس الوزراء الا بنص صريح ، وما دام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ لم يتضمن مثل هذا النص فإن حق مجلس الوزراء في منح معاشات استثنائية طبقا للمادتين سالفتي الذكر يظل قائما .

ولما كان هذا الحق قد انتقل الى لجنة المعاشات والمكافآت الاستثنائية بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٤ ، فإن القرارات الصادرة من هذه اللجنة بمنح معاشات استثنائية للموظفين العاملين بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ تكون مطابقة للقانون وصحيحة نافذة .

(فتوى ٧٨٠ فى ١٢/٢٣ / ١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

معاش استثنائى — المادة ٣٨ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — جواز منحه للموظف غير الدائم وعامل اليومية .

ملخص الحكم :

باستعراض القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التي تحدثت عن أنواع المعاشات يتضح أنها تقرر المعاشات بسبب عاهات أو مرض أو بسبب حوادث تقع في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، للموظفين والمستخدمين الدائمين ، وهو ما يبين من نص المادتين ٢٢ ، ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، حيث تنص المادة الأولى على أن (كل موظف أن مستخدم دائم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهة أو أمراض أصابته في أثناء خدمته له الحق في ذات المعاش أو المكافأة التي كان ينالها لو رقت بسبب الغاء الوظيفة) وتنص المادة الثانية على أن (تمنح المعاشات الخاصة للأشخاص الآتي بيانهم : الموظفون والمستخدمون الدائمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث وقعت أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها) ولكنها لم تستلزم صفة الدائمة في الموظف أو المستخدم عندما تحدثت عن المعاش الاستثنائية اذ تنص المادة ٣٨ من المرسوم سالف الذكر على أنه (يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين الحاليين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم الى المعاش) ، ومن ثم يسوغ لمجلس الوزراء استنادا الى هذا النص أن يقرر معاشا استثنائيا لغير الموظف الدائم وللعامل الذي يتقاضى أجره يوميا .

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

منح ابنة أحد العاملين بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ معاشا استثنائيا بعد وفاته بمقتضى قرار من مجلس الوزراء نظرا لعدم استحقاقها معاشا عاديا بسبب زواجها في حياة أبيها — عدم جواز نقل معاش أرملة المتوفى بعد وفاتها الى ابنتها منه طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية بخلاف ما كان منصوصا عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الفتوى :

كان المرحوم (.....) الموظف السابق بمصلحة الاموال المقررة معاملا بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ولم يستحق عنه في المعاش بعد وفاته سوى أرملة (.....) التي تقرر لها معاشا قانوني قدره ١١ جنيه ٨١٢ مليم .

وقد تقدمت السيدة (.....) كريمة المتوفى المذكور بطلب جاء فيه أنها تزوجت في حياة والدها ثم طلقت بعد عامين من الزواج ولذلك فانها لم تستحق معاشا قانونيا عن والدها بعد وفاته ، والتمست منحها معاشا استثنائيا .

وقد أجيبت السيدة المذكورة الى طلبها وصدر في ٣١ ابريل سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٥٩ بمنحها معاشا استثنائيا مقداره خمسة جنيهات شهريا وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

وفي ١٨ من ابريل سنة ١٩٦١ توفيت الارملة وقطع معاشها من هذا التاريخ . فتقدمت ابنتها المذكورة بطلب تلتمس فيه تعديل معاشها

الاستثنائي وذلك بإضافة معاش والدتها الى المعاش الاستثنائي تطبيقاً للمادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية — والذي صدر القرار الجمهوري بمنح السيدة كريمة المتوفى معاشاً استثنائياً بالتطبيق لاحكامه تنص المادة الاولى منه على أنه « يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين ٥٥ أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين ٥٥ كما يجوز أيضاً منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية وينص في المادة الثالثة منه على انه « تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات العامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم أما المعاشات التى تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفااتهم » .

وتنص المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « حصص المستحقين للمعاش التى تقطع لاي سبب لا يؤول الى باقى المستحقين الا حصة الارملة فانها تؤول الى اولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المرزوقين له منها بشرط أن هذه الاضافة لا تجعل حصة الولد أو الاولاد تزيد على الحصة المنصوص عليها في المادة ٢٦ » .

وقد اقتصر نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في الاحالة الى احكام قوانين المعاشات — فيما يتعلق بالمعاشات الاستثنائية على معاشات الموظفين أو المستخدمين ذاتهم دون معاشات عائلات من يتوفى منهم ، مما ينفى الاحالة في شأن هذه المعاشات الاخيرة الى قوانين المعاشات العامة ، ويؤيد هذا النظر اختلاف الصياغة بين نص المادة الثالثة السابق والنص القديم الوارد في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ اذ تنص المادة ٣٨ من القانون الاخير على أنه

« يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر .. منح معاشات استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين .. وتجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات أو المكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الاخلال بما يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخاصة » . ومقتضى هذا النص أن أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تسرى على المعاشات الاستثنائية الممنوحة بمقتضاء للموظف أو المستخدم ذاته أو عائلته بعد وفاته ، وذلك على خلاف الوضع فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ حيث اقتضت الاحالة الى قوانين المعاشات العامة على المعاش الاستثنائى الذى يمنح الى الموظف أو المستخدم ذاته ، دون ما يمنح لعائلته بعد وفاته من معاش ومن ثم فلا محل للرجوع الى قوانين المعاشات فيما يتعلق بالمعاش الاستثنائى الذى منح للسيدة ابنة المتوفى بالتطبيق للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ وباعتبارها أحد أفراد عائلة موظف متوفى ، وكذلك فلا محل للرجوع الى ما أورده المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ فى المادة ٣١ منه فى شأن انتقال حصص المعاشات من مستحق الى آخر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الاصل — تطبيقا لحكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر — هو حظر انتقال المعاش الممنوح الى عائلة الموظف بين المستحقين فيه ، والاستثناء جوازه فى حالة واحدة هى انتقال حصة الارملة فى هذا المعاش الى اولادها منه بشرط أن يكونوا مستحقين أصلا فى هذا المعاش ، ذلك ان صدر المادة ٣١ المشار اليها يتكلم عن حصص المستحقين التى تؤول الى باقى المستحقين، فضلا عن أن هذا مستفاد من عجز المادة المذكورة حيث تشترط الا يقترب على هذه الايلولة زيادة حصة الاولاد على حصتهم المقررة وفقا للمادة ٢٦ من المرسوم بقانون المشار اليه ومن ثم فانه لايجوز اعمال حكم المادة ٣١ — فيما يتعلق بأيلولة حصة الارملة الى الاولاد — الا اذا كانوا مستحقين أصلا فى معاش والدهم طبقا لحكم المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ومن حيث أنه بالنسبة الى حالة ابنة صاحب المعاش المتوفى فانها

لم تكن مستحقة في المعاش عن والدها — اذ كانت متروجة حال حياته — كما وان تقرير المعاش الاستثنائي لها لايجعلها من المستحقين وفي مركز مساو لمركز الابنة التي تستحق معاشا وفقا للمادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ولذلك فلا يسرى حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون سالف الذكر في شأنها ومن ثم فان هذه السيدة لا تستحق في معاش والدتها المتوفاة .

(فتوى ٦٠٠ في ١٥/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

انطباق الاحكام الواردة في قوانين المعاشات المعامل بها الموظف أو المستخدم على المعاشات الاستثنائية التي تمنح له أو لعائلته بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات الاستثنائية — استثناء وحيد من هذه القاعدة — هو عدم انطباق تلك الاحكام على المعاشات الاستثنائية التي تمنح لغير الموظفين ممن أدوا خدمات جليلة للجمهورية .

ملخص الفتوى :

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ قاستبان لها أنه يتضح من استقراء نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات الاستثنائية الذي يجرى بما يلي :

« تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم وذلك مع عدم الاخلال بما قد تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة — بحسب الأحوال — من أحكام خاصة . التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفاتهم » .

يتضح من استقراء هذا النص أن الاحالة الواردة فيه الى قوانين المعاشات تشمل المعاشات الاستثنائية التي تمنح للموظفين والمستخدمين، وتشمل كذلك المعاشات الاستثنائية التي تمنح لعائلات من يتوفى من هؤلاء الموظفين أو المستخدمين .

والدليل على ذلك أن صدر المادة قضى بأن تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ولا يستثنى من هذه الحالة الا المعاشات التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفااتهم فكل معاش استثنائي ممنوح بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ تسرى عليه باقى أحكام قوانين المعاشات العادية وذلك فيما عدا المعاش الاستثنائي الذى يمنح لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية .

ولا يغير من ذلك ما ورد بعبارة النص ، من سريان باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم — ذلك أن الموظف أو المستخدم هو المعامل بقوانين المعاشات ، أما عائلته فهي التي تستحق عنه وتخضع للقوانين التي تحكم حالته فهي لا تنفرد بقانون معاشات خاص بها ، وانما هي تتلقى الحق فى المعاش عن الموظف أو المستخدم أساسا ، وهي تمنح المعاش الاستثنائي عن هذا الموظف أو المستخدم ، فلا يتصور القول بأن عائلة الموظف أو المستخدم تعامل بقانون معاشات خاص ، وانما هي تفيد من أحكام قانون المعاشات الذى يعامل به من تتلقى الحق عنه وبسببه ، موظفا كان أو مستخدما ، فاذا ما أشارت المادة الى قوانين المعاشات المعامل بها الموظف أو المستخدم انصرف ذلك الى الموظف أو المستخدم والى عائلة كل منهما بالتبعية .

وراء الجمعية العمومية انه اذا صح أن تمتنع الاحالة بالنسبة الى المعاش الاستثنائي الذى يمنح لغير موظف حال تأديته خدمة جليلة للجمهورية الى قوانين المعاشات العادية ما دام هو فى الاصل غير معامل بها ولا تسرى فى شأنه ، فلا يتصور عدم الاحالة بالنسبة الى عائلة الموظف أو المستخدم المتوفى . فهذه الاخيرة تعتبر فى الواقع معاملة

بقانون المعاشات الذى يعامل به من تسفحق عنه من الموظفين أو المستخدمين • ومتى كان ذلك فان كل حكم ورد فى قوانين المعاشات المعامل بها الموظف أو المستخدم يسرى على المعاشات الاستثنائية التى تمنح له أو لعائلته بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات الاستثنائية ، ويترتب على ذلك أن تسرى أحكام ضم معاش الارملة الى معاش أولادها فى حالة زواجها كما تسرى أحكام قطع المعاش فى حالة زواج الارملة أو زواج البنت أو بلوغ الابن سنا معينة — وذلك ما لم تقرر اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون المذكور أحكاما خاصة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن الاحالة الواردة فى نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية — تشمل المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة للموظفين أو المستخدمين أو لعائلات من يتوفى من هؤلاء •

(نئوى ٢٥٧ فى ١٩٦٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية — أعضاء مجلس الامة الذين تقررت لهم معاشات استثنائية بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق لهذا القانون — استحقاقهم لها من تاريخ صدور القرار المذكور — أثر ذلك — وجوب استرداد ما صرف لهم من معاشات استثنائية قبل هذا التاريخ — لا يغير من ذلك الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور •

ملخص الفتوى :

تقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح

معاشات ومكافآت استثنائية بأنه يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين المحالين الى المعاش ، أو الذين يتركون خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في خدمة الحكومة أو بعد إحالتهم الى المعاش ، كما يجوز أيضا منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية ، وتنص المادة الثانية على أن تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ، ولا تكن قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

واضح من هذين النصين ، أن الحق في الحصول على معاشات استثنائية في حال عدم استحقاقها أصلا طبقا لقوانين المعاشات — أو الحصول على زيادة في مقدار ما يستحق من معاش — في حال ثبوت أصل الاستحقاق — انما يستمد من القرار الذي يصدر بتقرير هذا الحق ، ذلك أن هذا الحق لا ينشأ رأسا من نص قانوني معين يقرره ويقرر شروطا معينة لاستحقاقه ، بحيث يكون لذى الشأن ، ممن تتوافر فيه هذه الشروط ، أن يطالب به ، بالاستناد الى هذا النص مباشرة . وانما الامر في منح تلك المعاشات أو الزيادة فيها ، موكل الى تقدير الجهة المختصة ، حسبما تراه في كل حالة ، ووفقا للأسباب الخاصة التي يترك لها تقديرها . ومن ثم يكون القرار الصادر في هذا الشأن هو بذاته ، المنشئ للحق في المعاش أو الزيادة فيه ، وبعبارة أخرى ، فإن هذا القرار هو الذي يكسب الموظف الحق في الحصول على المعاش أو على الزيادة في مقداره .

ولما كانت القاعدة هي أن القرار الإداري المنشئ انما ينتج أثره اعتبارا من تاريخ صدوره ، دون أن يرتد بهذا الاثر الى الماضي، الا في حالات خاصة ليست من بينها الحالة محل البحث ، ومن ثم ، فإن القرار الصادر بمنح المعاش الاستثنائي أو الزيادة في المعاش ينتج أثره اعتبارا من تاريخ صدوره ، وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بالموافقة على ما قرره لجنة المعاشات الاستثنائية .

ولا يسوغ الاستناد الى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — عن أنه تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات العامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ، وذلك مع عدم الاخلال بما تقررره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بحسب الاحوال من أحكام خاصة — ذلك أن هذا النص لايعنى بأى حال سريان الاحكام المتعلقة باستحقاق المعاشات وكيفية تسويتها ما ورد في قوانين المعاشات على المعاشات الاستثنائية ، ذلك أن هذه الاحكام لا تؤدي الى استحقاق الموظف معاشا أصلا ، أو الى استحقاقه قدرا أقل من المعاش الاستثنائي ، والمعاش الاستثنائي انما يتقرر على سبيل الاستثناء من هذه الاحكام فالمقصود اذن بباقي الاحكام الواردة في قوانين المعاشات هي تلك الاحكام التي تعالج أمر المعاش بعد أن يتقرر، وهي الاحكام الخاصة بمن يستحق المعاش من الموظف بعد وفاته وشروط هذا الاستحقاق ومدته والاسباب المؤدية الى وقف صرف المعاش الى هؤلاء المستحقين ، كذلك الاحكام المتعلقة بسقوط الحق في المعاش في حالة الحكم في جريمة مما تسقط الحق ، أو وقف المعاش في حالة الحكم بعقوبة جنائية ، والاحكام المتعلقة بوقف صرف المعاش عند الاعادة الى الخدمة ، وأيضا الاحكام الخاصة باستبدال نقود بالمعاشات ، وغير ذلك من أحكام تعالج أمر المعاش بعد تقريره . ولما كان المعاش العادي يتقرر الحق فيه وفقا لنصوص قوانين المعاشات ، وكانت هذه النصوص هي التي يقرر المعاش الاستثنائي على سبيل الاستثناء منها ، ومن ثم فلا وجه للقول بسريان المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ التي تقضى بأن يستحق الموظف معاشا عند انتهاء خدمته — في شأن المعاش الاستثنائي اذ أن هذه المادة بالذات ، متعلقة بالمعاش العادي وحده وهي بالذات التي يقرر المعاش الاستثنائي على سبيل الاستثناء منها ، لانه أما أن يكون معاشا غير مستحق أصلا ، حيث لا تكون للموظف مدة تجعل له الحق في المعاش ، أو يكون اضافة الى المعاش ، حيث يمنح الموظف استثناء اضافات الى المعاش العادي الذي يسوى بمراعاة مرتبه في السنتين الاخيرتين ، ان كان له أصلا حق في المعاش .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فان المعاشات الاستثنائية التي تقررت للسادة اعضاء مجلس الامة المذكورة اسماؤهم في قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ ، انما تستحق لهم من تاريخ تقريرها ، وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالموافقة على ما قرره لجنة المعاشات الاستثنائية ، وليس تاريخ انتهاء خدمة السادة المذكورين .

ومن حيث أنه يقترب على ذلك أن تكون مبالغ المعاشات الاستثنائية التي صرفت قبل تاريخ تقريرها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ ، قد أديت للسادة الذين تناولهم هذا القرار ، دون وجه حق ، مما يتعين معه استردادها منهم . وهذا الاسترداد واجب قانونا لايجوز التجاوز عنه طبقا لاي قانون قائم ، وبالذات طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور ، ذلك لان المادة الاولى من القانون المذكور تنص على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالقرقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى ... وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » . وظاهر بوضوح من هذا النص أن التجاوز طبقا له يكون عما صرف الى موظف أو عامل من مرتب أو أجر . وفي الحالة المعروضة تم الصرف الى أعضاء بمجلس الامة وهم ليسوا موظفين ولا عمالا ، وكان ما صرف هو معاش استثنائي لا مرتب ولا أجر ، ومن ثم لا ينطبق القانون المذكور بأي صور على هذه الحالة ولا يمكن التجاوز عن استرداد ما صرف من هذه المعاشات الاستثنائية بغير وجه حق الا بمقتضى قانون يصدر بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن استحقاق السادة أعضاء مجلس الامة المذكورة أسماؤهم في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ ، للمعاشات الاستثنائية التي حددتها لهم هذا القرار ، يكون عن تاريخ صدوره . ويتعين استرداد ما صرف من هذه المعاشات قبل ذلك التاريخ ، الا اذا صدر قانون يقضى بالتجاوز عن هذا الاسترداد .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

نص المادة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافأة استثنائية — يجيز منح معاشات استثنائية للعاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة — هذا التعداد ورد على سبيل الحصر ولا يشمل العاملين السابقين بشركة القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ينص في مادته الاولى على أنه « يجوز منح معاشا ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدي خدمات جلية للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة » وتتص المادة الثالثة منه على أن « تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لاسرته هذه المعاشات أو المكافآت أما المعاشات والمكافآت الاستثنائية الاخرى المقررة لاشخاص غيرمعاملين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لاسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وكل ذلك مع عدم الاخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الاحوال من أحكام خاصة .

وأن صريح نص المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ مسالفة الذكر يجيز منح معاشات استثنائية للعاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، وهذا التعداد ورد على سبيل الحصر ، ولا جدال في أن مدلول كل من الاصطلاحات الثلاثة التى عددها المشرع ليشمل شركات القطاع العام التى تتميز عن الحكومة المركزية بوزاراتها ومصالحها ووحداتها المختلفة ، كما تتميز عن الهيئات العامة

الاقليمية بمفهومها الذي حدده قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والهيئات العامة المصلحية بمفهومها الذي حدده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وتتميز كذلك عن المؤسسات العامة بمفهومها الذي حدده القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ القائم وقتئذ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاه ، واذ تعتبر النصوص المتعلقة بالمعاشات من النصوص المالية التي يتعين تفسيرها تفسيراً ضيقاً دون توسع أو قياس ، فان العاملين بشركات القطاع العام لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات الاستثنائية الا في حالتى تأدية خدمات جلية للبلاد أو الوفاة بسبب كارثة عامة .

وانه لا وجه للاستناد الى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر التي أشارت الى قانون التأمينات الاجتماعية للدلالة على أن المشرع قصد أن يشمل العاملين بشركات القطاع العام والا ما أشار لهذا القانون ، ذلك أن بعض العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية ، لان قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مقصور على العاملين بالهيئات العامة التي تطبق قانون العاملين بالدولة أو الذين يصدر قرار من وزير الخزانة بانتقاعهم به (مادة ١ فقرة ب و ج) ومعنى هذا أن العاملين بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التي لا تطبق قانون العاملين والتي لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتقاعهم بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يفيدون من أحكام هذا القانون ، واذ يسرى قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين بتلك الجهات مالم يكونوا خاضعين لقانون المعاشات الحكومية (مادة ١ من قانون التأمينات الاجتماعية) لذلك فان بعض العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية ، ومن ثم تكون الإشارة الى هذا القانون في قانون المعاشات الاستثنائية في محلها ولا تحمل معنى ضم فئة أخرى الى الفئات المحددة بالنص .

(نوى ١٣٤٥ في ٢٤/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

جواز صرف معاش استثنائي للعاملين السابقين اصحاب المعاشات
والذين سبق لهم صرف تعويض الدفعة الواحدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له التي تنص على أن « يسرى المعاش
بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في
المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ٠٠٠٠
وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهري على
مائتي جنيه شهرياً . كما تنص المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر على
أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر
المطلوب استحق المؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥٪
من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة .

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض
أو جزء منه معاشاً يحسب بواقع ٧٥/١ عن كل سنة من السنوات الزائدة
ويضاف المعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع
المعاش الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠ .

ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون
استبداله كاملاً .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ، أنه يترتب على زيادة الاشتراك في
التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى
للمعاش الذي يتحمله الصندوق أيهما أكبر استحقاق تعويض للمؤمن عليه
عن كل سنة من السنوات الزائدة تقدر بواقع ١٥٪ من الأجر السنوي
ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين استبدال مبلغ التعويض أو جزء منه
معاشاً يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز

مجموع المعاشين الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠ سالفه الذكر .

ومن حيث أنه — بتطبيق ذلك على المعروضة حالتهم ، فانه باستحقاقهم معاشا يقدر بالحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢٠ المذكورة ، يكون قد امتنع عليهم اسنعمال الحق المقرر بنص الفقرة الاخير من المادة ١٦ سالفه البيان والذي من مقتضاء الاستبدال بمبلغ التعويض معاشا وهو الشرط الذى بنى عليه المشرع الحرمان من تقرير المعاش الاستثنائى . ومن ثم يجوز منحهم المعاش الاستثنائى لتخلف شرط الحرمان الذى ورد بقانون المعاش . وبمراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح المعاش الاستثنائى لمن يكون قد صرف التعويض ، وكان باب الاستبدال مغلقا بالنسبة اليه .

(ملف ٦٢٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١)

الفرع الخامس

سلطة مجلس الوزراء فى منح معاشات ومكافآت استثنائية

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

سلطة مجلس الوزراء فى منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة فى المعاشات — يقصر اعمالها على حالات فردية — لاتمتد الى حد تقرير قواعد تنظيمية بذلك .

ملخص الحكم :

نصت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « الخدمات التى لا يجرى على ماهيتها

حكم الاستقطاع لاتحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الاحوال «٠٠» واستتنت المادة من ذلك « مدة الاختيار المقررة في اللائحة لقبول وترقية المستخدمين للمكئين وكذلك ائدة التى تقضى فى البعثات التى ترسلها الحكومة الى الخارج ٠٠٠ » ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه «يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولاسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة » . وهذه المادة الاخرة انما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لاعمالها فى حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم ويرى ، لاسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا اليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات فى المعاشات أو المكافآت الاستثنائية ، ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ الحكم التشريعى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من القانون المشار اليه .
(طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

الفرع السادس

لجنة النظر فى المعاشات والمكافآت الاستثنائية

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية — النص فى المادة الثانية منه على تشكيل لجنة تختص بالنظر فى المعاشات والمكافآت الاستثنائية على الا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية — القرارات الصادرة دون العرض على هذه اللجنة — قرارات مشوية بعيب فى الشكل — تحمض هذه القرارات ضد السحب أو الالغاء بمضى ستين يوما على صدورها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح

معاشات ومكافآت استثنائية على أنه يجوز منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم وكذلك لاسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة كما تنص المادة الثانية على أن يختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ، ولا تكن قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتقرر انتهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص . وتبدي وزارة الخزانة أنها قد تلقت بعض القرارات الجمهورية بمنح معاشات استثنائية لم يسبق عرضها على لجنة المعاشات الاستثنائية بالمخالفة لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وأنها لاحظت خروج بعض هذه المعاشات عن القواعد التي سارت عليها اللجنة المشار اليها لذلك طلبت ابداء الرأي في النقاط الآتية :

أولا : مدى قانونية القرارات الصادرة عن طريق لجنة المعاشات الاستثنائية .

ثانيا : في حالة ما اذا انتهى الرأي الى عدم قانونيتها ، هل تتحصن هذه القرارات ضد السحب أو الالغاء بمضى ستين يوما من تساريخ صدورها .

ومن حيث أنه يبين من نص المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، انه في غير حالة العاملين الذين يتقرر انتهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية التي يجوز فيها منح معاشات أو مكافآت استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص ، يتعين العرض على لجنة المعاشات الاستثنائية المشكلة برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي

للتنظيم والادارة التي تختص بنظر الحالات التي تعرض عليها وبحثها في ضوء الظروف المحيطة بكل حالة وفي حدود الاعتمادات المالية المسموح بها ، ثم تعرض قراراتها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن عرض حالات المعاشات والمكافآت الاستثنائية على اللجنة المشار اليها يعد اجراء جوهريا يتعين اتباعه قبل تقرير المعاش أو المكافأة بقرار من رئيس الجمهورية . ومن ثم فان اغفال اتباع هذا الاجراء الجوهري يجعل القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة مشوبا بعيب في الشكل وبالتالي يكون قرارا غير مشروع .

ومن حيث أنه ولئن كانت القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية دون عرضها على اللجنة المختصة في الحالات التي يوجب القانون فيها هذا العرض غير مشروعه لما شابها من عيب في الشكل . الا أنه يتمتع سحبها أو الغاؤها بعد فوات المواعيد المقررة ذلك أن المخالفة التي تشوب هذه القرارات لا تبلغ حدا من الجسامه ينحدر بالقرار الى مرتبه العدم لان المستقر فقها وقضاء أن عيب الشكل لا يؤدي الى انعدام القرار ، وانما يؤدي الى ابطاله بحيث تلحقه الحصانة اذا ما انقضت مواعيد السحب والالغاء .

ولقد أخذت الجمعية العمومية بهتل هذا النظر في جلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ اذ رأت أن القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية في غير حالتها أداء خدمات جليلة للبلاد أو الوفاة نتيجة حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامه ، وأن كانت مخالفة للقانون ، الا أن هذه المخالفة لا تبلغ حدا من الجسامه ينحدر بهذه القرارات الى مرتبه العدم ، ومعنى ذلك أن هذه القرارات قابلة للسحب والطمع عليها بالبطلان خلال السنتين يوما التالية لصدورها . تعتبر بفوات هذه المدة في حكم القرارات الصحيحة قانونا منتجه لكافة آثارها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرارات رئيس الجمهورية بمنح معاشات أو مكافآت استثنائية بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تعتبر قرارات غير مشروعة يتعين سحبها

أو الغاؤها خلال ستين يوما من تاريخ صدورها ، والا اعتبرت صحيحة
ومنتجة لكافة أثارها .

(ملف ٥٥١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)

الفرع السابع

آثار تترتب على منح المعاش الاستثنائي

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

تقرير المعاش الاستثنائي لا يغير المركز الوظيفي للموظف غير
المثبت وقت انتهاء خدمته ولا يجعله موظفا مثبتا ولا يحول دون استحقاقه
للمكافأة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٠
ظالما قد توافرت فيه شروطها .

ملخص الحكم :

ان تقرير معاش استثنائي للمطعون ضده بموجب قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ صدره في ١٨ من
مارس سنة ١٩٦٠ لا يغير مركزه الوظيفي وقت انتهاء خدمته ولا يجعله
موظفا مثبتا ولا في حكم المثبت عند تقاعده حيث تقرر هذا المعاش من
تاريخ صدور القرار ولم ينص القرار على انعطاف أثره الى تاريخ انتهاء
خدمة المطعون ضده فلم يكن المطعون ضده وقت انتهاء خدمته مثبتا ولا في
حكم الموظف المثبت وظال لا يتقاضى معاشا من تاريخ انتهاء خدمته الى
أن تقرر المعاش الاستثنائي له في ١٨ من مارس سنة ١٩٦٠ وان أحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٠ قد وردت مطلقة وهدفت
أساسا الى تقرير مكافأة تعويضية خص بها هذه الطائفة من الموظفين دون
نظر الى مدد خدمتهم وتستحق هذه المكافأة متى توافرت فيهم شروط
تطبيقه .

(طعن رقم ٤٩٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الفرع الثامن

عدم جواز الجمع بين المعاش الاستثنائي والمكافأة

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

موظف — معاش استثنائي — مكافأة — الجمع بين المعاش الاستثنائي والمكافأة المستحقة طبقا لاحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — غير جائز .

ملخص الفتوى :

ان الغاية التي يستهدفها المشرع من منح مكافآت أو معاشات ، انما هي تأمين حياة الموظف عند اعتزاله خدمة الحكومة لشيخوخته أو مرضه ، وهذه الغاية تتحقق في منح الموظف مكافأة تحققها في منحه معاشا . ومرد التفرقة بين الموظفين فيما يتعلق بمنح المكافأة أو المعاش انما هو مدة خدمة كل منهم ومدى ما استقطعتة الحكومة من مرتبه كاحتياطي للمعاش على ما بينته تفصيلا المادة ٢٠ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . يؤيد هذا النظر أن ذلك القانون حينما نظم منح المعاشات والمكافآت لم يجمع بينهما ، وانما كان يفرق بينهما بحرف « أو » ، فقد عرض في الباب الثاني منه لمدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة ، وتكلم في الباب الرابع عن « طلب المعاش أو المكافأة » ، وتكلم في الباب التاسع عن « سقوط الحق في المعاش أو المكافأة » ، مما يدل على أن موظف الحكومة حينما تسوى حقوقه لنسبة ترك خدمة الحكومة ، انما يمنح اما معاشا أو مكافأة تبعا لمدة خدمته .

وفضلا عما تقدم فان المادة ١٢ من القانون المشار اليه حينما بينت أنواع المعاشات والمكافآت التي ينظمها القانون المذكور لم تنص على جواز الجمع بينهما ، كما ذكرت من هذه الانواع في البند « سادسا » المعاشات والمكافآت الاستثنائية التي تمنح بقرار من مجلس الوزراء .

الامر الذى مفاده أن المعاش الاستثنائى انما يستحق هو الآخر طبقا لاحكام قانون المعاشات شأنه فى ذلك شأن المعاش العادى ، وأنه وان كانت المادة ٣٨ من القانون المذكور قد خولت سلطة منح المعاش لمجلس الوزراء ثم للجنة التى حلت محله بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أن اختصاصها فى هذا الشأن الاصل فيه أن يكون مقصورا على تقدير ملاءمة منح المعاش الاستثنائى وتقديره ، فلا يتناول انشاء الحق فى المعاش الاستثنائى طبقا لاحكام قانون المعاشات الذى قرر مبدأ منحه فى البند سادسا من المادة الثانية عشرة ونظم أحكام منحه تفصيلا فى المادة الثامنة والثلاثين .

ولما كانت الفقرة الاخيرة من هذه المادة تنص على أن تجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات والمكافآت الممنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الاخلال بما قد يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخاصة ، فان أحكام قانون المعاشات تسرى على المعاش الاستثنائى . ولهذا فلا يجوز الجمع بين المكافأة والمعاش الاستثنائى .

(فتوى ٤٥٧ فى ٢٧/٨/١٩٥٧)

الفرع التاسع

عدم استحقاق اعانة غلاء معيشة على المعاش الاستثنائى

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

منح الموظف معاشا استثنائيا بقرار من مجلس الوزراء — عدم استحقاقه لاعانة غلاء المعيشة عن هذا المعاش — أساس ذلك — قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن

اعانة غلاء المعيشة أن هذه الاعانة قد تقرر بتبعية معينة ثم زيدت هذه الفئات عدة مرات حتى رأت وزارة المالية أن اطراد الزيادة في اعانة الغلاء يحمل الميزانية عبئا تنوء به ، فتقدمت بمذكرة الى مجلس الوزراء في هذا الصدد لوقف تلك الزيادة وافق عليها في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ ، اقترحت فيها تثبيت هذه الاعانه بمعنى الا تريد الاعانة نيعا للزيادة الطارئة على الراتب لاي سبب من الاسباب ، مع تخفيض الاعانة الحالية لغلاء المعيشة بالنسبة الى كل موظف نال — منذ تقرر نظام اعانة الغلاء — ترقية استثنائية أو علاوة استثنائية . وتخفيض الاعانة الحالية على الاساس عينه بالنسبة الى طوائف الموظفين الذين حسنت حالهم أو رفع مستوى كادهم . كما اقترحت اللجنة المالية تطبيق هذه القواعد على المعاشات ، بمعنى أنه في حالة تقرير معاش استثنائي تحسب اعانة الغلاء على أساس المعاش القانوني دون المعاش الاستثنائي ، أما المعاشات الاستثنائية التي رتب منذ الاخذ بنظام اعانة الغلاء فتخفض بمقدار زيادة الاعانة التي منحت بسبب الاستثناء ، ويعفى من هذا التخفيض المعاشات التي آلت بعد تقريرها لذوى الشأن الى ورثتهم بالطريق القانوني . الا أنه نظرا لما لاحظته الحكومة من استمرار موجة الغلاء في الارتفاع ، فقد رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٩٥٠ اقترحت فيها رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وبذلك تمنح الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على أساس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم مع زيادة فئات الاعانة على الاساس الوارد بالمذكرة . وقد وافق مجلس الوزراء على ماجاء بهذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ . وفي أواخر سنة ١٩٥٠ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة ثالثة في هذا الموضوع ضمنتها المراحل المختلفة التي مرت بها اعانة غلاء المعيشة منذ تقريرها لأول مرة على النحو المشار اليه ، وانتهت الى طلب تثبيت اعانه غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وأرباب المعاشات في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك نظرا لما طرأ على رواتب الموظفين والمستخدمين من ارتفاع أثر تطبيق قرار التيسير في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، وقد بحثت اللجنة المالية الموضوع ورأت الموافقة على هذا الاقتراح وأقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ويبين من الاطلاع على

مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها المجلس في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أفصح عن نيته في سريان مبدأ تثبيت اعانة الغلاء رجوعا لاحكام القرار الصادر في ١١/٧/١٩٤٤ ، الذي نص صراحة على عدم منح اعانة غلاء معيشة على المعاشات الاستثنائية ان كان المعاش بأكمله قد منح استثناء ، وقصر منح اعانة الغلاء على المعاش القانوني فقط ان كان قد تقرر رفعه بصفة استثنائية . فاذا كان الثابت في الحالة المعروضة أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٣ بتقرير معاش للورثة انما صدر من هذا المجلس اعمالا لحقه في منح معاشات استثنائية ، ولما كان المتوفى لا يستحق معاشا أصلا طبقا للقانون فان المعاش الممنوح لورثته من مجلس الوزراء يعتبر معاشا استثنائيا لا تستحق عنه اعانة غلاء معيشة . يؤيد هذا النظر أن تطبيق قاعدة تثبيت اعانة الغلاء على المعاشات — حسبما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ — لا يتصور الا على النحو الذي جاء بقرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ من تطبيق القواعد عينها على المعاشات ، بمعنى أنه في حالة تقرير معاش استثنائي تحسب اعانة الغلاء على المعاش القانوني دون المعاش الاستثنائي ، ذلك أن المعاشات لا تتدرج بالزيادة كالمرتبات التي تزيد بالمعاشات والترقيات ، فاذا جاء قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص على تثبيت الاعانة بالنسبة الى ارباب المعاشات ، فهو انما يرمى الى التثبيت الذي عناه قرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ وبغيره لا يفهم تثبيت الاعانة بالنسبة الى المعاشات . (فتوى ٧٥٦ في ١٢/٧/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

اجراء خفض نسبي في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٣ — وجوب الاعتراف عند اجراء هذا الخفض بالمعاش القانوني وحده دون المعاش الاستثنائي .

ملخص الفتوى :

ان وزارة المالية والاقتصاد تقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة جاء بها ما يأتي :

« مدرج في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ تحت القسم ٢٢ اعتماد قدره ٢٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لصرف اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال وأرباب المعاشات ، وتصرف هذه الاعانة طبقا للفئات والقواعد التي قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر في فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات .

« وبما ان الحالة المالية تقتضى تخفيض الاعتماد المقرر لصرف الاعانة المشار اليها » .

« تقترح وزارة المالية والاقتصاد تخفيض مقدار ما يصرف من اعانة لكل موظف ومستخدم وعامل وصاحب معاش على أن يكون الخفض بذجة مئوية من المبلغ الذى يتقاضاه بالفعل كل واحد منهم من علاوة الغلاء » .

« ورعاية لمن يتناولون مرتبات أو معاشات صغيرة ترى الوزارة ان تكون النسبة صغيرة لهؤلاء ، وتزداد كلما كبرت الماهية أو الاجر أو المعاش على النحو التالي فيخفض ما يتقاضاه بالفعل من علاوة الغلاء كل واحد ممن ذكروا بالنسب التالية وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ : —

١٠٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشات لا يزيد على ١٠ ج شهريا .

١٢٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ١٠ ج الى ٢٠ شهريا .

١٥٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٢٠ ج الى ٣٠ ج شهريا .

٢٠٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٣٠ ج الى ٤٠ ج شهريا .

٢٥٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٤٠ ج الى ٥٠ ج شهريا .

٣٣٥٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٥٠ ج الى ٧٠ ج شهريا •

٥٠٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٧٠ ج شهريا •

وبجلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على ماتضمنته هذه المذكرة •

ومن حيث ان قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن قواعد اعانة غلاء المعيشة يكمل كلا منها الآخر ، فمن ثم ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار عند تفسير احداها ما قضت به القرارات الاخرى •

واخذا بهذا النظر فان اعانة غلاء المعيشة التي لحقها التخفيض النسبي وفقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هي تلك التي تصرف طبقا للقرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات • وهذا المعنى واضح تماما من استقراء عبارات المذكرة التي صدر القرار المذكور بالموافقة عليها •

وبالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء المنظمة لصرف اعانة غلاء المعيشة يبين أنه بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ أصدر المجلس قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة بصفة عامة وتخفيضها في بعض الاحوال يتضمن أن « المعاشات التي تراد بصفة استثنائية تحسب اعانة الغلاء لاربابها على واقع المعاش القانوني ، ومن لم يكن له معاش قانوني اصلا ورتب له معاش استثنائي لاتصرف له اعانة غلاء اطلاقا » •

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة • وهذا القرار لم يمس في شيء القاعدة التي نص عليها قرار ١١ يولية سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بالمعاشات الاستثنائية وبالتالي ظلت قائمة وناظدة المفعول • ثم صدر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرار مجلس الوزراء الذي قضى بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مقدار الاعانة التي استحققت للموظف أو المستخدم أو العامل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وافصحت مذكرة اللجنة المالية

التي صدر هذا القرار بالموافقة عليها عن نية المشرع في استمرار العمل بمبدأ تثبيت اعانة الغلاء رجوعا الى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يولية سنة ١٩٤٤ .

ويتضح من ذلك في جلاء أن اعانة غلاء المعيشة لاتمنح على المعاشات الاستثنائية وفقا للقرارات الصادرة في هذا الشأن وان المشرع لم يدخلها في اعتباره سواء عند تقرير اعانة غلاء أو زيادتها وكذا عند تخفيضها بنسبة مئوية وفقا للقرار الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ .

وينبنى على ذلك نتيجة هامة محصلها أنه طالما أن الخفض النسبي المقرر في اعانة غلاء المعيشة ينصرف الى اعانة الغلاء التي تصرف طبقا للفتات والقواعد التي قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر في فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات وطالما أن هذه القرارات لاتسمح بمنح اعانة غلاء معيشة على المعاشات الاستثنائية وانما تقضى بأن يكون المنح على أساس المعاش القانوني وحده ، فمن ثم يتعين استبعاد المعاش الاستثنائي عند تطبيق قواعد التخفيض النسبي في اعانة الغلاء وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن عبارة « مايتقاضاه بالفعل » الواردة في القرار آنف الذكر تعنى وجوب اجراء خفض في اعانة الغلاء على أساس ما يتقاضاه صاحب المعاش بالفعل من معاش بما في ذلك الزيادة الاستثنائية لا يسوغ الاحتجاج بذلك لان هذه العبارة ، حسبما هو واضح من سياق النص ، وردت في القرار منسوبة الى غلاء المعيشة وليس الى المعاش .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند اجراء الخفض النسبي في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ يتعين الاعتماد بالمعاش القانوني وحده دون المعاش الاستثنائي .

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

تقرير معاش استثنائي لاجد الموظفين بقرار من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء — عدم استحقاقه اعانة غلاء المعيشة عن هذا المعاش ما لم ينص على ذلك القرار الصادر بالمعاش الاستثنائي .

ملخص الحكم :

اذا كان قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الذي أحيل بمقتضاه الموظف الى المعاش لم يتعرض لموضوع اعانة غلاء المعيشة ، فتظل هذه الاعانة محكومة بالقواعد المقررة في شأنها . وهذه القواعد صريحة في أنها لا تسمح بصرف اعانة غلاء المعيشة عن المعاشات التي تقرر بالمغايرة لاحكام قوانين المعاشات . فكتاب وزارة المالية الدوري رقم (ف ٢٣٤ — ٢٧/١٣) الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بصفة عامة وتخفيضها في بعض الاحوال والمتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ يقرر في الفقرة الرابعة منه « المعاشات التي تتراد بصفة استثنائية تصيب اعانة الغلاء لاربابها على واقع المعاش القانوني — ومن لم يكن له معاش قانوني أصلا ورتب له معاش استثنائي لا تصرف له اعانة غلاء اطلاقا — ويدخل في ذلك المعاشات التي كانت تقل عن خمسمائة مليم شهريا وزيدت الى هذا القدر » . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وهذا القرار لم يمس في شيء القاعدة التي نص عليها قرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ بل ظلت قائمة نافذة المفعول . ثم صدر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرار من مجلس الوزراء الذي قرر تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس مقدار الاعانة التي استحققت للموظف أو المستخدم أو العامل في يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد أفصح المشرع في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عن نيته في استمرار العمل بمبدأ تثبيت اعانة الغلاء رجوعا الى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ وهو القرار الذي

ينهى عن صرف اعانة غلاء اطلاقا لمن لم يكن له أصل معاش تقرره القوانين وانما رتب له معاش استثنائى .

وفى اكتوبر سنة ١٩٥٢ استفسرت الادارة العامة لمعاشات الحكومة من اللجنة المالية عن الامر فيما يتعلق بتسويات حالة الضباط الذين اقتضت اعادة تنظيم الجيش ابعادهم عن القوات المسلحة ، فقررت اللجنة المالية بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ردا على هذا الاستفسار بأنه : « تمنح اعانة الغلاء على أساس المعاش القانونى فقط ولا تمنح اعانة عن الزيادة التى نالها الضباط فى المعاش نتيجة التسوية » . وهذا الذى قرره اللجنة المالية صريح فى عدم استحقاق اعانة غلاء المعيشة على المعاشات التى تتقرر بالمخالفة لاحكام قوانين المعاشات العامة للضباط المفصولين أو المحالين الى المعاش .

(طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٠)

الفصل الرابع عشر

طوائف خاصة

الفرع الأول

القضاة

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

معاشات القضاة حال الاستقالة طبقا لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية — سريان حكم هذا النص على الاستقالة الصريحة وكذلك الاستقالة الضمنية — أساس ذلك — ورود النص علما مطلقا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من قانون اصدار قانون السلطة القضائية على أنه « يجوز خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا القانون تثبيت قضاة الحكم وأعضاء النيابة العامة بالاقليم السوري في وظائف القضاة وأعضاء النيابة العامة بذلك الاقليم والمبينة في هذا القانون دون التقيد بالمراتب والدرجات الحائزين عليها ، ويكون التثبيت بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى وزير العدل في الاقليم السوري » وقد صدر استنادا الى هذا النص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ بتثبيت بعض القضاة في الوظائف القضائية ووظائف النيابة العامة ، وكان من بينهم الاستاذ ... الذى ثبت رئيسا للمحكمة الابتدائية في طرسوس .

ولما كان تثبيت قضاة الحكم واعضاء النيابة العامة في الاقليم السوري هو بمثابة تعيين لهم في الوظائف التى ثبتوا فيها ولكنه لايعتبر

تعيينا مبتدأ ، بل استمرارا للعلاقة الوظيفية القائمة بينهم وبين الدولة ومقتضى ذلك أنه متى صدر قرار بتثبيت القاضى أو عضو النيابة استقر له مركز قانونى مصدره القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر . وما يستتبع ذلك من الحقوق والمزايا المقررة بهذا القانون ومن هذه المزايا ما جاء بالمادة ٧٥ منه التى تنص على أنه « استثناء من احكام موظفى الدولة وقوانين المعاشات (التقاعد) لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش أو التقاعد أو المكافأة أو التعويض » .

وفى هذه الحالة يسوى معاش أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه » .

وهذا النص اذ عرض لبيان حكم استقالة القضاة والاثـر المرتب عليها وقضى بعدم سقوط حقهم فى المعاش أو المكافأة بسبب الاستقالة ، فقد جاءت عبارته عامة عند اللزوم حيث تشمل فى معناها الاستقالة الصريحة والحكمية (الضمنية) الاستفادة من انقطاع الموظف مدة خمسة عشر يوما عن مباشرة اعمال وظيفته دون عذر يبرر ذلك . ويؤثر هذا النظران الحكمة التى تفيهاها المشرع من تقرير هذا الحق للقضاة استثناء من قوانين المعاشات هى ان يكفل للقاضى حريته كاملة فى النهوض بأعباء وظيفته السامية فلا يكره على البقاء فيها ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يقرر له القانون من بين ضمانات اشتغاله ضمان حريته فى العمل وذلك بتقرير حقه فى اعتزال الوظيفة وقتما يشاء وهو آمن على معاشه أو مكافأته ، يستوى فى ذلك أن يفصح عن ارادته فى صورة صريحة بأن يقدم طلبا بذلك الى مرجعه أو فى صورة حكمية (ضمنية) بأن ينقطع عن عمله المدة التى افترض القانون معها انصراف ارادة القاضى الى اعتزال العمل .

لذا انتهى الرأى الى أن المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية تسرى فى شأن الاستاذ . . . ، ومن ثم يسوى معاشه وفقا لاحكامها .

الفرع الثاني

مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

تسوية معاشات رجال مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يتركون الخدمة قبل ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ — يكون على أساس الرواتب المستحقة وقت ترك الخدمة وليس على أسس أخرى تستمد من قوانين لاحقة على هذا الترك .

ملخص الفتوى :

ينص قرار رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة في المادة الثالثة منه على أنه « الى ان يتم توحيد نظام المرتبات بين اقليمي الجمهورية يعامل أعضاء إدارة قضايا الحكومة وموظفوها ومستخدموها طبقا للقواعد المالية التي تطبق بالنسبة الى مجلس الدولة » وينص في مادته الرابعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد تم نشره فعلا بالجريدة الرسمية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ وينص قرار رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، في مادته السابعة على أنه « الى أن يتم توحيد النظام النقدي في اقليمي الجمهورية تحدد مرتبات اعضاء المجلس في كل اقليم طبقا للجدول الملحق بهذا القانون ٥٥ ويسرى الجدول المشار اليه على اعضاء مجلس الدولة — من وقت نشر هذا القانون دون حاجة الى اجراءات أخرى » وينص في المادة ٦٧ منه على أنه « حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » وتنص القاعدة الاولى من قواعد هذا الجدول بأنه « تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامهما جميع الاحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن رجال القضاء » كما تقضى القاعدة السادسة من قواعد جدول

مرتبات أعضاء السلطة القضائية بأنه « يسرى (جدول المرتبات الملحق بالقانون) على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون دون حاجة الى اجراء آخر » .

وبين من مجموع هذه النصوص انها تعنى أعضاء مجلس الدولة وأعضاء ادارة قضايا الحكومة ورجال القضاء الموجودين فعلا في الخدمة في تاريخ نفاذ القوانين المشار اليها أما من زايلتها صفة العضوية باحدى هذه الهيئات قبل هذا التاريخ فانها لاتسرى عليه ولا تتناوله وهذا الحكم تطبيق للاصل العام الذى يقضى بأن قوانين التوظيف لاتسرى الا على من توافرت فيهم صفة الموظف في تاريخ نفاذها فلا يفيد منها من ترك الخدمة في تاريخ سابق على هذا التاريخ .

(فتوى ٩٨ في ١٩٦١/٢/١)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

فترة بقاء عضو مجلس الدولة في الخدمة بعد بلوغة سن الستين ولحين انتهاء السنة القضائية — لا تحسب في المعاش ولا تدخل بالتالى ضمن مدد الاشتراك في التأمين — نتيجة ذلك ان الطلب الذى يقدم خلالها لحساب مدد العمل بعد سن العشرين ضمن مدة الاشتراك في التأمين يعتبر مقدما بعد ايعاد تطبيقا لنص المادة (٣٠) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات الكاملة من المدد غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التى قضاها في أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في التأمين ويتعين عليه في هذه الحالة طلب الضم أثناء أى مدة من مدد اشتراكه في التأمين واداء مبلغ يقدر وفقا للجدول رقم (٤) المرافق

وعلى أساس سنة في تاريخ تقديم الطلب وأجره في تاريخ بدء مدة الاشتراك في التأمين التي قدم الطلب خلالها » .

ومن حيث أنه يلزم للإفاده من أحكام هذه المادة أن يتقدم صاحب الشأن بطلبه أثناء أى مدة من مدد اشتراكه في التأمين .

ومن حيث أن فترة بقاء عضو مجلس الدولة في الخدمة بعد بلوغه سن الستين ولحين انتهاء السنة القضائية لاتحسب في المعاش ولا تدخل بالتالى ضمن مدد الاشتراك في التأمين وذلك بصريح نص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ اذ قضت بأنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضو بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك اذا بلغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يولية فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة » فان الطلب الذى يقدم خلالها لحساب مدة خدمة سابقة على مقتضى نص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى يعتبر غير مقدم في الميعاد ، كما أنه لا يحق لصاحب الشأن حساب هذه المدة ذاتها في المعاش بصريح النص كما سلف البيان، ولا وجه للقول بأن البقاء في الخدمة بعد سن الستين على النحو المتقدم بمثابة مد للخدمة طوال هذه الفترة بما يترتب عليه من آثار وذلك لسببين: الاول — هو أن المادة ١٢٣ المشار اليها قررت صراحة في نهايتها عدم حساب تلك المدة في تقدير المعاش أو المكافأة والثانى — أن المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى بعد ان اشارت الى أن احكام التأمين يقف سريانها على المؤمن عليه ببلوغه سن الستين واستثنت من ذلك من تمت خدمته فقد حددت من يستفيد من هذا الاستثناء وهو المؤمن عليه الذى تمت خدمته بقرار من السلطة المختصة من العاملين بالجهاز الادارى للدولة وبالهيئات العامة والمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لايهما وذلك وفقا لاحكام كل من المادتين ٧١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وفي كلتا الحالتين لا يجوز مد الخدمة الا بعد بلوغ السن المقررة للتقاعد وبقرار من الوزير المختص أو رئيس الوزراء حسب الاحوال وذلك في حالة الضرورة ،

ولا وجه كذلك للقول بأن الحكم الوارد في نوايه المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة بعدم حساب مدة بقاء عضو المجلس في الخدمة على النحو المتقدم في تقدير المعاش أو المكافأة قد نسخ وألغى بصدر قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي حل محل القوانين الخاصة بالمعاشات المدنية والعسكرية طبقا لنص المادة الثانية منه وألغى كل حكم يخالف أحكامه تطبيقا لحكم المادة ٦ منه وذلك لأن الحكم الوارد في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة هو من الأحكام الخاصة التي لا يلغىها قانون عام وإنما تبقى قائمة ومعمولا بها وفقا للقاعدة الأصولية التي تقضى بأن الخاص مقدم على العام ، كذلك فإنه لا وجه للتحدى بأن المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ومنها قانون مجلس الدولة تقضى بأن يطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة على الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، لأن ذلك لا يستفاد منه أن أعضاء الهيئات القضائية ومنهم أعضاء مجلس الدولة تسرى في شأنهم قوانين المعاشات أثناء فترة بقائهم في الخدمة بعد بلوغهم سن التقاعد أو أن هذه المدة تدخل في المدة المحسوبة في المعاش ، إذ أن هذا القانون لم يقرر سوى استفادة هؤلاء من تعديل مرتباتهم طبقا لأحكام الجداول المرفقة به وتسوية معاشاتهم على أساس هذه المرتبات بعد تعديلها دون أدنى تعديل في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الحالة المعروضة فإن السيد الأستاذ المستشار أنهت خدمته ببلوغه سن الستين في ٢١/١١/١٩٧٥ ومن ثم فإن الطلب المقدم منه لحساب مدة خدمة سابقة له طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر وقد قدم في ١٩/٥/١٩٧٦ مقدما بعد الميعاد كما أنه لا يحق له كذلك حساب المدة من تاريخ بلوغه سن الستين حتى نهاية السنة القضائية في المعاش وذلك وفقا لصريح نص المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد

الاستاذ المستشار / في ضم مدتى خذر المشار اليهما الى
المدد المحسوبة له في المعاش .
(نغوى ٧٣٨ في ١٩٧٦/١٢/٣٠)

الفرع الثالث

هيئة الشرطة

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

تحديد التاريخ الذى تستقطع اعتبارا منه أقساط الاشتراك في
المعاش على أساس اجر الاشتراك المنصوص عليه في المادة ١١٤ مكرر
(٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

يبين من النصوص (١) ان المشرع قرر تطبيق احكام قانون التأمين
الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ضباط وافراد هيئة الشرطة فيما
لايتعارض مع احكام قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وعدل
اجر اشتراكهم في المعاش والتأمين فجعله شاملا للاجر الشهري مضافا
اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة وذلك بأثر رجعى يتردد الى
١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
على الا تصرف فروق لاصحاب المعاشات منهم عن فترة سابقة على
١٩٧٨/٧/٢٠ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت القاعدة العامة تستوجب تطبيق القانون بأثر فورى مباشر

(١) قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٨ الخاص بهيئة الشرطة : المادة ١١٤ مكررا (٥) .
— قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ : المادة ١٩ .
دستور سنة ١٩٧١ : المادة ١٧٨ .

من تاريخ نفاذه فلا يترد أثره الى الماضي الا على سبيل الاستثناء وبمنص صريح في القانون اعمالا لحكم المادة ١٨٧ من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ وعلى ذلك فالأثر الرجعي الذي تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه باعتباره استثناء من تلك القاعدة يقدر بقدره فلا يتوسع في تفسيره ومن ثم فانه يمكن أن يستشف قصد المشرع من صريح عبارة النص التي قصرت الاثر الرجعي على التعديل الذي ادخله المشرع على مدلول اجر الاشتراك ولا يمتد الى أقساط الاشتراك في المعاش التي تم تحصيلها طبقا للقواعد التي كانت سارية قبل التعديل في الفترة التي اتردت اليها تعديل اجر الاشتراك .

وبالاضافة الى ما تقدم فان سكوت المشرع عن تحديد مدى شمول الاثر الرجعي لاقساط الاشتراك في التأمين (الاجتماعي) رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند خلو القوانين والنظم الخاصة من النص ، طالما انها لا تتعارض معها ، ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من هذا القانون المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يستفاد منها ان المشرع وضع حكما عاما تتحمل الخزانة العامة بموجبه بالاثار المترتبة على زيادة أجر الاشتراك بأثر رجعي دون أن يحمل المؤمن عليه الموجود بالخدمة أو صاحب المعاش الذي تركها باى فرق في أقساط الاشتراك وذلك استثناء من الاصل العام الذي يربط بين اجر الاشتراك والاقساط ومن ثم فانه لا يجوز تحصيل فروق لاقساط التأمين نتيجة لتعديل اجر اشتراكهم في المعاش بأثر رجعي وفقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ وبالتالي فان خصم اقساط التأمين من البدلات المضافة لاجورهم بالتطبيق لحكم المادة ١١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ انما يتم اعتبارا من ٢٠/٧/١٩٧٨ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الذي اضاف تلك المادة الى قانون هيئة الشرطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية بجلسة ١٩٧٩/١/٢ (ملف ١٥٠ — ٥٣٨/٢٩/٤) بعدم جواز تحصيل أقساط

التأمين من البدلات التي اضافها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الى اجر اشتراك ضباط وأفراد هيئة الشرطة في المعاش باثر رجعى .
(ملف ٨٢٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٦)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

نص المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يستفاد منه أن المشرع قرر اعادة تسوية معاشات ضباط الشرطة وغيرهم من أصحاب الرتب الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل ١١/٣/١٩٦٣ بقرارات غير مستندة الى سبب صحيح على أساس الرتبة التى كانت تنهى بها خدمتهم بفرض عدم فصلهم — توقف المشرع عند هذا الحد — عدم اعماله جميع الآثار المترتبة على عدم صحة قرار الفصل وابقاءه عليه دون الغاء — أثر ذلك — عدم جواز منح رتبة « اللواء » لضباط الشرطة الذين أعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٦ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن (مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١١/٣/١٩٦٣ يكون لاصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل هذا التاريخ وللمستحقين عنهم طلب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم وتلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش باعادة تسويته وفقا للقواعد الآتية :

١ — ٢ — ٣ — بالنسبة لن تقضى قوانين توظيفهم بالاحالة الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التى كانت تنتهى بها خدمته وفق قانونه فيما لو لم يفصل بغير الطريق التأديبى ومن توفى منهم قبل وصوله الى هذه

الرتبة وقل تاريخ العمل بهذا القانون تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كان يصل اليها في تاريخ الوفاة) •

والمستفاد من هذا النص ان المشرع اسبغ رعاية خاصة على ضباط الشرطة وغيرهم من أصحاب الرتب الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي قبل ١١/٣/١٩٦٣ بقرارات غير مستنده الى سبب صحيح فقرر اعادة تسوية معاشاتهم على أساس الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمتهم بفرض عدم فصلهم ، الا أن المشرع توقف عند هذا الحد فلم يعمل جميع الآثار المترتبة على عدم صحة قرار الفصل وانما أبقى عليه دون الغاء واقتصر على إعادة تسوية المعاش على أساس الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمتهم دون ان يقرر اعادتهم اليها ، ومن ثم فانه لايجوز منحهم هذه الرتبة فعلا اذ لو أراد المشرع ذلك لنص صراحة على اعادتهم للخدمة أسوة بمن فصلوا بعد ١١/٣/١٩٦٣ واعيدوا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ الي وظائفهم بهية الشرطة مع منحهم الرتب التي وصل اليها زملاؤهم •

ولما كان منح رتبة (اللواء) أو غيرها من الرتب مرتبطة بعودة المفصول الى الخدمة ووجوده فيها فانه لا يجوز منحها لضباط الشرطة المخاطبين بنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى الى عدم جواز منح رتبة (اللواء) لضباط الشرطة الذين أعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ •

الفرع الرابع افراد قوات السواحل

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

قرار جمهورى بتسوية معاش عامل هو قرار ادارى فردى — لا يترتب عليه اثر الا من تاريخ صدوره — تضمنه زيادة استثنائية فى المعاش طبقا للقانون — يعمل القرار اثره من تاريخ صدوره لا من تاريخ احالة العامل للمعاش طالما ينص صراحة على اثر رجعى .

ملخص الحكم :

ان افراد قوات السواحل الذين اصابوا بمرض الدرن الرئوى وانتهت خدمتهم لعدم اللياقة الصحية قبل ١٩٦٩/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ قد تم تسوية معاشات فريق منهم على أساس حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باعتبارها اصابة عمل استنادا الى فتوى اللجنة الثالثة . والفريق الآخر — ومنهم المطعون ضده — تم تسوية معاشاتهم على أساس حكم المادة ١٩ من القانون المذكور استنادا الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . وقد رؤى افادة المطعون ضده بمعاش يزيد على ما تقرره المادة ١٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى انتهت خدمته فى ظله فعرض الامر على الجهة المختصة وصدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٢ فى أول اكتوبر سنة ١٩٧٢ باعتماد تسوية معاشه بصفة استثنائية على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وهذا القرار الجمهورى باعتباره قرارا اداريا يسرى من تاريخ صدوره ، ولا يرتد المركز القانونى الذى أنشأه هذا القرار بتقرير معاش استثنائى للمطعون ضده الى الماضى ، لانه لم يتضمن نصا على سريانه بأثر رجعى ومن ثم فلا يجوز القول بأن الزيادة المترتبة على هذا المعاش الاستثنائى تسرى من تاريخ ترك المطعون ضده الخدمة فى ١٩٦٨/١١/١٦ ، لان هذا يعنى

سريان هذا القرار بأثر رجعي دون نص صريح على ذلك • ولا يبين من الاعمال التحضيرية التي بنى عليها القرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٢ أن لجنة المعاشات والمكافآت الاستثنائية قد قصدت لا صراحة ولا ضمنا أن يكون سريان هذا القرار من تاريخ سابق على صدوره • وإذا كانت قد وافقت على رأى اللجنة التحضيرية باعادة تسوية المستحق لافراد قوات السواحل الذى انتهت خدمتهم لعدم اللياقة الصحية والمبينه اسمائهم بالكثوف المرفقة بصفة استثنائية ، فهذه الاعادة لم يقصد بها الا أن تكون من تاريخ صدور القرار الجمهوري باعتماد هذه التسوية الاستثنائية •

وعلى ذلك فإن المطعون ضده انما يستفيد من احكام القرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من زيادة في المعاش من تاريخ العمل به دون أن يرتد أثر ذلك الى تاريخ تركه الخدمة لما في ذلك من سريان هذا القرار على الماضى دون نص صريح ، ولتعارض ذلك مع كون المعاش الذى تقرر للمطعون ضده منذ تركه الخدمة طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المعاش المتفق مع القانون ، وكل زيادة في هذا المعاش تكون انشاء لمركز قانوني جديد لا يتأتى الا من تاريخ صدور القرار المنشئ له وهو في هذا المقام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا للسلطة التى خولها له القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية •

(طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٥ — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

(وفي ذات المعنى طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

الفرع الخامس

الموظفون ذوو الأصل السوداني

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

الموظفون ذوو الأصل السوداني — مدى استحقاقهم للمعاش أو المكافأة عند تركهم الخدمة — يعاملون عن مدد خدماتهم التي تسبق أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ استقلال السودان معاملة المصريين في هذا الصدد أما بعد هذا التاريخ فلا يستحقون معاشا أو مكافأة .

ملخص الفتوى :

تتسرى المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة فيمن يعين في إحدى الوظائف أن يكون مصريا ، وذلك تطبيقا للمبدأ الدستورى الاصيل الذى يقصر حق شغل الوظائف العامة على المصريين دون سواهم باعتباره أحد الحقوق العامة الخاصة بالمصريين .

واستثناء من هذا الاصل الدستورى العلم أجاز المشرع فى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ معدلا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ توظيف الاجانب فى الحكومة المصرية ونصت المادة ١٢ من ذلك القانون على أنه « لا يمنح الموظف الاجنبى أى معاش أو أى مكافأة عن مدة خدمته » ومن ثم فلا يجوز منح الموظف الاجنبى ولو على سبيل الاستثناء أى معاش أو مكافأة عن مدة خدمته ويبقى هذا الحق — باعتباره أثرا من آثار رابطة التوظيف — مقصورا على من يتمتع بالجنسية المصرية طبقا للقوانين المنظمة لها .

ومن حيث ان استحقاق المعاش أو المكافأة عن مدة الخدمة منوط بتوافر الجنسية المصرية فى الموظف ، طبقا للقوانين المنظمة لها بغض

النظر عن أى قانون آخر، إذ أنه عند التنازع بين قانون الجنسية المصرية وأى قانون أجنبى تكون العبرة بالقانون المصرى طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون الدنى التى تقضى بأن الاشخاص الذين تثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة الى مصر الجنسية المصرية وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدولة فالقانون المصرى هو الذى يجب تطبيقه .

وإذا كان السودان قبل اعلان استقلاله فى أول يناير سنة ١٩٥٦ يعتبر جزءا من مصر وكان السودانيون يتمتعون بالحقوق العامة المقررة للمصريين وخصصها حق التوظيف ، فلم يخضعوا لاحكام قانون توظيف الاجانب عند تعيينهم فى خدمة الحكومة المصرية ، وكان يجرى على مرتباتهم حكم استقطاع احتياطى المعاش أسوة بغيرهم من الموظفين المصريين ، ومن ثم فانهم كانوا يستحقون معاشا أو مكافأة عند انتهاء خدمتهم فى الحكومة المصرية طبقا للقوانين المعمول بها فى هذا الشأن .

ولما كانت الجنسية أثرا من آثار سيادة الدولة تلحق الشعب الذى تتكون منه الدولة طبقا للقوانين التى تصدرها تنظيما لها ، ومن ثم فان قيام السودان كدولة جديدة لها شخصية دولية مستقلة يستتبع زوال الصفة المصرية عن السودانيون وتمتعهم بجنسية خاصة متميزة عن الجنسية المصرية من تاريخ استقلال السودان فيعتبرون من الاجانب ولا يجوز توظيفهم فى الحكومة المصرية الا فى الحدود وبالقيد المقررة بمقتضى قانون توظيف الاجانب .

الا انه لما كانت صفة الاجنبى لم تلحق السودانيون الا من تاريخ استقلال السودان فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وكانوا قبل ذلك يعتبرون من المصريين فانهم يستحقون المعاش أو المكافأة بمقتضى القوانين المصرية عن مدة خدمتهم السابقة على تاريخ استقلال السودان ، أما مدة خدمتهم اللاحقة على هذا التاريخ — فتسرى عليها احكام قانون توظيف الاجانب فلا يستحقون أى معاش أو مكافأة عنها طبقا للمادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ معدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ .

الفرع السادس امراء دارفور واقاربهم واتباعهم

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

طبيعة المعاش المقرر لاقارب واتباع امراء دارفور تختلف عن طبيعة المعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

ملخص الحكم :

تبين من تصفح المذكرة ، التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٨ من يناير سنة ١٩٢٨ ، ان طبيعة المعاش موضوع النزاع تختلف عن طبيعة المعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، ذلك أنه تولد من المرتبات التي ربطت لامراء دارفور واقاربهم واتباعهم ، بسبب ابعادهم عن دارفور على أثر فتحها سنة ١٨٧٣ وانزالهم بمصر ثم استمر صرفها من بعدهم الى ورثتهم ، فهو في الاصل من قبيل الاعانات المالية التي تمنحها الدولة لبعض الافراد لاعتبارات سياسية أو اجتماعية ، وغنى عن البيان أنه ليس كل من تمنحه الدولة مرتبا يعتبر موظفا عاما ، فان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ، ولا تجرى عليه بالتالي احكام الوظيفة العامة ، الا اذا كان معينا في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو السلطة الادارية بالطريق المباشر ، وهو أمر لم يكن أصلا سببا لربط هذه المرتبات لمن ربطت لهم ، واذا كانت المرتبات المذكورة قد سميت فيما بعد معاشات وأجريت عليها بعض احكام قانون المعاشات فان ذلك لم يكن الا تنظيميا وضعه مجلس الوزراء في شأن صرف المرتبات المشار اليها ، واستعار له بعض احكام قانون المعاشات ، بقصد اتخاذ اجراء حاسم في موضوع استمرار صرفها ، حتى لا تبقى عبئا على خزانة الدولة تتحمله الى ما لا نهاية فهو تنظيم لا يغير من طبيعة المرتبات سאלفة الذكر شيئا ، ومن ثم فانه ينتفى عن المعاش موضوع النزاع أنه معاش مستحق لاحد الموظفين العموميين أو ورثته .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠)

الفرع السابع

أعضاء المجمع اللغوى

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

أعضاء المجمع اللغوى — معاش — جواز جمع الموظف بين المرتب والمعاش استثناء وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ — عدم اعتبار أعضاء المجمع اللغوى موظفين عموميين فى مفهوم المادة الاولى منه — عدم سريان احكامه عليهم .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية فى المادة الاولى منه على أن « مجمع اللغة العربية هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية مقره القاهرة . ويكون وزير التربية والتعليم رئيسا أعلى للمجمع بحكم منصبه » . وتحدد المادة الثانية أغراض المجمع وهى المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر . . . ووضع معجم تاريخى للغة العربية ونشر بحوث دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وما طرأ على مدلولاتها من تغيير . . . وتنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة . . . ويبحث كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية . . . وإصدار مجلة تنشر بحوث المجمع . . . ننخ . . . وتنص فى المادة الثالثة على أن « يؤلف المجمع من أربعين عضوا على الأكثر من بين العلماء فى اللغة العربية وآدابها وفى العلوم والفنون . ويجوز أن يكون من بين هؤلاء الأعضاء عدد لا يجاوز اثنى عشر عضوا من غير المصريين . . . » وتبين المادة الخامسة الهيئات القائمة على إدارة المجمع والإشراف عليه . وهى رئيس المجمع ، ومجلس إدارة المجمع ، ومجلس المجمع ، ومؤتمر المجمع ، وتحدد المواد من ١١ الى ١٥ اختصاص هذه الهيئات تفصيلا . وتبين المادة ١٩ حالات سقوط العضوية وهى صدور حكم ماس بالنزاهة

والشرف ضد العضو أو فصله بقرار مسبب من مجلس المجمع أو عجزه عن مباشرة أعماله لمرض أو لظروف أخرى أو قبول استقالته • وتنص المادة ٢٥ على أن تحدد مكافآت العضوية لأعضاء المجمع بقرار من رئيس الجمهورية ثم تناولت المادتان ٢٦ و ٢٧ الأحكام المنظمة لشئون موظفى المجمع فنصت المادة ٢٦ على أن يعين بالمجمع عدد كاف من الموظفين الإداريين والمستخدمين خارج الهيئة والعمال ونصت المادة ٢٧ على أن يسرى على هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها •

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن القائمين على شئون المجمع اللغوى طائفتان ميز المشرع بينهما تميزا بيّنا وخص كل طائفة منهما بتنظيم قانونى يختلف عن التنظيم الذى خص به الطائفة الأخرى ، فالطائفة الأولى هى أعضاء المجلس الذين يقومون بالتوجيه ورسم السبيل الى تحقيق أهداف المجمع وهؤلاء لا يشغلون مناصب تدخل فى التنظيم الإدارى للمجمع ولا يقتضى عملهم فيه التفرغ والانقطاع كما أنهم لا يخضعون لآى نظام من نظم التوظيف • أما الطائفة الثانية فهى طائفة الموظفين والمستخدمين والعمال وهؤلاء يقومون بوظائف ويشغلون درجات تدخل فى التنظيم الإدارى للمرفق وتنظم قواعد توظيفهم الأحكام التى تسرى فى شأن موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها وهى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وكافة التشريعات المكملة له •

وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر أعضاء المجمع اللغوى موظفين عموميين فى مفهوم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومواد قوانين المعاشات المشار إليها فى هذه المادة ، ومن ثم فلا تسرى عليهم أحكام هذه المادة •

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها لا تسرى على أعضاء مجمع اللغة العربية •

الفرع الثامن

رجال التعليم الاولى

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

لتتحقق شروط التثبيت بالمعاش طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وكتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢/١/٧٨ مؤقت المؤرخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ يكون المدعى من رجال التعليم الاولى القديم ومثبتا في مجلس مديرية المنيا حتى تاريخ نقله الى وزارة التربية والتعليم واشتراكه في صندوق الادخار — لا وجه للتحدى بنص المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالمعاشات — لا وجه كذلك للتحدى بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ التى تنهى عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل بهذا القانون — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان من رجال التعليم الاولى القديم ، وأنه كان مثبتا في مجلس مديرية المنيا حتى تاريخ نقله الى وزارة التربية والتعليم كما كان مشتركا في صندوق الادخار ومن ثم فهو قد استوفى شرائط التثبيت طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وكتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢/١/٧٨ مؤقت ، المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، وعليه يكون التثبيت — والحالة هذه — كما سبق أن قضت هذه المحكمة من حقه ما دام قد استوفى شرائطه في هذا الخصوص . ولا وجه للتحدى الوزارة بنص المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، ذلك أن نص هذه المادة انما يتناول حكم الموظف الذى كان قد ترك الخدمة وقبض مكافأته ثم عاد الى الخدمة ثانية وطلب حساب مدة خدمته السابقة

في تسوية ما يستحقه من معاش أو مكافأة عن مدة خدمته الجديدة . اذ يتعين عليه — بالتطبيق لحكم المادة المذكورة — لحساب مدة خدمته السابقة رد المكافأة بأكملها التي كان قد قبضها في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ عودته أو على أقساط شهرية بشرط أن يقدم طلبا كتابيا بذلك في خلال شهر من التاريخ المذكور فاذا فصل من الخدمة أو توفي قبل رد مبلغ المكافأة بتمامه ، فانه لحساب مدة الخدمة السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة يتعين عليه أو على المستحقين عنه رد المكافأة في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته . وغنى عن البيان أن التزام الميعاد المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر لرد المكافأة لا ينبغي أن يكون الا في الحالة التي أوردتها ، وهي حالة حساب مدة خدمة سابقة في المعاش أو المكافأة لموظف مغروض أنه أعيد الى الخدمة ، وانه في مدة خدمته الجديدة في حالة حساب مدة خدمته السابقة ، في تسوية ما يستحقه من معاش مثبت بالفعل بالمعاش ، وان الميعاد المذكور لا يكون ملزما في غير هذه الحالة . بيد أن الفارق واضح بين الحالة المذكورة وبين حالة الموظف الذي تنازعه الحكومة في أصل حقه في المعاش ذلك أن الموظف في حالة المنازعة في أصل حقه في المعاش لم يثبت بعد بالمعاش . فلا يسوغ بداهة أن تحمل منازعته على محمل طلب حساب مدة خدمة سابقة في المعاش . ومن ثم لا يجري حكم المادة سالفة الذكر على حالة المنازعة في أصل الحق في المعاش لانها من جهة ليست الحالة التي تحكمها ولان انزال الحكمها عليها من جهة أخرى ممكن . واذا الميعاد المقرر لرد المكافأة بالتطبيق لحكم المادة المشار اليها يبدأ اما من تاريخ العودة الى الخدمة ، وليس ثمة عودة في حالة المنازعة في أصل الحق في المعاش واما من تاريخ التقاعد أو الوفاة وليس ثمة مكافأة يمكن أن تكون قد قبضت قبل التقاعد أو الوفاة في حالة المنازعة في أصل الحق في المعاش حتى يمكن أن ترد خلال الميعاد المذكور اذ أنها انما تصرف بعد التقاعد أو الوفاة وقد تقبض المكافأة — في هذه الحالة بعد انقضاء الميعاد المشار اليه فالفرض في أعمال حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، والقواعد المنصوص عليها فيها ، وهي التي وردت في الباب السابع من هذا المرسوم بقانون الذي عنوانه « أصحاب المعاشات والموظفون والمستخدمون السابقون الذين يعودون الى الخدمة » . هو أن يكون الموظف أو المستخدم قد ترك الخدمة ثم أعيد اليها ، وليست هذه حالة المدعى .

ولا وجه للتحدى بنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ،
التي تنهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين
بخدمة الحكومة عند العمل بأحكام القانون المذكور فى أول يولية سنة
١٩٥٣ ، ولو كان معاملا بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة تجيز تثبيته
ذلك أن المفهوم الواضح لنص هذه المادة هو تعلق حكمها بحالات التثبيت
التي تترخص فيها جهة الادارة وتعمل فيها سلطتها التقديرية . وهذا
على حين أن التثبيت الذى شرعته أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين
فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لا تترخص فيه
الجهة الادارية متى استوفى الموظف شرائطه وقد استوفاهما المدعى كما
سلف البيان .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١/١/١٩٦٧)

الفرع التاسع

العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون فى الازهر

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات —
المادة الثالثة من هذا القانون — هذه المادة تتضمن حكما وقتيا يقتصر
على طائفة معينة من العاملين هم الذين كانوا موجودين فى الخدمة وقت
العمل بهذا القانون ومعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء
الموظفين فى الازهر — أثر ذلك — عدم شمول حكمها من يعاد الى الخدمة
بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ ممن ينص القانون على معاملته عن مدة خدمته
الجديدة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن ما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات من أن « تسرى احكام المواد ١١ و ١٢ و ١٤ ٠٠ من القانون المرافق على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين في الازهر المشار اليها .

ويقتطع من المرتبات الاصلية لاولئك الموظفين لحساب الجهات الملتزمة بمعاشاتهم ومكافآتهم طبقا للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠٪ بدلا من الاشتراكات المقررة قبل العمل بهذا القانون .

وتلتزم هذه الجهات بأداء المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين الى مستحقيها .

أن ماتنص عليه هذه المادة من أحكام انما تتعلق بمن كان موجودا في الخدمة معاملا بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في أول يونية سنة ١٩٦٣ ، فحكمها حكم وقتي يقتصر تطبيقه على طائفة معينة من العاملين الذين كانوا موجودين في الخدمة في تاريخ معين ومعاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وذلك مقابل المزايا التي سيحولها لهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام مواده التي نصت المادة الثالثة منه على تطبيقها عليهم ، فلا يشمل هذا الحكم بأى حال من الاحوال من يعاد الى الخدمة بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ ممن ينص القانون على معاملته عن مدة خدمته الجديدة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولا يفيد من مزايا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كما هو الحال بالنسبة الى أصحاب المعاشات الذين سبق معاملتهم بأحكام قوانين المعاشات العسكرية ، الذين اعيدوا الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ والذين لا يفيدون من أية مزايا ينص عليها هذا القانون لآخر .

ومن حيث أن الثابت ان السادة / كانوا معاملين بأحكام

قانون المعاشات العسكرية واستحقاقاً معاشاً طبقاً له أوقف صرفه بمجرد تعيينهم في الوظائف التي عينوا بها في جهاز وهي من الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقد تم تعيينهم في عام ١٩٦٦ أى بعد العمل بأحكام هذا القانون ، ومن ثم استحقوا أن يعاملوا عن مدة خدمتهم الجديدة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ طبقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها دون المزايا المنصوص عليها في هذا القانون الاخير والتي نصت عليها المادة الثالثة أو النسبة التي نصت عليها هذه المادة لاستقطاعها من مرتباتهم ، وعلى ذلك يتعين أن يستقطع من مرتباتهم النسبة التي حددها المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في المادة الثانية منه وقدرها سبعة ونصف في المائة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية نقسـمى الفتوى والتشريع الى أن السادة / ٥٠٠٠ بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يعاملون عن مدة خدمتهم الجديدة بالجهاز بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وتستقطع من مرتباتهم النسبة التي حددتها المادة الثالثة من هذا المرسوم ومقدارها سبعة في المائة .

(ملف ٨٦ — ٤٥٤/٤ — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ببلوغهم سن الخامسة والستين — المستفاد من نص المدة (١) منه أنه يشترط لافادة علماء الأزهر من الحكم الوارد به أن يكون العالم حاصلاً على ثانوية الأزهر — الحصول على هذا المؤهل علة تقرير الحكم ومناطق انطباقه — هذا الحكم ينحسر عن تتخلف في شأنه علة تقريره — أساس ذلك ما أفصح عنه المشرع من أنه يلزم للحصول على الثانوية الأزهرية أن يقضى الطالب عدداً من السنوات تفوق ما يلزم قرينه في التعليم العام على الثانوية العامة فقرر هذا الحكم التقريب بين مدد الخدمة اللازمة لاولئك

وهؤلاء للحصول على معاش كامل وهذا ما حدا به الى النص صراحة على التفرقة بالنسبة لخريجي دار العلوم والآداب بين حملة الثانوية الازهرية والثانوية العامة ومن ثم يكون الحكم قد تقرر أصلا لحملة الثانوية الازهرية — لا حجة في القول بأن النص جاء مطلقا بالنسبة لعلماء الازهر خلا من هذا الشرط .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الازهر ومن في حكمهم تنص على أن « يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الازهر ومن في حكمهم النص الآتي :

مادة (١) :

استثناء من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة للمعاش تنتهي خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الازهر وخريجي دار العلوم من حملة الثانوية الازهرية أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الازهر ببلوغهم سن الخامسة والستين .

ويستفاد من هذا النص أن مناط انطباق الحكم الوارد به على أفراد أى طائفة من الطوائف المشار فيه أن يكون العامل حاصلًا على الثانوية الازهرية فيما عدا خريجي دار العلوم الذين يستوى بالنسبة اليهم الحصول على الثانوية الازهرية أو تجهيزية دار العلوم ، غلة ذلك حسبما أفصح عنه المشرع انه يلزم للحصول على الثانوية الازهرية أن يقضى الطالب عددا من السنوات تفوق ما يلزم قرينه في التعليم العام للحصول على الثانوية العامة ، فقرر هذا الحكم لتقريب بين مدد الخدمة اللازمة لأولئك وهؤلاء للحصول على معاش كامل ، وهذا ما حدا به الى النص صراحة

على التفرقة بالنسبة لخريجي دار العلوم والآداب بين حملة الثانوية الأزهرية والثانوية العامة ، ومن ثم يكون الحكم قد تقرر أصلا لحملة الثانوية الأزهرية ويكون الحصول على هذا المؤهل هو علة تقرير الحكم ومناط انطباقه ، وبالتالي فإن هذا الحكم ينحصر عن تتخلف في شأنه علة تقريره ، وعلى هذا فإنه يشترط لإفادة علماء الأزهر منه أن يكون العالم حاصلا على ثانوية الأزهر ، وذلك ما كشفت عنه الأعمال التحضيرية للقانون ومذكرته الإيضاحية من أن «الاساس الذي قدم من أجله الاقتراح بمشروع القانون يرتكز على أن هؤلاء الناس يقضون في التعليم بالأزهر سنوات كثيرة حتى يحصلون على ثانوية الأزهر ثم يلتحقون بأحدى كليات الأزهر » ، وهذا المعنى واضح أيضا فيما دار في مجلس الشعب فإن مشروع القانون كان مقدما أصلا أصالح خريجي الأزهر ولكن المناقشة عن أن بعض خريجي دار العلوم وكلية الآداب يتساوون معهم في الحصول على ثانوية الأزهر أو على شهادة معادلة لها من حيث المؤهل والمواد الدراسية وسنوات الدراسة وهي تجهيزية دار العلوم ، فرأى المجلس مساواتهم في سن الاحالة الى المعاش مع علماء الأزهر حتى لا يفرق في المعاملة بين من تساوت مراكزهم ، فعلة تشبيههم بخريجي الأزهر في حصولهم على نفس المؤهل وهو ثانوية الأزهر ، فلا يقبل بعد ذلك اغفال هذا الشرط في المثبه بهم أنفسهم .

ومن حيث انه لا حجة في القول بأن النص جاء مطلقا بالنسبة لعلماء الأزهر خلوا من هذا الشرط ، مادام هذا الشرط هو في حد ذاته مناط الحكم وعلة تقريره بل الاساس الذي يرتكز عليه القانون ، فايراد الشرط بالنسبة لعلماء الأزهر لن يكون الا من قبيل تحصيل الحاصل باعتبار أن الغرض اعم الاغلب بالنسبة لعلماء الأزهر هو سبق حصولهم على الثانوية الأزهرية ، ومن ثم يخرج عن مجال تطبيق الحكم من لم يكن قد حصل على هذا المؤهل .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فإن العامل المعروض حالته وهو حاصل على العالمية المؤقتة غير المسبوقة بثانوية الأزهر يكون قد تخلف عنه شرط الافادة من هذا الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد /
..... في البقاء في الخدمة لسن الخامسة والمستين .

الفرع المعاشر

العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

المادة ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حددت استثناء من الاصل العام السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف بالخامسة والستين — الهدف من ذلك مساواتهم في هذا الشأن بالعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية المعاملين بلائحة التقاعد الخاصة بهم المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ — عدم جواز تفسير هذه المادة بما يخل بهذه المساواة بنزيرة ان الامر في ذلك جوازي للجهة الادارية تبقى منهم من ترى ابقاءه وتخرج منهم بعد سن الستين من ترى اخراجه — قرار الاحالة الى المعاش لبلوغ سن الستين يكون قد صدر والحالة هذه مخالفا للقانون ويحق المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي نجمت من جرائه .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد حدد استثناء من الاصل العام السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف بالخامسة والستين ليكون شأنهم في ذلك شأن العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية الذين يحالون الى المعاش في هذه السن بحكم لائحة التقاعد الخاصة بهم معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، وأنه لايقبل بعد ان سوى القانون في المعاملة بين الطائفتين وطبق عليها الحكم ذاته ، أن يفسر النص آنف الذكر بما يخل بهذه

المساواة القائمة بينهما بذريعة أن الامر في ذلك — مع أنه بطبيعته مما ينأى عن مجال السلطة التقديرية — جوارى للجهة الادارية تبقى منهم من ترى ابقائه في الخدمة وتخرج منهم بعد سن الستين من ترى اخراجه. واذ كان ذلك هو التفسير السليم لحكم القانون وكان السبب في اصدار القرار الذى يطلب المدعون بتعويض مورثهم عنه هو بلوغه سن الستين على حين أن السن التى يحال قانونا عند بلوغها الى المعاش هي الخامسة والنستون فان قرار احالة المذكور الى المعاش لبلوغه سن الستين يكون قد صدر والحالة هذه مخالفا للقانون ويحق للمدعين من ثم أن يطالبوا بالتعويض عن الاضرار التى لحقت به من جراء هذه الاحالة المبكرة .

(طعن رقم ٧٥٩ : ١١٧٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف — بقاءهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين — أساس ذلك من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين — نشر هذا القانون في ٢٥/١١/١٩٥٦ — العمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ — احالة المدعى الى المعاش عند بلوغه سن الستين في ١٢/١٠/١٩٥٦ — وجوب سحب قرار الاحالة الى المعاش — أساس ذلك أنه فقد بصور القانون المشار اليه قيمته القانونية وأضحى غير مشروع بحكم الاثر اللازم لرجعية القانون .

ملخص الحكم :

واضح من صياغة نص المادة ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في ضوء ما جاءت به المذكرة الايضاحية للقانون من تفسير أن واضع التشريع قد حدد استثناء من الاصل العام السن التى يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف بالخامسة والستين ليكون شأنهم في ذلك حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية شأن العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر الذين يحالون على المعاش في

هذه السن ، وهذا القانون وان نشر في ١٩٥٦/١/٢٥ أى بعد تاريخ
احالة المدعى الى المعاش عند بلوغه سن الستين في ١٩٥٦/١٠/١٢ الا
أنه نص في المادة ٦٦ منه على أن يعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة
١٩٥٦ ، فكان متعينا على الادارة نزولا على مقتضى أحكامه أن تسحب
القرار السابق صدوره منها باحالة المدعى الى المعاش بعد أن فقد هذا
التصرف بصور القانون المذكور قيمته القانونية وأضحى بصدوره قرارا
غير مشروع بحكم الاثر اللازم لرجعية القانون .

(طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

الفرع الحادى عشر

أئمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

أئمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها — سرد
للقوانين واللوائح المنظمة لتقاعدهم حتى صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة
١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر
لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — تطبيق هذا القانون على
أفراد هذه الطائفة ولو تجاوز الموظف السن المحددة به للاحالة على
المعاش ما دام موجودا فعلا فى الخدمة وقت صدوره وتوافرت فيه
شروط المادة الاولى منه — عدم احتساب المدة الزائدة على سن الاحالة
المقررة فى المادة ١٧ من القانون .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض القوانين واللوائح المنظمة لتقاعد أئمة المساجد
بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسيها أنه فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٩
صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات الملكية وقد نص فى
المادة ٦٧ منه على أنه « لاتسرى أحكام هذا القانون الا على الموظفين

والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجرهم في ميزانية الحكومة العمومية ، على أن هذه الاحكام تسرى بصفة استثنائية على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية في المصالح الآتية غير المدرجة في ميزانية الحكومة • سادسا : مدير عموم ووكيل عموم وباشمهندس ديوان الاوقاف » ، كما تضمنت المادة ٦٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ نصا مماثلا قضى بعدم سريان أحكامه الا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة العمومية وبسريان أحكامه بصفة استثنائية على موظفى بعض المصالح ومن بين هؤلاء الموظفين وزير ووكيل وباشمهندس وزارة الاوقاف ، أى أن أحكام القانونين المذكورين لا تسرى على أئمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسيها تلك الاحكام التي تضمنت حالة الموظف أو المستخدم الدائم الى المعاش متى بلغ سن الستين ورفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فلا يجوز في أى حال من الاحوال ابقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين ، وناد ذلك أنه ليس هناك سن معينة لانتهاء خدمة الطائفة المذكورة ، وهذا هو ما جرت عليه وزارة الاوقاف من ابقاء هذه الطائفة في الخدمة مدى الحياة مادامت حالتهم الصحية تمكنهم من أداء عملهم ، وفي ابريل سنة ١٩٢٨ أصدر مجلس الاوقاف الاعلى لائحة النذور للمساجد والاضرحة التابعة للوزارة على أن يعمل بها من أول يناير سنة ١٩٢٨ ، وقد جاء بالمادة الثامنة من تلك اللائحة ما يأتى : « ينشأ بالوزارة صندوق توفير لمستخدمى المساجد جميعا يودع فيه ما يرد من النذور النقدية وما في حكمها لتصرف منه مكافآت لهؤلاء المستخدمين عن مدد خدمتهم بحسب النظام الذى يقرر له ٠٠٠٠ » ثم أصدرت الوزارة المنشور العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨ متضمنا أحكام اللائحة المذكورة ، وقد نص في البند الثالث منه على ما يأتى : « يتبع في صرف المكافآت لمستخدمى المساجد ما يأتى : (أ) كل مستخدم بالمساجد والزوايا الخيرية التابعة للوزارة أمضى في الخدمة سنة فأكثر وفصل لوفاته أو لعجزه عن القيام بعمله لشيخوخته أو مرضه يستحق مكافأة عن مدة خدمته تصرف له أو لورثته الشرعيين • (ب) تحتسب هذه المكافأة باعتبارها

ماهية نصف شهر من آخر ماهية شهرية للمسخدم عن كل سنة قضائها بالخدمة ٠٠ (ج) اذا مضت مدة ستة أشهر فأكثر على فصل المستخدم ولم يطلبها هو ولا أحد من ورثته سقط حقه فيها ٠ وواضح من اللائحة والمنشور أن ليس ثمت سن معينة تنتهي عندها خدمة الامام أو الخطيب، وانما تنتهي خدمته بوفاته أو لعجزه عن أداء عمله ٠ وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ أصدر المجلس الاعلى لوزارة الاوقاف القرار رقم ٢٢٨ بشأن بلوغ السن الذى يقصل فيه ائمة المساجد وعلمائها وخطبائها ومدرسوها الذين يعينون على درجات بميزانية الاوقاف الخيرية والحرمين الشريفين وبسأن مقدار المكافأة التى تمنح عند الفصل وشروط منحها ٠ وقد جاء بالبند (أولا) من هذا القرار ما يأتى : (أ) يقصل المذكورون من الخدمة لبلوغ السن فى الخامسة والستين ٠٠ (ب) يعامل المذكورون عند الفصل بالنسبة لمقدار المكافأة التى تمنح لهم هم وورثتهم من بعدهم وكذلك بالنسبة لشروط منح هذه المكافأة بمثل ما يعامل به الموظفون المؤقتون المعينون على ميزانية الادارة العامة أو ورثتهم » ، ونص البند الثالث من القرار المشار اليه على أن « الائمة والعلماء والمدرسون الحاليون تسرى عليهم القواعد التى نص عليها فى البند (أولا) اذا أعطوا اقرارا كتابيا بقبولهم اياها ، ومن لم يعط منهم هذا الاقرار الكتابي يستمر فى معاملته بالنسبة للمكافأة طبقا لاحكام لائحة النذور الصادرة فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ » ، وفى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين ، ولم يشمل هذا القانون موظفى وزارة الاوقاف، وانما صدر لهؤلاء قانون مماثل هو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وقد نص فى مادته الاولى على أنه « ينشأ فى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب فى ميزانية وزارة الاوقاف (الادارة العامة والاوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والاوقاف الاهلية) ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون وصندوق آخر للاذخار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الموظفين ، ولا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تريد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعدهم فى الحكومة » ومؤدى ذلك أن الموظفين الموجودين بالخدمة حاليا من ذوى الاعمال الذين تريد سنهم على سن

التقاعد لا يتمتعون بنظام الادخار ، أما من تقل أعمارهم عن هذه السن فانهم يتمتعون بأحكام هذا القانون بشرط أن يتركوا الخدمة في سن التقاعد المقررة قانونا وذلك ما لم يقرر مجلس الاوقاف الاعلى حرمانهم من الاشتراك في هذين الصندوقين طبقا للمادة ٢٨ منه « وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ناصا في مادته الاولى على أنه « يستبدل بالبند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المشار اليها النص الآتي : (أولا) من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية (وكان البند الاول من لائحة التقاعد سالفة الذكر رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ينص على أن يحال على التقاعد من العلماء من بلغ من العمر سبعين سنة شمسية) كما نص في المادة الثانية منه على أنه « فيما عدا مانص عليه البند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المشار اليها تسرى أحكام قوانين المعاشات الخاصة بموظفي الدولة على علماء الازهر وهــ يظفيه من العلماء متى طلبوا ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يعفى من يطلب منهم ذلك من اداء الفرق بين ما استقطع منه للمعاش عن المدة السابقة وما تقتضى به أحكام قوانين المعاشات بالنسبة الى الاستقطاع » وقد تقدمت وزارة الاوقاف الى مجلس الوزراء بمذكرة بشأن معاملة ائمة المساجد بالوزارة وخطبائها ومدرسيها معاملة علماء ومدرسي الازهر الذين صدر في شأنهم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، استهلتها الوزارة بذكر ما جرى عليه العمل من تطبيق قواعد اعتزال الخدمة بالنسبة للعلماء والمدرسين بالازهر على ائمة ومدرسي المساجد بها بأن تستغنى عن خدماتهم متى بلغوا سن السبعين وتصرف لهم مكافأتهم طبقا للائحة النذور وهي لاتريد على ثلاثين جنيها عن طوال مدة خدمتهم ثم قيام بعض الائمة الذين فصلوا من الخدمة برفع دعوى ضد الوزارة بمحكمة القضاء الادارى يتظلمون فيها من هذا الوضع وصدور حكم لصالحهم يقضى بابقائهم في الخدمة مدى الحياة متى كانوا قادرين على العمل ، ثم قيام الوزارة بعد ذلك بتعديل لائحته الداخلية وقد سبق بيان ذلك — وعملت اقرارات التوقيع عليها من هؤلاء الائمة بتخييرهم بين أمرين : أما البقاء في الخدمة مدى الحياة وفي هذه الحالة تصرف لهم المكافأة طبقا للائحة النذور ، وأما الفصل عند بلوغ سن الخامسة والستين وفي هذه الحالة تصرف لهم

المكافأة طبقاً لما يعامل به الموظفون المؤقتون بالحكومة ، ونظراً لأن بعض الأئمة الذين أعطوا اقراراً بقبولهم البقاء في الخدمة مدى الحياة عادوا وطلبوا التصريح لهم بالخروج في سن الخامسة والستين على أن يمنحوا المكافأة طبقاً للأئحة المعاشات ، كما أن بعضاً ممن طلب البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين عاد وطلب البقاء في الخدمة مدى الحياة ، فقد استطلعت الوزارة رأى الشعبة الثقافية والاجتماعية بمجلس الدولة في هذا الموضوع فأشارت بأن الأئمة ومن اليهم يعتبرون من موظفي الدولة ويسرى عليهم ما يسرى على سائر الموظفين في شأن تحديد سن تقاعدهم بحسب حالتهم سواء من قبل منهم البقاء مدى الحياة ومن لم يقبل ، وأشارت على الوزارة بأن تلغى الاقرارات السابق التوقيع عليها منهم ، ثم أشارت الوزارة في مذكرتها الى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ والى أن أئمة المساجد ومن اليهم ينقسمون الى قسمين : الاول وهم الذين دخلوا الخدمة قبل سنة ١٩٣٠ وحرروا من الامتيازات التي كان يستفيد منها جميع موظفي الحكومة ، ومنها التثبيت وهؤلاء ترى الوزارة أن العدالة تقتضى النظر في حالتهم وتثبيتهم في الخدمة مع ربط معاشات استثنائية لهم على حساب وزارة الاوقاف على أساس ما وصلت اليه ماهياتهم في سن الخامسة والستين مع اعفائهم من دفع احتياطي المعاش عن مدة خدمتهم السابقة أسوة بعلماء ومدرسي الأزهر مع انتهاء خدمة من وصلت سنهم الخامسة والستين فأكثر ، وأما القسم الثاني وهم الذين عينوا في الخدمة سنة ١٩٣٥ فيكون شأنهم شأن باقى موظفي الدولة من حيث الانتفاع بقانون التأمين والادخار وانتهاء مدة الخدمة . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ على ما ورد بهذه المذكرة الا أن وزير الاوقاف عاد ورأى تأجيل التنفيذ نظراً الى أن الرغبة في وظائف الامامة والخطابة غير متوافرة لدى الموظفين ولا يمكن شغل هذه الوظائف فيما لو نفذ هذا الآن ، وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ونص في المادة الاولى منه على أنه « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات

في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحقة بها ، كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في الميزانيات المستقلة وهي ميزانية الجامعات وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الاوقاف وميزانية المجالس البلدية ومجالس المديریات» .
ونصت المادة ١٧ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين فيما عدا الوزراء ونواب الوزراء ويستثنى من ذلك العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف فيجوز بقاءهم حتى سن الخامسة والستين » ، وبينت المادة ١٨ كيفية حساب المعاش ونصت المادة ١٩ على أنه « يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضاها في احدى الوظائف المنصوص عليها بعد استبعاد المدد الآتية : (١) ٠٠٠ (٢) ٠٠٠ (٣) مدد الخدمة بعد سن الستين ويستثنى من ذلك المدد التي يقضيها الوزراء ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار اليها والمدد التي يقضيها العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية والعلماء الموظفون في مراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف حتى الخامسة والستين فيؤدى عنها اشتراك بواقع ٩/١ من كل من المذكورين والخزانة العامة والأزهر ومعاهده الدينية ووزارة الاوقاف » . ونص أخيرا في المادة ٦٦ على أن يعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ويتضح من مطالعة أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن مناط الافادة منه أن يكون الموظف ممن توافرت فيه شروط المادة الاولى وأن يكون موجودا فعلا في الخدمة وقت صدوره . وان كان قد جاوز وقتذاك السن المحددة في المادة ١٧ للحالة الى المعاش وفي هذه الحالة يستبعد من المدة المحسوبة في المعاش المدد التي تقضى بعد السن المحددة للحالة الى معاش وفقا لاحكام المادة ١٩ من القانون .

وقد قررت وزارة الاوقاف في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ معاملة المدعى

طبقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فأحالته الى المعاش اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ — تاريخ بلوغه سن الخامسة والستين — مع خصم ٩ ٪ من ماهيته الاصلية لحساب صندوق التأمين والادخار من ذلك التاريخ ، ولما تبين لها بعد ذلك أنه كان قد بلغ سن الخامسة والستين في أول يناير سنة ١٩٥١ عادت فسحبت قرارها الاول وقررت ص ف مكافأة له عن مدة خدمته ، ظنا منها أنه وقد بلغ سن الخامسة والستين قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فانه لايفيد من أحكامه .

ولكن لما كان مناط الافادة من أحكام انقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن يكون الموظف موجوداً في الخدمة فعلا وقت صدوره مع توافر شروط المادة الاولى من انقانون ، فاذا كان قد جاوز السن المحددة في القانون للإحالة الى المعاش استبعدت المدة التي قضاها بعد السن المذكور من المدة المحسوبة في المعاش ، ولما كان الثابت أن المدعى كان في خدمة وزارة الاوقاف عند صدور القانون سالف الذكر واحيل الى المعاش بالتطبيق لاحكامه فانه يتعين ربط معاش له وفق أحكام ذلك القانون عن مدة خدمته السابقة من ٧ من يونية سنة ١٩٣٠ الى أول يناير سنة ١٩٥١ بعد وفائه بالتزاماته المالية التي يربتها القانون كافة .

(طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٦)

الفرع الثاني عشر

مرشدو هيئة قناة السويس

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

بدل الارشاد والبذل التعويضي يحسب ضمن الاجر الذي يسوى على اساسه معاش المرشد .

ملخص الحكم :

ان الاجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات

الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً اليه العلاوات أيا كان نوعها ، مما له صفة الثبات والاستقرار . وقد خول القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه . وقد نصت المادة ٥٦ من لائحة البدلات التي وضعها مجلس الادارة بصرف مكافأة ارشاد أو بدل تعويض في حالة فقد مكافأة الارشاد . ويعتبر بدل الارشاد أو مكافأة الارشاد المذكورة المقررة بالمادة ٥٦ جزءاً من مرتب المرشد ، ولاينفى عن هذا البذل صفته كجزء من المرتب تغير مقدار ما يقبضه المرشد بالزيادة أو النقصان . وأساس ذلك استمرار صرف هذا البذل للمرشد تحت مسمى بدل تعويض في حالة انقطاعه عن العمل أو تعطل الملاحة مؤقتاً .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

المنح السنوية الممنوحة لمرشدى هيئة قناة السويس لايجوز حسابها ضمن الاجر الذى يسوى على اساسه معاش المرشد .

ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعمل انه يشترط لحساب المنح السنوية ضمن الاجر الذى تؤدى عنه اشتراكات التأمينات الاجتماعية أن تكون هذه المنحة مقررة في عقود العمل أو الانظمة الأساسية ومن ثم فان خلو نظام الهيئة مما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة يترتب عليه عدم حسابها ضمن الاجر . كما أن صدور قرار خاص بها كل سنة يؤكد عدم الالتزام بها اصلاً وعدم خضوعها لنظام ثابت ودائم واساس كل ذلك ان الدائم لايجتاج الى قرار خاص به كل سنة .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

الفرع الثالث عشر

هيئة السكك الحديدية ، وهيئة المواصلات السككية واللاسككية

قاعدة رقم (٤٣١)

البدء :

موظفون السكة الحديد المؤقتين والخدمة الخارجون عن الهيئة — مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه . متجمد احتياطي المعاش الواجب على هؤلاء الموظفين أدأؤه عند تثبيتهم — تقريره قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع موظفي المصلحة الثبوتين ، سواء من عين منهم بمقتضى قرار ٢١/٦/١٩٣٨ و ١٦/٦/١٩٤٣ أو ٢٠/١/١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

أن المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها في ١٦/٩/١٩٤٧ قد أشارت غير مرة الى حالة موظفي مصلحة السكك الحديدية من حيث نظام مكافآتهم طبقا للائحة الخاصة بالمؤقتين منهم والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وسخاء هذه اللائحة بالمقارنة بالمكافأة المستحقة بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ ، وأن أسباب هذا الفرق بين المكافآت إنما يرجع الى طبيعة العمل بمصلحة السكك الحديدية ، فهو شاق مضم وأن موظفي هذه المصلحة قد اكتسبوا حقا في الفرق بين المكافآت (المكافأة المقررة بمقتضى لائحة السكك الحديدية والمقررة بمقتضى قانون المعاشات سنة ١٩٠٩) ، وأن هذا الفرق وأن كان الاصل فيه أن يبقى في خزينة مصلحة السكك الحديدية حتى يفصل الموظف فتصرف اليه ، وذلك طبقا للائحة المصلحة المذكورة الخاصة بالمكافآت ، الا أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ يصير التجاوز عن استرداد نصف الفرق

بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ والخاص بالاعانة الاضافية عن سنى الخدمة الزائدة على ٢٤ سنة واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي بحيث يخفف عبء اقساطه عن هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية نصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها . ومن ثم تكون القاعدة التنظيمية مطلقة غير مقصورة التطبيق على طائفة دون أخرى ، وأن العلة في تقرير القاعدة الواردة بمذكرة اللجنة المالية هي سخاء مكافآت مصلحة السكك الحديدية بسبب مشاق أعمال موظفيها ، وأنهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم السابقة على التثبيت ، وهذه العلة متوافرة في موظفي المصلحة سواء من ثبت منهم بمقتضى قرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ أو ١٦ من يونية سنة ١٩٤٢ أو ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بشأن جواز تثبيت الموظفين ، اذ الخلاف في هذه القرارات انما هو في شروط التثبيت وحساب الماهية وحساب المدة السابقة على التثبيت ، وهو خلاف غير ذى شأن أو موضوع بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ الذى صدر بعد هذه القرارات جميعا وصدر مطلقا عاما غير مقيد . وانبنى على سبب واحد هو حق موظفي مصلحة السكك الحديدية في مكافأة أسخى من المكافأة المقررة لموظفي الحكومة المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ وهذا السبب قائم بالنسبة للموظفين الثنتين بقرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ أو ما تلاه من قرارات ، وكلها سابقة على قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٤٧ المشار اليه . وأما ما ورد في مذكرة اللجنة المالية من الاشارة الى قرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ فهو على سبيل الرواية وسرد الوقائع باعتباره أول قرار صدر يفتح التثبيت بعد وقفه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، فهو أول مناسبة لاثارة المنازعات الخاصة بمتجمد الاحتياطي والفرق بين المكافأتين ، فلا يعتد بهذه المناسبة لقصر تطبيق قرار سنة ١٩٤٧ السابق الاشارة اليه على من ثبت بمقتضى قرار سنة ١٩٣٨ ، ما دام الهدف الذى قصد اليه مجلس الوزراء هو التخفيف عن كاهل موظفي مصلحة السكة الحديد لسخاء مكافآتهم ، وهى حق لهم كانوا سيقاضونه عند احوالهم الى المعاش طبقا للاحتتم ، وانما عجل بالتجاوز

عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين واستبعاده من متجمد الاحتياطي تخفيفا عن كاهل هذه الطائفة من الموظفين بلا تمييز بين من ثبت منهم بقرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ أو قرار ١٦ من يونية سنة ١٩٤٣ أو قرار ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، اذ الجميع يشتركون تماما في علة اصدار القرار ، وينتفعون منه بناء على عموم القاعدة التنظيمية التي حددت بمقتضى قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧ المشار اليه مفسرة بما جاء في مذكرة اللجنة المالية . وأما الاستناد في قصر تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه على من ثبتوا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ الى القول بأن اللجنة المالية — اذ طلبت بيانا بجملة الاحتياطي المستحق على المثبتين طبقا لقرار سنة ١٩٣٨ ، وجعله المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ ، وعلى أساس لائحة مكافآت السكك الحديدية ، والفرق بين المكافأتين لتحديد جملة المبالغ اللازمة لتنفيذ القاعدة المقترحة — قد عنت هؤلاء دون غيرهم فهي مردودة ، (أولا) : بأنه لم يرد في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها مايدل على أن اللجنة المالية طلبت بيان جملة الاحتياطي المستحق لموظفي ومستخدمي المصلحة المثبتين بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٨ ، بل أن المذكرة في هذا الصدد أشارت الى أن اللجنة المالية طلبت الى مصلحة السكك الحديدية موافاتها بجملة الاحتياطي المستحق على هؤلاء المستخدمين وكذلك جملة المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ وعلى أساس نظام مصلحة السكك الحديدية . وهؤلاء المستخدمون هم المثبتون من موظفي المصلحة الذين يعاملون بلائحة مكافآتها ، على ما سبق ايضاحه . (ثانيا) بأن هذا البيان انما هو للاستثناس فقط ، لان المصلحة ما كانت لتدفع أو لتفتح اعتمادا لتغطية نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، بل ان الامر لايعدو مجرد التعجيل بصرف نصف فرق المكافأة من باب التيسير بدلا من بقاءه معلى لحسابهم لدى المصلحة لحين بلوغهم السن المقررة لترك الخدمه في الوقت الذي ينوء فيه كاهلهم بأقساط متجمد احتياطي المعاش .

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز لموظفي السكك الحديدية عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ — سريان أحكامه على كل من تنطبق عليه شروطه ممن انتفعوا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — تكاليف نفاذ هذا القرار والجهة التي تتحمله — هي الخزنة العامة دون الهيئة العامة للسكك الحديدية نظرا لنفاذ القرار وقت اندماج ميزانية السكك الحديدية في ميزانية الدولة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض الشروط الواجب توافرها لتطبيق قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦/٩/١٩٤٧ ان واقعة التثبيت طبقا لقانون معين هي الفصل في انطباقه وتحديد مدى الحقوق التي يربتها ، ومن ثم يتعين في حساب نصف الفرق بين المكافأتين الذي يتجاوز عنه طبقا لهذا القرار وتحديد المدة التي تقدر على أساسها المكافأتان بالنسبة الى من طبق في حقهم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الوقوف عند تاريخ العمل بهذا القانون أى عند أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ومن ثم ينبغي الاعتداد بهذا التاريخ في تحديد الجهة التي تتحمل تكاليف تطبيق هذا القرار .

ومن حيث ان استقلال الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية الدولة لم يكن في ذلك التاريخ قد تحقق بعد ، اذ يبين مع تتبع التطور التاريخي لمصلحة السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات أن ميزانية هذه المصلحة انفصلت عن الميزانية العامة للدولة منذ سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٣ ثم أدمجت بعد ذلك في الميزانية العامة للدولة اعتبارا من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ ، ولما قسمت هذه المصلحة في سنة ١٩٥٣ الى مصلحتين هما مصلحة السكك الحديدية

ومصلحة التليفونات والتلغرافات ظلت مصروفاتهاما وإيراداتهما مندمجتين في الميزانية العامة كغيرين من فروع وزارة المواصلات الى أن صدر على التوالي بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ و ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية بجمهورية مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ ، بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر ، وقضت المادة التاسعة من كل منهما بأن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية ، وبينت المذكرة الايضاحية ان المشرع استهدف من وراء ذلك تحقيق استقلال مالى لكل من الهيئتين يضمن الى حد كبير التخفيف عن ميزانية الدولة ، هذا وقد وضعت أول ميزانية مستقلة لكل من الهيئتين في السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ اذ استمر العمل بالاعتمادات الخاصة بمصلحتى السكك الحديدية والتليفونات والمدرجتين بالميزانية العامة للدولة حتى أول يولية سنة ١٩٥٨ طبقا للمادتين ١٣ من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ .

وبين مما تقدم أن استقلال الهيئة العامة للسكك الحديدية ، والهيئة العامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية على نحو ما سلف ، انما تحقق في تاريخ تال لتبثيت موظفى السكك الحديدية والتليفونات طبقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أى في تاريخ تال لانتفاعهم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ ومن ثم ينبغى أن تتحمل الميزانية العامة للدولة تكاليف تنفيذ هذا القرار اذ ليس من شأن تراخى جهة الادارة في اجراء هذا التنفيذ الى حين استقلال كل من الهيئتين بميزانية منفصلة أن يغير من تاريخ استفادة الموظفين من القرار المذكور الذى تولدت حقوقهم عنه مباشرة ، كما أن هذا التراخى ليس من شأنه تغيير الجهة التى تتحمل تكاليف التنفيذ ، ويؤيد ذلك ان المشرع حين أصدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ — بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين وأصناف حكما مشابها لحكم قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، حمل الخزانة العامة بالفرق ؛ اذ نصت المادة ٢٥ مكررا المضافة

بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ على أنه « إذا انتهت خدمة احد الموظفين الموجودين حاليا بالخدمة وكانت الحصة التى أدتها الحكومة لحسابه مع فائدتها تقل عن المكافأة التى كانت تستحق له طبقا للقواعد المعمول بها قبل العمل بهذا القانون فيكون للموظف أو للمستحقين عنه حسب الاحوال الحق فى اقتضاء الفرق من الخزانة العامة » وأوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون شرحا لذلك « نظرا لانه فيما يتعلق بالموظفين الذين تكون لهم مدد خدمة كبيرة وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ فان مقدار ما تؤديه الخزانة اليهم فى صندوق الادخار وفوائده المركبة ٣/٠ سيقل فى بعض الحالات عما يستحق لهم بمقتضى القواعد التى كان معمولا بها حتى تاريخ سريان احكام هذا المرسوم بقانون ، وحتى لا تضار هذه الفئة من الموظفين الذين اكتسبوا حقوقا واجبة الاحترام فى ظل هذه القواعد ، لذلك فقد نص المشروع على أن تؤدى الخزانة العامة لمن يترك الخدمة من هؤلاء الموظفين أو لورثتهم حسب الاحوال الفرق بين ما يستحقونه من مكافأة وبين ما ادته لحسابهم فى صندوق الادخار مع فوائده » • كل ذلك على الرغم من أن المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ تقضى بسريان أحكامه على هيئات ذات ميزانيات مستقلة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ على كل من تتوافر فيه شروطه من الموظفين الذين انتفعوا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وذلك دون حاجة الى استصدار حكم بأحقيته فى الافادة من هذا القرار • والقرام الخزانة العامة بتكاليف تطبيق هذا القرار فى شأن موظفى الهيئة •

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز موظفي مصلحة السكك الحديدية عن استرداد نصف الفرق بين المكافآت بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش المستحق على هؤلاء الموظفين — شروط الاستفادة من هذا القرار — سريان احكامه بالتجاوز عن الفروق على موظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية حتى يعد صدور قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ حتى لو لم يستصدر الموظف حكما قضائيا بذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من مذكرة اللجنة المالية رقم ٦٠٠/٣٠ مواصلات في ٢٣٤/١/١٣٧ المرفوعة الى مجلس الوزراء في ٩/٩/١٩٤٧ أن طبيعة العمل بمصلحة السكك الحديدية وظروفه الشاقة قضت بأن تسن لائحة خاصة لمكافآت موظفيها الخارجين عن هيئة العمال تبلغ المكافأة التي تمنح طبقا لها ٤٢ شهرا في حين أن مكافأة موظفي المصالح الاخرى لم تكن تجاوز ماهية ١٢ شهرا ، وبمناسبة تثبيت بعض موظفي مصلحة السكك الحديدية والتليفونات طبقا لقانون المعاشات ، استحق عليهم متجمد احتياطي كبير عن مدد خدمتهم فطالبوا بصرف الفرق بين المكافأتين وخصمه من أصل متجمد الاحتياطي المستحق عليهم ، فصدر قرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين وخصمه من متجمد الاحتياطي . وقد استقر القضاء الاداري على أن القاعدة التي تضمنها هذا القرار وردت عامة مطلقة يفيد منها كل من توافرت له شروطها وهي (أولا) التوظيف بمصلحة السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ اذ أن ذلك هو المناط في استحقاق المكافأة طبقا للائحة مكافآت السكك الحديدية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٤

(ثانيا) التثبيت طبقا لاحد قوانين المعاشات اذ أن ذلك من شأنه أن يفقد الموظف الزايا التي كانت مقدرة له بمقتضى لائحة مكافآت المصلحة (ثالثا) استحقاق مكافآت عن مدد الخدمة السابقة على التثبيت طبقا للائحة مكافآت السكك الحديدية تفوق ما هو مقرر لمثيله من موظفي الحكومة طبقا للقوانين واللوائح • — فمن استوفى هذه الشروط كان له أن يفيد من القرار المذكور دون حاجة الى استصدار حكم قضائي بذلك •

(فتوى ٧٢٦ في ١١/٥/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

الاحكام الصادرة بأحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ — وجوب احترام حجيتها ومن ثم التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة المقررة بلائحة مكافآت السكة الحديد وتلك المقررة بقانون المعاشات — تنفيذ هذه الاحكام على من صدرت لصالحهم ولو لم يكن مستحقا عليهم متجمد احتياطي معاش •

ملخص الفتوى :

أنه عن مدى حجية الاحكام النهائية الصادرة بأحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ فإنه يبين من المادة ٤٠٥ من القانون المدني انها تنص على أن « الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة • ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا » وان مفاد هذه القاعدة ان الاحكام التي حازت قوة الشيء المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق بحيث يصبح من غير الجائز قبول أى دليل ضدها —

وان هذه الحجية تقوم بتوافر ثلاث شروط وهي وحدة الخصوم فلا تتعدى حجية الاحكام غير اطراف الخصوم الممثلين في الدعوى — ووحدة المحل وهو الحق المطالب به في الدعوى أو الميزة القانونية التي يرمى المدعى الى تحقيقها — ووحدة السبب وهو الواقعة القانونية أو المادية التي نشأ عنها الحق المطالب به .

وإذا كانت الاحكام الصادرة بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين والمشار اليها سلفا قد قررت الحق المتنازع عليه في مدى أحقية من صدرت لهم في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ والزمته هيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الذي تقرر ذلك المركز القانوني الذي كشف الحكم عن نيته فقد فصلت في خصومة بعد تحقيق المحكمة لادعاء المحكوم لهم والحكم بما يثبت هذا الادعاء ويكون ما قضت به قد حاز قوة الشيء المقضي ولا محل للمنازعة في شأنه بين الخصوم أنفسهم وفي ذات الحق محلا وسببا بعد أن استنفدت هذه الاحكام طرق الطعن وأصبحت أحكاما نهائية لا تقبل الطعن بالطرق العادية أو بالطرق غير العادية . والقول بأن هذه الحجية قاصرة على الشروط التي وردت في أسباب الحكم وقطعت المحكمة بتوافرها في حق رافع الدعوى، ولا تمتد حجية الاحكام المذكورة الى شرط متجمد احتياطي المعاش المستحق عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت الذي لم تعرض له المحكمة اطلاقا في هذه الاحكام ، هذا القول فيه اهدار لهذه الحجية وأثاره المنازعة من جديد فيما قطعت فيه هذه الاحكام وحسمته بين ذات الخصوم في ذات الحق محلا وسببا .

وموضوع المنازعة الذي فصلت فيه هذه الاحكام هو طلب التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات لازال هو موضوع المنازعة التي يثيرها الرأي الاول .

والسبب هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ لازال هو السبب في المنازعة الجديدة ، والعبرة في وحدة السبب بوحدة في مجموعه ، فاذا قيل بأن شرطا من شروط قرار مجلس الوزراء المشار

اليه قد تخلف في حق المدعى ولم تعرض له المحكمة في أسباب حكمها . فليس في ذلك اخلال بوحدة السبب لان السبب وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ قد تناولته الدعوى المرغوة بطلب التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين برمته ، فتناولته أولا — من حيث الشروط التي يتطلبها لانطباقه فاستخلصت هذه الشروط وحددتها وانتهت الى توافرها في حق المدعى فالحجية شاملة للقرار كله وما يستخلص بعد ذلك من شروطه الجديدة باعتبار أن القرار في مجموعه كان هو الواقعة القانونية التي نشأ عنها الحق المطالب به واستخلاص المحكمة شروط هذا القرار من عباراته انما جاء على سبيل الحصر لا المثال . وهو المستفاد مما جاء في هذه الاحكام من « أن القاعدة التي قررها مجلس الوزراء انما جاءت عامة ومطلقة ويفيد منها كل من توافرت له شروطها وهي (أولا) التوظيف بالسلك الحديدية (ثانيا) التثبيت (ثالثا) — استحقاق عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت تفوق ما هو مقرر لمثيله عن موظفي الحكومة طبقا للقوانين واللوائح العامة .

فان مفاد ذلك أن هذه الشروط هي وحدها التي استخلصتها المحكمة من بحثها لهذا القرار ولا يجوز القول بأنها لم تتعرض لشرط رابع هو شرط استحقاق متجمد احتياطي المعاش وقد كان النزاع معروضا عليها برمته وكان انطباق هذا القرار بكامل شروطه على المدعى بسبب المنازعة الرد المقنع الوحيد على هذا فان هذا الشرط لم تستشفه هذه الاحكام من قرار مجلس الوزراء المشار اليه وبذلك تكون قد قطعت في أن هذه الشروط ليس شرطا من شروط هذا القرار حاز الحكم حجيته من حيث استبعاد هذا الشرط من شروط القرار .

وقد تناولت المحكمة هذا السبب ثانيا من حيث توافر هذه الشروط في حق المدعى فقطعت بتوافرها اذ جاء في أسباب أحكامها « ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى قد توافرت له هذه الشروط فيتمين الحكم له بالافادة من الحكم الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ » وهذا دليل آخر على أن الشروط التي استخلصتها المحكمة وحدها كافية للافادة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه لا كان توافر

هذه الشروط وحدها في حق المدعى سببا في الحكم بأحقية في الافادة من هذا القرار .

وفضلا عن ذلك فان القضاء الوارد في المنطوق هو وحده الذي يحوز حجية الشيء المقضى به دون أسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له . أى أن الاصل أن الحجية تلحق المنطوق وحده ولا تلحق الاسباب الا استثناء .

وبين من الاطلاع على منطوق هذه الاحكام انها جرت جميعا على القضاء بما يلي « حكمت المحكمة بأحقية المدعى في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السلك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع استبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه في متجمد احتياطي المعاش المستحق عليه وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وما يترتب على ذلك من آثار » ومنطوق هذه الاحكام صريح في القضاء بأحقية المدعين في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين مع استبعاد القدر المتجاوز عنه من احتياطي المعاش المستحق عليهم ، فهو قد فصل في شقين لا ارتباط بينهما (الاول) قضى بأحقية المدعى في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين (الثاني) قضى بحق الحكومة في استخدام نصف الفرق باستبعاده من متجمد الاحتياطي بدلا من صرفه لهم نقدا لان التثبيت غالبا يصحبه استحقاق متجمد احتياطي معاش كبير عن مدد الخدمة السابقة وهي المناسبة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء المشار اليه غير أنه لا تلازم بين ثبوت الحق في نصف فرق المكافأتين وبين استبعاد نصف الفرق من متجمد الاحتياطي اذا ان الاساس القانوني للحق في صرف نصف فرق المكافأتين خلاف الاساس القانوني لاستحقاق متجمد احتياطي معاش على الموظف .

واذا كانت الحجية تلحق الاسباب استثناء بالقدر الذي ترتبط فيه الاسباب بالمنطوق ارتباطا جوهريا فمن باب أولى لا تلتحق الحجية ما لم يرد في الحكم من اسباب اذ يبين من أسباب الحكم التي كتبت في مايقرب

من خمس عشرة صفحة أن الحكم كان نتيجة أسباب معينة واضحة محصورة أسفر عنها تمحيص مزاعم الخصوم ووزن ما استندوا اليه من أدلة واقعية وحجج قانونية وكانت الاسباب تعليلًا سائغًا لقضائهم فيه من الأدلة ما يكفي لحمله . ولم يكن بالاسباب قصور أو تهافت، وبفرض هذا فإن اهدار حجية هذه الاحكام انما يكون بالظن فيها بطرق الظن التي استغذت عن آخرها بالنسبة لهذه الاحكام .

فلا يجوز أن تهدر الحجية لأن الحكم لم يتناول بالتمحيص ما فاته الخصوم من دفاع وهو ما يثيره الرأي الاول من أنه يشترط في هذا القرار استحقاق متجمد احتياطي معاش وهو الامر الذي لن تتعرض له المحكمة ، كما ينبغي الا يسند الى المحكمة مالم تؤدي الى المبادئ الاصلية في الحكم ولا تفترض للمحكمة نية ارادة لاتتبع صراحة وعلى وجه دقيق من منطوق وأسباب الحكم ولا يشفع في هذا أن أحكاما صدرت بذات المحكمة برفض دعاوى التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين حين استبان لهذه المحكمة أنه لم يستحق على المدعى متجمد احتياطي معاش لأن النزاع قد خرج من ولاية المحكمة بالنسبة للاحكام السادرة بالاحقية وبالنسبة للاحكام الصادرة بالرفض فان حجيتها نسبية لاتتعدى اطراف الخصومة الممثلين في الدعوى فلا يجوز أن يتعدى أثرها الاحكام الصادرة بالاحقية لأن المحكمة لاتملك تعديلها بعد أن خرجت من ولايتها ولا تملك أن تضيف الى شروط القرار في هذه الاحكام شرطًا رابعًا . وفضلا عن ذلك فانه يبين من الاطلاع على الاحكام الصادرة بالرفض أنها تهافتت في أسبابها تهافتا واضحا اذ جاء بها ما استغلضت أحكام الاحقية من شروط ثلاث لانطباق قرار مجلس الوزراء هي التوظيف في السكة الحديد والتثبيت واستحقاق مكافأة عن مدة الخدمة طبقا للائحة مكافآت السكة الحديد تفوق ما هو مقرر لمثيله من موظفي الحكومة .

وعند تطبيق هذه الشروط تناقضت في أسبابها اذ جاء بها « من حيث أن المدعى لايفيد من قرار مجلس الوزراء اذ أن مناط الافادة من هذا القرار ... أن يكون مستحقا على الموظف متجمدا احتياطي فاذا كان الثابت أن المدعى لم يستحق عليه متجمدا احتياطي عن مدة الخدمة السابقة اذ لم يختر دفع الاقساط عن مدة خدمته السابقة

ولذلك يكون قد فقد شرطاً من شروط الافادة من القرار المشار اليه •
وخلاصة ما تقدم أنه يتعين احترام حجية الاحكام الصادرة بالتجاوز
عن مدة استرداد نصف الفرق بين المكافأتين ولو لم يكن مستحقاً على من
صدرت لصالحهم متجمد احتياطي معاش •
(فتوى ٥٥٦ في ٢٩/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ في شأن التجاوز عن
استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية
والمكافآت بحسب قانون المعاشات — الموظفون المستفيدون من احكام
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يستحق عليهم متجمد احتياطي بسبب
عدم اشتراكهم عن مدة خدمتهم السابقة — استفادتهم من قرار مجلس
الوزراء المذكور شأنهم شأن من اشتركوا عن مدة خدمتهم السابقة —
أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

أنه عن مدى افادة الموظفين المنتفعين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
الذين لم يستحق عليهم متجمد احتياطي من قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٦/٩/١٩٤٧ ، فإن هذا القرار الصادر في شأن التجاوز عن استرداد
نصف الفرق بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب
قانون المعاشات قد جاء مطلقاً غير مقصور الاثر على من اختار الاشتراك
عن مدة الخدمة السابقة واستحق عليه متجمداً (احتياطي معاش) وذلك
لان من لم يشترك عن مدة الخدمة السابقة كمن اشترك عنها فكلهما قد
فقد الحق في المكافأة المقررة بمقتضى لائحة مكافآت السكك الحديدية
عن مدة الخدمة السابقة اذ دخلت هذه المدة ضمن مدد الخدمة المحسوبة
في المعاش بأداء الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة
اشتراكها فيها طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سواء اشترك
الموظف عنها أو لم يشترك وبذلك يسقط حقهم في المكافأة عنها طبقاً

لقاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمكافأة عن ذات مدة الخدمة المحسوبة في المعاش . وانه تفريعا على ذلك فان مناط الافادة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه قائم بالنسبة لهؤلاء الموظفين شأنهم شأن من اشتركوا عن مدة الخدمة السابقة اذ أن الجميع في مركز قانوني مماثل من حيث فقدان المكافأة المقررة بمقتضى لائحة مكافآت السكك الحديدية .

ويؤيد ما سبق ما جاء في مذكرة اللجنة المالية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٤٧ من أن وزارة المالية تلاحظ أن هناك فرقا بين موظفي السكة الحديد وموظفي مصالح الحكومة الاخرى في الاستفادة من التثبيت لان موظفي السكة الحديد اذا استمروا خارج الهيئة يستولون على مكافأة ممتازة عن زملائهم بالمصالح الاخرى فاذا قبل هؤلاء الآخرون استقطاع الاحتياطي المتجمد فانهم الراحون لان المكافأة التي كانوا يحصلون عليها بعد انتهاء خدمتهم ضئيلة جدا وان الطلب المقدم من موظفي السكة الحديد باحتساب الفرق بين المكافأة الخاصة بهم والمكافأة المقررة بمقتضى قانون المعاشات من أصل متجمد الاحتياطي المستحق عليهم هو طلب لايرمى الى اعفائهم من دفع الاحتياطي عن مدة خدمتهم الوقتية والخارجية عن هيئة العمال التي حسبت في المعاش بل يرمى الى حفظ حقهم في الامتياز الذي كسبوه من جراء تطبيق لائحة المكافآت وهو أسخى من القانون العام الذي ينطبق على سائر الموظفين في المصالح المختلفة — وان امتياز موظفي السكك الحديدية من حيث نظام مكافآتهم قبل التثبيت بالنسبة لسائر موظفي المصالح الاخرى والذي كسبوه ويطلبون حفظ حقهم فيه هو عبارة عن الفرق بين المكافأة اذا حسبت طبقا للائحة مصلحة السكك الحديدية والمكافأة اذا حسبت طبقا لقانون المعاشات . فبدلا من صرف هذا الفرق اليهم فهم يطلبون خصمه من متجمد الاحتياطي المستحق عليهم من جراء حساب مدة خدمتهم في — المعاش — وان مرجع هذا الامتياز هو نوع العمل الذي يؤديه موظفو السكة الحديد وهو شاق مضني يعانوان من أجله السهر في ساعات الليل والعمل باستمرار وهم وقوف ساعات طويلة ويتحملون بسببه متاعب الشتاء وبرده القارس ومتاعب الصيف وحره الشديد خصوصا وانه بعد دخولهم في سلك الموظفين الدائمين لم يغيروا هذا النوع من العمل بل هم مستمرين فيه .

ولما كان موظفى السكة الحديد المبتوتون طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سواء من اشترك منهم عن مدة الخدمة السابقة أو من لم يشترك اذ أنهم فى مركز قانونى مماثل من حيث الامتياز الذى كسبوه من جراء تطبيق لائحة للمكافآت اكثر سخاء من القانون العام الذى ينطبق على سائر الموظفين — وهم سواء أيضا من حيث علة هذا الامتياز ومرجعه فانهم لا يختلفون من حيث افادتهم من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٩/١٩٤٧ وقد استقرت احكام القضاء الادارى على أن القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء المتقدم الذكر جاءت عامة مطلقة يفيد منها كل من توافرت شروطها — ولم تتغير الاحكام الصادرة بالاحقية استحقاق متجمد الاحتياطى شرطا من شروط تطبيق قرار مجلس الوزراء اذ لا يجوز قصر تطبيق القرار على احدى مناسباته وهى عبارات عارضة وردت فى مذكرة اللجنة المالية وحددت المناسبة من اصدار القرار وهى التى نتحصل فى تثبيت موظفى السكة الحديد بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١/٦/١٩٣٨ واستحقاق متجمد احتياطى معاش كبير عن مدة خدمتهم السابقة مما دعاهم الى تقديم شكوى يطلبون فيها حفظ حقهم فى الامتياز المقرر بمقتضى لائحة مكافآتهم وخصمه من متجمد الاحتياطى المستحق عليهم — وذلك لان النص يدور وجودا وعدما مع علة وهدفه دون مناسبة اصداره .

وخلاصة ما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد الفرق بين المكافآت لم يكن الا اعترافا من المشرع بالفارق بين موظفى السكك الحديدية والمصالح الاخرى فى الاستفادة من التثبيت وهو فارق من ناحية واحدة وهو الامتياز الذى كسبوه من جراء تطبيق لائحة مكافآت أسخى من القانون العام الذى ينطبق على باقى الموظفين وأن العلة فى اصدار هذا القانون هو سخاء تلك المكافأة بسبب مشاق الاعمال التى يؤديها موظفو السكك الحديدية وانهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم القانونية السابقة على التثبيت وان هذا القرار جاء عاما مطلقا غير مقيد وغير مقصور التطبيق على طائفة دون أخرى من موظفى المصلحة ولا يجوز قصره على احدى مناسباته أو الربط بين الافادة فيه واستحقاق متجمد احتياطى وان القول بغير ذلك فيه اضافة بمعنى آخر لن لم يشترك عن مدة خدمته يضاف

الى النعين الذى لحقه من جراء فقدته المكافأة الممتازة عن مدة خدمته السابقة وحساب معاشه عن مدة الخدمة السابقة على أساس ١٠٠/١ بدلا من ١٠٠/١٠. ومن ثم فان القرار على هذا النحو يفيد منه كل من توافرت فيه شروطه وهى التوظيف بالسكة الحديد والتثبيت واستحقاق مكافأة مدة الخدمة السابقة على التثبيت طبقا للائحة مكافأة السكة الحديد تفوق ما هو مقرر لمثله من موظفى الحكومة طبقا للقوانين واللوائح العامة.

(فتوى ٥٥٩ فى ٢٩/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالموافقة على التجاوز لموظف السكة الحديد من استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات ، واستبعاد الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى — أعمال هذا القرار يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق فى الافادة من القرار المذكور ، متجمد احتياطى معاش من مدة خدمته السابقة على التثبيت — أثر ذلك بالنسبة الى المثبتين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة النعين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قد تضمن « الموافقة على التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى » ومؤدى ذلك ، أن أعمال هذا القرار باستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطى المعاش، انما يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق فى الافادة من القرار المذكور ، متجمد احتياطى معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته بالمعاش .

ومن حيث ان تثبيت الموظف بالمعاش ، وان يكن يتم بقوة القانون، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، فى تاريخ العمل به ، أى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، الا أن هذا التثبيت ، لا ينشأ عنه فى ذاته ، استحقاق متجمد احتياطى معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ، ومن ثم فان لا مجال — فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ التثبيت — لاعمال قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، فى خصوص استبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطى المعاش .

(طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب قوانين المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بالاعانة الحتمية عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى المستحق على موظفى مصلحة السكك الحديدية — مناط الافادة من هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ينص على التجاوز على استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب قوانين المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بالاعانة الحتمية عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى ، وذلك بغرض تخفيف عبء أقساط هذا المتجمد عن كاهل موظفى مصلحة السكك الحديدية على أن تتحمل المصلحة النصف المتجاوز عنه بالخصم من ميزانيتها .

ومناطق الافادة من هذا القرار بحسب أحكامه أن يكون الموظف بالسكك الحديدية قد ثبت في المعاش طبقا لاحد قوانين المعاشات وأن يستحق عليه نتيجة لذلك متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على هذا التثبيت .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — المواد ١٩ ، ٥٠ ، ٥١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر موظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — الاستفادة منها ان الموظف يلتزم باداء متجمد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة على التثبيت — الفوائد التي نص المشرع على حسابها على هذا المتجمد هي من توابعه — أثر ذلك — التزام الموظف بقيمة الفوائد أيضا — علة ذلك — تحقق هذه العلة بالنسبة الى موظفي الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة معدلا بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ قد نص في المادة ١٩ على أن « يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضاها في احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى بعد استبعاد المدد الآتية :

وتحسب في المعاش بالنسبة للمتقاعدين بأحكام هذا القانون وقت العمل به وكذلك بالنسبة للفقائات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أى من صندوقى التأمين والمعاشات طبقا للفقرة الثالثة من

المادة (١) من هذا القانون ، مدد الخدمة السابقة التي قضيت في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأة في الحكومة أو في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو في الخاصة الملكية السابقة أو في الاوقاف الخصوصية الملكية السابقة بشرط أن تكون مدد خدمة فعلية لم يتقاض عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الخدمة السياسي التي قرر حسابها في المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء وتؤدي عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ و ٥١ « .

كما نص في المادة ٥٠ على أن « تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الى كل من صندوقى التأمين والمعاشات مبالغ عن مدد الخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعاش للموظفين غير المثبتين المشتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخول الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار المشار اليها في المادة السابقة أو بأحكام هذا القانون بحسب الحال .

وتقدر هذه المبالغ بالنسبة الى كل موظف بواقع ٩٪ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار أو بأحكام هذا القانون حسب الحال مضروباً في مدة الخدمة المذكورة وتحسب عليها فائدة بواقع ٦٫٥٪ سنوياً « .

وتنص المادة ٥١ منه على أن « يجوز للموظفين غير المثبتين المنتفعين بأحكام هذا القانون أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدد خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة ما عدا سعر الفائدة فيحسب بواقع ٢ ٪ سنوياً ، وتؤدي هذه الاشتراكات أما دفعة واحدة خلال فترة الاختبار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين وأما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختبار والباقي على أقساط شهرية طبقاً لما تقدم على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في موعد نهايته ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٨ « .

ومن حيث ان الاستفادة من أحكام هذه النصوص أن همه التراما

بأداء متجمد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمة الموظف السابقة على التثبيت ، وهذا الالتزام يقع على عاتق الموظف ويؤدي الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وقد حدد القانون مقدارها وفقا لقواعد معينة وقرر طريقة الوفاء به وفقا لاختيار الموظف سواء بسداده دفعة واحدة خلال فترة الاختيار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين واما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختيار والباقي على أقساط شهرية على أن يصعد الموظف رغبته وطريقة الاداء في موعد نهايته ٣٠ يونية سنة ١٩٥٨ •

ومن حيث ان المشرع قد نص على أن تحسب على هذا المتجمد فوائد سعرها ٢٪ سنويا •

ومن حيث أنه من المسلم أن الفوائد هي من توابع الدين الاصلى ، فيتحملها من يلتزم أصلا بالدين المستحقة عنه الفوائد ، ولما كان الموظف الذي يشترك من مدد خدمته السابقة هو الذي يتحمل بقيمة الاشتراكات المستحقة من هذه المدد ، ومن ثم يكون هو الملتزم أيضا بقيمة الفوائد المستحقة عن هذه الاشتراكات ، ويؤيد هذا أن هذه الفوائد هي في حقيقتها فوائد تأخرية قررها القانون لصالح صندوقى التأمين والمعاشات على اعتبار أن هذه الاشتراكات كان ينبغي في الأصل استقطاعها من مرتب الموظف عن تلك المدد شهريا ، وأن هذا الخصم لو تم في حينه شهريا لكانت الاشتراكات المستقطمة الى الخزانة ولا يمكن استغلالها فيما يعود عليها بالفوائد المالية وقد ترتب على تأخير التثبيت ومن ثم تأخير سداد هذه الاشتراكات في حينها حرمان الخزانة من استثمار هذه الاشتراكات طوال مدة التأخير فكانت الفائدة التي قرر المشرع حسابها على هذه الاشتراكات كتعويض للخزانة عن حرمانها من الانتفاع بقيمة الاشتراكات السابقة طوال مدة التأخير ، وهذه هي العلة من تقرير الفوائد التأخرية على متجمد الاشتراكات السابقة •

ومن حيث أن هذه العلة مدعومة بالنسبة الى موظفى الهيئة العامة للسكة الحديد الذى هبتوا طبقا لاهكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وكانت لهم مدة خدمة سابقة على التثبيت استحققت عليهم اشتراكات عنها •

الفرع الرابع عشر

مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، والهيئة العامة

لبرنامج السنوات الخمس للصناعة

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

قوانين المعاشات الخاصة بموظفي مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله — تطبيق أحكام قوانين المعاشات التي كانت مطبقة على المنقولين منهم من الوزارات والمصالح قبل نقلهم اليها — معاملة المعينين بهذه المؤسسة ابتداء طبقا لاحكام قوانين المعاشات القائمة — تطلب الامر بالنسبة لهؤلاء الاخرين تدخلا تشريعا حتميا اما بانشاء صندوق خاص بهم واما باشتراكهم في صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفي الدولة

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القرار الجمهوري رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر بانشاء مؤسسة طرح النهر وأكله تنفيذا للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله ان هذه المؤسسة تعتبر مؤسسة عامة ذلك لانها تقوم على مرفق قومي عام وهو ينظم التصرف في طرح النهر وتوزيعه توزيعا عادلا . وقد عين في وظائف المؤسسة بعض موظفي الحكومة ممن كانوا يشغلون وظائف في مرافقها العامة التي تقوم عليها مباشرة ، ومن ثم فان تعيينهم هذا وان كان يعتبر بدء الرابطة بالمرفق العام الذي نقلوا اليه الا أنه في خصوص تسوية معاشهم يعتبر نقلا من مرفق عام الى مرفق آخر لايتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية التي اكتسبوها في ظل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة ومستخدميها ومن ثم تسرى على هؤلاء الموظفين أحكام قوانين المعاشات التي كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى المؤسسة شأنهم في ذلك شأن موظفي الاداعة وموظفي الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات

الخمس للصناعة الذين رأَت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى أحقيتهم في المعاملة على هذا النحو .

أما الموظفون الذين عينوا ابتداء بمؤسسة طرح النهر وأكله في ظل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن صناديق التأمين والمعاشات أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن المعاشات . فقد نصت المادة (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على أن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفى الدولة المدنيين وغير المدنيين المربوطة ماهياتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة وعلى درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في الميزانية العامة أو في الميزانيات الملحقه بها . الخ ، كما تضمن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه نصا مماثلا .

ولما كانت ميزانية مؤسسة طرح النهر وأكله ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتنتشر منفصلة عنها وتبدأ سنتها المالية وتنتهى في غير الموعد المحدد لبداية ونهاية السنة المالية لميزانية الدولة ، ومن ثم فهي لا تعتبر من الميزانيات الملحقه بميزانية الدولة في مفهوم قوانين المعاشات ولا تسرى هذه القوانين على موظفى تلك المؤسسة .

واذا كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة قد حددت اختصاصات مجلس ادارة المؤسسة ونصت في البند ٢ منها على أنه يختص بوضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة . ثم صدرت اللائحة الداخلية لنظام موظفى المؤسسة ومستخدميها ونصت المادة ٥٧ منها على أن « تسرى الاحكام والقواعد التي تضعها مصلحة التأمين والمعاشات على موظفى هذه المؤسسة » الا أن تلك اللائحة لم تنشأ صندوقا خاصا لتأمينات ومعاشات موظفى المؤسسة الامر الذى يتطلب تدخلا تشريعيا أما بإشراك موظفى مؤسسة طرح النهر وأكله في صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة وأما بإنشاء صندوق خاص لتأمين ومعاشات موظفى المؤسسة .

لهذا انتهى الرأى الى أنه بالنسبة الى موظفى مؤسسة طرح النهر وأكله ، المنقولين اليها من مصالح الحكومة ووزاراتها تستمر معاملتهم بأحكام قوانين المعاشات التى كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى المؤسسة .

وبالنسبة الى موظفى المؤسسة المعينين بها ابتداء فانهم يعاملون بقوانين المعاشات القائمة ، بيد أنهم لايشتركون فى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الدولة ويتطلب الامر تدخلا تشريعيا أما باشارك موظفى المؤسسة فى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الدولة وأما بانشاء صندوق خاص بهم وان كان الاول هو الاولى بالاتباع حتى توحد معاملة الموظفين المنقولين الى المؤسسة من وزارات الحكومة ومصلحتها والمعينين بها ابتداء .

(فتوى ٦٢ فى ١/٢٢ / ١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاصان بالتأمين والمعاشات — مدى سريانها على الموظفين الحكوميين المعاملين بمقتضاها والذين ينقلون الى المؤسسات العامة — مثال بالنسبة لمؤسسة صندوق طرح النهر وأكله والهيئة العامة لبرنامج السنوات الخمس للصناعة .

ملخص الفتوى :

اذا كان المهندس يشغل وظيفة مراقب عام بمصلحة الاموال المقررة وكان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ثم عين بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٥٦ وكيلا لمؤسسة صندوق طرح النهر وأكله اعتبارا من ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ومن ثم فهو بهذه المثابة يعتبر موظفا عاما ، ذلك أنه يقوم على سبيل السدوام بأعماله فى خدمة مرقق عام متفرغا لهذه الاعمال كما يشغل وظيفة تدخل

في التنظيم الإداري للمرفق ، ويترتب على ذلك أن تعيينه في هذا المنصب يعتبر في خصوص تسوية معاشه بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق عام آخر ويقتضى ذلك أن تعتبر مدة خدمته بالحكومة وبالمؤسسة المشار اليها متصلة في خصوص تسوية معاشه .

ولما كان المذكور خاضعا قبل نقله الى مؤسسة طرح النهر وأكله للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ثم نقل بعد ذلك الى مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله وهي مؤسسة عامة صدر بإنشائها القرار الجمهوري رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ الذي ينص في المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تلحق برئاسة الجمهورية تسمى صندوق طرح النهر وأكله وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية » .

وقد خلا هذا القرار كما خلت اللائحة الداخلية للصندوق من نصوص تنظم موضوع معاشات موظفيها تنظيما مغايرا للقواعد العامة المقررة في شأن موظفي الدولة ، بل نصت المادة ٥٣ منها على أن « تسري الاحكام والقواعد والقوانين التي تضعها صناديق التأمين والمعاشات بشأن التأمين والمعاشات على موظفي هذه المؤسسة » فعلى مقتضى ما تقدم يظل معاملا في خصوص تسوية معاشه بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وهذا الرأي يتفق مع رأي سابق لقسم الرأي مجتمعا يقضى باستمرار تطبيق القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية على موظفي الاداعة ممن كانوا معاملين بمقتضاه قبل نقلهم من الحكومة الى الاداعة وهي مؤسسة عامة كما هو معلوم ، كما يتفق مع الرأي الذي أبجته الجمعية اخيرا ويقضى بخضوع موظفي صندوق طرح النهر وأكله المنقولين من وزارات الحكومة ومصلحتها لقوانين المعاشات التي كانوا معاملين بها قبل نقلهم اليها .

أما فيما يتعلق بموظفي الحكومة الذين عينوا في الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، فانه يتعين التفرقة بين من عين منهم في وظيفة رئيسية يعتبر شاغلا موظفا عاما ، ومن ثم ينتفع بأحكام قانون المعاشات الذي كان معاملا به قبل نقله ، ومن عين في وظيفة لا ترقى الى مرتبة التوجيه والادارة فلا يعتبر شاغلا موظفا عاما ،

ولا ينتفع بأحكام قانون المعاشات الذي كان معاملا به قبل نقله الى الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة .

لهذا انتهى رأى الى ان السيد المهندس المذكور يستمر منتقما بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الذى كان معاملا به قبل نقله الى صندوق طرح النهر وأكله .

وان انتفاع موظفى الحكومة المنقولين الى الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بقوانين المعاشات التى كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى الهيئة المذكورة يتوقف على نوع الوظيفة التى يشغلها كل منهم فى تلك الهيئة ، على التفصيل المتقدم ، ويحسن عرض حاله كل منهم على ادارة الفتوى والتشريع المختصة لابداء رأيا فيها فى ضوء الموضوع الخاص بكل موظف .

(فتوى ٢٠٦ فى ١٩٦١/٢/٦)

الفرع الخامس عشر

اتحاد مصرى الاقطان

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

العاملون باتحاد مصرى الاقطان — حسب مدة خدمة سابقة فى المعاش — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية او طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش — مريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على العاملين فى اتحاد مصرى الاقطان اذا توفرت فى شأنهم الشروط الاخرى التى نص عليها هذا القرار .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦

ينص في مادته الاولى على أن « تحسب في معاش المؤمن عليهم العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش طبقا لقوانين المعاشات الحكومية بالنسب التي كانت تحسب على أساسها دون أداء أية أعباء مالية بالنسبة الى الفئات الآتية :

(أ) (ب) (ج) العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولون أو الميعنون من احدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار » .

وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القرار أنه « لما كانت القواعد السارية لتحويل احتياطي المعاش وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ (وقد حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧) تقضى بحساب المبالغ المحولة من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب العاملين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية على أساس المرتب الاصلى بينما تقدر تكلفة المدة السابقة المضمومة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر الشامل لذلك فانه يترتب على هذا الاجراء أما أن يحصل من العاملين فروق هذه الاشتراكات عن دمل مدة خدمتهم السابقة وهى تشكل عبئا كبيرا ليس من الميسور على العاملين تحمله ، وأما أن يضم لهم جزء من مدة خدمتهم السابقة التى كنت محسوبة فى المعاش بالكامل وفقا لقانون المعاشات الحكومى الذى كانوا معاملين به . ولما كان تعديل الشكل القانونى للمؤسسات العامة وتحويلها الى شركات أو خروج الهيئة أو المؤسسة العامة على نظام العاملين بالدولة أو تعيين العاملين أو نقلهم من القطاع الحكومى الى القطاعات الاخرى فى الدولة انما هى أوضاع تقتضيها المصلحة العامة ولا وجه لان يرتب عليها أى اضرار بحقوق العاملين أو تحميلهم بأعباء اضافية ما كانوا يتحملونها لو انهم ظلوا بأوضاعهم السابقة . لذلك اعدت وزارتا الخزانة والعمل مشروع القرار الجمهورى المرافق لمعالجة هذه الحالات وذلك بضم مدد الخدمة السابقة لبعض فئات العاملين الذين سبق خضوعهم لاحد قوانين المعاشات الحكومية المختلفة ثم خضوعهم بعد ذلك لقانون التأمينات الاجتماعية أو سبق خضوعهم لهذا

القانون الاخير ثم خضوعهم بعد ذلك لاحد قوانين المعاشات الحكومية دون أداء أعباء مالية ٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم ان الاصل طبقا لقواعد تحويل احتياطي المعاش أن يستخدم الاحتياطي المحول في حساب مدة الخدمة السابقة أو جزء منها طبقا لاحكام القانون الذى أصبح المنتفع خاضعا له ، فاذا لم يكف المبلغ المحول لحساب المدة السابقة بالكامل فللمحول لحسابه الاحتياطي ان شاء حساب باقى المدة الحق في تكملة فرق الاحتياطي (المادتان ٦ و ٧ من القرار الجمهورى رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧) غير أن المشرع قرر — استثناء من هذا الاصل — للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولين أو المعينين من احدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ — قرر لهم ميزة مقتضاها أن تحسب لهم مدة خدمتهم السابقة في معاشهم طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية كاملة دون أداء أية أعباء مالية ٠٠٠ ومن ثم يتعين لتحديد مدى انتفاع العاملين باتحاد مصدرى الاقطان المنقولين أو المعينين من جهات حكومية من هذه الميزة ، تحديد التكييف القانونى لاتحاد مصدرى الاقطان وما اذا كان يندرج ضمن الجهات التى نص عليها القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في البند (ج) من مادته الاولى أم أنه لا يعتبر من هذه الجهات .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان ، ونصت المادة الاولى من اللائحة المرافقة لهذا القانون على أن « يتألف اتحاد مصدرى الاقطان من التجار المصدرين للقطن المقيمين في الاقليم المصرى في الجمهورية العربية المتحدة وتكون الشخصية الاعتبارية ويمثله رئيس لجنة الادارة المنصوص عليها في المادة الثامنة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاوله تجارة تصدير القطن » .

ونصت هذه اللائحة في مادتها الثانية على أن « الغرض من اتحاد مصدرى الاقطان هو العمل على تنمية تجارة القطن بين الاقليم المصرى

والدول المستهلكة له في الخارج . ويهدف الاتحاد الى تنظيم المسائل المصلة بتجارة القطن مع الخارج وله في هذا السبيل القوسط بكافة الطرق بين مصدرى الاقطن والغزلين في كل ما ينشأ بينهم من خلاف» .

وبينت اللائحة في مادتها الثالثة الشروط الواجب توافرها فيمن يقبل عضوا بالاتحاد ، كما نصت في المادة السادسة على الزام كل عضو أداء رسم قيد واشتراك سنوى فضلا عن دفع حصة عن كل بالة يقوم بتصديرها .. ونظمت المادة السابعة انتهاء العضوية .

ونصت المادة الثامنة من اللائحة على أن « يدير الاتحاد لجنة تسمى لجنة الادارة وتشكل من ١٥ عضوا تنتخب الجمعية العمومية اثني عشر عضوا منهم ، ويعين وزير الاقتصاد الثلاثة الاعضاء الباقين .. » .

ونصت المادة ٢٠ من هذه اللائحة على أن « يعين وزير الاقتصاد مندوبا أو أكثر لدى الاتحاد لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة الادارة ومجلس التأديب واللجان الفرعية المختلفة . ولا يكون له صوت في الداولات» . وجعلت المادة ٢١ «لمندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة الادارة ولجانها الفرعية اذا صدرت بالمخالفة للقوانين المعمول بها أو اللوائح أو الصالح العام . وكل اجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا يقرب عليه أى أثر» .

ونظم الباب الرابع من اللائحة مجلس التأديب فنصت المادة ٢٣ على تشكيله ، ونصت المادة ٢٤ على أن « يختص مجلس التأديب بالفصل فيما ينسب الى الاعضاء من مخالفات » ثم نصت المادة ٢٦ على أن العقوبات التأديبية هي (١) الانذار . (٢) الغرامة من ٥٠٠ جنيه الى ٥٠٠٠ جنيه . (٣) شطب الاسم من عضوية الاتحاد » .

ومن حيث أنه في ضوء النصوص المتقدمة فان الاتحاد بحسب تشكيله المذكور واختصاصاته كان مؤسسة عامة مهنية فهو هيئة شبة رسمية كما وصفته المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ وهو يتكون من التجار المصدرين للقطن ، ويستهدف تنمية تجارة

تصدير القطن وتنظيمها ، ويدار أساسا بواسطة المشتغلين بهذه المهنة وله عليهم في مجال المهنة سلطة التأديب ، كما يخضع لرقابة السلطة الادارية .

ومن حيث أن المؤسسات العامة خضعت في تنظيمها لتشريعات متعاقبة فكان أول تشريع متكامل صدر ليحكم المؤسسات العامة هو قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الرأي الراجح في ظل هذا القانون أنه يسرى على جميع أنواع المؤسسات العامة سواء كانت مؤسسات عامة ادارية ، أو كانت مؤسسات عامة اقتصادية أو كانت مؤسسات عامة مهنية ، وعلى ذلك فقد كان اتحاد مصدري الاقطان في ظل هذا القانون يعتبر مؤسسة عامة تخضع لاحكامه شأن غيرها من المؤسسات العامة المختلفة ، ويؤيد ذلك أن القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه اشار في ديباجته الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه تلا صدور القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ تشريعات متعددة تناولت بالتنظيم تجارة تصدير القطن ، وكان من شأن هذه التنظيمات التأثير في صميم بنیان اتحاد مصدري الاقطان وفي اختصاصاته تأثيرا له صداه في تكييفه القانوني ، فقد صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن ، ونص في مادته الاولى على ان « كل منشأة تزاوّل تجارة تصدير القطن في الاقليم المصرى يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠.٠٠٠ (مائتى الف جنيه) وأن تكون احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٥٪ من رأس المال » وأوجب نص المادة الثانية « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الاقطان في الاقليم المصرى أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون ٥٥٠ » . ثم نصت المادة الخامسة على أن يستبدل بنص المادة ٣ من اللائحة العامة لاتحاد مصدري الاقطان في الاقليم المصرى الصادرة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ النص الآتى : يشترط فيمن يطلب قيده عضوا بالاتحاد :

(١) أن يكون من الشركات المساهمة المتمتعة بجنسية الجمهورية

العربية المتحدة والتي يتوفر فيها الشروط الآتية ٠٠٠ » ٠

وقد عدل هذا القانون (٧١ لسنة ١٩٦١) بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ تعديلات من بينها زيادة مساهمة الدولة في رأس مال الشركات التي تراول تجارة تصدير القطن الى حصة لا تقل عن ٥٠٪ ٠

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ونص في مادته الاولى على أن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة ٠ وتؤول ملكيتها الى الدولة وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت » ٠ وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه اذا كان « القطن هو المحصول الرئيسى للبلاد ودعامه اقتصادها فان الصالح العام يقتضى تأميم هذه المنشآت تأمينا كلياً حتى يكون للدولة الاشراف الكامل على تصريف محصولها الرئيسى » كما تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ من قبل أنه « لما كان محصول القطن يمثل دعامة ثروتنا النقدية من العملات الحرة التى هى بمثابة العصب لخطه التنمية الاقتصادية ، ولما كانت تجارة وتصدير القطن هو المورد الذى تتدفق منه هذه الثروة الى اقليمنا المصرى على صورة تترديد اذا ما حسن توجيه شئون هذه التجارة وارتبطت بوشائج المصلحة القومية ٠٠٠٠ لذلك كان لابد أن يتدخل القطاع العام فى نطاق هذا المرفق الحيوى » ٠

ومن حيث أنه طبقاً لهذه التنظيمات فقد أصبح تصدير القطن بعيداً كل البعد عن أن يكون مهنة يمكن ان يمتنعها أشخاص عاديون تتألف منهم مؤسسة عامة مهنية ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتمثلهم لدى السلطات العامة ، وتحافظ على أصول المهنة وتسيطر بالتأديب على الخارجين عليها ، وانما أصبح تصدير القطن مرفقاً عاماً اقتصادياً بحيث تتولاه الدولة بما انشأته وما تنشئه لذلك من أجهزة تمثلت فى شركات معينة أولتها مهمة تصدير القطن تحت اشراف مؤسسة عامة هى المؤسسة المصرية العامة للقطن ، وقد صدر فيها بعد قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة فى قطاع القطن ونص فى مادته السابعة على أن تختص المؤسسة المصرية

العامّة للقطن بتنفيذ السياسة العامّة في مجال تسويق القطن ، وعلى
الاخص : (أ) (ب) تنفيذ أهداف التصدير . (ج) الاشراف
على شركات تصدير وحلج وكبس القطن التابعة لها . (د) الاضطلاع
بمهمة الدعاية للقطن المصرى بكافة الوسائل والاساليب الاعلامية
والعلمية بما يحقق المحافظة على سمعته في الخارج ويعاون على تنمية
مبيعاته » ، كما صدر كذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٦ لسنة
١٩٦٥ بشأن اعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامّة
للقطن ونص في مادته الاولى على أن « تتكون شركات تصدير القطن
التابعة للمؤسسة المصرية العامّة للقطن من ٥٠٠٠ » (وذكرت هذه المادة
ست شركات) .

فهذه التنظيمات لتجارة تصدير القطن أثرت في البناء العضوى
لاتحاد مصدري الاقطان ، فعدلت شروط العضوية فيه بقصرها على
الشركات التي تتوافر فيها شروط معينة ، وذلك بنص المادة الخامسة
من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ثم عدلت العضوية لتقتصر على
شركات القطاع العام العاملة في هذا المجال ، ولم يقف الامر عند هذا
الحد ، وانما أصبحت نصوص كثيرة في اللائحة العامّة للاتحاد معطلة
لا تجد لها مجالا للتطبيق ، ومن ذلك مثلا جميع النصوص الخاصة
بالتأديب ، اذ لا يتصور تأديب شركة من شركات القطاع العام ، أو
توقيع عقوبة عليها بشطبها مثلا من عضوية الاتحاد وحرمانها بالتالى من
مزولة تصدير القطن . ولذلك كان من المتوقع بعد أن خرج تصدير القطن
من دائرة النشاط الخاص الى مرفق تقوله الدولة ، ان يلغى اتحاد
مصدري الاقطان كليه ، ويعهد باختصاصاته الى المؤسسة المصرية العامّة
للقطن ، ولكن ذلك لم يحدث وانما رؤى الابقاء عليه لاعتبارات أوضحتها
المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ،
فقد تضمنت انه نظرا لاستقرار اوضاع الاتحاد كممنظمة تخدم علاقات
المصدرين بالمستوردين في الخارج على الصورة التي درجت عليها تجارة
تصدير القطن في الماضى وحازت ثقة عملائنا من الغزاليين فيما تنتهى اليه
نتائج التحكم في الخلافات الخاصة بنوع القطن ٥٠٠ . ولذلك فمن الصالح
الابقاء على الصورة التقليدية لاتحاد مصدري الاقطان بالامسكندرية
حفاظا على السمعة العالمية التي يتمتع بها الاتحاد .

وبذلك فانه منذ صدور تلك التنظيمات لتجارة تصدير القطن والتي اكتملت بصدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ، لم يعد الاتحاد مجرد مؤسسة مهنية ، اذ لم تعد ثمة مهنة اصلا يعمل فيها تجار يمكن أن تتألف منهم هذه المؤسسة ، وانما صار الاتحاد مؤسسة عامة تقوم على مرفق اقتصادي من المرافق الحيوية الهامة في الدولة ويؤيد ذلك أن جهة الادارة تفكر في اعادة تنظيم هذا الاتحاد ، وأعدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالفعل مشروع قانون باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدري القطن في الجمهورية العربية المتحدة ، وأوردت في المذكرة الايضاحية لهذا المشروع أنه ترقب على التغيرات الجوهرية التي حدثت في قطاع القطن ، وبصفة خاصة في قطاع التصدير ، أن غدت اللائحة العامة للاتحاد غير متلائمة مع الاوضاع الجديدة ، وجاءت نصوص المشروع على أساس من الاوضاع القائمة التي يقتصر فيها تصدير القطن على شركات القطاع العام ، ولا يعقل والحالة هذه أن يقال أن الاتحاد لا يزال مؤسسة عامة مهنية تقوم على مصالح طائفة المصدرين .

فاتحاد مصدري الاقطان صار — بعد هذه التنظيمات مؤسسة عامة اقتصادية ، وظل محكوما بقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

فلما صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، وجدت تفرقة لم تكن موجودة من قبل بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ، وأصبح لكل من التعبيرين حلول محدد ، فالمؤسسة العامة بناء على هذه التفرقة هي شخص من أشخاص القانون العام يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية ، أما الهيئة العامة فهي شخص اداري عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣) وازاء هذه التفرقة المستحدثة كان لابد من تحديد الهيئات العامة والمؤسسات العامة من بين الهيئات والمؤسسات العامة القائمة ،

على ان تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون كما نصت المادة ٣٥ من القانون ذاته على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة » وكذلك نصت المادة ١٨ من قانون الهيئات العامة (٦١ لسنة ١٩٦٣) على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ونص فى مادته الخامسة على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون » كما نص فى مادته التاسعة على الغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

وبذلك فان المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى اعتبرت مؤسسات عامة بحكم القانون ، أما ما عداها فان البت فى تكييفها وما اذا كانت من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة متروك لرئيس الجمهورية ، واذ لم يكن اتحاد مصدرى الاقطنان من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى كما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره مؤسسة عامة أو هيئة عامة ، فانه لا يمكن القطع بتكييفه والقول بأنه يعتبر على وجه التحديد مؤسسة أو هيئة عامة ، وانما يظل معلقا ، فلا يخضع لاي من قانونى المؤسسات العامة والهيئات العامة ، وانما يظل محكوما بنظمه الخاصة حتى يبت فى تكييفه بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يمكن القول بتطبيق الاحكام المشتركة فى نظامى المؤسسات العامة والهيئات العامة على الاتحاد المذكور ، لان ذلك يتضمن تطبيقا لاحد القانونين فى شأنه قبل أن يتحدد وضعه بالاداة القانونية المقررة ، ولكن ذلك يصدق فحسب بالنسبة الى تطبيق قانونى الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، أما بالنسبة الى القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فان احكامه تسرى على العاملين بجميع الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها ، ولذلك فانه سواء انتهى الامر الى اعتبار اتحاد مصدرى الاقطنان هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، فانه فى الحالتين كليهما يندرج ضمن الهيئات المنصوص عليها فى

البند (ج) من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، طالما أنه لم يكن وقت صدور هذا القرار مؤسسة عامة مهنية على النحو السابق تفصيله ، ومن ثم فان العاملين في هذا الاتحاد يفيدون من حكم البند (ج) المشار اليه اذا توافرت في شأنهم الشروط الاخرى التى نص عليها هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر يسرى على العاملين في اتحاد مصدرى الاقطان اذا توافرت في شأنهم الشروط الاخرى التى نص عليها هذا القرار .

(ملف ٢٦٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٣)

الفرع السادس عشر

موظف كل الوقت وموظف نصف الوقت

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

لاخير للموظف بين المادتين ١٥ و ١٦ من قانون المعاشات حسبما يراه محققا لصالحه .

ملخص الفتوى :

لاخير للموظف بين المادتين ١٥ و ١٦ من قانون المعاشات حسبما يراه محققا لصالحه ، اذ أن حكم المادة الاخيرة مقصور على فئة معينة من الموظفين هم الذين تحوى مدة خدمتهم مددا كانوا فيها موظفين نصف وقت ، ومن شأن هذا الحكم الخاص أن يقيد من اطلاق الحكم العام الذى تضمنته المادة (١٥) لان العام لا يحمل على عمومه الا اذا لم يوجد ما يخصه .

(فتوى ٤٦١ فى ١٩٥٣/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

معاشات — القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فى شأنها — المقصود من الموظف نصف الوقت فى حكم المادة ١٦ — العبرة بالوقت الذى يكرسه الموظف لاداء الوظيفة •

ملخص الفتوى :

الموظف نصف الوقت المقصود فى حكم المادة ١٦ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هو الموظف الذى يخفض وقت عمله الى النصف ، أما ان كان وقت عمله كاملا فهو موظف طول الوقت ، دون ان يقدر فى صفته هذه التصريح له بمزاولة مهنته بالخارج فى أوقات فراغه ، اذ أن هذه ميزة قد ترى الادارة منحه اياها لاعتبارات وظروف تقدرها • فالعبرة اذن هى بمقدار الوقت الذى يكرسه الموظف لاداء وظيفته ، وهل هو كل الوقت المقرر لها أم نصفه فقط •

(فتوى ٤٦١ فى ١٢/٢٢/١٩٥٣)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

معاشات الموظفين الذين تشمل مدة خدمتهم مددا خففت فيها أوقات العمل الى النصف — تسويتها وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أساس تجزئة مدة خدمتهم الى شطرين وحساب المعاش المستحق عن كل منها — تحديد صفة الموظف فى هذا الشأن — العبرة فيه بالوضع القانونى للوظيفة ذاتها وبالظروف والملابسات التى تحدد بها جهة الادارة نوع خدمته — لاعتبار بالمرتب الذى يتقاضاه او بالتخفيض له فى مزاولة مهنته فى الخارج •

ملخص الفتوى :

ان بعض الاطباء من أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة القاهرة ، ممن اعترضوا الخدمة أو كانوا على وشك اعتراضها ، تظلموا من تسوية معاشاتهم على أساس تجزئة مدة خدمتهم باعتبار شطر نصف الوقت والشطر الآخر كل الوقت ، مما أدى الى تخفيض معاشاتهم عما لو حسبت مدة الخدمة كلها على أنها وقت كامل .

وقد ثار الخلاف حول هذا الموضوع منذ سنة ١٩٤٦ في صدد تسوية معاشي الدكتورين ٠٠٠ ٠٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ ، وعرض الامر على لجنة قضايا الحكومة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ ، فرأت تسوية معاشيهما وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات، التي يجرى نصها على النحو الآتي :

« تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خدمته، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن السنتين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الاخيرة » .

وقد استندت اللجنة في فتواها هذه الى أن العبرة في اعتبار الموظف نصف الوقت أو كامل الوقت هي بمزاولة أو عدم مزاولة مهنته في الخارج .

وثار الخلاف مرة أخرى لمناسبة تسوية معاش الدكتور ٠٠٠ ٠٠٠ ، وعرض أمره على ادارة الرأي لوزارة المالية في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ، فرأت تسوية معاشه وفقا لاحكام المادة المشار اليها . وبنت فتواها على أن ما جاء بهذه المادة انما هو حكم عام ، لكل موظف حق الافادة منه عند تسوية معاشه ، وأن ما ورد في المادة ١٦ من قانون المعاشات من فصل مدة الخدمة نصف الوقت وحساب المعاش المستحق عنها مستقلا أيضا ، فهذه قاعدة خاصة ، تطبق متى كان لصاحب المعاش مصلحة في تطبيقها . وذلك قد يكون في حالة ما اذا أنهى الموظف خدمته الحكومية في وظيفة من وظائف نصف الوقت وكانت له مدة خدمة سابقة كل الوقت .

وأخيرا عرض الامر على قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بمناسبة تسوية معاش الدكتور ٥٥٥ ٥٥٥ وقد رأى القسم أن تكون تسوية معاشه طبقاً للمادة ١٦ من القانون المشار اليه التى يجرى نصها على النحو الآتى :

يسوى معاش أو مكافأة الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين تشمل مدة خدمتهم مدداً خففت فيها أوقات العمل الى النصف وهم المعروفون بالموظفين (نصف الوقت) حسب القواعد الآتية :

١ — يحسب المعاش الذى يستحقه الموظف فى كل مدة على حدة ، على أساس الماهية الكاملة أو المخفضة ، طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتضم قيمة معاشات هذه المدد بعضها الى بعض ، ويكون مجموعها المعاش الذى يعطى للموظف أو المستخدم ٥٥٥ » •

وعرض القسم فى فتواه هذه لرأى لجنة قضايا الحكومة المشار اليه ، فلاحظ أنه يتعارض مع ما يستفاد من نص المادة ١٦ من قانون المعاشات من أن الموظف نصف الوقت هو الذى يخفض وقت عمله الى النصف ، أما اذا كان وقت عمله كاملاً فهو موظف طول الوقت ، ولا ينفى عنه هذه الصفة التصريح له بمزاولة مهنته فى أوقات فراغه ، اذ أن هذه ميزة قد ترى الادارة منحة اياها لاعتبارات وظروف خاصة • فالعبرة اذن هى بمقدار الوقت الذى يكرسه الموظف لاداء الوظيفة • وهل هو كل الوقت المقرر لها أم نصفه فقط •

ثم عرض لفتوى ادارة الرأى لوزارة المالية سالفة الذكر ، ورأى أنه لاسند لها من القانون ، ذلك أن نص المادة ١٦ من قانون المعاشات لا يبيد الخيار المقول به لصاحب المعاش فى التمسك بالمادة ١٥ أو بالمادة ١٦ وفقاً لمصلحته ، كما أن حكم المادة ١٦ لاحق للمادة ١٥ التى تضمنت احكاماً عامة فى تسوية المعاش • وحكم المادة ١٦ خاص بالموظفين الذين تشمل مدة خدمتهم مدداً كانوا فيها موظفين نصف الوقت ، ومن شأن هذا الحكم الخاص أن يقيد من اطلاق الحكم العام الذى تضمنته المادة ١٥ ، وان العام لا يحمل على عمومه الا اذا لم يوجد ما يخصه ، وتكون المادة ١٦ استثناء من المادة السابقة عليها •

وقد أثير موضوع الخلاف مرة أخرى لمناسبة تظلم أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة القاهرة الذى سلف ذكره ، فأعد المكتب الفنى للمجلس الاعلى للجامعات مذكرة انتهى فيها الى وجوب تسوية معاشات الاطباء غير المتفرغين • على أساس المدة كاملة والمرتب كاملا ، قد أحيلت هذه المذكرة الى القسم الاستشارى لابداء الرأى فى الموضوع •

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فاستعرضت مذكرة المكتب الفنى للجامعات سالفة الذكر كما استعرضت الفتاوى والآراء التى سبق ابدائها فى هذا الخلاف ، ورأت أن العبرة فى تحديد صفة الموظف فى هذا الصدد ، وهل هو موظف نصف الوقت ، أم كل الوقت هى بالوضع القانونى للوظيفة ذاتها التى يشغلها وبالظروف والملابسات التى تحدد بها جهة الادارة نوع خدمته ، فتعتبرها كل الوقت أم نصفه ، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى مثل المرتب الذى يتقاضاه أو الترخيص له فى مزاولة مهنته فى الخارج أو عدم الترخيص له فى ذلك ، أو قيامه بأعمال الموظفين من فئة كل الوقت رغم أنه من موظفى نصف الوقت •

ولهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتوى قسم الرأى مجتمعا الصادرة بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ للأسباب التى بنيت عليها • اما الاعتبارات التى تضمنتها مذكرة المكتب الفنى للمجلس الاعلى للجامعات ، فانها وان قامت على أساس من الاعتبارات العملية ، الا أنها لا تتفق وأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات طبقا للتفسير القانونى السليم •

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

المواد ٢ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات المدنية — مؤداها في ضوء ما ورد بالذكرة الايضاحية للقانون — جريان استقطاع احتياطي المعاش على الماهية الكاملة للموظف باعتبار مدة خدمته مدة كل الوقت — تسوية معاشه في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون المشار اليه — الموظف الذي يحصل على ماهية مخفضة لاعتبار وظيفته نصف وقت — يجرى استقطاع احتياطي المعاش بالنسبة اليه على الماهية المخفضة ويسوى معاشه وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون — اعتبار خدمة الموظف كل الوقت — شرطاه : حصوله على الماهية المقررة لوظيفته كاملة وجريان استقطاع احتياطي المعاش منها كاملا — لا يغير من تلك حرمانه من بدل التفرغ — لا شأن لهذا البديل في تطبيق قانون المعاشات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات المدنية تقضى باستقطاع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدین بصفة دائمة وان لهؤلاء الذين يجرى على ماهياتهم حكم الاستقطاع دون سواها الحق في المعاش أو المكافأة بمقتضى احكام هذا القانون .

وتنص المادة التاسعة على أن الخدمة التي لايجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لاتحسب في تسوية المعاش أو المكافأة وقد بينت الفقرة الاولى من المادة ١٥ كيفية تسوية المعاشات بأن تكون التسوية بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الاخيرة . كما بينت المادة ١٦ كيفية تسوية المعاش بالنسبة للموظفين عن الحد نصف الوقت بأن يسوى معاش أو مكافأة الموظفين والمستخدمين الذين تشمل

مدد خدمتهم مددا خفضت فيها أوقات العمل الى النصف وهم المعروفون بالموظفين « نصف الوقت » ويحسب المعاش الذى يستحقه الموظف فى كل مدة على حده على اساس الماهية الكاملة أو المخفضة طبقا للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون .

وبينت المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون قصد المشرع من هذا النص الاخير فورد فيها ان هذه المادة تتضمن القواعد التى تسوى على اساسها مكافآت ومعاشات الموظفين الدائمين الذين تخلت مدد خدمتهم مدد خفضت فيها أوقات العمل الى النصف ، وهم الموظفون المعروفون بالموظفين نصف الوقت ، وهذه الفئة من الموظفين لم تكن موجودة قبل سنة ١٩٢٩ ، وقد اوجدتها لجنة تعديل الدرجات التى صرحت لبعض الموظفين لاسيما الاطباء منهم بمزاولة مهنتهم فى الخارج على ان يقتزلوا فى نظير ذلك عن نصف المرتب المقرر لهم .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة وحسب قصد المشرع الذى أورده فى المذكرة الايضاحية انه وقد عنى المشرع فى قانون المعاشات بتنظيم استقطاع احتياطى المعاش من ماهيات الموظفين وجعل هذا الاستقطاع شرطا أساسيا لاستحقاق المعاش أو المكافأة وله اثره فى تسويتها ، فالموظف الذى يحصل على ماهيته كاملة باعتبار مدة خدمته مدة كل وقت يجرى على هذه الماهية الكاملة استقطاع احتياطى المعاش ويسوى معاشه وفقا لحكم المادة ١٥ ، أما الموظف الذى يحصل على ماهية مخفضة لايعتبار وظيفته ونصف وقت فان استقطاع احتياطى المعاش يجرى على هذه الماهية المخفضة ويسرى معاشه وفقا لحكم المادة ١٦ ، وعلى ذلك فان خدمة الموظف تعتبرانها كل الوقت متى كان الموظف يحصل على الماهية المقررة للوظيفة كاملة ويجرى استقطاع احتياطى المعاش منها كاملا سواء فى جريان الاستقطاع أو تسوية المعاش ، وقد تحقق هذان الشرطان فى المرحوم الدكتور عن المدة التى قضاها معيدا بكلية الطب من أول مارس سنة ١٩٢٨ الى ٨ فبراير سنة ١٩٣٠ اذ أنه تقاضى مرتبا كاملا عنها وادى احتياطى المعاش عنها كاملا عند تثبيته فى أول مايو سنة ١٩٤٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تعيين الدكتور معيدا

للقسم التشريعي بكلية الطب في المدة من أول مارس سنة ١٩٢٨ الى ٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بماهية كاملة أدى عنها احتياطي المعاش كاملا عند تثبيته في وظيفته في أول مايو سنة ١٩٤٢ يتحقق معه اعتبار وظيفته خلال هذه المدة ووظيفة كل الوقت في مفهوم قانون المعاشات مما يتتبع تحديد معاشه على هذا الاساس .

(فتوى ١٠ في ١/٧/ ١٩٦٧)

الفرع السابع عشر

الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على المعاش المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ — استحقاق المعاش طبقا لهذا القانون معلق على توافر الشروط المقررة في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية فيما عدا شرط التثبيت ومع مراعاة بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الاولى منه على منح « الموظفين والمستخدمين من غير المثبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية العامة للدولة أو في ميزانية وزارة الاوقاف أو الجامع الأزهر أو في ميزانية المؤسسات أو الهيئات العامة الاخرى منذ ١٦ يناير سنة ١٩٣٥ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ المعاشات المقررة وفقا لاحكام هذا القانون » ونص في المادة الثانية منه على أنه « — مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى

الاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له على المعاشات التي تقرر للموظفين والمستخدمين المشار اليهم في المادة السابقة وكذلك على ورثة من توفي منهم » . وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن الهدف منه هو منح معاشات للموظفين غير المثبتين الذين كانوا على درجات دائمة في تاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ أو بعد هذا التاريخ وأوقف تثبيتهم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ وتركوا الخدمة في الفترة ما بين هذا التاريخ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٦ على أن يكون تقريرها وفقا للاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له في شأن المعاشات ومن ثم يكون القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد جعل منح المعاش معلقا على توفر شروط استحقاق الموظف للمعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية فيما عدا شرط التثبيت .

وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ونص على أن يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ النص الآتي : « مع عدم الاخلال بأحكام هذا القانون والاحكام المنصوص عليها في المواد ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تسري أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على المعاشات التي تقرر للموظفين والمستخدمين المشار اليهم في المادة السابقة وكذلك على المستحقين عن توفي منهم » . كما نص في المادة السادسة على أن يعمل بهذا الحكم اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

الافادة من احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ مناطه توافر شروط استحقاق المعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فيما عدا شرط التثبيت .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش نص في مادته الثانية على أنه «مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى الاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له على المعاشات التي تقرر للموظفين والمستخدمين المشار اليهم في المادة السابقة وكذلك ورثة من توفي منهم» وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن الهدف منه هو منح معاشات للموظفين غير المثبتين الذين كانوا على درجات دائمة في تاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ أو بعد هذا التاريخ وأوقف تثبيتهم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ وتركوا الخدمة في الفترة ما بين هذا التاريخ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٦ على أن يكون تقريرها وفقا للاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له ومن ثم يكون القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد جعل منح المعاش معلقا على توفر شروط استحقاق الموظف للمعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية فيما عدا شرط التثبيت .

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

يستفاد من المظاهرة في الفترة المحددة لترك الخدمة في كل من القانونين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ، ورقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معاشات بعض العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ . ومن الاسس التي أوردها القانون الاخير لميعاد تسوية المعاش انه لم يطلق احكامه لتتطبق على جميع أرباب المعاشات العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بل حصرها في العاملين بهذا القانون الذين تركوا الخدمة في الفترة المحددة به وفيمن يتوافر في شأنهم الاسس الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ الذي يعاد تسوية المعاش

على أساسها وسريان أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ على طائفة معينة من العاملين هم العاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن أبقاء الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان مورث المدعية المرحوم /..... كان من الموظفين غير المثبتين بمصلحة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد، وقد الحق بالخدمة في ٣٠/٣/١٩٣٧ وترك الخدمة اعتبارا من ١/١/١٩٥٤ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٦/١٢/١٩٥٣ بتيسير اعتزال الخدمة للموظفين المشتركين في صندوق الادخار ، واستنادا الى أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ، ربط لزوج المدعية معاش قدره ٦٠ر٦٠ ج أضيف اليه اعانة غلاء قدرها ٤٠٠ر٣ ج ، وكانت مدة خدمته التي استحق عنها المعاش هي من ٣٠/٣/١٩٣٧ الى ٣١/١٢/١٩٥٣ أى ١ يوم ٩ شهور ١٦ سنة وكانت سنة وقت ترك الخدمة ١٢ يوم ٦ شهور و ٥١ سنة .

ومن حيث انه يبين من استعراض الوقائع المقدمة أن مقطع النزاع في الطعن المعروف ينحصر فيما اذا كان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ يسرى على جميع العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ، أم يقتصر سريانه على طائفة منهم . وفي هذا يبين من الرجوع الى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش انه ينص في المادة (١) منه على أن « يمنح الموظفون والمستخدمون غير المثبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية العامة للدولة أو في ميزانية وزارة الاوقاف أو الجامع الازهر أو في ميزانيات المؤسسات والهيئات العامة الاخرى منذ ١٦ يناير سنة ١٩٣٥ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة

١٩٥٦ المعاشات المقررة وفقا لاحكام هذا القانون » . وجاء بمذكرته الايضاحية أنه « بتاريخ ١٦/١/١٩٣٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا ينص على ايقاف تثبيت الموظفين وعلى أن يكون التعيين في الوظائف الخالية بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد ، وقد ترتب على هذا القرار ان من التحق بالخدمة بعد ١٦/١/١٩٣٥ لا يجوز تثبيته ، ثم صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة فعالج هذا الاثر بالنسبة للموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره فثبت من لم يكن مثبتا منهم وأمن مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم، الا أن الموظفين الذين تركوا الخدمة في الفترة من ١٦/١/١٩٣٥ حتى ١٠/١/١٩٥٦ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، لم يستفيدوا من احكام هذا القانون ، ولذلك صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات لهؤلاء الموظفين » .

ومن حيث ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معاشات بعض العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ، وقد أشار في ديباجته الى القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن ابقاء الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين ، والى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الدالف الذكر ، ونص في المادة (١) منه على أن « تعاد تسوية معاشات العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الذين تركوا الخدمة في المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ على الاسس الآتية :

١ — تضاف الى مدة الخدمة التي حسبت في المعاش المدة المتممة لبلوغ صاحب المعاش سن الخامسة والستين .

٢ — يضاف الى المرتب الذي سوى على أساسه المعاش ما كان يستحقه صاحب المعاش خلال الفترة المنصوص عليها في البند (١) من علاوات دورية طبقا للقواعد التي كان معاملا بها وقت تركه الخدمة ولو جاوز مرتبه بعد اضافة تلك العلاوات نهاية مربوط الدرجة التي كان عليها » . ويبين من هذا النص مقارنا بنص المادة (١) من القانون رقم

٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أنه وإن كان قد قضى بإعادة تسوية معاشات العاملين بالقانون المذكور ، إلا أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ قد غاير في تحديد بدء المدة المهيئة لترك الخدمة للمخاطبين بأحكامه إذ جعلها من أول فبراير سنة ١٩٥٣ بينما حددها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بـ ١٦ يناير سنة ١٩٣٥ ، وكما قضى بأن تتم إعادة تسوية معاشات العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ على الاسس الواردة في المادة (١) منه السابق الاشارة اليها ، ويستفاد من المغايرة في الفترة المحددة لترك الخدمة في كل من القانونين ومن الاسس التي أوردها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ ليعاد تسوية المعاش على أساسها ، أن القانون الاخير لم يطلق أحكامه لتتطبق على جميع أرباب المعاشات العاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بل حصرها في العاملين بهذا القانون الذين تركوا الخدمة في الفترة المحددة به ، وفيمن تتوافر في شأنهم الاسس الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ التي يعاد تسوية المعاش على أساسها .

ومن حيث أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد جاء بها أنه « بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش على أن يعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٣ . وقد تقدم بعض أصحاب المعاشات من العاملين بالقانون سالف الذكر الذين تركوا الخدمة خلال الفترة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بطلب الى وزارة الخزانة يلتصون فيه تعديل القانون بحيث تحول معاشاتهم على أساس ضم المدة المتقمة لاحتلتهم على المعاش في سن الخامسة والستين نظرا لضآلة المعاشات المقررة لهم لصغر مرتباتهم وتركهم الخدمة قبل بلوغ سن الخامسة والستين تنفيذا للقانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ الذي قضى بفصل الموظفين المؤقتين الشاغلين لوظائف دائمة الذين تريد سنهم في ١٩ يولييه سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسين بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين أي التاريخين أقرب وذلك بدلا من بقائهم حتى سن الخامسة والستين طبقا للقواعد التي كانت سارية عليهم قبل ذلك مما حرمهم من ضم المدة الباقية لهم عند حساب معاشاتهم بالاضافة الى ما كانوا يستحقونه

خلالها من علاوات دورية أو ترقيات • وقد رأت وزارة الخزانة رفعا للعين الذي لحق هذه الفئة من العاملين السابقين أنه يمكن تحسين معاشاتهم بإعادة تسويتها على أساس اضافة المدة المتعمة لبلوغ العامل سن الخامسة والسنتين بالاضافة الى ما كان يستحقه خلالها من علاوات دورية ، وتحقيقا لذلك أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق • ويستفاد مما تقدم ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ انما يقتصر تطبيقه على طائفة معينة من العاملين هم العاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن ابقاء الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين ، والذي تنص المادة (١) منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢١ والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما ، يبقى في خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ يولية سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسين على أن يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين في أى التاريخين أقرب » •

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، واذ كان الثابت من اوراق الطعن أن زوج المدعية ترك خدمة وزارة الاقتصاد في ١٩٥٤/١/١ بمحض رغبته واختياره بالاستقالة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١٢/١٦ بشأن قواعد تيسير اعتزال الخدمة للموظفين المشتركين في صندوق الادخار ، فانه لايعامل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ لان القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لم ينطبق عليه ، ولذلك تكون دعوى المدعية عن نفسها وبصفتها غير قائمة على سند سليم من القانون ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فقد أصاب الحق في قضائه ، ويكون الطعن قائما على غير اساس من القانون متعينا رفضه مع الزام المدعية المصروفات •

الفرع الثامن عشر

من انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ١١/٣/١٩٦٣

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعاملين بمقتضى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي — عدم استفادتهم من حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش نظرا لاشتراط هذه الفقرة أن تضم المدة في تقدير أدرجه والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لأحكام ضم مدد الخدمة ، وهو غير جائز بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — استفادة هؤلاء من حكمي الفقرة الثانية والأخيرة من هذه المادة فقد خلقتا من الشرط السابق .

ملخص الفتوى :

تستفسر وزارة الخارجية عن مدى جواز استفادة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش . وبعبارة أخرى مدى جواز حساب مدد الخدمة السابقة التي سبق أن قضاها هؤلاء الأعضاء في المعاش الذي يتقرر لهم .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يبين أن مادته الأولى ، معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ ، تنص على أن « تحسب في المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .. مدد العمل السابقة التي يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية

الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقاً لأية قوانين أو قرارات أخرى والتي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

كما تحسب في المعاش مدد الخدمة التي قضيت في الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون أجر أو التي قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين في وظائف الحكومة .

ويجوز لمن لم يطلب الانتفاع بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه في الموعد المحدد أن يطلب حساب مدد العمل المشار اليها في هذا القرار كلها أو بعضها في المعاش وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجوز لمن كانت تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ (بشأن حساب مدد المحاماة في المعاش) ولم يطلب حسابها في الموعد المحدد من المادة ٢ منه أن يطلب حسابها في المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يبدى رغبته في ذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

وقد تضمنت هذه المادة ثلاث فقرات تعرض كل منها لنوع معين من مدد العمل السابقة التي تحسب في المعاش . فالفقرة الأولى تتعلق بالمدد التي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أو طبقاً لأية قوانين أخرى . والفقرة الثانية تعرض للمدد التي قضيت في الحكومة أو للهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون أجر أو التي قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين في وظائف الحكومة . أما الفقرة الأخيرة فهي خاصة بمدد المحاماة التي كان يجوز حسابها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ولم يطلب حسابها في الموعد الذي حدده هذا القانون .

والشرط الأساسي لحساب المدد المشار اليها في الفقرة الأولى من

المادة الأولى سالفه الذكر ، هو أن يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة باحدى وسيلتين : اما طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أخرى .

ولم يتحقق الضم بأى من هاتين الوسيلتين بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، ذلك أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وفقا لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى في فتواها الصادرة بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ لا ينطبق على أعضاء السلكين المعاملين بأحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، (فتواها في هذا الشأن ملف رقم ١١/١/٨٦ المبلغة الى وزارة الخارجية في ٤ من يناير سنة ١٩٦٠) . كذلك فانه لم تصدر أية قوانين أو قرارات أخرى تجيز أن تحسب لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى مدد العمل السابقة في درجاتهم أو أقدمياتهم أو مرتباتهم في هذين السلكين . ونتيجة هذا الوضع أن الفقرة الأولى المشار اليها لا تنطبق بالنسبة الى هؤلاء الأعضاء .

ومن حيث وان تقرر ما تقدم ، الا أنه مما تجب ملاحظته من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد أصبحت بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ تتضمن فقرتين مستحدثتين ، هما الفقرة الثانية التى تنص على أن تحسب في المعاش مدد الخدمة التى قضيت في الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون أجر أو التى قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين في وظائف الحكومة . والفقرة الأخيرة التى تجيز لن كانت تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد المحاماة في المعاش ولم يطلب حسابها في الموعد المحدد في المادة ٢ منه أن يطلب حسابها في المعاش طبقا لأحكام هذا القانون .

الإقامة :

ومن حيث ان هاتين الفقرتين تجيزان ان تصيب في المعاش بعض مدد الخدمة السابقة ، وذلك بصورة مباشرة ودون أن تتطلب — بعكس ما فعلت الفقرة الأولى من المادة الأولى المشار اليها — أن تكون هذه المدد قد تقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أخرى . ومؤدى ذلك أنه يحق لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الاستفادة من حكم الفقرتين المشار اليهما متى تحققت الشروط المطلوبة ومع مراعاة المواعيد المقررة ، ومثلهم في هذا مثل سائر موظفي الدولة الذين تحقق لهم تلك الاستفادة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — ان حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش لا ينطبق على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعاملين بأحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

ثانيا — أنه يصح متى توافرت الشروط المطلوبة أن يفيد هؤلاء الأعضاء من حكم الفقرتين الثانية والأخيرة من المادة الأولى المشار اليها .

(متوى ٢٨١ في ١٠/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

اقامة الدعوى يقضى عن تقديم طلب اعادة تسوية المعاش طبقا للمادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

تقضى المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعادة تسوية المعاشات لمن انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ١١/٣/١٩٦٣ ومنهم أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى شريطة تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية خلال ٩٠ يوما من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى . فاذا كان أحد أعضاء السلك المذكور قد أقام دعوى أمام القضاء قبل صدور القانون المشار اليه طالبا اعادة تسوية المعاش على أساس ضم المدة الباقية على بلوغ سن المعاش ، فان رفع الدعوى فى هذه الحالة يغنى عن تقديم الطلب المشار اليه .

(طعن ٥٠٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الفصل الخامس عشر

الحجز والخصم من المعاش أو المكافأة

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

الغرامة المحكوم بها على صاحب المعاش في احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١/ من المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية - جواز تحصيل قيمتها بطريق الخصم من المعاش الممنوح للمستحقين عنه في حدود الربع .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة . وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم . فاذا كان الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدينا للحكومة من جراء ارتكابه الافعال المكونة للجريمة ، يخصم من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ، ولا يجوز في حال من الاحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش أو المكافأة » . ويؤخذ من هذا النص أن المشرع أجاز الخصم في حدود الربع من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة

الاولى منها — ومنها جريمة الرشوة — وذلك وفاء لما يكون المحكوم عليه مدينا به للحكومة من جراء ارتكابه الافعال المكونة للجريمة .

ولما كانت المادة ٢٢ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة الغرامة بأنها الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ، وظاهر من هذا التعريف أن الغرامة عقوبة ذات طابع مالى ، تتمثل في مبلغ من المال يقدره الحكم الصادر بها ، وهى وان كانت جزاء جنائيا يقصد به الايلاء مجردا من كل معنى من معانى التعويض ، الا أنها تصبح بمجرد الحكم النهائي بها دينا للحكومة في ذمة المحكوم عليه — شأنها في ذلك شأن التعويض — ومن ثم يجوز التنفيذ بها على أمواله وعلى تركته بعد وفاته .

وعلى مقتضى ما تقدم يستحيل الحكم بالغرامة على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش في احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المذكور — ومنها جريمة الرشوة هذه الى دين في ذمة المحكوم عليه للحكومة . ولما كان هذا الدين ينشأ في ذمة المحكوم عليه بسبب ارتكابه الافعال المكونة للجريمة، فانه يجوز استيفاؤه بطريق الخصم من المعاش أو المكافأة المقررة للمستحق عن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه — في حدود الربع — وشأن الغرامة في هذا الصدد شأن التعويض الذى يقضى به للحكومة لجبر ما أصابها من ضرر بسبب ارتكاب الجريمة ، فكلاهما يمثل دينا للحكومة في ذمة المحكوم عليه ، ومصدرهما واحد هو الافعال المكونة للجريمة .

لهذا انتهى رأى الى جواز تحصيل قيمة الغرامة المحكوم بها على صاحب المعاش — في جريمة رشوة — بطريق الخصم من المعاش الممنوح للمستحقين عنه — في حدود الربع — تطبيقا للمادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية .

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن حساب مدد العمل السابقة في المعاش ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين — تنظيمها لكيفية خصم أقساط مدد الخدمة السابقة من مرتب الموظف — عدم اندراج هذه الأقساط ضمن حالات الخصم التي عدها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين الا في أحوال خاصة — أثر ذلك — جواز خصمها لو زادت عن ربع المرتب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن حساب مدد العمل السابقة في المعاش تنص على أن « يؤدى الموظف عن مدد العمل السابقة التي تحسب في المعاش مبالغ تحدد باحدى الطريقتين الآتيتين :

أولا — أما دفعة واحدة تؤدى في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة .

ثانيا : على أقساط شهرية تحدد وفقا للقسم (ب) من الجدول المرافق ، ويبدأ تحصيل هذه الأقساط من ماهية الشهر التالى لانتهاء مدة التسعة أشهر المشار إليها .

وبالرجوع الى الجدول حرف (ب) المشار اليه يبين أنه قد حدد الأقساط الشهرية التي يؤديها الموظف الذى طلب حساب مدة خدمته السابقة في المعاش . وقد ربط الجدول بين قيمة هذه الأقساط وبين سن الموظف عند بدء أدائها ولم يتقيد المشرع في تحديد قيمة الأقساط

بحدود ربع مرتب الموظف أو معاشه • ولو أراد ذلك لنص عليه صراحة في القانون •

كذلك فإن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين يقضى في المادة ٣ من مواد إصداره بأن « تؤدى الاقساط المستحقة عن مدة الخدمة السابقة حتى بلوغ الموظف سن الستين فإذا انتهت خدمته دون أداء الاقساط المنصوص عليها في هذا القانون كاملة اقتطعت الاقساط الباقية من معاشه ، أما إذا استحق مكافأة فتخصم القيمة الحالية من الاقساط عند ترك الخدمة من مكافأته ، وإذا حكم على الموظف في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون المرافق وسقط حقه في المعاش أو المكافأة ولم يكن قد أدى الاقساط المذكورة كاملة استقطعت الاقساط الباقية من المعاش الذى يمنح للمستحقين عنه وذلك في حدود ربع هذا المعاش ، أما إذا منحوا مكافأة فتخصم القيمة الحالية لهذه الاقساط مما يؤدي لهم من المكافأة في حدود ربعها •

وطبقا لنص الفقرة الاولى من هذه المادة — الذى ورد مطلقا دون قيد — فإن أقساط مدد الخدمة السابقة تخصم بكاملها من مرتب الموظف أو معاشه ولا يتقيد خصم هذه الاقساط بحدود ربع هذا المرتب أو المعاش • ويؤكد هذا النظر أن المشرع اذ قصد أن يعامل المستحقون عن الموظف المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة غدر أو اختلاس أموال أميرية أو رشوة أو غيرها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من قانون المعاشات المشار اليه — والذى سقط حقه في المعاش أو المكافأة — معاملة خاصة ، فقد نص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر ، وقضى بأن يكون خصم قسط مدة الخدمة السابقة في هذه الحالة في حدود ربع المعاش أو المكافأة ، ولو أراد المشرع أن يعامل الموظف أو العامل نفس المعاملة لنص على ذلك في الفقرة الاولى من ذات المادة •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا وجه لانطباق القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتهم إلا في أحوال خاصة ، على حالة الخصم من مرتب الموظف أو معاشه نظير أقساط مدد الخدمة السابقة ، ذلك أن هذا القانون إنما يتعلق بجواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم في أحوال خاصة محددة في نصوصه وهي ثلاثة :

١ — وفاء نفقة محكوم بها على الموظف أو العامل من جهة الاختصاص .

٢ — أداء ما يكون مطلوباً للحكومة أو المصالح العامة أو المؤسسات أو مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية بسبب يتعلق بأداء وظيفته .

٣ — استرداد ما يكون قد صرف من هذه الهيئات للموظف أو العامل بغير وجه حق .

ولما كان قسط مدة الخدمة السابقة لا يدخل في أى من حالات الخصم التى عددها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فإنه لا مجال للقول بتطبيقه ، وإنما تطبق في هذا الشأن قواعد القانونين رقمى ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ و ٣١ لسنة ١٩٦٠ اذ هى التى نظمت خصم أقساط مدد الخدمة السابقة ، وقد جاءت هذه القواعد عامة مطلقة ولا وجه لتقييدها بأى قيد لم ينص عليه فى القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز خصم قسط مدة الخدمة السابقة من مرتب السيد الموظف بالادارة العامة للاموال المستردة بالكامل ، ولو جاوز المبلغ المخصوم حدود ربع هذا المرتب .

(فتوى ١٣٢ فى ١/٢٩ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٥٣)

البدا :

المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية — اجازتها في حالة الحكم على موظف أو صاحب معاش في احدى الجرائم المحددة في النص — خصم الديون المستحقة للحكومة الناشئة بسبب الجريمة التي ارتكبها من معاش أو مكافأة المستحقين عنه في حدود الربع — جريان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، على ما جرى عليه المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وخلوه من النص على خصم الديون الناشئة عن ارتكاب الموظف الأفعال المكونة للجريمة من المعاش أو المكافأة — يجوز في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه خصم الغرامة الجنائية المحكوم بها على الموظف بسبب جريمة تتعلق بأداء الوظيفة من المعاش المستحق المحكوم عليه في حدود ما نص عليه القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين أو المستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتهم الا في أحوال خاصة المعدل بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ — عدم جواز خصم هذه الغرامة من المعاش المستحق عنه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان السيد / معاملا بأحكامه تنضى بأن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط

حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم » .

ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه « فاذا كان الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدينا للحكومة من جراء ارتكابه الأفعال المكونة للجريمة يخضع من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ولا يجوز في حال من الاحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش أو المكافأة » .

وبين من هذا النص أن المشرع أجاز في حالة الحكم على الموظف أو صاحب المعاش في احدى الجرائم المحددة في النص خصم الديون الناشئة للحكومة بسبب الجريمة التي ارتكبها ، من معاش أو مكافأة المستحقين عنه في حدود الربع .

وقد جرى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على ما جرى عليه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ من جواز خصم الديون الناشئة بسبب الجريمة التي حكم على الموظف من أجلها من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عنه في حدود الربع ، الى أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فنص في المادة ٣٦ على أنه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع » .

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقا لحكم الفقرة الاولى الا عن الاعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتتظم اللائحة التنفيذية اجراءات صرف المعاش أو المكافأة

ومن تصرف اليهم في حالة وجود المنتفع صاحب المعاش في السجن •

وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات المستفيدين عنه في حالة وفاته وفقا للقانون الذى كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة ، وذلك بناء على طلب مقدم من أصحاب الشأن مع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون » •

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع أجرى أحكامه استثناء من أحكام جميع القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة ، ومن ثم لم تعد أحكام هذه القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة تطبق فيما يتعارض مع أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى جاء خلافا من النص على خصم الديون الناشئة عن ارتكاب الموظف الأفعال المكونة للجريمة من المعاش أو المكافأة ومن ثم لا تطبق أحكام القوانين والقرارات السابقة في هذا الشأن ، ويتعين للتنفيذ بهذه الديون الرجوع الى أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين أو المستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا في أحوال خاصة وتنص الفقرة الاولى من المادة الاولى منه معحلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ على أنه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأداء مايكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل

تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزاحم تكون الأولوية لذين
النفقة » .

كما تنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز توقيع الحجز على
المبالغ الواجبة الأداء من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى
من المادة الأولى للارامل أو الأيتام أو لغيرهم من المستحقين
بصفة معاش أو مكافأة أو حق في صندوق ادخار أو اعانة أو ما يماثل
ذلك أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وفاء
لنفقة محكوم بها على هؤلاء الأشخاص من جهة الاختصاص » .

وبين من هذين النصين أن المشرع يفرق بين المعاش المستحق
لصاحب المعاش ومعاش المستحقين عنه فمعاش صاحب المعاش يجوز
الخصم منه وفاء لدين يتعلق بأداء الوظيفة في حدود ربع المعاش
أما معاش المستحق عنه فلا يجوز الحجز عليه إلا وفاء لنفقة محكوم
بها على هؤلاء المستحقين وليس على مورثهم .

ولما كانت الغرامة المحكوم بها على موظف أو صاحب معاش
في جريمة تتعلق بأداء وظيفته تعتبر ديناً نشأ في ذمته بسبب يتعلق
بأداء الوظيفة ومن ثم يجوز خصمها من معاشه ، ومن ثم فإن من
يرتكب جريمة أثناء وظيفته وبمناسبتها كمن يتقاضى رشوة عن
أعمال وظيفته أو يختلس شيئاً مما بعهدته ، ويحكم عليه فضلاً
عن العقوبات الأصلية بغرامة ، فإن هذه الغرامة تكون ديناً ناشئاً
عن جريمته ، التي وقعت بسبب يتعلق بأداء وظيفته الا أنه لايجوز
التفويض بها على المعاش المقرر للمستحقين عنه وعلى ذلك فإنه
لا يجوز خصم الغرامة المحكوم بها ضد السيد / من
المعاش المستحق للمستحقين عنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في ظل العمل بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يجوز خصم الغرامة الجنائية المحكوم بها على
الموظف بسبب جريمة تتعلق بأداء الوظيفة من المعاش المستحق

للمحكوم عليه في حدود مانص عليه القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١
معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ولا يجوز خصمها من المعاش
المستحق للمستحقين عنه •

(فتوى ٥٩٧ في ٢٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

حكم المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين
الاجتماعي الذي يقضى بعدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات
المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيد لدى الهيئة المختصة الا لدين
النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع — يعتبر تعديلا للاحكام
الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز
على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها
الا في أحوال خاصة — اثر ذلك — لا يجوز اجراء خصم أو توقيع
حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء
لما يكون مستحقا على العامل للجهة التي كان يعمل بها وانما يقتصر
الحجز والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة أو
دين للهيئة أو للوفاء بالتزامات المحكوم بها عليه بعد احالته للمعاش
— تطبيق •

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز
على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها
الا في أحوال خاصة المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة
الاولى منه على أنه « لايجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ
الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن
والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنيا أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو
راتب اضافي أو حق في صندوق احضار أو معاش أو مكافأة أو تأمين

مستحق طبقا لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربع وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف عليه بغير حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سف أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التراجع تكون الاولوية لدين النفقة » .

وان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ١٤٤ منه على أنه لايجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة الا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لايجاوز الربع وعند التراجع يبدأ بخصم دين النفقة فى حدود الثمن ويخصص الباقي للوفاء بدين الهيئة المختصة .

وللهيئة المختصة حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستفيدين فى حدود ربع هذه المستحقات .

وتخول المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المحكمة التأديبية حق توقيع عقوبة غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا يزيد على الاجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر عند انتهاء خدمته ، وتنتص فى فقرتها الاخيرة على أنه (واستثناء من أحكام المادة ٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المدخر أن وجد عند استحقاقها وذلك فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الادارى على أمواله) .

والمستفاد من هذه النصوص ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه قد تضمن تنظيمها عاما للاحوال التى يجوز فيها اجراء الخصم وتوقيع الحجز على المبالغ المستحقة للعامل مدنيا أو عسكريا لدى احدى الجهات المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر مع بيان هذه المبالغ والديون التى يجوز الخصم والحجز بمقتضاها ومقدار هذا الخصم

والديون التي لها الاولوية في حالة التراجع وبمقتضى هذا التنظيم أجاز المشرع اجراء الخصم وتوقيع الحجز على المبالغ التي لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في حدود الربع شهريا وفاء لنفقة محكوم بها في جهة الاختصاص لاداء ما يكون مستحقا للجهة التي كان يعمل بها .

ثم جاء نص المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتضمن تنظيمها خاصا لاحوال الخصم والحجز على المبالغ المستحقة لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات حظر بمقتضاه توقيع الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المذكورة الا للوفاء بنوعين من الديون الاول هو دين النفقة والثاني الديون المستحقة للهيئة ولم يستثن المشرع من هذا الحكم الخاص الا الغرامات التي يحكم بها على صاحب المعاش طبقا لنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين الجديد ، وعلى ذلك فان النص المشار اليه باعتباره تنظيما خاصا يكون قد نسخ الحكم الوارد في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ نسخا جزئيا فلم يعد من الجائز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة لاداء ما يكون مستحقا للجهة التي كان يعمل بها .

وبناء على ذلك فانه لايجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لما يكون مستحقا على العامل للجهة التي كان يعمل بها وانما يقتصر الحجز والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة أو دين للهيئة أو الوفاء بالغرامات المحكوم بها عليه بعد احالته للمعاش .

ومن ثم لايجوز استيفاء دين العجز في العهدة الذي استحق على العامل في الحالة المعروضة لجامعة طنطا ابان عمله بها عن طريق الخصم من مستحقاته لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بعد احالته الى المعاش .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات السيد/.....
لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لدين العجز فى العهدة المستحق
عليه لجامعة طنطا •

(ملف ٨٣٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

(وفى ذات المعنى ملف ٨٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

الفصل السادس عشر

المنازعة في المعاش

الفرع الأول

تقيد المنازعة في المعاش بالميعاد الذي حدده القانون لذلك

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

أصرار المدعى على تسوية حالته طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعد أن تكشف وضعه عن أحقيته للترقية الى الدرجة الرابعة بصفة شخصية قبل تاريخ إحالته الى المعاش لبلوغ السن القانونية — منازعته في ذلك انما تنصب أساسا على مقدار المعاش المستحق له — تقيدها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القرار بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ملخص الحكم :

ان اصرار المدعى على تسوية حالته طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لا يخرج في نطاق الملابس التي أحاطت به من كونه منازعة في المعاش المستحق له اذ هو يهدف بطلبه الى تسوية معاشه يضم مدة سنتين الى مدة خدمته المحسوبة فيه والى منحه علاوتين من علاوات درجته وما يترتب على ذلك من آثار وليس من شك في ان منازعته هذه انما تنصب أساسا على مقدار المعاش المستحق له وتتطوى من جانبه على الرغبة الجادة السافرة في طلب تعديل وزيادة مقداره استنادا الى استحقاقه للانتفاع بأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعد اذ تكشف وضعه عن أحقيته للترقية الى الدرجة الرابعة بصفة شخصية قبل تاريخ إحالته الى المعاش . وأن قضاء هذه المحكمة جرى في تطبيق حكم المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التي تعتبر المادة

٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ترديدا لها على أن كل دعوى يراد بها أو بوسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت ولاى سبب كان وتحت أية حجة كانت . وهذا النص من الاطلاق والشمول بحيث تتدرج فيه منازعته فى المعاش أصلا ومقدارا مهما كان سببها ومناطها وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة على السواء .

(طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — الهدف من اصداره هو التخلص من الدرجات الشخصية — طلب تسوية الحالة طبقا لاحكام هذا القانون أو التعويض من عدم الاستجابة الى اجراء هذه التسوية لا تعدو أن تكون منازعة فى المعاش .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد هدف من اصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الى علاج وضع الموظفين الشاغلين لدرجات شخصية — شأن المدعى — بايجاد وسيلة للتخلص من درجاتهم الشخصية قدر المستطاع، وهذه الحكمة تعبر بذاتها عن مصلحة عامة تقوم عليها قرينة قانونية قاطعة لا تحتمل اثبات العكس فى تحقق هذه المصلحة فى ترك هؤلاء الموظفين خدمة الحكومة ، لما فى ذلك من الغاء لدرجاتهم الشخصية ، دون ثمة تفرقة بينهم بسبب السن أو بدعوى مصلحة العمل ما دام القانون لم يقض بهذه التفرقة وتقرها نصوصه . ومن ثم فان الامر فى قبول أو رفض الطلبات التى تقدم من شاغلى الدرجات الشخصية — شأن المدعى — لاعتزال الخدمة طبقا لاحكام القانون المذكور ليس مرده الى تقدير جهة الادارة واختيارها وانما مرده فى الحقيقة الى أحكام القانون ذاته

الذى رتب حقوقا معينة متعلقة بالمعاش لمن يطلبون اعتزال الخدمة من ذوى الدرجات الشخصية الذين تتوافر فيهم شروط القانون السالف الذكر وبهذه المثابة فان الدعوى التى تقام بطلب تسوية الحالة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ أو التعويض عن عدم الاستجابة الى اجراء هذه التسوية لا تعدو ان تكون فى حقيقتها منازعة فى المعاش المستحق ووجوب أن يكون على أساس ضم مدة سنتين الى مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ومنح علاوتين من علاوات الدرجة ٠ ولما كان الامر كما تقدم وكان المدعى قد أقام الدعوى رقم ١٢٨ لسنة ١٩ القضاية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بأحقيقته فى سوية معاشه طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أساس منحه علاوتين من علاوات الدرجة وضم سنتين الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش ، وما ان قضى فيها بعدم القبول لرفعها بعد الميعاد حتى نشط الى اقامة الدعوى مثار الطعن المائل طالبا الحكم بتعويضه عن رفض اجابته الى طلب ترك الخدمة الذى تقدم به بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، لما كان الامر كذلك وكان عنصر الضرر الوحيد الذى استند اليه المدعى فى طلب التعويض المذكور يتمثل فى حرمانه من الفرق بين المعاش الذى ربط له وذلك الذى كان يستحقه فيما لو سوى معاشه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، فان الدعوى مثار هذا الطعن تكون فى الواقع من الامر منازعة فى المعاش ومتفرعة عنه ٠

(طعن رقم ٦٢١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٤)

الفرع الثانى

امتناع قبول دعوى المنازعة فى المعاش بعد مضى الميعاد
الذى حدده القانون لهذه المنازعة

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

حظر المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت سنة من تاريخ تسلم السركى المبينة مقداره — المادة السادسة من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — الدعاوى التى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار معاش تم قيده أو مكافأة تم صرفها — امتناع قبولها أمام أية محكمة بعد مضى الميعاد المذكور — للمحكمة أن تثير ذلك من تلقاء نفسها — مجال اعمال هذا الحظر — يجد حده الطبيعى فيما لا يعتبر مصادرة لدعاوى الالغاء — انتهائية قيد المعاش بانقضاء سنة على تسليم السركى الخاص به — لا يصادر حق المحكمة التى تبحث موضوعا فى دعوى الالغاء يترتب على الفصل فيه اعادة ربط المعاش تنفيذا للحكم الذى تصدره فى شأن القرار المتعلق بالترقية الى الدرجة التى يتم على مقتضاها ربط المعاش .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة ليست ممنوعة من أن تثير من تلقاء نفسها ما ورد فى المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والتى يجرى نصها بأنه « لايجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت سنة من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لايجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولايجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها .

ومن حيث أن اعمال نص المادة السادسة سالفة الذكر بالوضع السابق ايضا لا يصادر حق المحكمة التى تبحث موضوعا فى دعوى الالغاء يترتب على الفصل فيه اعادة ربط المعاش تنفيذًا للحكم الذى تصدره فى شأن القرار الادارى المتعلق بالترقية الى الدرجة التى يتم على مقتضاها تحديد مقدار المعاش وبالتالى ربطه وفى هذا الضوء لا يسوغ القول بانتهائية قيد المعاش بانقضاء سنة على تسليم السركى الخاص به ما دام أن مركز الموظف لم يستقر بصورة نهائية يدور معها استحقاقه للمعاش على أساس درجة لايزال النزاع شاجرا فى شأنها ، ولا يفوت هذه المحكمة التتويه بأن المشرع عندما وضع المادة ٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية لم يكن قضاء الالغاء قد استحدث بعد ، أما وقد أنشئ هذا القضاء منذ عام ١٩٤٦ فان اعمال المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجد حده الطبيعى فيما لا يعتبر مصادرة لدعاوى الالغاء ، وهذه الحكمة تتماشى مع العدالة وما أقره الشارع فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والتى استثنت من السقوط حالات اعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى • ويؤيد ذلك أن قضاء الالغاء مرتبط بالعلم بالقرار المطعون فيه بينما تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مجاله التسويات التى تستمد حكمها من القانون مباشرة وأمره معلوم للكافة من تاريخ اصداره ونشره ويترتب على ماتقدم عدم اعمال حكم المادة السادسة للقانون سالف الذكر فى صدد هذه المنازعة •

(طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

عدم جواز المنازعة فى قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة بالتطبيق لاحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ — ينصرف الى كل من المنازعة الادارية

والتقصائية — تقديم صاحب الشأن تظلما إداريا خلال الميعاد — لا يغنيه ،
إذا لم يحسم التظلم الخلاف ، من إقامة دعواه خلال مدة سنة والا كانت
غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم
١٦٠ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « لا يجوز لمصلحة صناديق التأمين
والمعاشات ، ولا لصاحب الشأن ، المنازعة في قيمة المعاش ، أو المكافأة
بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار يربط المعاش بصفة نهائية ،
أو من تاريخ صرف المكافأة وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية ، التي
تقع في الحساب عند التسوية » .

ويبين من مقارنة نص المادة ٤٤ المذكورة ، بنص المادة ٩ المقابلة لها
في كل من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون
رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بالمعاشات الملكية معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ ، والتي تنص
على أنه لا يجوز للحكومة ، ولا لصاحب الشأن ، المنازعة في أى معاش
تم قيده ، متى مضي اثنا عشر شهرا من تاريخ تسليم السركى المبين فيه
مقدار المعاش الى صاحب الشأن .

كذلك لا يجوز للحكومة ، ولا لصاحب الشأن ، المنازعة في مقدار
المكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المعارضة الى الجهة التي قامت بتسوية
المكافأة خلال اثني عشر شهرا من تاريخ صرفها .

وبناء على ذلك ، فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها ، تعديل مقدار
المعاش ، الذي تم قيده ، أو المكافأة التي تم صرفها ، لايجوز قبولها بعد
مضي الميعاد المذكور ، أمام أية محكمة كانت ، لا على الحكومة ولا على
مصلحتها لاي سبب كان ، وتحت أى حجة كانت ، ولايجوز أيضا قبول
هذه الدعوى من الحكومة أو مصلحتها . يبين من هذه المقارنة أن المشرع
لم يضمن المادة ٤٤ المشار اليها نصا مماثلا لنص الفقرتين الثانية والثالثة
من المادة ٦ آنفة الذكر ، مما يثير التساؤل عما اذا كان قصد من عدم

ايراد هاتين الفقرتين في المادة ٤٩ الى مغايرة في المعنى والحكم ، من مقتضاها أن ينصرف لفظ « المنازعة » الى « التظلم الادارى » والى « الدعوى » بحيث اذا قدم صاحب الشأن تظلما خلال مدة السنة من تاريخ ابلاغه بربط معاشه بصفة نهائية فانه يكون قد قدم منازعة في الميعاد تفتح له باب التقاضى ، دون التقييد بأية مدة ، أم أن قصده لم يخرج عن حكم المادة ٦ في مفهوم عبارته •

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد نص المادة ٦ سالفه الذكر ، والنصوص الاخرى الخاصة بالطلبات المتعلقة بالمعاشات ، هو انها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية في المعاش أو مقداره لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع المالية والادارية ، وضبطا لتقديرات الميزانية ، وذلك بالنسبة الى كل من الموظف والخزانة على السواء ، وهذه الاعتبارات ذاتها المتعلقة بالمصلحة العامة — ما ترال قائمة ، ومتحققة في ظل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، فلا يستساغ القول ، بانصراف قصد الشارع الى عدم مراعاتها ، بفتح باب التقاضى في شأن المعاش على الوجه السالف بيانه حتى لا تهدر حكمة التشريع ، أو تتفاوت من تشريع الى آخر على الرغم من اتصاد الاساس والعلة فيهما ، ولا سيما أن المنازعة القضائية ، لا الادارية هي التي تفضى الى تحديد المراكز وحسم الاوضاع ، وهي المعينة بميعاد السنة الذى لايسوغ قصره على التظلم الادارى دونها والا كان ثمة تخصيص بغير مخصص ينبو عن سياق النص ، ومقتضى حكمه وحكمته •

وفي ضوء ما تقدم يلزم أن تكون اقامة المنازعة في المعاش أمام القضاء خلال السنة المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فاذا اختار صاحب الشأن أن يقدم تظلما اداريا ، فان عليه — اذا لم يحسم هذا التظلم بخلاف — أن يقيم دعواه خلال مدة السنة والا كانت دعواه غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد •

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

عدم جواز المنازعة في المعاش الذي تم قيده بمضى سنة وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — يجد هذه الطبيعي في استقرار الربط الحاصل في المعاش بعد قيام النزاع بشأنه لاي سبب كان في النطاق الزمني الذي حدده المشرع — رفع دعوى بالغاء قرار ترقية المحال الى المعاش خلال هذا الميعاد يقطع سريانه — أساس ذلك — الخصومة في دعوى الالغاء عينية تلحق بالقرار المطعون فيه ، والحكم الصادر فيها حجة على الكافة — تعديل المعاش بعد صدور حكم الالغاء المجرد أثر لازم لتنفيذه لقيام ربط المعاش وتحديد مقداره أساسا على عنصرى المدة والرتب — لا مناص من أعمال النص المتقدم على الوجه السالف الذكر بعد استحداث قضاء الالغاء منذ عام ١٩٤٦ .

ملخص الحكم :

ان اعمال نص المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية انما يجد حده الطبيعي في استقرار الربط الحاصل في المعاش بعدم قيام النزاع بشأنه لاي سبب كان في النطاق الزمني الذي حدده المشرع وهو ما لم يتوافر للمدعى ما دام الثابت من الاوراق ، انه رقى الى الدرجة الاولى بالقرار الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ ، ثم أحيل للمعاش في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، وتسلم سركى المعاش في أول مارس سنة ١٩٥٤ . وأن السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أقام الدعوى رقم ٧٦٦٠ لسنة ٧ القضائية بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ طعنا على قرار الترقية المذكور طالبا الحكم بالغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى هذه الدرجة . والمستفاد من ذلك أن هذه المنازعة القضائية التي انطوت على طلب الغاء القرار الادارى الصادر بترقية المدعى الى الدرجة الاولى التي أحيل للمعاش عليها وقد بدأت في غضون الثلاثة أشهر التالية لتسلمه سركى المعاش هي مما يقطع سريان ميعاد السقوط المشار اليه بما ترقبه من زعرة قرار الترقية الذي تمت الاحالة الى المعاش على أساسه — واذا كان من المقرر أن الخصومة

في دعوى الالغاء هي خصومة عينية تلحق بالقرار الادارى المطعون فيه بما لا يدع حاجة لاقامتها ضد المستفيد من القرار ، كما أن الحكم الذى يصدر فيها يكون حجة على الكافة بمجرد صيرورته نهائيا فانه متى كان لامر كذلك بالنسبة للدعوى المرفوعة من السيد / وكان مفاد حكم الالغاء المجرى الذى صدر فيها انه بمثابة اعدام للقرار الادارى المطعون فيه ومن ثم تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره وهو مما يستتبع أن تصبح ترقية السيد / الى الدرجة الاولى ملغاة من وقت حصولها وبالتالي يظل مركزه القانونى محددا فى الدرجة الثانية ما لم تتم ترقيته من جديد الى الدرجة الاولى بأداة صحيحة لا مطعن عليها وتأسيسا على ذلك فان تعديل معاش المدعى بعد صدور حكم الالغاء المجرى بالوضع السابق تفصيله فى معرض تحصيل الوقائع انما هو أثر لازم لتنفيذ هذا الحكم باعتبار أن ربط المعاش وتحديد مقداره يقوم أساسا على عنصرين هما مدة الخدمة والمرتب الذى يقضاه الموظف . وغنى عن البيان أن التزام كل من صاحب المعاش وجهة الادارة بمقدار المعاش الذى تم ربطه فى حدود ما قضت به المادة السادسة سالفة الذكر لا يصادر حق المحكمة التى تبحث موضوعا أصليا فى دعوى الالغاء يترتب على الفصل فيه اعادة ربط المعاش تنفيذا للحكم الذى تصدره فى شأن القرار الادارى المتعلق بالترقية الى الدرجة التى يتم على مقتضاها استحقاق المعاش وبالتالي ربطه ، وفى هذا الضوء لا يسوغ القول بانتهائية قيد المعاش بانقضاء سنة على تسليم السركى الخاص بهما ما دام أن مركز الموظف لم يستقر بصورة نهائية يدور معها استحقاقه المعاش على أساس درجة لا يزال النزاع قائما فى شأنها من الغير . يؤيد ذلك أنه من المقرر أن للجهة الادارية سلطة سحب القرارات الادارية طالما أن ميعاد الطعن فيها لا يزال قائما ويتقرر على ذلك أن الحكومة كانت فى ظلال نظر دعوى الالغاء المقامة من السيد / تستطيع أن تسحب قرار الترقية المطعون فيه اذا تكتشفت لها قبل الحكم فى الدعوى الشائبية التى تعلق به مما يترتب عليه وقف سريان أثر سركى المعاش ، فاذا كانت الحكومة قد فضلت الانتظار حتى يقول القضاء كلمته فى الدعوى فليس ذلك مما يعزز القرار المطعون فيه ولا ما يعزز ربط المعاش الذى قامت المنازعة فى شأنه وفى شأن الأساس الذى قام عليه فى خلال سنة من تأريخ تسليم السركى والمسألة تصبح

واضحة مستقيمة بإجراء المقارنة مع الصورة العكسية كما لو كان الموظف قد أحيل الى المعاش على درجة معينة وكانت له منازعة إدارية مع الحكومة قبل الاحالة الى المعاش ثم قضى بأحقية الترقية الى درجة أعلى وكان الحكم قد صدر بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ تسليمه المعاش، ومع ذلك لا يفوت المحكمة أن تنوه الى أن المشرع عندما وضع المادة ٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية لم تكن تدور في ذهنه هذه الصورة وذلك لأن قضاء الالغاء لم يكن قد استحدث بعد، أما وقد استحدث هذا القضاء منذ عام ١٩٤٦ وكان هناك مجال لأعمال القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فلا مناص من أعمال النصوص على النسق السابق بيانه .

(طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

عدم قبول المنازعة في المعاش اذا قدمت بعد الميعاد المحدد انك في قوانين المعاشات — لا محل للفرقة في هذا الصدد بين منازعة في أصل المعاش أو في مقداره .

ملخص الحكم :

تنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم (٣٧) الخاص بالمعاشات الملكية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ على أن « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ... ولا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في مقدار المكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المعارضة لوزارة المالية في الاشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة . وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها ، لايجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ، ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت

ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » .
وليس هذا النص الا ترديدا لنص المادة السادسة من القانون رقم (٥) الصادر في ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية . كما أنه مطابق لنص المادة (٤٦) من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية أما المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فتجرى بدورها بالآتى : « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر بيتدىء من اليوم الذى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته ٠٠٠ وكل طلب يتعلق بالمعاش أو المكافأة يجب تقديمه من مستحقى المعاش الى وزارة المالية مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم » والمادة (٤٠) من ذات هذا القانون تنص على أنه : « كل طلب يتعلق بالمعاش او بالمكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط كل حق للطالب في المعاش أو المكافأة » . ومفاد هذه النصوص وما يقابلها في التشريعات المنظمة لاحكام المعاشات هو أنها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية أو المقدار لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع المالية والادارية ٠٠ وظاهر من النصوص المتقدمة انها جاءت من الاطلاق والشمول بحيث يدخل في مجال تطبيقها أى منازعة في المعاش أصلا ومقدارا ، حقا أم قدرا لكى يستقر الوضع بالنسبة لكل من الموظف والخزانة على السواء .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

حظر المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على الحكومة وصاحب الشأن المنازعة في أى معاش اذا انقضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى صاحب الشأن — شمول هذا الحظر أى منازعة في أصل المعاش ومقداره — قصر الحظر على حالة الخطأ المادى في المعاش غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان نص المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
يجرى كالاتى : « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في
اى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى
المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ٠٠٠ ولا يجوز للحكومة
ولا لصاحب الشأن المنازعة في مقدار المكافأة التى دفعت الا اذا
قدمت المعارضة لوزارة المالية في الاشهر الستة التالية لتاريخ
صرف المكافأة ، وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها
تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها
لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على
الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أى حجة كانت ، ولا
يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » . وهذا
النص من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة في المعاش
أصلا ومقدارا ، وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة
على السواء ومن ثم يكون قصر النص على حالة الخطأ المادى تخصيصا
بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التى استهدفها الشارع في
تنظيم المعاشات وترتيبها وثبات أوضاعها ، هذا فضلا عن أن
المنازعة في أصل المعاش هى منازعة في مقداره ، فالحكم واحد
في الحالتين .

(طعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

حظر المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
على الحكومة وصاحب المعاش المنازعة في أى معاش اذا انقضت
سنة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى
صاحب الشأن وفي أية مكافأة بعد مضي ستة أشهر على صرفها —
شمول هذا الحظر أية منازعة في أصل المعاش ومقداره — قصر
الحظر على حالة الخطأ المادى في المعاش — غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان نص المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجرى كالاتى : « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ٠٠٠ ولا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى مقدار المكافأة التى دفعت الا اذا قحمت المعارضة لوزارة المالية فى الاشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان وتحت أى حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » وهذا النص من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة فى المعاش أصلا ومقدارا وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة على السواء ومن ثم يكون قصر النص على حالة الخطأ المادى تخصيصا بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التى استهدفها الشارع فى تنظيم المعاشات وترتيبها وثبات أوضاعها هذا فضلا عن أن المنازعة فى أصل المعاش هى منازعة فى مقداره فالحكم واحد فى الحالتين .

(طعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

المنازعة فى استحقاق المعاش من حيث الأصل — لا تعدو فى ذات الوقت أن تكون منازعة فى المكافأة التى تم صرفها — وجوب الالتزام فيها بالميعاد المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون المعاشات سالف البيان .

ملخص الحكم :

* ان المنازعة في استحقاق المعاش من حيث أصله لا تعدو أن تكون في الوقت ذاته منازعة في المكافأة التي تم صرفها باعتبار أن صاحب الشأن لا يستحق مكافأة وانما يستحق معاشا طبقا للقانون اذ لا يتصور خروج الحال عن أمرين اما أن صاحب الشأن يكون له الحق في التثبيت بالمعاش وبالتالي فلا يتقرر له المكافأة ، واما ألا يكون له حق في التثبيت بالمعاش ومن ثم يقتصر حقه في المكافأة ، ولا يتقرر له معاش ، فاذا ما تقررت لصاحب الشأن مكافأة ثم طالب بتثبيته في المعاش فان هذه المطالبة تتضمن منازعة في استحقاقه المكافأة اعتقادا منه بأنه صاحب حق في التثبيت بالمعاش ومن ثم يتعين عليه الالتزام بالميعاد المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات .

(طعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

حساب مدة خدمة سابقة في المعاش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ — وجوب تقديم طلب المعاملة بهذا القانون خلال ميعاد معين — هو ستة شهور بالنسبة للمقيدين في سلك المستخدمين الدائمين عند صدور القانون وثمانية وعشرون يوما من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد ذلك — عدم تقديم الطلب خلال هذه المواعيد يسقط حق الموظف في الاستفادة من أحكامه — القول بأن هذا القانون لم يحدد ميعادا للمطالبة بالانتفاع به فيبقى حق الموظف في الاستفادة منه قائما لا يسقط الى أن يحال الى المعاش أو تنتقضى مدة خمس عشرة سنة على تثبيته غير صحيح .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحساب مدة خدمة المدعى

من ٢٩ من يولية سنة ١٩٢٢ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٢٤ في المعاش،
باسمىيق لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع القواعد
الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن معاشات الموظفين
الذين رخص لهم باحتساب مدة خدمتهم في المعاش — وبالشروط
الواردة فيه ، وتسوية معاش المدعى على هذا الأساس مستندا في
ذلك الى ان الشروط الواردة في ذلك القانون (الذي ألغى فيما بعد)
كانت تنطبق على مدة خدمة المدعى خلال الفترة المذكورة ، وان
القانون لم يحدد ميعادا للمطالبة بالانتفاع به ، ومن ثم فيبقى
حق الموظف بالافادة منه قائما لا يسقط الى أن يحال الى المعاش أو
تنقضى مدة خمسة عشر عاما على تنبئته ، وان المدعى وقد طالب
في سنة ١٩٣٨ بحساب مدة خدمته السابقة في المعاش ، فيكون
حقه في الافادة من ذلك القانون لم يسقط ، فان هذا الذي استند
أليه الحكم المطعون يخالف الحقيقة ، ذلك أن المادة الرابعة من
القانون المذكور نصت على أنه « يجب على الموظفين الذين يرغبون في
الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدموا طلبهم بذلك كتابة ، وينبغي
بالنسبة لمن كانوا مقيدين في سلك المستخدمين الدائمين تسلم هذا
الطلب الى رئيس المصلحة أو القسم التابع له الموظف أو المستخدم في
ميعاد لا يزيد على ستة أشهر ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون،
وبالنسبة لمن يمينون فيما بعد في ذلك السلك في ميعاد لا يزيد على
٢٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغهم تعيينهم ، ويجب أن يبين في الطلب
جليا ما اذا كان صاحب الشأن يرغب في احتساب ثلثي مدة خدمته
فقط طبقا للمادة الثانية أو مجموع مدة الخدمة طبقا للمادة
الثالثة ، وبعد انقضاء ميعاد الستة أشهر أو الثمانية والعشرين يوما
بحسب الاحوال لا يجوز مطلقا ولاى علة أن يرجع في خيارهم الموظفون
والمستخدمون الذين يكونون قد اختاروا المعاملة بالحدى الطريقتين
المنصوص عليهما في المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون — أما الذين
لا يختارون المعاملة بهذا القانون فلا يجوز لهم بعد ذلك الاستفادة
منه الا اذا كان الذي حال دون الاختيار قوة القاهرة ولوزير المالية
وحده تقدير ذلك » .

فاذا كان الثابت أن المدعى عين في سلك المستخدمين الدائمين في

أول فبراير سنة ١٩٢٤ فكان يتمين عليه للانتفاع بأحكام ذلك القانون أن يتقدم بذلك خلال ثمانية وعشرين يوما من هذا التاريخ ، أما وهو لم يفعل فيكون حقه في الافادة منه قد سقط — ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون مما يتمين معه الغاؤه في هذا الشرط منه .

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

الفرع الثالث

عدم المنازعة في المعاش في المدة المقررة لذلك
يقيم قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

المنازعة في المعاش الذي تم قيده — عدم جوازها متى مضت سنة من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقداره الى صاحب الشأن وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — أساس ذلك — اعتبار مضي هذه المدة قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش — عمومية النص وشموله حالة الخطأ المادى والمنازعة في أصل الحق في المعاش أو مقداره .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تقضى بأنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت سنة من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي

سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها وورود هذا النص على النحو المشار اليه يجعل من مضي السنة على تسليم رب المعاش للسركى قرينة قاطعة على صحة ربط المعاش ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن هذا النص من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة فى المعاش أصلا ومقدارا وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة على السواء ، وان فى قصر النص على حالة الخطأ المادى تخصيصا بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التى استند فيها الشارع فى تنظيم المعاشات وترتيبها وثبات أوضاعها فضلا عن أن المنازعة فى أصل الحق فى المعاش هى منازعة فى مقداره .

(طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢١)

الفرع الرابع

تحديد ميعاد لقبول دعوى المنازعة فى المعاش

يشمل طلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

المادة ٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — تحديدها ميعادا لقبول دعوى المنازعة فى المعاش — شمولها لاي منازعة فى المعاش أصلا ومقدارا بطريق مباشر أو غير مباشر — شمولها لطلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ للتعويض عن رفض اجرائتها — اعادة ربط المعاش لا يؤثر فى ميعاد المنازعة لا تتعلق بالربط الجديد .

ملخص الحكم :

ان قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ معدلا بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ الذى عومل به المدعى — يقضى فى المادة السادسة

منه بأنه « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضى اثنا عشر شهرا من تاريخ تسلم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن . . . وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان وتحت أية حجة كانت ، ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » وورود هذا النص على النحو المشار اليه يجعل من مضى السنة على تسليم صاحب المعاش للسركى قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش . وقد جاءت صياغة هذا النص على نحو من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة فى المعاش أصلا ومقدارا مهما كان سببها ومناطقها وسواء كانت المنازعة فى المعاش بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقا لاستقرار أوضاع الموظفين والحكومة بعد مضى المدة المشار اليها ولما كان الامر كذلك وكانت مطالبة المدعى بالتعويض عما أصابه من نقص فى معاشه بسبب عدم اجابته الى ما طالب به من ترك الخدمة وتسوية معاشه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الإشارة اليه ليس الا محاولة فى المنازعة بطريق غير مباشر فى المعاش الذى ربط له ، وهو الامر الذى حظر قانون المعاشات فى المادة السادسة منه آنفة الذكر ، المنازعة فيه بعد مضى اثنى عشر شهرا من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى صاحب المعاش .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى أحيل الى المعاش اعتبارا من ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وربط معاشه وسلم اليه السركى المبين به مقدار المعاش فى ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ ولم يثر ثمة منازعة فى المعاش الذى ربط له الا فى الاول من يولية سنة ١٩٦٣ عندما تقدم بتظلمه فى هذا الشأن الى السيد مفوض الدولة ثم أقام دعواه رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩ القضاية المشار اليها آنفا التى اتبعها بالدعوى مثار هذا الطعن . ومتى كان الامر كذلك وكانت دعوى المدعى الماثلة تستهدف المنازعة فى المعاش الذى ربط له على

انفحو السالف البيان ، فانها تكون مقامة بعد الميعاد المقرر في المادة السادسة من قانون المعاشات آتفه الذكر ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا . ولا ينال من ذلك أن الجهة الادارية أعادت ربط معاش المدعى من جديد اعتبارا من الاول من يولية سنة ١٩٦٥ بمناسبة منحه علاوة استثنائية تطبيقا للقرار الجمهوري رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن المدعى لا ينازع في صحة المعاش الذي ربط له بناء على الحق الذي استحدثه له القرار الجمهوري رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعد تاريخ انتهاء خدمته ، وانما تنصب المنازعة على صحة المعاش الذي ربط له اعتبارا من ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة انتهاء خدمته لبلوغه سن الستين ، وقد تحصن هذا الربط من كل منازعة فيه بطريق مباشر أو غير مباشر على ما تقدم بيانه بعد مضي أكثر من اثني عشر شهرا من تاريخ تسلم المدعى السركي الخاص به في ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ دون ثمة منازعة .

(طعن رقم ٦٢١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٤)

الفرع الخامس

طلب التعويض عن ربط المعاش بالخطأ

بعد مرور المدة المقررة للمنازعة فيه غير مقبول

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

طلب التعويض عن ربط المعاش بالخطأ بعد مرور سنة على هذا الربط — يعتبر منازعة بطريق غير مباشر في المعاش — يتعين عدم قبولها لرفعها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد،

فالملاحظ في هذا الصدد أن قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — الذي عومل به المدعى — ينص في المادة (٥١) منه على أنه « لا يجوز لكل من مصلحة التأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة » وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية • وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأي سبب كان وتحت أية حجة كانت ، ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو مصالحها » • وورود هذا النص على النحو المتقدم يجعل من مضي سنة على تسليم صاحب المعاش للسركى قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش • وقد جاءت صياغة هذا النص على نحو من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أية منازعة في المعاش أصلا ومقدارا مهما كان سببها ومناطقها ، وسواء كانت المنازعة في المعاش بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة بعد مضي المدة المشار إليها • ولما كان الأمر كذلك وكانت مطالبة المدعى بالتعويض عما أصابه من نقص في معاشه بسبب عدم اجابته الى طلبه ترك الخدمة وتسوية معاشه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ليس الا محاولة في المنازعة بطريق غير مباشر في المعاش الذي ربط له ، وهو الأمر الذي حظر قانون المعاشات المشار اليه في المادة (٥١) منه المنازعة فيه بعد مضي سنة من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى صاحب المعاش •

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى أحيل الى المعاش اعتبارا من ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وربط معاشه وسلم له السركى في ٨ من مارس سنة ١٩٦١ وصرف اليه فعلا ، ولم يثر ثمة منازعة في المعاش الذي ربط الا في ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣ عندما تقدم بطلب للجنة المساعدة القضائية بالمحكمة الادارية للتربية

والتعليم لاعفائه من مصروفات الدعوى رقم ٥٩١ لسنة ١٠٠٠ على ماسلف
البيان ، وكانت دعوى المدعى الماثلة تستهدف المنازعة في المعاش
الذى ربط له على ماسبق ذكره ، فانها تكون مقامة بعد ميعاد السنة
المقررة في المادة (٥١) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ،
مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد .

(طعن رقم ٢٠٣ ، ٤٤٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)

الفرع السادس

تاريخ بدء المدة المقررة

للمنازعة في المعاش أو المكافأة

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

ميعاد الستة الأشهر المحدد في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية — بدء هذا الميعاد منذ
انقضاء رابطة التوظيف لاي سبب من أسباب انتهاء الخدمة — انقضاء
هذه الرابطة في حالة فصل الموظف بسبب الحكم عليه في جنائية أو
جريمة مخلة بالشرف — يكون من تاريخ الحكم الصادر بادتته في
الجريمة الا أن مركز الموظف لا يتحدد على وجه حاسم قاطع الا
بالقرار الذى يصدر بانتهاء خدمته فيحتسب ميعاد تقديم الطلب
اعتبارا من تاريخ صدور القرار وليس من تاريخ صدور الحكم .

ملخص الفتوى :

اتهم السيد / الموظف بوزارة الداخلية في ٣ من
سبتمبر سنة ١٩٥٦ بالاشتراك في اتفاق جنائى الغرض منه الحصول
على أسرار خاصة بالدفاع عن البلاد بقصد تسليمها الى دولة
أجنبية وقد قبض عليه منذ ذلك التاريخ ، وأوقف عن

عمله ، ثم قدم الى محكمة أمن الدولة مع آخرين ، في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ (قضية النيابة العمومية رقم ٧١٦ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٥٤ كلى جنوب القاهرة سنة ١٩٥٧) وصدر الحكم عليه في ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٧ بحبسه ثلاث سنوات مع المشغل وتغريمه مائتي جنيه . وبعد انقضاء مدة العقوبة أفرج عنه في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ وتقدم الى وزارة الداخلية طالباً النظر في أمره من الناحية الوظيفية فأصدرت هذه الوزارة بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قراراً يفصله من الخدمة اعتباراً من ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٧ تاريخ الحكم عليه مع حرمانه من مرتبه عن مدة وقفه عن العمل ، وعلى أثر ذلك تقدم في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بطلب تسوية معاشه .

وقد عرض هذا الطلب على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية فرأت أن حقه في المعاش لم يسقط وان المادتين ٥٥ و٥٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية لا تنطبقان على حالته ، وبناء على ذلك قامت ادارة المستخدمين بوزارة الداخلية بتسوية المعاش المستحق له ولكن ادارة الحسابات بالوزارة رفضت صرفه استناداً الى أن طلب المعاش قدم بعد الميعاد المحدد قانوناً . ولهذا استطلعت ادارة المستخدمين رأى ديوان الموظفين في الامر ، فأجابها بكتابه المؤرخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ بأن طلب المعاش مقدم في الميعاد ، الا أن ادارة الحسابات بالوزارة لم تأخذ بهذا الرأي ، وعرضت الامر ثانية على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية ، فرأت هذه الادارة بكتابه المؤرخ ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ أن طلب المعاش قدم بعد الميعاد وان تقدير ما اذا كان لصاحبه عذر في تقديمه بعد الميعاد متروك لوزارة الخزانة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها أن المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية تنص على أن « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تبتدىء من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية

وظيفته » وان المادة ٤٠ من القانون ذاته تنص على أن « كل طلب يتعلق بالمعاش أو بالكفاة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط كل حق للطالب في المعاش أو الكفاة » .

ويؤخذ من هذين النصين أن ميعاد الستة الأشهر الذي حدده المشرع لتقديم طلب المعاش أو الكفاة يبدأ منذ انقضاء رابطة التوظيف لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة ويترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد سقوط حق الموظف في المعاش أو في الكفاة .

وتنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحد الاسباب الآتية : (أ) الحكم على الموظف في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف » . وظاهر من هذا النص أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف صدور حكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف وانتهاء خدمة الموظف لهذا السبب يتم بقوة القانون ، كأثر حتمي للحكم عليه دون أن يكون لجهة الادارة أى سلطة في الترخيص في هذا الشأن ، ومن ثم فإن القرار الصادر بفصل الموظف للسبب المتقدم ذكره هو في حقيقته اجراء منفذ لمقتضى الحكم . وبهذه المثابة فهو يعد قرارا كاشفا عن مركز قانوني نشأ بقوة القانون من تاريخ الحكم ، فيرجع أثره الى هذا التاريخ ، على أن مركز الموظف الذي يحكم بآدانتته في جريمة مخلة بالشرف لا يتحدد على وجه قاطع حاسم الا بالقرار الذي يصدر بانتهاء خدمته لهذا السبب ، ذلك أنه اذا كان من المسلم أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم يبين مايعتبر من الجنح مخلا بالشرف على نحو جامع مانع وترك تقدير هذا الامر الى جهة الادارة فلها تقدير ما اذا كانت الجنحة ماسة أم غير ماسة بالشرف لترتيب الحكم القانوني المقرر لكل حالة مما يقتضى تدخلها بقرار يقر الامر في نصابه في هذا الخصوص ويتحدد على مقتضاء مصير رابطة التوظيف التي تربط الموظف بالدولة .

وعلى مقتضى ماتقدم فإن ميعاد الستة الأشهر الذي حدده المشرع

في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لتعقيم طلب المعاش أو المكافأة لايسرى الا ابتداء من تاريخ صدور قرار الفصل المبني على صدور الحكم المشار اليه ضده باعتباره صادرا في جنحة مخلة بالشرف .

واذا كان تطبيق المبادئ المتقدمة على السيد / تنتهي الى اعتبار طلب تسوية معاشه مقدما في الميعاد القانوني ، ومن ثم يستحق صرف هذا المعاش مادام القانون لايرتب على الحكم عليه في الجريمة التي اقترعها سقوط حقه في المعاش . الا أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها أنه كان يشغل وظيفة سكرتير لرؤساء مجلس الشيوخ المتعاقبين وقد هيات له هذه الوظيفة الاتصال بالساسة الذين تداولوا الحكم في البلاد قبل الثورة ثم ببعض من ولوا طرفا من مقلد الامور في السنة الاولى لقيامها فاستغل هذه الصلة في استراق المعلومات المتعلقة باتجاهات القائمين على الحكم في البلاد وبخاصة مايتعلق منها بالعلاقات بين مصر وانجلترا وكان يدلي بهذه المعلومات الى عملاء انجلترا نظير مقابلته نقدي ، ذلك لانه خان عهد الوفاء لوطنه واستغل وظيفته لا في خدمة هذا الوطن وهو اول واجب على كل موظف بل في العمل على الاضرار به عن طريق التجسس لصالح العدو وتلك امور تتطوى على اخلال خطير بواجبات الوظيفة مما يبرر مؤاخذته تأديبيا للنظر في امره واسقاط حقه في المعاش كله او بعضه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن طلب تسوية المعاش المقدم من مقدم في الميعاد ، ومن ثم فانه يستحق بحسب الاصل هذا المعاش ، الا أنه يجوز لجهة الادارة احواله الى المحاكمة التأديبية للنظر في حرمانه من معاشه كله او بعضه جزاء له على جريمته التي تتطوى على اخلال خطير بواجبات وظيفته .

(غنوى ٦٤ في ١٩٦١/١/٢٢)

الفرع السابع

منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

يجب أن يبدأ بعرضها على لجان فحص هذه المنازعات

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ألزمت أصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين بتقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لعرض منازعاتهم الناشئة عن تطبيق أحكام القانون على اللجان التي تنشأ بها لفحص هذه المنازعات - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب - اقامة الدعوى دون اللجوء الى هذه اللجنة - عدم قبولها شكلا .

ملخص الحكم :

ان الواقع من الامر على ما هو ثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن بعد أن أحيط كما أورد في مذكراته وفي حافظة مستنداته بما انتهت اليه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات . في ١١ من يونية ١٩٧٧ بتسوية المعاش المستحق له على الأساس الوارد به ومن ان مدة الخدمة المحسوبة له في المعاش هي خمس وثلاثون سنة وخمسة وعشرون يوما ، اشترك عنها مضافا اليها مدة ست سنوات وشهر وسبعة عشر يوما (الضمائم) وانه لم تحتسب له غيرها مما قال انه طلب ضمه كمدة عمل أو نشاط خاص بعد سن العشرين ، وان مستحقاته حُصبت بمنا ذكر في كتاب الهيئة اليه في التاريخ سالف الذكر على أساس استبعاد المدة المضافة . بما هو مؤداه عدم أحقيته في تعويض الدفعة الواحدة محل دفعة حيث لم تبلغ المدة التي تدخل عند حسابه ست وثلاثين سنة طبقا للمادة ٢٦ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧

— لم يتقدم الى الهيئة بمنازعة في ذلك أو طلب لعرض الامر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون ، كما أن الثابت أن الورقة العرفية المقدمة منه في الحافظة ذاتها (وهي صورة محررة بالآلة الكاتبة ودون توقيع لما ذكرته صدر من مدير المستخدمين بالوزارة في ١٩٧٧/٥/٨ وتسلمته الهيئة في ١٩٧٧/٥/٩ تتضمن أنه مرفق بها ملف معاشه حيث انتهت خدمته في ١٩٧٧/٤/٥ لبلوغه السن رجاء موافاة الوزارة بمبلغ ٩١٦ جنيها صرفت له كسلفة معاش وكادخار من حساب المدينين طرف الهيئة — وبأسلفها بيان بمرتبته السنوي الاخير والمدة الزائدة ، تسع سنوات وثلاثة أشهر — وأن المكافأة عنها تبلغ ٢٥١٠ ج تقريباً) — سابقة ، كما هو واضح ، في تاريخها على كتاب الهيئة اليه في ١٩٧٧/٦/١١ بما انتهى اليه من عدم أحقيته في ذلك التعويض وهي لاتقوم — على هذا الوجه — مقام مايجب عليه المنازعة في تحديد مستحقاته تلك باخطار الهيئة بذلك ثم بطلب عرض المنازعة عند اصرارها على مسلكتها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ لفحص المنازعات قبل اللجوء الى القضاء ، ولا تشتمل على شيء من ذلك ، لما كان ذلك وكان القانون قد ألزم في المادة ١٥٧ هذه أصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، بتقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعاتهم الناشئة عن تطبيق أحكام القانون على اللجان التي تنشأ بها لفحص هذه المنازعات ، ورتب على ذلك أنه لايجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المتسار اليه ، وهو ما يجعل الدعوى التي يقيمها أحد هؤلاء دون اللجوء الى تلك اللجنة أولاً غير مقبولة ، فان دعوى الطاعن تكون كذلك .

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه ذهب الى اعتبار الدعوى مقبولة غير صحيح ويتعين لذلك الغاؤه والقضاء بعدم قبول الدعوى . ولا محل والحالة هذه للبحث في موضوعها .

الفرع الثامن
ظهور أخطاء مادية في المعاش
يجب إعادة ربط المعاش
قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

جواز المنازعة في المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربطه في حالة وقوع أخطاء مادية في الحساب عند تسوية المعاش — المقصود بالأخطاء المادية في هذا الخصوص الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع بغير قصد عند تسوية المعاش والتي يمكن كشفها عن طريق المراجعة أو المقارنة العادية للاوراق — الخطأ في حساب مدة خدمته على أساس اعتبارها مدة حرب مضاعفة ليس مجرد خطأ مادي وإنما كان على أساس فهم معين للواقع والقانون — أثر ذلك عدم جواز تصحيح هذا الخطأ بعد مضي المدة المقررة للمنازعة في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٦) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين ، وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي ، وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية » ويبين من هذا النص أن المشرع ضامنا لاستقرار الأوضاع وحماية لحقوق أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم منع المنازعة في المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربطه ، ولم

يستثن من هذه القاعدة الا حالات مجددة على سبيل الحصر من بينها حالة وقوع أخطاء مادية في الحساب عند تسوية المعاش .

ومن حيث أن المقصود بالاختاء المادية في هذا الخصوص ، الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع بغير قصد عند تسوية المعاش والتي يمكن كشفها عن طريق المراجعة أو المقارنة العادية للاوراق ، أو هي كما عبرت المادة (١٢٣) من القانون المدني « مجرد الغلط في الحساب ، أو غلطات القلم » . ومن ثم يخرج عن نطاقها الغلط في الوقائع أو في تطبيق القانون .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كان يبين من وقائع الحالة المعروضة أن الخطأ الذي شاب تسوية معاش السيد ٠٠٠٠٠٠ ليس مجرد خطأ كتابي أو حسابي وقع عند تسوية المعاش ، وإنما هو غلط في واقعة من الوقائع التي تمت على أساسها تسوية المعاش . فقد جاء في الاستمارة المعتمدة من وزارة الحربية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، في شأن بيان مدد الخدمة المحسوبة في معاش السيد المذكور أن المدة المضاعفة ٦ سنوات و٤ شهور و١٧ يوما وبينها أنها من ١٣ من مايو سنة ١٩٤٠ الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ومقدار ذلك ٥ سنوات و٣ شهور و٢ يوما ثم من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ الى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ومقدار ذلك ٩ شهور و١٠ أيام ثم من ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى أول مارس سنة ١٩٥٧ ومقدار ذلك ٤ شهور ، ٥ أيام ، كما ورد بالاستمارة ٢٣٢ ع ٠ ع المؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن مدة الحرب المضاعفة هي ٦ سنوات و٤ شهور و١٧ يوما . وقد ورد بكتاب ادارة السواحل المؤرخ في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ أن « الرقيب أول سابقا ٠٠٠٠٠٠٠ المنتهية خدمته لبلوغ السن القانونية اعتبارا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ سبق أن ضمت له مدة حرب مضاعفة عند استيفاء ملف معاشه وقدرها ٦ سنوات و٤ شهور و١٧ يوما وصرف له معاش شهري مقداره ٢٨٠ ر ٥ جنيهاً بالإضافة الى ١٧٥٠ جنية طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ و ٣٣٣٠ جنية اعانة غلاء معيشة ونظرا لأن المذكور اتضح أنه من قوة حرس الجمارك التي لم تضم للسواحل الا سنة ١٩٤٧ فلا يستحق

مدد الحرب الا عن حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي وقدرها سنة وسهر و١٥ يوما ويرجى التتييه باعاده تسويه حاله المدحور على هذا الاساس وخصم ما صرف اليه بدون وجه حق ٠٠ ٠ — ومن تم فان ما وقع من خطأ في حساب مدد الحرب المشار اليها لم يكن مجرد خطأ مادي وانما كان على اساس فهم معين للواقع والقانون وهو اعتبار السيد ٠٠٠٠٠٠٠ من قوة السواحل قبل سنة ١٩٤٧ فحسبت له مدد حرب سابقة على هذا التاريخ ، فلما اتضح لوزارة الحربية أنه كان من قوة حرس الجمارك التي لم تضم للسواحل الا في سنة ١٩٤٧ رأت عدم أحقيته في حساب مدد الحرب مضاعفة قبل هذا التاريخ ، ومن تم فان هذا الخطأ لا يعتبر من الاخطاء المادية التي يجوز تصحيحها بعد مضي المدة المقررة للمنازعة في المعاش .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز تصحيح الخطأ الذي وقع في تسوية معاش السيد ٠٠٠٠٠٠٠ بعد مضي المدة المقررة للمنازعة في المعاش .

(ملف ٥٩٨/٤/٨٧ — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

الفرع التاسع

اعادة ربط المعاش حتى بعد فوات ميعاد المنازعة فيه

إذا ظهر مستحقون جدد

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

أثر الحكم القضائي الصادر بعد ربط المعاش ، بثبوت وراثه أرملة أخرى لمصاحب المعاش ، على ربط هذا المعاش واعادة توزيعه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن السيدة صاحبة الشأن أخطرت الادارة العامة

للمعاشات في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ — أي بعد وفاة صاحب المعاش بمدة وجيزة — بأنها أقلمت دعوى باثبات وراثتها أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية ، وأنه محدد لنظر هذه الدعوى جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وطلبت حفظ حقها في المعاش ، وعدم صرف أية مبالغ للزوجة الأخرى. أرملة صاحب المعاش المذكور ، ثم تقدمت في ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ بالحكم الصادر بجلسته ٤ من مارس سنة ١٩٦٢ في القضية رقم ١١٨ لسنة ٧٨ قضائية سالفه الذكر ، والذي قضى باثبات وفاة السيد / ٠٠٠٠٠٠ في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وبأن من ورثته السيدة ٠٠٠٠٠٠ التي تستحق في تركته نصف ثمنها فرضاً ، ومن ثم فانه تنفيذاً لهذا الحكم فان السيدة المذكورة تستحق نصيبها في تركته السيد المذكور ، وبالتالي فانها تستحق نصيبها في المعاش المستحق عنه .

ومن حيث أن استحقاق السيدة المذكورة نصيبها في المعاش يستتبع إعادة توزيعه توزيعاً جديداً على أساس استحقاقها فيه ، مع ما يترتب على ذلك من نقص أنصبة بعض المستحقين الآخرين . ولا يحتج — في هذا الشأن — بما تقضى به المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ ، من أنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب المعاش المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضى اثنا عشر شهراً من تاريخ تسليم السركى المبين غيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن — باعتبار أن المعاش قد ربط بالنسبة الى الورثة المذكورين في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ — ذلك أن إعادة توزيع المعاش هي نتيجة حتمية يقتضيها تنفيذ الحكم القضائي الصادر باثبات وراثته السيدة المذكورة واستحقاقها نصيباً في تركته صاحب المعاش ، إذ أن هذا الحكم من شأنه أن يؤثر في أساس ربط المعاش ، مما يتعين معه إعادة ربطه وفقاً للإساليب الجديدة الذي صدر به الحكم . هذا فضلاً عن أن السيدة المذكورة كانت قد أخطرت الادارة العامة للمعاشات بحفظ حقها في المعاش وتدعوى اثبات الوفاة والوراثة التي أقامتها ، والتي أصبح فيها الحكم المشار اليه ، وذلك بعد وفاة صاحب المعاش بمدة وجيزة ، وقيل أصدر اذن ربط المعاش للمستحقين الآخرين ، ثم تقدمت الى

الادارة العامة للمعاشات بصورة الحكم الصادر باثبات وراثتها .
عقب صدور هذا الحكم ، ومن ثم تكون السيدة المذكورة قد نازعت
في المعاش قبل ربطه ، واستمرت هذه المنازعة قائمة بمد ربط
المعاش ، والى أن صدر الحكم سالف الذكر ، وتقدمت به السيدة
المذكورة الى الادارة العامة للمعاشات ، ، مطالبة بالنصيب المستحق
لها في المعاش .

(فتوى ١٩٦ في ١٢/٢/١٩٦٤)

الفرع الثالث

للحكومة أن تزيد المعاش بعد المدة المقررة للمنازعة فيه

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

المادة ٦ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية
معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٢ — نصها على عدم جواز
المنازعة في أي معاش تم قيده بعد اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم
المركب الخاص بالمعاش الى صاحب الشأن — المقصود بذلك هو
قليل بلب التقاضي امام المتنازعين في تقدير المعاش بعد هذه
المدة — لا مانع من أن تزيد الحكومة مقدار المعاش اذا تبين لها
أن المعاش المقرر يقل عن المقرر قانونا ولو كان ذلك بعد فوات المدة
المذكورة .

ملخص الفتوى :

إذا أعيد تسوية حالة صاحب الشأن بعد مضي اثني عشر شهرا
على تسليم مركب المعاش فانه اذا قُرب على التسوية الجديدة
زيادة مرقبه — فان المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٩ معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه

« لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن .. » •

وبناء عليه فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب وتحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها •

ومن حيث أنه وان كان المستفاد من هذا النص أن المشرع يمنع المحاكم من قبول دعوى تعديل المعاش زيادة أو نقصا بعد مضي سنة على ربطه الا أن المقصود بذلك هو قفل باب التقاضى أمام الطرفين المتنازعين وليس هناك ما يمنع من أن تزيد الحكومة مقدار المعاش اذا استبان لها أن هذا المقدار يقل عن المقرر قانونا وهى بذلك تعتبر موفية بدين واجب الأداء وان منع المشرع وسيلة المطالبة به قضاء •

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في صدر المادة المشار اليها من عدم جواز المنازعة في مقدار المعاش بعد انقضاء سنة على تسليم صاحب الشأن سركى المعاش ، ذلك لأن المنازعة لا تقوم الا حين ينكر أحد الطرفين على الطرف الآخر ادعاءه أما اذا رغب في الاستجابة الى ادعائه فلا تكون ثمت منازعة بالمعنى المقصود في هذه المادة •

الفرع الثانى عشر

امكان المنازعة بعد فوات الميعاد المقرر للمنازعة

فى الزيادة التى طرأت على المعاش

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

سقوط الحق فى المنازعة فى المعاش بمضى المدة المقررة قانونا من تاريخ تسلم سركى المعاش — لا يغير من ذلك اعادة تسوية المعاش — أثر هذا التعديل ينحصر فى المنازعة فى الزيادة التى طرأت على المعاش دون أن يمتد الى فتح باب المنازعة فى أصل المعاش .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان معاملا بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وأحيل الى المعاش من أول يولية سنة ١٩٥٩ وتسلم سركى المعاش الخاص به فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٩ ، ومن ثم كان يتعين أن يقيم دعواه خلال سنة من تاريخ استلام سركى المعاش بالتطبيق لأحكام المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه واذ أقام الدعوى بايداع صحيفة فى ٩ من فبراير سنة ١٩٦٣ فيكون حقه فى المنازعة فى المعاش قد سقط مما يتعين معه القضاء بعدم قبول هذا الطلب ولا يغير من ذلك ما تم من اعادة تسوية معاشه تنفيذًا للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٧ القضائية بضم مدة خدمته باليومية فى المعاش وتسلم السركى الخاص بالمعاش المعدل فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ وذلك لأن هذا التعديل ليس من شأنه محو الأثر المترتب على سقوط حق المدعى فى المنازعة فى أصل المعاش فى الميعاد الذى شرطه الشارع . وكل ما يرتبه هذا التعديل من حقوق انما ينحصر فى المنازعة فى المعاش بقدر الزيادة التى طرأت عليه وفى نطاق القواعد

التي قررت هذه الزيادة دون أن تمتد الى فتح باب المنازعة في أصل المعاش الذي استقر الوضع بالنسبة اليه نهائيا بعد أن سقط حق المدعى في المنازعة فيه بمضى المدة القانونية .

(طعن رقم ١٤٨٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)

الفرع الثانى عشر

استرداد ما صرف بصفة معاش بغير حق

لا يتقيد بميعاد سقوط دعوى المنازعة في المعاش

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

دعوى استرداد ما صرف بصفة معاش لسقوط الحق فيه — الدفع بعدم قبولها لفوات أكثر من سنة على ربط المعاش الاستثنائى استنادا الى نص المادة ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالمرسوم رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ — فى غير محله .

ملخص الحكم :

ان دفع المطعون ضده بعدم قبول الدعوى لفوات أكثر من سنة على ربط المعاش استنادا الى نص المادة ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى يقول « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الذى تم قيده ٥٥٥ » لا سند له ، اذ أن هذا النص يهدف الى كف المنازعات من حيث الأحقية أو المقدار ، بيد أن المنازعة الحالية تدور حول توافر أو عدم توافر سبب سقوط المعاش الذى تقرر فعلا ، والفرق واضح بين الحالتين ، ومن ثم يكون هذا الدفع قد أثير فى غير مجال اعماله فهو جدير بالرفض .

(طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

الفرع الثالث عشر

لا يجوز المطالبة باسترداد مبالغ معاش
صرفت دون وجه حق بعد أن لحقها التقادم

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

الوفاء بالمبالغ المستحقة كمعاش بعد أن انقضت في شأنها مدة
التقادم دون التمسك به لا يعتبر وفاء بغير حق — عدم جواز المطالبة
برد هذه المبالغ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦١) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه
تنص على أن « كل صاحب معاش لا يطالب به في ميعاد ثلاث سنوات
تمضي من تاريخ آخر صرف يسقط حقه في ذلك المعاش ، وفي هذه
الحالة يشطب من السجلات الا اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئاً
عن حادث قهرى » وتنص المادة (٦٢) على أن « كل مبلغ مستحق
كمعاش لم يطالب صاحبه به في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه
يصبح حقا للحكومة الا اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئاً عن
حادث قهرى » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الحق في تقاضى أى
مبلغ مستحق كمعاش يسقط بمضى سنة من تاريخ الاستحقاق ، أما
الحق في أصل المعاش ذاته فيسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ
آخر صرف ، وهذه المواعيد مواعيد تقادم وليست مواعيد سقوط
ذلك أنها ليست عنصراً من عناصر الحق في المعاش لا يتكامل بدونها ،
وانما هي مواعيد ترد على حق كامل التكوين يتقادم بانقضائها .

ومن حيث أنه من المسلم أنه اذا اكتملت مدة التقادم فان انقضاء

الالتزام لا يقع بقوة القانون ، وانما يتعين أن يتمسك المدين بهذا التقادم ، فإذا أوفى به رغم مضي مدة التقادم يكون قد أوفى بالتزام قانوني ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يطالب باسترداد ما أوفى به باعتباره دفع غير المستحق ، لأن التقادم لا يبرئ الا المدين الذي دفع به .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، فانه ولئن كانت المبالغ المستحقة للمرحوم كمعاش قد انقضت في شأنها مدة التقادم ، كما انقضت مدة تقادم المعاش ذاته دون أن يتقدم أحد للمطالبة به ، ومن ثم كان من حق الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تتمسك بتقادم هذا الحق وتمتنع عن الوفاء به ، الا أنها وقد أوفت به — بعد انقضاء هذه المدة — الى الوارث الوحيد لصاحب المعاش فانها تكون قد أوفت له بما هو مستحق له قانونا ، فلا يجوز لها بعد ذلك أن تتمسك بالتقادم أو أن تعتبر ما أوفته له قد تم وفاؤه بغير حق ، ومن ثم لا يجوز لها أن تطالبه برد هذه المبالغ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه لا يحق للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تطالب السيد / باسترداد ما أوفته له من مبالغ مستحقة لشقيقه كمعاش بعد أن تقادم الحق فيها .

الفرع الرابع عشر

المنازعة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة عن معاش مربوط
لا تنقيد بميعاد المنازعة في تلك المعاش

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على عدم قبول دعوى المنازعة في المعاش بعد مضي المدة التي حددها — لا يسرى حكمه على اعانة غلاء المعيشة المستحقة على المعاش .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ اذ نص في المادة السادسة منه على عدم قبول دعوى المنازعة في المعاش بعد مضي المدة التي حددها والتي عدلت فيما بعد الى اثنى عشر شهرا — لا يسرى حكمه سوى على المبالغ المستحقة كمعاش والتي يكون أساسها القواعد الصادرة بها هذا القانون أما اعانة غلاء المعيشة فتحكمها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن اعانة غلاء المعيشة ، وليس في هذه القرارات نص مماثل لحكم المادة السادسة المشار اليها ومن ثم يظل باب المنازعة فيها مفتوحا .

الفصل السابع عشر

سقوط الحق في المعاش

الفرع الأول

سقوط الحق في المعاش لارتكاب الموظف جريمة تمس أمن الدولة
ومصالحها وأموالها العامة

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

متى كان العزل عقوبة تبعية لحكم جنائي يكون مبدأ المعاش من
تاريخ هذا الحكم لا من تاريخ الوقف .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأي مجتمعاً موضوع المعاش المستحق لاسرة
موظف كان معاوناً للإدارة بوزارة الداخلية بجلسته المنعقدة في ١٦ من
يونيو سنة ١٩٤٨ وانتهى رأية الى أنه في الحالات التي يكون فيها العزل
عقوبة تبعية لحكم جنائي يكون مبدأه من تاريخ هذا الحكم لا من تاريخ
الوقف ، وأن اختصاص المجلس المخصوص في هذه الحالات مقصور على
تقرير العزل وتحديد حقوق الموظف أو المستحقين عنه في المعاش أو
المكافأة ، وليس له أن يرجع أثر العزل الى تاريخ سابق على الحكم الجنائي
الذي استتبعه .

وعلى ذلك يعتبر عزل الموظف المذكور من تاريخ الحكم الجنائي
وليس من تاريخ الوقف .

(فتوى ١٩٨/٤/٤٧/١ في ١٩٤٨/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

يسقط الحق في المعاش بالحكم على الموظف جنائيا في جريمتي اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية ولو لم ينص الحكم الجنائي على ذلك .

ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص قانون المعاشات الملكية وقانون العقوبات في هذا الشأن يتبين أن المادة ٥٦ من القانون الاول تنص على أن :
« كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة .

وعند وضع هذه المادة في سنة ١٩٢٩ كان تحت نظر المشرع قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ . وهذا القانون — والقانون الحالي كذلك — جعل جرائم الرشوة (الباب الثالث من الكتاب الثاني) واختلاس الاموال الاميرية والغدر (الباب الرابع من الكتاب الثاني) والتزوير في الاوراق الرسمية (الباب السادس من الكتاب الثاني) جنائيات .

وما دام الامر كذلك فلما أن يحكم في هذه الجنائيات بعقوبة جنائية . وفي هذه الحالة يكون الفصل عقوبة تبعية للعقوبة الاصلية طبقا للمادة ٢٥ من قانون العقوبات وأما أن يحكم فيها بالحبس طبقا للمادة ١٧ ففي هذه الحالة يجب الحكم بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك طبقا للمادة ٣٧ من ذلك القانون .

فالمرجع عند وضع المادة ٥٦ من قانون المعاشات كان يعلم أن الحكم جنائيا بالادانة في أية جريمة من الجرائم سالفة الذكر سوف يعقبه العزل حتما أما بقوة القانون أو بقضاء القاضي .

فلا يمكن القول والامر كما قدمنا أن المادة ٥٧ تطبق في حالة صدور حكم جنائي بالادانة في جريمة من الجرائم سالفة الذكر ولم يترتب عليه العزل . لان هذه حالة مستحيلة الحدوث قانونا . فلا يمكن أن يضع المشرع حكما ينظمها . كما لا يمكن أن يعالج المشرع حالة مخالفة القاضي للقانون .

فالمادة ٥٧ اذن لا تقصد الحالة السابقة . بل انها تفترض حاله أخرى هي حالة موظف لم يحكم بادانته جنائيا لسبب ما . كما اذا رأت النيابة الاكتفاء بالجزاء الادارى أو حفظت الدعوى لعدم كفاية الادلة أو قضى بالبراءة لهذا السبب ثم حكمت عليه تأديبيا في احدى هذه الجرائم ففي هذه الحالة وحدها يطبق الحكم الوارد في هذه المادة ونصها صريح في ذلك اذ جاء في الفقرة الرابعة منها أنه « اذا كان الموظف أو المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بسبب ارتكابه احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ... الخ » .

وفي الحالة المعروضة صدر على الموظفين المذكورين حكم جنائي بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٦ ومن ثم لا يمكن أن تطبق عليها المادة ٥٧ بل يجب تطبيق المادة ٥٦ بصرف النظر عما وقعت فيه المحكمة من خطأ في القانون بعدم قضائها بالعزل .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الفقرة الرابعة من المادة ٥٧ من قانون المعاشات الملكية انما تطبق في حالة الحكم على الموظف تأديبيا بالعزل لارتكابه جريمة غدر أو اختلاس أموال أميرية أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية اذا لم يكن قد صدر عليه حكم جنائي بالادانة . فان كان قد صدر عليه مثل هذا الحكم سقط حقه في المعاش أو المكافأة طبقا للمادة ٥٦ .

(فتوى ١٤٦ في ١٩٥١/٣/٣)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

أثر الحكم برد الاعتبار على المعاش — الحكم على موظف معاه بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات في جريمة رشوة — صدور قرار من المجلس المخصوص باعتباره معزولا من تاريخ الحكم عليه وحرمانه من كامل معاشه ، ومنع عائلته نصف المعاش الذي كان يؤول اليها فيما لو توفي عائلهم — اعادة تسوية المعاش المستد لعائلته بمنحهم ثلاثة ارباع المعاش طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدمي وعمالها الحنين — صدور حكم برد الاعتبار اليه — اثر ذلك زوال اثر ترتب على صدور الحكم في جريمة الرشوة التي ارتكبها — احقيب المستحقين عنه في استعادة ربع المعاش الذي حرما منه بسبب الحا المذكور .

ملخص الفتوى :

ان وقائع الموضوع تتحصل في أن المرحوم ٠٠٠٠٠ كان يعمل مفتت بوزارة التموين وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لارتكابه جريمة رشوة ثم صدر قرار المجلس المخصوص باعتباره معزولا اعتبارا من ١٨/١١/٥٠ تاريخ الحكم عليه وحرمانه من كامل معاشه ، وطبقا للمادة ٥٦ من قان المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان معاملا به السيد المذكور، منه عائلته نصف المعاش الذي كان يؤول اليها فيما لو توفي عائلهم ، و ربط معاش شهرى قدره ٥٠٩ مليم ٣ جنيه .

وفي ٢٤ مايو ١٩٦٤ تقدم السيد المذكور بطلب تسوية المعاش الذي ربط لعائلته طبقا لما تنص عليه المادة ٣٦ من قانون المعاشات رقم لسنة ١٩٦٣ ، فصدر اذن في ٣ ديسمبر بربط معاش مقداره ٣٧ م و ٦ جنيه اعتبارا من أول يونية ١٩٦٣ .

وبتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٦٥ صدر حكم محكمة جنايات القا

في القضية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة الاعتبار الى فتقدم في ٢ سبتمبر ١٩٦٥ يطلب عدم خصم ربع معاشه تأسيسا على أن الحكم يسقط العقوبة التي وقعت عليه بحرمانه من ربع المعاش ، غير أن الادارة العامة للمعاشات رفضت هذا الطلب استنادا الى أن الحرمان من ربع المعاش يعتبر عقوبة تم تنفيذها فلا يؤثر عليها الحكم باعادة الاعتبار ، وبعد أن توفي المذكور في ١٦/٢/١٩٦٨ تقدمت ارملته في ٥/٣/١٩٦٨ تلتمس اعادة النظر في خصم ربع المعاش وتسوية المعاش كاملا على أسس أن الحكم الصادر باعادة اعتبار زوجها قد ازال كل أثر للحكم الجنائي الذي سبق أن صدر ضده .

ومن حيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جنائية أو جنحة ، ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه » .

وبعد أن بينت المواد التالية اجراءات رد الاعتبار وشروطه نصت المادة ٥٥٢ منه على أنه يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

ومن حيث أن المادة ٥٦ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان نافذ المفعول حين الحكم على السيد تنص في فقرتها الاولى على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة ٥٧ على أنه « لايجوز الحكم بسقوط الحق في كل أو بعض المعاش أو المكافأة في حالة العزل التأديبي الا من مجلس التأديب المخصوص أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك » .

وتنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على أنه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لايجوز حرمان المتفجع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع »

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقا للفقرة الاولى الا عن الاعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات المستفيدين عنه في حالة وفاته وفقا للقانون الذي كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه وان كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات برد اعتبار المحكوم عليه من الحكم أو الاحكام الجنائية الصادرة ضده انما يقتصر أثره على هذا الحكم أو هذه الاحكام ولا يمتد الى الاحكام التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية المختصة ولو كانت مترتبة على الجريمة ذاتها التي كانت موضوع الحكم الجنائي ولا يترتب على الحكم برد الاعتبار من الاحكام الجنائية زوال أثر الاحكام التأديبية الا أنه بالنسبة لسقوط الحق في المعاش المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات فان هذا السقوط انما هو أثر من آثار الحكم الجنائي يقع تطبيقا لنص المادة المذكورة ولا يعدو أن يكون الحكم التأديبي الذي يصدر بعد ذلك بالحرمان من المعاش أن يكون تنفيذا لحكم القانون الذي قضى بسقوط الحق في المعاش بالنسبة لمن يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر ، فسقوط الحق في المعاش طبقا للمادة ٥٦ سالفة الذكر مصدره القانون ذاته لا الحكم التأديبي اذ كل ما تملكه السلطة التأديبية في هذه الحالة انما هو التيقن من صدور الحكم الجنائي في احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ومتى

استبان لها ذلك طبقت حكم القانون القاضى بسقوط الحق فى المعاش
والذى أصبح بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ربع المعاش وينبنى
على ذلك انه اذا قضى برد اعتبار المحكوم عليه من الحكم الجنائى الصادر
ضده والذى بسببه سقط حقه فى ربع المعاش زوال ما كان للحكم من أثر
بالنسبة للمستقبل فتمعود الى المحكوم برد اعتباره تلقائيا كافة الحقوق
التي حرم منها نتيجة للحكم الذى قضى برد اعتباره منه ومن بينها ربع
المعاش الذى كان قد سقط كأثر من آثار الحكم الجنائى وذلك اعتبارا من
تاريخ الحكم برد الاعتبار .

ومن حيث أن محكمة جنايات القاهرة أصدرت فى ١٥ يونيو ١٩٦٠
حكمها فى القضية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ بإعادة الاعتبار الى السيد ٠٠٠٠
فانه يصدر هذا الحكم يزول كل أثر ترتب على صدور الحكم فى جريمة
الرشوة التى ارتكبها المذكور ويحق للمستحقين عنه استعادة ربع المعاش
الذى سبق أن حرموا منه بسبب الحكم المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يترتب على صدور الحكم
برد اعتبار ٠٠٠٠٠٠ أحقية المستحقين عنه لاستعادة ربع المعاش الذى
حرموا منه بسبب الحكم على مورثهم فى جناية الرشوة .

(ملف ٤٣٧/٤/٨٦ — جلسة ١١/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٨٠)

البدا :

ان نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات
المدنية واضح وصريح فى أن صدور حكم على الموظف أو المستخدم أو
صاحب المعاش فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه يترتب عليه
سقوط حقه فى المعاش — عبارة النص لم تفرق بين الحالات التى يرتكب
فيها الموظف هذه الجرائم فى أعمال وظيفته وبين الحالات التى يكون
ارتكابه اياها منبت الصلة بأعمال هذه الوظيفة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية تنص على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال حكومية أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم » .

ونص هذه المادة واضح وصريح ، في أن صدور حكم على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش في جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، يترتب عليه سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ، وقد جاءت فيه عبارة « في جريمة غدر أو اختلاس أموال حكومية أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية » عامة مطلقة فلم تفرق في خصوص الجرائم التي يترتب على صدور حكم في احداها على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ، سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ، بين الحالات التي يرتكب فيها هذه الجرائم في أعمال وظيفته وبين الحالات التي يكون ارتكابها اياها منبت الصلة بأعمال هذه الوظيفة ، ولو قصر المشرع اجراء مثل هذه التفرقة لما أعوزه الافصاح عن قصده ، فالقول مع صراحة النص وعمومه — على نحو ما توضح — بقصر تطبيق الحكم الذي تضمنته المادة المذكورة على الحالات التي يرتكب فيها الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش الجرائم المذكورة في أعمال وظيفته ، تخصيص للنص بغير مخصص .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

الحكمة من تخصيص نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات للجرائم المنصوص عليها فيه — هذه الجرائم تمس مباشرة أمن الدولة ومصالحها وأموالها العامة .

ملخص الحكم :

أن الحكمة التي تغياها المشرع من تخصيص النص لهذه الجرائم دون غيرها من الجرائم التي تقع على النفس أو المال ، هذه الحكمة التشريعية ظاهرة من أن هذه الجرائم تمس مباشرة أمن الدولة ومصالحها وأموالها العامة ، فأرى المشرع بحق ، أن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش الذي يقدم على ارتكاب جريمة تهدد أمن الدولة أو مصالحها أو أموالها العامة لا يستحق أن يتقاضى منها معاشا .

(طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٨)

الفرع الثاني

سقوط الحق في المعاش بعدم المطالبة في الميعاد

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية بوجوب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تبدأ من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته — هو من مواعيد السقوط التي لا تقف ولا تنقطع ولا تنقضى ولا تؤجلها القوة القاهرة فإذا لم تستعمل الرخصة خلال هذا الميعاد سقط الحق في المعاش الا اذا تجاوز الوزير المختص عن التأخير بسبب أعذار مقبولة أبدت .

ملخص الفتوى :

كان السيد مندوبا للحكومة لدى بورصة مينا البصل بالاسكندرية ثم صدر قرار وزير الاقتصاد الوطني بوقفه عن العمل اعتبارا من ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وذلك لما نسب اليه من تصرفات غير سليمة ثم نقل الى المطبعة الاميرية بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٢

مع استمرار وقفه عن العمل ، وفي ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بفصله من الخدمة اعتبارا من تاريخ وقفه عن العمل مع حرمانه من الماهية عن مدة الوقف وقد طعن أمام القضاء الإداري في هذا القرار كما طالب بماهيته عن مدة الوقف ، ولم يفصل بعد في هذا الطعن .

ونظرا الى أن السيد المذكور لم يتقدم بطلب تسوية معاشه الا في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ رغم أنه فصل في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ لذلك تطلبوا الرأي فيما اذا كان يمكن اجابته الى هذا الطلب الذي لم يقدم في موعده القانوني ومع مراعاة أن الخصومة ما انفكت مستمرة في الطعن الذي اقامه بشأن فصله من الخدمة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والخاص بالمعاشات الملكية المعامل به الموظف المذكور — والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ تقضى بأنه « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تبتدىء من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته ٠٠٠ » كما تقضى المادة ٤٠ من هذا المرسوم بقانون بأن كل طلب يتعلق بالمعاش أو المكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط حق في المعاش أو المكافأة . ومع ذلك فللوزير المختص ورئيس الجهة التابع لها الموظف أو المستخدم التجاوز عن هذا التأخير لاسباب جدية يبيدها الطالب . ويبين من ذلك أن الميعاد المشار اليه في المادة ٣٩ هو من قبيل مواعيد السقوط التي حددها المشرع ليتم خلالها استعمال رخصة قررها القانون للمطالبة بحق وباستعمال هذه الرخصة يثبت الحق ، فان لم تستعمل في خلاله أدى ذلك الى سقوط الحق ، وهي بهذا لا تنقضي ولا تنقطع ولا تمتد ولا تنقضي ولا تؤجلها القوة القاهرة ، واخيرا فهي انما تتناول الحق نفسه فعدم المطالبة به خلالها يسقطه .

ولما كان السيد ٠٠٠٠٠٠ قد أوقف عن العمل اعتبارا من ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥

بفصله من الخدمة اعتباراً من تاريخ وقفه عن العمل مع حرمانه من الماهية عن مدة الوقف ، واذ كانت القاعدة العامة التي تحكم سريان القرارات الادارية هي أن هذه القرارات تنفذ وتنتج آثارها القانونية فور صدورها ومن ثم فإن القرار الصادر بفصله يعتبر نافذاً منذ تاريخ صدوره رغم الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى ، لأن مجرد الطعن لا يوقف تنفيذ القرارات الادارية ما لم تقض المحكمة بذلك واذ يترتب على صدور قرار الفصل وتنفيذه منع الموظف من مباشرة أعمال وظيفته وبالتالي يفقد منذ ذلك التاريخ حقه في ماهية وظيفته ، ومن ثم فإن ميعاد المطالبة بالمعاش يبدأ اعتباراً من تاريخ صدور القرار طبقاً لنص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وهو ميعاد سقوط كما تقدم فلا يوقفه أو يمهده الطعن في قرار الفصل الادارى .

ولم يتقدم السيد المذكور بطلب تسوية معاشه الا في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ رغم صدور قرار فصله في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون قد تقدم بهذا الطلب بعد انقضاء الميعاد المقرر قانوناً لتقديمه ومن ثم يسقط حقه في المعاش لعدم المطالبة به خلال الميعاد القانونى وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وتطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المشار اليه يجوز للوزير المختص أن يتجاوز عن تأخير الموظف في تقديم طلب تسوية معاشه اذا ما أبدى من الاسباب الجدية التي يقبلها الوزير ما يبرر هذا التأخير ، ومن ثم فإنه يجوز للسيد أن يلتمس من وزير الخزانة باعتباره الوزير المختص في هذا الشأن أن يتجاوز عن تأخيره في تقديم طلب تسوية معاشه خلال الميعاد القانونى ، وللوزير أن يتجاوز عن هذا التأخير ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مانع من تسوية معاشه أو الصرف على الحساب ، وذلك بغض النظر عن استمرار نظر الدعوى المقامة منه أمام القضاء الادارى طعناً في قرار فصله من الخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن حق السيد المذكور في المعاش قد سقط لعدم المطالبة

به خلال الميعاد القانوني المقرر ، ومع ذلك يجوز لوزير الخزانة بناء على التماس الموظف المذكور — أن يتجاوز عن تأخيرته في تقديم طلب تسوية معاشه ، إذا ما أبدى أسبابا جدية تبرر هذا التأخير ، وفي هذه الحالة يسوى معاشه أو يصرف له على الحساب ، دون انتظار الفصل في الدعوى المشار إليها .

(فتوى ٦٦٢ في ١٠/٢٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

سقوط المبالغ المستحقة كمعاش بعدم المطالبة بها في ميعاد سنة — منازعة المدعى في عدم تمكنه من الانتفاع بالأطيان موضوع الاستبدال وملاحقته الحكومة والمتعرض بالظلمات المتتالية والمقاضاة — أثرها — امساكه عن المطالبة بأقساط المعاش المقتطعة نظير الاستبدال لا يعنى سقوط حقه فيها — ليس من المقبول أن يكلف بالمطالبة بالتمكين من الانتفاع بالأطيان المستبيلة وبأقساط المعاش المقتطعة في آن واحد — حساب مدة سقوط الحق في المعاش ابتداء من تاريخ انتهاء المنازعة المدنية بينه وبين المتعرضين له .

ملخص الحكم :

إذا استبان من ملاسبات الدعوى أن المدعى لم يكف عن المنازعة في عدم تمكنه من الانتفاع بالأطيان موضوع الاستبدال وأنه ظل يلاحق الحكومة والمتعرض بالظلمات المتتالية والمقاضاة وأنه لم يفرغ من ذلك الغناء الا بعد أن طال أمد النزاع المدني حتى صدر فيه أخيرا حكم نهائي في ٤ من يناير سنة ١٩٦٢ وتبين له عندئذ وجه الحق في ملكية الأرض وحيازتها واتضح له أنه قد حيل بغير حق بينه وبين الانتفاع بالأطيان المستبيلة مع كونها المقابل لما حرم منه من معاش وأن عدم تمكنه من هذا الانتفاع مرده الى تعرض سابق على تاريخ البيع الحاصل بينه وبين مصلحة الاملاك فلا وجه بعد كل ذلك لاستصحاب أصل النزاع من مبدئه لغرض

محاسبته على ميعاد سقوط الحق في المطالبة بالمعاش وحرمانه من هذا المعاش المقتطع بذريعة أنه أهمل في المطالبة به من بدء المنازعة اذ ليس من المقبول أن يكلف المطالبة بالتمكين من الانتفاع بالاطيان المستبدلة وبأقساط المعاش المقتطعة في آن واحد أو أن يستنتج من امساكه عن المطالبة بهذه الاقساط من بادىء الامر أنه أسقط حقه فيها مع كونها المقابل الطبيعي لعدم انتفاعه بتلك الاطيان ورغم أنه كان جادا بالفعل في المطالبة بتمكينه من الارض اداريا وقضائيا طوال السنوات التي مضت قبل صدور الحكم النهائي كل ذلك غير معقول ولا مقبول ، واذن فلا يبقى الا أن يحاسب على عدم المطالبة بحقه في المعاش المقتطع منه اعتبارا من انتهاء المنازعة المدنية بينه وبين المتعرضين .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

وجوب تقديم طلب صرف المعاش أو المكافأة في الميعاد المحدد بالمادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والا سقط الحق فيهما — مصدر الحق في المعاش أو المكافأة هو القانون ذاته وليس الطلب — جواز التنفيذ على المعاش أو المكافأة مادام الحق فيهما قائما وفي الحدود المقررة قانونا — سلطة المدير العام المختص في التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب تنصرف الى تأخير صاحب الحق في المعاش أو المكافأة وليس تأخير دائنيه — أثر ذلك : يتمتع على الدائن التنفيذ على المعاش أو المكافأة المستحقة بعد أن سقط الحق فيهما بعدم المطالبة في الميعاد المحدد .

ملخص الفتوى :

ان مصدر الحق في المعاش أو المكافأة هو القانون ويستحق المطالبة به وصرفه بعد انتهاء الخدمة وان تقديم الطلب المنصوص

عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ خلال الميعاد الذي حددته لا ينشئ هذا الحق وان كان يسقط حق المطالبة به اذا لم يقدم الطلب خلال هذا الميعاد .

وعلى ذلك فما دام الحق في المعاش أو المكافأة قائما فانه يمكن التنفيذ عليهما وفي الحدود المقررة قانونا لذلك بالتطبيق لأحكام قانون المعاشات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها الا في أحوال خاصة والمعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

وان ماورد في عجز الفقرة الاولى من المادة ٤١ سالفه الذكر من أن للمدير العام المختص التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب المشار اليه اذا تبين أن لهذا التأخير أسبابا تبرره فان هذا التجاوز في أليعاد رخصة استثنائية تقررت للمدير العام المختص وقد قصد بها التجاوز عن تأخير أصحاب الحق في المعاش أو المكافأة لا تأخير من لهم حق التنفيذ من الدائنين اذ أن قوانين المعاشات انما تنظم حقوق أصحاب المعاشات دون من لهم حق التنفيذ عليها .

وبما أن الميعاد المحدد في المادة ٤١ من قانون المعاشات كان قد انقضى قبل أن تطلب وزارة الخارجية التنفيذ على المكافأة المستحقة للسيد وقد سقط حقه في المطالبة بمكافآته فليس للوزارة أن تطلب دينها خصما من هذه المكافأة التي سقط حق صاحبها في المطالبة بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقديم الطلب طبقا للفقرة الاولى من المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا ينشئ الحق في المعاش أو المكافأة اذ أن مصدر الحق فيهما هو القانون ذاته ويستحق أى منهما عند انتهاء الخدمة والمطالبة بهما تسقط بعدم تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة المذكورة خلال الميعاد المحدد فيها .

وهذا الحق يمكن التنفيذ عليه مادام قائما في الاحوال التي يجيز فيها القانون ذلك وفي الحدود المقررة قانونا والنص في عجز الفقرة الاولى من المادة ٤١ سالفه الذكر على سلطة المدير العام المختص في التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب انما قصد به تأخير أصحاب الحق في المعاش أو المكافأة في تقديمه وليس تأخير دائنيه ممن لهم حق التنفيذ على المعاش أو المكافأة في اتخاذ اجراءات التنفيذ .

وعلى ذلك فليس لوزارة الخارجية أن تطلب خصم مستحقاتها قبل السيد / من مكافأته بعد سقوط حق المطالبة بها ويمكنها استرداد حقوقها قبله من جميع أمواله بعد اتخاذ الاجراءات التي يستلزمها القانون .

(غنوى ١١٨٤ في ١١/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

سقوط الحق في مبالغ المعاش وفقا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — هو نوع خاص من التقادم المسقط للحق — سقوط الحق في هذه المبالغ بعدم المطالبة بها في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقها ، وفي حالة انقضاء سنة دون تجديد المطالبة السابقة .

ملخص الحكم :

ان سقوط الحق في مبالغ المعاش التي أشارت اليه المادة ٦٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أن يكون نوعا من التقادم المسقط للحق تناوله المشرع بنص خاص وحدد له مدة خاصة .

واعمالا للحكم الذي أورده هذه المادة يكون حق المدعية في المطالبة بمبالغ المعاش التي تجمعت لها منذ تاريخ وفاة زوجها

حتى تاريخ صرف المعاش المستحق لها فعلا قد سقط بالنسبة الى كل مبلغ لم تطالب به في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه طبقا لما تقضى به المادة أو طالبت به ثم انقضت سنة من تاريخ هذه المطالبة دون أن تقوم بتجديدها .

(طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية — البالغ التي تستحق لأصحاب المعاشات طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون — سقوطها بمضى سنة واحدة — هذا السقوط حتمى نهائى ولو أقرت بهذا الحق الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المعاش ولئن كان من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بمضى خمس سنوات الا أن المشرع قد أفرد له حكما خاصا في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية — وهو التشريع العامل به زوج المدعية — حيث نص في المادة ٦٢ منه على أن : « كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا للحكومة الا اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئا عن حادث قهرى » ومفاد هذا النص أن البالغ التي تستحق لأصحاب المعاشات تسقط بمضى سنة واحدة وسقوط الحق فيها أمر حتمى ونهائى حتى ولو أقرت بهذا الحق الجهة الادارية ، ولا ينقطع سريان مدة السنة هذه الا اذا أثبت صاحب الحق أن ثمة حادثا قهريا قد حال دون المطالبة بها ومرد ذلك الى اعتبارات المصلحة العامة التي تهدف الى استقرار الاوضاع الادارية والمالية وعدم تعرض الميزانية — وهى فى الاصل سنوية — للمفاجآت والاضطراب ، ومن ثم فان القاعدة التي أتت بها المادة سالفه

الذكر هي قاعدة تنظيمية عامة يتعين على الحكومة التزامها وتقضى بها المحاكم من تلقاء نفسها بحكم كونها قاعدة قانونية واجبة التطبيق .

(طعن رقم ٧٥١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

نص المادة ٦٢ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أن كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب به صاحبه في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا للحكومة الا اذا ثبت أن عدم المطالبة به كان ناشئا عن حادث قهرى — صورة من صور التقادم المسقط — امتناع وزارة الخزانة عن الاستمرار في صرف المعاش نتيجة فهم خاطيء لنص في القانون — لا يعتبر حادثا قهريا يحول دون المطالبة بالمعاش .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ينص في المادة ٦٢ منه على أن « كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا للحكومة الا اذا ثبت أن عدم المطالبة به كان ناشئا عن حادث قهرى » وسقوط الحق في المعاش الذى أشارت اليه هذه المادة لا يعدو أن يكون نوعا من التقادم المسقط للحق تناولوه المشرع بنص خاص وحدد له مدة خاصة ، ولما كانت المدعية لم تطالب بصرف المعاش المستحق لها عن زوجها منذ أن توقف صرفه اليها في نوفمبر سنة ١٩٥٠ الا في مايو سنة ١٩٦٢ فانه اعمالا للحكم الذى أورده المادة ٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يكون حق المدعية في المطالبة بمبالغ المعاش التى لم تصرف لها من تاريخ قطع صرف المعاش اليها في نوفمبر سنة ٥٠ حتى تاريخ اعادة صرفه اليها اعتبارا من شهر أبريل سنة

١٩٦٢ قد سقط بالنسبة الى كل مبلغ لم تطالب به في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه طبقا لما تقضى به المادة المشار اليها أو طالبت به ثم انقضت سنة من تاريخ هذه المطالبة دون أن تقوم بتجديدها ، وغنى عن البيان أن فهم وزارة الخزانة الخاطيء لنص من نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وامتناعها استنادا الى هذا الفهم — عن الاستمرار في صرف معاش المدعية من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يعتبر حادثا قهريا يحول دون مطالبة المدعية بحقوقها في صرف ذلك المعاش واللجوء في شأنه عند الاقتضاء لساحة القضاء .

(طعن رقم ٥٠٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

تقديم الموظف لطلب المعاش المستحق له يستلزم أن يتوافر لديه السند القانوني لانتهاء خدمته ومن ثم فإن ميعاد تقديم الموظف لطلب المعاش لا يبدأ الا من تاريخ علم الموظف بصدور القرار باعتباره مستقيلا وبانتهاء خدمته لانقطاعه عن العمل — مقتضى ذلك أن نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — الخاص بالمعاشات المالية الذي يقضى بوجوب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع استندات في ميعاد ستة أشهر تبتدىء من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته إنما يعنى في الحالة المعروضة وجوب تقديم الطلب في ميعاد ستة أشهر من تاريخ العلم بالقرار الصادر بانتهاء الخدمة — نص المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يتمشى أيضا مع حكم نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه من حيث سريان ميعاد السقوط .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الذي يصدر عن الجهة الادارية باعتبار الموظف مستقيلا يترد أثره الى تاريخ انقطاعه عن العمل وبالتالي ينهى

خدمة الموظف منذ ذلك التاريخ الا أن القانون لا يرتب هذا الأثر تلقائياً بمجرد انقضاء خمسة عشر يوماً على انقطاع الموظف عن العمل وانما يقتضى الأمر الا يقدم الموظف خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لأسباب مقبولة وأن يصدر قرار الجهة الادارية بأعمال الأثر القانونى للانقطاع والادارة فى إصدارها القرار باعتبار الموظف مستقلاً انما تمارس سلطة تقديرية فى وزن مبررات الانقطاع فاما أن تقبلها فيبقى الموظف فى الخدمة واما أن ترفضها وتأخذ الموظف بالقرينة القانونية المستفادة من الانقطاع عن العمل فتعتبره مستقلاً من تاريخ ذلك الانقطاع ومتى كان ذلك وكان تقديم الموظف لطلب المعاش المستحق له يستلزم أن يتوافر لديه السند القانونى لانتهاء خدمته فان ميعاد تقديم طلب المعاش لا يبدأ الا من تاريخ علم الموظف بصور القرار باعتباره مستقلاً وبانتهاء خدمته وتأسيساً على هذا النظر فان نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمعامل به الطاعن أصلاً وهو النص الذى يقضى بوجوب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات فى ميعاد ستة أشهر يتدنى من اليوم الذى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه فى ماهية وظيفته انما يعنى فى الحالة المعروضة وجوب تقديم الطلب فى ميعاد ستة أشهر يبدأ من تاريخ العلم بالقرار الصادر بانتهاء الخدمة وآية ذلك أن الموظف انما يفقد راتبه من يوم انتهاء خدمته ولا سبيل أمام الموظف لى يتقدم بطلب المعاش الا بعد علمه بانتهاء خدمته ومن ثم تمتد بداية الميعاد القانونى لمسقوط الحق فى المعاش الى ذلك التاريخ واذ كان القرار الذى صدر بانتهاء الخدمة قد صدر فى ١٩٦٥/٢/٢٣ وعلم به الطاعن فى ١٩٦٥/٥/٥ بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واذ كان نص المادة ٣٧ من القانون المذكور يوجب تقديم طلب المعاش فى ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار إنهاء الخدمة فان هذا النص يتمشى أيضاً مع حكم النص الوارد فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الصالح الذكر من حيث سريان ميعاد المسقوط من تاريخ العلم بالقرار الصادر بانتهاء الخدمة .

وحيث أنه متى كان ذلك وكان الطاعن بعد أن أخطر فى ١٩٦٥/٥/٥

تقدم بطلب المعاش في ١٩٦٥/٩/٢٠ فانه يكون قد تقدم بطلبه
هذا في الميعاد القانوني وبالتالي فلا يسقط حقه في المعاش .
(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٩)

الفرع الثالث

الحرمان من المعاش كجزاء تأديبي

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — نصها على
الجزاءات التأديبية التي توقعها المحاكم التأديبية ومن بينها العزل
من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان
من كل أو بعض المعاش أو المكافأة — نص المادة ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على سقوط الحق في المعاش أو المكافأة
في حالة الادانة في الجرائم المنصوص عليها فيها — تضمن المادة ٣١
المشار إليها حكما عاما مقتضاه تحويل المحاكم التأديبية سلطة تقديرية
في تقدير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة عند العزل — تخصيص
المادة ٥٦ المشار إليها هذا الحكم العام وجعلها سقوط الحق في
المعاش أو المكافأة حتميا في حالة ادانة الموظف في احدى الجرائم
المنصوص عليها فيها — حجة ذلك .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية — اذ عدت الجزاءات
التأديبية — ذكرت تحت (٩) : « العزل من الوظيفة مع حفظ الحق
في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو
المكافأة » ، الا أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة

١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هذه الحالة إذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم » .

وظاهر من المقابلة بين النصين أن الأول وإن ترك التقدير بوجه عام للمحاكم التأديبية في تقرير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة عند العزل إلا أن النص الثاني خصص هذا الحكم وجعل سقوط الحق في المعاش أو المكافأة أمرا محتوما بقوة القانون عند صدور حكم على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية ، وهذا حكم خاص استثناء من الأصل الأول ، والخاص يقيد العام . والحكمة التشريعية لهذا الحكم الخاص — إذا اقتضت التشديد على الموظف — واضحة ، لاقترافه جرائم مضرّة بأموال الدولة والمصلحة العامة ، يقطع ذلك كله أن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر لم تأت بجديد ، بل هي ترديد للمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهي بدورها ترديد للجزاءات التي كان منصوصا عليها في القوانين السابقة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما أن المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هي الأخرى ترديد للمادة ٦٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية . ويستفاد من ذلك كله أن لهذا الحكم الخاص مجاله وقد كان معمولا به فيما مضى مما قيام النص الآخر الذي يردد الأصل العام من حيث ترك التقدير للهيئة التأديبية ، مجلسا كان أو محكمة ، في تقرير سقوط أو عدم سقوط المعاش أو المكافأة كله أو بعضه .

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — نص
المادة ٣٦ منه على عدم جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة
إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع — أفادة الطاعن في الحكم التأديبي
بحرمانه من نصف مكافأته ، من هذا النص المستحدث ، والذي لحق
طعنه قبل الفصل فيه .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم التأديبي المطعون فيه قد صدر بجلسة
٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إلا أنه قد جد بعد ذلك جديد في أحكام
القانون من شأنه أن يؤثر فيما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص
حرمان ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من نصف مكافأته ، ذلك أنه قد صدر
ونشر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها المحنيين . وقد نص في المادة ٣٦ من هذا
القانون على أنه (استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد
الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المتقاع أو صاحب
المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع ٠٠)
كما تنص المادة الثالثة من قانون إصداره على سريان أحكام مواد
معينة منها المادة ٣٦ سالفه الذكر على جميع الموجودين في الخدمة
وقت العمل بهذا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ العاملين بأحكام القانون
رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وتأسيسا
على ذلك يفيد الطاعن من هذا النص المستحدث والذي لحق طعنه
قبل الفصل فيه فأصبح لا يجوز حرمانه من نصف مكافأته ، على
النحو الذي قضى به الحكم التأديبي المطعون فيه وصار الحرمان
لا يمكن أن يجري إلا في حدود الربع وحده . ومن ثم يتعين إلغاء الحكم
المطعون فيه في هذا الخصوص على مقتضى ما تقدم .

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يقضى بعدم جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع - سريان هذا الحكم على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون المذكور العاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ - الحكم التأديبي الصادر على أحد الموظفين الخاضعين لهذا النص بالعزل من الوظيفة وحرمانه من المعاش أو المكافأة - مخالفا للقانون فيما قضى به من الحرمان من المعاش أو المكافأة - يتعين تعديله بما يجعل هذا الحرمان غير متجاوز لحدود الربع .

ملخص الحكم :

أن قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، والمعمول به (فيما عدا المادتين ٦٢ ، ٣/١) اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره في ١٩٦٣/٥/٢ أى اعتبارا من ١٩٦٣/٦/١ قد نص في المادة ٣٦ منه على ما يأتى : « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع . ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقا لحكم الفقرة الاولى الا عن الاعمال التى وقعت منه قبل تركه الخدمة ٠٠٠ » وقد قضت المادة ٣ من قانون الاصدار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم الذكر بسريان أحكام المادة ٣٦ المشار اليها على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون العاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ومنهم الموظف المتهم كما هو وارد بخطاب مراقبه التظلمات الادارية والعقود المؤرخ ١٩٦٣/٩/٥ والمودع بملف الدعوى التأديبية رقم ٧٣ لسنة ٥ ق تحت رقم ٥ ، ونزولا على هذه الاحكام فانه ما كان يجوز عند الحكم تأديبيا في ١٩٦٣/١٠/٦ على المتهم المذكور بالعزل من الوظيفة ، القضاء بحرمانه من المعاش أو المكافأة الا في حدود الربع ، واذا نحى الحكم المطعون فيه غير هذا المنحى بما قضى به من

حرمان المتهم من المعاش أو المكافأة فانه يكون — في هذا الخصوص — قد خالف القانون وقامت به لذلك حالة من حالات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مما يضمن معه تعديله فيما قضى به من حرمان المتهم من المعاش أو المكافأة بما يجعل هذا الحرمان غير متجاوز لحدود الربع .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة — لا يقع الحرمان الا في حدود الربع .

ملخص الحكم :

وفق حكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات وهو ذات الحكم الذي رده القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في مادته (٦١ و ٦٧) فان الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة فلا يتم ذلك الا في حدود الربع نزولا على حكم القانون .

(طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

الفصل الثامن عشر

مسائل متنوعة

الفرع الأول

الالتزام بأداء المعاشات والمكافآت

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

موظف — معاشات ومكافآت — التزام صندوق التأمين والمعاشات بأدائها — يكون فقط في حالة تقريرها بمقتضى قانون انشائه — التزام الخزانة بأداء ما يستحقه الموظف زيادة على هذا القدر تطبيقا لقوانين أو قرارات أخرى — أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد نظم مدى التزام صندوق التأمين والمعاشات بأداء المعاشات أو المكافآت التى تستحق لذوى الشأن طبقا لاحكامه فنصت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على أن « المعاشات والمكافآت التى تسوى طبقا لاحكام هذا القانون هى وحدها التى يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أداءها أما ما يمنح الى الموظف زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو لقرارات خاصة فتلتزم الخزانة العامة ادائه » . ومفاد هذا النص أن الصندوق يلتزم بأداء المعاشات أو المكافآت المستحقة لذوى الشأن طبقا لاحكامه بغض النظر عن المعاشات أو المكافآت التى قد يستحقونها بمقتضى أى قانون أو قرار آخر ، فاذا كان المعاش المستحق من الصندوق أكثر فائدة لذى الشأن من المعاش المستحق له من الخزانة العامة أو من احدى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة فانه لايصرف اليه سوى المعاش المقرر من الصندوق تطبيقا للحظر الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون ، ولايجوز للصندوق أن يطلب الجبهة المستحقة

لديها المعاش الاقلعجاء هذا المعاش اليه لان سبب الترامه بالمعاش طبقا لقانون انشاءه هو حصوله على الاشتراكات التي تقتطع من مرتبات الموظفين الخاضعين لاحكامه والمبالغ التي تؤديها الخزانه العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي تحدد بقرار من وزير الخزانه بحيث لا تقل عن جملة الاشتراكات المحصلة لحساب الصندوق أما ما يمنح الى الموظف زيادة على الترام الصندوق سواء أكان ذلك تطبيقا لقوانين خاصة تقرر معاشات عادية أو تنفيذًا لقرارات خاصة تقرر معاشات استثنائية فإنه يقوم على سبب آخر يختلف عن سبب الترام الصندوق أداء المعاش المستحق طبقا لقانون انشاءه ، ومن ثم تلترم الخزانه العامة بأداء هذه الزيادة ، ومعنى هذا انه في حالة تقرير معاش أو مكافأة تزيد على مايلترم به الصندوق ، فان الترام الصندوق لايسقط أو ينقضى بل يظل ملتزما بأداءه ويقتصر الترام الخزانه العامة على اداء الزيادة فحسب .

والخزانه العامة هي التي تقوم بأداء المعاشات المقررة بمقتضى قوانين المعاشات العادية سواء أكانت تنظم معاشات الموظفين المدنيين أو العسكريين أو غيرهم ، كما انها هي التي تقوم بأداء المعاشات الاستثنائية التي تقرر طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، وذلك في حالة ما اذا كانت هذه المعاشات أكثر فائدة لذوى الشأن من المعاشات المستحقة لدى الصندوق رغم ان التزامها بأداء تلك المعاشات يقتصر على مايمنح الى الموظف زيادة على المعاش المستحق له لدى الصندوق ويبقى الترام الصندوق اداء المعاش المستحق لديه قائما ومن ثم يتعين على مصلحة صناديق التأمين والمعاشات وهي تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العاملة الاخرى ، أن تؤدى الى الخزانه العامة المكافأة أو المعاش المقرر بمقتضى أحكام قانون انشاء صندوق التأمين والمعاشات لذوى الشأن ممن يستحقون معاشات أخرى بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة .

الفرع الثاني

معاش الشهر الذي وقعت فيه الوفاة

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على جميع حالات قطع المعاش أو وقفه — عدم امتداد حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من القانون المذكور الى حالة قطع المعاش بسبب وفاة المستحق عن المتنفع أو من صاحب المعاش — أثر ذلك أن ورثة المستحقين عن المتنفع أو عن صاحب المعاش يؤدي لهم معاش مورثهم عن الشهر الذي وقعت فيه الوفاة على أساس شهر كامل باعتباره تركة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه اذا توفي المتنفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانصبه والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

وتنص المادة ٤٧ من هذا القانون على أنه في حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق

ومن حيث أن حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٧ المذكورة يشمل جميع حالات وقف المعاش أوقفه أيا كان السبب في ذلك ، وهو يقرر استحقاق المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك عدا حالة واحدة هي التي أشارت اليها المادة ٢٩ سالفه الذكر وهي حالة مستثناءه بنص القانون فلا يجوز القياس عليها ولا التوسع في تفسيرها وعلى ذلك فانه في حالة وفاة المستحق عن المنتفع أو عن صاحب المعاش فان معاشه عن كامل الشهر الذي وقعت فيه الوفاة وقطع بسببها يؤدي الى ورثته باعتباره تركه ويطبق في شأنه أحكامها .

ولا حجة فيما ورد في كتاب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات رقم م/٨/٦٨ (١٥٠٤) المؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ والمرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة من أن المشرع في القانون ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المنحة قرر أن كل ما تجمد لصاحب الشأن قبل وفاته يؤدي الى مستحق المنحة لا الورثة الشرعيين ذلك أن حكم هذا القانون خاص بالموظف أو بصاحب المعاش الذي تجمد له استحقاق قبل وفاته فأخرجه عن اعتباره تركه ولا يمتد هذا الحكم الى المستحق عنهما في حالة وفاته لان هذا استثناء من الاصل بنص خاص في القانون فلا يجوز القياس عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع حالات قطع المعاش أو وقفه . ولا يمتد حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ منه الى حالة قطع المعاش بسبب وفاة المستحق عن المنتفع أو عن صاحب معاش .

وعلى ذلك فان ورثة المستحق عن المنتفع أو عن صاحب المعاش يؤدي لهم معاش مورثهم عن الشهر الذي وقعت فيه الوفاة على أساس شهر كامل باعتباره تركه .

الفرع الثالث

معاش الوزير ، كيفية حسابه

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — يبين من نصوصه أن المشرع وضع قاعدة لتسوية المعاشات مقتضاها أن تحسب هذه المعاشات على أساس نسبة معينة من الأجر عن كل سنة من سنى الخدمة بمراعاة الحد الأقصى للمعاش الذى عينته المادة ٢١ — أفراد تنظيمها خاصة للوزراء ونوابهم يختلف عن التنظيم العام لمعاشات سائر المتقاعين — مقتضى هذا التنظيم الخاص أنه متى توافرت فى الوزير أو نائب الوزير الشروط التى حددتها المادة ٢٢ من القانون ربط له المعاش بمقدار الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢١ بغض النظر عن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش .

قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — رفع الحد الأقصى لمعاش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة الى ١٥٠ جنيها شهريا بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ — رؤساء محكمة النقض السابقين الذين كانوا فى تاريخ العمل بالقانون المذكور يتقاضون معاشات شهرية مقدارها ١٢٥ جنيها ترفع معاشاتهم الى ١٥٠ جنيها شهريا — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان السادة رؤساء محكمة النقض السابقين الذين تركوا الخدمة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية — كانوا يتقاضون الحد الأقصى المقرر للمعاش فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك تنفيذا لما نص عليه فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن السلطة القضائية بالنسبة الى رئيس محكمة النقض من أنه « يعامل معاملة الوزير من حيث المعاش » . وتنفيذا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه زيدت معاشات السادة رؤساء محكمة النقض السابقين سالف الذكر الى الحد الأقصى الجديد ومقداره مائة وخمسون جنيها الا أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أخطرت مراقبة حسابات وزارة العدل ، بكتابها رقم ٥٠٠ - ٦٣/١٤ م ٣ المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بأن رفع المعاش الى الحد الأقصى المقرر في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ مقصورا على من كان يشغل منصب الوزير بالفعل ، أما من كان يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير فيكتفى برفع معاشه بنسبة ١٠٪ .

ومن حيث أن المادة (١٦) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كانت تنص على أنه : « تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات والاجور المحسوبة وفقا لأحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش ٠٠ » كما كانت المادة (٢١) من هذا القانون تنص على أنه :

« يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر مايلي :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٢٥
نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٠٠
من يتقاضون ١٨٠٠ جنية سنويا	٩٥
باقي المنتفعين	٩٠

»

وتنص المادة (٢٢) من هذا القانون على أنه : « يستحق الوزير عند تركه الخدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص في المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصحين معا أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصحين معا فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاها في هذين المنصحين أو أحدهما القدر

المشار اليه استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش وعلى أساس آخر مرتب تقاضاه • وإذا قل المعاش عن عشرين جنيها خير بين المعاش أو المكافأة التي تستحق عن مدة خدمته • ويستحق من يقولى منصب الوزير أو نائب الوزير أو المنصبين معا ثلاث سنوات متصلة ولو لم تتوافر فيه الشروط المشار اليها في الفقرة السابقة نصف الحد الأقصى المقرر بالمادة ٢١ • فإذا عين الوزير أو نائب الوزير في منصب آخر فلا يترتب على هذا التعيين انتقاص حقوقه في المعاش التي كانت مقررة له وفقا للأحكام المتقدمة قبل التعيين في المنصب الأخير • وتسرى الأحكام المتقدمة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة • »

وقد عدل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ الذي استبدل بحكم المادة (١٩) النص الآتى : « تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من متوسط المرتبات أو الأجور المحسوبة وفقا لأحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش ٥٠٠ • » كما استبدل بحكم المادة (٢١) النص الآتى :

« يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الاضافات ما يلي :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٥٠ جنيها
نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١١٠ جنيها
باقي المتنفعين	١٠٠ جنيها

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على أنه « مع مراعاة أحكام الحد الأقصى المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ترفع المعاشات المستحقة لأصحاب المعاشات العاملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أى

تعديل في اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم . فاذا قل المعاش بعد هذه الزيادة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ رفع المعاش الى هذا القدر . واذا قل معاش من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالمادة (٢١) من القانون سالف الذكر رفع معاشه الى هذا القدر .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المقدمة أن المشرع وضع قاعدة لتسوية المعاشات مقتضاها أن تحسب هذه المعاشات على أساس نسبة معينة من الأجر عن كل سنة من سني الخدمة بمراعاة الحد الأقصى للمعاش الذي عينته المادة (٢١) والذي يتدرج تبعا لتدرج المرتب ، الا أنه لم يخضع كافة المنتفعين لهذه القاعدة العامة . وانما أفرد تنظيمها خاصا للوزراء ونوابهم يختلف عن التنظيم العام لمعاشات سائر المنتفعين . فمقتضى القاعدة العامة في تسوية المعاشات أن معاش المنتفع يحسب أولا على أساس مقدار المرتب وعدد سني الخدمة المحسوبة في المعاش . فان جاوز المعاش المحسوب على هذا الأساس الحد الأقصى الذي عينته المادة (٢١) انتقص الى هذا الحد ، أما اذا كان مساويا لهذا الحد أو يقل عنه فانه لا يرفع اليه . أما مقتضى القاعدة الخاصة بالوزراء ونوابهم التي نصت عليها المادة (٢٢) فانه متى توافرت في الوزير أو نائب الوزير الشروط التي حددتها تلك المادة ربط له المعاش بمقدار الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) وبغض النظر عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش والتي قد لاتصل به الى هذا الحد الأقصى أو حسب معاشه وفقا للقاعدة العامة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن ثمة فريقين يقاضون معاشات شهرية مساوية للحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . فريق خاضع للقاعدة العامة في تسوية المعاشات فيحسب معاشه على أساس مقدار مرتبه ومدة خدمته ثم خفض الى الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) . فريق آخر

لا يخضع للقاعدة العامة في تسوية المعاشات المنصوص عليها في المادة (١٦) وإنما يخضع للقاعدة الخاصة المنصوص عليها في المادة (٢٢) وهذا يستحق معاشا مساويا للحد المقرر في المادة (٢١) بغض النظر عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش .

ومن حيث أنه لا جدال في أن حكم الفقرة الثالثة من المادة (٢) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ وهو الخاص برفع المعاشات الى الحد المقرر بالمادة (٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . لا جدال في أن هذا الحكم مقصور التطبيق على الفريق الثانى دون الفريق الأول . وعجالة النص قاطعة في هذا الخصوص لأنها حددت المستفيد من هذا الحكم بأنه « من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ » ومن استحق معاشا وفقا لحكم المادة (٢٢) هو من توافرت فيه شروط هذه المادة فاستحق الحد الأقصى المقرر في المادة (٢١) بغض النظر عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش . وليس من كان يتقاضى مرتباً مماثلاً لمرتب الوزير فربط معاشه وفقا لمرتبه ومدة خدمته فوصل به الى الحد المنصوص عليه في المادة (٢١) .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على السادة رؤساء محكمة النقض السابقين . يبين أنهم ليسوا من الخاضعين للقاعدة العامة في تسوية المعاشات المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذين سويت معاشاتهم على اساس مقدار المرتب ومدة الخدمة ثم طبق عليهم الحد الاقصى للمعاش فاستحقوا معاشا مقداره ١٢٥ جنيها شهريا كسائر المتقاعين الذين يتقاضون من مرتبات مماثلة لمرتبات الوزراء . وإنما هم من الخاضعين للقاعدة الخاصة لتسوية معاشات الوزراء المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فثمة نص في قانون السلطة القضائية يقضى بأن « يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش » ومقتضى هذا النص أن رئيس محكمة النقض الذى تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٢) يسوى معاشه بالتطبيق المباشر لهذه المادة على أساس الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) دون التفاضل

لمرتبه أو لمدة خدمته المحسوبة في المعاش والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل هذا الحكم لغوا لأنه لو اقتصر الأمر على مجرد الاستفادة من الحد الأقصى المقرر للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة لما كانت ثمة حاجة لنص خاص يقضى بمعاملة رئيس محكمة النقض معاملة الوزير لأنه يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير .

وعلى ذلك فإن رئيس محكمة النقض الذي كان يتقاضى معاشا شهريا مقداره ١٢٥ جنيها بالتطبيق لحكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يصدق في شأنه وصف « من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة (٢٢) » في مفهوم حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فيرفع معاشه الى ١٥٠ جنيها شهريا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤساء محكمة النقض السابقين الذين كانوا — في تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ — يتقاضون معاشات شهرية مقدارها ١٢٥ جنيها بالتطبيق لحكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . ترفع معاشاتهم الى ١٥٠ جنيها شهريا .

الفرع الرابع

المجنّد

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

موظف — معاش شاغل وظيفة المجنّد بصفة مؤقتة — عدم استفادته من نظم التأمين والادخار أو المعاشات — عدم جوار الاستقطاع من راتبه أثناء شغله المؤقت لوظيفة المجنّد — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في المادة ٥٣ منه على ما يأتي :

« تحفظ على سبيل التذكّر لأعضاء البعثات من الموظفين والمجنّدين منهم وظلائفهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم .. وتدخل مدة البعثة الرسمية والتجنيد في حساب المعاش أو المكافآت وفي استحقاق العلاوة والترقية بالنسبة للمبعوثين من الموظفين والمجنّدين ... وعلى الموظف الدائم دفع الاحتياطي القانوني للمعاش عن مدة البعثة أو التجنيد » .

ويستفاد من هذا النص أن الموظف الذي يحل محل الموظف المجنّد في وظيفته إنما يشغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة وتنتهي خدمته بعودة المجنّد الى وظيفته وأن مدة التجنيد تحسب في المعاش أو المكافأة ويدفع عنها الموظف الدائم الاحتياطي القانوني للمعاش .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة تنص

على أن « ينشأ في وزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول في الميزانية العامة للدولة » ٠٠ كما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على أن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية تخصم بها على وظائف خارج الهيئة » ٠

ويستفاد من هذين النصين أن المقصود بالموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة والذين يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع ومن ثم يستحقون معاشات أو مكافآت طبقا لاحكام القانون — المقصر — هؤلاء هم الموظفون الدائمون الذين يعينون في هذه الوظائف الدائمة أو المؤقتة بحسب وصفها الوارد في الميزانية ولم يقصد المشرع أن ينظم حالات الذين يشغلون الوظائف الدائمة أو المؤقتة شغلا مؤقتا على النحو الوارد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها ٠

ومن حيث أن حلول موظف آخر محل الموظف المجند في وظيفته التي خلت بسبب تجنيده انما كان حسبما تقدم بصفة مؤقتة ولفترة التجنيد فقط ، مما يقتضى انتهاء خدمته بعودة المجند الى وظيفته الاصلية واعتبار تعيينه على اعتماد النسخ غير المقسم الى درجات تعيينا جديدا ، ومن ثم فان الموظف الآخر لم يدخل في عداد المنتفعين بنظم التأمين والادخار أو المعاشات سواء عند تعيينه الاول في أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ لان تعيينه كان مؤقتا في الوظيفة المحجوزة للمجند أو عند تعيينه الثاني المتبدأ في أول مايو سنة ١٩٥٧ مادام أن تعيينه كان في وظيفة نساخ على اعتماد غير مقسم الى درجات ، ذلك انه لا يدخل في كلتا الحالتين في عداد الموظفين الذين يسرى عليهم حكم المادة الاولى من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والمادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ، ومن ثم يتعين رد المبالغ التي سبق استقطاعها من راتب الموظف المذكور أثناء شغله الموقت لوظيفة المجند أثناء تجنيده ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف شاغل وظيفة المجند لا يفيد من نظم التأمين والادخار والمعاشات بالتطبيق لحكم المادة

الاولى من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ ، أو المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ، ومن ثم يتعين رد ما استقطع من راتبه اليه خلال شغله وظيفه زميله المجند .

(فتوى ٥٠١ في ١٥/٦/١٩٦٠)

الفرع الخامس

العاملون بصندوق التأمين والمعاشات

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

الموظفون المنوط بهم تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — التزامهم برد المبالغ التي ضاعت على الصندوق نتيجة امتناعهم أو إهمالهم في التنفيذ مع فائدة مركبة بنص المادة ٦٢ من هذا القانون معلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ — تأخرهم في سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا يلزمهم بإداء هذه الفوائد المركبة — أساس ذلك — مثال .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، معلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ ، وهي المادة التي وقعت المخالفات محل هذا الموضوع في ظل العمل بها ، تنص على أنه : « لوزير المالية والاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس الادارة أن يطلب احالة كل موظف منوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الى المحاكمة التأديبية اذا امتنع عن التنفيذ أو أهمل في ذلك .

وفي جميع الاحوال يلتزم الموظف المسئول برد المبالغ التي ضاعت

على الصندوق نتيجة امتناعه أو إهماله مع فائدة مركبة بواقع ٤ ٪ / سنويا » .

والظاهر من نص الفقرة الثانية من المادة السابقة أنه يشترط لأعمال حكمها الشروط التالية :

١ — أن تكون ثمة مبالغ ضاعت على الصندوقين ، لأن النص عبر عن « رد المبلغ » والرد لا يتصور إلا حيث يتحقق الضياع .

يزيد من هذا النظر أن قانون المعاشات الأخير رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بعد أن نص في مادته السادسة والستين على « رد المبالغ التي لم تؤد إلى الصندوق مع فائدتها » — أفرد حكماً لحالة التأخير بعبارة مستقلة تجرى بأنه .. كما يلتزم أداء الفائدة المذكورة عن المبالغ التي تأخر أدائها إلى الصندوق في المواعيد ... » — وهذا يؤكد اختلاف حالة رد المبالغ التي تؤد عن حالة المبالغ التي تأخر أدائها ، فالحالة الأولى تواجه ضياع مبالغ على الصندوقين ، وهي الحالة التي وردت وحدها في الفقرة الثانية من المادة ٦٣ الآنف نصها ومن ثم ينصرف حكمها إلى حالة الضياع دون حالة التأخير .

٢ — أن تتوافر لدى الموظف مسئولية ، بأن يتحقق في شأنه فعل امتناع أو إهمال ، مما جرى به صريح ذلك النص .

٣ — أن تقوم علاقة سببية بين الإهمال أو الامتناع وبين النتيجة التي نص عليها القانون وهي تحقق الضياع .

وباستظهار هذه الشروط من واقع النص يبين أن الموظف لا يلتزم برد المبالغ مع الفائدة المركبة إلى الصندوقين ، إلا حيث يثبت قبل الموظف امتناع أو إهمال ، ويتحقق ضياع مبالغ على الصندوقين ، وتقوم علاقة سببية بين المقدمة والنتيجة .

وأنه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة ، يبين أنه لم يتحقق فيها ضياع على الصندوق ، وإن ما تحقق هو مجرد التأخير طبقاً للثابت من الوقائع مستقاة من الأوراق — ومن ثم يمتنع شرط تطبيق حكم الفقرة

المشار إليها فلا يلتزم الموظف برد شيء ولا يلتزم بأداء فائدة ما • وذلك دون وجه لبحث باقى شروط أعمال ذلك الحكم ، لان تخلف أحد الشروط يكفى لامتناع تطبيق الحكم •

وترتبيا على ما تقدم انه لا وجه لالتزام الموظف — طبقا للنص المذكور — بأداء فائدة للصندوق دون أن يلتزم بالرد ، طالما لم يتحقق ضياع في حالة التأخير ، لوجه لذلك لان الجزاء الوارد بالنص لا يقيد التجزئة ، وهو ما يتضح من عبارته التى « ••• يلتزم الموظف المسئول برد المبالغ •• مع فائدة مركبة ••• » — وكما أنه لا يمكن في ظل هذا النص اذ تحققت شروطه ، الالتزام بالرد دون الفوائد ، فانه لا يمكن أداء الفوائد بدون الرد •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفى وحدة جامعة عين شمس الحسابية الذين جوزوا اداريا عن التأخير في سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، لا يلتزمون بأداء فوائد مركبة عن هذا التأخير ، وذلك طبقا للمادة ٦٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ •
(فتوى ٨٥١ فى ١٠/٦ / ١٩٦٤)

الفرع السادس

رفع المعاشات

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

العاملون المدنيون بالدولة — معاش — رفع المعاشات طبقا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تعديل بعض احكام قوانين المعاشات المدنية — مقتضى احكام القانون ، اعادة تسوية المعاش بنسبة ١٠٪ من مقداره الاصلى على الا يجلوز مقدار المعاش بعد اعادة التسوية ، بما فى ذلك الاضافات — الحد الذى عينه المشرع — عبارة « الاضافات » الواردة فى النص تتصرف لا شك الى اعانة غلاء المعيشة التى يصدق عليها وصف الاضافة الوحيدة اليه — لا يغير من ذلك ما نص عليه هذا

القانون من انه لا يترتب على زيادة المعاش الى تعديل في اعانة غلاء المعيشة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ في شأن تعديل بعض احكام قوانين المعاشات المدنية تنص على أن « يستبدل بالمادتين ١٦ ، ٢١ والفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النصوص التالية :

مادة ٢١ — « يجب ألا يجاوز الحد الاقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الاضافات ما يلي : الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٥٠ جنيه .

نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١١٠ جنيه . باقري المنتفعين ١٠٠ جنيه .

وتنص المادة الثانية من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على أنه « مع مراعاة أحكام الحد الاقصى المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ترفع المعاشات المستحقة لاصحاب المعاشات المعاملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحق عنهم ١٠ ٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل في اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان المشرع ضمن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حكمين : (أحدهما) يتعلق بزيادة المعاشات بنسبة ١٠ ٪ (وثانيهما) يتعلق بوضع حد أقصى للمعاش بما في ذلك الاضافات ١٠٠ جنيه شهريا . ومقتضى الحكم الاول اعادة تسوية المعاش بنسبة ١٠ ٪ من مقداره الاصلى . ومقتضى الحكم الثانى ألا يجاوز مقدار المعاش بعد اعادة تسوية — بما في ذلك الاضافات — الحد الذى عينه المشرع ، وعبرة « الاضافات » الواردة في النص تصرف

ولاشك الى اعانة غلاء المعيشة التي يصدق وصف الاضافة الى المعاش بل لعلها الاضافة الوحيدة مالية ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه هذا القانون من أنه لا يترتب على زيادة المعاش أى تعديل فى اعانة غلاء المعيشة لان المقصود بذلك هو أنه اذا تمت زيادة المعاش بنسبة ١٠٪ فان هذه الزيادة لا يترتب عليها المساس بمقدار اعانة غلاء المعيشة المستحقة فلا يعاد حسابها على أساس المقدار الجديد للمعاش وانما يظل مقدارها ثابتا ، على أن تكون محكمة فى النهاية بالاضافة الى المعاش الاصلى بالحد الاقصى الذى عينه المشرع .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك تكون تسوية معاش السيد على أساس زيادة مقداره بنسبة ١٠ ٪ ثم اضافة اعانة غلاء المعيشة مراعاة الا يجاوز مجموع المعاش واعانة الغلاء ١٠٠ جنيه شهريا تكون هذه التسوية مطابقة للقانون ولا يكون ثمة حق للسيد المذكور فى المطالبة باعادة تسوية معاشه على النحو المتقدم بيانه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تسوية معاش السيد على التى أجرتها وزارة الرى بعد مطابقة لحكم القانون، ولا حق له فى الاعتراض عليها .

(ملف ٥٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١)

الفرع السابع

جواز الجمع بين العلاوة الاجتماعية والزيادة فى المعاش

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

جواز الجمع بين الزيادة فى المعاش المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ والعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ متضمنا زيادة فى المعاشات ثم صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة

اجتماعية والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية .
وبتاريخ ١٥/٥/١٩٨٣ أصدرت وزارة المالية المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ نص على أن العلاوة الاجتماعية والاضافية التي تصرف للعاملين الذين يحصلون بالاضافة الى مرتباتهم على معاشات عجز نتيجة الاصابة وكذلك الذين يتقاضون معاشات عسكرية ويعملون بجهات مدنية تصرف لهم كأصحاب معاش مع مراعاة عدم الجمع بينهما وبين أى علاوة مماثلة .
وقد تضرر هؤلاء العاملين من عدم صرف العلاوة المذكورة بالاضافة الى الزيادة المقررة في المعاشات ، فطلب رأى ادارة الفتوى لوزارة المالية التي قامت بعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فانتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٩/٤/١٩٨٤ الى أن زيادة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ لا تماثل العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ ويجوز الجمع بينهما في الحدود المقررة في قوانين المعاشات . ولما كان لقطاع الموازنة العامة للدولة بوزارة المالية رأى غير ذلك فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، فاستبان ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى قرر زيادة المعاشات بنسبة معينة وفقا للقواعد التي حددها ومنها استحقاق المستحقين لها في حدود الجمع بين المعاش والدخل أو بين المعاشات بما لا يجاوز الحد الاقصى للزيادة .
واعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش تسرى بشأنها جميع أحكامه ونص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية على منح العاملين بالدولة والقطاع العام ومن تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة علاوة اجتماعية بواقع جنيتين شهريا علاوة زواج وجنيتين شهريا عن اعالة كل ولد بحد أقصى أربعة جنيات شهريا ونصت المادة ٤ من ذات القانون على عدم جواز الجمع بين أكثر من علاوة طبقا لاحكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بينها وبين أى علاوة مماثلة . كما قضت المادة ٥ منه بأن تمنح هذه العلاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل وتعديل تبعا لتغير هذه الحالة وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالى لتغيرها .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن لكل من القانونين المشار اليهما أحكامه المستقلة والمغايرة عن الاخرى ، وأن ما قرره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ من زيادة في المعاشات بنسبة معينة يمثل زيادة في المعاش

تمنح للمستحقين له بغض النظر عن حالاتهم الاجتماعية عند تقرير هذه الزيادة التي اعتبرها المشرع جزءا لا يتجزأ من المعاش تسرى عليها جميع أحكامه . في حين أن أساس منح العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ هو الحالة الاجتماعية للعامل وما يواجهه من نفقات نتيجة الزواج أو اعادة أبناء لا يتكسبون بحيث تعدل هذه العلاوة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية للعامل ، وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تغير هذه الحالة . ومن ثم لا يمكن القول بوجود تماثل بين هذه العلاوة الاجتماعية والزيادة في المعاشات المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وعلى ذلك يجوز الجمع بينهما بالنسبة للعاملين الذين يحصلون على معاشات بالاضافة الى مرتباتهم في الحدود المقررة في قوانين المعاشات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الجمع بين الزيادة في المعاشات المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ والعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما .

(ملف ١٠١٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

الفرع الثامن

اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

المراحل التشريعية المنظمة لقواعد منح اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات — عدم استحقاق من يزيد معاشه على تسعين جنيها لاعانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتوى :

يقضح من مقصى المراحل التشريعية المنظمة لقواعد منح اعانة غلاء معيشة لارباب المعاشات أنه :

(١) بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ وافق مجلس الوزراء على صرف اعانة غلاء معيشة لصغار مستخدمي الحكومة وعمالها بجميع جهات القطر بمقدار ١٠ ٪ من الماهية أو الاجر الشهري ، وقضى بأن تمنح هذه الاعانة لارباب المعاشات الصغيرة الذين لا تتجاوز معاشاتهم عشرة جنيهاً في الشهر ، على أن يمنح من يتقاضون معاشاً أكثر من عشرة جنيهاً ويقل عن أحد عشر جنيهاً اعانة تجعل مجموع ما يتقاضونه أحد عشر جنيهاً في الشهر .

(٢) وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة في شأن منح اعانة غلاء معيشة الا أنه بالنسبة لارباب المعاشات فقد قضى بأن تستمر معاملتهم بمقتضى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ فلا يمنح لهم اعانة غلاء الا من كان معاشه لا يتجاوز عشرة جنيهاً في الشهر وتكون الاعانة ١٠ ٪ سواء أكان له أولاد أم لا .

(٣) وفي ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ اعاد مجلس الوزراء تنظيم اعانة غلاء المعيشة فنص بالنسبة لارباب المعاشات بأن تمنح اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات على أساس المعاش الاصلى قبل الاستبدال لمن استبدلوا جزءاً من معاشهم ويعاملون على الوجه الآتى :

من تكون معاشاتهم ١٠ جنيهاً فأقل في الشهر يمنحوا ١٥ ٪ من المعاش .

من تكون معاشاتهم أكثر من ١٠ جنيهاً ولا تزيد على ٢٠ جنيهاً في الشهر يمنحون ١ جنية و ٥٠٠ مليم في الشهر .

وأما المعاشات التي تزيد قيمتها على ٢٠ جنيهاً وتقل عن ٢١ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فيكون مقدار الاعانة ، المبلغ الذي باصافته الى قيمة المعاش يكمل ٢١ جنيهاً و ٥٠٠ مليم .

(٤) وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ اعاد مجلس الوزراء تنظيم قواعد اعانة غلاء المعيشة وبالنسبة لارباب المعاش قضى بالآتى :

من لا يجاوز معاشه ٣ جنيهات في الشهر يمنح ٣٠٪ من المعاش .
ومن يكون معاشه أكثر من جنيهين ولا يزيد على ١٠ جنيهات في
الشهر يمنح ٢٠٪ من المعاش .

ومن يكون معاشه أكثر من ١٠ جنيهات ولا يزيد على ٢٠ جنيتها
بمنح ١٥٪ من المعاش .

ومن يكون معاشه أكثر من ٢٠ جنيتها ولا يزيد على ٣٠ جنيتها في
الشهر يمنح ١٠٪ من المعاش .

ومن يكون معاشه ٣٠ جنيتها ولا يزيد على ٦٠ جنيتها في الشهر يمنح
٥٪ من المعاش .

(٥) وفي ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على زيادة
اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات ورفع الحد الاعلى الذى يمنح صاحبه
الاعانة فقضى بمنح ما تجاوز معاشه ٣٠ جنيتها ولا يزيد عن ٩٠ جنيتها
أعانة قدرها ٧٪ .

(٦) وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على زيادة
اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات للمرة الاخيرة ، ولكنة بالنسبة لمن
يزيد معاشهم عن ٤٠ جنيتها ولا يزيد عن ٩٠ جنيتها ، ابقى الاعانة كما
هى (٧٪) .

وبين من ذلك أن اعانة غلاء المعيشة منذ تقريرها لم تكن تمنح
لارباب المعاشات أيا كان مقدار معاشاتهم ، بل اتجهت تلك القواعد أو
الامر الى عدم صرف الاعانة متى تجاوز المعاش قدرا معلوما ، وفرقت
هذه القواعد في الحكم بين المرتبات والمعاشات ، فبالنسبة الى المرتبات
حرص المشرع ابتداء من القرار الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١
أن يترك الشريحة الاخيرة مفتوحة بحيث أن من يتجاوز مرتبه تلك
الشريحة يمنح الاعانة المقررة للحد الاقصى للشريحة ، ووضحت نية
المشرع في قراره الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وما تلاه من
قرارات ، اذ نص في قراره المشار اليه على أن « من تكون ماهيته
جنيتها فما فوق يمنح نسبة ٪ من الماهية أو الاجر بحد أقصى

..... جنيها شهريا » ، كذلك في القرار الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ اذ نص على منح اعانة غلاء معيشة لن يبلغ مرتبه أكثر من ٤٠ جنيها بنسبة ١٤٪ من المرتب بحد أقصى ١٤ جنيها لكل طوائف الموظفين مهما اختلفت حالتهم الاجتماعية كذلك كان الامر في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذ نص على منح اعانة غلاء معيشة لن يبلغ ماهيته أو أجره أكثر من مائة جنيه بنسبة ١٥ ٪ بحد أقصى ١٥ جنيها شهريا وأما بالنسبة الى المعاشات فالحكم مختلف، اذ لا تمنح هذه الاعانة طبقا لقرارات مجلس الوزراء المتعاقبة لن يجاوز معاشه قدرا معلوما حدد في قرار مجلس الوزراء الاخير بمبلغ ٩٠ جنيها شهريا .

ولا مجال للاحتجاج بما قضى به حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في القضية رقم ٥١٤ لسنة ٣ القضائية اذ يبين من الاطلاع على هذا الحكم أنه قضى باستحقاق الموظفين الذين تعلو درجتهم على الدرجة السادسة لبدل العدوى المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بالفئة المقررة لموظفي الدرجة السادسة تأسيسا على أن قرار مجلس الوزراء المذكور نص في فقرته العاشرة على منح مرتب بدل عدوى الى الموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل ومستشفى الكلب وهذه الفقرة وقد عممت صرف مرتب بدل العدوى لجميع الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك حق ثابت في هذا المرتب لاسبيل الى منعه عنهم بحجة ان القرار المشار اليه قد خلا من تحديد فئة المرتب لن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الاطباء اذ لا يتصور مع اطلاق الذص أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ، ما دام الصرف كان لموجب معين فيهم كما توافر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى ، ومن ثم فلامندوحة لن تعلو درجته على السادسة أن يمنح المرتب بالقدر المتيقن أى بفئة الدرجة الأدنى وهي فئة الدرجة السادسة بمراعاة الصالح للخرانة عند الغموض أو الشك أو السكوت .

وبين من ذلك أن المحكمة الادارية العليا حينما قررت منح الموظفين الذين تعلو درجاتهم على الدرجة السادسة بدل العدوى المقرر لموظفي

الدرجة السادسة استتدت في ذلك الى أن تقرير هذا البديل كان لحكمة معينة لتعرض موظفي العامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث بوزارة الصحة على اختلاف درجاتهم لخطر العدوى ومن ثم ورغم سكوت القرار عن تحديد مقدار البديل لن تزيد درجاتهم عن الدرجة السادسة ، فان هؤلاء يمنحون البديل المقرر لخطر العدوى .

وبالنسبة للحالة موضع النظر وهي منح من تزيد المعاشات المقررة لهم عن ٩٠ جنيها شهريا اعانة غلاء المعيشة المقررة لن يتقاضون معاشات قدرها ٩٠ جنيها ، فانه واضح من قرارات مجلس الوزراء المتعاقبة أن الحكمة التي تقررت من أجلها اعانة غلاء المعيشة هي زيادة وطأة الغلاء على الموظفين وأرباب المعاشات بحيث أصبحت مرتباتهم ومعاشاتهم الاصلية لا تكفي لمجابهة الزيادة في تكاليف المعيشة ، ولهذا الحكمة حرص المشرع على أن يقصر هذه الاعانة على من لا تجاوز مرتباتهم أو معاشاتهم قدرا معيناً ، ثم فرق بعد ذلك — وكما سبق القول — بين المرتبات والمعاشات على أساس أن الموظفين الموجودين بالخدمة يضطرون لمواجهة أعباء لا يتعرض لها أرباب المعاشات اذا بلغت معاشاتهم قدرا معيناً ، وعلى أساس هذه النظرة ترك الشريعة الاخيرة بالنسبة للمرتبات مفتوحة بحيث يتقاضى الحد الأقصى للاعانة من يتجاوز مرتبه هذه الشريعة ، في حين أنه بالنسبة للمعاشات افترض أن المعاش الذي يزيد على ٩٠ جنيها في الشهر يكفي مستحقه للاضطلاع بمسؤوليات معيشته .

وأيا كان وجه الرأي في مدى ملائمة هذه النتيجة التي افترضها المشرع خاصة وقد زادت أعباء المعيشة بالنسبة للجميع من موظفين وأرباب معاشات الا أنه وقد وضح أن نية المشرع قد انصرفت الى عدم منح ارباب المعاشات الذين يجاوزون تسعين جنيها اعانة غلاء معيشة فانه لا يمكن ازاء هذه النية الواضحة من المشرع منحهم هذه الاعانة ما لم يصدر تعديل من المشرع يقضى بمنح أرباب المعاشات المذكورين اعانة غلاء معيشة حتى ولو تجاوزت معاشاتهم تسعين جنيها شهريا .

ومما سبق يبين أن حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه لا يصلح أن يكون سندا لمنح من تزيد معاشاتهم عن ٩٠ جنيها شهريا اعانة الغلاء المقررة لن تبلغ معاشاتهم ٩٠ جنيها فقط .

فاذا كان المعاش المستحق للسيد الاستاذ (٥٠٠٠) يجاوز ٩٠ جنيها شهريا ومن ثم فانه — تطبيقا لما تقدم — لا يستحق اعانة غلاء معيشة عن هذا المعاش .

ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ، وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

ومفاد هذا النص أن المعاشات تخضع للضريبة على كسب العمل بصريح النص ومن ثم فلا محل للاجتهاد ، والقول بأن صاحب المعاش لا يقوم بعمل ما يمكن أن يفرض عليه الضريبة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ (٥٠٠٠٠) اعانة غلاء معيشة عن معاشه الذى يزيد على ٩٠ جنيها شهريا — مالم يتم تمديد الجداول المنظمة لاعانة غلاء المعيشة بما يسمح لارباب المعاشات البالغة أكثر من تسعين جنيها فى الشهر تقاضى اعانة غلاء معيشة بالنسبة لها — وان المعاش المستحق له يخضع لضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(فتوى ٨٢٣ فى ١٢/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

أحقية الموظف الذى يجمع بين المعاش والمرتب طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى الحصول على اعانة غلاء معيشة عن مرتبه — أساس ذلك أن استحقاق الاعانة يدور مع استحقاق المرتب وجودا وعمدا ويتبعه زيادة ونقصا — عدم وجود مانع قانونى من صرف أجر عن الاعمال الاضافية للموظف الذى يجمع بين المعاش والمرتب — أساس ذلك جميعا

عدم مساس القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أو غيره من قوانين المعاشات بحق صاحب المعاش في المرتب وملحقاته متى أعيد الى الخدمة وانما بالحق في المعاش ما لم يقرر له الجمع — حساب الاجر الاضافى على أساس مرتب الوظيفة وحده دون مقدار المعاش .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٢٧/١٣ المؤرخ في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، بناء على التفويض المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القرار — أنه يقضى في مادته السادسة بأن ، « تتبع الاعانة الماهية فتصرف كاملة أو منقوصة أو لا تصرف » .

ومن هذا النص يتضح ان الاصل هو استحقاق اعانة غلاء المعيشة تبعا لاستحقاق المرتب الاصلى ، وأنها تدور في استحقاقها وجودا وعدمها مع هذا المرتب . وعلى مقتضى هذا الاصل فان من يعاد الى الخدمة من أصحاب المعاشات ، تستحق له اعانة الغلاء عن مرتب الوظيفة التى أعيد اليها . ويزيل كل شك في هذا الصدد أن قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الغلاء قد تضمنت من النصوص ما يفيد تطبيق الاصل المشار اليه في حق من يعاد الى الخدمة من ارباب المعاشات ، فقضت الفقرة ب من البند الاول من كتاب المالية المؤرخ في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، بأن ارباب المعاشات الذين ، أعيدوا أو يعادون للخدمة سماهية أو مكافأة أو بأجر فوق المعاش المقرر لهم تحسب الاعانة بالنسبة لهم على أساس مجموع المعاش مع الماهية أو المكافأة أو الاجر ، وتتولى الوزارات التى يتبعونها صرف الاعانة .

ومن كل ذلك يبين أحقية صاحب المعاش متى أعيد الى الخدمة ورخص له في الجمع بين المعاش والمرتب ، فيمقاضى اعانة الغلاء عن مرتبه طبقا للقواعد والشروط المقررة في هذا الصدد .

أما عن استحقاقه للاجر المقرر عن ساعات العمل الاضافية ، فانه

وان كان منح هذا الاجر طبقا للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الحولة هو من الامور التقديرية ، الا أن هذا لايعنى أن يعامل من يعاد الى الخدمة من أصحاب المعاشات في صدد استحقاق هذا الاجر معاملة خاصة بل يتعين التسوية بينه وبين سائر الموظفين في هذا الشأن اذ ليس من شأن واقعة استحقاقه للمعاش عن مدة خدمة سابقة ، ان تغير من مركزه باعتباره موظفا تسرى عليه كما تسرى على غيره كافة أحكام الوظيفة العامة ، وما ترتبه هذه الاحكام من مزايا • وعلى ذلك فيتعين ان يعطى له هذا الاجر أو يمنع عنه طبقا لتقرير الجهة الادارية وفيما عدا ذلك فلا يجوز القول بحرمانه منه أصلا ومطلقا مادام لم يقم بالنصوص دليل على حرمانه من مثل هذا المرتب •

هذا أما في حساب الاجر عن ساعات العمل الاضافي ، فيتعين التعويل في ذلك على ما يتقاضاه من مرتب مقابل عمله وقيامه بأعباء الوظيفة التي أعيد اليها ، ولا شك أنه لا يدخل في هذا المرتب مايصرف له من معاش، لان الاخير لا يستحق له بوصفه أجرا عن وظيفته التي أعيد اليها ، وانما عن مدة خدمة سابقة على شغله لهذه الوظيفة •

ولا يغير من هذا النظر سواء بالنسبة الى استحقاق الاعانة أو الاجر الاضافي الاستناد الى نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش ، أو غيره من قوانين المعاشات • ذلك أن هذه القوانين في تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش لم تكن بهذه القاعدة الاساسية بحق صاحب المعاش في تقاضي مرتبه وملحقاته متى أعيد الى الخدمة ، وانما قصد بها المساس بحقه في المعاش بتقرير وقفه (م ٥٤ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩ و م ٥١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و م ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ و م ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠) • وكذلك الامر بالنسبة الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فنصوص هذا القانون فيما تضمنته من تنظيم لم تستحدث قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش ولم تأت بقيد يرد على استحقاق صاحب المعاش لمرتبه بعد أن يعاد الى الخدمة • اذ كل ما اضافته هذا القانون ، هو تقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش بمفهومها المقرر وفقا لقوانين المعاشات والذي يعنى وقف المعاش • وبذلك

بتجه هذا القانون بحكمه الى المعاش الذى يصرف للموظف الذى يعاد الى الخدمة ، دون أن يتناول بالتعديل أو التحديد مقدار الراتب أو المكافأة التى تمنح للموظف .

ولا حجة فى القول بأن منح مثل هذا الموظف اعانة غلاء أو اجرا اضافيا قد يترتب عليه مجاوزة مجموع ما يتقاضاه للحدود التى تدخل فى اختصاص وزير الخزانة طبقا للقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، مما يجعل الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش من اختصاص رئيس الجمهورية وليس من اختصاص وزير الخزانة . وذلك فى الحالات التى يكون الترخيص فيها قد صدر من الجهة المذكورة . ذلك أن هذا الاحتجاج مردود بأنه كما تثار شبهة فى أن عبارة المعاش فى تطبيق نصوص القانون المشار اليه المتعلقة ببيان السلطة المختصة بالترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش ، لا يقصد بها سوى المعاش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء ، فذلك الامر بالنسبة الى المرتب ، فانه لا يقصد به فى تطبيق هذه النصوص سوى المرتب الاصلى ولا ينصرف بأية حال الى اعانة الغلاء أو المكافأة عن ساعات العمل الاضافية .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق أن قوانين المعاشات بما فى ذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ قد خلت من كل قيد فى صدد استحقاق صاحب المعاش لاقبال عمله متى أعيد الى الخدمة سواء فى صورة مرتب أصلى أو تبعى ، ومتى كان الامر كذلك فان هذا الاستحقاق يبقى على الاصل وهو عدم التمييز بينه وبين سائر موظفى الدولة فى صدد استحقاق اعانة الغلاء والاجر الاضافى ، فتستحق له هذه أو تلك طبقا للقواعد والشروط المقررة قانونا .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى استحقاق من يعاد الى الخدمة من أصحاب المعاشات لاعانة الغلاء وللاجر المقرر عن ساعات العمل الاضافية، على أن ينسب هذا الاجر فى تقديره الى مرتب الوظيفة التى عين بها دون المعاش وذلك وفقا للشروط والقواعد المقررة قانونا فى هذا الشأن .

(غتوى ٥٨٧ فى ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

جواز الجمع بين المعاش المستحق طبقا للقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والمعاش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ استثناء في حدود عشرة جنيهاً — المعاش الحكومي طبقا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يشمل اعانة غلاء المعيشة — اعانة غلاء المعيشة لا تعتبر دخلا في تطبيق قوانين المعاشات — سند ذلك : لو كانت دخلا لما جاز صرفها مع المعاش .

ملخص الفتوى :

أنه وإن كان يجوز طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الجمع بين المعاش المستحق طبقا له والمعاش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، إلا أنه طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز هذا الجمع إلا استثناء في الحالة التي لا يزيد فيها مجموع المعاش على عشرة جنيهاً .

ومن حيث أن المشرع، وإن لم يحدد المقصود بالمعاش من حيث شموله اعانة غلاء المعيشة إلا أن المعاش الحكومي وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يحسب استقلا طبقا للجداول المرافقة له ثم يضاف اليه ما تقتضيه القوانين والقرارات التنظيمية من الاعانات والعلاوات ، ومن ثم يكون المفهوم من لفظ « المعاش » الوارد في هذا القانون هو المعاش الاصلى دون اعانة غلاء المعيشة ، ويتعين الاخذ بهذا الفهم في تحديد مجموع المعاشين عند تطبيق المادة ١٠٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فإن اعانة غلاء المعيشة لا تعتبر دخلا في تطبيق قوانين المعاشات ، ذلك لأن هذه الاعانة تضاف الى المعاش بمقتضى قرارات مجلس الوزراء التي فرضتها وترتبط بالمعاش في استحقاقه وانقضائه ، ولو كانت دخلا في أحكام تلك القوانين لما جاز

صرفها مع المعاش لان الدخل يجب خصمه من المعاش في حدود النصوص التي توجب ذلك ، وفي خصم الاعانة من المعاش الذي يستحق عليه ما يؤدي الى عدم صرف شيء منها ، وهو ما يخالف منح هذه الاعانة لارباب المعاشات • فضلا عن أنه يؤخذ من مجموع النصوص التشريعية لكل من قانون المعاشات الحكومية وقانون التأمينات الاجتماعية أن المعاش ذاته ليس دخلا في مفهوم تلك القوانين التي تحرص على التفريق في التعبير والحكم بين الدخل والمعاش •

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أنه يجوز الجمع بين المعاش المستحق طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والمعاش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية اذا كان مجموع المعاش الاصلى المقرر طبقا للقانون الاول : دون اعانة غلاء المعيشة • لايجاوز مع المعاش الاجتماعى عشرة جنيهاً ، اذ عندئذ يجوز الجمع بين المعاشين على أن تضاف للمعاش الحكومى اعانة الغلاء المقررة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن للسيدة المذكورة أن تجمع بين المعاش المستحق لها عن والدها من الحكومة والمعاش المستحق لها عن زوجها من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

(ملف ٨٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

المعاش قد أصبح بعد تقرير اعانة غلاء المعيشة يتكون من عنصرين متكاملين ، المعاش الاصلى واعانة غلاء المعيشة التي اضيفت اليه — المعاش الذى يستحق للابناء والذى يخضم منه ما يكون لهم من ايرادات لا يمكن ان ينصرف الى المعاش الاصلى وحده — المقصود به المعاش الاصلى وملحقاته •

ملخص الحكم :

ان المرتبات والمعاشات قد أصبحت بعد تقرير اعانة غلاء المعيشة

لواجهة الزيادة في النفقات تتكون من عنصرين متكاملين : المرتب أو المعاش الاصلى واعانة غلاء المعيشة التى أضيفت اليه ومن ثم فان « المعاش الذى يستحق » للابناء والذى يخصم منه ما يكون لهم من ايرادات • لا يمكن أن ينصرف الى المعاش الاصلى وحده ، انما يجب ان يفسر المقصود من عبارة المعاش الذى يستحق بأنه المعاش الاصلى وملحقاته أى مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة ومرتبيا على ذلك فانه يتعين قبل اجراء خصم الايراد من المعاش ، ان يحدد أولا مبلغ المعاش — باضافة اعانة غلاء المعيشة الى المعاش الاصلى ثم يجرى بعد ذلك خصم الايراد من مجموعها •

ولو قلنا بغير ذلك ، لانتهى بنا هذا القول ، الى استبعاد اعانة غلاء المعيشة — وهى جزء متمم للمعاش الذى يستحق — من حساب المعاش الذى يرتب للمستحق الذى له ايراد ، وحرمان صاحب الايراد الذى يكون ايراده ، مساويا للمعاش المستحق أصلا دون اضافة اعانة غلاء المعيشة ، من هذه الاعانة كلية ، وحرمان صاحب الايراد الذى يكون ايراده أقل من ذلك من جزء من هذه الاعانة وفى كلا الحالتين سيكون صاحب الايراد أسوأ حالا من لا ايراد له ، وسيختلف « المعاش الذى يستحق » للابناء والمفروض انه غير متغير بالنسبة اليهم جميعا — لانه خلاف المعاش الذى يرتب لمن كان له ايراد منهم — باختلاف احوالهم من حيث استحقاقهم لايراد من عدمه ، وهو ما لا يحقق الحكمة التى قصد اليها الشارع •

الفرع التاسع

موافقة وزارة المالية على التصرف في منازعات المعاش

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

التصرف في شأن المنازعات الخاصة بالمعاشات تقتضى موافقة وزارة المالية — صدور حكم جهة الادارة في منازعة خاصة بمعاش — موافقة جهة الادارة على الحكم دون وزارة المالية — الطعن في الحكم — الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول الحكم — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان رئيس مجلس الدولة لا يملك التصرف في شأن المنازعات الخاصة بمعاشات موظفي المجلس ، بل لا بد من موافقة وزارة المالية على ذلك ، باعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ، فان هي لم توافق على الحكم الصادر لصالح احد موظفي المجلس في منازعة خاصة بمعاشه ، فان موافقة رئيس مجلس الدولة على الحكم المذكور لاتمنع من استئنافه ، وبالتالي فان الدفع بعدم قبول الاستئناف لسبق قبول الحكم من رئيس مجلس الدولة يكون مبنيا على غير اساس سليم من القانون متعينا رفضه .

(طعن رقم ٩٢١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

الفرع العاشر

بعض القوانين والقرارات المتعلقة بالمعاشات

أولا : المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ :

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

الاحالة الى المعاش بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ مع ضم مدة خدمة لا تتجاوز سنتين — خضوع هذه المدة المضافة لحكم استقطاع احتياطي المعاش — لاتعارض بين هذا الاستقطاع وفكرة تعويض الموظف عن الفصل المفاجيء .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لا يترتب على فصل الموظف طبقا لاحكام هذا القانون حرمانه من المعاش أو المكافأة وتساوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه وتضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين ويصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية » .

وتنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أنه « ويستقطع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المعيّنين بصفة دائمة ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع في أية حال من الاحوال — الموظفون والمستخدمون الذين يجري على ماهياتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » .

وتنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على

أن « الخدمة التي لا يجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في أية حال من الأحوال » .

وعلى ضوء هذه النصوص فإن المبلغ الذي يدفع للموظف المفقول بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ انما هو تعويض جزافي عن الفصل المفاجيء يصرف اليه على أقساط شهرية وانه روعى في تحديد مدته منح الموظف المفقول الفرصة للبحث عن عمل آخر وهو ماكشفت عنه صراحة المذكرة الايضاحية حيث جاء فيها «نظرا الى أن هذا الفصل لايعتبر في ذاته عقوبة تأديبية وانما قصد به تطهيرا لاداة الحكومية وقد رئي الا يحرم الموظف المفقول من حقه في المعاش أو المكافأة وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه وأن يعطى كتعويض جزافي عن فصله بعض الزاايا المالية كأن تضم الى مدة خدمته المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لاتجاوز سنتين كما يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضا له عن هذا الفصل المفاجيء وروعى في تحديد المدة منحة الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر » .

فالغرض من صرف التعويض على النحو المقرر في الرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ هو كما افصحت عنه المذكرة الايضاحية ، تمكين الموظف المفقول من الاستمرار في حياته المعيشية على النحو الذي كانت تسير عليه قبل صدور هذا القرار فقرة من الزمن يستطيع خلالها أن يدير أمور حياته عن طريق آخر — والامر على هذا الوجه لا يخرج عن اعتبار قرار الفصل مؤجلا لتنفيذه الى نهاية الوقت المحدد لصرف التعويض المقسط مع اعفاء الموظف من اداء العمل المنوط به ليتفرغ للبحث عن عمل يواجه به نفقات حياته ، وهو بهذه المثابة يتقاضى ذات المبلغ الذي كان يتقاضاه أثناء العمل لا زيادة فيه ولا نقصان ، وهو ما عنته المسادة الثالثة من الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ حيث تنص على أن « يصرف له — أى للموظف — الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية » .

ومن ناحية أخرى فإن الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لايجوز حساب مدة في المعاش دون أن يجرى عليها حكم الاستقطاع . ومادامت

المدة التي يصرف عنها التعويض تدخل في حساب المعاش فلا بد طبقا لاحكام هذا القانون أن يخضع عنها احتياطي المعاش سواء انفصلت رابطة الموظف بالحكومة أو اتصلت بها ، إذ أن هذا الحكم يجري في مجال قانون المعاشات لا في مجال قانون الموظفين ولا يمكن أن تقاس هذه الحالة بحالة الموظف الذي تسوى حالته طبقا لاحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لان لكل حالة منهما مجالا خاصا علاوة على أن الموظف في نطاق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يتقاضى صافي راتبه عن المدة التي تضم الى مدة خدمته في المعاش على خلاف الحال في المادة ٣٢ سالفة الذكر .

(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

فصل الموظف بغير الطريق التأديبي وفق المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — استحقاقه للفارق بين المرتب والمعاش خلال المدة الباقية لبلوغه سن المعاش بحيث لا تجاوز سنتين — يعنى تقاضيه ذات المبلغ الذي كان يتقاضاه — أثناء العمل بلا زيادة أو نقصان .

ملخص الحكم :

واضح من نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ومما جاء بمذكرته الايضاحية ان المبلغ الذي يدفع للموظف المفقود بالتطبيق لاحكام هذا القانون متمثلا في الفارق بين المرتب والمعاش عن مدة معينة انما هو تعويض جزائي عن الفصل المفاجيء يصرف اليه على أقساط شهرية ، وانه روعى في تحديد مدته منح الموظف المفقود المفقول الفرصة للبحث عن عمل آخر ، فقد راعى المشرع تمكين الموظف المفقول من الاستمرار في حياته المعيشية على النحو الذي كانت تسير عليه قبل فصله فترة من الزمن يستطيع خلالها أن يدبر أمر معيشته عن طريق آخر يخفف عنه الבלبلة والاضطراب والامر على هذا الوجه لا يخرج عن اعتبار قرار الفصل مؤجلا تنفيذه الى نهاية الوقت المحدد لصرف التعويض المقسط

مع إعفاء الموظف من أداء العمل المنوط به ليتفرغ للبحث عن عمل يواجه به نفقات حياته وهو بهذه المثابة يتقاضى ذات المبلغ الذى كان يتقاضاه أثناء العمل لا زيادة فيه ولا نقصان وهو ما خفته المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بنصها على أن « يصرف له — أى الموظف — الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية » وعلى هذا يستحق الموظف المفصول خلال المدة المذكورة صرف الماهية التى كان يتقاضاها أى صرف صافى راتبه بعد خصم احتياطي المعاش .

(طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — النص به على أن تضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين — اجراء الاستقطاع لحساب المعاش على تلك المدة شرط لازم لامكان ضمها ضمن مدته — أساس ذلك واضح من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وان المرسوم بقانون سالف الذكر لم يقصد الى الخروج عليه .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات على أن « يستقطع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة دائمة . ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع في أية حال من الاحوال . والموظفون والمستخدمون الدين يجرى على ماهيتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » . كما نصت المادة التاسعة من هذا القانون على أن « الخدمات التى لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في أية حال من الاحوال . واذ نص المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — حسبما سلف ايضاحه على أن يضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش

بحيث لاتجاوز سنتين — وقد نص قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على نحو ما سبق ايراده على أن الخدمات التي لايجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لاتحسب في تسوية المعاش في أية حال من الاحوال ، بمعنى أن الاستقطاع هو شرط لازم لحساب المدة في المعاش فانه لاسبيل الى الخروج على هذه الاحكام الصريحة ويتعين لضم المدة المضافة للموظف المفصول في حساب المعاش اجراء حكم الاستقطاع عليها هذا وان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ وقد نص على ضم مدة الى مدة المعاش الفعلية التي يستحقها الموظف المفصول دون أن يتعرض لحكم الاستقطاع وهو قائم أمامه ، فانه يكشف عن أنه لم يقصد الى الخروج على أحكام قانون المعاشات ، ولو أنه كان في مراده عدم اخضاع المدة المضمومة لها لجاء بنص صريح يقرر ذلك .

(طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

المعاش المقرر وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ —
تكييفه — معاش قانونى — اعتباره تعويضا جزافيا عن الفصل المفاجيء
— استحقاق اعانة غلاء معيشة عنه .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المعاش الذى قرر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى الذى فصل المدعى من الخدمة بالتطبيق لاحكامه ، هو معاش قانونى ، ذلك لان الموظف المفصول بغير الطريق التأديبى بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تتقطع صلته بالحكومة من يوم صدور القرار القاضى بفصله ، ولما هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاتها فان الموظف المفصول لايحرم من حقه في المعاش أو المكافأة ، وانما رأى المشرع أن يمنحه تعويضا جزافيا عن فصله وهذا التعويض ينحصر في بعض المزايا المالية التى تقوم على ضم المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة

الى المعاش الى مدة خدمته بشرط ألا تتجاوز سنتين وعلى صرف الفرق بين مرتبه وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة غير أن هذا الفرق لا يصرف مقدما دفعة واحدة بل مجزءا على أقساط شهرية فان لم يكن الموظف مستحقا لمعاش منح ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية أيضا ، وذلك على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجيء . ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقا للمعيار الذى قدر الشارع التعويض على أساسه فانها تأخذ حكمه .

(طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٠)

ثانيا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ :

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ مع ضم مدة خدمة لا تتجاوز السنة — خضوع هذه المدة المضافة لاستقطاع مقابل المعاش — لا تعارض بين هذا الاستقطاع وفكرة تعويض الموظف عن الفصل المفاجيء .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أنه « يستقطع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المالكين المعينين بصفة دائمة . ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع فى أية حال من الاحوال — الموظفون والمستخدمون الذين يجرى على ماهياتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فى معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » . ويجرى نص المادة التاسعة على النحو الآتى : « الخدمات التى لا يجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى أية حال من الاحوال » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه « يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة وزارية يشكها أن

يحيل الى المعاش من تبين عدم صلاحيته لوظيفته من الموظفين من الدرجة الثامنة فما فوقها قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة على أساس ضم مدة خدمة لا تتجاوز السنة مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة وذلك خلال مدة تبدأ من ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ وتنتهى في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ .

ويبين من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أن الاستقطاع شرط لازم لاحتساب المدة في المعاش وأن المادة التاسعة تقرر بصراحة أن الخدمات التي لا يجرى بها الاستقطاع لا تحسب في المعاش ولا سبيل للخروج على أحكام هذه النصوص الصريحة .

ولما كان القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ لم يخرج على هذه الأحكام بل أنه نص على ضم مدة الى مدة المعاش الفعلية التي يستحقها الموظف المفصول دون أن يتعرض لحكم الاستقطاع وهو قائم أمامه ولو كان في مراده عدم اخضاعها لحكمه لجاء بنص صريح يقرره ، أما انه لم يفعل فلا يجوز الخروج على هذه الأحكام الصريحة بطريقة القياس على الحالة الواردة بالمادة ٣٥ من المرسوم بقانون آف الذكر كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وهي التي تقول « الموظفون والمستخدمون الجارى عليهم حكم الاستقطاع اذا أصبحوا غير قادرين على الخدمة في الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٢ يرتب لهم معاش على أساس مدة الخدمة الفعلية مضافا اليها نصف الفرق بين هذه المدة والمدة التي تخول للموظف الحق في ثلاثة أرباع المعاش » . اذ أن هذا القياس مصادرة على المطلوب .

هذا ولا تعارض البتة بين تعويض الموظف عن الفصل المفاجيء واجراء خصم مايقابل احتياطي المعاش اذ يقوم التعويض باضافة هذه المدة الى مدة خدمة الموظف المفصول بعد اجراء الاستقطاع وهو أمر واجب لحساب المدة في المعاش وفائدة الموظف محققة اذ به تزيد مدة خدمته وتحقق فكرة التعويض أو الميزة المالية له عن هذا الفصل . أما القول بعدم الاستقطاع على مجرد فكرة التعويض فقط مع صراحة النصوص التي تستلزمه ففيه اهدار لها وتمييز لمدة الخدمة الاعتبارية عن مدة الخدمة الفعلية دون نص صريح يقرره أو قيام مبرر يستوجبه .

ثالثا : قرار مجلس الوزراء في ٤ و ٢٥/١١/١٩٥٣ :

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ مع ضم مدة خدمة لا تجاوز السنتين — خضوع هذه المدة المضافة لاستقطاع مقابل المعاش .
ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء أصدر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا يقضى بضم مدة خدمة لا تجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفى الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا في خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك ، وذلك « رغبة في افساح مجال الترقى أمام العناصر الممتازة » من موظفى الحكومة وفتح باب التوظيف أمام المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية « ثم أصدر المجلس المذكور في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا مكملا لقراره الاول جرى نصح به بما يلى « الموافقة على منح الموظفين الذين يعتزلون الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الفرق مشاهرة عن المدة المضافة على أساس المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء والمعاش مضافا اليه اعانة الغلاء خلال تلك المدة مع مراعاة عدم ادخال العلاوات التى تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش . هذا مع مراعاة ادخال ماهيات المدة المضافة في حساب المتوسط الذى يتخذ أساسا لتسوية المعاش » وقد أجريت أحكام هذين القرارين على موظفى الدرجة الثالثة فما دونها بموجب قرار ثالث صدر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

ويخلص من استظهار نصوص القرارين المتقدمى الذكر أن كن ما قصد اليه مجلس الوزراء في شأن ذلك « الفرق » الذى قرر ادائه للموظفين معتزلى الخدمة مشاهرة هو أن يؤدى اليهم مائرا من نقص — بسبب اعتزالهم الخدمة — على ما كانوا يتقاضونه شهريا من قبل وذلك ابقاء لحالهم على ما كان عليه لو كانوا مستمرين في الخدمة طوال السنتين

المضمومتين اللتين قدر انهما كافيتان لاعداد أنفسهم لمواجهة ذلك النقص في المستقبل ، وبهذه المثابة — لا يدخل في حساب الفرق الذى قصد ادائه للموظف ما لم يكن يتقاضاه من قبل أى ما كان يقطع من مرتبه لاحتياطي المعاش ، يعزز هذا النظر أن القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ الذى شرع لتحقيق الغاية ذاتها من اصدار قرارى ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وجاء مكمل لهما قد استعمل عبارة « الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة الواردة » بذاتها في القرارين المذكورين وتضمنت مذكرته الايضاحية صراحة انه سيراى « ألا يقل مجموع ما يصرف للموظف عما كان يصرف اليه قبل احالته الى المعاش » .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فان ما نص عليه قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ من عدم ادخال العلاوات التى تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش ومن مراعاة ادخال ماهيات هذه المدة في حساب المتوسط الذى يتخذ أساسا لتسوية المعاش ، يكشف عن أنه اعتبر هذه المادة المضافة ملحقة بمدة الخدمة الفعلية وأخذه حكمها ، ومن ثم نص على مراعاة ادخالها في حساب المتوسط الذى يتخذ أساسا لتسوية المعاش نفذا للحكم المقرر لمدة الخدمة الفعلية في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات ، وافترض أن تمت علاوات تستحق خلالها ولكنه استبعد بصريح النص ادخال هذه العلاوات في حساب المعاش ، واذ كان من بين الاحكام الجارية على مدد الخدمة الفعلية حكم اقتطاع احتياطي المعاش الذى فرضته المادة التاسعة من القانون المذكور كشرط لازم لحساب أية مدة في تسوية المعاش ، فان سكوت مجلس الوزراء عن حظر تطبيق هذا الحكم — على خلاف ما فعل في شأن العلاوات — يعنى اتجاه قصده الى وجوب سريانه والخضوع له ، والاقتطاع في هذه الحالة يكون محله أو أساسه المرتبات التى كانت تستحق للموظفين معترلى الخدمة خلال المدة المضافة لوبقوا فعلا في الخدمة ، وهى بذاتها المرتبات التى نص قرار ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ على ادخالها في حساب المتوسط الذى يتخذ أساسا لتسوية المعاش ، وليس تمت اقتطاع من المبالغ المصروفة لهؤلاء الموظفين والتى لا مجادلة في أنها لا تعد مرتبا .

رابعاً : القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبار بعض دعاوى
المعاش منتهية :

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء التى تنص على أنه لا يجوز أن يقل
ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى
موظف أو مستخدم أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه من يقل
عنه ماهية أو أجرا أو معاشا - الفاء هذه القرارات بأثر رجعى -
سريان هذا الالفاء على الطعون المنظورة أيا كان مثار النزاع فيها ،
وسواء تعلق بالشكل أو الموضوع .

ملخص الحكم :

صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء مقررة أنه لا يجوز أن
تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء
المعيشة الى موظف أو مستخدم أو صاحب معاش عن جملة مايتقاضاه
منها من يقل عنه ماهية أو أجرا أو معاشا . ثم صدر بعد ذلك القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ فالغى بنص صريح وبأثر رجعى تلك للقرارات
من وقت صدورها فى الخصوص الذى عينه وما ترتب عليها من حقوق
كانت لذوى الشأن بمقتضاها ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن .
واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التى تقررت بموجب أحكام من
محكمة القضاء الادارى أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو
أحكام نهائية من المحاكم الادارية التى حلت محلها ، للحكمة التى
أفصح عنها فى المذكرة الايضاحية ، وهى التوقى من أن يلغى نص
تشريعى حكما قضائيا . ولكن الشارع من ناحية أخرى نص فى
الوقت ذاته على أن يسرى الحكم الذى استحدثه بأثر رجعى على
الدعاوى المنظورة وقت نفاذ ذلك القانون . ثم أصدر القانون
رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ معتبرا تلك الدعاوى منتهية بقوة القانون وأن

ترد الرسوم المحصلة عليها ، كل ذلك بغير حاجة الى اصدار حكم فيها باعتبار الخصومة منتهية • ويبين من ذلك أن المقصود بالاحكام التي لا يمسها الاثر الرجعي هو تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون الاول محل صعن منظور بشأنه دعوى ، أما اذا كان ثمة طعن قائما بشأنها فيسرى عليها الحكم المستحدث ذو الاثر الرجعي باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة أيا كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل والدفع أو بالموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون فصل فيها ، سواء في شكلها أو في دفعها أو في موضوعها •

(طعن رقم ٩٥٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

خامسا : القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ :

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

مناط ضم مدة السنتين الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — ألا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة في المعاش نتيجة لذلك سبعة وثلاثين سنة ونصف سواء بلغ مقدار المعاش ثلاثة أرباع المرتب أم لم يبلغه — أساس ذلك وضوح النص وضوحا يقضى عن البحث عن حكمة التشريع ودواعيه •

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه المدعى من أن من حقه وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ أن تضم سنتان الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش والتي كانت تبلغ في تاريخ تقديم طلبه حوالى التسعة وثلاثين عاما وذلك تأسيسا على أن الحكمة من نص القانون المذكور على ألا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة في المعاش نتيجة لضم مدة السنتين سبعا وثلاثين سنة ونصف هي ألا يجاوز المعاش ثلاثة أرباع المرتب

وأنه نظرا الى أنه معامل بقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ فإنه لن يترتب على ضم مدة السنتين المشار اليهما الى مدة خدمته أن يجاوز معاشه ثلاثة أرباع المرتب. وما ذهب اليه المدعى في هذا الشأن مردود بأن نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ صريح وقاطع في أن مناط ضم مدة السنتين الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش هو ألا تتجاوز هذه المدة نتيجة لهذا الضم سبعا وثلاثين سنة ونصف ومتى كان النص واضحا جلى المعنى فلا مقتضى للبحث عن حكمة التشريع ودواعيه اذ أنه لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

زيادة مدة خدمة المدعى المحسوبة في المعاش على سبع وثلاثين سنة ونصف في تاريخ تقديم طلبه وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — لا تحول دون افادته من العلاوتين اللتين أجازهما هذا القانون وان حالت دون ضم سنتين الى مدة خدمته .

ملخص الحكم :

ان مجرد زيادة خدمة المدعى المحسوبة في المعاش على سبع وثلاثين سنة ونصف في تاريخ تقديم طلبه وان كانت تحول دون افادته من ضم مدة سنتين الى تلك المدة الا أنها لا تحول دون افادته من العلاوتين اللتين أجاز القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ منحهما له بشرط ألا يجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة الرابعة .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)

الفصل الثامن عشر

معاشات سورية

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

المساواة بين السوريين والفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة العامة ، مع الاحتفاظ بالجنسية الأصلية لكل — شمول الافادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها — أساس ذلك — المرسومان التشريعيان رقما ٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٧ و ٧٢ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ والقانون رقم ٣٦٠ الصادر في ١٩٥٦/٧/١٠ .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ من حصر الافادة من أحكامه في الموظفين الملكيين والمسكرين المتمتعين — وأفراد أسرهم — بالجنسية السورية قبل الاحداث الخاصة بالفلسطينيين العرب وبأوضاعهم في الاقليم السوري ، وما قضت به المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ بتاريخ ٢٧ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية من تطبيق أحكامه على موظفي الجمهورية السورية وذويهم الحائزين على الجنسية السورية، انما يتناول الاحكام المنظمة لأوضاع السوريين فيما يتعلق بافادتهم من حقوق التقاعد ، بجعل الجنسية السورية شرطا لهذه الافادة ، وذلك قبل نشوء الاحداث المثار اليها ، فلا يصلح — والحالة هذه — حجة لمنع افادة الفلسطينيين ان كانوا يفتقدون من تلك الاحكام بنصوص تشريعية لاحقة لتلك الاحداث سوت بينهم وبين السوريين أصلا في هذا الخصوص .

وقد رأى الشارع لحكمة عليا سياسية وقومية أملت لها الظروف الاستثنائية التي يمر بها الفلسطينيون العرب أن يسوى بينهم وبين السوريين في الحقوق والمزايا الخاصة بالوظيفة ، فأصدر لهذا الغرض المرسوم التشريعي رقم ٣٣ بتاريخ ١٧ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٩ باعفائهم من شرط الجنسية المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١١ من قانون الموظفين الاساسى عند طلبهم التوظيف في ادارات الدولة والمؤسسات العامة ، وقضى بمعاملتهم كالسوريين من هذه الوجهة مع احتفاظهم بجنسيتهم الاصلية من أجل الاوضاع السياسية والدولية . وبإزالة فارق الجنسية ، وتقرير المساواة بينهم وبين السوريين يصبح شأن هؤلاء الفلسطينيين بعد ذلك شأن السوريين فيما يتعلق بباقي الشروط والصفات الاخرى اللازم توافرها لامكان الانخراط في سلك الوظيفة العامة . والخضوع للنظم التي تحكمها ، بما في ذلك ما تفرضه على شاغلها من واجبات وما ترتبه له من مزايا ، ومنها حقوق التقاعد متى تحققت للشخص الشروط المطلوبة قانونا لاكتساب المركز القانونى الذاتى فيها . وقد أكد المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتسوية أوضاع الفلسطينيين هذا المعنى فيما نص عليه من تنظيم تثبيت الفلسطينيين المتقاعد معهم في وزارة التربية والتعليم في الملاك الذى ينتمون اليه (الابتدائى أو الثانوى) بالطرق . ووفقا للمبادئ التى بينها . كما أقر صراحة بحق هؤلاء الفلسطينيين في التقاعد فيما قضى به من اعتبار بدء حساب الخدمات الفعلية من أجل التقاعد للفلسطينيين الذين يدخلون في ملاك التعليم الثانوى أو الابتدائى بموجب أحكامه من تاريخ صدور المراسيم أو القرارات المتضمنة دخولهم في هذا الملاك . ويتضح من هذا بما لا يدع مجالا للشك أن الشارع قد اعتبر المساواة بين السوريين أصلا وبين الفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة العامة بما في ذلك الافادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها ، أمرا مسلما مفروغا منه من حيث المبدأ ، ولذا صدرت التنظيمات التشريعية الخاصة بموظفي وزارة المعارف من الفلسطينيين من حيث التثبيت والتقاعد على هذا الاساس . ثم أكد ذلك القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر

بعد ذلك في ١٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٦ ، والذي نص في عبارة قاطعة على المساواة التامة بين هؤلاء وأولئك في جميع ما نصت عليه القوانين والانظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظف والعمل والتجارة وخدمة العلم ، مع احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الاصلية . وظاهر من ذلك أنه اعتبر المذكورين كالسوريين تماما في كل ماتقدم من حقوق وهي التي تتدرج فيما يسمى في الدساتير بالحقوق العامة للمواطنين ، وان كان قد احتفظ بالجنسية الاصلية لكل . وغنى عن القول أنه يقصد بالحقوق المتعلقة بالوظيفة الحقوق والمزايا المترتبة على النظام القانوني للوظيفة بمعناه العام بغير تخصيص أو تمييز أو المتفرعة منه ، والمطلق يجري على اطلاقه ما لم يقيد أو يخصص بنص خاص . ويدخل في النظام القانوني العام للوظيفة الاحكام والمزايا الخاصة بالتقاعد ، لأنه فرع من النظام المذكور ، فيفيد منه السوري والفلسطيني سواء بسواء متى توافرت في حقه الشروط القانونية المطلوبة لذلك . وكون المشرع قد يعالج نظام التقاعد بقانون خاص مستقل عن قانون الموظفين الاساسي ليس معناه أن النظام المذكور منفصل عن النظام القانوني للوظيفة ، بل هو فرع منه في المفاهيم القانونية الادارية العامة كما سلف البيان ، وغاية الامر أن المشرع يفصل هذا النظام بقانون خاص كما يحدث في أمور أخرى خاصة بالوظيفة العامة فيما يتعلق بقواعد التعيين أو الترفيع أو التأديب ، أو بالنسبة الى فئات أو هيئات خاصة من الموظفين كالقضاة أو العسكريين أو الشرطة أو موظفي الجمارك أو غيرهم ، كل هذا من التسليم بأنها جميعا تشريعات تتعلق بالوظيفة بمعناها العام ، كما أن كون الموظف لا يفيد أحيانا من مزايا التقاعد لا يرجع الى أن نظام التقاعد في الفهم القانوني منفصل عن نظام الوظيفة العام ، بل قد يرجع الى عدم توافر الشروط الواجب تحقيقها لاستحقاق التقاعد والسوريون والفلسطينيون في ذلك على حد سواء .

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

ثبوت الإقامة بالجمهورية السورية عند نشر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ وشغله وظيفة داخله في الملك الدائم وأدائه خدمة تدخل في ميعاد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد — افادته من أحكام الرسوم التشريعي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ بنظام الرواتب التقاعدية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى من الفلسطينيين العرب المقيمين بأراضي الجمهورية السورية عند تاريخ نشر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ ، وكان يشغل وظيفة داخله في الملك الدائم ويؤدي خدمة تدخل في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، فإنه يفيد من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

موظف أو مساعد — تثبيته في وظيفة ملاك الدولة الدائم — ضم مدة خدمته في حساب التقاعد — المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالرواتب التقاعدية تقصر مدة الخدمة في الوظائف المؤقتة أو المساعدة على بعض هذه الوظائف على سبيل الحصر — تعميم الافادة من مزية الضم على جميع الموظفين المؤقتين والمساعدين بالرسوم التشريعي رقم ١٦٢ م س الصادر في ١٩٤٣/٢/٦ المعدل للمادة الثامنة سالفه الذكر — شرطه التثبيت في ملاكات الدولة الدائمة — المرسوم الاشتراعي رقم ١ م س تاريخ ١٩٤١/٥/٢١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والرسوم التشريعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٤٣/٨/٥ بتنظيم وزارة الاعاشة وتحديد ملاكها — وضعهما نظاما خاصا لموظفي الاعاشة المعينين من خارج ملاك الدولة — اعتبارهم موظفين مؤقتين — النص صراحة على

انهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وانهم يتقاضون تعويضات غير تابعة للعائدات التقاعدية — عدم افادتهم من تعميم مزية ضم مدة الخدمة بالتعديل السالف الذكر .

ملخص الحكم :

ولئن كان التعديل الذى ادخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ٦٢ أس تاريخ ٦ من آذار (مارس) سنة ١٩٤٣ قد قضى بأن الموظفين المساعدين الذين عينوا بمرسوم أو قرار وزارى أو قرار من المحافظين وثبتوا خلال استخدامهم في ملاكات الدولة الدائمة ضمن الشروط وحدود السن المنصوص عليها في نظام الموظفين العام ونظام الملاك الخاص يمكنهم المطالبة بادخال خدماتهم المذكورة ، في مدة خدمتهم الفعلية بقرار من وزير المالية على أن تؤدى العائدات التقاعدية عن هذه الخدمات ، وبذلك عمم الافادة من تلك المزية على الموظفين المؤقتين المساعدين كافة بعد أن كانت مقصورة على بعض الموظفين المؤقتين على سبيل الحصر، الا أنه يبين من الاطلاع على المرسوم الاشتراعى ١٠١ س تاريخ ٢١ من أيار (مايو) سنة ١٩٤١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والمرسوم التشريعى رقم ١٥٠ تاريخ ٥ من آب (أغسطس) سنة ١٩٤٣ بتنظيم وزارة الاعاشة وتحديد ملاكها ، أن لموظفى وزارة الاعاشة المعينين من خارج ملاك الدولة — كما هي الحال في شأن المدعى — نظامهم الوظيفى الخاص بهم فيعتبرون بمثابة موظفين مؤقتين ، ويتقاضون فقط تعويضات اساسية يضاف اليها علاوات غلاء المعيشة والتعويضات العائلية ، وتكون غير تابعة للعائدات التقاعدية ، كما ان لوزارة الاعاشة موازنتها الخاصة المستقلة عن الموازنة العامة للدولة ولها مواردها الخاصة بها ، ومن ثم فلا يفيد هؤلاء الموظفين من التعديل الذى أدخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ ، بعد اذ نص صراحة في القوانين الخاصة بوزارة الاعاشة ، على أنهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وأنهم لا يتقاضون مرتبات شهرية ، وانما يتقاضون تعويضات غير تابعة للعائدات التقاعدية .

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

تسوية الرواتب التقاعدية وفقا لقانون تقاعد الجيش للموظفين
المعدودين من رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ —
تحديد المادة ٢٨ من هذا القانون من يعتبر ضابطا وفق أحكامه — شرط
إضفاء صفة الضابط على من عينوا خلال فترة الانتقال أن يتم تدريبهم
نظاميا — لا محل لإضفاء هذه الصفة على من سرح قبل أن يتم تدريبه
نظاميا — عدم استفادته من قانون التقاعد العسكري وخضوعه لقانون
تقاعد الموظفين المدنيين •

ملخص الحكم :

ان قانون تقاعد الجيش انما ينطبق على الموظفين المعدودين من
رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ • وقد نصت المادة
٣٨ من هذا القانون على أن يعتبر ضابطا وفق احكام هذا القانون :
(١) الضباط الذين في الخدمة عند صدور هذا القانون (٢) الضباط
الذين يعينون في وظائفهم خلال فترة الانتقال بعد أن يتم تدريبهم
نظاميا وفقا للنظم التي يصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية (٣) خريجو
كلية البوليس ، وعلى ذلك فان المدعى وان كانت وظيفته وهي مدير
ناحية قد نقلت الى ملاك الشرطة ، الا أنه سرح من وظيفته قبل أن يتم
تدريبه نظاميا ، ومن ثم لا محل لإضفاء صفة الضابط عليه ولا يخضع
لقانون التقاعد العسكري ، وانما يعامل في تصفية حقوقه التقاعدية وفقا
لقانون تقاعد الموظفين المدنيين •

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

نص قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٤٢ المؤرخ ١٩٢٩/٧/٦ والمرسوم التشريعي رقم ١٦١ المؤرخ ١٩٣٥/١١/٤ — انخال تعديل على هذا المرسوم التشريعي رقم ١١٩ تاريخ ١٩٤٢/٤/٣٠ — عدم انطباق المرسوم الاخير الا على من كان على رأس العمل حين نشره اعتباراً من ١٩٤٢/١/١ — لا يمنع من حساب المدد التي كانت تدخل في حساب التقاعد طبقاً للتشريع السابق — تأكيد المرسوم التشريعي رقم ٢٤ الصادر في ١٩٤٩/٤/٢٧ لهذا الحكم .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٦٠ من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ على (خدمات المستفيدين من التشريع السابق وحقوقهم عن المادة السابقة لتاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي تقبل ضمن الشروط وبمقتضى الاحكام التي كانت مسارية عليهم) . ومفاد هذا النص أن مدة خدمات المستفيدين من تشريع سابق تحسب لهم .

وفي ٦ من يولية سنة ١٩٢٩ صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم ١٢٤٢ ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ١٦١ في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ وتقرر المادة ١٠ من القرار الاول استفادة من خدم الدرك من معاش التقاعد وتقرر المادة ٣١ من الثاني استفادته كذلك اذ يجرى نصها كما يلي : (أن الوكلاء وأفراد الدرك الذين بلغت خدمتهم عشرين عاماً يستفيدون من راتب تقاعد شهري مدى الحياة على الا ينتقل للورثة بعد وفاة صاحبه) .

وقد عدل النص السابق بالمرسوم التشريعي رقم ١١٩ الصادر بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٢ وأصبح النص الجديد كما يلي : « يستفيد الدركيون المحترفون والرقباء والوكلاء من معاش تقاعد يحسب عن

مجموع خدماتهم ضمن الشروط الآتية — الافراد السذين لم يكونوا خاضعين لحسميات التقاعد يخضعون لها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٠ فيؤدون العائدات التقاعدية بنسبة ٧٪ وتقبل في التقاعد خدماتهم المؤداة بدءا من هذا التاريخ على أساس جزء من ستين من راتب الرتبة المتخذة أساسا لحساب التقاعد .

أما خدماتهم التي أداها قبل تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ دون أن يؤدوا عنها العائدات التقاعدية فتخصب لهم في التقاعد على أساس جزء من مائة من نفس الراتب .

على أن هذا المرسوم وأن لم ينطبق على المطعون ضده اذ المادة ٩ منه تنص على أن احكامه تطبق على الموجودين على رأس العمل حين نشره اعتبارا من واحد من كانون الثاني سنة ١٩٤٢ الا أنه مع ذلك لم يلغ نظام التقاعد السابق على هذا المرسوم بل أخضع لحسميات التقاعد طائفة أخرى لم تكن فيما مضى خاضعة لها — ولم يلغ أيضا ضم مدد الخدمة السابقة الى المدد اللاحقة لصدور القانون المذكور في حساب الحقوق التقاعدية للموظف .

فاذا بان مما تقدم ان المطعون ضده كان خاضعا لقانون يعطيه الحق في راتب تقاعدي عن مدة خدمته السابقة فيما لو أكمل عشرين عاما ولكنه اذا كان لم يكمل المدة المطلوبة بسبب المرض الذي طرأ عليه والذي كان من أثره فصله من العمل سنة ١٩٣٦ فان ذلك لا يفقده حقه في حساب مدة خدمته السابقة عند تسوية حقوقه التقاعدية ما دام أن هذه المدة كانت بحسب التشريع السابق من المدد التي تدخل في حساب حقوقه التقاعدية ، ومن ثم فهو من المستفيدين من التشريع السابق وبالتالي يكون له الحق في حسابها في تسوية هذه الحقوق اذا ما قام بالالتزام الذي وضعته على كاهله المادة ٣٢ من المرسوم رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ اذ تنص هذه المادة على ما يأتي (يترتب على كل موظف تقاضى تعويض تسريح ثم أعيد الى خدمة مؤهلة للحقوق التقاعدية أن يعيد الى الخزينة التعويض كاملا) .

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

الموظفون المحليون الاصليون بحكومة جبل الدروز — استحقاقهم تعويض تسريح وفقا للقرار رقم ٢٤١٦ الصادر في ١٦ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ لا راتبا تقاعديا — عدم التفرقة في هذا الشأن بين الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين في الدرك — المرسوم رقم ١٤٢ الصادر في ١٤ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ بتاريخ ٢ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ لا يقرر كذلك معاشات تقاعد للموظفين المينين به — هدفه ضم المدة التي بقي فيها هؤلاء خارج الوظيفة في عهد الاحتلال الى مدة خدمتهم السابقة بما يستتبعه من افادة المتقاعدين منهم على أساس هذا النظم — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٢٤١٦ المتضمن نظام صرف تعويض الخروج من الوظيفة أو التسريح المتوجبة للموظفين من أهالي البلد الاصليين التابعين لحكومة جبل الدروز الصادر في ١٦ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ والمصدق عليه في ٧ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ قد جرى نص المادة الاولى منه بما يلي : (كل موظف محلي أصيل مسرح لسبب غير تأديبي يأخذ تعويض تسريح محسوبا على أساس نصف راتبه الشهري الاخير لكل سنة خدمة فعلية . ان تعويض التسريح لا يمكن بأي حال ومهما كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المسرح ، لا يمكن أن يقل عن راتب شهر عن كل شهر أو جزء من الشهر الزائد على مجموع عدد أعوام الخدمة . تخصص علاوة قدرها ١ على ١٢ من التعويض العائد لسنة كاملة ٠٠) كما جرى نص المادة الاولى من المرسوم رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ بتاريخ ٣ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ بما يلي : (ان الموظفين الملكيين والعسكريين والمتقاعدين الذين سبقت لهم خدمة في وظيفة من وظائف الدولة أو المؤسسات العامة واشتركوا في ثورة ١٩٢٠ وثورة ١٩٢٥ و ١٩٣٦ أو اشتركوا في خدمة القضية الوطنية ، واستشهدوا أو

حكم عليهم من أجلها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولم يستخدموا من بعد الحكم عليهم حتى مبدأ الدور الوطنى تضم الى مدة خدمتهم السابقة المدة التى بقوا خارج الوظيفة فى عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطنى) ، ونصت المادة الثانية من القانون ١٤٢ سالف الذكر على أنه « يعاد النظر فى حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء على أساس هذه الاضافة وأساس الراتب المحدد ٠٠٠ » ويبين من مطالعة هذه النصوص أن القرار رقم ٢٤١٦ لا يمنح رواتب تقاعدية بل انه قد هدف أساسا الى تقرير تعويض تسريح للموظفين المحليين بفئات معينة عن مدة خدمتهم الفعلية ، ويستوى فى مجال تطبيقه الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون فى الدرك لأن نصوصه فى هذا الخصوص جاءت مطلقة غير مقصورة على المدنيين من الموظفين ، أما القانون رقم ١٤٢ الآنف الذكر فكان يهدف الى أن تضم الى مدة خدمة الموظفين المبنيين به المدة التى بقوا فيها خارج الوظيفة فى عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطنى لا الى تقرير معاشات تقاعد لهؤلاء الموظفين ، وانما يستتبع هذا الضم بطبيعة الحال اعادة النظر فى حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء الموظفين على أساس هذه الاضافة .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

موظفى البلديات — مريان قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم التشريعى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالتقاعد عليهم من تاريخ نشر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ باثر حال ومباشر — عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة أو المركز القانونى الذى يكون قد ترتب لهم فى ظل النظام القديم الذى كانوا يعاملون به قبل نفاذ القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ — أثر ذلك — احالة موظف البلدية ، المستمر فى الخدمة بعد بلوفه سن الستين طبقا لاحصاء نفوس سنة ١٩٢٢ بسبب حصوله على حكم بتغيير تاريخ مولده ، على التقاعد من تاريخ نفاذ الاحكام الجديدة عليه وليس قبل ذلك أى من ١٠ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ وتسوية حقوقه التقاعدية على هذا الاساس — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى حتى تاريخ نفاذ أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ كان خاضعا — بوصفه من موظفي البلديات — لنظام معين ليس فيه ما يمنع من قبول أحكام بتغيير السن المثبت في سجلات قيد النفوس ، وهذا بخلاف ما هو متبع بالنسبة لموظفي الحكومة فقد كان القانون المطبق عليهم يحظر الاخذ بغير السن المثبت في قيد النفوس ، وعلى ذلك فقد حصل المدعى على حكم في سنة ١٩٣٦ — بالطريق الذي رسمه القانون — بتغيير مولده من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٢ وعومل في البلدية بحسب هذا التعديل وأقرته وأنه بحسب سنه المثبت في قيد نفوس سنة ١٩٢٢ كما يبلغ الستين من عمره في سنة ١٩٥٢ وهو سن الاحالة على التقاعد بحسب نظام البلدية التي كان تابعا لها المدعى ، فاذا ما أبقت عليه البلدية بعد ذلك في الخدمة فانها تكون قد أخذت بغير السن الوارد في قيد النفوس . . والموظفون سواء أكانوا في خدمة الحكومة أو المؤسسات أو الأشخاص الاعتبارية العامة فانهم يخضعون لنظام لا تحى عرضة للتغيير ، فمركزهم من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع على ذلك أن تنظيم جديد يستحدث يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت له نتيجة لتطبيق التنظيم القديم عليه قانونا كان أو لائحة الا بنص خاص في قانون .

وعلى هدى ما تقدم فان القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ بنظام تقاعد موظفي بلديات المدن الكبرى قد نص في مادته الاولى على أن (يطبق على موظفي البلديات بالمدن الكبرى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ المتضمن نظام الموظفين الاساسى وتعديلاته المعمول بها بتاريخ نشر هذا القانون على أن يخول محافظ مدينة حمشق الممتاز ورؤساء بلديات المدن الكبرى السلطات الممنوحة بموجبه الى الوزراء والامناء العاملين ويخول وزير الداخلية السلطات الاخرى) .

ونص في مادته الخامسة على أن « يطبق على موظفي بلديات المدن الكبرى المعرفة بالمادة الثانية من هذا القانون قانون التقاعد المنشور

بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٤ في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ وتصفي حقوق هؤلاء الموظفين من تقاعد أو تسريح بقرار من وزير الداخلية .
وبيّن من الاطلاع على المرسوم التشريعي رقم ٣٤ المشار اليه أنه نص في مادته السادسة على أن «يعتبر في تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي تاريخ الولادة المثبت في احصاء سنة ١٩٢٢ أو في أول تسجيل لندى حوائر الاحوال المحنية اذا كانت الولادة بعد سنة ١٩٢٢ ولا عبرة للتعديلات اذا كانت طارئة بعد التاريخين المذكورين . وتعتبر هذه المادة نافذة في تطبيق الاحكام المتعلقة بالسن الواردة في قانون الموظفين الاساسي اذا كان يوم الولادة مجهولا يحسب السن من اليوم الاول في شهر كانون الثاني من سنة الولادة » ونص في مادته ١٢ على أنه «يتحتم على الادارة احالة الموظف على التقاعد حين اكماله الحد الاقصى للسن وهو ستون سنة أو الحد الاقصى للخدمة الفعلية وهو أربعون سنة من الخدمة الفعلية المؤداة بعد بلوغ الثامنة عشر من سنى العمر ، واذ لم يصدر مرسوم أو قرار بالاحالة خلال شهرين من تاريخ انقضاء احدى المدتين المذكورتين يعتبر الموظف محالا على التقاعد حكما ويوقف راتبه حتما ولا تدخل مدة الشهرين المذكورين في عداد الخدمات المقبولة » ، كما نص في مادته ١٩ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على موظفي البلديات القائمين على الخدمة بتاريخ نفاذ أحكامه وعلى جميع الموظفين الذين يعينون بعد صدوره » .

وطبقا للقاعدة القانونية السالفة الذكر فان التنظيم الجديد الذي طرأ على حالة المدعى بتطبيق قانون نظام الموظفين عليه وكذلك بتطبيق أحكام المرسوم التشريعي المشار اليه انما يسرى عليه بأثر حال مباشر من يوم اعتباره نافذا على موظفي بلدية دير الزور دون مساس بالحق المكتسب أو المركز القانوني الذي يكون قد ترتب للمدعى في ظل النظام القديم الذي كان معاملا به قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ ، ومن مقتضى ذلك وأخذا بما ورد في المرسوم التشريعي من الاعتراف فقط بالسن الواردة في قيد النفوس — أن يحال المدعى الى التقاعد من تاريخ نفاذ الاحكام الجديدة عليه وليس قبل ذلك أي من ١٠ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ تاريخ نشر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ وتسوى حقوقه التقاعدية على هذا الاساس . وأن الاخذ بالنظرية التي

تقول بها البلدية من أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ وما تضمنته من أحكام خاصة بسريان قانون الموظفين وسريان الرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ على موظفي البلديات لا يسرى في حق المدعى لأنه بحسب النصوص التي تضمنها هذا المرسوم التشريعي من الإخذ فقط بالسن الوارد في قيد نفوس سنة ١٩٢٢ دون الأحكام يعتبر المدعى محالا على التقاعد منذ سنة ١٩٥٢ أي قبل صدوره ، الإخذ بهذا القول فيه رجوع بالقانون المذكور الى الرجعية دون نص ، ذلك أنه في سنة ١٩٥٢ لم يكن المدعى — كما سبق القول — يخضع لقانون الموظفين أو المرسوم التشريعي المشار اليهما وإنما كان خاضعا لنظام لا يمنع من تصحيح السن الوارد في قيد النفوس وهذا فضلا عن التناقض الذي وقعت فيه البلدية بسبب اعتناق النظرية التي تقول بها لأنها في الوقت الذي تقول فيه أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ الذي أوجب تطبيق المرسوم التشريعي على موظفي البلديات الكبرى ومنها بلدية دير الزور لا ينطبق على المدعى ، فإنها في الوقت ذاته تطبق أحكام المرسوم التشريعي بما تضمنه من وجوب الإخذ بقيد نفوس سنة ١٩٢٢ — على المدعى وتحينه على التقاعد اعتبارا من سنة ١٩٥٢ حسب سنه الوارد في قيد النفوس المذكور .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

الوكيل — اعتباره موظفا عاما — انصاف خدمته بصفة التأقيت — تقاضيه تعويضا لا راتبا وفقا للمادة ٩٣ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ — عدم حساب مدة خدمته في التقاعد — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ولئن كان الوكيل يعتبر موظفا عاما ، وله بهذه المثابة ممارسة جميع صلاحيات الاصيل ، وأنه نظام يتصف بصفة التأقيت بالنسبة الى

الشاغِل للوظيفة ، الا أنه يجب الا يغرب عن البال أنه يبين من مراجعة المواد ٨٨ وما بعدها من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ويوجه خاص المادة ٩٣ التى تنص على أنه « يحق للمتعاعد أو الفرد الذى يدعى للقيام بوكالة وظيفة أن يتقاضى تعويضا لا يتجاوز مقداره الراتب المقطوع للدرجة الاخيرة من مرتبه الاصلى » ان المدة التى تقضى فى وظيفة وكيل هى مدة مؤقتة مرهونة بشغور الوظيفة ، وان الوكيل يتقاضى خلالها تعويضا لا راتبا ، ومن ثم فان خدمة الموظف بصفة وكيل لا تعد طبقا لقانون الموظفين الاساسى من الخدمات التى تدخل فى حساب التقاعد اذ أن ما يتقاضاه الوكيل فى مثل هذه الحالة وطبقا لما نصت عليه المادة ٩٣ سالفة الذكر ، لا يتسم بصفة الراتب الشهرى ، بل يعد تعويضا •

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

القانون الصادر فى ١٩٢٣/١/٢١ فى شأن تصنيف كتاب العدل — قصره حسب مدة الخدمة بكتابة العدل على المدة التى قضيت فيها قبل الدخول فى خدمة الملاكات — الغاؤه بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ بتعديل نظام الرواتب التقاعدية الملكية والعسكرية — صدور قانون فى ١٩٢٧/٦/١ بتعديل نظام الرواتب التقاعدية الملكية والعسكرية — صدور قانون فى ١٩٢٧/٦/١ أو بعد الخدمة فى الملاكات — نفاذ من تاريخ نفاذ القانون الصادر فى ١٩٢٣/١/٢١ — القول بقصر الاستفادة منه على من انتهت خدمته قبل إلغاء قانون سنة ١٩٢٣ تخصيصه بغير مخصص — استفادة من كان موجودا فى الخدمة وقت سريان قانون سنة ١٩٢٣ سواء انتهت خدمته قبل الغائه أو بعد ذلك — قبول خدمات المستفيدين من هذه التشريعات وحقوقهم وفقا لاحكامها التى كانت سارية عليهم قبل نفاذ المرسوم الاشتراعى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ — سريان هذا المرسوم الاشتراعى على الحقوق المتولدة منه من تاريخ نشره فقط — بيان ذلك •

ملخص الحكم :

في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ صدر قانون في شأن تصنيف كتاب العدل نص على ما يأتي « الموظفون الذين سبق لهم القيام بوظائف كتابة العدل بالعائدات تحسب لهم المدة التي وجدوا فيها بوظيفته كتابة العدل في تصفية رواتب تقاعدهم على شرط أن يسدحوا العائدات التقاعدية عن المدة المذكورة على أساس أول راتب يتقاضونه من الخزينة بعد العائدات » . فحكم هذا النص مقصور على من اشتغل كاتب عدل ثم عين في خدمة الملاكات .

وفي ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٦١ بتعديل نظام الرواتب الملكية والعسكرية . ونص في المادة ٦٣ منه على أن « تلغى كافة الانظمة القديمة المختصة بالتقاعد مع ملاحقتها بما في القانون الصادر في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ المتعلق بالخدمات المؤداة من قبل الموظفين الذين شغلوا سابقا وظيفة كاتب عدل . . . الخ » وبهذا النص الغى قانون سنة ١٩٣٣ المشار اليه في الفقرة السابقة .

وصدر بعد ذلك في أول حزيران (يونية) سنة ١٩٣٧ قانون « ذيل للمادة القانونية الصادرة من المجلس النيابي بتاريخ ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ الملحق بقانون التقاعد » ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن « المدة التي يقضيها الموظف في كتابة العدل بعد ترك الوظيفة هي مثل المدة التي يقضيها في كتابة العدل أو تحرير المقالات قبل دخوله في الوظيفة ، وتحسب له في تصفية راتبه التقاعدي على شرط أن يسدد العائدات التقاعدية عن المدة المذكورة على أساس آخر راتب تقاضاه من آخر وظيفة تركها » واعتبر نافذا من تاريخ نفاذ القانون الاول الصادر في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ ، ومن ثم فان كاتب العدل الموجود في الخدمة وقت نفاذ هذا القانون يفيد منه ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد ظل في الوظيفة بعد الغائه في سنة ١٩٣٥ بقوله ان الافادة منه مقصورة على من انتهت مدة خدمته قبل هذا الالغاء ، اذ لايجوز أن يكون لهذا الالغاء اساس بالحقوق المكتسبة التي نشأت لذويها قبل الغائه — كما أن القول بأن تقصر الافادة على من تكون خدمته قد انتهت

قبل هذا الالغاء ، فضلا عما فيه من تخصيص بلا مخصص ، فانه ينطوى على تمييز في المعاملة بين موظفين تماثلت أوضاعهم القانونية وقت الالغاء اذ كانوا جميعا في الخدمة لدى نفاذ القانون في سنة ١٩٣٣ ، فنشأ لهم جميعا بذلك حق مكتسب في الافادة منه ، ولا يجوز أن يعامل من استمر في الخدمة بعد ذلك معاملة أدنى ممن تركها .

ولما كان المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ قد نص في المادة ٦٠ منه تحت عنوان (أحكام شتى وأحكام انتقالية) على أن « خدمات المستفيدين من التشريع السابق وحقوقهم عن المدة السابقة لتاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي تقبل ضمن الشروط ، وبمقتضى الأحكام التي كانت سارية عليهم » . ثم نصت المادة ٦٦ منه على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ٦٠ تلغى جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالتقاعد » ، وأخيرا نصت المادة ٦٧ منه على أن « يطبق هذا المرسوم التشريعي على الحقوق المتولدة اعتبارا من تاريخ نشره » ، فانه طبقا لهذه النصوص يكون حق كاتب العدل ، المعلن قبل الغاء القانون الصادر في سنة ١٩٣٣ ، حساب مدة خدمته في وظيفة كاتب عدل في تصفية راتبه التقاعدي ، طبقا لقانون سنة ١٩٣٣ ، معذلا بقانون سنة ١٩٣٧ ، مقصورا على المدة من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة حتى تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٤ في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ المشار اليه آنفا ، وبشرط أن يسدد العائدات التقاعدية عنها ، وفقا لاحكام قانون سنة ١٩٣٧ .

(طعن رقم ٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ :

المرسوم التشريعي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتقريره — استفادة مستخدمى ادارة مشروع الغلب متى توافرت فيه شروط استحقاقه .

ملخص الحكم :

ان قول ادارة مشروع الغاب بعدم استحقاق المطعون ضده للتعويض العائلى المنصوص عنه فى المرسوم التشريعى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ لان وظيفته فى المؤسسة هى وظيفة عامل لا مستخدم مما يتمتع معه قانون الاستفادة من هذا التعويض ، مردود بأن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده من طبقة المستخدمين الذين يعملون فى المؤسسة بصفة دائمة ومنظمة وأن خدمته فيها عند رفع هذه الدعوى قد بلغت حوالى الثمانى السنوات، وأن تعيينه كان بقرار من مدير عام المؤسسة بمرتب شهرى لمدة غير محدودة واستمر كذلك حتى ثبت فى وظيفته على النحو السالف بيانه فهو على هذا الوضع يعتبر فى نظر المرسوم رقم ١١٣٢ لسنة ١٩٥١ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ادارة مشروع الغاب والمتضمن ملاك الموظفين بالادارة المذكورة — من طبقة المستخدمين الذين يصدر بتعيينهم قرار من مدير عام المؤسسة هذا فضلا عن أن وظيفته قد وردت فى ملاك مستخدمى الدولة والمؤسسات العامة الصادر به المرسوم التنظيمى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٠ بنظام المستخدمين الاساسى .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

مطمو التربية البدنية

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٣/٩ — سريانه على جميع أنواع الألعاب الرياضية التي يباشرها معلمو التربية البدنية بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم — لا وجه لقصره على الألعاب التي لها نظير في التعليم الحر — انطباقه على لعبة التنس .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ قد قصد الى تحسين حال جميع معلمى التربية البدنية بالمدارس التابعة للوزارة على اختلاف أنواع الألعاب الرياضية التي يعلمونها ، لا فرق في ذلك بين لعبة وأخرى ، وليس من شك في أن لعبة التنس من الألعاب المنظمة بقوانين دولية ، ومن خيرها في تربية النشء بدنياً ، وهم يتعلمونها في مختلف مراحل التعليم ، وبهذه المناسبة يدخل معلموها ومدربوها في عداد معلمو التربية البدنية بحسب مقصود قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي جاء من العموم بحيث يشمل جميع هؤلاء بغير تخصيص مدلوله بفئة دون أخرى ، ما لا وجه لقصره على من كان معلم لعبة لها نظير في التعليم الحر .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

تسوية حالة معلمى التربية البدنية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ — منوطة بصدر قرار بتعيينهم في وظيفة معلم ألعاب رياضية — القيام بأعباء هذه الوظيفة دون صدور قرار بالتعيين فيها — لا يكسب حقاً في التسوية وفقاً لاحكام هذا القرار .

ملخص الحكم :

يبين من عبارة مذكرة اللجنة المالية التي أقرها مجلس الوزراء في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن معلمى التربية البدنية ومنطوق هذا القرار أن القصد منه هو انصاف معلمى التربية البدنية في وزارة المعارف ومساولاتهم بمعلمى التربية البدنية في المدارس الحرة على الاقل وهم الذين عينوا بهذه المثابة بأداة التعيين الخاصة ، اذ العبرة في تحديد وظيفه العامل أو المستخدم هو ما يرد في قرار تعيينه وفقا للقواعد التنظيمية بصرف النظر عما يقوم به من أعمال أخرى ليست مسندة اليه أصلا في قرار التعيين كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة ، ولو أراد واضح المذكرة تطبيق القرار على كل من يمارس مهنة مدرب العاب رياضية لنص على ذلك صراحة سواء في المذكرة أو في منطوق القرار .

فاذا اتضح من ملف خدمة المطعون ضده أنه عين أولا في مهنة خادم « فراش » ثم منح لقب مدرب تنس وجاء هذا المنح مقرونا بعدم توفر آثار مالية ، فانه يكون قد تخلف في شأنه شرط من شروط اعمال حكم القرار الذى يتمسك به ، وهو تعيينه في وظيفة معلم العاب رياضية بالاداة المختصة ووفقا للقواعد التنظيمية الموضوعة للتعين في هذه الوظيفة ، ومن ثم تكون دعواه على غير أسس خليقة بالرفض .

(طعن رقم ٧٠٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

مناط استحقاق معلم التربية البدنية الدرجة الثامنة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ — قضاء خمس سنوات في تعليم الرياضة البدنية بمصلحة حكومية — عدم اشتراط قضاء هذه المدة في مدارس وزارة التربية والتعليم .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن

معلمي التربية البدنية — حسبما جاء في مذكرة اللجنة المالية التي أقرها — قاطع في اطلاق حكمه وتعميمه من جهة أنه اشترط قضاء خمس سنوات في خدمة حكومية لاكتساب الخبرة الفنية المطلوبة دون تخصيص بأن تقضى هذه المدة في مدارس وزارة التربية والتعليم بالذات ، ومن ثم يكفي للاستفادة من حكم هذا القرار التنظيمي العام أن يقضى معلم التربية البدنية بوزارتي المعارف العمومية خمس سنوات في تعليم الرياضة البدنية بمصلحة حكومية ، حتى تنهيا له الخبرة الفنية التي تؤهله لاستحقاق الدرجة الثامنة بماهية قدرها ٦ ج شهريا بحسب مقصود قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وذلك تمشيا مع الحكمة التشريعية التي قام عليها هذا القرار .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

تسوية حالة معلمي التربية البدنية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٣/٩ — نص هذا القرار على اعتبار كل من أمضى خمس سنوات في الخدمة في الدرجة الثامنة — شرط الاستفادة من هذا القرار — أن يمضى معلم التربية البدنية مدة الخمس سنوات بخدمه الحكومة قبل العمل بقانون نظام موظفي الدولة — أساس ذلك : هو اعتبار هذا القرار منسوخا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان وزارة المالية « اللجنة المالية » تقدمت الى مجلس الوزراء في ٢ من مارس سنة ١٩٤٧ بمذكرة قالت فيها ان معلمي التربية البدنية بالمدارس الاميرية كثيرا ما تقدموا بالشكوى من وضعهم الشاذ بالنسبة لزملائهم المعينين بالتعليم الحر وطلبوا مساواتهم بهم من حيث القواعد التي تطبق في تحديد المرتبات والدرجات حتى يستقيم الحال ، وهذه القواعد تقضى باعتبار كل من أمضى خمس سنوات في الخدمة في الدرجة الثامنة بماهية ستة جنيهاات شهرية وبعلاوة قدرها ٥٠٠ مليم شهريا

كل سنتين وباعتبار من أمضى خمس عشرة سنة في الدرجة الثامنة منسيا ونقله الى الدرجة السابعة وان وزارة التربية والتعليم تومى بلجراء هذه المساواة بينهم ، وقالت اللجنة المسالية بعد أن استعرضت هذا الاقتراح بالتفصيل انها توافق عليه وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ •

يبين مما تقدم أن شرط الافادة من أحكام هذا القرار أن يمضى معلم التربية البدنية خمس سنوات في خدمة الحكومة اعتبارا بأن هذه المدة تمثل مدة الخبرة الفنية •

أن المطعون ضده وان كان قد أمضى في خدمة الحكومة خمس سنوات الا أن هذه المدة لم تتكامل قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة ، اذ نظم هذا القانون أحكام التعيين على أساس الخبرة الفنية تنظيما عاما وشاملا في المادة ١٢ منه التي يجرى نصها بالآتى : يجوز اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الاقل في المصالح الحكومية اعمالا فنية مماثلة لاعمال الوظيفة المرشح لها •

هذا التنظيم العام من شأنه أن ينسخ ضمنا الاحكام الواردة في القرار الصادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن الترقية على أساس الخبرة وذلك اعمالا للاثر الحال لاحكام قانون نظام موظفى الدولة الذى تقضى المادة الاولى من قانون اصداره بأن تسرى احكامه على موظفى الدولة وموظفى الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية وان يلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام •

وبما ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفى الدولة أصبح العمل به واجبا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ واذا عين المطعون ضده في ١٩/١٢/١٩٥١ فانه لا يكون قد أمضى مدة الخمس سنوات قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة بحيث يتمكن أن يدركه الحكم العام الوارد في المادة الثانية عشرة من هذا القانون بأثره الحال وليس تمت مبرر قانونى لاستثناء أفراد هذه الطائفة من سريان هذا الحكم العام عليهم وهو المطبق ضرورة على سائر موظفى الدولة •

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الترقية الى الدرجة الثامنة الفنية طبقا لقرار ١٩٤٧/٣/٩ تستلزم قضاء خمس سنوات في خدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون المدعى قد عين قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ليس له أمل في الترقية الا اذا قضى خمس سنوات متوالياً في خدمة الحكومة فاذا ما صدر حكم عام ينظم الترقية على أساس الخبرة الفنية أدركه هذا الحكم بأثره المباشر ومن ثم لايسوغ له الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الذي زال أثره بالعمل بقانون نظام موظفي الدولة على ما سلف البيان واذ قضى الحكم بأحقيته للترقية الى الدرجة الثامنة طبقا لاحكام هذا القرار فانه يكون حكما مخالفا للقانون وخليقا بالالغاء وتكون الدعوى على غير أساس حقيقة بالرفض.

(ملعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٨ ق -- جلسة ١٩٦٤/٥/٢)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن معلمى التربية البدنية بالمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية - نصه على منح الدرجة الثامنة الفنية لكل من أمضى خمس سنوات في تعليم التربية البدنية في إحدى المصالح الحكومية - التطوع في خدمة الجيش لا يكسب الخبرة التى عنها القرار المنكور ، لاختلاف التدريب العسكرى عن التربية البدنية من ناحية طبيعة كل منهما .

ملخص الحكم :

حيث ان المناط في تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٣/٩ هو قضاء خمس سنوات في الخدمة الفنية في أى مصلحة حكومية كمعلم للتربية البدنية . ولما كان المدعى لم يقض الخمس سنوات كمعلم للتربية البدنية بل أنه قضاها متطوها بخدمة الجيش فلا يمكن أن يعتبر خلال هذه المدة أنه قام بتعليم التربية البدنية لانه كان يتعلم فعلا التدريب العسكرى ولا جدال في أن تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار

اليه بشروط تحقيق الخبرة التي يكتسبها المعلم من تدريس ألعاب التربية البدنية فإذا أدخل في الاعتبار قيام الاختلاف المبين بين التربية البدنية والتدريب العسكري من ناحية طبيعة كل منهما والغاية المستقاة من هذا المران عن كل منهما ، لم يستقم القول باتفاقهما من ناحية اكساب الخبرة الفنية اللازمة للقيام بوظيفة معلم التربية البدنية هو المناط في استحقاقه الدرجة الثامنة عند تحقق شرط الخبرة المكتسبة من سبق تعليم التربية البدنية مدة خمس سنوات بمصلحة من مصالح الحكومة .

(ملعن رقم ١٢٢١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

معلومة

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

رسم الدمغة الذى يجبى عند اجراء الفحص الفنى للسيارات —
ايلولته لحساب رسوم الدمغة بمصلحة الضرائب باعتباره ضريبة مركزية
عامة مقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته — رسم معايرة
عدادات سيارات الاجرة — ايلولة حصيلته الى مصلحة دمع المصوغات
والموازين بحسبانها الجهة ذات الاختصاص الاصيل فى معايرة ودمغ
أجهزة والآت الوزن والقياس والكيل وتقاضى الرسوم المقررة لذلك طبقا
للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ — رسوم الشهادات التى تعطى من واقع
الاوراق والدفاتر الرسمية المتعلقة بالسيارات — ايلولتها لحساب مديرية
الامن بوزارة الداخلية — أساس ذلك — الرسوم المذكورة لا تندرج تحت
ضرائب ورسوم السيارات التى تعد من موارد المحافظات طبقا لقانون
الحكم المحلى باعتبارها ضرائب مركزية وفقا للقوانين المقررة لها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييد
ينص فى المادة ٢ منه على أن «.....» وتتخذ ادارة المرور بوزاره
الداخلية معيارا رسميا لعدادات سيارات الاجرة لمعايرة هذه العدادات
ويكون القرار الصادر بالمعايرة نهائيا « وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا
القانون ان عملية معايرة عدادات سيارات الاجرة ، وان كانت تدخل فى
اختصاص مصلحة الموازين الا أنه رؤى أن يعهد بها الى ادارة المرور
بوزارة الداخلية تحقيقا للصالح العام . لما لها من هيمنة على شئون
السيارات .

ومن حيث أن قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ينص فى المادة ١١
منه على أنه « يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتى :

١ — الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة فى هذا القانون .

٢ —

٣ — استيفاء المركبة لشروط المثانة التي يحددها وزير الداخلية...
وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واجراءات ومقابل الفحص الفني والجهات
التي تتولاه » .

كما تقتضى المادة ٤٤ منه بانه يشترط للترخيص بمركبات النقل
البطء ما يأتى :

١ — الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة فى هذا القانون
وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات الترخيص والجهة التي تتولاه
والنماذج اللازمة .

وتتص المادة ٢٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على ان
» يكون رسم الفحص الفنى ٥٠ قرشا ، ويدفع طلب الفحص الفنى
بما يعادل قيمة هذا المبلغ » .

ومن حيث أن قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يقضى فى المادة ٣٥ منه
بان تشمل موارد المحافظات ضرائب ورسوم السيارات والموتوسيكلات
والعربات والدرجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة .

من حيث أن مفاد ذلك أن المش ع : أولا : اشترط للترخيص بتسيير
المركبات استيفاءها لشروط المثانة والصلاحية التي يحددها وزير الداخلية
ويتم ذلك باجراء فحص فنى يحصل عنه رسم بطلب مدموغ بقيمة هذا
الرسم ، ومن ثم فان حصيلة هذا الرسم تؤول لحساب رسوم الدفعة
بمصلحة الضرائب ، بحسبان أن ضريبة الدفعة ضريبة مركزية عامة مقررة
مالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته .

ثانيا : بالنسبة لمعايرة عدادات سيارات الاجرة ، فقد اناط المشرع
بادارة المرور بوزارة الداخلية معايرة عدادات السيارات نيابة عن مصلحة
دمغ الموازين ، ومن ثم فان رسوم هذه المعايرة تؤول حصيلتها الى
مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

ثالثا : بالنسبة لرسوم الشهادات التي تمنح من واقع الاوراق

والدفاتر الرسمية المتعلقة بالسيارات ، التى تقوم باعطائها ادارة المرور بمديرية الامن من واقع الاوراق والدفاتر الرسمية الموجودة لديها ، فتؤول حصيلتها لحساب مديرية الامن بوزارة الداخلية •

ولا وجه للاحتجاج بالحكم الوارد بالمادة ٣٥ من قانون نظام الحكم المحلى المشار اليها ، ذلك أن الرسوم المذكورة لا تندرج تحت ضرائب ورسوم السيارات التى تعد من موارد المحافظة وفقا لهذا القانون ، لأنها جميعا ضرائب مركزية وفقا للقوانين المقررة لها •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية محافظة القاهرة فى الرسوم التى تجبى عند الفحص الفنى للسيارات ورسوم معايرة عدادات سيارات الاجرة ، ورسوم الشهادات التى تقوم ادارة المرور بمديرية الامن باعطائها من واقع الدفاتر الرسمية الموجودة لديها •

(ملف ٢٣٠/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

الفصل الأول : كليات ومعاهد عالية مختلفة •

الفرع الأول : أكاديمية الفنون •

الفرع الثاني : أكاديمية البحث العلمي •

الفرع الثالث : الكليات والمعاهد العالية المتخذة نواة لجامعة حلوان •

الفرع الرابع : معاهد علمية •

أولا : معهد الارصاد •

ثانيا : معهد الصحراء •

ثالثا : مركز البحوث المائية •

الفرع الخامس : معاهد تجارية •

أولا : المعهد القومى للإدارة العليا •

ثانيا : أكاديمية السادات للعلوم الادارية •

ثالثا : معهد الادارة العامة •

رابعا : المعهد العالى التجارى •

الفرع السادس : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية •

الفرع السابع : المعهد العالى للصحة العامة •

الفرع الثامن : معاهد أزهريّة •

الفصل الثانى : تنظيم اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية •

الفرع الأول : الاحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد

الطبية •

الفرع الثانى : التعيين •

- الفرع الثالث : الاقدمية
- الفرع الرابع : العلاوة الدورية
- الفرع الخامس : الماجستير
- الفرع السادس : الدكتوراه
- الفرع السابع : معادلة الدرجات العلمية
- الفرع الثامن : الاستاذ
- الفرع التاسع : الاستاذ المساعد
- الفرع العاشر : القائمون بالتدريس من خارج هيئة التدريس
- الفرع الحادى عشر : التسايب
- الفرع الثانى عشر : التراخى فى التسوية والفروق المالية

الفصل الأول

كليات ومعاهد عاليه مختلفه

الفرع الأول

اكاديمية الفنون

قاعده رقم (٥٣٠)

المبدأ :

عدم جواز تعيين من لم يشغل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو احدى الكليات أو المعاهد العاليه للفنون خمس سنوات في وظيفة نائب رئيس اكاديمية الفنون .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكاديمية الفنون والذي ينص في الماده ١٨ منه على أن « يكون للاكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في ادارة شئونها العلميه والاداريه والماليه ويقوم مقامه عند غيابه ويكون تعيين نائب رئيس الاكاديمية بقرار من رئيس الجمهوريه بناء على عرض وزير الثقافه بعد أخذ رأى رئيس الاكاديمية ويشترط ان يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفة استاذ بالاكاديميه أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليه للفنون . ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابله للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكار ... » .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع قد حدد شروطا معينه ينبغي توافرها فيمن يشغل وظيفة نائب رئيس اكاديمية الفنون من بينها ان يكون قد شغل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليه للفنون لمدة خمس سنوات على الاقل ، الامر الذي يقتضي معه توافر هذا الشرط فيمن يشغل هذه الوظيفة سواء اشغلا بطريق التعيين أم بطريق الندب لاسبما وان القواعد العامة تقضي بتوافر الشروط

اللازمة لشغل الوظيفة فيمن يشغلها ، يستوى في ذلك أن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين المبتدأ أو بطريق النقل من وظيفة أخرى أو بطريق النذب .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أنه قد صدر القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بنذب الدكتور المعروضة حالته لوظيفة نائب رئيس أكاديميه لفنون في حين انه لم يشغل وظيفة استاذ لمدة خمس سنوات وتختلف في حقه شرط من شروط شغل الوظيفة المذكورة ، ومن ثم يكون نذبه اليها قد وقع مخالفا لصحيح حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نذب السيد / الدكتور المعروضة حالته لشغل وظيفة نائب رئيس أكاديمية الفنون .

(ملف ٦١٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٥٢١)

البدا :

لا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدا الا بمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون قضى بالناء كل ما يخالف أحكامه ولم يجز العمل بأحكام اللوائح والقواعد التي كانت تتناول بالتنظيم المعاهد الفنية التي تتبع الأكاديمية الا في الحدود التي تتفق فيها أحكامها مع أحكامه ، ومن المشرع بموجب هذا القانون تنظيما لتلك المعاهد يماثل التنظيم المعمول به في الجامعات وعلى ذلك خول الأكاديمية حق منح البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الفنون واشترط لتعيين المعيدين بمعاهدا الحصول على تقدير جيد جدا على الأقل في

درجة البكالوريوس كما ألزمهم بإجراء دراسات علمية أو عملية والحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم لوظائف هيئة التدريس على أن تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد تلك الدراسات وكذلك الحد الأقصى لمدة البقاء بوظيفة معيد التي يتعين خلالها الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة والا تعين إبعاده عن الوظيفة واشترط المشرع للتعين بوظيفة مدرس بمعاهد الأكاديمية الحصول على أعلى الدرجات التي خول الأكاديمية منحها أى على الدكتوراه واشترط للتعين بوظيفة أستاذ مساعد أن يكون للمرشح انتاجا وأعمالا فنية وبحوثا تؤهله لشغل تلك الوظيفة ووضع للقائمين بالتدريس بمعاهد الأكاديمية فى تاريخ العمل بالقانون والذين لا تتوافر فيهم شروط شغل وظائفه حكما وقتيا أمهلهم بمقتضاه خمس سنوات تبدأ من هذا التاريخ للحصول على الدرجات العلمية التي اشترطها ، فإذا انقضت تلك المهلة بغير أن تتوافر لهم الشروط التي تطلبها أوجب إبعادهم عن تلك الوظائف ، ومن ثم فلا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ، شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الا بمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون ومن بينها الحصول على أعلى درجة علمية قررها القانون أى الحصول على الدكتوراه ، ولا يجوز فى هذا الصدد اعمال الأحكام التي تضمنتها اللوائح القديمة الصادرة بتنظيم معاهد الأكاديمية لأن المشرع اشترط لتطبيقها عدم تعارض أحكامها مع أحكام القانون ، ولا يغير مما تقدم أن الأكاديمية أو معاهدها لم ينشأ بها درجات علمية تملو درجة البكالوريوس أو انها لم تنظم دراسات للحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه ، لأن ذلك يمثل فى الحقيقة عجزا عن تطبيق نصوص القانون ليس من شأنه أن يبرر تعطيل أحكامه ، كما أنه لا يعنى عدم وجود تنظيم لتلك الدراسة ، لأن المشرع تناولها فعلا بالتنظيم والتقنين بنصوص صريحة فى القانون ٧٨ لسنة ١٩٦٩ وليس من شك فى أن الاكتفاء بدرجة البكالوريوس للتعين بوظائف هيئة التدريس انما يعنى الاكتفاء بأدنى المؤهلات لشغل الوظائف التي اشترط القانون لشغلها أعلى المؤهلات ، ولما كان شرط الحصول على المؤهل العلمى يعد شرطاً

من شروط الصلاحية لشغل الوظيفة فان عدم توافره من شأنه اعدام القرار الصادر بتعيين من يتخلف في حقه هذا الشرط .
وعليه يتعين سحب القرار الصادر بتعيين كلا من السيدين
بوظيفة مدرس دون التقيد بميعاد لعدم حصولهما على الدكتوراه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط الحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئة التدريس بالمعاهد التابعة لأكاديمية الفنون وأنه يتعين سحب القرار الصادر بتعيين السيدين المعروضة حالتهما دون التقيد بميعاد .

(ملف ٥٤٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/٤)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم أكاديمية الفنون يشترط حصول المرشح للتعيين من خارج الأكاديمية في إحدى وظائفها على درجة الدكتوراه . ولا يشترط ذلك فيعين يعين بوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين من داخل الأكاديمية . كما لا يشترط الاعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للتعيين من داخل المعهد وانما يشترط ذلك بالنسبة للتعيين من خارجه .

ملخص الفتوى :

بعد أن اشترط المشرع في القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الحصول على الدكتوراه للتعيين في وظائف هيئة التدريس بالأكاديمية المذكورة استثنى من هذا الشرط التعيين بوظيفة مدرس في التخصصات التي لم تنظم في شأنها دراسات عليا واشترط بصفة عامة للتعيين في تلك الوظيفة مضي ست سنوات على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس واكتفى للتعيين من داخل الأكاديمية في وظيفة أستاذ مساعد باشتراك شغل وظيفة مدرس لمدة خمس سنوات وللتعيين بوظيفة أستاذ شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة

خمس سنوات فإذا كان التعيين في وظائف هيئة التدريس من بين العاملين بذات المعهد تم التعيين دون اعلان وان كان من خارج المعهد وجب اجراء الاعلان سواء كان المعين من داخل الأكاديمية أو من الخارج ، وبالنسبة للتعين من الخارج أوجب المشرع مضي خمس سنوات على الحصول على درجة الدكتوراه المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٦ عند التعيين بوظيفة أستاذ مساعد ومضى عشر سنوات على الحصول على هذا المؤهل عند التعيين بوظيفة أستاذ. ومن ثم يكون المشرع قد استثنى التعيين بوظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة من داخل الأكاديمية من شرط الحصول على الدكتوراه واستبعد الاعلان عند التعيين من بين العاملين بذات المعهد وأوجب عند التعيين من داخل الأكاديمية في معهد آخر واشترط الحصول على الدكتوراه والاعلان للتعين بوظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة من خارج الأكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا : انه لا يشترط الحصول على الدكتوراه للتعين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الأكاديمية .

ثانيا : ان التعيين من داخل المعهد ذاته يتم بغير اعلان وانه يجب الاعلان عند التعيين من خارج المعهد سواء كان من داخل الأكاديمية بمعهد آخر أو من خارج الأكاديمية .

ثالثا : انه يشترط للتعين من خارج الأكاديمية أن يكون المرشح حاصلا على الدكتوراه .

(ملف ٥٨٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

عدم صحة القرار الصادر بتعيين غير الحاصلين على الدكتوراه في وظيفة مدرس باكاديمية الفنون في ضوء احكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون .

ملخص الفتوى :

وتتلخص وقائع هذه المسألة في أنه لما كانت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والبتريع قد انتهت في فتواها السابقة بجلسة ١٩٨١/٣/٤ التي أنه يشترط الحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئته التدريس بالمعاهد التابعة لأكاديميه الفنون بالتطبيق لأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديميه الفنون ، وبناء على ذلك يتعين سحب القرار الصادر بتعيين السنيين المذكورين دون التقييد بميعاد . الا أنه وقد ألغى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ — والذي صدرت الفتوى المشار اليها بالاستناد الى أحكامه — بموجب المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ الذي لم يشترط الحصول على الدكتوراه للتعيين في وظيفة مدرس بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه . فقد ثار التساؤل عن مدى صحة القرار الصادر بتعيين السنيين المذكورين في وظيفة مدرس بأكاديمية الفنون وذلك في ضوء أحكام القانون الجديد رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فاستعرضت فتواها السابقة بجلسة ١٩٨١/٤/٤ المشار اليها وأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ واستبان لها أنه اعمالا لقاعدة الأثر المباشر لحكم القانون أصبح من الجائز اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٨ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١) تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس بالأكاديمية في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا بشرط أن يكون المرشح حاصلا على أعلى درجة علمية في التخصص وأن يكون قد مارس العمل الفني فيه لمدة ست سنوات وأسهم فيه بعمل فني أو بحث علمي، ومن ثم فإن قرارات التعيين المنعقدة لتخلف شرط الصلاحية المتمثل في الحصول على الدكتوراه والتي صدرت في ظل القانون رقم ١٩٦٩/٧٨ لا يصححها الحكم الذي تضمنته المادة ٣٦ من القانون رقم ٨١/١٥٨ والا كان ذلك اعمالا للقانون وعلى الوقائع السابقة بأثر رجعي بغير

نص يقرره ، وبالتالي يجب لشغل السيدين في الحالة الماثلة لوظيفة مدرس بالأكاديمية إصدار قرار جديد بذلك على أن يتوافر فيهما الشروط المقررة في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون ١٩٨١/١٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن انعدام القرار الصادر بتعيين السيدين المعروضة حالتهما بوظيفة مدرس في ظل القانون رقم ٦٩/٧٨ لا يصححه صدور القانون ٨١/١٥٨ وأنه يجب لتعيينهما في تلك الوظيفة بالتطبيق لأحكام القانون الأخير مسدور قرار جديد وفقا لحكم الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٩٨١/١٥٨ .

(ملف ٥٨١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ :

مشروعية القرار الصادر من رئيس أكاديمية الفنون بتشكيل لجنة للمنع والاجازات الدراسية خاصة بالأكاديمية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على أنه « مع عدم الاخلال بما تنص عليه المادتان ٣٩ من هذا القانون و٦٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لأى وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ٠٠٠ » وقضت المادة ٨ من ذات القانون بأنه « على الوزارات والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أن تتقدم الى ادارة البعثات ٠٠٠٠ » وتنص المادة ١٤ على أنه لا يجوز لأى فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للحراسة أو التخصص ٠٠٠ الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ٠٠٠ ونصت المادة ١٦ على أن ينشأ

في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للاجازات تتشكل بقرار من الوزير المختص او من مدير الجامعة يكون من اختصاصها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » .

ولما كان الجمع بين نصوص القانون المذكور يوجب القول بأن عبارة « كل وزارة وكذلك كل جامعة » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر، لأن عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على سبيل الحصر القاطع اذ أن لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر ، ومن ثم فإن الاختصاص بشئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامعات وانما هو موكل أيضا الى كل جهة لها كيان مستقل ، وبالتالي يتعين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى بالحق في تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ينص في مادته الأولى على أن « تنشأ أكاديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية » فانه يحق لها تشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة بها ، ومن ثم يكون قرار تشكيل هذه اللجنة الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ قد وافق صحيح حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يحق لأكاديمية الفنون تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

الفرع الثاني

أكاديمية البحث العلمي

قاعدة رقم (٥٣٥)

المبدأ :

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا الصادر بتنظيمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١٧ لسنة ١٩٧١ باعتبارها هيئة عامة — شخص ادارى عام يدير مرققا يقوم على مصلحة عامة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة ويعين رئيسها بقرار جمهورى كما أن نواب رئيس الاكاديمية والامين العام يعينون بدورهم بقرار من رئيس الجمهورية — سريان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على المؤسسات التابعة للاكاديمية ومنها المعهد القومى للمعايرة — نقل نائب رئيس الاكاديمية الى وظيفة استاذ بالمعهد القومى للمعايرة لا بعد تنزيلا فى الوظيفة بل هو تنقل من بين الوظائف الادارية العليا الى الوظائف الفنية العليا مما أجازاه القانون من عدم اعتباره تعيينا جديدا — اعتبار نائب رئيس الاكاديمية خلال تعيينه فى هذا المنصب شاغلا لوظيفه استاذ على سبيل التذكرا فاذا عاد الى شغل وظيفه استاذ التى كان يشغلها من قبل اتصلت مدته بها بغير انقطاع .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فان المادة الاولى منه تجرى على أن تكون أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتباريه مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ومقرها مدينة القاهرة وتتضمن المادة الثالثة منه على أن يصدر بتعيين رئيس الاكاديمية وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية ويتولى ادارة الاكاديمية وتصريف شؤونها ويمثلها فى صلاتها مع الغير وأمام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعية لتحقيق اغراضها ، وتكون له سلطات الوزير

المقررة في القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة التابعة له والهبات الملحقه برئيس الاكاديمية ، ويعاونه نواب للرئيس وأمين عام يصدر بقتعيينهم وتحديد مرتباتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس الاكاديمية وتنص المادة الرابعة على أن يكون للاكاديمية مجلس يسمى « مجلس الاكاديمية ويشكل على النحو التالي ٠٠٠ وتنص المادة الثانية عشرة على أن يكون للاكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة بالدولة وتبدأ السنة المالية للاكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها . والذي يبين من هذه النصوص جميعا ان اكاديمية البحث العلمى تعتبر هيئة عامة ، فهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة ، ويعين رئيسها بقرار جمهورى كما ان نواب رئيس الاكاديمية والامين العام يعينون بدورهم بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ينص على سريان احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرافق له ، وكذلك العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن هذه المؤسسات فيما لايتعارض مع احكامه ، وقد ورد المعهد القومى للمعايرة ضمن المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المشار اليه .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فان المادة الرابعة منه تنص على اعتبار « الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصية اعتبارية » وتنص المادة الثالثة منه على أن يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة . وتنص المادة الثانية عشرة بان للجامعات مجلس أعلى يسمى المجلس الاعلى للجامعات مقره القاهرة ، والمادة الثالثة عشرة تقضى بأن يكون وزير التعليم العالى هو الرئيس الاعلى للجامعات - والمستفاد من ذلك جميعه ان الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية . ومن ثم فان اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بوصفها هيئة عامة ذات طابع علمى شأن الجامعات ، أولاها المشرع ذات الاهمية فنص القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بسريان احكام قانون تنظيم الجامعات على

المؤسسات التابعة للأكاديمية ومنها المعهد القومي للمعاصرة . وإذا كان قانون الجامعات قد اعطى سلطة التعيين في وظيفة استاذ لوزير التعليم العالي بعد موافقة مجلس الجامعة ، فان المعاهد التابعة للأكاديمية تستصحب ذلك بالنسبة للاساتذة الباحثين بها فيكون تعيينهم في وظائفهم بقرار يصدر من الوزير المختص وهو طبقا للقرار الجمهوري رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ رئيس الاكاديمية ، وطبقا لللائحة الداخلية لمعاهد البحوث التابعة لرئيس الاكاديمية الصادرة بقرار رئيس الاكاديمية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ يتولى رئيس الاكاديمية اختصاصات مجالس ادارة هذه المعاهد . كما نصت المادة ٢١ من هذه اللائحة على أن تعين رئيس الاكاديمية واعضاء هيئة البحوث بالمعاهد بناء على طلب مجلس اداره المعهد المختص وترشيح مدير المعهد ويكون التعيين من تاريخ موافقه مجلس ادارة المعهد . الامر الذي يتأكد معه أن سلطة تعيين الاساتذة الباحثين تكون من اختصاص رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا على الوجه السالف .

ومن حيث ان المادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص بان « يكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفة أستاذ . . . يكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه استاذ على سبيل التذكير ، فاذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد الى شغل وظيفة استاذ والتي كان يشغلها من قبل اذا كانت شاغرة ، فاذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية الى ان تخلو . وهذا النص مما يجب استصحابه في شأن اكاديمية البحث العلمى بالنسبة لنواب الرئيس بها مما يتلائم مع نظام الاكاديمية والمعاهد التابعة اذا كان التعيين لهذه الوظيفة قد تم من بين الاساتذة الباحثين ، بحيث لو ترك نائب رئيس الاكاديمية وظيفته قبل نهاية المدة عاد الى شغل وظيفة استاذ التي كان يشغلها من قبل وتكون عودته لشغلها بطريق التعيين من سلطة التعيين بالاكاديمية وهى رئيسها على أن تكون اقدميته في وظيفة استاذ العائد اليها من تاريخ شغله لها لأول مرة ، ولايجوز الجدل في أى من الوظيفتين أعلى من الأخرى وظيفه

استاذ بالجامعة أو استاذ باحث فهي من أعلى الوظائف شأنًا وأعزها قدرًا ، وهي قمة الوظائف الفنية في الجامعة أو المعاهد ، ووظيفة رئيس الجامعة أو الأكاديمية ونوابهما ، لاتعدو أن تكون قمة الوظائف الادارية بها ، فكلاهما مما يجوز التنقل بينهما دون القول بان النقل من احداها الى الاخرى يرفع صاحبها أو يخفضه أو أن العوده من الوظيفة الادارية ككاتب للرئيس الى الوظيفة الفنية كاستاذ مما يعد تنزيلا في الوظيفة . هذا ما اثبتته بحق قانون تنظيم الجامعات ويسرى بدوره على المؤسسات العلمية التابعة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

ومن حيث انه ومما يؤكد هذا النظر ان وظيفة رئيس الجامعة راتبها هو ٢٥٠٠ جنيه عدا بدل التمثيل كما ان راتب نائب رئيس الجامعة ٢٠٠٠ جنيه عدا بدل التمثيل كذلك ووظيفة استاذ مرتبها من ١٤٠٠ / ١٨٠٠ جنيهًا بعلاوة ٧٥ جنيهًا سنويًا وبدل جامعة قدره ٤٢٠ جنيهًا ومع ذلك اوجب القانون التنقل فيما بين هذه الوظائف ، تارة لكي يشغل الاستاذ الوظائف الادارية بالجامعة أو العلمية وثارة أخرى ليعود استاذًا فنيًا بالكلية أو المعهد ، والوضع بالنسبة للوظيفتين من ناحية تقديرها المالى واحد في المعاهد التابعة للأكاديمية ذلك ان وظيفة استاذ وكذلك وظيفة نائب رئيس الأكاديمية التى كان يشغلها المطعون ضده كلاهما من ربط مالى واحد هو ١٤٠٠ / ١٨٠٠ جنيه سنويًا ، فمن باب اولى لا يوصف التنقل فيما بينهما على انه تنزيل من احداهما الى الاخرى .

ومن حيث أنه وان كانت سلطة تعيين رئيس الجامعة أو نوابه أو رئيس الأكاديمية أو نوابه لرئيس الجمهورية ، فان هذه السلطة تكون لوزير التعليم العالى أو لرئيس الأكاديمية اذا كان التعيين لوظيفة أستاذ ، كل يجرى في محور غير الذى يجرى فيه الآخر بحيث لو عاد الأستاذ الى وظيفته بعد شغله لمنصب رئيس الجامعة أو الأكاديمية أو لذايتهما التى كان معينا بها بقرار رئيس الجمهورية ، فان سلطة تعيينه أستاذًا تكون لمصاحبها وهو وزير التعليم العالى أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق

فان المظعون ضده كان يشغل وظيفة أستاذ باحث اختبارات الأمان وكيمياء المفرقات بالمعهد القومى للقياس والمعايرة وانه عين فيها نائبا لرئيس أكاديمية ألبحت العلمى والتكنولوجيا ، وقد تقدم بطلب مؤرخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧ ، طلب فيه نقله أو اعادته للعمل فى وظيفة أستاذ باحث والتى كان يشغلها قبل تعيينه كنائب لرئيس الأكاديمية مع تنازله عن بدل التمثيل المقرر للوظيفة التى يشغلها وأى بدلات أخرى . كما تقدم بطلب الى وزير الدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية برجاء التفضل باتخاذ ما يراه مناسبا لتحقيق رغبته فى العودة للعمل أستاذا بالمعهد القومى للمعايرة وقيامه بالاجازة الخاصة المطلوبة وقد عرض طلب نقله على مجلس ادارة المعهد القومى للمعايرة فى ١٩٧٧/٩/٢١ ووافق على اعادة تعيينه أستاذا باحثا فى مجال اختبارات الأمان بالمعهد وهو نفس المنصب الذى كان يشغله بالمعهد قبل تعيينه نائبا لرئيس الأكاديمية على أن تدبر له وظيفته بدرجتها الحالية ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢١ اعتمد رئيس الأكاديمية هذا القرار ، الأمر الذى يتضح منه فى جلاء أن النقل الى وظيفة أستاذ كان بناء على طلبه .

ومن حيث أنه لا يقدر فى النظر المتقدم أن طلب النقل كان بالنسبة لحصوله على اجازة خاصة بدون مرتب ، وهو لم يتحقق ، ذلك أن طلب الاجازة الخاصة يقدم الى المعهد ولن يتأتى ذلك الا بعد النقل اليه ويكون الاختصاص فى البت فيه للمعهد المنقول اليه ، وهو وشأنه من بعد ذلك فى تقدير ما يراه محققا لصالح العمل فى منحه أو منعه طالما خلا هذا التقدير من اساءة استعمال السلطة وهو الأمر الذى لم يرق عليه دليل فى الأوراق .

ومن حيث أنه لذلك تكون اعادة المظعون ضده الى وظيفة أستاذ باحث فى معهد المعايرة قد تم بناء على طلبه متفقا فى ذلك مع حكم القانون الذى يجيز النقل من وظيفة نائب رئيس الأكاديمية الى وظيفة أستاذ ، ولا يعتبر ذلك تنزيلا فى الوظيفة بل هو تنقل من بين الوظائف الادارية العليا الى الوظائف الفنية العليا مما أجازاه القانون وليس مشوبا بسوء استعمال السلطة .

ومن حيث أنه بمراجعة قرار النقل تبين أن الجهة الادارية قد أخطأت في تأويل القانون حين اعتبرت تعيينه في هذه الوظيفة بمثابة التعيين الجديد في وظيفة أستاذ خلفا منها أن قانون العاملين الحثيين بالدولة هو الذى يحكم هذه الحالة ، مع أن قانون تنظيم الجامعات هو حاكمها على ما سلف ، من أنه اذا كان نائب رئيس الأكاديمية من بين الاساتذة الباحثين في المعاهد التابعة للأكاديمية ، يعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكار فاذا عاد الى شغل وظيفة أستاذ التى كان يشغلها من قبل اتصلت مدته بها بغير انقطاع .

ومن حيث أن هذا الطلب يدخل في عموم طلباته التى قدمها الى محكمة القضاء الادارى ، ودارت المناقشات في شأنه في كل مراحل الدعوى فانه يتعين على المحكمة أن تقضى له به وباعتباره أستاذا بمعهد المعاييرة اعتبارا من ١٩٧٢/٥/٢٩ تاريخ شغله هذه الوظيفة لأول مرة .

(طعن رقم ٦٩٣ ، ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

تعيين رئيس الجامعة أو نوابه أو رئيس الأكاديمية أو نوابه لرئيس الجمهورية ، ولكن سلطة التعيين بوظيفة أستاذ فيما لو عاد أيهم الى وظيفة بعد شغله لتصب رئيس الجامعة أو الأكاديمية أو نائبيهما تكون لوزير التعليم العالى أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه .

ملخص الحكم :

انه وان كانت سلطة تعيين رئيس الجامعة أو نوابه أو رئيس أكاديمية البحث العلمى أو نوابه لرئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وطبقا للقانون

رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بـسريان أحكام قانون تنظيم الجامعات على المؤسسات التابعة للأكاديمية ومنها المعهد القومي للمعايرة ، فان هذه السلطة تكون لوزير التعليم العالي أو لرئيس الأكاديمية اذا كان التعيين بوظيفة أستاذ كل يجري في محور غير الذي يجري فيه الآخر بحيث لو عاد الاستاذ الى وظيفته بعد شغله لمنصب رئيس الجامعة أو الأكاديمية أو نائبيهما التي كان معينا فيها بقرار رئيس الجمهورية ، فان سلطة تعيينه أستاذا تكون لصاحبها وهو وزير التعليم العالي أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه . ولا يعتبر ذلك تنزيلا في الوظيفة بل هو تنقل من بين الوظائف الادارية العليا الى الوظائف الفنية العليا مما أجازته القانون وليس مشوبا بسوء استعمال السلطة .

(طعن رقم ٦٠٠ ، لسنة ٦٩٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

استحقاق مساعدي البحوث والمدرسين الساعدين وأعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمي لبـدـل تفرغ المهندسين .

ملخص الفتوى :

في ظل القواعد العامة التي نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ والتي من مقتضاها منح بدل تفرغ المهندسين بشرط الانتماء للنقابة وشغل وظائف هندسية وأداء أعمال هندسية أو القيام بالتعليم الهندسي ، استثنى المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع لتلك الشروط ، وخصهم بـقـئـات للبدل ربطها بوظائفهم كباحثين ، ومن ثم فانهم يستحقون هذا البدل بالقئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كل بحسب

الوظيفة التي يشغلها اعمالا للاحكام الخاصة التي انتظمها هذا القرار ، وتبعاً لذلك فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذي تضمن ذات الأحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر في اعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ نزولاً على القاعدة العامة التي من مقتضاها ألا ينسخ نص عام الحكم الوارد بنص خاص .

وبناء على ما تقدم فان الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة لأكاديمية البحث العلمي يستحقون بدل التفرغ وفقاً للفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في شأنهم خاصة ، وليس طبقاً للفئات التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

كما وأنه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر ، بقصر منح البديل على المهندسين العاملين بالأكاديمية ، ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ قد صدر في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن مسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي الذي نص صراحة على تبعية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمي .

وإذا كان المشرع قد منحهم هذا البديل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ٦٥ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً والذي طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من مقتضى ذلك جمعهم بين البديل والحقوق المالية المقررة لهم بكاكر الجامعات ، فان تطبيق جدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم اعمالاً لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية لا يغير من الأمر شيئاً إذ يظل لهم بموجب الأحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه أن يجمعوا بين هذا البديل والمرتبات والبدلات

المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق المهندسين من مساعدى البحوث والمدرسين المساعدين وأعضاء
هيئة البحوث بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى ليبدل
التفرغ المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦
لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ٨٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

الفرع الثالث الكليات والمعاهد العالية المتخذة نواة لجامعة حلوان

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات معدلا
بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ — نصه فى المادة ٢١٤ مكررا منه على
استثناء وقتى مؤداه بقاء بعض غير المؤهلين لشغل وظائف أعضاء
هيئات التدريس بالجامعات ، شاغلين لهذه الوظائف خلال أجل
محدود عليهم أن يستكملوا خلاله شرط الحصول على المؤهل اللازم
لشغل هذه الوظائف والا امتنع بقاؤهم فى وظائفهم وتعين نقلهم الى
وظائف أخرى بالكلية العام — يتعين قصر هذا الاستثناء على نطاقه
فلا يتعداه الى حد امكان الترقية من الوظيفة المحتفظ بها الى
وظيفة أعلى على خلاف أحكام قانون الجامعات .

ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، قد أخضع أعضاء هيئة

التدريس بالمعاهد والكليات التي اتخذت نواة لجامعة حلوان لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المذكور ، مع النص في المادة ٢١٤ مكررا منه على أنه « استثناء من الاحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ .

(أ) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه ، بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار اليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات ، فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ، ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم، وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

ولما كان هذا النص قد قرر استثناء وقتيا من أحكام قانون تنظيم الجامعات ، مؤداه بقاء بعض غير المؤهلين لشغل وظائف أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، شاغلين لهذه الوظائف خلال أجل محدود عليهم أن يستكملوا خلاله شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل هذه الوظائف والا امتنع بقاءهم في وظائفهم وتمين نقلهم الى وظائف الكادر العام .

ولما كان الاستثناء انما يرد على خلاف الاصل فلا يجوز التوسع فيه ويتعين قصره على نطاقه ، فانه لا يجوز القول بأن الاحتفاظ بالوظيفة والأقدمية خلال أجل محدود يمكن أن يتعدى ذلك الى حد اماكن الترقية من هذه الوظيفة المحتفظ بها على سبيل الاستثناء الى وظيفة أعلى على خلاف أحكام قانون تنظيم الجامعات .

ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات — معدلا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ — يشترط في المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ منه فيمن يشغل وظيفة مدرس أو استاذ مساعد أو استاذ أما أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من جامعه أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتمدها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك ، فانه لايجوز ترقية

أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات التي اتخذت نواة لجامعة حلوان الى الوظائف الاعلى من تلك المحتفظ لهم بها دون توافر هذا الشرط ، وذلك ما لم يتم استصدار تشريع يقرر حكما مخالفا ، اذا ما كانت ثمة اعتبارات تقتضى خلاف حكم التشريع القائم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ترقية أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد والكليات التي اتخذت نواة لجامعة حلوان ، الى الوظائف الاعلى من تلك المحتفظ لهم دون توافر شرط الحصول على المؤهل العلمى الذى يتطلبه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

(ملف ٤١٤/٣/٨٦ — جلسة ١١/٣/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

لايجوز التعيين فى وظائف الاساتذة المساعدين بالكليات والمعاهد المتخذة نواة لجامعة حلوان الا طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

قضى المشرع فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بسريان احكام القانون الاخير على اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات المتخذة نواة لجامعة حلوان ، وبذلك يتعين ان يسرى هذا القانون عليهم بأثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذى ينحصر فى احتفاظهم بوظائفهم التى يشغلونها فعلا لمدة سبع سنوات دون الحصول على الدكتوراه ، ومن ثم يتعين الالتزام بتقييم الانتاج العلمى اللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكلة فى ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، كما يتعين الحصول

على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا للمواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

وبناء على ذلك لا يجوز اتخاذ اجراءات تعيين المذكورين الا طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات معـدلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٤٧/٣/٨٦ — جلسة ١١/٢٩/١٩٧٨)

الفرع الرابع

معاهد علمية

أولا : معهد الارصاد :

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

معهد الارصاد يعتبر من المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وتسرى في شأنه احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ومن ثم تسرى في شأن أعضاء هيئة التدريس به احكام المواد (٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات الملحق به — وظيفة « مساعد باحث » تعادل وظيفة « معيد » وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا — يترتب على تلك زيادة مرتب مساعد الباحث الذي يعين بالمعهد المشار اليه من ٢٠ جنيه الى ٢٥ جنيه شهريا بعد سنة واحدة أسوة بالمعيد — العبرة في حساب مدة السنة المشار اليها هي بتاريخ صدور قرار التعيين في وظيفة مساعد باحث حتى ولو تراخى استلام العمل الى تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى يقضى بأن معهد الارصاد من معاهد البحوث النوعية الملحقه بوزارة البحث العلمى ، وأن هذه المعاهد هيئات عامة تمارس نشاطا علميا ويسرى عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، ويقضى هذا القانون بأن يسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بهذه المؤسسات أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٩٢ و ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات الملحق به وقد صدر القرار الجمهورى ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ونص فى المادة (٢) منه بأن تعادل وظائف هيئات: التدريس والبحوث والهيئات الفنية فى المؤسسات العامة المشار إليها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار . ونص الجدول الملحق به على أن وظيفة « معيد » تقابل « باحث مساعد » وينص الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على أن مرتب المعيد ٢٠ حنيه يزداد الى ٢٥ حنيه شهريا بعد سنة واحدة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن المركز الوظيفى للموظف ينشأ من تاريخ صدور قرار التعيين فى الوظيفة بالاداة القانونيه ممن يملك التعيين وتنشأ من ذلك الوقت الحقوق الوظيفية فى حق من اضى عليه هذا المركز القانونى ، وأن الموظف لا يصرف راتب الوظيفة المعين عليها الا من تاريخ تسلمه العمل وليس من تاريخ صدور قرار التعيين ، فاذا كان قرار التعيين قد صدر ولكن الموظف لم يتسلم عمله الا بعد ذلك فلا يصرف مرتبه الا من التاريخ الاخير . واذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى عين « مساعد باحث » بمعهد الارصاد بالادارة القانونية ممن يملك التعيين اعتبارا من ١٩٦٦/٥/٣١ ، فانه من هذا التاريخ يعتبر معينا قانونا بهذا المعهد وتنشأ له من هذا الوقت الحقوق الوظيفية المترتبة على ذلك ومنها استحقاق المرتب المقرر للوظيفة المعين عليها ، ومن ثم وتنفيذا لاحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار

اليه يستحق المدعى أن يزداد مرتبه الى ٢٥ جنيه بعد سنة من تاريخ تعيينه أى من ١٩٦٧/٥/٣١ واذ لم يتسلم المدعى عمله بمعهد الارصاد الا فى ١٩٦٧/٩/٢ فانه لا يصرف هذا المرتب الا اعتبارا من هذا التاريخ.

ومن حيث انه من ناحية أخرى ، فان الثابت من الاوراق أن خطأ مرفقيا كان قد وقع من جانب الجهة الادارية الطاعة اذ تبين من التحقيق الادارى رقم ٧٢٨ لسنة ١٩٦٧ الذى أجراه معهد الأرصاد فى هذا الموضوع أن الموظف المختص بهذا المعهد قد أهمل فى اخطار المدعى بالقرار التنفيذي لتعيينه فى وظيفة مساعد باحث بالمعهد من ١٩٦٦/٦/٧ تاريخ صدور هذا القرار حتى اخطاره به فى ١٩٦٧/٨/٢٢ مما ترتب عليه تأخره فى استلام عمله حتى ١٩٦٧/٩/٢ ونجم عن ذلك الحاق ضرر به تمثل فى عدم صرفه الزيادة فى مرتب وظيفه مساعد باحث المعين فيها وقدرها خمسة جنيهات خلال الفترة من استحقاقه لهذه الزيادة فى ١٩٦٧/٥/٣١ تاريخ مضى سنة على تعيينه حتى صرفه لهذه الزيادة من ١٩٦٧/٩/٢ ، مما يتعين معه مساعلة الجهة الادارية عن الخطأ المشار اليه الذى وقع فيه الموظف المختص والذى يعد من الاخطاء المصلحية المنسوبة الى المرفق العام ويوجب الزام الجهة المذكورة بتعويض المدعى عن هذا الضرر . واذ يبين من الاوراق أن المدعى كان يعمل فى الفترة المشار اليها بوظيفة « جيوفيزيقي » بالمؤسسة العامة للابحاث الجيولوجية بمرتب قدره ٢٠ جنيه شهريا وهو ذات مرتب مساعد الباحث بمعهد الارصاد قبل انقضاء سنة على تعيينه ، فان المدعى يستحق الفرق بين هذا المرتب ومرتب الـ ٢٥ جنيه شهريا الذى يستحقه من ١٩٦٧/٥/٣١ وذلك عن الفترة من هذا التاريخ حتى ١٩٦٧/٩/٢ ، على أن يخصم من هذا الفرق ما قد يكون صرف له من مزايا مالية أخرى زيادة عن المرتب المقرر لوظيفته بالمؤسسة المشار اليها فى الفترة المذكورة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فقد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

ثانيا : معهد الصحراء :

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

معهد الصحراء — أدماجه في الهيئة العامة لتعمير الصحارى بالقرار الجمهورى رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ بعد أن كان ملحقا بالمركز القومى للبحوث بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ — بقاء المعهد متمتعا بكيان ذاتى مستقل عن الهيئة واقتصاد الادماج على جطه تابعها لها — اثر ذلك — عدم خضوع أعضاء هيئة البحوث بالمعهد لللائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاضع لها موظفو الهيئة العامة لتعمير الصحارى بعد سيورتها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ — استمرار معاملة أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء على أساس ما يعامل به أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث فى الفترة من تاريخ العمل باللائحة المذكورة حتى العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى التى حلت محل الهيئة .

ملخص الفتوى :

أن معهد الصحراء كان قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ بادماجها فى الهيئة العامة لتعمير الصحارى بمعهدا علميا قائما بذاته ، له من التميز والاستقلال ما جعله وحدة قائمة بذاتها ، رغم كونها ملحقة بالمركز القومى للبحوث ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ وقد اقتضت طبيعة الغرض الذى يقوم من أجله المعهد ، والنشاط الذى يباشره فى سبيل تحقيق غرضه — أن يكون لاعضاء هيئة البحوث فيه نظام خاص بتوظيفهم ، فعومل هؤلاء فى هذا الخصوص المعاملة التى يعامل بها أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، وهذا مانصت عليه المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ — الذى قضى بادماج معهد الصحراء فى الهيئة العامة لتعمير الصحارى وأيلولة جميع موجوداته وأمواله الى هذه الهيئة ، كما قضى بنقل موظفيه اليها — اختلف النظر فيما اذا كان المعهد المذكور قد بقى بعد العمل بهذا القرار ، كما كان قبلا ، معهدا علميا قائما بذاته . وغاية الامر أنه أصبح ملحقا بالهيئة العامة لتعمير الصحارى بدلا من المركز القومى للبحوث — أم أن من أثر العمل بهذا القرار اعتبار المعهد جزءا من الهيئة المشار اليها لا يمكن تمييزه عن سائر اجزائها المندمجة فيها والتي تكون بمجموعها كيان الهيئة ، بحيث يذوب كل من هذه الاجزاء فيه ، فلا يكون لاي من افرادها كيان ذاتى يتميز به ، ويستقل به عما عداه من اجزاء هى كل فلا يمكن فصل بعضه عن بعض ، بما يقرتب على ذلك من آثار .

والذى يبين من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، أنه الحق أكثر من جهة ، لها كيانها الذاتى بالهيئة العامة لتعمير الصحارى ، ومن هذه الجهات معهد الصحراء ، ومشروع تنمية المراعى بالصحراء الغربية ، — ومشروع وادى النظرون — وكان المعهد قبل ذلك ملحقا بالمركز القومى للبحوث على ما سلف البيان ، أما مشروع تنمية المراعى بالصحراء الغربية ، فقد كان ملحقا بوزارة الزراعة . وكان مشروع وادى النظرون تابعا للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى ادمج فى لجنة التخطيط القومى . ولئن كانت بعض نصوص القرار المشار اليه ، قد عبرت عن تعبير تبعية كل من هذه الجهات ، على النحو المتقدم ، بأنه ادماج لها فى الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، الا أن هذا لا يغير من حقيقة الامر شيئا ، بدليل مانصت عليه المادتان ٤ ، ٥ من القرار ذاته من أن الاختصاصات الادارية والمالية التى كانت تباشرها السلطات القائمة بإدارة الجهات المشار اليها ، يباشرها مدير عام الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، على أن يصدر مجلس ادارة الهيئة القرارات اللازمة لاعادة تنظيم الاختصاصات المشار اليها ، بما يتفق وتنظيم الهيئة المذكورة ، اذ أن مؤدى ذلك هو أن الشارع قد اعتبر كل جهة من الجهات المشار اليها وحدة قائمة بذاتها ، لها كيانها الذاتى الخاص . وأن ما تضمنه

القرار من احكام ، لايلنح حد ادماج هذه الجهات في الهيئة ادماجا كاملا ، تضيع معه معالم كل منها ، وينتهي به مالها من تميز ذاتي ، بل أن كل ماقتصد اليه القرار ، هو جعل هذه الجهات تابعة للهيئة ، مع بقاء كل منهما على ماهو عليه من حيث كون كل منها ذات كيان خاص . وهذا ما يستتبع بقاء كل منهما بنظامها وموظفيها بأوضاعهم الخاصة الى أن يرد مايجير من هذه النظم .

وعلى مقتضى ما سبق فان معهد الصحراء ، يبقى بعد تبعيته للهيئة العامة لتعمير الصحارى ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما كان قبل ذلك ، معهدا علميا قائما بذاته ، له من طبيعة الغرض العلمى الذى يقوم لتحقيقه ، مايجعله وحدة قائمة بذاتها ، لها كيانها الخاص ، ومن ثم يبقى نظامه ، والقواعد التى تحكم العاملين فيه ، على ماهى عليه ، الى أن يرد عليها بذاتها تغيير ، أو الغاء .

ومتى تقرر ماتقدم ، فانه اذا ما طرأ تغيير فى النظم التى تحكم موظفى الهيئة العامة لتعمير الصحارى ذاتها ، وصدر فى شأن هؤلاء قواعد جديدة تنظم شئون موظفيهم ، فان ذلك يسرى فى شأن موظفى الهيئة ذاتها . أما من يعملون فى الجهات التابعة لها ، ممن تنظم شئون موظفيهم قواعد خاصة غير تلك التى تنظم شئون موظفى الهيئة ذاتها ، فلا تسرى الاحكام الجديدة فى شأنهم الا بنص قاطع فى ذلك .

وتطبيقا لذلك — فان الاحكام التى تضمنتها لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، والتى تسرى على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ومنهم موظفى المؤسسة العامة لتعمير الصحارى ، التى اعتبرت مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ — أن هذه الاحكام تكون بالنسبة الى الهيئة المذكورة ، غير سارية الا على موظفى الهيئة ذاتها ، دون غيرهم من موظفى الجهات التابعة لها ، ممن تحكم شئون موظفيهم قواعد خاصة ، اذ مقتضى كون كل جهة من هذه الجهات ، ذات كيان خاص ، وخضوع بعض موظفيها تبعا لذلك ، لاحكام موظف خاصه،

غير تلك التي يخضع لها موظفوا الهيئة ذاتها ، استمرار معاملتهم بهذه الاحكام ، وعدم خضوعهم للاحكام التي تطبق في شأن موظفي الهيئة ، الا بنص قاطع في ذلك ، يستفاد منه في وضوح اتجاه الشارع الى اخضاعهم للاحكام التي يخضع لها موظفو الهيئة ، والغاء الاحكام الخاصة بهم . وليس ثمت مثل هذا النص ، لان اللائحة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، لم تتضمن مايفيد سريانها في شأن الجهات التابعة للمؤسسات العامة ، مما لا يكون لها كيان ذاتي خاص ، ومما تتفرد بأحكام توظف خاصة ، غير تلك التي تسرى في شأن المؤسسة ذاتها .

ويخلص مما سلف ، ان تطبيق لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة على موظفي وعمال المؤسسة العامة لتعمير الصحاري ، اعتبارا من ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، تاريخ نفاذها ، لا يستتبع تطبيق هذه اللائحة على أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء التابع لهذه المؤسسة ومن ثم يبقى هؤلاء خاضعين للاحكام الخاصة التي كانوا يخضعون لها من قبل ، مراعاة للطابع العلمي للمعهد ، وهو الطابع الذي اقتضى معاملة هؤلاء معاملة نظرائهم من أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث .

وغنى عن البيان ، أن اتجاه الشارع الى استمرار معاملة أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء على أساس مايعامل به أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث ، واضح من تتبع النصوص المنظمة لذلك ، اذ حرص الشارع حين الحق المعهد بالمركز المذكور بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ عن ايراد نص صريح في هذا الخصوص . في المادة ٥ من القرار ، كما انه حين الحق المعهد بالهيئة العامة لتعمير الصحاري ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه آنفا ، لم يغير من الوضع شيئا . وقد أكد مجلس ادارة الهيئة ذلك ، بقراره رقم ١ لسنة ١٩٥٩ الذي أصدره استنادا الى المادة «٥» من هذا القرار ونص فيه علو استمرار معاملة أعضاء هيئة البحوث بالمعهد المذكور بلائحة المركز القومي للبحوث، ولم يقصد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الى اخضاع اعضاء هيئة

البحوث بالمعهد المذكور لاحكام هذه اللائحة ، على عاسلف البيان ،
اذ لم يتضمن القرار مليفيد سريانها على من كان فى مثل وضعهم •
وجاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة
المصرية لهيئة تعمير الصحارى ، فاكد استمرار اتجاه الشارع فى هذا
المنجى • بما نص عليه من تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام
موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على أعضاء هيئة البحوث
ومساعدتهم بمعهد الصحراء ، ومعاملتهم معاملة زملائهم أعضاء هيئة
البحوث فى المركز القومى للبحوث • وهذا القرار الاخير قاطع فى تقرير ماسلف
من وضع خاص للمعهد ، بحكم كونه معهدا علميا قائما بذاته مما يمنع
من القول باعتباره فى حكم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى
الذى قصد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الى سريان
أحكام اللائحة الصادرة به على موظفيها •• وليس يكفى مجرد تبعية
المعهد لمؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، لتقرير سريان أحكام اللائحة
فى شأن الاعضاء المذكورين •

ولكل ما تقدم ، فان أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء يعاملون
فى الفترة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ الى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
المشار إليها فيما سبق — وفقا للاحكام السارية فى شأن زملائهم أعضاء
هيئة البحوث فى المركز القومى للبحوث •

لهذا انتهى الرأى الى عدم سريان أحكام لائحة نظام موظفى وعمال
المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة
١٩٦١ على أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء فى الفترة من تاريخ
العمل بهذه اللائحة ، حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٣١٧ لسنة ١٩٦١ ، واستمرار معاملتهم خلال هذه الفترة بالاحكام
الخاصة بأعضاء هيئة البحوث والمركز القومى للبحوث •

ثالثا : مركز البحوث المائية :

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

انعدام القرارات الصادرة بمنح علاوات تشجيعية لاعضاء هيئة
البحوث بمركز البحوث المائية .

ملخص الفتوى :

أن يؤدى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ عدم جواز منح العلاوة التشجيعية للعاملين غير الخاضعين
لنظام تقاير الكفاية . واذ لا يخضع اعضاء هيئة البحوث بمركز البحوث
المائية لنظام تقارير الكفاية ، كما لا تقدر كفايتهم سنويا وانما يعرض
انتاجهم العلمى عند الترقية الى الوظائف المختلفة على لجنة فحص
الانتاج العلمى ، فان القرارات الصادرة بمنح هؤلاء الاعضاء علاوة
تشجيعية تكون قد خالفت احكام القانون مخالفة جسيمة تنحدر بها
الى درجة الانعدام ولا تلحقها الحصانة .

وانه لما يؤكد عدم خضوع اعضاء هيئة البحوث بمركز البحوث
المائية لنظام المكافآت التشجيعية ان لائحة مركز البحوث المائية
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨ شأنه فى ذلك
شأن الكادرات الخاصة عموما لاتعرف نظام العلاوة التشجيعية .

(ملف ٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)

(وفى ذات المعنى ملف ٩٤٢/٤/٨٦ بالجلسة ذاتها)

الفرع الخامس

معاهد تجارية

أولا : المعهد القومي للإدارة العليا :

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا — أعضاء هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بها — العلاوة الإضافية المقررة للوظيفة بالحكم الوارد في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في خصوص أعضاء هيئة التدريس في جامعة أسبوط وفروع القاهرة بالخرطوم — عدم استحقاقهم هذه العلاوة — أساس ذلك في ضوء أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد هذه المؤسسات — مثال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد القومي للإدارة العليا المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦١ — عدم استحقاقهم العلاوة الإضافية المشار إليها — وجوب سحب القرارات الصادرة بمنحها مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ملخص الفتوى :

في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المعهد القومي للإدارة العليا ، ونصت المادة الأولى منه على أن : « تنشأ مؤسسة عامة باسم « المعهد القومي للإدارة العليا وتلحق برياسة الجمهورية ... » ، كما نصت المادة ١٢ على أن : « تحدد مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار جمهوري . ويعد مجلس إدارة المعهد لائحة تتضمن التنظيم الداخلي وجدول ترتيب الوظائف وجدول المرتبات وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية » وقد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية لستون

المؤسسات العامة الانتاجية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة العامة للمعهد القومى للإدارة العليا وتناول الباب الثانى منها التنظيم الداخلى وحدد الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى أفراد المعهد (هيئة الأساتذة — هيئة الخبراء والمستشارين — هيئة الباحثين — هيئة الادارة العامة) .

وبتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن :

تسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به على ان يراعى تخفيض المدد طبقا لاحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها فى الفقرة السابقة ويتعادا ، وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات » .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، ونصت المادة الاولى منه على سريان أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على بعض المؤسسات العامة ، وكان من بينها المعهد القومى للإدارة العليا . ونصت المادة الثانية على تعادل وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية فى المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الاولى بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .

ومن حيث ان المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات نصت على أن : « تخفض المدد المنصوص عليها فى المادة ٥٠ والبندين ١ ، ٢ من المادتين ٥١ ، ٥٢ سنة واحدة بالنسبة لمن يعينون فى جامعة أسبوط أو فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ٥٠٠ » كما ورد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أن : « يمنح من يعين فى وظيفة من وظائف هيئة التدريس فى جامعة

أسيوط أو في فرع القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، قد قضت بمراعاة تخفيض المدد اللازمة لاستيفاء شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، طبقا لاحكام المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ، على نحو ما قررت هذه المادة الاخيرة بالنسبة الى من يعينون في جامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، وسوت بذلك بين من يعين في وظائف المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وبين من يعين في جامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، الا ان هذه المساواة مقصورة — فحسب — على تخفيض المدد اللازمة لاستيفاء شروط التعيين في تلك الوظائف ، ومن ثم فانها لا تمتد الى ما ورد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بخصوص منح من يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها . ذلك بأن المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ — المذكورة — قد أحالت الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، وواضح أن هذه الاحالة قصد بها المرتبات الواردة بالجدول المذكور ، والمقرر لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات — بصفة عامة . أما الحكم الوارد بهذا الجدول في شأن منح من يعين في احدى وظائف هيئة التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها ، فقد ورد كنص استثنائي خاص بمن يعين في وظائف هيئة التدريس في الجهتين المذكورتين ، ومن ثم يقتصر تطبيقه على هاتين الجهتين ، دون غيرهما . وبالتالي فلا يستفيد من هذا الحكم أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا — ومن بينها المعهد القومي للإدارة العليا — اذ كان يلزم لافادتهم من هذا الحكم ، الاحالة اليه صراحة في شأنهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح أعضاء هيئة

التدريس بالمعهد القومي للإدارة العليا علاوة اضافيه من علاوات الوظيفة التي يعينون فيها — استنادا الى الحكم الوارد في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في خصوص أعضاء هيئة التدريس في جامعة أسيوط وفرع القاهرة بالخرطوم — ومن ثم تكون القرارات التي صدرت في شأن منحهم العلاوة المشار اليها مخالفة للقانون ، ويتعين سحبها ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .
(ملف ١٨٩/٢/٨٦ — جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

ثانيا : اكااديمية السادات للعلوم الادارية :

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

المعهد القومي للتنمية الادارية — معادلة وظيفة مدير المعهد بوظيفة نائب جامعة — ومنح شاغلها الراتب وبسند التمثيل المقررين لهذه الوظيفة الاخيرة — الفناء ونقل كافة العاملين به الى الاكاديمية مع الاحتفاظ لهم بأوضاعهم الوظيفية قبل النقل وبمرتباتهم وبدلاتهم — أثره — أحقية الشاغل لوظيفة مدير المعهد قبل نقله الى الاكاديمية لبند التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة بعد نقله الى الاكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس جامعة — أساس ذلك — أن قرار انشاء الاكاديمية وبإلغاء المعهد احتفظ للعاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية بكافة أوضاعهم الوظيفية بغير أن يطلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر مثل اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التي كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن انشاء أكاديمية السادات للعلوم الادارية ينص في المادة ١٨ على أن (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وتطل الاكاديمية محل المعهد القومي للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) .

ونص هذا القرار في مادته رقم ٢٠ على أن (ينقل الى الاكاديمية أعضاء الجهاز الفني بالمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير أعضاء الجهاز الفني بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك أنه بعد أن قضى قرار انشاء الاكاديمية بلفاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم وبدلاتهم بغير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور قد شغل قبل نقله الى الاكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة فانه يتعين الاحتفاظ له بهذا البديل بعد نقله الى الاكاديمية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الدكتور فى صرف البديل المقرر له وقت نقله الى الاكاديمية .

ثالثا : معهد الادارة العامة :

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

معهد الادارة العامة يعتبر من الهيئات العامة ولا يخرج عن كونه
فرعا من الحكومة وجهازا من أجهزتها ينزع تمتعه بالشخصية المعنوية
المستقلة — تسرى في شأن موظفيه أحكام موظفى الدولة — الحاق موظفى
الحكومة به يعتبر نقلا لاتعيينا — مريان أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ عليهم .

ملخص الفتوى :

أن معهد الادارة العامة يعتبر — طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣١٣٠
لسنة ١٩٦٣ — هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
بشأن الهيئات العامة ، كما أن موظفيه — الاداريين والكتابيين — يعتبرون
موظفين عموميين ، شأنهم في ذلك شأن سائر موظفى الدولة الذين يعملون
بوزارات الحكومة ومصالحها ، بحيث كانت تسرى عليهم أحكام قانون
موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . — ومن بينها حكم المادة ٤٧ من
هذا القانون — وذلك طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ منظم المؤسسات
العامة التى تمارس نشاطا علميا ، الذى قضى القرار الجمهورى رقم
٢١٣ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكامه على المعهد المذكور ، وكذلك طبقا
لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٦٣ . — ومن ثم فإن هذا المعهد — على الرغم من تمتعه بشخصية
معنوية مستقلة باعتباره هيئة عامة — لا يخرج عن كونه فرعا من الحكومة
وجهازا من أجهزتها ، ويعتبر الحاق موظفى وزارات الحكومة أو مصالحها
بهذا المعهد ، نقلا اليه ، وليس تعيينا مبدأ فيه ، ويتحقق في هذا
النقل الحكمة من عدم اجازة ترقية الموظف المنقول قبل مضى سنة على
نقله ، وفقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار
اليه . ولذلك فانه ما كان يجوز — طبقا لنص هذه المادة — ترقية الموظف

المنقول من أحد وزارات الحكومة أو مصلحتها الى المعهد المذكور بالاقدمية ، الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله اليه .

(ملف ١٩٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٩/٤)

رابعاً : المعهد العالي التجارى :

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبدأ :

اذا نقل المعيد بالمعهد العالي التجارى الى وظيفة معاونة لاعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة ، وحصل بعد نقله على درجة الماجستير فانه يلزم الحصول على درجة الدكتوراه خلال سبع سنوات والا نقل الى الوظيفة المعادلة لدرجته في الكادر العام .

ملخص الفتوى :

صدور قرار بتعيين بعض المعيدين بالمعهد العالي التجارى في الوظائف المعاونة لاعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة أمر يترتب عليه ان يزيلهم وصف اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية ، ويصبحوا خاضعين لاحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديله بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ فاذا كانوا قد حصلوا على درجة الماجستير بعد صدور قرارات نقلهم الى الجامعة فانهم يخضعون لاحكام قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ، ويسرى في شأنهم نص المادة ٢٠٤ مكررا وما يستتبعه من احتفاظهم بوظائفهم لمدة سبع سنوات . فاذا لم يحصلوا على المؤهل العلمى « الدكتوراه » اللزوم لشغل الوظائف التى احتفظ لهم بها فانهم ينقلون الى الوظائف المعادلة لدرجاتهم بالكادر العام .

(ملف ١٩٨٣/١٢/٧ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

الفرع السادس

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية — سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية — تخفيض المدد المشترطة للمعين فى الوظائف الاعلى بالنسبة لمن يعينون فى جامعات أسيوط وامنصوره وطنطا وفروع جامعتى عين شمس واسيوط سنة واحدة — اعضاء هيئات التدريس بالجامعات التى يوجد مقرها بالقاهرة لا يفيدون من تخفيض المدد وكذلك شاغلى الوظائف العلمية بالمؤسسات التى يوجد مقرها بالقاهرة لا يفيدون بدورهم من تخفيض المدد — قرارات التعين والترقية بمراعاة الخفض بالمخالفة للقانون تنطوى على خروج سافر على احكام القانون ويجردها من صفتها كصرفات قانونية وينحدر بها الى مجرد الفعل المادى المنعدم الاثر قانونا — القرارات المنعدة لا تلحقها حصانة ويجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لنصوص القانون رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة حيث كانت المادة (٥٣) منه تنص على أن « تخفض المدد المنصوص عليها فى المادة ٥٠ والبندين ١ ، ٢ من المادتين ٥١ ، ٥٢ سنة واحدة بالنسبة لمن يعينون فى جامعة أسيوط أو فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ٥٠٠ » واستعرضت الجمعية كذلك نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس

نشاطا علميا حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدة طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والذي ينص في المادة (٢٠٤) منه على أن « تخفض المدد المنصوص عليها في المواد (٦٧) و (٦٩) و (٧٠) سنة واحدة بالنسبة لمن يعينون في جامعات أسبوط وطنطا والمنصورة وفروع جامعتي عين شمس وأسيوط وذلك للمدة التي يحددها المجلس الاعلى للجامعات بقرار منه ٠٠٠٠ » كما استعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية ٠٠٠٠ » وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على مايعرضه الوزير المختص وعلى مايقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ٠٠٠٠ وتنص المادة (٥) من ذات القانون على أن « يلغى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ومع ذلك يستمر العمل بالانظمة والقواعد المطبقة حاليا على هذه المؤسسات الى أن تحدد بصفة نهائية الاوضاع الخاصة بها وبالعاملين فيها » .

وبما أن مفاد ماتقدم أن المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ولئن نصت على أن يراعى تخفيض المدة طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الا أن مقتضى

هذه الاحالة أن تسرى أحكام هذه المادة الأخيرة على شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية في الحدود التي تسرى فيها على أعضاء هيئات التدريس بالجامعة والشروط والاوزاع التي تضمنتها. وترتيباً على ذلك فإنه لما كان أعضاء هيئات التدريس بالجامعات التي يوجد مقرها بالقاهرة لا يفيدون من حكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فإن شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقاهرة لا يفيدون بدورهم من حكم هذه المادة أيضاً » .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن الاحالة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الى حكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ قد جاءت عامة ومطلقة بحيث يفيد من حكم هذه المادة الأخيرة شاغلو الوظائف العلمية بكافة المؤسسات العلمية دون تفرقة بين المؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقاهرة وبين غيرها من المؤسسات العلمية لانه لا يتصور عقلاً ومنطقاً أن يجعل المشرع وهو بصدد مساواة شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقاهرة كالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مركز أفضل من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مثلاً على الرغم من تماثل ظروفهم جميعاً » .

وتأسيساً على ذلك ، فإنه لما كانت المادة ٢٠٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قد حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه لا يفيد من حكمها هي الاخرى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات التي يوجد مقرها بالقاهرة ، ومن ثم فإن شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقاهرة ، ومن بينها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لا يفيدون هم الآخرون من حكم المادة ٢٠٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

وترتيباً على ماتقدم ، فإن قرارات التعيين والترقية التي أصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالفعل بمراعاة الخفض المنصوص عليه في المادة ٢٠٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢

سألقة الذكر تنطوى على خروج سافر على أحكام القانون يجردا من صفتها كخصرفات قانونية وينحدر بها الى مجرد الفعل المادى المنعدم الاثر قانونا ، وبالتالي لا تلحقها أية حصانة ويجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الافادة من حكم المادة ٢٠٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات وعدم تحصن القرارات التى أصدرها المركز بالتطبيق لهذه المادة •

(ملف ٢٧٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

قرار الترقية الى وظيفة أستاذ ليس من القرارات المركبة وعلى ذلك فإن هذه الترقية رغم وجوب مرورها بمراحل سابقة الا أنها لا تعتبر قد اتخذت الا بصور قرار الوزير المختص بها — وعلى ذلك فاذا صدر قانون جديد يشترط شروطا جديدة لهذه الترقية قبل صدور قرار الوزير بها وجب استيفاؤها والا كانت الترقية مخالفة للقانون مخالفة جسيمة •

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة فى الجدول المرفق به ومن بينهما المركز القومى للبحوث •

ولما كان المستفاد من نصوص هذا القانون أن عناصر المركز

القانونى لن يرقى لوظيفة أستاذ لا تكتمل الا بصدر قرار الترقية من الوزير المختص دون أن يغير من ذلك مرور القرار بعدد من المراحل قبل اصداره ، وذلك لأن كل من تلك المراحل لا تنتهى بذاتها مركزا قانونيا للمرشح للترقية اذ أن كل منها مرتبط بالآخرى ولا توجد مستقلة عنها ، فقرار اللجنة العلمية لا يلزم مجلس القسم ولا ينتج أثر لحيه الا اذا أقره ووافق عليه . وقرار مجلس القسم لا ينتج أثرا أمام مجلس الكلية الا اذا أقره ، وبالمثل فان قرار مجلس الكلية لا يلزم مجلس الجامعة ، وطالما ان كل مرحلة من تلك المراحل لا تستتبع حتما المضى فى بقية اجراءات الترقية ، والقول بغير ذلك مصادره لحق الجهات المختصة بالنظر فى المراحل التالية ، ولا يجوز ادخال قرارات الترقية لوظيفة أستاذ فى عداد القرارات المركبة التى تتكون من عناصر متعددة يتقيد كل عنصر منها بالآخر ومستقل عنه بانشاء مركز قانونى لصاحب الشأن لا يتأثر بما يتلوه من عناصر لاحقة . وترتبيا على ذلك فانه اذا ما قرر المشرع تعديل شروط الترقية الى تلك الوظيفة فان هذا التعديل يسرى على من لم يصدر قرار بترقيته من السلطة المختصة اعمالا للآثر المباشر للقانون الجديد الذى يجب تطبيقه على المراكز القانونية التى لم تكتمل قبل العمل به .

ولما كانت قرارات ترقية الاساتذة الباحثين المساعدين المعروضة حالاتهم لم تصدر حتى ١٩٧٤/١٠/٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٤ الذى اشترط للترقية لوظيفة أستاذ بالمدد المستحدثة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ الاعلان عن تلك الوظيفة فى جامعة اقليمية ، فان هذا الشرط يسرى فى شأنها ومن ثم لا يجوز ترقيةهم بعد هذا التاريخ بتلك المدد الا اذا أعلن عن وظائف الاستاذية بالجامعات الاقليمية .

واذا كان قد صدر فى ١٩٧٤/١٠/١٤ قرار بمنح الدكتوراة المذكورة للقب العلمى لوظيفة استاذ باحث فان هذا القرار لا ينتج اثرا لصدر قرار بوقفه ، كما أن هذا القرار والقرار بمنح جميع الاساتذة المعروضة حالاتهم للقب العلمى لوظيفة استاذ باحث لا يرد عليها التحصن بفوات الميعاد المحدد للطعن فى القرارات الادارية ، ذلك لان طريقة الترقية بمنح

اللقب العلمى طبقا للمادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ انما تشكل سبيلا استثنائيا اختصه المشرع على خلاف الاصل العام الذى يوجب توافر درجة مالية خالية يمكن الترقية اليها ومن ثم فان عدم مراعاة شروط التعديل الجديد بعد نفاذه من شأنه ان يؤدى الى ان يصبح القرار الصادر بالترقية على خلاف الشروط المنصوص عليها فيه مخالفا للقانون مخالفة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام وعليه فانه وقد صدرت القرارات المعروضة بالمخالفة لاحكام التعديل المشار اليه فانها تكون منعمة ولا تتحصن سحبها فى أى وقت •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية السادة المعروضة حالاتهم •

(ملف ٤٩٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

الفرع السابع

المعهد العالى للصحة العامة

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

المعهد العالى للصحة العامة — العلاوات الدورية المستحقة للمعيدين به — كيفية حساب مواعيدها بعد نقلهم الى المعهد — رفع مرتباتهم الى ٢٤٠ جنيها سنويا أو أكثر طبقا للمادة ١٥ مكررا من قانون انشاء المعهد — استحقاقهم العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ الرفع — أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انشاء المعهد العالى للصحة العامة •• تسرى الاحكام المنظمة لمرتبات المعيين بالجامعات على مرتبات معيدى المعهد ، وباستقراء هذه الاحكام

يبين أن المشرع قد جعل تاريخ وصول مرتب معيد الجامعة الى ٢٤٠ جنيها سنويا أساسا لحساب موعد علاوته الدورية ، أى انه يبدأ في منح المعيد علاوة دورية على مرتبه (مقدارها ٣٠ جنيها سنويا) بعد مضي سنتين من تاريخ بلوغ المرتب ٢٤٠ جنيها سنويا . ولما كان ذات الحكم يطبق في شأن معيدي المعهد ، ومن ثم فانهم بدورهم يمنحون علاواتهم الدورية بعد مضي سنتين من تاريخ بلوغ مرتبتهم ٢٤٠ جنيها سنويا . ولا عبرة عندئذ بتاريخ استحقاقهم للعلاوة في الجهات التي كانوا يعملون بها قبل التحاقهم بالمعهد ، لان مواعيد العلاوة في هذه الجهات كانت تحسب من تاريخ بدء تعيينهم أو من تاريخ منح العلاوة السابقة ، أما في المعهد فان هذه المواعيد تحسب من وقت بلوغ مرتبتاتهم ٢٤٠ جنيها سنويا . ولما كان المعيدون قد نقلوا من هذه الجهات فانهم يخرجون من نطاق الاحكام المقررة لمنح العلاوات بها لتسرى في شأنهم الاحكام التي تنظم مرتباتهم وعلاواتهم في المعهد .

وبما ان النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص لا يعتبر بمثابة تعيين جديد في خصوص استحقاق العلاوة الاعتيادية ، ومن ثم لا يكون لمثل هذا النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية . على أن اعمال هذه القاعدة منوط بعدم تنظيم هذا الموضوع على نحو مغاير بنص خاص يحول دون تطبيقها .

ولما كان الكادر الخاص بالجامعات الذي يسرى على معيدي المعهد قد تضمن نصا خاصا يقضى باستحقاق العلاوة بعد مضي سنتين من تاريخ بلوغ المرتب ٢٤٠ جنيها سنويا . ومن ثم لا يكون ميعاد استحقاق العلاوة في الكادر العام محلا للاعتبار عند تحديد هذا الميعاد بعد النقل الى الكادر الخاص ، وانما يعنى فحسب بالحكم الوارد في هذا الكادر الاخير .

ولما كان معيدو المعهد قد رفعت مرتباتهم الى أكثر من ٢٤٠ جنيها سنويا بمقتضى قرار من وزير الصحة تطبيقا للمادة ١٥ مكررا من قانون انشاء المعهد بعد تعديله في سنة ١٩٥٦ . واعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فانهم يستحقون أول علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيها

سنويا بعد انقضاء سنتين من تاريخ بلوغ مرتباتهم ٢٤٠ جنيها سنويا (أو أكثر) أى فى أول ابريل سنة ١٩٥٩ ثم يمنحون علاوة اخرى بعد سنتين وهكذا الى أن يصل المرتب ٤٢٠ جنيها سنويا .

(فتوى ٢٤٤ فى ١٩/٢/١٩٦٠)

الفرع الثامن

معاهد ازهرية

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

نجاح طالبة فى مواد الشهادة الاعدادية العامة ورسومها فى المجموع الكلى للدرجات فى العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ — تقدمها للالتحاق بالمعهد الثانوى الازهرى واجتيازها لامتحان المعادلة بنجاح — قيدها بالصف الاول الثانوى — علم ادارة المعهد برسوبها فى المجموع الكلى للدرجات فى الاعدادية العامة ولم تحرك ساكنا حتى وصلت الطالبة الى الصف الرابع الثانوى — القرار السلبي بمنعها من تحرير استمارة التقدم لامتحان الشهادة الثانوية الازهرية لعدم حصولها على الشهادة الاعدادية وانعدام قرار قبولها بالمعهد — عدم سلامة هذا القرار — أساس ذلك : أن جهة الادارة كانت على بينة قاطعة من أمر الطالبة من واقع الشهادة الرسمية التى قدمها والدها — مجازاة القائمين على المعهد تاديبيا للاهمال وعدم مراعاة الدقة فى اداء الواجب الوظيفي لايفيد على وجه اليقين أن ثمة تواطؤ — قرار قبول الطالبة بالمعهد وانتظامها بالدراسة وانتقالها الى الصفوف الدراسية الاعلى ثم حصولها على الشهادة الاعدادية العامة فى ١٧/٦/١٩٨٠ يكون قد رتب لها مركزا قانونيا ذاتيا استقر لها ومن ثم لا يجوز لجهة الادارة وقد مضى على هذا القرار زهاء ثلاث سنوات ونصف أن تستأنف النظر فى سلامة هذا القرار وأن تبني على ذلك حرمان الطالبة من دخول امتحان الشهادة الثانوية الازهرية عن العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المبدي من الطاعن بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى المدعى عليه الثاني « شيخ معهد فتيات سيدى بشير الازهرى » بمقولة أنه لاصفه له في تمثيل الازهر وهيئاته لثبوت هذه الصفة لشيخ الازهر بمقتضى حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فإنه لما كانت القاعدة الاصولية طبقا لحكم المادة ٣ من قانون المرافعات أنه لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون .

ولما كان شيخ الازهر وهو صاحب الصفة في تمثيل الازهر قد أختصم في الدعوى كخصم أصلي وما كان اختصام شيخ المعهد الا من قبيل أن يصدر الحكم في مواجهته ومن ثم فلا مصلحة « لشيخ الازهر في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى شيخ المعهد » ويفدوا هذا الدفع غير مقبول .

ومن حيث أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر تنص على أن « الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الاعدادية للازهر حق الدخول في المعاهد الثانوية للازهر ، ولهم الى جانب ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى المدارس الأخرى التى تجعل الشهادة الاعدادية شرط مقبول »

كما لا يجوز للحاصلين على الشهادة الاعدادية من المدارس الاعدادية العامة أن يطلبوا الالتحاق بالمعاهد الثانوية للازهر الا بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الازهرية « وقد رددت ذات الحكم المادة ٦٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه ولئن كان مفاد ما تقدم أنه يشترط للالتحاق بالمعاهد الثانوية الازهرية الحصول على الشهادة الاعدادية الازهرية أو الشهادة الاعدادية العامة مع اجتياز امتحان معادلة — الا أن الثابت من الاوراق في الحالة المعروضة أنه رغم علم ادارة المعهد الازهرى للفتيات بسيدى

بشر برسوب المطعون ضدها في المجموع الكلى لمراد الامتحان في الشهادة الاعدادية العامة للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ — وذلك من واقع ما افادت به مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية — قسم الامتحانات — بكتابها رقم ٦٣٢ المرسل الى المعهد بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٦ — فقد قبلت جهة الادارة طلب التحاق المطعون ضدها وسمحت لها بأداء امتحان المعادلة الذي اجتازته بنجاح ، ثم قبلت قيدها طالبة بالصف الاول بالمعهد الثانوى . كما وانه بتاريخ ١/٢/١٩٧٧ ارسلت منطقة شرق الاسكندرية التعليمية الى المعهد بكتابها رقم ١٠٨١ مرفقا به بيان درجات المطعون ضدها في مواد امتحان الشهادة الاعدادية العامة للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ويبين منه رسوبها في المجموع الكلى للدرجات ، ومع ذلك فان ادارة المعهد لم تحرك ساكنا ولم تتخذ قرارا في شأن استمرار قيد المطعون ضدها بالمعهد ، بل استمرت الطالبة المذكورة منتظمة في دراستها واجتازت امتحانات النقل للصفوف الدراسية الاعلى حتى وصلت الى الصف الرابع الثانوى ، كما ثبت من الاوراق أنها حصلت فعلا على الشهادة الاعدادية العامة في ١٢/٦/١٩٨٠ فسمح لها فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٠ بأداء امتحان الشهادة الثانوية المحدد له يوم ٢١/٦/١٩٨٠ وذلك على نحو ما ورد بكتاب عام محافظة الاسكندرية رقم ٣٤٣/٢ الموجه الى وكيل الوزارة للمعاهد الازهرية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢١ .

ومن حيث انه لم يقيم دليل من الاوراق على أن المطعون ضدها أو والدها قد أدخل غشا أو تدليسا على جهة الادارة أدى الى اعتقادها — خطأ — بحصول الطالبة على الشهادة الاعدادية العامة مما كان يسوغ معه القول بانعدام قرار قبولها بالمعهد وقيدها بالصفة الاول للعام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ ، بل أن الثابت — حسبما تقدم — أن جهة الادارة كانت على بينة قاطعة بأن المطعون ضدها لم تحصل على الشهادة الاعدادية العامة في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ لرسوبها في المجموع الكلى لمراد الامتحان لهذه الشهادة . كما أن التعهد الذى حرره والد الطالبة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٦ انما كان ينص على تعهده بتقديم ما يثبت نجاحها في جميع المواد هذه الشهادة ، وقد قدم هذا البيان فعلا وثابت به نجاحها في جميع المواد ، ولكنه لم يقرر في تعهده أن ابنته حصلت على الشهادة الاعدادية

العامة ، أو تعهده بتقديم هذه الشهادة ، وما كان له أن يتعهد بذلك لان
المعلوم لدى جهة الادارة أن الطالبة راسبه في المجموع الكلى للمواد .

ومن حيث أن مانسب الى شيخى المعهد اللذين تعاقبا ولاية مشيخة
المعهد فى الفترة التى قبلت فيها المطعون ضدها بالمعهد واستمرت مقيدة
به — من أهمل وعدم مراعاة الدقة فى أداء واجبات أعمالهما ومجازاتهما
تأديبيا عن ذلك ، لايفيد على وجه اليقين أن ثمة تواطؤ أسراه مع والده
المطعون ضدها لقبول ابنته بالمعهد بالمخالفة للقانون ، الامر الذى لو كان
قد ثبت لاستقام رمى الوالد بالغش والتدليس .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم فان قرار جهة الادارة بقبول
النحاق المطعون ضدها بالمعهد وقيدھا بالصف الاول الثانوى ، وما يترتب
عليه من انتظامها بالدراسة وانتقالها الى الصفوف الدراسية الاعلى —
ثم حصولها فعلا على الشهادة الاعدادية العامة فى ١٧/٦/١٩٨٠ يكون
قد رتب لها مركزا قانونيا ذاتيا استقر لها ومن ثم لايجوز لجهة الادارة
وقد مضى على هذا القرار زهاء ثلاث سنوات ونصف أن تستأنف النظر
فى سلامة هذا القرار وأن تبنى على ذلك حرمان المطعون ضدها من دخول
امتحان الشهادة الثانوية الأزهرية عن العام الدراسى ٧٩/١٩٨٠ بدعوى
عدم حصولها على الشهادة الاعدادية العامة قبل التحاقها بالمعهد .

ومن حيث أنه وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، ففضى
بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار ، ويكون قد
أصاب وجه الحق والقانون ، ويغدو الطعن عليه غير قائم على سند
صحيح حقيقيا بالرفض .

الفصل الثاني

تنظيم اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية

الفرع الأول

الاحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣

في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا — تحديده لوظائف هيئة التدريس بها والشروط اللازم توافرها فيهم بعد نفاذه — المادة (٥١) من القانون تضع حكما انتقاليا يتطرق بالقائمين بالتدريس عند بدء تطبيق القانون وتكليف وزير التعليم العالي بتحديد مراكزهم ووظائفهم وفقا لاحكامه في ذلك في مدة اقصاها سنة — الذي يعتد به في تحديد مراكزهم هو الحال التي كن عليها كل منهم في تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ اذ نظم الكليات والمعاهد العالية قد حدد وظائف من يقوم بالتدريس فيها وبين الشروط التي يتطلبها فيمن يعين في كل وظيفة منها بعد نفاذه ، ووضع المشرع حكما انتقاليا في المادة (٥١) من ذلك القانون ليدخل في نطاق وظائفه القائمين بالتدريس في تلك الكليات والمعاهد عند بدء تطبيقه ، وكلف وزير التعليم العالي ان يحدد مراكزهم ووظائفهم وفقا لاحكامه وذلك في مدة اقصاها سنة ، فجاءت مدة السنة ظرفا تنظيميا يحث المشرع على أن يتم تحديد تلك المراكز خلاله ، ولم ترد تلك السنة أجلا ، أجل اليه النص لتنفيذ

ما فرضه القانون من ذلك التحديد من أول يوم عمل به ويكون الذى يعتد به فى تحديد مراكز أولئك القائمين على التدريس هو الحال التى كان فيها كل منهم فى تاريخ بدء نفاذ ذلك القانون ، ولا يعتبر نقلهم الى وظائف هيئة التدريس مرجأ الى تاريخ صدور قرار تحديد الوظيفة .

واذ نصت المادة (١٠) من القانون المشار اليه على أن وظيفة أستاذ مساعد مقررة لها الدرجة الثالثة أو الثانية ، ونصت المادة (١٢) منه على انه استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يمنح من يعين فى أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته اذا كانت درجته أقل من ادنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته تعادل الدرجات المخصصة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك فى موعد علاوته الدورية ، فانه طبقا لهذه النصوص لا يجوز أن يوضع على وظيفة أستاذ مساعد من القائمين بالتدريس الا من كان عند بدء العمل بالقانون فى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الاقل ولا يختلف عن ذلك فى مؤداه ما اشترطته من أن المرشح لتلك الوظيفة قد أمضى سنة على الاقل فى الدرجة الرابعة فى ٢٨/٤/١٩٦٤ ، فانه بهذا الشرط يكون بالدرجة الرابعة من تاريخ صدور القانون . واذا كان الثابت فى الاوراق أن الطاعن كان بالدرجة الخامسة فى ذلك التاريخ ولم يحصل على الدرجة الرابعة الا فى ٣٠/٩/١٩٦٣ فما كان يجوز وضعه فى أستاذ مساعد بكلية المعلمين فى التاريخ المعتمد قانونا فى النقل الى الوظائف الجديدة ، وتكون دعواه حقيقة بالرفض الذى قضى به الحكم المطعون فيه ، ويتعين قبول طعن المدعى شكلا ورفضه موضوعا والزامه المصروفات .

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي حدد الاحكام العامة المتعلقة بتحديد أعضاء هيئة التدريس بها وترتيب وظائفهم وما يقابلها من درجات مالية من درجات الكادر العام وكذا شروط التعيين في كل منها — المادة ٤١ من القانون تضمنت حكما وقتيا يبين كيفية معاملة القائمين بالتدريس بتلك المعاهد عند نفاذ احكامه — القرار الصادر تنفيذا لذلك النص يعتبر قرارا اداريا مما يتقيد الطعن فيه بمواعيد دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي الذى يحكم واقعة الدعوى واليه استندت طالبات المدعى فيها نظم فيما ورد به من احكام عامة المسائل المتعلقة بتحديد أعضاء هيئة التدريس بها وترتيب ، وظائفهم وما يقابلها من درجات مالية من درجات الكادر العام وشروط التعيين في كل منها وذلك في المواد من ٩ الى ١٨ ثم بين انه يجوز تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس تطبق عليهم الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة ثم أورد في المادة ٤١ حكما وقتيا يبين كيفية معاملة القائمين بالتدريس بها عندئذ وفقا لاحكامه . حيث نصت على أن « تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس وفقا لاحكام القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الحاليين اذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي من بين أعضاء المجلس الاعلى المختص أو غيرهم » وتحديد الوزير لمركز ووظيفة كل ممن كانوا قائمين بالتدريس في المعاهد في تاريخ العمل بالقانون الذى نشر في ٢٨ من ابريل سنة

١٩٦٣ ، وفقا لما جاء في أحكامه الخاصة بشروط التعيين ووظائفه ودرجاتها بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص بالنسبة الى المستوفين منهم هذه الشروط أو مع التجاوز عن شرط الماجستير لمن يثبت صلاحيته منهم لذلك بناء على تقرير اللجنة التى يشكلها الوزير من أعضاء المجلس الاعلى أو من غيرهم هو عمل قانونى يتم بصريح النص بقرار منه له كل مقومات القرار الادارى يتعين به المركز القانونى الذاتى لكل من هؤلاء بعد تحديدهم — من حيث الوظيفة والدرجة بعد التحقق من استيفاء ، شرائط شغل الوظيفة أو الاعفاء من الشرط الذى أجاز التجاوز عنه عند توفر الصلاحية بتقرير من اللجنة التى خصها القانون بذلك وكون هذا القرار يصدر تطبيقا للأحكام العامة فى القانون والحكم الوقتى المشار اليها وأعمالا لها — لا يقتضى اعتباره عملا ماديا اذ هو ليس كذلك فهذه الأحكام مجرد قواعد تنظيمية عامة قد يتولد عنها مراكز قانونية عامة ولكنها لا تنشئ المركز القانونى الذاتى لكل من ينطبق عليه الحكم الوقتى اذ هذا المركز الفردى وان كان راجعا اليها شأن كل ، المراكز القانونية الفردية من حيث استنادها الى مصادرها من نصوص القانون الا انه متميز عنها ويجرى انشاؤه بالقرار الوزارى بتحديد هذه المراكز فهو الذى يعين من تنطبق عليه القاعدة ويحدد وظائفه ودرجته ضمن أعضاء هيئة التدريس ويضعه فيها اذا استوفى شرائطها أو تجاوز له عما لم يستوفه منها اذا تقرر له الصلاحية عوضا عنها من اللجنة المختصة وهذا القرار الفردى هو المصدر المباشر للمركز الوظيفى لمن يكون من أعضاء هيئة التدريس من مختلف النواحي القانونية ودون مساس بما وصل اليه قبله من مرتب يجب على الوزير اتخاذها واتباع ما يقتضيه من اجراء سابق على ذلك باشارك المجلس أو اللجنة المختصة فيما اختصها القانون به وذلك خلال الميعاد الذى عينه أو فى الوقت الذى يمكن فيه ذلك ويعتبر فى حكم القرار الادارى رفض الوزير أو امتناعه وكذا اللجنة والمجلس الاعلى المذكور عن اتخاذ هذا القرار أو التقرير كل فيما اختص به ومثل هذا القرار يتقيد طلب الغائه بالمواعيد والاجراءات المقررة لطلبات الغاء القرارات الادارية الخاصة بالتعيين فى الوظائف فى قانون مجلس الدولة ويتحدد الميعاد من تاريخ افصح الادارة عن موقفها هذا صراحة أو ضمنا .

الفرع الثاني

التعيين

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

القرارات الصادرة بإنشاء كليات جامعية واتخاذ بعض المعاهد العالية أو شعبها نواة لهذه الكليات لا تؤدي إلى أن يصبح أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون والقائمون بالتدريس بهذه المعاهد أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين بالكليات الجامعية التي أنشأتها هذه القرارات — بقاء مراكزهم القانونية كأعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين أو قائمين بالتدريس بالمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي — خضوعهم للقواعد والاحكام التي تنظم شؤون أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بتلك المعاهد — تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات عليهم ومعاملة وظائفهم العلمية بوظائف الجدول الملحق بهذا القانون المقصود به تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي وظائف التدريس بالمعاهد والمقابلة بين شروط التعيين والترقية بها وشروط التعيين والترقية بوظائف هيئة التدريس بالجامعة — لا يؤدي ذلك إلى اعتبار هذه المعاهد من طبقة الجامعات وليس من شأنه التغيير من شروط التعيين بوظائف هيئة التدريس بالجامعات .

ملخص الفتوى :

لا يسوغ القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ لايسرى على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالمعاهد التي اتخذت نواة لكليات جامعية بحجة أن هذا القانون اشترط في المادة الاولى للاستفادة من أحكامه أن يكون عضو الهيئة أو المدرس المساعد أو المعيد قائما بالتدريس في المعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي في حين أن المعاهد التي تبعت للجامعات لم تعد تابعة لوزارة التعليم

المالى ولم تعد من المعاهد العالية باتخاذها نواة لكليات جامعية ، لايسوغ هذا القول طالما أنه قد اتضح أن عبارة القائمين بالتدريس قد جاءت في مجال تعداد الطوائف التى يسرى عليها القانون لا لوصف الطوائف الاخرى .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد منحت رئيس الجمهورية سلطة انشاء الكليات وتعيينها بعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختص وموافقة المجلس الاعلى للجامعات فان رئيس الجمهورية لايمك بموجب هذه المادة الا تقرير انشاء الكلية فلا تمتد سلطاته الى ما يجاوز ذلك من شئونها فليس له أن يعين أعضاء هيئة التدريس بها وانما عليه أن يترك ذلك للسلطات التى منحها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم فان رئيس الجمهورية بانشاء كلية جامعية لا يترتب عليه أن يكتسب فرد أو مجموعة من الافراد صفة الاعضاء بهيئة التدريس أو صفة المدرس المساعد أو المعيد بالكلية الجامعية بطريقة تلقائية فذلك لا يكون الا وفقا للقواعد التى وضعها المشرع لتعيين أعضاء الهيئة والوظائف المعاونة بالكليات التابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على اجراءات وسلطات هذا التعيين فى المادتين ٤٥ و ١٣٣ السابق ذكرها .

وبناء على ذلك فان القرارات الصادرة بانشاء كليات جامعية على أن تتخذ بعض المعاهد العالية أو شعبها نواة لهذه الكليات لا يؤدى الى أن يصبح أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون والقائمين بالتدريس بهذه المعاهد أعضاء بهيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين بالكليات الجامعة التى أنشأتها هذه القرارات فذلك لا يتم الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمادتين ٦٥ و ١٣٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم تبقى لهم مراكزهم القانونية كأعضاء بهيئة التدريس أو معيدين أو قائمين بالتدريس بالمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم المالى وبالتالى فانهم يخضعون للقواعد والاحكام التى تنظم شئون أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والقائمين بالتدريس بتلك المعاهد .

واذا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات يسرى

على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين بالمعاهد العالية بالتطبيق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بتطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات على هؤلاء ومعادلة وظائفهم العلمية بوظائف الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فان هذا التعادل ليس المقصود به اعتبار هذه المعاهد من طبقة الجامعات وانما المقصود فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي وظائف التدريس بالمعاهد والمقابلة بين شروط التعيين والترقية بها وشروط التعيين والترقية بوظائف هيئات التدريس بالجامعة ومن ثم فليس من شأن هذا التعادل التغيير من شروط التعيين بوظائف هيئات التدريس بالجامعات أو من اجراءاته أو ضم مدد العمل بالمعاهد الى اقدمية الدرجة بوظائف هيئات التدريس بالجامعات لذلك يلزم لشغل وظائف التدريس بالجامعات اتباع الاجراءات ومراعاة الشروط المقررة لذلك وبالتالي فانه طالما لم تتبع تلك الاجراءات من الذى يعمل بالتدريس بالمعاهد محتفظا بمركزه وصفته كعضو بهيئة التدريس أو مدرسا مساعدا أو معيدا بها ولا يجوز القول بأن تلك الصفة وهذه الوظائف قد نزعت عن أصحابها بمجرد صدور قرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه بتحويل المعاهد الى كليات جامعية وليس من شك في أن القول بغير ذلك انما يعنى بقاءهم بغير نظام وبغير وظائف في الفترة من تاريخ نقل المعهد الى تاريخ صدور قرار فردى لكل منهم بتعيينه بالجامعة أو بعدم صلاحيته وذلك غير جائز في التفسير وإذا كانوا سيحتفظون بوظائفهم ونظامهم فانهم يخضعون لاي تغيير يطرأ على هذا النظام أيا كان اثره عليهم طالما صدر به قانون كالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ •

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم فان أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالشعبة الصناعية وبالشعبة الزراعية بالمعهد العالى للتكنولوجيا بالمنصورة وبالمعهد العالى التجارى بالمنصورة ومدرسة الاسن يخضعون لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالرغم من جعل الشعبتين والمعهد والمدرسة نواة لانشاء كليات جامعية طالما أن هذا القانون قد عمل به قبل صدور قرارات فردية لكل منهم بنقله لوظائف هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

بالجامعات التي تبعت لها معاهدهم وذلك الحكم ينطبق من باب أولى على من ثبت عدم صلاحيته لشغل وظائف التدريس بالجامعة .

ولما كانت الوزارة قد طلبت بكتاب مستقل برقم ٤٠٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤ — احالة مسألة تطبيق المادة العاشرة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الخاصة بتحديد مراكز أعضاء هيئة التدريس والقائمين بالتدريس بالمعاهد العليا الذين كانوا في بعثات خلال فترة تحديد المراكز عام ١٩٦٤ — الى الجمعية فقيحت تحت رقم ١٠٨ لسنة ٢٩ ق بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨ ، وكانت هذه المسألة منبئة الصلة بالمسائل التي تناولها البحث فيما سبق — فان هذه الفتوى لن تتعرض لها باعتبار أنها ستكون موضوع بحث منفصل يصدر به رأى عن الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً — اعتبار القائمين بالتدريس بالمعاهد العالية طائفة مستقلة في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي .

ثانياً — تطبيق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات التي تحولت الى كليات جامعية مثل كلية الآلسن التي تبعت لجامعة عين شمس والمعاهد العالية الصناعية والتجارية والزراعية التي تبعت لجامعة المنصورة مع بقاء درجاتهم المالية ضمن موازنة وزارة التعليم العالي بعد العمل بالقانون المذكور وحتى أول يناير سنة ١٩٧٥ حيث تم نقل درجاتهم المالية الى جامعتي عين شمس والمنصورة .

ثالثاً — تطبيق هذا القانون على أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية والكليات التي تحولت الى كليات جامعية كالمعهد العالي التجارى بطنطا الذى تحول الى كلية التجارة بجامعة طنطا وتم نقل درجاتهم

قبل صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ثم اعيدوا الى الوزارة في ١٩٧٥/١/١ للعمل بمعاهدها بذات درجاتهم بعد ان تم تقييمهم بالجامعة وثبت عدم صلاحيتهم لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

(ملف ٣٩٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدأ :

نقل أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي الى كادر يعتبر بمثابة التسين الجديد وتسرى عليه أحكام ذلك .

ملخص الحكم :

ان نقل أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي الى كادر الجامعات ، في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بتطبيق النظام الخاص بأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات الوارد بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي — هذا النقل يعتبر بمثابة التسين المبتدأ نظرا لنشوء مراكز قانونية جديدة لهم تغاير المراكز التي كانت تنظمهم من قبل .

(طعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١١)

الفرع الثالث الاقدمية

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق النظام الخاص بأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين العالين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي - أقدمية أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي المطبق عليهم أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه - التاريخ الذي يعتد به في تحديد هذه الاقدمية هو تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ دون ما تفرقه بين الحاصل على درجة الدكتوراه أو غير الحاصل عليها متى توفرت في شأنه بقية الشروط المنصوص عليها في القرار المذكور .

ملخص الفتوى :

ان السيد الاستاذ ٥٥٥ يعمل أستاذا بكلية الفنون التطبيقية وغير حاصل على درجة الدكتوراه وقد تقرر عرض انتاجه الفنى على اللجان المتخصصة للنظر في قيمتها الفنية وعما اذا كانت تؤهله لشغل وظيفة أستاذ من عدمه ، وقد انتهت اللجنة المختصة الى أن انتاجه يرقى به لشغل هذه الوظيفة واعتمد الوزير قرار اللجنة المذكورة في ١٩٧٠/٩/٣ وبتاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ صدر القرار الوزاري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٧٠ بسريان كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على سيادته اعتبارا من ١٩٧٠/٩/٣ واعتباره أستاذا بكلية من هذا التاريخ . وأن السيد الاستاذ ٥٥٥ يعمل استاذا بالمعهد العالي للترقية الفنية وغير حاصل على الدكتوراه وقد طرح انتاجه الفنى على اللجان المتخصصة فأقرت بأن

هذا الانتاج يرقى به لشغل وظيفة أستاذ واعتمد السيد الوزير قرارها في ١٤/٩/١٩٧٠ وصدر القرار الوزاري رقم ٣٨٥ في ٦/١٠/١٩٧٠ بسريان كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على سيادته اعتبارا من ١٤/٩/١٩٧٠ واعتباره أستاذا من هذا التاريخ . وان الأستاذ . . . يعمل أستاذا مساعدا بكلية الفنون التطبيقية وقد عرض انتاجه الفني على اللجان المتخصصة لتقييمه فانتهت الى أنه يرقى به لشغل وظيفة أستاذ مساعد واعتمد السيد الوزير قرارها بتاريخ ٣/٩/١٩٧٠ وصدر القرار الوزاري رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٦/٩/١٩٧٠ بسريان كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على سيادته اعتبارا من ٣/٩/١٩٧٠ واعتباره أستاذا مساعدا من هذا التاريخ . وقد تقدم كل منهم بتظلم الى جهة رئاسته انتهى فيه الى طلب تعديل اقدميته في الوظيفة التي يشغلها الى ١٨/٨/١٩٦٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق النظام الخاص بأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي تقضى بسريان بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد المذكورة وسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق به عليهم .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه على تشكيل لجان تختص بفحص وتقييم الانتاج العلمي والفني للمتقدمين لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية المشار اليها من القائمين بالعمل بها . وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن يصدر رئيس الجمهورية قرارا يحدد فيه الشروط اللازمة في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ونص في مادته الثانية على أن « يسرى على الاستاذ المساعد في الكليات والمعاهد العالية كادر هيئة التدريس

بالجامعات بالشروط الآتية : (١) أن يكون حاصلا على درجة دكتور أو ما يعادلها أو أعلى مؤهل يمنح في مادة تؤهله لشغل الوظيفة بحسب الاحوال . (٢) ٥٥٥٥ (٣) ٥٥٥٥ وبالنسبة لغير الحاصلين على المؤهل الوارد في البند (١) يشترط أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الليسانس على البكالوريوس على أن يعرض انتاجه العلمى أو الفنى المنشور وغير المنشور على احدى اللجان العلمية أو الفنية التى يشكلها وزير التعليم العالى لهذا الغرض للنظر فى القيمة العلمية أو الفنية لتلك البحوث والأعمال وعما اذا كانت تؤهله لشغل الوظيفة ، وللجنة أن تستعين فى ذلك بالمتخصصين من غير أعضائها » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « يسرى على الاستاذ فى الكليات والمعاهد العالية كادر هيئة التدريس بالجامعات بالشروط الآتية : (١) أن يكون حاصلا على درجة دكتور أو ما يعادلها أو أعلى مؤهل فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة بحسب الاحوال . (٢) ٥٥٥٥ (٣) ٥٥٥٥ وبالنسبة لغير الحاصلين على المؤهل الوارد فى البند (١) يشترط أن تكون قد مضت ثمان عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الليسانس أو البكالوريوس على أن يعرض انتاجه العلمى أو الفنى المنشور وغير المنشور على احدى اللجان العلمية أو الفنية التى يشكلها وزير التعليم العالى لهذا الغرض للنظر فى القيمة العلمية أو الفنية لتلك البحوث والأعمال وعما اذا كانت تؤهله لشغل الوظيفة ، وللجنة أن تستعين فى ذلك بالمتخصصين من غير أعضائها » .

وتنص المادة الرابعة من القرار الجمهورى المشار اليه على أن « تحدد أقدمية أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن أفادوا من أحكام المواد السابقة بقرار من وزير التعليم العالى بمراعاة الاعتبارات الآتية : (١) تاريخ الحصول على المؤهل . (٢) تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو أعلى مؤهل فى مادة التخصص . (٣) الدرجة المالية وأقدميته فيها . (٤) تاريخ شغله لوظيفته فى الكلية أو المعهد العالى » .

ومن حيث أن الاصل فى شغل احدى وظائف هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم المطبق عليها كادر الجامعات أن يكون المرشح حاصلا على درجة الدكتوراه كما هو واضح

من نص المادتين الثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه الا أن المشرع أجاز بعد توافر شروط معينة شغل هذه الوظائف لغير الحاصلين على هذه الدرجة من أعضاء هيئة التدريس الحاليين وهي أن يكون لهم انتاج علمي أو فني يرقى بصاحبه ويؤهله لشغل الوظيفة ، ويكون ذلك بقرار من احدى اللجان المتخصصة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سلف الذكر .

ومؤدى هذا . عند استكمال الشروط التي نص عليها في القرار الجمهوري سلف الذكر فان غير الحاصل على الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس بالكلليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي يتساوى مع الحاصل عليها حيث أن كليهما أهل لشغل الوظيفة ومن ثم فانه يكون لكل منهما الحق في الافادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ سلف الذكر دون ما تفرقة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية سلف الذكر هو الاساس في تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكلليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي باعتبار ان القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٩ المشار اليه قد ناط برئيس الجمهورية اصدار قرار منه بتحديد الشروط اللازمة في أعضاء هيئة التدريس المذكورين بسريان كادر الجامعة عليهم . فمن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار تتحدد أقدمية أعضاء هيئة التدريس الذين توافرت فيهم شروط سريان كادر الجامعة عليهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذي يعتمد به في تحديد أقدمية أعضاء هيئة التدريس بالكلليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي المطبق عليهم أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ في الحالات المعروضة هو ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ .

الفرع الرابع

العلاوة الدورية

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي — نصها على منح من يعين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته إذا كانت درجته أقل من أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة ، وإذا كانت درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوته الدورية — اعتبار الحالة الأولى تعيينا جديدا فلا تستحق له أول علاوة دورية إلا في مايو التالي لانقضاء سنتين على تاريخ تعيينه وفقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ واعتبار الحالة الثانية نقلا يؤثر في مواعيد علاوته الدورية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص على أن يكون ترتيب وظائف أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العالية كما يأتي :

- أستاذ الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام
- أستاذ مساعد الدرجة الثالثة أو الثانية
- مدرس الدرجة الخامسة أو الرابعة

وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يمنح من يعين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته إذا كانت درجته

أقل من أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة . وإذا كانت
درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ
له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موعد
علاوته الدورية .

وبين من استقراء نص المادة الأخيرة أنها تحكم حالة طائفتين من
العاملين .

الطائفة الاولى : خاصة بالعامل الذى تقل درجته عن أدنى الدرجات
المالية المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التى يعين فيها . وفى هذه
الحالة يمنح العامل الدرجة المالية التالية لدرجته .

الطائفة الثانية : خاصة بالعامل الذى تعادل درجته المالية أدنى
الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس أو تلو عليها . وهذا العامل
يحفظ بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك فى مواعيد
علاوته الدورية .

والامر بالنسبة الى الطائفة الثانية لا يعدو أن يكون نقلا لا يؤثر
فى مواعيد العلاوات الدورية . وقد جاء نص المادة المذكورة صريحا فى
منح العامل من أفراد هذه الطائفة علاوة من علاوات الدرجة دون أن يؤثر
فى موعد علاواته الدورية .

أما فيما يتعلق بالطائفة الاولى فانه ولئن كان العامل لم يرق ترقية
عادية حيث لم تتبع فى شأنه اجراءات الترقية وشروطها — الا أن الامر
بالنسبة اليه لا يعتبر نقلا وانما هو فى حقيقته تعيين جديد منبت الصلة
بالوظيفة السابقة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أن يستبدل بالفقرة
الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه
النص الآتى : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية فى أول مايو التالى
لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة

السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية » .

ويتضح من ذلك أن المشرع قضى بأن تستحق أول علاوة دورية للعامل عند تعيينه في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة .

وتأسيسا على ما تقدم ، فإن عضو هيئة التدريس بالكلية والمعاهد العالية الذي يمنح الدرجة المالية التالية لدرجته لا يستحق أول علاوة دورية بعد هذا التعيين الا في أول مايو التالي لانتهاء سنتين على تاريخ تعيينه .

ولا يغير من هذا النظر أن يكون التعيين قد تم في غير أدنى الدرجات، ذلك أن التعيين في أدنى الدرجات ولو كان نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة هو صورة من صور التعيين التي حرص المشرع على ايرادها صراحة في المادة ٣٥ المشار اليها معنا لاي خلاف في شأنها وليس هو الصورة الوحيدة للالتحاق بالخدمة الذي تقصده المادة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا : أن العامل الذي تعادل درجته المالية أدنى الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التي يعين فيها أو تعلو عليها يحتفظ بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في مواعيد علاواته الدورية .

ثانيا : أن العامل الذي تقل درجته المالية عن أدنى الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التي يعين فيها يمنح الدرجة المالية التالية لدرجته ولا يستحق أول علاوة دورية بعد تعيينه الا اعتبارا من أول مايو التالي لانقضاء سنتين على تاريخ التعيين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — المقصود بعبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بنص المادة المذكورة ، الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص سواء كانت مسبقة بخدمة أخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك وسواء تم الالتحاق بالخدمة في أدنى الدرجات أو في غيرها — تعيين مساعدي البحوث والباحثين بمعاهد البحوث في الوظائف التي يسرى بشأنها جدول المرتبات والمكافآت الملحقه بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات يعتبر تعيينا جديدا منبت المصلحة بوظيفته السابقة — اثر ذلك عدم استصحابه عند تعيينه في هذه الوظائف بهذه المعاهد موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام — استحقاق اول علاوة دورية بعد مضي سنتين على التعيين اعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ — لا يسوغ الاحتجاج بحكم المادة الاولى من التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ، ذلك أن حكم هذه المادة لا ينصرف الا الى المرتب وحده فلا يمتد الى العلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات اول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات .

وبين من هذه المادة ان عبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بها يقصد بها الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص وسواء أكانت مسبقة بخدمة أخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك وسواء أيضا أن يكون هذا الالتحاق قد تم في أدنى الدرجات أم في غيرها بمعنى أن

كل التحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص من شأنه في خصوصية العلاوات • تأجيل موعد أول علاوة •

ومن حيث أن تعيين أحد العاملين بالكادر العام في إحدى وظائف هيئة التدريس يعد تعييناً جديداً منبت الصلة بوظيفته السابقة أساسه شروط وصلاحيات خاصة ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناءً على إعلان ولا ينظر فيه إلى التعادل بين درجة الوظيفة التي كان يشغلها العامل والدرجة المقابلة للوظيفة التي عين بها • ومن ثم فإن الأمر لا يكون في التكيف القانوني السليم نقلاً من كادر إلى آخر أو إعادة تعيين طالما أن العامل قد نشأ له بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذي كان ينتظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته منها ولا يجوز اعتبار هذا المركز الجديد امتداداً للمركز السابق خاصة مع اختلاف القواعد التي خضع ويخضع لها واختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعاً له من قبل •

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم فإن العامل لا يستصحب عند تعيينه في إحدى وظائف هيئة التدريس موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام وإنما يبدأ في حقه موعد تجديد للعلاوات •

ومن حيث أن الأصل المقرر وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات أن العلاوة الدورية تستحق بعد مضي سنة من تاريخ التعيين ومن ثم فإن العامل في الحالة المعروضة يستحق أول علاوة دورية له بالمعهد وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بعد مضي سنتين على تاريخ تعيينه في وظيفة هيئة التدريس بالمعهد ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة الأولى من التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معجلة بالقرار رقم ٦٩ من أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة مالم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة • » لا يسوغ الاحتجاج بذلك لأن حكم هذه المسألة

لا ينصرف الا الى المرتب وحده ولا مطل للقول ونحن بصدد نص من النصوص المالية لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره — بأن هذا الحكم يمتد الى العلاوة الدورية بحيث يستصحب العامل موعد علاوته الدورية بالكادر العام .

وتأسيسا على ما تقدم انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل في الحالة المعروضة لا يستصحب موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام وانما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات وتبعاً لذلك يستحق أول علاوة بالمعهد بعد مضي سنتين على تعيينه به أعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن معاهد البحوث من المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ويسرى في شأن العاملين أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به ، ومن ثم فإن الحالة مثار البحث تشابه تماماً نفس للحالة التي عرضت على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٩/٤/١٩٧١ وانتهت فيه الى رأيها سالف الذكر ومن ثم فإن مساعدى البحوث والباحثين بمعاهد البحوث لا يحق لهم استصحاب مواعيد علاواتهم الدورية السابقة بالكادر العام ويستحقون أول علاوة دورية بالمعاهد المذكورة بعد مضي سنتين على تعيينهم بها أعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مساعدى البحوث والباحثين بمعاهد البحوث لا يحق لهم استصحاب مواعيد علاواتهم الدورية السابقة بالكادر العام ويستحقون أول علاوة دورية بالمعاهد المذكورة بعد مضي سنتين على تعيينهم بها أعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

الفرع الخامس

المجستير

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي — نصه في مادته الخامسة على تعيين المدرسين المساعدين والمعيدين الحاصلين عند العمل بهذا القانون على درجة المجستير أو ما يعادلها في وظيفة مدرس وعلى سريان حكم هذه المادة على من يستوفى شروطها من المدرسين المساعدين والمعيدين غير الحاصلين على المؤهلات العلمية المقررة قانونا وذلك خلال مدة ثلاث سنوات — صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات — تقريره الاحتفاظ لاعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالكليات والمعاهد المذكورة بوظائفهم واقدمياتهم ونصه على أن الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل يحتفظون بوظائفهم واقدمياتهم لمدة سبع سنوات — بقاء حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ساريا بعد العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

تجمل وقائع الموضوع في أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ، قد نص في المادة الخامسة منه على أن « يعين في وظيفة مدرس، المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة المجستير أو ما يعادلها . كما يسرى حكم هذه المادة على من يستوفى شروطها من المدرسين المساعدين والمعيدين غير الحاصلين على

المؤهلات العلمية المشار اليها ، وذلك خلال مدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٨ أغسطس ١٩٧٤ » ثم صدر عقب ذلك القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، مقررًا في مادته الثانية أضافة جامعة حلوان الى الجامعات المخاطبة بأحكام هذا القانون الأخير ونصًا في مادته الرابعة على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » ومتضمنًا النص في المادة ٢٠٤ مكررا على أنه استثناء من الاحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه (١) يحتفظ اعضاء هيئات التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات المحقبقالقانون المشار اليه بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار اليه ، فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات ، فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ، ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المغادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة » .

وقد طلب السيد وزير التعليم الرأى فيمدى استمرار افادة المعيدين والمدرسين المساعدين المشار اليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المذكور .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٦ فاستبان لها أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ لم يُلغ للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ وإنما ألغى منه كل نص يخالف أحكامه، وهو ما يفيد الابقاء على ما لا يخالف هذه الاحكام من نصوص .

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت حكما وقتيا خاصا بالمدرسين المساعدين والمعيدين مؤداه جواز تعيين هؤلاء في وظيفة مدرس اذا ما حصلوا على الماجستير — دون الدكتوراه — خلال ثلاث سنوات ابتداء من ١٨/٨/١٩٧٤ ، فان هذا الحكم لايتعارض مع حكم المادة ٢٠٤ مكررا التي أضافها القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تشترط لاحتفاظ هؤلاء بوظائفهم أن يحصلوا على المؤهل المنصوص عليه في هذا القانون (الدكتوراه أو

ما يعادلها) خلال سبع سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وذلك هو ما استظهرت الجمعية العمومية أنه ما قصد الشارع الى تقريره من واقع مجمل ما تضمنته الاعمال التحضيرية لهذا القانون .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أحقية المعيدين والمدرسين المساعدين في الافادة من حكم المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، على أن يستوفوا شرط الحصول على المؤهل المشار اليه في المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ خلال الاجل المحدد فيها ، والا نقلوا الى وظائف أخرى بالكادر العام .

(ملف ٤٠٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية قضى في مادته الحادية والخمسين بأن يتم تحديد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا لاحكام القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص ويجوز التجاوز من شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس وقت العمل بالقانون اذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير عن لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي من بين اعضاء المجلس الاعلى المختص او من غيرهم — دور هذه اللجان يقتصر على اثبات ما هو قائم فعلا او قانونا بمعنى مراجعة المؤهلات على ما هو صادر من تقييم لها من الجهات الخوط بها هذا التقييم وليس لها باى حال من الاحوال تقييم اى مؤهل ابتداء او قياسا على مؤهل آخر لدخول ذلك ضمن اختصاص المجلس الاعلى للجامعات وفقا لحكم المادة الحادية عشر من القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من استقراء احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣

ان المواد من التاسعة الى الثامنة عشرة منه تضمنت بيان أعضاء هيئة التدريس وشروط واجراءات تعيينهم بما يكفل اختيار أفضل المرشحين لشغل هذه الوظائف من داخل المعاهد أو خارجها فاشتراط القانون الاعلان عن هذه الوظائف وقيام لجان لفحص حالة المرشحين وتقديم تقرير مفصل عن مؤهلاتهم وبحوثهم وخبرتهم وأعمالهم الانشائية وحسن قيامها بواجباتهم وعما اذا كانت تؤهلهم لشغل الوظائف التي تقدموا اليها ، وجاءت المادة الحادية عشرة وحددت الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضواً بهيئة التدريس بصفة عامة وهي أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وحاصلاً على درجة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلاً من جامعة أجنبية أه هيئة علمية أو معهد علمي معترف به على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو أن يكون حاصلاً على أعلى درجة أو شهادة تمنح في مادة التخصص ، ثم خصصت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر للشروط الواجب توافرها فيمن يعتبر مدرسا أو استاذاً مساعداً أو استاذاً على التوالى ثم جرت المادة الحادية والخمسين تحت أحكام وقتية كالاتى : تحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقاً لأحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص ولا يترتب على تجديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الحاليين ، اذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالى من بين أعضاء المجلس الاعلى المختص أو من غيرهم ويجوز خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن شرط الحصول على المؤهل العلمى عند التعيين في وظائف هيئة التدريس اذا اعلن عن الوظائف الشاغرة دون أن يتقدم اليها أحد الحائزين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك بشرط أن تثبت صلاحية المرشح بتقرير من اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة .

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان المدعى كان وقت صدور

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قائما بالتدريس بالمعهد العالي للصناعي فمن ثم فانه عند تحديد مركزه ووظيفته انما تخضع لاحكام المادة ٥١ المشار اليها وهي تلك التي عالجت حالة القائمين بالتدريس عند صدور القانون .

ومن حيث أن الثابت كذلك من الاوراق أن وزير التعليم العالي أصدر القرارات الوزارية بتشكيل المجالس العليا لكل مجموعة من الكليات والمعاهد العليا ، وبدأت هذه المجالس بحث تنفيذ ما نصت عليه المادة ٥١ من القانون لتحديد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس عند صدور القانون واتفقت على وضع قواعد عامة واقترحت تشكيل لجان لفحص الحالات واقترح الوظائف المناسبة لكل من القائمين بالتدريس في المعاهد كما صدرت القرارات بتشكيل لجان الفحص بتنفيذ قرارات المجالس العليا ومهمتها مراجعة الشروط الواردة في القانون بالنسبة للمؤهل والمحد وكذلك القيام بعملية الفحص الكامل لحالات القائمين بالتدريس من غير الحاصلين على شهادة الماجستير ويشمل ذلك الحاصلين على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها أو أعلى شهادة في مادة التخصص واقترح تحديد وظائفهم وقد أتمت هذه اللجان عملها واعتمدت قراراتها من وزير التعليم العالي في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان اللجان المكلفة بفحص حالات القائمين بالتدريس قد قصدت بحث المؤهلات الدراسية لضرورة ذلك عند تحديد مراكزهم باعتبارها أحد الشرائط اللازم توافرها لامكان التعيين على إحدى الوظائف الداخلة ضمن أعضاء هيئة التدريس ويجب ألا يتعدى دورها في هذا الشأن سوى اثبات وتقرير ما هو قائم فعلا أو قانونا بمعنى مراجعة هذه المؤهلات على ما صادر من تقييم لها من الجهات المنوط بها هذا التقييم قانونا وليس لها بأي حال من الاحوال تقييم أي مؤهل ابتداء أو قياسا على مؤهل آخر اذ ذاك يدخل ضمن نطاق التقدير لمؤهل ناط القانون الامر فيه الى المجلس الأعلى للجامعات طبقا لاحكام المادة الحادية عشرة في فقرتها الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي والتي أُلحنا اليها .

ومن حيث ان المدعى وقد تقدم بما يفيد حصوله على شهادة انترميديات في العلوم من جامعة لندن سنة ١٩٥٤ فقد كان يتعين على لجنة الفحص ان تطلب الى المجلس الاعلى للجامعات تقييمها حيث انها ذات اثر عند بحث مركزه الوظيفي باعتباره حاملا لمؤهل الماجستير من عدمه اذ لكل منهما مجال عند تطبيق احكام القانون عليه وبالتالي توافر شرائط التعيين ضمن أعضاء هيئة التدريس في أى من وظائفها المتدرجة .

ومن حيث انه لاجحة في القول بأن هذه الدعوى هي من دعاوى الاستحقاق ، ذلك أن تنفيذ احكام القانون على الوجه الذى ألعنا اليه يقتضى حتما صدور قرارات بالتعيين منشئة لراكر قانونية ضمن أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد العليا وهو ما حدى بالمدعى عند صدور القرار بتعيينه مدرسا أن يتظلم من هذا القرار ثم عند رفضه أن يتقدم بدعواه أمام محكمة القضاء الادارى ، وهو ما حدى به الى القول — في مذكرته المقدمة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ — بأن إلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجردا هو ما أخذت به محكمة القضاء الادارى هذا القضاء بنى على نظر سليم .

ومن حيث انه لكل ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه حين قضى بإلغاء القرار محل الطعن إلغاء مجردا . وبالتالي يكون الطعنان قد قاما على غير أساس من الواقع أو القانون حقيقان بالرفض مع الزام كل طاعن مصروفات طعنه .

(طعن رقم ٥٤٦ لسنة ١٧ ق ، ١٦٧ لسنة ١٨ ق — جلسة

١٩٨٠/١/٢٠)

الفرع السادس

الدكتوراه

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

المستفاد من نصوص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات المتخذة نواة لجامعة حلوان باثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذي ينحصر في احتفاظهم بوظائفهم التي يشغلونها فعلا مدة سبع سنوات دون الحصول على الدكتوراه — أثر ذلك — يتعين الالتزام بتقديم الانتاج العلمى واللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ كما يتعين الحصول على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

تتجصل الوقائع في أن الدكتور / عن بوظيفة مدرس بالمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٨ ولما كان قد أمضى المدة التي تؤهله للتقدم لوظيفة استاذ مساعد طبقا للقواعد المطبقة على المعاهد العالية ، فقد تقدم بانتاجه العلمى الى اللجنة العلمية المشكلة بقرار المجلس الاعلى للمعاهد لفحص الانتاج العلمى طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ فوافقت اللجنة على انتاجه العلمى بتاريخ ٢/٧/١٩٧٥ وفى هذا التاريخ كان المعهد الذى يعمل به قد ضم لجامعة حلوان بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٧٥ ولذلك عرضت الجامعة انتاجه العلمى على اللجان المشكلة طبقا لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، الا انه طالب بتعيينه بوظيفة أستاذ مساعد

بناء على تقرير اللجنة العلمية للمعاهد المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ولدى استطلاع رأى إدارة الفتوى لوزارة التعليم ارتأت بقتواها رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦ أنه يجب لترقية السيد المذكور الى وظيفة أستاذ مساعد أن يعرض انتاجه العلمى على اللجنة المختصة طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ انه لا يجوز ترقيته على أساس قرار اللجنة العلمية للمعاهد العالية المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ أما السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فقد حصل على ليسانس آداب عام ١٩٤١ ودبلوم اللغة الفرنسية من مدرسة المعلمين بسان كلو فى الآداب الفرنسى من جامعة باريس عام ١٩٥١ ويعمل بوظيفة أستاذ مساعد من ١٩٦٠/٨/٧ وقد طبق عليه القرار الجمهورى رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ، وبناء على تقرير لجنة فحص الانتاج العلمى فقد صدر القرار الوزارى رقم ٤٧٣ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٠ بتطبيق كادر الجامعات عليه بوضعه فى وظيفة أستاذ مساعد « كادر جامعى » اعتبارا من ١٩٦٠/٨/٧ وبتاريخ ٢١/٦/١٩٧٣ صدر القرار الوزارى رقم ٩٦٠ بتحديد مركزه فى وظيفة أستاذ طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وذلك اعتبارا من تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة فى ١٩٦٠/٨/٧ تنفيذاً لحكم المحكمة الادارية العليا الصادرة فى ٦/٦/١٩٧١ ، ثم طلبت امانة المجلس الاعلى لمعاهد المعلمين انتاجه العلمى للنظر فى تطبيق كادر الجامعات عليه فى وظيفة « أستاذ » وبعد أن عرض انتاجه على اللجنة العلمية الدائمة، انتهت الى منحه فرصة أخرى لتقديم انتاج جديد يؤهله لشغل وظيفة أستاذ لغة فرنسية نظرا لانه سبق أن رقى لدرجة أستاذ مساعد « كادر جامعى » بنفس الانتاج المقدم منه وبالتالي فلم يطبق عليه « كادر الجامعات » « أستاذ » ثم تقدم بانتاج علمى جديد قدمه للجنة المعاهد فى ١٩٧٣/٣/١٠ وذلك فى ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، فوافقت اللجنة الدائمة للغة الفرنسية وآدابها بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٦ على ترشيحه لوظيفة استاذ لغة فرنسية « كادر جامعات » بكلية السياحة والفنادق ، ونظرا لان انتاجه العلمى قدم للجنة الفحص المشكلة فى ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ،

قبل انشاء جامعة حلوان بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ ، وضم كلية السياحة والفنادق الى هذه الجامعة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٥ واعتبارا من هذا التاريخ الاخير اصبحت أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات هي وحدها الواجبة التطبيق على هيئات التدريس بالكليات التي تبعت لجامعة حلوان، ولا كانت أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تشترط الحصول على شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها للتعين في وظائف هيئة التدريس بالجامعات ، فقد استطلعت الجامعة رأى ادارة الفتوى لوزارة التعليم في مدى جواز تعيين السيد / ٠٠٠٠٠ في وظيفة أستاذ « كادر جامعي » في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وذلك بناء على تقرير اللجنة العلمية المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ورغم عدم حصوله على شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها رأت هذه الادارة بكتابتها رقم ٣١٦ في ٩/٣/١٩٧٧ جواز اتخاذ اجراءات تعيينه في وظيفة أستاذ للغة الفرنسية بكلية السياحة والفنادق مع أحقيته في تطبيق كادر الجامعات عليه في تلك الوظيفة وتحديد أقدميته فيها تبعا لذلك اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦١ للأسباب التي تضمنتها الفتوى .

وتطلبون الرأي :

ونفيد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٩/١١/١٩٧٨ فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يضاف الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بند جديد برقم (ج) الى المادة (٢) فقرة أولى بإنشاء جامعة حلوان ومادتان جديدتان برقمي ١٩٨ مكررا و ٢٠٤ مكرر كالآتي : مادة ١٩٨ مكررا « تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي التي يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ، ومن الكليات والمعاهد الفنية الاخرى التي تنشئها الجامعة في المستقبل » .

مادة ٢٠٤ مكرر « استثناء من الاحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه : (أ) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسين

المساعدين والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات المستحق بالقانون المشار اليه بوظائفهم وأقدمياتهم أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار اليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات فإذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ، ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعة وتنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على أنه « يشترط فيمن يعين عضوا بهيئة التدريس ما يأتي:

١ - أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو مايعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها . واشترطت المواد ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ الحصول على الدكتوراه للتعين في وظائف مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ .

كما نصت المادة ٧٣ منه على أن « تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدین أو للحصول على القابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الاعلى للجامعات » .

ويستفاد من النصوص المقدمة أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ قضى بسريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بهذه المعاهد والكليات المتخذة نواة لجامعة حلوان ، وبذلك يتعين أن يسرى هذا القانون عليهم بأثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذي ينحصر في احتفاظهم بوظائفهم التى يشغلونها فعلا لمدة سبع سنوات دون الحصول على الدكتوراه ومن ثم يتعين الالتزام بتقديم الانتاج العلمى اللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في

المادة ٧٢ المشار اليه دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، كما يتعين الحصول على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا للمواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اتخاذ اجراءات تعيين الدكتور / في وظيفة أستاذ مساعد بكلية التكنولوجيا ، والى عدم جواز اتخاذ اجراءات تعيين السيد / في وظيفة أستاذ بكلية السياحة والفنادق التابعة لجامعة حلوان ، الا طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات معذلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٤٧/٣/٨٦ — جلسة ١١/١١/١٩٧٨)

الفرع السابع

معادلة الدرجات العلمية

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

مفاد نص المادة الثالثة من القانون ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع عادل الدرجات العلمية التي كانت تمنحها المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي بالدرجات المناظرة التي تمنحها الجامعات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن «درجات البكالوريوس والليسانس أو ما يعادلها والدرجات العلمية الاعلى الممنوحة قبل العمل بهذا القانون من الكليات والمعاهد العالية التابعة

لوزارة التعليم العالي تعادل الدرجات المناظرة لها الممنوحة من الجامعات». وإن المادة الخامسة من ذات القانون قضت بأعمال احكامه من تاريخ نشرة الذي تم في ٣١ يوليو سنة ١٩٧٥ .

ومفاد ذلك ان المشرع عادل بنص القانون الدرجات العلمية التي كانت تمنحها المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي بالدرجات المناظرة التي تمنحها الجامعات وذلك اعتبارا من ١/٨/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الموافق لليوم التالي لتاريخ نشره

ولما كانت مدرسة الاسن قد حولت الى كلية تابعة لجامعة عين شمس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من ٢٧/١٢/١٩٧٣ وكان الحكم الذي تضمنته المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء عاما مطلقا بحيث يشمل جميع المعاهد التي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي أيا كان تاريخ تحويلها الى كليات جامعية فانه يتعين اعتبار الليسانس الذي كانت تمنحه تلك المدرسة قبل تحويلها الى كلية معادلا لليسانس الذي تمنحه الجامعات المصرية بيد أن الاثر المترتب على تلك المعادلة لا يمكن اعماله الا ابتداء من ١/٨/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٥٣/٣/٨٦ — جلسة ١٢/١١/١٩٨٠)

الفرع الثامن

الاستاذ

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

صدور قرار وزير التعليم العالي بتحديد مراكز ووظائف أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الفنية استنادا الى نص المادة (٥١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية — تضمن القرار ان المدعى يتحدد مركزه في وظيفة استاذ من ١٣/٣/١٩٦٤

— نص المادة (١٠) من القانون المشار اليه على أن تكون وظيفة أستاذ من الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام — استحقاق المدعى للدرجة الثانية اعتبارا من ١٣/٢/١٩٦٤ تاريخ شغله وظيفة أستاذ .

ملخص الحكم :

من حيث أنه في ١٣/٣/١٩٦٤ اصدر وزير التعليم العالي القرار رقم ٢٨ بتحديد مراكز ووظائف السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الفنية ، واستند في اصداره الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ونص في المادة (١) من ذلك القرار على أن : (تحديد مراكز ووظائف السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الفنية على النحو التالي : (وورد به تحت عنوان كلية الفنون التطبيقية) الاساتذة :

وتحت رقم ١٧ بالكشف السيد / من ١٣/٣/١٩٦٤
(الاثاث والديكور) .

ومن حيث ان المادة (١٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص على أن : « يكون ترتيب وظائف أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العالية كما يأتي » .

أستاذ : الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام « ومقتضى ذلك أن المدعى وقد شغل وظيفة أستاذ اعتبارا من ١٣/٣/١٩٦٤ يستحق الدرجة الثانية (من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من التاريخ المذكور ، ويكون ما طلبه المدعى في حدود القانون ، ولا مقنع فيما ترفعه الجهة الادارية من أن نص المادة (١٠) سالف الذكر مقصور على من يعمّن من الخارج دون القائمين بالتدريس وقت صدور القانون ، وذلك لان هذا القول ينطوي على تفرقة بين ذوي المراكز المتماثلة ويعتبر خروجا على قاعدة المساواة ، كما لا حجة في استنادها الى نص المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر والواردة تحت عنوان (احكام وقتية) والتي تقتضى بأن تحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى

المجلس الاعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها فى مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ذلك أن عبارة « أو تعديل فيها » تحمل على عدم المساس بمرتباتهم وهى من المرافقات المأكوفة فى التشريع 'لوضعى' .
(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

الفرع التاسع

الاستاذ المساعد

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

القواعد التى أقرها وزير التعليم العالى فى شأن تحديد مراكز القائمين بالتدريس بالمعاهد العالية تطبيقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى — مقتضى هذه القواعد أن يوضع فى وظيفة استاذ مساعد الحاصلون على مؤهل الماجستير أو ما يعادلها أو على شهادة فى مادة التخصص بشرط أن تكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها وأن يكونوا فى الدرجة الرابعة (الخامسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) على الأقل من مدة ادناها سنة — لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ التى قيحت تحديد مراكز القائمين بالتدريس بقيد مؤداه عدم المساس بمرتباتهم أو تعديلها — أساس ذلك أن المقصود بهذا القيد هو احترام المراكز القانونية الذاتية بحيث يتمتع فى صدد تطبيقها المساس بمرتبات هذه الفئة بالتخفيض .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى انه ينص فى مادته التاسعة على أن اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية هم الاساتذة

والاساتذة المساعدون والمدرسون » وان المادة العاشرة منه تقضى بان يكون ترتيب وظائف أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العالية كما يأتي :
استاذ الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام - أستاذ مساعد
الدرجة الثالثة أو الثانية - مدرس الدرجة الخامسة أو الرابعة كما نصت المادة (١١) على أنه استثناء من أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بمنح من يعين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته اذا كانت درجته أقل من أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوته دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوته الدورية » .

وأخيرا نصت المادة (٥١) من هذا القانون على أن « تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ... » .

وكذلك فانه يتضح من الاطلاع على القواعد التى أتبعتم فى شأن تحديد مراكز القائمين بالتدريس بالمعاهد العالية التى أقرها وزير التعليم العالى فى يونيه سنة ١٩٦٣ أنها قضت فى البند ثانيا منها بأن يوضع فى وظيفة أستاذ مساعد الحاصلون على مؤهل الماجستير أو مايعادلها أو على شهادة فى مادة التخصص بشرط أن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو مايعادلها وأن يكونوا فى الدرجة الرابعة (الخامسة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) على الأقل من مدة أدناها سنة .

ومن حيث أن السيد / حاصل على دبلوم المعهد العالى للمعلمين سنة ١٩٥٠ وعلى بكالوريوس العلوم سنة ١٩٥٥ وعلى درجة الماجستير سنة ١٩٦٣ ، وأنه كان يشغل الدرجة الرابعة (ق) ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من ١٨/١١/١٩٦٢ من ثمفانه يكون قد توافرت له الشروط اللازمة قانونا لاعباره فى وظيفة أستاذ مساعد من ١٣ مارس

١٩٦٤ تاريخ صدور الحركة الخاصة بتحديد مراكز القائمين بالتدريس في المعاهد ، ويعتبر القرار الصادر في هذا الصدد قرارا صحيحا ومطابقا للقانون ، ولما كان سياحته يشغل الدرجة الخامسة (ق ٤٦/١٩٦٤) في هذا التاريخ طبقا لما سبق بيانه في معرض تحصيل الوقائع ، وهي نقل عن أدنى الدرجات المقررة لوظيفته طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ السالفة الذكر ، لذلك فإنه على مقتضى أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يتعين منحه الدرجة التالية لها من تاريخ تعيينه في الوظيفة ومن ثم يكون على حق في طلبه المتعلق بمنحه الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٣ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ اعتباره في وظيفة أستاذ مساعد .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة (٥١) من القانون المشار اليه التي قيدت تحديد مراكز القائمين بالتدريس بقيد مؤداه — عدم المساس بمرتباتهم أو تعديلها — ذلك أن هذه المادة أوجبت أن يكون تحديد مراكز هذه الفئة على مقتضى أحكام القانون ومن جملة هذه الاحكام المادة (١٢) المنوه عنها آنفا وهي في خصوص الحالة المعروضة تقضي بمنحه الدرجة التالية لدرجته اعتبارا من تاريخ شغله للوظيفة ومليترتب على ذلك من آثار وبهذه المثابة فإن مفاد القيد الذي تضمنته المادة (٥١) خلاصا بعدم المساس بمرتبات القائمين بالتدريس أو تعديلها عند تطبيقها في حقهم لا يعدو أن يكون المقصود به هو احترام المراكز القانونية الذاتية ، بحيث يتمتع في صدد تطبيقها المساس بمرتبات هذه الفئة بالتخفيض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد /.....
الاستاذ المساعد بكلية المعلمين بجامعة أسيوط في ارجاع أقدميته في
الدرجة الرابعة الى ١٣ مارس سنة ١٩٦٤ .

الفرع العاشر القائمون بالتدريس من خارج هيئة التدريس

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي — تحديد المشرع الطوائف الصادر بشأنها القانون عى النحو الوارد بعنوانه قاطع بانطباقه على طائفة القائمين بالتدريس من خارج هيئة التدريس .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ينص فى المادة ٣٩ على أنه « يجوز تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس بقرار من وزير التعليم العالي وتطبق فى شأنهم الاحكام العامة المنطبقة على موظفى الدولة » .

وتنص المادة (٥١) من هذا القانون على أنه « تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس فى المعاهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص .. وذلك فى مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون »

وينص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فى المادة (٣) على أنه « تتكون كل جامعة من عدد من الكليات ويجوز أن تنشأ بها معاهد تابعة للجامعة ويكون تعيين وإنشاء الكليات والمعاهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الاعلى للجامعات » .

وتنص المادة (٦٥) من هذا القانون على أنه « يعين وزير التعليم

العالي أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص .

ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة » .

وتنص المادة (١٣٣) على أنه « يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار » .

وينص قرار نائب رئيس الوزراء للثقافة والاعلام رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٣ في المادة الاولى على أنه « تنشأ كلية للحقوق وكلية للتجارة بجامعة المنصورة ويكون المعهد العالي التجارى بالمنصورة التابع لوزارة التعليم العالي نواة لكلية التجارة » ولقد صدر هذا القرار استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٣ الذى منح نائب رئيس الوزراء للثقافة والاعلام اختصاصات رئيس الوزراء المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٣ الذى فوض رئيس الوزراء في المادة ١٣ في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المواد ٣ ، ٤ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

ونص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٣ في شأن انشاء كلية اللسان بجامعة عين شمس في المادة الاولى على أنه « تنشأ كلية بجامعة عين شمس تسمى كلية اللسان وتكون نواتها مدرسة اللسان التابعة لوزارة التعليم العالي » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٧٤ بانشاء كليات بجامعة عين شمس الاسكندرية والمنصورة في المادة الثانية على أنه « تنشأ بجامعة المنصورة الكليتان الآتيتان :

(١) كلية الهندسة وتكون نواتها الشعبة الصناعية بالمعهد العالي التكنولوجى بمدينة المنصورة .

(٢) كلية الزراعة وتكون نواتها الشعبة الزراعية بالمعهد العالي التكنولوجى بمدينة المنصورة .

وينص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدین والقائمين بالتدريس بالكلیات والمعاهد العاليية التابعة لوزارة التعليم العالي في المادة الاولى على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على من تتوافر فيهم الشروط المبينة في المواد التالية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدین والقائمين بالتدريس عند العمل به في الكليات والمعاهد العاليية التابعة لوزارة التعليم العالي » .

وتتص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « بعين في وظيفة مدرس المدرسين الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ولم يستفيدوا من حكم المادة السابقة ، وذلك اذا حصلوا خلال مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القانون على درجة الدكتوراه أو على أعلى مؤهل في مادة تؤهلهم لشغل الوظيفة والا استمروا في وظائفهم خارج هيئة التدريس أو نقلوا بناء على طلبهم الى وظائف أخرى » .

ومن حيث أن المشرع قد عدد في عنوان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الطوائف الصادر القانون بشأنها على نحو يقطع بانطباقه على طائفة القائمين بالتدريس من خارج هيئة التدريس ، كما أنه حدد في المادة الاولى من يسرى عليهم أحكام القانون ونص صراحة على القائمين بالتدريس .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بأن المشرع قد قصد من عبارة (والقائمين بالتدريس) وصف الطوائف الاخرى بأنهم (القائمون بالتدريس) بالمعاهد وقت العمل بالقانون ، ذلك لان المشرع قد استخدم واو العطف لاضافة طائفة القائمين بالتدريس الى الطوائف الاخرى ، ولو قصد غير ذلك لكان قد اكتفى بالتعريف بذكر عبارة (القائمين بالتدريس) بغير واو العطف .

فحقيقة الامر اخذ أن المشرع قرر في المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ تطبيق نصوص هذا القانون على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدین والقائمين بالتدريس الموجودين

بالكليات والمعاهد العالية اذا توافرت فيهم عند العمل به الشروط المنصوص عليها في باقى المواد .

وهذا التفسير يتفق مع الواقع حيث تقوم طائفة (القائمين بالتدريس) بالتدريس بالمعاهد طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون المعاهد العالية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ التى أجازت تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس يخضعون للاحكام المطبقة على سائر موظفى الدولة .

يضاف الى ذلك أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ قد غنى فى مواده بتسوية حالة شاغلى وظائف المدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة والمدرسين المساعدين والمعيرين طبقا لاحكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولم يتناول فى المادة الرابعة سوى طائفة محددة بذاتها هى طائفة القائمين بالتدريس من غير هؤلاء وهم شاغلو الوظائف خارج هيئة التدريس فلقد خصتهم هذه المادة بحكمها ومنحتهم مهلة مدتها ثلاث سنوات للحصول على المؤهل العلمى وتسوية حالتهم الا ظلوا بوظائفهم السابقة خارج هيئة التدريس أو نقلوا الى وظائف أخرى ومما لا شك فيه أن القول بعدم انطباق القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤ على القائمين بالتدريس بحجة أن هذه العبارة صفة وليست اسما لطائفة معينة سيغلق السبيل أمام تطبيق هذا النص وينزع عنه معناه .

ولا وجه للحجاج بأن المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ تمد وصفت جميع المدرسين بالمعاهد بأنهم (قائمون بالتدريس) ذلك لان هذه المادة تضمنت حكما انتقاليا لتحديد مراكز جميع العاملين بالتدريس خلال عام من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ومن ثم كان طبيعيا أن يوصف جميع العاملين قبل تحديد مراكزهم بأنهم (قائمون بالتدريس) ، ولكن هذه المادة لم تكن لتصف أو تؤثر فى مسمياتهم بعد هذا التحديد ، فمن حدد مركزه داخل الهيئة تكون له صفة العضو بها وليس وصف القائم بالتدريس ، وعليه فان هذا المسمى لا يمكن أن يطلق الا على من لم تنطبق عليه شروط تحديد المراكز ومن يعين بموجب المادة ٣٩ سالفه الذكر فهؤلاء هم العاملون بالتدريس من خارج الهيئة وهم من يصدق عليهم اسم القائمين بالتدريس دون غيرهم من الطوائف .

الفرع الحادى عشر

التأديب

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد
العالية لوزارة التعليم العالى — مجلس التأديب المتخصص عليه فى المادة
٢٢ من هذا القانون هو الجهة الوحيدة المختصة بتأديب أعضاء هيئة
التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع أورد فى المادتين ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم
العالى الأحكام الخاصة بنظام تأديب أعضاء هيئة التدريس ، فقضت
المادة ٣١ بأن « يكلف وزير التعليم العالى أحد الاساتذة بالمعاهد أو أحد
موظفى الوزارة لا تقل درجته عن الدرجة الاولى بمباشرة التحقيق أو
يطلب الى النيابة الادارية مباشرته . ويقدم عن التحقيق تقرير الى
الوزير . ويحيل الوزير العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى
محلا لذلك » .

ونصت المادة ٣٢ على أن « تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس
بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من ٥٥٠ وفيما عدا ما تقدم
تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وإيقافهم عن العمل
الأحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » .

وقضت المادة ٤١ من هذا القانون بأن تسرى أحكام المواد ٢٣ ، ٢٧ ،
٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ على المعيين ، وفيما عدا ذلك تطبق عليهم الأحكام
الإمامة لموظفى الدولة .

ويستفاد من استقراء هذه النصوص أن المشرع قصد الى وضع نظام خاص لتأديب أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ضمنه المادتين ٣١ ، ٣٢ ، سالفتي الذكر تحت عنوان أورده بهذا المعنى . وقد تكفلت المادة ٣١ ببيان اجراءات احالة العضو الى التحقيق ثم قضت بأن تكون احالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب بمعرفة الوزير اذا رأى محلا لذلك . كما تكفلت المادة ٣٢ ببيان كيفية تشكيل مجلس التأديب الذي يحاكم أمامه أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم . وحرصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على ايضاح حدود نظام التأديب الذي يقصد المشرع أن يخص به أعضاء هيئة التدريس فنصت على أنه « وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وابقافهم عن العمل الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » .

وترتيا على ما تقدم ، وازاء صراحة النصوص ، يكون مجلس التأديب المنصوص على تشكيله في المادة ٣٢ آتفة الذكر هو الجهة الوحيدة المختصة بتأديب أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية ..

وعلى ذلك فان التفسير السليم لعبارة « ويحيل الوزير العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك » الواردة في المادة ٣١ هو أن يرى الوزير أن المخالفة المنسوبة الى العضو المحقق معه مما يستأهل المؤخذة التأديبية لا الحفظ . والمؤخذة التأديبية لا تكون الا بالاوضاع التى نص عليها القانون وهى الاحالة الى مجلس التأديب على ما نص عليه صدر العبارة ذاتها . ومن ثم فليس مقصودا بهذه العبارة اعطاء الوزير سلطة تقدير العقوبة سلفا بحيث يجوز له توقيعها مباشرة اذا كانت في حدود معينة ، واحالة العضو الى مجلس التأديب اذا جاوزت العقوبة المقررة تلك الحدود .

ولا وجه للاحتجاج بما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ من الاشارة الى أن المواد من ١٩ — ٢٣ قد أوردت الاحكام الخاصة بالنقل والندب والاعارة والمهام العلمية والاجازات والواجبات والتأديب وانتهاء الخدمة على وجه يماثل المطبق في الجامعات

— ذلك أن ما جاء بالذاكرة الايضاحية مقصود به التشبيه من حيث وضع نظم خاصة في هذه المجالات تفتقر عن النظم العامة المعمول بها بالنسبة الى كافة الموظفين . وليس القصد من ذلك هو الاحالة الى احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في هذه الخصوصيات اذ لو أراد المشرع هذه الاحالة لضمنها نصوصا قانونية صريحة كما حدث فعلا بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ الذى قضى فى مادته الاولى بأن « تسرى فى شأن وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٠٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ، كما يطبق جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد سالفه الذكر » .

يضاف الى ذلك أن أعمال قواعد التأديب فى الجامعات استنادا الى ما تضمنته المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية من شأنه اهدار حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٣٣ من القانون المذكور التى تنص على أنه « وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وایقافهم عن العمل الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » ذلك لان نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تضمن نظما مغايرة وعقوبات مخالفة لما يجرى عليه العمل بالنسبة الى موظفى الدولة .

ومن حيث انه لا محل للقول بأن أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية سيتمتعون بحصانة أكبر من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اذا قيل باختصاص مجلس التأديب وحده بمحاكمتهم ، أو بأن سلطة وزير التعليم العالى ستكون أقل من تلك الممنوحة لمديرى الجامعات بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بها ، أو بأن منح وزير التعليم العالى سلطة توقيع الجزاء الى جانب مجلس التأديب من شأنه تلافى اجراءات المحاكمة التأديبية فيما يتعلق بالمخالفات البسيطة . . . لا محل للقول بشئ من ذلك طالما أنه لا وجه للقياس أو اعمال متضمنه قانون تنظيم الجامعات ، لاستقلال كل من النظامين بنصوص وأحكام

تغاير النظام الآخر ومرجع الامر في النهاية الى التفسير السليم لاحكام القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ هو المختص وحده بمحاكمة أعضاء هيئة التدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي .

(ملف ١٣٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم المعاهد العالية والكلية التابعة لوزارة التعليم العالي أحال فيما يتعلق بنظام تأديب أعضاء هيئة التدريس الى الاحكام العامة المطبقة على العاملين بالدولة — نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن بين الجزاءات التأديبية الابعاد عن عمل معين — مجازاة عضو هيئة التدريس بالابعاد عن أعمال التدريس والبحث العلمى — اجراء مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم المعاهد العالية والكلية التابعة لوزارة التعليم العالي أنه نص في المادة ٣٣ منه فيما يتعلق بنظام تأديب أعضاء هيئة التدريس على اتباع الاحكام العامة المطبقة على العاملين بالدولة ، قد أوردت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين بالدولة الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على هؤلاء العاملين وليس من بينها ابعاد عامل عن عمل معين ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بمجازاة المخالف بالابعاد عن أعمال التدريس والبحث العلمى لانه بذلك يكون قد قضى بعقوبة لم يتضمنها القانون ، ولا حجة فيما يقال من

أن قرار مجلس التأديب لا يعدو أن يكون قرارا اداريا ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يتضمن توصية لجهة الادارة باتخاذ اجراء معين ، ذلك انه وان كان المجلس قد ذكر في أسباب قراره أنه يكفي بمجازاة المخالف بالوقوف عن العمل بغير مرتب لمدة ستة أشهر مع التوصية بإبعاده عن أعمال التدريس والبحث العلمي الا أنه قضى في منطوق قراره بالابعاد كجزء متمم للعقوبة التي قضى بها ، وقد قامت جهة الادارة — على ما يبين من الاوراق — بتنفيذ قرار المجلس على هذا الاساس .

(طعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ :

شرط حسن السمعة — ضوابة وشروطه — حق القضاء الادارى فى الرقابة عليه — مدى أثر الجزاء الموقع على المرشح لعضوية هيئة التدريس اذا حكم بالغائه — أثر الانذار على حسن السمعة هو مجرد تنبيه لكى لا يعود الى مثل هذا التصرف مرة أخرى — عدم التعاون المنسوب الى المدعى أساسه خلافات بينه وبين عميد المعهد .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية تشترط فيمن يعين بهيئة التدريس أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وهذا الشرط ولئن كان يجب أن تتحقق منه الجهة الادارية عند النظر فى التعيين بعضوية هيئة التدريس أو فى أية وظيفة عامة الا أنها تمارس هذه السلطة تحت رقابة القضاء الادارى مادام الامر يتعلق بتوفير أحد الشروط القانونية التى استلزمها القانون وذلك نظرا لاهمية وخطورة الاثر المترتب على توافر أو عدم توافر هذا الشرط وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن حسن السمعة عبارة عن مجموعة من الصفات والخصال الحميدة التى يتحلى بها الشخص وتوحى بالثقة فيه وتدعو الى الاطمئنان اليه اذ بدون هذه الصفات لا تتوفر فى

الشخص الثقة والطمأنينة مما يكون له أثر بالغ على المصلحة العامة .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد وصمت المدعى بسوء السمعة قولا منها (أولا) بأنه قد سبق أن جوزى بخضم خمسة أيام من مرتبه (وثانيا) لانذاره في عام ١٩٥٢ (وثالثا) لعدم ايمانه مع رؤسائه وعدم سماعه النصح والارشاد وقد اتخذت من ذلك كله سببا لقرارها المطعون فيه بعدم تعيينه في عضوية هيئة التدريس بالمعاهد العالية التجارية .

ومن حيث أنه عن الجزاء الذي وقع على المدعى في ١٩ من يناير سنة ١٩٦٢ بخضم خمسة أيام من مرتبه فقد ثبت من ملف الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ١٥ القضائية التي أقامها المدعى أمام محكمة القضاء الادارى أنها قضت بجلستها المنعقدة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالغاء هذا الجزاء ولم تطعن الجهة الادارية في هذا الحكم فأصبح نهائيا ومن ثم غدا هذا الجزاء عديم الاثر بالنسبة للمدعى وبالتالي لا يجوز الاحتجاج به في مواجهته أما عن الانذار الذي وقع عليه في عام ١٩٥٢ فإنه فضلا عن أنه قد طال عليه الالمد فإنه لايمس سمعته اذ هو لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه له كي لايعود مرة أخرى الى مثل التصرف الذي انذر من أجله .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما قيل عن المدعى من عدم تعاونه مع رؤسائه مما كان سببا في نقله فإنه يبين من الاطلاع على ملف التحقيق الادارى - رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٦٣ والذي قدمته الجهة الادارية بناء على طلب المحكمة - أن المدعى قد نسب الى عميد المعهد العالى التجارى بالمنصورة بعض الامور تتعلق بإدارته للمعهد وصرفه لنفسه مكافآت غير قانونية كما أسند العميد أيضا الى المدعى بعد ذلك بعض التصرفات ثبت من التحقيق أنه لم يقم دليل على صحتها وبذلك يكون ما اثير من مسائل - كانت محل تحقيق - هو مجرد خلافات بين الاثنين لا ترقى الى مرتبه تسمح بأن يوصم المدعى ويدمغ بسوء السمعة ، أو من شأنه أن يؤثر على مركزه الوظيفى .

ومن حيث أنه مما تقدم يتبين أن بعض الاسباب التى ساقتها الجهة الادارية لاتتال من سمعة المدعى والبعض الآخر غير مستخلص استخلاصا

سائغاً من الاوراق أو من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا واذ صدر القرار المطعون فيه مستندا فقط الى فقدان المدعى لشرط حسن السمعة فان هذا القرار يكون غير قائم على سببه متعينا الغاؤه فيما تضمنه من تخطية في تحديد مركزه الوظيفي ضمن أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية التجارية مع ما يترتب على ذلك من آثار .
(طعن رقم ٤٤٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢)

الفرع الثاني عشر

التراخي في التسوية والفروق المالية

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

مفاد المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكلية والمعاهد العالية أنه أنشأ حقاً في تسوية المدرسين المساعدين والمعيدين وان تطبق احكامه على من تتوافر في شأنهم شروط انطباقه وقت العمل به في ١٩٧٤/٦/٦ — عدم جواز صرف أية فروق مالية مترتبة على تطبيق احكام هذا القانون عن فترة سابقة على ١٩٧٤/٦/٦ — لا يضار الموظف من تراخي جهة الادارة في اصدار القرار التنفيذي تطبيقاً للقانون الذي يستند الموظف حقه منه مباشرة .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم في المادة الاولى منه على أن « تسري أحكام هذا القانون على من تتوافر فيهم الشروط المبينة في المواد التالية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

القائمين بالتدريس عند العمل به في الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي » .

وتتص المادة (١٢) منه على أن « لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون المساس بأوضاع من حدد مراكزهم قبل العمل به سواء في الكليات والمعاهد العالية أم في الجامعات ولا يترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن الماضي » كما تتص المادة (١٢) من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون في ٦ يونيه سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون المذكور أنشأ حقاً في تسوية حالة المدرسين المساعدين والمعيدین طبقاً للمادة الخامسة منه وأن تطبق أحكامه على من تتوافر في شأنهم شروط انطباقه وقت العمل به أي في ٦ يونيه سنة ١٩٧٤ ، أما من حددت مراكزهم وأوضاعهم الوظيفية قبل العمل به فانه لا يترتب على تطبيق أحكامه المساس بهم وبأوضاعهم ، وقد رتب المشرع على تطبيق هذا القانون عدم صرف أية فروق مالية عن الماضي .

ومن حيث أن المقصود بعبارة « عدم صرف فروق مالية عن الماضي » هو عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون، وليس المقصود عن الفترة السابقة على اصدار قرارات تسوية حالة هؤلاء الاعضاء ذلك أن هذا القانون قد صدر ليعمل به اعتباراً من ٦ يونيه ١٩٧٤ ، وبالتالي فان أحكامه تطبق على الخاضعين له ابتداء من هذا التاريخ بما في ذلك التسوية وفقاً لأحكامه والحق في صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية منذ العمل به . وبداهة لا يضار الموظف من تراخي جهة الادارة في اصدار القرار التنفيذي اللازم تطبيقاً للقانون الذي يستمد منه الموظف حقه مباشرة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السادة المعروضة حالاتهم الذين ينطبق في شأنهم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في صرف الفروق المالية المستحقة لهم اعتباراً من ٦/٦/١٩٨٤ تاريخ العمل بهذا القانون .

معمونة فنية خارجية

(م ٧٥ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

المعونات الفنية الخارجية — استقلال وزارة البحث العلمى
بالاختصاص بشئونها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٣ بتنظيم هذه الوزارة — أثر ذلك — اعتبار اختصاص وحدة المعونة
الفنية الخارجية الخشاة بقرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بتلك
الشئون ملغيا منذ هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى كل من قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة
١٩٥٨ بإنشاء وحدة المعونة الفنية الخارجية ، والقرار الجمهورى رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ، أن البندين (٦) ، (٧)
من المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد تضمننا جميع
الاختصاصات المتعلقة بشئون المعونات الفنية الخارجية التى قضى قرار
وزير التخطيط سالف الذكر باسنادها الى وحدة المعونة الخارجية .
فالبند (٦) قد تضمن اختصاص وزارة البحث العلمى بوضع السياسة
العامة للعلاقات العلمية التى تنشئها الجمهورية مع الدول الاجنبية
والهيئات الدولية ، والاتصال بالهيئات العلمية الدولية والاجنبية ،
ورسم سياسة استقدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة والاشتراك
والاشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية ، وتعيين
المحققين العلميين بالخارج بالقواعد المقررة لنظرائهم ، كذلك اجراء
الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية العلمية بالاشتراك مع وزارة الخارجية .
وبند (٧) تضمن اختصاص الوزارة بالاشراف على تنظيم وتوجيه
وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والاجازات الدراسية
والمنح — سواء فى داخل الجمهورية أو خارجها — لجميع مصالح الدولة
والهيئات العامة .

ولاشك أن جميع الاختصاصات التى أسندها قرار وزير التخطيط
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ الى وحدة المعونة الفنية الخارجية انما تتعلق

كلها بشئون المعونة الفنية الخارجية التي تختص بها وزارة البحث العلمى — السابق الاشارة اليها — فالبند الاول من قرار وزير التخطيط المذكور يسند الى وحدة المعونة مهمة تجميع وتبويب البيانات التي ترد اليها من الوزارات والهيئات الحكومية من الخبرة الفنية طبقا لبرامج المعونة الفنية للأمم المتحدة أو اتفاقات المعونات الفنية المتبادلة مع الدول والهيئات الأجنبية ، وهذا البند انما يتعلق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية التي تنشئها الجمهورية مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية والبند الثانى الخاص بتبليغ ما يستقر عليه 'الرأى بالنسبة لتوزيع المعونات الفنية الى الممثل المقيم للأمم المتحدة والبند الثالث الخاص بتبليغ ما يتم اقراره من معونات فنية الى وزارة الخارجية لابلاغها الى ممثلى الدولة المبرمة معها اتفاقيات المعونات الفنية المتبادلة — هذان البندان يتعلقان بالاتصال بالهيئات العلمية الدولية والأجنبية والبندان الرابع والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الخبراء الذين يفدون الى مصر . . . واعداد تقارير دورية لاعمال الخبراء الأجانب — يتعلقان برسم سياسة استقدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة • والبندان الخامس والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الموظفين الموفدين فى بعثات تدريبية واعداد تقارير دورية للخبرة التى اكتسبها الموفدون المذكورين — يتعلقان بالاشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والاجازات الدراسية والمنح لجميع مصالح الدولة والهيئات العامة ، وتعيين الملحقين العلميين بالخارج وأخيرا فان البند السابع الخاص بوضع المشروع السنوى عن الاحتياجات اللازمة للدولة من المعونات الفنية فى ضوء الخطة العامة ومتابعة التنفيذ عندما يبلغ المشروع نهايته — يتعلق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية وأجراء الاتفاقات الدولية أو الاقليمية العلمية • وكل البنود سالفة الذكر — التى تضمنها قرار وزير التخطيط المشار اليه — وانما تتعلق بالاشتراك والاشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية — التى نص البند (٦) من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى •

ويخلص مما تقدم أن وزارة البحث العلمى تختص بمقتضى قرار تنظيمها رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بشئون المعونات الفنية الخارجية ، التى

تختص بها وحدة المعونة الفنية الخارجية التابعة لوزارة التخطيط —
طبقا للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها •

ولما كان القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المذكور ينص في
المادة السادسة منه على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار »
ومقتضى هذا النص هو إلغاء قرار السيد وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة
١٩٥٨ المشار اليه ، فيما تضمنه من أسناد الاختصاصات المحددة به
لوحدة المعونة الفنية الخارجية ، وبالقدر الذي يتعارض مع ما تضمنه
نص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ في البند
(٦) ، (٧) في شئون المعونات الفنية الخارجية ، وذلك لمخالفة أحكام
قرار وزير التخطيط — في هذا الخصوص — لأحكام القرار الجمهوري
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، وهو اداة تشريعية أعلى مرتبة من القرار الوزاري
المذكور •

ويترتب على إلغاء أحكام قرار وزير التخطيط المشار اليه في شأن
اسناد الاختصاصات المبينة به لوحدة المعونة الخارجية ، لمخالفتها
لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث
العلمي — على الوجه سالف الذكر — استقلال وزارة البحث العلمي
بالاختصاص بشئون المعونات الفنية الخارجية ، المخول لها طبقا للبندين
(٦) ، (٧) من المادة الاولى من قرار تنظيم هذه الوزارة رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٣ ، واعتبار اختصاص وحدة المعونة الفنية الخارجية في تلك
الشئون ملفيا ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — وذلك تطبيقا لنص المادة السادسة من
هذا القرار •

مقابل التحسين بسبب المنفعة العامة

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — الحكمة من فرض مقابل التحسين — استحقاقه على العقار المملوك ملكية خاصة للشخص الاعتباري عام ليس هو الذي تسبب بفعله في تحسين قيمته وليس هو الذي يستأدى مقابل التحسين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن « تفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، ويقول كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون مورداً من موارده » وحكمة هذا النص تحقيق العدالة الاجتماعية بفرض هذا المقابل نظير ما يعود على أصحاب العقارات من نفع بسبب المشروعات العامة التي لم يساهموا في اعبائها حتى لا يثري فرد على حساب الجماعة ، فضلاً عما يؤدي إليه من مساهمة الأموال الخاصة مع الأموال العامة في تعمير البلاد والنهوض بمرافقها .

وعلى مقتضى الحكمة المشار إليها يتعين القول بعدم سريان أحكامه على العقارات التي أصابها التحسين كافة لتخرج عن نطاق العقارات الداخلة في الدومين العام لأنها بحسب أصلها غير قابلة للتعامل فيها ، أما إذا كانت العقارات التي أصابها التحسين مملوكة ملكية خاصة فإن كانت ملكيتها للشخص الاعتباري العام الذي قام بالعمل الذي أثمر التحسين خرجت عن نطاق القانون سالف الذكر لأن هذا الشخص هو الذي أنتج بفعله الزيادة في قيمتها ولم يثر على حساب غيره ، كما تخرج عن هذا النطاق أيضاً إذا كانت ملكيتها للشخص الاعتباري العام الذي يستأدى

مقابل التحسين (المجلس البلدى) لانتضاء الدين باتحاد الذمة • وفى غير هذه الحالات يستحق المقابل المنصوص عليه فى القانون المشار اليه ، وعلى ذلك فاذا كان العقار الذى أصابه التحسين مملوكا ملكية خاصة لشخص اعتبارى عام ليس هو الذى تسبب بفعله فى تحسين قيمته وليس هو الذى يستأدى مقابل التحسين فانه يتعين عندئذ تحصيل مقابل التحسين عن هذا العقار ، وعلى مقتضى ذلك يتعين تحصيل هذا المقابل عن عقارات بنك التسليف الزراعى الواقعة بمنطقة (محب) بمدينة المحلة والتي أصابها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة فى هذه المنطقة أعمالا لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ •

(فتوى ٤٢٦ فى ٢١/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ :

مسح عقارات مناطق التحسين الذى تباشره مصلحة المساحة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتكاليف هذا المسح وحصر الملك — الجهة الادارية التى تتحمل عبء تلك التكاليف — هى مصلحة المساحة بون المجالس المحلية •

ملخص الفتوى :

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن « تقوم مصلحة المساحة بجميع الاعمال الفنية اللازمة لمسح عقارات المنطقة المحددة فى القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة وحصر ملاكها •

ومقتضى هذا النص أن القانون قد أسند الى مصلحة المساحة مهمة القيام بالاعمال الفنية اللازمة لمسح العقارات وحصر ملاكها ، وهو بهذا يضيف اليها اختصاصا جديدا محدد المضمون ، والمصلحة عند ما تباشر هذا الاختصاص وتقوم بأداء ما يقتضيه من أعمال ، انما تنفذ حكم القانون ولايمكنها الامتناع عن ذلك أو تعليق قيامها بالاعمال التى

أسندها اليها النص على طلب من جهة أخرى ، كما أنها تواجه النفقات التي تستلزمها هذه الاعمال بالصرف عليها من ميزانيتها العادية المخصصة لمواجهة نفقات الاعمال التي اختصها القانون ، دون أن يكون لها حق في استرداد مااتفقه من الجهات التي قد تقيد من هذه الاعمال .

أما بالنسبة الى المادة ٥١٤ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص على أنه : « عندما ترغب احدى المصالح في أن تؤدي لها مصلحة أخرى خدمة يجب على المصلحة الاولى أن تطلب ذلك كتابة من الثانية وتطلب منها في الوقت نفسه الخضم عليها بتكاليف الخدمة عند أدائها ٠٠ » وكذلك المادة ٥١٩ من ذات اللائحة التي تنص على أنه : « عندما تعهد إحدى الجامعات المصرية أو الهيئات الحكومية أو الشبه حكومية ذات الميزانيات المستقلة الى المصالح الحكومية الداخلة في الميزانية العامة بتوريدات أو اصلاحات أو ترميمات أو نحوها ، يجب على هذه المصالح أن تحصل منها على تعهد كتابي بدفع الثمن ٠٠ » فإن هاتين المادتين تنظمان حالات تختلف عن الحالة التي تنص عليها المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ذلك أنهما تعينان الحالات التي ترى فيها احدى المصالح أو الهيئات المشار اليها ، اسناد أعمال أو خدمات الى مصلحة حكومية متخصصة حتى تقيد من خبرتها وكفائتها، دون أن تكون هذه الاخيرة ملزمة قانونا بالقيام بهذه الاعمال ، ففي هذه الحالات تلتزم الجهات الطالبة أداء مقابل هذه الاعمال أو الخدمات من ميزانياتها الخاصة الى المصلحة التي قامت بها ، فمناط تطبيق هاتين المادتين هو أن تكون الخدمات أو الاعمال المطلوبة لا تدخل أصلا في اختصاص المصلحة الحكومية التي أدتها ولا تلتزم القيام بها قانونا ولذلك تشترط المادتين أن يكون الطلب مكتوبا كي ينهض دليلا على الالتزام بدفع المقابل مما لا يتصور عندما يكون القيام بالاعمال أو الخدمات داخلا بحكم القانون في اختصاص المصلحة التي بها .

ويخلص من ذلك أن مصلحة المساحة في قيامها بمسح عقارات مناطق التحسين وحصص ملاكها ، انما تتفد وتباشر اختصاصا أصيلا من اختصاصاتها أسنده اليها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بمقتضى نص المادة الخامسة منه ، تباشره وتتفق عليه من ميزانيتها دون أن يكون

لها حق في مطالبة المجالس المحلية بما تستلزمه هذه الاعمال من نفقات .

لهذا انتهى الرأي أن مصلحة المساحة تلتزم بنفقات مسح عقارات مناطق التحسين وحصر ملاكها من ميزانيتها ، ولا تسأل عنها المجالس المحلية .

(نوى ١٩ في ١/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المقرر عن العقار يعتبر من العناصر التي تراعى في تقدير التعويض المستحق عن العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة — أساس ذلك : أن مقابل التحسين المشار اليه يختلف محلاً وسبباً عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقاً للقانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين — استحقاق هذا المقابل على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ينص على أن يفرض في المدن والقرى التي فيها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة . ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون مورداً من موارده « مادة ١ » ، ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال المنفعة العامة يرى أنه يقرّب عليه تحسين قرار ببيان هذا العمل وتاريخ الانتفاع به أو بجزء منه به خرائط تبين حدود منطقة التحسين وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية « مادة ٤ » وتتولى تقدير قيمة العقار الداخل في حدود منطقة

التحسين قبل التحسين وبعده لجنة خاصة نص القانون على تشكيلها وتنظيم العمل فيها واجراءات الطعن في قراراتها « مادتان ٦ ، ٧ » ، وقد شكلت لجان الطعن ونظمت اجراءاتها بصريح النص « مادتان ٨ ، ٩ » ونص على أن يكون مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده « مادة ١٠ » ، وعلى أن المجلس البلدى المختص - فى جميع الاحوال - أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين « ماده ١٣ » - كما نصت المادة ١٩ من القانون المشار اليه على الغاء كل نص مخالف لاحكامه - والثابت فيما تقدم أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ صدر بتنظيم متكامل لمقابل التحسين ناسخ كل ما سبقه من الاحكام ومن بينها قواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين التى أفرد لها الباب الخامس منه تحت عنوان « فى التحسينات التى تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة » وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، ومن ثم فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبار مقابل التحسين المقرر عن العقار من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع الملكية للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على العقار وانما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعزل عن مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه والذى لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا بصور قرار متميز من وزير الشؤون البلدية والقروية ببيان أعمال المنفعة العامة التى يترتب عليها التحسين وحدود منطقة التحسين وخصائصه ، والذى لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصه وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، ومن ثم لا يتأتى الظن بأن مقابل التحسين يخطر عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وانما تنفرد بتقدير هذا المقابل اذا ما بقيت منطقة التحسين باداتها القانونية الصحيحة للجان ذات الشأن التى ينبسط اختصاصها شاملا كافة انعقارات التى يطرأ عليها التحسين سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقه بينها - ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أن للمجلس

البلدى المختص في جميع الاحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق في ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ برقم ٢١ مكررا تقضى بأن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخل ضمن مناط التحسين ويعطى النصف الآخر بأمانات المصلحة الى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات تقديرا من المشرع لان مقابل التحسين يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن نزع الملكية فيما يقتضى بالتالى الخصم المقابل قبل أداء التعويض والاحتياط حين أداء التعويض الى أن مقابل التحسين قد تحقق سداد بهذ قبل . هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا في دعاوى تنازع الاختصاص على أن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وأن هذا المقابل يستحق على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها ومن ثم فإن مقابل التحسين المقرر عن العقار لايعتبر من العناصر التى تراعى في تقدير التعويض الذى يستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه وإنما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه ويظل هذا المقابل المتراما في ذمة المالك حتى يتم الوفاء به « الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ تنازع جلسة ١٨ من يناير ١٩٧٥ » .

ومقتضى ما تقدم جميعه أن الحكم المطعون فيه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من أن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين ويمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه .

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

مقابل التحسين الذى يتحدد وفقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده لا يقع الالتزام به على عاتق المدين الا بعد تقدير قيمة العقار قبل التحسين وبعده — نتيجة ذلك — لا يجوز التعلل بسقوط مقابل التحسين بالتقادم قبل تقدير قيمة العقار وقبل اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى القانون من اخطار المالك بطريقة أداء مقابل التحسين .

ملخص الحكم :

من حيث أنه لا وجه لما ينعاه المدعى على أن القرار الطعين من أنه ما كان يتأتى فرض مقابل تحسين على موجهه مادام لم يصدر قرار وزارى منشور فى الجريدة الرسمية بتحديد مناطق التحسين ، ذلك أنه من الثابت أن وزير الشئون البلدية والقروية أصدر بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٨ قراره رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٨ باعتبار تخطيط منطقة شمال شبرا (الطريق اليمين للترعة الاسماعيلية وشوارع مصنع السماد من اعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتحديد المناطق التى طرأ عليها تحسين نتيجة هذا المشروع ، وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية بعددها رقم ٤٨ الصادر فى ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٨ وهذا القرار هو الذى قدر مقابل التحسين المطعون فيه تطبيقا له وبالاستناد اليه ، كذلك فانه لا غناء فيما يتعلق به المدعى من أن مقابل التحسين سقط بالتقادم الثلاثى أو الخمسى ، ذلك أن مقابل التحسين الذى يتحدد وفق المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده ولا يقع الالتزام به على عاتق المدين الا بعد تقدير قيمة العقار قبل التحسين وبعده ، لم يثبت فى شأن المدعى أو تتحمل ذمته — مبدئيا — به الا منذ قررت لجنة تقدير مقابل التحسين فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٤ تقدير قيمة الارض المملوكة له قبل التحسين وبعده واستحقاق نصف الفرق بين التقديرين كمقابل تحسين وهو القرار الذى اعتمد من مجلس المحافظة فى ١٤ من

يوليو سنة ١٩٦٤ وأخطر به المدعى في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٤ الذي طعن عليه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ أمام لجنة الطعون التي أصدرت قرارها بشأنه في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث لاحقه المدعى بالطعن أمام محكمة القضاء الادارى ٠٠٠ وفي ذلك كله لم يتحقق تقادم من أى نوع حتى الآن لمصلحة المدعى الذى لم يستظهر أركان هذا التقادم وموجباته قانونا على نحو يستوجب اطراح دعواه في هذا الصدد ، الشأن في ذلك أيضا لما يتعلق به — في غير دليل — من أن اجراءات القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لم تتبع أو أن الملاك لم يخطرأ طريقة أداء مقابل التحسين ، وهو ما يبدو منبث الصلة بسلامة القرار الطعين وصحته قانونا .

ومن حيث أنه بما سلف من أسباب يكون القرار الطعين والصادر في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ من اللجنة الطعون ، في تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ باستحقاق مقابل تحسين عن الارض المزروع ملكيتها من المدعى ، قد صدر صحيحا مبرثا من العيب ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقضى بالغاء هذا القرار فقد تعين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ :

الحكمة المدنية لا ينعد لها اختصاص في شأن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — ليس فيما قصت به جهة القضاء المدني في هذا الصدد في مقام تقدير تعويض نزع الملكية ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها في القانون أو يحوز حجية تحد قاتونا من ولاية القضاء الادارى في التعقيب على قرارات تلك اللجان بالالغاء أو التعويض — من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء

الولاية في الحكم الذي أصدرته فإن انتفت الولاية لم يحز حكمها
تلك الحجية .

ملخص الحكم :

من حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، صدر بتنظيم متكامل لمقابل التحسين ناسخ لكل ما سبق من الاحكام ومن بينها قواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين التي افرد لها الباب الخامس منه تحت عنوان (في التحسينات التي تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة) وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ومن ثم فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبار مقابل التحسين المقرر عن العقار من العناصر التي تراعى في تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع ملكيته للمنفعة العامة حيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على العقار ، وانما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعزل عن مقابل التحسين الذي قد يكون مفروضا عليه والذي لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا يصدر قرار متمييز من الوزير المختص ببيان أعمال المنفعة العامة التي يترتب عليها التحسين وحدود منطقة التحسين وخرائطه والذي لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصة وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ومن ثم لا يتأتى الطعن بأن مقابل التحسين ينخرط عن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وانما تتفرد بتقدير هذا المقابل اذا ما تعينت منطقة التحسين باداتها القانونية الصحيحة اللجان ذات الشأن التي ينبسط اختصاصها شاملا كافة العقارات التي يطرأ عليها التحسين سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقة بينها ، ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها الى أن للمجلس البلدي المختص في جميع الاحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه ما يستحق في ذمته لدى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة

العامة أو التحسين كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بأضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ برقم ٦١ ذكررا تقضى بأن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخل ضمن مناطق التحسين ويعلى النصف الآخر بامانات المصلحة الى حين تقديم ذى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات لان مقابل التحسين يختلف محلا وسببا عن التعويض عن نزع الملكية مما يقتضى بالتالى الخصم بهذا المقابل قبل اداء التعويض والاحتياط حين اداء التعويض الى أن مقابل التحسين قد تحقق سداؤه من قبل — هذا كما ذهب قضاء المحكمة العليا في دعاوى تنازع الاختصاص الى أن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين وأن هذا المقابل يستحق على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك اصحابها ومن ثم فان مقابل التحسين المقدر عن العقار لايعتبر من العناصر التى تراعى في تقدير التعويض المستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه ، ويظل هذا المقابل دينا في ذمته للمالك حتى يتم الوفاء به — ومقتضى ما تقدم جميعا أنه لاصحة للقول بأن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين على وجه يمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه •

ومن حيث ان المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص في شأن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذى ينأى تقديره ابتداء الطعن عليه عن ولاية المحكمة المدنية التى يقتصر اختصاصها في هذا الصدد على تقدير تعويض نزع الملكية وفق قواعده المحددة — وهو مثبت الصلة بمقابل التحسين على ما سبق ، ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدنى في هذا الصدد وفي مقام تقدير تعويض نزع الملكية ايا كان الرأى فيما انتهت اليه ، ما يجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز

حجية تحد قانونا من ولاية القضاء الادارى فى التعقيب على قرارات تلك اللجان بالالغاء أو التعويض ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا أن يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى اصدرته فان انتقلت الولاية لم يحز حكمها تلك الجهة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فقضى بالغاء القرار الطعين بما يترتب على ذلك من اثار بمقولة أن حكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هى الواجبة التطبيق وحدها فى المنازعة الماثلة وان تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين وان حكم المحكمة الابتدائية يحسم أى جدل بشأن هذا التعويض على وجه يتمتع معه اصدار قرار لاحق بفرض هذا المقابل بما يعس من حجية هذا الحكم — انما خالف صحيح حكم القانون بما يتعين معه القضاء بالغاء وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٧)

مكافاة

- الفرع الأول : المكافاة التشجيعية
- الفرع الثانى : المكافاة عن الاعمال الاضافية
- الفرع الثالث : مكافاة الانتاج
- الفرع الرابع : مكافاة نهاية الخدمة
- الفرع الخامس : مسائل متنوعة

الفرع الأول

المكافأة التشجيعية

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون علاوة على مرتباتهم الاصلية — النص في المادة الرابعة على عدم احتساب المكافآت التشجيعية في تقرير الماهية الاصلية — المراد بالمكافآت التشجيعية •

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تقضى بأنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع مايتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الاصلية ، على الا يزيد ذلك على ثمانمئة جنيه سنويا » • كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « لا تحتسب في تقرير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات حفلات واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية • ولا تحتسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة الاولى » •

والمكافآت التشجيعية التي أشارت اليها المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالفة الذكر هي المكافآت التي تمنح للموظفين مقابل خدمات ممتازة ولقاء جهود استثنائية ملحوظة يستحقون عنها

تقديرًا غير عادي ، حثا لهم على الاستمرار في بذل هذه الجهود ، ومن ثم فإن تقرير المكافأة التشجيعية يجب ان يكون لاحقًا لاداء العمل ، فلا يتصور تقدير عمل الا بعد انجازه واتمامه .

(فتوى ١٨٨ في ٢٨/٤/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ - المقصود « بالسنة » التي لا يجوز منح الموظف خلالها مكافأة تزيد على مائة جنيه - هي سنة شمسية يبدأ حسابها من التاريخ الذي تمنح فيه المكافأة .

ملخص الفتوى :

تتضمن الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « يجوز للوزير المختص منح مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء » وتنفيذا لهذا النص أصدر مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قرارا نص في المادة الثانية منه على أن « تكون المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفه الذكر طبقا للقواعد الآتية :

(أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص .

(ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة .

(ج) يكون الحد الأقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة .

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - قد حدد في المادة ١٣٢ منه طريقة حساب المدد المنصوص عليها فيه فنص على أن « يكون حساب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الشمسي » فمن ثم تكون السنة التي أشارت اليها المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء المشار اليه هي السنة الشمسية .

على أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يحدد مبدأ السنة التي نص عليها وهل هو أول يناير أو أى تاريخ آخر ، كما أن القرار لم يذكر أنها سنة مالية بل أطلق في التعبير مما يفهم منه أن السنة المقصودة هي سنة شمسية يرجع تحديد بدايتها الى التاريخ الذي يبدأ فيه استحقاق الموظف للمكافأة ، وهذا التحديد هو الذى يتفق وقصد الشارع من وضع حد أقصى للمكافآت التشجيعية الجائزة منحها خلال فترة معينة ، ذلك لان تعيين أى تاريخ تحكمى للسنة المشار اليها، بجعله أول يناير وهو بداية السنة الميلادية أو أول يولييه وهو بداية السنة المالية ، قد يترتب عليه منح الموظف مكافأتين مجموع كل منهما مائة جنيه في تاريخين متقاربين ، وذلك فيما لو منحت المكافأة الاولى قبيل نهاية السنة المحددة على النحو السابق ثم منحت له الثانية في أوائل السنة التالية . ولا شك أن هذه النتيجة تخالف مقتضى القرار سالف الذكر ، لانها تعنى حصول الموظف على أكثر من الحد الاقصى للمكافأة في فترة تقل عن السنة .

ولما كان هدف الشارع لا يتحقق في هذا الصدد الا اذا كان محل الاعتبار هو التاريخ الذى تمنح فيه المكافأة التشجيعية ذاتها ، فانه من هذا التاريخ تحسب السنة التى لا يجوز خلالها منح الموظف مكافآت تشجيعية الا في الحدود التى نص عليها القرار بحيث لا تجاوز في مجموعها مائة جنيه .

ويخلص من هذا أن السنة التى لايجوز منح الموظف خلالها مكافآت تشجيعية تزيد على مائة جنيه ، هي سنة شمسية يبدأ حسابها من التاريخ الذى تمنح فيه المكافأة .

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ :

المكافآت التشجيعية التي تمنح للموظفين لقاء الخدمات الممتازة — الحد الأقصى لمقدار هذه المكافآت — هو مائة جنيه في العام مهما تعددت الخدمات أو تنوعت ، والمقصود بالعام هو العام الحالي لا العام الشمسي — تجاوز هذا الحد — لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

وتتص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يقررها مجلس الوزراء » .

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية تقابل خدمات ممتازة أداها وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

ولمجلس الوزراء في ذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ونص في مادته الثانية على مايلأتي :

تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية :

- (أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص .
- (ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة .
- (ج) يكون الحد الأقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة .

ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على أن « يجوز بقرار من مجلس الوزراء مجاوزة النسب المشار إليها في المادتين السابقتين ، وذلك في حالات فردية » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الحد الأقصى للمكافآت التي تمنح للموظف في السنة لقاء الخدمات الممتازة التي يؤديها هو مائة جنيه ، سواء تعددت هذه الاعمال أو الخدمات خلال السنة الواحدة أم لم تتعدد ، ذلك أن عبارة نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد وردت بصيغة الجمع ولم ترد بصيغة المفرد ، إذ قالت « مقابل خدمات ممتازة » ولم تقل « مقابل خدمة ممتازة أو عمل ممتاز » مثلا .

ومن حيث أن تجاوز الحد الأقصى المقرر ينطوي على مخالفة لنص المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التي تقصر هذا الحق فله دون سواء تجاوز الحد الأقصى للمكافآت المشار إليها .

وفيما يتعلق الوزراء بتحديد السنة المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فإن الأصل في المعاملات الادارية المالية هو السنة المالية باعتبارها سنة الميزانية ، ومن ثم يتعين الاعتداد بها احتراماً لقوانين الميزانية ولقواعدها .

لهذا انتهى الرأي الى اعتبار الحد الأقصى للمكافآت التي تمنح للموظفين لقاء الخدمات الممتازة التي يؤديونها مهما تعددت خلال السنة المالية الواحدة مائة جنيه بحيث لايجوز تجاوز هذا الحد الا بقرار من رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

المكافآت التي تمنح لصيارغة مصلحة الاموال المقررة عن الخدمات التي يؤدونها في تحصيل مطلوبات بنك التسليف — هي مكافآت تشجيعية لا تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سواء قيل أو بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ — المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار — تنقيد استحقاقها بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٣٦/١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ القاضي بالتخصيص للحكومة في الاشتراك في انشاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أن يكون تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الاداري ، وبناء على اتفاق أبرم بين وزارة المالية والبنك بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣١ عهد الى مصلحة الاموال المقررة بأن تقوم بتحصيل مستحقات البنك مقابل أن تحصل $\frac{1}{4}$ / كعمولة تصرف لجهاز التحصيل بها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق يقوم صيارف هذه المصلحة بتحصيل مستحقات البنك ، وتضاف هذه المستحقات بدفتر المصلحة الى جانب المستحقات الاميرية ، ومن واقع العمولة التي يدفعها البنك تقوم المصلحة بصرف مكافآت للصيارف والموظفين المشرفين عليهم طبقا للقواعد التي تضعها المصلحة بالاتفاق مع البنك وتعتمدها الوزارة بعد موافقة ديوان الموظفين ٥٠٠ ويراعى فيها أسس المجهود الشخصي الذي يبذله كل منهم في هذا الشأن .

وقد كان البنك يودع العمولة بحساب الامانات سنويا للصرف منها على هذه المكافأة لمستحقها طبقا للقواعد التي كان معمولاً بها ويسوى ما يفيض لحساب الايرادات الا أن وزارة المالية رأت في سنة ١٩٥٠ أن يدرج مبلغ بميزانية المصلحة (بند المكافآت) للصرف على هذه المكافأة على أن يدرج ما يحصل من البنك من عمولة في ايرادات

المصلحة ٠٠٠ على أن يشترط في الميزانية أن يكون الصرف على هذا الاعتماد في حدود المحصل الفعلى من البنك ، وقد تم ذلك فعلا اعتبارا من مشروع ميزانية سنة ١٩٥٠/١٩٥١ .

ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحديد القواعد الواجب اتباعها في صرف المكافآت تنفيذا لاحكام المادة ٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقضى بالغاء كل ما يتعارض مع أحكامه من تاريخ العمل به في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى ديوان الموظفين في أثر هذا القرار على القواعد المنظمة لصرف مكافآت بنك التسليف الزراعى والتعاونى للصيارف والموظفين ، فأفاد الديوان بعدم سريان أحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه على هذه المكافآت نظرا لأنها تصرف من المبالغ التى يرصدها البنك لهذا الغرض ، واستنادا الى هذا الرأى استأنفت المصلحة صرف المكافآت سنويا طبقا للاحكام المنظمة لها .

غير أنه نظرا لصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميين علاوة على مرتباتهم فقد انتهت ادارة الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والمحاسبات الى أن قيام الصيارف بعمليات تحصيل مطلوبات بنك التسليف الزراعى والتعاونى هو عمل اضافى يقومون به لقاء مكافأة محدودة ، الامر الذى يخضع هذه المكافأة لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧

وقد أثارت هذه الفتوى الجدل حول مدى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ (المعدل بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩) على هذه المكافأة مما دعا المصلحة المذكورة الى ايقاف صرف هذا النوع من المكافآت الى أن يتم الفصل في هذا الخلاف .

وأخيرا — حسما لكل خلاف — صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ باستثناء موظفى مصلحة الاموال المقررة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وذلك فيما يتعلق بالمكافآت التى تمنح لهم مقابل الخدمات التى يؤدونها في تحصيل مطلوبات البنك .

ولما كانت المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر قد حددت للعمل بأحكامه تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، لذلك تستطلعون الرأى فى مدى جواز صرف المكافأة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ العمل بهذا القرار ومدى امتداد أثره الى المدة المشار اليها •

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن اتفاق بنك التسليف الزراعى والتعاونى مع وزارة المالبة بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣١ على قيام مصلحة الاموال المقررة بتحصيل مستحققاته عن طريق أجهزة التحصيل بها ، قد ناط بهذه المصلحة هذا العمل بحيث أصبح من اختصاصها أن تتولاه كما تتولى تحصيل استحقاق انخزانه العامة عن طريق أجهزة التحصيل بها ، وفى أوقات العمل الرسمى ، وبذات الاجراءات ، بغض النظر عما اذا كان يعتبر عملا أصليا من أعمال المصلحة يدخل فى حدود الغرض الذى من أجله أنشئت ، أم هو عمل متولاه بطريق الانابة فهو يعتبر بالنسبة الى أفراد أجهزة التحصيل بالمصلحة والموظفين المشرفين عليهم عملا أصليا يتولونه فى أوقات العمل الرسمية ، يؤكد ذلك أن القواعد المقررة لمكافآت الصيارفة والموظفين المشرفين على أعمالهم لاتأخذ فى الاعتبار سوى فكرة الكفاية الانتاجية فتقدر المكافأة المستحقة لكل صراف بقدر مجهوده فى التحصيل ولا تشترط فى استحقاق المكافأة أن تكون ممارسة العمل فى غير أوقات العمل الرسمية ، مما ينفى عن العمل الذى يستحق هذه المكافأة صورته العمل الاضافى ، باعتبار أن الشرط فى اعتبار العمل كذلك أن يتم فى غير أوقات العمل الرسمية • ومن ثم فان المكافآت التى تمنح للصيارف والمشرفين على أعمالهم وفقا للقواعد سالفه الذكر ، لا تعتبر من المكافآت من الاعمال الاضافية ، وانما هى من قبيل المكافآت التشجيعية •

وقد كشف قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ — صراحة — عن كون هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية ، مما قرره من استثناء هذه المكافآت من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس

الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التي تتعلق بالمكافآت التشجيعية والقيود الواردة في شأن تقريرها .

ومن حيث أن اعتبار هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية يخرجها عن نطاق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بموجب المادة الرابعة من هذا القانون ، ومن ثم فإن النص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ على استثنائها من أحكام القانون المذكور ليس الا تقريراً لحكم هذا القانون ذاته . ولذلك فإن أثر القرار المشار اليه ينصرف الى الماضي فيما يتعلق بعدم خضوع المكافآت السابق استحقاقها قبل العمل به لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، فلا تخضع المكافآت المذكورة لأحكام هذا القانون سواء بعد العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ أو قبل العمل بأحكامه .

على انه لما كان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر قضى باستثناء المكافآت المشار اليها من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، فإن القرار الجمهوري المذكور يعتبر منشأ لحكم جديد تخضع له تلك المكافآت — باعتبارها مكافآت تشجيعية — وهو عدم تقيدها بالقيود الواردة في المادة الثانية المشار اليها . ولما كان هذا القرار لم يتضمن النص على سريان أحكامه على الماضي ، فإن استحقاق المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل به ، انما يتقيد بالأحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى الرأي الى اعتبار المكافآت التي تمنح لموظفي مصلحة الاموال المقررة عن الخدمات التي يؤدونها لبنك التسليف الزراعي والتعاوني ، من قبيل المكافآت التشجيعية ومن ثم لا تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، سواء بعد العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ أو قبل العمل بأحكامه ، الا أن استحقاق المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار ، انما يتقيد بالأحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

المكافآت التشجيعية التي يجوز منحها مقابل الخدمات الممتازة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ استنادا الى المادة ٤٥ من قانون التوظيف — لا يجوز أن تتجاوز مائة جنيه في السنة المالية الواحدة الا بقرار من رئيس الجمهورية سواء أكانت ممنوحة من جهة واحدة أو أكثر من جهة •

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على أنه :

« كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها ، وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار مجلس الوزراء » •
وقد أصدر مجلس الوزراء بهذه القواعد قرار بجلسته المنعقدة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حيث نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تكون المكافأة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية :

(أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص •

(ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة •

(ج) يكون الحد الاقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة » •

كما نص القرار في مادته الثالثة على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء مجاوزة النسب المشار اليها في المادة السابعة وذلك في حالات فردية •

ويخلص من الاحكام المتقدمة أن الحد الاقصى للمكافأة التشجيعية التي يجوز منحها للموظف عن خدمات ممتازة هو مائة جنيه في السنة الواحدة (وهي السنة المالية) ولرئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد في حالات فردية •

ويستوى في حساب ذلك الحد الأقصى أن تؤدي الخدمات الممتازة لجهة واحدة أو لأكثر من جهة ، ذلك لأن الفقرة (ج) من المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد جاء حكمها علما ومانعا في تحديد الحد الأقصى للمكافأة بمائة جنيه للموظف في السنة ، ومن ثم فإنه طالما أنه نفس الموظف وفي نفس السنة فإنه لا يجوز أن يتقاضى أكثر من مائة جنيه على سبيل المكافأة التشجيعية ولو تعددت الجهات مانحة المكافأة فهذه الفقرة قد وضعت حدا أقصى لمكافأة الموظف لا يجوز تعديده لاي سبب الا أن يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية كما سبق .

لهذا وفي ضوء ما تقدم جميعه لا يجوز أن تتجاوز المكافأة التشجيعية الممنوحة للموظف مقابل الخدمات الممتازة ، مائة جنيه في السنة المألوبة الواحدة ، الا بقرار من رئيس الجمهورية ، سواء أكانت ممنوحة من جهة واحدة أو أكثر من جهة وذلك طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون الموظفين والمادتين الثانية والثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(انتهى ١٣٠٦ في ١١/٢٥ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

مكافأة تشجيعية — قواعد منحها المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١/١٠/١٩٥٥ — تقيد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بهذه القواعد ، وفقا للمادة ٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ باعتبار الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي من ٦/٢/١٩٦٢ — عدم تقيد الهيئة ، في ظل نص المادة ١٨ من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلانحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل من ٢/٢/١٩٦٢ بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، بمنح المكافآت التشجيعية للخبراء بقواعد موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات ، قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، كانت تنص على أن : تختص اللجنة التنفيذية .. بالاشراف على مصلحة التأمين والمعاشات وعلى الاخص مايتأتى : (١) .. (٢) .. (٣) منح مكافآت لموظفى الصندوق وغيرهم نظير ما يقومون به من أعمال فى حدود الانظمة المتبعة . (٤) تعيين الخبراء وتحديد مكافآتهم .

وفى ظل هذا النص ، ما كان يجوز للجنة التنفيذية أن تمنح موظفا لديها أو من حجة أخرى أو خيرا ، مكافأة تشجيعية تجاوز مائة جنيه فى السنة ، طالما أنه لم يكن للجنة بمقتضى قانون تنظيمها أن تخرج فى منح مثل هذه المكافأة على القواعد العامة المقررة فى شأنها بالنسبة الى موظفى الدولة وقوامها الا تجاوز المكافأة مائة جنيه فى السنة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تنفيذا للفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به منذ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، أصبحت تنص على أن : « تعتبر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ومجلس الادارة هو السلطة العليا فى ادارة شئونها ، وله على الاخص ما يأتى :

أولا : ثامنا : تعيين الخبراء وتحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفى الحكومة . » وفى ظل هذا النص أصدر مجلس ادارة الهيئة فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٦٢ قرارا بمنح السيد / المذكور ، سنة فى المدة من ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٩ الى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه وان كانت الهيئة المذكورة قد اعتبرت مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى منذ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ على ما سبق ، وكانت المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة

نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى المعد اعتباراً من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح مكافأة تشجيعية لمن يؤدي خدمات ممتازة من الموظفين والمستخدمين والعمال وذلك وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة لموظفى الدولة وعمالها » وكان النص المقابل لهذه المادة قبل ذلك التعديل لا يقيد ما تمنحه المؤسسة العامة من مكافآت تشجيعية بقواعد موظفى الدولة . أنه وأن كان ذلك الا أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات تظل — فى ظل هذا النص بعد تحديده — غير مقيدة فى منح المكافآت التشجيعية للخبراء بقواعد موظفى الدولة وبيان ذلك أن نص المادة ١٨ المذكورة ، قبل تعديله ، كان يضع قاعدة عامة تتعلق بجميع موظفى وعمال المؤسسات العامة تجيز منحهم مكافآت تشجيعية دون قيود تتعلق بمقدار المكافأة أو بالجهة التى تختص بمنحها ، أما المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديله فانها تتضمن فى البند الثامن قاعدة خاصة بالخبراء بالهيئة وحدهم فأجازت تحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفى الحكومة — واذا كانت القاعدتان بالمادتين متلاقيان فى عدم التقيد فى منح المكافآت ، الا أنهما لا متلاقيان لاختلاف الحكمة فى كل منهما عن الأخرى ، فالحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفى المؤسسات — كما يكشف عنها منطوق النص — هى حث الموظف على الاستمرار فى بذل جهوده والمثابرة على أداء الخدمات الممتازة بقصد الوصول الى هدف زيادة الانتاج وتحسين نوعه وخفض تكاليفه أما الحكمة من نص البند الثامن من المادة ٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فهى تمكين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من الافادة بخبرة الخبراء الاكثواريين وهم قلة محدودة يتنازعهم العمل فى أكثر من جهة ، وخدماتهم لازمة للهيئة ، وانايتهم لديها بغير المكافآت المحررة غير مقدورة ، ومن ثم كان عدم تقييد مكافآتهم هو وسيلة تمكين الهيئة من تعويضهم عن جهودهم لديها حتى لا ينصرفوا عنها .

وفى ضوء ذلك فانه اذا كانت الحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفى المؤسسات قد تعدلت برغبة فى الحد من الاسراف والمقابلة فى المعاملة بين موظفى المؤسسات وموظفى الحكومة ، مما اقتضى تعديل

هذه المادة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على ما سلف ، اذا كان ذلك فان الحكمة من المادة ٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ظلت قائمة دون تعديل لبقاء معطياتها ودوافعها التي حدثت بشارع قانون المعاشات الجديد رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الى تضمينه نصا يحرر مكافآت الخبراء الاكثوريين من كل القيود التشريعية المفروضة على الاجور الاضافية والمقررة لجميع موظفي الحكومة والمؤسسات .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن التفسير ينتج سريان حكم المادة ٧ المذكورة في بندها الثامن في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ومما يؤيد هذا النظر أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أخضع الهيئة للائحة موظفي المؤسسات هو بذاته الذي تضمن القاعدة الخاصة بعد تقيد مكافآت الخبراء بقواعد موظفي الحكومة ، وعند صدور هذا القرار كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم يعدل بعد بمقتضى نصا يحرر المكافآت التشجيعية لموظفي جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي من قيود موظفي الحكومة ولا يمكن تبرير نص المادة السابعة في بنده الثامن المذكور ، ازاء وجود النص العام في القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، الا على أساس أن ذلك النص يضع قاعدة خاصة للخبراء لا تعتبر تطبيقا للقاعدة العامة ولا يرتبط بها ، والا كان نصا عفويا بلا مقتضى والاصل في التفسير هو أعمال النص بدلا من اهماله .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أنه لم يكن للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في قرارها منح أحد الخبراء الاكثوريين مكافأة تشجيعية ، أن تنقيد في ذلك بالقواعد المقررة لموظفي الحكومة .

ومن حيث أنه عن مدى جواز ذلك القرار وهو يقرر لخبير مكافأة تشجيعية غير مقيدة عن خدمات أحييت قبل العمل بالتعديل الذي نص صراحة على عدم تقيد مثل هذه المكافأة .

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

مكافأة تشجيعية — خضوعها للنظام القائم في تاريخ منحها —
أساس ذلك مستمد من أن الحق في المكافأة ينشأ من القرار الصادر بمنحها ، ومن أن الاختصاص الإداري يتحدد بالقانون القائم عند ممارسته .

ملخص الفتوى :

أن المكافأة التشجيعية ، كأصل ، ليست حقا لمن أدى الخدمة التي تقرر عنها المكافأة يستمده من القانون مباشرة بحيث يكون قرار منحها كشفا عن هذا الحق وتقديره له وإنما المكافأة التشجيعية لا تكون مضمون مركز شخصي أو حق فردي الا بصور قرار إداري من مختص بسند هذا المركز الى شخص ينشئ له الحق في المكافأة فيصبح صاحبا لما حدده له القرار وترتبطا على ذلك لا يتقيد مبلغ المكافأة بالنظام القائم في تاريخ أداء العمل لأن هذا الأداء لا يولد بذاته مباشرة استحقاق المكافأة لتربط ضوابطها بالنظام المعمول به حينئذ ، وإنما تخضع المكافأة للنظام القائم في تاريخ صدور قرار منحها لأنه الذي ينشئ الحق فيها، وضوابط الحق وحدود المركز الذي يولده يرتبط بالنظام المعمول به وقت انشاء الحق وهو ينشأ بقرار منح المكافأة كما سلف .

وفضلا عن ذلك فإن العبرة في تحديد الاختصاص الإداري بالقانون القائم عند ممارسته ، والقول بأن سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عندما يقرر مكافأة تشجيعية لضير بعد العمل بالبند (ثامنا من المادة السابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، تنقيده بالنظام الذي كان يحدد مدى اختصاصه قبل ذلك وعند أداء الخدمة يفرض على المجلس أن يمارس اختصاصه الذي تم تعديله بعد هذا التعديل وهو يخالف القواعد المصرحة للاختصاص الإداري ، ومن المعلوم عنها أن الحدود الزمنية للاختصاص تجعل سلطة صاحبه مقصورة على

المدى الوقتى الذى يحدده القانون فلا يجوز ممارسته خارج نطاقه الزمنى ، وبالمثل يكون لصاحب الاختصاص أو عليه — بحسب الاحوال — الا يمارس الا الاختصاص الذى يقرره له القانون من تاريخ تقريره له وحتى تعديله ، اذ بعد التعديل يمارس الاختصاص المعدل •

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن مجلس ادارة الهيئة يملك تقدير مكافأة تشجيعية لخير ، بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، دون أن يتقيد فى منح هذه المكافأة بالقواعد الموضوعه لموظفى الحكومة حتى لو كانت الاعمال التى قررت منها المكافأة قد أدت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه •

(فتوى ٦٨٥ فى ١٩٦٤/٨/٤)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش — صدور قرار فى تاريخ لاحق لوفاة أحد العاملين بمنحه مكافأة تشجيعية عن مدة عمله السابقة على وفاته — اعتبارها من المبالغ التى استحققت للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته — أثر ذلك أنه ينطبق عليها نص المادة الخامسة من القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ التى تقضى بوجوب صرفها الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٢ من هذا القانون •

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش تنص على أنه « يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار اليها فى المادتين ١ ، ٢ ما يكون قد تجمد من مبالغ

استحققت للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته ولا تعتبر تلك المبالغ تركة » .

وأن مفاد المادة الخامسة سالفه الذكر أن ما استحق للعامل بسبب الرابطة الوظيفية سواء كان أجرا أو من ملحقات الاجر لا يعتبر تركه وانما يصرف الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية من هذا القانون وأن المكافأة التشجيعية تأخذ هذا الوصف ولو كان تقريرها لاحقا على وفاة العامل اذ أن سبب استحقاقها ناشئ قبل الوفاة عن الفترة التي عمل فيها المذكور بكفاية استحق عليها هذه المكافأة كما أنه بالوفاة تنتقضى أهلية النوجب كما تنتقضى الذمة كما عرفها الشرعيون فلا يستطيع الميت أن يكسب حقا جديدا أى حقا لم يكن سببه قد نشأ وقام قبل وفاته .

وأن :لعامل المتوفى كان قد أدى عملا للجهات التي كان يعمل بها هو سبب المكافأة التشجيعية التي تقررت بعد وفاته ومن ثم تعتبر من المبالغ التي استحققت للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته وينطبق عليها نص المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ التي تقضى بوجوب صرفها الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها في المادتين ١ ، ٢ من هذا القانون وتنظم المادة الاولى من هذا القانون الصرف لمن يتوفى من العاملين وهو بالخدمة وتنظم المادة الثانية الصرف لمن يتوفى من أصحاب المعاشات .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « في حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته ... ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهما بالتساوي ومع ذلك ففي حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولي الشرعى أو المتولى شئونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابعة على من يكون في الخدمة من موظفي

وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار إليها».

ومن حيث أن مقتضى هذا النص هو أن يتم الصرف الى الشخص الذى يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل قبل وفاته ، فاذا لم يعين أحدا صرغت المنحة الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهما بالتساوى غير أنه فى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ، وهنا تصرف المنحة الى الولى الشرعى أو المتولى شئون هؤلاء القصر وفى حالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة المذكورة صرفت المنحة لمن كان يعولهم قبل وفاته وذلك تطبيقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافأة التشجيعية التى قررها وزير الخزانة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ للمرحوم عن مدة عمله السابقة لوفاته فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ تعتبر من المبالغ التى استحققت للمتوفى قبل وفاته وتصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار اليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(ملف ٤٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥٨٣)

المبدأ :

عدم احقية العامل للمكافأة التشجيعية خلال فترة الاجازة الاستثنائية الممنوحة له وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٦٤ فى شأن اضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والامراض العقلية والمزمنة.

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة

الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن اضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والامراض العقلية والمزمنة والتي تنص على أنه « تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكرر — استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الاولى من المادة ٨١ من هذا القانون بمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو مرض عقلي أو بأحد الامراض المزمنة اجازة مرضية بأحر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا في مزاولة أية مهنة أو عمل •

ويصدر بتحديد الامراض المزمنة المشار اليها في الفقرة السابقة قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة •

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي تنص المادة ٤٩ منه على أنه « يجوز لرئيس مجلس الادارة تقدير مكافأة تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو اعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير في النفقات •

كما يجوز لرئيس الجمعية العمومية للشركة منح مكافأة تشجيعية لرئيس ولاعضاء مجلس الادارة ولمن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف •

وتنص المادة ٦٩ من ذات القانون على أنه « تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الامراض المزمنة » •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفى الذكر قد سكتت عن معالجة صرف المكافآت والحوافز للخاضعين لاهكامهما واكتفت بصرف مرتب المريض كاملا ، ومن المستقر عليه أن المرتب الكامل لا يندرج تحته مكافآت الجهود غير العادية والحوافز — والمكافآت التشجيعية ذلك أن هذه المكافآت هي نوع من التعويض عن جهود غير

عادية يبذلها العاملون فهي رهينة بتأدية هذه الاعمال فعلا ولا تستحق بمجرد شغل الوظائف المقررة لها هذه المكافآت . ولهذا فان مناسط استحقاقها هو الاداء الفعلى للعمل أما في غير أوقات العمل بالاضافة الى ادائه في أوقاته وأما على وجه يتسم بالتميز على ما عرفه النص، وتتمتع جهة الادارة بسلطة تقديرية في تقدير الوجه غير العادى أو التميز في الاداء ، ومن ثم في منحها نتيجة لذلك وهذا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغتها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٥/٢/١٩٨٤ حيث انتهت الى عدم أحقية العاملين المرضى بامراض مزمنة في الحصول على مكافآت الجهود غير العسادية وحوافز الانتاج والمكافآت التشجيعية خلال فترة الاجازة الاستثنائية الممنوحة لهم طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في صرف مكافآت الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية وهي نصوص مماثلة لما ورد بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان العامل المعروضة حالته مريض بمرض مزمن وينطبق في شأنه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ لا يؤدى عمله الاصلى ومن ثم لا يؤدى جهدا غير عادى ولا متميزا فانه يستحق المكافأة التشجيعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروض حالته للمكافأة التشجيعية خلال فترة الاجازة الاستثنائية الممنوحة له وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

الفرع الثانى

المكافأة عن الاعمال الاضافية

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ :

يستحق الموظف مكافأة عن العمل الاضافى فى غير أوقات العمل الرسمية متى كان مختلفا عن العمل الاصلى من حيث نوعه أو خارجا عن اختصاصه أو كان العمل الاضافى متفرعا عن العمل الاصلى ولكنه يستغرق زمنا يجاوز الحدود المعقولة •

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى أحكام المكافآت عن العمل الاضافى فى مصر يتبين أنه فى ٧ من مايو سنة ١٩١٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه أنه « لا يجوز مبدئيا لاي مستخدم كان من الداخلين فى هيئة العمال أن يحصل على مرتب أو منحة أو مكافأة من أى نوع كانت وأيلا كان مصدرها علاوة على ماهيته الاعتيادية ما لم يكن ذلك بموجب لائحة وافق عليها مجلس النظار أو بمقتضى تصريح عام أو خاص من المجلس المشار اليه • أما ربط مبلغ فى الميزانية لصرف مرتب ما فهو لا يكفى بذاته ليجعل حقا بالحصول على هذا المرتب •

وفى ٢٦ من يناير سنة ١٩١٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بمنح مرتبات أو مكافآت عن الاعمال الاضافية •

وفى ٢ من فبراير سنة ١٩٢٤ صدر قرار مجلس الوزراء بعدم صرف أجر اضافى عن القيام بعمل يدخل فى طبيعة العمل الاصلى •

ومفهوم المخالفة من هذا القرار الاخير أن الموظف يستحق أجرا عن العمل الاضافى الذى لا يدخل فى طبيعة العمل الاصلى •

والقرار على هذا الوجه قد تضمن قاعدة منطقية وعادلة لانه اذا كان الموظف مطالبا بالتفرغ لعمله مهما اقتضاه ذلك من جهد ولو في غير أوقات العمل الرسمية فان ذلك لا يكون الا بالنسبة الى الاعمال التي تدخل في طبيعة عمله الاصلى أما غير ذلك من الاعمال فالعدالة والمصلحة العامة تقتضيان بأن يكافأ الموظف عليها والا كانت خبرته أو تخصصه وبالا عليه وأدى عدم مكافأته الى تثبيط همته مما يعود بالضرر على المصلحة العامة .

وقد عاد مجلس الوزراء بعد ذلك وأصدر قرارا في ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ نص فيه على « أن الموظف مطالب بأن يضع — في الحدود المعقولة — وقته وخبرته فيما يتعلق بمهام وظيفته تحت تصرف الحكومة ولا محل للمكافأة عن الاعمال الاضافية وان اقتضت تأديتها الاشتغال في غير أوقات العمل الرسمية .

وفي الاحوال القليلة التي ترى وزارة المالية أن هناك ظروفًا قوية تبرر صرف مكافأة يجب على الوزارات المختصة قبل أن ترتبط بأي ارتباط مالي أن تطلب الترخيص المبدئي من وزارة المالية مع بيان تلك الظروف والاعمال الاضافية ودرجة الموظف وماهيته ومقدار المكافأة المقترح صرفها والاساس الذي بنى عليه .

فهذا القرار يفرض على الموظف أن يضع تحت تصرف الحكومة وقته هو لا وقت العمل الرسمي فقط بدون مقابل غير مرتبه وذلك بقيدين :

الأول — أن يكون هذا التكليف في الحدود المعقولة .

الثاني — أن يكون التكليف في نطاق مهام الوظيفة .

ويستفاد من هذا القرار أن الموظف يستحق مكافأة على العمل الاضافي اذا استدعى قيامه بمهام وظيفته أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية بما يجاوز الحد المعقول بأن يقوم بذلك باضطراد ولمدة طويلة بحيث يصير العمل الاضافي الطارئ كالعمل الاصلى . أو اذا كان العمل الذي يقوم به في غير أوقات العمل الرسمية خارجا عن مهام وظيفته الموكولة اليه أو بتعبير أوضح خارجا عن اختصاصه .

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين — هيئة عامة
— المكافآت التي يتقاضاها الموظفون الذين ينسبون للعمل بها — خضوعها
لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧.

ملخص الفتوى :

ان الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر
قد تقررت بالامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الذي تضمن تنظيم
التدابير والاجراءات الخاصة بإدارة أموال الرعايا المذكورين تحقيقا
لمصالح الدولة العليا ، ومن ثم تكون الجهات القائمة على شؤون الحراسة
هيئات عامة .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن
مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة ومندوبيها في الشركات والهيئات
الخاصة تنص على أنه :

« مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة
١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية تتّول الى الخزانة العامة جميع
المبالغ أيا كانت صورتها التي يستحقها ممثلو الحكومة والهيئات العامة
ومندوبوها لدى الشركات أو غيرها من الهيئات ، على أن تحدد المكافآت
التي تصرف لهؤلاء الممثلين والمندوبين بقرار من الجهة المختصة
بتعيينهم »

وظاهر من هذا النص أن تطبيقه منوط بأن يكون الموظف ممثلا أو
مندوبيا للحكومة لدى الشركات أو الهيئات الخاصة .

ولما كانت الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية هي
من الهيئات العامة على ما سلف بيانه ، وليست من الهيئات الخاصة التي

تعنيها المادة الاولى من القانون المشار اليه ، فانه من ثم لا يسرى هذا النص على وكلاء وزارة التربية والتعليم وغيرهم من موظفي الوزارة المندوبين للعمل بها .

وبالرجوع الى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، يبين أن المادة الاولى منه تنص على أنه :

« فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا » .

وبين من هذا النص أن حكمه يتناول من يعمل من موظفي الدولة أعمالا اضافية بالحكومة أو الشركات أو بالمجالس أو باللجان أو بالمؤسسات الخاصة ، أي أنه يتناول من يعمل عملا اضافيا بالهيئات العامة أو الخاصة على السواء متى كان يتقاضى عن هذا العمل راتبا أو اجرا اضافيا .

ولما كانت الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية التي نخب لها وكلاء وزارة التربية والتعليم وغيرهم من موظفي الوزارة تعتبر من الهيئات العامة التي يعنيها هذا النص ، فإن المكافآت التي يحصلون عليها نظير عملهم بها تخضع لاحكام القانون المشار اليه .

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

موظف — مرتب — المكافآت والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون
المتدربون للعمل بالحراسة على أموال رعايا الاعداء — خضوعها لاحكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن
الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة
على مرتباتهم الاصلية على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج
الجمهورية لايجوز أن يزيد مجموع مايتقاضاه الموظف من اجور
ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته ومكافآته الاصلية لقاء الاعمال
التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس
أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ من الماهية أو المكافأة
الاصلية على أن لايزيد ذلك على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » . وقد
جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون « تحديدا للاعمال الاضافية
التي تستحق عنها الاجور التي وضع لها حدا أقصى ، وتنظيما للقواعد
التي يجب أن يسير عليها العمل في تقدير الاجر عن الاعمال الاضافية
والخارجة عن نطاق الوظيفة الاصلية التي عين فيها الموظف رؤى وضع
هذا المشروع » .

ويستفاد من هذا النص في ضوء المذكرة الايضاحية للقانون أن
حكمه يتناول كافة المرتبات مهما اختلفت صورها التي يتقاضاها الموظفون
العموميون نظير أعمال يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة
الاصلية وقد أشار المشرع في النص على سبيل التمثيل لا على سبيل
الحصر الى بعض جهات وهي الحكومة والشركات والهيئات والمجالس
والمؤسسات العامة والخاصة بحيث يمتد مجال أعمال النص الى غير
هذه الجهات متى أدى الموظف العام فيها عملا اضافيا يتقاضى عنه راتبا
أو اجرا أو مكافأة ، وقد حرص المشرع في ايراد هذه الامثلة على أن

تكون جامعة بين جهات عامة وأخرى خاصة تؤكد لمدلول النص المشار إليه ، ذلك أن الجهات التي يؤدي فيها الموظف العام عملا اضافيا لا تخرج في الاصل عن هذين النوعين فهي أما جهات عامة أو خاصة فان كان ثمة هيئات تجمع بين الصفتين ، الصفة العامة والصفة الخاصة أي تأخذ من كل منهما بنصف فانها أولى بتطبيق النص وأعمال حكمه ، ولقد سبق للجمعية أن عرضت لتكييف الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية التي ندب لها بعض كبار موظفي وزارة التربية والتعليم فرأت أن الحراسة تعتبر من الهيئات العامة المشار إليها في نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى انها اجراء تتخذه الدولة بمقتضى سيادتها وسلطتها العامة ، ومن ثم تخضع المكافآت التي يتقاضاها هؤلاء الموظفون نظير عملهم بها بأحكام القانون المتقدم ذكره — وغنى عن البيان أن حكم الحراسة على أموال الاعداء وتكييفها القانوني لا يختلفان باختلاف المال الموضوع تحت الحراسة فهي هيئة عامة ولو لم يصف عليها المشرع الشخصية الاعتبارية المستقلة . على أن حكم النص المتقدم بيانه شامل كافة الاعمال التي يؤديها الموظف خارج نطاق وظيفته نظير أجر وسواء أدى هذه الاعمال في هيئة عامة أو خاصة ، ومن ثم فانه يتناول الاعمال التي يؤديها الموظفون العموميون خارج نطاق وظائفهم في الحراسة العامة على أموال الاعداء مهما اختلف الرأي في تحديد تكييفها القانوني أي سواء اعتبرت هيئة عامة أم خاصة أم هيئة تجمع بين هاتين الصفتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الموظفين المندوبين للعمل بالحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين يخضعون فيما يتقاضون من مرتبات أو أجور أو مكافآت نظير هذا العمل لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

المكافأة عن الاعمال الاضافية — عدم تأثرها بزيادة راتب الموظف
— سريان هذا الحكم سواء أكانت المكافأة مقدرة جزائيا بمبلغ معين
أو بنسبة معينة من الراتب •

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء النظم الخاصة بمنح المكافآت عن الاعمال
الاضافية أن ثمت اعتبارات تراعى في تقديرها أهمها طبيعة العمل
الاضافى وما يقتضيه القيام بها من جهد والاعتماد المالى المقرر لهذا
العمل • وهذه الاعتبارات إنما تتصل بالعمل ذاته دون الموظف القائم
به ، ومردّها الى المبدأ القاضى بأن يكون الاجر مقابل العمل وهو المبدأ
الاصيل الذى قام عليه قانون نظم موظفى السحولة • ومن ثم فإن
الاعتبارات المذكورة ، دون سواها تكون هى المرجع فى زيادة أو خفض
المكافأة عن الاعمال الاضافية ، أما زيادة راتب الموظف أو خفضه فلا
أثر له فى تقدير المكافأة لان العمل الاضافى الذى يستحق من أجله
المكافأة ثابت ومنفصل عن عمله الاصلى الذى قد يزيد أعباء وتبعات
كلما تدرج الموظف فى سلم الترقى •

وهذا النظر صحيح سواء أقدرت المكافأة تقديرا جزائيا أى بمبلغ
معين دون نظر الى الراتب أم قدرت على أساس نسبة معينة من هذا
الراتب •

لهذا انتهى الرأى الى أن زيادة راتب الموظف لا تؤثر فى مقدار
المكافأة التى يستحقها عن عمل اضافى سواء أكانت مقدرة تقديرا جزائيا
بمبلغ معين أم بنسبة معينة من راتبه الاصلى •

(فتوى ٢٤٨ فى ٢١/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

مصرفات الانتقال — جواز الجمع بين المكافأة عن الاعمال الاضافية
وهذه المصروفات في ظل لائحة بدل السفر الصادرة في سنة ١٩٢٥ —
عدم جواز الجمع منذ تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء النصوص التشريعية المنظمة لموضوع منح المكافآت
عن الاعمال الاضافية ومصرفات الانتقال أن المادة ٤٥ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه — « يجوز
للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب
اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها
مجلس الوزراء » وأن المادة ٥٥ من القانون ذاته تنص على أن : « للموظف
الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة
حكومية ، وذلك على الوجه والشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار
مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى
ديوان الموظفين » .

ويبين من استعراض نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادرة سنة ١٩٢٥ أن المادة الخامسة والعشرين منها تنص على مايتأتى:
« الموظفون والمستخدمون الذين يستدعون الى الحضور الى محال عملهم
في غير ساعات العمل المعتادة التي تقررها المصالح التابعون لها أو في
يوم العطلة الاسبوعي أو في الاعياد الرسمية يجوز لهم أن ترد لهم
مصاريف انتقالهم الفعلية اذا رأى رئيس المصلحة موجبا لذلك مع مراعاة
احكام المواد المتقدمة » .

ولا ترد هذه المصاريف الا اذا كان محل اقامة الموظف على مسافة
لا تقل عن كيلو متر ونصف كيلو متر من مقر عمله .

ولا يجوز في أى ظروف أخرى أن يسترد موظف أو مستخدم أى مبلغ للانتقال بين محل اقامته ومحل عمله » .

وقد عدل هذا النص فى لائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ فنصت المادة ٢٦ منه على مايتأتى :
« الموظفون الذين يستدعون للحضور الى مقر أعمالهم فى غير ساعات العمل المقررة أو فى أيام العطلة الاسبوعية أو فى الاعياد الرسمية يجوز أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية بشرط الا تقل المسافة بين السكن ومحل العمل عن اثنين كيلو متر على أنه لايجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين تصرف لهم أجور اضافية » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن للموظف كقاعدة عامة ان يسترد ماينفقه من مصروفات فى سبيل الانتقال لاداء مهمة حكومية معينة تطبيقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد نظمت المادة ٢٥ من لائحة بدل السفر السابقة موضوع استرداد مصروفات الانتقال فى سبيل أداء الموظف أعماله العادية فأجازت استرداد هذه المصروفات بشرطين :

أولهما : أن يدعى الموظف لاداء عمله فى غير وقته المقرر أو فى يوم العطلة الاسبوعى أو فى الاعياد الرسمية .

والثانى : أن يكون محل اقامة الموظف على مسافة لا تقل عن كيلو متر ونصف من مقر عمله .

ولم يقيد المشرع مصروفات الانتقال بأى شرط أو قيد آخر مما يدل على جواز رد هذه المصروفات التى ينفقها الموظف فى سبيل الانتقال لتأدية أعمال اضافية فى غير أوقات العمل الرسمية سواء تقاضى عن هذه الاعمال أجورا اضافية أم لم يتقاضى عنها شيئا .

ولكن المشرع عدل عن هذا المبدأ فى اللائحة الجديدة لبدل السفر الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ اذ نص فى المادة ٢٦ من هذه اللائحة على أنه « لايجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين

يصرف لهم أجور اضافية » ومن ثم فقد أصبح محظورا أن يجمع الموظف بين الاجور الاضافية ومصروفات الانتقال وذلك من تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة المشار اليها .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يجوز في ظل لائحة بدل السفر السابقة الصادرة في سنة ١٩٢٥ الجمع بين المكافأة عن الاعمال الاضافية ومصروفات الانتقال متى توافرت شروط استردادها الواردة في المادة ٢٥ من اللائحة المشار اليها ، ولا يجوز ذلك منذ تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ٥٦٨ في ١٩٦٠/٧/٦)

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

حساب نسبة ال ١٠ ٪ من عدد الموظفين طبقا لحكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية — المقصود بكلمة « الادارة » الواردة في هذا النص — هي الوحدات الادارية الرئيسية التى تتكون منها الوزارات والمصالح بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء ، وعما اذا كانت تختص بفرع مستقل في الميزانية أم لا — تطبيق هذه القاعدة على الموظفين الاداريين والكتابيين بجامعة أسبوط — اعتبار الادارة العامة وجميع الكليات والاقسام بهذه الجامعة ادارة واحدة في مفهوم حكم المادة الثالثة سالفة الذكر فتحسب نسبة ال ١٠ ٪ من مجموع عدد الموظفين الذين يقومون بالاعمال الادارية والفنية والكتابية بالادارة العامة والكليات واقسامها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الاقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الاضافية في كل مصلحة

أو ادارة على ١٠٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون » .

وقد سبق أن رأيت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ أن الادارة هي الوحدة الرئيسية التي تلي المصلحة في التنظيم الاداري ، فان لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة ، وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات ، أى سواء سميت ادارة أو قسما أو فرعا فان لم تكن الوزارة مقسمة الى وحدات ادارية رئيسية فانها تعتبر وحدة واحدة أى « ادارة واحدة » ، في مفهوم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، عند تطبيق النسبة التي حددها المشرع لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن أعمالهم الاضافية بكل مصلحة أو ادارة . وانتهت الجمعية الى أن المقصود بكلمة « الادارة » هو الوحدات الادارية الرئيسية التي تتكون منها الوزارات والمصالح ، وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء ، وبعض النظر عما اذا كانت تختص بفرع مستقل في الميزانية أم لا .

ويتضح من استقراء نصوص كل من قرارى مدير جامعة أسبوط رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات بجامعة أسبوط أن الادارة العامة للجامعة تتكون من مراقبات عامة للخدمات وللشؤون الادارية والمالية ولشؤون الطلاب ، وتنقسم المراقبات العامة الى ادارات والى مكاتب ، وتقوم هذه الادارات والمكاتب بالاعمال الادارية والفنية والكتابية للادارة العامة ولجميع الكليات والاقسام التى تشملها الجامعة ، بمعنى أن الوظائف الادارية والفنية والكتابية مركزة في الادارة العامة للجامعة ، ومن ثم فان الادارة العامة والكليات وأقسامها تعتبر — فيما تعتبر — نيمًا يتعلق بهذه الوظائف — وحدة ادارية رئيسية واحدة ، أى تعتبر ادارة واحدة في مفهوم حكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، وبالتالي فانه يتعين حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار اليها من مجموع عدد الوظائف المذكورة .

وبين من الاطلاع على ميزانية جامعة أسبوط للسنة المالية

١٩٦٢/٦١ أنه قد ادرج بها ١٩٣ وظيفة فنية عالية وادارية وفنية متوسطة وكتابية للادارة العامة بعد استبعاد ثلاث وظائف لمدير الجامعة ووكيلها وأمينها — ومن ثم فانه يتمين حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار اليها ، من مجموع عدد الوظائف السالفة الذكر ، بمعنى أنه يجوز منح مكافآت عن الاعمال الاضافية لتسعة عشر موظفا من موظفى الادارة العامة للجامعة .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار الادارة العامة وجميع الكليات والاقسام التى تشملها الجامعة ، ادارة واحدة فى مفهوم حكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ومن ثم حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار اليها بالمادة المذكورة من مجموع عدد الموظفين الذين يقومون بالاعمال الادارية والفنية والكتابية للادارة العامة والكليات وأقسامها ، والدرجة وظائفهم فى ميزانية الجامعة بالادارة العامة .

(فتوى ٢٢٤ فى ١٩٦٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

الحد الاقصى للمكافاة التى يجوز منحها للموظف المنتخب فى غير اوقات العمل الرسمية — هو ٣٠ ٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما اقل — عدم جواز حصوله على اعانة غلاء معيشة عن هذه المكافاة أو بدل طبيعة عمل أو منحة عشرة الايام أو بدل التمثيل — أساس ذلك أنه ليس موظفا أصليا بالمؤسسة بل هو منتخب بها فى اوقات العمل الرسمية .

ملخص الفتوى :

صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦١ قرار من مجلس ادارة مؤسسة النقل العام يقضى بالموافقة على اعتبار المكافآت التى تمنح للموظفين المنتخبين للعمل بالمؤسسة فى غير الساعات الرسمية بواقع ٣٠٪

من مرتباتهم الأساسية بالجهات المنتدبين منها — بمثابة مرتب أساسي لهم بالمؤسسة ومنحهم توابع هذا المرتب الجائز منحها قانونا والتي أقرها المجلس أو يقرها ، ويعمل بهذه القاعدة اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس .

والذى يستفاد من هذا القرار أن مناط استحقاق المنتدب للعمل بالمؤسسة لتوابع المكافأة التى تصرف له من المؤسسة هو أن يكون منح هذه التوابع جائزا قانونا .

ومن حيث أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أنه يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء .

وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن منح مكافآت عن الاعمال الاضافية ، ويقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ استبدال بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليه النص الآتى :

ثالثا : يكون الحد الاقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التى يقوم بها الموظف من الاعمال التى لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمودة بعض الاطباء الطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والاعمال الهامة التى تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفتات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذى اختير لادائه ، وفى هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخص فى المكافآت فى حدود ٣٠٪ من المرتب الشهرى .

ونصت المادة ٢ من القرار الجمهورى المذكور على أنه « لايجوز تجاوز الحد الاقصى المشار اليه فى المادة السابقة الا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فى حالات فردية ولاسباب تستدعى ذلك » .

ويتفق هذان النصان فى حكمهما مع أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية المعدل بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ حيث تنص المادة الاولى من القانون المذكور على أنه : « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لايجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة والخاصة على ٢٠ ٪ عن الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار اليها في المادة الاولى الى ما لا يجاوز ١٠٠ ٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية ، ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى لموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية على ألف جنيه » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن الحد الاقصى للمكافأة التي يجوز منحها للموظف المنتدب في غير أوقات العمل الرسمية هو ٣٠ ٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما أقل ، وليس له أن يتقاضى مبالغ تتجاوز هذه النسبة أيا كانت التسمية التي تعطى لهذه المبالغ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يبين أن الموظف المنتدب للعمل في المؤسسة في غير أوقات العمل الرسمية ، هذا الموظف لا يجوز له أن يتقاضى سوى ٣٠ ٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما أقل . وهو لا يستحق اعانة غلاء المعيشة عن هذه المكافأة ، إذ أن اعانة غلاء المعيشة انما تمنح فقط بنسب معينة من المرتب الاصلى أو الاجر الاساسى . ولا يستحق أيضا بدل طبيعة العمل إذ أنه مقرر لموظفي وعمال المؤسسة الاصلين ، كما لا يستحق منحة العشرة أيام فان الموظف المنتدب قد صرف هذه المنحة من جهته الاصلية ، فلا يجوز له أن يعود فيصرف منحة ثانية من المؤسسة المنتدب اليها ، ولو قيل بغير ذلك لادى هذا الى أن يتقاضى الموظف منحة تريد على مرتب أو أجر عشرة أيام

أو أن يجاوز مجموع ما يحصل عليه كمنحة الحد الاقصى المنصوص عليه في القرارات الجمهورية الصادرة بهذه المنحة وهو ٢٥ جنيها ، وهو أمر ممنوع لمخالفته للقانون •

كما أن الموظف المنتدب في غير أوقات العمل الرسمية لا يستحق بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي هو مندوب اليها ، ما دام أنه غير متفرع لهذه الوظيفة وغير متحمل بكافة أعبائها وواجباتها وما تقرضه على شاغلها من مظهر اجتماعي ومتطلبات خاصة • بل أن ذلك يتحقق فقط بالنسبة الى وظيفته الاصلية التي لا يزال يشغلها ويمارس عملها ويتقاضى ما يمنحه القانون لشاغلها من مرتبات وما يقرره من مزايا ، وانما يقتصر الامر بالنسبة اليه على قيامه بعمل اضافي يتقاضى عنه مكافأة حددها القانون تحديدا قاطعا لا يسمح بتجاوزه الا في الاحوال ووفقا للاحكام التي نص عليها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد لا يستحق اعانة غلاء المعيشة أو بدل طبيعة العمل أو منحة العشرة أيام أو بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب مدير عام المؤسسة التي كان مندوبا لشغلها في غير أوقات العمل الرسمية وما يقرب على ذلك من آثار •

(ملف ٢٠٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

مكافأة عن الاعمال الاضافية — حساب هذه المكافأة طبقا لاحكام المادة ٤٥ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٥/٢٦ المعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — النص على حسابها بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات — حساب أجر اليوم من الشهر بتقسيم المرتب على مجموع أيام الشهر بما فيها أيام الجمع والعطلات •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ في شأن الاجور الاضافية على أن « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليها ، طبقا للقواعد الآتية :

(أ) يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

(ب) تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

(ج) تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي ، على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

(د) يكون الحد الاقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهاات أيهما أقل — ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها ... » .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، مستبدلا بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، النص الآتي :

« تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة طبقا للقواعد الآتية :

أولا : يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكورة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ثانيا : تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي ، وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

ثالثا : يكون الحد الاقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمودة بعض الاطباء الطلبة بالمعاهد والمدارس ، والتدريس ، والامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه ، ففى هذه الحالة يجوز للموزير المختص أن يرخص في المكافأة في حدود ٣٠ ٪ من المرتب الشهري .

رابعا : لا تمنح المكافأة الا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمانى ساعات يوميا .

ويبين من ذلك أن المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة (٤٥) من قانون نظام موظفى الدولة ، تمنح للموظف ، جوازا ، لقاء ما يؤديه من أعمال في غير أوقات العمل الرسمية ، وأن هذه المكافأة ، تحسب وفقا للقواعد التي تضمنتها المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ السالف ذكرها ، وأن مؤدى هذه القواعد ، أن تحسب المكافأة المذكورة على أساس أن الساعة من العمل الذي يؤدي في غير أوقات العمل الرسمية ، وهو العمل الذى اصطلح على تسميته بالعمل الاضافى ، تساوى ساعة من ساعات العمل الرسمية ، فبمنح الموظف عنها ، أجرا يساوى أجر الساعة من ساعات العمل العادى .

ويؤخذ من ذلك ، أن الشارع يجعل الاساس فى حساب المكافأة عن الاعمال الاضافية هو الاجر الذى يمنح له عن عمله العادى ، بحيث يمنح عن كل يوم من أيام العمل الاضافى ، مايقابل أجره عن يوم العمل العادى ، وذلك بمراعاة أن ساعات العمل في هذا اليوم الاخير ، ست ساعات ، وأنه اذا عمل الموظف في غير أوقات العمل الرسمية ، مدة تساوى هذه المدة ، فانه يستحق له أجر يوم . وأن عمل ثلاث ساعات حسب له أجر نصف يوم ، وهكذا ، وبمراعاة البند رابعا من المادة سالفة الذكر .

وفى ضوء ذلك ، فانه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المكافآت

الاضافية المشار اليها انما تطبق في شأن الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ممن يتقاضون مرتبات شهرية ، وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات عن الشهر كله ، لاعت أيام معينة فيه ، فانه من ثم يجب التقرير بأن المرتب الشهري ، الذي يمنح للموظف ، يستحق له عن مجموع عمله في كل شهر ، وأنه عند حساب أجر اليوم من الشهر ، يجب تقسيم مقدار المرتب على مجموع أيام الشهر ، بما فيما أيام الجمع والعطلات الرسمية ، لان الموظف الذي يتقاضى مرتبات شهريا يستحق أجرا عن الايام المشار اليها أيضا ، ولا يصح القول بغير ذلك ، والا اقتضى الامر اعادة حساب المرتب الذي يستحق له في كل شهر ، تبعا لزيادة أيام الجمع والعطلات الرسمية المشار اليها خلاله أو نقصها ، والواقع من الامر غير ذلك ، اذ أن الموظف الذي يتقاضى أجرا شهريا انما يستحق أجره ، على ماسلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر . وانه عند حساب الاجر اليومي له ، يوزع المرتب الشهري على أيام الشهر جميعها ، لان أيام العمل ، تتحمل بأيام الجمع والعطلات الرسمية . ويعامل الموظف ، على أنه يستحق في كل منها أجرا يساوى حاصل قسيمة مرتب الشهر على أيام الشهر ، وهي ثلاثون يوما .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه عند تحديد أجر الساعة من العمل يتعين توزيع المرتب على عدد أيام الشهر كلها ، المحددة بثلاثين يوما ، ثم قسمة أجر اليوم الواحد على ساعات العمل فيه ، وهي ست ساعات .

(فتوى ٦١١ في ١٣/٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنح السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين — تكييف طبيعة هذه المكافأة — تقرير هذه المكافأة بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مؤداة عدم اعتبارها مرتبات أو علاوات — عدم اعتبارها كذلك من قبل المكلفات عن الاعمال

الاضافية — اعتبارها من البدلات التي تقرر لاغراض الوظيفة — أثر ذلك عدم استحقاقها عند عدم قيام الموظف بعمل هذه الوظيفة — مثال بالنسبة للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات المنتدبين للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية — عدم استحقاقهم هذه المكافاة اعتبارا من تاريخ نديهم وطوال فترة النديب .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ، نص فى المادة الاولى منه على أن «يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين — بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم — مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » ، كما ينص القرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات — فى المادذ الاولى منه — على أن « يمنح السكرتيرون العامون والسكرتيرون العامون المساعدين للمحافظات — بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم — مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين » .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قضى بمنح السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات ، مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين — ومقدارها خمسة وثلاثين جنيها — وذلك بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم . ولم يتضمن هذا القرار بيان التكليف القانونى للمكافأة المشار اليها ، كما وأنه لم تصدر مذكرة ايضاحية للقرار الجمهورى المذكور . تفصح عن طبيعة تلك المكافاة ، وعن الحكمة من تقريرها .

ولما كانت المكافاة سالفة الذكر تمنح الى السادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم — طبقا لصريح نص القرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ — ومن ثم فان هذه المكافاة لا تعتبر جزءا من مرتبات السادة المذكورين ، كما وانها ليست من بين العلاوات التى تمنح لهم ، خاصة وانهم يشغلون درجات مالية فى الكادر العام (دن الاولى والثانية

في ظل قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ويتقاضون مرتبات وعلاوات تلك الدرجات •

كما وأن المكافأة المشار إليها لا تعتبر من قبيل المكافآت عن الاعمال الاضافية التي يطلب من الموظف تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ، والتي تناول القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية — والقرارات الجمهورية المعدلة له — تنظيم قواعد منحها ، وبين كيفية حسابها ، ووضع حدا أقصى لما يجوز للموظف أن يتقاضاه منها في الشهر ، محددا بنسبة معينة من المرتب الشهري •

وعلى ذلك فان المكافأة الشهرية التي قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنحها للسادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ، تعتبر نوعا من البدلات التي تقرر لمواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته ، فهي من نوع البدلات التي تقرر لاغراض الوظيفة ، والتي يرتبط منحها بقيام الموظف فعلا بعمل الوظيفة المقرر لها البديل ، بحيث يتربط على عدم قيام الموظف بعمل هذه الوظيفة ، عدم استحقاقه للبديل المقرر لها •

ولما كانت المكافأة المشار إليها مقرررة لاغراض وظائف السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات — بالذات — لمواجهة ما يتكبده القائمون بأعمال هذه الوظائف من أعباء ونفقات في سبيل قيامهم بتأدية واجبات تلك الوظائف ، فانه يشترط لاستحقاق السادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات للمكافأة سالفة الذكر ، أن يكونوا قائمين فعلا بأعمال وظائف سكرتيرين عامين وسكرتيرين عامين مساعدين بالمحافظات ، فاذا لم يكونوا قائمين فعلا بأعمال هذه الوظائف فانهم لا يستحقون تلك المكافأة •

وعلى ذلك فان السكرتيرين العامين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات المنتدبين للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية ، لا يقومون فعلا بأعمال وظائف سكرتيرين عامين وسكرتيرين عامين مساعدين بالمحافظات ومن ثم فانهم لا يستحقون المكافأة الشهرية المشار إليها ، اعتبارا من تاريخ ابتدائهم للعمل في غير تلك الوظائف ، وطوال فترة انتدابهم •

الفرع الثالث

مكافأة الانتاج

قاعدة رقم (٥٩٣)

المبدأ :

منحة الانتاج — مدى استحقاق العاملين لها في الاجازات وفقا لقرارات منحها في سنة ١٩٦٥ و ١٩٦٦ — الاجازات التي يترتب عليها حرمان العامل من المنحة هي الاجازات الدراسية دون الاجازات المرضية والاعتيادية — سريان ذلك على منحة سنة ١٩٦٤ وأن خلا قرارها من نص يقرر حرمان العاملين في اجازات من هذه المنح .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي ينطبق على الحالة المعروضة قد خلا من تنظيم لمسألة استحقاق العاملين في اجازات لهذه المنحة وعلى العكس من ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ بشأن منحة الانتاج الذي نصت الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة للفئات الآتية :

أ —

ب — العاملون في اجازات أو منح دراسية أو بعثات طول العام . وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٩٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن منحة الانتاج الذي تنص الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة للفئات الآتية :

أ —

ب — انعاملون الموجودون بالخارج في اجازات دراسية أو منح دراسية أو بعثات بنسبة المدة التي قضوها في الاجازات أو المنحة أو البعثة خلال العام .

وتتص المادة الثالثة منه على أن « يمنح العاملون المرضى بأمراض مزمنة الذين منحوا أجازات استثنائية طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ منحة الانتاج » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن الاجازات التي يترتب عليها حرمان العامل من المنحة هي الاجازات الدراسية وليست الاجازات المرضية أو الاعتيادية وإذا كان وصف الاجازة بأنها دراسية لم يرد في منحة سنة ١٩٦٥ فلم يكن ذلك لانصراف قصد الشارع الى معنى مغاير وانما سهوا واعتقادا من واضع هذا المشروع أن وصف الدراسية الذي اقترن بالمنح كاف في ذاته للدلالة على المعنى المقصود من الاجازات ، وإذا كانت منحة ١٩٦٥ ومنحة ١٩٦٦ تتفقا في الطبيعة وفي التكيف فان منحة ١٩٦٥ تجرى مجراها من حيث تفسير نوع الاجازات التي يترتب عليها الحرمان من المنحة بقرينة من مناسبة تقريرها وترايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف .

وإذا كان الامر كذلك بالنسبة لمنحتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ فانه أولى أن يكون بالنسبة لمنحة سنة ١٩٦٤ التي خلا قرارها رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من تنظيم خاص يقرر حرمان العاملين في أجازات من هذه المنح والاصل في الاشياء الاباحة والاستثناء هو الحرمان .

(ملف ٣٧٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٨/٢)

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ :

منحة الاثنى عشر يوما — تكيفها — ليست تبرعا وانما هي مكافأة انتاج للعاملين بالجهاز الادارى على ما اسهموا فيه من أعمال طوال السنة التي تقررت المنحة عند انتهائها — أثر ذلك — استحقاق هذه المنحة لكل عامل بنسبة ما أداه من عمل على مدار هذه السنة فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة — لا تدخل في حساب مدة العمل الفترة التي يستبقى فيها العامل لتسليم ما بمعهدته .

ملخص الفتوى :

ان المنحة التى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ لم تكن أول منحة صرفت للعاملين بالدولة وليست الاخيرة فمن قبلها تقرررت منحتان بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ وبعدها تقرررت منحتان بقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٥٩٣ لسنة ١٩٦٦ .

ويبين من نصوص هذه القرارات ومناسبات تقريرها أن هذه المنحة ليست تبرعا من الدولة للعاملين بها وانما هى ائابة لهم ومكافأة عن أعمالهم خلال السنة المتقضية بقدر ما أسهموا بجودهم فيها لتحقيق خطة الانتاج وأهدافها وحفزا لدوافع العاملين للانجاز وزيادة الانتاج.

ويقرب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ مكافأة انتاج للعاملين بالجهاز الادارى للدولة على ما أسهموا به من عمل ومشاركة في تنفيذ مشروعات الدولة وانجاز أعمالها في مختلف المرافق وتحقيق أهدافها خلال طوال السنة التى تقرررت المنحة عند انتهائها وهى السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ ، أن تستحق هذه المنحة لكل عامل بنسبة ما أداء من عمل على مدار هذه السنة ، أى بنسبة المدة التى قام خلالها بشغل الوظيفة التى أسندت اليه والقيام بأعبائها ، فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة المالية المذكورة ، ويستحق من التحق بالخدمة في هذه السنة من المنحة بنسبة المدة التى عمل خلالها ، كما يستحق من ترك الخدمة أثناء السنة المذكورة جزءا من المنحة بنسبة المدة التى أمضاها في العمل قبل ترك الخدمة، وذلك دون نظر الى المدة التى يستبقى فيها العامل لتسليم ما بمعدته لعدم تحقق حكمة منح المكافأة فيها وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ — ملف رقم ٢٣٣/٤/٨٦

(فتوى ٨١٢ في ١٩٦١/٨/٤)

قاعدة رقم (٥٩٥)

الجدد :

خريجو كلية الطب — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات — الفاؤه السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة — حظره أن يزوال الخريجون مهنة الطب إلا بعد أن يؤدوا التدريب الإلزامي الذي يتطلبه القانون لازالة المهنة — وضع الخريجين في الفترة من صدور هذا القرار في ١٥/٢/١٩٦٥ حتى ٢٥/٧/١٩٦٥ تاريخ صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذي جعل التدريب الإلزامي لمدة سنة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ الذي حدد قواعد معاملتهم أثناء التدريب وقضى بحساب مدة التدريب في أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة في العمل — هم من الخريجين لا من العاملين في الدولة او في أحد أشخاص القانون العام طالما لم تصدر قرارات بتعيينهم — اثر ذلك عدم استحقاقهم مكافأة الانتاج التي قررها القرار الجمهوري رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ المعمول به في ٢٧/٦/١٩٦٥ — صرف مكافأة الانتاج لهم خلافا لما سبق بموجب استرداد ما صرف منها .

ملخص الفتوى :

في ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب في جامعة أسيوط ونص في المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص كل من المواد (٣٧٣ و ٧٦٣ و ٩٥٠) من القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات) ونص المادة ٢ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه (اللائحة التنفيذية للدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية وتوزع هذه المدة على المراحل الآتية :

المرحلة المتوسطة : ومدتها سنتان جامعتان .

المرحلة الاكلينيكية : ومدتها ثلاثة وثلاثون شهرا •
ويمنح الطلاب درجة البكالوريوس عقب نجاحهم في الامتحان النهائي
ولا يجوز أن يزاول الخريجون مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب
الاجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة •

كما نص القرار ذاته فى المادة الثانية منه على أن يصدر وزير التعليم
العالى قرارا بالاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار وقد اصدر
السيد وزير التعليم العالى استنادا الى هذه المادة الاخيرة القرار رقم
١٥٤ فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٥ فى شأن الاحكام الانتقالية اللازمة
لتنفيذ القرار الجمهورى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فيه على أن « يكون
منح الطلاب الذين نجحوا فى الامتحانات النهائية بكليات الطب التابعة
لجامعات الجمهورية العربية المتحدة ولم يتموا المرحلة التدريبية حتى
١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ درجة البكالوريوس من تاريخ اعتماد مجالس
الكليات لنتائج هذه الامتحانات •

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل
بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب
ومن بين النصوص التى تناولها نص المادة الثانية من القانون رقم ٤١٥
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه التى أصبحت تجرى بالآتى : « يقيد بسجل
وزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة
من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى التدريب
الاجبارى المقرر •

ويتم التدريب الاجبارى بأن يقضى الخريجون سنة فى مزاولة مهنة
الطب ••• ويكون ذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير التعليم
العالى بالاتفاق مع وزير الصحة • كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٦٥ فى شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب ناصا فى
المادة الاولى منه على أن يعامل خريجو كليات الطب بجامعة الجمهورية
العربية المتحدة أو الجامعات الاجنبية خلال سنة التدريب الاجبارى
المعاملة المالية والعينية التى يصدر بتنظيمها قرار وزير التعليم العالى
بالاتفاق مع وزيرى الصحة والخزانة ناصا فى المادة الثانية على أن
« تحسب مدة التدريب الاجبارى بالنسبة الى خريجي كليات الطب
فى اقدمية الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين

ولوائح التوظيف والمعاشات (فقرة أولى) كما تحسب هذه السنة أيضا بالنسبة الى الخريجين الذين اتموا المرحلة التدريبية قبل الحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة (فقرة ثانية) •

وتنفيذا للمادة الاولى من هذا القانون الاخير اصدر وزير التعليم العالى القرار رقم ١٧٠ فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الاجبارى •

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتقدمة الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر قد ألغى السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة وذلك بإسقاط النص على هذه السنة التى كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة كما قضى بالغاء كل نص يخالف أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ — وإذا كان هذا القرار قد نص على أنه لا يجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة الا أنه لم يكن ثمة فى تاريخ العمل به نص يوجب التدريب الاجبارى المشار اليه الى أن صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٥ وهو القانون الذى أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية فى التدريب الاجبارى قبل القيد بسجل وزارة الصحة •

ومن ثم فانه لايتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة العاملين بالكادر العام أو بالكارات الخاصة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتعيين فى الوظائف العامة بالدولة أو بأحد أشخاص القانون العام الاخرى وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسعف عليهم صفة العاملين العموميين أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخرجهم فلا يعدو أن يكون حالة واقعية لا تصلح أساسا لإنشاء مركز وظيفى لهم •

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن منحة الانتاج المعمول به من تاريخ صدوره في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٥ قد نص في المادة الاولى منه على أن « يمنح العاملون بالدولة منحة انتاج تعادل مرتب خمسة عشر يوما . . . » كما نص في الفقرة الاولى من مادته الثانية على أن « يسرى هذا الحكم على كافة العاملين العاملين بالكادر العام أو بكادرات خاصة الدائمين أو المؤقتين المدرجة وظائفهم في ميزانية الخدمات وميزانيات وحدة الادارة المحلية وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة » ونص في مادته الثالثة على أنه « يخصم بالتكاليف اللازمة لصرف هذه المنحة على اعتمادات الباب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ » .

وكان مؤدى أعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن طلاب السنة التدريبية من تاريخ نفاذه في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ هو اعتبارهم من الخريجين لا من الطلاب ولا من العاملين في الدولة أو في أحد أشخاص القانون العام الاخرى فانهم لا يتوفر في شأنهم والحالة هذه شرط الافادة من القرار الجمهوري رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذي قرر نظام التدريب الاجباري لخريجي كليات الطب والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب الاجباري وقرار وزير التعليم العالي رقم ١٧٠ الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ في شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الاجباري — ذلك أن أحكام هذين القانونين انما عمل بها اعتبارا من ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٥ كما عمل بالقرار الوزاري المذكور من أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ أي بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ لا يعتبر خريجو كليات الطب أثناء السنة التدريبية من العاملين بالدولة طالما لم تصدر في شأنهم قرارات بالتعيين في إحدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ومن ثم فانهم لا يفيدون من منحة

الانتاج الصادر بها هذا القرار • ويتعين استرداد المنح التي صرفت لهم بالمخالفة لذلك •

(ملف ٣٤٧/٤/٨٦ — جلسة ١٢/١٥/١٩٦٥)

الفرع الرابع

مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (٥٩٦)

المبدأ :

فصل الموظف من الخدمة لجمعه بين وظيفته وعمل آخر دون إذن — من قبل العزل المنصوص عليه بالمادة ٦١ من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ — سقوط الحق في مكافأة نهاية الخدمة تبعاً لذلك •

ملخص الحكم :

على موجب المادة ٦١ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فان العزل بالكيفية المنصوص عليها في اللوائح يوجب سقوط كل الحقوق في المكافأة وإذا أعيد الموظف أو المستخدم المعزول بهذه الكيفية الى الخدمة فان مدد خدمته السابقة لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وغنى عن البيان أن فصل المدعى من الخدمة لجمعه بين وظيفته وعمل آخر دون إذن خروجاً على مقتضيات الوظيفة وواجباتها هو من قبيل العزل الذي عنته المادة ٦١ سالفه الذكر ، ويؤكد هذا السقوط أيضاً أن انتهاء خدمة المدعى على نحو ما ذكر يخرج بذاته عن الحالات التي جعلها الشارع في المادة ٣٣ من قانون المعاشات المذكور موجبة لمنح المكافآت للمستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال المندرجين في الجدول حرف (أ) ومن بينهم المدعى باعتباره شاغلاً لوظيفة مؤذن اذ قصر في منح هذه المكافآت على حالات انتهاء الخدمة

بسبب بلوغ السن بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ أو بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة وكلها حالات لم تتحقق بالنسبة الى المدعى عند انتهاء خدمته السابقة التى يطالب بالمكافأة عنها .

(طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

سكوت المدعى عن تضمين ظلالته المقدمة بخصوص اعادته للخدمة
اية مطالبة للمكافأة عن مدة خدمته السابقة — سقوط حقه فى المكافأة
بانقضاء المواعيد المقررة قانونا لطلبها .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى التظلمات المتقدمة من المدعى بخصوص اعادته للخدمة فى المدة من تاريخ فصله الى تاريخ استلامه العمل فى ١٢ من أكتوبر ١٩٥١ وهى تجاوز الستة أشهر وبمطالبة الطلبات المقدمة منه بعد هذا التاريخ الى ١٧/٨/١٩٥٥ وهى عديدة وجميعها مودع ملف خدمته لا يبين منها أن المدعى ضمنها مطالبة ما بمكافأة عن مدة خدمته ومن ثم فانه وقد قضت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية بأنه يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات فى ميعاد ستة أشهر تضى من اليوم الذى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه فى ماهيته ووظيفته ، ثم تكفلت المادة ٤١ من القانون المذكور بالنص على أنه اذا قدم أى طلب يختص بالمعاش أو المكافأة بعد انقضاء المواعيد المقررة فى المادة السابقة وبخلاف الشكل المقرر فيها فيكون مرفوضا وتسقط جميع حقوق الطالب فى المعاش أو المكافأة ، فانه تطبيقا لهذين النصين لا يحق للمدعى المطالبة بمكافأة ما عن مدة خدمته السابقة .

(طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

مكافأة نهاية الخدمة — عدم جواز منحها للموظف المعار أو المنتدب من جهة المعار أو المنتدب اليها — وجوب استرداد ما صرفته لجنة القطن المصرية من هذا القبيل — الاحتجاج بأن المبالغ صرفت بقرارات ادارية تحصنت بمرور ستين يوما — لا محل له طالما أن منح المكافآت قد تم بالمخالفة لقوانين المعاشات — جواز سحب هذه القرارات في أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما طالما أن سلطة اللجنة في منح هذه المكافآت سلطة مقيدة لا ترخص فيها •

ملخص الفتوى :

سبق أن انتهت الجمعية في فتواها بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ الى أنه لا يجوز للجنة القطن المصرية منح مكافآت ترك خدمة لموظفى الحكومة المعارين أو المنتدبين للعمل بها عند انتهاء مدة خدمتهم ، وأنه يلزم ترتيبا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة الى هؤلاء الموظفين من مكافآت ، باعتبارها مبالغ غير مستحقة لهم • وقد أيدت الجمعية العمومية هذا رأى — عند اعادة عرض هذا الموضوع عليها بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ — اذا انتهى رأياها الى أنه لايجوز للجنة المذكورة منح مكافآت ترك خدمة للموظفين الحكوميين المنتدبين أو المعارين الى اللجنة ، عند انتهاء مدة ندبهم أو اعارتهم وأنه يلزم تأسيسا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة منذ تاريخ اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ الى هؤلاء الموظفين من مكافآت اذ أنها مبالغ غير جائز صرفها اليهم ، على أن يتم الاسترداد بالنسبة الى كل ما صرف وطبقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الشأن •

ولا يسوغ الاحتجاج بأن المبالغ سالفة الذكر قد تم صرفها بمقتضى قرارات من لجنة القطن المصرية ، أنشأت مراكز قانونية لها كاملة الحصانة — بمضى ستين يوما على صدورها — وأنه ليس في القانون مايسمح بالرجوع فيها • لا يسوغ ذلك لان قوانين المعاشات لا تجيز

الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة عن مدة خدمة واحدة ، ومن ثم فإن منح موظفى الحكومة المنتدبين أو المعارين الى لجنة القطن المصرية مكافآت نهاية خدمة عن مدة نديهم أو اعارتهم اليها — والتي يستحقون عنها معاشا أو مكافأة فى جهاتهم الاصلية المنتدبين أو المعارين منها — يعتبر مخالفاً لحكم الحظر المنصوص عليه فى قوانين المعاشات المخاطب بها هؤلاء الموظفون ، والواجبة التطبيق فى حقهم ولا يكون للقرارات الصادرة من اللجنة المذكورة بمنح تلك المكافآت — بالمخالفة لاحكام قوانين المعاشات — أى اثر قانونى ، اذ أن سلطة اللجنة فى منح المكافآت آنفه الذكر لهؤلاء هى سلطة مقيدة ، لا ترخص فيها ، بناء على ذلك يجوز سحب هذه القرارات فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية غير المشروعة •

كما لا وجه للقول بعدم جواز استرداد المبالغ المذكورة لفوات ثلاث سنوات على صرفها طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى • اذ بفرض انطباق حكم هذه المادة فانه لم تمض ثلاث سنوات على تاريخ علم لجنة القطن بحقها فى استرداد هذه المبالغ علما يقينيا ، وهو تاريخ صدور فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ — وهى الفتوى التى أوضحت الوضع الصحيح للقاعدة القانونية التى أدت مخالفتها الى صرف المكافآت المشار اليها للموظفين المذكورين دون وجه حق — اذ فى هذا التاريخ وحده يتحقق العلم الذى تصبح به اللجنة على بينة من أمرها : من حيث حقها فى الاسترداد وواقع الحال أنه لم تمض خمس عشرة سنة على تاريخ صرف المبالغ سالفة الذكر الى هؤلاء الموظفين ، حتى يسقط حق اللجنة فى استردادها •

وأخيرا لاصحة للزعم بأن تكليف المبالغ المذكورة بأنها مكافآت ترك خدمة يجاوز الواقع ، وأن حقيقتها أنها من قبيل المكافآت التشجيعية أو التقديرية التى لا تتعارض مع أى نظام قانونى • ذلك أنه سبق للجمعية الرد على هذا الزعم — فى فتواها الصادرة بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ وكذلك فى فتواها الصادرة بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ — بأن المستفاد بجلاء من قرار لجنة القطن الصادر فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أن هذه المكافآت قد صرفت الى موظفى الحكومة المنتدبين

أو المعارين الى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم ، ومكافآت ترك خدمة، وأن صرفها كان يتم طبقا لقرار اللجنة الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن مكافآت مدة خدمة المعارين أو المنتدبين بواقع مرتب شهر واحد شامل لاعانة غلاء المعيشة عن كل سنة خدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب استرداد المبالغ التى صرفتها لجنة القطن المصرية الى موظفى الحكومة المعارين أو المنتدبين اليها ، كمكافآت ترك خدمة وذلك وفقا لما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية بجلستها المنعقدتين في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ و ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

(دلف ٧٨/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

قاعدة رقم (٥٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة الموظفين الذين فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين بعد ١٩/٧/١٩٥٤ وقبل ١٩/١٠/١٩٥٦ — مناط تطبيقه أن يكون الموظف غير مثبت وفصل من الخدمة في الفترة المنصوص عليها بالقرار المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٠ هدف الى منح الموظفين غير المثبتين الذين فصلوا في سن الستين بعد ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ مكافأة توازى مرتب ستة أشهر تعويضا لهم عن عدم بقائهم في الخدمة الى سن الخامسة والستين وذلك أسوة بالموظفين الذين فصلوا من الخدمة في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ وكانت سنهم في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٣ تريد عن ٥٩ سنة والذين منحوا مكافأة توازى مرتب المدة الباقية لبلوغهم سن الخامسة والستين بحد أقصى قدره ستة أشهر بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ من أغسطس و ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وقد جاءت أحكام هذا القرار مطلقة في منح

الموظفين غير المثبتين الذين فصلوا من الخدمة في الفترة من ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ وقبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ لبلوغهم سن الستين المكافأة المنصوص عليها فيه ولم يورد القرار أى قيد لأئدة هذه الطائفة من الموظفين من أحكامه ، لذلك فإن هذا القرار يتناول بحكمه الموظفين المشار اليهم كافة ودون استثناء متى توافرت فيهم شروط تطبيقه ومناطق هذا التطبيق أن يكون الموظف غير مثبت وفصل من الخدمة في الفترة من ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ وقبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ لبلوغه سن الستين .

(طعن رقم ٤٩٢ لسنة ١٠ قى — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية — نقل المنتفع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى لم تبلغ مدة خدمته القدر الذى يعطيه الحق فى المعاش الى إحدى الجهات التى لا ينتفع العاملون فيها بأحكام هذا القانون ولكنهم يخضعون لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة عند نقله اذا لم يطلب تحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من قانون التأمين والمعاشات ارضافى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه اذا نقل أو عين فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة التى لا ينتفع موظفوها بأحكام هذا القانون » .

وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أنه « اذا التحق المنتفع باحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية فإن له الخيار

بين تسوية المكافأة أو المعاش المستحق وفقا لاحكام هذا القانون أو تحويل مبالغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة » .

وتنص المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « اذا كان المؤمن عليه في هذا التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة وفقا لقوانين المعاشات المدنية أو العسكرية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها في معاشه وفقا لاحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من الخزانة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

وتنص المادة ٢٥ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه « اذا انتهت خدمة المنتفع ولم تكن مدة خدمته قد بلغت القدر الذى يعطيه الحق في المعاش وفقا لاحكام هذا القانون استحق مكافأة تحسب على أساس ١٥ ٪ من المرتب أو الاجر السنوى عن كل سنة من سنوات الخدمة المشار اليها ولا يستحق أية مكافأة اذا قلت مدة الخدمة عن ثلاث سنوات » .

ومن حيث أنه يبين من المواد المتقدمة أنه اذا نقل المنتفع بأحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر الى جهة لا ينتفع العاملون فيها بأحكامه ولكنهم يخضعون فيها لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولم تكن مدة خدمته قد بلغت القدر الذى يعطيه الحق في المعاش ، استحق المكافأة المنصوص عليها في المادة ٢٥ سالف الذكر اذا لم تقل مدة خدمته عن ثلاث سنوات ، ويكون له في هذه الحالة الخيار بين تنازله عن المكافأة مقابل تحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا رغب في حساب مدة خدمته السابقة بالحكومة وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية وبين صرف هذه المكافأة التى استحقها بخروجه من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وليس ثمة نص في القانون يحول دون صرفها لهم .

فاذا رُؤى ان صرف هذه المكافأة الى العاملين المنقولين من الحكومة الى القطاع العام في ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي اجازت هذا النقل يتعارض مع الرغبة في زيادة المدخرات للتنمية القومية أو لا يتفق مع هدف حماية مستقبل العاملين وأسرهم أو قد يحول دون تشجيعهم على تحويل احتياطي المعاش الخاص بهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ورؤى ارجاء صرف مستحقاتهم عند نقلهم الى القطاع العام لتاريخ تقاعدهم . فان سبيل ذلك تعديل التشريع القائم بما يحقق هذا الهدف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في حالة نقل أحد المنتفعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الى إحدى الجهات التي لا ينتفع العاملون فيها بأحكام هذا القانون فانه يستحق مكافأة نهاية الخدمة عند نقله اذا لم يطلب تحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ملك ٢٠/٢/٧٩ — جلسة ١٩٦٩/٢/٥)

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ :

النظام الخاص للمعاشات والمكافآت المعمول به في البنك المركزي المصري — استمرار سريانه على العاملين بالبنك الذين التحقوا بخمته قبل ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — صدور قرار جمهوري بتعيين موظف بالبنك استمرت خدمته به ستة عشر عاما نائباً لمحافظ البنك عام ١٩٦٦ ثم صدور قرار آخر بتعيينه محافظاً له عام ١٩٦٧ لا يعتبر تعييناً مبتدأ في الحالين — اعتباره بمثابة ترقية في سلم الترقى الوظيفي للبنك — افادته من النظام الخاص للمعاشات والمكافآت المعمول به في البنك — التزام البنك طبقاً للمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بقيمة الزيادة في مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقاً لهذا النظام عن تلك المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك المركزى المصرى » ٠٠٠ ، وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « يشكل مجلس ادارة البنك المركزى من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الاعضاء ٠٠٠ ويعين أعضاء مجلس الادارة وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية » ٠ وتنص المادة ١٣ على أن « يبقى لن يلحق بالعمال فى البنك المركزى من موظفى البنك الاهلى المصرى وعماله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للانضمام المطبقة عليهم بالبنك الاهلى المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر خدمتهم فى البنك المركزى امتدادا لخدمتهم السابقة فى البنك الاهلى المصرى » وتنص المادة ١٤ على أن « يصدر من رئيس الجمهورية قرار بالنظام الاساسى للبنك المركزى المصرى » وتنص المادة ١٩ من النظام الاساسى للبنك المركزى المصرى المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ على أن « يتولى ادارة البنك مجلس ادارة يشكل من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الاعضاء ٠٠٠ والمجلس أن يصدر القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٢ منه على أن « يعين المحافظ ونائبه وباقى أعضاء مجلس الادارة وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات » وتنص المادة (٣) من لائحة الاستخدام والمكافآت والمعاشات للعاملين بالبنك المركزى المصرى والذى وافق عليها مجلس ادارة البنك بجلسته المنعقدة فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن « يبقى الموظف فى الخدمة الى سن ائستين ولا يسرى هذا الحكم على وظائف المحافظ ونائبه ووكيل المحافظ ووكيل المحافظ المساعد » وتنص المادة (٤) من هذه اللائحة على أن « يستحق الموظف عند تقاعده مكافأة يبلغ مجموع قيمتها ٠٠٠٠ أما مكافأة المحافظ أو نائبه أو وكيله المساعد فتحسب وفقا لما يأتى : أ — عن مدة الخدمة السابقة لتعيينهم فى احدى الوظائف المشار اليها بواقع ٠٠٠٠ وذلك على أساس المرتب الاخير الذى يتقاضونه قبل هذا التعيين ٠ ب — عن مدة الخدمة

اللاحقة لتعيينهم في إحدى الوظائف المذكورة بواقع ٥٠٠٠٠ وذلك على أساس المرتب الاخير الذي يتقاضونه في كل وظيفة على حده » واخيرا تنص المادة (١٢) من هذه اللائحة على أنه « في جميع الاحوال وبصرف النظر عن السن أو مدة الخدمة يستحق المحافظ أو نائبه أو وكيله أو وكيله المساعد المكافأة المقررة لهم طبقا للمادة (٤) اذا استقالوا من وظائفهم أو انتهت خدمتهم لاي سبب من الاسباب الواردة في هذه اللائحة ».

ومن حيث أن مثار النزاع في الحانة المعروضة ينحصر في تحديد قيمة المكافأة المستحقة للدكتور ٥٠٠٠٠٠ عن الفترة اللاحقة لتعيينه نائباً لمحافظ البنك في يناير سنة ١٩٦٦ باعتبارها لاحقة على تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن شغل الدكتور ٥٠٠٠٠٠ وظيفة نائب محافظ البنك المركزي عام ١٩٦٦ ثم شغله لوظيفة محافظ البنك عام ١٩٦٧ لا يعتبر تعييناً مبتدأً وانما يعتبر بمثابة ترقية في سلم اترقي الوظيفي للبنك اذ جاء هذا التعيين بعد خدمة متصلة قاربت ستة عشر عاماً ، وقد اتخذت هذه الترقية صورة التحيين بقرار جمهوري وفقاً لنص المادة ٢٢ من النظام الاساسي للبنك وهو أمر لا يغير من كونها ترقية باعتبار أن المشرع يقصد من ذلك تحقيق ضمانات معينة تمنع بشغل الوظائف الرئيسية بالبنك ، حقيقة ان رئيس الجمهورية — وهو السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظائف — ليس مقيداً باختيار المحافظ أو نائبه من بين العاملين في البنك بل في مكنته ان يشغل هاتين الوظيفتين من الخارج الا أنه طالما أنه اختار الدكتور ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ لشغلها وهو من بين العاملين بالبنك ، فان ذلك يعد استمراراً لخدمته السابقة ولا يكون هناك فاصل بين خدمته في وظيفة وكيل البنك وخدمته في وظيفة نائب المحافظ ثم محافظ البنك ، ومن ثم فانه ليس ثمة شك في أن الدكتور ٥٠٠٠٠ كان في خدمة البنك في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ وان خدمته استمرت دون انقطاع من ١٩٥٠/٦/١ الى ١٩٧١/١/١ تاريخ انتهاء خدمته الامر الذي يترتب عليه استفادته من حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ووفقاً لما انتهى اليه تفسير مجلس الوزراء لهذا النص من استمرار تطبيق النظم الخاصة التي

تقرر للعاملين مزايا أفضل من تلك المقررة في القانون المذكور بالنسبة الى مكافأة نهاية الخدمة اذا كان هؤلاء العاملون في خدمة أصحاب الاعمال في ٢٢/٣/١٩٦٤ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة خدمة الدكتور ٠٠٠ منذ تعيينه سكرتيراً عاماً للبنك الأهلى في ١/٦/١٩٥٠ وحتى انتهاء خدمته في وظيفته محافظ البنك المركزى في ٣١/١/١٩٧١ تعتبر مدة خدمة متصلة ومن ثم فإنه يستفيد من الحكم الوارد في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيلتزم البنك بقيمة الزيادة في مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقاً لاحكام لائحة الاستخدام والمكافآت والمعاشات للعاملين بالبنك المركزى المصرى عن مدة خدمته كاملة ، عن تلك المقررة وفقاً لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه •

(ملف ٢٧/٢/٧٩ — جلسة ١٩٧١/١/٢٩)

الفرع الخامس

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية — نطاق سريته — مقصور على ما يتقاضاه الموظفون من الهيئات والمؤسسات المحلية — عدم سريته بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها الموظف من الهيئات الدولية •

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور

والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا » .

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أنه « لايجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة الاولى في الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات المشار اليها في المادة المذكورة بأجر أو مرتب أو مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مشابه في ذات الجهة . وتقوم الجهات المذكورة الى يعمل بها الموظف بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور أو مكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل . كما تنص المادة ٩ على أن « كل مخالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة .

ومن مجموع هذه النصوص يستفاد أن الهيئات والمؤسسات التي تعينها المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها انما هي الهيئات والمؤسسات المحلية الخاضعة لحكم التشريع المصري — دون الهيئات والمؤسسات الدولية التي لايتناولها ولا يمتد اليها نطاق هذا التشريع ، وانما تسرى عليها الاتفاقات الدولية المبرمة في شأنها ، فان لم توجد فقواعد العرف الدولي ، يؤيد هذا النظر أن الالتزام المفروض في المادة السادسة والجزاء الجنائي المقرر في المادة التاسعة لا يمكن اعمالها فنطاق الهيئات أو المؤسسات الدولية التي لاتخضع للتشريع المحلي ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه لا تسرى على المبالغ التي يحصل عليها الموظفون العموميون من الهيئات الدولية ومن بينها المركز الدولي للتعليم الاساسي بـرسس الليان والتابع لهيئة الأمم المتحدة .

(فتوى ٥٩٥ هـ / ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧)

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ —
الاعانة المشار اليها فيه هي من طبيعة المكافأة الاصلية وتأخذ حكمها —
عدم استحقاق الموظف لهذه الاعانة اذا فصل لسبب يسقط حقه في
المكافأة الاصلية .

ملخص الفتوى :

ان الاعانة المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من
ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا تعدو أن تكون زيادة في المكافأة الاصلية ، فهي
من طبيعتها وتأخذ حكمها . وقد أكد ذلك قرار مجلس الوزراء المشار
اليه ، اذ نص على استحقاق هذه الاعانة اذا كان فصل الموظف مما
يعطيه الحق في تلك المكافأة . ولما كان المدعى تد فصل من الخدمة
لانقطاعه عن العمل بدون عذر مقبول مدة تزيد على عشرة أيام ، وهذا
من الاسباب التي تحرمه من المكافأة الاصلية ، فهي بالتالي من الاسباب
التي تحرمه من الزيادة في المكافأة المقررة بقرار مجلس الوزراء
السالف الذكر .

(طعن رقم ٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١)

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ :

صدور قرار من عضو اللجنة العليا المنتدب للاصلاح الزراعي في
٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح مهندس الاصلاح الزراعي مكافآت شهرية
ثابتة بفئات معينة في ظل اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح
الزراعي الصادرة بقرار اللجنة العليا في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
ثم الغاء هذه اللائحة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠
الصادر باللائحة الجديدة — اعتبار قرار عضو اللجنة العليا بمنح

المكافآت ملغى بالفاء اللاتحة القديمة التى صدر فى ظلها وتطبق اللاتحة الجديدة مكملة بقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص فيها .

ملخص الفتوى :

اصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب للإصلاح الزراعى القرار رقم ٢٨٢ فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح المهندسين اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٦ مكافأة شهرية ثابتة تشمل بدل السكن ومرتب التفتيش وبدل الصعيد واعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية ٥٠٠٠ الخ ، وذلك بواقع ٦ جنيهاً للمهندسين بالقاهرة والجيزة والمرج ، ٩ جنيهاً بالوجه البحرى ، ١١ جنيهاً بالوجه القبلى حتى أسيوط ، ١٦ جنيهاً بمناطق الوجه القبلى بعد أسيوط وتضمن القرار أن هذه المكافأة ترتبط بالجهة التى يمارس المهندس عمله فيها بحيث اذا نقل الى جهة أخرى يعامل بقيمة المكافأة المقررة بها .

ولما صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ترتب على تطبيقه على هؤلاء المهندسين نقص فى مجموع ما يتقاضونه من الهيئة اذا قورنوا بخيرهم ممن يعملون فى الهيئات الاخرى الامر الذى أدى بكثير منهم الى ترك العمل بالهيئة فى الوقت الذى تزداد فيه حاجتها اليهم نتيجة للتوسع فى عمليات استصلاح الاراضى .

فهل يجوز أن تستبدل بالمكافأة المقررة لهم بمقتضى القرار ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بدل طبيعة عمل يمنح للمهندسين الشاغلين لوظائف هندسية بحتة ويتقاضون بدل تخصص وذلك حتى لا يخضع ما يصرف اليهم بهذا الوصف لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعى ناطت باللجنة

العليا للإصلاح الزراعى وضع لائحة داخلية تبين طريقة اعداد ميزانية الهيئة والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون اليها • وبناء على ذلك اصدرت اللجنة العليا قرارا باللائحة الداخلية فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ • وقد نص فى البند الثانى من لائحة المستخدمين التى تضمنتها تلك اللائحة على أن يختص السيد عضو اللجنة العليا المنتدب بتقرير صرف مكافآت وأجور اضافية للموظفين طبقا للقواعد التى تقررها اللجنة العليا وعلى أن تعديل هذه اللائحة يكون بقرار من اللجنة العليا • وقد أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه مضمنا منح المهندسين بالهيئة المكافآت المتقدم ذكرها •

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة كما صدر القانون رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعى فنصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « يعد مجلس الادارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الهيئة وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون اليها •

وبناء على ذلك أعد مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى اللائحة الداخلية وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقد نص فى المادة الثانية منه على الغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المؤرخة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ سالفة الذكر وكل قرار يخالف أحكام اللائحة الجديدة •

ويتعين ابتداء تحديد مصير القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ لمعرفة ما اذا كان لا يزال نافذا بعد الغاء اللائحة القديمة وعندئذ يبحث فيما اذا كانت المكافآت المقررة بمقتضاه تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أم أن هذا القرار قد الغى بالغاء اللائحة القديمة التى صدر فى ظلها وبناء عليها فلا يكون ثمت محل لهذا البحث •

ويبين من استقصاء النصوص السابقة أن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد صدر في ظل اللائحة القديمة (لائحة سنة ١٩٥٤) واعمالا لها وأن هذه اللائحة قد أُلغيت بصور القرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ .

يؤيد هذا النظر أن الشارع في المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي قبل تعديلها قد ناط باللجنة العليا للإصلاح الزراعي وضع قواعد لتعيين الموظفين وترقياتهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم وقد عدل هذا النص على نحو يجعل إصدار هذه اللائحة بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر باللائحة الجديدة صراحة في المادة الثالثة منه على إلغاء اللائحة القديمة ، لذلك فإن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وقد استند إلى اللائحة القديمة يكون قد ألغى بإلغاء هذه اللائحة .

وإذا كانت اللائحة الجديدة قد جاءت خلوا من أي نص بحكم الحالة المعروضة إلا أن المادة ٢٠ منها قد جرى نصها بما يأتي : « تسرى على موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للموظائف العامة » .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أن قرار العضو المنتدب للهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد ألغى منذ تاريخ العمل باللائحة الجديدة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فلا محل لتطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هؤلاء الموظفين (المهندسين) ويطبق عليهم أحكام قانون الوظائف العامة شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الموظفين .

قاعدة رقم (٦٠٥)

المبدأ :

منحة الاثنى عشر يوما الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ — طبيعتها — ليست تبرعا — هي مكافآت للعاملين بالدولة عن أعمال السنة المنقضية بالنسبة لتحقيق أهداف خطة الانتاج — نص القرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ على عدم صرف المنحة للعاملين في اجازات أو منح دراسية أو بعثات أو الذين قدم عنهم تقرير بمرتبة متوسط فأقل أو المحالين الى المحكمة التأديبية أو الجنائية أو الاستيداع — منحنا سنة ١٩٦٣ ، سنة ١٩٦٤ تجربان مجرى منحة عام ١٩٦٥ — أثر ذلك : لا يصرف أى من هذه المنح كاملا الا ان قام بعمله طوال السنة المالية — استحقاقها ان ترك الخدمة أثناء السنة المذكورة بنسبة المدة التى قضاهما فى العمل دون مدة تسليم المهدة •

ملخص الفتوى :

ان منحة الاثنى عشر يوما التى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ لم تكن أول منحة صرفت لموظفى الدولة وعمالها فمن قبلها تقرررت منحتان ، الاولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفى الدولة وعمالها الدائمين والمؤقتين مرتب أو أجر عشرة أيام بحد أقصى ٢٥ جنيها ، والثانية بمقتضى قرار رئيس الجهورية رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى الدولة وعمالها مرتب ثلث شهر للموظفين وأجر عشرة أيام للعمال بحد أقصى ٢٥ جنيها •

ومن حيث أن ظروف تقرير كل من منحتى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ فى نهاية السنة المالية للعاملين المذكورين ، يكشف عن أنها ليست تبرعا من الدولة للعاملين بها ، وانما هى ائابة لهم ومكافأة عن أعمال السنة المنقضية التى ساهموا بجودهم خلالها لتحقيق خطة الانتاج وأهدافها • وآية ذلك أن المنحة التالية للمنحتين المشار اليهما ، وهى التى تم صرفها للعاملين فى الدولة بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ، لم تصرف بصريح نص الماددة الثانية من هذا القرار للعاملين

في أجازات أو منح دراسية أو بعثات طول العام والعاملين الذين قدم عنهم تقرير سنوي عن سنة ١٩٦٤ بمرتبة متوسط مآقل والعاملين الحاليين الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو الى الاستيداع وغنى عن البيان أن حرمان هذه الطوائف من استحقاق المنحة له دلالة في اعتبارها مكافأة انتاج عن جهود العاملين خلال السنة المالية المنقضية ، فمقتضى هذا الحكم لاتصرف المنحة لمن لم تسهم جهودهم في أعمال تلك السنة .

واذا كانت منحة عام ١٩٦٥ انما هي مكافأة انتاج بالدليل السابق، فان كلا من منحتي عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ يجرى مجراها بقرينة من مناسبة تقريرها وتزايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف ، في مجال يتصل بعلاقة عمل لا مناسبة به .

ومن حيث أنه يقترب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ مكافأة انتاج لموظفي الدولة وعمالها لقاء ما ساهموا به من عمل ومشاركة في تنفيذ مشروعات الدولة وانجاز أعمالها في مختلف المرافق وتحقيق أهدافها طوال السنة التي تقرررت المنحة عند انتهائها وهي السنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، أن تستحق هذه المنحة لكل موظف وعامل بنسبة ما أداه من عمل على مدار هذه السنة ، أى بنسبة المدة التي قام خلالها بشغل الوظيفة التي اسندت اليه والقيام بأعبائها ، فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة المالية المذكورة ، ويستحق من التحق بالخدمة في بحر هذه السنة من المنحة بنسبة المدة التي عمل خلالها ، كما يستحق من ترك الخدمة أثناء السنة المذكورة جزءا من المنحة بنسبة المدة التي أمضاها في العمل قبل ترك الخدمة ، وذلك دون نظر الى المدة التي يستبقى فيها الموظف لتسليم ما بمعهدته لعدم حكمة منح المكافأة فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان من التحقوا بخدمة مديرية الشؤون الصحية بمحافظة سوهاج خلال السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ لا يستحقون من المنحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ الا بنسبة المدة من هذه السنة التي عملوا خلالها دون مدة تسليم العهدة ، ويتمين استرداد ما صرف اليهم بزيادة على ذلك .

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

تفسير — ورود أحد البنود في الميزانية متضمنا النص على أنواع متميز من المكافآت يجمع كل مجموعة منها جامع التجانس بما يفرقها عن الأخرى — تفسير عبارة (مكافآت تدريس وتدريب وإشراف وامتحانات) باعتبارها مجموعة متجانسة — وجوب صرفها الى الاعمال التي ترتبط بالضرورة بالتدريس والتدريب والامتحانات دون ما عداها — نفى صفة العمومية عن لفظ « الإشراف » بارتباط السياق الذي ورد فيه .

ملخص الفتوى :

جاء في البند (٥) الخاص بالمكافآت في ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ بالقسم ١٩ فرع الديوان العام لوزارة الثقافة والارشاد القومي ما يلي :

- (أ) مكافآت اضافية ...
- (ب) مكافآت تشجيعية ...
- (ج) مكافآت عن أعمال أخرى ...
- نوع ٧ — مكافآت تدريس وتدريب وإشراف وامتحانات .
- نوع ٨ — مكافآت حضور جلسات ولجان .
- نوع ٩ — مكافآت أخرى .

ويؤخذ من هذا ان الفقرة آتفة الذكر قد تضمنت ثلاثة أنواع من المكافآت تتميز كل فئة منها باتحاد في الطبيعة والخصائص مع جامع التجانس الذي ينظم كل مجموعة ويفرقها عن الأخرى ، بما يقتضى منطق التفسير ازاءه صرف مفهوم الإشراف الذي تضمنته عبارة « مكافآت تدريس وتدريب وإشراف وامتحانات » الواردة قرين النوع ٧ الى الاعمال التي ترتبط بالضرورة بالتدريس والتدريب والامتحانات مع قصره عليها دون ما عداها مما لا يحفل في دائرتها لوجوب تجانس هذا الإشراف مع الاعمال التي اقترن بها بحكم تحديد معناه ونفى صفة

العمومية عنه بارتباط السياق الذى ورد فيه ، ولزوم أن يكون منصبا بالتبعية على تدريس أو تدريب أو امتحان ومتعلقا بشيء من ذلك، اذ أن التدريس والتدريبصنوان والامتحان ختامهما أما الاشراف على غير ذلك من الاعمال الاخرى التى تدخل فى نشاط وزارة الثقافة والارشاد القومى فيخرج من نطاق مدلول لفظ اشراف الوارد فى العبارة السالف ذكرها ، ولا سيما أن الامر يتعلق بمكافآت مالية وأن القاعدة العامة تقضى بعدم جواز التوسع فى تفسير القواعد المالية .

لذلك انتهى رأى الى أن مدلول لفظ الاشراف الوارد فى البند (هـ) المتقدم ذكره يقتصر على الاشراف على أعمال التدريب والتدريب والامتحانات فحسب دون سواها من الاعمال الاخرى .

(ملف ٣٦٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٦/١)

قاعدة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

المكافآت التى قررها مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم فى ١٠/٨/١٩٥٣ للعاملين بالمؤسسة بواقع ٤٠ ٪ من المرتب بحد أقصى ٢٥ جنيها شهريا — صدور القرار الجمهورى رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الابنية العامة ونصه على استمرار العمل بقرارات مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم فى شأن المؤسسة الجديدة — اصدار مجلس ادارة مؤسسة الابنية العامة قرارا فى ١٨/١/١٩٦٠ بتخفيض قيمة المكافأة الى ٢٠ ٪ من المرتب — صدر القرار الجمهورى رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للابنية ونصه على استمرار العاملين فى تقاضى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — تحويل المؤسسة العامة للابنية الى شركة مساهمة ونقل العاملين بها الى الشركة بحالتهم الى أن يتم تقييم وتعادل الوظائف — عدم جواز ضم هذه المكافأة الى مرتباتهم عند اجراء التعادل — أساس ذلك أن مرتباتهم قد حددها التنظيم اللاتحى الذى يحكم مراكزهم الوظيفية وان الضم يترتب عليه تعديل جدول المرتبات الوارد بالميزانية وهو ما لا يجوز .

ملخص انتقوى :

يبين من تقصى التشريعات المنظمة لشؤون مؤسسة أبنية التعليم ومؤسسة الابنية العامة والمؤسسة المصرية العامة للابنية العامة أن مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم كان يملك بالتطبيق للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسة أبنية التعليم ، معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، وضع نظام المكافآت التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال أو لغيرهم ممن ينتدبون للعمل بالمؤسسة على أن يعرض هذا النظام على مجلس الوزراء لاقراءه ، واستنادا الى هذا اصدر مجلس الادارة المذكور قرارا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بمنح العاملين بالمؤسسة المشار اليها مكافأة بواقع ٤٠٪ من المرتب بحد أقصى قدره ٢٥ جنيها شهريا بالشروط التي نص عليها وما تناولها به فيما بعد من تعديلات وقد تقرر لمجلس ادارة مؤسسة الابنية العامة ذات الحق في منح مكافآت لموظفي المؤسسة ومستخدميها ومن ينتدبون للعمل بها طول الوقت أو يؤدون أعمالا لها الى جانب عملهم الاصلى من غير موظفيها ، دون التقيد بالقواعد العامة المتعلقة بمكافآت العمل الاضافى وبالمكافآت التشجيعية ، وذلك بمقتضى المادة العشرين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الابنية العامة ، الذى نص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٥ منه على أن « تكون القرارات الجمهورية والوزارية وقرارات مجلس ادارة مؤسسة أبنية التعليم والقرارات الصادرة من عضو مجلس الادارة المنتخب لمؤسسة أبنية التعليم واللجنة التنفيذية لها ومديرها العام التى سبق صدورها من تاريخ انشاء مؤسسة أبنية التعليم سارية المفعول ويعمل بها فى شئون « مؤسسة الابنية العامة » الى أن تصدر قرارات بالغائها أو تعديلها من الجهة المختصة بمقتضى هذا القرار » وبناء على هذا النص استقر العمل بقرار مجلس ادارة مؤسسة أبنية التعليم آنف الذكر الخاص بمنح هذه المكافآت الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية الذى جعل الحد الاقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ، وأجاز للوزير المختص أن يرخص فى منح المكافآت فى حدود ٣٠٪ من المرتب الشهرى بالنسبة الى الاعمال التى لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها

وكذا الامتحانات والاعمال الهامة التى تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفتات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذى اختير لادائه — ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، وعلى أثر هذا اصدر مجلس ادارة مؤسسة الابنية العامة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٠ تارارا بتخفيض المكافأة من ٤٠٪ الى ٣٠٪ تمشيا مع السياسة العامة للاجور وقد ظل العمل جاريا بقرار منح المكافأة الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ بتتظيم المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الذى نص فى المادة السابعة منه على أن « يستمر العمل فيما يتعلق بشئون العاملين بالمؤسسة بقرارات مجلس الادارة المعمول بها حاليا ، وذلك الى أن تعدل هذه القرارات أو تلغى بقرارات من مجلس ادارة المؤسسة ، كما يستمر العاملون بالمؤسسة فى تقاضى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والقواعد المنظمة لذلك » وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٥ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الى شركة مساهمة عربية باسم المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية ونص فى المادة السادسة منه على أن « ينقل جميع العاملين فى المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الى هذه الشركة بحالتهم وذلك الى أن يتم تقييم وتعادل الوظائف » .

ويؤخذ من مطالعة هذه النصوص أن المكافأة المشار اليها فيما تقدم انما كانت ذات طابع عينى لا شخصى ، أى أنها قررت للوظيفة ذاتها أو للعمل المنوط بالعمل القيام به ولم تقرر للعامل شخصا ، وعلة منحها الذى استطل ما تنفرد به أعمال مؤسسة أبنية التعليم ، ثم مؤسسة الابنية العامة ، ثم الشركة المساهمة بالمكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية ، من طابع خاص يتمثل فى امتداد العمل الرسمى بكل منها الى ما بعد انتهاء ساعاته فى نجهات الاخرى ولما كان المركز القانونى للعاملين بمؤسسة أبنية التعليم ثم مؤسسة الابنية العامة هو مركزا تنظيميا لا حقيا ، وكان القانون هو الذى ينشئ المراكز الوظيفية التنظيمية ، وبهذه الخاتبة تظل هذه المراكز خاضعة لقواعد التعديل والتخير من مقتضيات المصلحة العامة فقد خفض مجلس ادارة مؤسسة الابنية

العامة بحق المكافأة آنفة الذكر من ٤٠٪ الى ٣٠٪ ، وكان يملك إلغاءها كلية دون أن يعترض عليه بوجود حق مكتسب أو لقيام علاقة عقدية تعد شريعة المتعاقدين ، وآية ذلك أن العاملين بمؤسسة الانبئة العامة كانوا خاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة طبقا للمادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام هذا القرار تسرى على موظفي المؤسسة ومستخدميها أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة » ، الامر الذي يستبعد في خصوص وضعهم العلاقة العقدية التي لو صح قيامها لنص على سريان قانون العمل ازاءها ، هذا الى أن مرتبات هؤلاء العاملين قد حددتها التنظيم اللائحي الذي يحكم مراكزهم الوظيفية ، ولو قيل بضم المكافأة موضوع البحث الى مرتباتهم هذه على زعم أنها جزء منها لادى هذا الى تفويل مجلس الادارة سلطة ليست له واختصاصا لا يملكه وأفضى الى منحه رخصة لم يرد بها نص ، ولا ينبنى على ذلك تعديل جدول مرتبات العاملين المذكورين الوارد بالميزانية على خلاف أوضاع هذه الميزانية ، وهو ما لا يجوز ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في فقرتها الاولى من أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن، يضاف اليها المتوسط الشهري للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » إذ أن هذا الحكم انما يصدق على تحديد المرتبات في مفهوم المادة ٨٧ من النظام المذكور عند النقل الى الفئات الواردة بالجدول المرافق له .

لذلك انتهى الراى الى أنه ليس من مؤدى استمرار صرف المكافأة موضوع البحث للعاملين بمؤسسة أنبية التعليم المعروضة حالتهم بعد نقلهم الى مؤسسة الانبئة العامة ثم الى المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية هو ضمها الى مرتباتهم لعدم جواز هذا الضم للاسباب المفصلة فيما تقدم .

قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

أحقية رؤساء وأعضاء لجان الفصل في المنازعات واللجان الاستئنافية
في صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات هذه اللجان .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ ومن بعده القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد خلا كلاهما من النص على صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات لأعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية أو اللجان الاستئنافية — الا أنه بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان . ونصت المادة الاولى من هذا القرار على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري . ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

كما نصت المادة الثانية منه على أن لا تمنح المكافأة أو البديل المشار إليه في المادة السابقة للأعضاء المدرجة وخطاتهم في الجهة التي ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو التي يكونون منتدبين أو معارين لها . .

ولما كانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية قد شكلت بمقتضى القانون ذاته فمن ثم يستحق أعضاؤها صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات في ظل العمل بالقرار الجمهوري آنف الذكر دون أن يحتج في هذا الصدد بأن تلك اللجان قد شكلت بقرار من المحافظ ، وهو سلطة أدنى من الوزير ، لأن القرار الصادر من المحافظ لا يعدو في حقيقة الامر أن يكون مجرد قرار تنفيذي سيما وأن القانون قد حدد أعضاء اللجان على سبيل الحصر وإذا كان تعدد هذه اللجان وتشكيلها

على مستوى القرية والمركز قد استلزم صدور قرار من المحافظ المختص بالتشكيل فإن تلك المسألة التنظيمية البحتة لا تغنى عن اللجان وصف « التشكيل بمقتضى القانون » .

وبالنسبة الى الفقرة السابقة على صدور هذا القرار الجمهوري فتم تكن ثمة قواعد قانونية تنظم صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات لأعضاء اللجان ومن ثم فإن الصرف عن هذه الفترة يكون خاضعا لتقدير الجهة الادارية التى يجوز لها تقرير المنح أو عدم المنح فى حدود القواعد المنظمة لصرف الاجور والمكافآت الاضافية التى كان معمولاً بها آنذاك . وغنى عن البيان أن الامر هنا انما يقتصر على اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ وحدها .

أما اللجان التى شكلت طبقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ فانها تخضع لاحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

(أولا) مشروعية القرارات الصادرة من المحافظين بتشكيل لجان انفصل فى المنازعات الزراعية وبتحديد بدل حضور جلساتها بالنسبة الى أعضائها من غير رجال القضاء والنيابة .

(ثانيا) أحقية رؤساء وأعضاء اللجان فى صرف بدل حضور جلسات اللجان منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة حكم المادة الثانية منه . أما قبل العمل بهذا القرار فان منح هذا البديل كان أمرا جوازيا خاضعا لتقدير جهة الادارة .

(ثالثا) أن القرار الصادر من مجلس القضاء الاعلى بتحديد فئات المكافأة بالنسبة الى رجال القضاء والنيابة هو قرار ملزم للجهة القائمة بالصرف .

(رابعا) الجهة الملزمة بصرف هذه المكافآت عن ميزانيتها هى المحافظات ..

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

قرارات مجلس جامعة أسيوط بشأن تواتر صرف مكافآت عن الاشتراك في أعمال الامتحانات والتضمنة عدم جواز صرفها للمستدعين للاحتياط مخالفة للقانون .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان لمجلس الجامعة طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنظيم الشؤون المالية والإدارية بالجامعة ، ووضع النظام العام لأعمال الامتحانات والانتدابات بها إلا أنه ليس لمجلس الجامعة فيما يجريه من تنظيم ويضعه من أنظمة أن يخالف أحكام القانون . ومن ثم يكون للمستدعي لخدمة القوات المسلحة كضابط احتياط محققا في تقاضي كافة الحقوق المادية والمعنوية بجهة عمله الأصلية ، ومنها مكافأة الامتحانات . وعلى ذلك فإن قرارات مجلس جامعة أسيوط بشأن قواعد صرف مكافآت عن الاشتراك في أعمال الامتحانات والتضمنة عدم جواز صرفها للمستدعين للاحتياط تكون مخالفة للقانون .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

ملاحية

الفصل الأول — السفينة •

- الفرع الأول : تجهيز السفينة •
- الفرع الثاني : مصاريف انقاذ السفينة •
- الفرع الثالث : طاقم السفينة •
- الفرع الرابع : سفن الصيد •

الفصل الثاني : عقود بحرية •

- الفرع الأول : عقد بناء السفينة •
- الفرع الثاني : عقد القطر •
- الفرع الثالث : عقد بيع السفينة •
- الفرع الرابع : عقد النقل البحري •
- الفرع الخامس : الوكالة البحرية •

الفصل الثالث : الملاحة الداخلية •

الفصل الرابع : شركات وهيئات الملاحة والنقل البحري •

- الفرع الأول : شركات الملاحة •
- الفرع الثاني : هيئة النقل البحري •

الفصل الأول

السفينة

الفرع الأول

تجهيز السفينة

قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ :

تجهيز صاحب السفينة للسفينة التى يستخدمها من الحقوق الخاصة له يجريه بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعى العمل وظروفه — لا يجوز اجباره على أن يلجأ الى مجهز ليجهز له سفينه — نص المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، بعدم جواز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك — هذا النص ينصرف الى المجهز المحترف الذى يلجأ اليه اصحاب السفن لتجهيزها لهم « مشروعات النقل البحرى » — نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام الاستثمار باعفاء مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون فى المناطق الحرة من احكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — هذا النص ينصرف الى قيام المشروع الاستثمارى باعمال التجهيز ان يطلبها — قيام المشروع بتقديم الخدمات الملاحية للسفن المملوكة والمستأجرة لحسابه ليس نشاطا استثماريا بالمعنى المقصود فى قانون الاستثمار — أساس ذلك — تجهيز السفينة فى هذه الحالة ليس غرضا مستقلا فى ذاته وانما يجرى ليتمكن به القائم باستخدام السفينة من تشغيلها واستغلالها •

ملخص الفتوى :

ان الاصل في تجهيز صاحب السفينة للسفينة التى يستخدمها — سواء كانت مملوكة أو مستأجرة أو غير ذلك • هو من الحقوق الخاصة لصاحب السفينة يجريه بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعى العمل وظروفه ولا يجوز تفسير القانون — عند الغموض — بأنه يقتضن اجبار صاحب السفينة على أن يلجأ الى مجهز ليجهز له سفينته •

وتمشيا مع هذا الاصل فان نص المادة (٧) من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى اذ جاء على أنه : « ولا يجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك » • انما يفهم منه — فى خصوص الامر المعروض — أنه ينصرف الى المجهز المحترف الذى يلجأ اليه أصحاب السفن لتجهيزها لهم • والقول بغير ذلك يؤدى الى التحكم فى أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم وتعوقها ويخالف الاغراض التى تفيهاها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المذكور ، والتى يتبين من نص المادة (٣) منه أنها أغراض تهدف الى تنمية الاقتصاد الوطنى ودعم النقل البحرى والنهوض بمفرق النقل مما يتنافى مع احتكار السفن للربح المجرى • وبذلك أيضا ، فما دام أن تجهيز السفينة وتقديم الخدمات الملاحية اللازمة لها يدخل ضمن أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ فان المادة (١٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام الاستثمار لا تتعلق بدورها بقيام صاحب السفينة بتجهيز سفنه •

ولما كانت المادة (٤٣) المذكورة تنص على أنه : « تعفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون فى المناطق الحرة •• من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » ، فان اشتراط هذه المادة بأن تنشأ المشروعات « طبقا لاحكام هذا القانون » أى قانون الاستثمار انما ينصرف الى قيام المشرع الاستثمارى بأعمال التجهيز لمن يطلبها أى الى مقاولات التجهيز

للغير ، فهذه المشروعات هي التي يكون ثمة محل لبحث توافر شروط قانون الاستثمار فيها ، كثبوت الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة الحرة الخاصة وغير ذلك مما أثير في المسألة المعروضة.

أما اذا كان المشروع — كما في الحالة المعروضة — يقوم بتجهيز سفنه وكان الامر منحصرا في أحقية هذا المشروع في تقديم الخدمات الملاحية للسفن المملوكة له والمستأجرة لحسابه فانه لا يكون ثمة محل للخصوص في هذا البحث ، اذا أن حق التجهيز مقرر لصاحب السفينة فيما يتعلق بالسفن التي يستخدمها طبقا للقواعد العامة • وتجزئ صاحب السفينة للسفينة التي يستخدمها ليس غرضا مستقلا في ذاته وإنما يجري ليتمكن به القائم باستخدام السفينة من تشغيلها واستغلالها •

وهذا العمل ليس نشاطا استثماريا بالمعنى المقصود من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حسبما نصت المادة (٣) من هذا القانون •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة الملاحين العرب في تقديم جميع الخدمات الملاحية للسفن المملوكة لها والمستأجرة لحسابها •

(ملف ٣٤٣/٢/٤٧ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

تعقيب :

راجع في هذا المعنى حكم المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٣١ جلسة ١٩٧٧/٤/١٦ وفي الجلسة ذاتها القضية رقم ١٣٩ لسنة ٢١ ق •

الفرع الثانى

مصاريف انقاذ السفينة

قاعدة رقم (٦١١)

المبدأ :

مصاريف تفريغ شحنة السفينة تدخل ضمن مصاريف الانقاذ طالما أن تعويم السفينة لا يتم الا بتخفيف حمولتها — أثر ذلك — دخول هذه المصاريف ضمن مكافأة الانقاذ التى حصلت عليها مصلحة الموانى والمناظر من ملاك السفينة — عدم اشتراك مصلحة الموانى فى العوارية العامة يفقدها الحق فى المطالبة بأى مبالغ أخرى كان يتمين دخولها فى مصاريف الانقاذ — مساهمة هيئة السلع التموينية فى العوارية العامة يتعارض مع مطالبة المصلحة لها بمصاريف تفريغ الشحنة لا يتضمنه ذلك من تكرار للوفاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٣٨ من قانون التجارة البحرى حددت الخسارات العمومية ومن بينها مصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها فى الميناء والمصاريف التى تدفع لاجراج البضائع الى البر والمصاريف المنصرفة لتعويم السفينة المشحونة وتنص المادة (٢٥١) من القانون المذكور على أن « وعلى أهل الخبرة المعينين حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الاشياء التى القيت فى البحر أو تركت أو نجت وهى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها فى محل التقرير » .

ومن حيث أن مثار النزاع فى هذا الموضوع ينحصر فيمن يلتزم بدفع مصاريف تفريغ شحنة الدقيق من السفينة ، ولما كانت مصاريف تفريغ السفينة هذه الشحنة تدخل ضمن مصاريف الانقاذ باعتبار أن تعويم السفينة لا يتم الا بتخفيف حمولتها ومن ثم تدخل هذه المصاريف

ضمن مكافأة الانقاذ التى حصلت عليها مصلحة الموانئ والمنائر من ملاك السفينة ومقدارها ١٢ ألف جنيه استرلينى ولا يحق لها الرجوع بعد ذلك على هيئة السلع التموينية لمطالبتها بهذه المصاريف ، فضلا على أن عدم اشتراك مصلحة الموانئ فى العوارية العامة يفقدها الحق فى المطالبة بأى مبالغ أخرى كان يتعين دخولها فى مصاريف الانقاذ وفى العوارية العامة لتتضم الى مجموع القيم الدائنة . ومن ناحية أخرى فان مساهمة هيئة السلع التموينية فى العوارية العامة يتعارض مع مطالبة المصلحة لها بمصاريف تفريغ الشحنة لما يتضمنه من ذلك من تكرار للوفاء ذلك لانه لو الزمت الهيئة بتلك المصاريف تكون قد اقتدت بضاعتها مرتين وتكون المصلحة قد تقاضت مقابل التفريغ لمرتين أيضا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام هيئة السلع التموينية باداء قيمة تفريغ شحنة الحقيق الواردة على السفينة سميت كروسيدير لمصلحة الموانئ والمنائر .

(ملف ٦٤٣/٢/٣٢ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

الفرع الثالث

طاقم السفينة

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ :

ان المشرع تناول بتنظيم خاص الشؤون الوظيفية لافراد اطقم السفن التجارية المصرية — مستوى فى ذلك اطقم السفن المملوكة للقطاع الخاص او تلك المملوكة للقطاع العام — سريان احكام قانون التجارة البحرى والقوانين والقرارات المكملة له على شئونهم الوظيفية — استبعاد احكام نظام العاملين بالقطاع العام — استبعاد احكام هذا النظام الاخير ببقائهم ضمن افراد اطقم السفن — اثر زوال هذه الصفة عنهم — خضوعهم لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر غال من خديوى مصر بـسريان قانون أحكام التجارة البحرى الذى نظم فى الفصل الرابع منه الاحكام المتعلقة بقبودان السفينة فى المواد ٣٥ الى ٦٤ ونظم فى الفصل الخامس منه الاحكام المتعلقة باستخدام ضباط السفينة وملاحيها وأجورهم وذلك فى المواد من ٦٥ الى ٨٩ ، كما صدر المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد طاقم السفن التجارية المصرية ونص فى مادته الاولى على أن « يكون تنظيم أجور ومرتبات وأجازات ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات وصدر تنفيذا لذلك قرار وزير المواصلات رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد السفن البحرية التجارية » . ثم صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ونص فى المادة ٨٨ منه الواردة فى الفصل الثانى تحت عنوان « عقد العمل الفردى » على أن : يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل :

(١)

(ج) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجازة البحرى ، وبعد ذلك صدر القرار بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عقد العمل البحرى مشيرا فى ديباجته الى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه أن يعد لقاء أجر تحت ادارة أو اشراف ربان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية العربية المتحدة » .

وكذلك تسرى على كل عقد يلتزم ربان بمقتضاه أن يعمل فى سفينة مما تقدم » وأخيرا صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الامن والنظام والتأديب فى السفن ونص فى مادته الاولى على أن « لربان السفينة على كل الموجودين بها السلطة التى يقتضها حفظ النظام وأمن السفينة والاشخاص المسافرين عليها أو البضائع المشحونة بها وسلامة الرحلة » .

ويجوز له أن يتخذ وسائل القوة اللازمة لحفظ النظام والامن في السفينة وأن يطلب لهذا الغرض المعونة من الاشخاص المسافرين عليها وعليه أن يعمل في الموانئ بمعونة مدير ادارة التفتيش البحرى أو القنصل العربى على حسب الاحوال ... » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يعاقب بالحجز يوما الى أربعة أيام أو بغرامة تتراوح بين مرتب أو أجر يوم الى أربعة أيام كل فرد من الطاقم يرتكب إحدى المخالفات الآتية :

١ — عدم اطاعته أمر يتعلق بالخدمة ... » وتنص المادة السادسة منه على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب تأديبيا باحدى الجزاءات الآتية : » كما تنص المادة السابعة من ذات القانون على أن « يختص بالنظر في الخطأ المشار اليه في المادة السابقة مجلس تأديب يصدر بتشكيله في كل حالة على حدة قرار من نائب المدير العام لمصلحة الموانئ والمناظر .

ويبين من استقراء مجموع هذه النصوص وغيرها مما تضمنته تلك القوانين أو القوانين الأخرى الصادرة بانضمام مصر الى معاهدات بحرية وأصبحت بمقتضى ذلك جزءا من القانون الداخلى أن المشرع قد تناول بتنظيم خاص الشؤون الوظيفية لأفراد أطقم السفن التجارية المرسية مستوى فى ذلك أطقم السفن المملوكة للقطاع الخاص أو تلك المملوكة للقطاع العام ومن ثم فإن هذا التنظيم الخاص هو الذى يحكم الشؤون الوظيفية لأفراد أطقم السفن العاملين على سفن مملوكة للقطاع العام وذلك دون الاحكام الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أن أحكام هذا النظام الأخير هى القانون العام فى صدد مسائل العاملين بهذا القطاع والقاعدة أن الخاص مقدم على العام خاصة وان تطبيق نظام العاملين بالقطاع العام على هذه الطائفة من العاملين يتنافى مع طبيعة أعمالهم والتي اقتضت أفرادهم بقوانين خاصة — كما سلف البيان — منها قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٣ التى استقرت أحكام القضاء على سريان أحكامه فى شأن السفينة والرحلة طبقا لحكم المادة الثالثة منه بغض النظر عن كون السفينة تجارية أو للصيد أو للفرجة ، ويؤكد ما تقدم أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم

٦١ لسنة ١٩٧١ نص في مادته الاولى على سريان قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص فيه وقد استثنى قانون العمل من تطبيق أحكامه أفراد الطاقم البحري (مادة ٨٨) ولم يرد بنظام العاملين بالقطاع العام ما يفيد العدول عن هذا الاستثناء ومن ثم لا تسرى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام على أفراد الطاقم البحري للسفن المملوكة لوحدات القطاع العام اذ يظل ذلك الاستثناء قائما ومنتجا لآثاره ، وهذا ما يتفق مع ما سلف بيانه من اصطباغ العمل على السفن بطبيعة خاصة حددت بالمرشع في كافة قوانين العمل المتعاقبة الى اخراج أطقم السفن من أحكامها وما نظم العاملين بالقطاع العام الا فرع من تلك التشريعات انعمالية .

وترتبيا على ما تقدم فان أفراد طاقم السفن الذين يعملون على سفن مملوكة لوحدات القطاع العام يخضعون فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية لأحكام قانون التجارة البحري الصادر سنة ١٨٨٣ والقوانين الملحقه به كالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ وكذلك أحكام المعاهدات البحرية التي انضمت اليها وأصبحت جزءا من القانون الداخلي وذلك كله دون أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وغنى عن البيان أن عدم خضوع هؤلاء العاملين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام رهن ببقائهم ضمن أفراد أطقم السفن فاذا ما زالت عنهم هذه الصفة أو نقلوا الى أى عمل بالوحدات التي يعملون بها خضعوا فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه شأنهم في ذلك شأن باقى العاملين بالوحدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أفراد أطقم السفن الذين يعملون على سفن مملوكة للقطاع العام لا يسرى عليهم نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه وانما يحكم شئونهم الوظيفية قانون التجارة البحري الصادر سنة ١٨٨٣ والقوانين والقرارات المكمله له .

الفرع الرابع

سفن الصيد

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ :

سفن الصيد عامة وسفن صيد الاسفنج خاصة ليست من سفن
أعلى البحار في مفهوم القانون البحري .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩ من اللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالى المؤرخ
٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ — معدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص
في البند « ثانيا » منها على أن « تعفى من رسوم الوارد والصادر
والرسوم القيمي والقيمي الاضافى ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف
والرسوم البلدية ... » :

... ..

(٥) المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى البحار
والطائرات المدنية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيتها .

وقد عدلت الفقرة (٥) المشار اليها بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٨
على الوجه الآتى « المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى
البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها
وملاحيتها . وتعفى كذلك مواد الوقود وزيتوت التشحيم اللازمة
للطيران الداخلى » .

ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك —
الذى حل محل اللائحة الجمركية — ونصت المادة ١١٠ من هذا القانون
على أنه « مع عدم الاخلال بالاغفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة ،

تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة :

(٥) المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبها وملاحيتها ، وكذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلي » .

١ — لم يرد في القانون البحرى تعريف للسفينة ، ولقد عرفها فقهاء القانون البحرى بأنها هى كل منشأ تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية عادة أى على وجه الاعتقاد ، وفرقوا بينها وبين المركب وهى المنشأة التى تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة النهرية أو الداخلية .

ولم يفرق القانون البحرى — كما لم يفرق الفقهاء — بين أنواع السفن فكل منشأة تباشر الملاحة البحرية تعتبر — فى حكم القانون البحرى — سفينة وذلك بصرف النظر عن شكلها أو حجمها أو أبعادها أو طريقة بنائها ، وأيا كانت أداتها المسيرة (شراعية أو بخارية) ، وسواء كانت تسير بوسائلها الخاصة أو بواسطة قاطرة ، وبصرف النظر كذلك عن نوع الملاحة البحرية التى تباشرها الا أنه لما كان وصف المنشأة بأنها سفينة ، انما يستند أساسا الى نوع الملاحة التى تباشرها ، وكأنها ملاحة بحرية — وهى التى تتم فى البحر — ومن ثم فانه يمكن التفرقة بين أنواع السفن تبعا لنوع الملاحة البحرية التى تباشرها .

ولما كانت الملاحة البحرية تنقسم — حسب المكان الذى تتم فيه من البحر أو حسب طول الرحلة البحرية — الى ملاحة لأعلى البحار ، وهى التى تتم فى عرض البحر بين الموانئ المصرية (الوطنية) وموانئ الدول الأجنبية ، ملاحة ساحلية ، وهى التى تتم بين الموانئ المصرية بعضها والبعض الآخر ، ويطلق عليها الملاحة الساحلية الأهلية ، فانه يمكن تقسيم السفن — تبعا لذلك — الى سفن أعلى البحار ، وهى السفن التى تقوم بالملاحة فى عرض البحر بين الموانئ المصرية وموانئ الدول الأجنبية ، وسفن ساحلية ، وهى السفن تقوم بالملاحة بين الموانئ المصرية بعضها والبعض الآخر .

كذلك فإنه لما كانت الملاحة البحرية تنقسم — حسب موضوعها والغرض منها — الى ملاحة تجارية — وهى التى يتعلق موضوعها بنقل البضائع والركاب بقصد تحقيق الربح — وملاحة صيد ، وملاحة نزهة ، فإنه يمكن تقسيم السفن — تبعا لذلك — الى سفن تجارية ، وهى التى تقوم بنقل البضائع والركاب وسفن صيد ، وسفن نزهة . أما السفن التجارية فقد يتصور أن تقوم بنقل البضائع والركاب بين الموانى المصرية والموانى الاجنبية ، وتعتبر بذلك من سفن أعالى البحار ، كما قد تقوم بنقل البضائع والركاب بين الموانى المصرية بعضها والبعض الآخر وفى هذه الحالة تعتبر من السفن الساحلية . أما سفن الصيد فالتصور بالنسبة اليها أنها تكون سفنا ساحلية ، اذ أن نوع الملاحة البحرية التى تباشرها على وجه الاعتقاد هى ملاحة ساحلية ، لا تخرج عن نطاق الموانى الوطنية (المحلية) ولا يتصور أن تقوم هذه السفن — وهى تباشر غرضها الاساسى وهو ملاحة الصيد — بالملاحة بين الموانى الوطنية والموانى الاجنبية على وجه الاعتقاد ، واذا قامت بتلك الملاحة ، فانما يكون ذلك كوسيلة للوصول الى المكان الذى تباشر فيه غرضها الاساسى ، ولا يغير ذلك من كونها تقوم أصلا بملاحة ساحلية ومن ثم فإنه يمكن القول بأن سفن الصيد بصفة عامة — ومن بينها سفن صيد الاسفنج بصفة خاصة ليست من سفن أعالى البحار ، فى مفهوم احكام القانون البحرى .

الفصل الثانى

عقود بحرية

الفرع الأول

عقد بناء سفينة

قاعدة رقم (٦١٤)

المبدأ :

عقد بناء السفينة هو عقد يتعهد بمقتضاه أحد الطرفين ببناء سفينة بمواد من عنده على أن يقوم بتسليمها ونقل ملكيتها الى الطرف الآخر عند تمامها — تكييفه — عقد بيع لاشياء مستقبلية أو هو بيع تحت التسليم — البائع يظل مالكا لمواد البناء فلا تنتقل الملكية الى المشتري الا بتمام صنع الشئ المتعاقد عليه وتسليمه — هلاك الشئ المبيع قبل تسليمه لسبب لا دخل للبائع فيه يترتب عليه فسخ العقد بقوة القانون وإعادة التعاقد الى الحالة التى كان عليها قبل التعاقد متى كان ذلك ممكنا — أثر ذلك — للمشتري الحق فى استرداد المبالغ التى سبق أن دفعها على نمة تصنيع السفينة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نصوص عقد بناء السفينة أنه قد تعهدت بمقتضاه هيئة قناة السويس ببناء سفينة بمواد من عندها على أن تقوم بتسليمها ونقل ملكيتها الى القوات البحرية عند تمامها ومن ثم فهو يعد بيعا لاشياء مستقبلية ينصب محله على شئ غير موجود وقت ابرام العقد وانما سوف يوجد مستقبلا ، أو هو بيع تحت التسليم يقوم البائع فيه بانشاء محل العقد بمواد من عنده وبواسطة عمال يخضعون لاشرافه مع تعهده بتسليمه بعد تمامه وبذلك يرد البيع على الشئ

كاملا وليس على المواد المستخدمة فيه ويظل البائع مالكا لتلك المواد فلا تنتقل الملكية الى المشتري الا بتمام صنع الشيء المتعاقد عليه وتسليمه .

ولا وجه للقول بأن العقد المائل يعد من عقود المقاوله ذلك أن المواد المستخدمة في اعداد محله ليست مقدمة من طالب البناء وهي مملوكة بكاملها للهيئة القائمة به ، كما أن قيمة تلك المواد تمثل الجانب الرئيسى في محل العقد وليست من توابع العمل في اعداده فضلا عن أن التزام الهيئة بالبناء تبعى لالتزامها بالتسليم ونقل الملكية .

ولما كانت المادة (١٥٩) من القانون المدنى تنص على أنه « في العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة وينفسخ العقد من تلقاء نفسه » وكانت المادة (١٦٠) من ذات القانون ، تنص على أنه « اذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل انعقاد ، فاذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض » كما تنص المادة (٤٣٧) من ذلك القانون على أنه « اذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لايد للبائع فيه ، انفسخ ابيع واسترد المشتري الثمن الا اذا كان الهلاك بعد اعدار المشتري بتسليم المبيع . . »

ومفاد ما تقدم انه اذا استحال تنفيذ التزام أحد المتعاقدين انقضى تبعا لذلك التزام المتعاقد الآخر وانفسخ العقد بقوة القانون ، ويصبح من المتعين اعادة المتعاقدين الى الحالة التى كانا عليها قبل التعاقد متى كان ذلك ممكنا وان عقد البيع ينفسخ اذا هلك الشيء المبيع قبل تسليمه لسبب لا دخل للبائع فيه ، ويحق للمشتري أن يسترد الثمن الا اذا كان الهلاك بعد اعداره بتسليم المبيع ومقتضى ذلك أنه وقد استحال تنفيذ التزام هيئة قناة السويس ببناء السفينة وتسليمها الى القوات البحرية لغرقها بسبب خارج عن ارادة الهيئة فان التزام القوات البحرية بدفع الثمن ينقضى تبعا لذلك ويصبح العقد المبرم بينهما مفسوخا ، ويتعين عندئذ اعادة كل طرف الى الحالة التى كانا عليها قبل التعاقد . كما وان مؤدى انفساخ البيع فى الحالة المعروضة ان تبعه هلاك السفينة تقع على عاتق الهيئة لكونها قد هلكت فى حوزتها وقبل الانتهاء من تصنيعها وتسليمها الى القوات البحرية دون ثمة مجال

للقول باعذار الاخيرة من جانب الهيئة بالاستلام لوقوع الهلاك قبل اكتمال البناء •

ولا يؤثر في ذلك ما أبدته الهيئة في معرض دفاعها من أن القوات البحرية قد تراخت في توفير مبالغ النقد اللازمة ، ذلك لانه ولئن كان العقد قد ألزم القوات البحرية بتوفير مبلغ يعادل ٧٥٠ ألف جنيه مصرى بالعملات الحرة واقتصرت هى على تخصيص مبلغ أقل ، الا أن الثابت أن الهيئة لم تستخدم هذا المبلغ بكامله حتى تاريخ هلاك الناقله وبذلك فان عدم توافر مبلغ النقد الاجنبى المتفق عليه كاملا لم يكن هو الحائل بين الهيئة وبين انهاء التصنيع واتمام التسليم قبل حدوث الهلاك • كما وأن وجود أخطاء في التصميمات لم يكن من شأنه ان يؤدي الى تأخر الهيئة في اتمام التنفيذ اذ ان المادة الخامسة من العقد قد خولتها حق اجراء ماتراه ضروريا من تعديلات ومن ثم فان هذه الحجة لم يكن من شأنها هى الاخرى تأخير التسليم لحين وقوع الهلاك ، الامر الذى يتعين معه التقرير بأن تبعة هلاك الناقله تقع على عاتق هيئة قناة السويس وبالتالي التزامها بأن ترد الى القوات البحرية مبلغ الـ ٨٢٠ ألف جنيه مصرى الذى تقاضته على ذمة بناء الناقله •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة قناة السويس بأن تؤدي الى وزارة الدفاع المبالغ التى سبق للوزارة أن دفعتها للهيئة على ذمة تصنيع ناقله الجنود أسوان •

الفرع الثانى

عقد القطر

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

عقد القطر هو عقد يتعهد بمقتضاه مجهز القاطرة بعمل معين وهو قطر أو جر السفينة مدة معينة أو مسافة معينة مقابل الحصول على اجر معين ومن ثم فان مقابل القطر يعتبر أجرا بالمضى الصحيح ولا يندرج تحت ملول الضريبة أو الرسم — اثر ذلك — اعفاء سفن الاتحاد السوفيتى التجارية من الرسوم المقررة بالقانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٦٥ ، ١١ لسنة ١٩٦٩ متى كنّت هذه الرسوم قد استحققت عليها بسبب تنفيذ العقود المبرمة بين مصر والاتحاد السوفيتى لافراض التسليح — هذا الاعفاء لا يشمل مقابل القطر لعدم اعتباره من عداد تلك الرسوم — التزام وزارة الحربية بسداد أجور قطر تلك السفن الى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية .

ملخص الفتوى :

أن أجور عمليات قطر السفن لا تدخل فى عداد الرسوم الواردة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الارشاد بميناء الاسكندرية ولا فى عداد الرسوم الخاصة بالموانى والمنائر والارصفة الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ وانما يجرى تحصيلها على أساس تعريفه وضعتها مصلحة الموانى والمنائر بناء على قرار صادر من وزير المواصلات رقم ١٨ فى ١٥/٧/١٩٤٧ ، كما استبان للجمعية أن فتواها السابقة الصادرة بجلسته ٢٣/٦/١٩٧١ كانت خاصة باعفاء سفن الاتحاد السوفيتى التجارية من رسوم الاثثار المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ورسوم الموانى والمنائر المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ متى كانت هذه الرسوم قد استحققت عليها بسبب عقود التسليح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتى ومن ثم فان أجور القطر تخرج عن

نطاق الفتوى المشار إليها ، ذلك لان عملية القطر مختلفة تماما عن عملية الارشاد التي فرض عليها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ رسوما معينة اذ أن عقد القطر هو عقد يتعهد بمقتضاه مجهز القاطرة بعمل معين وهو قطر أو جر السفينة مدة معينة أو مسافة معينة أو الى جهة محددة في مقابل الحصول على أجر معين وهو من عقود المقاولة للرضائية الملزمة لطرفيها ومن ثم فان مقابل القطر هو أجر بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ولا يندرج تحت حلول الضريبة أو الرسم .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقابل قطر سفن الاتحاد السوفيتي التجارية التي قامت بتنفيذ عقد التسليح ليس ضريبة أو رسما وانما هو أجر مقابل عملية القطر ومن ثم فلا تعفى السفن المشار إليها من ادائه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٩/٢/٧ الى الزام وزارة الحربية بسداد أجور قطر سفن الاتحاد السوفيتي التجارية التي قامت بتنفيذ عقود التسليح الى الهيئة العامة لبناء الاسكندرية .

(ملف ٦٤٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الفرع الثالث

عقد بيع السفينة

قاعدة رقم (٦١٦)

المبدأ :

عقد بيع السفينة — استحالة تنفيذه لسبب لا دخل لارادة البائع فيه — فسخ العقد — رد البائع المبالغ التي تقاضاها من المشتري على نمة تصنيع السفينة لا يستتبع حتما التزامه بأداء التعويض .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١٥ من القانون المدني تنص على أنه « اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه » .

ومفاد هذا النص أن المدين يلتزم بالتعويض أن لم ينفذ التزامه ولا يعفيه من ذلك إلا أن تكون استحالة التنفيذ راجعة لسبب أجنبي لا يد له فيه .

ولما كان الثابت في الحالة الماثلة أن التزام هيئة قناة السويس بتسليم الناقلة ، فان الهيئة لا تلتزم بأداء تعويض عن النتائج المترتبة على هذا الهلاك .

ولا يقدح في ذلك ما انتهت اليه الجمعية من الزام الهيئة برد المبالغ التي تقاضتها من ثمن الناقلة اذ أن أساس هذا الالتزام يقوم على الاصل العام الذي يقضى بإعادة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد نتيجة لانفساخ العقد لاستحالة تنفيذه ، اعمالا لنص المادتين ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدني ، والذي اعمله المشرع في خصوصية عقد البيع في الحكم الذي تضمنته المادة ٤٣٨ مدني ، وبالقالي فان التزام الهيئة برد ما تقاضته من الثمن لا يستتبع حتما التزامها بأداء تعويض عن

استحالة التنفيذ طالما لم تتوافر دواعية بتحقيق الخطأ في جانبها لنسبة الاستحالة الى القوة القاهرة • وبيان ذلك أنه بفرض قيام خطأ في جانب الهيئة يتمثل في تأخير اتمام التنفيذ والتسليم في الفترة السابقة على نشوب الحرب في يونيه ١٩٦٧ ، فان الوزارة وقد شاركتها الخطأ بالتراخي في توفير الاعتمادات اللازمة وبتقديم تصميمات غير متكاملة ، تتحمل معها مسئولية التأخير عن تلك الفترة ونشوب تلك الحرب وما أدت اليه من تعطيل العمل في الترسانات البحرية وما نتج عن ذلك من عدم امكان الهيئة استكمال بناء الناقلة الى أن غرقت في المعارك الدائرة ، قامت قوة القاهرة من شأنها أن تستغرق ما يكون قد صاحبها من اخطاء وقعت من أى من المتعاقدين وأصبحت تمثل بذاتها السبب المباشر والوحيد في الحيلولة دون اتمام بناء الناقلة ثم في هلاكها •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب التعميؤ المقدم من القوات البحرية •

(ملف ٦٠٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الفرع الرابع

عقد النقل البحرى

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ :

الطرود الزائدة عما ورد بمانيفستو الشحن — من له الحق في استردادها •

ملخص الفتوى :

ان الطرود الزائدة عما هو موضح بمانيفستو الشحن لايعدو الامر بالنسبة لها أحد فرضين : الاول ، وهو أن تكون هذه الطرود ناتجة من الرسالة الاصلية المرسلة الى القطر المصرى ، وذلك قد يحدث لانطماس معالم بعض الطرود الاصلية مثلاً • والثانى ، أن تكون هذه الطرود

زيادة حقيقية تم انزالها بطريق الخطأ نتيجة لتفريغ جزء من رسالة أخرى وجهتها الى بلد آخر قبل وصولها اليه أو بعد تفريغها في جمارك مع تخلف هذا الجزء منها ، أو لغير ذلك من الاسباب .

وبالنسبة للفرض الاول فانه يسرى على هذه الزيادة ما يسرى على الرسالة الاصلية من أن التأخير « ٠٠٠ في الحضور لاستلام البضائع في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تفريغها في الجمرک ، يخول المصلحة حق بيعها بالمزاد العلني حسب الاصول الادارية بعد أن تعلن صاحب البضاعة مرة واحدة اذا كان معروفا لديها اما مباشرة واما بواسطة القنصلية التابع لها ، وان لم يكن معروفا لديها فبواسطة النشر في احدى جرائد الجهة التي توجد فيها البضاعة أو الجهة الاقرب لها ٠٠٠٠ وعقب استبعاد رسوم الجمرک وعوائد الارضية والغرامات وسائر الرسوم والمصاريف الاخرى مما يتحصل من البيع فالباقى يحفظ امانة في خزينة المصلحة تحت أمر من يكون له الحق فيه ، واذا لم تطلب هذه الامانة في مدة ثلاث سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، وما دامت البضاعة باقية بدون بيع فلصاحبها حق سحبها بعد دفع الجمرک وسائر المصاريف بما فيه الدلالة والسمسرة عند الاقتضاء » (م ٢٠ من اللائحة الجمركية) . وعلى ذلك فلا يقبل من شركات الملاحة طلب استرداد هذه الزيادات . وفيما يتعلق بالفرض الثاني الذي توجد فيه الطرود الزائدة عن طريق الخطأ في التفريغ ، فانه لا يتصور اعمال المادة السابقة التي تتحدث عن بضاعة مرسلة الى مصر ولشخص مقيم فيها ، ومن ناحية أخرى فان شركات الملاحة اذ تعتبر مسئولة أمام أصحاب البضائع عن توصيلها كاملة غير منقوصة الى الجهة المرسلة اليها ، فانه يكون لهذه الشركات الحق في استرداد الطرود الزائدة وذلك بعد انتهاء السفينة من رحلتها بمدة كافية من الوقت يتبين خلالها ما حدث من عجز في الرسائل التي فرغت في الخارج ومقدار هذا العجز ان وجد .

لذلك فان شركات الملاحة ليس لها الحق في استرداد الطرود الزائدة عن بيانات مانيفستو الشحن الا اذا ثبت بعد انتهاء الرحلة البحرية بمدة كافية أن هناك عجزا في رسائل أخرى أفرغت في الخارج وأن مقداره يعادل هذه الطرود .

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

تعاقّد إحدى الوزارات مع شركة مصر للتجارة الخارجية على استيراد صفقة من السكر الكوبي — تلمم التعاقد على أساس أن السعر يشمل مصاريف الشحن والتستيف في الباخرة — مفاده — حلول الشركة محل الوزارة بالنسبة لعقد استئجار الباخرة من شركة الملاحة الذي تم لحساب الوزارة — أثره — التزام الشركة بغرامة التأخير قبل شركة الملاحة إذا تأخرت في الشحن عن الميعاد المحدد كما تستحق كسب الوقت وفقا لعقد النقل البحري إذا انتهت الشحن قبل موعده .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨/١/١٩٦٢ تعاقدت وزارة التموين مع شركة مصر للتجارة الخارجية على استيراد صفقة من السكر الكوبي على أن تشحن على دفعات شهرية حسب التفصيل الوارد بالعقد ، وأبرم العقد المذكور على أساس السعر ، أي أن السعر المتفق عليه يتضمن نفقات شحن السكر على ظهر الباخرة وتستيفه في عنابرها .

وإذا كان عقد استئجار الباخرة المبرم لحساب الوزارة بين المؤسسة العامة للنقل البحري وبين الشركة الناقلة قد تضمن شرطا مفاده استحقاق الوزارة لكسب وقت في حالة اتمام شحن السكر على الباخرة في مدة أقل من المدة المحددة في العقد لتمام الشحن وتحملها بغرامة تأخير في حالة اتمام الشحن في مدة تزيد على المدة المحددة ، واذ كان قد ترتب على تنفيذ عقد البيع المبرم بين الوزارة وشركة مصر للتجارة الخارجية أن استحققت بعض البواخر الناقلة لهذه الشحنات غرامات تأخير في موانئ الشحن بسبب تراخي الشركة البائعة في عملية الشحن وبقاء البواخر في تلك الموانئ مدة تجاوز المدة المسموح بها في عقد استئجار الباخرة لتمام عملية الشحن ، كما استحق على بعض البواخر الناقلة كسب وقت بسبب الاسراع في شحن السكر بحيث تم الشحن في مدة أقل من المدة المسموح بها لتمامه .

فقد ثار النزاع بين الوزارة وبين الشركة البائعة حول استحقاق كسب الوقت الذى وقعته البواخر التى تم شحنها فى مدة أقل من المدة المسموح بها ، فرأت الوزارة أنها تستحق كسب الوقت المذكور مستندة فى ذلك الى أن هذا الكسب ناشئ عن عقد النقل البحرى المبرم لحسابها بين المؤسسة العامة للنقل البحرى وبين ملاك البواخر ، وأن هذه العلاقة التعاقدية أثرها مقصور على طرفى العقد لا يتعداه الى غيرهما — ومن ثم فلا شأن لشركة مصر للتجارة الخارجية بما يربته هذا العقد من آثار من بينها كسب الوقت الذى يستحق فى حالات الاسراع فى عملية الشحن أمام التزام الشركة البائعة بغرامات التأخير ، فى الحالات التى استحققت فيها هذه الغرامات للبواخر الناقلة ، فأساسه فى رأى الوزارة هو المسئولية العقدية الناشئة عن العقد المبرم بينها وبين الشركة المذكورة بسبب تأخرها فى التسليم .

أما شركة مصر للتجارة الخارجية فقد تمسكت باستحقاقها لكسب الوقت مستندة فى ذلك الى أن موضوع كسب الوقت وغرامة التأخير انما تحكمه عقود استئجار البواخر التى قامت الوزارة باستئجارها عن طريق مؤسسة النقل البحرى وأنه لما كان التعاقد بين الشركة والوزارة من نوع (...) فان الشركة البائعة كما تتحمل غرامات التأخير فى موانئ الشحن فهى تستحق أيضا كسب الوقت الذى يتحقق فى هذه الموانئ .

وقد عرض موضوع النزاع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التموين كما عرض على المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فأيد كل منهما وجهة نظر الشركة البائعة .

ولذلك رأت الوزارة استطلاع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى هذا الخصوص .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلسته المنعقدة فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستقبل لها أن العقد المبرم بين الوزارة وبين شركة مصر للتجارة الخارجية قد أبرم على أساس السعر .

ومقتضى ذلك أن تتعاقد الوزارة على عملية النقل البحرى بمعرفتها وتلتزم الشركة البائعة بشحن السكر وتسليفه على نفقتها فى البواخر التى تتعاقد معها الوزارة على أن تخطر الشركة البائعة بمواعيد وصولها الى موانى الشحن فى الوقت المناسب لاتمام الشحن ، وذلك اعتبارا بأن عملية الشحن والتسليف قد حثلت فى حساب ثمن الشراء المتفق عليه فى العقد المبرم بين الوزارة والشركة البائعة . وبمعنى آخر فان الالتزام المستحق والتسليف القائم أصلا فى ذمة الوزارة قبل شركة الملاحة بمقتضى عقد استئجار الباخرة المبرم بين الطرفين ، هذا الالتزام نقلته الوزارة بجميع أحكامه وشروطه الى ذمة الشركة البائعة بإبرامها معها عقد البيع من نوع (٠٠٠) ولذلك تحل الشركة البائعة محل الوزارة فى جميع الآثار المالية المترتبة على ذلك سواء ايجابا أو سلبا ، فان أخلت الشركة بأحكام ذلك الالتزام وجاوزت المدة المسموح بها لاتمام عملية الشحن — والمنصوص عليها فى عقد النقل البحرى — التزمت قبل شركة الملاحة بغرامة التأخير المترتبة على هذا الاخلال ، وأن قامت بمجهودات إضافية فحققت وفرا فى الوقت المسموح به للشحن استحققت كسب الوقت الذى تدفعه شركة الملاحة والمشتط عليه فى عقد النقل البحرى كحكم من أحكام الالتزام بالشحن والتسليف — فأساس مسئولية الشركة البائعة عن غرامة التأخير هو تأخرها عن الموعد المحدد لاتمام الشحن فى مدة أقل من المدة المسموح بها لذلك ، والمسئولية فى الحالة الاولى والاستحقاق فى الحالة الثانية قائمان على أساس حلول الشركة المذكورة محل الوزارة — باتفاق بين الطرفين فى الالتزام بشحن السكر وتسليفه فى عابىر الباخرة ، ذلك الحلول الذى يستتبع لزاما اضافة النتائج المالية للالتزام الى ذمة الشركة البائعة سواء ايجابا أو سلبا ، ولا يستقيم فى القول أن تتحمل الشركة البائعة غرامة التأخير اذا هى تراخت فى تنفيذ الالتزام فجاوزت المدة المسموح بها للانتهاء من الشحن والتسليف ولا تنقضى كسب الوقت أن هى بذلت مجهودات اضافية فقامت بهذه العملية فى مدة أقل عن المدة المسموح بها لذلك .

وغنى عن البيان أنه اذا كانت الشركة البائعة قد تأخرت فى اعداد السكر للشحن فى الميناء المتفق عليه فترتب على ذلك أن تأخرت فى تسليم السكر عن الموعد المحدد فى العقد المبرم بينها وبين الوزارة فان هذه

مسألة أخرى تحكمها شروط العقد المبرم بين الوزارة والشركة الموردة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركة مصر للتجارة الخارجية كما تلتزم بفراغات التأخير قبل شركات الملاحة في حالة تأخرها عن اتمام الشحن على ظهر البواخر في المدة المسموح بها لذلك والمنصوص عليها في عقد استئجار الباكسة . فهي تستحق أيضا كسب الوقت الذي تدفعه تلك الشركات في حالة اتمام الشحن في مدة أقل من المدة المذكورة .
(فتوى ١٩٥ في ١١/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ :

البيع (سيف) المقصود به هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن اجمالى لقيمة البيع وأجرتى النقل والتأمين — تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه يعتبر تسليميا للبضاعة .

ملخص الفتوى :

ان المقصود بالبيع كاف « سيف » هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن اجمالى شامل بقيمة البيع وأجرتى النقل والتأمين ، ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه المشتري لاسلامها تسليميا للبضاعة .

وبالنسبة للعقد موضوع الفتوى فانه يبين من الاطلاع على العقد أن المدة الثانية تقضى في فقرتها الاولى بأن « تسليم المهمات المتعاقد عليها يتم على ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ الى ٣٠ أبريل سنة

• ١٩٦١

المرحلة الثانية من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ الى ٣٠ أبريل سنة

• ١٩٦٢

المرحلة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ •

وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أنه « اذا لم تحدد في ملاحق العقد الكميات المقرر شحنها خلال فترات التسليم المشار اليها في الفقرة الاولى ، فانه يتم توريد المقادير الآتية ... » •

كذلك تنص المادة ١٥ منه على أنه « يجب الا يتجاوز التأخير في تسليم المهمات المنصوص عليها في هذا العقد مدة شهرين عن الموعد المحدد والا كان لوزارة الحربية حق الغاء العقد بالنسبة للمواد التي لم تتسحن حتى هذا التاريخ ، وفي حالة ثبوت أن التأخير مرجعه الى القوة القاهرة فان للوزارة حق رفع غرامة التأخير بشرط عدم تجاوز التأخير لأكثر من خمسة أشهر ، والا كان لها حق الغاء العقد بالنسبة للمواد التي لم تتسحن حتى هذا التاريخ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن البيع كاف « سيف » هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن أجمالى شامل بقيمة البيع وأجرى النقل والتأمين ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه المشتري لاستلامها تسليمًا للبضاعة •

وبالنسبة للعقد موضوع الفتوى فانه يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادة ١٥ منه أن المواعيد المنصوص عليها في المادة الثانية هي تواريخ الشحن •

(فتوى ١ فى ١/١/١٩٦٧)

الفرع الخامس

الوكالة البحرية

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

أعمال الوكالة البحرية التى ينهض بها الوكيل البحرى والذي يعبر عنه بأمين السفينة هى الاعمال التى يمارسها الوكيل البحرى بصفتة وكيلًا عن مجهز السفينة ينوب عنه فى تسليم البضاعة لنوحيها وتحصيل الاجره وخدمة السفينة ما بقيت فى اثناء — وهى امر آخر غير تشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها فى أعالي البحار ويضئ به تجهيزها واستغلالها بحريا أو تسيرها فى أعالي البحار فى خطوط منتظمة أو غير منتظمة ومجهز السفينة ذاته سواء كن مملكتها أو مستأجرها هو الذى يباشر تجهيزها واستغلالها — قصر أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام دون ما غيرها — أمم ذلك — تدوين : استناد شركة فى القول بأحقيتها فى أعمال الوكالة البحرية بدعوى أن اشرافها تشمل ما يعد مكملاً لها ومرتبكاً بها دون ذلك أى نفس خاص بغيره — لا سند فى القول بذلك لأن أعمال الوكالة البحرية ليست من الاعمال القانونية التابعة التى تستفاد منها •

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدعوى موضوعا — فالثابت فى هذا الشأن أن وزير النقل البحرى اصدر القرار المطعون فيه — بكتابه الموجه الى مدير عام مصلحة الموانئ والمناير رقم ١٧١٢/٢/٤٩/٧٤٩ المؤرخ فى ٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن أنه (الحاقا لكتاب الوزارة رقم ١٧١٢/٢/٤٩/٧٤٩ سري وشخصى) فى ٢٣/١/١٩٧٥ والذي تضمن السماح لشركة الاسكندرية للملاحة البحرية بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن الاجنبية بصفة مؤقتة الى حين صدور تفسير من الجهات المختصة بين مدى حقها فى القيام بهذه الاعمال طبقا لقانون انشائها — يسير العدول عن الكتاب

سالف الذكر وإبقاء الوضع على ما هو عليه من حيث قصر مزاوله أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام طبقا للقانون ، وعدم السماح لشركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن الاجنبية وعلى المتضرر من ذلك الالتجاء الى القضاء — ومدار الخلاف في المنازعة مدى توافق هذا القرار وحكم القانون أو مجانبته له ومدى أحقية الشركات المطعون ضدها ومن ثم في ممارسة أعمال الوكالة البحرية بالنسبة الى السفن الاجنبية ، وهو ما يقضى له بداءة استعراض نصوص القانون التى تحكم النزاع وما يرتبط من أعمالها التحضيرية والتى يستثيرها كل من الطاعنون والمطعون ضدها .

ومن حيث أنه في ١٥ من يوليو سنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية والذي تجرى نصوصه بما يلي :

مادة (١) — يرخص في تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية تحت نظام المناطق الحرة ومقرها مدينة الاسكندرية ويجوز لها أن تنشئ فروعا وتوكيلات داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج .

مادة (٢) — أغراض الشركة هي :

١ — شراء وبيع وإيجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها في أعلى البحار دون التقيد بالأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن بيع السفن البحرية التى ترفع العلم المصرى والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض التدابير التى كانت مقررة في شأن الخدمات اللاسلكية وتحصيل رسوم الموانئ وبيع وتأجير السفن التى تحمل العلم المصرى ، وتباشر الشركة نشاطها على حدة أو بالاشتراك مع غيرها من الجهات والشركات التى تباشر ذات النشاط .

٢ — أعمال الشحن والتفريغ للسفن المملوكة لها أو التى تعمل لحسابها أو تحت إدارتها وتملك حيازة المهمات والمعدات والعائمات اللازمة لذلك .

٣ — اصلاح السفن المملوكة للشركة أو التي تعمل تحت ادارتها
أما المملوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد على اصلاحها
بالخارج ولها في سبيل ذلك تملك الاحواض العائمة ومستلزماتها والورش
الفنية للاصلاح .

٤ — القيام بأعمال صيانة الموانى وتعميق القنوات والاعمال
الهندسية والبحرية والاعمال المتصلة بها في مصر والبلاد العربية
والاجنبية .

٥ — مباشرة الانشطة السياحية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع
شركات أخرى بالداخل أو الخارج .

٦ — مباشرة النشاط التجارى في المناطق الحرة طبقا لاحكام
القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة .

ويراعى قبل مباشرة الشركة لاغراضها في جمهورية مصر المنصوص
عليها في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ الحصول على موافقة الجهات المختصة .

مادة (٦) — يتم تسجيل السفن المملوكة للشركة بميناء الاسكندرية
أو غيرها من موانى جمهورية مصر العربية ولا تسرى على الشركة أحكام
القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة
للتنقل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة
بالنقل البحرى وكذا أحكام المادتين ٦ ، ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويكون للشركة
الحق في نقل البضائع بعد سفن الاسطوال المصرى الحالى وتوسعته
المستقبلية وبما لا يتعارض مع اتفاقيات الشحن مع الدول الاجنبية
ويصدر الوزير القواعد المنظمة للاولوية طبقا لاحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى مضبطة الجلسة الرابعة
والثلاثين من جلسات مجلس الشعب المعقودة في ٨ من يونيو سنة ١٩٧٤
أنه لدى مناقشة مشروع قانون انشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال
البحرية ، اقترح أحد الاعضاء تعديل المادة الاولى باضافة عبارة

« لخدمة البواخر التي تمتلكها هذه الشركة فقط » بعد عبارة « ويجوز لها أن تنشئ فروعا وتوكيلات » ، وأبان أن هدفه من هذا التعديل هو « عدم حدوث لبس في التطبيق حيث أن الوكالات البحرية يقتصر القيام بها على كل من شركتي الاسكندرية للتوكيلات الملاحية والقناة للتوكيلات الملاحية المملوكة للقطاع العام » وما لم تضع هذا النص فقد يمكن للشركة الجديدة أن تحصل على توكيلات للقطاع العام بينما اقترح عضو ثان حذف هذه المادة كلية مقدرا بأن الشركة شركة قطاع خاص فلا يجب أن تصدر بقانون ، في حين أبدى المتردد أنه من تنديهيات المسلم بها أن الشركات المراد ، استثنائها من بعض أحكام القوانين يجب أن يصدر بها قانون على مثل ما اتبع بالنسبة إلى المصرف العربي الدولي والمصرف المصري الدولي ، وقد عاد العضو الأول فأبدى أنه « في الواقع متخوف من التحديد الوارد في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من المشروع بقانون المعروض ومحل هذا التخوف هو دخول هذه الشركة في مجال المنافسة مع القطاع العام خشية أن تحصل منه على التوكيلات وذلك بالنسبة لشركتي الاسكندرية للتوكيلات البحرية والقناة للتوكيلات البحرية » ، وقد رد رئيس المجلس بأن المجلس يصدد المادة الاولى التي استوفيت مناقشتها ، ثم أخذ الرأي على اقتراح حذف المادة الاولى أو تعديلها فلم توافق على ذلك الا أقلية ، وبعد ذلك وافق المجلس على المادة الاولى بصيغتها المعروضة وعلى نحو ما قد صدرت عليه ، ثم انتقل المجلس الى مناقشة المادة الثانية حيث اقترح أحد الأعضاء اضافة عبارة في المناطق الحرة الى البنود ١ ، ٢ ، ٣ منها وحذف البندين ٤ ، ٥ لانه من غير المعقول أن تقوم الشركة المقترحة بكل هذه الاعمال التي تحتاج الى جهد وامكانيات وزارتين أو ثلاثة ، في حين اعترض عضوا آخر على جميع الاستثناءات الممنوحة لهذه الشركة على الرغم من وجود عدة شركات للنقل لدينا مستكثرا قدرة الشركة برأسمال قدره أربعة ملايين جنيه على النهوض بمختلف أنواع الانشطة الواردة في مشروع القانون المعروض من سياحة وتجارة وحفر قنوات وتشديد جسر عائم بيننا وبين دول العالم ، وبعد ذلك تحدث السيد وزير النقل البحري فأبدى أن « الاسطول المصري حاليا يسهم فقط بنقل ١٠٪ من حجم تجارتنا الخارجية ، والـ ٩٠٪ الباقية تنقل على سفن أجنبية ، فالمقصود بإنشاء الشركة الجديدة هو كسر احتكار شركات الملاحة الاجنبية ، فإذا ما أسهمت

أحدى الشركات كالشركة المعروضة علينا الآن بإضافة جديدة للأسطول الوطنى المصرى فأهلا ومرحبا بها ، كما أود أن أطمئن السادة الاعضاء على أن الخدمات المتعلقة بالشحن أو التفريغ أو اصلاح السفن كلها تنصب على سفن هذه الشركة دون سواها ، وبالتالى لن يمس أحد نشاط باقى شركات القطاع العام الخاصة بالنقل البحرى . كما أن الشركة المقترح انشاؤها ستنتقل ما زاد عن حجم وذاقة الاسطول الوطنى حاليا وتوسعاته المستقبلية ، وسوف يأتى فى القريب — ان شاء الله — الوقت الذى تصل طاقة الاسطول الوطنى الى الاكتفاء ، وبالتالى ستضطر هذه الشركة الى اللجوء الى السوق العالمية ، فليس هناك ما يخيف من قيام هذه الشركة على نشاط القطاع العام فى النقل البحرى » . ثم وافق المجلس بعدئذ على المادة الثانية بصيغتها المعروضة على نص ما هو وارد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث ان الثابت بتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع قانون انشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية أن من « باكورة خيرات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وميزاته أن يقوم بعض المستثمرين العرب باقتراح لانشاء شركة للملاحة والاعمال البحرية بهدف تشييد جسر عائم للنقل البحرى يربط ما بين مختلف ابلاد العربية والعالم فضلا عن ممارسة أعمال صيانة الموانئ وتعميق القنوات على ان يكون للشركة بعض المزايا التى تعاون على تحقيق أغراضها ، ولا شك ان قيام هذه الشركة فضلا عما يحققه الاستثمار العربى فى هذا النطاق من آثار اقتصادية بعيدة المدى ومفيدة لجميع الدول العربية يشكل فى ذات الوقت معولا لكسر احتكار الشركات الاجنبية فى هذا المجال ... » ، « وتقوم الشركة بشراء وبيع واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع انواعها فى أعالي البحار . كما تتولى أعمال الشحن والتفريغ واصلاح السفن المملوكة للشركة أو التى تعمل تحت إدارتها وكذلك مباشرة الانشطة السياحية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بالداخل والخارج بالإضافة الى مباشرة النشاط التجارى فى المناطق الحرة طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ . ومن أجل تحرير الشركة من كافة الاحكام التى قد تعوقها فى مباشرة بعض أغراضها الاساسية ، قضت المادة السادسة

من مشروع القانون على ألا تسرى على الشركة أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى وكذا أحكام المادتين ٦ ، ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى حتى لا يكون فى ذلك أى أثر ضار على شركات القطاع العام التى تزاوّل نفس النشاط » . (ملحق مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين بمجلس الشعب ٨ يونيو ١٩٧٤) ، كذلك فقد أشارت المذكرة الايضاحية لمشروع قانون انشاء الشركة الى « يقوم بعض المستثمرين العرب باقتراح لانشاء شركة للملاحة والاعمال البحرية تحت لواء القانون المصرى بهدف تشييد جسر عائم للنقل البحرى يربط ما بين مختلف البلدان العربية والعالم بالاضافة الى ممارسة أعمال صيانة الموانى وتعميق القنوات على أن تقرر للشركة بعض المزايا التى تسينها على تحقيق أغراضها . ولما كانت الوزارة ترى ملائمة استصدار مثل هذه الشركة لما يحققه الاستثمار العربى فى هذا المجال من آثار اقتصادية مفيدة لجميع الدول العربية حيث ان فى انشاء مثل هذه الشركة كسر لاحتكارات الشركات الاجنبية فى هذا المجال ٠٠٠ » ، وتردد المذكرة الايضاحية فى موضع آخر « ونظرا لان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قد قرر عدم جواز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا ان يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رؤوس أموالها عن ٢٥ ٪ كما حظر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى مادته السادسة على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات والشركات المبينة فى هذه المادة أن ترتبط على نقل البضائع والركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، كما تقرر المادة السابقة من هذا القانون حكما مشابها للحكم الوارد فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ولما كان الالتزام بأحكام هذه القوانين يعوق الشركة فى مباشرة بعض أغراضها الاساسية لذا فقد نصت المادة السادسة من المشروع على عدم سريان أحكام هذه القوانين

المسابق الاشارة اليها على الشركة ، وحتى لا يكون في ذلك أى أثر ضار على شركات القطاع العام التى تزاوّل نفس النشاط قصت هذه المادة أيضا على أن حق الشركة في نقل البضائع يكون بعد سفن الاسطول المصرى الحالى وتوسعاته المستقبلية مباشرة وبما لا يتعارض مع اتفاقيات الشحن مع الدول الاجنبية ، كما نصت هذه المادة على أن يصدر الوزير المختص القواعد المنظمة للاولوية طبقا لاحكام هذا القانون » .

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى تنص على أنه « لا يجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » وتصدر اللائحة المنظمة للقيد فى هذا السجل وشروطه واجراءاته بقرار يصدر من وزير المواصلات على أن تحدد اللائحة المهلة اللازمة لتنفيذ هذه المادة بشرط الا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى الفقرة السابقة الا المؤسسات العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رؤوس أموالها عن ٢٥ ٪ « — بينما تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى على أنه « يحظر على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات والشركات التى تملك الحكومة أو احدى المؤسسات العامة ٢٥ ٪ من أسهمها أو أكثر أن ترتبط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة » ويضع وزير المواصلات بقرار منه القواعد الخاصة بالاستثناء من حكم الفقرة السابقة كما يكون له عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص أن يرخص فى الارتباط على نقل البضائع والركاب بحرا عن طريق الشركات المشار اليها » . فى حين تقضى المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بأنه (لا يجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات

الا لى يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء — وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام • ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأس مالها عن ٢٥ ٪ •

ومن هيك أنه عن قانون تأسيس الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ ،
فالبادى من نصوصه على ما تقدم بيانها أن المادة الاولى ترخص فى تأسيس الشركة وتحديد مقرها بمدينة الاسكندرية وتجزيلها انشاء فروع وتوكيلات داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج — والواضح من ذلك أن هذه المادة لا شأن لها بأغراض الشركة ومدى شمولها أعمال الوكالة البحرية أو قصورها عنها ، فمقر الشركة وقد تحدد بمدينة الاسكندرية ، اقترن النص عليه باجازة الحق للشركة فى انشاء فروع وتوكيلات داخل الجمهورية أو خارجها جنباً الى جنب مع مقرها الرئيسى ، وليس فى تفويض الشركة هذا الحق ما يغير من أغراضها المصددة أو يضى عليها اختصاصا ليس لها أو يسلبها اختصاصا تتمتع به ، فليست هذه الفروع والتوكيلات سوى مكاتب للشركة ووكالات عنها تنهض بذات الأغراض المخطوة بها والمخولة لها ، ومثل هذا النص ثابت قائم فى شأن الشركات المساهمة عموماً يردده نموذج عقدها الابتدائى المعتمد وقد تردد أيضاً بالمادة ٤ من نموذج العقد الابتدائى للشركات المساهمة الخاصة بالمشروعات المشتركة التى تنشأ وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — أنف البيان ، والصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ — ومقتضى هذا الشرط ولازمه أن الشركة اذ يتحدد مركزها ومحلها القانونى بمدينة بذاتها تعين بعقدها الابتدائى فليس من شأن هذا التحدد بعدئذ أن يسلب حق الشركة فى انشاء فروع ومكاتب وتوكيلات الى جانب مركزها الرئيسى تنهض بذات أغراض الشركة المعين لها ، ولا يستقيم الظن بأن فروع الشركة وتوكيلاتهما ينفصح لها من الأغراض أو يطوع لها من الانشطة ما يقصر عنه مقر الشركة الرئيسى ، أو أن تلك التوكيلات تتقلب وكلات عامة تفتن كل أعمال الوكالة على تنوعها — بصرف النظر عن غرض الشركة أصلاً المحدد

بمسند انشائها — حتى ما كان منها من اعمال الوكالات المخصصة التي قصرت مزاولتها على مؤسسات وشركات بذاتها مثل الوكالة البحرية ،،،، ومفاد ما تقدم أن المادة الاولى من قانون تأسيس الشركة المطعون ضدها يرتبط حكمها بدائرة ما شرع له وتثبت صلتها بأغراض الشركة فلا يستوى سنداً في استظهارها أو تغيها بحال من الاحوال .

ومن حيث ان أغراض الشركة المطعون ضدها تنظمها المادة الثانية من قانون تأسيسها والتي أوضحت عنها بالنص الصريح تحت عنوان أغراض الشركة ، وحاصلها .

١ — شراء وبيع وإيجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها في أعالي البحار .

٢ — أعمال الشحن والتفريغ للسفن المملوكة لها أو التي تعمل لحسابها أو تحت ادارتها وتملك حيازة المهام والمعدات والعائمات اللازمة لذلك .

٣ — اصلاح السفن المملوكة للشركة أو التي تعمل تحت ادارتها أما المملوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد على اصلاحها بالخارج .

٤ — القيام بأعمال صيانة الموانئ وتعميق القنوات والاعمال الهندسية والبحرية والاعمال المتصلة بها في مصر والبلاد العربية والاجنبية .

٥ — مباشرة الانشطة السياحية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بالداخل أو الخارج .

٦ — مباشرة النشاط التجارى في المناطق الحرة طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، والثابت من ذلك ان المشرع أبان أغراض الشركة وعينها بصريح النص وليس منها أعمال الوكالة البحرية التي لم يرد بشأنها نص محدد ، والثابت في ذلك أيضاً أن المشرع ناط بالشركة ببعض الاعمال

مما اختصت به شركات القطاع العام بموجب القانون رقمى ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنف البيان مثل الشحن والتفريغ وإن اقتصر الامر فيه على السفن المملوكة للشركة أو التى تعمل لحسابها أو تحت ادارتها ، وكذا اصلاح السفن والذى قصر حقها بشأنه على السفن المملوكة لها أو التى تعمل تحت ادارتها أما السفن المملوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد عليه بالخارج — وأما بالنسبة الى أعمال الوكالة البحرية ، وقد كانت ماثلة أمام المشرع لدى اصدار قانون الشركة وانظمتها صراحة نصوص القانونين رقمى ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنفى البيان فلم تسند اليه الشركة على مثل ما أسندت اليها بعض أعمال الشحن والتفريغ واصلاح السفن بالقيود الموضحة فيما تقدم ، وعل الامر فى ذلك واضحة ترتبط بالغايات التى قامت من أجلها الشركة على ما أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون انشائها وتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون فضلا عن تصريح وزير النقل البحرى أمام مجلس الشعب لدى مناقشة هذا المشروع بجلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٧٤ من أنه قصد بانشاء الشركة كسر احتكارات شركات الملاحة الاجنبية مع عدم الاضرار بشركات القطاع العام الخاصة بالنقل البحرى أو المساس بنشاطها فى هذا المضمار . وإذا كانت أعمال الوكالة البحرية وقفا على شركات القطاع العام ومجالا محظورا على الشركات الاجنبية فقد كان طبيعيا أن تظل الوكالة البحرية بمنأى عن أغراض الشركة المستهدفه بقانون انشائها •

ومن حيث أن أعمال الوكالة البحرية التى ينهض بها الوكيل البحرى والذى يعبر عنه بأمين السفينة ، هى الاعمال التى يمارسها الوكيل البحرى بصفته وكيلًا عن مجهز السفينة ينوب عنه فى تسليم البضاعة لذويها وتحصيل الاجرة وخدمة السفينة ما بقيت فى الميناء — وهى أمر آخر غير تشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها فى أعالي البحار المنصوص عليه بالبند الاول من المادة الثانية ضمن أغراض الشركة المحددة بقانون انشائها ، ذلك أن تشغيل السفينة انما يعنى تجهيزها واستغلالها بحريا وتسييرها فى أعالي البحار فى خطوط منتظمة أو غير منتظمة ومجهز السفينة ذاته سواء كان مالكا أو مستأجرا هو الذى

مباشرة تجهيزها واستغلالها ، الامر الذى يفسر الربط فى البند المشار اليه بين « شراء وبيع وإيجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها فى أعالي البحار » ، فـ « شراء واستئجار السفن ليس هدفا مجردا فى حد ذاته وانما بقصد تشغيلها واستغلالها — وعلى ذلك فان ما ايجز للشركة المطعون ضدها من حق فى تشغيل السفن التجارية فى أعالي البحار لا يعنى سوى تشغيل السفن التابعة لها واستغلالها سواء كانت مملوكة أو مستأجرة ، ولا يقتصر أبدا لأعمال الوكالة عن أصحاب السفن الاجنبية فى تسليم بضائعهم وتحصيل أجرتها وخدمة سفينتهم بالموانى وغير ذلك من أعمال الوكالة البحرية اذ لا يستقيم القول بأن تشغيل السفن فى أعالي البحار وهو ما ينهض به المجهز بالنسبة الى السفن التابعة له ، يشمل أيضا وكالة عن أصحاب السفن الاخرى فى تسليم بضائعهم لذويها وتحصيل أجرتها وخدمتها بالموانى .

ومن حيث أنه لا سند فى القول بأن أعمال الوكالة البحرية حق، ثابت للشركة المطعون ضدها لايحتاج الى نص خاص بتقريره بدعوى أن أغراض الشركة تشمل كل ما يعد مكملًا لها ومرتبطة بها ، ذلك أن من الثابت أن المشرع أفصح دائما بصريح العبارة واللفظ عن أعمال الوكالة البحرية حيث عناها وهدف إليها ، اذ أن لها من الاهمية والكيان المتميز كمهنة قائمة بذاتها ما يقتضى هذا الافصاح ويحتمه فليست من الاعمال الثانوية التابعة التى تشتمل ضمنا — وآية ذلك ما انتظمته نصوص القانونين رقمى ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وقرار وزير النقل البحرى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الشركة الايرانية المصرية والذى خولها — بحسبان مشاركة الحكومة فيها — ممارسة أعمال الوكالة البحرية ، ولئن صح أن أغراض كل شركة تتبسط وتشمل كل ما يعد من مستلزمات ومكملات غرضها ومرتبطة به ارتباطا تابعا لا ينفصم ، فليس ذلك حال الوكالة البحرية التى لا تقوم بينها وبين أغراض الشركة المطعون ضدها مثل هذه العروة الوثقى ، لا تعد من مستلزمات ومكملاته التى لا غنى عنها ، مضافا اليه أن التوسع فى أغراض الشركة لئن ساع قبولها فى مجال بعض الاعمال المرتبطة والمكملة لغرضها الاصلى فان دائرة ذلك لا تتعدى بحال من الاحوال أو تمس حظرا قانونيا مفوضا بصريح نص القانونين رقمى ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنفى البيان يقضى أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام دون ما غيرها .

ومن حيث أن نص المادة السادسة من قانون انشاء الشركة المطعون ضدها على أن يتم تسجيل السفن المملوكة لها بميناء الاسكندرية أو غيرها من موانئ جمهورية مصر العربية ولا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحري وكذا أحكام المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ٠٠ — ليس من مفاده أن تغدو كافة الاعمال المقصورة على شركات القطاع العام بمقتضى هذين القانونين والمحظورة على غيرها — حقا مباحا للشركة سواء وردت ضمن أغراضها المحددة أم نأت عنها ، فلو شاء المشرع أن يثبت للشركة هذا الحق المطلق لما أعوزه النص الصريح على مثل ما صدر به القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن المزايا التي تتمتع بها الشركة العربية للملاحة البحرية التي نص صراحة على تمتعها بجميع المزايا والاولويات المقررة لشركات القطاع العام المصرية العاملة في مجال النقل البحري، ولكانت قد انتفتت تبعا مبررات النص ضمن أغراض الشركة المحددة في المادة ٢ من قانون انشائها على بعض الاعمال التي اختصت بها شركات القطاع العام بموجب القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما مثل الشحن والتفريغ واصلاح السفن — والصحيح من الامر في هذا المعنى أن استثناء الشركة المطعون ضدها من بعض أحكام القانونين المشار اليهما ليس استثناء مطلقا أو اعفاء بغير قيود وإنما يجد هذا الاعفاء حده الطبيعي وضابطه الذي لاغنى عنه في اطار أغراض الشركة المحددة لها والتي تعفى في مجالها وحدة من التقيد بهذين القانونين ، وقد ربطت المذكرة الايضاحية لقانون انشاء الشركة في وضوح لا يحتمل اللبس وبين مباشرة الشركة لبعض أغراضها الأساسية — وبالمثل أيضا فان الاستثناء المقرر لمشروعات النقل البحري التي تنشأ طبقا لاحكام قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمنصوص عليه في مادته الثالثة والاربعين ، من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ أنف البيان لا يعنى سوى تقرير هذا الاعفاء فيما يختص بكل شركة بما يتفق وأغراضها المعينة لها وفي اطار تلك الأغراض دون ما غيرها •

ومن حيث انه عن الاعمال التحضيرية لقانون انشاء الشركة المطعون

ضدها رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ ، فمن المقرر في هذا الصدد كإصل عام أن الأعمال التحضيرية لا يتغيا بها تفسير النص إلا حال غموضه أو إبهامه ، فلا اجتهاد مع صريح العبارة والنص — فإذا ما توصل بالأعمال التحضيرية عند التفسير فإن الأعمال التي يعتد بها في هذا الصدد ويتأتى التفسير على هدى منها — هي تلك التي تعبر عن إرادة حقيقية للمشرع ، فلا يسوغ الوقوف عند رأى فردى عابر لعضو أو آخر من مجموع أعضاء المجلس النيابى لا يعبر إلا عن مكنون اجتهداه أو فهمه الخاص واتخاذ إرادة حقيقية للمشرع وإنما يتعين أن ينبثق التعبير المفسر للنص عن إرادة حقيقية ونية واضحة مؤكدة يمكن أن تنسب إلى المشرع ذاته ، هذا إلى أن الأعمال التحضيرية وعلى أى حال لا تكسب قيمة تفسيرية إلا بقدر اتفاقها مع ظاهر النص .

ومن حيث أنه لئن كان نص قانون إنشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ على ما تقدم بيانه ، واضحا في موضوع المنازعة غير مبهم ، بينا في غير غموض تنشده الأعمال التحضيرية ، إلا أن الثابت حتى من تلك الأعمال على ما انف ذكرها ، أن المقصود بإنشاء الشركة على نحو ما صرح به وزير النقل البحرى أمام مجلس الشعب ، وهو كسر احتكار شركات الملاحة الأجنبية دون مساس بنشاط شركات القطاع العام الخاصة بالنقل البحرى وأنه ليس هناك ما يخيف من قيام هذه الشركة على نشاط القطاع العام في النقل البحرى ، وقد تردد ذات المعنى بتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون وكذا بمذكرته الإيضاحية ، فلم يقصد أبدا أن تتراجع الشركة المطعون ضدها مع شركات القطاع العام في مجال تنفرد به وحدها بمنأى عن نشاط الشركات الأجنبية مثل أعمال الوكالة البحرية ، وهذا الذى بدأ مؤكدا من الأعمال التحضيرية هو ما يتفق مع ظاهر النص ومقتضاه الحتمى — أما ما تضمنته مناقشات مجلس الشعب من اقتراح أحد الأعضاء حذف المادة الأولى من قانون الشركة قدرا بأن الشركة شركة قطاع خاص لا يسوغ إنشاؤها بقانون ، واقتراح عضو آخر تعديل تلك المادة خشية حدوث لبس في التطبيق إذ قد يمكن أن تحصل الشركة على توكيلات للقطاع العام أو تخوف ذات العضو من التحديد الوارد في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من مشروع القانون خشية دخول الشركة في مجال المناقشة مع القطاع

العام وأن تحصل على التوكيلات ، فلا ينبغي الا عن رغبة هذا العضو في الاحتياط مشددا لصالح شركات القطاع العام الامر الذي أكدته بعدئذ بذات الجلسة تصريح وزير النقل البحرى — وهو على أى حال لا يكشف الا عن رأى فردى قوامه الخشية من احتمال قد يتحقق في تفسير المادة الاولى. أو الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية ، وهذا الرأى في التفسير الاحتمالى للنص لا يعبر الا عن فهم خاص واجتهاد فردى لصاحبه لم يشاطره فيه غيره من أعضاء المجلس ، وليس فيه ما يمكن أن ينسب الى المشرع أو يحمل كارادة حقيقية له يعتقد بها عند الرجوع الى الاعمال التحضيرية والذي لم يكن ثمة ما يستوجبه أصلا ازاء وضوح النص •

ومن حيث ان اختصاص وزير النقل البحرى باصدار القرار الطمين ثابت لا مرية فيه بما ينعقد له من الاختصاص العام في تنفيذ أحكام القانونين رقمى ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما واصدار ما ينبثق عنهما من لوائح وقواعد وما نيط به صراحة من صلاحيات الاستثناء من تلك الاحكام مضافا اليه أن وزارة النقل البحرى هى صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا المنحى — وليس فيما وسد بعدئذ من اختصاص للهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة في تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ما يجرد الوزارات والمصالح من اختصاصاتها الثابتة أصلا وانما تتحدد اختصاصات تلك الهيئة بما تمين لها بالقانون المذكور وما ينبثق عنه مباشرة ويرتبط ارتباطا وثيقا بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة في ذاته — أما مختلف مناحى نشاط شركات الاستثمار في مجالاته المتنوعة فأمر لا معدى معه من استتهاز اختصاص الوزارات المعنية كل في دائرتها المرسومة وبما ينعقد لها من وظيفة بحكم تخصصها الثابت أو بمقتضى القوانين واللوائح ٠٠٠ ، ومن ثم فلا وجه لما تتعاه الشركة المطعون ضدها من بطلان القرار الطمين بذريعة خروجه عن اختصاص وزير النقل البحرى — وبالمثل أيضا فان القرار الطمين الذى صلاخ صحيح حكم القانون الذى نأى بالشركة عن ممارسة أعمال الوكالة البحرية ولم يجانب روحه أو يتنكب غاياته بيرة من عيب اساءة استعمال السلطة المدعى به ، وليس في سابقة الترخيص مؤقتا للشركة المطعون ضدها

بممارسة أعمال الوكالة البحرية ثم حجبتها عنها بمقتضى القرار المطعون عليه ما يثبت هذا العيب لمخص أن رأيا غير ملزم لإدارة التشريع بوزارة العدل ليس حقا للشركة في النهوض بطلب الاعمال بالمخالفة لحكم القانون وصريح نصه ، اذ لا يثريب على جهة الادارة ان هى عدلت عن ترخيص مؤقت وفاتت الى صحيح حكم القانون وأنفذت مقتضاه وموجبه بما لا يخرج عن أهدافه أو يتتكب روحه وغاياته بل هو واجبها الذى لامعدى عنه ولا فكاك لها منه .

ومن حيث أنه لما سلف من أسباب يكون القرار الطعين الصادر من وزير النقل البحرى فى ٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ بعدم السماح للشركة المطعون ضدها بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن البحرية ، قد صدر صحيحا مبرئا من العيب ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ففوضى بالغاء هذا القرار فقد تعين الحكم بالغائه وبرفض الدعوى والزام الشركة المدعية المصروفات .

(طعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٦)

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى تقضى بعدم جواز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار وزير المواصلات الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المذكورة ولا يجوز ان يقيد فى السجل الا المؤسسات العامة أو الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأس مالها عن ٢٥٪ — عدم جواز اعتبار أعمال تعيين ورفع البحارة على السفن الاجنبية من أعمال الوكالة البحرية — لا يفر من ذلك صدور قرار وزير النقل البحرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال غير المرتبطة بالنقل البحرى والذي لم يشر به الى أعمال تعيين ورفع البحارة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى تنص على أنه « لا تجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات الا ان يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأس مالها عن ٢٥٪ » .

ويبين من هذا النص أن المشرع قصر مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين واصلاح وصيانته السفن والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص على المؤسسات العامة والشركات التى تملك الدولة ٢٥٪ من رأسمالها على الأقل ومن ثم فانه يحظر على شركات القطاع الخاص والشركات التى تقل حصة الدولة فى رأسمالها عن ٢٥٪ ممارسة تلك الانشطة الواردة فى النص على سبيل الحصر .

ولما كان هذا الحظر يمثل قيда على ممارسة أعمال النقل البحرى فانه يتعين أن يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره وعليه فان نطاقه يتحدد بالاعمال التى ذكرت فى النص صراحة ولا يمتد الى غيرها وبالتالي يخرج عن نطاقه تعيين ورفت البحارة طالما أن النص لم يتضمنها .

ولا يجوز اخضاع أعمال تعيين ورفت البحارة للحظر بحجة أنها من أعمال الوكالة البحرية ذلك لان تلك الوكالة التى يتولاها أمين السفينة أو الوكيل البحرى تقتصر على تنفيذ عقد النقل البحرى بتسليم البضاعة بعد تفريغها وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها لاصحابها وتحصيل

أجرة النقل ولا يدخل في نطاقها استخدام رجال الطاقم وورفتهم .

ولا يسوغ أيضا أذخال تعيين ورفت البحارة في نطاق الحظر على أساس أنها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى لان تلك الاعمال لا تدخل في نطاق الحظر تلقائيا وانما يتعين أن يصدر بحسب صريح النص قرار من الوزير المختص باعتبارها كذلك ومن ثم فان تعيين ورفت البحارة يظل خارج نطاق الحظر طالما لم يصدر بشأنها مثل هذا القرار .

وان كان وزير النقل البحرى قد أصدر القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال غير المرتبطة بالنقل البحرى ، فان ذلك لايعنى اعتبار الاعمال التى لم ترد في هذا القرار ومن بينها تعيين ورفت البحارة مرتبطة بالنقل البحرى لان المشرع لم يعتبر ابتداء جميع الاعمال التى لها علاقة بالنقل البحرى مرتبطة به ، وانما علق على تحديد الوزير لها وعليه فان الوزير بتحديد تلك الاعمال بطريق الاستبعاد يكون قد سلك سبيلا مغايرا لذلك الذى رسمه المشرع ، وبالتالي فان هذا القرار لا يصلح أساسا لادخال تعيين ورفت البحارة ضمن الاعمال المحظورة على شركات القطاع الخاص ممارستها والمقصورة على شركات القطاع العام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تعيين ورفت البحارة على السفن الاجنبية لا يدخل في مدلول الوكالة البحرية بذاتها .

(ملف ٤٩٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

أعمال الوكالة البحرية التى حددتها المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى — مغايرتها لاحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدنى — أثر ذلك أن رفعت وتعيين البحارة يخرج عن نطاق أعمال الوكالة البحرية — صدور قرار وزير النقل البحرى رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال التى يمارسها

القطاع الخاص لا يعنى أنه حدد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى في مفهوم المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ •

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى تنص على أنه « لا يجوز مزاوله أعمال النقل والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٥ ٪ » •

ويتضح من هذا النص أن المشرع وهو بصدد تحديد الاعمال البحرية التي تقتصر ممارستها على شركات القطاع العام قسم تلك الاعمال الى مجموعتين وحدد الاعمال التي تدخل في المجموعة الاولى فقصرها على النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين واصلاح وصيانه السفن والتوريدات البحرية — أما الاعمال التي تدخل في المجموعة الثانية وهي المرتبطة بالنقل البحرى فقد فوض الوزير المختص اصدار قرار بتحديددها ومن ثم فان المشرع يكون قد حدد الاعمال التي تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العام على سبيل الحصر لا التمثيل لانها أما أن تكون محددة بنص القانون أو أن يتناول تحديددها قرار يصدر من الوزير المختص •

ولما كان المستقر فقها وعرفا في مجال تطبيق قواعد القانون البحرى أن رفعت وتعين البحارة يعد من الاعمال التي تدخل في دائرة تجهيز السفينة وكانت الوكالة البحرية تقتصر على تنفيذ عقد النقل بتسليم البضاعة وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها لاصحابها فانه لايجوز اعتبار رفعت وتعين البحارة من أعمال الوكالة البحرية ، ولا وجه في هذا المجال للاستناد الى أحكام الوكالة المنصوص عليها في المواد ٦٩٩ و ٧٠١ و ٧٠٢ من القانون المدنى والتي تدخل في أعمال الوكالة العامة كل عمل

من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة ذلك لأن مهمة الوكيل البحري لا تبدأ إلا بعد تقريرغ البضاعة من السفينة وعندئذ ينحصر عمله في كل ماهو متعلق ومرتببط بها فليس له أن يمارس أى شأن من الشؤون المتعلقة بالسفينة ذاتها أو بطاقمها ، اذ هو ليس موكلا بتجهيز السفينة أو ممارسة أى عمل من أعمال التجهيز .

وترتقيا على ذلك فان رقت وتعيين البحارة يخرج من نطاق أعمال المجموعة الاولى سאלفة البيان والتي حددتها المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها من الاعمال التى تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العام .

ولما كان المشرع قد علق تحديد أعمال المجموعة الثانية وهى الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى على قرار يصدر من الوزير المختص وكان هذا القرار لم يصدر بعد فانه لا يجوز اعتبار رقت وتعيين البحارة من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى ، ولا وجه للقول بأن المشرع جعل من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى معيارا عاما واسعا لتجديد نطاق الاعمال البحرية التى تقتصر ممارستها على شركات القطاع العام اذ لو اراد ذلك ما عهد بتحديددها للوزير المختص .

واذ دعى المشرع الوزير المختص الى تحديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى بقرار صريح يصدره فانه لا يكون هناك محل للقول بأن العرف استناد من مسك انوزارة قد حدد تلك الاعمال أو انها حددت بقرار ادارى ضمنى لان المشرع عين اداة تحديدها ولم يدع ذلك للعرف أو للارادة الضمنية لوزارة وذلك نظرا لما يمثله تحديده، من قيد على حرية ممارسة الاعمال البحرية ، كما لا يغنى عن صدور تلك الاداة التى تقتصر مزاولتها على القطاع العام . اصدار الوزير للقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذى حدد الاعمال التى يمارسها القطاع الخاص ، ذلك لان المشرع حدد للوزير طريقة بيان الاعمال المرتبطة فأوجب عليه تعيينها بذاتها صراحة بقرار يصدره ولم يخونه سلطة تحديدها بطريق الاستبعاد ومن ثم فان سلوكه هذا السبيل لا يعنى أنه حدد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى في مفهوم المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

المشرع نظم في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ شئون النقل البحرى باعتباره مرفقا قوميا هاما — عدم جواز ممارسة أعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطة بها ومن بينها التوكيلات الملاحية الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك — ولا يفرض ذلك ما ورد بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية من أحكام الذى لايعود أن يكون قد منح اختصاص الشركات السياحية فى حدود القوانين القائمة الامر الذى يتعين معه على هذه الشركات اذا ما أرادت ممارسة أيا من هذه الاعمال أن تلتزم الاحكام القانونية المنظمة لها وتترسم خطاها .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى . وتنص مادته السابعة على أنه « لا تجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأسمانها عن ٢٥٪ » وتقضى المادة ١٦ منه بأن « يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٧) بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ٠٠٠ » .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تسرى

أحكام هذا القانون على الشركات السياحية ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو بعض الأعمال الآتية :

١ — تنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات •

٢ — بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الامة وحجز الاماكن على وسائل النقل المخصصة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الاخرى •

٣ — تشغيل وسائل النقل من برية وبحرى وجوية ونهرية لنقل السائحين • ولوزير السياحة أن يضيف الى تلك الاعمال أعمالا أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين •

ومن حيث أن المشرع قد نظم في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر شئون النقل البحرى باعتباره مرفقا قوميا هاما وقضى فى المادة السابعة منه بعدم جواز ممارسة اعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطة بها ومن بينها التوكيلات الملاحية الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بالشروط والايوضاع الواردة بهذه المادة •

ولاهمية الالتزام بمراعاة احكام هذه المادة وعدم الخروج عليها فقد أورد المشرع فى المادة ١٦ من ذات القانون عقوبة جنائية على من يخالف احكامها — فهذا التنظيم والحالة هذه يعد القاعدة الواجبة التطبيق فى مجال النقل البحرى سواء بالنسبة لاصدار التذاكر أو اعمال الوكالة البحرية باعتبار ان اصدار التذاكر أو أى عمل آخر يتم به التعاقد على نقل الركاب بحرا ويعتبر من تنظيم اعمال النقل البحرى ومن ثم فانه لايجوز لغير الشركات المقيدة فى السجل المشار اليه طبقا لهذا القانون أن تبائش هذه الاعمال •

ولا يعتبر من ذلك ما ورد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية من احكام تتعلق ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير

نقل الامتعة والوكالة عن شركات الملاحة ذلك أن المشرع لم يستهدف بهذا التنظيم الغاء أو تعديل القاعدة الملزمة الواردة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر باعتباره القانون الواجب التطبيق في مجال النقل البحري وباعتبار أهمية النقل البحري ليس اجراء وقائي ، بل مجرد منح اختصاص لشركات السياحة في حدود القوانين القائمة الامر الذي يتعين معه على هذه الشركات اذا ما أرادت ممارسة ايا من هذه الاعمال ان تلتزم الاحكام القانونية المنظمة لها ، وتترسم خطاها .

ومن حيث ان شركة « مينا تورز » للسياحة ليست من الشركات المقيدة في السجل العام بوزارة النقل البحري التي حلت محل المؤسسة العامة للنقل البحري في هذا الشأن لقيد الشركات التي تقوم باعمال النقل البحري والاعمال المرتبطة بها ، وفقا لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أنه لا يجوز لشركة « مينا تورز » للسياحة مزاوله أعمال النقل البحري والاعمال المرتبطة بها .

(ملف ٩١/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٣/١١/٢ و ١٩٨٤/١/٤)

الفصل الثالث

الملاحه الداخليه

قاعده رقم (٦٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحه الداخليه — مدى
اختصاص اداره الملاحه الداخليه بالاشراف على المعديات وفقا لهذا
القانون *

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
الملاحه الداخليه أن الشارع قد ناط بإدارة الملاحه الداخليه مهمه
منح التراخيص في تسيير المعديات خارج حدود اختصاص مجلس بلدى
القاهرة . واختصاص اداره الملاحه الداخليه بالعمل المذكور قد تكاملت
عناصره بما نص عليه في الفقرة الثانيه من الماده ١٢ من القانون
المشار اليه من أن تختص اداره الملاحه الداخليه بإجراء المزايدة وبإعطاء
الترخيص *

ولا يقدح فيما تقدم أن القانون قد أحال في بيان اجراءات المزايدة
وشروط منح الترخيص الى قرار يصدر من وزير الاشغال العموميه ،
اذ أن ذلك ما كان ليحول دون مباشره الاداره للاختصاص المنوط بها ،
وذلك بأن تتولى الاشراف على المعديات التى رخص في استغلالها قبل
العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، وتجري المزايدات وتصدر التراخيص
وفقا للقواعد العامه . لذلك فان اداره الملاحه الداخليه هى المختصة
قانونا بالاشراف على المعديات منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة
١٩٥٦ ، ومن ثم يتعين تسليمها اليها *

(فتوى ٢٥٧ في ١٩/٤/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

الاختصاص بإنشاء وإدارة وصيانة المراسى ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها — منعقد للهيئة العامة لشئون النقل المائى وحدهما سواء أكان إنشاء المرسى داخل أو خارج نطاق اختصاص مجلس محافظة القاهرة .

ملخص الفتوى :

ان جميع مرافق الدولة ملك للامة تتولى الدولة ادارتها والاشراف عليها نيابة عنها وان القوانين هى التى تحدد الجهة التى تتولى الاشراف عليها وادارتها سواء أكانت تلك الجهة مؤسسة عامة أم هيئة عامة .
وقد نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية على أنه « لايجوز لركب أن يرسو فى المياه الداخلية الا على المراسى التى تعينها أو تقتسها وزارة الاشغال العمومية » ونصت المادة الثالثة منه على أن « يصدر وزير الاشغال العمومية قرارا بتنظيم الرسو على المراسى المنصوص عليها فى المادة السابقة عدا ما يقع منها فى حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو عليها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية » .

وقد صدر بعد القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائى الداخلى ونص فى مادته الثانية على أنه « تختص الهيئة بإنشاء المراسى وتحديد مواقعها وصيانتها ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها » . وقد نسخت هذه المادة باعادة تنظيمها هذا الموضوع من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ ما يتعارض معها من أحكام وبصفة خاصة الاختصاص فى إنشاء وإدارة المراسى العامة وتحديد أجور استخدامها وعلى ذلك تكون المؤسسة العامة لشئون النقل المائى الداخلى هى الجهة المختصة بإنشاء المراسى داخل وخارج اختصاص مجلس محافظة

القاهرة وإدارة وصيانة المراسى ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها •

(فتوى ٩٩٢ فى ١٧/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

رسوم الرسو على المراسى التى تقع داخل محافظة القاهرة --
أيلولتها لمجلس هذه المحافظ دون الهيئة العامة لشئون النقل المائى •

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ نصت على أنه يؤدى لوزارة اشغال العمومية (الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى) رسوم رسو يعينه وزير الاشغال العمومية مقابل الرسو فى المراسى الواقعة فى حدود اختصاص المجالس البلدية الى حساب هذه المجالس عدا مجلس بلدى مدينة القاهرة فتؤدى اليه رسوم الرسو التى يعينها وزير الشئون البلدية والقروية بقرار منه بحيث لا تتجاوز الحدود المنصوص عليها فى هذه المادة • ويفهم من هذه المادة أنها حددت بصراحة الجهة التى تؤول اليها رسوم الرسو على المراسى التى تقع داخل مجلس محافظة القاهرة لمذكرت أن الرسوم تؤول كاملة الى مجلس محافظة القاهرة بعد تحديدها من وزير الشئون البلدية والقروية • يؤيد ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ لم تتعرض فى فقرتها التاسعة لبيان الجهة التى تؤول اليها رسوم الرسو على المراسى التى تقع داخل اختصاص مجلس محافظة القاهرة ، ومن ثم فان العمل بظل ساريا بما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧

يؤيد ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١٢٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية من أنه مع مراعاة أحكام قانون الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية يكون تحديد رسوم الرسو على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة

ومعادى النيل والعائمات على حسب نوع كل منها وفئات يراعى في تقديرها حمولة المركب أو عدد بحارتها أو قوتها على الحركة ويتولى هذا التحديد مجلس المحينة • ويتضح من ذلك أن تلك المادة لم تتعرض لتصديق الجهة التى تؤول إليها الرسوم بل احوالت الى أحكام قانون الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية وهو القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧، ومن ثم فإن احكامه ما تزال قائمة فى هذا الشأن • ومؤدى ذلك أن مجلس محافظة القاهرة هو الجهة التى تؤول إليها رسوم الرسو على المراسى •

ومن ثم فإن كامل الرسوم التى تفرض على الرسو على مرسى أثر النبى تضاف الى ايرادات مجلس محافظة القاهرة •

(فتوى ٩٩٣ فى ١٧/١/١٩٦٣)

الفصل الرابع

شركات وهيئات الملاحة والنقل البحري

الفرع الأول

شركات الملاحة

قاعدة رقم (٦٢٧)

المبدأ :

الشركة العربية للملاحة البحرية طبقا لاتفاقية انشائها والنظام الملحق بها شركة مساهمة عربية مقرها مصر الا انه وقد نص في اتفاقية انشائها على أن يكون مقرها الرئيسى في بلد العضو الذى يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال وبالتالي فقد اتخذت الشركة مصر مقرا لها وكانت جميع السفن المملوكة لها مسجلة لدى مصر حتى الآن ولم يتم توزيعها على الاعضاء وترفع علم مصر فان مؤدى ذلك أنها تعد شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية فيما عدا ما استثنى منها بنص القانون .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة العاشرة من اتفاقية انشاء الشركة المذكورة التى تنص على أن :

(١) يكون مقر الشركة الرئيسى في بلد العضو الذى يساهم بالنصيب الاكبر من رأس المال ، وتمارس الشركة نشاطها طبقا لقوانين هذا العضو .

(٢) ترفع السفن علم العضو المسجلة في بلده ، ويراعى في تسجيل السفن التى تملكها الشركة التوزيع بقدر المستطاع على الاعضاء بنسبة اشتراكات كل عضو في رأس المال . كما تنص المادة (٧) من النظام

الاساسى للشركة الملحق بالاتفاقية المشار اليها على أن « الاسهم جميعا اسمية لايجوز ان يملكها الا الحكومات العربية أو الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من مواطنى البلاد العربية » ونصت المادة (٢٠) من هذا النظام على أن « يقوم بادارة الشركة مجلس ادارة يكون من عضو عن كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن ١٪ من رأس المال ».

ومن حيث أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن المزايا التى تتمتع بها الشركة المذكورة ينص فى المادة (٥) على أن « تعفى الشركة ورأس مالها واستثماراتها وقروضها وممتلكاتها وارباحها وتوزيعاتها وجميع أوجه نشاطها ومعاملاتها من جميع أنواع الضرائب والرسوم بما فى ذلك رسم الدمغة بجميع أنواعها عدا ما كان منها مقابل خدمات للمرافق العامة ... كما تعفى الشركة من جميع الرسوم المفروضة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسمى التوثيق والشهر المستحق على المحررات الخاصة بالهيئة المملوكة لها » وتنص المادة (٦) من هذا القانون على أن (..... ويعفى ما تستورده الشركة من هذه الاشياء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ...) .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الشركة المذكورة وطبقا لنظامها السالف ذكره تعد شركة مساهمة عربية مقرها مصر ، باعتبار أن أسهمها جميعا اسمية ، ولا يجوز أن يملكها الا الحكومات العربية أو الاشخاص الطبيعية أو المعنوية من مواطنى البلاد العربية ، كما أن مجلس ادارتها يكون من عضو من كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن ١٪ من رأس المال . ألا أنه وقد نص فى اتفاقية انشاء هذه الشركة على أن يكون مقرها الرئيسى فى بلد العضو الذى يساهم بالنصيب الاكبر فى رأس المال ، وبناء عليه فقد اتخذت هذه الشركة مصر مقرا لها كما أن الثابت أن جميع السفن المملوكة للشركة مسجلة لدى مصر حتى الآن ولم يتم توزيعها على الاعضاء وترفع مصر علمها عليها طبقا للاتفاقية المشار اليها وعلى ذلك تعد هذه الشركة شركة مساهمة مصرية .

ومن حيث أنه طبقا للمادة العاشرة من هذه الاتفاقية ، فان الشركة المذكورة تمارس نشاطها طبقا لقانون البلد الذى يساهم بالنصيب الاكبر

في رأسمالها ويكون مقرا لها ، ومن ثم فان هذه الشركة تخضع للقوانين المصرية وليس أدل على ذلك من أنه قد صدر القانون المصرى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مقرررا اعفاؤها من بعض الضرائب والرسوم ، الامر الذى يؤكد بداءة خضوع هذه الشركة للقوانين المصرية ومن بينها قوانين الضرائب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الشركة العربية للملاحة البحرية تعد شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية فيما عدا ما استثنى منها بنص القانون .

(ملف ٣٥٢/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/١)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

في كيفية تطبيق احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات على تمثيل رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحرى وغيرهم من العاملين بها لشركاتهم في الشركات الاجنبية المنشأة بالخارج التى أنشأتها أو تساهم فيها شركاتهم وعلى المكافآت المستحقة لهم وغيرهم من العاملين بها نتيجة هذا التمثيل — يسرى القانون المذكور على تمثيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى في مجلس ادارة شركة الخديوية للنقل — ولا يسرى على تمثيل شركة الخديوية لندن في شركة وينفرو . وعلى تمثيل هاتين الشركتين في شركة الخديوية ميمبورج — كذلك يسرى القانون المذكور على تمثيل الشركة المصرية للملاحة البحرية في مجلس ادارة شركة اسكندرية لندن — ولا يسرى على تمثيل شركة اسكندرية لندن في مجلس ادارة شركة نيويورك .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع في أن الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى

تملك بالكامل أسهم شركة الخديوية لندن وهي شركة ملاحية انجليزية الجنسية منشأة قبل صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي . وقد أنشأت هذه الشركة الانجليزية شركة وينفرو للملاحة بلندن وتلك جميع أسهمها وهي شركة انجليزية أيضا ، كما تساهم بنسبة ٦٥ ٪ من رأسمال الشركة الخديوية بهامبورج وهي شركة ألمانية . كذلك تملك الشركة المصرية للملاحة البحرية وحدها أسهم شركة اسكندرية لندن وهي شركة انجليزية لتقوم بأعمال الوكالة العامة عنها في لندن وقد قامت هذه الاخيرة بانشاء شركة اسكندرية نيويورك في نيويورك الامريكية الجنسية للقيام بأعمال الوكالة العامة عن الشركتين المصرية للملاحة واسكندرية لندن في أمريكا . وقد ثار التساؤل حول كيفية تطبيق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تمثيل شركتي مصر لاعمال النقل البحري والمصرية للملاحة البحرية في الشركات الاجنبية التي أنشأتها أو ساهمت فيها كل منهما بالخارج طبقا لاحكام القانون الاجنبي وعلى ما أنشأته هذه الشركات الاجنبية أو ساهمت فيه من شركات اجنبية أخرى بالخارج ، وكذلك على ايلولة المقابل الناشئ عن هذا التمثيل . فطلب رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للنقل البحري رأى ادارة الفتوى لوزارة النقل البحري والمصالح العامة بالاسكندرية التي عرضت الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فانتهت بجلستها المعقودة في ١٠/٧/١٩٨٤ الى : أولا - قصر تمثيل رئيس أو عضو مجلس الادارة لاي جهة من الجهات المشار اليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على جهة واحدة منها وتحديد الجهات التي يتم التمثيل فيها بجهتين أو رئاسة أو عضوية مجلس ادارة جهة واحدة بالبنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت . ثانيا - سريان أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على الشركات الثلاث الخديوية لندن وينفرو والخديوية هامبورج العاملة بالخارج وخضوع تمثيل العاملين فيها طبقا للاحكام الواردة بالمادة الرابعة من هذا القانون .

ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لابتداء الرأي في مدى انطباق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على الشركات الاجنبية المشار اليها . فاستعرضت الجمعية العمومية

لقسمى الفتوى والتشريع مانصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من أن « تؤول الى السدولة والاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام — بحسب الاحوال — جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العمومية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها » . كما استعرضت ما نصت عليه المادة الرابعة من أنه « لا يجوز للشخص الواحد أن يكون ممثلا لاية من الجهات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون فى أكثر من جهتين من الجهات المشار اليها . فاذا كان الممثل لشركة أو بنك القطاع العام رئيسا أو عضوا بمجلس ادارة تلك الشركة أو البنك فلا يجوز له أن يمثل الجهة التي يعمل بها أو من الجهات المشار اليها الا فى مجلس ادارة شركة أو بنك آخر . ويقع باطلا كل تعيين يتم بالمخالفة لذلك وعلى الجهات المشار اليها تعديل أوضاع ممثليها بما يتفق وأحكام هذه المادة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

واستظهرت الجمعية أن القانون المذكور عالج تمثيل السدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وشركات القطاع العام فى مجالس ادارة الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل أو الخارج التي تساهم أو تشارك فى رأسمالها : فوضع حدودا وقيودا لهذا التمثيل . كما قرر أبولوة مقابل هذا التمثيل الى الشخص الاعتبارى الذى يجرى تمثيله وأساس ذلك ما استظهرته الجمعية العمومية بجلسته ١٩٨٣/٤/٤ وأكدته بجلسته ١٩٨٥/٤/١٧ من أن عضو مجلس الادارة الحقيقى فى الشركة الممثل فيها هو الشخص المعنوى المساهم أو المشارك فيها . وما الشخص الطبيعى الذى يمارس أداء هذا التمثيل سوى أداة الشخص المعنوى العضو فى ممارسة هذه العضوية ، يكلفه بذلك لما يربطهما من رابطة عمل أو وكالة على حسب الاصول .

واستظهرت الجمعية أن مناط تطبيق القانون المشار اليه هو تحقق تمثيل الشخص المعنوى المصرى دولة أو شخصا اعتباريا عاما أوينكا

أو شركة قطاع عام في مجلس إدارة الشركة أو المنشأة العامة في الداخل أو الخارج التي يساهم أو يشارك في رأسمالها ولا يستحق هذا التمثيل إلا بمشاركة أو مساهمة الأول في رأسمال الثاني . فإذا انتفتت المساهمة أو المشاركة في رأسمال الشركة أو المنشأة لم يكن ثمة أساس للتمثيل . وإذا انتفى التمثيل فلا محل لانطباق قيوده أو أيلولة مقابلة . فمناط تطبيق القانون اذن هو تحقق مساهمة أو مشاركة شخص معنوي من المشار اليهم في رأسمال شركة أو منشأة ما ، وبهذه المساهمة يمثل في مجلس ادارتها ، فإذا تخلف المناط وانتفتت المساهمة التي هي سبب التمثيل وأساسه ، انتفى أساس التمثيل وانحصر انطباق أحكام القانون المذكورة . ويجب ان تكون هذه المساهمة أو المشاركة مباشرة من الشخص المعنوي الذي يجري تمثيله في رأسمال الشركة أو المنشأة التي يجري فيها التمثيل ذاتها . فإذا قامت الشركة التي يساهم الشخص المعنوي الأول في رأسمالها بإنشاء شركة أخرى أو بالمساهمة في رأسمالها دون مساهمة أو مشاركة مباشرة من الشخص المعنوي الأول في الشركة الأخيرة ، فلا يكون ذلك الشخص المعنوي مساهما أو مشاركا في رأسمال هذه الشركة الأخيرة ، فلا يمثل في مجلس ادارتها . رغم أن الشركة الأولى التي يساهم فيها ويمثل في مجلس ادارتها هي المساهمة في الشركة الأخيرة وتمثل في مجلس ادارتها . فلا صلة مباشرة بين الشخص المعنوي الأول والشركة الأخيرة اذ لا مساهمة منه على الاطلاق في رأسمالها ، فالمساهم هو الشركة الأولى دونه ، وبذلك ينعقد لها التمثيل وحدها دونه كذلك .

وإذا كان الاصل أن تحديد عضوية مجلس إدارة شركة ومقابل هذه العضوية ان تخضع للنظام القانوني الذي تخضع له هذه الشركة ذاتها ، الا أن تحديد كيفية ممارسة الشخص المعنوي العضو عضويته في مجلس ادارتها وتحديد مآل ما يستحقه من مقابل العضوية يخضع للنظام القانوني الذي يسرى على الشخص المعنوي ويحدد كيفية ممارسة عضويته في الجهات التي يكون عضوا فيها ويبين مصير مقابل العضوية ، طالما لا تصطدم كيفية تمثيلة بالنظام القانوني الذي تخضع له الشركة الممثل فيها . أما مقابل العضوية فمجرد استحقاقه يصبح من أموال الشخص المعنوي العضو فيخضع لقانونه وحده الذي ينظم تصرفه في أمواله ويحدد التزاماته الناشئة عن روابط العمل أو الوكالة .

يضاف الى ذلك أن جنسية الشركة تتحدد طبقا للمادة ١١ من التقنين
المعنى و ٢١ من قانون التجارة بالوطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها
ومن ثم فان الشركات الاجنبية المنشأة فى الخارج طبقا لقانون أجنبى
وتتخذ مركز ادارتها فى الخارج لا تعتبر شركات مصرية ولا يسرى القانون
المصرى عليها أو على نشاطها خارج مصر . وانما تخضع لقانون جنسيتها
وهو قانون الوطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها . فهو الذى يحكم تكوين
مجالس ادارتها وكيفية تمثيل الشخص المعنوى المساهم فيها فى مجلس
ادارتها وتحديد مقابل عضوية مجلس الادارة كما يحكم سائر أمورها
الاخرى . أما كيفية ممارسة الشخص المعنوى عضو الادارة لهذه
العضوية فيحكمه قانونه اذا لم يتعارض مع قانون الشركة الممثل فيها
وهو كذلك الذى يحكم أيلوية مقابل عضوية هذا الشخص المعنوى فى
مجلس ادارة الشركة الممثل فيها باعتباره من أموال الشركة .

وبتطبيق ذلك فان كلا من الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى
والشركة المصرية للملاحة البحرية شركة مصرية تخضع لاحكام القانون
المصرى . أما مانشأة كل منهما من شركات فى انجلترا أو المانيا وأمريكا
طبقا لقانون أى من هذه الدول فهى شركات أجنبية فى حكم القانون
المصرى تخضع للقانون الانجليزى أو الالمانى أو الأمريكى على حسب
الاحوال . فكيفية ممارسة الشركة المصرية لعضويتها فى مجلس ادارة
الشركة الاجنبية التى تساهم فى رأسمالها بسبب هذه المساهمة وأيلولة
مقابل هذا التمثيل تخضع لاحكام القانون المصرى ، فتخضع
لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يتعلق
بقيود التمثيل وأيلولة مقابله « ويسرى هذا على العلاقة بين الشركة
المصرية لاعمال النقل البحرى وشركة الخديوية لندن
الانجليزية التى تساهم فيها الشركة الاولى . ويسرى كذلك على العلاقة
بين الشركة المصرية للملاحة البحرية وشركة اسكندرية لندن الانجليزية
التي تساهم فيها . فبسبب مساهمة كل من هاتين الشركتين المصريتين
فى كل من الشركتين الانجليزييتين مساهمة مباشرة يتم تمثيل كل منهما فى
مجلس ادارة الشركتين الانجليزييتين وتستحق كل منهما مقابل هذا
التمثيل ويسرى على هذا التمثيل من حيث قيود ، وأيلولة مقابلة أحكام
القانون المصرى ومنها أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

أما ما أنشأته أو ساهمت في رأسماله كل من هاتين الشركتين الانجليزييتين من شركات أجنبية لا حقه دون مساهمة مباشرة من أى من الشركتين المصريتين الأم فيها ، فبسبب عدم مساهمة الشركة المصرية في الشركة الأجنبية التالية ، والمساهمة هي مناط عضوية المساهم في مجلس إدارة الشركة المساهم فيها ، فلا تمثيل وذلك فلا محل لبحث التمثيل وقبوده ومآل مقابله « فتخرج هذه العلاقة اذن عن تطبيق أحكام القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

هذا بالإضافة الى أن العلاقة بين الشركة الأجنبية الاولى (الخديوية لندن أو اسكندرية لندن) والشركات الأجنبية التالية (وينفرو ثم الخديوية همبورج وكذلك اسكندرية نيويورك) ، ولا تساهم شركة مصرية في هذه الشركات التالية فتتخضع تلك العلاقة للقانون الأجنبي المختص وحده ، ولا يمتد اليها القانون المصري والقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لخروجها عن مجالها الاقليمي والشخصي . ومساهمة الشركة المصرية في الشركة الأجنبية الاولى التي أنشأت أو ساهمت في الشركات الأجنبية التالية دون هذه الأخيرة بقصر علاقة الشركة المصرية الام بالشركة الأجنبية الاولى . وليس ثمة علاقة قانونية مباشرة بين الشركة المصرية الام والشركة الأجنبية التالية للاولى لعدم مساهمة الشركة المصرية في هذه الأخيرة ، التي تساهم فيها الشركة الأجنبية الاولى وحدها دون الشركة الام المصرية . بانتفاء مساهمة الشركة الام المصرية في الشركات الأجنبية اللاحقة الاولى وانتفاء أية رابطة قانونية بينها ، بنتفى وجود رابطة قانونية مصرية مباشرة تتيح للقانون المصري التراجع في الانطباق عليها . ولا تكفى في هذا الشأن العلاقة الاقتصادية المادية غير المباشرة المتمثلة في مساهمة الشركة المصرية الام في رأسمال الشركة الأجنبية الاولى التي تساهم وحدها دون الشركة الام المصرية — في رأسمال الشركة أو الشركات الأجنبية اللاحقة . فهذه العلاقة الاقتصادية المادية غير المباشرة ليس من شأنها أن تنشئ حق رابطة قانونية غير مباشرة بين الشركة المصرية الام والشركة الأجنبية التالية للاولى تصلح مبررا لتدخل القانون المصري في التراجع على التطبيق عليها . اذ العبرة في مجال تطبيق القانون بالروابط القانونية التي تتخذها المصالح المادية والاقتصادية ، والعبرة بالروابط القانونية المباشرة التي تحدد

وحدها جنسية الرابطة • وتكفى المصالح المادية والاقتصادية مجردة عن الروابط القانونية وعلى خلاف الرابطة القانونية التي تغلغلها لاضفاء جنسية على هذه العلاقة تناقض جنسية الرابطة التي تتعلق به فانحسار القانون المصرى عن العلاقة بين الشركة المصرية الام والشركات الاجنبية التالية للشركة الاولى مع قيامة على أساس تخلف مساهمة الاولى فى رأسمال هذه الشركات المالية ، الا أنه يجد أساسه كذلك فى اقليمية كل من القانون المصرى والاجنبى بما يحول دون امتداد تطبيق القانون المصرى على شركة أجنبية أنشأتها شركة أجنبية أخرى وان كانت هذه أنشأتها شركة مصرية لانتفاء الرابطة القانونية المباشرة فى هذا المقام بين الشركة المصرية الام الخاضعة وحدها لاحكام القانون المصرى والمخاطبة بأحكامه ولا تمثل لها فى تلك الشركة الاجنبية التالية لعدم مساهمتها مباشرة فى رأسمالها •

وبذلك فان الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى هى عضو مجلس ادارة شركة الخديوية لندن وحدها دون شركتى وينفرو والخديوية همبورج ، فعضو مجلس ادارة شركة الخديوية همبورج هو شركة الخديوية لندن وينفرو الانجليزيتان بذلك ينطبق القانون المصرى على تمثيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى فى عضوية مجلس ادارة شركة الخديوية لندن من حيث التمثيل وأيلولة مقابله • ولكن الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى وهى لاتساهم مباشرة فى شركتى وينفرو والخديوية همبورج فلا تمثيل لها فى مجلس ادارتها ، ومن ثم فلا رابطة قانونية بينها وبين أى منهما ومن ثم فلا ينطبق القانون المصرى ولا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على تمثيل شركة الخديوية لندن فى شركة وينفرو وعلى تمثيل أى من هاتين الشركتين فى شركة الخديوية همبورج •

وكذلك فان الشركة المصرية للملاحة البحرية تساهم فى شركة اسكندرية لندن الانجليزية فهى عضو فى مجلس ادارتها ، فيخضع تمثيلها فى هذا المجلس للقانون المصرى والقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من حيث قيود التمثيل وأيلولة مقابله • أما شركة اسكندرية نيويورك الامريكية فالمساهم فيها هو شركة اسكندرية لندن الانجليزية وهى عضو مجلس ادارتها ، وتساهم الشركة المصرية للملاحة البحرية فى شركة الاسكندرية نيويورك ولا تمثل فى مجلس ادارتها ، فلا ينطبق

القانون المصرى ولا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تمثيل شركة الاسكندرية لندن فى مجلس ادارة شركة الاسكندرية نيويورك .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مناط تطبيق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه هو تحقق مساهمة أو مشاركة شركة القطاع العام المصرية فى رأسمال الشركة أو أو المنشأة العاملة فى الداخل أو الخارج مساهمة أو مشاركة مباشرة وتكون أساسا لتمثيلها فى مجلس ادارة هذه الشركة أو المنشأة . وبانقضاء المساهمة ينتفى التمثيل ويكون ثمة مجال لتطبيق القانون المذكور . وتتفى المساهمة وكذلك التمثيل اذا قامت الشركة المساهم فيها والتي يجرى فيها التمثيل بالمساهمة فى شركة تالية دون مساهمة مباشرة من الشركة الام . اذ ثبت التمثيل للمساهم دون الشركة الام . ومن ثم فلا علاقة مباشرة بين الشركة الام والشركة التالية ، فلا مجال لتطبيق القانون المذكور . كما أنه لا يسرى فى العلاقة بين الشركة الاولى التى أنشأتها الشركة الام والشركة التالية اذا كانت الشركة الاولى أجنبية خاضعة للقانون الاجنبى متخرج عن المجالين الاقليمى والشخصى لتطبيق القانون المصرى .

وفى الواقعة المعروضة ولهذه الاسباب يسرى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على تمثيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى فى مجلس ادارة شركة الخديوية لندن ولا يسرى على تمثيل شركة الخديوية لندن فى شركة وينفرو وعلى تمثيل هاتين الشركتين فى شركة الخديوية مهبورج . كذلك يسرى القانون المذكور على تمثيل الشركة المصرية للملاحة البحرية فى مجلس ادارة شركة اسكندرية لندن ولا يسرى على تمثيل شركة اسكندرية لندن فى مجلس ادارة شركة اسكندرية نيويورك .

الفرع الثانى
هيئة النقل البحرى
قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

هيئة القطاع العام للنقل البحرى ليست من الهيئات العامة التى ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الهيئات العامة — العاملون بها يتم التأمين عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى • وتنص المادة الثانية على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

١ — العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام وتنص المادة السادسة على أن ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها فى المادة (١) على الوجه الآتى :

١ — صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة •

٢ — صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاونى والخاص •

وتنص المادة التاسعة منه على أن تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ادارة الصندوق المشار اليه بالبند (١) من المادة (٦) كما تتولى

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ادارة الصندوق المشار اليه بالبند (٢)
من المادة (٦) ٥٥٥٥

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار
قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته وتنص المادة الاولى منه
على أن يعمل باحكام القانون المرافق في شأن القطاع العام وشركاته .
ونصت المادة الخامسة على أن يلغى القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١
باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم
(١١١) لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تنشأ هيئة القطاع
العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية تعتبر
من اشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بانشائها (١) اسمها
ومركزها الرئيسي (٢) الغرض الذي انشئت من أجله (٣) الوزير المشرف
عليها (٤) مجموعة الشركات التي تشرف عليها ٥٥٥٥٥ .

وتنص المادة (١٤) منه على أن تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية
السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ويكون للهيئة موازنة تخطيطية
مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وتعتبر أموال الهيئة من الاموال
المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر
بانشائها .

وتنص المادة ١٦ منه على أنه تسرى على العاملين بهيئات القطاع
العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ كما يسرى حكم المادة ٤٢ من هذا القانون على العاملين
بهيئات القطاع العام التي تباشر النشاط بنفسها وفقا للضوابط التي
يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث ان الاستفادة من التفرقة التي أوردتها المادة السادسة
من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين الذين
يخضعون لاحكام هذا القانون والصندوق الذي يتبعه كل من هؤلاء
العاملين انها تقوم على اساس طبيعة علاقة العمل بين العامل والجهة

التي يتبعها ، فإذا كان الأساس هو العلاقة التنظيمية ويحكمها الشريعة العامة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة أى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى الغى وحله محله القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن الصندوق المختص يكون « صندوق التأمينات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة واهيئات العامة » وتقوم عليه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات. أما إذا كان الأساس هو العلاقة التعاقدية بين العامل وجهة عمله ويحكمها قانون العمل فإن الصندوق المختص يكون « صندوق التأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني الخاص » وتقوم عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية « ذلك أن المشرع يستهدف بهذه التفرقة قيام نوع من التجانس بين الوظائف وكيفية تقدير المقابل » الامر الذى ييسر للصندوق المختص والهيئة القائمة على شئونه سبيل اداء الخدمة على خير وجه •

ومن حيث أن الشريعة العامة التي كانت تحكم العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وذلك طبقا للمادة الاولى من هذا القانون ، وعلى أثر الغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ صدر قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ متضمنا الغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وسريان أحكامه على العاملين في شركات القطاع العام وبالتالي كان الصندوق المختص هو الذى تقوم عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ومن حيث أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قضى صراحة في المادة ١٦ منه بسريان قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بهيئات القطاع العام ومن ثم اصبح هذا القانون هو الشريعة التي تحكم علاقة العمل بين هيئة القطاع العام والعاملين بها فان لم يوجد به نص فإنه يرجع في ذلك الى قانون العمل عملا بالمادة الاولى من هذا القانون ، أى أن العلاقة بين العامل وهيئة القطاع العام هي ما كانت عليه بالوضع السابق على الغاء المؤسسات فهي تخضع لذات الاحكام التي تخضع لها العلاقة بين شركات القطاع العام والعاملين بها وبالتالي تكون الهيئة المختصة بالتأمين على

العاملين في الحالتين واحدة وهي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا النظر ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ صالف الذكر لم يشر في ديباجته الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ، بل اشار الى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، الامر الذي يفيد اتباع المشرع لمسلك جديد في انشاء هيئات القطاع بعد الغاء المؤسسات العامة لتحل محلها وجعل أموالها أموال خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في قرار انشائها واخضع العاملين بها الى احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والذي يخضع العاملون فيه الى قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .

ومفاد ذلك عدم اعتبار هيئات القطاع العام من الهيئات العامة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة.

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن هيئات القطاع العام ليست من الهيئات العامة التي ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وان العاملين بها يتم التأمين عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملكية

الفصل الأول : حق الملكية .

- الفرع الأول : الملكية الخاصة مصونة .
- الفرع الثاني : الملكية على الشيوع .
- الفرع الثالث : الملكية الزراعية .
- الفرع الرابع : التعدي على املاك الدولة .
- الفرع الخامس : التحقق من صحة الملكية .
- الفرع السادس : التعويض عن اغتصاب الملكية .
- الفرع السابع : المعوائد .

الفصل الثاني : اسباب كسب الملكية .

- الفرع الأول : الميراث .
- الفرع الثاني الاستيلاء على ارض غير مزروعة ليس لها مالك .
- الفرع الثالث : التقادم المكسب للملكية .
- الفرع الرابع : نقل المشروع المؤتم الى ملكية الدولة .
- الفرع الخامس : شهر التصرفات الناقلة للملكية .

الفصل الأول

حق الملكية

الفرع الأول

الملكية الخاصة مصونة

قاعدة رقم (٦٣٠)

المبدأ :

النص في الدستور على الملكية الخاصة مصونة — قرار المحافظ بالاستيلاء على القطن الملوك للمدعى دون مسوغ — قرار غير مشروع — الاقرار الصادر من المدعى وقع تحت اكراه .

ملخص الحكم :

لما كان دستور سنة ١٩٦٤ — هو الدستور الذي كان قائما عند التحفظ على أموال المدعى وصحور القرار ببيئها — ينص في المادة (١٦) منه على أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنتزع الملكية الا للمنفعة العامة مقابل تمويض عادل وفقا للقانون وقد ردد ذات الحكم دستور سنة ١٩٧١ في المادة (٣٤) منه وزاد عليه انه لا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي . وكان لا يوجد ثمة قانون يجيز للمحافظ التحفظ على أموال المواطنين والتصرف فيها بالبيع في مثل الحالة المعروضة ، فان القرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر من محافظ كفر الشيخ المتضمن تسليم القطن الموجود بمخزن المدعى الى شركة مصر لتصدير الاقطان وتسليم الخشب والحديد الى الجمعية التعاونية للانتشاء والتعمير بكفر الشيخ وعلى أن تقوم كل من الشركة والجمعية بسداد ثمن الاصناف المشار اليها الى الجمعية الخيرية للنشاط الاجتماعي بكفر

الشيخ ، هذا القرار يكون صدر بعيدا عن دائرة المشروعية ومخالف للقانون ، ولا اعتداد بجفاح الجهة الادارية الذى حاصله أن المدعى وافق كتابة على تفويض المحافظة فى بيع القطن والمهمات الاخرى وخضم مبلغ ١٥٠٠ جنيها من ثمن القطن تبرعا منه للجنة الخدمات بالمحافظة ، بما يكون شأن المحافظة فى هذا الصدد شأن الوكيل بالنسبة للموكل ، ذلك لان المدعى قد نعى على هذا التفويض بما تضمنه من تبرع وعلى غيره من الاقرارات المنسوبة اليه بأنه اكره على توقيعها ، وهو نعى سديد وسانده أن شواهد الحال تدل على أن المدعى كان فى مواجهة اجراءات تميزت بالعدوان سواء من واقع مظهرها أو سلطة القائمين بها بما أفقد المدعى — حسبما ذهب فى مذكراته — الارادة الحرة والاختيار فاستسلم لرغبة تلك السلطات مضطرا ووقع الاقرارات المشار اليها ، ويؤكد ما تقدم ويعززه أن تفويض المدعى للمحافظة فى بيع القطن والمهمات والتبرع بمبلغ ١٥٠٠ جنيها من ثمن القطن كان فى ١٨ من يولية سنة ١٩٦٦ أى بعد أن كان قد صدر فعلا القرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فى ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٦ متضمنا بيع القطن والمهمات على النحو السابق بيانه يضاف الى ذلك أن المدعى كان وقع اقرارا فى ١٧ من يولية سنة ١٩٦٦ تبرع فيه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لبناء مسجد أو غير ذلك من المشروعات ثم عاد فى اليوم التالى ١٨ من يولية سنة ١٩٦٦ وزاد مبلغ التبرع الى ١٥٠٠ جنيها دون أن يكون لذلك مقتضى اللهم الا أن يكون هناك اكراه قد وقع فاضطر المدعى مجبرا للاذعان الى طلب مصدر القرار

الفرع الثانى

الملكية على الشيوع

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

ملكية على الشيوع — تصرف أحد الشركاء فى حصة مفرزة صحيح .

ملخص الفتوى :

ان تصرف المالك على الشيوع فى حصة مفرزة صحيح ولا يكون قابلا للإبطال الا اذا كان المتصرف اليه يجهل أن المتصرف لا يملك العين مفرزة الامر الذى لا يتوافر فى الحالة المعروضة .

(فتوى ٥٢٧ فى ١٣/١٠/١٩٥١)

الفرع الثالث

الملكية الزراعية

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

الملكية الزراعية حق عينى يخول صاحبه ملكة الاستعمال والاستغلال والتصرف فى أرض زراعية — أهتم المشرع بما يعتبر أرضا زراعية ترد عليه قوانين الإصلاح الزراعى عن طريق تفسيرات تشريعية متتالية — قرار ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقما ١ لسنة ١٩٥٢ و(١) لسنة ١٩٦٣ جاء بتعريف واضح لا لا يعد أرضا زراعية لكونه أراضى بناء — القاضى لا يملك التوسع فى تفسير التشريع المفسر — يجب أن تتوافر فى الأرض كى تعد من أراضى البناء وتخرج من استيلاء الإصلاح الزراعى شروط — اذا لم تتوافر هذه الشروط خضعت الأرض للاستيلاء .

ملخص الحكم :

من حيث ان تقرير الطعن يستند الى ان القرار المطعون فيه يتسم بمخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول ما قصده المشرع بالملكية الزراعية وتحديد المعيار الذي يتحدد على أساسه متى تعتبر الأرض أرضاً زراعية ومتى لا تعتبر كذلك فالملكية الزراعية هي ذلك الحق العيني الأصلي الذي يرد على أرض زراعية ويخول صاحبه السلطات الثلاث من استعمال واستغلال وتصرف فكون الأرض زراعية هو الذي يؤدي الى وصف الملكية بهذا الوصف وعليه يكون من الأهمية بمكان أن يوضح المعيار الذي يتحدد على أساسه متى تعتبر الأرض زراعية ومتى لا تعتبر لتحديد محل الملكية الزراعية ذلك ان المشرع حين اصدر قوانين الإصلاح الزراعي وضع حدا لما يجوز للفرد أن يملكه من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والـ حرورية ، ففي مجال تطبيق أحكام هذه القوانين اعتبر المشرع الأراضي البور الصحروية في حكم الأراضي الزراعية بحيث يسرى عليها الحد الأقصى ، واخرج من مجال تطبيقه أراضي البناء ولقد وجه المشرع اهتمامه لبيان متى لا تعتبر الأرض أرضاً زراعية وذلك عن طريق تفسيرات تشريعية متتالية فأصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما كان له من سلطة بمقتضى المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في تفسير أحكام هذا القانون تفسيراً تشريعياً — القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ ، كما أصدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل القرار سالف الذكر ، ولقد جاء التفسير الأخير بوضع تعريف واضح لأراضي البناء يقوم على معايير موضوعية منضبطة ومتضمن تحديداً دقيقاً شاملاً لما يعد من أراضي البناء توصلاً الى تحديد ما يدخل في نطاق الاستيلاء من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية ، وما يستبعد من أراضي البناء مما يجوز تملكه زيادة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية وذلك بعدما ثار في ظل أحكام التفسير الأول الصادر في سنة ١٩٥٣ من أوجه الخلاف حول ما اذا كان هذا التفسير جامعاً لكل الحالات التي تعتبر فيها الأراضي من أراضي البناء التي تخرج عن مدلول المادة الأولى أم غير جامع لها — كما أن القاضي يخرج عن حدود اختصاصه بتفسير النصوص التشريعية ولا يملك التوسع في

تفسير التشريعات المفسرة لهذه النصوص وانما يتقيد بتفسيرها عند تطبيق التشريع اللهم الا اذا اثارت هذه النصوص خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها فان ذلك يدخل في اختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالاجراءات المنصوص عليها في الماد ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا — ولما كان ذلك وكان الثابت بتقرير الخبير المنتدب في الاعتراض محل الطعن أن أرض النزاع تقع داخل خط الكردون الصادر بشأنه القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣ وبالتالي فانها تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء ويترتب على ذلك أن حكم أى من الفقرتين الاولى والثانية من القرار التفسيري سالف الذكر يسرى في شأنها بحسب ما يتوافر من شروطها . أما بالنسبة للفقرة الاولى من هذا التفسير فلم يبين من أوراق الاعتراض أن ثمة مرسوما بتقسيم أرض النزاع قد صدر طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبالتالي فليس هناك مجال لاعمال هذه الفقرة على واقعة النزاع أما بالنسبة للفقرة الثانية من هذا التفسير فقد استلزمت شروطا ثلاثة يلزم توافرها مجتمعه هي : (١) أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتمكين لاقامة مبان عليها (٢) أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أو ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعى (٣) أن تكون أحد القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا — وقد اقامت اللجنة قرارها باسترداد المساحة محل الاعتراض باعتبار ان هذه الشروط متوافرة واخذ بما اسفرت عنه ابحاث الخبير من ان أرض النزاع تدخل ضمن الارض المملوكة باسم فليكس دى منشأ بناحية كنج مربوط وقد صار تجزئتها وتقسيمها لعدة قطع لاقامة المباني عليها وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن هذا التقسيم أجرى بمعرفة المهندس لوريا وأنه ثابت بالرسم المساحى المودع بمكتب الشهر العقارى بناحية الدخيلة التابع لها أرض النزاع ويتم على اساسه بحث الطلبات والعقود المسجلة في عقود التصرفات المسجلة والثابتة التاريخ الموضحة في ابحاث الخبير وان التقسيم قد أعد لاقامة المباني عليه — بان ما انتهت اليه اللجنة في هذا

الشأن لاتتفق وما عناه المشرع من هذه الشروط التى القى بها الضوء على نص قانون الاصلاح الزراعى ليكشف عن حقيقته ما قصده .

أما عن القول فان هذه الارض قد ثبت بوجه رسمى قاطع أى ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ انها جازت الى قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو التحكير لأقامة مبان عليها — فانه مع التسليم جدلا وهو ما يخالف الحقيقة — أن أرض النزاع جازت على النحو السالف بيانه فان هذه التجزئة لم يثبت تاريخها قبل العمل بهذا القانون ذلك أن المشرع حدد فى المادة ١٥ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الحالات التى يكون فيها المحرر العرفى ثابت التاريخ وجاء هذا التحديد حصرا لها . وان اللجنة فى قرارها محل الطعن واخذ بما ورد بتقرير الخير قررت ثبوت تاريخ التجزئة بإيداع الرسم المساحى الخاص بالتقسيم لدى مكتب المساحة الملحق بأمورية الشهر العقارى فضلا عن أن الايداع ليس طريقا لثبوت تاريخ هذا التقسيم فانه لم يبين كيفية ايداع هذا الرسم وتاريخه وما اذا كان قد قيد بسجل من السجلات المعدة لذلك من عدمه ، وما اذا كان قد وقع على الرسم من موظف مختص من عدمه ، كما قررت اللجنة فى قرارها سالف الذكر أنه قد ورد مضمونه بالعقود المسجلة أرقام ٧٧٧ لسنة ١٩٣٢ دمنهور ، ١٨٧٢ لسنة ١٩٣٣ دمنهور ، ٤١٨ لسنة ١٩٣٧ ، ١٩٦٩ لسنة ١٩٤٠ ، وان ثبوت تاريخ الورقة العرفية بورود مضمونها فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ يعنى أن تذكرة الورقة العرفية مع تحديد موضوعها تحديدا معينا لها مانعا للبس فى ورقة رسمية أو عرفية تكون ثابتة التاريخ وحيث ان العقود سالفة الذكر وان كانت قد تضمنت الإشارة الى تقسيم البارون فليكن دى منشأ وتقسيم المهندس لوريا الا أن هذه العقود لم تتضمن تحديدا كافيا لهذا التقسيم مانعا للبس . وأما عن القول بأن هناك تجزئة الى قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو التحكير لأقامة مبان عليها ، فان الثابت من تقرير الخير الذى عولت عليه اللجنة أن أرض النزاع مساحتها ١٤ س ٢٢ ط ٣٥ ق على ثلاث مساحات ٢ س ٤ ط ٢٣ ف ، ١٢ س ١٠ ط ١١ ف ، — س ٨ ط ١ ف فان مساحات على هذا النحو مساحات شائعة غير مجزا

ولا يتصور اقامة مبان عليها فكل قطعة لا يتصور اقامة مبان عليها الا اذا جزئت ، وهذا ما لم يثبت ، وحتى لو تمت هذه التجزئة فلا يمتد الا بالقطع الواقعة على طريق قائم داخل في التنظيم فقط وليس المساحة بأكملها وهو ما خالفته اللجنة في قرارها .

وبالاضافة الى ما تقدم فان الثابت بتقرير الخبير أن هذه الارض ما زالت أرض بور رملية لارى لها ولا صرف وغير قائم عليها أى بناء مما يقطع بأن هذه الارض أرض بور في حكم الاراضى الزراعية التى تدخل ضمن النصاب القانونى للملكية الزراعية واذا كان القرار المطعون فيه قد اعتبر أرض النزاع أرض بناء دون ان يتقيد بقرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ودون أن يحقق الشروط اللازمة لتطبيقه رغم تمسك الهيئة الطاعنة في دفاعها بعدم توافر هذه الشروط فان القرار يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

كما وانه يترتب على تنفيذ قرار اللجنة المطعون فيه بالاغراج عن المساحة الصادر بها القرار الحاق الضرر بالهيئة الطاعنة لايمكن تداركه مما يتعين معه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الثابت للمحكمة من الاطلاع على الاوراق أن مورث المطعون ضدهم يخضع لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعين حد أقصى للملكية الاسرة والقرار في الاراضى الزراعية وما في حكمها وباستعراض أحكام القانون المذكور يتبين أن المادة الاولى منه تنص على أنه : « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تملكه الاسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة وكل تعاقد نافذ للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شمله » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر قد جاء خلوا من تعريف لما يعتبر أرض بناء الا أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كانت قد أصحرت تفسيراً تشريعياً في هذا الشأن تضمنه القرار رقم ١

لسنة ١٩٦٣ وينص القرار المذكور على أنه « لا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعى » .

١ — الاراضى الداخلة في كردون البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لاحكام هذا القانون قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى .

٢ — الاراضى الداخلة في كردون البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ولم تصدر مراسيم بتقسيمها بشرط مراعاة مايتأتى :

(أ) أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها .

(ب) أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعى .

(ج) أن تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل فى التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا .

٣ — اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لاتخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها على أن الحالات التى عددها هذا التفسير التشريعى لاراضى البناء لايمكن القول بأنها تجمع كل الحالات التى يطلق عليها تعريف « اراضى البناء » اذ أن الحالات المقدمة لم ترد على سبيل الحصر وانما وردت على سبيل المثال ولا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء وانما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملايسات المحيطة بها مع الاستهداء

بروح التفسير التشريعى المشار اليه ، فاذا كان هذا التفسير تنطبق
احكامه على الارض موضوع النزاع فهى أرض فضاء أما اذا لم تنطبق
احكامه على الارض فيتعين بحث الظروف والملابسات المحيطة بها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من الاطلاع
على الاوراق وعلى تقريرى الخبيرين المودعين فى الطعن المائل أن الارض
موضوع النزاع تقع ضمن تقسيم البارون فيلكس منشأ ومحددة على الطبيعة
بشوارع معتمدة كما ثبت لدى مديرية المساحة بالاسكندرية انها داخل
كردون مدينة الاسكندرية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة
١٩٦٦ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣ كما ثبت من ابحاث الخبير أن
الارض المملوكة باسم فيلكس دى منشأ بناحية كنج مريوط والتي تدخل
أرض النزاع ضمنا قد صار تجزئتها وتقسيمها الى عدة قطع لاقامة
المباني عليها وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن هذا
التقسيم ثابت بالرسم المساحى المودع لدى مكتب الشهر العقارى
بناحية الدخيلة التابع لها أرض النزاع ويتم على أساسه بحث الطلبات
والعقود المسجلة وقد أشير الى هذا التقسيم فى عقود التصرفات المسجلة
والثابتة التاريخ الموضحة تحت الباب الثانى من تقرير الخبير الثانى
ابتداء من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٠ الامر الذى يقطع بأن الارض
موضوع الاعتراض من اراضى البناء التى ينطبق بشأنها احكام التفسير
التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وتكون بالتالى بمنأى عن الاستيلاء .

(طعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

الفرع الرابع

التعدي على أملاك الدولة

قاعدة رقم (٦٣٣)

المبدأ :

سلطة الادارة في ازالة التعدي على أملاك الدولة الخاصة بالطريق الاداري مناصها قيام اعتداء ظاهر على تلك الاموال أو محاولة اغتصابها .

ملخص الحكم :

ان سلطة جهة الادارة في ازالة التعدي على أملاكها بالطريق الاداري ، والمخولة لها بمقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المدني منوطة بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه ، فاذا كان وأضع اليد يستند الى ادعاء بحق على العقار له ما يبرره من مستندات تؤيد في ظاهرها مايدعيه من حق ، أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ماينسبه الى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للعقار فان الاثر المترتب على ذلك هو انتفاء حالة الغصب أو الاعتداء ، ومن ثم لايسوغ للدولة في مثل هذا الوضع أن تتدخل بسلطتها العامة لازالة وضع اليد . وأساس ذلك أن جهة الادارة في هذه الحالة لا تكون في مناسبة رفع اعتداء أو ازالة غصب ، وانما تكون في معرض انتزاع ماتدعيه هي من حق ، وهو أمر غير جائز بحسب الاصل الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم نزاعها للسلطة القضائية المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القانونية .

قاعدة رقم (٦٣٤)

المبدأ :

نهر النيل وجسوره وفروعه من أملاك الدولة العامة ، ويجوز للمحافظ استخدام الطريق الادارى في ازالة كل تعد عليها .

ملخص الحكم :

نهر النيل وجسوره وفروعه من أملاك الدولة العامة ، وقد نصت المادة ٢٦ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أن للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وازالة مايقع عليها من تعديات بالطريق الادارى . ومن ثم يكون له ازالة التعدى عليها بالطريق الادارى . ومن قبيل التعدى المذكور التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . ومن ثم فان وضع اليد عليها مهما كانت أحواله وأوضاعه لا يؤدى الى تملكها مهما امتد به الزمن . ومن ثم لا يجوز لاحد الافراد الادعاء بأنه تملك شيئاً من نهر النيل وجسوره وفروعه بالتقادم ، ويجوز ازالة وضع يده هذا الذى يعتبر تعدياً على الملك العام بالطريق الادارى .
(طعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤)

الفرع الخامس

التحقق من صحة الملكية

قاعدة رقم (٦٣٥)

المبدأ :

لم يضع القانون طريقة معينة يجب على الجهة الادارية أن تتبعها للتحقق من صحة ملكية من تتعاقد معهم ، وسلامتها في الوقت ذاته من وجود حقوق عينية أصلية أو تبعية ، على النشأت المطلوب التعاقد معه أو نزع ملكيته وعلى ذلك فالامر متروك لبحث وتقدير الجهة الادارية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ موضوع الشهادات العقارية اللازمة عن العقارات الضائعة بالتنظيم .

وقد لاحظ القسم أن المقصود من الاجراءات التي تتخذها مصلحة المساحة هو التحقق من صحة ملكية من تتعاقد معهم البلدية وسلامتها في الوقت ذاته من وجود حقوق عينية أصلية أو تبعية على العين المطلوب التعاقد عنها أو نزع ملكيتها ولم يضع القانون طريقة معينة يجب اتباعها للتحقق من ذلك والامر مرجعه الى البحث والتقدير .

والقسم يرى أن قيام مصلحة المساحة ببحث عقود الملكية واستخراج الشهادات العقارية بأسماء الملاك الذين تتأوبوا الملكية خلال خمس عشرة سنة سابقة على الاجراءات للتحقق من عدم وجود حقوق عينية أصلية أو تبعية كاف بوجه عام في هذا الصدد خصوصا وأن المصلحة تسير عليها منذ مدة طويلة لم يحدث في خلالها أن صرف أي مبلغ خطأ .

على أن القسم يلاحظ أن المصلحة لا تتحقق من عدم حصول وقف للعين محل البحث ولما كان هذا ضروريا للتحقق من الملكية فانه يجب استخراج شهادات عقارية من سجلات المحاكم الشرعية لمدة ثلاث وثلاثين سنة وهي المدة التي تكتسب فيها ملكية الارض الموقوفة بالتقادم .

الا أنه نظرا الى أن ذلك يكلف البلدية رسوما كثيرة لا تتناسب مع قيمة العين المباعة أو المنزوعة ملكيتها فان القسم يرى قصر هذا البحث على العقارات التي تريد قيمتها على ألف جنيه .

لذلك انتهى رأى القسم الى الموافقة على الطريقة التي تتبعها مصلحة المساحة للتحقق من ملكية العقار الضائع بالتنظيم أو المطلوب

نزع ملكيته وسلامته من الحقوق العينية الاصلية أو التبعية اذا كانت قيمته لا تزيد على ألف جنيه • أما اذا زادت على ذلك فانه يجب أن يضاف الى هذه الطريقة استخراج شهادات من سجلات المحاكم الشرعية لمدة ثلاث وثلاثين سنة للتحقق من خلو العقار من الوقف أو الحكر •

(فتوى ٦٦٦ في ١٢/٦/١٩٥١)

انقرع السادس التعويض عن اغتصاب الملكية

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

اغتصاب احدى جهات الادارة عقارا مملوكا لجهة أخرى — يتمين على الجهة المقتصة تعويض الجهة المالكة بدفع ثمن المثل والفوائد القانونية منذ تاريخ تصرفها في هذا العقار — تعويض الربيع الذي فاتت على الجهة المالكة — وجوب أدائه كذلك بما يعادل أجر المثل منذ توافر الدليل على سوء النية لدى الحائز •

دخض الفتوى :

اذا كان الثابت أن وزارة الاوقاف قد استولت على مساحة من الارض المملوكة للسكة الحديد و اضافتها لاملاكها سنة ١٩٣٠ واستغلتها وحرمت هيئة السكك الحديدية منها وبذلك تكون قد تسببت بخلطها في احداث ضرر للسكك الحديدية يتعين أن تعوضها عنه ويشمل هذا التعويض ما لحق السكك الحديدية من خسارة وما فاتتها من ربح (مادة ٨٨ مدنى) •

ومن حيث أن تعويض الخسارة التى لحقت هيئة السكك الحديدية بسبب خطأ وزارة الاوقاف السابق بيانه يقتضى الوفاء لها بثمن المثل

للمساحة التي اغتصبتها الوزارة مقدرا في تاريخ تصرفها في هذه
المساحة مضافا اليه الفوائد المقررة قانونا منذ تاريخ التصرف أما
تعويض الربح الذي فات على السكك الحديدية فيقتضى أداء ريع
الارض التي اغتصبتها الوزارة الى السكك الحديدية منذ علمت الوزارة
بملكية السكك الحديدية للارض المتنازع عليها وذلك في شهر يناير
سنة ١٩٣٨ ، ويحدد هذا الريع بأجرة المثل منذ ذلك التاريخ .

(فتوى ٢٥٤ في ١٩٦٣/٤/٧)

الفرع السابع

العوائد

قاعدة رقم (٦٣٧)

المبدأ :

لا يعتبر مالك الارض مسئولاً عن عوائد الاملاك المستحقة على
المبنى المملوكة للغير والمقامة على ارضه .

ملخص الفتوى :

ان الامر العالى الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ انما يقرر
العوائد على الابنية دون الارض وهذا لا مجال للشك فيه . اذ الامر
معنون « أمر عال باجراءات تتعلق بعوائد جميع ابنية القطر المصري
ذات الايراد » .

ونص في المادة الاولى منه على أن فرض عوائد « باعتبار جزء
من اثني عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن واللوكاندات والمخازن
والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الايراد Batiments
وبالجملة من جميع ابنية القطر المصري » .

ثم نص في بنائين مواده على الابنية ومقدارها وتقدير أجرتهما

(مادة ٤) وانشاء الابنية الجديدة (مادة ٦) والابلاغ عما حصل من انتقال الملكية في الابنية (مادة ١٠) . . . الخ واذن فالقول بأن الامر العالى الصادر في سنة ١٨٨٤ لا يفرق بين الارض المقام عليها البناء وبين المبنى ذاته لا سند له من القانون وتنقضه النصوص الصريحة فالعوائد مقررة على الابنية لا على الارض . والارض الفضاء لا يخضع مالكا للضريبة المنصوص عليها في هذا الامر .

فاذا ما تقرر ذلك تبين : —

أولا — أن دين الضريبة حق شخصي لا عيني وتعلقه بالعين لا ينفي شخصيته بدليل أن الالتزام لا ينتقل الى المالك الجديد الا اذا لم يحصل تبليغ بانتقال الملكية في الخمسة عشر يوما الاولى من شهر نوفمبر من كل عام (المادة العاشرة) ومفهوم المخالفة من ذلك أنه اذا حصل هذا التبليغ لا يكون مسئولا عن الضريبة المستحقة سوى المالك القديم .

وعلى كل حال فان تعلق الضريبة انما يكون بالبناء المقررة عليه هذه الضريبة لا بالارض المقام عليها ذلك البناء .

وثانيا — أن كون القيمة الايجارية للمبنى التي تتخذ أساسا لربط العوائد تقدر على أساس صقع الارض وموقعها لا حجة فيه لان الموقع والصقع كما تنسب اليهما الارض ينسب اليهما البناء أيضا وايجاره كما يختلف باختلاف موقعه يختلف كذلك باختلاف طبيعته (عمارة . فيلا . مخزن) وطريقة اقامته واتساعه أو ضيقه الى غير ذلك من الصفات المتصلة بالمبنى ذاته لا بالارض .

وثالثا — أن عدم خضوع مالك الارض وحدها لاية ضريبة على ايراده المحصل من ايجار أرضه لا يقوم اعتراضا على الرأي بل هو عيب في التشريع القائم .

ورابعا — لا محل للقول بأن اغفاء مالك الارض ينقص من قيمة

— ١٣٦٤ —

الامتياز المقرر للحكومة خصوصا في حالة كون المنشآت ضئيلة القيمة لا محل لهذا القول لأن الأمر ليس فيه اعفاء بل عدم مسئولية أصلا ولا يمكن القول بتضامن مالك الأرض مع مالك المبنى في الالتزام بدين الضريبة الا بنص صريح ولا نص في هذه الحالة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن مالك الأرض ليس مسئولا عن عوائد المبنى المقامة على أرضه والملوكة للغير .

(فتوى ٣٦٢ في ١٠/١٠/١٩٥٠)

الفصل الثاني

أسباب كسب الملكية

السرع الأول

الميراث

قاعدة رقم (٦٣٨)

المبدأ :

الميراث باعتباره طريقا لكسب الملكية يتحقق بواقعة موت المورث حقيقة أو حكما — انتقال أموال التركة الى الوارث فور واقعة الوفاة بموئء كانت التركة مدينة أو غير مدينة — استغراق الدين للتركة لا يمنع انتقال ملكية أموالها للورثة — قاعدة لا تركة الا بعد سداد الديون تعنى أن ديون التركة لا تنتقل الى الورثة كما تنتقل حقوقها — تركة المتوفى هي المسئولة عن الوفاء بالديون — الاثر المترتب على ذلك: يجوز الورثة التصرف اذا شهبوا حق الارث — تصرف الورثة يخضع لحقوق الدائنين .

دائى الحكم :

ان المادة ٨٧٥ من القانون المدنى تقضى بأن تعيين الورثة وتحديد أنصبيائهم فى الارث وانتقال أموال التركة اليهم تسرى فى شأنها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها ، ومفاد ذلك فى ضوء حكم المادة الاولى من القانون المدنى أن تطبق فى تعيين الورثة وتحديد أنصبيائهم فى الارث وانتقال أموال التركة اليهم أحكام التشريعات التى صدرت فى شأن الميراث ، وان تطبق أحكام الشريعة الاسلامية فيما لم يرد فيه نص فى تلك التشريعات ، وذلك باعتبارها القانون الجاه فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣
بإصدار قانون المواريث الذي جرى العمل به في ١٢ من سبتمبر سنة
١٩٤٣ يبين منه أنه قد نص في المادة الأولى منه على أن « يعمل في
المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالأحكام المرافقة لهذا القانون »
ونص في المادة الأولى من قانون المواريث على أنه « يستحق الارث
بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضى » والمستفاد من هذه
النصوص أن الميراث باعتباره طريقا لكسب الملكية بسبب الوفاة انما
يكون بتحقيق واقعة موت المورث — حقيقة أو حكما ، ومقتضى ذلك
ولا زمه أن تنتقل أموال التركة الى الوارث على الفور بمجرد موت المورث
سواء كانت التركة غير مدينة أو كانت مدينة وسواء كان الدين غير
مستغرق لها أو كان مستغرقا ، إذ أن الدين وإن كان مستغرقا للتركة
لا يمنع انتقال ملكية أموالها الى ورثة المدين طالما تحقق سبب انتقال
هذه الملكية بموت المورث على الوجه سالف البيان ، ولا يغير من ذلك
القاعدة المعروفة في الفقه الاسلامى من أنه لا تركة الا بعد سداد
الديون ، إذ أن هذه القاعدة انما تعنى فحسب وفقا للمشهور في الفقه
— أن ديون التركة لا تنتقل الى الورثة كما تنتقل حقوقها ، وإن التركة
لا تنتقل الى الورثة الا خالصة من الديون ، ومؤدى ذلك أن تركة
الميت تصبح هى المسئولة عن الوفاء بدينه وإن الدين على هذا النحو
يتعلق بمالية التركة لا بذوات أعبائها ، إذ حق الدائن هو أن يستوفى
الدين من مالية التركة لا من عين بالذات ، وبهذه المثابة فإن أموال
التركة وإن كانت بلا ريب تنتقل الى الورثة بمجرد موت المورث ، الا
أنها تنتقل اليهم مقفلة بحق عيني لدائني التركة يخول لهم تتبعها
وابتغاء ديونهم فيها بالتقدم على سواهم ممن تصرف له الوارث أو
دائنين وذلك بمراعاة الاحكام التى رسمها الشارع لحماية حقوق دائني
التركة في المواد ٨٧٦ وما بعدها من القانون المدنى ، وغنى عن البيان
أنه لما كانت أموال التركة تنتقل الى الورثة بمجرد موت المورث فإنه
يجوز للورثة منذ هذا الوقت أن يتصرفوا فيها اذا ما شهبوا حق ارثهم
على الوجه المبين في القانون بيد أن تصرفهم هذا يكون خاضعا لحقوق
الدائنين وفقا لما سلف بيانه .

الفرع الثانى

الاستيلاء على أرض غير مزروعة
ليس لها مالك

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

نص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى ينظم طريقا لكسب الملكية عن غير التعاقد — كسب الملكية يتم عن طريق الاستيلاء على أرض غير مزروعة ليس لها مالك — يشترط أن يتم الزرع أو الغرس أو البناء من مصرى على أى أرض لم يسبق تملكها لآحد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من مساق الوقائع على النحو الموضح فيما سلف ان الشركة الطاعنة تستند الى المادة ٨٧٤ مدنى للقول بأنها وهى شركة مصرية وقد استقرعت الارض فى ظل القانون المدنى الجديد فانها بذلك تكون مالكة لها .

وتنص المادة ٨٧٤ على أن « الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح » . الا أنه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملك فى الحال الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتابعة خلال الخمس عشرة السنة التالية للتملك » .

فالذى يخلص من هذه المادة أنها تنظم طريقا لكسب الملكية بغير العقد ، بل عن طريق آخر هو الاستيلاء على عقار ليس له مالك . ولهذا يشترط فى الارض أن تكون غير مزروعة لا يسلم زارعها ان لآحد

عليها حق ملكية سابقا عليه يتلقاه منه • فهو يملك مباشرة من واقعة الزرع أو الغرس أو البناء على الأرض غير المملوكة لاحد • وقد قصر القانون المدني اعمال هذا الحق على المصريين •

ومن حيث أنه يبين من العقد الذي أبرم بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠ والذي سلف ذكر نصه ، وكانت الشركة الطاعنة أحد أطرافه ، ان هذه الشركة لا تستمد حقها من واقعة قانونية تنظم أحكامها المادة (٨٧٤) مدنى بل انها تتلقى الحق على الأرض نتيجة لتصرف قانونى يخلص لها بمقتضى الحق عن سلف لها تلقاه هو بدوره عن سلف سابق • فقد ورد في تمهيد العقد أن الشركة الطاعنة عرضت على السيد نستور بيراكوس أن يقبل تمكينها من وضع يدها فوراً على القطعة محل النزاع التي قررت شركة نستور جاناكليس بيعها له • وقد وافق السيد نيقولا بيراكوس على ذلك ونتيجة لهذا التراضى بين هذين الطرفين يحق للشركة طبقاً للمادة الأولى من العقد ابتداء من ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ بأن تتصرف فيها تصرف المالك • كما يحق لها أن تزرع وتغرس في هذه الأرض • ويؤكد أطراف الاتفاق أن الملكية تنتقل بينهم بالطريق التعاقدى ولذلك يتعهد الطرف الأول فيه بأن يتخذ فوراً الاجراءات اللازمة لتسجيل البيع الصادر له من شركة نستور جاناكليس بحيث يستطيع الطرف الأول وقد انتقلت اليه الملكية بالعقد المسجل أن يوقع على عقد البيع الى الشركة الطاعنة عن الاطيان موضوع النزاع •

ومن حيث أنه يبين من هذا العقد أيضاً أن الشركة الطاعنة لم تكن أول واضع يد على الأرض موضوع النزاع بل سبقها في وضع اليد وفي الاتفاق عليها من تلقت عنهم الحق بمقتضى العقد فطبقاً للمادة الثانية تقرر الشركة الطاعنة وتتعترف بالتزامها بأن تدفع للسيد نستور بيراكوس كافة المبالغ التي أنفقتها على هذه القطعة لأن أو التي سينفقها مستقبلاً •

ومن حيث أنه خلال المدة من العمل بالقانون المدنى في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وحتى ابرام الاتفاق المؤرخ ١٠ من أكتوبر ١٩٥٠ لم يكن لاحد

من سلفى الشركة الطاعة أن يدعى حقا على الارض موضوع النزاع طبقا للمادة ٨٧٤ مدنى . ذلك أن شركة نستورجانا كليس الزراعيه التجارية ليمتد شركة بريطانية مركزها الرئيسى بلندن كما أن السيد / نستور بيراكوس يونانى الجنسية وبذلك امتنع على أى منهما أن يكسب ملكية الارض موضوع النزاع بالتطبيق لاحكام المادة ٨٧٤ مدنى .

ويترقب على ذلك بالضرورة أن أيا من هذين السلفين لا يمكن أن ينقل الى خلفهما الشركة الطاعة أكثر مما له من حق على هذه الارض طبقا للقانون . ولا يقدح فى هذا كله أن الشركة أخذت بعد ابرام عقد ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ تزرع وتغرس وتبنى وتحصل على تصاريح رى وتقوم بغير ذلك من الاعمال والاجراءات فى الارض ولاستغلالها . فهذا كله يظل محصورا فى اطار ما لها من حقوق محددة طبقا للقانون والعقد دون أن ينشئ لها حق ملكية مبتدأ . كما لا يكفى الاستناد الى الدعاوى أو الاجراءات المتبادلة بين الشركة ومصلحة الاملاك الاميرية والقول بأن هذه الدعاوى والاجراءات تنفى ملكية الاجنبى — لا يكفى هذا كله لاثبات وجود حق ملكية للشركة الطاعة على الارض . ذلك أن نشوء هذا الحق لابد له من سبب صحيح تكاملت أركانه طبقا للقانون . وعلى المالك الذى يدعى وجود هذا السبب أن يقدم عليه الدليل . ولا يكفى فى هذا الصدد دليل ينفى ملكية آخر على الارض ، أو مطالبة موجهة الى من يدعى الملكية وهو الشركة الطاعة من مصلحة الاملاك . لان هذه الاقوال جميعا لا ترقى الى مستوى الدليل الكافى والمقبول قانونا لاثبات وجود سبب صحيح للملكية .

الفرع الثالث

التقادم المكسب للملكية

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

تقادم — لا مجال لآعماله بين الجهات الادارية لابعاد الدعوى للمطالبة بالحق في نطاق القانون العام في صدد العلاقة بين المصالح .

ملخص الفتوى :

إن فحص مستندات كل من الجهتين المتنازعتين ينتهى الى أن ثمة عجز في أملاك السكة الحديد تقابله زيادة في تصرفات وزارة الاوقاف عما تملكه ، ومما يؤيد ادعاء السكك الحديدية إستيلاء وزارة الاوقاف على هذه المساحة وضمها الى أراضيها المجاورة ومن ثم تكون المساحة المذكورة مملوكة للسكك الحديدية .

ولا يغير من هذا النظر ما تدعيه وزارة الاوقاف من حيازتها الارض المشار اليها حيازة هادئة ظاهرة مستمرة المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك لان هذه الارض تعتبر من الاموال العامة بوصفها جسرا للسكك الحديدية ولذلك يتمتع تملكها بالتقادم ، وفضلا عن ذلك فانه لا يجوز التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية لان الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق قد استبعدت عن نطاق القانون العام في صدد العلاقة بين المصالح العامة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تقضى باختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بابداء الرأى في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو بين هذه الهيئات ، ولما كان التقادم لا يلحق الا الدعوى باعتبارها وسيلة صاحب الحق في اقتضاء حقه عن طريق القضاء — فمتى تم التقادم سقطت الدعوى ولم يعد للدائن بعد ذلك أن يلجأ الي

طلب الحماية القانونية — ولكن الحق يبقى دون دعوى تحميه ومقتضى ذلك في خصوص حقوق المصالح العامة قبل بعضها البعض — تلك الحقوق التي لا تحميها دعوى على نحو ما سبق — مقتضى ذلك عدم جواز الدفع بالتقادم بين هذه المصالح فيما يثور بينها من خلاف حول حقوق بعضها قبل البعض •

(فتوى ٢٥٤ في ١٩٦٣/٤/٧)

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ :

إذا كان التصرف القانوني الذي تلقى الحائز بموجبه حيازة العقار تصرفا قانونيا باطلا فإنه لا يكون سببا صحيحا يجيز التمسك بالتقادم المكسب القصير •

ملخص الحكم :

الدفع بأن الطاعنين تملكوا الارض بالتقادم القصير فإنه لا جدوى منه طالما أن العقد المشار اليه غير معتد به وغير جائز بحكم القانون ومن المقرر أنه إذا كان التصرف القانوني الذي تلقى الحائز بموجبه حيازة العقار تصرفا قانونيا باطلا هذا التصرف لا يكون له وجود قانوني فلا يصلح لأن يكون سببا صحيحا يجيز التملك بالتقادم المكسب القصير •

(طعن رقم ٥٨٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٣)

قاعدة رقم (٦٤٢)

أبجداً :

نفاد المادة ٩٤٩ من القانون الأدنى أن الحيابة المكسبة للملكية ينبغي أن تكون سيطرة متعنية — هذه الحيابة لا تقوم في طبيعتها على عمل يأتيه الشخص أعمالاً لرخصة مقرررة له — حيابة الطاعنين للارض محل المنازعة حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ متى قامت على الرخصة المقررة بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — لا ترتب أثراً في كسب الملكية بالتقادم الطويل .

ملخص الحكم :

أنه لا صحة لما تحدى به الطاعنون من أنهم قد كسبوا ملكية الارض محل التصرف سالف الذكر بالتقادم الطويل اذ وضعوا اليد على هذه الارض منذ سنة ١٩٥٢ الى تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ وكان وضع يدهم هادئاً ومستمرًا دون منازعة — لا صحة لذلك — اذ الثابت فيما سالف بيانه ان الشارع قد رخص للمالك المخاطب بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ آنف الذكر أن يتصرف خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل به في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ فيما لم يستول عليه من القدر الزائد عن المائتي فدان التي يجوز له تملكها وغنا لاحكام هذا المرسوم بقانون الى أولاده بالشروط المتقدمة وشرط لذلك أن يتم تسجيل التصرف أو حكم صحة التعاقد الخاص به قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ ورتب على تخلف هذا الاجراء جزاء تمثّل في الاستيلاء على الارض واستحقاق الضريبة الاضافية المقررة عليها من أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ الاستيلاء عليها . ومقتضى ذلك ولازمه أن حيابة كل من المالك وأولاده للارض التي تصرف فيها اليهم أعمالاً لحكم البند « أ » من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر انما يقوم منذ هذا التصرف على الرخصة التي قرررها الشارع على الوجه المتقدم وتظل كذلك الى أحد الاجلين أما تمام شهر ذلك التصرف أو حكم صحة التعاقد قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ فاذا لم يتم شهر التصرف قبل هذا التاريخ الاخير ستطت

الرخصة المتقدمة ، ومن ثم حق للهيئة العامة للإصلاح الزراعي حينئذ الاستيلاء على الارض المتصرف فيها باعتبار أن هذا التصرف كأن لم يكن وحل تبعاً لذلك استحقاق الضريبة الاضافية المقررة عليهم منذ أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ الاستيلاء ، واذ كان المستفاد صراحة من حكم المادة ٩٤٩ من القانون المدني أن الحيازة المكسبة للملكية ينبغي أن تكون سيطرة متعديّة بحيث يفرض الحائز سيطرته الفعلية على العين ، ويظهر عليها بمظهر المالك ويتصرف في استعمالها واستغلالها تصرف المالك وبالتالي فإن هذه الحيازة لا تقوم في طبيعتها على عمل يأتيه الشخص أعمالاً لرخصة مقررة له سواء من المالك أو في القانون أو بناء على عمل يقبل على سبيل التسامح — متى كان الامر ما تقدم — فإن حيازة الطاعنين للارض محل المنازعة حتى أول يوليو سنة ١٩٥٩ وقد قامت حسبما سلف البيان على الرخصة المقررة في البند « أ » من المادة الرابعة من المرسوم بتأنون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المنوه عنه لا ترتب أثراً في كسب الملكية بالتقادم الطويل ، ومع التسليم بأن حيازة الطاعنين لتلك الارض قد استمرت الى تاريخ الاستيلاء عليها في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وفقاً لاثبات في ملف اقرار السيد / ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ والد الطاعنين الخاضع وانها قد أضحت منذ أول يوليو سنة ١٩٥٩ حيازة متعديّة واتصفت في الوقت ذاته بالظهور والهدوء والاستمرار واقتربت بنية التملك فانه لم تكتمل لها مدة الخمسة عشر عاماً التي تترجم لكسب الملكية بالتقادم الطويل محسوبة من أول يولية سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي على تلك الارض وفقاً لما سلف بيانه وبالنسبة على ذلك لا يقبل من الطاعنين القول بأنهم قد كسبوا ملكية الارض محل المنازعة بالتقادم الطويل اذ جاء هذا القول عارياً عن سند من القانون ومن ثم خليفاً بالاتفاقات عنه .

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ :

مفاد نصوص المواد ٩٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٩٧٥ من القانون المدني أن مدة التقادم المكسب للملكية لا تنقطع الا بأحد أسباب ثلاثة هي المطالبة القضائية ، وقرار الحائز بحق الملك ، وتخلي الحائز عن الحيازة أو فقدها ولو بفعل الغير — اجراءات نزع الملكية الموجهة من الجهة الادارية الدائنة ليس لها من أثر الا قطع المدة المسقطه للدين في مواجهة الجهة الادارية الدائنة — لا تأثير لهذه الاجراءات على من كان يضع اليد على الارض النزوع ملكيتها وسائر في طريق تملكه بمضى المدة — أساس ذلك — مدة وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم لا تقطعها الا رفع دعوى الملكية من الملك الحقيقي .

ملخص الحكم :

لا يسوغ الاحتجاج بما ذهبت اليه اللجنة القضائية من ان مدة وضع اليد قد انقطعت بنزع ملكية الارض ورسو مزادها على الخواجة أو بما ذهبت اليه الهيئة المطعون ضدها من ان اجراءات نزع الملكية ورسو مزاد بيع الارض .. المنزوعة ملكيتها على المستولى قبله المذكور يجعل وضع يد الطاعن غير هادئ وغير مقرون بنية التملك — لا يسوغ الاحتجاج بذلك ، اذ أنه طبقا لاحكام المواد ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ٩٧٥ من القانون المدني فان مدة التقادم المكسب لا تنقطع الا بأحد أسباب ثلاثة وهي المطالبة القضائية ، وقرار الحائز بحق الملك ، وتخلي الحائز عن الحيازة أو فقدها ولو بفعل الغير ، والثابت ان الطاعن ومن قبله مورثه لم يقر بأى حق للسيدة أو الخواجة في أرض النزاع ، كما انهما لم يتخليا عن حيازتهما لارض النزاع ولم يفقدا هذه الحيازة ، أما المطالبة القضائية فلم يثبت أن السيدة أو الخواجة قد رفعت أى منهما دعوى الاستحقاق ضد الطاعن أو مورثه مطالبا اياه بملكية أرض النزاع كما لم يثبت ان اجراءات نزع الملكية التي انتهت برسو مزاد بيع تلك الارض على الخواجة قد وجهت الى الطاعن أو والده

من قبله باعتبارهما حائزين للأرض ومن ثم فإن تنبيه نزع الملكية وما تبعه من إجراءات نزع الملكية كانت إجراءات موجهة من الجهة الإدارية الدائنة بالضرائب والأموال الأميرية المستحقة في ذمة السيدة قبل هذه السيدة فقط ولم يكن لها من أثر الا قطع المدة المسقطه للدين في علاقتها مع الجهة الادارية الدائنة وبالتالي فلا تأثير لهذه الاجراءات على مورث الطاعن ومن بعده الطاعن الذي كان يضع اليد على الارض المنزوعة ملكيتها وسائر في طريق تملكه بمضى المدة لما سبق تقريره من أن مدة وضع يده المكتسبة للملك لا تقطعها الا رفع دعوى الملكية عليه من المالك الحقيقي الامر الذي لم يحدث في النزاع المائل ، واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع معه الحكم بالغائه والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات .
(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٦٤٤)

المبدأ :

المادة ٩٦٨ من القانون المدني — اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة أعمال مادية خاصة ويكون له مظاهر خارجية تتم عنه — اذا عم الغموض هذا المظهر كان عينا يحجب عن الحيابة اثرها في اكتساب الملكية — الحصاة الشائعة في عقار كالنصيب المبرز تصح أن تكون محلا للحيابة — الفرق بين حيابة الحصاة الشائعة والحصاة المبرزة — يجب على الحائزان يجعل حيابته مستقرة على مناهضة حق المالك ومناقضته على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح — اذا كان مصدر وضع اليد هو حق ارتفاق بالمرور ويشارك الحائز غيره ينتفى معه القول بأنه كان مقصودا به التملك بمضى المدة لعدم وجود مظاهر واضحة يستفاد منها هذا المعنى لينقلب من وضع يد مصدره حق ارتفاق الى وضع يد بنية التملك .

ملخص الحكم :

حيث أن نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني يقضى بأن من حاز منقولاً أو عقاراً دون أن يكون مالكا له — أو حاز حقا عينيا على منقول

أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة — وعلى ذلك فإن اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لأعمال مادية خاصة متى بينت وفصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه بمعنى أن يكون له مظاهر خارجية تتم من حيث طبيعتها وصفتها عن الملك وتكفي لعلم المالك بنية التملك حتى إذا سكت عن المطالبة بردها مع علمه بهذه النية اعتبر سكوتة دليلاً على التخلي الذي هو علة التشريع في سقوط الحقوق العينية بالتقادم — فإذا عم الغموض هذا الظهور بحيث يثير الشك في صدق هذه النية كان عيباً يحجب عن الحيازة أثرها في اكتساب الملكية — ومن المقرر أن الحصاة الشائعة في عقار كالنصيب المفرز من حيث أن كليهما يصح أن يكون محلاً لأن يهوزره حائز على وجه التخصيص والانفراد ولا فارق بين الاثنين إلا من حيث أن حائز النصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة أما حائز الحصاة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين والمخالطة ليست عيباً في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام ولا ينفي هذا الغموض أو مظنة تسامح المالك إلا إذا استطاع الحائز أن يجعل حيازته مستقرة على مناهضة حتى المالك ومناقضته على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض أو مظنة التسامح وعندئذ تكون الحيازة صالحة لأن تكون أساساً لتملك الحصاة الشائعة المحوزة بالتقادم •

ومن حيث أنه إذا كان ذلك الثابت من الأوراق وعلى الاخص من تقريرى الخبير الذى انتدبته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى الاعتراضات أرقام ٢٨ ، ١١٦ ، ١١٧ لسنة ١٩٧١ — أن مصدر حيازة الطاعن وغيره ممن ادعى ملكية الثلاث قطع الاولى بالتقادم — وهى عبارة عن المسقة المناصفة بجسرها الغربى البالغ مسطحها ١٧ ط بحوض الثلث الشرقى / ٢ قسم أول (القف) — ٢ — والجسر المناصفة بمسقطانه الشرقىة الكائن بحوض الثلث الشرقى / ٢ ص ١٢ ، ٣ — والطريق الخصوصى الكائن بحوض الاشرم / ٣ ص ٧٠ — هو بالنسبة للقطعة الاولى العقد المسجل رقم ٢٩٦٧٧ فى ٧ مايو سنة ١٩٠٦ الصادر من الاجنبى وأخيه الى مورث المعارضين فى الاعتراضات الثلاثة الاولى — بيع ثلاثة

قراريط شائعة في مسطحها نظير قيامه بأخذ المياه منها لرى أطيانه مشتراة — ونص في الاتفاق على أن الجزء المخصص للرى وهو ٢١ س ١٩ ط متروك على ذمة البائعين ولا يمكن التصرف أو التعدى على هذا الجزء من طرف المشتري وان له أن يقوم بالرى من هذه المسقة بنسبة العشر بالترتيب وبالذور مع المنتفعين بدون أن يحق له تعميق مستوى الترة المذكورة وبدون أن يسد أو يعدل حالة الترة الحالية أو جسرهما أو الطريق على طول الترة وثابت كذلك أنه كان يشاركهم في الانقاع بهذه المسقة وجسرهما الغربى لفيف من أهالى الناحية — أى أن مصدر وضع يدهم هو حق الارتفاق المقرر لهم بالمرور ويشاركهم فيه غيرهم — الامر الذى يمتنع معه القول بأنه كان مقصودا به التملك بمضى المدة لعدم وجود مظاهر واضحة يستفاد منها هذا المعنى لينقلب من وضع يد مصدره حق الارتفاق الى وضع يد للتملك — خاصة وانه مما لا شك فيه أن مشاركة غيرهم لهم فيه تحيطه بشيء من الغموض حيث لم يثبت رجود مثل هذه المظاهر والافعال أما ما ادعاه المعترضون في الاعتراضات الثلاثة الاولى من قيامهم وحدهم بتطوير المسقة وطرح ناتج هذا التطهير من الطين وغيره على جسرهما فانه لا ينطوى على مظهر للملك بقدر ما ينطوى على استكمال للانقاع بحق الارتفاق المقرر لهم بمقتضى العقد المسجل المشار اليه — ومن ثم يتخلف بشأن الادعاء بتملك هذه القطعة بالتقادم شرط هام من الشروط اللازمة لذلك وهى الظهور عليها بمظهر المالك وبالتالي يتعذر القول بتملكهم لها بالتقادم .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١١/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ :

المادة ٩٦٨ من القانون المدنى — شروط اكتساب ملكية العقار بوضع اليد المدة الطويلة — استمرار الحيازة دون انقطاع لمدة خمسة عشر سنة — يشترط فى الحيازة الهدوء والاستمرار ونية التملك — متى ثبت ملكية العقار بوضع اليد تخرج بالارض عن نطاق الاستيلاء لدى المالك السابق الخاضع لقانون اصلاح الزراعى .

(م ٨٧ — ج ٢٢)

ملخص الحكم :

انه عن وضع يد الطاعن على أرض النزاع فإن نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني يتطلب لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أن تستمر حيازته لها دون انقطاع خمسة عشر سنة بشرائطها المعروفة من هدوء واستمرار ونية ملك والثابت من الاوراق (عريضة الدعوى رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢ اسفنا ، والحكم الصادر فيها) — التي قدمها الطاعن الى اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٤ — أن المدعين فيها ادعيا اغتصابه اطينا يملكها مساحتها ٤ س و ٨ ط بزممام أصنون بحوض طفيس القبلى / ٣ ص ١٠ مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وظل واضعا اليد عليها من سنة ٥٦/٥٧ الى ١٩٦٢/٦١ أى حوالى ست سنوات وطلالبوه بمبلغ ٢٥ ج ربيع هذه المساحة عن هذه المدة — وقد حكم فيها بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ بالرفض — استنادا الى أنه سبق للمحكمة بهيئة سابقة أن قضت في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ قبل الفصل في الموضوع — باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعيان بكافة طرق الالبات القانونية بما فيها البينة أن المدعى عليه اغتصب المساحة المشار اليها ، وأعلن نفاداً لحكم التحقيق شاهدين خذلاهما اذ شهدا بأن المدعى عليه يضع يده على الاطيان موضوع الدعوى منذ ٢٥ سنة وأنه ثم يقتصب شيئاً منهم .

ومن حيث أنه مفاد ذلك أنه اذا كان الطاعن يضع يده على الارض المذكورة ٢٥ سنة قبل سنة ١٩٦٢ أى حوالى ٢١ سنة قبل سنة ١٩٥٨ (تاريخ الاستيلاء على الارض) وتؤكد ذلك أيضا بشهادة أحد شاهدين استشهد بهما الطاعن أمام الخير في الاعتراض رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه اذ يشهد بوضع يد الطاعن وسلفه على الارض من ٣٠ الى ٣٥ سنة فانه يكون متوافر في حقه شرائط اكتساب ملكية المساحة موضوع النزاع بالتقادم الطويل المكسب للملكية واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون متعينا الحكم بالغائه وبأحقية الطاعن للملكية المساحة المتنازع عليها ، والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قاعدة رقم (٦٤٦)

المبدأ :

ثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى المطبق ليس هو الطريق الوحيد لخروج الارض من نطاق الاستيلاء لدى المالك الخاضع للقانون .

ملخص الحكم :

تخرج الارض من نطاق الاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعى اذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقلت من ذمة المالك للغير بأى طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التقادم المكسب على أنه يشترط فى الحيازة حتى تحدث أثرها القانونى المذكور أن تكون هادئة وظاهرة فى غير غموض ومستمرة ، وان تكون تلك الحيازة بنية التملك . فاذا ما توافرت الحيازة بشروطها القانونية ، واستمرت مدة خمسة عشر سنة ترتب عليها اكتساب الملكية بالتقادم وخروج الارض موضوع هذه الحيازة من نطاق الاستيلاء لدى المالك الاصلى الخاضع لقانون الاصلاح الزراعى .

(ملعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٥)

الفرع الرابع

نقل المشروع المؤمم الى ملكية الدولة

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ :

التأميم اجراء يراد به نقل ملكية مشروع او مجموعة من المشروعات الخاصة من ملكية الافراد او الشركات الى ملكية الامة ممثلة فى الدولة بقصد تحقيق صالح الجماعة — التأميم على مشروع قائم بكيانه القانونى وينصب على جميع العناصر القانونية التى يتكون منها — ويقصد بالمشروع مجموعة الاموال التى خصصت للقيام بنشاط انتاجى معين وتتمتع بذاتية

تجعل منها وحدة قائمة استقلالا فيشمل التأمين العناصر المستخدمة في تسير العملية الانتاجية سواء كانت عقارات أو منقولات مادية أو معنوية — يشمل التأمين الارض والمباني التي كانت مخصصة للمخبز المؤمن لزاولة نشاطه الانتاجي فيها وتدخل بذلك ضمن العناصر المكونة لاصوله الخاصة للتقييم .

ملخص الحكم :

ان التأمين اجراء يراد به نقل مشروع أو مجموعة من المشروعات الخاصة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الامة ممثلة في الدولة، بقصد تحقيق صالح الجماعة ، ويرد التأمين على مشروع قائم بكيانه القانوني ، ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، وهو يتناول المشروع المؤمن على بحالته وقت التأمين ، وينصب على جميع العناصر القانونية التي يتكون منها ، والمقابلة لان ينتقل ملكيتها الى الدولة . ويقصد بالمشروع — في مجال التأمين — مجموعة الاموال التي خصصت للقيام بنشاط انتاجي معين ، وتتمتع بذاتيته تجعل منها وحدة قائمة استقلالا ، بغض النظر عن مكوناتها التي تدخل في الاعتبار على نحو غير مباشر من خلال الاطار العام للمشروع باعتباره آداة من أدوات الانتاج ، ولذلك فان التأمين يصيب للمشروع المؤمن يكليته ، أى بما يشمل عليه من العناصر المستخدمة في تسير عملية الانتاج ، سواء كانت عقارات أو منقولات مادية أو معنوية .

ومن حيث أن المخبز موضوع النزاع كان منشأة قائمة بذاتها بمكوناتها من المخبز والمبنى المقام عليه ، فهو مشروع قائم بذاته شامل لهما ، وقد تلقى الطاعن ملكيته له على هذا الاساس بحكم مرس المزد وخضع لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما ، باعتباره مشروعا ذا نشاط انتاجي ، فان التأمين ينصب على جميع مكوناته المستخدمة في تسيره والمقابلة لان تنتقل ملكيتها الى الدولة ، ومن ثم يشمل جميع العناصر التي كانت مخصصة — وقت التأمين — للقيام بالنشاط الانتاجي له ، سواء كانت هذه العناصر عقارات أو منقولات مادية أو معنوية ، وبالتالي يشمل التأمين الارض والمباني التي كانت مخصصة للمخبز المؤمن لزاولة نشاطه الانتاجي فيها . وتدخل بذلك ضمن العناصر المكونة لاصوله الخاصة للتقييم .

قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

التأميم يترتب عليه نقل ملكية المشروعات الى الدولة — هذا الاثر يترتب بقوة القانون ومهمة لجان التقييم تحديد أسعار الأسهم أو تقويم رؤوس أموال المنشأة وتقدير أصولها وخصومها توصلا لتقدير قيمة التعويض — اذا جاوز عمل اللجان هذا النطاق بأن تناول مالا لا يدخل في نطاق التأميم أو استبعد مالا يدخل في هذا النطاق وقع قرارها معدوم الاثر — تأميم منشأة مورث المدعين بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ استهدف المشروع الصناعى الذى يتولى استخلاص الزيوت العطرية وتقطير النباتات الطبية — يتعين تحديد العناصر الداخلة في مكونات أصولها على هذا الأساس — مقتضى ذلك : لايمتد التأميم الى الأرض الزراعية المتنازع عليها — أساس ذلك : استغلال الأرض الزراعية في الزراعة على أى وجه من الوجوه ولو كان متعلقا بزراعة نباتات تستخلص منها الزيوت العطرية عن طريق منشأة العطور المؤممة يتمخض نشاطا زراعيا قائما بذاته له طبيعته المتميزة عن طبيعة المشروع الصناعى الخاص بإنتاج العطور الذى انصب عليه التأميم .

ملخص الحكم :

سبق أن قضت المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن . وبناء على هذا القضاء يضحى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر المنازعة الماثلة المستند الى النص المقضى بعدم دستوريته لا أساس له . كما أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة ومبناه أن باقى ورثة المرحوم لم يطلبوا التدخل في الدعوى طبقا للمادة ١٢٦

من قانون المرافعات — هذا الدفع — غير سديد ، فقد أقيمت الدعوى
مثل الطعن ابتداءً من السيدة / ٠٠٠٠٠٠ عن نفسها
وبوصفتها وصية على بناتها القصر من المرحوم ٠٠٠٠٠٠ صاحب
المنشأة الصادر بشأنها القرار المطعون فيه ، وهو مايكته
في حد ذاته لتوفر الصفة المشترطة لقبول الدعوى سواء تدخل
فيها أو لم يتدخل باقى ورثة صاحب المنشأة المذكورة ، غدا الى أن
الخصومة في دعوى الانفاء خصومة عينية والحكم الذى يصدر بالغاء
القرار يكون حجة على الكافة ، ومع ذلك فقد ثبت من وقائع
الحكم المطعون فيه المستمدة من محضر جلسة يوم ١٢/٤/١٩٨٣
أن الاستاذ / فتحى رجب المحامى قرر في هذه الجلسة وفي حضور
ممثلى الخصوم أنه يحضر عن المدعية (أصلا) عن نفسها وبوصفتها وعن
أشقائها وشقيقات المرحوم ٠٠٠٠٠٠ وهم جميع ورثته على
ما هو ثابت من صورة الاعلام الشرعى التى قدمها ، ومن ثم فلا
تثريب على اجراءات تدخل باقى الورثة المذكورين على هذا النحو ،
فقد أجازت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات التدخل في الدعوى بطلب
يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها .

وبالنسبة لوجه الطعن المبني على الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا
لرفعها بعد الميعاد والآخر المستند الى كسب ملكية الارض المتنازع عليها
بالتقادم الطويل بناء على قانون التأمين وحسن النية فكلاهما لاجدوى
في اثارته . وذلك لانه منذ العمل بأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣
بتأمين بعض الشركات والمنشآت المنشور في الجريدة الرسمية في ٨ من
أغسطس ١٩٦٣ وحتى تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في
٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ سالف البيان ، كانت قرارات لجان التقويم
محصنة من الطعن بأى وجه من أوجه الطعن بناء على نص المادة
الثالثة من القانون المذكور .

ومن ثم لا يبدأ سريان ميعاد رفع الدعوى المقامة بطلب الغاء
أى من هذه القرارات الا من تاريخ زوال المانع التشريعى من الطعن
فيها بمقتضى الحكم القاضى بعدم دستوريته ، وبذلك لا تكون الدعوى
المقامة من المطعون ضدهم بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ بعد الميعاد . كما أنه

عملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ٠٠ » وليس أقوى من المانع التشريعي المقضى بعدم دستوريته سالف الذكر في ترتيب هذا الاثر بالنسبة الى المطعون ضدهم ، وعلى ذلك يتعين اطراح الدفوع المشار اليها جميعها •

ومن حيث أنه عما يثيره طعن الشركة عن قضاء الحكم المطعون فيه في الموضوع فان الخلاف بين الحكم والطعن ينحصر فيما اذا كان تأميم منشأة ٠٠٠٠٠٠٠٠ للعطور بمغاعة بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يتجاوز مصنع العطور الى الارض الزراعية المتنازع عليها أم يتحدد نطاق التأميم بهذا المصنع دون الارض المذكورة •

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت نص في مادته الاولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ٠٠ » ونص في مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة ٠٠ » ونص في مادته الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة ٠٠٠ كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة » •

ومفاد ذلك أن التأميم يرتب نقل ملكية المشروعات الخاصة من ملكية الشركات أو الافراد الى ملكية الدولة لكى تتولى السيطرة عليها كأداة من أدوات الانتاج وتوجيهها لمصالح الجماعة ويترتب هذا الاثر بقوة القانون ، ولا تعدو مهمة لجان التقييم سوى تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل الشركات المساهمة وتقييم رؤوس أموال المنشأة التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها

توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، فان جاوز عمل هذه اللجان هذا النطاق بأن تناول مالا لايدخل فى نطاق التأميم أو استبعد مالا يدخل فى هذا النطاق وتم قرارها بذلك معدوم الاثر .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن منشأة
للعطر المؤممة تقع بناحية الرحمانية مركز مفاغة وهى من المنشآت الفردية وليس لديها ميزانية وحسابات ختامية ولا تتبع أى نظام محاسبى يوضح أصولها وخصومها وقد تحدد نشاطها فى استخلاص الزيوت العطرية وتقطير النباتات الطبية على النحو الذى أوضحه التقرير المقدم من عضو لجنة تقييم المنشأة المكلف من قبل رئيسها بحصر أصولها وخصومها ، وتضمن قرار اللجنة الصادر فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٤ بيانا عن الاصول الثابتة للمنشأة فأدخل مساحة قدرها ٤٩٠ و ١٠ س بحوض محمد بك السعدى نمرة ٣ بناحية صفانية مركز العدوة ضمن الاصول وفى تقرير ذلك قالت اللجنة أن هذه المساحة ملك الخاضع صاحب المنشأة محل التأميم وهى التى تغذى المصنع والمخصصة لخدمته (عقر بالتخصيص) وفى ذلك أخذت اللجنة بما ورد بكتاب مراقبة الاصلاح الزراعى بمفاغة رقم ١٠٠ فى ١٩٦٤/١/٢٦ المشار اليه فى تقرير عضو اللجنة سالف البيان وقد تضمن تحديد المساحة على هذا الوجه وبأنها هى المنزرعة بالعطر وثابتة بحساب المنشأة طرف ادارة الحراسة الزراعية بمفاغة وهى التى تغذى المصنع والمخصصة لخدمته .

ومن حيث أنه متى كان ذلك هو الثابت فى شأن منشأة مورث المدعين فان تأميمها بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون قد استهدف المشروع الصناعى الذى يتولى استخلاص الزيوت العطرية وتقطير النباتات الطبية الخاص بهذه المنشأة بما يتعين معه تحديد العناصر الداخلة فى مكونات أصولها على هذا الاساس باعتبارها عناصر مشروع خاص للمطور تقوم عليه هذه المنشأة على نحو ماوردت الاشارة اليه فى الجدول الملحق بالقانون المذكور .

ومن حيث أنه من مقتضى ماتقدم ألا يمتد التأمين بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الى الارض الزراعية المتنازع عليها ، ذلك أن استغلالها في الزراعة على أى وجه من الوجوه ولو كان متعلقا بزراعة نباتات تستخلص منها الزيوت العطرية عن طريق منشأة العطور المؤممة يتمخض نشاطا زراعيا قائما بذاته ، له طبيعته المتميزة عن طبيعة المشروع الصناعى الخاص بإنتاج العطور الذى انصب عليه التأمين .

ومن حيث أنه لاينهض سندنا للقول بغير ذلك ماساقه طعن الشركة من أسباب مؤداهما أن هذه الارض هى التى تغذى المصنع بالنباتات العطرية ومخصصة لهذا الغرض وثابتة بحساب المنشأة طرف ادارة الحراسة الزراعية بمغاغة على نحو ما أشار قرار تقييم المنشأة — ومن ثم تدخل في مكونات أصولها والا لماكان قد نص على تأمين المنشأة ونص على تأمين المصنع وحده لا صحة لهذا الاستناد لان التأمين أداة استثنائية لنقل ملكية المشروعات الخاصة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الدولة على ما سلف البيان ، وهو بهذه المثابة يرد على مشروع قائم بكيانه القانونى ويتحدد نطقه بهذا الكيان وتحت التأمين ، ولما كان الثابت أن منشأة العطور موضوع الدعوى مشار الطعن منشأة فردية لا تتمتع بذمة مالية مستقلة عن ذمة صاحبها وتقوم على مشروع صناعى محدد النشاط فى استخلاص الزيوت العطرية وتقطير النباتات الطبية ، فان تحديد عناصر أصولها المؤممة يكون فى نطاق كيان هذا المشروع ولا يتنازل ما يخص العناصر التى تتعلق بنشاط آخر لصاحبها كالنشاط الزراعى الذى يباشره على أرضه ، ذلك أن استعانة صاحب هذه المنشأة بأرضه الزراعية فى زراعة نباتات تصلح لإنتاج الزيوت العطرية وتخصيص انتاج أرضه كله أو بعضه فى تسيير مصنعه لا ينفى احتفاظ هذه الارض بكيانها القائم بذاته وقابليتها لوجوه الاستغلال المختلفة ، وليس من شأن توجيه محصول هذه الارض من النباتات المذكورة لاغراض المصنع ولاى مدة من الزمن أن يحملها بأى عبء أو التزام قانونى لم يثبت تخصيصه للمنشأة بقطع اليقين فيما لو تصرف مالك المصنع للغير فى مصنعه وبالتالي فان انتقال ملكية المصنع الى الدولة بمقتضى قانون التأمين لا يكسب الدولة

قانونا أى حق من الحقوق على هذه الارض التى تظل عالقة بذمة صاحبها ملكا خالصا بمنأى عن التأمين •

يضاف الى ما تقدم أن الارض الزراعية المتنازع عليها كائنة فى موقع يختلف عن الموقع الكائن به المصنع على ما هو ثابت من الاوراق، وانه لا يوجد أى دليل على الحاق الارض المذكورة بالمصنع وأن ماذكرته لجنة التقييم من أن الارض ثابتة بحساب المنشأة طرف ادارة الحراسة الزراعية بمغاغة قد نفاه التقرير الذى اعتمدته اللجنة المتضمن أن المنشأة لم تتبع أى نظام محاسبى ولم تمسك أى نوع من الدفاتر لاثبات نشاطها وأن المنشأة كانت تحت الحراسة منذ بداية عام ١٩٦١ حتى تاريخ التأمين وهو ١٩٦٣/٨/١١ ولم يمك السيد مندوب الحراسة أى نوع من الدفاتر اللهم الا كشوف تفريغ مستندات الصرف التى قام بصرفها وكذلك كشوف الموقف المالى التى تبين مصروفات وايرادات المنشأة ورصيدا من النقدية ٠٠٠ ومن ذلك كله يتبين أن لجنة تقييم المنشأة المذكورة قد أخطأت حين اعتبرت الارض الزراعية المتنازع عليها ضمن أصول المنشأة المؤممة وكان الخطأ الاكبر فى اعتبارها تلك الارض عقارا بالتخصيص وهو وصف لا يرد قانونا الا على المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، وهو ما أدى الى سحب أثر التأمين الى ما يجاوز نطاقه الذى حدده المشرع على الوجه المتقدم فانطوى بذلك قرار اللجنة على مساس بالملكية الخاصة على خلاف أحكام الدستور والقانون ، الامر لاذى يتعين معه القضاء برفض الطعن لعدم قيامه على سند من القانون •

ومن حيث أنه لما كان طعن الحكومة لم يأت بجديد ينال من قضاء الحكم المطعون فيه فانه يكون بدوره مردودا بذات الاسباب المتقدم بيانها بالنسبة الى طعن الشركة وهو ما يقتضى الحكم برفض هذا الطعن •

الفرع الخامس شهر التصرفات الناقلة للملكية

قاعدة رقم (٦٤٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى — المعدل
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ — ناط بمصلحة الشهر العقارى رقابة
الملكىة وفحص مستنداتها — لا يقتصر على مجرد الرجوع الى
المستندات ، بل ان عليها أن تسعى فى حدود وسائلها فى التثبت
من الملكىة .

ملخص الحكم :

ان المسلم به طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار
اليه — أن دور مصلحة الشهر العقارى فى رقابة الملكىة وفحص
مستنداتها لا يقتصر على مجرد الرجوع الى المستندات التى يتقدم بها
أصحاب الشأن بل أن عليها أن تسعى ماوسعها بهذا فى حدود وسائلها
وامكانياتها الى التثبت من الملكىة ما تحتويه مستندات الملكىة
من بيانات بالتأكد من صدق عقد البيع من مالك للعقار ، وأن يكون
البائع قد تلقى ملكيته من مالك ، فاذا استوفى طلب الشهر جميع
الشرائط القانونية فلا تملك مصلحة الشهر العقارى سلطة الامتناع
على تسجيل العقد ، ذلك أن استفاد تلك الوسائل يعد قرينة على صحة
مستندات الملكىة ، بيد أنها قابلة لاثبات العكس ذلك أن تسجيل السند
الناقل للملكىة فى ظل التسجيل الشخصى لا يكفى دليل على ملكىة
الشخص لذلك العقار ، بل يتعين أن يكون هذا السند صادرا من مالك ،
وذلك يستتبع بدوره وجوب اثبات أن هذا الشخص قد تلقى من
مالك ، ولقد بينى على ذلك أن يكون من حق مصلحة الشهر العقارى أن
تقدم السند الصادر من مالك على السند الصادر من غير مالك ولو
كان مسجلا وأن تمتنع عن شهر التصرف الصادر من المتصرف اليه الاول

بينما يتعين عليها أن تسبق اجراءات الطلب الخاص بالتصرف الصادر من المتصرف اليه الثانى والا كان امتناعها بغير سند من القسانون اذ لا يجوز الاحتجاج بأن هذا الطلب يتعارض مع عقد آخر سبق تسجيله وذلك لسببين : الاول : أن العقد المسجل لا يعد دليلا قاطعا على الملكية فى نظام التسجيل الشخمى — الثانى : أنه لا يحق للمصلحة الامتناع عن الشهر طالما كان طلب الشهر مستوفيا لجميع الشروط القانونية ويثبت أن مستند ملكيته له الافضلية على المحرر السابق شهره •

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ ق -- جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

ملی

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

ملاه — القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى — تطلبه شروطا معينة فى الملاهى التى يسرى عليها — اختلاف الاندية المنظمة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ عن الملاهى وعدم سريان قانون الملاهى عليها — النص على المحال الرياضىة بالجبول المحق بقانون الملاهى — مقصود به الاماكن التى تباثر نشاطا رياضيا تجاريا مفتوحا للجمهور ويفشاما كل من يرغب فى ذلك — احتواء النادى على اوجه نشاط تخضع لقانون الملاهى بوجب سريان قانون الملاهى الى جانب قانون الاندية دون أن يغير ذلك من طبيعة النادى من جمعية أو مؤسسة خاصة الى ملهى — وجوب الحصول فى هذه الحالة على ترخيص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها •

ملخص الفتوى :

ان قانون الملاهى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ قد صدر هادفا الى جمع شتات الاحكام الخاصة بالملاهى فى سفر قانونى واحد ، بعد ان كانت هذه الاحكام متفرقة فى عدة قوانين ولوائح ، منها قانون المحلات العمومية وقانون المحال الصناعىة والتجارية ولائحتا التياترات الصادر بهما قراران — الاول من قومسيون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ ، والثانى من وزير الداخلية فى ١٢ من يونيو سنة ١٩١١ (المذكرة الايضاحية للقانون المذكور) وهذان القراران الاخيران هما اللذان أشار اليهما قانون الملاهى فى ديباجته •

وبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ أن الملاهى التى تسرى عليها أحكامه ، انما تتميز بالخصائص الاتية :

(أ) فهي أولا تعتبر من المحال العامة التي يؤمها الجمهور دون تمييز ، فهي ليست قاصرة على طائفة معينة من الناس دون غيرها ، وإنما لكل فرد أن يرتادها ولم يضع المشرع أية شروط خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يرتادونها ، وإن كان قد وضع قيودا تسرى في مواجهة هؤلاء الأشخاص ، بقصد المحافظة على الآداب العامة والنظام العام والأمن العام . ويؤكد هذه الخصيصة أن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أنواع الملاهي قد وردت في قانون المحلات العمومية ، قبل صدور قانون الملاهي المذكور .

(ب) وهي تهدف الى الاستغلال — فالملاهي ينطوي في الاصل على عنصر الاستغلال أى أنه يهدف قبل كل شيء الى تحقيق ربح مادي ، ويبين هذا المعنى واضحا من نصوص قانون الملاهي سالف الذكر . كما يؤكد هذه الخصيصة أن بعض الأحكام المنظمة للملاهي كانت قد وردت في قانون المحال الصناعية والتجارية قبل صدور قانون الملاهي المذكور .

وإذا كان المشرع قد أورد في البند الاول من انقسم الثالث من الجدول المحقق لقانون الملاهي — ضمن الملاهي التي تسرى عليها أحكام هذا القانون « صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية » فانما كان ذلك لما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المذكور ، من جواز الترخيص في إقامة ملاه خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالمعيار الذي تشغله أى من تلك الجهات بشرط عدم استغلالها في أغراض تجارية . وليس معنى ذلك — كما تذهب الإدارة العامة للوائح والرخص — أنه ليس شرطا لتطبيق أحكام قانون الملاهي أن تكون للملاهي طبيعة المحل التجاري الذي يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح

المادى ، ذلك أن اشتراط عدم استغلال تلك الملامى الخاصة فى أغراض تجارية — على وجه التخصيص — معناه أن القاعدة بالنسبة الى جميع الملامى التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ أنها تكون مخصصة لأغراض تجارية ، أى أنها تهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادى ، وأن المشرع هدف الى اخضاع ذلك النوع من الملامى الخاصة لأحكام ذلك القانون ، رغم أنها تكون مخصصة لأغراض غير تجارية ، ولذلك حرص على إبراز هذه الصيغة بصريح نصه •

(ج) وأنها لها طبيعة التيارات التى تقدم استعراضات لروادها من الجمهور ويظهر هذا المعنى من نص المادة ٢٢ من قانون الملامى المذكور على أن « على مستغل الملامى أو مديره إبلاغ الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وكذلك المحافظ أو المدير ومصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومى قبل العرض بثمان وأربعين ساعة على الأقل بما يأتى :

(١) اسم الفرقة التى ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها ولو كانوا من الهواة وكل من يستخدم فى الاعمال المسرحية • (٢) أيام ومواعيد العرض • (٣) برامج العرض » •

وتبين هذه الخصيصة أيضا من الاشارة فى ديباجة القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ • الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٤ بشأن التياترات ، وقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ بلائحة التياترات ، ومن النص فى المسادة ٤٦ من القانون المذكور على إلغاء هذين القرارين ، فهذا القانون اذن قد حل محل القرارين سالفى الذكر والخاصين بالتياترات ، مما يقطع بأن الملامى التى يقصدها هذا القانون والتى تسرى عليها أحكامه ، هى من طبيعة التياترات •

ويخلص مما تقدم أن الملامى التى تسرى عليها أحكام القانون (م ٨٨ — ج ٢٢)

رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ يجب أن تتوافر فيها خصائص ثلاثة : (أولا) أن تكون من المحال العامة التي يؤمها الجمهور دون تمييز . (ثانيا) أن تهدف الى الاستغلال وتحقيق ربح مادي بأن تكون مخصصة لاغراض تجارية — ماعدا الملاهي الخاصة المشار اليها . (ثالثا) أن تكون لها طبيعة التياترات التي تقدم الاستعراضات لروادها من الجمهور ومن ثم فانه يتعين توافر هذه الخصائص الثلاثة في المحال الرياضية الواردة في البند الثالث من القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر ، كي تسرى عليها أحكام هذا القانون .

ومن حيث أن الاندية قد صدر في شأنها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وقد نظم هذا القانون الاحكام الخاصة بها ، ومنها يبين أن النادي ليس محلا يرتاده الجمهور دون تمييز ، وانما هو محل خاص بطبيعته ، يقتصر ارتياده على أعضائه الذين تتضمن لائحة النظام الاساسي للنادي شروط عضويتهم ، وبذلك تتنفي عن النادي صفة العمومية التي تعتبر خصيصة في الملهى وغنصرا من عناصره . كما أن النادي يكون مخصصا لاغراض غير تجارية أى أنه لا يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادي ، وانما يهدف الى تحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية أو رياضية ، . كما أنه ليس له طبيعة التياترو الذى من صميم أغراضه أن يقيم استعراضات معينة للجمهور الذى يؤمه . ومن ثم فان الاندية التى ينظم أحكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ لا تعتبر من الملاهي التى تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ .

ويؤكد ذلك أن قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ قد أشار في ديباجته الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية بشأن التياترات وقرار وزير الداخلية بلائحة التياترات ، ولو كان هذا القانون يهدف الى اعتبار الاندية من الملاهي التى لها طبيعة التياترات لاشار في ديباجته أيضا الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية باعتباره قانونا ينظم نوعا من الملاهي التى تولى هو تنظيمها بعده ، ولكن الحاصل أن القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي لم يشر في ديباجته

الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ، ولم يتضمن القانون الاول النص على الغاء القانون الثانى صراحة او ضمنا ، وذلك بدليل أن القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة — وهو قانون لاحق لقانون الملاهى — قد اشار فى ديباچته الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية وهذا يدل من ناحية أخرى على ان الاندية التى نظم أحكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ انما تعتبر من قبيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى نظم أحكامها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يبين جليا واضحا من استقراء نصوص كل من القانونين الاخيرين •

من حيث أنه لذلك فان الاندية الرياضية التى نظم أحكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ، لايعتبر من الملاهى التى ينظم أحكامها القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ، وانما تعتبر من قبيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى ينظم أحكامها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فانه لا تسرى على الاندية المشار اليها أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى • وعلى ذلك فان الاندية الرياضية المذكورة لا تدخل فى مضمون عبارة المحال الرياضية التى تعتبر من قبيل الملاهى طبقا لنص البند الثالث من القسم الثالث من الجدول الملحق بقانون الملاهى سالف الذكر ، والتى تسرى عليها احكام هذا القانون ، ويكون المشرع بذلك قد قصد بالمحال الرياضية أماكن أخرى — غير الاندية الرياضية — تبأثر نشاطا تجاريا مفتوحا للجمهور يغشاها كل من يرغب فى ذلك •

ومن حيث أنه لما تقدم فان أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى لا تسرى على الاندية الرياضية ، التى تطبق فى شأنها أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ومن ثم فان هذه الاندية لا تنظم بالحصول على ترخيص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها — طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الملاهى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ •

هذا مع مراعاة أنه اذا كان النادي قد احتوى على حلقات انزلاق أو قاعات للتمثيل أو تجرى أية مراهنات أو تقام به معارض ، أو غير ذلك مما أشير اليه في الجدول الملحق بقانون الملاهي — سالف الذكر — من أوجه النشاط الأخرى فانه في هذه الحالة تسرى عليه أحكام قانون الاندية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ ، وذلك فيما يتعلق بأوجه النشاط التي تعتبر من قبيل الملاهي ، ويتميز في هذه الحالة الحصول على ترخيص سابق من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الملاهي المذكور ، لجواز مباشرة أوجه النشاط المشار اليها ، وذلك بصرف النظر عن الحفلات والمسابقات الرياضية التي يقيمها النادي ، والتي لا تغير من طبيعته ، ولا تحوله من جمعية أو مؤسسة خاصة الى ملهى .

(فتوى ٢٦٨ في ١٢/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي — حالات اغلاق الملاهي اداريا أو ضبطه — وجوب استمرار الغلق أو الضبط الى أن يتم الفصل بحكم نهائي في الجريمة سبب الاغلاق أو الضبط — الاذن بفتح الملاهي قبل الفصل في الجريمة بحكم نهائي هو من اختصاص النيابة العامة أو المحكمة — عدم وجود اختصاص للادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظة في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي تنص على أن « يعلق الملاهي اداريا أو يضبط اذا تعذر اغلاقه في الاحوال الآتية :

ويجوز غلق الملهى اداريا أو ضبطه اذا تعذر اغلاقه فى الاحوال الآتية :

(١) ... (٢) ...

ويصدر بالغلق الادارى أو الضبط قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها — فيما عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للاداب أو للنظام العام أكثر من مرة ، وحالة وجود خطر داهم على الامن العام ، فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير •

ويستمر الغلق الادارى أو الضبط الى أن يصدر اذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح الملهى أو الى أن يفصله فى الجريمة بحكم نهائى ، على أنه اذا كان الغلق الادارى أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للاداب أو للنظام العام أكثر من مرة ، فلا يجوز أن يجاوز مدته شهرا •

ومقتضى نص المادة ٣٠ المشار اليها ، هو أن هناك حالات يكون غلق الملهى اداريا أو ضبطه — اذا تعذر اغلاقه — اجباريا لا ترخص فيه ولا تقدير ، وهناك حالات أخرى يكون فيها الغلق أو الضبط جوازياء على أنه سواء كان الغلق أو الضبط اجباريا أو جوازيا فانه يصدر به قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها كقاعدة عامة ، فاذا كان الغلق أو الضبط فى حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى المحل أو فى حالة وجود خطر داهم على الامن العام (الغلق أو الضبط الاجبارى) وكذلك فى حالة وقوع أفعال مخالفة للاداب أو النظام العام أكثر من مرة (الغلق أو الضبط الجوازى) ، ففى هذه الحالات الثلاث يصدر قرار الغلق أو الضبط من المحافظ •

ومن حيث أن المخالفات التى يعلق الملهى اداريا أو يضبط من أجلها — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ — انما تمثل جرائم معاقبا عليها — طبقا لنصوص المواد ٣٣ وما بعدها من القانون المذكور ونظرا الى أن الغلق الادارى أو الضبط سواء أكان اجباريا أم جوازيا ، وبقرار من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو من المحافظ حسب الاحوال ، يعتبر اجراء تحفظيا وقتيا ، المقصد منه التجفظ

على الملئى الى أن يمت فى أمر الجرائم الواقعة ، فان الاصل أن يستمر الغلق أو الضبط الى أن يتم الفصل فى تلك الجرائم بحكم نهائى ، فاذا حكم باغلاق الملئى استمر غلقه المدة المقتضى بها واذا لم يحكم بالغلق كان هذا الحكم بمثابة انتهاء لذلك الاجراء التحفظى ويكون فى الوقت ذاته بمثابة اذن بفتح الملئى •

الا أن المشرع قد أجاز للنياية العامة أثناء التحقيق فى تلك الجرائم وللمحكمة أثناء الفصل فيها ، أن تأذن بفتح الملئى حتى قبل الفصل فى الجريمة بحكم نهائى • وينتج هذا الاذن أثره من حيث انتهاء الاجراء التحفظى الخاص باغلاق الملئى أو ضبطه ، وذلك بصفة مؤقتة ، الى أن يصدر حكم نهائى فى هذا الخصوص • فاذا لم يحكم بالغلق استمر فتح الملئى ، واذا حكم بالغلق انتهى أثر الاذن الصادر من النياية أو المحكمة بفتح الملئى ، وصار اغلاقه أو ضبطه تنفيذا لهذا الحكم النهائى •

على أنه بالنسبة الى حالة الغلق الادارى أو الضبط لوقوع افعال مخالفة للاداب أو النظام العام أكثر من مرة ، فلا يجوز أن تتجاوز مدته شهرا ومعنى ذلك أن قرار الغلق أو الضبط فى هذه الحالة ينتهى أثره بقوة القانون ويجوز فتح الملئى دون حاجة الى صدور اذن من النياية العامة أو المحكمة أو الفصل فى الجريمة بحكم نهائى ، أو حتى صدور قرار مضاد من السلطة التى أصدرت قرار الغلق أو الضبط (المحافظ فى هذه الحالة) •

ويخلص مما تقدم أنه اذا كان للادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظ — حسب الاحوال — سلطة اصدار قرار غلق الملئى أو ضبطه الى أن يفصل فى الجريمة التى أغلق الملئى أو ضبط من أجلها الا أن السلطة المختصة بالاذن بفتح الملئى — فى الاحوال الواردة فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر — هى النياية العامة أو المحكمة المختصة ، وذلك اذا كانت الجريمة لم يفصل فيها بعد بحكم نهائى • وليس للادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظ اختصاص فى هذا الشأن •

منجم ومحجر

- الفرع الأول : تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر .
- الفرع الثاني : عقد استغلال المحاجر .
- الفرع الثالث : الأيجار .
- الفرع الرابع : الاتاوة .
- الفرع الخامس : تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر .

الفرع الأول

تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

تراخيص استخراج مواد المحاجر والمناجم طبقا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر — التزام مصالح الدولة بالحصول على هذه التراخيص من مصلحة المناجم والوقود عند استغلال المناجم أو المحاجر — وجوب مراعاة طبيعة اختصاص بعض المصالح مثل مصلحة السجون في هذا الشأن واعتبار الاتفاق بينها وبين مصلحة المناجم على تخصيص محاجر لها بمثابة ترخيص .

ملخص الفتوى :

ان وزارة الصناعة هي المختصة بالاشراف على استغلال المحاجر الموجودة في الارضى المصرية والمياه الاقليمية ، ذلك أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر قد ناط بمصلحة المناجم والوقود القيام بالاعمال المتعلقة بتنظيم المناجم والمحاجر وجعلها صاحبة القوامة على كل أرض مملوكة للدولة توجد بها محاجر أو مناجم ، وعلى هذا الاساس فان مصلحة المناجم والوقود ، تكون الجهة الوحيدة التى لها حق الاشراف على المناجم والمحاجر واستغلالها ولو كانت هذه المناجم أو المحاجر واقعة في أراضى تدخل في دائرة اختصاص مصلحة أخرى من مصالح الدولة .

واعمالا لذلك فان تنظيم استغلال المحاجر التى تقع في الاراضى التى تشرف عليها مصلحة السجون ، أو تدخل في نطاق (كردون) السجون التابعة لها يكون من اختصاص مصلحة المناجم والوقود وحدها ، دوز غيرها من مصالح الحكومة بما في ذلك مصلحة السجون نفسها . ومقتضى ذلك أنه كلما أرادت مصلحة السجون أن تشغل المسجونين في تقطيع وتكسير الاحجار في أحد المحاجر فانه يتعين عليها أن تحصل على ترخيص

بذلك مقدما من مصلحة المناجم والوقود ، كما أنه يجوز أن ترخص مصلحة المناجم والوقود لغير مصلحة السجون باستغلال هذه المحاجر . على أنه إذا كان ذلك هو الاصل طبقا لاحكام قانون المناجم والمحاجر ، الا أن القول بذلك على اطلاقه ، يتنافى مع كون مصلحة السجون احدى مصالح الدولة ، شأنها في ذلك شأن مصلحة المناجم والوقود ، ومع الغرض الاساسى الذى تقوم به مصلحة السجون من أجله باستغلال هذه المحاجر وهو تشغيل المسجونين تنفيذا لاحكام قانون العقوبات ، كما أن الترخيص للأفراد باستغلال المحاجر المذكورة يتنافى مع طبيعة اختصاص مصلحة السجون ، وكونها مسئولة عن التحفظ على المحكوم عليهم ومنعهم من الهرب .

ولذلك فان تنفيذ أحكام قانون المناجم والمحاجر ، والاخذ في الاعتبار طبيعة وظيفة مصلحة السجون وكونها ملزمة بتنفيذ أحكام قانون العقوبات يقتضى أن يتم الاتفاق بين المصلحتين المذكورتين على تخصيص محاجر معينة ، وهى المحاجر التى تقع في دائرة أو كردون السجون ، لتشغيل المسجونين فيها ويعتبر الاتفاق بمثابة ترخيص من مصلحة المناجم والوقود لمصلحة السجون باستغلال هذه المحاجر وعلى هذا الاساس يكون الاصل هو التزام مصلحة السجون بالحصول مقدما على ترخيص بتشغيل المسجونين في استخراج مواد المحاجر ، على النحو المشار اليه .

وفيما يتعلق بمصلحة الطرق والكبارى فانها تقوم بتنفيذ للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ ، بإنشاء الطرق العامة وتعديلها ورصفها وصيانتها ، ويتطلب ذلك أن تستخدم مواد المحاجر من الزلط والرمل . ولما كان الغرض الذى هدف اليه المشرع من وضع تنظيم معين لاستغلال المحاجر ، قصد به أساسا صيانة هذه الثروة ، وتنظيم استغلالها عن طريق مصلحة تختص بالإشراف على هذه المحاجر ولم يتضمن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ما يفيد استثناء مصالح الحكومة عموما أو المصالح التى تقوم على مرفق معين من الحصول على تراخيص المحاجر ، وبديهى أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ يخاطب الكافة ، وقد كان في علم المشرع سلفا قبل وضع هذا القانون أن هناك

جهات حكومية تحتاج اعمالا لقوانين انشائها الى استخدام هذه المواد، كما أن قانون الطرق لم يتضمن نصا يعفى مصلحة الطرق من الحصول على الترخيص اللازم لاستخراج مواد المحاجر التي تستخدم في الطرق العامة ، ومن ثم تلتزم مصلحة الطرق والكبارى بالحصول مقدما على ترخيص من مصلحة المناجم والوقود لاستخراج المحاجر اللازمة •

(فتوى ٩١ في ١٠/٢٠/١٩٦٣)

الفرع الثانى

عقد استغلال المحاجر

قاعدة رقم (٦٥٣)

المبدأ :

عقد استغلال المحاجر — اعتباره عقدا اداريا — عدم جواز تكملة قواعده بقواعد القانون الخاص الا اذا ظهرت نية الادارة صراحة فى الاخذ بها •

ملخص الفتوى :

ان بحث مدى جواز مطالبة المستغل الذى لم يراع مواعيد التخلّى بايجار السنة التالية طبقا لقواعد القانون المدنى الخاصة بعقد الايجار، يقتضى — بادىء ذى بدء — تكييف عقد استغلال المحاجر ، لمعرفة ما اذ كان عقدا اداريا أم من عقود القانون الخاص •

ولما كان العقد الادارى هو ذلك الذى يبرمه شخص معنوى عام ، بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه ، وتظهر فيه نية الادارة فى الاخذ بأحكام القانون العام ، بأن يتضمن شروطا استثنائية غيرمألوفة فى القانون الخاص ، أو أن يخول المتعاقد مع الادارة الاشتراك مباشرة فى تسيير المرفق العام •

وعقد استغلال المحاجر يعتبر — طبقا للتعريف سالف الذكر — عقدا

اداريا ، ذلك أن الادارة طرف في هذا العقد ، كما وأنه يتصل بمرفق عام من ناحية استغلاله ، إذ أن المتعاقد مع الدولة يهدف الى استغلال المحاجر المملوكة لها . اما عن استخدام الادارة لوسائل القانون العام ، فإنه بالرجوع الى بنود العقد نجد أنها تتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص فالبند الرابع يعطى للمصلحة حق مصادرة كل أو بعض التأمينات لتغطية ما لحقها من اضرار بسبب مخالفة المستغل لبنود العقد أو لوائح ونظم التشغيل بالمحاجر ، والبند الخامس يعطى للوزير حق الغاء العقد في حالات حددها ، والبند الثامن عشر يلزم المستغل بأن يلتزم القواعد والتعليمات وتنفيذ كافة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية الخاصة بالتشغيل في المحاجر ، والبند الخامس عشر يعطى للحكومة حق التصرف في أى جزء من المساحة المستغلة كما تشاء لاعمالها الخاصة أو العامة أو للأغراض العسكرية ، والبند الثامن عشر يوجب على المستغل مراعاة كافة التعليمات التي تصدرها مصلحة المناجم والمحاجر بشأن تنظيم وحسن سير العمل بالمحجر . فهذه كلها شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ، تعطى للادارة حقوقا وامتيازات أوسع بكثير من حقوق المتعاقد معها ، وهذه الشروط الاستثنائية هي المعيار المميز للعقود الادارية .

ولئن كان من المستقر أن كون العقد اداريا لا يمنع من أن تلجأ الادارة الى وسائل القانون الخاص ، إذ رأت أن هذه الوسائل أجدى في تحقيق أغراضها الا أنه يتعين أن تظهر نية الادارة في الاخذ بوسائل القانون الخاص من نصوص العقد ذاته ، كأن يتضمن العقد نصا يقضى بتطبيق أحكام القانون المدنى الخاصة بعقد الايجار مثلا ، فإذا لم تظهر هذه النية من نصوص العقد ذاته ، فإن ذلك لا يعنى الرجوع الى أحكام القانون الخاص . ولما كان عقد استغلال المحاجر لم ينص على ما يفيد أن نية الادارة قد اتجهت الى الاخذ بقواعد القانون المدنى الخاصة بعقد الايجار ، ومن ثم فلا يسوغ أعمال تلك القواعد في هذا الخصوص ، وبالتالي فلا يجوز للمصلحة أن تطالب المستغل المذكور بايجار السنة الثانية للاستغلال ، استنادا الى أحكام القانون المدنى الخاصة بعقد الايجار .

ومن حيث أنه اذا كان قد ترتب على عدم مراعاة المستغل المذكور ليعاد طلب التخلي أن لحق المصلحة ضرر من جراء ذلك — كأن يكون قد

ترتب عليه أن ضاع على المصلحة مقابل استغلال السنة التالية — ففى هذه الحالة يكون للمصلحة أن تطلب المستغل — قضاء — بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها من جراء مخالفته لمواعيد التخلي •

(فتوى ٣٨٣ فى ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

لا يتم عقد الترخيص باستغلال المعدن بمجرد انز البرلمان بل لابد من قيام الوزير بالاجراءات اللازمة لابرام العقد •

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر يتبين أن المادة الرابعة منه تنص على أن يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم فى أملاك الأفراد أم فى المياه الإقليمية الا بترخيص خاص • ويعطى الترخيص بقانون والى زمن محدود • كما تنص المادة الخامسة على أن يمسك سجل بمصلحة المناجم والمحاجر تقيد فيه الطلبات التى تقدم اليها للترخيص بالبحث عن المعادن • وتكون الاسبقية فى منح الترخيص تبعاً لساعة وتاريخ الطلب •

أما اذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله وجب الاعلان عن منطقة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزيدة عامة ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون والى زمن محدود •

على أن المزايدة العامة تمتنع فيما اذا آل حق الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الاولوية فى ذلك بحكم القانون •

ومن ذلك يتبين أن منح تراخيص البحث عن المعادن ينطوى على قبول للطلبات المقدمة من الشركات التى هى عبارة عن ايجاب يتلاقى مع

القبول الصادر من السلطة المختصة يكونان بذلك عقد الترخيص بالبحث الذي ينقلب بقوة القانون الى عقد الترام باستغلال ما يكشف عنه من المعدن وفقا لاحكام قانون المناجم . ولما كان الامر كذلك وكانت أحكام هذا القانون تحتم أن يكون منح الترخيص بقانون على ما سبق بيانه فانه يتعين البحث فيما اذا كان هذا العقد يتم بمجرد صدور القانون بالاذن للوزير المختص في منح الترخيص باعتبار أن البرلمان هو السلطة المختصة وحدها بهذا المنح وان ابرام الوزير للعقد بعد ذلك ليس الا من قبيل الاعمال التنفيذية للتعاقد أم أن قبول الايجاب الصادر من الشركات ذات الشأن لا يكون الا بعد الاذن به للوزير المختص من البرلمان .

ويرى قسم الرأي مجتمعا أن عقد الترخيص بالبحث لا يتم الا بعد صدور قبول من الوزير المختص للايجاب الصادر من طالب الترخيص وأن هذا القبول لا يكون الا بناء على الاذن من البرلمان في ذلك والقانون الصادر من البرلمان متضمنا هذا الاذن وأن كان شرطا لابرام العقد الا أنه غير ملزم للسلطة المختصة بالمنح فيبقى لهذه السلطة دائما أن تترخص في تقدير ملائمة منح الترخيص من عدمه بما لها من حق الاشراف والرقابة على حسن استغلال موارد الثروة الطبيعية في البلاد .

(فتوى ٢٥ في ١٩٥٣/١/٢٥)

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

عقد الاستغلال الذي أبرم في ظل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ تحديد مدته — يعتبر منعقدا للفترة المعينة لدفع الاجرة — بقاء المستأجر منتفعا بالعين بعلم المصلحة ودون اعتراض منها بعد انتهاء مدة العقد — يعتبر تجديدا ضمنيا للعقد بشروطه — مناط ذلك الا تقوم ظروف يتعارض وجودها مع افتراض هذا التجديد — اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر بابرام العقود لمدة لا تزيد على سنة يتمتع معه افتراض تجديد العقد — أثر ذلك أن بقاء المستأجر منتفعا بالعين يعتبر عقدا جديدا تسرى عليه احكام القوانين التي تم التعاقد الجديد في ظلها .

ملخص الحكم :

ان العقد الذى أبرم بين المدعى والمصلحة فى سنة ١٩٥١ قد عقد دون اتفاق على مدة ، ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى أبرم العقد فى ظله لم يتضمن أى نصوص خاصة بتحديد مدة العقد فإنه يتعين والحالة هذه الرجوع فى هذا الشأن الى الاحكام العامة الواردة فى القانون المدنى .

ومن حيث أنه طبقا لما تقضى به المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من أنه « اذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الاجرة » فان العقد الذى أبرم بين المدعى والمصلحة يعتبر منعقدا لمدة سنة وهى الفترة المعينة لدفع الاجرة .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر قد خلا كذلك من أى نص خاص بتحديد مثل هذا العقد ويتعين لذلك الرجوع فى هذا الشأن الى ما أورده القانون المدنى من أحكام .

ومن حيث أنه طبقا لما تقضى به المادة ٥٩٩ من القانون المدنى من أنه « اذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجرة ودون اعتراض منه ، اعتبر الايجار قد تجدد بشروطه الاولى ولكن لمدة غير معينة . وتسرى على الايجار اذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ . ويعتبر هذا التجديد الضمنى ايجارا جديدا لا مجرد امتداد للايجار الاصلى » . فان بقاء الشركة منتفعة بالعين المؤجرة بعلم المصلحة ودون اعتراض منها بعد انتهاء مدة العقد يعتبر تجديدا ضميا للعقد بشروطه الاولى لمدة سنة وهكذا .

ومن حيث أنه ولئن كان هذا هو الاصل العام فى شأن تجديد عقد الايجار الا أنه ليس من المحتم اذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر بعد ذلك فى العين المؤجرة أن يعد بقاء المستأجر هذا تجديدا ضميا لعقد الايجار ، فقد توجد ظروف يتعارض وجودها مع افتراض هذا التجديد .

ومن حيث أن بقاء الشركة منتفعة بالارض المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لا يمكن اعتباره تجديدا ضمنيا للعقد ذلك أن المادة ٤٨ من القانون سالف الذكر وهي تسرى بأثر فوري من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تقتضى بأن يصدر عقد الاستغلال لمدة لا تزيد على سنة بقرار من مدير مصلحة المناجم والمحاجر ولمدة تزيد على تسع سنوات بقرار من وزير التجارة والصناعة فان زادت المدة على تسع سنوات وجب أن يصدر العقد بقانون لمدة لا تجاوز ثلاثين سنة قابلة للتجديد ، وهذا الحكم يسرى على عقود استئجار الاراضى لأغراض استغلال المناجم والمحاجر ، باعتبارها عقودا تبعية على نحو ما أوضحنا فيما تقدم ، ومن ثم فانه لا يمكن في الحالة الماثلة افتراض موافقة المصلحة على تجديد العقد وهي لا تملك طبقا للسلطة المخولة لمديرها بمقتضى المادة ٤٨ سالفه الذكر أن تبرم عقدا لمدة تزيد على سنة ، وبالتالي أن توافق على تجديد عقد لمدة تزيد على سنة وانما الذى يملك هذا الحق هو وزير التجارة والصناعة ، ويعتبر بقاء الشركة منتفعة بالارض المؤجرة في هذه الحالة بمثابة تعاقد جديد تم في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم تسرى عليه أحكامه وكذلك الشأن بالنسبة الى بقاء الشركة منتفعة بالارض المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد في ظل سريان احكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ فانه يعتبر بمثابة تعاقد جديد تم في ظل القانون المشار اليه ومن ثم تسرى عليه أحكامه .

(طعن رقم ١٤٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ :

لا الزام على جهة الادارة بالموافقة على طلب استبدال المحجر بمجرد تقديمه من المستغل في الميعاد القانونى — أساس ذلك من نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر تنص على ما يأتي : « في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ ابتداء العقد أو تجديده ان يستبدل بالمحجر محجرا آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشروط المنصوص عليها في العقد والمدة الباقية منه اذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال ٠٠ » . ونصت المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يجوز للمصلحة استبدال المحجر اذا وجدت المصلحة مبررات فنية وأسبابا تعوق استمرار استغلال المحجر » ويتضح من هذه النصوص ان المشرع لم يلزم الجهة الادارية بالموافقة على طلب الاستبدال بمجرد تقديمه من المستغل في المواعيد التي حددها القانون وانما أجاز لها ذلك اذا ما اتضح لها أن هناك مبررات فنية تسوغ اجابة هذا الطلب ومن ضمنها قيام أسباب من شأنها تعويق استمرار استغلال المحجر .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

عقد استغلال المحاجر — النص في العقد على مواعيد للتخلي واشتراط موافقة مصلحة المناجم والمحاجر — عدم مراعاة المستغل لهذه المواعيد — عدم تضمن العقد جزاء على ذلك — خطأ قياس عدم مراعاة المواعيد على التخلي ذاته وتطبيق جزاء التخلي عليها .

ملخص الفتوى :

ينص البند الرابع والعشرين من عقد الاستغلال على أنه «للمستغل في أي وقت أن يتخلى عن العقد باخطار كتابي يرسله الى مصلحة المناجم والمحاجر قبل التاريخ الذي يرغب التخلي فيه بشهر على الاقل وذلك اذا كان العقد لمدة سنة ، وستة شهور اذا كان العقد لمدة خمس سنوات أو أكثر ، ويشترط لصحة هذا التخلي موافقة مصلحة المناجم والمحاجر

عليه ، وفي هذه الحالة لا يرد للمستغل أى جزء من الرسوم أو الايجارات عن باقى المدة التى سدد عنها الايجار السنوى ، واذا لم يصل للمستغل اخطار بالاعتراض على ذلك فى خلال ٣٠ يوما أعتبر ذلك موافقة من المصلحة » .

والمستفاد من هذا البند أن التخلّى هو رغبة المستغل فى ترك المحجر المرخص له باستغلاله قبل انتهاء المدة المحددة فى العقد ، وبمعنى آخر هو انتهاء للعقد قبل موعده . وقد أجاز البند سالف الذكر للمستغل أن يطلب فى أى وقت التخلّى عن العقد ، وقرر للتخلّى ميعادا يجب مراعاته ، وشرطا يتعين توافره لصحته ، وجزاء لانتهاء العقد قبل موعده .

أما ميعاد التخلّى فهو شهر اذا كان العقد لمدة سنة ، وستة شهور اذا كان لمدة خمس سنوات أو أكثر ، بمعنى أنه يجب على المستغل أن يخطر المصلحة كتابة بالتخلّى قبل الميعاد الذى يرغب التخلّى فيه بشهر أو ستة شهور حسب مدة العقد . ويشترط لصحة التخلّى أن توافق عليه مصلحة المناجم والوقود ، ولكن لا يشترط أن تكون هذه الموافقة صريحة ، بل يجوز أن تكون ضمنية ، ذلك أنه اذا لم يصل للمستغل اخطار بالاعتراض على التخلّى خلال ٣٠ يوما من طلبه التخلّى ، اعتبر ذلك موافقة من المصلحة . وعلى ذلك فانه يشترط لصحة التخلّى أن توافق عليه المصلحة صراحة أو ضمنا .

وجزاء التخلّى — كما ورد بنص البند المشار اليه — هو الا يرد للمستغل أى جزء من الرسوم أو الايجارات عن المدة التى سدد عنها الايجار السنوى ، ذلك أن الايجار يدفع مقدما عن كل سنة فاذا انهى المستغل العقد قبل موعده فلا يرد له من الايجار ما يوازى المدة الباقية من السنة ، وذلك جزاء له على انهاءه العقد قبل موعده .

واذا كان البند المذكور قد نص على جزاء للتخلّى ذاته ، بأن حرم المستغل من باقى الايجار السنوى عن باقى المدة التى ادى عنها ، الا أنه لم يضع جزاء على عدم مراعاة مواعيد التخلّى .

والمستقران الجزاء لا يكون الا بنص خاص ، وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية، يبين انهما لم يتضمنا النص على جزاء معين لمخالفة المستغل لمواعيد

التخلي ، كما أن عقد الاستغلال لم يتضمن نصا على ذلك ، ومن ثم فإنه لا يجوز للمصلحة — استنادا الى أحكام قانون المناجم والمحاجر أو لائحته التنفيذية أو عقد الاستغلال — أن تطالب المستغل بايجار السنة التالية كجزاء له على مخالفته لمواعيد التخلي •
(فتوى ٢٨٣ في ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

ملكية الحكومة للموجودات المتعاقدة معها •

ملخص الفتوى :

ان النص في العقد على بقاء الآلات والمعدات الموجودة بالموقع ملكا للحكومة واذا لم تقم الشركة بوفاء المبالغ المدفوعة اليها تبقيها الحكومة بدون اجراءات قضائية باطل لان الامر لا يعدو أن يكون اما بيعا وفائيا وهو باطل طبقا للقانون المدني واما رهنا حيازيا وفي هذه الحالة يكون شرط البيع بدون اجراءات باطلا طبقا للمادتين ١١٠٨ و ١٠٥٢ من القانون المدني •

(فتوى ٢٩٠ في ٣٠/٨/١٩٥٠)

الفرع الثالث

الايجار

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ :

الايجار المنصوص عليه في المادة ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر — عدم استحقاق مصلحة الاملاك اياه عن المحاجر التي توجد بالاراضي التي تشرف عليها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر على أن « يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر أن ترخص لمالك الأرض الموجود بها مواد البناء أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع إعفائه من الإيجار والاتاة ، ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال من الأرض المملوكة له . وفي هذه الحالة يعفى من الإيجار دون الاتاة ، ويسقط حقه فيه إذا ابلغته المصلحة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بوجوب طلب الترخيص خلال شهرين وانقضى الميعاد دون طلب ويكون لصاحب الأرض الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر » .

ويستفاد من هذا النص أنه يعنى الأراضي المملوكة للأفراد دون الأراضي المملوكة للدولة ، إذ لا يسوغ قط أن ترخص مصلحة المناجم والمحاجر لمصلحة الأملاك في استغلال أرض من أراضي الدولة لاستخراج مواد من المناجم والمحاجر التي قد تكون في هذه الأرض ، كما لا يسوغ إلزام مصلحة الأملاك أداء اتاة لفرع آخر من فروع الدولة ، هو مصلحة المناجم والمحاجر ، ذلك لأن كلتا المصلحتين تتبع الدولة ذات الذمة المالية الموحدة التي تنظم جميع فروعها ومصلحتها ، فليس لأحدى المصلحتين استقلال مالي عن الدولة أو ذمة مالية مستقلة عنها ، فإذا كان ملك الأرض المستغلة في المحاجر فردا من الأفراد فهو يستحق نصف إيجار أرضه ، أما إذا كان الملك هو الدولة متمثلة في مصلحة الأملاك فلا تستحق هذه المصلحة إيجارا ولا اتاة من مصلحة المناجم والمحاجر .

وفضلا عن ذلك فإن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ قد ناط بمصلحة المناجم والمحاجر القيام بالأعمال المتعلقة بتنظيم المناجم والمحاجر وجعلها صاحبة القوامة على أرض مملوكة للدولة توجد بها محاجر أو مناجم ، فلا شأن لمصلحة الأملاك بمثل هذا النوع من الأراضي التي تدخل في دائرة نشاط إداري من نوع آخر هو أعمال المناجم والمحاجر ، كما أن عبارة نص المادة ٣٣ لاتفيد التزام الدولة أداء أية اتاة أو إيجار ، بل أنها تفيد العكس إذ تخول مصلحة المناجم والمحاجر سلطة الترخيص في استغلال أراضي المناجم والمحاجر دون غيرها ، كما تخولها حق اقتضاء الاتاة من المستغل المرخص له . ومنح صاحب الأرض نصف قيمة الإيجار ، إنما أريد به تعويضه عن حرمانه من ثمار أرضه أو عن تعطيل

استغلالها لصالحه وليس ثمت موجب له متى كانت الارض مملوكة للدولة
وتديرها وتستغلها في الوقت ذاته .

لذلك انتهى الرأي الى ان مصلحة الاملاك الاميرية لا تستحق ايجارا
ما عن استغلال أراضي المحاجر والمناجم المملوكة للدولة .

(فتوى ٨٤١ في ١٧/١٠/١٩٦٠)

الفرع الرابع

الاتاوة

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

محاجر ومناجم — القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ في شأنها —
الاتاوة التي تدفع مقابل الاستيلاء على بعض المواد — لا تلزم مصالح
الحكومة بأدائها .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم
والمحاجر يتضح أن المادتين خامسا وسادسا من القسم الثاني الخاص
بالمحاجر بينتا مقدار الاتاوة التي يدفعها الافراد والهيئات اذا استولت
على بعض مواد هذه المحاجر ، مما يستفاد منه أن مصالح الحكومة لا تلزم
بدفع هذه الاتاوة الخاصة ، وأن المفروض هو استعمال هذه المواد في
انشاء وصيانة مرافق عامة .

(فتوى ١٨٢ في ١٦/٥/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ :

استغلال ناتج انشاء الترع والمصارف — خضوعه لاحكام القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، يبين أنه حدد في الفقرة الثالثة من مادته الاولى المقصود من عبارة خامات المحاجر فنص على أنه « وتطلق عبارة خامات المحاجر على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون والملاط والاحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها » .

كما عرف المحجر في الفقرة الرابعة من هذه المادة ، فنص على أنه « وتطلق كلمة « المحاجر » على الامكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر » وقد خول وزارة الصناعة في المادة الرابعة منه حق استغلال المناجم والمحاجر ورقابيتها وكل مايتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين . وتضمنت المواد من ٩ الى ٢٣ من هذا القانون القواعد المنظمة لاستغلال المناجم وشروط منح تراخيص البحث عن خدمات المواد المعدنية واستغلال . أما القواعد الخاصة باستغلال المحاجر فقد تضمنتها المواد من ٢٤ الى ٣٢ من القانون وقد حددت المادة ٢٧ فئات الاتاوة التي تستحق عن استغلال المحاجر ، فقررت فيما قررت تحصيل اتاوة مقدارها ٢٠ مليما عن المتر المكعب من الرمل والطمي والاتربة ، ماعدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف ، وعرض المشرع في المادة ٣٢ لتنظيم استغلال المحاجر بمعرفة مالك الارض التي تظهر فيها هذه المحاجر فأجاز لمصلحة المناجم والمحاجر أن ترخص لملك الارض الموجود بها مواد البناء في استخراج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع اغفائه من الايجار والاتاوة في هذه الحالة ، فاذا أراد استغلال هذه المواد يعفى من الايجار دون الاتاوة .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع لايعنى باصطلاح محجر

سوى أنه مكان يحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر التى ورد ذكرها فى الفقرة الثالثة من المادة الاولى وهى مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون والملاط والاحجار الصناعية ، والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها • وبذلك يكون القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى صدد تحديد المقصود بكلمة محجر قد عول على معيار مستمد من وجود مادة من المواد آتفة الذكر فى مكان ما ، دون اعتداد بتوافر شروط معينة أو طبيعة خاصة فى مثل هذا المكان ، فيكفى أن توجد فى أى مكان من الاراضى المصرية أو المياه الاقليمية مادة من هذه المواد لكى يعتبر هذا المكان محجرا فى مفهوم هذا القانون وليس من شأن تعريف المحجر على النحو المشار اليه أن يؤدى الى الزام من يرغب فى حفر أرض مملوكة له ليقيم عليها بناء أو لاعدادها لتكون مسقاة أو مصفا خاصة ، بالحصول على ترخيص فى اجراء هذا الحفر من مصلحة المناجم ، أو الزام وزارة الاشغال عند انشاء ترعه أو مصرف أو تطهير شئ من ذلك بالحصول على ترخيص مماثل • ذلك لان القانون لا يلزم مالك الارض بالحصول على ترخيص بالحفر فيها ، وكذلك شأن وزارة الاشغال ، وانما يلزمه بذلك فقط عند استعمال أو استغلال ما يسفر فى أرضه من مواد المحاجر على النحو المبين فى المادة ٣٣ المشار اليها آنفا.

هذا الى أن استغلال المواد المتخلفة من انشاء الترع والمصارف — وحكمها حكم المحاجر فى هذا الخصوص على نحو ماسبق — يخضع للشروط والقيود المنصوص عليها فى هذا القانون ، ومنها أداء الاتاوة المقررة بالمادة ٢٧ من القانون المذكور ، والتى تنص صراحة على تحصيل اتاوة مقدارها ٢٠ مليما عن المتر المكعب من الرمل والطمي والأتربة وهى من المواد التى تتخلف من انشاء الترع والمصارف • ولا يستثنى من هذا الحكم الا المواد المتخلفة عن تطهير النيل والترع والمصارف ، فلا تخضع لشرط الحصول على الترخيص ولا للاتاوة • وقد جاءت عبارة النص المذكور صريحة فى تحديد المقصود بالاستثناء وهو ناتج تطهير النيل والترع والمصارف وليس ناتج انشاء هذه المجارى المائية ، ولو كان المشرع يقصد الى استثناء المواد المتخلفة عن الانشاء لنص على ذلك صراحة كما نص على المواد المتخلفة عن التطهير •

وغنى عن البيان أن هذا لا يخل بسلطة وزارة الاشغال المنصوص

عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف والتي تقتضى بأنه لايجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال وبعد اداء رسم تعيينه الوزارة المذكورة باعتبار أن السلطات المقررة لها بمقتضى هذه المادة لاتتعلق باستغلال ماقد يوجد في هذه الاماكن من خامات المحاجر .

لهذا انتهى الرأى الى ان استغلال ناتج انشاء الترع والمصارف يخضع لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وما يترتب على ذلك من أداء للاتاوة بالمادة ٢٧ من القانون المذكور .

(فتوى ٦١١ في ١٩٦٠/٧/٢٤)

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر — نصها على استحقاق اتاوة نظير استغلال مواد المناجم والمحاجر — عدم الزام المصالح الحكومية بأداء هذه الاتاوة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر على أداء الاتاوة المستحقة على مواد المحاجر وهذه الاتاوة تدخل في ميزانية الدولة ، ومن ثم ينطبق في شأنها مبدأ وحدة الميزانية ويكون اقتضاء احدى المصالح الحكومية هذه الاتاوة من مصلحة حكومية لا يعنى غير اضافة مقدار هذه الاتاوة الى باب الايرادات واستنزائها من باب المصروفات في ميزانية واحدة .

وعلى هذا الاساس ، فان مبدأ وحدة الميزانية يقتضى القول بعدم الزام مصلحة السجون بأداء الاتاوة عن المحاجر التى تتبعها اذ أنها ومصلحة المناجم والوقود التى تتقاضى هذه الاتاوة يتبعان نفس الشخص

المعنوى ، وليس لاي منهما استقلال مالى عن الاخرى •

هذا الى جانب أن نشاط مصلحة السجون لا يهدف أصلا الى استغلال مواد المحاجر ، انما نشاطها الاصلى وهو تشغيل المسجونين ، انما هو تسيير لمرفق عام ومن ثم فانها لا تهدف من استخراج هذه المواد أى استغلال أو تحقيق الربح شأنها كأي شخص يطلب استغلال أحد المحاجر وانما الاستغلال مقرب حتما على قيامها بتحقيق نشاطها الاصيل وهو تشغيل المسجونين •

كما وان ما سبق ذكره بالنسبة الى مصلحة السجون ينطبق من باب أولى بالنسبة الى مصلحة الطرق والكبارى ، اذ أن هذه المصلحة تستخدم مواد المحاجر لتحقيق نشاط ادارى بحث لاثقق ربحا من ورائه •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم الزام مصالح الدولة بأداء الاتاوة المستحقة على مواد المحاجر التى تستخدمها فى تحقيق أغراضها •

(فتوى ٩١ فى ١٠/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ :

مناط استحقاق الاتاوة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمحاجر — هو استخراج أتربة ناتجة من تطهير النيل والترع والجسور — بيان الحالات التى تلتزم فيها جهات الادارة بمعاونة مصلحة الناجم والمحاجر فى تحصيل هذه الاتاوة طبقا للائحة التنفيذية للقانون المذكور •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمحاجر تنص على أن تؤدى اتاوة عن مواد المحاجر فى نهاية كل ستة

أشهر مباشرة بالفتات الآتية : ١٢٠ مليما للرمل والطمي والأتربة ما عدا ناتج تطهير الترع والمصارف وذلك عن كل متر مكعب ... الخ •

ومناد هذا النص أن الاتاوة المشار إليها تفرض على الرمل والطمي والأتربة عدا الناتج من تطهير النيل والترع والجسور •

وإذا كانت شركة المشروعات الصناعية والهندسية قد تعاقدت مع عدة متعهدين على أن يوردوا لها مواد الردم وقد خلا تعاقدها معهم من تحديد أماكن معينة تؤخذ منها الأتربة ، لذلك فإن الاتاوة المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر لا تستحق إلا على الأتربة التي يثبت أنها ليست ناتجة من تطهير النيل والترع والجسور •

وحتى في حالة ثبوت أن مواد الردم التي استعملتها الشركة ليست من ناتج تطهير النيل والترع والجسور ومن ثم يستحق عنها اتاوة على نحو ما سبق بيانه ، فإن الشركة لا تلتزم بأداء هذه الاتاوة ذلك لأنها لم تستخرج هذه المواد بنفسها ولكنها اشترقتها من عدة متعهدين يعتبرون وحدهم مستغلي هذه المواد ولذلك يلتزمون بأداء الاتاوة المقررة قانونا •

ومتى المادة ١١٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه على أنه « على المصالح الحكومية وما في حكمها أخطار مصلحة المناجم والوقود اسناد أى عملية منها لمقاول أو شركة وتاريخ اسنادها وتاريخ نهوها وبيان المكعبات الختامية لمواد المحاجر المستعملة فيها كل مادة على حدة. وعليها أن تقوم بالتبعية على المقاول أو الشركة المسندة إليها العملية بالتقدم لمصلحة المناجم والوقود أو تفتيش المحاجر المختص فور اسناد العملية بالطلبات اللازمة عن المحاجر التي يختارونها للتوريد منها للعملية أو مشتري ما يلزمهم من مواد المحاجر المرخص فيها من هذه المصلحة • وفي حالة طلب المقاول أو الشركة لمحجر أو محاجر للعملية فيلزم سداد رسوم النظر وما يستحق لمصلحة المناجم والوقود من أيجارات وتأمينات طبقا لما تقرره لجنة تحديد الأيجارات ولا يسلم المحجر أو المحاجر بعد قرار اللجنة إلا باستيفاء كافة الرسوم وتحصيل الاتاوات الزائدة عن القيمة الأيجارية إذا كان المحجر بايجار واتاوة وذلك من الجهة المسندة للعملية خصما من حساب المقاول أو الشركة ، وكذلك تحصل الاتاوة عن

مادة المحجر التى يقوم المقاول أو الشركة باستخراجها من المحاجر غير المرخص بها للغير وبشرط أن يكون قد قدم بلاغا للبوليس أو عمل محضرا بذلك من أحد مفتشى أو مهندسى مصلحة المناجم والوقود أو مساعديهم أو أحد الموظفين الفنيين من المصلحة أو مصلحة الشركات ولا يلزم المقاول أو الشركة بسداد أى اتاوة للمصلحة فى حالتى عدم الترخيص بمحاجر للعملية أو عدم امتلاكه على مواد المحاجر غير المرخص بها للغير » .

والمستفاد من هذا النص أن الجهات الادارية ملزمة بمعاونة مصلحة المناجم والوقود فى تحصيل الرسوم والاتاوات المقررة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر وذلك باتخاذ اجراءات معينة من بينها تحصيل الايجار والاتاوة خصما من المقاول (أو الشركة) المتعاقد مع هذه الجهات ، غير أن هذا الاجراء منوط بتوافر إحدى حالتين الاولى طلب المقاول (أو الشركة) محجرا أو محاجر للعملية والثانية قيام المقاول أو الشركة باستخراج مواد المحاجر غير المرخص فيها للغير بشرط أن تكون الشرطة قد أبلغت بذلك أو حرر ضده محضر من أحد موظفى مصلحة المناجم أو مصلحة الشركات .

فاذا كان الثابت من وقائع الموضوع أن شركة المشروعات الصناعية والهندسية لم تطلب محجرا تستخرج منه مواد الردم كما لم تبلغ الشرطة ضدها عن استخراجها مواد محاجر بدون ترخيص ولم يحرر أحد موظفى مصلحة المناجم أو مصلحة الشركات المختصين محضرا بذلك ، لذلك لا تكون ملزمة بأداء اتاوة عن مواد الردم التى اشترتها من عدة متعهدين متفرقين .

وغنى عن البيان أن عدم التزام الشركة بأداء الاتاوة للأسباب سالفة الذكر لا يحول دون التزامها بتقديم الاوراق والمعلومات اللازمة للكشف عن شخصية المتعهدين الذين وردوا لها الاتربة المستعملة فى ردم مواقع العملية ومقدار هذه الكميات ونحو ذلك مما يعين مصلحة المناجم والوقود على حصولها على الاتاوة منهم فاذا امتنعت الشركة عن ذلك جاز للمصلحة مقاضاتها للحصول على هذه الاوراق والمعلومات ومطالبتها

بالتعويض عن الضرر الذي يترتب على اعتمادها اخفاء الاوراق والمعلومات عن المصلحة .

لهذا انتهى الرأى الى أنه لا يجوز لوزارة الاسكان والمرافق الخصم من مستحقات شركة المشروعات الصناعية والهندسية عن عملية تعميم مياه الشرب ضمنا لما قد يكون مفروضا من اتاوات على مواد الردم التي اشترتها الشركة من عدة متعهدين لاستعمالها في ردم مواقع العملية المشار اليها وذلك مع عدم الاخلال بالتزام الشركة في تزويد مصلحة المناجم والوقود بالاوراق والمعلومات التي تعين المصلحة في حصولها على الاتاوة من المتعهدين الذين ردوا الاتربة للشركة فان امتنعت عن ذلك جاز للمصلحة مقاضاتها للحصول على هذه المعلومات والاوراق ومطالبتها بالتعويض على النحو السابق ايضا .

(فتوى ٢٥٥ في ٧/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم والمحاجر — نصه في المادة ٢٧ على تحديد فئة الاتاوة المستحقة على الرمال والطين والأتربة مع استثناء ناتج تطهير النيل والترع والمصارف — لا يترتب عليه اعتبار هذا الناتج مالا مباحا لكل من يستولى عليه — لو وزير الري أن يفرض مقابلا للحصول على الرمال والطين والأتربة الناتجة من تطهير النيل والترع والمصارف من نفس المجرى أو تلك التي تم تشوينها — كما أن له أن يحدد بقرار منه الرسم الذي يؤدي نظير الترخيص في اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — أساس ذلك : القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف المعد بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري

والصرف تنص على أن الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

أ — مجرى النيل وجسوره وجسور الحياض والحوش العامة وجسورها وتدخل في مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون يوم العمل بهذا القانون مملوكة للأفراد

ب — جميع الترع والمصارف العامة وجسورها وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك مع مراعاة الاستثناء الوارد في البند (١) .

ج — جميع المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى أو الصرف أو وقاية الاراضى أو القرى من طغيان المياه

د — جميع الاراضى التى نزلت أو تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض الرى أو الصرف وجميع الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أو تعتبر مقصصة لهذه الأغراض .

كما تنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على أن لوزارة الاشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة الاولى .

وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه مع مراعاة ما جاء بالمادة الخامسة لايجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية وبالشروط التى تقررها وبعد أداء رسم يعينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه ولايجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك فلو وزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التى تراها .

ومن حيث أن المادة ٢٧ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخالص بالمناجم

والمحاجر تنص على أن تؤدي اتاوة عن مواد المحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفئات الآتية :

الطن	المتر المكعب	جليم	جنيه
١٥	٢٠	أحجار الدبش الجيرية أو الرملية أو ما يماثلها •	
—	١٠	• • • • •	
٥٠	٧٥	الطفلة الطين بمختلف أنواعها •	
٢٠		الرمال والطين والأتربة ما عدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف •	

ومن حيث أن تحديد فئة الاتاوة المستحقة على الرمال والطين والأتربة مع استثناء ناتج تطهير النيل والترع والمصارف منها لا يقترب عليه اعتبار هذا الناتج مالا مباحا لك من يستولى عليه وانما لوزير الري بناء على الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وبما له من الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة المنصوص عليها في المادة الاولى منه ومن بينها مجرى النيل وجسوره وجميع الترع والمصارف العامة وجسورها أن يفرض مقابلا للحصول على الرمال والطين والأتربة الناتجة من تطهير النيل والترع والمصارف من نفس المجرى أو تلك التي تم تشوينها كما أن له أن يحدد بقرار منه الرسم الذي يؤدي نظير الترخيص في أي اجراءات عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف •

وبناء على ذلك رأت الجمعية العمومية أنه ليس ثمة ما يمنع وزير الري من اصدار قرار جديد يتضمن الغاء القرار الوزاري رقم ١٢٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ ويحدد فيه الجبل الذي يستحق نظير الأتربة التي تؤخذ من التشوينات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف أو من نفس المجرى عدا مجرى النيل أو من داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف كما يحدد الجبل الذي يستحق عن الأتربة أو الطمي أو الرمال التي يرخص في أخذها من مجرى النيل •
ويحدد الرسوم التي تفرض على طلبات الترخيص المذكور •

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ :

اتاة المناجم والمحاجر لايجوز زيادتها الا بقانون . ومن ثم لا تملك المحافظات تعديل فئة هذه الاتاة بقرار .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر فرض اتاة على مواد المناجم والمحاجر ، ونظم الاحكام الخاصة بفئات هذه الاتاة . وكيفية ادائها تنظيميا متكاملًا . ولم يعطى المشرع للوزارة المختصة بتطبيق احكامه ، وهى وزارة الصناعة ، ولا المحافظات التى حلت محلها فى هذا الاختصاص بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ أى حق فى زيادة هذه الاتاة ، أو تعديل احكامها . كما لم يتضمن قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ما يجيز للمحافظات فرض رسوم اضافية على اتاة المحاجر أو زيادة فئاتها المقررة بالقانون رقم ٨٦/١٩٥٦ ويؤكد ذلك أن قانون نظام الحكم المحلى عندما تعرض للمناجم فى المادة ٥١ منه لم يتعرض الا لتحديد الرسم المفروض على رخص المناجم والمحاجر فقط ، ولم يتناول الاتاة المذكورة . ومن ثم فان الاتاة على مواد المناجم والمحاجر قد فرضت وحددت فئاتها بالقانون ، ولا يجوز زيادتها أو الغاؤها أو تعديلها الا بالقانون . ومن ثم ، لا يجوز للمحافظات زيادة فئات هذه الاتاة أو تعديلها . ولا فرض رسوم اضافية اليها .

الفرع الخامس تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر

قاعدة رقم (٦٦٦)

المبدأ :

سريان قانون تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ على العاملين باحدى العمليات التي تدخل في معالول صناعات المناجم والمحاجر طبقا للمادة ٢ من القانون المذكور ، ايا كان الغرض الاساسى من نشاط الجهة التي تتولى القيام بهذه الصناعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين » وكذلك نص المادة ٣ من قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر على أن « يقصد بصناعات المناجم والمحاجر في تطبيق أحكام هذا القانون العمليات المبينة فيما يلي :

١ — العمليات الخاصة بالكشف أو البحث عن المواد المعدنية فيما عدا البترول والغازات الطبيعية ، أو استغلالها أو تصنيعها أو تجهيزها أو تقطيعها بالمنطقة الصادر عنها الترخيص . ويعتبر في حكم المواد المعدنية الرمال والزلط والجبس والاملاح التبخرية (كلوريد الصوديوم) والاحجار الكريمة والطبقات الرسوبية .

٢ — العمليات الخاصة باستخراج وتركيز وتجهيز المواد المعدنية والصخور الموجودة على سطح الارض أو في باطنها في منطقة الترخيص أو العقد أو في مكان آخر يحدد بقرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

٣ — ما يلحق بالعمليات المشار اليها في البندين ١ و ٢ بما في ذلك أعمال البناء واقامة التركيبات والاجهزة والتجارب والصيانة فوق سطح

الارض أو تحت الارض وكذلك الخدمات الادارية الفنية أو المعاونة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد نطاق تطبيق أحكام قانون تشغيل العاملين بالمتاجم والمهاجر من حيث الاشخاص طبقا للمادة ١ من قانون الاصدار على العاملين بصناعات المتاجم والمهاجر والتعدين التي بينها على سبيل الحصر في المادة ٣ من قانون تشغيل العاملين . وسرى أحكامه على العاملين بهذه الصناعات من العاملين بالحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي والقطاع العام ... الخ من القانون المذكور طبقا للمادة ٢ من ذات القانون ، ونص صراحة في المادة ٢ من قانون الاصدار على أنه تسرى على هؤلاء فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام كل من القانونين ٤٧ أو ٤٨ في شأن العاملين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال . وبذلك فان احكام قانون تشغيل العاملين بالمتاجم والمهاجر تسرى طبقا لصراحة النصوص على كل من يعمل في العمليات الواردة في المادة ٣ منه أيأ كانت الجهة التي يعمل بها حكومة أو قطاعا خاصا ، وأيأ ما كان الغرض الاساسي من انشائها أو نشاطها ما دامت تقوم بعملية من العمليات الواردة تحت المدلول المحدد في المادة ٣ المشار اليها . وبذلك فان أحكام القانون تتناول كل من يشتغل باحدى العمليات المشار اليها أيأ كانت الجهة التي تقوم على هذه العملية . وسواء كان القيام بهذه العملية هو غرضها الرئيسي أم لم يكن وحتى لو كان القيام بها بصفة عارضة . فالعبرة بالقيام باحدى هذه العمليات وباشتغال العامل فعلا فيها ، فتسرى عليه أحكام القانون طوال مدة هذا الاشتغال وبذلك فلا يشترط أن يكون القيام باحدى هذه العمليات هو الغرض الوحيد أو الرئيسي للجهة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان قانون تشغيل العاملين في المتاجم والمهاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ على العاملين باحدى العمليات التي تدخل في مدلول صناعات المتاجم والمهاجر طبقا للمادة ٣ من القانون المذكور أيأ كان الغرض الاساسي من نشاط الجهة التي تتولى القيام بهذه الصناعة .

(ملف ٦٥٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

منحة الوفاء

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش —
عدم سريان هذه الأحكام على حالات الموظفين المتوفين قبل أول يناير
سنة ١٩٦٢ إذ لم يتضمن القانون نصا بتطبيقه بأثر رجعى •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش على أنه « فى حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف صاقى المرتب أو الاجر الشهري الذى كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفى المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور » وتنص المادة السادسة من القانون المذكور على أن يعمل به من تاريخ نشره — وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية فى أول يناير سنة ١٩٦٢ — كما استبان لها أن هذا القانون قد خلا من أى نص يقتضى سريانه بأثر رجعى على من توفى من الموظفين أو المستخدمين أو ذوى المعاشات قبل تاريخ العمل به ، وذلك يقتضى — أعمالا للأصل العام — تطبيق القانون بأثر مباشر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ على من يتوفى منهم بعد هذا التاريخ •

ولما كان استحقاق ورثة الموظف لراتبه عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له أمرا مستحدثا بمقتضى أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ولما كان من البديهي أن المركز القانونى لورثة الموظف يتحدد وقت وفاته وفقا للقوانين السارية حينذاك ، ومن ثم فإن ورثة الموظف الذى يتوفى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ لا يفيدون من أحكام هذا القانون •

(فتوى ٦٥٤ فى ١١/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش — نصها على استمرار صرف صافي المرتب أو الاجر أو المعاش الشهرى عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له — عدم استفادة ورثة من توفى قبل اول يناير سنة ١٩٦٢ من أحكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش على أنه « فى حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف صافي المرتب أو الاجر الشهرى الذى كان يصرف له بافتراض عدم وفاته ، وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، وفى المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور ... وتقضى المادة السادسة من القانون المذكور بأن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية فى اول يناير سنة ١٩٦٢ . كما استبان للجمعية أن القانون المشار اليه قد خلا من أى نص يقضى بسريانه بأثر رجعى على من توفى من الموظفين أو المستخدمين أو ذوى المعاشات قبل تاريخ العمل به ، وذلك يقتضى — أعمالا للاصل العام — تطبيق هذا القانون بأثر مباشر اعتبارا من تاريخ العمل به فى اول يناير سنة ١٩٦٢ ، على من يتوفى من المذكورين اعتبارا من التاريخ الاخير .

واستحقاق ورثة الموظف لراتبه عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، هو أمر مستحدث بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ — المشار اليه — ولما كان المركز القانونى لورثة الموظف يتحدد وقت وفاته وفقا للقوانين السارية حينذاك ، ومن ثم فان ورثة الموظف الذى يتوفى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ لا يفيدون من أحكام هذا القانون .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — المشار اليه — لا تنطبق على حالات الموظفين المتوفين قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا تسرى على حالة الموظف المتوفى بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦١ .

(فتوى ٧٤٨ في ١٠/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ :

المنحة المقررة بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ حال وفاة الموظف — الاشخاص الذين تصرف لهم هذه المنحة طبقا لهذا القانون هم الذين حددتهم القانون على سبيل الحصر — الحكم في حالة ما اذا لم يعين الموظف أحدا ولم تكن له أرملة أو أولاد قصر أو بنات غير متزوجات — عدم استحقاق المنحة أو صرفها لاحد في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف مرتب أو أجر معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش على أنه « في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور خصما على البند الذي كان يتحمل المرتب أو الاجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة ان وجدت فان تعدد ينقسم بينهم بالتساوي — ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولي الشرعى أو المتولى شؤونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي
ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات
المشار إليها .

ومفاد هذا النص أن المنحة تصرف في الاصل الى الشخص الذي
يعينه الموظف ولو كان من عينة أجنبي عنه أو غير وارث له — فاذا لم
يعين أحدا تصرف الى الارملة أو الارامل — فاذا كانت احدى الارامل
قد توفيت أو طلقت قبل وفاة الموظف وكان له منها أولاد قصر أو بنات
غير متزوجات يصرف لهم ما كانت تستحقه والدتهم فيما لو لم تكن قد
طلقت أو توفيت أما في الحالة التي لايعين فيها الموظف شخصا ولا تكون
له أرملة أو أولاد قصر أو بنات غير متزوجات فان المنحة لا تستحق
ولا تصرف لاحد . ذلك أن هذه المنحة استثنائية لا يجوز أن تصرف الا
لمن حددهم النص على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسير هذا
النص أو القياس عليه — فلو قصد المشرع أن يصرف صافي مرتب ثلاثة
أشهر الى غير من حددهم النص لنص على ذلك صراحة .

(فتوى ٢٦٥ في ١٩٦٣/٢/١)

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

المنحة المقرر صرفها بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ حال وفاة
أحد العاملين بقوانين المعاشات — لا يجوز قصر الانتفاع بها على
المستحقين عن الموظفين المنكور — وجوب صرفها للمستحقين عن الوظيفة
المتوفية وفقا لاحكام القانون المنكور — لا محل للفرقة بين ما اذا كانت
الوظيفة عائلة لاسرتها أو كان زوجها هو العائل لها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف
مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو
صاحب المعاش ، تنص على أنه « في حالة وفاة أحد العاملين بقوانين

المعاشات .. وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ... ويتم الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهم بالتساوي ، ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولي الشرعي أو المتولي شئونهم . ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار اليها » . وإذا كان المشرع قد استعمل صيغة المذكر في التعبير عن يتوفى من الموظفين وأصحاب المعاش ويكون للمستحقين عنه صرف المنحة التي قررها القانون ، فانه لم يقصد قصر الانتفاع بأحكامه على المستحقين عن الموظفين الذكور ، بل راعى أن الكثرة العددية الغالبة ممن يعملون في الوظيفة العامة أو يحالون الى المعاش هم من الذكور فعمد الى تغليب وصف المذكر على وصف المؤنث ، وهذا الامر شائع في التشريعات وواضح أن المشرع لم يفرد الموظفين بتشريعات ويخص الوظائف بتشريعات أخرى ، فان العلاقة التي تربط الموظفين والوظائف بالوظيفة العامة واحدة والتشريعات التي تنظم تلك العلاقة بما تشمل عليه من حقوق وواجبات واحدة كذلك .

والقول بغير ذلك يتنافى مع الحكمة التي توخاها المشرع من اصدار هذا القانون ، تلك الحكمة التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون وهي حفظ كيان الاسرة تأمينا للفرد على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده والاحتفاظ بمستواها الى أن تميد ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد الامر الذي لا يتحقق بحرمان المستحقين عن الوظيفة أو صاحبه المعاش من المنحة التي قررها القانون لان وفاة المرأة العاملة يترتب عليها — لو حرم المستحقون عنها من المنحة — عدم امكان الاحتفاظ بمستوى الاسرة المعيشي الى أن تتم اجراءات تسوية المعاش أو المكافأة للمستحقين عنها وفقا لنظم المعاشات المعمول بها ، وهذا ما صدر القانون لتلافيه .

ولا حجة في القول بأن المذكرة الايضاحية وصفت المتوفى الذي

يلزم حفظ كيان الاسرة بعد وفاته بأنه عائل الاسرة الامر الذى قد يحمل على الاعتقاد بأن المشرع قصد ربط صرف المنحة بوفاة العائل وأنه لما كان الموظف أو صاحب المعاش هو العائل للأسرة دون الموظفة أو صاحبة المعاش فإنه لا يفيد من القانون الا المستحقون عن الموظف أو صاحب المعاش دون المستحقين عن الموظفة أو صاحبة المعاش — لا حجة في هذا القول بعد أن طرقت المرأة كافة الميادين التى سبقها الرجل اليها واصبحت تشارك العمل على قدم المساواة وكثيرا ما تشارك المرأة العاملة زوجها في الانفاق على الاسرة ورفع مستواها ، لذلك فإنه يجب صرف لفظ العائل الى الموظفة أو صاحبة المعاش الى جانب اطلاقه على الموظف أو صاحب المعاش . هذا فضلا عن أن صرف المنحة في حالة وفاة الموظف أو صاحب المعاش دون حالة وفاة الموظفة أو صاحبة المعاش يتضمن اخلافا بقاعدة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات اذا وجدا في مركز قانونى واحد .

ولا يسوغ القول بقصر صرف الاعانة عند وفاة الموظفة أو صاحبة المعاش على الحالة التى تكون فيها هى العائلة لاسرتها ، لما في ذلك من تخصيص للنص بغير مخصص مع أن لفظ العائل لفظ عام على كل من الزوج والزوجة اذا كانا يعملان ويتعاونان على قضاء شئون الاسرة وبذلك ينطبق هذا اللفظ على الموظفة أو صاحبة المعاش حتى ولو كان زوجها يعمل ويكسب رزقه . فاذا توفيت أفاد المستحقون عنها من المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٢٦٦ فى ١٩٦٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

المادة ٤٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسى والقنصرى والمادة ٢٤ من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى — نصها على المنحة المستحقة لعائلة من يتوفى أثناء تأدية وظيفته من أعضاء السلكين الدبلوماسى أو القنصرى أو أحد الموظفين الاداريين والكتابيين المصريين الملحقين بالبعثات التمثيلية

— القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ قرر تنظيمًا عامًا للمنح التي تصرف بسبب الوفاة يطبق في جميع الحالات — هذا التنظيم أكثر سخاء من التنظيم الخاص الوارد بالمادة ٤٦ من قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمادة ٢٤ من لائحة شروط الخدمة في وظائفها — أثر ذلك : يعتبر التنظيم الوارد بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ناسخًا لما ورد بهاتين المادتين من أحكام خاصة بالإنح بسبب الوفاة — تصرف المنحة في حالة الوفاة في الخارج على أساس صافي المرتب وملحقاته التي كانت تصرف فعلاً للمتوفى في الخارج قبل وفاته بافتراض عدم وفاته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تقضى بأنه اذا توفى أحد اعضاء السلكين الدبلوماسي أو القنصلي أثناء تأدية وظيفته في الخارج أو توفى وهو في أجازة في الخارج في غير مقر عمله يصرف الى عائلته مبلغ يوازي مجموع ما كان يتقاضاه عن شهرين . وأن المادة ٢٤ من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بالقرار الجمهوري الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ تنص على أنه اذا توفى أحد أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو أحد الموظفين الاداريين والكتابيين المصريين الملحقين بالبعثات التمثيلية أثناء تأدية وظيفته يصرف الى عائلته مرتب ورواتب شهرين .

ومن حيث أن مقتضى ماتقدم أن القانون واللائحة سالفتي الذكر أوردتا تنظيمًا خاصًا للمنح التي تصرف بسبب الوفاة بالنسبة للفئات التي حدداها ، وقد كانت هذه المنح مقصورة في بادئ الامر بمقتضى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على حالة وفاة أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي أثناء تأدية وظيفته في الخارج ثم عممتها اللائحة سالفة الذكر على الموظفين الاداريين والكتابيين المصريين الملحقين بالبعثات التمثيلية في حالة وفاتهم أثناء تأدية وظائفهم في الخارج .

ومن حيث أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ يقضى في مادته الاولى بأنه في حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات التي أشار إليها في

ديباجته وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذى كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، كما تقضى بسريان هذا الحكم على من لم يكن في الخدمة من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنفعين بقوانين المعاشات •

ومن حيث أن هذا القانون قرر تنظيميا عاما للمنح التي تصرف بسبب الوفاة يطبق في جميع الحالات سواء كانت الوفاة في الخارج أو الداخل وسواء كان الموظف معاملا بقانون من قوانين المعاشات التي أشار اليها أو من غير العاملين المدنيين بالدولة غير المنفعين بقوانين المعاشات ، وهو يسرى على جميع من عنتهم المادتان ٤٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى و ٢٤ من لائحة شروط الخدمة في وظائفهما ويعتبر ناسخا في هذا الشأن لما ورد فيهما من أحكام خاصة بالمنح بسبب الوفاة •

وقد تضمن التنظيم الجديد للمنح التي تصرف بسبب الوفاة المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ قواعد أكثر سخاء من التنظيم الخاص الوارد بقانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى ولائحة شروط الخدمة في وظائفهما ولا وجه لتطبيق احكامهما بعد صدوره اذ يعتبران في هذا الخصوص منوخين ضمنا والقول بغير ذلك يؤدى الى تطبيق احكام التنظيم الخاص بأعضاء البعثات الدبلوماسية والمحقين بالبعثات التمثيلية دون التنظيم العام الذى يسرى على العاملين المدنيين بالدولة تطبيقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام مما يجعل أعضاء البعثات الدبلوماسية والمحقين بالبعثات التمثيلية الذين يتوفون أثناء تأدية عملهم في الخارج أقل رعاية من جميع العاملين المدنيين بالدولة وهو أمر لم يقصد اليه المشرع حين عمم القاعدة الخاصة بهم على سائر العاملين المدنيين بحكم أكثر سخاء •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ يعتبر تنظيما جديدا للمنح التي تصرف لسبب الوفاة يسرى على جميع العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها في ديباجته وعلى

غيرهم من موظفي ومستخدمى وعمال الدولة الحننيين ومن بينهم المعاملون بقانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ ويعتبر ناسخا لما سبقه من تنظيم خاص بالمنح التى كانت تصرف لسبب الوفاة فى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ أو اللائحة الصادرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ سالفى الذكر .

وتصرف المنحة فى حالة الوفاة فى الخارج على أساس صافى المرتب وملحقاته التى كانت تصرف فعلا للمتوفى فى الخارج قبل وفاته بافتراض عدم وفاته .

(فتوى ٢٣٠ فى ١/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش نظمت أمرين — الاول : هو استحقاق منحة الأشهر الثلاثة ، والثانى : هو تحديد من يتم اليه صرف هذه المنحة — المبالغ المستحقة للمتوفى قبل وفاته والتى لم تصرف اليه خلال حياته — تصرف الى من تصرف اليه بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون المشار اليه — هذه المبالغ كانت تعتبر تركة لولا النص على عدم اعتبارها كذلك بمقتضى المادة المشار اليها — تصرف المنحة فى حالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة الاولى الى من كان يعوله الموظف حال حياته متى قدمت المستندات المثبتة لذلك — أساس ذلك من نص المادة الخامسة من القانون المذكور والهدف منه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب

المعاش تنص على أنه « في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها وهو في الخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور خصما على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو الاجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهما بالتساوي ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولي الشرعي أو المتولى شئونهم •

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المتقاعين بقوانين المعاشات المشار إليها » •

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « في حالة وفاة صاحب معاش تستمر الجهة التي كانت تصرف معاشه في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف اليه بافتراض عدم وفاته وفقا لحكم المادة السابقة » •

ومن حيث أنه يبين من نص المادة الاولى من هذا القانون أنها قد نظمت أمرين الاول هو استحقاق منحة تعادل مرتب أو اجر الشهر الذي حصلت فيه الوفاة والشهرين التاليين له • ومنطاط ذلك أنه بمجرد وفاة الموظف أو العامل فان المنحة المشار اليها يستحق صرفها بافتراض عدم حدوث الوفاة دون الاعتداد في ذلك بوجود أو عدم وجود من يتم اليه الصرف ممن عدتهم المادة المذكورة •

أما الامر الثانى الذى نظمته هذه المادة فهو تحديد من يتم اليه صرف المنحة المشار اليها ، لذلك نصت هذه المادة على أن الصرف يتم الى الشخص الذى يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل قبل وفاته ، فاذا لم يعين أحدا صرفت المنحة الى الارملة أن وجدت فان تعددن تقسم

بينهن بالتساوى ، غير أنه في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ، وهنا تصرف المنحة الى الولى الشرعى أو المتولى شئون هؤلاء القصر .

ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون سالف الذكر تنص على أن يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار اليها في المادتين الاولى والثانية مايكون قد تجعد من مبالغ مستحقة للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته .

ولا شك أن هذه المبالغ بالاضافة الى راتب الموظف عن الشهر الذى حصلت فيه الوفاة الى تاريخ وفاته هو حق للموظف المتوفى كان يتعين — لولا نص المادة الخامسة سالفه الذكر — صرفها للورثة باعتبارها تركة الا أن المشرع نص على عدم اعتبارها كذلك وأوجب صرفها على النحو الموضح في المادة الاولى منه ولم يقصد المشرع من هذا اهدار حقوق الموظف الثابتة له قبل وفاته اذا لم يعين أحدا لصرفها ولم يكن قد ترك أرملة أو أولاد قصرًا وإنما هدف على ما أوضحته المذكرة الايضاحية للقانون الى التيسير على أسرة المتوفى حفظا لكيانها بعد وفاة عائلها لما تستلزمه تسوية معاشات أو مكافآت المستحقين من تقديم مستندات معينة وما يتطلبه ذلك من وقت واجراءات قضائية وغيرها والى أن تعيد الأسرة ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها .

وعلى ذلك فان المشرع هدف الى ان تستمر حياة الاسرة خلال الفترة المحددة في المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، كما كانت حال حياة عائلها ، فان هذه المنحة تصرف — في حالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة المذكورة — الى من كان يعوله الموظف حال حياته ، ذلك متى قدمت المستندات المثبتة لذلك .

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم واذ ثبت من الاوراق ان السيد/ ٠٠٠ الموظف بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية توفى في ٢٨/٣/١٩٦٦ دون ان يحدد من تصرف اليه المنحة المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ وأنه كان أعزب لم يترك أحدا من الاشخاص

الذين نصت عليهم المادة الاولى من القانون سالف الذكر وأنه كان يعول
والدته السيدة ٠٠٠ فان المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تصرف
نوالته المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان المادة
الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ قد نظمت أمرين الاول : استحقاق
المنحة بسبب وفاة أحد العاملين المشار اليهم فيه ولم يعلق استحقاقها
على وجود أحد ممن يتم اليهم صرف المنحة المنصوص عليهم فى تلك المادة ،
والثانى تحديد من يتم اليه الصرف فاذا لم يوجد أحد ممن نصت عليهم
المادة المذكورة صرفت المنحة لمن كان يعولهم قبل وفاته .

(فتوى ٣٣١ فى ١٤/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش
ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش — خضوع
العامل المتوفى أثناء الخدمة من حيث معاشه لقانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — لا يكفى بذاته لالتزام هيئة التأمينات بأداء مرتب
الثلاثة الاشهر أو مصاريف الجنازة — عدم التزامها بهذه المبالغ الا
بالنسبة لصاحب المعاش الذى تصرف له الهيئة معاشا عند وفاته دون
من يتوفى وهو فى الخدمة — التزام الجهة التى يعمل بها من توفى وهو
فى الخدمة بأداء هذه المبالغ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف
مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب
المعاش تنص على أنه « فى حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات
المشار اليها وهو فى الخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف
صافى المرتب أو الاجر الشهرى الذى كان يصرف له بافتراض عدم

وفاته وذلك عن الشهر الذى حدث فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الأجور خصما على البند الذى كان يتحمل بالمرتب أو الاجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فإذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعدد يعسم بينهم بالتساوى ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات عن غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلفت ويصرف الاستحقاق الى الولي الشرعى أو المتولى شئونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار اليها » .

ومن حيث ان هيئة التأمينات الاجتماعية وان كانت تلتزم بإداء المعاش المستحق لورثة الطواف الاهلى ... نظرا لان المذكور يخضع من حيث معاشه لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولا تلتزم بالمنحة المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ولا بمصاريف الجنائز وذلك طبقا لما تقتضى به المادة ١١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه الا بالنسبة لصاحب المعاش الذى تصرف له الهيئة معاشا عند وفاته ولم يلزم القانون المذكور هيئة التأمينات الاجتماعية بإداء هذه المنحة ولا مصاريف الجنائز بالنسبة لمن توفى وهو في الخدمة ، وعلى ذلك فان المنحة المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٠ تلتزم بها الجهة التى يعمل بها المتوفى حين وفاته اذا توفى أثناء الخدمة وكذلك تلتزم هذه الجهة بمصاريف جنازته طبقا للمادة ٨٥ وما بعدها من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ومن حيث أنه ينبى على ما تقدم ان هيئة البريد تلتزم بأن تؤدى منحة الثلاثة الشهور ومصاريف جنازة الطواف الاهلى ... لمستحقيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تسرى على الطواف الاهلى باعتباره من العاملين غير المنتفعين (م ٩١ - ج ٢٢)

بقوانين المعاشات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون سالف الذكر • وتلتزم هيئة البريد بصرف المنحة لمستحقيها •
وتصرف مصاريف جنازته عند وفاته وفقا لاحكام المواد ٨٥ وما بعدها من اللائحة المالية للميزانية والحسابات •

(فتوى ٨٣٦ في ١٩٦٧/٧/٣)

قاعدة رقم (٦٧٤)

المبدأ :

منحة الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والمادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — هذان النظامان يقرران حقا واحدا لا حقين مختلفين — أثر ذلك : احقية المستحقين عن العامل المتوفى في صرف منحة وفاة واحدة فقط لاي من القانونين الاصطلح لهم •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أنه « عند انتهاء الخدمة لاي سبب يصرف للضابط أو ضابط الشرف أو المساعد أو المتطوع من ضباط الصف والجنود ومجددى الخدمة منهم براتب عال منحة مالية عاجلة تعادل ما كان يتقاضاه من راتب وتعويضات عن شهر •

أما في حالة وفاة أحدهم وهو بالخدمة فتصرف ثلاثة أمثال هذه المنحة للمستحقين عنه •

وفي حالة وفاة صاحب المعاش يكون صرف هذه المنحة بواقع ثلاثة أمثال معاشه وما يضاف اليه من علاوات تصرف هذه المنحة بالكامل دفعة واحدة الى المستحقين معاشا عن المتوفى علاوة على ما يستحقونه من معاش وتوزع عليهم بنصيب أنصبتهم في المعاش ان لم تستغفد الانصبة كالمال المنحة وزع عليهم الباقي بنسبة أنصبتهم • • • • •

كما تنص المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه « إذا توفي العامل وهو بالخدمة يصرف لعائلته ما يعادل مرتب شهر كامل، لمواجهة نفقات الجنائز بحد أدنى عشرون جنيها ، كما يصرف مرتب العامل كاملا عن الشهر الذي توفي فيه والشهرين التاليين طبقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه » .

ومن حيث أن هذين النصين يقرران حقا واحدا لاحتقن مختلفين رغم اختلاف التفصيلات والاصناف القانونية في تلك النصوص ، وعلى ذلك فانه يكون من حق المستحقين صرف منحة واحدة وفقا للمادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية كل من المستحقين عن المساعد أول ٥٠٠٠٠ في الجمع بين المعاش المستحق له طبقا لقانون المعاشات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والمعاش المستحق له طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

وأحقيتهم في صرف منحة وفاة واحدة فقط وفقا لاي من القوانين الاصلح لهم .

(ملك ٩٥/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام انذار للعاملين — المادة الثانية من القانون المشار اليه — نصها على خصم اشتراك انذار بواقع ٢٪ من مرتب العامل أو أجره الشهري — لا يجوز خصم اشتراك الانذار من منحة الثلاثة الاشهر المقررة بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — أساس ذلك — أن الانذار يصبح واجب الصرف بوفاة العامل ومن ثم فلا يتصور أن يستمر خصم الاشتراك بعد وفاة العامل من المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ينص في مادته الاولى على أنه « في حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات ٠٠٠ وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتب أو الاجور ٠٠٠ » كما ينص هذا القانون في مادته السادسة على أن لوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاجراءات المنظمة لصرف المنحة ونص على أن « تحدد قيمة المنحة على أساس المرتب أو الاجر الشهري الاصلى بالكامل مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة وغيرها من البدلات التي كان يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل أثناء الخدمة ، ويخضع منها احتياطي التأمين والمعاش وضريبة كسب العمل والدفاع ولا تورد هذه الاستقطاعات الى الجهات التي كانت تؤدي اليها قبل الوفاة » .

ومن حيث أن نظام الادخار للعاملين بالدولة تقرر أول ما تقرر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء نظام ادخار ، وافصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن الحكمة من اصداره ، اذ تضمنت أنه قد ترتب على المزايا التي تقررت للعاملين أن تحققت زيادات في دخول الافراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وزادت معدلات الاستهلاك زيادة ملحوظة شكلت ضغطا في الطلب على السلع والخدمات فوق المتاح منها أحيانا . . وأن نشر الوعي الادخاري بين المواطنين يعتبر في هذه المرحلة ضرورة قومية ، وقد حدد هذا القانون مواعيد تصفية حساب المدخرين ونص على استحقاق المبالغ المدخرة وفوائدها ، وعلى أداء هذه المبالغ لأصحابها عند ترك الخدمة لأي سبب من الاسباب ، ولورثة المدخر أو لمن يعينهم عند وفاته . وقد عمل بهذا القانون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ .

وبتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٦٧ بإنشاء نظام ادخار للعاملين ونص في مادته الاولى على أن « ينشأ نظام ادخار للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية وكذا العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية ... » .

ونص في مادته الثانية على أن « تقتطع من مرتب أو أجر المنتفع بأحكام هذا القانون اشتراك ادخار بواقع $\frac{٢}{١٠}$ (اثنان ونصف في المائة) من مرتبه أو أجره الشهري .. كما نص في مادته الثالثة على أن « تستحق المبالغ المدخرة وفوائدها في الحالتين الآتيتين :

(أ) عند انتهاء خدمة المنتفع بصفة نهائية .

(ب) عند وفاة المنتفع وتصرف المبالغ المستحقة في هذه الحالة الى المستفيدين عنه .. » .

كما بين هذا القانون في مادته الرابعة كيفية تقدير المبالغ المدخرة وفوائدها المستحقة ونص في مادته التاسعة على أن « تسرى في شأن المبالغ المقتطعة والحقوق المنصرفة وفقا لهذا القانون جميع الاحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية المعمول به المنتفع فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » واخيرا نصت المادة العاشرة على إلغاء القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الادخار من أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... فضلا عما يشكله الادخار من حماية وتأمين للمدخر في مواجهة الابعاء المفاجئة التي قد يتعرض لها .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن نظام الادخار يستهدف زيادة قيمة الاموال المخصصة للاستثمار من المدخرات القومية ، وكذلك تحقيق مزايا للمدخرين وورثتهم من بعدهم بصرف قيمة الاموال المدخرة وفوائدها عند انتهاء الخدمة على النحو الذي حدده القانون ، واذ كانت هذه المبالغ تصبح بوفاة العامل واجبة الصرف الى المستفيدين عنه ، فانه لا يتصور أن يستمر خصم اشتراك الادخار بعد وفاة العامل من المنحة

المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ • فنظام الادخار مقرر أثناء حياة العامل وبقائه في الخدمة ، وينتهي ويتحتم صرف المبالغ المستحقة بمجرد انتهاء خدمته بالوفاة أو بغيرها ، فلا يمتد هذا النظام الى ما بعد وفاة العامل ليشمل المستفيدين عنه •

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فان اشتراك الادخار يحسب طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر على أساس مرتب أو أجر العامل ، ولا شك أن المبلغ الذي يقرره القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ليس مرتبا أو أجرا ، وانما هو منحة قررها القانون لأسرة العامل الذي يتوفى ، حفظا لكيانها بعد وفاة عائلها وتمكينها لها من أن تعيد ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد الوفاة ، فهذا المبلغ وهو ليس من قبيل المرتب أو الاجر — ليس هو الوعاء الذي يرد عليه خصم اشتراك الادخار حسبما حدده القانون ، كما أن هذا الاشتراك هو في حقيقته دين أو التزام يستحق في ذمة الموظف تبعا لاستحقاقه مرتبه أو أجره وما لم يستحق المرتب أو الاجر ، لا يمكن أن يقوم هذا الالتزام ، وبديهي أن العامل بعد وفاته لا يستحق شيئا ، وانما يستحق ورثته أو المستفيدون عنه مبلغا قرره القانون مباشرة لا يتقسم بسمات المرتب أو الاجر ، وانما هو منحة مفروضة لهم للاعتبارات السالفة الذكر ، ومن ثم فلا يستحق بسبب هذه المنحة أى التزام ولا يجوز أن يخضم منها اشتراك الادخار المقرر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه •

ومن حيث أنه ولئن كان نص المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ يجعل المنحة المقررة به بحيث تعادل صافي المرتب أو الاجر الذي كان يصرف للعامل بافتراض عدم وفاته ، الا أنه يلاحظ أن نظام الادخار أنشئ لأول مرة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به في أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، فوقت صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ كان هذا النظام لم يتقرر بعد ، مما يستحيل معه الظن أنه كان في ذهن المشرع عند تقريره

لاساس تقدير المنحة المذكورة ، وذلك فضلا عن أنه لو فرض خضوع هذه المنحة لخصم اشتراك الادخار ، فان ما يخصم منها يكون واجب الرد مرة أخرى الى المستفيدين ، وقد تقدم أن التفسير السليم للنصوص يؤدى الى عدم اجراء ذلك الخصم أصلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لايجوز خصم اشتراك الادخار طبقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ من مبلغ المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(ملف ٥١٣/٤/٨٦ — جلسة ١٤/٤/١٩٧١)

منسيون وقدامى موظفين ورسوب وظيفي

الفصل الأول : القواعد الخاصة بالمنسيين .

- الفرع الأول : قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/٧/٨
والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ وكتاب المالية
الدوري رقم (ف ٣٧/٥/٢٣٤) .
الفرع الثاني : الفقرة (هـ) من البند العاشر من قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ بإنصاف نوى المؤهلات
الدراسية .
الفرع الثالث : قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٥ .

الفصل الثاني : القواعد الخاصة بقدامى الموظفين .

- الفرع الأول : القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ باضافة المادة ٤٠ مكررا
الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
الموظفين المدنيين بالدولة .
الفرع الثاني : المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة .
الفرع الثالث : القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين .

الفصل الثالث : القواعد الخاصة بالرسوب الوظيفي .

الفصل الأول

القواعد الخاصة بالنسبين

الفرع الأول

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/٧/٨

والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ وكتاب المالية

الدورى رقم (ف ٢٣٤/٥/٣٧)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

الموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/٧/٨ — يجب أن يقضى قبل ١٩٤٣/٦/٣٠ خمس عشرة سنة في درجته الفعلية — لاجرة بالاقدمية الاعتبارية في حساب هذه المدة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسبين قصد به معالجة فئة معينة من الموظفين هم الذين عنتهم مذكرة اللجنة المالية المرفوعة للمجلس في ٦ من يولية سنة ١٩٤٣ فوافق عليها . وقد حصرت تلك المذكرة عدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين يفيدون من الانصاف المذكور لغاية التاريخ المعين وهو ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ ، كما وافق البرلمان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمى الحكومة المذكورين ، ونص في مادته الاولى : « يفتح لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة الخامسة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة في درجاتهم وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية » . فالموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء

سالف الذكر هو الموظف الذى قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ ، فى درجته الحالية أى الفعلية — لا الاعتبارية — خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن عليها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، اذ لم تنظم الا بالقرار الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وما تلاه . ولا اعتداد بالقول بأن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أكدت الافادة من الاحكام المقررة لقدامى الموظفين ، لان ما أشارت اليه تلك المذكرة لا ينصرف الا الى قدامى الموظفين الذين أشار اليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى المادة ٤٠ مكررة .

(طعن رقم ٣٥٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٦٧)

ببدا :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨ بالفرقة بين من أتم من الموظفين المدة المنصوص عليها فيه فى ١٩٤٣/٦/٣٠ ومن أتمها منهم بعد ذلك — الترقية بالنسبة للاولين تتم القانون ، وبالنسبة للآخرين بقرار ادارى وفى حدود سمس الدرجات الخالية — من شروط الترقية فى الحالين ألا يكون قد صدر من الموظف ما يجطه غير اهل لها .

ملخص الحكم :

لو صح أن المدعى كان من المنسبين الذين أتموا المدة القانونية عند صدور قرارات الترقية الخاصة بالمنسبين الذين يدعى أنه أقدم منهم ، فان هذه الترقية ما كانت تتم وقتذاك بقوة القانون ، وما كان يعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ، كما هو الشأن فيمن أتم المدة القانونية وتوافرت فيه شروط الترقية فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ بل كان يرقى أمثال المدعى ، لو توافرت فيهم الشروط القانونية ، على درجات خالية وفى حدود سدسها على النحو المحدد فى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ، فكان لا بد من استصدار قرار وزارى ينشئ

هذا المركز القانونى بالترقية منسيا ، وغاية الامر أنه قرار يتقيد بأسبقيّة المنسبين اذا توافرت الشروط بالنسبة لهم ، وفى حدود النسبة المخصصة لهم قبل من عداهم من الموظفين المرشحين للترقية بصفة عادية ، سواء فى نسبة الاقدمية أو نسبة الاختيار طبقا للشروط والالوضاع المقررة وقتذاك للترقية تنسيقا أو تيسيرا أو غيرها بحسب الاحوال . كما يجب التنبيه كذلك الى أن ترقية المنسبين بحسب القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ، سواء بالنسبة لمن كان أتم المدة فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ أو أنهما بعد ذلك مع التفاوت فى الوضعين على ما سلف البيان — يجب التنبيه الى أن من شروط هذه الترقية ألا يكون قد صدر من الموظف ما يستأهل حرمانه من هذه الترقية ، كسبق صدور جزاءات عليه تدل بجسامتها وبخطورة ما ارتكبه الموظف على أنه غير أهل لهذه الترقية .

(طعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ :

ترقية المستخدم الخارج عن الهيئة بقواعد المنسبين الى الدرجة الاعلى بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له — شرطها أن يقضى خمسة عشر عاما فى درجته لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ وأن تكون هناك وظيفة خالية من الدرجة الاعلى فى حدود النسبة المعينة — خلو الدرجة فى تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة — نك يقضى أن تكون الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ فى شأن ترقيات قدامى الموظفى والمستخدمين (المنسبين) وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له أن القواعد التى شرعت لترقية المنسبين من الخدمة الخارجين عن الهيئة قد تضمنت فحسب ترقية من

قضى منهم خمسة عشر عاما في درجته لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ الى الدرجة الاعلى بصفة شخصية ، على أن تقع الترقية حتما من اليوم التالى لمضى خمس عشرة سنة على المستخدم خارج الهيئة في درجته ، بشرط وجود وظيفة من الدرجة الاعلى خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، وبمراعاة الافضلية للاقدم فالأقدم من المنسيين ، فاذا كان خلوها في تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة على المستخدم المذكور في درجته كانت الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

(طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٧٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ بشأن انصاف الموظفين المنسيين — محل اعماله أن تكون الترقية في السلك ذاته لا الى درجة أعلى في سلك آخر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسيين ، وان كان مفاده أن من قضى فعلا في درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة لغاية ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ يرقى الى الدرجة التالية — فان محل ذلك أن تكون الترقية في السلك ذاته ، فان كان الموظف قد بلغ نهاية هذا السلك منح علاوة من علاوات هذه الدرجة ، ولو تجاوزت ماهيته بها أو بدونها نهاية درجته ، ولم تسمح قواعد ذلك القرار أن يرقى بالفعل الى درجة أعلى في غير السلك الذى ينظمه وعتذاك .

(طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/٧/٨ — قصر تطبيقه على أشخاص بذواتهم هم من كانوا في الخدمة واستكملوا المدد الواردة به في التاريخ الذي حدده — المادة ٤٠ مكرر في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — وضعها قاعدة تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على أشخاص بذواتهم .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف المنسى الذي يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ يفتح الاعتماد الاضافى للغرض الذى استهدفه هو الموظف الذى قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن قرار ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ قصد به معالجة الغبن الذى أصاب فئة معينة من الموظفين هم الموظفين الذين عنتهم مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء فى ٦ من يولية سنة ١٩٤٣ التى حصرت عدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين يفيدون من الانصاف المذكور لغاية التاريخ المعين ، وهو ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ على أساس الواقع الفعلى وقتذاك ، كما وافق البرلمان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمى الحكومة المذكورين ، ونص فى مادته الاولى « يفتح لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة الخامسة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمسن عشرة سنة فى درجاتهم ، وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية » .
فالموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الموظف الذى قضى فعلا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة ، فهو قرار مقصور التطبيق على أشخاص بذواتهم هم الذين كانوا فى الخدمة واستكملوا المدد فى التاريخ الذى حدده ، ولذا حصرت التكاليف على أساس تعدادهم بالذات ، وبذلك استنفذ القرار المذكور أغراضه بمجرد تطبيقه عليهم ولا يفيد منه غيرهم ،

يؤكد هذا أنه لما أراد الشارع انصاف قدامى الموظفين بعد ذلك أصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بأضافة المادة ٤٠ مكررة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، غرض قواعد تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على أشخاص بذاتهم كما كان الحال بالنسبة الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ هذا ومما يجب التنبيه اليه أن القياس فى مثل هذه الاحوال التى يترتب عليها تحميل الخزانة العامة أعباء مالية هو قياس مع الفارق غير مأمون العواقب ، بل يجب تحرى فحوى القواعد التنظيمية العامة المقررة فى هذا الشأن والغرض المخصصة من أجله الاعتمادات المالية بكل دقة ، وأن التفسير ضيقا غير موسع أعمالا للاصول العامة فى التفسير ، واعتبار أن الخزانة العامة هى المدينة ، والاصل براءة الذمة فتجب أن يكون التفسير عند الشك أو الغموض أو السكوت لصالحها ، ولأنه اذا تعارضت المصلحة العامة مع المصلحة الفردية وجب أن تسود الاولى .
(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٥/٥)

الفرع الثانى

الفقرة (هـ) من البند العاشر من قرار مجلس الوزراء

الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ باتصاف نوى المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ فى خصوص المنسقين

— شروط أعماله .

ملخص الحكم :

ان قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فى خصوص المنسقين لا تسمح بالافادة من الترقية الا لمن توافرت فيه الشروط القانونية ، وهى أن تبلغ خدمته خمسا وثلاثين سنة ،

وأن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات ، ولا تسمح بذلك الا بالاسبقية في حدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المعينة لذلك ، فليست مثل هذه الترقية اذا حتمية تقع بقوة القانون .

(طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٤ — ٢٠٢/١ الصادر في ١٩٤٠/٢/١٣ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ — نصه في البند رابعا منه على ترقية الموظف الذي رقى بقواعد انصاف المنسبين الى درجات أعلى عند خلوها اذا بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضت على آخر ترقية له مدة لا تقل عن أربع سنوات — كتاب وزارة المالية النوري رقم ١١٨/١/٢٠ في ١٩٤٩/٢/٩ — نصه على أن تكون الترقية في حدود سنس الدرجات — مفاد ذلك عدم استحقاق الموظف للترقية الا اذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسبين بذلك في حدود هذه النسبة .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة «هـ» من البند (رابعا) تحت رقم ١٠ الخاص بالمنسبين من الكتاب الدوري الصادر من وزارة المالية في شأن القواعد التي تتبع تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بانصاف بعض طوائف الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وهو الكتاب الصادر من وزارة المالية في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ رقم ٢٣٤ — ٣٠٢/١ — هذه الفقرة تنص على أنه « تمنح علاوة لكل من قضى ٣٠ سنة في درجتين متتاليتين ، ولو لم يتم في هذه الاخيرة منها ١٥ سنة ، مع سريان هذا على من رقى قبل أول يولية سنة ١٩٤٣ » . والموظف الذي رقى بقرار انصاف المنسبين برقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط

أن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن ٤ سنوات • ولا يتمتع بقرار انصاف المنسبين من ارتفعت درجته بمقتضى القواعد المبينة في هذا القرار الدورى ، على أن الموظفين والمستخدمين الذين لا يستفيدون من التسويات المتقدمة بزيادة في ما هيئاتهم وتعديل في أقدميتهم يطبق عليهم قواعد انصاف المنسبين (القواعد المبينة في هذه الفقرة رقم ١٠ تحل محل أحكام الكتابين الدوريين رقم ف ٢٣٤ — ٣٧/٥ الصادرين في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤) • وجاء في كتاب وزارة المالية رقم ١١٨/١/٢٠ في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ الى سكرتير مالى وزارة الحربية : « أن ما جاء بالفقرة (هـ) من البند العاشر من الكتاب الدورى رقم ف ٣٠٢/١/٢٣٤ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتي تنص على أن الموظف الذى رقى بقرار انصاف المنسبين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضى على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات يلزم ترقية الموظف المنطبق عليه هذه الشروط وتكون الترقية في هذه الحالة في حدود سدس الدرجات » • ويستفاد من أحكام هذه القواعد أنه لا يحق للمطعون لصالحه أن يطالب بترقيته منسيا الى الدرجة السادسة (في القرار رقم ١٠١٨ الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨) الا اذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسبين في حكم الفقرة «هـ» من كتاب المالية الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ بترقيته في سدس الدرجات الخالية من الدرجات السادسة •

(طعن رقم ٢١٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (٦٨٣)

المبدأ :

قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص المنسبين — لا تسمح بالافادة من الترقية لمن توفرت فيه الشروط القانونية الا بالاسبقية في حدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المعينة لذلك — الترقية ليست حتمية بقوة القانون — يلزم لنشوء الحق فيها صدور قرار ادارى خاص بذلك — خضوع المنازعة فيها لميعاد الستين يوما الخاص بدعوى الالفاء •

ملخص الحكم :

ان قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص المنسقين لا تسمح بالافادة من الترقية لمن توفرت فيه الشروط القانونية وهي أن تبلغ مدة خدمته خمسا وثلاثين سنة ، وأن يكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات — لا تسمح ذلك الا بالنسبة في حدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المعينة لذلك . فليست مثل هذه الترقية اذن حتمية تقع بقوة القانون بحسب ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يلزم لنشوء الحق فيها صدور قرار اداري خاص بذلك . وبهذه المثابة تخضع المنازعة فيها لميعاد الستين يوما الخاص بدعوى الالغاء .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨)

الفرع الثالث

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٥

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ :

علاوة الثلاثين سنة — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ في هذا الشأن — مناط الافادة منه — ان يكون الموظف المنسقا متخلفا في الدرجتين الاخيرتين مدة ثلاثين سنة عند صدوره — لا يعتبر الموظف منسيا ، في حكم هذا القرار ، اذا أبركته الترقية الى درجة أعلى قبل صدور القرار المشار اليه ورقى قبل قضائه النصاب الزمني المتطول في درجتين متتاليتين .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، والذي صدر تنفيذا له كتاب المسالية الدوري رقم ف- ٢٣٤ — ٢٤٥ — ١٢ المؤرخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٠ ، انه كان يقضى بأن « كل

موظف أو مستخدم من الدرجة الخامسة فأقل قضى بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ لغاية ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ثلاثين سنة في درجتين متتاليتين يمنح من التاريخ الاخير علاوة من علاوات درجته الحالية ولو تجاوز بها نهاية مربوط هذه الدرجة « — ويستفاد من هذا النص أن مناط الافادة من القرار المذكور أن يكون الموظف المنسى متخلفا في الدرجتين الاخيرتين مدة ثلاثين سنة عند صدور القرار المشار اليه ، وقد استصحب واضع هذه القاعدة التنظيمية في خلد أن يكون الموظف المنسى قد قضى هذا الامد البعيد في الدرجتين الاخيرتين عند صدور ذلك القرار ، لانه بهذا الشرط المحتم الذي يقتضيه قرار مجلس الوزراء يعتبر الموظف متخلفا ورأسيا بحق في درجتين متتاليتين رسوبا يستدعى منحه هذه العلاوة . أما من ادركته الترقية الى درجة أعلى قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وبعد ركود متطول في درجتين سابقتين متتاليتين ، فلا يعتبر في حكم القرار المشار اليه رأسيا منسيا ، لانه قد عوض بهذه الترقية اللاحقة تعويضا ينفي عنه وصف الموظف المنسى . يؤكد هذا الفهم أن قرارات الانصاف وقوانينه الصادرة على التوالي في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ والمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهى قرارات تتجه شطر هدف واحد وتسرى فيها روح واحدة هى انصاف قدامى الموظفين — هذه القرارات تنص جميعا هذا المنحى فلا يعتبر راكدا منسيا في حكمها الا من لم تصبه الترقية بعد قضاء النصاب الزمنى المتطول في درجتين أو ثلاث درجات متتالية باستصحاب الدرجة الاخرة ضمن الدرجتين أو الثلاث درجات المشار اليها . وعليه فان من تخلف في درجتين متتاليتين سابقتين طوال ثلاثين سنة ولكنه لم يستكمل هذا النصاب الزمنى الطويل بالنسبة الى الدرجتين الاخيرتين لا ينطبق عليه قرار ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ، لكونه قد أصاب بالترقية الاخرة ما يعوضه عن هذا الانصاف ، يقطع في ذلك أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهى الحلقة الاخرة التى أكتمل بها انصاف المنسيين، ولخصت بأحكام منحى الشارع في هذا السبيل ، قد وضعت حكما دائما للترقية بقوة القانون الى الدرجة التالية بصفة شخصية فاستوجبت — طبقا لتعديلها الاخير المستحدث بالقانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ —

لأنصاف الموظف المنسى بالترقية المشار إليها أن يكون قد « قضى » حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو خمساً وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية، ويكون قد قضى في الدرجة الأخيرة ثلاث سنوات على الأقل ، كي يعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف » ولا جدال في أن حساب هذا النصاب الزمنى المشروط قضائاً في درجتين متتاليتين أو ثلاث درجات متتالية بحسب الاحوال ، قد أريد به أن يندرج فيه ما قضى الدرجة الأخيرة أو الدرجة الحالية عند صدور النص المتقدم الذكر ، وهذا الذى هدف اليه الشارع واضح القسّمات في كافة التعديلات التى تعاقبت من قبل على حكم المادة ٤٠ مكرراً من قانون موظفى الدولة •

وتمشياً مع هذا النهج واستلهاماً لهذه الروح يتعين تأويل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بحيث يتمتع استحقاق الموظف المنسى لعلاوة الثلاثين سنة ، رغم استكمال شرط النصاب الزمنى الواجب قضائاً في درجتين متتاليتين ، بسبب ترقيقته الى درجة أعلى بعد ذلك وقبل صدور القرار آنف الذكر ، على اعتبار أن واضح هذا القرار لم ينصرف قصده أبداً الى أن يتولى الموظف المنسى هذا الوجه من وجوه الانصاف بعد أن عوض عن هذا الركود المتناول بالترقية التى أصابته قبل صدوره •

(طعن رقم ١٨٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

الفصل الثاني

القواعد الخاصة بقدمى الموظفين

الفرع الأول

القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة المادة ٤٠ مكررا
الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الموظفين
المدينين بالدولة

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

يمنح الموظفون الذين قضوا خمسة عشر سنة في درجة واحدة أو
خمس وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ٣٠ سنة في ثلاث درجات
متتالية ويكونون قد قضوا في الدرجة الأخيرة منها أربع سنوات على
الأقل كل الدرجات الخالية الفطية .

ملخص الفتوى :

انه بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ أضيفت الى القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة مادة جديدة برقم ٤٠
مكرر ويجرى نصها كالآتى :

إذا قضى الموظف خمس عشر سنة في درجة واحدة أو خمس وعشرين
سنة في درجتين متتاليتين أو ٣٠ سنة في ثلاث درجات متتالية ويكون قد
قضى في الدرجة الأخيرة منها أربع سنوات على الأقل ولم تكن هناك
درجات خالية لترقيته اليها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية

من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف •

ويخصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة فى كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام المادة •

وتطلبون الرأى فيما اذا كان المقصود بالفقرة الاولى من هذا النص هو أن تمنح للموظفين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فيها كل الدرجات الخالية بما يؤدى الى استفادها وتعطيل الترقيات بأقدمية الدرجة أو بالاختيار وفقا لاحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من ذلك القانون أم أن ما قصد اليه ذلك النص هو أن لايتعدى نصيب قدامى الموظفين المشار اليهم ثلث درجات الاقدمية المطلقة لانه بغير ذلك تنشأ طبقة أخرى من قدامى الموظفين وهذا يخالف روح التشريع •

وقد ناقش قسم الرأى مجتمعا رأين فى هذا الموضوع •

أما الرأى الاول فمبناه أنه لما كانت المادة ٤٠ مكررا المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ قد وردت فى الترتيب بعد المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ التى تنظم الترقيات فى مختلف الدرجات وتجعلها موزعة بين الاقدمية والاختيار بنسب مختلفة فانه يتعين تفسير النص المضاف بما يتمشى مع أحكام المواد السابقة وبما لا يعطلها ويلغى وجودها خاصة وأن الحكم المضاف حكم دائم لن يقتصر تطبيقه على فترة معينة مما دعى الى ادماجه فى قانون نظام الموظفين وعدم الاكتفاء باصدار تشريع مستقل كما حدث فى مناسبات أخرى •

ولا شك فى أن توزيع الدرجات بين الاقدمية فى الدرجة وبين الاختيار على الوجه المبين فى المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ أصل جوهرى من أصول النظم الوظيفية ملحوظ فيه تحقيق المصلحة العامة لا مصلحة الموظفين وحدهم فالترقية بالادمية فى الدرجة تراعى فيها حالة الموظف

ووجوب تدرجة في المرتب ليستطيع مواجهة اعبائه المتزايدة • والترقية بالاختيار تبني على اعتبارين أولهما كفاية الموظف واجتهاده واستقامة خلقه وغير ذلك من الصفات التي تحرص الادارة على تشجيعها وانمائها في نفوس عمالها وثانيهما مصلحة الوظيفة ذاتها باسنادها أحيانا الى من يكون أصلح لها كما هو الحال في الترقية الى الدرجات العليا • ولما كان ذلك كذلك فانه يبعد عن التصور أن يكون من مقاصد المشرع تعطيل هذه الترقية بنوعها لمصلحة فريق من الموظفين الذين رسبوا سنوات طويلة في درجاتهم وإيثار هؤلاء بجميع الدرجات الخالية عند صدور التشريع أو التي تخلوا مستقبلا • مما يتعين معه تفسير الحكم الذي استحدثه نص المادة ٤٠ مكرر بما لا يعطل الاحكام الموضوعية لتنظيم الترقيات بموجب المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ بحيث لا يرقى قدامى الموظفين الى الدرجات الفعلية الخالية الا في حدود النسبة المخصصة للأقدمية الا اذا توافرت فيهم أقدمية الدرجة فضلا عن أقدمية الخدمة • أما قدامى الموظفين الذين لاتسمح أقدميتهم في درجاتهم الحالية بترقيتهم بالتطبيق لاحكام المواد المشار اليها فيرقون الى درجات شخصية وقد عبر المشرع عن هذا المعنى بقوله أن هؤلاء القدامى يرقون بصفة شخصية اذا لم يكن هناك درجات خالية لترقيتهم اليها • أي اذا لم تسمح قواعد الترقيات بترقيتهم الى الدرجات الفعلية الخالية •

وذلك لان حالة قدامى الموظفين الذين لا يستحقون الترقية بأقدمية الدرجة هي التي تتطلب علاجاً ولذلك جاء النص الجديد ليكفل ترقيتهم فوراً من اليوم التالي لاتمام المدة المشروطة •

وأما الرأي الثاني فمبناه أن النص واضح في منح قدامى الموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة الاولى كل الدرجات الفعلية الخالية • وذلك استناداً الى اطلاق عبارة النص اذ جاء فيه « انه اذا لم تكن هناك درجات خالية لترقية الموظف اليها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية » • ومفاد هذا النص أنه اذا وجدت

درجات خالية أيا كان عددها وجب ترقية هؤلاء الموظفين إليها • لانه والنص واضح فلا محل للاجتهاد ولان المشرع وازن بين مصلحتين عامتين أولاهما المصلحة الناتجة من تطبيق أحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ وثانيهما أن بقاء عدد كبير من موظفي الدولة سنوات طويلة دون أن ينالوا ترقية تذكر يؤدي الى أن يشيع في نفوسهم اليأس ويحملهم على التواكل والتخاذل فرؤى أن تعالج حالتهم بمنحهم كل الدرجات التي تكون خالية دون تقيد بنسبة معينة من الدرجات الفعلية بل ولو لم تكن هناك درجات • ومتى تمت ترقية من يستحقون الترقية في الوقت الحاضر وهم السواد الاعظم من قدامى الموظفين لتراكم عددهم فان الاوضاع لا تلبث أن تعود سيرتها الاولى اذ لا ينتظر أن يكون عدد قدامى الموظفين الذين يستحقون الترقية في المستقبل كبيرا بحيث يؤثر على ترقية باقى الموظفين بأقدمية الدرجة أو بالاختيار •

لذلك انتهى القسم الى الاخذ بالرأى الاخير التزاما لحكم النص
الواضح •

(فتوى ١٨٥ في ١٩٥٣/٦/١)

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ :

المراكز القانونية التي يفيد قدامى الموظفين منها بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة — تنشأ رأسا من القانون عند توافر شروطها ، لا بموجب قرار ادارى اثر ذلك على ميعاد الستين يوما الخاص بدعوى الالغاء ، وعلى ميعاد سحب القرار الادارى •

ملخص الحكم :

ان المراكز القانونية التي يفيد منها قدامى الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة لا تنشأ بموجب قرار ادارى يسقط حق الطعن فيه بالالغاء أو يتمتع سحبه بعد فوات ميعاد الستين يوما المشار اليها في المادة ١٣

من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وانما هي مراكز قانونية تنشأ بالقانون ذاته رأسا في حق صاحب الشأن ان توافرت شروطها . وهذا مستفاد من مدلول المادة ٤٠ مكررة التي تقضى بأنه اذا توافرت في الموظف شروطها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالى لانقضاء المدة الواجب توافرها ، ما لم يكن التقريران الاخيران بدرجة ضعيف . وما دامت هذه المراكز القانونية تنشأ بقوة القانون ، فهمى من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد السقوط المذكور ، وانما تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين : الموظف أو الحكومة ، فيجوز للموظف أن يطالب بتسوية وضعه القانونى على مقتضاها خلال مدد التقادم ، كما يجوز للإدارة خلالها الغاء هذه التسويات أن كانت قد تمت على خلاف القانون بصرف النظر عن ميعاد الستين يوما المشار اليه ، وفي الحق فان القرار الذى يصدر فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون كاشفا للمركز القانونى الذى يستحقه أو لا يستحقه صاحب الشأن طبقا للقانون .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٣١)

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ :

لا اعتبار للاقدمية الاعتبارية فى حساب مدة الخمس عشرة سنة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٣/٧/٨ — الموظفون الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية لسنة ١٩٥٣ يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررة من قانون الموظفين — أعمال أثر الاقدميات الاعتبارية فى خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالمركز القانونى الذى تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها فى هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء حين اصدر قراره فى ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس

سنة ١٩٥٣ قد أكد في صراحة بأن « لا يترتب على تعديل الاقدمية أية زيادة في الماهية » ، وغنى عن البيان أن تطبيق المادة ٤٠ مكررة نتيجة لتعديل الاقدمية يترتب عليه زيادة في الماهية ، وقد كشف مجلس الوزراء — وهو المنشئ للمركز القانوني — عن نيته في وضوح ، فأصدر تفسيراً لهذين القرارين بقراره الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكداً عدم حساب الاقدمية الاعتبارية ضمن المدد التي يجوز ادخالها في تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررة ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسبين لا يفيد منه الموظف المنسى الا اذا كان قد قضى فعلاً قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ في درجته الحالية — أى الفعلية — خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، فانهم يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررة بعد أن أكدت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون . ومرد ذلك كله الى أن أعمال أثر الاقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالمركز القانوني تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر ممن يملكها في هذا الخصوص ، ولما كان مجلس الوزراء هو المنشئ للمركز القانوني حسب التفويض المعطى له بمقتضى القانون ، فله أن يحدد هذا المركز ، ويعتبر آثاره على الوجه الذي يقدره .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٢١)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

قدامى الموظفين — افادتهم من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التي تتم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

ان افادة الموظفين من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة فى خصوص قدامى الموظفين منوطة بتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذه المادة على مقتضى نتيجة التسوية التى تتم فى حق الموظف بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .
(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ :

المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة — عدم اشتراطها أن يكون الموظف قد قضى خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلية فى الهيئة — يكفى أن يتحقق فيه وقت تطبيقها صفة الموظف الداخلى فى الهيئة مع توافر باقى الشروط المطلوبة فى هذا النص .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٤٠ مكررا قد وردت فى الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهو الباب الخاص بالموظفين الداخلىين فى الهيئة — الا أنها لم تشترط أن يكون الموظف قد قضى خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلية فى الهيئة ، اذ أن حكمة التيسير على قدامى الموظفين التى قامت عليها هذه المادة تتنافى مع هذا التفسير الضيق ، فلا يقف تطبيقها عند حد الموظفين الذين أمضوا المدد المبينة فيها فى وظائف داخل الهيئة ، بل يصدق حكمها على كل من تحققت فيه وقت تطبيقها صفة الموظف الداخلى فى الهيئة ، اذ أن هذه الصفة هى شرط أعمال النص بحكم وروده فى الباب الاول من القانون ، حيث لا تخصيص بلا مخصص ، متى توافرت باقى الشروط المطلوبة لامكان الافادة من هذا النص .

(طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ بشأن قواعد التيسير — نصه على اعتبار مدد الخدمة التي قضيت بالدرجة الثانية وما فوقها في سلك الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة — سريان هذا التفسير على من ينطبق عليه حكم المادة ٤٠ مكررة من قانون نظام الدولة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد نص على اعتبار مدد الخدمة التي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، واذا كان هذا القرار قد استهدف بحكمه أن يطبق في خصوص المدد التي تحسب عند الترقية تيسيرا ، طبقا لقرارات سنة ١٩٥٠ الصادرة في هذا الشأن ، فان المادة ٤٠ مكررا التي اضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٥٣ لم تخرج عن أن تكون تقنيا مجمعا لقواعد التيسير التي صدر في شأنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، اذ جاء في مذكرتها الايضاحية : « وقد اضيفت مادة جديدة برقم ٤٠ مكررا لعلاج حالة قدامى الموظفين » ، ومن ثم فان التفسير الوارد في القرار المشار اليه يصدق على كل من ينطبق عليه حكم هذه المادة .

(طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٩١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ بشأن قواعد التيسير — نصه على اعتبار مدد الخدمة التي قضيت بالدرجة الثانية وما فوقها في سلك الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة — سريان هذا التفسير على من ينطبق عليه حكم المادة ٤٠ مكررا من قانون الموظفين .

ملخص الحكم :

في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قراران من مجلس الوزراء أحدهما خاص بحساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الموظفون والمستخدمون من حملة المؤهلات الدراسية على اعتمادات في وزارات الحكومة ومصالحها في درجة أو غير درجة أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي أو باليومية ، والآخر خاص باعتبار المدد التي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها في سلك المستخدمين الخارجيين عن الهيئة كأنها مدد خدمة قضيت بالدرجة التاسعة .

وقد استهدف مجلس الوزراء بهذا القرار الأخير مواجهة مشكلة بعض المستخدمين في الوظائف الخارجة عن هيئة العمال الذين نقلوا الى الدرجتين التاسعة والثامنة فيما يتعلق بحساب مدد خدمتهم السابقة على هاتين الدرجتين ضمن المدد المنصوص عليها في قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من مايو و ٢٥ يونية سنة ١٩٥٠ الخاصين بتيسير الترقيات والعلاوات العادية وللذين تضمننا تحديدا لنسب الترقية في مختلف الدرجات والكادرات وبياننا لأقصى مدد للبقاء في الدرجات من التاسعة الى الخامسة ولاستحقاق العلاوات بالشروط والاوضاع التي نصا عليها . وقد جاء في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المذكور «وبمناسبة صدور قواعد التيسير المشار اليها تستطلع بعض الوزارات والمصالح الرأى فيما اذا كان يجوز اعتبار المدد التي قضاها بعض المستخدمين في الوظائف الخارجة عن الهيئة ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجتين التاسعة والثامنة ضمن المدد المنصوص عليها في قواعد تيسير الترقيات والعلاوات العادية حتى يمكنهم الانتفاع بعلاوة الثلاثين سنة وكذلك ينتفعون بالاقدمية التي اكتسبوها في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة ليتسنى ترقيتهم الى الدرجات الاعلى وفقا لحكم المدد التي نص عليها قرارا مجلس الوزراء الصادران في ١٧ من مايو و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بترقيتهم عادية الى الدرجة الثامنة مع احتساب مدة الدرجة التاسعة والدرجات الموازية لها — وتلاحظ وزارة المالية أنه بما أن الدرجة الثانية هي أقل درجات الوظائف الخارجة عن الهيئة التي متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسعة — ولما كان المقصود من قواعد الترقيات والعلاوات العادية هو التيسير على الموظفين ، لذلك ترى

اعتبار المدد التي قضيت في سلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السائرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، أى يجوز حسابها ضمن المدد المنصوص عليها بقواعد تيسير الترقيات والملاوات العادية المشار اليها في صدر هذه المذكر — بحثت اللجنة المالية هذا الرأي ورأت الموافقة على اعتبار المدد التي قضيت في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السائرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة » . ولما كان قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره قد استهدف بحكمه أن يطبق في خصوص المدد التي تحسب عند الترقية تيسيرا طبقا لقرارات سنة ١٩٥٠ الصادرة في هذا الشأن ولما كانت المادة ٤٠ مكررا التي أضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم تخرج عن أن تكون تقنيننا مجعما لقواعد التيسير التي صدر في شأنها قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، اذ جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ الذى أضيفت بمقتضاه هذه المادة : « وقد أضيفت مادة جديدة برقم ٤٠ مكررا لعلاج قدامى الموظفين » ، فان التفسير الوارد في قرار ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يصدق على من ينطبق عليه حكم هذه المادة . ويكفى في ذلك أن يكون الموظف الذى يصدق عليه هذا الحكم قد تحققت فيه وقت تطبيق المادة المذكورة صفة الداخل في الهيئة ، تلك الصفة التي هى شرط اعمال النص بحكم وروده في الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى توافرت باقى الشروط المطلوبة لامكان الافادة من هذا النص .

(طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٦ مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ باحتساب اقدمية اعتبارية لموظفى الدرجة الثامنة الفنية بشروط معينة — عدم احتساب هذه الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أعمال أثر الاقدميات الاعتبارية عند

تطبيق هذه المادة منوط بالمركز القانونى الذى تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها فى هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدتين فى ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ على تعديل اقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنية الموجودين فى الخدمة وقت صدور هذين القرارين من ذوى المؤهلات الدراسية التى لا تجيز التعيين فى هذه الدرجة وغير ذوى المؤهلات ، بحيث تعتبر اقدمية كل منهم فى الدرجة المذكورة من التاريخ التالى لمضى سبع سنوات على تاريخ تعيينهم لأول مرة ، سواء كان هذا .لتعيين فى وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو على درجة تاسعة ، اذا كانت مدة العمل بتلك الوظائف غير منقطعة ، وكانت أعمالهم فيها مماثلة لأعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية . وقد حرص مجلس الوزراء على أن يؤكد فى صراحة أنه « لا يترتب على تعديل الاقدمية أية زيادة فى الماهية » . ولما كان تطبيق المادة ٤٠ مكررا نتيجة لتعديل الاقدمية يترتب عليه زيادة فى الماهية ، فلا تحسب هذه الاقدمية الاعتبارية ضمن المدد التى يجوز ادخالها فى تطبيق أحكام هذه المادة . وقد كشف مجلس الوزراء — وهو المنشئ للمركز القانونى — عن نيته فى وضوح ، فأصدر تفسيرا لهذين القرارين بقراره الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكدا المعنى سالف الذكر . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسبين لا يفيد منه الموظف المنسب الا اذا كان قد قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية — أى الفعلية — خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية فانهم يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررا بعد أن أكدت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون . ويؤدى ذلك كله الى أن اعمال أثر الاقدميات الاعتبارية فى خصوص ترقية قدامى الموظفين منوط بالمركز القانونى الذى تحدده

القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر ممن يملكها في هذا الخصوص حسب الشروط التي يعينها وبالمدى الذي يحدده • ولما كان مجلس الوزراء هو المنشئ للمركز القانوني حسب التفويض المخول له بمقتضى القانون ، فإن له أن يحدد هذا المركز ، ويعتبر آثاره على الوجه الذي يقدره •

(طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ — اعتباره المسد التي قضيت في الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة — عمومية هذا القرار — القول بقصر سريانه على المعينين على درجات من درجات الكادر العام دون المعينين على كادر خاص لا سند له •

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد جاء عاما بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة والتي متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسعة ، وقد أوجب اعتبار المسد التي قضيت في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة • فاذا ثبت أن المطعون عليه كان يشغل وظيفة نفر مطابق — وهى من الوظائف الخارجة عن هيئة العمال ومتوسط ربط درجتها ٥٧ ج سنويا ، أى انها لا تقل عن متوسط ربط الدرجة الثانية للوظائف الخارجة عن الهيئة — فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يسرى عليه • ولا حجة في القول بأنه لا يخضع لاحكام هذا القرار بزعم أنه لم يكن معينا على درجة من درجات الكادر العام ، بل كان خاضعا لكادر خاص هو كادر البوليس •

(طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١٦)

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ :

موظف • ترقية حتمية • درجة شخصية — الرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية ممن أمضوا ١٥ سنة في درجاتهم — اعتبار الموظف مرقى بقوة القانون متى توافرت فيه شروطه — تراخي الادارة في اجراء التسوية حتى صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ بتطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا من قانون الموظفين — لا تأثير له على المركز القانوني الذي نشأ قبل العمل بهذا النص •

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة الاولى من الرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية على أن « يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضى في درجته الحالية خمس عشرة سنة على الاقل في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ » •

فاذا كان الثابت أن الموظفة في الحالة المعروضة قضت لغاية ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور الرسوم بقانون سالف الذكر أكثر من خمس عشرة سنة في الدرجة الثامنة ، فانها تعتبر مرقاة الى الدرجة السابعة ويكون حقها في الافادة من أحكامه قد نشأ وترتب لها بقوة القانون من يوم نفاذه وقد اكتسبت هذا الحق من القانون مباشرة دون حاجة الى صدور قرار فردي في هذا الصدد فليس لجهة الادارة سلطان في الترخيص في منح هذا الحق أو منعه بعد افصح المشرع عن ارادته في منحه وانشائه • ومن المسلم به أن الموظف لا يضر من خطأ الادارة أو اهمالها أو تراخيها في تطبيق اللوائح والقوانين عليه ومن ثم يكون تراخي الوزارة في تسوية حالة الموظفة المذكورة طبقا لاحكام الرسوم بقانون المشار اليه غير ذي أثر على حقوقها المستمدة منه مباشرة ، ولا يترتب عليه تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة في شأنها ، فقد أضيفت هذه المادة الى القانون المذكور بالقانون رقم ٩٤

لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وهو تاريخ تال
لاعتبارها مرقاة الى الدرجة السابعة الشخصية من ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ الذي أنشأ لها
حقا ذاتيا ومركزا قانونيا ، ولا يجوز الانتقاص من ذلك الحق بتشريع
لاحق غير ذي أثر رجعي .
(فتوى ٨٢ في ١٩٥٧/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٦٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ — عدم انطباقه الا في حق الموظفين
الداخليين في الهيئة دون الخارجين عنها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الاولى على أن
« يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من
الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضي في درجته الحالية خمس
عشرة سنة على الاقل في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، ويخضع بتدليل
هذه الترقيات على وفر اعتمادات الباب الاول في ميزانية كل وزارة أو
مصلحة » ، وهو بهذه المثابة لا يطبق الا في حق الموظفين الداخليين في
الهيئة دون الخارجين عنها ، وآية ذلك : (أولا) أن الدرجات التي نصت
عليها المادة المذكورة ، على ما يبين من الاطلاع على جدول الدرجات
والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة ، هي من درجات الموظفين الداخليين في الهيئة (ثانيا) تنص
المادة ١١٧ من الباب الثاني من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — وهو
ألباب الخاص بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة — على أن « تسرى على
المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلا عن الاحكام الواردة في هذا
الباب نصوص المواد ٧ و ١٣ والفقرتين الاولى والثالثة من المادة
٢١ والفقرة الاولى من كل من المادتين ٢٢ و ٢٣ والمواد ٢٥ و ٣٣ و
٣٦ و ٣٧ والمواد من ٤٢ الى ٤٨ ٠٠٠ » ، ولم تشر تلك المادة الى

المادة ٤٠ مكررا من القانون المذكور التي هي استمرار للقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ . ولئن كانت المادة ٤٠ مكررا قد أضيفت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ثم عدلت بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ الا أنه مع ذلك لم يدخل أى تعديل على المادة ١١٧ سالفه الذكر يقضى بسريان أحكام المادة ٤٠ مكررا على المستخدمين الخارجين عن الهيئة .
(طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٦٩٦)

المبدأ :

احتساب مدد العمل السابقة للموظف طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يستتبع استفادته من حكم المادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أثر ذلك — عدم جواز ترقيته ترقية حتمية الى الدرجة التالية لدرجته الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ولو كان استوفى النصاب الزمنى المنصوص عليه فى المادة المذكورة فى تاريخ .
أسبق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — تنص على أنه « اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة فى أربع درجات متتالية ، اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ، ويعتبر مرقى بالشروط نفسها من اليوم التالى لانقضاء المدة ... » .

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ — فى شأن تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة فى الميعاد — ونص فى المادة الاولى منه على أنه

« يجوز أن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ — في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة — في الموعد المحدد ، أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام ، ووفقا للشروط والالوضاع الواردة به وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ، والا سقط الحق في حساب هذه المدد » .

ولما كان تحقق الشرط الزمني الذي اقتضته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، لترقية الموظف — الذي ضمت له مدة خدمة سابقة — ترقية حتمية الى الدرجة التالية ، لا يتوافر لهذا الموظف الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الذي اكتسب بموجبه حقه في ضم مدة خدمته السابقة . ومن ثم فان افادة الموظف من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة — سواء جاءت هذه الافادة استمدادا من أحكام هذا القرار ذاته أو من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — لا تستتبع تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما يترتب عليها من ترقية الموظف ترقية حتمية الى الدرجة التالية بصفة شخصية — في فترة سابقة على تاريخ العمل بأى من القرارين المشار اليهما ، بمعنى أنه لا يجوز — في هذه الحالة — ترقية الموظف ترقية حتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا المذكورة الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الذي أجاز بمقتضاه حساب مدد العمل السابقة .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فانه بالنسبة الى الموظفين الذين فاتهم تقديم طلبات حساب مدد الخدمة السابقة في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وسقط بذلك حقهم في حساب تلك المدد ، ثم جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، فانشأ لهم حقا في حسابها — فان حساب مدد خدمتهم السابقة بمقتضى هذا القرار الاخير ، لا يجعل لاي منهم حقا في الترقية طبقا لحكم المادة ٤٠ مكررا المشار اليها ، الا اعتبارا من تاريخ العمل به . ذلك لانه قبل نفاذ هذا القرار كان الموظف قد سقط حقه في الضم نهائيا ، وعلى مقتضى ذلك يعتبر القرار الاخير هو

القرار الذى أنشأ له الحق فى الضم ، فلا تجوز ترقيته ترقية حتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا سالفه الذكر ، الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه ، ولو كان قد استوفى النصاب الزمنى الواجب توافره للترقية وفقا لحكم المادة المذكورة ، فى تاريخ سابق لذلك .

لهذا انتهى رأى الى أن الموظفين الذين افادوا من حساب مدد العمل السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، لايفيدون من الترقية الحتمية المقررة فى المادة ٤٠ مكررا المذكورة ، الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم لا يصح ترقيتهم الى الدرجات التالية لدرجاتهم بصفة شخصية — طبقا لتلك المادة — الا اعتبارا من ذلك التاريخ ، ولو كانوا قد استوفوا النصاب الزمنى المنصوص عليه فى المادة ٤٠ مكررا فى تاريخ أسبق .
(فتوى ٧١٠ فى ١٩٦٢/٧/٤)

قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

نص المادة ٤١ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على تخصيص ثلث درجات الاقدمية المطلقة فى كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناتجة عن ترقية قدامى الموظفين طبقا للمادة ٤٠ مكررا من قانون التوظيف ، وعن تطبيق قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ — هدف الشارع من هذا التخصيص — وجوب شغل الدرجات الاصلية المذكورة بأصحاب الدرجات الشخصية بقوة القانون من تاريخ خلوها دون حاجة لاي اجراء — اثر ذلك : امتناع الترقية عليها لكونها غير خالية ، فاذا ما صدر قرار بالترقية عليها يعتبر منعما غير ذى اثر قانونى لوروده على غير محل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤١ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه « مع عدم

الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ ، ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة — ويعتبر مرقى بالشروط نفسها في اليوم التالي لانقضاء المدة . والموظفون الذين أكملوا هذه المدة قبل صدور هذا القانون — يعتبرون مرقين من تاريخ صدوره .

ويخصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هذه المادة والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعالات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .

وبين من الفقرة الاخيرة من هذا النص ، أن القانون يقضى بأن تخصص عليها ثلث الدرجات المخصصة للترقيات بالاقدمية في كل وزارة أو مصلحة ، لتسوى عليها الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق مانصت عليه المادة ٤٠ مكررا من ترقية الموظف الذي يقضى في درجة واحدة أو في درجتين متتاليتين أو ثلاث درجات متتالية أو في أربع درجات متتالية ، المدد المنصوص عليها فيه ، الى الدرجة التالية لدرجته اعتبارا من تاريخ اكتمال هذه المدد ، وكذلك الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق قانون المعادلات الدراسية الذي يقضى باعتبار الموظفين الذين تسرى في شأنهم أحكامه ، في الدرجات المقررة للمؤهلات الحاصلين عليها ، اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها أو من تاريخ التحاقهم بخدمة الحكومة ، أى التاريخين أقرب .

وقد اراد الشارع بهذا التخصيص التخلص من الدرجات الشخصية الناشئة عن الترقيات والتسويات المشار اليها والتي قررت حتى لا يكون تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا وقانون المعادلات الدراسية ، رهنا بوجود درجات خالية ، اذ أن تطلب ذلك مما يحول دون تحقيق ما استهدفه الشارع بهذه الاحكام من التيسير على قدامى الموظفين الذين ظلوا في درجاتهم المدد الطويلة المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن تسوية حالة

حملة المؤهلات الدراسية الموجودين بالخدمة في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ تاريخ نفاذ قانون المعادلات الدراسية ، تسوية تعالج الاوضاع التي كانوا فيها والتي كانت مثار الشكوى المتكررة منهم . وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف — قضى الشارع باجراء الترقيات والتسويات المشار اليها ، على أساس وضع الموظف في الدرجة التي يرقى اليها ، أو يستحقها طبقا للتسوية — وذلك بصفة شخصية ، مراعاة لاوزاع الميزانية التي لا تتضمن عندئذ درجات أصلية يمكن وضعه عليها . وهذا بطبيعته وضع مؤقت ، وتضمن القانون وسيلة تسويته بما نص عليه من أنه عند وجود درجات خالية ، يخصص ثلثها لوضع أصحاب الدرجات الشخصية عليها ، حتى تستنفذ هذه الدرجات . وتخصيص ثلث الدرجات المخصصة للترقية بالاقدمية ، لأصحاب الدرجات الشخصية ، على نحو ما سلف شرحه انما يتم بقوة القانون ، بحيث ينشأ المركز القانوني المترتب عليه بمجرد خلو الدرجات ، ودخولها في نسبة الثلث المشار اليها دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء في هذا الخصوص ومن ثم لا يعدو الامر مجرد تنفيذ مادي لما ترتب بقوة القانون ، من تخصيص هذه الدرجات لاجراء التسوية المشار اليها وبذلك تصبح الدرجات المذكورة مشغولة بمن يسعفهم الدور من أصحاب الدرجات الشخصية المشار اليهم ، اذ يعتبر هؤلاء قد وضعوا بقوة القانون على الدرجات الاصلية المشار اليها ، اعتبارا من تاريخ خلوها .

ونحصل مما سبق أن تسوية أصحاب الدرجات الشخصية على الدرجات الاصلية التي تدخل في حدود النسبة المخصصة لاجراء هذه التسوية ، طبقا للمادة ٤ مكررا سالفه الذكر ، تتم بقوة القانون ، بحيث ينشأ المركز القانوني المترتب عليها بمجرد تحقق موجبه ، وهو خلو الدرجات الاصلية الداخلة في حدود هذه النسبة .

وعلى مقتضى ذلك ، فان الدرجات الاصلية المذكورة ، تشغل بقوة القانون بأصحاب الدرجات الشخصية المشار اليهم ، اعتبارا من تاريخ خلوها . يترتب على ذلك كل الآثار التي تترتب قانونا ، على شغل درجة ما ، ومنها امتناع الترقية اليها ، لان الترقية لا تكون الا الى درجة خالية .

وتطبيقا لذلك — فانه ما دام الثابت الذى لا نزاع فيه بين كل من
ديوانى الموظفين والمحاسبات — أن الدرجة الخامسة التى خلت فى وزارة
الاشغال العمومية فى ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٢ ، تدخل فى نسبة الثلث ،
المخصصة لتسوية الدرجات الشخصية ، اذ أن الترقية الى هذه الدرجة
كلها تتم بالاقدمية ، طبقا للقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ وكانت هذه
الدرجة هى سادس درجة خامسة تخلو فى تلك السنة وكانت الدرجات
الخمس التى خلت قبل ذلك قد شغلت أربع منها بالترقية اليها ، وشغلت
درجة منها بتسوية درجة شخصية عليها — فان هذه الدرجة التى خلت
فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، تكون قد تعينت كدرجة تسوية ، ومن ثم
تعتبر مشغولة بقوة القانون اعتبارا من هذا التاريخ ، بصاحب الدرجة
الشخصية الذى حصل عليه الدور ليوضع على درجة أصلية طبقا
للقانون . وتبعا لذلك يكون من غير الجائز قانونا الترقية بعد ذلك على
هذه الدرجة ، والقرار الذى يصدر باجراء مثل هذه الترقية ، لا يجد
محلا يرد عليه ، فيكون لذلك غير ذى أثر قانونا . ويعتبر لذلك كأن لم
يصدر أصلا ، لاستحالة أعمال مقتضاه قانونا ، ما دام أنه ليس ثمة
درجة شاغرة ، تجرى ترقية الموظف المرقى به عليها .

ولما تقدم — يكون القرار الوزارى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ المشار
اليه فيما سلف — جاء فيما تضمنه من الترقية الى الدرجة الخامسة
الكتابية التى خلت بوزارة الاشغال فى ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٢ ، رغم
كونها قد شغلت فى التاريخ المذكور بوضع أقدم الموظفين أصحاب الدرجات
الخامسة الشخصية عليها ، غير مصادف محلا يرد عليه ، مما يقتضى عدم
الاعتداد بالترقية المقررة به ، واجراء مقتضى ذلك وترتيب أثره قانونا ،
دون تنقيد بميعاد ، وبذلك ترد الترقية المشار اليها ، الى تاريخ خلو درجة
خامسة أخرى أن كانت قد خلت بعدئذ درجات والا اعتبرت كأن لم تكن ،
بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد رأى ادارى الفتوى والتشريع
لديوانى الموظفين والمحاسبات الذى ضمنت كتابها رقم ٥٢/٥/٥٨ المؤرخ
فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٦٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٢ بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية — مقصور على الموظفين المنسبين الذين أمضوا فعلا حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٢ خمس عشرة سنة في احدى الدرجات من التاسعة الى الخامسة — لا يشمل من تكتمل لهم هذه المدة بعد هذا التاريخ — تسوية حالة موظف على خلاف احكامه — من حق الادارة بل يقع واجبا عليها ان تعيد تسوية الحالة دون تقيد بمواعيد السحب .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضى في درجته الحالية خمس عشرة سنة على الاقل في ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢ . ويخضع بتكاليف هذه الترقيات على وفر اعتمادات الباب الأول في ميزانية كل وزارة أو مصلحة . وواضح أن هذا القانون انما يعنى طائفة معينة من الموظفين المنسبين هم أولئك الذين أمضوا فعلا حتى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٢ خمس عشرة سنة في احدى الدرجات من التاسعة الى الخامسة دون غيرهم من الموظفين الذين تكتمل لهم هذه المدة بعد ذلك ، ولما كان الثابت أن المدعى لم يتوافر له شروط استحقاق الترقية في ١٩٥٢/٦/٣٠ لانه لم يكن قد أكمل خمس عشرة سنة في ذلك التاريخ فانه يخرج بالتالى من مجال تطبيق القانون ويكون من حق الادارة بل يقع واجبا عليها ودون التقيد بمواعيد السحب أن تعيد تسوية حالته طبقا للاوضاع السليمة نزولا على حكم القانون .

قاعد رقم (٦٩٩)

المبدأ :

الترقية الوجوبية التي تتم بقوة القانون بالنسبة الى قدامى الموظفين طبقا لما تقتضى به المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مجالها انما يترتب حيث تكون الترقية الى الدرجة التالية في ذات الكادر الذى ينتمى اليه الموظف .

ملخص الحكم :

ان مجال الترقية الوجوبية التي تتم بقوة القانون بالنسبة لقدامى الموظفين طبقا لما تقتضى به المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انما يكون محل الترقية فيها الى الدرجة التالية في ذات الكادر الذى ينتمى اليه الموظف ، وهو ما أفصح عنه المشرع بالنص الصريح حيث أشار في صدر المادة الى وجوب عدم الاخلال بنص المادة ٤١ التي أرست ضوابط الترقية من أعلى درجة في الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى ومن الكادر الكتابى الى الدرجة التالية لها في الكادر الادارى ، تلك الترقية الجوازية التي أوردها الشارع خروجاً على الاصل العام فيما يتعلق بالفصل بين هذين الكادرين ، والتي يستوى في الافادة منها قدامى الموظفين وغيرهم ممن يشغلون الكادر المتوسط .

(طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — لا يشترط للترقية بصفة شخصية بالتطبيق لاحكام هذه المادة أن تكون المدد المبينة بها قضاها الموظف في كادر واحد — أساس ذلك أن حكمة التيسير على قدامى

الموظفين التي قامت عليها هذه المادة تتنافى مع هذا التفسير الضيق .

ملخص الحكم :

ان مثار المنازعة يدور حول ما اذا كان يشترط لترقية الموظف بصفة شخصية . بالتطبيق لنص المادة (٤٠) مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — أن يقضى المدد المبينة في هذه المادة في كادر واحد أم أنه يمكن الاعتداد بها دون اشتراط وحدة الكادر .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ان المادة ٢ منه تنص على أن « يستبدل بنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النص الآتي :

« مع عدم الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ ، ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية أعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها في اليوم التالي لانقضاء المدة » .

« والموظفين الذين أكملوا هذه المدة قبل صدور هذا القانون يعتبرون مرقين من تاريخ « صدوره » .

« ويخصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هذه المادة والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والقوانين المعدلة له » .

وقد ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون ان الترقيات في الكادرات

السابقة على صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم تكن لها قواعد ثابتة تلتزمها الادارة عند اجرائها اللهم الا قضاء الموظف الحد الأدنى اللازم للبقاء في الدرجة ٠٠ وكان من نتيجة ذلك أن رسب غالبية الموظفين في درجة واحدة مددا متراوح بين ١٥ ، ٢٠ سنة ولقد استبان للادارة مدى الغبن الواقع عليهم فأصدرت القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بترقية من أمضى حتى صدوره ١٥ سنة في درجة واحدة الى الدرجة التالية بصفة شخصية وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٤٣ ولم يكن في ذلك علاج لمشكلة هؤلاء الراسخين المنسبين فتوالت التشريعات بين حين وآخر تضمنتها القوانين ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٢١ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ وكلها تعالج مشكلة الحد الأقصى لبقاء الموظف في درجة ودرجتين وثلاث درجات وترقيتهم للدرجة التالية بصفة شخصية » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان المادة ٤٠ مكررا المشار اليها لم تشترط للترقية الى الدرجة التالية بصفة شخصية أن تكون المدد المبينة فيها قد قضاها الموظف في كادر واحد ، اذ أن حكمة التيسير على قدامى الموظفين التي قامت عليها هذه المادة تتنافى مع هذا التفسير الضيق ، فلا يقف تطبيقها — اذن — عند حد الموظفين الذين أمضوا المدد المبينة فيها في كادر واحد ، وانما يصدق حكمها على كل من تحقق فيه وقت تطبيقها شرط قضاء المدد المبينة فيها ولو كان ذلك في أكثر من كادر اذ أن قضاء هذه المدد هو شرط أعمال النص حيث لا تخصيص بلا مخصص متى توفرت باقى الشروط المطلوبة لامكان الافادة من هذا النص وليس في ذلك مساس بقاعدة الفصل بين الكادرات ، لان الامر لا يتعلق بترقية موظف الى درجة أعلى في غير الكادر الذى ينظمه وقت تطبيق المادة المبينة آنفا على حالته اذ لا نزاع في وجوب أن تكون الترقية في الكادر ذاته ، وانما يتعلق الامر بالاعتداد بالمدد السابقة التي قضاها الموظف في كادر آخر وهو مجال مختلف تستقل به قواعد ترقية قدامى الموظفين .

ومن حيث أنه على ما تقدم لا يحول دون أعمال نص المادة ٤٠ مكررا مسالفة الذكر بالنسبة الى السيد / المطعون في ترقيته — أن يكون وهو في الكادر الفنى العالى قد أمضى أغلب المدة المبينة

في تلك المادة في درجات الكادر الفني المتوسط اذ أن شرط أعمال النص المشار اليه يتحقق متى أمضى المدة المحددة في القانون — وهي ٢٨ سنة — في ثلاث درجات متتالية ولم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، وهو ما تحققت من توفره الجهة الادارية ورقته لذلك الى الدرجة الرابعة الشخصية وبذا تكون قد طبقت القانون في حقه تطبيقا صحيحا وتكون ترقيته بالاقدمية الى الدرجة الاعلى بالقرار المطعون فيه استنادا الى اقدميته في الدرجة الرابعة الشخصية سليمة ومطابقة لاحكام القانون.

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)

الفرع الثاني

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن

نظام العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم (٧٠١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تصالح حالة قدامى الموظفين الراسبين — الفارق بينها وبين المادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — القانون الجديد لا يعرف الدرجات الشخصية — المادة ٢٢ سאלفة الذكر تسرى في شأن العامل سواء سبق تطبيق حكم المادة ٤٠ مكررا على حالته أم لم يسبق .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى في مادته الثانية القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الا أن هذا الالغاء — باعتباره واردا في تشريع لاحق غير ذي أثر رجعي — لا يمس الحقوق الذاتية والمراكز القانونية التي رتبها المادة / ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين الذين توافرت فيهم شروط الافادة منها ابان سريان حكمها .

وان المادة ٢٢ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شأنها شأن المادة / ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — تعالج حالة قدامى الموظفين الراسبين في الدرجات ، على اختلاف في حكم المادتين اختلافا مرده الى أن القانون الجديد لا يعرف نظام الدرجات الشخصية ولذلك قررت المادة / ٢٢ المذكورة منح من تتوفر فيه شروطها أول مربوط الدرجة الاعلى أو احدى علاواتها ، دون منح الدرجة ذاتها •

وان حكم المادة / ٢٢ المشار اليها يسرى في شأن العامل ، سواء سبق تطبيق حكم المادة / ٤٠ مكررا على حالته أو لم يسبق ، لان مناه سريانها هو توفر الشروط المنصوص عليها فيها ، فكلما توفرت هذه الشروط أفاد العامل من حكمها ولا يحول دون ذلك سابقة تطبيق المادة / ٤٠ مكررا في حقه ، يؤكد هذا ما قضت المادة / ٢٢ من أن يسرى حكمها على العاملين الذين أكملوا المدد المنصوص عليها فيها قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •

(ملف ٢٠٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٩/٤)

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة على منح العامل الذى يرسمب في درجة أو أكثر مددا معينة — راتب الدرجة الاعلى — عدم اعتبار تلك ترقية — أساس ناك وأثره — عدم حساب أى أقدمية للعامل في الدرجة الاعلى — نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعدم جواز ترقية الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية الى أعلى من الدرجة الرابعة وجواز ترقية الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها لغاية الدرجة الثالثة — سريان هذا النص عند الترقية الى احدى درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام

وقتية للعاملين المدنيين بالدولة — عدم انطباقه عند تطبيق حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم اشتمال هذا الحكم على ترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، مالم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون ، على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » .

وان هذا النص يتضمن منح العامل الذى يراسب في درجة أو أكثر المدد المبينة فيه راتب الدرجة الاعلى مع بقاءه شاغلا لدرجته وقائما بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تحسب له أى أقدمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها أى حق في الترقية الى هذه الدرجة فهو يختلف عن الترقية التى تتضمن تقدم العامل في التدرج الوظيفي والمالى كما يختلف عن الترقية الى درجة شخصية طبقا لحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لان مثل هذه الترقية كانت ترتب للموظف اقدمية في الدرجة المرقى اليها وكانت تسمح بالترقية الى عدة درجات شخصية متتالية بعد استكمال مدد جديدة في الدرجة الشخصية المرقى اليها على عكس الحكم الذى تضمنته المادة ٢٢ سالفة الذكر والذي يقف بالعامل عند نهاية مربوط الدرجة الاعلى فلا يتجاوزهما استطلت مدة رسوب العامل في درجته مرة أخرى .

ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من أن تؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية الى درجة أعلى لان ذلك ليس معناه اشتراط جواز الترقية الى هذه الدرجة وانما يجب ان يؤخذ هذا النص على انه اذا رقى العامل في الحالات التي تجوز فيها الترقية الى الدرجة الاعلى فانه في هذه الحالة تؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار .

وعلى ذلك فان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ان « الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية لايجوز ترقيةهم الى اعلى من الدرجة الرابعة .

أما الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيةهم لغاية الدرجة الثالثة » وهو النص الذي يسرى عند الترقية الى احدى درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة لا ينطبق بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم اشتمال هذا الحكم على تربيته كما أسلفنا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحكم الوارد في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر ترقية مما ينطبق على القيود الخاصة بالمؤهلات الدراسية الواردة في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاصة بالحد الاعلى للترقية بالنسبة لغير ذوى المؤهلات أو الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية أو مايعادلها .

(فتوى ٤٧٩ في ١٩٦٧/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٧٠٣)

المبدأ :

المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — نصها على أنه اذا قضى العامل ١٥ سنة في درجة واحدة من الكادر أو ٢٣ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٧ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣٠ سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها وتتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية الى درجة أعلى — يتعين عند حساب المدد المنصوص عليها في المادة ٢٢ أن تكون هذه المدد قد قضيت في درجات متتالية تدرج فيها العامل بطريق الترقية من درجة الى الدرجة الاعلى منها مباشرة — الترقية من درجة مستخدم لا تكون الا الى درجة رئيس عمال — شغل لدرجة صانع غير دقيق تكون بطريق التعيين ابتداء — عدم تحقق التلو المنصوص عليه في المادة ٢٢ المشار اليها — أثر ذلك — عدم جواز ضم المدد السابقة في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة ثم في درجة مستخدم المنشأة في كادر العمال الى درجة صانع غير دقيق — عدم افادة العامل في هذه الحالة من حكم المادة ٢٢ سائلة الذكر لعدم اكتمال المدد المطلوبة فيها ٠

ملخص الفتوى :

من حيث أن العامل المذكور قد عين في وظيفة مستخدم خارج الهيئة (ساع) من الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٤٦/١٠/٢١ وظل يتدرج في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى أن رقى الى الدرجة الاولى في ١٩٥٧/٣/٢١ وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ نقل الى كادر العمال في درجة مستخدم ٣٢٠/٢٠٠ مليما ٠

وأنه عين اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٤ في وظيفة صانع غير دقيق بالدرجة (٣٦٠/٢٠٠ مليما) ٠

وأعمالا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام

العاملين المدنيين والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا له نقل المذكور الى الدرجة العاشرة المعادلة للدرجة ٣٦٠/٢٠٠ ميمما مع احتساب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على هذه الدرجة الأخيرة اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٤ .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) الخمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانها عليهم من تاريخ العمل به .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ على أن « يسرى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ » .

ومن حيث أن مؤدى نص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين والذي يطبق على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ - مؤدى هذا النص أن المشرع استعاض عن ترقية قدامى العاملين الى درجات شخصية اذا قضو مددا طويلة في درجاتهم بتقديمهم في التدرج المالى وحده دون التدرج الوظيفى فيحصلون على راتب الدرجة الأعلى وعلاواتها دون شغلهم لهذه الدرجة على أن يؤخذ

في الاعتبار ما يحصل عليه العامل من علاوات تطبيقا لهذا النص عند ترقيته فيما بعد الى الدرجة الاعلى .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فانه عند حساب المدد المنصوص عليها في المادة ٢٢ يتعين أن تكون هذه المدد قد قضيت في درجات متتالية تدرج فيها بطريق الترقية من درجة الى الدرجة التي تليها .

ولا أدل على هذا من أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على أنه « في حساب هذه المدد ، تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٢٠٠ مليم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ٣٠٠/٢٥٠ مليم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة .

والتلو يعنى أن تكون الدرجة هي الدرجة الاعلى منها مباشرة ولايتأتى انتقال العامل من درجة الى الدرجة التالية لها الا بطريق الترقية.

ومن حيث ان الحكمة من نص المادة ٢٢ سالفه الذكر وتطبيقها على عمال اليومية هي معالجة رسوب العامل في درجة أو درجتين أو ثلاث درجات أو أربع درجات مددا طويلة دون ترقية وذلك بتحسين حالته عن طريق منحه مرتب وعلاوات الدرجة الاعلى منها وهذه الحكمة تنتفي اذا خرج العامل من تسلسل الدرجات الذي رسب فيه دون أن تكتمل في حقه مدد الرسوب المقررة قانونا الى تسلسل آخر للدرجات في سلك جديد للوظائف بطريف التعيين الجديد .

ومن حيث ان السيد / قد التحق بالخدمة في وظيفة من وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة هي وظيفة ساع ، وقد نقل الى درجة مستخدم (٣٢٠/٢٠٠ مليم) المنشأة في كادر العمال بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ باعتباره من المستخدمين الخارجين عن الهيئة غير الصناع .

ومن حيث انه وفقا لاحكام كادر العمال فان الترقية في وظيفة مستخدم وهي من درجات العمال العاديين التي تضمنها الكشف الاول

من كادر العمال لا تكون الا في وظيفة رئيس عمال التي تضمنها الكشف الثاني أما درجة صانع غير دقيق التي تقلدها المذكور في ١٩٦٣/٣/٤ فقد شغلها بطريق التعيين المبتدأ فهي ليست درجة تالية لدرجة مستخدم أو درجة رئيس عمال .

فانه لا يفيد من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين سالفة الذكر لعدم جواز ضم المدد السابقة التي قضاهم في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة ثم في درجة مستخدم المنشأة بكادر العمال الى مدة الخدمة الجديدة في وظيفة صانع غير دقيق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ من المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم استكمال المدد المتطلبه فيها .

(ملف ٢١٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)

قاعد رقم (٧٠٤)

المبدأ :

المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة — تحديدها لمد معينة ، اذا قضاهم العامل في عدد من الدرجات ، تعين منه اول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — جواز افادة العامل منها أكثر من مرة — علة هذا ان المادة سالفة الذكر تنطبق كلما أمضى العامل المدد المتصوص عليها فيها في الدرجة التي يشغلها أو في الدرجات الاخيرة المتتالية دون التقيد بحساب هذه المدد من درجة التعيين لأول مرة — أساس ذلك أن المادة ٢٢ جاء حكمها عاما ، في عبارات عامة ، فتسرى كلما توفرت شروط تطبيقها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها حددت مددا معينة اذا قضاهم

العامل في عدد من الدرجات ، تعين منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولا خلاف في أن العامل يفيد من حكم هذه المادة اذا قضى المدد المنصوص عليها فيها في درجة أو درجتين أو ثلاث أو أربع درجات متتالية اعتبارا من تاريخ تعيينه الاول ، وكذلك فان هذا الحكم ذاته ينطبق أيضا اذا كان العامل قد قضى هذه المدد في الدرجات الاخيرة بصرف النظر عن درجة تعيينه أول مرة وأساس ذلك أن المادة المذكورة جاءت في عبارات عامة ولم تجعل حكمها مقصورا على العامل الذي يمضى تلك المدد في درجات متتالية بما فيها درجة التعيين ، وانما جاء حكمها عاما بحيث يسرى كلما توافرت شروط تطبيقه ، فيفيد منها العامل الذي يمضى خمس عشرة سنة في درجته الاخيرة أو سبعا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين وهكذا بصرف النظر عن كونه سبق ان استفاد من هذا الحكم لتوافر شروطه في شأنه من قبل .

ولا يقدح في النتيجة المتقدمة بأنها تؤدي الى أن يستمر العامل في الاستفادة من حكم المادة ٢٢ حتى يصل الى الدرجات التي تتم الترقية اليها بالاختيار وهي درجات عليا تخصص لوظائف قيادية ويشترط في شاغليها شروط قد لا تتوافر قيمن ينطبق عليه حكم هذه المادة — ذلك لانه فضلا عن أن حكم المادة المذكورة حكم عام لم يقم دليل على تخصيصه فان قصارى ما يصل اليه العامل الذي يطبق عليه هو الحصول على أول مربوط الدرجة الاعلى أو على علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، دون أن يؤدي ذلك الى أن يشغل الدرجة الاعلى ذاتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تنطبق كلما أمضى العامل المدد المنصوص عليها فيها في الدرجة التي يشغلها أو في الدرجات الاخيرة المتتالية دون التقيد بحسابها من درجة التعيين ومع توافر الشروط الاخرى المقررة بتلك المادة .

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ :

العامل الذى سبق أن طبقت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقى ترقية وظيفية فى ذات الدرجة التى يشغلها يستحق أول علاوة دورية بعد الترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها — أساس ذلك أن هذا العامل لا يفيد من الاستثناء الذى أورده الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لأن الرفع المالى الذى أصابه نتيجة تطبيق المادة ٢٢ عليه لم يؤخذ فى الاعتبار عند ترقيته ترقية وظيفية فى ذات الدرجة حيث منح علاوة ترقية ومن ثم يتعين الالتزام فى شأنه بالأصل العام الذى يمنع على العامل أن يجمع خلال سنة واحدة بين الزيادة التى أصابته نتيجة للترقية وبين العلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى » .

كما تقضى المادة ٣٥ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٧ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون

وبحث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة • ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته •

ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة إلا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعنيين فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقين إليها أو علاوة من علاواتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » •

ويستفاد من هذين النصين أن العاملين الذين يمضون في درجاتهم المدد المبينة في المادة ٢٢ يمنحون أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر •

وإذا كانت المادة ٢٠ من قانون نظام موظفي الدولة المشار إليه تنص على أن يمنح العامل عند ترقيته أدنى مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، فمن ثم فإن العلاوة التي تمنح للعامل تطبيقا لنص المادة ٢٢ تعتبر بمثابة علاوة ، إذ هي مساوية لها من كل وجه بحسبانها تحقق للعامل تقدما في التدرج المالي على النحو الذي تحققه الترقية ، وإن لم تحقق له تقدما في التدرج الوظيفي ، كما أن هذه العلاوة تؤخذ في الاعتبار عند ترقية العامل فيما بعد إلى الدرجة الأعلى فينحصر أثر الترقية عندئذ في تقدمه في التدرج الوظيفي دون التدرج المالي لسبق إفاذته منه •

وفيما يختص بالعلاوة الدورية فالأصل أنها تستحق سنويا ، ويستثنى من ذلك العاملون الذين يلتحقون بالخدمة لأول مرة فتستحق علاوتهم في

أول مايو التالى لانتهاؤ سنتين من تاريخ دخولهم الخدمة ، وتستحق العلاوة الدورية بعد الحصول على أية ترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها ، ويستثنى من ذلك العاملون الذين سبق افاذتهم من المادة ٢٢ فيستحقون علاوتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وأساس هذا الاستثناء أن الترقية تؤدى حتما الى تحسين فى مرتب العامل يتمثل فى منحه أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولم يشأ المشرع أن يجمع العامل خلال سنة واحدة بين هذه الزيادة فى المرتب وبين العلاوة الدورية ، ومن ثم قضى بتأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد ترقيته مدة سنة .

ومن حيث أن العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ ثم يرقى بعد ذلك لا يحصل على علاوة بمناسبة هذه الترقية تأسيسا على أن العلاوة التى منحت له طبقا لنص المادة السالفة تؤخذ حينئذ فى الاعتبار ، لذلك فقد استثنى المشرع هذا العامل من حكم تأجيل العلاوة وقرر استحقاقه لعلاوته الدورية بعد سنة من تاريخ منحه العلاوة السابقة ، أى أنه يحصل على علاوته فى موعدها العادى ولا ريب فى أن حكمة هذا الاستثناء لا تتوافر بالنسبة للعامل الذى سبق له الافادة من المادة ٢٢ ثم رقى ترقية عمالية فى ذات الدرجة التى يشغلها ومنح علاوة ترقية اعمالا لاحكام كادر العمال رغم سبق تطبيق المادة ٢٢ عليه ، ومن ثم يتعين القول بأن هذا العامل لا يفيد من الاستثناء الذى أورثته الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين ، وذلك لان الرفع المالى الذى أصابه نتيجة تطبيق المادة ٢٢ عليه لم يؤخذ فى الاعتبار عند ترقيته وظيفيا فى ذات الدرجة حيث منح علاوة ترقية ، وبالتالي فان هذا العامل لا يمنح علاوته الدورية فى موعدها العادى ، وانما يتعين الالتزام فى شأنه بالاصل العام الذى يقضى بتأجيل العلاوة الدورية لمدة سنة للعامل الذى يرقى وذلك من أن يجمع خلال سنة واحدة بين الزيادة التى أصابته نتيجة للترقية وبين العلاوة الدورية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى أن العاملين الذين سبق أن طبقت عليهم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقوا ترقية

وظيفية في ذات الدرجة التي يشغلونها ومنحوا علاوة الترقية ، يستحقون أول علاوة دورية بعد الترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها .

(ملف ٣٢٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠)

قاعدة رقم (٧٠٦)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين بالدولة على أنه اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ٠٠٠ الخ أن يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — طريقة حساب المدد والدرجات انصوص عليها في هذه المادة — وجوب الحساب اعتبارا من الدرجة التي وصل اليها الموظف في ١٩٦٤/٧/١ أو بعد ذلك مع الرجوع الى الدرجات الأدنى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه : « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين أكملوا المدد السابقة

قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » .
ومن حيث أن مقطع النزاع يتمثل في طريقة حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في تلك المادة وهل تحسب ابتداء من تاريخ التعيين أم اعتبارا من الدرجة التي وصل اليها الموظف في ١/٧/١٩٦٤ مع الرجوع الى الدرجات الأدنى .

ومن حيث أن الغرض الذي تواجهه المادة (٢٢) سالفة الذكر هو حالة الموظف الذي رسب مدد معينة في درجة أو أكثر واراد الشارع ان يصفيه تحسين في مرتبه رغم ترقيته من آخر درجة وصل اليها الى الدرجة الاعلى بدليل النص على أنه في هذه الحالة : « يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر والنص على أن : « تؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى » .
الامر الذي يقطع بأن التاريخ الفاصل الذي يتخذ أساسا لبدء حساب المدد والدرجات هو تاريخ الحصول على الدرجة التي وصل اليها الموظف في ١/٧/١٩٦٤ أو بعد ذلك وليس تاريخ التعيين .

ومن حيث أن الرأي العكسي الذي يذهب الى حساب المدد والدرجات ابتداء من تاريخ التعيين يترتب عليه النتائج الآتية :

(أولا) : ان يحصل الموظف على أول مربوط الدرجة أو احدى علاواتها ايهما أكبر في وقت سبق أن حصل فيه على ذلك الاثر المالى فلا يكون له من ناحية محل ومن ناحية أخرى لا يكون في هذا تحقيق للتحسين الذي اراد الشارع أن يصفيه الموظف بعد طول ركود في درجة أو اكثر عددا من السنين .

(ثانيا) : فان قيل بأن التحسين يتمثل في هذه الحالة في تعديل تاريخ حصول الموظف على أول مربوط الدرجة أو احدى علاواتها ايهما أكبر برده الى تاريخ سابق مما يفىء عليه علاوات أخرى ، تعارض ذلك المنطق مع حكم القانون الصريح لان الاثر الوحيد الذي رتبته المادة ٢٢ سالفة الذكر على الحصول على عدد من الدرجات في نصاب زمني مقدر هو منح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من تاريخ نفاذ المادة المذكورة في ١/٧/١٩٦٤ وهذا يتعارض مع تعديل تاريخ الحصول على أول مربوط أو العلاوة برده الى تاريخ سابق اذ

المسلم أن الآثار المالية تتحدد تحديدا دقيقا بالنص الصريح ولا يجوز رد الاثر المالى الى تاريخ سابق لان ذلك لن يجد السند القانونى الذى يقوم عليه ومن ثم لا يجوز امتداد نطاق الاثر المالى الى تاريخ سابق على تاريخ نفاذ النص وسريانه « من تاريخ العمل به » • ومفادا هذا جميعه ان القانون لا يجيز حساب الدرجات والمدد ابتداء من تاريخ التعيين •

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١)

الفرع الثالث

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين

قاعدة رقم (٧٠٧)

المبدأ :

مقتضى الاخذ بفكرة الاثر الرجعى أن العاملين الذين يرقون طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يفيدون من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يقف تطبيق حكم هذه المادة عليهم اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ (تاريخ الغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) — وجوب أعمال الاثر الرجعى للترقية فى كل حالة تتوافر فيها بالنسبة للعامل الشروط والمدد المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — عدم اقتصار الاثر الرجعى على حالة اكمال العامل ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية — شرط أعمال الاثر الرجعى للترقية طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ألا يترتب على أعمال هذا الاثر اهدار أحد الشروط التى استلزمها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للانفاذ من حكمه — مقتضى أعمال الاثر الرجعى للترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أن من حق العامل الذى رقى الى خامس درجة وفقا لهذا القانون الانفاذ مرة أخرى من حكم المادة ٢ من هذا القانون بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد اتم ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية وتعتبر ترقيته لها من تاريخ استكمال هذه المدة — جواز تكرار الانفاذ من حكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أساسا ذلك أن هذه المادة لم تنص على

تطبيق حكمها مرة واحدة فقط وانما جاء نصها مطلقا بحيث يسرى كلما توافرت شروط تطبيقه — أقدمية — جواز تعديل أقدمية العاملين الذين سبق لهم الاستفادة من حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك برد أقدميتهم في الدرجات التي رقاوا إليها الى تاريخ تطبيق المادة ٢٢ عليهم — وجوب رد أقدمية العامل الذي يرقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكمله ٢٢ سنة في خمس درجات — المدد الزمنية المحددة لاجازة الترقية — لا وجه للقول بوجوب استيفاء مدد زمنية محددة لاجازة الترقية من درجة الى أخرى وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك في حالة ما اذا توافرت في العامل شروط الترقية الى أكثر من درجة وفقا لهذا القانون — تقارير سنوية — التقارير التي يعتد بها عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ هي التقارير السنوية التي كان العامل قد حصل عليها في التاريخ السابق لاكماله المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — لا محل للاعتداد بآخر تقريرين حصل عليهما العامل قبل صدور هذا القانون — فئات العاملين التي لا تفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ هي تلك المحددة بنص المادة الثالثة منه بعد إلغاء المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ . درجة — العبرة في تحديد الوصف القانوني للدرجة التي يشغلها العامل هي بالرجوع الى المجموعة الوظيفية التي أدرجت فيها هذه الدرجة وقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — وصف هذه الدرجة الوارد في الميزانية هو الذي يحدد ما اذا كان العامل هو من عمال الخدمات المعاونة أم من العمال المهنيين .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد الترقيات التي تتم بأثر رجعي وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وهل تقتصر على حالة اكمال العامل ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية أم أن هذا الاثر الرجعي للترقيات ينصرف الى كل حالة يكمل فيها العامل المدد المنصوص عليها في المادة ٢ المشار اليها :

يبين من الرجوع لنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢

أنه يلزم توافر شروط معينة في العامل حتى يمكنه الاستفادة من حكمها بترقيته الى الدرجة الاعلى .

والشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة ثلاثة :
الشرط الأول :

أن يتدرج العامل في عدد معين من الدرجات .

الشرط الثاني :

أن يكمل العامل مددا محددة في الدرجات التي تدرج فيها وهذه المدد هي ١٥ سنة في درجة واحدة و ٢٣ سنة في درجتين و ٢٧ سنة في ثلاث درجات و ٣٠ سنة في أربع درجات و ٣٣ سنة في خمس درجات .

الشرط الثالث :

ألا يكون التقريران الاخيران المقدمين عن العامل بدرجة ضعيف .

فاذا ما تحققت هذه الشروط في حق أحد العاملين فإنه يرقى بأثر رجعى من تاريخ اكماله المدة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه يتمين لاعمال الاثر الرجعى للترقية في كل حالة تتوافر فيها بالنسبة للعامل الشروط والمدد المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك على أساس ما تقضى به الفقرة الاولى من هذه المادة من أنه اذا قضى العامل ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٣ سنة في درجتين أو ٢٧ سنة في ثلاث درجات أو ٣٠ سنة في أربع درجات أو ٣٣ سنة في خمس درجات اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة « ومفاد ذلك أن الترقية في جميع هذه الحالات تتم بأثر رجعى بمجرد اكتمال المدد المشار اليها ولا يقتصر الاثر الرجعى عن حالة اكمال العامل ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية لان ذلك يعتبر تخصيصا لنص المادة الثانية في حين أن هذا النص جاء عاما فيما يختص بالاثـر الرجعى للترقية .

ومما يدعم هذا النظر ان مشرع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الغى المادة ٢ من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ التي كانت تقضى باعتبار العامل مرقى الى الدرجة الاعلى من تاريخ العمل بهذا القانون .

الا أنه يجدر التنبيه الى أنه يتعين في جميع الاحوال أن تتوافر في العامل الشروط التي استلزمها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للإفادة من حكمه ، وأنه لا يجوز أعمال الاثر الرجعي للترقية بما قد يؤدي الى اهدار أحد هذه الشروط ، كأن يقترب على أعمال هذا الاثر الارتداد بأقدمية العامل الى تاريخ سابق على شغله الدرجة التي أدخلت في الاعتبار عند حصر المدد والدرجات اللازمة للترقية .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى أحقية العامل الذي رقى الى خامس درجة وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، في الافادة مرة ثانية من حكم المادة ٢ منه بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد أتم ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية :

فان مقتضى أعمال الاثر الرجعي للترقية وفقا لما تقدم فان من حق العامل الذي رقى الى خامس درجة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الافادة مرة ثانية من حكم المادة ٣٥ من هذا القانون بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد أتم ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية وتعتبر ترقيته لها من تاريخ استكماله هذه المدة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى جواز تكرار الافادة من حكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ : فان المادة الثانية من هذا القانون حددت مددا معينة اذا قضاها العامل في عدد معين من الدرجات يتعين ترقيته الى الدرجة التي تعلوها من اليوم التالي لاستكمال هذه المدد ، ولم تنص هذه المادة على تطبيق حكمها مرة واحدة فقط ، وانما جاء نصها مطلقا بحيث يسرى كلما توافرت شروط تطبيقه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى كيفية تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين سبق لهم الافادة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقوا الى الدرجات الاعلى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وهل يحق لهم تعديل أقدميتهم في الدرجات التي رقوا اليها الى تاريخ تطبيق المادة ٢٢ عليهم :

فانه طالما أن عبارات الفقرة ٣ من المادة الثانية المشار اليها

جاءت مطلقة فانها تطبق على جميع العاملين الذين سبق لهم الافادة من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وسواء كانوا قد رقوا — عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى الدرجات الاعلى التى حصلوا على أول مربوطها أو علاوة من علاواتها وفقا لحكم المادة ٢٢ المشار اليها ، أم لم يكونوا قد رقوا بعد الى هذه الدرجات الاعلى وطبقا لهذا النظر فلا مجال لتخصيص حكم الفقرة ٣ المشار اليها وقصر تطبيقه على العاملين الذين أقادوا من المادة ٢٢ ولم يكونوا قد رقوا بعد — عند صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — الى الدرجات الاعلى .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى أحقية العامل الذى رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى ارجاع أقدميته فى الدرجة المرقى اليها الى اليوم التالى لاكماله ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية .

فانه يتعين رد أقدمية العامل الذى رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية أساس ذلك أن نص المادة ٣/٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ جاء مطلقا فى وجوب ترقية العاملين الذين أكملوا ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة ولو كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون . وحكمه هذا النص يتواءم بالنسبة للعاملين الذين لم يكونوا قد رقوا الى سادس درجة عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ كما انها تتحقق كذلك بالنسبة للعاملين الذين رقوا بالفعل الى سادس درجة ترقية عادية تكون بعد انقضاء أكثر من ٣٢ سنة فى خمس درجات ، ومن ثم يتعين رد أقدمية هؤلاء العاملين الآخرين فى سادس درجة رقوا اليها الى اليوم التالى لاستكمالهم مدة ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية .

وهذا التفسير يتفق مع قصد المشروع من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وهو اصلاح حالة الراسبين فى الدرجات — بأثر رجعى ، ويسوى بين العاملين الذين أكملوا مدة ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية ، والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة شاذة لا يقرها المنطق ولا تتفق مع الحكمة من

قواعد علاج الرسوب الوظيفي التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
اذ سيترتب عليه أن من رقى بالفلت الى سادس درجة قبل العمل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وبعد قضاؤه أكثر من ٣٢ سنة في خمس درجات
سيكون أسوأ حالا من العامل الذي لم تتم ترقيته الى سادس درجة
الا وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذ يستحيل تعديل أقدمية الاول في
سادس درجة رقى اليها الى تاريخ استكماله ٣٢ سنة في خمس درجات
متتالية في حين ان زميله الذي لم يرق الى سادس درجة الا وفقا للقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سيعتبر شاغلا هذه الدرجة اعتبارا من تاريخ
استكماله مدة ال ٣٢ عاما في خمس درجات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى اشتراط انقضاء مدد محددة
عند الترقية من درجة الى أخرى وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
أم أنه يجوز ترقية العامل الى أكثر من درجة في أيام متتالية :

فانه يتعين النظر الى القانونين رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ورقم ٢٨
لسنة ١٩٧٢ بوصفهما قانونين استثنائيين تضمننا شروط محددة لترقية
العاملين الذين رسبوا في درجات محددة لمدة طويلة . وعلى ذلك فان
ترقيات العاملين الذين يفيدون من أحكام هذين القانونين يجب أن تتم
وفقا للشروط المنصوص عليها فيهما وهي :

- ١ — أن يتدرج العامل في عدد معين من الدرجات .
- ٢ — أن يكمل العامل مددا محددة في الدرجات التي تدرج فيها .
- ٣ — الا يكون التقريران السنويان الاخيران المقدمان عنه بدرجة
ضعيف .

وواضح من استقراء الشروط المتقدمة أن المشرع لم يستلزم شروطا
أخرى لاجازة الترقية التي تتم وفقا لاحكام هذين القانونين ، ومن ثم
فلا وجه للقول بوجوب استيفاء مدد زمنية محددة لاجازة الترقية من
درجة الى أخرى وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك في حالة ما اذا
توافرت في العامل شروط الترقية الى أكثر من درجة وفقا للقانون المشار
اليه . اذ طالما أن نص هذا القانون جاء مطلقا فلا محل لتقييده بشروط
معينة لم ترد فيه ، كأن يقال بوجوب انقضاء المدد البينية للترقية ، أو

بوجوب ألا يكون ثمة مانع قانوني من اجرائها مثال ذلك أن يوقع على العامل جزاء تأديبي يحول دون ترقيته لفترة محددة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد التقارير التي يعتد بها عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ :

فانه يتعين الاعتداد بالتقارير السنوية التي كان العامل قد حصل عليها في التاريخ السابق لاكماله المدة اللازمة للترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، ذلك ان الترقيات التي تتم طبقا لهذا القانون ترتد بأثر رجعي الى تاريخ اكمال العامل المدد اللازمة للترقية الى الدرجة الاعلى، ومن ثم فانه يتعين الرجوع الى هذا التاريخ للنظر في مدى صلاحية العامل للترقية في ذلك الوقت ، ولا محل للقول بوجوب الاعتداد بآخر تقريرين قدما عن العامل قبل تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في ٩/٩/١٩٧١ لانه سيقرب على ذلك أعمال أثر هذين التقريرين بالنسبة لترقيات سابقة على وضعها وهو أمر لا يسوغ قانونا ، بل أنه قد يؤدي الى نتيجة شاذة تقتضها استبعاد أحد العاملين بصفة نهائية من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لمجرد حصوله على تقرير ضعيف في أحد التقريرين الاخيرين المتقدمين عنه قبل العمل بهذا القانون ، ولا شك في أن هذه النتيجة تأيدها العدالة والمنطق .

ويجدر التنبيه الى أنه في مجال تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين كانوا يخضعون لكادر عمال اليومية ، يجب أن يراعى أن هؤلاء العاملين لم يكونوا يخضعون لنظام التقارير السنوية قبل عام ١٩٦٦ ، ومن ثم فان ترقياتهم التي تتم وفقا لاحكام هذا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وترتد الى تاريخ سابق على عام ١٩٦٨ لايشترط فيها عدم الحصول على تقريرين بدرجة ضعيف .

ولقد طبق هذا الحكم على العاملين المشار اليهم عندما صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير أحقيتهم في الافادة من نص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اذ قضت المادة ٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه بأنه « لا تنقيد افادة العامل المنقول من كادر عمال اليومية من حكم المادة ٢٢ بشرط عدم الحصول

على التقريرين السنويين الآخرين بتقدير ضعيف وذلك خلال الفترة السابقة على السنة الميلادية ١٩٦٦ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين لنظام التقارير السنوية .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد فئات العاملين الذين لايفيدون من أحكام القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ :

فقد كانت المادة الخامسة من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يفيد من حكم المادة ٢ والفقرة الاولى من المادة ٣ :

- (أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى .
 - (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى ، الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو ما يعادلها .
 - (ج) العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .
 - (د) العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية (عمال مهنيون) .
 - (هـ) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .
- ولما صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ نصت المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز ترقية من أمضى المدد المقررة بالمادة السابقة لكل من:
- (أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى .
 - (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

ولقد نصت المادة السادسة من ذات القانون على إلغاء المواد الثالثة والرابعة والثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

وبين من استعراض هذين النصين أن المشرع حدد في القانون رقم

٢٨ لسنة ١٩٧٢ طوائف العاملين الذين لا يفيدون من احكامه وهم المشار اليهم في الفقرتين أ ، ب من المادة الثالثة المشار اليها ، ومن ثم فلم يدخل ضمن هؤلاء العاملين — أولئك الذين كان قد ورد ذكرهم في الفقرات ب ، ج ، د من المادة الخامسة من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ •

ولما كانت المادة ٤ من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بالغاء المواد ٣ و ٤ و ٨ من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ ولم يشمل هذا الالغاء نص المادة الخامسة من هذا القانون والتي كانت تحدد طوائف العاملين الذين لا يفيدون من حكم المادة الثانية منه ، لذلك فقد ثار التساؤل فيما اذا كان يجوز ترقية العاملين الذين ورد ذكرهم بالمادة الخامسة من القانون الاول ولم تشملهم المادة الثالثة من القانون الثاني ، خاصة وانه بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، لم يعد ثمة شك في أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ لا يزال قائما وأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ما صدر الا لتعديل بعض احكامه دون الغائها بأكملها •

ومن حيث أن نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى نص المادة ٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ الغاء ضمنيا ، اذ أن ارادة المشرع اتجهت في المادة الثالثة من القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى اتاحة فرصة الترقية لباقي الطوائف التي كانت قد استبعدتهم المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وبالتالي فان حكم هذه المادة فيما تضمنته من استبعاد بعض طوائف العاملين من مجال الترقية طبقا لاحكام هذا القانون يكون قد ألغى ضمنا بالمادة الثالثة من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ويتعين القول بافادة الطوائف الآتية من الاحكام الخاصة بالترقية المنصوص عليها في هذا القانون الاخير متى توافرت فيهم شروطها •

١ — العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو ما يعادلها •

٢ — العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة غير الحاصلين على مؤهلات دراسية •

٣ — العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية (عمال مهنيون) •

وهذه الطوائف هي التي كانت تنص عليها البنود ب ، ج ، د من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ •

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد الاساس الذي يعتد به في وصف الدرجة التي يشغلها العامل ، وهل العبرة بالقرارات الصادرة في شأن تدرجه الوظيفي ، أم بالمصرف المالى للدرجة بحسب أوضاع الميزانية :

فانه يبين من استعراض المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين الذين لا يفيدون من حكم المادة الثانية منه وهم طائفتان :

طائفة أولى :

تضم العاملين الشاغلين للدرجة الثالثة فأعلى •

طائفة ثانية :

تشمل العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة •

فأفراد هاتين الطائفتين لا يرقون الى الدرجة الاعلى من الدرجة التي يشغلونها ولو كانوا قد أمضوا المدد المقررة بالمادة الثانية من ذات القانون •

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد المعيار الذي يعتد به في مجال تحديد وصف الدرجة التي يشغلها العامل من الطائفة الثانية المشار اليها فان العبرة في ذلك بالرجوع الى المجموعة الوظيفية التي تنتمي اليها الدرجة التي يشغلها وقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ذلك أن وصف الفئة كما هو وارد في الميزانية هو الذي يحدد ما اذا كان العامل هو من عمال الخدمات المعاونة أم من العمال المهنيين وهكذا • ولا محل للرجوع — عند تحديد المركز القانوني للعامل — الى

قرار تعيينه أو القرارات اللاحقة الصادرة في شأن تدرجه الوظيفي في سلك الدرجات خلال مدة خدمته . فاذا تبين أن أحد العاملين عين في وظيفة كتابية الا أنه كان يشغل عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الدرجة الثامنة فأعلى بمجموعة الخدمات المعاونة فان هذا العامل يدخل ضمن الطائفة الثانية التي حظرت عليها المادة الثالثة من هذا القانون الافادة من احكامه ولو توافرت في أفرادها المدد اللازمة للترقية وفقا لنص المادة الثامنة منه . وهذا ما يتفق مع نص الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القانون المشار اليه باعتبار أن هذه الفقرة تحظر ترقية العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة ، ومن ثم فان البادى من هذا النص أن المشرع يعتد بالوصف الوارد بالميزانية للدرجة التي يشغلها العامل بغض النظر عن قرار تعيينه أو القرارات الصادرة في شأن تدرجه الوظيفي أو طبيعة العمل الذي يقوم به .

(فتوى ٤٦٠ في ٢٩/٥/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٧٠٨)

المبدأ :

يلزم للافادة من حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين توافر شروط ثلاثة ، الاول أن يتدرج العامل في عدد متتال من الدرجات والثاني أن يكمل العامل مددا محددة في الدرجات التي تدرج فيها والثالث ألا يكون التقريران السنويان الأخيران المقدمين عن العامل بدرجة ضعيف — تحقق هذه الشروط في حق أحد العاملين يترتب عليه ترقيته بأثر رجعي من تاريخ اكماله المدد المنصوص عليها في المادة الثانية منه — تستبعد من هذه المدد تلك التي تقضى على غير درجة ومنها المدد التي يكون العامل معينا خلالها بمكافأة شاملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن

« تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة التي تسرى في شأن العاملين بها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وعلى الذين طبق عليهم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وذلك الى أن يتم نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة مالم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الأعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة ولا يغير من موعد علاواتهم الدورية وتكون ترقية العاملين الذين أكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ » .

وبتضح من نص المادة الثانية المشار اليها أنه يلزم توافر شروط معينة في العامل حتى يتسنى له الاستفادة من حكمها وترقيته الى الدرجة الأعلى والشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة تنحصر في ثلاث :

الاول : أن يتدرج العامل في عدد متتال من الدرجات .

الثاني : أن يكمل العامل مددا محددة في الدرجات التي تدرج فيها وهذه المدد هي ١٥ سنة في درجة واحدة . و ٢٣ سنة في درجتين .

و٢٧ سنة في ثلاث درجات • و٣٠ سنة في أربع درجات • و٣٢ سنة في خمس درجات •

الثالث : ألا يكون التقريران السنويان الاخيران المقدمين عن العامل بدرجة ضعيف •

ومتى تحققت هذه الشروط في حق أحد العاملين رقى بأثر رجعى من تاريخ اكماله المدد المنصوص عليها في هذه المادة ، كما أن المقصود بتدرج العامل في عدد متتال من الدرجات هو أن تكون مدة خدمته المحسوبة عند النظر في افادته من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد قضيت على درجات متتالية ولو اختلفت المجموعات الوظيفية التي تنتمى اليها هذه الدرجات ، ومن ثم فانه تستبعد من هذه المدد تلك التي تقضى على غير درجة ومنها المدد التي يكون العامل معينا خلالها بمكافأة شاملة •

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص الموضوع المعروض فما دام الثابت أن السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ تدرج منذ دخوله الخدمة في ١٩٤٣/٨/٣١ في ثلاث درجات متتالية هي الحادية عشرة والعاشرة والتاسعة ولقد استكمل في هذه الدرجات الثلاث سبعا وعشرين سنة وذلك بعد استبعاد مدة خدمته التي قضيت بمكافأة شاملة في الفترة من ١٩٥٨/٤/٢٦ الى ١٩٦٠/١٢/٢٦ ، فمن ثم يتعين التقرير بأحقية في الافادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك بعد التحقق من باقى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ في الافادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لقضائه سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية بعد استبعاد مدة تعيينه بمكافأة شاملة في الفترة من ١٩٥٨/٤/٢٦ الى ١٩٦٠/١٢/٢٦ وذلك عند حساب النصاب الزمنى الذى شرطه المشرع •

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

فيما عدا من طبقت في شأنهم — قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — أحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فإنه يترتب على الترقية طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الخضوع للقواعد المقررة بكل من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك أن الترقية تحقق لأعمال التقدم في التدرج الوظيفي والمالي معا وهذا المفهوم للترقية ينطبق على الترقية الحتمية التي تتم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم فإنه يترتب عليها كافة الآثار المترتبة على الترقية العادية ومنها تغيير موعد العالوة الدورية — الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ والخاص بأن الذين طبقت في شأنهم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قبل العمل بالقانون الأول يعتبرون مرقين من تاريخ تطبيق تلك المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاوتهم الدورية — هذا الاستثناء خاص بمن ورد في شأنهم ولا يتعداه إلى غيرهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ٥٠٠ . والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم

الدورية • وتكون ترقية العاملين الذين أكملوا ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية قبل العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون • ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من ١٩٧١/٩/٩ ••• وتتص المادة ٣٥ فقرة ثانية من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالفانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانونين ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ، ٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أن تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها ، كما تنص المادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق •• في المواعيد الاتية :

- ١ — في أول يناير التالي لانقضاء سنة من : (أ) •••••
(ب) تاريخ صدور قرار الترقية •

ومن حيث أن الترقية هي بحسب الاصل تجمع بين اسناد واجبات ومسئوليات وظيفية أعلى للعاملين وبين الاثر المترتب على ذلك بتقدير أجر الوظيفة الاعلى طالما كان قائما بأعبائها ومسئولياتها ومن ثم فالترقية تحقق للعامل التقدم في التدرج الوظيفي والمالي مما لا تختلف في مضمونها في الترقية العادية الا فيما يتعلق بسلطة جهة الادارة وترخصها في اجراء الترقية ، ومن ثم فانه يترتب عليها كافة الاثار المترتبة على الترقية العادية ومنها تغيير موعد العلاوة الدورية باستحقاق أول علاوة دورية بعد الترقية في أول يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (أو أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية طبقا لنص المادة ٢/٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانونين رقمي ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ، ٦٠ لسنة ١٩٧٠) وذلك حسب المجال الزمني لسريان كل منهما •

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ من أن الذين طبقت

عليهم المادة ٢٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قبل العمل بالقانون الاول يعتبرون مرقين من تاريخ تطبيق تلك المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الحورية فان هذا الاستثناء خاص بمن ورد في شأنهم ولا يتعداه الى غيرهم ، وهذا هو ما أفقت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٧٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فيما عدا من طبقت في شأنهم قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — أحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فانه يترتب على الترقية طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الخضوع للقواعد المقررة بكل من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ٣٥٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٧١٠)

البدء :

تسوية حالة أحد العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين يترتب عليه استحقاقه صرف الفروق المالية على هذه التسوية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢) — لا يحول دون صرف هذه الفروق ما تنص عليه المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من تحديد ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ميعادا ارفع الدعوى للمحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين السابقة على نفاذه — أساس ذلك أن حق العاملين في الافادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لا ينشأ الا اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٧٢/٨/١٤

وان ارتد في آثاره الى ١٩٧١/٩/٩ (تاريخ سابق على تاريخ العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة) .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين صدر بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٢ وعمل به اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ولقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على أنه لا يترتب على تطبيق أحكامه صرف فروق مالية الا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أنه متى كان الثابت أنه تمت تسوية حالة السيد / وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ حيث ردت أقدميته في سادس درجة حصل عليها (الرابعة جديد) الى ١٩٦٤/١٠/٩ تاريخ استكمال ٣٣ عاما في خمس درجات متتالية ، فمن ثم فانه يستحق صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ولا يحول دون صرف هذه الفروق ما تنص عليه المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » ذلك أنه ولئن كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد عمل به اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ (أى من تاريخ سابق على العمل بقانون نظام العاملين المدنيين) الا أنه لم يصدر سوى في تاريخ لاحق على هذا القانون ، ولا ريب في أن حق العاملين في الافادة من

أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يتحقق بشروط انطباقه عليهم لم ينشأ إلا اعتباراً من تاريخ صدوره في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٢ وان ارتد في آثاره الى تاريخ سابق .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أحقية السيد / ٠٠٠٠٠٠ في صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته وفقاً لنقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧١/٩/٩ .

(ملف ٢٧٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥)

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ :

عدم جواز انقاص مرتب من رقى طبقاً لنصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن ترقية قدامى العاملين عما كان يتقاضاه قبل الترقية التي استحققت بالتطبيق لها — أساس ذلك ان المشرع استهدف بأحكام هذا القانون تحسين المستوى المالى لمن ينطبق في حقه هذه الاحكام ومن ثم فان انقاص مرتب العامل نتيجة لهذا التطبيق أمر خارج عن دائرة التفسير الصحيح والتطبيق السليم لنصوص هذا القانون كما أن نصوصه قد خلت من نص يقضى بالمساس بمرتبات المستفيدين من أحكامه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ينص في مادته الثانية على أنه : اذا قضى العامل خمسة عشر سنة في درجة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعة وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى

من اليوم التالى لانقضاء هذه المدد ، ولا يقرتب على ذلك صرف فروق
ماليه سابقه الا اعتباراً من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٧١ .

وواضح أن القانون المذكور صدر بقصد انصاف طائفة من
العاملين خدموا الدولة مدداً طويلة فقصت أحكامه بالاعتداد في ترقيةهم
بمدد خدمتهم الكلية التي قضيت في الدرجة الاخيرة وما سبقها من
درجات وذلك خلافاً لنقواعد العامة في الترقية والتي تقتصر في مجال
الاعتداد بمدى الخدمة بالمدد انقضى أمضاها العامل في الدرجة الاخيرة ،
أي أنه استهدف بأحكامه تحسين المستوى المالى لمن تنطبق في حقه
هذه الاحكام وتوافرت له شرائط تطبيقها ، ومن ثم فان انقاص مرتب
العامل نتيجة لهذا التطبيق لا شك أمر خارج عن دائرة التفسير
الصحيح والتطبيق السليم لنصوص هذا القانون باعتبار أن هذه
النتيجة النشأة لم تكن هي نية المشرع بحال ، هذا من جهة ، ومن
جهة أخرى فان هذا الفهم هو ما يمليه مبدأ ثابت لا خلاف عليه
مقتضاه عدم المساس بحق العامل المكتسب في مرتبه الا بنص
صريح في قانون وليس بأداة أدنى ، وقد خلت نصوص القانون سالف
الذكر من نص يقضى بالمساس بمرتبات المستفيدين من أحكامه ، ومن
ثم فانه لا يجوز انقاص مرتب من رقى طبقاً لأحكامه عما كان يتقاضاه
قبل الترقية التي استحققت بالتطبيق لها ويتعين أن يرد اليه ما اقتطع
من مرتبه بالمخالفة لذلك ، وذلك احتراماً لحقه المكتسب في هذا
المرتب ، وتحقيقاً لقصد الشارع من اصدار هذا القانون على
النحو سالف البيان .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية
السيد / في الاحتفاظ بمرتبه الذى وصل اليه قبل ترقيته طبقاً
لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٧٢ بما لا يجاوز آخر مربوط الفئة التي رقى اليها .

قاعدة رقم (٧١٢)

البدء :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن ترقية قدامى العاملين —
أقصى مدة لرسوب الوظيفة عاجلها هذا القانون هي قضاء العامل
٢٢ سنة في خمس درجات متتالية ففقت المادة ٢ منه بترقية العامل
في هذه الحالة الى سادس درجة اعتباراً من اليوم التالي لاستكمال
هذه المدة كما نصت على ان العامل الذي رقى الى سادس درجة في
تاريخ سابق على العمل بالقانون ترجع اقدميته في الدرجة ارقى اليها
الى اليوم التالي لاكماله ٢٢ سنة في خمس درجات متتالية ولو كان
سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون — مقتضى ذلك ان العامل الذي
تدرج في الترقية الوظيفية اعتباراً من تاريخ دخوله الخدمة فحصل
على سبع درجات قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يخرج
عن نطاق تطبيق احكام هذا القانون ولا يحق له المطالبة بارجاع اقدميته
في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٢٢ سنة في خمس درجات
متتالية وذلك لأنه كان قد رقى الى سابع درجة في تاريخ سابق على
العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعديل
بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى
العاملين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشر سنة في درجة
واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين
سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية
أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات
وظيفية مختلفة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي
لانتضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران المقدمان
عنه بتقدير ضعيف .

والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة

٢٢ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعبرون مرمي الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يعبر ذلك من موعد علاوتهم الدورية •

وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات منتاقيه قبل تاريخ انعمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقه على تاريخ العمل بهذا القانون •

ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ « ويبين من هذا النص أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ انما صدر بقصد معالجة أوضاع قدامى الموظفين الذين يرسبون مددا طويلة في درجاتهم ، وان أقصى مدة للرسوب الوظيفي عالجها هذا القانون هي قضاء العامل ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية حيث قضت المادة (٢) منه بترقية العامل في هذه الحالة الى سادس درجة اعتبارا من اليوم التالى لاستكماله هذه المدة ، كما عالجت ذات المادة حالة العامل الذى رقى الى سادس درجة في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فقضت بارجاع أقدميته في الدرجة المرقى اليها الى اليوم التالى لاكماله ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون •

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد / تدرج في الترقية الوظيفية اعتبارا من دخوله الخدمة فحصل على سبع درجات قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، فمن ثم فانه يخرج عن نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ولا يحق له المطالبة بالافادة من حكم المادة (٢) منه وارجاع أقدميته في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكمله ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية ، وذلك لانه كان قد رقى الى سابع درجة وهى الدرجة الرابعة جديد اعتبارا من ٢١/١٢/١٩٧٠ أى في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد / ٠٠٠٠٠٠ في الافادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ورد أقدميته في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٢٢ سنة في خمس درجات متتالية .

(ملف ٢٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ :

الترقية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين — ترقية وجوبية لا تترخص جهة الادارة في تقدير ملائمة اجرائها متى توافرت شروطها — ومع ذلك يسرى بالنسبة اليها الحظر الوارد في المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فلا يجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة الجنائية — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين تنص على أنه « اذا قضى العامل ٠٠٠ اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

ومن حيث أنه ولئن كانت الترقية طبقا لأحكام هذا القانون يستمد العامل حقه فيها من القانون مباشرة فتجب تربيته متى توافرت في شأنه الشروط المنصوص عليها في القانون ، وليس للادارة أن تترخص في ملائمة أو عدم ملائمة الترقية — لئن كان ذلك — الا أن هذه الترقية يسرى بالنسبة اليها الحظر الوارد في المادة ٦٦ من (م ٦٦ — ج ٢٢)

نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تنص على انه « لا تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة الجنائية في مدة الاحالة » وذلك باعتبار أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ « ويقابله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنين الملغى » هو الشريعة العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، ولأن حظر ترقية المحال للمحاكمة الجنائية هو من الاصول العامة التي يقتضيها حسن سير الادارة وينظمه على نحو يوفق بين مصلحة الادارة ومصلحة العامل ، ومن ثم جرت أحكام القضاء في ظل قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الاخذ به مع عدم وجود نص خاص يقضى بذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فانه لا يجوز ترقية العامل المعروض حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ خلال مدة احالته للمحاكمة الجنائية ويكون ما حصل عليه من ترقيات — أيا كان نوعها — خلال هذه المدة قد تم بالمخالفة لاحكام القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لمن كان محالا للمحاكمة الجنائية .

(ملف ٤٠٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن ترقية قدامى العاملين لم يقتصر على تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وإنما صدر باعادة تنظيم موضوع ترقية قدامى العاملين الذي سبق أن تناوله القانون رقم ٥٣ لسنة ٧١ تنظيما شاملا — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ألغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ إلغاء ضميا — نتيجة ذلك : ان طوائف العاملين التي لا تغيد من أحكام القانون تحددها

المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ونُيس المادة (٥) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ — نصم ورود طعنه مساحى الترجيه الحامسه على غير الحاصلين على موسى دراسى بالمدى (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — استندهم من احكامه حتى تواسرت ميهم استروط المحددة به .

ملخص الحكم :

لما كان من المسلم أن إلغاء التشريع كما يكون صريحا يكون ضمنيا ، وذلك في حالة اذا ما اشتمل التشريع الجديد نصا يتعارض مع نص التشريع القديم أو اذا نظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، ومن استقراء نصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يبين أنه لم يقتصر على تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وأنه انما صدر باعادة تنظيم موضوع ترقية قدامى العاملين الذى سبق أن تناوله القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ تنظيما شاملا يهدف منح مزيد من التيسيرات لهؤلاء العاملين وفتح مجال الترقية امامهم ورفع القيود التى تحول دون ترقيةهم وازالة المفارقات التى نتجت عن تطبيق نصوص ذلك القانون ، وفي سبيل تحقيق ذلك استبدل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بعض مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ بمواد جديدة تضمنت أحكاما مغايرة لتلك التى تضمنتها هذه المواد ونص صراحة على إلغاء بعض مواد ذلك القانون وأبقى على احدى مواده بذات النص الذى ورد بها ، ومن ثم يكون القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ إلغاء ضمنيا على نحو لا ينسوخ معه القول بأن احدى مواد هذا القانون ، لايزال حكمها باقيا واجب التطبيق لمجرد عدم النص صراحة على إلغائها .

ولعل خير دليل على فساد الرأى القائل ببقاء حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ما تضمنه تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب الذى عرض على المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٢ في شأن هذه المادة لدى مناقشة

شروعات القوانين المقدمة بتعديل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين ، اذ نص على مايلي : تقضى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ بأنه لا يفيد من حكم المادة ٢ والفقرة الاولى من المادة ٣ :

(أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى .

(ب) العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى ، الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو مايعادلها .

(ج) العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

(د) العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية « عمال مهنيون » .

(هـ) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

وقد رأت اللجنة بالاجماع الغاء الفقرات ب و ج و د من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ، وذلك لان شاغلي الفئات المنصوص عليها في هذه الفقرات هم من قدامى العاملين الذين يشغلون حاليا وظائف رئيسية ، كما أنهم أفنوا عمرهم ، وشارفوا على انتهاء حياتهم الوظيفية مما يوجب أن ينالوا أكثر من درجة واحدة ، فلعل ذلك يشعرهم بتقدير الدولة لجهودهم سيما وانهم فئات لن تتكرر في المجال الوظيفي .

وقد أقر مجلس الشعب رأى اللجنة في هذا الشأن ، ومن ثم جاء نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ — التي تقابل نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ — على النحو الاتي :

« لا يجوز ترقية من أمضى المدة المقررة بالمادة السابقة لكل من :

(١) العاملين الشاغلين للدرجة الثالثة فأعلى .

(ب) العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمة المعاونة .

وبذلك تكون هذه المادة قد أبقت على فئتين فقط من الفئات الخمس التي قضت المادة الخامسة من القانون باستبعادها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، ومن ثم فإن الفئات الثلاث التي لم يشملها نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ومن بينها فئة شاغلي الدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يكون من حقها الاستفادة من هذا القانون متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فيه .

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)

قاعدة رقم (٧١٥)

المبدأ :

في حساب المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يتعين حسابها من بداية الدرجة الحالية التي يشغلها العامل رجوعاً الى الماضي لمعرفة شروط انطباقها من عدمه وليس ابتداء من درجة التعيين — بيان ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن وحاصله ان المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يتعين حسابها بدءاً من درجة التعيين فانه لما كانت هذه المادة تنص على انه « ... اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثاً وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة ، في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون ، مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٨ ق بجلسته ١ مايو سنة ١٩٧٥ بمناسبة بحث الاساس الذى يتم وفقا له حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان حساب هذه المدد والدرجات انما يكون بداية من الدرجة الحالية التى يشغلها العامل ورجوعا الى الماضى لمعرفة شرط انطباقها من عدمه ، وليس ابتداء من درجة التعيين ، وانه ولئن كانت المادة ٢٢ المشار اليها تقضى بأنه اذا قضى العامل «١٥» خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو «٢٣» ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو «٢٧» سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو «٣٠» ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول ، مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، الامر الذى ينبنى عليه أن التحسين الذى يناله العامل الذى يكمل المدد المنصوص عليها في هذه المادة يقتصر على منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ، بينما يرتب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على اكمال المدد المنصوص عليها في المادة الثانية منه ترقية العامل الى الدرجة الاعلى للدرجة التى يشغلها في تاريخ العمل به ، الا أنه من الواضح ان كلا القانون يعتبران من التشريعات التى أصدرتها الدولة لعلاج مشكلة الرسوب الوظيفى وتحسين حالة قدامى العاملين الذين امضوا مددا طويلة في درجاتهم . كما انهما اعتدا بالدرجة التى يشغلها العامل وامخذاها أساسا للتحسين الذى يناله العامل وفقا لاحكامها سواء كان هذا التحسين متمثلا في منحه علاوة من علاوات الدرجة الاعلى أو ترقيته الى تلك الدرجة ومن ثم فان ما انتهت اليه هذه المحكمة في شأن حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة ٢٢ المشار اليها يعتبر قاعدة واجبة التطبيق على المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن الرأي العكس الذي يذهب الى حساب المدد والخرجات ابتداء من تاريخ التعيين وانتهاء بالدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ العمل بالقانون يترتب عليه النتائج الآتية :

أولا : ان العامل الذي أكمل ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية بدءا من درجة التعيين لا يجوز له أن يفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سوى مرة واحدة في حين ان المادة السادسة من هذا القانون نصت على إلغاء المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ التي كانت تقتضى بعدم جواز افادة العامل من أحكام المادتين الثانية والثالثة منه الا مرة واحدة فقط .

ثانيا : ان العامل الذي بدأ حياته الوظيفية بالدرجة العاشرة لايجوز ان يرقى لدرجة أعلى من الخامسة في حين انه بعد إلغاء الفقرات ب ، ج ، د من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ السالف الإشارة إليها أصبح من حق فئات العاملين التي نصت عليها هذه الفقرات الثلاث — وهم من يعينون عادة بالدرجة العاشرة — ان ينطلقوا بالترقية حتى الدرجة الثالثة متى توافرت فيهم الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه ازاء ما هو ثابت من الاوراق من أن المطعون ضدها كانت في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تتشغل الدرجة الخامسة منذ ١٢/٣١/١٩٧٠ ومن ثم فانها تكون قد أمضت حتى ١/٩/١٩٣٨ تاريخ منحها الدرجة التاسعة أكثر من ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية ويحق لها تبعا لذلك ان ترقى الى الدرجة الرابعة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة في ٢/٩/١٩٧٠ عملا بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بيد أنه نظرا لانها لم تكن في هذا التاريخ قد رقيت الى الدرجة الخامسة بعد ، اذ لم تحصل عليها فعلا الا في ١٢/٣١/١٩٧٠ ، ولما كان حصولها على هذه الدرجة شرط لاستيفائها عدد الدرجات المنصوص عليها قانونا ، اذ يتحدد مركزها القانوني ، ازاء تنظيم الرسوب الوظيفي وتحسين حالة قدامى الموظفين ، بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من هذا التاريخ . فانه يتعين بالتالي

ان تتم ترقيتها الى الدرجة الاعلى وهى الدرجة الرابعة من اليوم التالى
نحصلوها على تلك الدرجة أى من ١/١/١٩٧١ •

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧١٦)

المبدأ :

تسوية حالة العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
بشان ترقية قدامى العاملين لا تجيز له المطالبة بالترقية وفقا للقواعد
التي تضمنها قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن الرسوب
الوظيفى تبعا لترقيته أو ارجاع اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ
العمل بذلك القرار — أساس ذلك — أن الترقيات التى تتم بناء على
القواعد التى تضمنتها قرارات الرسوب الوظيفى هى ترقيات تتم بقرار
من السلطة المختصة تترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقا للقواعد المقررة
قانونا فى هذا الشأن وبالتالى فانها تتحصن بفوات مواعيد السحب أو
الالغاء ، بالاضافة الى ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٧٢ قد حظرت صراحة الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التى
يرتبها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ
العمل به وان اجازت استثناء ترقية العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى
الصادرة فى ٢١/١٢/١٩٧١ — يتعين اعمال هذا الاستثناء فى نطاق
القواعد المتقدمة دون التوسع فيه أو القياس عليه •

ملخص الحكم :

ومن حيث ان النزاع يدور حول ما اذا كان يجوز الاستناد الى
الترقية التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للانفاذ من
قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة
١٩٦٨ من عدمه •

ومن حيث ان قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه
قد تضمن أحكاما وقتية مؤداها رفع درجات العاملين الخاضعين لاحكام

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين كانوا قد امضوا فعلا في ١٩٦٨/١٢/٣١ في درجاتهم الحد الأدنى للمعد اللازمة للترقية ولم يدرّكهم الدور في الترقية الى الدرجات التي خلت خلال السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ وذلك لتدبير المصرف المالى اللازم لاتاحة الفرصة لترقيتهم باستخدام الاعتماد المالى المدرج في الميزانية لهذا الغرض . ولما كان من المسلم ان رفع الدرجة لا يترتب عليه ترقية شاغلها اليها تلقائيا أو تعلق حقه بها . وانما تتم الترقية بقرار من السلطة المختصة وترخص فيه بسلطتها التقديرية طبقا للقواعد المقررة قانونا في هذا الشأن ، ومن ثم فان الترقيات الى الدرجات التي ترفع بناء على قرار وزير الخزانة المشار اليه وتتم في ديسمبر سنة ١٩٦٨ ليست ترقيات وجوبية تصدر عن سلطة مقيدة بحيث يعتبر العامل مرقى بمجرد توافر الشروط التي أوردتها هذا القرار لرفع الدرجة ، ويجوز العاؤها في أى وقت دون التقيد بميعاد اذا تمت بالمخالفة لقواعد الترقية ، وانما هي ترقيات عادية تصدر بقرارات ادارية بموجب سلطة الادارة التقديرية طبقا لقواعد الترقيات المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وتتضمن هذه القرارات بمضى المادة القانونية بحيث تكون بمعصم من السحب والالغاء اذا لم يطعن فيها في المواعيد وطبقا للاجراءات المقررة للطعن في القرارات الادارية ، ذلك أن قرار وزير الخزانة المشار اليه — وهو صادر بأداة أدنى من القانون يقف أثره عند حد استخدام الاعتماد المالى فيرفع الدرجات دون أن ينشئ مراكز قانونية بالترقية الى تلك الدرجات بغير صدور قرار بذلك من السلطة المختصة طبقا للقواعد المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن المدعى قد سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى الموظفين ، وقد منح بمقتضى هذه التسوية الدرجة الرابعة من ١٩٦٢/١١/٢٢ فان مطالبته بالترقية اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٣١ طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فضلا عن انها تعتبر أحياء لقواعد استنفذت اغراضها فانها في حقيقتها طعن في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التي رفعت بناء على القرار المشار اليه .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يجوز الاستناد الى الترقية أو الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به ، على أن يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة في ٣١/١٢/١٩٧١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق احكام المادة الثانية من القانون ٠٠٠ » ومفاد ذلك أن الاصل طبقا لاحكام هذه المادة هو عدم جواز الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به واستثناء من هذا الاصل أجازت هذه المادة الاستناد الى تلك الترقيات أو الاقدميات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة في ٣١/١٢/١٩٧١ ، ومن ثم يتعين أعمال هذا الاستثناء في نطاق تلك القواعد دون التوسع فيه أو القياس عليه ليمتد الى القواعد الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، وبناء على ذلك تكون دعوى المدعى غير قائمة على أساس سليم من القانون واجبة الرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مخالفاً فانه يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الحكم بالغاءه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قضى بتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكامه وحظرت المادة الخامسة منه عدم جواز الاستناد الى الترقيات والاقدميات التي يرتبها القانون للطعن على القرارات الادارية الترقية السابقة على نفاذه في ٩/٩/١٩٧١ — عدم جواز افادة هؤلاء العاملين من قواعد الرسوب الوظيفي السابقة على ٣١/١٢/١٩٧١ استنادا الى نص المادة الخامسة من القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بغض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين ينص في مادته الثانية على أنه اذا قضى العامل اثنان وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة — اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقديران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف ٠٠٠٠ وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا اثنان وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بذلك القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل به على أن تصرف الفروق المالية من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وتقضى المادة الخامسة بأنه لا يجوز الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التى يرتبها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على أن يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفى الصادرة بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون عليه مع مراعاة أحكام المادة الثانية مالية سابقة وتقضى المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بأن وفيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق يعمل به من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ومؤدى الاحكام المتقدمة أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أوجب ترقية العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذين أمضوا اثنان وثلاثين سنة في خمس درجات الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة — حتى ولو وقع تاريخ استحقاق هذه الدرجة في وقت سابق على تاريخ العمل باحكامه في ٩/٩/١٩٧١ وحظر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الاستناد الى الترقيات والاقدميات التى يرتبها للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به في ٩/٩/١٩٧١ الا أنه أجاز ترقية العامل بالاستناد الى الاقدميات التى يرتبها طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفى الصادر في ٣١/١٢/١٩٧١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى شروط الترقية الى تلك الدرجة الاعلى طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفى سالفة الذكر وحدها ٠ واذا حدد القانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٧٢ قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة قبل ١٩٧١/١٢/٣١ على القواعد التي خصها القانون بالتحديد وهي قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ ويسرى على قواعد علاج الرسوب الوظيفي السابقة على القواعد الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ الحكم العام المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون وهو عدم جواز الاستناد الى الترقيات والاقدميات التي يربتها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للطعن في القرارات الادارية الفردية الصادرة قبل العمل بأحكامه في ١٩٧١/٩/٩ أو للاستناد الى قواعد علاج الرسوب الوظيفي المعمول بها قبل ١٩٧١/٩/٩ كما أن قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ إنما يفيد منها من استوفى شروطها وامضى في درجته فعلا وواقعا حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ المدد الواردة في ذلك القرار ولا يفيد منها من رقى أو عدلت أقدميته بعد ١٩٧١/١٢/٣١ بموجب أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بترقية قدامى العاملين المعدل لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ — وقد أورد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في مادته الخامسة نصا صريحا بتطبيق قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ على من رقى أو عدلت أقدميته وفقا لاحكامه الى تاريخ سابق على العمل به في ١٩٧١/٩/٩ والقول بأحقية هؤلاء في الاستفادة من قواعد علاج الرسوب الوظيفي السابقة على ١٩٧١/١٢/٣١ يتضمن ترتيب أثر رجعي للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بلا نص وبلا حكم صريح في القانون .

(طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥)

قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تقضى بعدم جواز الاستناد الى الاقدميات ، أو الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام القانون للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على أن يرقى العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ اذا ما استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام القانون المشار اليه على

حالاته — الترقية التي تصدر تنفيذا لقواعد الرسوب الوظيفي المشار إليها تعتبر ضمن التسوية التي فرضتها أحكام المادة الثانية من القانون وبالتالي فإنها تدور معها وجودا وعدما وبالتالي فإنها تعتبر من قبيل التسويات .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تجرى كالاتى : اذا قضى العامل خمسة عشر سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولوقضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف ٠٠٠٠ وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ كما جرت المادة الخامسة منه كالاتى: « لايجوز الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على ان يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون عليه بمراعاة احكام المادة التالية وفيما لايتعارض مع أحكام هذا القانون ، ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم ان الشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة ثلاثة الاول أن يتدرج العامل في عدد معين من الدرجات والثانى أن يكمل العامل قدرا محددا في هذه الدرجات التي تدرج فيها ومنها ٣٣ سنة في خمس درجات والشرط الثالث الا يكون التقريران الاخيران المقدمين عنه بدرجة ضعيف اذا ما تحققت هذه الشروط في حق احد العاملين فإنه يرقى بأثر رجعى من تاريخ اكماله المدة المنصوص عليها

في المادة الثانية كما انه يتعين رد اقدمية العامل الذي رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون الى تاريخ اكمله ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية وذلك لان المادة الثانية في فقرتها الثالثة جاءت مطلقة من وجوب ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة ولو كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ومنع القانون الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات المترتبة على تنفيذ أحكام القانون للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به وامر بترقية العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من القانون عليه ، فالاستفادة من قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ تكون من ضمن التسوية التي فرضتها أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تدور معها وجودا وعدما ، ولئن كانت أحكام المحكمة قد اضطرت على ان القرارات الصادرة كأثر لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات من وزير الخزانة هي في حقيقتها قرارات ادارية منشأة للمركز القانوني للعامل الا انه بالنسبة للقرارات الصادرة كأثر لقرار الرسوب الوظيفي الصادر من وزير الخزانة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بعد اعمال أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، هذه القواعد تولد آثارها القانونية تنفيذا لأحكام هذا القانون باعتبارها تدخل في عموم التسويات التي اشتملها، ذلك أن المادة السابعة المشار اليها حظرت الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يترتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به ولكنها وفي نفس الوقت أمرت بترقية العامل طبقا لقاعدة الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون عليه وبمراعاة أحكام هذا القانون وبما لا يتربط عليه صرف فروق مالية سابقة مما ينبىء بأن الشارع اراد اجراء تسوية للعامل للدرجة الاعلى بالرسوب الوظيفي تابعة لتسوية حالته طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون وبشرط الا تكون القواعد التي صدر بها القرار اللائحي قد توافرت في حقه وذلك حتى لا يستفيد عامل ممن طبقت عليه المادة الثانية بغير ما يستفيد به آخر ممن لم تكن تطبق عليه على تلك القواعد واذا

حدد قرار وزير الخزانة الصادر في ١٢/٣١/١٩٧١ طوائف العاملين التي لاتفيد من رفع الفئات وأولاهما العاملون غير الحاصلين على شهادة دراسية الذين يشغلون عند صدوره الدرجة الخامسة فأعلى فان هذه الطائفة لا يعتد من الرفع الذي جاء به هذا القرار وان كانت تفيد من أحكام قدامى العاملين بعد اذ عدلها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٧١٩)

المبدأ :

ترقية العامل طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يترتب عليه إعادة تسوية معاشه وان كان القانون المذكور يمنع صرف فروق مالية عن الماضي .

ملخص الحكم :

تقضى المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بربط المعاش على أساس متوسط الاجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين . ومن ثم فان ترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين وتعديل مرتبه بأثر رجعي على هذا الاساس يستتبع إعادة تسوية معاشه على اساس المرتب القانوني الذي وصل اليه بهذه التسوية شريطة أن يقوم بسداد الاشتراكات على اساس المرتب بعد التسوية ولايغير من ذلك أن القانون المشار اليه حظر صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على ١٩٧١/٩/٩ .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

قرارات الترقية الصادرة كآثر لقرار الرسوب الوظيفي بعد أعمال القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — سحب هذه القرارات لا يتقيد بميعاد معين .

ملخص الحكم :

هذه القواعد تولد آثارها تنفيذا لاحكام هذا القانون باعتبارها تدخل في عموم التسويات التي اشتملها ذلك ان المادة (٧) من هذا القانون حظرت الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبها القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل بها ولكنها في ذات الوقت أمرت بترقية العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الى الدرجة الاعلى اذا ما استوفى تلك الشروط بما ينبىء بأن المشرع اراد اجراء تسوية للعامل للدرجة الاعلى بالرسوب الوظيفي تابعة لتسوية حالته طبقا لاحكام هذا القانون . وعلى ذلك فان الترقية التي تمت بالنسبة الى المدعى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي تنتم استنادا الى قاعدة تنظيمية حددها القانون وبالتالي يجوز للجهة الادارية ان تصدر قرارها بسحب تلك الترقية اذا ماتبين لها مخالفتها لصحيح حكم القانون دون أن تتقيد في ذلك بميعاد معين .

(طعن رقم ١١٨٦ ، لسنة ١٢٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

الفصل الثالث

القواعد الخاصة بالرسوب الوظيفي

قاعدة رقم (٧٢١)

المبدأ :

قرارات انترقية المعينة التي تتم طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي تتحصن ضد انسحب أو الالغاء بانقضاء المواعيد المقررة — مثال :
تحصن القرار الصادر بترقية أحد العاملين بالتطبيق لهذه القواعد رغم
احاله الى المحكمة التأديبية طالما لم تقم جهة الادارة بسحبه خلال
ستين يوماً .

ملخص الفتوى :

ان السيد / حاصل على دبلوم المدارس الصناعية عام
١٩٤٨ والتحق بخدمة مصلحة الميكانيكا التابعة للوزارة باليومية اعتباراً
من ١٨/٩/١٩٤٨ ورقى الى الدرجة السادسة الفنية من ٣٠/٤/١٩٦١
ثم نقل الى الدرجة السابعة المعادلة لدرجته بأقدميته فيها وذلك
اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ تطبيقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
باصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة . وتطبيقاً لقواعد الرسوب
الوظيفي الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ متضمناً
ترقيته الى الدرجة السادسة الفنية اعتباراً من ٢١/١٢/١٩٦٨ وذلك
برفع درجته لقضائه أكثر من سبع سنوات في الدرجة السابعة ، غير
أن ادارة الدعوى التأديبية بالنسبة الادارية أخطرت مصلحة الميكانيكا
بكتابتها رقم ١٣٣٧ المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩ بأنه قد صدر حكم
المحكمة التأديبية في القضية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ (رى) بجلسة ٢٤
من نوفمبر سنة ١٩٦٨ بمجازاة السيد المذكور بخضم عشرة أيام من
راتبه لما ثبت في حقه من مخالفات وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٧٠

صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٥٥ بمجازاة السيد المذكور بخضم عشرة أيام من راتبه وبسحب انقرار الوزاري رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقيته الى الدرجة السادسة الفنية اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٦٨ وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠ تقدم السيد المذكور بتظلم الى مفوض الدولة لوزارة الري يتضرر فيه من القرار الوزاري رقم ٢٠٥٥ الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما تضمنه من سحب ترقيته الى الدرجة السادسة وطالب بالغاء هذا القرار . وقد عقت الجهة الادارية على هذا التظلم بقولها انه نظرا لصدور حكم تاديبى بخضم عشرة أيام من راتب المتظلم وذلك بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ فانه أصبح من العاملين الذين قام بهم بسبب قانونى يجعلهم غير صالحين للترقية طبقاً لنص الفقرة (ج) من المادة الثانية من قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ التى تقضى بأنه لا يستفيد من الرفع الى الدرجات الا العاملون الذين يقوم بهم سبب قانونى يجعلهم غير صالحين للترقية مما حدا بالمصلحة الى استصدار القرار الوزاري رقم ٢٠٥٥ في ١١ يناير سنة ١٩٧٠ بسحب انقرار الوزاري رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقية المتظلم الى الدرجة السادسة الفنية . وبتاريخ ٩ من يوليو سنة ١٩٧٠ انتهى مفوض الدولة في تقريره الى قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع الى الغاء القرار الوزاري رقم ٢٠٥٥ الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ فيما تضمنه من سحب ترقية المتظلم الى الدرجة السادسة اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٦٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقد أسس مفوض الدولة للوزارة ما انتهى اليه من تقريره على أن المتظلم كان محالاً الى المحكمة التأديبية وقت صدور القرار الوزاري رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ بترقيته الى الدرجة السادسة الفنية ، ومن ثم ما كان يجوز لمصلحة الميكانيكا أن تنتظر في أمر ترقيته في ذات الوقت ، أما وقد رفته فتكون قد أخطأت في تقدير الوضع القانونى للمتظلم وكان يمكنها تدارك هذا الخطأ بسحب قرار الترقية الخاطيء خلال الستين يوماً التالية لصدوره بعد أن أخطرتها النيابة الادارية بمجازاته بخضم عشرة أيام من راتبه بل تراخت في اتخاذ هذا الاجراء حتى ١١ يناير سنة ١٩٧٠ حيث

أصدرت قرارها المطعون عليه ، أما وقد فاتها ذلك فقد تحصن ذلك القرار واصبح بمثابة القرار السليم بمضى تلك المدة وبالتالي لايجوز المساس به او التعرض له صونا للاوضاع القانونية . وقد ابدت مراقبه الشئون القانونية بالوزارة رأيا اخر انتهت فيه الى أن الترقية التي تستند الى قواعد معالجة الرسوب الوظيفي لا تتحصن بانقضاء ستين يوما وبالتالي يجوز سحب هذه الترقية في اى وقت دون التقيد بالميعاد المذكور .

ومن حيث أن قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن قواعد معالجة الرسوب الوظيفي ينص في مادته الاولى على أن « ترفع درجات العاملين من الحادية عشرة حتى الرابعة بالوحدات الادارية التي تطبق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين يمضون حتى ٣١/١٢/١٩٦٨ المدد المقررة بالجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ كحد أدنى لمدد الرسوب التي تجيز الرفع » .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « لا يستفيد من الرفع المشار اليه في المادة الاولى الفئات التالية : أ — ٠٠ ب — ٠٠ ج — العاملون الذين يقوم بهم سبب قانونى يجعلهم غير صالحين للترقية » . وقد أوضح القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الاسباب القانونية التي تحول دون امكان ترقية العامل فنصت المادة ٦٨ منه على أنه « لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلى الا بعد انقضاء الفترات الاتية : ١ — ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من خمس أيام الى عشرة ٠ ٢ — ستة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة ١١ يوما الى ١٥ يوما ٣ — سنة في حالة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة عشر يوما ٤ — وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها لايجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحرمان » وتنص المادة ٦٩ على أن « تحسب فترات التأجيل المشار اليها في المادة السابقة من تاريخ توقيع العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة » وأخيرا تنص المادة ٧٠ من القانون المشار اليه على أنه ٠٠ ولا تجوز ترقية

عامل محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف ٠٠ » .

ومن حيث ان القرار رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ بترقيته السيد المدحور الى الدرجة السادسة الفنية اعتبارا من ١٢/٣١/١٩٦٨ بالتطبيق لقرار وزير الخزانة المشار اليه قد صدر مخالفا للقانون لان الثابت ان العامل المعروضة حالته كان محالا الى المحاكمة التأديبية لمحاكمته فيما نسب اليه من اتهامات ، وقد تبين صحة مانسب اليه بمقتضى الحكم الصادر بمجازاته بخمسة عشرة ايام من راتبه بجلسة المحكمة المنعقدة في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فكان يتعين على جهة الادارة مراعاة حكم المادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة وهي بصدد اجراء حركة الترقيات التي تمت في السادس من يناير سنة ١٩٦٩ أى في تاريخ لاحق على صدور الحكم المشار اليه وما كان يجوز النظر في ترقيته قبل انقضاء ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع العقوبة تطبيقا لنص المادة ٦٩ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ، أما وان جهة الادارة لم تراع ذلك فيكون قرارها المشار اليه مشوبا بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث أن القرار الوزاري رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ المشار اليه لا يدعو أن يكون قرارا اداريا معييا فيسرى عليه ما يسرى على القرارات الادارية المعيبة من أحكام ومنها التحصن ضد السحب أو الالغاء اذا انقضت المواعيد المقررة للسحب والالغاء ، ذلك أن القرار الذي تصدره وزارة الخزانة متضمنا قواعد معالجة الرسوب الوظيفي تقتصر على وضع قواعد عامة ، لاتقرر حقا معينا للموظف ، كما أنها لا تكسبه الترقية الى الدرجة الاعلى حتى ولو توافرت فيه الشروط التي تقررها هذه القواعد أو انتفت عنه الموانع التي تحول دون امكان ترقيته وانما يقرر هذا الحق ويكتسب بمقتضى القرار الذي تصدره الجهة الادارية بترقية الموظف تطبيقا للقواعد التي تضعها وزارة الخزانة في هذا الشأن ، فالترقية التي تصدر بالتطبيق لهذه القواعد لاتخرج عن مفهوم الترقية العادية الا بالنسبة الى مايبضه وزير الخزانة من ضوابط وقيود تضاف الى القيود التي

تضمنها قانون العاملين المدنيين بالدولة ، فان تمت الترقية بالمخالفة لهذه القيود أو تلك الضوابط كان القرار الصادر بها معيبا لمخالفته القانون .

ومن حيث أن الوزارة لم تقم بسحب القرار المشار اليه خلال المدة المقررة لسحب القرارات الادارية المعيبة ، وهى ستين يوما من تاريخ صدورهما ، فمن ثم يتمتع عليها بعد ذلك أن تسحب هذا القرار أو تلغيه ، ومن ثم يكون القرار رقم ٢٠٥٥ الصادر فى ١١ ما ينساير سنة ١٩٧٠ قد خالف القانون فيما تضمنه من سحب قرار ترقية السيد المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرارات الترقية المعيبة التى تتم طبقا لقواعد معالجة الرسوب الوظيفى هى قرارات ادارية معيبة تتحصن ضد السحب أو الالغاء بانقضاء المواعيد المقررة ، ومن ثم فان القرار الوزارى رقم ٢٠٥٥ الصادر فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من سحب القرار الوزارى رقم ١٦١٥ الصادر فى ٦ من ينساير سنة ١٩٦٩ بترقية السيد / ٠٠٠٠٠٠ الى الدرجة السادسة الفنية .

(ملف ٢٧٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

قواعد علاج الرسوب الوظيفى التى تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن قدامى الموظفين تقضى برد أقدمية العامل الذى رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة فى خمس درجات ولو كان استكمال هذه المدة سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون — حكمة النص تتوفر بالنسبة الى من لم يكونوا قد رقوا بالفعل الى سادس درجة عند العمل بالقانون سالف الذكر كما أنها

تتحقق بالنسبة للعاملين الذين رُقوا بالفعل الى سادس درجة ترقية عادية ولو بعد انقضاء أكثر من ٢٢ سنة في خمس درجات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى الموظفين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشر سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى في اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

وحيث أنه سبق للجمعية العمومية أن انتهت بفتواها رقم ٤٦٠ الصادرة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٣ الى أنه يتعين رد أقدمية العامل الذي رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات وأساس ذلك أن نص المادة ٣/٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ جاء مطلقا في وجوب ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العدل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة ولو كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وحكمة هذا النص تتوافر بالنسبة للعاملين الذين لم يكونوا قد رُقوا الى سادس درجة عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ كما أنها تتحقق كذلك بالنسبة للعاملين الذين رُقوا بالفعل الى سادس درجة ترقية عادية ولو بعد انقضاء أكثر من ٢٢ سنة في خمس درجات ، ومن ثم يتعين رد أقدمية هؤلاء العاملين الاخيرين في سادس درجة رُقوا اليها الى اليوم التالي لاستكمال مدة ٢٢ سنة في خمس درجات .

وهذا النظر يتفق مع قصد المشرع من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المنصب على اصلاح حال الراسيين في الدرجات بأثر رجعي ،

خاصة وأن القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة شاذة لا يقرها المنطق ولا تتفق مع الحكمة من قواعد علاج الرسوب الوظيفي التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، اذ سيقرب عليه أن من رقى بالفعل الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وبعد قضائه أكثر من ٢٢ سنة في خمس درجات يكون أسوأ حالا من العامل الذي لم تتم ترقيته الى سادس درجة الا وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / في الافادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك برد أقدميته في الدرجة الرابعة الى ٢٨/٢/١٩٦٨ .
(ملف ٢٩٣/١/٨٦ — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٧٢٣)

المبدأ :

القواعد التي قررتها اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطني التي تقضي بأن تجرى ترقية العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أدنى الدرجات حتى الدرجة الثانية مرة واحدة خلال شهر ديسمبر من كل عام في حدود قواعد الرسوب — وجوب اعتبار هذه القاعدة قيما على سلطة مختلف الجهات الادارية فيما يتعلق باختيار وقت الترقية ومن حيث تحديد تاريخ موحد لشغل مختلف الشئات — ليس في هذه القواعد مخالفة لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — مقتضى ذلك وجوب التزام كافة الجهات الادارية بها فيما تجريه من ترقية بمستوى في ذلك أن تكون هذه الترقية الى درجات عالية أو درجات المعارين الى الخارج .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قررت اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطني أنه بالنسبة للعاملين الذين يسرى عليهم القانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أن تكون الترقيات من أدنى الدرجات حتى الدرجة الثانية مرة واحدة خلال شهر ديسمبر من كل عام في حدود قواعد الرسوب والغاء ما عدا ذلك من قواعد وتوجيهات . وقد صدرت قواعد الرسوب المشار إليها بقرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ — بعد موافقة مجلس الوزراء — وتضمنت النص على المدد التي تسمح بالترقية بقواعد الرسوب ، وقضت بأن تجرى الترقية مع مراعاة أن تكون في تاريخ موحد هو ١٩٧٢/١٢/٣١ وأن « يراعى عدم ترقية العاملين بالجهات التي يسرى عليها هذا القرار ممن لا تتوافر فيهم شروط تطبيقه حتى ولو كانت توجد بموازنتها فئات خالية من الفئة ٣٣٠/١٠٨ (درجة عاشره) حتى الفئة ١٤٤٠/٦٨٤ (درجة ثالثة) وتظل هذه الفئات مجمدة » .

ومن حيث أن القواعد المشار إليها في جملتها لاتعدو أن تكون قيداً على سلطة الجهة الادارية فيما يتعلق باختيار وقت الترقية قصد بها من جهة المدد التي تطلبها لاجراء الترقية — وهي تزيد في بعضها على المدد المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة — أو من حيث تحديد تاريخ موحد لشغل مختلف الفئات ، الحد من الانفاق للحكومي بالنسبة للاجور لاعتبارات تتعلق بمصالح الخزانة العامة ، وهذه القواعد لا تتضمن مخالفة لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن المدد التي نص عليها القانون للترقية تمثل الحد الأدنى اللازم توافره ، وليس ثمة ما يحول دون تجاوزها بالزيادة متى تطلبت ذلك المصلحة العامة . وعلى مقتضى ذلك فان هذه القواعد وقد صدرت من السلطة الرئاسية لمختلف الجهات الادارية ، فانه يتعين على هذه الجهات الالتزام بها والتقيد بأحكامها فيما تجريه من ترقيات، يستوى في ذلك أن تكون هذه الترقيات الى درجة عادية ، أو الى درجات المعارين الى الخارج ، أو الى ما يترتب على شغل الدرجات الاخيرة من خلوات ، وذلك لتحقيق حكمة أعمال هذه القواعد بالنسبة لجميع هذه الترقيات من جهة ، والى أنه لا فرق بينها جميعاً من حيث الواقع أو القانون سواء فيما يتعلق بشروط اجرائها بوجه عام ، أو ما يترتب عليها من آثار .

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

الترقيات التى تجريها الجهة الادارية مطابقة لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة وبالمخالفه للقواعد التى قررتها اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى تعتبر صحيحة ولا يجوز المساس بها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه عن الترقّيات التى أجراها الجهاز خلافا لما سبق ، فان هذه الترقّيات وقد تمت فى حدود الشروط والاضاع المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة تعتبر صحيحة — رغم هذه المخالفة — ولا يجوز المساس بها ، وذلك اذا أخذ فى الاعتبار أن قواعد الرسوب الوظيفى لاتعدو أن تكون توجيهها من السلطات الرئاسية الى جهات الادارة ، التى وان تعين عليها الالتزام بها باعتبارها تعليمات ادارية صدرت ممن يملك التوجيه والاشراف ، الا أن مخالفتها لا يترتب عليها بطلان قرارات الترقية التى تتم مطابقة لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وبهذه المثابة فان مخالفة تلك التوجيهات تستتبع المسائلة التأديبية باعتبار أنها تشكل ذنبا اداريا متى تحققت فى حق قارفها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الجهة الادارية بالقواعد التى أصدرتها اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ عند اجراء حركة الترقّيات الى وظائف المعارين للخارج وما يترتب عليها من خلوات ، والى أن مخالفة هذه القواعد لا يترتب عليها بطلان الترقّيات التى تمت وفقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة .

قاعدة رقم (٧٢٥)

المبدأ :

عدم جواز المساس بقرار ترقية العامل الذى تم طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى بعد مضى ستين يوما على صدوره — هذا القرار لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات الادارية المعيبة التى تتحصن بفوات مواعيد السحب أو الالغاء — أساس ذلك أن الترقية التى تصدر بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى لا تخرج عن مفهوم الترقية العادية الا بالنسبة لما يضعه وزير الخزانة من ضوابط علاوة على القيود التى تضمنها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن قواعد الرسوب الوظيفى تنص على أن « ترفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة التى تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا فى درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ مددا لا تقل عن المدد المحددة قرين كل درجة من الدرجات التالية الى الدرجات التى تعلوها ٠٠ » وتتنص المادة الثالثة منه على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القرار تجرى ترقية العاملين المستوفين للمدد المشار اليها فى المادة الاولى على الدرجات الخالية والتى تخلو حتى ٣١/١٢/١٩٧٠ ، فاذا لم يسمح عدد الدرجات الخالية بترقيتهم جميعا ترفع درجات الباقيين طبقا للمادة الاولى وتجرى الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا مع مراعاة أن تكون من تاريخ موحد هو ٣١/٣/١٩٧٠ » .

وحيث أنه ولئن كانت حالة السيد / ٠٠٠٠ بوضعه على الفئة التاسعة جاءت مخالفة لحكم القانون نظرا الى أن الدرجة المقررة لحرفته هى العاشرة ومن ثم يجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بالمواعيد القانونية ، الا أنه لا يجوز المساس بقرار تربيته الى الفئة

الثامنة الذى تم طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى بعد مضى ستين يوما على صدوره لان هذا القرار لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات الادارية المعية التى تتحقق بغوات مواعيد السحب أو الالغاء ، ومن المعلوم أن القرار الذى يصدره وزير الخزانة متضمنا قواعد معالجة الرسوب الوظيفى يقتصر على مجرد قواعد عامة لا تقرر حقا معينا للموظف وانما يتقرر هذا الحق ويكتسب بمقتضى القرار الذى تصدره الجهة الادارية بترقية الموظف تطبيقا للقواعد التى تضعها وزارة الخزانة فى هذا الشأن ، وبهذه المثابة فالترقية التى تصدر بالتطبيق لهذه القواعد لا تخرج عن مفهوم الترقية العادية الا بالنسبة لما يضعه وزير الخزانة من ضوابط علاوة على القيود التى تضمنها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ترقية السيد / الى الفئة الثامنة العمالية تحصنت بمضى ستين يوما على تاريخ صدورهما .

(ملف ٢٣٥/٢/٨٦ — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

تسوية حالة أحد العاملين برد أقدميته الى تاريخ دخوله الخدمة طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المعمول به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ يترتب عليه استيفائه المدة اللازمة للترقية طبقا للمادة ١ ، ٣ مكرر من قرار وزير الخزانة سالف الذكر — لا وجه للقول بأن ترقية العامل فى هذه الحالة تتم اعتبارا من ٢١/١٢/١٩٧٢ بينما لم ينشأ حقه فى رد أقدميته على النحو الذى جطله مستوفيا المدة المحددة للترقية الا اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢) مما يجعل هذه الترقية سابقة على نفاذ هذا القانون — أساس ذلك أن ثمة فرق بين استيفاء شروط الترقية فى وقت معين وارجاع الاقدمية الى تاريخ سابق وعلى ذلك فان كل من تتوافر فيه شروط الترقية فى

هذا الوقت المعين يرقى الى الفئة الاعلى سواء اعتبرت الترقية قد تمت في تاريخ صدور القرار أو من تاريخ سابق على صدوره .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٢ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « ترفع الفئات المالية للعاملين المدنيين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذين يتمون في فئاتهم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ مدد الابقاء المدد المحددة قرين كل فئة من الفئات التالية التي تعلوها » وان المادة الثالثة مكرر منه المضافة بقرار وزير الخزانة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تسرى أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، السابقة على الذين يتمون حتى يوم أول مارس سنة ١٩٧٣ المدد المحددة بالمادة ١ وتتم ترقيتهم أيضا في ٣١/١٢/١٩٧٢ » وجاء قرين الفئة ١٨٠-٣٦٠ المعادلة للدرجة الثامنة أن المدة اللازمة للترقية منها الى الفئة التي تعلوها ست سنوات ، ومفاد ذلك أنه متى أتم العامل حتى أول مارس سنة ١٩٧٣ المدة المقررة للترقية طبقا للقواعد المشار اليها تعين ترقيقته الى الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يشغلها طالما كان مستوفيا الشروط الاخرى .

ومن حيث أن العامل المعروض حالته ردت أقدميته في الفئة الثامنة الى تاريخ دخوله الخدمة في ١٨/١٠/١٩٦٤ تطبيقا للمفكرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالات العاملين الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية الذي عمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ ومن ثم فانه يكون قد استوفى المدة اللازمة للترقية بالتطبيق للمادتين ١ ، ٣ مكرر من قرار وزير الخزانة المشار اليه ، ولا ينال مما تقدم القول بأن الترقية في هذه الحالة تتم اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٢ بينما لم ينشأ حقه في رد أقدميته على النحو الذي جعله مستوفيا المدة المحددة للترقية الا اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ مما يجعل هذه الترقية سابقة

على نفاذ هذا القانون . اذ لا وجه لهذا القول لان ثمة فرق بين استيفاء شروط الترقية في وقت معين وارجاع الاقدمية الى تاريخ سابق وعلى ذلك فان كل من تتوافر فيه شروط الترقية في هذا الوقت المعين يرقى الى الفئة الاعلى سواء اعتبرت الترقية قد تمت من تاريخ صدور القرار أو من تاريخ سابق على صدوره ، وليس فيما تقدم اعمالا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بأثر رجعي بل أن اجراء الترقية على هذا الوجه هو مقتضى الاثر المباشر لهذا القانون والذي تقضى احكامه بنقل حملة الشهادة الثانوية الصناعية الموجودين في الخدمة من تاريخ العمل به في الفئة ١٤٤/٣٦٠ الى الفئة ١٨٠/٣٦٠ ورد أقدمياتهم سواء من نقل منهم الى تلك الفئة أو من كان موجودا بها ابتداء الى تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ ، ومؤدى ذلك أنه منذ ذلك التاريخ يعتبر هؤلاء العاملين شاغلين الفئة ١٨٠/٣٦٠ من تاريخ التحاقهم بالخدمة أو الحصول على المؤهل وهو بالضرورة وحكم اللزوم تاريخ سابق على أول يناير سنة ١٩٧٣ وليس في ذلك أي أثر رجعي للقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية العامل المعروض حالته في الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٣ متى توافرت في شأنه الشروط الاخرى المقررة للترقية بمقتضى هذه القواعد .

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

قرارات الترقية بالرسوب الوظيفي تصدر عن سلطة تقديرية
لجهة الادارة ومن ثم لا يرد عليها السحب بعد فوات ميعاده .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ بشأن الترقيات
بالرسوب الوظيفي ناط بالجهات الادارية اصدار قرارات ترقية
العاملين بها ممن اكتملت في شأنهم المدد المبينة بذلك القرار وتوافرت
فيهم الشروط الاخرى المنصوص عليها به . ومن ثم فان القرار الصادر
بالترقية يعتبر من القرارات الادارية التي عهد القانون الى الادارة
سلطة اصدارها ، فاذا صدر قرار بترقية أحد العاملين دون أن تتوافر
في شأنه الشروط المنصوص عليها بقرار وزير الخزانة المشار اليه ولم
تقم جهة الادارة بسحبه خلال المواعيد المقررة ترتب على ذلك تحصن
هذا القرار مما يتمتع عليها سحبه بعد ذلك .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)

ميزانية

الفصل الأول : عموميات •

- الفرع الأول : القرار الجمهوري بربط الميزانية •
- الفرع الثاني : مبدأ عمومية الميزانية •
- الفرع الثالث : التأثرات العامة للميزانية •
- الفرع الرابع : صاحب الحق في مورد مالي •

الفصل الثاني : السلطة التشريعية والميزانية •

- الفرع الأول : رقابة السلطة التشريعية على الانفاق من الميزانية •
- الفرع الثاني : الالتزام بعدم مجاوزة الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية •
- الفرع الثالث : عدم جواز تخطي أبواب الميزانية أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بموافقة السلطة التشريعية •

الفصل الثالث : الميزانية والوظائف •

- الفرع الأول : الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة •
- الفرع الثاني : عدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر •
- الفرع الثالث : درجات مخصصة لوظائف تقتضى تأهيلا خاصا •
- الفرع الرابع : نقل الوظائف من كادر الى كادر •
- الفرع الخامس : نقل الموظفين تبعا لنقل وظائفهم في الميزانية •
- الفرع السادس : لا يجوز بعد الميزانية نقل مدير مصلحة رفعت درجته الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها •
- الفرع السابع : ادماج الوظائف •

الفرع الثامن : المعينون على وظائف الباب الأول والمعينون على وظائف الباب الثالث .

الفصل الرابع : الميزانية والدرجات .

الفرع الأول : انشاء درجات الوظائف .

الفرع الثاني : فتح اعتماد لتمويل درجات .

الفرع الثالث : تعديل الدرجات الواردة في الميزانية .

الفرع الرابع : رفع الدرجة المالية الى درجة أعلى .

الفرع الخامس : نقل الموظف تبعا لنقل درجته .

الفرع السادس : اعتماد مقسم الى درجات .

الفرع السابع : العبرة في اجراء الترقيات بين موظفي الوزارة او المصلحة هو بوحدة الميزانية .

الفرع الثامن : الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية .

الفصل الخامس : ميزانيات متنوعة .

الفرع الأول : الميزانيات المستقلة والملحقة .

الفرع الثاني : ميزانيات الهيئات العامة .

الفرع الثالث : ميزانية ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية .

الفرع الرابع : ميزانية مصلحة السكك الحديدية .

الفرع الخامس : ميزانية الازهر .

الفرع السادس : ميزانية مصلحة الصحة الوقائية .

الفرع السابع : ميزانية مصلحة مصادد الاسماك ومصلحة خفر السواحل .

الفرع الثامن : موازنات صناديق التمويل .

الفرع التاسع : الوحدة الواحدة .

الفصل الأول

عموميات

الفرع الأول

القرار الجمهورى بربط الميزانية

قاعدة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى بربط الميزانية — اختلافه عن القرارات الجمهورية الأخرى فى طبيعتها وأغراضها — وجوب اتساق قرار ربط الميزانية مع التنظيمات القائمة وعدم مخالفتها — اختلاف سلطة رئيس الجمهورية فى اقرار الميزانية وسلطته فى اصدار قرارات ترتيب المصالح — أساس ذلك — مثال بالنسبة للقرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الصحة •

ملخص الفتوى :

أن ثمت خلافا جوهريا بين القرار الجمهورى الذى يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية فى طبيعتها وفى أغراضها ، ذلك أن قرار ربط الميزانية يقف عند حد اقرار تقدير إيرادات الدولة فى عام واحد وأجازة أوجه صرف هذه الايرادات ، فى حين أن غيره من القرارات قد يتناول أحكاما موضوعية عامة وقواعد محددة وتنظيمات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ، ومن ثم فإنه يتعين عند ربط الميزانية مراعاة التنظيمات القائمة فعلا بمقتضى الاداة التشريعية اللازمة ، بحيث لا يجوز مخالفتها • ومرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية عن غيره من القرارات وعلى وجه الخصوص قرارات ترتيب المصالح العامة وأن كان يصدر كلاهما عن رئيس الجمهورية الا أن اختصاصه باصدار أحدهما يختلف عن اختصاصه باصدار الآخر على الوجه المبين بالدستور،

وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز أحدهما حدوده القانونية الى نطاق اختصاص آخر ، فيتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم في ممارسة الاختصاصات المختلفة .

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ يستهدف ترقيب مصالح وزارة الصحة واعادة تنظيمها ، وقد نص في مادته الرابعة على الغاء مسميات الوظائف واعتبار جميع موظفى الوزارة وحدة واحدة ، ولا يزال هذا القرار نافذا ، وقد حال ضيق الوقت دون اعداد الميزانية العامة للدولة وفقا لاحكامه ، فصدرت طبقا للتنظيم السابق للوزارة ، وعلى منتهى ما تقدم لا يجوز مخالفة أحكام هذا القرار سواء فيما نص عليه من الغاء مسميات الوظائف أو اعتبار جميع موظفى الوزارة وحدة واحدة — ومن ثم يتعين عند تعديل قرار ربط الميزانية أن يتفق هذا التعديل وأحكام القرار رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ بوصفه قرارا تنظيميا صادرا من سلطة مختصة باصداره ، ولا يعتد فى هذا الصدد بأن قرار ربط الميزانية لاحق لهذا القرار فينسخه ، ذلك لان لكل من القرارين مجالا ونطاقا يختلف فى أحدهما عن الآخر بحيث تتفق فكرة الالغاء أو النسخ الضمنى .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يتعين أن يصدر قرار ربط الميزانية مطابقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم وزارة الصحة ، ولما كان هذا القرار قد صدر وفقا للتنظيم السابق الملغى منه يتعين تعديله بما يتفق وقرار اعادة التنظيم دون تعديل لاحكامه .

الفرع الثلثى

مبدأ عمومية الميزانية

قاعدة رقم (٧٢٩)

المبدأ :

ان الاصل هو مبدأ عمومية الميزانية بقاعدتيه : عدم تخصيص الإيرادات وعدم خصم النفقات من الإيرادات • الا أن المشرع أجاز استثناء من هذا الاصل تخصيص مورد معين لمصرف معين بقرار من رئيس الجمهورية وهذا التخصيص يوفر للجهة التي تقرر لها هذا الحق المزايا التي تتحقق من انشاء صندوق للتمويل — وقد قرن المشرع تسوية فائض المؤسسات وصناديق التمويل وما في حكمها بالقرارات المخظمة لعملية التمويل وعلى ذلك يجوز لرئيس الجمهورية في قراره المنظم لعملية التمويل بتخصيص مورد معين لمصرف معين أن يضمن هذا القرار ما يراه من قواعد لتسوية فائض التخصيص •

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ١١٥ من الدستور بأن يحدد القانون طريقة اعداد الموازنة العامة للدولة • كما ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة تقضى بان يتم تقدير الإيرادات دون ان تستتزل منها اية نفقات كما لا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية كما تنص المادة (١٩) من هذا القانون على أن « يحدد الفائض واعانة العجز لكل موازنات الجهاز الادارى للحكومة والهيئات العامة وما في حكمها سنويا ويؤول الفائض للمخزانة العامة كما تتحمل المخزانة العجز • ومع مراعاة القرارات المنفذة لعمليات التمويل يسوى فائض المؤسسات العامة وصناديق التمويل بما في حكمها طبقاً لاحكام قانون المؤسسات العامة والقرارات الصادرة في هذا الشأن » وتنص المادة (٢٠) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صناديق تخصص لها

موارد معينة لا استخدامات محددة ويعد للصناديق موازنة خاصة بها طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويسرى بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون القواعد الخاصة بالمؤسسات العامة » .

ومفاد ما تقدم أن الاصل هو مبدأ عمومية الميزانية بقاعدتيه وهما عدم تخصيص الإيرادات وعدم خصم النفقات من الإيرادات بيد أن المشرع أجاز استثناء بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء معين لمصروف معين ، وهذا التخصيص يوفر للجهة التي تقرر لها هذا الحق المزايا التي تتحقق من انشاء صندوق للتمويل بحيث يعتبر في حكم صندوق التمويل ، وهذا النظر تؤكدُه عبارة المذكرة الايضاحية التي جاءت للتعليق على المادة (٩) من هذا القانون ونصها « تضمن المشروع الالتزام بقاعدة عدم التخصيص على أساس بأن يكون تقدير الموارد دون استنزال أية نفقات ودون تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام معين الا في الاحوال التي يحددها القانون (الصناديق) » .

وحيث ان المشرع — طبقا للنصوص القانونية المتقدم ذكرها — قرن تسوية فائض المؤسسات وصناديق التمويل وما في حكمها بالقرارات الصادرة في هذا الشأن والمنظمة لعملية التمويل ، وتبعا لذلك يجوز لرئيس الجمهورية في قراره بتخصيص مورد معين لمصروف معين وهو القرار المنظم لعملية التمويل ، أن يضمن مثل هذا القرار مايراه من قواعد تتعلق بتسوية فائض التخصيص وهذه القواعد واجهة التطبيق عملا بحكم المادة ٢/١٩ سالفه الذكر يؤكد هذا النظر ماورد في موازنة الجهاز الادارى العام ١٩٨٠/١٩٨١ القسم (١٠١) الخاص بوزارة الزراعة أن هناك مبلغا بالباب الثانى لتجديد وصيانة المنشآت وشراء الحيوانات ويتم التصرف منه في حدود المحصل الفعلى من الجزء المخصص من حصيلة الزيادة في رسوم زيارة الحديقة والاماكن الملحقة بها وفقا للقرار الجمهورى رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٧ ويسمح بترحيل فائض الحصيلة من سنة الى أخرى وفقا للقرار الجمهورى رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٧٩ ، أى أن قانون الموازنة في هذه السنة يؤكد أن القرار الجمهورى رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٧٩ هو الاداة القانونية التي أجازت ترحيل فائض الحصيلة من

سنة لآخرى ، ومن ثم يجوز لقرار رئيس الجمهورية بزيادة رسوم الزيارة للمتحف الزراعى أن يتضمن حكما بترحيل الفائض الى سنة أخرى ولا يعتبر القرار الذى يضع هذه القاعدة مخالفا لقانون الموازنة العامة بل هو قرار صحيح وفقا لحكم المادة (١٩) من القانون سالف الذكر .
(ملف ٢٧/١/٢٠٦ — جلسة ١١/٢/١٩٨٢)

الفرع الثالث

التأثيرات العامة للميزانية

قاعدة رقم (٧٣٠)

المبدأ :

مفاد المادة ٢٥ من التأثيرات العامة للميزانية للسنة المالية ٨٢/٨١ فيما قضى به من عدم جواز الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين من خدمات مؤداه الا للعاملين خارج الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام انما ينصرف الى العاملين الذين تربطهم صلة وظيفية مباشرة بذات الجهة — لا يسرى الحظر على من تستعين بهم من غير العاملين بها حتى ولو كانوا يعملون بجهات أخرى من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام — اعتبار الاجهزة ذات الككبرات الخاصة من الجهاز الادارى للدولة فى مفهوم المادة ٢٥ من التأثيرات العامة للميزانية .

ملخص الفتوى :

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٤ ، فاستعرضت المادة (٢٥) من التأثيرات العامة للميزانية السنة المالية ٨١/١٩٨٢ والتي تنص على أنه لايجوز الصرف من اعتمادات « المكافآت لغير العاملين » عن خدمات مؤداه الا لمن تستعين بهم

جـ : من العاملين خارج الدولة الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن حكم المادة (٢٥) سالفه الذكر فيما يقضى به من عدم جواز الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات مؤداة الا للعاملين خارج الدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، انما ينصرف الى العاملين الذين تربطهم صلة وظيفية مباشرة بذات الجهة ، ولا يسرى على من تستعين بهم من غير العاملين بها حتى ولو كانوا يعملون بجهات أخرى من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وذلك باعتبار أن الاعتمادات الخاصة بهذه المكافآت (لغير العاملين عن خدمات مؤداة) أما ترد كفرع مستقل بأحد بنود البساب الاول من أبواب الموازنة وهى غير اعتمادات الاجور الاضافية ومقابل الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية التى تدخل فى فروع أخرى من ذات البند من الباب الاول من الموازنة ، فاذا أخذ فى الاعتبار أن الصرف من الاعتمادات الاخيرة يكون للعاملين فى كل جهة من الجهات التى تدخل فى الموازنة سواء كانوا من الشاغلين لوظائف أصلية أو من المعارين أو المنتدبين اليها ، فان الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات مؤداة انما يكون لغير هؤلاء من الذين لا تربطهم صلة وظيفية مباشرة بذات الجهة الادارية ويقدمون لها خدمات يستحقون عنها الاثابة ، ولا يغير من ذلك كونهم يعملون بجهات أخرى داخل الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام اذ لو لم يكن الامر كذلك لوجب الصرف لهم من اعتمادات الاجور الاضافية أو الحوافز أو المكافآت التشجيعية .

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر أن الحكمة التى من أجلها تقرر حكم المادة (٢٥) سالفه الذكر هى الحيلولة بين الجهات الخاضعة للموازنة وبين تجاوز اعتمادات الاجور الاضافية ومقابل الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية المخصصة للصرف منها على العاملين الذين تربطهم بها علاقة وظيفية مباشرة عن طريق اللجوء الى الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات

مؤداة الوارد فى ذات الباب الاول من أبواب الموازنة الخاص بمرتبات وأجور العاملين بأجهزة الدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الاجهزة ذات الكادرات الخاصة من الجهاز الادارى للدولة فى مفهوم المادة (٢٥) من التأشيرات العامة للميزانية عن عام ١٩٨٢/٨١ .

(ملف ٢٧١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

الفرع الرابع

صاحب الحق فى مورد مالى

قاعدة رقم (٧٣١)

المبدأ :

محافظة القاهرة هى صاحبة الحق فى الحصول على إيرادات الأتاوة على ألعاب الميسر بمدينة المقطم ومبيعات الأراضى بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام الحكم المحلى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة (٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تقدر وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما تقتضى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تقتضىها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

كما تنص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لمشار إليه المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين في هذه اللائحة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وذلك فيما عدا المرافق القومية وكذلك ما يصدر بقرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع جعل لوحدات الحكم المحلي الحق في انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما نقل اليها ما تمارسه الوزارات فعلا بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فيما عدا ما يعتبر مرفقا قوميا أو مرفقا ذا طبيعة خاصة يصدر به قرار جمهوري أى أن المسائل التي تخرج من سلطات وحدات الحكم المحلي هي الاختصاصات التي تتولاها الوزارات فعلا في دائرة المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة ، فإذا كانت لا تتولاها في دائرة المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة فتدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي طبقا للاصل العام في هذا الشأن .

ومن حيث أن وزارة الاسكان والتعمير خولت محافظة القاهرة ممارسة الاختصاصات في الاشراف على استغلال منطقة المقطم فان هذا الاختصاص أصبح من الاختصاصات التي تتولاها المحافظة طبقا لحكم المادة (٢) من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والسالف الاشارة اليها .

وليس لوزارة الاسكان الاستناد بعد أن تخلت عن الاشراف على استغلال المقطم الاستناد الى أنه مرفق قومي تتولاه وتتوول اليها بالتالى حصيلة ما يعطيه هذا المرفق سواء من العاب الميسر أو من مبيعات الاراضى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن

— ١٥٦١ —

محافظة القاهرة هي صاحبة الحق في الحصول على إيرادات الاتاوة على ألعاب الميسر بمدينة المقطم ومبيعات الاراضى بها طبقا لاحكام التانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليها .

(ملف ٨٣٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

الفصل الثانى

السلطة التشريعية والميزانية

الفرع الاول

رقابة السلطة التشريعية على الانفاق من الميزانية

قاعدة رقم (٧٣٢)

المبدأ :

حظر المادة ٧٢ من الدستور الصادر فى مارس سنة ١٩٦٤ عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة — انصراف هذا الحظر الى المشروعات التى تستلزم ارتباط الجهة الادارية بعقود يترتب عليها فور ابرامها التزامات بالانفاق سنوات مقبلة — عدم شموله العقود التى تبرمها السلطة التنفيذية تنفيذا لمشروع سبق أن وافق مجلس الامة على الارتباط به — أساس ذلك : ان موافقة السلطة التشريعية على الاتباط بالمشروع تعتبر اقرارا مقدما بالارتباط باذراج الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه .

ملخص الفتوى :

عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لبدء الرأى فى مدى ضرورة استصدار موافقة مجلس الامة على الارتباط بعقود تدعو الى انفاق مبالغ فى سنوات مقبلة على مشروعات سبقت الموافقة عليها وعلى قيمتها الاجمالية متى كان التعاقد فى حدودها .

ولما كانت المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ تنص على أنه «لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » ثم نصت المادة ٩٦ من دستور سنة ١٩٥٦ على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط

بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

وهذا النص الاخير يطابق نص المادة ٢٩ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ كما يطابق كذلك نص المادة ٧٢ من الدستور الحالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ ويستفاد مما تقدم أن الدساتير المشار اليها قد حظرت على السلطة التنفيذية ابرام تصرفات معينة اذا كان يترتب عليها انفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة قبل الرجوع الى السلطة التشريعية .

ويتبين من مقارنة نص المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ بنص المادة ٧٢ من الدستور الحالي أن الحظر 'نوارد بنص المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ المشار اليها ، ينصرف الى ابرام أى عقد في ذاته متى كان يترتب عليه انفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة من خزانة الدولة ، فهو كما ينصرف الى الارتباط بالمشروع في حد ذاته ينصرف الى ابرام أى عقد أو انشاء أى التزام أيا كان موضوعه ، متى كان من شأنه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة ، على حين أثر المشروع الدستوري في المادة ٧٢ الحالية استعمال اصطلاح آخر فقصر الحظر على الارتباط بمشروع اذا كان من شأنه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة بغير موافقة مجلس الامة فخرج من نطاق الحظر المنصوص عليه في المادة ٧٢ المشار اليها ، العقود والاتفاقات التي تبرمها السلطة التنفيذية لمشروع سبق أو وافق مجلس الامة على الارتباط به اذ متى وافق مجلس الامة على الارتباط بالمشروع ، في ضوء ما تعرضه عليه السلطة التنفيذية من التكاليف الاجمالية للمشروع لتنفيذ المشروع تقوم بذلك دون حاجة الى عرض هذه العقود والاتفاقات على مجلس الامة لسبق موافقة المجلس على الارتباط بالمشروع برمته اذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع وليس في ذلك مصادرة لسلطة المجلس في الرقابة على الحكومة أو في الموافقة على الاعتمادات المالية التي يتطلبها تنفيذ الاتفاقات والعقود التي يمتد تنفيذها لسنة أو سنوات مقبلة ذلك أن موافقة مجلس الامة على الارتباط

بالمشروع تعتبر اقراراً مقدماً بالارتباط بادراج الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع السابق اقراره في سنة أو سنوات مالية مقبلة .

ولما كان الحظر المنصوص عليه في المادة ٧٢ من الدستور ينصرف الى المشروعات التي تستلزم ارتباط الجهة الادارية بعقود يترتب عليها فور ابرامها التزامات بانفاق في سنة أو سنوات مقبلة « فلا يجوز ابرام تلك العقود الا بعد أن يكون مجلس الامة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الاجمالية وغيرها من البيانات وتبعاً لذلك فاذا كان المجلس قد سبق له الموافقة على الارتباط بالمشروع بعد عرضه عليه مشفوعاً بتلك البيانات فانه يجوز للحكومة ابرام العقود اللازمة لتنفيذه دون حاجة الى عرضها على مجلس الامة . أما اذا كانت تلك العقود لا يترتب عليها فور ابرامها نشوء التزام بانفاق في سنة أو سنوات مقبلة فانها تخرج من نطاق الحظر الوارد في النص المذكور ويجوز للحكومة تبعاً لذلك ان تبرمها دون ما حاجة الى عرضها على مجلس الامة .

(فتوى ٧١٣ في ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٣٣)

المبدأ :

الحظر الوارد في المادة ٧٢ من الدستور — سريانه على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة — أساس ذلك — مثال : انطباق هذا الحكم على الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لجمهورية مصر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٠ من الدستور على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي » وكان من بين الاحكام مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها وهو المبدأ الذي اقتضى تقرير الحظر الوارد في المادة ٧٢ من الدستور حتى لا يكون

في ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع يترتب عليه اتفاق في سنة أو سنوات مقبلة من غير موافقة مجلس الأمة الزام للسلطة التشريعية بإدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع في ميزانيات السنوات المقبلة مما يحرم السلطة التشريعية من حقها في قبول المشروع أو رفضه أو تعديله لذلك يسرى الحظر الوارد في المادة المذكورة على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة ومن ثم فلا يجوز لها أن تعقد قرضا أو ترتبط بمشروع يترتب عليه اتفاق في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس :لأمة • واذ كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر تقتض على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلتحق بميزانية الدولة كما تنص المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية لجمهورية مصر على أن توضع للهيئة ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية الدولة ، من ثم ينطبق في شأن الهيئتين المذكورتين الحكم الواردة في المادة ٧٢ من الدستور •

(فتوى ٧١٣ في ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

نص المادة ٧٢ من الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ على حظر عقد القرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة — أساس هذا الحظر — سريان هذا الحكم على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة فضلا عن الحكومة المركزية — أساس ذلك — مثال : سريان هذا الحكم على الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر •

ملخص الفتوى :

ونفيد بأن الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلساتها المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ ، وقد تبينت الجمعية :

تنص المادة ٧٢ من الدستور على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة » . وبذلك ينصرف هذا الحظر الى الاقتراض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة ، حتى لا يكون في ارتباطها بغير موافقة السلطة التشريعية الزام لها بإدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع في ميزانيات السنوات التالية مما يحرم السلطة التشريعية من حقها في قبول المشروع أو رفضه أو تعديله ، وكما يسرى المبدأ على الحكومة المركزية يسرى كذلك على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة ، إذ أن المادة ٨٠ من الدستور تنص على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة التي تسرى على الهيئات العامة المشار إليها مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها الذي اقتضى تقرير الحظر الوارد في المادة ٧٢ من الدستور ، فيسرى هذا الحظر كذلك على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة ، ومن ثم فلا يجوز لها أن تعقد قرضاً أو ترتبط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة ، واذ كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لسئون سكك حديد جمهورية مصر ، تنص على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلتحق بميزانية الدولة ومن ثم ينطبق في شأن هذه الهيئة الحكم الوارد في المادة ٧٢ من الدستور .

(فتوى ٧١٤ في ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٣٥)

المبدأ :

حظر المادة ٧٢ من الدستور الارتباط بمشروع الا بعد موافقة مجلس الامة — مناط تطبيق هذا الحظر — هو أن يترتب على الارتباط فور إبرامه نشوء التزام بالاتفاق من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة — أثر ذلك : عدم سريان هذا الحظر اذا كان الالتزام بالاتفاق لا ينشأ فور الارتباط به وانما ينشأ في السنة التي يتم فيها الاتفاق — مثال

بالنسبة لعقود التوريد التى يتم فيها التوريد حسب رغبة المورد له وعقد التسبيق — التزام الهيئة باداء ثمن المهمات الواردة فى أمر التوريد لاينشأ الا بالنسبة لكل أمر من أمور التوريد على حدة فهو ينشأ فور ابرام العقد .

• لخص الفتوى :

أن مناط تطبيق الحظر الوارد بنص المادة ٧٢ من الدستور أن يترتب على الارتباط فور ابرامه نشوء التزام بالانفاق من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة فلا يسرى الحظر المشار اليه اذا كان الالتزام بالانفاق لا ينشأ فور الارتباط وانما ينشأ فى السنة التى يتم فيها الانفاق فاذا ابان أن العقد الاول يتضمن تعهد الشركة بأن تقوم بسد حاجات الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بكافة أنواع اليايات الورقية خلال سنوات التعاقد الخمس ، وحددت الهيئة استهلاكاتها السنوية من اليايات بكشوف مرفقة به على أن يكون للهيئة زيادة هذه الكميات فى حدود ١٥٪/ ولها الحق فى الغاء أى كمية لا تحتاج اليها أو تخفيض كميات أى صنف حسب احتياجات العمل ، وتورد الشركة الكميات التى تحدد فى أوامر التوريد التى تصدرها الهيئة فى شهر مارس من كل عام ، ويتم توريد الكمية التى تحدد كل سنة فى خلال السنة نفسها فى المواعيد المحددة لذلك وبالثمن المحدد فى العقد عن السنة الاولى فقط ويكون لكل من الطرفين طلب تعديله بعد ذلك فيحدد بمعرفة لجنة خاصة اتفق على تشكيلها ، وتلتزم الهيئة بدفع ٢٠٪/ من قيمة الكمية المطلوبة فى أمر التوريد السنوى مقابل تقديم خطاب ضمان بنفس قيمة الدفعة المقدمة ، ويتم دفع باقى قيمة كل دفعة مودة بعد الفحص والاستلام النهائى واطسافة المهمات بمخازن الهيئة وهو بذلك من نوع عقود التوريد التى يتم فيها التوريد حسب رغبة المورد له .

أما العقد الثانى فتلتزم بمقتضاه الشركة العامة لمهمات السكك الحديدية (سيماف) بصناعة وتوريد ماتحتاجه الهيئة من عربات الركاب طبقا للمواصفات والرسومات التى تحددها الهيئة فى حدود انتاج من ٦٠ الى ٧٥ عربة ركاب درجة ثالثة أو ما يعادلها سنويا لمدة العقد طبقا لما تحدده الهيئة كل سنة وفقا لحاجتها ، ويكون التحديد النهائى السنوى

عند اعتماد ميزانية الهيئة ، وذلك بسعر يحدد بمعرفة لجنة خاصة اتفق على تشكيلها وتلتزم الهيئة بدفع ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنيه دفعة مقدمة عن كل أمر توريد سنوى عقب اعتماد الميزانية السنوية للهيئة مقابل خطاب ضمان • أما قيمة العربات الموردة فيدفع ٩٠ ٪ منها عقب التسليم الابتدائي يخصم منها ما يقابل الجزء المقدم والباقي بعد ٦ أشهر من التسليم الابتدائي ثم نص العقد صراحة (بند ١٦) على أنه ليس الا اتفاقا اجماليا لتنظيم عملية التمويل لتمكين الشركة من بدء الانتاج ولا دخل له بالشروط الفنية والشروط الخاصة بالتوريد التى يتفق عليها بين الطرفين ويتضمنها أمر التوريد ، ومن ثم فان هذا العقد ليس الا عقدا تمهيديا يضع اطارا عاما للتعاقد فى المستقبل لاشباع حاجات الهيئة ويقيم على أساسه ابرام العقود التى تتمثل فى أوامر التوريد وهو من النوع المعروف بعقد التنسيق •

وتبينت الجمعية من استعراض نصوص العقدین المشار اليهما أن المورد سيقوم بتوريد المهمات المتعاقد عليها على عدد من السنين وأن التزامه بالتوريد فى كل مرة لا ينشأ الا بصحور أمر التوريد اليه من الهيئة ، فهذا الالتزام لا ينشأ من العقد المعروض وانما ينشأ من أمر التوريد ، وتتعدد التزامات المورد بالتوريد بقدر عدد أوامر التوريد الصادرة اليه ، ونتيجة لذلك فان التزام الهيئة بأداء ثمن المهمات الواردة لا ينشأ الا بالنسبة لكل أمر من أوامر التوريد على حدة ، ولما كان طلب المهمات فى كل سنة منوط باحتياجات الهيئة فى هذه السنة ، ولا يقع على عاتق اى هيئة أى التزام باصدار أمر التوريد ، اذ أن لها ذلك بمقتضى العقد ، ومن ثم كان الالتزام بدفع الثمن عن أمر من أوامر التوريد لا ينشأ فور ابرام أى من العقدین المعروضين •

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الاصل أنه ليس من شأن مشروعى العقدین المعروضين عند ابرامهما نشوء التزامات تقتضى الانفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ، اذ أن الالتزامات انما تنشأ عند صدور أوامر التوريد وتبعا لذلك يخرج العقدان المشار اليهما من نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة ٧٢ من الدستور • على أنه اذا كان أى من أوامر التوريد يستلزم الانفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ، تعين عرض الموضوع على مجلس

الامة للحصول على موافقته وفقا للمادة ٧٢ من الدستور المشار اليها قبل
اصدار أمر التوريد هذا .

لهذا ترى الجمعية العمومية أنه ليس من شأن مشروعى العقدين
المعرضين عند ابرامهما نشوء التزامات تقتضى الانفاق فى سنة أو فى
سنوات مقبلة اذ ان الالتزامات انما تنشأ عند صدور أوامر التوريد فاذا
كان أى من هذه الاوامر يستلزم انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة تعين
عرض الامر على مجلس الامة للحصول على موافقته قبل اصدار الامر
وذلك لان ميزانية الهيئة العامة للسكك الحديدية من الميزانيات الملحقه
(فتوى ٧١٤ فى ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

حظر المادة ٧٢ من الدستور الحالى عقد قرض أو الارتباط بمشروع
يترتب عليه انفاق فى سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة — نطاق
تطبيقه — مقصور على أمرين : عقد القرض والارتباط بالمشروع فلا يمتد
الى غير ذلك — خروج ضمان الحكومة للهيئات العامة لدى البنك المركزى
من هذا الحظر .

ملخص الفتوى :

ان الحظر الوارد فى المادة ٧٢ من الدستور المشار اليها جاء
مقصورا على أمرين أولهما عقد القرض وثانيهما الارتباط بمشروع يترتب
عليه انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ولا يمتد الحظر الى غير ذلك ،
وبالتالى يخرج من نطاقه ضمان الحكومة للهيئات العامة لدى البنك
المركزى الذى لا يعتبر اقتراضا من الحكومة ولا ارتباطا بمشروع واذا
كان الضمان باعتباره تعهدا يترتب التزاما بالانفاق فى سنة أو فى سنوات
مقبلة كان يدخل فى نطاق الحظر الوارد فى المادة ١٣٧ من دستور سنة
١٩٢٣ الا أنه يخرج من نطاق الحظر الوارد فى المادة ٧٢ من الدستور
الحالى طبقا لصريح عبارة هذا النص .

(فتوى ٧١٣ فى ١٠/٨/١٩٦٤)

الفرع الثانى

الالتزام بعدم مجاوزة الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية

قاعدة رقم (٧٣٧)

المبدأ :

مجاوزة الادارة لحدود الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية ،
أو الغرض المقصود منه ، أو للوقت المحدد لاستخدامه ، أو تصرفها قبل
فتح الاعتماد اللازم — أثر ذلك على صحة التصرف ونفاذه — التفرقة
بين الرابطة العقدية والعلاقة التنظيمية — صحة التصرف ونفاذه فى
الحالة الاولى دون الثانية •

مُخص الحكم :

يجب التمييز بين العقود الادارية التى تعقدها الادارة مع الغير
وبين علاقة الموظف بالحكومة • فالرابطة فى الحالة الاولى هى رابطة
عقدية تنشأ بتوافق ارادتين وتولد مراكز قانونية فردية وذاتية مصدرها
العقد ، وفى الحالة الثانية هى علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين
واللوائح • ولاريب فى أن لهذا الاختلاف فى طبيعة الروابط القانونية
أثره فى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف اذا استلزم الأمر اعتماد المال اللازم
من البرلمان ، فالثابت فى فقه القانون الادارى أن العقد الذى تبرمه الادارة
مع الغير — كعقد من عقود الاشغال العامة أو التوريد مثلا — ينعقد
صحيا وينتج آثاره حتى لو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لهذه
الاشغال ، أو حتى لو جاوزت الادارة حدود هذا الاعتماد ، أو لو خالفت
الغرض المقصود منه ، أو لو فات الوقت المحدد لاستخدامه ، فمثل هذه
المخالفات — لو وجدت من جانب الادارة — لا تمس صحة العقد
ولا نفاذه ، وانما قد تستوجب المسؤولية السياسية • وعلة ذلك ظاهرة ،
وهى أن هذه العقود الادارية التى تبرمها الادارة مع الغير هى روابط
فردية ذاتية ، وليست تنظيمية عامة ، ويجب من ناحية حماية هذا الغير،
ومن ناحية أخرى عدم زعزعة الثقة فى الادارة ، فليس فى مقدور الفرد

الذى يتعاقد معها أن يعرف مقدما ما اذا كان قد صدرا اعتماد أو لم يصدر، وما اذا كان يسمح بإبرام العقد أو لا يسمح ، وما اذا كان العقد في حدود الغرض المخصص له الاعتماد أو ليس في حدود هذا الغرض ، كل أولئك من الحقائق التى يتعذر على الفرد العادى بل الحريص التعرف عليها . ولو جاز جعل صحة العقود الادارية أو نفاذها رهنا بذلك لما جازف أحد بالتعاقد مع الادارة ، ولتعطل سير المرافق العامة . ولكن الحال جد مختلف بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة لنفاذ القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين ، كالقرارات العامة المتعلقة برفع درجاتهم أو زيادة مرتباتهم ، اذ مركزهم هو مركز تنظيمى عام ، فلزم أن يستكمل هذا التنظيم جميع أوضاعه ومقوماته التى تجعله نافذا قانونا . ومن الثابت في فقه القانون الادارى ان تحديد درجات الموظفين أو تحديد مرتباتهم يجب أن يصدر من السلطة المختصة بذلك حتى يكون نافذا ومنتجا أثره قانونا ، وانه وان كان الاصل أن ذلك عمل ادارى من اختصاص السلطة التنفيذية ، الا انه اذا كانت الاوضاع الدستورية تستوجب اشتراك البرلمان في هذا التنظيم لاعتماد المال اللازم لهذا الغرض ، فانه يتعين على السلطة التنفيذية استئذانه في هذا الشأن ، وأنه اذا تم تنظيم الدرجات وتحديد المرتبات باشتراك السلطة التنفيذية مع البرلمان على وجه معين عند الاذن بالاعتماد وجب على السلطة التنفيذية احترام ارادة البرلمان ، والتزام التنظيم الذى تم على هذا الاساس .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧٣٨)

المبدأ :

القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا الا باعتماد السلطة التشريعية للمال اللازم لتنفيذها — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/٥/٣٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية — القول بأن المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجودا ضمن اعتماد مبلغ مليونى جنيه خصص في ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ لانصاف الموظفين والعمال — لا صحة له — الاعتماد المذكور خصص لانصاف العمال وحدهم دون خريجي المعلمين الثانوية .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار ١٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بشأن انصاف خريجي المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل القانونية اللازمة لتنفيذه ، وانما هذا التنفيذ علق ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك ، استنادا الى أن القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا الا باعتماد البرلمان للمال اللازم لتنفيذها على خلاف الحال في العقود الادارية ، التي تتعقد صحيحة وتنتج آثارها حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لها . وتأسيسا على ذلك يكون قرار أول يونية سنة ١٩٤٧ ، هو الذي يولد أثره القانوني حالا ومباشرة ، لانه اقترن بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لتنفيذه . ولقد اثبتت مجادلة ، فحواها ان المال اللازم لتنفيذ قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ كان موجودا فعلا لدى وزارة المالية ضمن اعتماد مبلغ المليونى جنيه الذى خصص في ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ لانصاف الموظفين والعمال ، معقولة ان هذا استفاد مما ورد في الكتاب الذى ارسله مراقب الميزانية العام في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٥ الى وكيل وزارة المالية في شأن خريجي مدرسة المعلمين الثانوية لبيان المصرف الذى تسوى عليه حالاتهم طبقا لقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، ولكن هذا الاعتراض مردود عليه : بأنه يبين بصورة جلية من مراجعة محاضر مجلس النواب في الجلسة الثالثة والثلاثين التى انعقدت في يومى ٣٠ من يولية وأول أغسطس سنة ١٩٤٥ ومن تتبع المناقشات التى دارت فيها حول اعتماد المليونين من الجنيهاات المشار اليه ، أنه انما خصص لانصاف العمال وحدهم ، ولم يكن لخريجي المعلمين الثانوية أية صلة به .

الفرع الثالث

عدم جواز تخطى أبواب الميزانية أو نقل
بعض الاعتمادات من باب الى آخر
الا بموافقة السلطة التشريعية

قاعـد رقم (٧٣٩)

المبدأ :

الهيئة الزراعية المصرية — عدم جواز تخطيها أبواب الميزانية أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بموافقة السلطة التشريعية نزولا على أحكام الدستور — جواز نقل مبلغ من بند الى آخر داخل الباب الواحد بقرار من مجلس الادارة — سرعان الاحكام السابقة على ميزانية الهيئة الزراعية سواء عند اعدادها على أساس بيان مصروفات وايرادات كل قسم من الاقسام الادارية « حتى سنة ١٩٦١ » أو بعد اتباعها قواعد اعداد ميزانيات المؤسسات العامة (الميزانية التقديرية) « منذ ١٩٦٢/١٩٦٣ » .

ملخص الفتوى :

ولما كانت الهيئة الزراعية المصرية — حسبما يستخلص من مواد القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشائها والتشريعات المعجلة له — لا تخضع — كمبدأ عام — للقواعد الحكومية المالية والادارية ، بيد أنه يجب من ناحية أخرى أن تعد ميزانية الهيئة على غرار الميزانية العامة للدولة ، وأن تسرى في شأنها الاحكام المنظمة لهذه الميزانية . ولا يخل اعداد حساب ختامى في كل سنة بمراعاة تلك الاحكام التى يجب النزول على مقتضاها طبقا لاحكام الدستور ، فتحجب موافقة السلطة التشريعية على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية — وترتبطا على ذلك فما كان يجوز للهيئة أن تتخطى أبواب ميزانيتها أو تتنقل بعض الاعتمادات من أحد الابواب الى باب آخر ، الا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية والتي كان يتولى أعمالها عند غياب مجلس الامة

رئيس الجمهورية طبقا لدستور سنة ١٩٥٨ ، ثم مجلس الرياسة ورئيس الجمهورية في ظل العمل بذلك الدستور والاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وأما عن سلطة الهيئة في النقل داخل الباب الواحد فقد كان يكفى لاجراء هذا النقل الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة ، باعتباره الجهة القائمة على شئونها دون التقيد في ذلك بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية . ومن ثم يكون هو المختص بوضع تقسيمات أبواب الميزانية دون التزام للتقسيمات التي يجرى عليها العمل بالقياس الى الوزارات والمصالح الحكومية والتي تجد سندها في اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي لا تعدو أن تكون نظاما ماليا حكوميا فلا تلقزم المؤسسات العامة اتباعه .

هذا ومن الملاحظ أن الهيئة لم تكن تعد ميزانيتها التقديرية على نمط الميزانية العامة للدولة ، وانما كانت تلجأ الى تصويرها على أساس اعداد بيان خاص بالمصروفات والايادات لكل قسم من الاقسام الادارية بها، ويمثل مجموع مصروفات هذه الاقسام المصروفات الاجمالية للهيئة ، ويمثل مجوع ايرادات الاقسام الايرادات الاجمالية للهيئة . وقد كان العمل يجرى حتى سنة ١٩٦١ على استصدار قرار جمهورى يربط ميزانية الهيئة في كل سنة ، ولما شرعت الدولة في سنة ١٩٦٢ في اعداد ميزانية للخدمات وميزانية للاعمال تتناول ميزانيات المؤسسات العامة ، والمقصود بها في هذا المجال المؤسسات النوعية أو المؤسسات الام ، تغيرت طريقة ربط ميزانية الهيئة الزراعية المصرية ، باعتبارها مؤسسة عامة (تابعة للمؤسسة التعاونية الزراعية المصرية) ولهذا سرت عليها ذات القواعد التي اتبعت بالنسبة الى المؤسسات التابعة عند اعداد ميزانية الاعمال ، ومن هذه القواعد الاقتصار في تصوير ميزانيات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على بيان المبالغ الاجمالية لمصروفات التشغيل (بساب ١) والمصروفات التحويلية (بساب ٢) والمصروفات الاستثمارية (بساب ٣) . ومما تقدم يبين أن الميزانيات التقديرية للهيئة الزراعية المصرية حتى سنة ١٩٦١ كانت تحوى شقين رئيسيين أحدهما خاص بالايادات والآخر خاص بالمصروفات ، ولما كانت القاعدة الدستورية هي عدم جواز انفاق مبالغ أكبر من الاعتمادات

المدرجة في الميزانية أو اتفاق مبالغ على أوجه صرف لم تتضمنها الميزانية، فإنه كان يخرج عن سلطة الهيئة تجاوز مصروفاتها المبينة في قرار ربط الميزانية أو الاتفاق على أوجه صرف غير تلك التي بنى على أساسها تقدير مصروفاتها ، وأما ما دون ذلك فإنه كان يدخل في سلطة الهيئة باعتباره مسألة فرعية لا يعنى بها الدستور وإنما تعالجها القواعد المالية ، وقد نص قانون انشاء الهيئة على اختصاص مجلس ادارتها بتصرف شئونها دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية .

ويستفاد مما تقدم أن الميزانيات التقديرية للهيئة في السنتين الماليتين ٦٣/٦٢ و ١٩٦٣/١٩٦٤ كانت تحتوى على ثلاثة أبواب عينت ميزانية الاعمال بالنص على اجمالياتها دون تفصيل لها ، ويتعين على الهيئة في ظل هذا الوضع الترام اعتمادات كل باب دون أن يكون لها بغير موافقة السلطة المختصة النقل من باب الى آخر أو اتفاق أية مبالغ بالزيادة على تلك الاعتمادات .

لذلك فإن الهيئة الزراعية المصرية ما كان يجوز لها أن تتخطى أبواب ميزانيتها أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية المختصة . أما النقل داخل الباب الواحد ، فكان يكفى لاجرائه الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة .

(فتوى ٦٩٠ في ١/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٤٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى — قيامها بخضم مبالغ تخص السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ — مخالفة هذا التصرف لاحكام الدستور .

ملخص الفتوى :

ان الدستور ينص في المادة ٧٢ منه على أنه « لايجوز للحكومة

عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو في سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة » ، كما ينص في المادة ٧٨ منه على أنه « يجب موافقة مجلس الامة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها » وينص أيضا في المادة ٨٠ على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامى » .

ومفاد هذه النصوص أن الدستور يحظر الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة ، ومناطق تطبيق هذا الحظر أن يترتب على الارتباط فور ابرامه نشوء التزام بالانفاق من الخزانه في سنة أو في سنوات مقبلة ، وسواء في ذلك أن يتم الانفاق في هذه السنة أو السنوات أو لا يتم ، فالحظر المقرر بنص المادة ٧٢ من الدستور ينصب على مجرد الارتباط بمشروع يترتب عليه التزام بالانفاق في سنة أو سنوات مقبلة ، ومن ناحية أخرى فإن الدستور يحظر نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية أو انفاق أى مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات المحددة بها الا بعد موافقة مجلس الامة ، وذلك لان اعتمادات الانفاق التي تقررها الميزانية هي اعتمادات تحديدية ، يمثل كل منها الحد الأقصى لما يجوز للحكومة انفاقه في الغرض المخصص له ، فلا يجوز نقل اعتماد من باب الى آخر أو مجاوزة تقديرات الميزانية الا بموافقة السلطة التشريعية ... وهذه القواعد التي أوردها الدستور بالنسبة الى الميزانية العامة للدولة ، أوجب اتباعها أيضا بالنسبة الى الميزانية المستقلة والملحقة .

ومن حيث ان قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ المرفقة بكتاب السيد وزير الخزانه المؤرخ أول يولية سنة ١٩٦٥ جاءت ترديدا لتلك الاحكام التي تضمنها الدستور فنص البند ١ من هذه القواعد على أنه « لايجوز مطلقا الصرف الا في حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية ، ويحظر حظرا باتا لاي سبب من الاسباب الارتباط بأى مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها الا بعد

موافقة مجلس الامة ، وكذلك لا يصح الخصم على حسابات المدينين (العهد سابقا) لعدم وجود اعتماد أو لعدم كفايته ، كما نص البند ٤ على أن « كل تجاوز يقع في اعتمادات بنود الميزانية أو ابوابها المختلفة قبل الحصول على ترخيص من السلطات المختصة مخالفة دستورية يتحمل مسئوليتها الموظف المختص وتعرضه للمحاكمة التأديبية » .

ومن حيث أن المؤسسة قد ارتبطت في السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ بعقود ترتب عليها التزامات بنفقات تزيد على الاعتمادات المدرجة بميزانية تلك السنة ، وامتدت هذه الالتزامات لأكثر من سنة مالية ، مما اضطرها الى خصم هذه النفقات من اعتمادات ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ (كتاب مدير ادارة الميزانية بالهيئة رقم ١٢٧ المؤرخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٧٠ المرقق بالاوراق) ولا شك في مخالفة هذا التصرف لاحكام الدستور السابق بيانها .

ومن حيث أنه لا يجدى في تبرير هذه المخالفة الاستناد الى اللائحة التكميلية التي اصدرها مجلس ادارة المؤسسة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وما ورد في المادة التاسعة منها المشار اليها سابقا وذلك أن اللائحة المالية للمؤسسات العامة التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠١٣ لسنة ١٩٦٥ تنص في مادتها الرابعة على أن « يتولى مجلس ادارة المؤسسة وضع القواعد التي تتبع في العقود والارتباطات والصرف والتجاوزات الى غير ذلك من القواعد المالية والمنظمة لتنفيذ الميزانية بشرط أن يكون ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة للمؤسسة في ميزانيتها » وظاهر من هذا النص أنه انما يخول مجلس ادارة المؤسسة سلطة وضع القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية وأن يكون ذلك في حدود اعتماداتها ، ولكن ليس له أن يضع قواعد تخرج عن حدود التنفيذ أو تجاوز الاعتمادات المقدرة في الميزانية ، ومن ثم يكون باطلا ما قرره اللائحة التكميلية سالفة الذكر في مادتها التاسعة من أنه « يجوز بترخيص من السيد نائب مدير المؤسسة للشؤون المالية والادارية تحميل ميزانية السنة المالية الحالية بمصروفات تخص السنوات المالية السابقة حتى ولو كانت ميزانية السنوات السابقة لم تكن تسمح بالصرف بشرط ادماج بنود ميزانية السنة الجارية مع ارفاق مذكرة تفصيلية عن أسباب تأخر

الصرف » • وأيا كان الامر فانه ليس لمجلس ادارة المؤسسة أو لاي سلطة أخرى أن تقرر قواعد تخالف أحكام الدستور •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما قامت به المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى (هيئة تعمير الاراضى) من خصم مبالغ تخص السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ من ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ يعتبر مخالفة لاحكام الدستور •

(فتوى ٤٩٧ فى ٢٧/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٧٤١)

المبدأ :

حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة طبقا لحكم الدستور — المقصود « بالباب » وفقا للمفهوم الذى عناه الدستور • هو مجموع الاعتمادات المخصصة لكل نوع من أنواع النفقات فى كل تقسيم من تقسيمات الموازنة — الاعتمادات الواردة فى الميزانية يجرى توزيعها على أقسام وفى داخل كل قسم يخصص لكل جهة فرع من فروعها ثم توزع الاعتمادات فى كل فرع على أبواب يخصص كل منها لمواجهة نوع معين من أنواع النفقات — ما عناه الدستور بحظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة هو حظر اجراء أى تعديل فى تخصيص الاعتمادات بغير الرجوع الى الجهة المختصة باقرار هذا التعديل — نقل الاعتماد ومن جهة الى أخرى ولو لمواجهة ذات النوع من النفقات التى كان مخصصا لها •• تعديلا لتخصيص اعتماد لا يجوز اجرائه الا بموافقة السلطة التشريعية — ما قرره الدستور من حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة كما ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف فى داخل القسم الواحد فانه ينصرف أيضا الى النقل من باب الى باب فى أكثر من قسم ولو كان البابان متماثلان ولا وجه للقول بأن هذا الحظر ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف فحسب لانه اذا كان المشرع قد حظر النقل من باب الى باب فانه يكون قد حظر من باب أولى النقل من قسم الى قسم •

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى القواعد المنظمة لهذا الموضوع أن دستور مارس سنة ١٩٦٤ كان ينص في المادة (٧٦) على أنه « يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لبحثه واعتماده . وتقر الميزانية بابا بابا . ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة » كما كانت المادة (٧٨) من ذلك الدستور تنص على أنه « تجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، والزائد عن تقديراتها ، ثم صدر دستور سبتمبر سنة ١٩٧١ فنص في المادة (١١٥) على أنه « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها ، ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولايجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة » ونص في المادة (١١٦) على أنه « يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها وتصدر بقانون » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن السلطة التشريعية هي السلطة المنوط بها اقرار الموازنة العامة للدولة ، ويعتبر اقرارها للنفقات الواردة في الموازنة اجازة بانفاقها وتخصيصا لهذا الانفاق في الواجهة المعنية له ، فلا يجوز تعديل هذا التخصيص بانفاقها في أوجه أخرى والا كان في ذلك افئئتا على اختصاص السلطة التشريعية ، وقد حرص الدستور أن يؤكد هذا المعنى فأوجب أن يتم اقرار الموازنة بابا بابا ، وحظر النقل من باب الى آخر بغير موافقة السلطة التشريعية .

ومن حيث ان المقصود « بالباب » وفقا للمفهوم الذي عناه الدستور هو مجموع الاعتمادات المخصصة لكل نوع من أنواع النفقات في كل تقسيم من تقسيمات الموازنة ، ذلك أنه منذ صدور أول موازنة للدولة سنة ١٨٨٠ يجرى توزيع الاعتمادات الواردة في الموازنة على الاجهزة المختلفة للدولة وفقا لتقسيماتها الادارية ، فيخصص لكل وزارة مجموعة

من الاعتمادات بضمها قسم من أقسام الموازنة ، وفي داخل هذا القسم يخص لكل مصلحة مجموعة من الاعتمادات يضمها نوع من فروع هذا القسم ، ثم توزع الاعتمادات الواردة في كل فرع على أبواب يخص كل منها لمواجهة نوع معين من أنواع النفقات ، فثمة باب للاجور ، وآخر للمصروفات الجارية وثالثا للاستخدامات الرأسمالية ورابع للتحويلات الرأسمالية ، ومن ثم فإن ما عناه الدستور بحظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة هو حظر اجراء أى تعديل في تخصيص الاعتمادات بغير الرجوع الى الجهة المختصة باقرار هذا التعديل ، وعلى ذلك ولما كان تخصيص الاعتمادات يتضمن بلاشك تحديد الجهة المخصص لها الاعتماد كما يتضمن تحديد نوع النفقات التي يوجهها ذلك أن هذا التخصيص لا يكون ملحوظا فيه نوع النفقات التي يجري التخصيص بها فحسب ، وانما يكون ملحوظا فيه أيضا الجهة التي يخص لها الاعتماد ومدى احتياجها لهذا النوع من النفقات ، وعلى ذلك فان نقل الاعتماد من جهة الى أخرى — ولو لمواجهة ذات النوع من النفقات التي كان مخصصا لها — يعد تعديلا لتخصيص الاعتماد لا يجوز اجرائه الا بموافقة السلطة التشريعية •

من حيث أنه تأسيسا على ذلك ، فان ما قرره الدستور من حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة كما ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف في داخل القسم الواحد ، فانه ينصرف أيضا الى النقل من باب الى باب في أكثر من قسم ولو كان البابان متماثلين ، ولا وجه للقول بأن هذا الحظر ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف فحسب ، لانه اذا كان المشرع قد حظر النقل من باب الى باب فانه يكون قد حظر من باب أولى النقل من قسم الى قسم ، لان حظر مخالفة التقسيم الاصغر ينطوى بالضرورة على حظر مخالفة التقسيم الاكبر ، والواضح أن وزارة الخزانة تأخذ بهذا النظر ذلك انها تتضمن الموازنة تأسيرات بجواز النقل من باب في قسم الى باب مماثل في قسم آخر • فلو كان هذا النقل جائزا لما كانت ثمة حاجة لهذه التأسيرات ، ولا يمكن اعتبار هذه التأسيرات تفويضا من السلطة التشريعية لوزارة الخزانة في النقل من باب الى باب لان موافقة السلطة التشريعية على هذا النقل يعد ضمانه دستورية للرقابة البرلمانية لا يصح لها أن تنزل عنها الى

السلطة التنفيذية ، لا سيما وأن دستور سنة ١٩٧١ قد اشترط أن تتم هذه الموافقة بقانون •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة يشمل حظر النقل من أحد الابواب في قسم أو فرع من الموازنة ، الى باب مماثل في قسم أو فرع آخر •

(ملف ١٧/١/٨٧ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)

الفصل الثالث

الميزانية والوظائف

الفرع الأول

الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة

قاعدة رقم (٧٤٢)

المبدأ :

وجوب الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة التي يشغلها الموظف — لا يؤبه بنوع العمل الذي يضطلع به الموظف فعلا — ايراد الدرجة بالميزانية في سلك الوظائف الكتابية — لا سبيل الى اعتبارها ادارية أو فنية على أساس العمل الذي يزاوله الموظف — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٧/١ لم يخرج على هذه القاعدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، على أن « تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة . وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للاولى ، وفنى وكتابى للثانية وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف » .

ومفاد هذا النص ، أن تحديد نوع الوظيفة التي يشغلها الموظف انما يكون بالرجوع الى الميزانية التي أوجب القانون أن تتضمن بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، فلا يكفي قيام الموظف بعمل فنى لاعتباره من موظفى الكادر الفنى العالى ، متى كانت وظيفته غير مدرجة في هذا الكادر ، ومتى كانت الدرجة واردة بالميزانية في سلك الوظائف الكتابية

فلا سبيل الى اعتبارها ادارية أو فنية اذا ما أسند لشاغلها عمل مما يقوم به الموظفون الاداريون أو الفنيون عادة ، اذ أن اعتبارها كذلك بنطوى على مخالفة لوضع الميزانية وخروج على تقسيماتها .

والثابت أن المذكورة حصلت على شهادة اتمام الدراسة الثانوية (القسم الخاص) ، ثم دبلوم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية سنة ١٩٤٩ ، ثم ليسانس الآداب سنة ١٩٥٣ ، وعينت بمصلحة العمل بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ في الدرجة الثامنة خصما على درجة سادسة خالية بميزانية تلك المصلحة ، على أن تسوى حالتها وفقا للتقدير النهائى لمؤهلها الدراسى .

وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٣ قررت اللجنة القضائية لوزارتى المعارف العمومية والشئون الاجتماعية استحقاقها للدرجة السادسة المخفضه بمرتب قدره ١٠ ج و ٥٠٠ مليم من تاريخ التحاقها بالخدمة وراى ديوان الموظفين عدم الطعن فى هذا القرار ، فقامت مصلحة العمل بتسوية حالتها بمنحها الدرجة السادسة المخفضة من تاريخ تعيينها على أن تسوى حالتها على أول درجة سادسة كتابية تخلو بالمصلحة .

وقد استطلعت المصلحة رأى الديوان فى امكان تسوية حالتها هى وبعض زميلاتها على درجات سادسة بالكادر الفنى ، فأفاد الديوان بعدم جواز ذلك ، فظللت المذكورة من قرار تسوية حالتها على درجة كتابية . كما طعنت فى قرار الترقية الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر العالى ، واستندت فى ذلك الى طبيعة وظيفتها كمفتشة اجتماعية وهى من وظائف الكادر الفنى العالى ومنحها صفة الضبطية القضائية التى لا تمنح الا للمفتشين الذين يشغلون بحكم عملهم وظائف فى الكادر العالى . وبناء على ما ذهب اليه الديوان رأت الوزارة رفض التظلم المقدم من السيدة المذكورة ، غير أنها قدمت شكوى أخرى طلبت فيها اعادة النظر فى حالتها .

وبين من ذلك أن المذكورة عينت على وظيفة من الدرجة الثامنة الكتابية على أن تسوى حالتها وفقا للتقدير النهائى لمؤهلها ، أى أنها

كانت — منذ بدء تعيينها — تشغل وظيفة واردة في الكادر الكتابي •

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥١ — الذى سويت على أساسه حالة الموظفة المذكورة — ينص على ما يأتى : —
« الحاصلون على مؤهل دراسى وعينوا فى الخدمة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، هؤلاء يمنحون الدرجات المقررة لمؤهلهم الدراسى عند خلوها ، وتحسب أقدميتهم فيها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على المؤهل الدراسى •• ويشترط أن يكون الموظف قائما بعمل يتفق وطبيعة مواد دراسة مؤهله الدراسى » • ويؤخذ من هذا النص أن القرار قد اقتصر على تحديد الدرجة المالية للمؤهلات الواردة به ، ولم يعرض لتحديد نوع الكادر الذى تسوى عليه حالة صاحب المؤهل ، أما ما أشار إليه القرار من قيام الموظف بعمل يتفق وطبيعة مواد مؤهله الدراسى فهو بصريح عبارته شرط للحصول على الدرجة المقررة للمؤهل ، وليس نتيجة يتعين ترتبها على هذه التسوية •

ولما كان قيام الوزارة بتسوية حالة الموظفة المذكورة بمنحها درجة سادسة بالكادر الكتابى — تنفيذاً لقرار اللجنة القضائية لوزارتى المعارف العمومية والشئون الاجتماعية — قد جاء مطابقاً للقانون ، لأن العبرة فى تحديد نوع الوظيفة هو بما يرد فى الميزانية • وقد وردت وظيفة السيدة المذكورة فى الكادر الكتابى ، فوجب — والحالة هذه — تسوية حالتها على درجة سادسة فى الكادر المدرجة وظيفتها فيه •

لهذا قررت الجمعية العمومية أن تكون تسوية حالة الموظفة المذكورة فى الكادر الكتابى ، وذلك تنفيذاً لقرار اللجنة القضائية الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ •

(غتوى ٤٨٤ فى ١٩٥٧/١/٤)

الفرع الثاني

عدم جواز استعمال وظيفة في قسم
لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر

قاعدة رقم (٧٤٣)

المبدأ :

ترتيب الدرجات بوزارة أو مصلحة في أقسام قائمة بذاتها —
مؤداه عدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين أو ترقية من يشغل
وظيفة في القسم الآخر .

ملخص الحكم :

متى كان ترتيب الدرجات في وزارة أو مصلحة مقسما في الميزانية
الى أقسام قائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة في قسم ما لتعيين
مرشح يشغل وظيفة في قسم آخر أو لترقية موظف في قسم آخر .
(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

الفرع الثالث

درجات مخصصة لوظائف تقتضى تأهيلا خاصا

قاعدة رقم (٧٤٤)

المبدأ :

تحديد الميزانية للوظائف ودرجاتها وتوزيعها على الوظائف
والمصالح — قيام ذلك على أساس من المصلحة العامة — التفرقة بين
نوعين من التوزيع أحدهما يتعلق بالوظائف التي تقتضى ، بسبب
تخصيص الميزانية ، تأهيلا وصلاحيه خاصة ، وثانيهما ما لا يتميز بهذا
التمييز الخاص — التفرقة بين هذين النوعين عند اجراء الترقيه ولو
كانت بالاقدمية — اعمال الاقدمية على اطلاقها لا يكون الا في النوع
الثاني دون الاول .

ملخص الحكم :

ان تحديد ميزانيه الدوله بلوظائف المختلفه وتعيين درجاتها وتوزيعها في كل وزاره او مصلحة ، انما يقوم على اساس من المصلحه العامه وفقا لاحتياجات المراقق وبما يحمل سيرها على الوجه الامثل ، غير انه يبين للنظر انماحاص للميزانيه ان من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما يقتضى — بحسب تخصيص الميزانيه له — تاهيلا خاصا وعصريه معينه بحيث لا يقوم افراد المرشحين بحسب دورهم في التقديميه بعضهم مقام البعض الاخر في هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعته هذا التميز الخاص ، مما لا مندوحة معه من مراعاة هذا الفارق الطبيعى عند اجراء الترقية حتى بالنسبة لما يجب ان يتم منها بالاقدميه بالتطبيق للمواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدوله ، ذلك ان اعمال الاقدميه في الترقية على اطلاقه لا يكون بداهة الا في النوع الثانى من الوظائف ، اما بالنسبة الى النوع الاول فلا يمكن اعمال الاقدميه على اطلاقها ، والا كان ذلك متعارضا مع وجه المصلحة العامة الذى قصدت اليه الميزانيه من هذا التخصيص ، بل تجد الاقدميه حدها الطبيعى في اعمال أثرها بين المرشحين الذين يتوافر فيهم التأهيل الخاص والصلاحية المعينة اللذان يتطلبهما تخصيص الميزانيه للوظيفة ، فلا يرقى مثالا مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيا أو يرقى كيميائى حيث تتطلب مهندسا ، أو مجرد مهندس حيث تتطلب الوظيفة تخصصا في فرع معين من الهندسة وهكذا ، ولو انتظمتهم جميعا أقدميه مشتركة في وحدة ادارية قائمة بذاتها في خصوص الترقية — كل ذلك مرده الى طبائع الاشياء لتحقيق الغرض الذى استهدفته الميزانيه من تمييز الوظيفة هذا التمييز الخاص . فاذا ثبت أن ميزانية كلية العلوم بجامعة الاسكندرية في السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ قد اشتملت على ست وظائف من الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة ، واحدة منها لرئيس ميكانيكى وأخرى لرئيس كهربائى واثنان لميكانيكيين ومثلها لمخبرين ، فان هذا التوزيع واضح الدلالة في تخصيص تلك الوظائف تخصيصا متميزا بطبيعته يقتضى تاهيلا خاصا وصلاحية معينة فيمن يعين فيها

قاعدة رقم (٧٤٥)

المبدأ :

وظيفة مدير المحفوظات — ماهية الدرجة المخصصة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة — وظيفة مدير المحفوظات لا تقتضى تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة لشغلها — الدرجة المدرجة لهذه الوظيفة غير المخصصة لها — رفعها في الميزانية لا يغير بحال من طبيعتها .

ملخص الفتوى :

ان قسم الرأى مجتمعاً سبق أن عرض لتفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، في الفتوى رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩ ، وقد عرف فيها الدرجات المخصصة بأنها الدرجات التى تجعلها الميزانية مخصصة لوظيفة من الوظائف بعينها ، وتبرز هذا التخصيص واضحا في ترتيبها لوظائف الوزارة أو المصلحة ودرجاتها ، بحيث لا يكون لهذه الدرجات ذاتية مستقلة بل تكون تابعة للوظائف المخصصة لها . ويراعى في هذا التخصيص أن بعض الوظائف تكون لها من الاستقلال والاهلية اللازم توافرها فيمن يقوم بها ما يستدعى افرادها بوضع خاص في الميزانية ، وتخصيص درجة مالية لها تكون تابعة لها وملحقة بها . ومن ثم لا تدخل في نطاق التدرج الهرمى للدرجات ، ولا تجرى عليها أحكام الترقية الواردة في الفصل الثانى من الباب الاول ، بل يكون الحصول عليها نتيجة للتعين في الوظيفة التى هى مخصصة لها .

وقد أقرت المحكمة الادارية العليا هذا التعريف للدرجات المتميزة في حكمها الصادرين في ١٩٥٦/٦/٣٠ في الطعين رقم ١٩٥ س ٢ ق ورقم ٩٦٨ س ٢ ق .

وتطبيقا للمعايير المشار اليها في الفتوى سألقة الذكر ، انتهى رأى

الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن وظيفة مدير المحفوظات بمصلحة الشهر العقارى لا تقتضى تأهيلا خاصا وصلاحيه معينه لشغلها والقيام بأعبائها ، ومن ثم فان اقدم الموظفين يكون صالحا لتوليها متى توافرت فيه الكفايه وحسن السلوك اللازمان لتولى الوظائف كافة . يؤيد هذا النظر ان وظيفه مدير المحفوظات وظيفه معروفه وموجوده من عهد بعيد فى كل وزارة او مصلحة ، ولم يحدث غط ان اعتبرت وظيفه متميزه تحتاج الى تأهيل خاص أو الى أن يشغلها أخصائى من نوع معين ، اما القول بان الدرجة المدرجة لوظيفه مدير المحفوظات قد رفعت فى ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ الى الدرجة الثالثة، ومثل هذه الدرجات التى ترفع فى الميزانية تعتبر من نوع الدرجات التى أشارت اليها المادة ٢٢ من قانون نظام موظفى الدولة ، هذا القول مردود بأن رفع درجة هذه الوظيفة من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فى ميزانيتها ١٩٥٥/١٩٥٦ لا يمكن ان يغير بحال من طبيعتها ، ذلك أن الوظيفة ما دامت بطبيعتها غير متميزة أو مخصصة ، فلا يمكن أن ينقلب هذا الوصف بمجرد الرفع بل يستمر الوصف ملازما لها .

يضاف الى ذلك أن جداول ميزانية مصلحة الشهر العقارى قد تضمنت بيان الاعمال المخصصة لكل وظيفة مما يدل على أن هذا التخصيص هو تخصيص نوعى للاعمال المنوطة بشاغل الدرجة ، وليس تخصيصا متميزا يدخل فى متناول حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

(فتوى ٦٦٧ فى ٣٠/١٠/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٧٤٦)

المبدأ :

النص فى الميزانية على وظائف معينة — ثبوت أن الوصف الوارد لهذه الوظائف لا يعدو أن يكون من الاقارب العامة التى ليس من شأنها تمييز تلك الوظائف تمييزا خاصا بها — وجوب أن تجرى الترقية الى تلك الوظائف ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار ، فى النسب وبالشروط المبينة فى المواد ٢٨ و ٢٩ و ٤٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

ورد بميزانية وزارة الاشغال — عن السنة المالية ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ، قسم ١٤ ، في الفرع ٦ ، الخاص بمصلحة المساحة ، الصفحة ٦٠٨ — ست وثلاثون درجة رابعة لوظائف « وكلاء مفتشين لفتاتيش الدرجة الثانية ووكلاء مفتشو الاقسام أو مساعدي مفتشين » ، يليها في التدرج الهرمي النازل سبع وأربعون درجة لوظائف « مساعدي مفتشين ورؤساء مراجعة » . والوصف الوارد لهذه الوظائف في الميزانية لا يعدو أن يكون من الالقب العامة التي ليس من شأنها أن تميز تلك الوظائف تمييزا خاصا بها . يقطع في ذلك التجانس الظاهر في طبيعة العمل بينها جميعا ، بل ان شاغلي الوظائف الأدنى مرتبة هم وكلاء شاغلي الوظائف الاعلى ، وبهذه المثابة يقومون مقامهم في مباشرة اختصاصهم عند غيابهم . فلا وجه اذن للقول بأنها من الوظائف المتميزة بطبيعتها تميزا خاصا يتطلب تأهيلا خاصا أو صلاحية معينة بحيث لا يقوم أفراد المرشحين من شاغلي الوظائف الأدنى مقام بعضهم البعض في الصلاحية للوظائف الاعلى ، ومن ثم وجب أن تجرى الترقية ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار ، في النسب والشروط المبينة في المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

(طعن رقم ٧١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

تقرير درجة مالية معينة لبعض الوظائف في الميزانية على سبيل التدرج الهرمي — ليس معناه تخصيص هذه الدرجة لوظائف متميزة تميزا خاصا — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يتضح من مراجعة ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة

المالية ١٩٥٠/١٩٥١ وبخاصة الفرع الرابع الذي يتبعه المدعى ، ان الدرجات الثانية الواردة بالفرع المشار اليه ليست مخصصة لترقية وظائفها بذاتها كنظائر المدارس الثانوية كما جاء في الطعن فقد تضمن هذا الفرع ثلاث عشرة درجة وردت في الصفحة ٢٩٠ من الميزانية تحت عنوان « وظائف فنية لتعزيز وتحسين الكادر » دون أن تخصص هذه الدرجات لوظائف معينة الامر الذي يستفاد منه اتساع مجال الترقية اليها لصالح من يستحق الترقية من قدامى رجال التعليم ، يؤكد ذلك أن القرار المطعون فيه تناول بالترقية الى الدرجة الثانية ناظرات المدارس الثانوية (منهن المطعون في ترقيتها) مع أن وظائفهن مقرر لها في الميزانية الدرجة الثالثة ، وقد يقرر للوظيفة في التدرج الهرمي درجة مالية معينة ثم لا يؤخذ من ذلك أن لا يرقى الى هذه الدرجة الا من يشغل هذه الوظيفة دون من عداهم من رجال التعليم الذين يحل عليهم الدور في الترقية بدليل أن المنازع في ترقيتها أدركتها الترقية الى الدرجة الثانية وهي شاغلة لوظيفة « ناظرة لمدرسة ثانوية للبنات » ولم يكن مقررا لها الا الدرجة الثالثة بالفرع الرابع من ميزانية الوزارة ، وبدليل أن ناظر مدرسة المعلمين الابتدائية بالزيتون قد رقى بالقرار الوزاري رقم ٩٤٦٧ بتاريخ ٢٦ من أغسطس ١٩٥٠ الى الدرجة الثانية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ ونص في قرار ترشيحه على أنه حاصل على الدرجة الثالثة من أول مايو سنة ١٩٤٧ ويترتب على كل ما سلف صواب ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الدرجات الثانية لم تكن مخصصة في ميزانية الوزارة للسنة المالية المشار اليها — الوظائف متميزة تمييزا خاصا ، لان وظائف النظار لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشغلها تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة • لايتحققان في مثل المدعى •

قاعدة رقم (٧٤٨)

المبدأ :

درجات مخصصة لوظائف معينة متميزة — ورود درجات مخصصة لأطباء وأخرى لأطباء بيطريين أو لمفتش بيطرى فى الميزانية — دليل على التخصص — إطلاق لفظ الطبيب دون وصف آخر — انصرافه الى الطبيب البشرى دون غيره — أثر ذلك — عدم جواز ترقية طبيب بيطرى على درجة مخصصة كطبيب بشرى •

ملخص الحكم :

إذا وضح من الاطلاع على الميزانية أن هناك درجات سادسة مخصصة لأطباء وأخرى مخصصة لأطباء بيطريين فى حين أنه ليس فى الدرجة الخامسة الا درجات لأطباء فقط ، وفى الدرجة الرابعة ليس فيها الا درجة واحدة لمفتش بيطرى و٤ درجات لأطباء فان هذا الامر صريح فى أن هذه الدرجات مخصصة لوظائف معينة متميزة بذاتها ، وان هناك وظائف لأطباء بيطريين أو لمفتش بيطرى ووظائف لأطباء دون وصف آخر ، وفى هذا الدليل على أن لفظ الطبية اذا أطلق دون وصف آخر فانه يكون لشخص يمتحن مهنة خلاف الطب البيطرى أو لمفتش بيطرى ولا تتصرف بداهة الا للطبيب البشرى دون غيره أما اذا أريد إطلاقها على طبيب من نوع آخر فانه يطلقها مضانة الى نوع العمل الذى يقوم به هذا الطبيب كما هو الحال بالنسبة للطبيب البيطرى •

وتأسيسا على ما سبق فان الطبيب البيطرى لا يمكن ترقيته على درجة مخصصة لطبيب بشرى •

قاعدة رقم (٧٤٩)

المبدأ :

وظائف مراقبي العلوم والاداب المدرجة في ميزانية الجامع الازهر
للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ — هي وظائف متميزة عن وظائف مراقبي
المعاهد والكليات — أساس ذلك وأثره — عدم جواز اندماج الوظائف
الاولى في الثانية .

ملخص الحكم :

ان وظائف مراقبي العلوم والاداب تعتبر وظائف متميزة عن
وظائف مراقبي المعاهد والكليات اذ تقتضى تأهيلا خاصا هو أن يكون
أصحابها من حملة الشهادات الجامعية غير الازهرية لانهم يقومون
بالإشراف والتدريس لمواد الرياضة والعلوم الاجتماعية والعلوم .
أما وظائف المراقبين فلا تقتضى مثل هذا التأهيل ومن ثم لا يمكن أن
يندمج وظائف هؤلاء في وظائف الآخرين .

(طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)

(وفي ذات المعنى طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٧٥٠)

المبدأ :

التفرقة بين الترقية الى درجات الوظائف المخصصة وبين الترقية
الى غيرها من الدرجات — ضوابط الترقية الى الوظائف المخصصة .

ملخص الحكم :

ان تحديد ميزانية الدولة للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها
وتوزيعها في كل وزارة أو مصلحة انما يقوم على أساس من المصلحة

العامة وفقا لاحتياجات المرفق بما يكفل سيرها على الوجه الامثل ، غير أنه من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما تقتضى — بحسب تخصيص الميزانية لها — تأهila خاصا وصلاحيية معينة ، بحيث لا يقوم أفراد المرشحين — بحسب دورهم فى الاقدمية — بعضهم مقام البعض الاخر فى هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعته هذا التمييز الخاص بما لا مندوحة معه من مراعاة هذا الفارق الطبيعى عند اجراء الترقية سواء أكانت الترقية بالاقدمية أم بالاقتيار وحتى بالنسبة الى ما يجب أن يتم منها بالاقدمية ، ذلك ان اعمال الاقدمية فى الترقية أو المفاضلة فى الاقتيار على اطلاقه لا يكون بداهة الا فى النوع الثانى من الوظائف أما بالنسبة الى النوع الاول فلا يمكن اعمال الاقدمية أو الاقتيار على اطلاقه ، والا كان ذلك متعارضا مع وجه المصلحة العامة الذى قصدت اليه الميزانية من هذا التخصيص ، بل تجد الاقدمية أو الاقتيار حدها الطبيعى فى اعمال أثرها فيما بين المرشحين الذين يتوافر فيهم التأهيل الخاص والصلاحيية المهنية التى يتطلبها تخصيص ميزانية فمثلا لا يرقى مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيا ولو انتظمهم جميعا أقدمية مشتركة فى وحدة ادارية قائمة بذاتها فى خصوص الترقية •

(طمن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٥١)

المبدأ :

لم تشمل ميزانية عام ١٩٥٧/١٩٥٨ الخاصة ببلدية الاسكندرية على بيان الوظائف المتنوعة فى تسلسل هرمى بالنسبة لكل نوع منها — اشتملت فقط على بيان بصدد مختلف الدرجات المالية فى تسلسل تصاعدى دون تخصيص لوظائف معينة بذاتها •

ملخص الحكم :

بالرجوع الى ميزانية بلدية الاسكندرية لعام ١٩٥٧/١٩٥٨ بين

أنها اشتملت على حصر عمال اليومية بالقسم ٢ الخاص بالادارات الهندسية (ص ٤٤) فبينت عددهم ووظائفهم في كل درجة من درجات كادر العمل كما أوضحت متوسط مربوط هذه الدرجات وظاهر من هذا انبيان أنه في حين لم تشتمل الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ملم على أى وظيفة لملاحظ فقد ورد بالدرجة ٣٦٠/٧٠٠ ملم عدد ٤ وظائف للملاحظين ، ثم جاءت الدرجة ٣٦٠/٨٠٠ ملم خالية من وظائف الملاحظين ، وفي الدرجة ٤٠٠/٩٠٠ ملم أدرجت وظيفة واحدة للملاحظ بناء . وفي ذات الوقت فان الواضح من البيان الوارد في هذا الباب من الميزانية بالنسبة لساير درجات كادر العمال أن تلك الدرجات على اختلاف أنواعها لم تشتمل على بيان الوظائف المتنوعة في تسلسل هرمي بالنسبة لكل نوع منها اذ بينما أدرج فيما يتعلق بالبنائين في الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ملم عدد ٣ بناء فقد تضمنت الدرجة ٣٦٠/٧٠٠ ملم عدد ٦ والدرجة ٣٦٠/٨٠٠ ملم عدد ١٠ وبعد ذلك خلت الدرجة ٤٠٠/٩٠٠ ملم منهم ، وهذا الوضع بعينه قائم في وظائف سائقي السيارات اذ بينما أدرج في الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ملم عدد ١٦٤ درجة لهم وردت الدرجة ٣٦٠/٧٠٠ منطوية على سائق فقط والدرجة ٣٦٠/٨٠٠ على ٣٧ سائق والدرجة ٤٠٠/٩٠٠ على سائقين ، وهكذا بالنسبة للميكانيكيين وغيرهم . وورود انيزانية على هذا النحو واضح الدلالة في أنها لم تشتمل سوى على مجرد بيان بعدد مختلف الدرجات المالية في تسلسل تصاعدي دون أن تشتمل على تخصيص لوظائف معينة بذاتها لدرجاتها ذاتية مستقلة بل التخصيص الوارد بها انما هو تخصيص عام لعدد من الوظائف غير المتميزة التي ليس لها كيان مستقل عن باقى الوظائف بحيث يقتصر دلالة التخصيص على مجرد تحديد عدد الدرجات التي يشغلها العمال القائمون بكل فرع من فروع العمل .

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

نكر وظيفة مراقب في الميزانية — ليس معناه أن الدرجة الثانية المقابلة لها مخصصة لترقية طائفة بذاتها من رجال التعليم هم المراقبون دون من عداهم — وظيفة المراقب — لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشغلها تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة لا تتحقق في مثل المطعون ضده .

ملخص الحكم :

ان مجرد ذكر وظيفة مراقب في الميزانية ليس معناه أن الدرجة الثانية المقابلة لهذه الوظيفة مخصصة لترقية طائفة بذاتها من رجال التعليم هم المراقبون دون من عداهم ممن يحل عليهم الدور في الترقية — ذلك أن وظيفة المراقب لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشغلها تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة لا تتحقق في مثل المطعون ضده .

طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢

الفرع الرابع

نقل الوظائف من كادر الى كادر

قاعدة رقم (٧٥٣)

المبدأ :

تضمن قانون الميزانية نقل وظائف معينة من كادر الى كادر — انعدام سلطة الادارة التقديرية في نقل من يشغلون هذه الوظائف أو تحديد مركزهم القانوني .

ملخص الحكم :

ان قانون الميزانية اذا تضمن نقل وظائف معينة من كادر الى

كادر ، فان قرار الوزير بنقل الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تنفيذا للميزانية مما لا يحتاج الامر معه الى أعمال أية سلطة تقديرية في النقل أو في تحديد المركز القانوني لهؤلاء المنقولين ويكون واجبا ترقية لهم على أساس ذلك ، الا أن هذا محله أن يكون نقل الدرجات قد تم من كادر الى كادر في نفس المرتبة بحيث لا يترتب عليه تغير في المركز القانوني للمنقولين بما يعتبر تحسينا لهم أو رفعا لمستواهم في التدرج الاداري، الامر الذي لا يجوز اجراؤه طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الا بمراعاة ما جاء بالمادة ٤١ منه . فاذا كان الثابت — في خصوصية النزاع موضوع هذا الطعن — ان نقل الوظائف قد تم من كادر أدنى الى كادر أعلى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والنقل في ظل هذا القانون لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من كان يشغل الوظيفة في الكادر الأدنى الى الوظيفة الجديدة في الكادر الأعلى ، وانما يخضع ذلك الاصل — استثناء من المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — الى المادة ٤١ . ومثل هذه الترقية جوازية للإدارة متروك أمر تقديرها اليها في الحدود وبالقيد المقررة في هذه المادة كذلك . فان نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي اعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (المعدلة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣) — هذا النقل جوازي للوزير المختص متروك أمر تقديره اليه ، والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ واضحة الدلالة في تأكيد كل ما تقدم .

الفرع الخامس
نقل الموظفين تبعاً
لنقل وظائفهم في الميزانية
قاعدة رقم (٧٥٤)

المبدأ :

نقل الموظفين تبعاً لنقل وظائفهم من ميزانيات الجهات الإقليمية الى ميزانية الديوان العام بإحدى الوزارات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) — تكيف هذا النقل — يعتبر في الحقيقة تعيناً لاختلاف الأشخاص التي يتبعها هؤلاء الموظفون قبل النقل وبعده واستقلال كل منها عن الآخر في الشخصية والميزانية — خضوع هذا التعيين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيلزم استيفاء الشروط المقررة فيه التعيين ومنها شرط اللياقة الطبية وأداء الامتحان المقرر للوظيفة بنجاح ، وذلك مالم يصدر قانون باستثناء هؤلاء الموظفين من تلك الشروط — مثال بالنسبة لوظائف تحسين الصحة القروية المدرجة في ميزانيات مجالس المديرية ثم نقلها الى ميزانية الديوان العام لوزارة الشؤون البلدية والقروية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ — أثر نقل هذه الدرجات والوظائف على الموظفين الذين يشغلونها — لا يعتبرون منقولين حتماً وبقوة القانون الى وزارة الشؤون البلدية والقروية بل يظلون تابعين للأشخاص الإقليمية الأصلية وهي مجالس المديرية (المحافظات) وذلك حتى تصدر قرارات إدارية فردية بنقلهم الى هذه الوزارة .

ملخص الفتوى :

ثار الخلاف بين ديوان الموظفين وبين وزارة الشؤون البلدية والقروية حول ما اذا كان موظفو تحسين الصحة القروية المينون على الوظائف التي أدرجت نظائر لها عدداً ونوعاً ووصفاً في ميزانية وزارة

الثلاثون البلدية وانقرويه ابتداء من السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ — يعتبرون معينين جميعا وبفوة لقانون على الوظائف المشار اليها ومنفونين الى الوزارة بحالاتهم اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ باعتبار أن عدد التعيين أو النقل مقرر قانونا كوضع مترتب على تنفيذ قانون ربح انيزانية — أم أن ادراج الوظائف المشار اليها لا يستتبع اعتبارهم منفونين بفوة القانون الى الوزارة وانما يتعين لذلك استصدار مسون يجيز تعيين هؤلاء الموظفين في الحكومة استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ومن تاريخ العمل بهذا القانون أو من التاريخ الذي يحدد فيه يعتبر هؤلاء الموظفين معينين في الحكومة وتابعين لوزارة الشؤون البلدية ، وقد رأى الديوان أن هؤلاء الموظفين يعتبرون منقولين فعلا للوزارة تابعين لها ابتداء من تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ بينما ترى الوزارة غير ذلك وتذهب الى أن هؤلاء الموظفين لازالوا في عداد موظفي مجالس المديرية وأنهم لايعتبرون منقولين الى الوزارة الى الان وقد سرد كل من الديوان والوزارة الحجج التي تدعم وجهة نظره .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من يولية سنة ١٩٦١ فرأت أن فيصل النزاع ينحصر في تحديد كيفية الحاق أمثال هؤلاء الموظفين بخدمة الحكومة وهل يكون ذلك بطريق النقل وفقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة ٦٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أم أن ذلك يعد تعيينا مبتدا يقتضى توافر الشروط اللازمة للتعين في الوظائف العامة ثم صدور قرار به من الوزير أو الرئيس المختص .

وقد استبان مما تقدم أن موظفي تحسين الصحة القروية يشغلون في الاصل وظائف مدرجة في ميزانيات قائمة بذاتها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ويتبعون مجالس المديرية وهي تمثل جهات لكل منها شخصية اعتبارية مستقلة ويخضعون لقواعد توظف خاصة بهم مغايرة لقواعد التوظف في الحكومة .

ولما كان الحاق هؤلاء الموظفين بخدمة الحكومة في الوزارات والمصالح العامة يقتضى انشاء علاقه توظيف جديده وذلك لا يتم الا بطريق التعيين في الحكومة ومضى ذات تسخيه معنويه وميزانيه مستقلة عن الجبهه انتى كانوا يعملون فيها ، ومن ثم فلا يعتبر هذا اللاحاق من قبيل النقل المقصود في المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو ينقل من وزارة او مصلحة او ادارة الى وزارة او مصلحة او ادارة اخرى فهذه كلها فروع للحكومة تندمج في شخصيتها ابقانونية ولا تتمتع بشخصيات مستقلة عنها وذلك على مقتضى الحال باننسبه الى مجالس المديرية .

وعلى مقتضى ماتقدم فانه لايجوز تعيين أحد من هؤلاء الموظفين في الحكومة الا اذا استوفى الشروط المقررة لذلك ومنها شرط اداء الامتحان المقرر لتعيين في الوظائف وشرط اللياقة الطبية واعفاؤهم من هذه الشروط يقتضى استصدار قانون خاص باستثنائهم من أحكام قانون التوظيف على نحو مافعل المشرع في بعض الحالات المماثلة - كما أن استصدار قانون نقل الموظفين المذكورين الى الحكومة لازم أيضا للاحتفاظ لكل منهم بوضعه من حيث الدرجة والراتب وأقدمية الدرجة .

ولما كان ادماج الوظائف انتى يشغلها هؤلاء الموظفون في ميزانية الوزارة المذكورة للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ لا يستتبع اعتبار هؤلاء الموظفين منقولين الى وزارة الشئون البلدية والقروية ذلك أن قانون الميزانية لا يحدث بذاته وكقاعدة عامة الاثر المتقدم وانما يلزم لذلك أن يتم هذا اللاحاق بالاداة المقررة وبعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في القوانين القائمة أو الاستثناء من أحكامها بقانون خاص على النحو المتقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ادماج وظائف مشروعات تحسين الصحة القروية بمجالس المديرية ضمن ميزانية الديوان العام بوزارة الشئون البلدية والقروية لا يترتب عليه بذاته اعتبار هؤلاء الموظفين في عداد موظفي الوزارة المذكورة ، وانما

يلزم لذلك صدور قرارات ادارية فردية وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، واذ كان تعيين هؤلاء الموظفين بالوزارة مع الاحتفاظ بكل منهم بحالته مما ينطوي على استثناء من بعض الاحكام العامة المقررة في هذا القانون فان الامر يقتضى استصدار قانون خاص في هذا الشأن . والى أن يتم ذلك فان الموظفين المذكورين يعتبرون في عداد موظفي المحافظات المعيّنين على وظائف مشروعات تحسين الصحة النقروية الخاصة بها .

(فتوى ٥٥٢ في ١٩٦١/٨/٨)

قاعدة رقم (٧٥٥)

المبدأ :

نقل جميع الدرجات الثالثة والرابعة من مجموعة الوظائف المكتبية الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية في ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ وافراد اقدمية خاصة لها — هو تحسين لهذه الوظائف بنقلها من كادر أدنى الى كادر أعلى — نقل شاغلي هذه الدرجات هو من قبيل النقل الذي نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نقل جميع الدرجات الرابعة المشار اليها والغاء جميع الدرجات الرابعة المكتبية . بجعل تسوية شاغلي الدرجات المنقولة على درجات معادلة مستحيلا — أثر ذلك وجوب نقلهم الى الدرجات المنقولة الى المجموعة التنظيمية والادارية واستصحاب أقدميتهم مع افراد أقدمية خاصة بهم .

ملخص الفتوى :

من بين التقسيمات النوعية التي تضمنتها ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ التي صدر بربطها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٥ لسنة ١٩٦٦ تقسيم مجموعة الوظائف العامة الى مجموعة نوعية لفئات الوظائف التنظيمية والادارية ومجموعة نوعية لفئات الوظائف المكتبية ، واعتبرت الدرجة الخامسة ممثلة لأقصى مستويات

الصعوبة والمسئولية في المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية وتم نقل جميع الدرجات الثالثة والرابعة من هذه المجموعة الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والادارية وأفرد لها اقدمية خاصة على ان يتم الترقية اليها من بين شاغلي الدرجة الخامسة بالمجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية .

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٥ لسنة ١٩٦٦ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ في مادته السابعة على سريان أحكام التأشيرات العامة المطبقة بهذا القرار على كافة أقسام الميزانية وفروعها ومن بين هذه التأشيرات ما نص عليه في البند ٢ من أن الوظائف العمالية أدرجت في الجهات التي لم يتم توزيع الوظائف بها على المجموعات والفئات الوظيفية كمجموعة واحدة ويراعى توزيعها بناء على اقتراح الجهة المختصة وموافقة كل من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة .

وقد تم توزيع هذه الوظائف العملية طبقا لمنشور الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ومنشور وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بادماج وظائف العمال الكتابيين ضمن المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية دون افراد اقدمية خاصة بها .

ومن حيث أن نقل الدرجات الرابعة من المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والادارية هو تحسين لهذه الوظائف برفعها من كادر أدنى الى كادر أعلى وقد تم هذا النقل بناء على ماروعى لصالح العمل من اعتبار الدرجة الخامسة هي أعلى مستويات المسئولية في الكادر الادنى وأن طبيعة العمل في وظائف الدرجتين الرابعة والثالثة يجعلهما من بين الوظائف التنظيمية والادارية .

ومن ثم فان نقل شاغلي الدرجات المكتبية الى درجات الوظائف التنظيمية والادارية المنقولة هو من قبيل النقل الذي نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفى الدولة والتي تقضى بأنه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات والمصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها •

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل ان نقل الدرجة فى الميزانية لا يستتبع حتما ويقود القانون نقل شاغلها بل اجيز لكل وزير فى وزارته سلطة الترخيص فى نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى حسبما يتبين من جدارته واسميته لهذا النقل ، فإذا لم ير نفس نساغى الدرجة المنقولة الى الكادر العالى وجبت تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلته بها أما أنه بصرا لأن جميع الدرجات الاربعة المكتبية فى الميزانية قد نقلت الى نوع الوظائف التنظيمية والادارية واصبحت تسوية حالة شاغلى هذه الدرجات على درجات متوسطة خالية من نوع درجاتهم ومعادلة لها مستحيلا بعد الغاء جميع الدرجات الاربعة المكتبية لاعتبار الدرجة الخامسة مثلة لاقصى مستويات الصعوبة والمسئولية فى الوظائف التنظيمية والادارية فى الجهاز الادارى للدولة كله فانه يتحتم نقل شاغلى جميع الدرجات المنقولة الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية انبها ، ولا تتأثر أقدميتهم التى كانت لهم فى الدرجات المنقولة قبل نقلها بعد نقلهم الى درجات المجموعة الاخيرة مادام أن هذا النقل قد تم تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها تنظيما للاوضاع فى الوزارة أو المصلحة وهو ماسبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٠ مع افراد أقدمية خاصة بهم بالتطبيق لمشورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة سالف الذكر •

قاعدة رقم (٧٥٦)

المبدأ :

نقل وظائف العمال الكتابيين الى مجموعة الوظائف المكتبية لا يتضمن رفعا أو تحسينا لها — أثر ذلك : نقل شاغلى هذه الدرجات لا يعدو أن يكون تنفيذا للميزانية — الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم دون أفراد أقدمية خاصة بهم •

ملخص الفتوى :

ان نقل وظائف العمال الكتابيين من مجموعة الوظائف العمالية الى مجموعة الوظائف المكتبية فان هذا النقل لم يتضمن رفعا لدرجات المجموعة المشار اليها أو تحسينا لها في الكادر بل تم هذا النقل بذات الدرجات وفي ذات الكادر ولم يترتب عليه تغيير في المركز القانونى للمنقولين بما يعتبر تحسينا لهم أو رفعا لمستواهم فى التدرج الادارى ومن ثم فان قرار الوزير أو من له سلطات بنقل شاغلى هذه الدرجات لا يعدو أن يكون تنفيذا للميزانية مما لا يحتاج الامر الى اعمال أية سلطة تقديرية فى النقل أو تحديد المركز القانونى لهؤلاء المنقولين ويتمين استصحابهم لأقدمياتهم التى كانت لهم فى الدرجات المنقولة دون أفراد أقدمية خاصة بهم على نحو ما أشار به منشورا الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة سالف الذكر •

(فتوى ١١٢٧ فى ٢٩/١٠/١٩٦٦)

الفرع السادس

لايجوز بعد الميزانية نقل مدير مصلحة رفعت درجته
الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها

قاعدة رقم (٧٥٧)

المبدأ :

إذا رفعت درجة مدير المصلحة من مدير عام (ب) الى مدير عام (أ)
فإن اعطاء مرتب هذه الدرجة الأخيرة لشاغل الوظيفة يعتبر تنفيذا
للميزانية لاحتاج الى مرسوم ولا يجوز بعد الميزانية نقل مدير مثل
هذه المصلحة الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها .

ملخص الفتوى :

يتلخص الموضوع في أن وزارة بها مصالح متعددة كان كل مدير
من مديريها في درجة مدير عام ب ثم رفعت الدرجات المخصصة لمديري
بعض هذه المصالح الى مدير عام أ وبقيت درجات مديري المصالح
الأخرى كما كانت ومطلوب الرأي في أمرين :

١ — هل يرقى المديرون فئة ب في المصالح التي رفعت درجات
مديرها الى مديرين فئة أ بقرار من الوزير أو بمرسوم ؟

٢ — هل يجوز نقل المديرين من المصالح رفعت درجات مديروها
الى المصالح الأخرى ليحل محلهم المديرون الآخرون الذين لم ترفع
درجات مصالحهم ؟

وقد بحث قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في
٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولا حظ بالنسبة الى الامر الاول أن المرسوم
الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد بين الموظفين الذين يعينون
بمرسوم وذكر من بينهم « المديرون العامون للمصالح وكل موظف
لا يقل راتبه السنوي عن ١٧٥٠ جنيه .

وبناء على هذا المرسوم يعين كل مدير مصلحة بمرسوم أيا كانت درجته كما أن المرسوم لازم للتعين في الدرجة التي لا يقل الراتب المقرر نها عن ١٧٥٠ جنيه وهذه الدرجة هي درجة مدير عام المالية التي خفض للراتب المقرر لها الى ١٢٠٠ جنيه و ١٣٠٠ جنيه (مدير عام ب ومدير عام أ) •

وعلى ذلك فانه اذا كان الموظف معينا بمرسوم مديرا لاحدى المصالح في درجة مدير عام ب المالية تم رفعت الدرجة المخصصة للوظيفة التي يشغلها الى مدير عام أ فان منحه المرتب المقرر لوظيفته لا يلزم أن يصدر به مرسوم بل يكفى في ذلك قرار من الوزير ومثل هذا القرار ليس الا تنفيذا للميزانية •

أما بالنسبة الى الامر الثانى فان الحال لايفرج عن أحد فرضين :

الاول : النقل قبل صدور الميزانية من مصلحة الى أخرى فانه وان اعتبر نقلا نوعيا الا أنه يحفل في سلطة الادارة أن تجريه — تحقيقا للمصلحة العامة — اذا كانت الوظيفة المنقول اليها الموظف لاختلف في طبيعتها أو من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة التي كان يشغلها •

ولكن نظرا الى أن النقل في هذه الحالة يعتبر تعيينا في وظيفة مدير مصلحة أخرى فانه يجب أن يكون بمرسوم •

الثانى : النقل بعد صدور الميزانية من وظيفة رفعت درجتها الى وظيفة أخرى لم ترفع فانه نظرا الى أنه بصور الميزانية قد أصبح من حق الموظف أن يحصل على الدرجة المرفوعة اليها الوظيفة التي يشغلها فان نقله الى وظيفة درجتها أدنى يعتبر تنزيلا له الامر الذى لا يجوز الا عن الطريق التأديبى •

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه اذا رفعت درجة الموظف الشاغل لوظيفة مدير احدى المصالح من درجة مدير عام ب التي كانت مخصصة لهذه الوظيفة الى درجة مدير عام أ التي رفعت اليها في الميزانية فان

اعطاءه مرتب الدرجة المرفوعة لا يعتبر تعيينا تنفيذا للميزانية يكفى أن يصدر به قرار من الوزير .

وأن نقل المديرين المعينين في المصالح التي رفعت درجات مديروها الى المصالح الاخرى التي لم ترفع درجات مديريها غير جائز قانونا بعد صدور الميزانية أما قبل صدورها فجائز بمرسوم اذا تم تحقيقا للمصلحة العامة وحسن سير العمل وكانت الوظيفة المنقول اليها لا تختلف في طبيعتها ولا من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة التي كان الموظف يشغلها من قبل .

(فتوى ٢ في ١٠/٣/١٩٥١)

الفرع السابع

امواج الوظائف

قاعدة رقم (٧٥٨)

المبدأ :

وظائف النسخ بوزارة العدل — امواج وظائف النسخ في وظائف الكتاب اعتباره من أول يولييه ١٩٦٢ تاريخ العمل بميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ — رفع ٧٥ درجة من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٣ — وجوب الترقية اليها من بين المستوفين لشروط الترقية من موظفي الدرجة الثامنة بصفة عامة سواء من كتبة النسخ أو غيرهم من الكتبة — صلاحية الامتحان الذي اداه النساخ من الدرجة الثامنة للترقية الى الدرجة السابقة الكتابية ما دام قد أصبح داخلا في السلك الكتابي .

ملخص الفتوى :

ان وظائف النساخين بمحاكم الاستئناف تنقسم الى قسمين : وظائف النساخين المعينين على اعتماد مؤقت غير مقسم الى درجات ،

ووظائف النساخين الذين يعينون على الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة.

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء يبين أن الشروط الواردة به للتعين في وظائف الكتبة هي ذات الشروط التي كانت واردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سواء بسواء وهي ذاتها الشروط التي يخضع لها التعيين في الدرجة الثامنة نسخ اذ لم ينص قانون نظام القضاء على شروط خاصة لتعيين النساخين في الدرجة الثامنة ، فيما عدا الكتبة الذين يؤدون اليمين قبل مباشرة أعمالهم طبقا لما جاء به قانون نظام القضاء . والوظائف الكتابية تبدأ بالدرجة الثامنة وتنتهى بالدرجة الثالثة بالكادر المتوسط ، وكانت ترد في الميزانية منفصلة ومفصلة على حدة ، أما درجات النساخين فكانت تبدأ بالدرجة التاسعة وهي من الدرجات المؤقتة ، ثم الدرجات الثامنة والسابعة هي من الدرجات الدائمة وترد منفصلة في الميزانية على حدة . وقد استمرت وظائف الكتبة ووظائف النسخ كل منها منفصلة عن الاخرى وذلك حتى ١٩٦٢/١/٣٠ ، واستمر الحال كذلك الى أن صدرت ميزانية ١٩٦٣/١٩٦٣ التي عمل بها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ ، وجاءت هذه الميزانية مدمجة وظائف النسخ في وظائف الكتاب من الدرجة الثامنة وما يعلوها ، واختلطت بعضها ببعض ، بحيث أصبح من المتعذر تبين الوظائف المخصصة لاي من الطائفتين ، واستمر النساخون يختصون وحدهم بوظائف الدرجة التاسعة ووظائف الرواتب المقررة للنسخ .

وبين من ذلك أن وظائف النسخ قد ادمجت في الوظائف الكتابية واصبح عمل النسخ عملا من الاعمال التي توكل الى الكتبة من الدرجات الثامنة والسابعة مثله في ذلك مثل عمل الجلسات والحسابات والحفظ ، ولا يمكن القول بأن عددا ما من الدرجات الثامنة أو السابعة مخصص للكتبة ، وآخر مخصص للنساخين ، اذ أن هذا القول لا يجد سنداً من الميزانية ، وهي وان كانت عملا اداريا الا انها هي الاداة التي تقوم بتنظيم الوظائف وتفصيلها وبيان نوعها ، من حيث أنها من الباب الاول أو غيره من الابواب ، ومن الوظائف الدائمة أو غير الدائمة ، ومن وظائف الكادر الفني المتوسط أو الكتابي أو الاداري أو الفني العالي ، والميزانية هي أيضا المرجع لجهة الادارة أو أية جهة إدارية أو قضائية للاستدلال

على ماهية أو نوع وظيفة ما والكادر الذى تقع فيه • وكما هو واضح أصبحت الوظائف التى تخص النساخين وحدهم هى وظائف الدرجة التاسعة ووظائف النساخين الذين يصرفون أجورهم من رواتب النسخ • وظل الامر كذلك فى ميزانية ١٩٦٣/١٩٦٤ بحيث لم يحدث فيها تغيير بالنسبة الى هذا التفصيل سوى الغاء الرواتب المقررة للنساخين وتحويلها الى درجات تاسعة وثامنة وادمجت الدرجات الاخيرة (الثامنة) فى الوظائف الكتابية • كما يبين من ميزانية ١٩٦٣/١٩٦٤ هذه أنه قد رفعت ٧٥ درجة من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة وهى درجات لا يمكن تبين عدد المرفوع منها للنساخين أو الكتبة ، وانما هى بحكم تسميتها بأعلى الجدول بالوظائف الكتابية تعتبر درجات كتابية ، ويتعين أن تجرى الترقية اليها من بين المستوفين لشروط الترقية من موظفى الدرجة الثامنة بصفة عامة سواء من بين كتبة النسخ أو كتبة الجلسات أو الحسابات أو الحفظ •

هذا ، ولا يقدح فى هذا النظر ما قضى به حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ٧ من يونية سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ القضائية من أنه — يبين من استقراء التطور التاريخى لتشريعات نظام القضاء قديمها وحديثها أنها لم تستلزم بالنسبة الى النساخين ما استلزمته فيما يتعلق بالكتاب فلا يمتحنون عند تعيينهم ولا عند ترقيةهم ولا يؤدون اليمين قبل مباشرة عملهم ، ومفاد ذلك أن وظائف الكتاب تختلف عن وظائف النساخين فى طبيعتها وفى شروط التعيين فيها ••• — وذلك أن هذا الحكم صدر كما سبق القول بجلسة ٧ من يونية سنة ١٩٥٨ أى حين كان للنساخين وظائف محددة بالعدد فى جدول الميزانية الخاص بالوظائف الكتابية بمحاكم الاستئناف ، أما منذ أول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ ، فقد ادمجت وظائف الطائفتين معا فى جدول واحد دون تخصيص عدد لهؤلاء وآخر لاولئك ، الامر الذى يتعين معه القول بصلاحيه الكتاب جميعا ومن بينهم كتبة النسخ للترقية الى الدرجات السابعة متى استوفوا الشرائط القانونية لهذه الترقية •

لذلك انتهى رأى الى صلاحية الامتحان الذى يؤديه النساخ

من الدرجة الثامنة للترقية الى الدرجة السابعة الكتابية ما دام قد أصبح
ينتظمه السلك الكتابي .

(ملف ١٨٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦)

الفرع الثامن

المعيّنون على وظائف الباب الاول والمعيّنون على

وظائف الباب الثالث

قاعدة رقم (٧٥٩)

المبدأ :

المركز القانوني للمعيّنين على وظائف الباب الاول من أبواب
الميزانية اختلافه عن المركز القانوني للمعيّنين منهم على الباب الثالث
— أثر ذلك بقاء كل من البابين خاصا بالموظفين لا يزاخمهم فيها المعينون
على الباب الآخر .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن المركز القانوني للموظفين المعينين
على الباب الاول من أبواب الميزانية يختلف عن المركز القانوني للموظفين
المعينين على الباب الثالث . فالباب الاول ينتظم الوظائف الداخلة في
الهيئة والخارجة عن الهيئة التي يحكمها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي
يشترط القانون للتعيين فيها شروطا معينة . بينما وظائف الباب الثالث
مؤقتة بطبيعتها أيّا كان الاعتماد المعين عليه الموظف ، ولا يشترط للتعيين
فيها شروطا معينة ما دامت هي بطبيعتها مؤقتة ويحكم الموظف في هذه
الحالة شروط عقد الاستخدام الذي صدر به قرار مجلس الوزراء
في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وما دام المركز القانوني للموظفين
المعينين على الباب الآخر ، فان وظائف كل من البابين تبقى خاصة
بالموظفين المعينين عليه لا يزاخمهم فيها الموظفون المعينون على
الباب الآخر .

(طعن رقم ٢٦٠٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٦)

الفصل الرابع

الميزانية والدرجات

الفرع الاول

انشاء درجات الوظائف

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ :

الاصل ان انشاء درجات الوظائف لا يكون الا بسبب حاجة العمل الى وظيفة ذات مسؤوليات وواجبات واختصاصات استجبت الحاجة اليها لا أن يكون انشاء الدرجات لتحسين أحوال العاملين .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه عن مدى انشاء درجة ٢ وكيل وزارة للترقية عليها بدلا من الدرجة التي شغلها سيادته فان الاصل ان انشاء درجات الوظائف لا يكون الا بسبب حاجة العمل الى وظيفة ذات مسؤوليات وواجبات واختصاصات استجبت الحاجة اليها ، وان الترقية يجب أن تكون اساسها صلاحية العامل المراد ترقيته لشغل وظيفة أعلى خلت بنقل أو ترقية شغلها أو انشئت استجابة لمقتضيات حاجة العمل لا أن يكون انشاء الدرجات لتحسين أحوال العاملين لانه لو اقتصر الهدف من انشاء الدرجات على تحسين أحوال العاملين لادى ذلك الى تضخم في الوظائف لا تبرره مصلحة عامة ، لهذا حرصت التأشيرات العامة للميزانية المحقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ في البند ١٤ على أن تقيد الادارة في توزيع الاعتماد الاجمالى المدرج بالباب الاول من الموازنة الجارية للجهاز الادارى للحكومة بتخصيصه للاغراض الآتية :

(أ) تكاليف انشاء وظائف من ادنى درجات التعيين بما فى ذلك درجات المكلفين طبقا للاحتياجات الفعلية للجهات وبناء على اقتراحها وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة .

(ب) تكاليف تعيين فائض الخريجين على أن يتم التعيين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة ويتم انشاء هذه الدرجات بموافقة وزارة الخزانة .

(ج) تكاليف انشاء درجات مدرسين وباحثين للمعيدين ومساعدى الباحثين الحاصلين على الدكتوراه والذين يحصلون عليها خلال السنة .

(د) يشترط قبل الموافقة على انشاء الدرجات المشار اليها فى جميع الاحوال السابقة عدم وجود درجات خالية يمكن وضعهم عليهم بالجهات التى تختضى حاجة العمل تعيينهم فيها .

ويجوز بناء على اقتراح الجهة وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة استخدام تكاليف الوظائف الخالية الزائدة عن حاجة الجهات فى انشاء درجات التعيين .

ومن حيث أن البند ١٩ من هذه التأشيرات ينص على أنه « يجوز انشاء درجات أو رفع درجات خصما على الاعتماد الاجمالى للإصلاح الوظيفى وذلك وفقا للقواعد التى تقترحها وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة والخدمات لمعالجة مشاكل العاملين أو لمواجهة طلبات الجهات التى تقتضيها الضرورة العاجلة » .

ومن حيث وان كان انشاء درجة وكيل وزارة للترقية عليها ليس من بين الأغراض التى يخصص لها الاعتماد الاجمالى المدرج بالبواب الاول من الموازنة الجارية للجهاز الادارى للحكومة الا أنه يمكن انشاء هذه الدرجة خصما على الاعتماد الاجمالى للإصلاح الوظيفى وفقا للقواعد التى تقترحها وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة والخدمات

إذا كان الهدف انشاء درجة وكيل وزارة العمل على معالجة مشاكل العاملين بهذه الوزارة .

وترتبطا على ذلك فان مبررات انشاء هذه الدرجة هو من اختصاص وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والموافقة على ذلك من سلطة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة والخدمات ولا شأن للرأى القانونى فيه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : صحة القرار الصادر من وزير العمل بشغل السيد درجة وكيل وزارة التى خلت باحالة شغلها الى المعاش باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وزير مفوض المنقول منها .

ثانيا : ان مبررات انشاء درجة وكيل وزارة بوزارة العمل للترقية عليها هو أمر تستقل بتقديره وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة واللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة .
(ملف ٢٢٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٤/٨)

الفرع الثانى

فتح اعتماد لتمويل درجات

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

ان موافقة البرلمان على قانون اعتماد لتمويل درجات معينة بناء على بعض الاعتبارات تجعل هذه الاعتبارات وأهمها تخصيص الدرجات لوظائف معينة ، عنصرا من عناصر القانون الذى قرر فتح الاعتماد ومن ثم فان هذا التخصيص يكون ملزما للسلطة التنفيذية الزام القانون نفسه .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ و ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ موضوع توجيه درجة مدير عام ب الواردة في التنسيق الخاص بالجامع الأزهر الذى يتلخص فى أن الأزهر كان به من الدرجات العليا قبل التنسيق درجة مدير عام (١) يشغلها فضيلة وكيل الأزهر ، ودرجة مدير عام (ب) يشغلها مدير المعاهد الدينية ، ودرجة أولى يشغلها فضيلة شيخ كلية الشريعة الإسلامية وثلاث درجات ثانية يشغلها أصحاب الفضيلة سكرتير المعاهد الدينية وشيخ كلية اللغة العربية وشيخ كلية أصول الدين •

وعندما تقدمت الحكومة بمشروع التنسيق الى البرلمان اقترحت رفع درجة مدير عام (١) المخصصة لفضيلة وكيل الأزهر الى درجة وكيل وزارة مساعد ، ودرجة مدير عام (ب) التى كانت مخصصة لفضيلة مدير المعاهد الدينية الى درجة مدير عام (١) وثلاث الدرجات الثانية التى كانت مخصصة لأصحاب الفضيلة سكرتير المعاهد الدينية وشيخ كلية اللغة العربية وشيخ أصول الدين الى الدرجة الاولى •

ولما عرض الموضوع على مجلس النواب رأت اللجنة المالية رفع احدى الدرجات الاربع الاولى الى درجة مدير عام (ب) وأقرت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ هذا الوضع غير أنها علقت فى هامش تقريرها على رفع هذه الدرجة بقولها ، انشئت درجة مدير عام (ب) لشغلها بالسكرتير لانه يلى مدير المعاهد الدينية الذى هو فى درجة مدير عام (١) وجعلت الدرجات الاولى ثلاثاً لشغلها بشيوخ الكليات الثلاثة •

ولما انتهى الامر من البرلمان ، اختلفت وجهة النظر بالأزهر فيمن توجه اليه درجة مدير عام (ب) ، هل هو السكرتير العام كما جاء بهامش تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أم هو شيخ كلية الشريعة لانه فى الدرجة الاولى التى تلى درجة مدير عام (ب) وهى أقدم الدرجات الاولى بالأزهر ، ولما عرضت المسألة على مجلس الأزهر الاعلى رأى احوالها على لجنة مكونة من حضرات أصحاب العزة وكلاء وزارات المالية والاوقاف والعدل لبحثها وابداء الرأى فيها وقد رأت اللجنة أن

درجة مدير عام (ب) السابق ذكرها من حق سكرتير المعاهد الدينية على اعتبار أنها قد خصصها البرلمان لوظيفته ، ثم قرر مجلس الأزهر الأعلى إحالة الموضوع على قسم الرأي مجتمعاً لبدء الرأي فيه ، وقد بحث القسم هذا الموضوع على مرحلتين •

الاولى — هل تملك السلطة التشريعية تخصيص إحدى الدرجات بوظيفة معينة بحيث تتقيد السلطة التنفيذية بهذا التخصيص •

الثانية — في الحالة المعروضة ، هل خصصت السلطة التشريعية درجة مدير عام (ب) الواردة في التنسيق لوظيفة سكرتير المعاهد الدينية •

أما في المسألة الاولى فقد رأى القسم أن موافقة البرلمان على القانون يفتح اعتماد لتمويل درجات معينة بناء على الاعتبارات التي سوغت انشاء هذه الدرجات أو رفعها تجعل هذه الاعتبارات — وأهمها تخصيص الدرجات لوظائف معينة — عنصراً من عناصر القانون الذي قرر فتح الاعتماد ومن ثم فإن هذا التخصيص يكون منزهاً للسلطة التنفيذية انزام القانون نفسه •

أما في المسألة الثانية فقد لاحظ القسم أنه لكي يكون هناك تخصيص ملزم للسلطة التنفيذية يجب أن يكون هذا التخصيص قد تم بموافقة مجلسي البرلمان كما هو الشأن في القانون ذاته •

وفي الحالة المعروضة ، اقترحت الحكومة رفع ثلاث الدرجات التي كانت موجودة أصلاً في الأزهر ومخصصة لسكرتير المعاهد الدينية وشيخ اللغة العربية وشيخ كنية أصول الدين الى الدرجة الاولى بحيث يصبح في الأزهر أربعة درجات أولى ثلاث جديدة ورابعة قديمة كانت مخصصة لشيخ كلية الشريعة الاسلامية ، ولكن اللجنة المالية بمجلس النواب رأيت رفع إحدى الدرجات الأربع الاولى الى درجة مدير عام (ب) دون أن تبين في تقريرها أي الدرجات الأربع هي المقصودة أي دون تخصيص هذه الدرجة لوظيفة معينة ، أما اللجنة المالية بمجلس الشيوخ فانها أضافت في هامش تقريرها ما يفيد أن هذه الوظيفة مخصصة لشغلها بسكرتير المعاهد الدينية وعلمت ذلك بأن السكرتير يلي مدير المعاهد الدينية الذي هو في درجة مدير عام (١) •

وغضلا عن أنه يبدو أنه ليس هناك قرار بقيام سكرتير المعاهد الدينية مقام مدير الجامع الأزهر عند غيابه • وهذا يدعو الى الشك في صحة العلة التي أسست عليها اللجنة المالية رأيها في التخصيص فانه من أنوضح أن مجلس الشيوخ هو الذى انفرد دون مجلس النواب بانتخصيص •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن العبارة الواردة في هامش تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد لتقسيم الدرجات لأيقيد أن السلطة التشريعية قد خصصت درجة مدير عام (ب) لسكرتير المعاهد الدينية تخصيصا يقيد ادارة الجامع الأزهر لان هذه العبارة لم تكن موضع اتفاق بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب •

(فتوى ٢٧٤/١١/٣/٨٦ فى ١٩٤٩/١/٢٩)

الفرع الثالث

تعديل الدرجات الواردة فى الميزانية

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ :

تعديل الدرجات الواردة بميزانية ١٩٥٢/١٩٥٤ بقرار من مجلس الوزراء - مخالفته لقانون ربط الميزانية الذى لا يجيز بغير قانون تعديل درجات الوظائف المدرجة بها - تضمن الميزانية درجة وكيل وزارة لوظيفة مدير مصلحة الجمارك - تعيين موظف فى درجة مدير عام مديرا لمصلحة الجمارك فى درجة وكيل وزارة مساعد استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٨/١٩٥٢ بتخفيض درجات وكلاء الوزارات - غير جائز - لا أثر لقرار مجلس الوزراء المذكور فى تخفيض الدرجة •

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١١/٨/١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بأن كل

درجة وكيل وزارة تخلو — غير درجة وكيل الوزارة الدائم — تخفض الى درجة وكيل وزارة مساعد ، وذلك ان استدعى الامر الابقاء على الوظيفة ، وأن تكون كل التعيينات التي تحصل بعد ذلك فيما عدا وظيفة وكيل الوزارة الدائم في درجة وكيل مساعد . وفي ٢٧/٥/١٩٥٣ صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بعدم سريان التخفيض في حالة ما اذا كانت الوزارة بها وكيل وزارة واحد غير دائم . وقراراً مجلس الوزراء السالف الذكر قد تضمننا تعديلاً في درجات بعض الوظائف الواردة بالميزانية ، الامر الذي يتعارض مع أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٣ بربط ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ التي تقضى بأنه لا يجوز بغير قانون تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها ، ومؤدى ذلك أن تعديل درجات الوظائف يستلزم حتما صدور قانون ، ولا يكفى فيه مجرد قرار من مجلس الوزراء . وفضلاً عن ذلك فإن مجلس الوزراء قد استهدف بقراريه سالف الذكر تخفيض درجات وكلاء الوزارات الى درجات وكلاء وزارات مساعدين ، وذلك بعد انشاء وظائف وكلاء الوزارات الدائمين ، كي لا ترق الميزانية بوجود وظائف وكلاء وزارات الى جانب وكلاء الوزارات الدائمين في الوزارة الواحدة ، وهذه الغاية لا تستلزم وجوب تخفيض درجات الوظائف الاخرى المخصص لها درجة وكيل وزارة الى درجة وكيل وزارة مساعد ، ما دامت تلك الوظائف لا تزال قائمة ومخصص لها في الميزانية درجة وكيل وزارة ، وطالما أن درجة وكيل الوزارة المخصصة لوظيفة مدير عام مصلحة الجمارك وردت في ميزانية الدولة من السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ دون تخفيض ، فلا يكون هناك ثمة أثر لصدور قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما في تخفيضها الى درجة وكيل وزارة مساعد .

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

نص البند (٢٠) من التأشيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ على جواز انشاء درجات أو تعديل الدرجات القائمة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعيين الخالية — انشاء أو تعديل الدرجات بالمخالفة لأى من القيدتين اللتين تضمنهما هذا النص — ينطوى على انشاء درجات لم يعتمد تمويلها من السلطة المختصة باعتماد الميزانية — بطلانه لمخالفة ذلك للميزانية في المحل — عدم تقيد سحب هذا التعديل بمواعيد الطعن بالالغاء — الترقية الى الدرجات المعدلة تعتبر باطلة كذلك لكونها تمت على درجات غير خالية — عدم تقيد جهة الادارة في سحب الترقية بمواعيد الالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التأشيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ نصت في البند ٢٠ على أنه يجوز انشاء درجات أو تعديل الدرجات القائمة ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعيين الخالية ، وذلك كله بغرض تحقيق الاصلاح الوظيفى وبناء على اقتراح الجهاز المركزى للتنظيم والادارة واشتراك وزارة الخزانة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة . واذ تضمن هذا النص قيدين على ما رخص فيه لاصلاح التنظيم الوظيفى في الحكومة والمؤسسات العامة أولهما الا يترتب على تعديل الدرجات أو انشائها زيادة في التكاليف الفعلية للدرجات الخالية ، والثانى ألا يمس التعديل أدنى درجات التعيين الخالية بنقص ، ويتنقضى كل من القيدتين مقاصد قدرت السلطة المختصة بوضع الميزانية سبقتها على دواعى الاصلاح ، في وظائف المؤسسة ، وتقدر هذه المقاصد على الترام القصد في نفقات الوظائف والحفاظ على الفرص التى تتيحها الميزانية للاحاق من يبتغون العمل ،

ويفضى أتمال القيدىن الى قصر مجال التعديل فى الوظائف فى حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية التى تملو درجات بداية التعيين ، ويكون التعديل الذى يشتمل على نقص فى أدنى درجات التعيين حالذى يجاوز التكاليف الفعلية للدرجات الخالية منطويا على إنشاء درجات لم يعتمد تمويلها من السلطة المختصة باعتماد الميزانية فهو تعديل منهى عنه قانونا ومخالف للميزانية فى المحل ، فلا يتقيد بميعاد الطعن بالالغاء فى سحب قرار مثل هذا التعديل الذى أجرته الجهة الطاعنة فى ١٩٦٩/٢/٢٣ لهذا الوجه من المخالفة فى القانون ، وتعتبر باطلنة كذلك الترفيه على شىء من تلك الدرجات غير الخالية ، لمخالفة القرار الصادر بها لقاعدة قانونية راسخة فى قوانين التوظيف والميزانيات المتعاقبة ، تنهى بصفة مطلقة ، عن الترقيات الى درجات غير خالية ، ومن ثم فان القرار بمثل هذه الترقيات ، مخالفا للقاعدة القانونية فى المحل ، فلا تتقيد الجهة الادارية فى سحب قرارها بمثل هذه الترقيات بميعاد الالغاء ، حيث وردت على درجات غير قائمة قانونا .

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٦)

الفرع الرابع

رفع الدرجة المالية الى درجة أعلى

قاعدة رقم (٧٦٤)

المبدأ :

رفع الدرجات المالية الى درجة أعلى — شغل هذه الدرجات المرفوعة لا يتم بقوة القانون تبعا لصدور قانون الميزانية — وجوب صدور قرارات ادارية فردية بالترقية على هذه الدرجات وفقا للقواعد المقررة بالترقية .

ملخص الحكم :

إذا صح أن قانون الميزانية قد اعتنق حقا مشروع الميزانية المقدم

من ألقاعن ، وقصء من ثم الى رفع ثلاث من الءرءاء الرابءة باءكار الاءارى الى الءرءة الثالثة المالىة تقءىرا منه لاهمىة وظائف المفقشىن من الءرءة الثالثة فلىس مقضى ذلك ان الءرءاء الرابءة المرفوءة قء تعىن من بىن سائر الءرءاء ، ولىس مؤءاه بالقالى أن ىسبب الرفع !ءكور ترقية شاعلى هءه الءرءاء حتما وبقوة القانون ذلك أن قانون المىزانىة لا ىسء الى الموظفىن ءرءاء أو وظائف وانما ىقرر فحسب الاعتماد انلازم لواءة الانفاق على تعزىز الءرءاء الثالثة المقررة فى المىزانىة للمفقشىن من طرىق رفع بعض الءرءاء الرابءة الاءارىة أما اءراء الترقية الى هءه الءرءاء المرفوعة فلا ىكون الا بقرارات فرءىة من جانب الاءارة بتوى فىها عءء اءءاء هءا أن تتم الترقية طبقا للقواعد العامة — مءامء الءرءاء المءكورة ءاخلة فى النسبة المقررة للترقية بالاءءمىة وعلى ذلك لا ىسحق الترقية الى هءه الءرءاء الا أقءم المءراحمىن من أصحاب الءور فى الترقية بحسب الاءءمىة سواء أكانوا من بىن شاعلى الءرءاء المرفوعة أو من عىرهم . (طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق — ءلسة ١٣/١٢/١٩٦٤)

الفرع الخامس

نقل الموظف تبعا لنقل ءرءته

قاعدة رقم (٧٦٥)

المبدأ :

فصل مىزانىة اءءى وءءاء الوزارة أو المصلحة واءماءها فى مىزانىة وزارة أو مصلحة أفرى — أثره نقل وظائف وءرءاء هءه الوءءة — خروج الموظفىن النىن نقلت وظائفهم وءرءاتهم من عءاء موظفى الجهة الاولى وءءولهم ضمن عءاء موظفى الجهة الثانية — شرط ذلك تصءور قرارات فرءىة بنقلهم تبعا لنقل وظائفهم وءرءاتهم — مثال : الفاء وزارة الصحة المركزية تبعا لصءور القرار ءمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ بتشكىل الوزارة واءماء الوزارتىن المركزية والتففىضىة فى وزارة واءءة — لاىترتب عىله بذاته اءماء المىزانىتىن —

اندماج الميزانيتين بعد ذلك في السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ اعتباراً من ١/٧/١٩٦٢ — لا يترتب عليه بذاته نقل موظفي وزارة الصحة المركزية الى وزارة الصحة ودخولهم في كشف أقدمية واحدة مع موظفيها — عدم ترتيب هذه الآثار الا نتيجة صدور القرار الوزاري رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ بنقلهم بدرجاتهم الى وزارة الصحة اعتباراً من ١/٧/١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان سلخ ميزانية احدى وحدات الوزارة أو المصلحة عنها وادماجها في ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى ، يستتبع فصل وظائف ودرجات هذه الوحدة عن وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاولى ، وادماجها ضمن وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاخرى . ويترتب على ذلك أن موظفي هذه الوحدة يخرجون من عداد موظفي الوزارة أو المصلحة التي نقلت وظائفهم ودرجاتهم منها ، ويشملهم كشف أقدمية واحد مع موظفي الوزارة أو المصلحة التي اندمجت فيها ميزانية هذه الوحدة ، وبالتالي فلا يجوز ترقيةهم على وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاولى ، وتكون ترقيةهم على وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة التي اندمجت فيها وظائفهم ودرجاتهم .

غير أن نقل بعض الوظائف والدرجات من احدى الوزارات أو المصالح الى وزارة أو مصلحة أخرى في ميزانية احدى السنوات المالية ، لا يترتب عليه بذاته اعتبار الموظفين الشاغرين لهذه الوظائف والدرجات منقولين الى الوزارة أو المصلحة الاخرى ، وانما يتعين صدور قرارات فردية بنقلهم اليها ، تبعاً لنقل وظائفهم ودرجاتهم .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كانت ميزانية قسم تسجيل المستحضرات الصيدلانية قد فصلت عن ميزانية وزارة الصحة ، وضمت الى ميزانية وزارة الصحة المركزية ، اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ ، وترتب على ذلك نقل درجات القسم المذكور الى وزارة الصحة المركزية ،

كما قررت لجنة شئون الموظفين بوزارة الصحة — بالمحضر المعتمد من السيد الوزير بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ — نقل موظفى ذلك القسم الى وزارة الصحة المركزية على نفس درجاتهم ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان موظفى القسم المشار اليه يخرجون من عداد موظفى وزارة الصحة ، ويدخلون فى عداد موظفى وزارة الصحة المركزية ، ويشملهم مع موظفى هذه الوزارة الاخيرة ككشف أقدمية واحد ، وبالتالي فلا تجوز ترقيةهم على درجات وزارة الصحة ، انما تتم ترقيةاتهم على درجات وزارة الصحة المركزية .

وقد صدر بعد ذلك القرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ بتشكيل الوزارة ، وترتب على هذا القرار الغاء وزارة الصحة المركزية وأصبحت وزارة الصحة وزارة واحدة ، يتبعها موظفو كل من وزارة الصحة المركزية ووزارة الصحة التنفيذية الا أنه رغم ذلك فقد ظلت ميزانية كل من هاتين الوزارتين مستقلة بوظائفها ودرجاتها عن الوزارة الاخرى ، الى ابتداء السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ فى أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، اذ نقلت وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية — ومن بينها وظائف ودرجات قسم تسجيل المستحضرات الصيدلانية — الى ميزانية وزارة الصحة ، وصدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٢ بنقل موظفى وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم — ومن بينهم موظفى القسم سالف الذكر — الى وزارة الصحة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، وأصبح يشملهم كشف أقدمية واحد مع موظفى وزارة الصحة . ومن ثم فانه لا أثر لصدور القرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فى هذا الخصوص فهو لا يترتب عليه بذاته ادماج وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية — ومعها القسم المذكور — ضمن وظائف ودرجات وزارة الصحة ، أو اعتبار موظفى وزارة الصحة المركزية — ومعهم موظفى القسم سالف الذكر — ضمن موظفى وزارة الصحة ، بحيث يشملهم جميعا ككشف أقدمية واحد ، اذ أنه رغم صدور هذا القرار فقد ظلت وزارة الصحة المركزية وحدة قائمة بذاتها مستقلة بوظائفها ودرجاتها عن وزارة الصحة . انما تقترب تلك الآثار على نقل وظائف ودرجات

وزارة الصحة المركزية الى ميزانية وزارة الصحة ، في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، وصدر القرار الوزاري رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ بنقل موظفي وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم الى وزارة الصحة اعتبارا من التاريخ الاخير .

وبما أن الصيدلية (٠٠٠٠٠٠) كانت ضمن موظفي قسم تسجيل المستحضرات الصيدلية ، ونقلت بدرجتها الى وزارة الصحة المركزية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تكون قد خرجت من عداد موظفي وزارة الصحة ، ودخلت في عداد وزارة الصحة المركزية ، اعتبارا من هذا التاريخ الاخير ، وظلت كذلك الى أن صدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ فدخلت في عداد موظفي وزارة الصحة مرة ثانية ، وأصبح يشملها معهم كشف أقدمية واحد . وعلى ذلك فإن الصيدلية المذكورة لم تكن داخلة في عداد موظفي وزارة الصحة في الفترة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ ، وبالتالي فإنه لم يكن من الجائز ترقيتها خلال تلك الفترة على درجات وزارة الصحة . ولا كان القرار الصادر بترقية بعض موظفي وزارة الصحة الى الدرجة الرابعة — والمتظلم منه — قد صدر في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ — أي خلال الفترة سالفة الذكر — فإنه لم يكن من الجائز قانونا ترقية الصيدلية المذكورة الى الدرجة الرابعة بمقتضى هذا القرار ، على درجات وزارة الصحة ، ولذلك فإنه لا يجوز لها التظلم منه أو النعي عليه .

ولا يسوغ القول بأنه لا دخل لارادة الصيدلية المذكورة في نقلها من وزارة الصحة الى وزارة الصحة المركزية ، وأنه يجب الا تضار من هذا النقل بسبب لا دخل لارادتها فيه ، ذلك أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تعديله وتغييره في أي وقت، حسبما تراه جهة الادارة، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ولا يجوز للموظف أن يحتج بأي حق مكتسب في هذا الشأن ، ما دام أن القرار الاداري الصادر بتعديل

مركزه القانوني أو تغييره قرار سليم مطابق للقانون ، وليس من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تحققت لصالح الموظف في الماضي .

(فتوى ١١٦٢ في ١٢/٢٢ / ١٩٦٤)

الفرع السادس

اعتماد مقسم الى درجات

قاعدة رقم (٧٦٦)

المبدأ :

الخصم بأجور العمال على اعتماد مقسم الى درجات مطابقة لعدددهم — لا يكسب حقا في الاستفادة من أحكام الكادر الا بصور قرار بالتعيين على احدى هذه الدرجات .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن ميزانية ادارة الكهرباء والغاز حتى نهاية عام ١٩٥٤/١٩٥٥ كانت تتضمن مبلغا اجماليا للصرف منه على أجور عمال اليومية وعندما نقل المدعى الى الادارة المذكورة كان يخصم بأجره على هذا المبلغ الاجمالي ، ثم تم اعداد ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ بحيث تضمنت درجات مطابقة لعدد العمال الموجودين بالخدمة في ذلك الوقت . ولكن الادارة المشار اليها لم تصدر قرارا بتعيين المدعى عليه على احدى هذه الدرجات بل كانت تخصم بأجره على احدى الدرجات الموازية له متخذة اياها مجرد مصرف مالي .

متى كان ذلك ، وكان الثابت أن المدعى لم يعين في درجة من درجات كادر العمال ، وان كان قد اتخذ احداها مصرفا ماليا لاجره ، فانه لا تسري في حقه أحكام كادر العمال ومن بينهما أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى درجات — تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على عمال وزارة الرى المعينين على بند غير مقسم الى درجات — لا يكون الا بعد تنفيذ الكتاب الدورى المشار اليه فى شأنهم — حساب مدد خدمتهم السابقة فى أقدمية الدرجات التى يوضعون عليها — لا يكون الا بقانون •

ملخص الفتوى :

ان وزارة الخزانة قد أصدرت الكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى درجات وطلبت من الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة المدرجة فى ميزانياتها الى درجات مع عرض مشروعات التقسيم والنقل الى الدرجات الجديدة على الجهاز المركزى للتظيم والادارة لاعتمادها قبل اصدار القرارات الخاصة بذلك • وبعد تنفيذ هذا التقسيم وانشاء الدرجات المذكورة فى الميزانية يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم (عمال وزارة الرى المعينون على بند غير مقسم الى درجات) أما بالنسبة لضم مدد خدمتهم الطويلة فان حسابها فى أقدمية الدرجات التى يوضعون عليها بمقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بما اتبع فى شأن العمال الموسمين والمؤقتين الذين صدر بالنسبة لهم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا حولت الاعتمادات التى يخضع عليها العاملون بوزارة الرى المعينون على بند غير مقسم الى درجات فى الميزانية فان حساب المدة التى قضوها فى حرفهم على غير درجة مدرجة فى الميزانية فى أقدمية الدرجات التى يوضعون فيها

بعد ادراجها في الميزانية يقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٢٢٢ في ١٣/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

عند نقل العاملين المعينين على بند المكافآت الشاملة الى
الوظائف الدائمة بالمؤسسات العامة يراعى القياس بالزميل الذى يتمثل
في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل .

ملخص الحكم :

يقضى البند (د) من قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة
بالمؤسسات العامة التى اعتمدتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة
والشئون التنفيذية بجلسة ١٩٦٦/١١/٥ والصادر بها كتاب دورى
وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بنقل العاملين المعينين على بند
المكافآت الشاملة الى الوظائف الدائمة بالمؤسسة المناظرة لموظفهم
مع عدم جواز منح العامل فئة مالية أعلى من الفئة التى وضع عليها
من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة . والمحول
عليه في القياس بالزميل ليس التطابق في المؤهل والعمل بل التماثل في
مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل .

(طعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩)

الفرع السابع
العبرة في اجراء الترقيات
بين موظفى الوزارة أو المصلحة هو بوحدة الميزانية
قاعدة رقم (٧٦٩)

المبدأ :

العبرة في اجراء الترقيات بين موظفى الوزارة أو المصلحة هي بوحدة الميزانية — انقسام ميزانية الوزارة أو المصلحة الى عدة وحدات قائمة بذاتها مستقلة بوظائفها ودرجاتها — وجوب الترقية في هذه الحالة بين موظفى كل وحدة على حدة .

ملخص الفتوى :

ان العبرة في اجراء الترقيات بين موظفى الوزارة أو المصلحة هي بوحدة الميزانية ، فاذا كانت ميزانية الوزارة أو المصلحة الواحدة مقسمة الى عدة وحدات قائمة بذاتها مستقلة عما سواها بوظائفها ودرجاتها . فان الترقية من درجة الى أخرى داخل هذه الوزارة أو المصلحة انما تتم فحسب فيما بين موظفى كل وحدة من وحداتها ، بحيث لا يجوز استعمال وظيفة أو درجة في احدى هذه الوحدات ، الترقية عليها من بين موظفى وحدة أخرى .

(غتوى ١١٦٢ في ١٩٦٤/١٢/٢٢)

الفرع الثامن

الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية

قاعدة رقم (٧٧٠)

المبدأ :

أوجه التشابه والافتراق بين الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية — مناط تساويهما في المميزات والحقوق المترتبة على كل منهما — أن تكونا ضمن وظائف باب واحد في الميزانية — أساس ذلك — اختلاف المصرف المالي والتركز التقنوني وظننى كل باب في الميزانية .

ملخص الحكم :

ان الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية متساويتان في كل المميزات والحقوق المترتبة على منحهما الا أن ذلك منوط بأن تكون تلك الدرجات الشخصية والاصلية ضمن وظائف الباب الاول من الميزانية ، أما اذا كانت احداها ضمن وظائف الباب الاول والاخرى ضمن وظائف الباب الثالث فان الامر يصبح جد مختلف ، اذ أن الامر في هذه الحالة ليس قاصرا على مجرد اختلاف المصرف المالي وانما يتعلق بامركز القانونى لكل الموظفين فالباب الاول ينتظم الوظائف الداخلة في الهيئة أو الخارجة عن الهيئة التى يحكمها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتى يشترط القانون للتعيين فيها شروطا معينة منها ثبوت لياقة الموظف الصحية أو اعفائه من هذا الشرط بقرار وزارى ، بينما وظائف الباب الثالث مؤقتة بطبيعتها ايا كان الاعتماد المعين عليه الموظف ولا يشترط للتعيين فيها شروط معينة ما دامت هى بطبيعتها مؤقتة ويحكم الموظف في هذه الحالة شروط عقد الاستخدام الذى صدر به قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فما دام أن المركز القانونى لكل من هذه الوظائف يختلف عن الآخر فان وظائف كل من البابين الاول والثانى تبقى خاصة بالمعينين عليه لا يزاخمهم فيها المعينون على الباب الاخر لاختلاف الوضع القانونى لكل منهم .

(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢١)

الفصل الخامس

ميزانيات متنوعة

الفرع الأول

الميزانيات المستقلة والملحقة

قاعدة رقم (٧٧١)

المبدأ :

التفرقة بين الميزانيات المستقلة والملحقة وبين ميزانيات الهيئات الأخرى — اجراء الاحكام الخاصة بالميزانية العامة على النوع الاول (المادة ١٠٥ / د) ترك الامر للقوانين المنظمة بالنسبة للنوع الثانى (المادة ١٠٦ / د) .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المواد من ١٠٠ الى ١٠٦ من الدستور التى تنظم رقابة مجلس الامة على الميزانية العامة للدولة وعلى الميزانيات المستقلة والملحقة وعلى حساباتها الختامية ، أن الدستور قرر فى المواد من ١٠٠ الى ١٠٤ القواعد والاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة ، وأهمها ما نصت عليه المادة ١٠١ من وجوب عرض مشروع الميزانية على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر لبحثه واعتماده ، ثم تناول فى المادتين ١٠٥ و ١٠٦ الاحكام الخاصة بالميزانيات المستقلة والملحقة ، وميزانيات الهيئات العامة الأخرى وحساباتها الختامية ، فنص فى المادة ١٠٥ على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية » تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامى . ونص فى المادة ١٠٦ على أن

« ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وحساباتها الختامية » .

ويبين من ذلك أن الدستور فرق في الحكم بين الميزانيات المستقلة والملحقة وبين ميزانيات الهيئات العامة الاخرى ذلك أنه أوجب في المادة ١٠٥ اجراء الاحكام الخاصة بالميزانيات العامة على الميزانيات المستقلة والملحقة . وأهم هذه الاحكام وأبرزها هو وجوب عرضها على مجلس الامة لبحثها واعتمادها ، ثم تناول في المادة ١٠٦ ميزانيات الهيئات العامة الاخرى ، فوضع لها حكما مغايرا ، اذا اجتزأ في شأنها بما تضعه القوانين المنظمة لهذه الهيئات من أحكام خاصة بأوضاع ميزانياتها .

(فتوى ١١ في ٤/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٧٧٢)

المبدأ :

المقصود بالميزانيات المستقلة والملحقة الواردة بالمادة ١٠٥ من الدستور — هو ميزانيات المؤسسات العامة القومية .

ملخص الفتوى :

ثار الخلاف حول تحديد مدلول عبارة « والميزانيات المستقلة والملحقة » الواردة بالمادة ١٠٥ من الدستور ، هل تعنى نوعا واحدا من الميزانيات المستقلة وهى الميزانيات المستقلة الملحقة ، أم تعنى نوعين من الميزانيات : ميزانيات مستقلة وأخرى ملحقة . والواقع أن عبارة « الميزانيات المستقلة والملحقة » الواردة بالمادة ١٠٥ من الدستور قاطعة الدلالة على أن الميزانيات التى تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامى ، انما هى الميزانيات المستقلة والميزانيات الملحقة بميزانية الدولة أو بميزانيات الوحدات الادارية، وليست الميزانيات المستقلة الملحقة ، والمقصود بهذه الميزانيات ميزانيات المؤسسات العامة وهى مرافق عامة قومية ، مما تقوم عليها

الدولة أصلاً بمقتضى وظيفتها الأساسية ، ولكنها تعهد بإدارتها إلى هيئات مستعنه تحويها الشخصيه المعنويه ، وتمنحها نوعاً من الاستقلال في شئونها الإداريه والماليه كي تتحلل من قيود النظم الحكوميه ، وتؤدي رسالتها — وهي في غالب الاحيان رساله فنيه على اكمل وجه • ويقتضى وضعها هذا ان تكون لها ميزانيه مستقله عن ميزانيه الدوله متميزه إيراداتها ومصروفاتها عنها • ولا يعنى استقلال المؤسسات العامه الفوميه على هذا النحو انقطاع الصلات والروابط التى تربطها بالدولـه بذلك أنه استقلال مقيد بضوابط وقيود اقتضاها الصالح العام ، فلا يزال للدولـه اشراف محدود على ادارتها وشئونها الماليه • وكذلك لا يعنى استقلال تلك الميزانيات عن ميزانيه الدوله ، سوى مجرد وضع ميزانيات خاصه بإيراداتها ومصروفاتها متميزه عن ميزانيه الدوله وإيراداتها ومصروفاتها على النحو المشار إليه مع خضوعها لذات الاحكام والقواعد التى تخضع لها الميزانيه العامه للدولـه ، لان أموالها كلها أو أكثرها أموال عامه مما يختص مجلس الامه برقابتها طبقاً للاصول الدستوريه المستقله ، ومن ثم يجب عرض ميزانيتها على هذا المجلس أسوة بالميزانيه العامه للدولـه •

(فتوى ٤١١ فى ١٩٥٧/٨/٤)

قاعدة رقم (٧٧٣)

المبدأ :

الميزانيات المستقلة والملحقة — الجمع بينهما في نص واحد وحكم واحد — أساسه دفع لبس مرده أن التشريعات المنظمة للمؤسسات العامه لم تجر على نسق واحد في وصف ميزانياتها ، فتارة تصفها بأنها مستقله ، وطوراً ملحقة •

ملخص الفتوى :

ان التشريعات المنظمة للمؤسسات العامه لم تجر على نسق موحد في وصف ميزانياتها ، فتارة تصفها بأنها ميزانيه مستقله (المادة ١٠

من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية ،
والمادة ٢١ من القانون رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجمع اللغة
العربية ، والمادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة
تنظيم الجامع الأزهر) ، وطورا تصفها بأنها ميزانية ملحقة بميزانية
الدولة أو بميزانية إحدى الوحدات الإدارية مما حمل واضح الدستور
دفعا للمبىس والغموض فى هذا الصدد على أن يجمع بينهما فى نص واحد
ويجرى عليهما حكما واحدا وعو اخضاعهما لذات القواعد التى تخضع
لها الميزانية العامة للدولة ، لان مناط هذا الحكم متحقق فى كليهما ،
وشأنهما فى ذلك شأن الميزانية العامة للدولة .

(فتوى ٤١١ فى ١٩٥٧/٨/٤)

قاعدة رقم (٧٧٤)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب
اتباعها فى الميزانيات المستقلة والملحقة — نصها على عدم جواز اصدار
اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة الا بعد
موافقة وزارة المالية — أثر ذلك وجوب موافقة وزارة المالية على اللائحة
قبل اصدارها حتى ولو لم تتضمن اعباء مالية على الخزانة العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد
الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة والملحقة تنص على أنه « لا يجوز
اصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة الا
بعد موافقة وزارة الخزانة » .

وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « احكاما للرقابة المالية
على تنفيذ ميزانيات الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وحتى
تستخدم الاعتمادات التى تدرج فى هذه الميزانيات فى أغراضها المخصصة
من أجلها على النحو المرجو فقد نصت المادة الثالثة على ضرورة موافقة

وزارة الخزانة على اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات الملحقه أو المستقلة قبل اصدارها » .

ومفاد ما تقدم أنه يتعين الحصول على موافقة وزارة المالية قبل اصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات الملحقه أو المستقلة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج على هذا الشأن بأن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة قد نص في المادة ٢٧ منه على أن « الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى يجب أن تأخذ رأى وزارة المالية والتجارة الخارجية في مشروعات القوانين والقرارات التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة وذلك قبل التقدم بهذه المشروعات الى الجهاز المختص ، الامر الذى يستفاد منه عدم ضرورة أخذ رأى وزارة المالية بالنسبة للوائح المالية التى ليس من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص صراحة على الغاء القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، كما أنه لا يوجد تعارض بين أحكامهما فى هذا الشأن بالاضافة الى أنه جاء بكتاب الجهاز المركزى للمحاسبات المرفق بالاوراق أن اللائحة المالية للهيئة تضمنت كثيرا من الاحكام التى ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يتعين على هيئة الآثار المصرية الحصول على موافقة وزارة المالية قبل اصدار لائحته المالية .

الفرع الثانى

ميزانيات الهيئات العامة

قاعدة رقم (٧٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية — للهيئة سلطة اعداد موازنتها دون التقيد بسوانين ولوائح أنظمة اعداد موازنة الدولة — حدود هذا الاستثناء أنه يتضمن اعداد الموازنة ولا يمتد الى باقى المراحل التى يقتضيها اعتماد الميزنة أو تنفيذها أو مراقبتها — أثر ذلك — لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتصلة بتنفيذ الميزانية الا بعد موافقة وزارة المالية كما يلتزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها الختامى — استقلال مجلس ادارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع الهيكل التنظيمى للعاملين بها — التزام الهيئة مع ذلك باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها والتزام الجهاز المذكور بالاشراف على تنفيذ هذه المسائل — يجوز للهيئة ان تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانونها بدون أن تتقيد فى ذلك بجداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية قضى فى المادة الاولى بمنحها الشخصية الاعتبارية وادخلها فى المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والاعمال اللازمة لتحقيق أغراضها ، دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية ، وأدخل ضمن مواردها — فى المادة السادسة — المبالغ التى تخصصها لها الدولة فى الموازنة العامة ، واعتبر — فى المادة السابعة — أموالها أموالاً عامة ، وأقر لها — فى المادة الثامنة — موازنة خاصة يتم اعدادها طبقاً للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة

لاعداد موازنة الدولة ، وعهد الى مجلس ادارتها — في المادة الثامنة عشرة — بوضع هيكلها التنظيمي ولوائحها المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والادارية والمشتروات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة وباقتراح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر شئونهم الوظيفية واقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي ، وأسند في المادة — السادسة والعشرين — الى وزير المواصلات اصدار تلك اللوائح والقواعد دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية مع مراعاة ربط الاجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، واتباع قواعد انظمام المحاسبى الموحد .

وحاصل ما تقدم أن تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة ، والتي تعد أموالها أموالاً عامة ، وان المشرع خولها أعداد ميزانياتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشئونها المالية وشئون المشتروات والمخازن وشئون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، واذ خول المشرع الهيئة سلطة اعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة فان هذا الاستثناء يقف عند مرحلة اعداد الموازنة ولا يمتد الى باقى المراحل التى يقتضيها اعتماد الموازنة أو تنفيذها أو مراقبتها ، وتبعاً لذلك تنترزم وزارة المالية بتقديم الموازنة التى تعدها الهيئة الى مجلس الشعب مشفوعة بما يترأى لها من ملاحظات ، حتى يكون مجلس الشعب حكماً بين الجهة التى خولها المشرع سلطة اعداد الموازنة وبين وزارة المالية التى تعتبر مهيمنة على النشاط المالى للدولة ، وهذا الاستثناء الذى خول الى الهيئة لا يمتد الى القوانين التى تحدد تنفيذ الموازنة أو تحقيق الرقابة عليها ، لذلك لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها الا بعد موافقة وزارة المالية ، التى يتبعها مراقبوا ومديروا حسابات الهيئة تطبيقاً لاحكام المواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة ، وطبقاً للمادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز

المركزي للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها الختامي اعمالا لاحكام المادة ٣ والباب الرابع من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، وكذلك بمراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحقات عمالها المالية ، وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية ، وبالتطبيق لاحكام المواد ٢ و ٣ و ٦ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت التأثيرات العامة الملحقه بموازنة الدولة ، تتطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في توزيع الاعتمادات الاجتماعية للاجور وبالوصول على موافقة وزارة المالية عليها ، وبالتطبيق للمادة السابعة من التأثيرات العامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ .

واذا كان مجلس ادارة الهيئة مستقل بوضع هيكلها التنظيمي ونظم العاملين بها بما في ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم فانها تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها وبدراسة اعتمادات أجور العاملين بها اعمالا لاحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ من قانون الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك أن الهيئة تكون هي وحدها صاحبة الكلمة الاخيرة في كل ما يتعلق بأمور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين الهيئة والجهاز المركزي عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات الاجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة في صدد تحديد رواتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الاجور بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه ، وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التي أسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية ، واذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة ، فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة بغير أن تنقيد في ذلك بجداول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ولرقابة وزارة المالية بانتطبيق لاحكام القوانين أرقام ٩٠ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، والتزامها بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٥٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

الفرع الثالث

ميزانية ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية

قاعدة رقم (٧٧١)

المبدأ :

ميزانية ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية — الاداة التى تصدر بها هذه الميزانية — يتعين اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية فهى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة او الملحقه بل لاحكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ — بإنشاء ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية — على أن « يكون لمدينة الاسكندرية وضواحيها ادارة لشئون النقل العام تسمى (ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية) وتعتبر شخصا معنويا مقره مدينة الاسكندرية » وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص الموافقة على مشروع الميزانية وتعديلها » وعرضت المادة التاسعة من القانون للميزانية فنصت على أن « تكون

لإدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ميزانية مستقلة تشتمل على جميع أبواب الإيرادات والمصروفات تبدأ سنتها المالية من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر ، وقبل بداية السنة المالية بشهرين يرسل عضو مجلس الإدارة المنتدب مشروع الميزانية الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ليبدى ملاحظاته عليه في مدة أقصاها شهر من تاريخ وصوله اليه والاعرض مباشرة على مجلس الإدارة » .

ويخلص من النصوص السابقة أن مجلس إدارة المؤسسة المشار اليها هو الذى يعتمد الميزانية ويكون قراره في ذلك نهائيا ، في حين أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ينص في مادته الاولى على أن « تعد الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقه مشروعات ميزانياتها وحساباتها الختامية وتعرضها على وزارة الخزانة التى تتولى تقديمها الى السلطة التشريعية في الموعد الذى حدده الدستور » .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، فاستبان لها أن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٨ ينص في المادة ٣٢ منه على أنه « يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده : وتقرر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الامة اجراء أى تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة » وتنص المادة ٣٣ من هذا الدستور على أنه « يجب موافقة مجلس الامة على نقل أى مبلغ من باب الى باب آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد فيها أو زائد على تقديراتها » وتنص المادة ٣٤ على أن « الميزانيات المستقلة تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة » أما المادة ٣٥ فتتص على أن « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانية الهيئات العامة الأخرى » وقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت بصدد تفسير عبارة « الهيئات العامة الأخرى » الواردة في الفصل الأخير — الى أن مدلول هذه العبارة ينصرف الى الوحدات الادارية المحلية والمؤسسات العامة المحلية وبعض أنواع أخرى من الهيئات التى تمارس نشاطا خاصا أو مهنيا ، وعلى ذلك تندرج ادارة النقل المشترك

لمنطقة الاسكندرية تحت تلك العبارة باعتبار أن هذه الادارة تقوم على شئون مرفق النقل العام لمدينة الاسكندرية الامر الذى تعتبر معه مؤسسة عامة محلية .

وترتبط على ماتقدم — تكون ميزانية ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ، غير مستقلة بالمعنى الذى تقصده المادة ٣٤ من الدستور ، ومن ثم فهي لا تخضع للتشريعات التى تصدر تنفيذا لتلك المادة ومن بينها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ — بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة أو المحقة — والذى أشار فى ديباجته صراحة الى المادة ٣٤ من الدستور دون غيرها من المواد والاحكام الواردة فيه .

وفضلا عن ذلك فقد صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنفيذا للمادة ٣٥ من الدستور ، وينص هذا القانون فى مادته الاولى على أن « تعتمد ميزانيات البلديات والمجالس البلدية ومجالس المحيريات واللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، كما يعتمد فتح الاعتمادات الاضافية فى هذه الميزانيات والنقل من باب الى آخر فيها بقرار من رئيس الجمهورية » ويستفاد من هذا النص أن المشرع أخضع ميزانية المجالس البلدية لاعتماد رئيس الجمهورية ، فلم يعد يكفى لنفاذها أن تعتمد من الجهات القائمة عليها، وقد أكد المشرع هذا الوضع فى قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ حين نص فى المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون على انه « لا تصبح ميزانية مجلس المحافظة نافذة المفعول الا بعد اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية » .

ولما كان مرفق النقل العام لمنطقة الاسكندرية تابعا لمجلسها البلدى (مجلس المحافظة) ، وتبدو هذه التبعية والاشراف واضحة جلية اذ ينص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٤ — بإنشاء ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية — فى مادته التاسعة على أنه « ٠٠٠٠ قبل بداية السنة المالية بشهرين يرسل عضو مجلس الادارة المنتخب مشروع الميزانية الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ليبدى ملاحظاته عليه فى مدة أقصاها شهر من تاريخ وصوله اليه والا عرض الامر مباشرة على مجلس الادارة » . كما أنه طبقا للمادة العاشرة من القانون ذاته ، تؤول حصيلة استغلال المرافق الى المجلس البلدى .

ومن المقرر أن ما يسرى على الاصل يسرى أيضا على فروع هذا الاصلويترتب على ذلك أن الاداة التي تعتمد بها ميزانية مجلس بلدى مدينة الاسكندرية (مجلس المحافظة) هى ذات الاداة اللازمة لاعتماد ميزانية ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وتلك نتيجة مقبولة لان ميزانية تلك الادارة — اذ تؤثر فى ميزانية المجلس البلدى — فانه يتعين أعمال رقابة رئيس الجمهورية بشأنها هى الاخرى وعلى النحو الذى تتم به تلك الرقابة على ميزانية المجلس ذاته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن ميزانية ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية لا تخضع لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وأنه يتعين اعتماد هذه الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية .

(فتوى ٨٨٢ فى ١٩/١١/١٩٦١)

الفرع الرابع

ميزانية مصلحة السكك الحديدية

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

مصلحة السكك الحديدية — تقسيمها فى الميزانية الى وحدات تستقل كل منها بدرجاتها وموظفيها وأقدمياتهم — اعتبار الادارة العامة احدى هذه الوحدات المستقلة — تقسيمها الى فروع داخلية تشمل مراقبات الميزانية والمشتريات والمباحث والايادات والمصروفات والمخازن والادارة الطبية — لايعود مجرد تنظيم للعمل يمكنها من النهوض بالعبء فى كل قسم منها — انتظام موظفى فروع الادارة العامة كشف أقدمية واحد حسب الاسبقية فى الحصول على الدرجة المالية — ترقية الاقدم منهم الى درجة أعلى فى فرع آخر من فروع الادارة العامة — صحيحة لوجه اللطعن عليها بحجة استقلال كل فرع عن الآخر .

ملخص الحكم :

يبين للنظر الفاحص لميزانية وزارة المواصلات في مجلد ميزانية الدولة المصرية لعام (١٩٥٤/١٩٥٥) — صفحة ٦٨٨ — وهى السنة السابقة مباشرة للسنة التى صدر فيها القراران المطعون عليهما بالالغاء وكذلك لميزانية عام ١٩٥٦/١٩٥٥ — صفحة (٩٥٤) — وهى الميزانية التى صدر فيها القراران محل الطعن ، وكذلك لميزانية عام (١٩٥٦/١٩٥٧) — صفحة (٦٠٩) وهى السنة المالية اللاحقة مباشرة للميزانية التى صدر فى ظلها القراران . يبين من الاطلاع المقارن على هذه الميزانيات الثلاثة أنها جاءت فيما يتعلق بنقاط هذه المنازعة ، صورة مطابقة لاصل واحد لا خلاف فيه . ففى ميزانية (١٩٥٦/١٩٥٥) لوزارة المواصلات وردت السكك الحديدية تحت فرع (٢) ومقسمة الى سبعة فصول :

الفصل الاول من ميزانية السكك الحديدية خاص بالادارة العامة ويندرج فيها المراقبة العامة للميزانية والمشتريات ثم ادارة المباحث ، ثم المراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، ثم ادارة عموم المخازن ، ثم الادارة الطبية . ويأتى بعد ذلك قسم آخر هو الفصل (٢) وهو خاص بالمصروفات العامة للفروع ، ثم يأتى الفصل (٣) وهو خاص بقسم هندسة السكك . ثم الفصل (٤) خاص بقسم القاطرات والعربات ، ثم الفصل (٥) خاص بادارة عموم المخازن والمشتريات (صفحة ٦٣٨) ثم الفصل (٦) الخاص بقسم الحركة ثم الفصل (٧) خاص بأعمال جديدة وبذلك تنتهى ميزانية السكك الحديدية التى جاءت تحت فرع (٢) ويبدأ الفرع (٣) من ميزانية التلغرافات والتليفونات . ومعنى هذا الوضع أن ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية كانت فى تلك السنة وفى السنة السابقة عليها والسنة اللاحقة لها مقسمة الى وحدات مستقلة لكل وحدة منها كيان مستقل بها من حيث المصروفات بمختلف أنواعها ومنها الاجور والماهيات والمرتبات التى توضع بشأنها الدرجات الدائمة والمؤقتة والخارجة عن الهيئة وعمال اليومية . وفى مقدمة هذه الوحدات المستقلة تأتى وحدة (الادارة العامة) قرين عبارة فصل واحد وتحت البند (١) ماهيات وأجور ومرتبات وتأتى المراقبة العامة للميزانية والمشتريات وفيها درجتان أولى ادارية ثم تتسلسل درجات وظائفها نزولا الى الدرجة السادسة — ثم تأتى ادارة المباحث ونجد أن أعلى درجة فيها هى الدرجة الثالثة

ثم درجات رابعة وخامسة وسادسة — ثم تأتي بعد ذلك المراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، ونجد أن أعلى درجة في وظائفها هي الدرجة الثانية وهي درجة واحدة فقط ثم درجات ثالثة ورابعة وخامسة وسادسة — وتأتي بعد ذلك ادارة المخازن وأعلى درجة فيها هي درجة واحدة لمدير عام (ب) لوظيفة مدير عام المخازن — وبعد ذلك تأتي الادارة الطبية وأعلى درجاتها مدير (ب) لوظيفة مدير القسم الطبى • وبذلك ينتهى البند رقم (١) الخاص بالمهام والاجور والمرتبات ويحل تحت هذا البند ، كما اتضح من الاطلاع ، مراقبة الميزانية والمستريات ثم المباحث ثم الايرادات والمصروفات ثم المخازن ثم الادارة الطبية • ولا شك أن هذا الوضع الذى جاء به الميزانية ، والذى يبدو منه جليا نعدام كل تشكيل هرمى لاي فرع من هذه الفروع الداخلة في البند واحد وفي الفصل واحد الذى تحيط به جميعا حلقة الادارة العامة ، هذا الوضع يقطع في الدلالة على أن هذه الفروع ليست الا فصولا متراسة في غير انتظام أو انسجام داخل دوائر الادارة العامة وفروعها • وهو وضع لا يغيب عن ادراك المدعى ومصلحة السكك الحديدية ، لان المدعى كان يشغل وظيفة مساعد مراقب الحسابات في الدرجة الثالثة (٥٤٠/٧٢٠) جنيتها بالمراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، فلما أن خلت درجة ثانية بأقلام الادارة العامة رقى اليها المدعى ووافق مجلس ادارة السكك الحديدية بجلسته المنعقدة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ على ما أوصت به مذكرة المصلحة رقم (٦٩) بترقيات الادارين بأقلام الادارة العامة • وجاء بها في شأن المدعى « يرقى • • • • • ترقية قانونية من الدرجة الثالثة بمراقبة الايرادات والمصروفات الى الدرجة الثانية بميزانية أقلام الادارة العامة بالديوان العام مع استمراره في عمله الاصلى وهو يشغل الدرجة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو أول من عليه الدور للترقية من موظفى الدرجة الثالثة بأقلام الادارة العامة وقائم بعمله بحالة مرضية • امضاء مدير عام السكك الحديدية » • ومفاد هذا القرار أن المصلحة تعتبر درجات الوظائف الادارية بالادارة العامة وفروعها حتى منذ عام ١٩٥١ وحدة واحدة يربط بين موظفى فروعها كشف أقدمية واحد ترتب عليه أن رقى المدعى من الدرجة الثالثة بمراقبة الايرادات والمصروفات الى الدرجات الثانية بالديوان العام لانه كان أقدم موظفى الدرجة الثالثة بالادارة العامة التى تضم في طياتها كلا من مراقبة

الميزانية ومراقبة الإيرادات • وأقطع من ذلك كله في الدلالة على رسوخ هذا الوضع وإطراد المصلحة عليه منذ تنظيم ميزانيتها وتقسيم وظائفها أنها لما فكرت ، ولأول مرة عند إعداد ميزانيتها لعام (١٩٥٦/١٩٥٥) في أن تقلع عما جرت عليه في الماضي ، وأن تخلق من كل هذه النصوص المتداخلة وحدة قائمة بذاتها يكون لها درجاتها ووظائفها في كشف واحد خاص بأقدمية موظفيها هي وحدها ، صرحت بذلك في مشروع ميزانية (١٩٥٦/١٩٥٥) وجاء في مذكرتها تحت عنوان الإدارة العامة وفروعها ما يأتي : « كانت ميزانية الإدارة العامة فصل واحد لغاية السنة المالية الحالية (١٩٥٥/١٩٥٤) تشمل مصروفات أقسام الإدارة العامة ، والمخازن ، والمراقبة العامة للإيرادات والمصروفات ، والقسم الطبي ، ونظرا لما استقر عليه الرأي من جعل كل من هذه الأقسام بمثابة وحدة مستقلة ، فقد رئي تخصيص ميزانية خاصة لكل منها حتى يمكن حصر كل قسم على حدة ، كما وقد نقلت الى ميزانية هذه الأقسام الاعتمادات التي تخصها وكانت تدرج ضمن فصل (٢) مصروفات عامة للفروع » . ولكن السلطات الرسمية المختصة ، كما هو واضح من الاطلاع على الميزانيات المتعاقبة رفضت الاخذ بهذا الاقتراح الذي جاء مؤكدا أن المراقبة العامة للميزانية والمشتريات انما تدخل ، هي وزميلتها المراقبة العامة للإيرادات والمصروفات ، في زمرة الإدارة العامة وفروعها بميزانية المصلحة يؤلف بين درجاتها ووظائفها الادارية في غير ما تراحم بين شاغليها ، كشف أقدمية واحد تكون العبرة فيه بالاسبقية وحدها في تاريخ الحصول على الدرجة المالية •

وبتطبيق ما تقدم على خصوصية الطلب الاصلى من هذه المنازعة، بعد اذ تحددت السلطة التي انعقدت عندها في الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر ولاية الترقية الى الدرجات من الثالثة الى العليا سواء على أساس الاقدمية وحدها أم بالاختيار ، كما وقد تلاشى كل خلاف كان يدور حول وحدة الإدارة العامة وفروعها بميزانية السكك الحديدية ، يبين أن مجلس ادارة السكك الحديدية قد القرم حدود القانون واللوائح عندما أصدر بجلسته المنعقدة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٥ قراره بترقية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الشاغل للدرجة الثانية بميزانية مراقبة الإيرادات والمصروفات ترقية قانونية الى الدرجة الاولى المخصصة

لوظيفة مراقب عام الميزانية والمشتريات بميزانية الادارة العامة .
ومادام يثبت أن المدعى وهو الاحدث في الاقدمية ، أكفا من الاقدم
وأجدر منه حقا فان ترقية الاقدم والحالة هذه ، تكون أمر مقضيا ،
والطعن فيه لا يجد له سنداً من القانون . واذ قضى الحكم المطعون
فيه بغير ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين
الغائه .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

الفرع الخامس

ميزانية الأزهر

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

تقسيم الأزهر في الميزانية الى وحدات مستقلة : الادارة العامة
ثم الكليات ثم المعاهد الدينية ثم المجلة — نتيجة ذلك — نقل الموظف
من احدى هذه الوحدات الى الأخرى يسرى عليه الحظر الوارد بالمادة
٢/٤٧ من قانون موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

ان المناط في تطبيق المادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة
بحظر ترقية المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى
الا بعد مضي سنة على الاقل مالم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في
درجات المصالح المنشأة حديثاً ، هو النقل من وحدة الى أخرى مستقلة
عنها في ترقياتها ، والمرد في هذا هو الى أوضاع الميزانية ، ويبين من
مراجعتها أن الادارة العامة للأزهر ثم الكليات ثم المعاهد الدينية ثم
المجلة كل منها وحدة قائمة بذاتها فيما يتعلق بتدريجها الوظيفي المنتظم
للكادرات الثلاثة : الفني العالي والاداري والفني المتوسط والكتابي ،
ولا أدل على ذلك من الملاحظة التي درجت في الميزانية المذكورة
(١٩٥٦/١٩٥٧) عن وظائف المراقبين بالكليات والمعاهد والتي نصت
على ما يأتي : (نقلت الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة
تلتحق بالادارة العامة) . مما مؤداه أن كل وحدة من الوحدات مستقلة
عن الأخرى بتدريجها الوظيفي، وعلى ذلك فانه يجب في تطبيق المادة ٤٧

من قانون نظام موظفي الدولة اعتبارها كذلك ، ومما يؤكد هذا النظر ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بتعديل المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فقد جاء فيها : « ولما كانت بعض الادارات بالمصلحة الواحدة تعتبر كل منها وحدة مستقلة بدرجاتها وترقياتها مما يكون معه النقل من احداها الى الاخرى بمثابة النقل من وزارة أو مصلحة الى أخرى مفوتا على الموظف دوره في الترقية ، فقد أدمجت الفقرتان حتى ينسحب حكم الفقرة الثانية على الاولى » ، كما أوضحت المذكرة ما هدفت اليه من نص الفقرة التي تقضى بعدم جواز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ولو حل دوره في نسبة الترقية بالاقدمية في المصلحة المنقول اليها ، فقالت « وقد قصد بهذا النص عدم التحايل بنقل الموظفين من وزاراتهم أو مصالحهم لترقيتهم في وزارات أو مصالح أخرى » .

(طعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

الفرع السادس

ميزانية مصلحة الصحة الوقائية

قاعدة رقم (٧٧٩)

المبدأ :

مصلحة الصحة الوقائية — استقلالها بوظائفها ودرجاتها عن المصالح التابعة للديوان العام بوزارة الصحة منذ ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ — استقلال الوظائف الكتابية تبعاً لذلك في ١٩٥٢/٧/١ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

أن مصلحة الصحة الوقائية فصلت في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ واستقلت بوظائفها ودرجاتها منذ ذلك التاريخ عن المصالح التابعة

للدیوان العام بوزارة الصحة ، وأن الوظائف الكتابية بمصالح الوزارة كانت موزعة تبعا لتقسيم الوزارة الى مصالح مستقلة منفصلة بميزانياتها ووظائفها ودرجاتها وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الوزارة كانت في السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ مقسمة الى :

(١) فرع «١» الديوان العام «٢» مصلحة الطب العلاجي «٣» مصلحة الصحة الوقائية بما يجعل هذه الاخيرة وحدة مستقلة بذاتها عن الديوان العام •

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠)

الفرع السابع

ميزانية مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السواحل

قاعدة رقم (٧٨٠)

المبدأ :

مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السواحل — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على ضمهما بميزانيتهما وتبعيتهما الى وزارة الحربية — أثر ذلك — اندماج المصلحتين في أقدمية واحدة تجرى الترقية على أساسها •

ملخص الحكم :

في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا نص في المادة الاولى منه على « ضم مصلحة مصائد الاسماك بميزانيتهما الى مصلحة خفر السواحل وتبعيتهما الى وزارة الحربية والبحرية » ونص في المادة الثانية منه على انشاء لجنة فنية لرسم السياسة الفنية لتنمية الثروة المائية •

وقد ثار النزاع منذ ذلك الحين حول ما اذا كان هذا القرار من مقتضاه

أن يندمج موظفو المصلحتين في وحدة واحدة ويضمهم جميعا ككشف أقدمية واحد يكون أساسا للترقيات وغيرها لا فرق فيه بين موظفي هذه المصلحة وبين موظفي تلك أم أن من مقتضى القرار أن يظل موظفو كل مصلحة مستقلين في الواحدة عنهم في الأخرى ويكون لكل مصلحة كشف أقدمية بموظفيها ويكون أساسا لترقياتهم •

ويتضح من الأوراق وبصفة خاصة ملف المصلحة رقم ١٩/٣٠/٨ الخاص بادماج أقدميات السواحل والمصايد أنه عقب صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه استطلعت المصلحة رأى ديوان الموظفين في الامر فأجابها في ٧ من يولية سنة ١٩٥٣ باستقلال موظفي كل مصلحة عنهم في الأخرى من حيث الأقدمية وبناء على هذا الرأى أجرت المصلحة حركة ترقيات بين موظفي مصلحة السواحل وحدهم • ثم أعادت المصلحة عرض الامر على ديوان الموظفين فأجابها بالكتاب المؤرخ ٢٨ من يولية سنة ١٩٥٤ بوجوب توحيد أقدميات موظفي السواحل والمصايد معا •

وعليه ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن جرت المصلحة على مبدأ ادماج موظفي المصلحتين في أقدمية واحدة وأصدرت على هذا الأساس العديد من حركات الترقيات •

ولما كانت ميزانية الدولة عن سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه يبين منها في صفحة ٧١٨ تابع قسم ١٨ وزارة الحربية فرع ٤ أن ميزانية مصلحة السواحل والمصايد وحرس أنجمارك قد وردت مندمجة بعضها في بعض بدون فصل ميزانية احدى هذه المصالح عن ميزانية المصلحتين الآخرين ومن ثم فان هذه المصالح الثلاث تعتبر وحدة مالية واحدة ويشمل موظفيها جميعا كشف أقدمية واحد •

الفرع الثامن

موازنات صناديق التمويل

قاعدة رقم (٧٨١)

المبدأ :

الآثار التي رتبها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة على انشاء الصناديق بالنسبة للإيرادات العامة لا تتطلب أن يكون انشاء هذه الصناديق في صورة هيئة عامة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - أساس ذلك أن الهيئة العامة أسلوب من أساليب التمويل لها آثارها القانونية التي حددها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه بحيث يمكن أن تتحقق هذه الآثار دون حاجة الى انشاء هيئة عامة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١١ من الدستور تنص على أن « يصدر القانون طريقة اعداد الموازنة العامة للدولة » كما أن القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ينص في المادة (٩) منه على أن « يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » وتنص المادة (١٩) من هذا القانون على أن « يحدد الفائض واعانة العجز لكل موازنات الجهاز الاداري للحكومة والهيئات العامة وما في حكمها سنوياً ويؤول الفائض للخزانة العامة كما تتحمل باعانة العجز ومع مراعاة القرارات المنظمة لعمليات التمويل يسوى فائض المؤسسات العامة وصناديق التمويل وما في حكمها طبقاً لأحكام قانون المؤسسات العامة والقرارات الصادرة في هذا الشأن » . وتنص المادة (٢٠) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء

صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة • وتعتمد للصناديق موازنة خاصة بها طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويسرى بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون القواعد الخاصة بالمؤسسات العامة » •

وتنص المادة (٢) من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام يقوم على مصلحة أو خدمة عامه وتكون لها الشخصية الاعتبارية » كما تنص المادة (١٥) من هذا القانون على أنه « تكون للهيئة ميزانية خاصة وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها » •

ومفاد ما تقدم أن الآثار التي رتبها القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة على انشاء الصناديق بالنسبة للإيرادات العامة لا تتطلب أن يكون انشاء هذه الصناديق في صورة هيئة عامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ذلك أن الهيئة العامة أسلوب من أساليب إدارة المرفق العام وله كيانه القانوني المستقل أما الصناديق فهي أسلوب من أساليب التمويل لها آثارها القانونية التي حددها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة بحيث يمكن أن تتحقق هذه الآثار دون حاجة الى انشاء هيئة عامة •

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يلزم أن يكون انشاء الصناديق وفقا لحكم المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من خلال انشاء هيئة عامة وفقا لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ •

الفرع التاسع

الوحدة الواحدة

قاعدة رقم (٧٨٢)

المبدأ :

وظائف ادارية ، اعتبار المصلحة وحدة واحدة بالنسبة لها الا اذا اتضح ان الميزانية قد أفرجت لبعض أقسام المصلحة الواحدة أو اداراتها عددا من الوظائف والدرجات وربتها في تسلسل هرمي — وظائف فنية ، تعدد أقسام الدرجات الفنية في المصلحة الواحدة والقسم الواحد بحسب نوع الوظائف المخصصة لها هذه الدرجات •

ملخص الفتوى :

ان الرأي الذى كان سائدا فيما قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو وجوب التزام تقسيم الميزانية لدرجات المصلحة الواحدة ، واعتبار كل قسم وحدة قائمة بذاتها مع عدم الاخلال بحق الادارة في النقل من قسم الى آخر تمهيدا للترقية بشرط القيام بعمل الوظيفة المخصصة لها الدرجة ، وفي حدود حسن استعمال السلطة ، أما فيما يتعلق بالرأى الواجب الاتباع الان في ظل أحكام القانون سالف الذكر ، فانه يبين من استقراء هذه الاحكام أن المادة ٢٧ تنص على أنه « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شؤون الموظفين ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة في كل مصلحة ٠٠ » ، كما تنص المادة ٤٠ مكررا على أن « تخصص ثلث درجات الاقدمية في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هذه المادة » والاستفاد من هذين النصين أن القانون سالف الذكر قصد الى معالجة الترقيات على أساس أن المصلحة هي الوحدة الادارية دون اعتبار لتقسيماتها الداخلية الواردة في الميزانية ، ويتضح ذلك جليا من نص المادة ٤٧ الذى يجرى كالاتى : « يجوز نقل الموظف من ادارة

الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالاقدمية أو كان بناء على طلبه . ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من مصلحة أو وزارة أخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا ... » .

ومؤدى هذا النص هو أن اقدمية الموظف ينظر في تحديدها الى مركزه بين موظفى المصلحة الواحدة . وبالتالى فقد رتب القانون حماية معينة لضمان عدم اهدار اقدميته في المصلحة بأن حرم نقله اذا كان من شأنه هذا النقل أن يفوت عليه الترقية الا اذا كان ذلك بناء على طلبه . أما النقل من ادارة الى ادارة أخرى داخل المصلحة الواحدة فالمفهوم من مقدمة النص أنه جائز دون أى قيد أو شرط ، اذ لم ير المشرع في هذا النقل ما يضر بمركز الموظف مادامت اقدميته تتحدد بالمقارنة بزملائه في المصلحة فلا تتأثر بنقله من ادارة الى أخرى . أن الاخذ بمفهوم هذه النصوص يصطدم مع تقسيم الميزانية وما يرى فيه من ترتيب الوظائف والدرجات في بعض المصالح على نحو يكفل حسن أداء العمل الذى يقوم عليه كل قسم من أقسام المصلحة الواحدة ، الامر الذى لا يتأتى الا اذا توافر لهذا القسم عدد معين من الوظائف والدرجات اننتى تنسق في ترتيب تصاعدى مرسوم ، ولا شك أن ادماج هذه الدرجات مع غيرها من الدرجات المخصصة لباقي أقسام المصلحة عند اجراء الترتيبات يؤدى الى الاخلال بهذا الترتيب المقصود لذاته ، اذ يكون من شأنه أن تمنح بعض الدرجات المخصصة لقسم بعينه الى موظفين في أقسام أخرى . ويبين هذا التعارض بوضوح تام فيما يتعلق بالوظائف الفنية ، اذ ولو أن المفهوم من حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ أن الدرجات الفنية في المصلحة الواحدة لا تنتوع ، فانه مما لا جدال فيه أن هذه الدرجات توزع في المصلحة الواحدة على أنواع مختلفة من الوظائف ، بحيث لا يجوز منح درجة مخصصة لنوع معين منها الى موظف فنى يشغل وظيفة فنية من نوع آخر . كما لو كانت هناك درجات مخصصة في الميزانية لاطباء مثلا

فلا يجوز منحها لمهندسين ، بل ان وظائف المهندسين تتنوع داخل المصلحة الواحدة او داخل القسم الواحد بحسب النوع الهندسى الذى خصصت له هذه الوظائف كالدهرياء والميكانيكا والمباني وغير ذلك .
ومما لا شك فيه انه يتعين الترام توزيع الميزانيه للدرجات على كل نوع من أنواع الوظائف الفنية . ومن ذلك يبين أن القواعد المستفادة من احكام قانون التوظيف تصطدم مع قواعد واعتبارات أساسية لا يمكن اهدارها ، الامر الذى رأى القسم ازاءه أن علاجه يتطلب شيئاً من الاجتهاد للتوفيق بين الاعتبارات المختلفة . وقد انتهى رأيه الى ما يأتى :

- ١ — تتعدد أقسام الدرجات الفنية فى المصلحة الواحدة بل وفى القسم الواحد بحسب نوع الوظائف المخصصة لها هذه الدرجات .
- ٢ — أما للوظائف الادارية فانه لما كانت طبيعتها واحدة ، فان الاصل هو اعتبار المصلحة وحدة واحدة الا اذا بان من توزيع الميزانية للوظائف والدرجات أنها أفردت لبعض أقسام المصلحة الواحدة أو اداراتها عددا معينا من هذه الوظائف والدرجات ، ورتبتها فى تسلسل هرمى ينتظم عددا من كل درجة يرى أن النهوض بالعمل يحتاج الى موظفين من هذه الدرجة . ففى هذه الحالة يعتبر كل قسم وحدة واحدة من حيث الترقيات .

على أنه لما كان هذا الرأى مبنيا على اجتهاد فى التوفيق بين شتى الاعتبارات فان القسم يشير بعلاج هذه المسألة عن طريق التشريع . وبتطبيق المبادئ المقدمة على مصلحة السكك الحديدية نجد أن كلا من الادارة العامة ومراقبة الايرادات والمصرفات وادارة المخازن وادارة التحقيقات يعتبر بذاته وحدة مستقلة اذ انتظم عددا من الدرجات فى تسلسل هرمى . أما قسم الحركة وقسم القاطرات فلا يجوز اعتبار أيهما وحدة مستقلة ، اذ لايشتمل الاول منهما الا على درجة ادارية واحدة ، أما ثانيهما فيشتمل على ثلاث درجات ادارية تلغى احداها عند خلوها من شاغلها الحالى .

قاعدة رقم (٧٨٢)

المبدأ :

تقسيم ميزانية الوزارة الى فروع — انعدام التناسق والانسجام الهرمي بين هذه الفروع وبين درجات الفرع الواحد — عدم اعتبار هذه الفروع وحدات مستقلة قائمة بذاتها — جواز نقل موظفى أحد الفروع الى فرع آخر وترقيتهم على درجات هذا الفرع — مثال { ميزانية وزارة التربية والتعليم } :

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ أنها مقسمة الى فروع عشرة ، الفرع الاول ويشمل الديوان العام والمناطق ، والفرع الثانى ويشمل معاهد المعلمين والمعلمات ، والفرع الثالث ويشمل التعليم الفنى ، والفرع الرابع ويشمل التعليم الثانوى ، والفرع الخامس ويشمل التعليم الابتدائى ، والفرع السادس ويشمل الثقافة العامة ، والفرع السابع ويشمل الصحة المدرسية ، والفرع الثامن ويشمل البعثات العلمية والفرع التاسع ويشمل مصلحة الآثار ، والفرع العاشر ويشمل مجمع فؤاد الاول للغة العربية — ويتضح من استعراض كل من هذه الفروع — عدا الفروع التى لا تتصل بمرفق التعليم وهى الفروع ٧ و ٩ و ١٠ — انها لا تعتبر وحدات قائمة بذاتها مستقلة عما سواها بوظائفها ودرجاتها فى تدرج هرمى بحيث تسمح بالترقية من درجة الى أخرى دون حاجة الى الاستعانة بالدرجات الاخرى الواردة فى باقى الفروع، ذلك لان ميزانية هذه الفروع أبعد ما تكون عن التناسق والانسجام الهرمي ، بل ان التناسق منعدم فى الدرجات داخل حدود الفرع الواحد اذا نظر الى كل فرع منها على أنه وحدة مستقلة بذاتها ومتى كان الامر كذلك وكانت هذه الفروع ليست وحدات مستقلة قائمة بذاتها فلا تشريب على الوزارة اذا ما نقلت بعض موظفى أحد الفروع الى

فرع آخر ، ورقتهم على درجات في هذا الفرع أو ذاك لاستكمال
النقص .

(طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١١١٤)

المبدأ :

ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ وضعت بالنسبة الى الوظائف
الادارية هو أبعد ما يكون عن التناسق التدريجى والانسجام الهرمى
المتجانس من القاعدة الى القمة وذلك لاية ادارة من ادارات الهيئة
— هذا التناسق والتسلسل الهرمى لا يوجد فى الحقيقة الا فى ميزانية
الهيئة ككل باعتبارها وحدة واحدة — تخصيص الميزانية وظائف
معينة لكل ادارة لا يكفى فى حد ذاته لاعتبارها وحدة مستقلة وقائمة
بذاتها — هذا لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والراتب
على نواحي النشاط المختلفة بالهيئة .

ملخص الحكم :

ان الوضع الذى جاءت به ميزانية الهيئة العامة للسكك الحديدية
عن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ بالنسبة الى الوظائف الادارية — هو
أبعد ما يكون عن التناسق التدريجى والانسجام الهرمى المتجانس من
القاعدة الى القمة وذلك لاية ادارة من ادارات الهيئة أو أى فرع من
فروعها وهذا التناسق والتسلسل الهرمى لا يوجد فى الحقيقة الا فى
ميزانية الهيئة ككل باعتبارها وحدة واحدة تندمج فيها جميع الراتب
الادارية اذ هذه الادارات أو تلك الفروع ليست فى الواقع الا نصوصا
متراسة فى غير انتظام أو انسجام داخل حوالب الهيئة ذاتها وأن
تخصيص الميزانية وظائف معينة لكل ادارة لا يكفى فى حد ذاته
لاعتبارها وحدة مستقلة وقائمة بذاتها لان هذا التخصيص لا يعدو
أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والراتب على نواحي النشاط
بالهيئة اقتضاه حسن سير العمل وحتى تكون الميزانية فى شكل يسهل

معه مراجعتها عند فحصها وغنى عن البيان أن الوظائف الادارية فى أغلب ادارات الهيئة وفروعها المختلفة هى من طبيعة واحدة • وبخاصة الادارتين اللتين يعمل فيهما كل من المدعى والمطعون فى ترقيته ولا يتطلب فيمن يشغلها ويقوم باعمالها أن يتوفر فيه شروط معينة كتأهيل خاص أو صلاحية معينة وأن وضع الوظائف الادارية بالهيئة على النحو المبين سابقا يبرره أن الموظفين الاداريين بالهيئة يشكلون فئة قليلة بالنسبة الى باقى الموظفين الفنيين الذين يمثلون الاغلبية المطلقة وذلك بالنظر الى أن طبيعة العمل بمرفق السكة الحديد يغلب عليه الطابع الفنى وأن هؤلاء الموظفين الاداريين يتوقف تحديد عددهم وتوزيعهم على الادارات المختلفة بالهيئة على مدى احتياجاتها لخدماتهم •

(طعن رقم ١٥٧٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧٨٥)

المبدأ :

تخصيص وظائف معينة بالميزانية لكل ادارة لا يكفى فى حد ذاته لاعتبارها وحدة مستقلة قائمة بذاتها — هذا التخصيص لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والدرجات على نواحي النشاط المختلفة يقتضيه حسن سير العمل وحتى تكون ميزانية الهيئة فى شكل يسهل معه مراجعتها عند فحصها — ميزانية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٦٧/١٩٦٨ تعتبر وحدة واحدة بموظفيها ودرجاتها وأقدمياتها بالنسبة لمجموعة الوظائف التخصصية •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مثار المنازعة الحالية ينصرف الى تبين ما اذا كانت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فى ميزانية عام ١٩٦٧/١٩٦٨ التى تمت الترقية المطعون فيها فى ظلها تعتبر بالنسبة الى الوظائف التخصصية العالية وحدة واحدة تربطها أقدمية واحدة

لجميع شاغلي هذه الوظائف ، اذ أن ادارات الهيئة وفروعها في الميزانية تعتبر وحدات مستقلة من حيث الدرجات والاقدمات ، ولا يجوز بالتالى ترقية موظفى أحد هذه الفروع على درجة أعلى من درجات الفرع الاخر .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى ميزانية الهيئة المذكورة عن عام ١٩٦٧/١٩٦٨ أنه ورد بها تحت مفردات الباب الاول الخاص بالمرتبات والاجور ، تقسيم الوظائف على النحو الاتى :

١ — الوظائف العليا ويندرج تحتها وظائف رئيس مجلس الادارة « ممتازة » والعدد (١) ، ومدير قطاع « وكيل وزارة » والعدد ٢ ومدير عام « أولى » والعدد (١٠) وتكون جملة الوظائف العليا (١٣) ، ومجموعة الوظائف التخصصية (أ) ويندرج تحتها وظائف كبير اخصائين أول — مراقب عام (هندسة — حركة — مخازن — لاسلكى — مناطق) ثمانية والعدد (٣٠) ، ووظائف كبير اخصائين ثان — مراقب ثالثة والعدد (٧٦) ووظائف اخصائى (٧٦) أول — مدير أعمال رابعة والعدد (٧٢) ووظائف اخصائى ثان رئيس قسم (هندسة — حركة — مخازن) خامسة والعدد (٢٠٦) ، ووظائف اخصائى ثالث — مهندس أول سادسة والعدد (٣٥) ، ووظائف اخصائى رابع — مهندس سابعة والعدد (٢١٣) ، ومجموع هذه الوظائف التخصصية (أ) « (٦٣٢) » .

مجموعة الوظائف التخصصية (ب) ويندرج تحتها وظائف كبير اخصائين ثان — مراقبة ثالثة والعدد (٣١) واخصائى أول — مدير أعمال رابعة والعدد (١٣٩) ورئيس فنيين أول — رئيس قسم ، ووظائف أخرى حتى الدرجة الحادية عشر — وجاء في الميزانية أن « هذه الوظائف أصلها في الكادر الفنى المتوسط وتقرر لها أقدمية خاصة وتكون الترقية اليها من بين شاغلي مجموعة الوظائف الفنية » .

العمال المهنيون ويندرج تحتها وظائف رئيس فنيين — ملاحظ (سائق كهربائى ميكانيكى ، عامل خطوط هوائية) سادسة والعدد

(٤٠٠) ، ووظائف أخرى حتى الدرجة الثانية عشر وذكر تحت هذه الوظائف أن أصلها في كادر عمال اليومية وتقرر لها أقدمية خاصة .

وورد في ميزانية الهيئة لعام ١٩٦٧/١٩٦٨ تحت عنوان « توزيع الوظائف على الإدارات المختلفة » ، ببيان هذه الوظائف والدرجات المقررة لها سواء بالنسبة للوظائف العليا ، أو مجموعة الوظائف التخصصية (أ) أو مجموعة الوظائف التخصصية (ب) أو مجموعة الوظائف الفنية أو العمال المهنيين ، كما بينت الميزانية تحت العنوان المذكور أعداد الوظائف في كل من المواصلات السلكية (رئاسة الهيئة والمناطق — الهندسة — الحركة) والمواصلات اللاسلكية (الهندسة — الحركة) وإدارة المخازن والمشتريات .

وبمقارنة الوظائف التخصصية (أ) المقرر لها الدرجات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة تبين للمحكمة أن إدارة المخازن والمشتريات لا توجد بها درجات لوظائف أخصائي رابع (الدرجة السابعة) أو وظائف أخصائي ثالث (الدرجة السادسة) أو وظائف أخصائي ثان (الدرجة الخامسة) أو وظائف أخصائي أول (الدرجة الرابعة) ويوجد بها درجتان ثالثة لوظيفة كبير أخصائي ثان ودرجتان ثانية لوظيفة كبير أخصائي أول . والوضع الذي جاءت به ميزانية الهيئة المذكورة على هذا النحو بالنسبة إلى كل من إدارات المواصلات السلكية واللاسلكية — مواصلات إدارة المخازن والمشتريات ، هو أبعد ما يكون عن التناسق التدريجي والانسجام الهرمي المتجانس من القاعدة إلى القمة ، فهذا التناسق لا يوجد في الحقيقة إلا في مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ككل باعتبارها وحدة واحدة تندمج فيها جميع درجاتها ، ولا يوجد هذا التناسق بالنسبة لكل فرع من الفروع ، وأن تخصيص الميزانية وظائف معينة لكل إدارة لا يكفي في حد ذاته لاعتبارها وحدة مستقلة وقائمة بذاتها ، لأن هذا التخصيص لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والدرجات على نواحي النشاط المختلفة بالهيئة اقتضاء حسن سير العمل وحتى تكون الميزانية في شكل يسهل معه مراجعتها عند فحصها ، وغنى عن البيان أن الوظائف التخصصية (أ) في إدارات الهيئة

وفروعها هي من طبيعة واحدة ، ولم يتبين من الاوراق أنه يتطلب فيمن يشغلها أو يقوم بأعمالها في بعض هذه الادارات ضرورة توافر شروط معينة كتأهيل خاص أو صلاحية معينة ، وما يقطع بذلك أن الميزانية حرصت على الاشارة بالنسبة الى مجموعة الوظائف التخصصية (ب) أن أصلها في الكادر الفني المتوسط ومفرد لها أقدمية خاصة أى لا ترتبط أقدمية شاغلي هذه الوظائف بشاغلي وظائف مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ، وكذلك الحال بالنسبة لوظائف العمال المهنيين فأصلها في كادر عمال اليومية ، ومفرد لها أقدمية خاصة أى على خلاف أقدمية شاغلي مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ككل .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لاستناد الهيئة المطعون ضدها في دفاعها الى ما قضى به الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة في الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٧ عليا بجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٤ من أن ميزانية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية اشتملت على أربعة وحدات كل منها مشتملة بوظائفها ودرجاتها وأقدمياتها وأن هذه الدرجات وردت في تدرج هرمى يسمح بالترقية من درجة الى أخرى دون حاجة الى الاستعانة بالدرجات الاخرى الواردة في باقى الفروع ، ذلك لان الحكم المذكور كان بصدد بحث أوضاع ميزانية السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ وهى مختلفة عن أوضاع ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ الصادر في ظلها القرار المطعون فيه ، اذ أنه بالرجوع الى ميزانية السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ تبين أن الدرجات التى وردت فيها مقسمة على فروع الهيئة المختلفة وأن كل فرع اشتمل على درجات تبدأ من الاولى حتى السادسة في تناسق وتدرج هرمى يسمح بالقول باستقلال كل فرع عن الفروع الاخرى وبإمكان ترقية موظفى الفرع على الدرجات الواردة به دون حاجة الى الاستعانة بدرجات باقى الفروع الامر غير المتوافر في ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ .

ومن حيث أنه متى تبين مما تقدم أن ميزانية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٦٧/١٩٦٨ تعتبر وحدة واحدة

بموظفيها ودرجاتها وأقدمياتها بالنسبة لمجموعة الوظائف التخصصية (أ) ، وتكون العبرة في تحديد أقدمية المدعى في الدرجة الثالثة التخصصية (أ) هي بكثف الاقدمية الشامل لشاغلي وظائف مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ككل ، وكان الثابت أن المدعى أقدم في الدرجة الثالثة التخصصية (أ) من المهندس المرقى الى الدرجة الثانية (أ) بالقرار المطعون فيه اذ ترجع أقدمية المدعى في الدرجة الثالثة التخصصية (أ) الى ١٩٦٣/٧/٢١ بينما ترجع أقدمية المهندس الى ١٩٦٤/٤/٣٠ ، وكانت الترقية المطعون فيها قد تمت بالاختيار للكفاية الى الدرجة الثانية التخصصية (أ) من ١٩٦٧/١٢/١٤ طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المطبق على الهيئة المطعون ضدها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، وتقتض السادة (٢١) من القانون المشار اليه على أن « الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية » ، وكان الثابت أن كلا من المدعى والمهندس حاصل على مرتبة ممتازة في تقرير الكفاية عن سنة ١٩٦٦ السابقة على الترقية ، ولم تبد الجهة الادارية أى سبب أو مبرر لترك المدعى في الترقية فيما عدا ما يتعلق بميزانية الهيئة عن عام ١٩٦٧/١٩٦٨ ، لذلك يكون المدعى أحق بالترقية من زميله المذكور بالقرار المطعون فيه ، ويكون هذا القرار اذ تضمن تخطيه في الترقية قد صدر مخالفا للقانون ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه والقضاء بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المهندس في الترقية الى الدرجة الثانية التخصصية (أ) مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

مهنـة

الفرع الأول : مهنة المحاسبة والمراجعة

الفرع الثاني : المهن الهندسية والتطبيقية

الفرع الثالث : مهنة العلاج النفسى

الفرع الرابع : مهنة الصيدلة

الفرع الخامس : مسائل متنوعة

الفرع الأول

مهنة المحاسبة والمراجعة

قاعدة رقم (٧٨٦)

المبدأ :

محاسبة - القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيمها - حظر قيد الموظف بجدول المحاسبين ولو كان معارفا .

ملخص الفتوى :

ان مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحضور ومباشرة الاجراءات أمام الجهات الحكومية كمصلحة الضرائب ولجان الطعن فى أوقات العمل الرسمية ، فضلا عن أن مجرد مباشرة الموظف لهذه المهنة يتضمن القيام بأداء أعمال للغير والجمع بين أعمال الوظيفة وأعمال أخرى لاتتفق مع مقتضيات الوظيفة ، وفى هذا كله خروج على أحكام المواد ٧٣ و ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ تنص المادة ٧٣ على أنه « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته » ، وتنص المادة ٧٨ على أنه « لايجوز للموظف أن يؤدي أعمالا للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير أوقات العمل الرسمية ، على أنه يجوز للوزير المختص أن يأذن للموظف فى عمل معين بشرط ان يكون ذلك فى غير أوقات العمل الرسمية » . وتنص المادة ٧٩ على أنه « لايجوز للموظف أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة اذاكان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها » . وهذه الاحكام متعلقة بالنظام العام سواء بالنسبة الى علاقة الموظف بالحكومة أو بالنسبة الى علاقته بالغير ، فهى تتطوى على قواعد أمره لا تسوغ مخالفتها ، ومن ثم فانه لايجوز قيد الموظف بجدول المحاسبين والمراجعين . ولما كانت اعارة الموظف لاتقطع صلته بالحكومة ، بل تظل

هذه الصلة قائمة ، فتحسب مدة اعارته في المعاش أو المكافأة كما تحسب في استحقاق العالوة وفي الترقية ، شأنه في ذلك شأن باقى موظفى الدولة ، لذلك فانه لايجوز قيد الموظف بجدول المحاسبين ولو كان معاراً •

(نئوى ٧٢٢ فى ١٩/١١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧٨٧)

المبدأ :

مهنة المحاسبة أو المراجعة — الجمع بينها وبين مهنة أخرى أو القيام بعمل تجارى — محظور وفقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ الا بترخيص من لجنة القيد فى السجل العام — اصدار هذه اللجنة قرارا بتطبيق هذه المادة فى الفقرة (ب) منه على الجمع بين هذه المهنة وبين مزاولة الاعمال التجارية اذا كان الجمع حاصلًا قبل العمل بالقانون — اشترطها أن تكون هذه الاعمال فى مستوى خاص والا تؤثر على نشاط المهنة — تمتع اللجنة بسلطة تقديرية فى تقدير توافر هذه الشروط بلا معقب عليها مادام قرارها لا يتسم بسوء استعمال السلطة — سريان ذلك على من كان يجمع بين المهنة ووظيفة باحدى المؤسسات الاهلية قبل العمل بالقانون •

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ فى شأن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه « لا يجوز لمن قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين الاشتغال بمهنة أخرى أو القيام بأى عمل تجارى الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من لجنة القيد » وقد وضعت لجنة القيد بعض قرارات فى شأن تطبيق القانون المذكور ومن بينها القرار الخاص بتطبيق المادة ٢٧ سالف الذكر فقد وضعت اللجنة هذا القرار تحت عنوان « اشتغال المحاسب أو المراجع بمهنة أخرى أو قيامه بعمل تجارى » ونصت فى الفقرة (أ) من ذلك القرار على سبعة أعمال معينة ذكرت أن مزاولتها لا تتعارض مع مهنة المحاسبة والمراجعة ثم

نصت في الفقرة (ب) من ذات القرار على أنه « إذا قدم المحاسب أو المراجع للجنة القيد الدليل على أنه - قبل تاريخ العمل بالقانون - كان يجمع فعلا بين مهنة المحاسبة أو المراجعة وبين مزولة الاعمال التجارية فان لجنة القيد تحفظ للطالب حقه المكتسب على شرط أن تكون الاعمال التجارية التي يزاولها في مستوى خاص والا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة أو المراجعة وفي غير هذه الحالة لا ترخص لجنة القيد للمحاسب أو المراجع بمزاولة أى عمل تجارى » ثم نصت الفقرة (ج) من ذلك القرار على أن : « يسرى الحكم الوارد في الفقرة السابقة على من يشغل وظيفة لدى إحدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على أنه قبل تاريخ العمل بالقانون - كان يجمع فعلا بين الوظيفة وبين مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة » .

ومقتضى نص الفقرة (ب) هو أنه اذا كان المحاسب أو المراجع يجمع فعلا قبل العمل بالقانون بين مهنة المحاسبة أو المراجعة وبين مزاوله الاعمال التجارية فان لجنة القيد تحفظ له حقه المكتسب وانما بشروط معينة متروكة لتقدير اللجنة وهي أن تكون الاعمال التجارية التي يزاولها في مستوى خاص والا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة أو المراجعة بمعنى أنه لا يكفي أن يقدم المحاسب أو المراجع الدليل على أنه قبل صدور القانون كان يجمع بين المهنة وبين مزاوله الاعمال التجارية حتي تلتزم اللجنة بالترخيص له في الاستمرار في هذا الجمع وأن سلطة اللجنة في ذلك كما ذهب المدعى - مقيدة ومقصورة على تقدير الدليل المقدم من الطالب بحيث اذا اقتنعت بصحة هذا الدليل وجب عليها حتما أن ترخص في انجمع - ليس هذا هو المقصود بالنص بل ان الامر متروك أولا وآخرا لتقدير اللجنة ، فقد تقتنع بالدليل الذي يقدمه الطالب على أنه قبل صدور القانون كان يجمع بين المهنة وبين مزاوله الاعمال التجارية ومع ذلك ترفض اللجنة الترخيص في هذا الجمع لانها ترى أن الاعمال التجارية التي يزاولها الطالب ليست في مستوى يسمح بحسب تقديرها بهذا الجمع وكذلك الحال اذا رأت اللجنة أن نشاط الطالب في الاعمال التجارية قد يؤثر على نشاطه في مهنة المحاسبة أو المراجعة - ونصت اللجنة أخيرا في ذات الفقرة على أنها لا ترخص للمحاسب أو المراجع بمزاولة أى عمل تجارى الا في هذه الحالة وهي حالة ما اذا رأت أن

العمل التجارى فى مستوى خاص وأن مزاولته لا تؤثر على نشاط المهنة وتقدير ذلك كله متروك للجنة وحدها .

واذا كانت الفقرة (ج) من ذات القرار نصت على سريان حكم الفقرة (ب) على من يشغل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على أنه قبل تاريخ العمل بالقانون — كان يجمع فعلا بين الوظيفة وبين مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة — وهذا النص خاص بمن كان يجمع قبل القانون بين مهنة المحاسبة أو المراجعة وبين شغل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية فانه فى الحالة يسرى حكم الفقرة (ب) سالفة الذكر أى أنه لا يكفى أن يقدم الطالب الدليل على أنه كان قبل صدور القانون يجمع بين مزاولة المهنة والوظيفة حتى تلتزم اللجنة بالتريخيص له فى الاستمرار فى الجمع ، وأن سلطة اللجنة فى ذلك مقيدة ومقصورة على تقدير الدليل المقدم من الطالب بحيث اذا اقتضت بصحة هذا الدليل وجب عليها حتما التريخيص فى الجمع — ليس هذا هو المقصود بل أن السلطة التقديرية المتروكة للجنة فى الفقرة (ب) كما سلف البيان متروكة للجنة فى الفقرة (ج) أيضا فقد ترى أن الوظيفة ليست من مستوى خاص بحيث يجوز الجمع بينها وبين مهنة المحاسبة أو المراجعة وكذلك قد ترى أيضا أن نشاط الوظيفة قد يؤثر على نشاط المهنة فان للجنة أن ترفض التريخيص ومن ثم فان الامر فى الحالتين الفقرة (ب) والفقرة (ج) مرجعه للسلطة التقديرية للجنة ورأيها فى ذلك نهائى بلا معقب عليها ما دام لم يثبت أن قرارها قد صدر مشوبا بسوء استعمال السلطة .

وبناء على ما تقدم فاذا كان الثابت أن اللجنة قد رأت بحسب سلطتها التقديرية المخولة لها فى القانون عدم التريخيص للمدعى فى الجمع بين المهنة وبين وظيفته كوكيل لادارة قضايا بنك باركليز ولم يقدم المدعى ما يثبت أن هذا القرار معيب بسوء استعمال السلطة فيكون قرار اللجنة صحيحا وفقا للقانون .

الفرع الثانى

المهن الهندسية والتطبيقية

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الاعمال الهندسية التى يجوز مباشرتها لغير المهندسين والمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين — تحديدها بقرار وزير الاشغال رقم ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ الصادر تطبيقا لنص المادة ٧١ فقرة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ — قبول مهندسى الخبرة غير المؤهلين مندوبى المقاولين للقيام بهذه الاعمال — أمر جوازى للجهة الادارية ترخص فى تقديره بالنسبة للاعمال المطلوب اجراؤها فى دائرة اختصاصها بما يضمن سلامتها وحسن ادائها على هدى المصلحة العامة — ليس مفاد هذا الجواز ايثار مهندسى الخبرة ذاتيا بهذه الاعمال أو جعلها حقا لهم أو وقفا عليهم بل اباحة مزاولةهم اياها وحظر مباشرتهم ماعداها — عدم موافقة وزارة الاشغال على القيد فى السجل الخاص بقيد مهندسى مقاوليها من غير المؤهلين كتنظيم داخلى خاص بها وبفروعها ، لم تستند فى انشائه الى قانون ، وذلك بعد اقفال هذا السجل — لا يعنى الحرمان بصفة مطلقة فى مباشرة الاعمال الهندسية التى حددها القرار سالف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار السيد وزير الاشغال العمومية رقم ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ الصادر تطبيقا لنص المادة ٧١ فقرة ثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة المهن الهندسية — وهو الذى يحكم الحالة المعروضة — تناول فى مادته الاولى الاحالة الى الجداول المرافقة له فيما يختص بتحديد الاعمال الهندسية التىيجوز أن يباشرها غيرالمهندسين والمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المقيدين بالسجل أى التى يجوز أن يباشرها مهندسو الخبرة وهم مندوبو المقاولين غير المؤهلين فى أية جهة من الجهات لا فى وزارة الاشغال فحسب ، وذلك تطبيقا لحكم المادة ٧١

من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ، ولم يتضمن لا هو ولا هذا القانون الزاماً على الوزارة المذكورة أو على غيرها من الجهات الاخرى بقبول هذه الطائفة من المهندسين حتماً للقيام بما قد يكون لديها من هذه الاعمال أو قصرها عليهم دون سواهم بل جعل الامر في ذلك جوازياً مردد الى رأى الجهة صاحبة الشأن التى تترخص بما هى اقدر على وزن ملائمتة فنياً وعملياً في تقدير صلاحية أو عدم صلاحية المهندس الشخصية للقيام بالاعمال الهندسية المراد اجراؤها في دائرة اختصاصها بما يضمن سلامة هذه الاعمال ويحقق حسن ادائها على هدى المصلحة العامة ، ومفاد الجواز المعنى بنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ليس ايثار مهندسى الخبرة ذاتياً بالاعمال الهندسية التى فوض القانون وزير الاشغال العمومية في تحديدها بقرار منه أو جعلها حقاً لهم أو وقفاً عليهم بل اباحة مزاولتهم هذه الاعمال وحظر مباشرتهم لما عداها ، أى تحديد موضوعى لنشاطهم الفنى الهندسى وقيد على هذا النشاط في الوقت ذاته . فاذا كانت وزارة الاشغال العمومية قد انشأت منذ سنة ١٩٣٩ وقبل صدور هذا القانون سجلاً خاصاً بها منبت الصلة بالقانون المذكور ومقصوراً عليها لقيد مهندسى المقاولين غير المؤهلين به ، نظراً الى طبيعة أعمالها الهندسية وما تقتضيه من دقة خاصة وذلك كتنظيم داخلى خاص بها وبفروعها للرجوع اليه في أعمالها الهندسية العديدة ، وكان هذا السجل من ابتكارها ولا يقيد بها أو يقيد سواها من وزارات الحكومة الاخرى أو مصالحها أو الهيئات والافراد ولم يقض القانون بانشاءه أو يتصدى لتنظيمه وتحديد شروط القيد به ، وكان امساك هذا السجل أو اقفاله — وهو أمر خاضع لرغبتها وتقديرها اذ لا يحكمه القانون ولا صلة له به — لا يؤثر بصفة عامة على حق هذه الطائفة المستند من نص المادة ٧١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ومن قرار وزير الاشغال رقم ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ فان عدم موافقتها على قيد المدعى بسجلها بعد اقفاله وهو تنظيم عرض داخلى خاص بها لم يتعلق به حقه ، لا يعنى حرمانه بصفة مطلقة من مباشرة الاعمال الهندسية التى حددها القرار الوزارى آنف الذكر بتفويض من الشارع بما يمكن أن يعتبر مصادرة لهذا الحق أو مانعاً له من ممارسته .

قاعدة رقم (٧٨٩)

المبدأ :

المهندسون من غير نوى المؤهلات - قيديهم بسجل خاص لدى وزارة الاشغال - قبل العمل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ - شروطه - التحقق من سبق قيامهم بأعمال هندسية بفروعها تثبت توافرهم على اكتساب الخبرة والصلاحية واكتساب المراتب الكافي للاضطلاع بها ، وتوصية التفتيش المختص بالقيد - أثر هذا القيد - ترخص الوزارة في قبول المهندس المقيد الذي يرشحه المَقول لعملية معينة بحسب تقديرها ولها استبدال غيره به - أثر صدور القانون سالف الذكر على هذا النظام .

ملخص الحكم :

أنشأت وزارة الاشغال العمومية في سنة ١٩٣٩ وقبل صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية سجلا داخليا خصصته لقيد مهندسي المقاولين القديماء وهم القائمون بالأعمال الهندسية من غير ذوى المؤهلات ، ودرجت على أن تراعى فيمن يقدم اسمه بهذا السجل لاعتماده كمهندس مقول أن يكون تحقق له سابقة قيامه بأعمال هندسية بفروع الوزارة تثبت توافره على الخبرة والصلاحية اللازمين واكتسابه المراتب الكافي للاضطلاع ببعض الاعمال الهندسية التي لا تتطلب تأهيلا خاصا ، وأن يوصى التفتيش المختص أو المصلحة صاحبة الشأن بتقييم اسمه في هذا السجل في ضوء التقارير المقدمة عنه . ومتى تم القيد كان للوزارة حرية قبول أو رفض أى مهندس من القديدين بهذا السجل يرشحه المَقول لعملية معينة بحسب تقديرها لصلاحيتها الشخصية للقيام بأعباء هذه العملية أو عدمها ولو كان مستوفيا الشروط المطلوبة ، كما أنها في أى وقت اذا رأت عدم صلاحية المهندس المقيد للعمل أن تطلب من المَقول استبدال غيره به ممن تأنس فيه الكفاية من بين المهندسين المقديدين الأمر الذي جرت على النص عليه عادة في العقود التي تبرمها مع المقاولين . وقد استمر العمل بنظام القيد بهذا السجل على الاسس المتقدمة حتى صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة

المهن الهندسية الذى نص فى الفقرة الثالثة من المادة ٧١ منه على أنه « لايجوز لغير المهندسين والمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المقيدين بالسجل أن يباشروا من الاعمال الهندسية الا الاعمال التى يحددها وزير الاشغال بقرار يصدره بعد أخذ رأى مجلس النقابة » .
« وتطبيقا لهذا النص أصدرت وزارة الاشغال القرار الوزارى رقم ٨٥٢٨ فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذى حدد الاعمال الهندسية التى يجوز لغير المهندسين مباشرتها الا أن هذا عدل بالقرار رقم ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ١٧ من يولية سنة ١٩٥٤ وذلك بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ فى الدعوى رقم ٢١٨ لسنة ٤ القضائية الذى قضى بالغاء القرار الوزارى السابق فيما تضمنه من تقييد الاعمال الهندسية التى يجوز لغير المهندسين مباشرتها بقيد عدم زيادة قيمتها على قدر معين من المال أو الافدنة وبقيد موافقة المصالح والهيئات الهندسية . وفى اوائل عام ١٩٥٤ توجه رأى الوزارة الى الغاء نظام القيد فى سجلها الخاص واقفال هذا السجل نهائيا وهو الذى كان الغرض منه تحديد عدد أفراد هذه الطائفة من مهندسى المقاولين القدماء غير الحاصلين على مؤهلات هندسية ، وحصصهم الى أن ينقرض هذا النظام تدريجيا سواء لوفاة المقيدين بالسجل أو بثبوت عجزهم عن العمل ، وتحقيقا لهذا الاتجاه حررت الوزارة فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ الى جميع تفتاتيش الرى للاستفادة عما اذا كان ثمة مندوبو مقاولين سبق لهم العمل بالتفتاتيش من غير المقيدين بالسجل وتطبق عليهم شروط القيد به ، مع بيان العمليات التى قاموا بها لعرض أمرهم على السيد الوزير للنظر فى اضافة اسم من يكون مستوفيا الشروط بالسجل واقفاله بعد ذلك نهائيا . وقد قامت تفتاتيش الرى بإخطار الوزارة بجميع الحالات التى لديها من هذا القبيل .

قاعدة رقم (٧٩٠)

المبدأ :

**شهادة مهندس في النسيج من مدرسة مونشن جلاد باخ تؤهل
للقيد بنقابة التطبيقيين .**

ملخص الحكم :

شهادة مهندس في النسيج من مدرسة مونشن جلاد باخ بألمانيا
الغربية معادلة لباكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج بقرار
وزير التعليم العالي رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ . ومن ثم فان حامل هذه
الشهادة يعتبر مستوفيا لشرط المؤهل الذي تطلبه القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين التطبيقيين للقيد بالنقابة .

(طعن ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٤)

الفرع الثالث

مهنة العلاج النفسى

قاعدة رقم (٧٩١)

المبدأ :

عبارة « أساتذة علم النفس » الواردة بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم هذه المهنة — شمولها الاساتذة نوى الكراسى والاساتذة المساعدين والمدرسين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسى على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة الخاصة بامتحان الطالب أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية يجوز لوزارة الصحة أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس في الجامعات أو المعاهد المصرية — كما يجوز أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس السابقين بالمعاهد المصرية أو الاجنبية » — وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الهدف الرئيسى من اصداره هو اقصاء فئة الدجالين والمشعوذين وادعاء العلاج النفسى من التصدى لهذا الضرب من ضروب العلاج وحماية المرضى النفسى من عبثهم وسوء استغلالهم ، كما جاء فى موضع آخر أن مشروع القانون روعيت فيه أحكام الضرورة من حيث التسامح بعض الشيء فى الاعتبار الشكلى الخاصة بالمؤهلات العلمية والى الحد الذى لا يخشى منه الاضرار بالمصلحة العامة بسبب ندرة المتخصصين للعلاج النفسى فى الوقت الحاضر .

ويبين من هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون أن

الهدف الاصيل لهذا التشريع هو اقضاء فئة الدجالين والمشعوذين وأدعياء العلاج النفسى عن هذا الميدان .

ولما كان المتخصصون للعلاج النفسى من الفنيين ذوى المؤهلات لا يبلغون من الكثرة الحد الكافى لمواجهة حاجات العلاج النفسى ، فقد تسامح المشرع بعض الشيء فى الاعتبار الشكلىة الخاصة بالمؤهلات العلمية الى الحد الذى لا يخشى منه الاضرار بالمصلحة العامة .

ويتعين تحديد مدلول عبارة « أساتذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية » فى ضوء المعنى المتقدم ذكره المستفاد من نص المادة الاولى والمذكرة الايضاحية للقانون فلا يقتصر مدلول هذه العبارة على الاساتذة ذوى الكراسى دون غيرهم من أعضاء هيئة التدريس وذلك تحقيقا لهدف المشرع من التسايح بعض الشيء فى الاعتبار الشكلىة فى هذا الصدد لتوفير العدد اللازم لممارسة هذا النوع من العلاج ، ويؤيد هذا النظر أن المادة ١١ من القانون المشار اليه تنص على أنه استثناء من أحكام الفقرة الاولى من المادة الاولى يجوز للأشخاص المشتغلين بالعلاج النفسى حالياً ممن لا تتوافر لديهم هذه المؤهلات ويكون قد أمضوا فى ممارسة هذه المهنة خمس سنوات على الأقل أن يتقدموا الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون لمتنظر فى الترخيص لهم فى الاستمرار فى مزاوله العلاج النفسى بعد التثبت من خلوهم من الموانع المنصوص عليها فى الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة المذكورة ومن صلاحيتهم فنيا فى هذا النوع من العلاج ، وظاهر من هذا النص أن المشرع أجاز لمن لا تتوافر لديهم المؤهلات المطلوبة لممارسة مهنة العلاج النفسى أن يستمر فى مزاوله هذه المهنة متى توافرت فيهم الشروط المشار اليها — وغنى عن البيان أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو المعاهد

المصرية يحملون أرقى المؤهلات العلمية فليس معقولا ولا مقبولا أن يكون وضعهم أسوأ من العاطلين عن هذه المؤهلات الذين يجوز لهم ممارسة مهنة العلاج بمجرد التثبت من صلاحيتهم لهذا النوع من العلاج •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عبارة « أساتذة علم النفس » الواردة بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسى تشمل الاساتذة ذوى الكراسى والاساتذة المساعدين والمدرسين •

(غتوى ٥٢٩ فى ١٦/٦/١٩٦٠)

الفرع الرابع

مهنة الصيدلة

قاعدة رقم (٧٩٢)

المبدأ :

يجوز احتفاظ الصيدالة غير المشتغلين بملكية الصيدليات ومن حقهم الجمع بين ملكية الصيدلية والمعاش المستحق لهم من النقابة .

ملخص الفتوى :

حدد المشرع في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٨ النشاط الذي يعد مزاوله ممارسة لمهنة الصيدلة . فحصره في تجهيز وتركيب وتجزئة الدواء والعقاقير والنباتات الطبية والمواد الصيدلية لاستخدامها في الوقاية أو العلاج من الامراض ، ولم يدخل في هذا النشاط تملك الصيدلية ذاتها ، وانما اشترط لمنح الترخيص بانشاء صيدلية أن يكون طالب الترخيص مرخصا له في مزاوله المهنة ، وأجاز المشرع للصيدلى أن يطلب نقله الى جدول غير المشتغلين والتوقف عن مزاوله المهنة وفي هذه الحالة خوله حقا في تقاضى معاشا من النقابة وأجاز له الجمع بين هذا المعاش وأى دخل خاص أو أى معاش يتقاضاه من جهة أخرى وقضى بإسقاط حقه في المعاش اذا ما عاد لمزاوله المهنة على أى صورة من الصور .

وبناء على ذلك فان تملك الصيدلية لا يعد مزاوله لمهنة الصيدلة لان المشرع حدد صور مزاوله هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعتبر تلك الصيدلية صورة مزاوله المهنة ، ومن ثم فانه يحق للصيدلى المتوقف عن مزاوله المهنة أن يحتفظ بملكية الصيدلة بعد نقله لجدول غير المشتغلين بغير أن يؤثر ذلك في استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال أنه يمارس المهنة فعلا كأن يتمتع عن تعيين مدير للصيدلية من بين الصيادلة المرخص لهم في مزاوله المهنة أو

أن يثبت أنه يقوم بعمل من الاعمال التى تعد ممارسة للمهنة فى صيدليته ، ولا يغير من ذلك أن المشرع اشترط لمنح الترخيص بإنشاء الصيدلية أن يكون طالب الترخيص مرخصا له فى مزاوله المهنة ذلك لان الترخيص بمزاولة المهنة انما اشترط لمنح الترخيص بإنشاء الصيدلية بداءة ولم يشترط لاستمرار الترخيص بإنشائها فضلا عن ذلك فان الصيدلى المتوقف عن مزاوله المهنة لا يفقد الترخيص بمزاولتها بل يظل محتفظا به بحيث يحق له فى أى وقت أن يطلب العودة الى جدول المشتغلين وممارسة المهنة بالفعل .

(ملك ٦٣٩/٦/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٧٩٣)

المبدأ :

يجب ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر — تحدد المسافة على أساس المسافة الفعلية التى يسلكها الجمهور فى سعيه الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعى للمشاة فى الطريق العام وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاة فيه تبعا لاحتياجات حالة المرور وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حالة — كيفية حساب بعدى المسافة — تحسب المسافة القانونية بمقدار البعد بين محورى مدخلي الصيدليتين — أساس ذلك . مدخل الصيدلية دون غيره هو الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص لبيعه .

ملخص الحكم :

ان مؤدى حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة التى تضمنت الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات العامة ، ومنها أن يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر — أن تحدد المسافة الفعلية التى يسلكها الجمهور فى سعيه

الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعي للمشاة في الطريق العام ،
وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاة فيه تبعا لمقتضيات حالة
المرور ، وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حلة ، كما
محورى مدخلى الصيدليتين باعتبار أن مدخل الصيدلية دون غيره هو
أنه من طبائع الامور أن تحسب المسافة القانونية بمقدار البعدين
الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص
لبيعه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر وجرى على
مقتضاه في واقعة الدعوى التى صدر فيها فاعتد في حساب مسافة
البعدين الصيدلية التى طلبت المدعية الترخيص لها بها وبين أقرب
صيدلية اليها بمقدار البعد بين مدخلى كل منهما الذى خصص لدخول
الجمهور بقصد شراء الدواء وبقيامها عبر الطريق العمومية ،
واستظهر توافر هذا الشرط من واقع الاوراق ، لما تبينه من صحة
ما أورده المدعية من أن المسافة على هذا الاساس تجاوز مائة متر
حسبما تضمنته الرسوم المقدمة منها لطالب الترخيص وتقدير الخبير
الهندسى المودع حافظة مستنداتنا وهو ما كان أساس دعواها ، مما
لم تجادل الطاعنة فيه بشئ عند نظر الدعوى حيث كانت هذه
المسألة الاساسية فيها ووقف دفاعها عندئذ أنه لا اعتداد بأساس
هذا القياس دون انكار لنتيجته تلك ، كما أنها اذ جادلت في ذلك في
تقرير طعنها لم تقدم دليلا يثبت ما اتجهت اليه أو يغير من سلامة
النتيجة التى خلص اليها الحكم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد
وافق القانون فيما أورده في أسبابه وصادف الصواب فيما انتهى
اليه قضاؤه بالغاء القرار برفض طلب المدعية الترخيص لها
بالصيدلية الذى اقتصر سببا على عدم توفر شرط المسافة الذى تطلبته
المادة ٣٠/ب من القانون المشار اليه . وغنى عن البيان أن أثر حكم
الالغاء هو اعدام القرار في الخصوص الذى حددده الحكم وأن مداه
يتحدد بطلبات الخصوم وما انتهى اليه الحكم فضلا عن المسألة
الاساسية التى ثار حولها النزاع وكانت هى أساس طلبات المدعية وأنه

على ذلك فلا يتجاوز أثره الى مسائل لم تثر في النزاع ولم يفصل فيها الحكم في منطوقه وأسبابه من مثل ما أوردته مذكرة ادارة الصيدليات بالوزارة حول سائر الشروط ، مما لم تبحثها اكتفاء بما اتجهت اليه خطأ من عدم توفر شرط المسافة ، اذ يبقى ذلك على خاله والعبرة فيه بمدى توفر تلك الشروط .

(دُعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

الفرع الخامس

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٧٩٤)

المبدأ :

هيئات التمثيل المهني — توافر مقومات المؤسسات العامة باعتبارها
من أشخاص القانون العام .

ملخص الحكم :

أن القانون أضاف على كافة هيئات التمثيل المهني شخصية معنوية
مستقلة فحولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة،
فحولها حق احتكار المهنة وقصرها على أعضائها دون سواهم ، كما
حولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل في
مواعيد دورية ، ثم سلطة اصدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون
أعضائها وتأديبهم ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ولائحة
تقاليد المهنة ، مما يدل على أنها قد جمعت بين مقومات المؤسسة
العامة وعناصرها ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص
القانون العام .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٧٩٥)

المبدأ :

تنظيم المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة — اختصاص الدولة
به بحسبانها القوامة على المرافق العامة — تخويل أعضاء المهن الحرة
بعض تلك التنظيم تحت اشراف الدولة — لا يفر من التكليف القانوني
لها ، بوصفها مرافق عامة .

ملخص الحكم :

ان تنظيم المهن الحرة كالطب والحاماة والهندسة دخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامة على المرافق العامة وتخليها عن هذا لاعضاء المهنة أنفسهم وتحويلهم نصيبا في السلطة العامة لتأدية رسالتهم تحت اشرافها ، فان ذلك لا يغير من التكليف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٧٩٦)

المبدأ :

رئيس الجمهورية هو المختص بتقرير البدلات المهنية — تفويضه رئيس مجلس الوزراء هذا الاختصاص — قرارات رئيس مجلس الوزراء الرقمية ١٧٤ و ٢١٨ و ٢١٢ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدلات لبعض المهنيين سليمة قانونا — اعلان رئيس الجمهورية عدم صرف بدلات تفرغ لاي من قطاعات المهنيين مجرد توصية أو توجيه لا يغير من أحكام قرارات رئيس مجلس الوزراء المذكورة الا اذا أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار في هذا المقام بإعادة تنظيم منح البدل .

ملخص الفتوى :

ان قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٧٤ و ٢١٨ و ٢١٢ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ بمنح الاطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والاختصاصيين العلميين والاختصاصيين التجاريين على التوالي بدلات تفرغ قرارات صدرت من سلطة مختصة وفقا للقانون . ذلك أنه ولئن كانت السلطة المختصة طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قرارات البدلات المهنية ومنها قرارات بدلات التفرغ هو رئيس الجمهورية الا أن رئيس الجمهورية قد أصدر قراره رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس

الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته ومنها اختصاصاته المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ •

ومناطق استحقاق بدلات التفرغ المشار إليها هو أن يكون المستحقون لها شاغلين لأحدى الوظائف التي تقتضي التفرغ لمزاولة المهنة والتي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة • ولا ينال من القاعدة المتقدمة ما جاء بمحضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١/١٩٨١ من التأكيد على ما سبق أن أعلنه رئيس الجمهورية من عدم صرف بدلات تفرغ لأي من قطاعات المهنيين • وذلك لأن هذا التأكيد لا يعتبر من قبيل القرارات التنظيمية ولا يعدو أن يكون من قبيل التوصيات أو التوجيهات ، ويظل ساريا من قرارات رئيس مجلس الوزراء بمنح بدل التفرغ ما كان مستوفيا للأوضاع الواردة بهذه القرارات ، وذلك لحين صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنظيم هذا البديل وفقا لأحكامه •

(ملف ٨٦/٤/٩٤٧ — جلسة ١٢/٢١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٧٩٧)

المبدأ :

الترخيص بأعمال الاستشارات والخبرة • لا يبيح لعضو هيئة التدريس الانقطاع عن العمل كلية •

ملخص الحكم :

ان الترخيص بمزاولة أعمال الاستشارات والخبرة في غير اوقات العمل الرسمية لا يبيح لعضو هيئة التدريس بالجامعة الانقطاع عن العمل كلية دون الترخيص له في اجازة ممن يملك ذلك قانونا •

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١/٢٢/١٩٨٤)

فهرس تفصلى
(المجلد الثالث والعشرين)

الصفحة	الموضوع
٩	مسئولية مدنية :
١١	الفصل الأول — اركان المسؤولية
١١	الفرع الأول — مناط المسؤولية قرار ادارى غير مشروع وليس حكما قضائيا او قتلون
١٢	الفرع الثانى — لا تسال جهة الادارة عن قراراتها المشروعة
١٥	الفرع الثالث — تبعة المخاطر كسلاس لمسئولية جهة الادارة
١٨	الفرع الرابع — مدى جواز جبر الاضرار الناجمة عن الحرب
٢١	الفرع الخامس — مسؤولية الادارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القتلون
٢٢	الفرع السادس — اركان مسؤولية جهة الادارة الخطا والضرر وعلاقة السببية
٢٢	الفرع السابع — يتوانر الخطأ اذا كان القرار الادارى مشوب بعيب او اكثر من عيوب عدم المشروعية
٢٤	الفرع الثامن — انتفاء الخطأ عند وجود سبب اجنبى
٢٦	الفرع التاسع — لا اعتداد بالبائع على الخطأ فى انعقاد المسئولية
٢٨	الفرع العاشر — الخطأ فى تفسير القتلون ، متى يرتب مسئولية الادارة
٣٠	الفرع الحادى عشر — مسؤولية الادارة عن قراراتها فى الظروف الاستثنائية

الصفحة

الموضوع

- ٢١ الفرع الثاني عشر — مسئولية الإدارة عن قراراتها في الظروف الاستثنائية
- ٢٣ الفرع الثالث عشر — انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر
- ٢٤ الفرع الرابع عشر — انتفاء المسؤولية الجنائية لايعنى انتفاء المسؤولية التقصيرية لزاما
- ٣٥ الفرع الخامس عشر — وجوب ارتباط الخطأ بالقرار ارتباطا مباشرا
- ٣٨ الفرع السادس عشر — انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية
- ٤٤ الفرع السابع عشر — خطأ الضرر ، والخطأ المشترك
- ٥٠ الفرع الثامن عشر — الضرر المالى
- ٥٢ الفصل الثاني — الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى او المصلحى
- ٥٢ الفرع الاول — التمييز بين الخطأ المصلحى او المرفقى وبين الخطأ الشخصى
- ٦٨ الفرع الثاني — مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصى
- ٦٩ الفرع الثالث — الخطأ الشخصى الذى يسال عنه الموظف
- ٧٩ الفرع الرابع — رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ شخصيا
- ٨٢ الفصل الثالث — صور من الاخطاء التى يجوز التعويض عنها
- ٨٢ الفرع الاول — احكام عامة
- ٨٢ أولا — عيب الاختصاص او الشكل لا يرتب الحق في التعويض لزاما
- ٨٦ ثانيا — التعويض ليس من مستلزمات الالغاء

الصفحة

الموضوع

- ٨٧ الفرع الثاني — الامتناع عن تنفيذ حكم الالغاء
- ٨٩ الفرع الثالث — التجنيد الخاطيء
- ٩٢ الفرع الرابع — المدول عن منح الترخيص
- ٩٣ الفرع الخامس — التراخي في تسليم الموظف عمله
- ٩٤ الفرع السادس — الحرمان من الراتب
- ٩٦ الفرع السابع — التسوية
- ١٠٠ الفرع الثامن — الترقية
- ١٠٠ أولا — التخطي في الترقية
- ١٠٤ ثانيا — تفويت فرصة الترشيح للترقية بالاختيار
- ١٠٥ الفرع التاسع — الفصل
- ١٢٣ الفرع العاشر — الاحالة الى المعاش قبل السن القانونية
- ١٢٤ الفرع الحادى عشر — الاعادة الى الخدمة كتمويض
- ١٣٠ الفصل الرابع — مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه
- ١٣٠ الفرع الأول — علاقة التبعية
- الفرع الثانى — ليس بلازم أن يكون التابع محدد الشخصية
أو معروفا بذاته
- ١٣٦
- ١٣٨ الفرع الثالث — الشروط التى يجب توافرها فى خطأ التابع
- ١٤٣ الفرع الرابع — الضرر الذى يسأل المتبوع عن تعويضه
- ١٤٧ الفرع الخامس — رجوع الادارة على تابعها
- ١٥٤ الفصل الخامس — المسئولية عن حوادث الاشياء
- ١٥٤ الفرع الأول — تحديد مفهوم حارس الاشياء
- الفرع الثانى — مايعد من الاشياء التى تتطلب حراستها
عنفية خاصة
- ١٦٠

الصفحة

الموضوع

- الفرع الثالث — المسئولية عن حوادث الاشياء مسئولية
١٦٨ مفترضة لاتندرا الا باثبات القوة القاهرة او السبب الاجنبى
- الفصل السادس — المسئولية عن حوادث اليناء
١٨١
- الفصل السابع — مسئولية امناء المخازن وارباب العهد
١٨٣
- الفرع الاول — مسئولية صاحب المهددة مسئولية مفترضة
١٨٣
- الفرع الثانى — رفع مسئولية امين المخزن او صاحب المهددة
١٨٦ عن القصد او التلف بالقوة القاهرة
- الفرع الثالث — يجب ان تكون لامين المهددة السيطرة
١٩٣ الكاملة على عهده
- الفرع الرابع — المضمون كخيل متضامن مع الموظف المضمون
١٩٤
- الفرع الخامس — العبرة فى الخصم من المهددة بالقيد فى
١٩٥ الدفتر المعد لذلك
- الفرع السادس — ما يجب على امين المهددة اتباعه عند
١٩٦ تسليم المهددة الى شخص آخر
- الفرع السابع — جواز الخصم من مرتب الموظف ببقية العجز
١٩٨ عن عهده
- الفصل الثامن — دعوى التعويض
١٩٩
- الفرع الاول — مدى اختصاص كل من القضاة العادى
١٩٩ والادارى بنظر دعاوى التعويض
- الفرع الثانى — دعوى الالغاء ودعوى التعويض
٢٠٢
- الفرع الثالث — سقوط دعوى التعويض بالتقادم
٢٠٥
- الفرع الرابع — تضامن المسئولين المحكوم عليهم
٢١٤
- الفصل التاسع — مسائل متنوعة
٢١٨
- الفرع الاول — اداء التعويض والرجوع على الماظم به اصلا
٢١٨

الصفحة

الموضوع

٢١٩	الفرع الثاني — الحفاظ على ممتلكات الأشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر في مواجهتهم
٢٢١	الفرع الثالث — تحمل المسئول التعويضات والمصاريف
٢٢٤	الفرع الرابع — اثبات الخطأ ليس بلازم أحيانا
٢٢٩	الفرع الخامس — انتفاء الخطأ من جانب الإدارة
٢٣١	الفرع السادس — حالات يكون فيها التعويض جوازا ومن ملامات الإدارة
٢٣٢	الفرع السابع — حفظ التحقيق لا يجوز حجية في المسئولية المدنية او المسئولية الجنائية
٢٣٥	الفرع الثامن — التأمين ضد المسئولية
٢٤١	الفرع التاسع — تحمل الموظف الذى يقوم بالعمل مقام زميله بمسئوليته
٢٤٢	الفرع العاشر — مسئولية الطبيب
٢٤٣	الفرع الحادى عشر — مسئولية المستعمر
٢٤٦	الفرع الثانى عشر — مسئولية المستأجر عن رد العين المؤجرة في حالة حسنة
٢٤٨	الفرع الثالث عشر — تعويضات الحرب
٢٥٠	الفرع الرابع عشر — الاعفاء من المسئولية
٢٥٣	مستخدم خارج الهيئة :
٢٦٧	مستشفى :
٢٨٥	مشروع استثمارى :
٢٩٣	مصلحة :
٣٠٥	مصرفات ادارية :
٣١٩	مصلحة حكومية :

الصفحة	الموضوع
٣٢١	الفرع الأول — ماعية المصلحة الحكومية
٣٢٢	الفرع الثاني — مصلحة خفر السواحل
٣٢٤	الفرع الثالث — مصلحة الطيران المدني
٣٢٥	الفرع الرابع — مصلحة الاملاك الاميرية
٣٢٦	الفرع الخامس — مصلحة الموانى والمنائر
٣٣٣	مصنف ابى او فنى :
٣٥١	مصنع حرى :
٣٦٩	مطار :
٣٨٣	مماشى :
٣٩٣	الفصل الأول — التثبيت
٤٢١	الفصل الثاني — حساب المدد السابقة فى المعاش
٤٢١	الفرع الأول — مدد الخدمة المؤقتة
٤٢٨	الفرع الثاني — مدد الخدمة باليومية
٤٣٠	الفرع الثالث — مدد الخدمة بالكادر المتوسط ثم الكادر العالى دون وجود فاصل زمنى
٤٣٤	الفرع الرابع — المدد التى قضيت على الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
٤٣٧	الفرع الخامس — مدد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧
٤٣٩	الفرع السادس — مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء فى ٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦
٤٤٣	الفرع السابع — مدد خدمة رخص فيها الجمع بين المعاش والمكافأة

الصفحة	الموضوع
	الفرع الثامن — مدد الخدمة السابقة السابق حسابها
٤٤٥	في المعاش
٤٤٨	الفرع التاسع — مدد افتراضية
٤٤٩	الفرع العاشر — مدد الاختبار والبعثات
٤٥٤	الفرع الحادى عشر — مدد التكليف
٤٥٧	الفرع الثانى عشر — مدد الغياب بدون مرتب
٤٦١	الفرع الثالث عشر — مدد النصل من الخدمة
٤٦٢	الفرع الرابع عشر — مدد خدمة عضو هيئة التدريس
٤٦٦	الفرع الخامس عشر — مدد الاشتغال بالحماية
٤٧١	الفرع السادس عشر — مدد عمل سابقة قضيت بالصحانة
٤٨١	الفرع السابع عشر — مدد خدمة سابقة بالهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف
٤٨٥	الفرع الثامن عشر — مدد خدمة سابقة بديوان الاوقاف الخصوصية
٤٨٧	الفرع التاسع عشر — مدد خدمة سابقة في بعض المناطق تخسب مضاعفة
٤٩٦	الفرع العشرون — مدد خدمة سابقة مقضاه بالسودان
٥٠٠	الفرع الحادى والعشرون — حساب مدد الخدمة السابقة منوط بأن تؤدي عنها اشتراكات
٥٠٤	الفرع الثانى والعشرون — طلب خصم مدد الخدمة السابقة في المعاش
٥٢١	الفصل الثالث — كيفية حساب المعاش
٥٢١	الفرع الأول — يسوى المعاش على اساس القانون السارى وقت الاحالة الى المعاش

الصفحة

الموضوع

- ٥٢٦ الفرع الثاني — حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات خلال السنتين الأخيرتين
- ٥٣٦ الفرع الثالث — الاجر الذي يحسب عليه المعاش
- ٥٤١ الفرع الرابع — تحديد مستحقى المعاشات ونسب استحقاقهم على نحو يغير احكام المواريث في الشريعة الاسلامية
- ٥٤٢ الفرع الخامس — استحقاق المعاش او المكافاة لمن يرفت بسبب الغاء الوظيفة او الوفر او بامر ملكى او بقرار من مجلس الوزراء
- ٥٤٤ الفرع السادس — تسوية معاش من تضم اليه سنوات استثنائية
- ٥٥٠ الفرع السابع — تسوية معاش من سبق تسوية معاشه باحكام المعاشات العسكرية
- ٥٥١ الفرع الثامن — تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش
- ٥٥٣ الفرع التاسع — اعادة تسوية المعاش على اساس المركز القاترنى السليم للموظف
- ٥٥٧ الفصل الرابع — المستحقون فى المعاش
- ٥٥٧ الفرع الاول — معاش الارملة
- ٥٧١ الفرع الثانى — معاش البنت او الاخت
- ٥٨٧ الفرع الثالث — معاش الابن او الاخ
- ٥٩٦ الفرع الرابع — معاش الوالدين
- ٦٠٠ الفصل الخامس — معاش أسر المفقودين والشهداء
- ٦٠٤ الفصل السادس — الاحالة الى المعاش والاعادة الى الخدمة ومدها بعد السن القانونية للتقاعد
- ٦٠٤ الفرع الاول — سن الاحالة الى المعاش

الصفحة	الموضوع
٦٢٧	الفرع الثاني — الاحالة الى المعاش المبكر
٦٢٢	الفرع الثالث — مدد الخدمة بعد سن التقاعد
٦٤٤	الفرع الرابع — الاعادة الى الخدمة
٦٦٦	الفصل السابع — مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب او بين أكثر من معاش
٦٦٦	الفرع الأول — الجمع بين المعاش والمرتب
	أولاً — القاعدة الأصلية عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين المرتب الذى يتقاضاه اذا عاد للعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة
٦٦٩	ثانياً — علة عدم جواز الجمع
٦٧٥	ثالثاً — وقف المعاش بالنسبة لمن اشتغلوا بالمهن التجارية او غير التجارية المنظمة بالقوانين او اللوائح مدة خمس سنوات
٦٧٧	رابعاً — عدم سريان قاعدة حظر الجمع بين المرتب والمعاش على صاحب المعاش الذى يعين فى الغرفة التجارية
٦٨٠	خامساً — منادى حظر الجمع بين المعاش والمرتب وجود علاقة عقد عمل مع الجهة التى عاد صاحب المعاش يعمل فيها
٦٩٢	سادساً — جواز الجمع بين المرتب والمعاش استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧
٧٢١	سابعاً — مدى الحظر الوارد فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها
٧٥٣	ثامناً — الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش أو المكافأة

- (١) صدور الترخيص للموظف في الجمع بين المعاش والاجر ٧٥٣
- (ب) المخصص له في الجمع بين المرتب والمكافأة أو المعاش يعطى البدلات والاجور الإضافية وفقا لشروط استحقاقها ٧٥٤
- (ج) اختصاص مصدر القرار بالتخصيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه في الجمع بين المرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والمعاش ٧٥٧
- الفرع الثاني — الجمع بين أكثر من معاش** ٧٦٠
- أولا — حظر الجمع بين أكثر من معاش من صندوق التأمين والمعاشات واستحقاق المعاش الأكثر فائدة في هذه الحالة** ٧٦٠
- ثانيا — عدم سريان حظر الجمع بين معاشين أو أكثر على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحكام قوانين المعاشات الحكومية وآخر من صندوق المعاشات للحماية المختلطة** ٧٦٢
- ثالثا — معاش العجز الجزئي المستديم لا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين أكثر من معاشين** ٧٦٣
- رابعا — في ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ حظر الجمع بين أكثر من معاش قاصر على المعاشات المستحقة من خزانة الدولة** ٧٦٦
- خامسا — عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق من خزانة الدولة والمعاش المستحق من هيئة قنّاة السويس** ٧٧٠
- سادسا — في ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حظر الجمع بين أكثر من معاش مقصود به أكثر من معاش يستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية** ٧٧٤

الصفحة

الموضوع

٧٧٦	سابعاً — للموظف المجند الذي يصاب أثناء الخدمة وبسببها أو بسبب العمليات الحربية الجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠
٧٨٢	الفصل الثامن — تسوية المعاش نتيجة لاصابة عمل
٧٩٣	الفصل التاسع — الحد الأقصى للمعاش
٨٠١	الفصل العاشر — مكافأة نهاية الخدمة
٨٠٥	الفصل الحادي عشر — التأمين المستحق عند الوفاة
٨١١	الفصل الثاني عشر — استبدال المعاش
٨٢١	الفصل الثالث عشر — معاشات ومكافآت استثنائية
٨٢١	الفرع الأول — مناط اعتبار المعاش استثنائية
٨٢٣	الفرع الثاني — المعاش طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٢ ليس معاشاً استثنائياً
٨٢٥	الفرع الثالث — الفرق بين المعاش القانوني والمعاش الاستثنائي
٨٢٦	الفرع الرابع — من يجوز منحهم معاشات استثنائية
٨٤١	الفرع الخامس — سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات ومكافآت استثنائية
٨٤٢	الفرع السادس — لجنة النظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية
٨٤٥	الفرع السابع — آثار تترتب على منح المعاش الاستثنائي
٨٤٦	الفرع الثامن — عدم جواز الجمع بين المعاش الاستثنائي والمكافآت
٨٤٧	الفرع التاسع — عدم استحقاق اعانة غلاء معيشة على المعاش الاستثنائي

الصفحة

الموضوع

- ٨٥٥ الفصل الرابع عشر - طوائف خاصة
- ٨٥٥ الفرع الأول - القضاة
- ٨٥٧ الفرع الثاني - مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة
- ٨٦١ الفرع الثالث - هيئة الشرطة
- ٨٦٥ الفرع الرابع - أفراد قوات السواحل
- ٨٦٧ الفرع الخامس - الموظفون ذوو الاصل السوداني
- ٨٦٩ الفرع السادس - امراء دارغور واقاربهم وابنائهم
- ٨٧٠ الفرع السابع - أعضاء المجمع القوي
- ٨٧٢ الفرع الثامن - رجال التعليم الاولى
- ٨٧٤ الفرع التاسع - العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون في الازهر
- ٨٧٩ الفرع العاشر - العلماء والموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف
- ٨٨١ الفرع الحادي عشر - ائمة المساجد بوزارة الاوقاف ومدرسوها
- ٨٨٧ الفرع الثاني عشر - مرشدو هيئة قناة السويس
- ٨٨٩ الفرع الثالث عشر - هيئة السكك الحديدية ، وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
- ٩٠٩ الفرع الرابع عشر - مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ، والهيئة العامة لبرنامج السنوات الخمس للصناعة
- ٩١٣ الفرع الخامس عشر - اتحاد مصدرى الاقطان
- ٩٢٢ الفرع السادس عشر - موظف كل الوقت وموظف نصف الوقت
- ٩٢٩ الفرع السابع عشر - الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش

الصفحة	الموضوع
١٣٦	الفرع الثامن عشر — من انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ١٩٦٣/٣/١١
١٤١	الفصل الخامس عشر — الحجز والخصم من المعاش أو المكافأة
١٥٤	الفصل السادس عشر — المنازعة في المعاش
١٥٤	الفرع الأول — تنقيد المنازعة في المعاش بالميعاد الذي حدده القانون لذلك
١٥٧	الفرع الثاني — امتناع قبول دعوى المنازعة في المعاش بعد مضى الميعاد الذي حدده القانون لهذه المنازعة
١٦١	الفرع الثالث — عدم المنازعة في المعاش في المدة المقررة لذلك يقيم قرينة قاطعة على صحة ربط المعاش
١٧٠	الفرع الرابع — تحديد ميعاد لقبول دعوى المنازعة في المعاش يشمل طلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
١٧٢	الفرع الخامس — طلب التعويض عن ربط المعاش بالخطأ بعد مرور المدة المقررة للمنازعة فيه غير مقبول
١٧٤	الفرع السادس — تاريخ بدء المدة المقررة للمنازعة في المعاش أو المكافأة
١٧٨	الفرع السابع — منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجب أن يبدأ بعرضها على لجان فحص هذه المنازعات
١٨٠	الفرع الثامن — ظهور أخطاء مادية في المعاش يجيز إعادة ربط المعاش
١٨٢	الفرع التاسع — إعادة ربط المعاش حتى بعد فوات ميعاد المنازعة فيه إذا ظهر مستحقون جدد
١٨٤	الفرع العاشر — للحكومة أن تزيد المعاش بعد المدة المقررة للمنازعة فيه
١٨٦	الفرع الحادي عشر — إمكان المنازعة بعد فوات الميعاد المقرر للمنازعة في الزيادة التي طرأت على المعاش

الصفحة

الموضوع

- ١٨٧ الفرع الثاني عشر — استرداد ما صرف بصصفة معاش بغير حق لا تنقيد ببيعاد سقوط دعوى المنازعة في المعاش
- ١٨٨ الفرع الثالث عشر — لا يجوز المطالبة باسترداد مبالغ معاشية صرفت دون وجه حق بعد أن لحقها التقادم
- ١٩٠ الفرع الرابع عشر — المنازعة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة عن معاش مربوط لا يتقيد ببيعاد المنازعة في ذلك المعاش
- ١٩١ الفصل السابع عشر — سقوط الحق في المعاش
- ١٩١ الفرع الأول — سقوط الحق في المعاش لارتكاب الموظف جريمة تمس امن الدولة ومصالحها وأموالها العامة
- ١٩٩ الفرع الثاني عشر — سقوط الحق في المعاش لعدم المطالبة في الميعاد
- ١٠١٠ الفرع الثالث عشر — الحرمان من المعاش كجزاء تأديبي
- ١٠١٥ الفصل الثامن عشر — مسائل متنوعة
- ١٠١٥ الفرع الأول — الالتزام باداء المعاشات والمسكفات
- ١٠١٧ الفرع الثاني عشر — معاش الشهر الذي وقعت فيه الوفاة
- ١٠١٩ الفرع الثالث عشر — معاش الوزير ، كيفية حسابه
- ١٠٢٥ الفرع الرابع عشر — المجنّد
- ١٠٢٧ الفرع الخامس عشر — العاملون بصندوق التأمين والمعاشات
- ١٠٢٩ الفرع السادس عشر — رفع المعاشات
- ١٠٣١ الفرع السابع عشر — جواز الجمع بين الملاوة الاجتماعية والزيادة في المعاش
- ١٠٣٣ الفرع الثامن عشر — اعانة غلاء المعيشة لاريلب المعاشات
- ١٠٤٥ الفرع التاسع عشر — موانعة وزارة المالية على التصرف في منازعات المعاش
- ١٠٤٦ الفرع العاشر عشر — بعض القوانين والقرارات المتعلقة بالمعاشات
- ١٠٤٦ اولا — المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

الصفحة	الموضوع
١٠٥١	ثانياً — القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣
١٠٥٣	ثالثاً — قرار مجلس الوزراء في ٤ و ١١/٢٥/١٩٥٣
١٠٥٥	رابعاً — القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبار بعض دعاوى المعاش مفتية
١٠٥٦	خامساً — القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
١٠٥٨	الفصل التاسع عشر — معاشات سورية
١٠٧٥	معلمو التربية البدنية :
١٠٨٣	معالجة :
١٠٨٩	معهد :
١٠٩١	الفصل الأول — كليات ومعاهد عالية مختلفة
١٠٩١	الفرع الأول — أكاديمية الفنون
١٠٩٩	الفرع الثاني — أكاديمية البحث العلمي
١١٠٧	الفرع الثالث — الكليات والمعاهد العالية المتخذة نواة لجامعة حلوان
١١١٠	الفرع الرابع — معاهد علمية
١١١٠	أولاً — معهد الارصاد
١١١٣	ثانياً — معهد الصحراء
١١١٨	ثالثاً — مركز البحوث المائية
١١١٩	الفرع الخامس — معاهد تجارية
١١١٩	أولاً — المعهد القومي للإدارة العليا
١١٢٢	ثانياً — أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
١١٢٤	ثالثاً — معهد الإدارة العامة
١١٢٥	رابعاً — المعهد العالي للتجارة
١١٢٦	الفرع السادس — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
١١٣١	الفرع السابع — المعهد العالي للصحة العامة
١١٣٣	الفرع الثامن — معاهد ازهرية

الصفحة

الموضوع

	الفصل الثاني — تنظيم أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد
١١٢٧	العالية
	الفرع الأول — الأحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رقم
١١٢٧	٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا
١١٤١	الفرع الثاني — التعمين
١١٤٦	الفرع الثالث — الأتمدية
١١٥٠	الفرع الرابع — المعالاة الدورية
١١٥٦	الفرع الخامس — الماجستير
١١٦٢	الفرع السادس — الدكتوراه
١١٦٦	الفرع السابع — معادلة الدرجات العلمية
١١٦٧	الفرع الثامن — الاستاذ
١١٦٩	الفرع التاسع — الاستاذ المساعد
١١٧٢	الفرع العاشر — القائمون بالتدريس من خارج هيئة التدريس
١١٧٦	الفرع الحادى عشر — التأديب
١١٨٢	الفرع الثانى عشر — التراخى فى التسوية والفروق المالية
١١٨٥	معمونة فنية خارجية :
١١٩١	مقابل التحسين بسبب المنفعة العامة :
١٢٠٥	مكافاة :
١٢٠٧	الفرع الأول — المكافاة التشجيعية
١٢٢٧	الفرع الثانى — المكافاة عن الاعمال الاضافية
١٢٤٧	الفرع الثالث — مكافاة الانتاج
١٢٥٤	الفرع الرابع — مكافاة نهاية الخدمة
١٢٦٤	الفرع الخامس — مائل متنوعة
١٢٨١	ملاحضة :
١٢٨٣	الفصل الأول — السفينة
١٢٨٣	الفرع الأول — تجهيز السفينة
١٢٨٦	الفرع الثانى — مصاريف انقاذ السفينة

الصفحة	الموضوع
١٢٨٧	الفرع الثالث — طاقم السفينة
١٢٩١	الفرع الرابع — سفن الصيد
١٢٩٤	الفصل الثاني — عقود بحرية
١٢٩٤	الفرع الأول — عقد بناء السفينة
١٢٩٧	الفرع الثاني — عقد القطر
١٢٩٩	الفرع الثالث — عقد بيع السفينة
١٣٠٠	الفرع الرابع — عقد النقل البحري
١٣٠٧	الفرع الخامس — الوكالة البحرية
١٣٢٩	الفصل الثالث — الملاحة الداخلية
١٣٣٣	الفصل الرابع — شركات وهيئات الملاحة والنقل البحري
١٣٣٣	الفرع الأول — شركات الملاحة
١٣٤٢	الفرع الثاني — هيئة النقل البحري
١٣٤٧	ملكية
١٣٤٩	الفصل الأول — حق الملكية
١٣٤٩	الفرع الأول — الملكية الخاصة مصونة
١٣٥١	الفرع الثاني — الملكية على الشيوع
١٣٥١	الفرع الثالث — الملكية الزراعية
١٣٥٨	الفرع الرابع — التعدي على املك الدولة
١٣٥٩	الفرع الخامس — التحقق من صحة الملكية
١٣٦١	الفرع السادس — التعويض عن اغتصاب الملكية
١٣٦٢	الفرع السابع — العوائد
١٣٦٥	الفصل الثاني — اسباب كسب الملكية
١٣٦٥	الفرع الأول — الميراث
١٣٦٧	الفرع الثاني — الاستيلاء على أرض غير مزروعة
١٣٧٠	ليس لها مالك
١٣٧٠	الفرع الثالث — التقادم المكسب للملكية

الصفحة	الموضوع
١٣٧٩	الفرع الرابع — نقل المشروع المؤم الى ملكية الدولة
١٣٨٧	الفرع الخامس — شهر التصرفات الناطقة للملكية
١٣٨٩	ملهى :
١٣٩٩	منجم ومحجر :
١٤٠١	الفرع الأول — تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر
١٤٠٣	الفرع الثاني — عقد استغلال المحاجر
١٤١١	الفرع الثالث — الاجار
١٤١٣	الفرع الرابع — الاتاة
١٤٢٤	الفرع الخامس — تشغيل العاملين فى المناجم والمحاجر
١٤٢٧	منحة الوفاة :
١٤٤٩	منسيون وقدامى موظفين ورسوب وظيفى :
١٤٥١	الفصل الاول — القواعد الخاصة بالنسيين
١٤٥١	الفرع الاول — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ وكتاب المالية الدورى رقم (ف ٣٧/٥/٢٣٤)
١٤٥٦	الفرع الثانى — الفقرة (هـ) من البند العاشر من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ باتصاف ذوى المؤهلات الدراسية
١٤٥٩	الفرع الثالث — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٦/٢٥
١٤٦٢	الفصل الثانى — القواعد الخاصة بقدامى الموظفين
١٤٦٢	الفرع الاول — القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بامضافة المادة ٤٠ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الموظفين المدنيين بالدولة
١٤٨٦	الفرع الثانى — المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة
١٥٠٠	الفرع الثالث — القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين

الصفحة

الموضوع

- ١٥٣٧ الفصل الثالث — القواعد الخاصة بالرسوب الوظيفي
- ١٥٥١ ميزانية :
- ١٥٥٢ الفصل الأول — عمومات
- ١٥٥٢ الفرع الأول — القرار الجمهوري بربط الميزانية
- ١٥٥٥ الفرع الثاني — مبدأ عمومية الميزانية
- ١٥٥٧ الفرع الثالث — التأثيرات العامة للميزانية
- ١٥٥٩ الفرع الرابع — صاحب الحق في مورد مالي
- ١٥٦٢ الفصل الثاني — السلطة التشريعية والميزانية
- ١٥٦٢ الفرع الأول — رقابة السلطة التشريعية على الانفاق من الميزانية
- ١٥٧٠ الفرع الثاني — الالتزام بمصم مجلوزة الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية
- ١٥٧٢ الفرع الثالث — عدم جواز تخطي أبواب الميزانية أو نقل بعض الاعتمادات من باب إلى آخر إلا بموافقة السلطة التشريعية
- ١٥٨٢ الفصل الثالث — الميزانية والوظائف
- ١٥٨٢ الفرع الأول — الرجوع إلى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة
- ١٥٨٥ الفرع الثاني — عدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر
- ١٥٨٥ الفرع الثالث — درجات مخصصة لوظائف تقتضي تأهيلا خاصا
- ١٥٩٥ الفرع الرابع — نقل الوظائف من كادر إلى كادر
- ١٥٩٧ الفرع الخامس — نقل الموظفين تبعاً لنقل وظائفهم في الميزانية
- ١٦٠٤ الفرع السادس — لا يجوز بعد الميزانية نقل مدير مصلحة رفعت درجته إلى مصلحة لم ترفع درجة مديرها
- ١٦٠٦ الفرع السابع — انماج الوظائف
- الفرع الثامن — المعينون على وظائف الباب الأول والمعينون

الصفحة	الموضوع
١٦٠٩	على وظائف الباب الثالث
١٦١٠	الفصل الرابع — الميزانيات والدرجات
١٦١٠	الفرع الأول — انشاء درجات الوظائف
١٦١٢	الفرع الثاني — فتح اعتماد لتمويل درجات
١٦١٥	الفرع الثالث — تعديل الدرجات الواردة في الميزانية
١٦١٨	الفرع الرابع — رفع الدرجة المالية الى درجة أعلى
١٦١٩	الفرع الخامس — نقل الموظف تبعاً لنقل درجته
١٦٢٣	الفرع السادس — اعتماد مقسم الى درجات
	الفرع السابع — العبرة في اجراء الترتيبات بين موظفي
١٦٢٦	الوزارة أو المصلحة هو بوحدة الميزانية
١٦٢٧	الفرع الثامن — الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية
١٦٢٨	الفصل الخامس — ميزانيات متنوعة
١٦٢٨	الفرع الأول — الميزانيات المستقلة والملحقة
١٦٣٣	الفرع الثاني — ميزانيات الهيئات العامة
١٦٣٦	الفرع الثالث — ميزانية ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية
١٦٣٩	الفرع الرابع — ميزانية مصلحة السكك الحديدية
١٦٤٣	الفرع الخامس — ميزانية الازهر
١٦٤٤	الفرع السادس — ميزانية مصلحة الصحة الوقائية
	الفرع السابع — ميزانية مصلحة مصاد الاسماك ومصلحة
١٦٤٥	خبر السواحل
١٦٤٧	الفرع الثامن — موازنات صنایق التمويل
١٦٤٩	الفرع التاسع — الوحدة الواحدة
١٦٥٩	مهمة :
١٦٦١	الفرع الأول — مهنة المحاسبة والمراجعة
١٦٦٥	الفرع الثاني — المهنة الهندسية والتطبيقية
١٦٧٠	الفرع الثالث — مهنة العلاج النفسي
١٩٧٣	الفرع الرابع — مهنة الصيدلة
١٦٧٧	الفرع الخامس — مسائل متنوعة

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكاهى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة المالية في قوانين أصابة العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التراخيص صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء ٣ آلاف صفحة ، نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء —

ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القسطنطين المحدث الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القسطنطين مع التعليق عليها بأراء فقهاء القسطنطين المحدثين المصريين والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أجبديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأجبديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المرقى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمدينة جدة

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن مرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

رقم الايداع بدار الكتب
٨٨/٢٠٢٤

مطابع الدار البيضاء
(مركز جمع آلى)
ابناء الحاج أحمد سعد الأبيض
القاهرة - العباسية - ١٨ شارع مستشفى الدمرداش
ت ٢٨٢٥.٤٦ - ٨٢٨٣٥١

